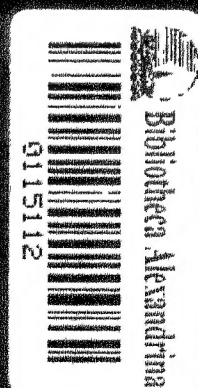


مَوْسُوعَةٌ  
المَجَالِسِ الْقَوُومِيَّةِ الْمُتَخَصُّصَةِ











رئاسة الجمهورية  
المجالس القومية المتخصصة

الهيئة العامة لكتبة الأممية	
رقم التصنيف	.....
رقم التسجيل	٤٠٤٧٤

موسوعة  
المجالس القومية المتخصصة  
١٩٧٤ - ١٩٩٤

المجلد العشرون



## تقديم :

استهلت المجالس القومية أعمالها خلال شهر سبتمبر ١٩٩٣ ، فى ظل ظروف عالمية واقليمية تموج بالحركة والتفاعل ، مع سرعة فى إيقاع الأحداث ، اقتضت نظرات ثاقبة لرصدها ، ومتابعة واعية لحركتها . ومن ثم لم تكد تفلت واحدة منها بعيداً عن اليقظة الفاحصة للعلماء والمفكرين ، والخبراء المتخصصين الذين تزخز بهم المجالس ، فتناولوها بالبحث والدراسة حتى انتهوا الى مقترحات وتوصيات واضحة بينة فى شأن كل منها ، وأودعوها فى تقارير محددة عرضت على جهة الاختصاص فى حينها ؛ عقب انتهاء دورة العمل أوائل يوليه سنة ١٩٩٤ . ثم جمع شمل هذه التقارير ليضمها هذا المجلد العشرون من موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، ليكون سجلاً موثقاً لهذه الانجازات ، وليكون فى الوقت نفسه ؛ سبيلاً ميسراً لكل باحث متخصص فى شئون العمل الوطنى ، وكذلك لكل قارئ راغب فى التعرف على جهود المخلصين من أبناء مصر وهم يعملون لمواجهة المشكلات التى تعترض مسيرتها ، ويستشرفون الآفاق لدفع بلادهم لتتقدم فى الطريق الصحيح نحو مشارف القرن الحادى والعشرين .

أما من حيث الكم فيبلغ عدد الدراسات التى يعرضها هذا المجلد خمسين دراسة - عدا الملاحق موزعة على النحو الآتى :

أربع عشرة دراسة تتناول الإنتاج والشئون الاقتصادية ، وعشر دراسات للخدمات والتنمية الاجتماعية ، واثنى عشرة دراسة فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وخمس عشرة دراسة فى ميادين الثقافة والفنون والآداب والاعلام .

- أما فاتحة الدراسات الخاصة بالانتاج والشئون الاقتصادية ، فتتجه نحو استراتيجية مصرية فى مواجهة تحديات السلام ، وتهتم بعرض التصورات المحتملة للمستقبل ، من خلال أربعة « سيناريوهات » تستوعب مواقف : الرافضين ، والمتحفظين ، والمؤيدين . مع اختيار الموقف العملى الواقعى الذى يقدم على الفعل الايجابى ، وينأى عن ردود الأفعال السلبية التى سادت منطقتنا خلال حقبة طويلة . ويخلص التصور الايجابى فى احتمالات تحقيق النفع المشترك للجميع ، نتيجة لحلول السلام والتعاون مكان الصراعات والحروب . ورؤى أن المصادر المحتملة لذلك تكمن فى : توجيه جزء أكبر من موارد المنطقة لأغراض التنمية على حساب نفقات الحرب ، وزيادة المعونات التى يمكن

أن تتدفق على الشرق الأوسط ، وتوسيع نطاق المنتجات العربية ، وتعميق التقدم التكنولوجى بالمنطقة . وتناولت الدراسة مختلف الاستراتيجيات : السياسية ، والاقتصادية ، والزراعية ، والصناعية ، والسياحية ، والمائية ، والتعاون الاقليمى ، والسوق الشرق أوسطية ، ودور مصر فى ذلك كله . وأخذ هذا الموضوع طريقه ليكون تحت نظر الجهة المعنية قبل توقيع اتفاقية القاهرة بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى .

• ثم تتابع الدراسات فى أعقاب ذلك لتغطى الجوانب الهامة فى : السياسات المالية والاقتصادية والتنمية السياحية ، والزراعية ، والصناعية .

- أما دراسات الخدمات والتنمية الاجتماعية : فقد خصص أولاها لموضوع الادارة البيئية فى مصر ، وتتبع أهميته من الحاجة الى اجراءات فعالة تكفل الحياة فى بيئة سليمة نظيفة ، لقيام تنمية متوازنة ، بالحفاظ على مواردنا : البشرية ، والطبيعية ، والزراعية ، والحيوانية . مع ملاحظة أن مسئولية حماية البيئة تتوزع بين جهات كثيرة ، وأن هناك معوقات عديدة تحول دون توافر هذه الحماية ، منها : نقص المعلومات البيئية ، وندرة الخبرات الماهرة والمدرية ، وعدم إعمال التشريعات ، ونقص الوعي بخطورة المشكلات البيئية . مما يقتضى : ضرورة اتخاذ اجراءات حاکمة لوقف التدهور المستمر للبيئة ، وتقليل مخاطر الصحة العامة بمختلف الوسائل ، ومنها : تقسيم مصر إلى أقاليم بيئية ، بحيث تخدم أسلوب إدارة البيئة ، من : تخطيط ورصد وتقويم ومتابعة المشروعات . ووضع نظام معلومات يكفل توفير البيانات الأساسية عن نوعية المياه فى البحار والترع والمصارف ، والنسب المسموح بها من التلوث نتيجة الاستخدام ، وإشراك المنظمات غير الحكومية فى صيانة التراث الأثرى والحضارى .

• ويعد هذه الدراسة تاتى الدراسات المتنوعة فى مجالات : السياسة الصحية ، والسكان والاسكان ، والعدالة والتشريع ، والتنمية الادارية ، والرعاية الاجتماعية .

- وتبدأ موضوعات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بدراسة عن : دور اللغات فى تكوين المواطن ، وترجع أهميتها إلى أن كل مدونات التطور ، ومراجع التقدم ، وشتى أسانيد الارتقاء الحديث ؛ مسطورة بلغات أجنبية ، مما يستلزم التعرف على هذه اللغات وتعلمها بالطريقة العلمية الملائمة ، وفى وقت مبكر من عمر التلميذ . وغنى عن التوضيح أن اللغة القومية هى صاحبة الأولوية فى ضرورة الاتقان والتجويد .

• ومن بين الموضوعات ذات الأهمية الخاصة دراسة عن : سياسة البعثات والتوسع فيها ، بالجامعات والمعاهد العليا ، وهذه ناحية هامة تتصل بما يسميه بعض أهل التربية الجامعية « الجامعة غير المنظورة » . باعتبارها وسيلة فعالة من وسائل إعداد القوى البشرية المتخصصة ، رفيعة المستوى ، القادرة على النهوض بمسؤوليات التنمية في مختلف المجالات .

ويأخذ نظام البعثات أهميته من هدفه الأساسى وهو : الانتفاع بخبرات وتجارب المجتمعات المتقدمة من خلال الاحتكاك المباشر المستمر مع المدارس العلمية الأجنبية ، مما يدعم مدرسة الدراسات العليا الوطنية ، الى جانب مداومة الاطلاع والتعرف على إنجازات التقدم فى شتى فروع العلم والمعرفة ؛ نظرا وتطبيقا .

• وعدا هاتين الدراستين يعرض تقرير التعليم مجموعة من الموضوعات الهامة عن : التعليم العام ، والفنى ، والجامعى ، والبحث العلمى والتكنولوجيا .

- وفى مستهل الدراسات الخاصة بالثقافة والفنون والآداب والاعلام ، يأتى موضوع : العمل الثقافى فى ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية ، ليهتم بما تواجهه الثقافة المصرية خاصة - والثقافة العربية عامة - من صراع مع ثقافات أخرى عاتية ، تملك قدرات هائلة من التأثير المستمر ، بالتكنولوجيا وفنون الاتصال الحديثة . كما أن تطور النظام السياسى المصرى يلقى بتأثيراته على الحياة الثقافية والعمل الثقافى وآلياته ، وهكذا يتزامن التغير المحلى مع التغير الدولى ، مما يقتضى : ضرورة الدراسة العميقة لما ينبغى أن يكون عليه العمل الثقافى فى مصر ، الآن ومستقبلا . إذ أصبح الصراع العالمى صراع حضارات وثقافات ، وبات المستقبل للدول التى تحرز تفوقا علميا وثقافيا ، باعتباره المعيار الحقيقى لقوة الدول فى عالمنا الجديد . ولذلك ينبغى أن يجد الشعب المصرى له مكانا فى هذا النظام الدولى ، بما يملك من تراث ثقافى أصيل ضارب فى القدم ، وزاد ثقافى متجدد ، كلاهما يشكل ركيزة هامة تؤهله لحياة ثقافية رفيعة المستوى ، من خلال الاهتمام بسياسات وبرامج الثقافة ، بما يواكب المتغيرات ويتواءم معها . ويضاف إلى هذا تضافر جهود المثقفين لدفع وتطوير الحياة الثقافية للمجتمع نحو الارتقاء ، وأن يقوم رجال التعليم والثقافة والفن برسم منهج تثقيفى واضح المعالم ، لتحديد اختصاص وأهداف كل من التثقيف المهنى بالتعليم ؛ والتثقيف المعرفى بوسائل الإعلام ، وأن يؤخذ موضوع محو الأمية بجدية وحزم ، على أن يتم على المستويين الرسمى والشعبى . مع العمل على الارتقاء بمكانة الكتاب المصرى فى الداخل والخارج .

• ويخص الثقافة موضوعان آخران ، يتناول أحدهما جنور الثقافة وفروعها في مصر المعاصرة ،  
ويبحث الآخر مشكلات الحياة الثقافية في الأقاليم .

• ويختص الاعلام بموضوعات خمسة تتناول معالجة الارهاب ، ومتطلبات إعلام السلام ، ووسائل  
تطوير الحملات الاعلامية لتخدم الاهداف القومية ، وما يمكن أن يقوم به الاعلام في خدمة التنمية .  
الى جانب موضوعات مخصصة لمجالات الفنون المتعددة ، وكذلك ميدان التراث الحضارى .

• • •

وقد يرى القارئ الكريم أن العناية بهذه الموضوعات بحثا ودراسة ومقترحات ، تقتضى أن تكون  
ثمرة العمل بمقدار ما بذل فيه من جهد ، وهنا يأتى دور المختصين بالتطبيق من خلال اجراءات  
محكمة فعالة ، تضع توصيات المجالس القومية موضع التنفيذ ، لصالح مصر وأبنائها في  
الحاضر والمستقبل .

وعلى الله قصد السبيل ،،،

عبد القادر حاتم  
د . محمد عبد القادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة



# الكتاب السنوي ١٩٩٤ - ١٩٩٣



# الانتاج والشؤون الاقتصادية

الطبعة العشرون



## السياسات المالية والاقتصادية

### نحو استراتيجية مصرية فى مواجهة تحديات السلام

فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ عقدت مصر اتفاقات سلام مع إسرائيل ، استرمت بمقتضاها كامل ترابها المحتل منذ يونيه ١٩٦٧ وتبع هذه الفترة معاملات بينهما . إلا أنه نتيجة لاستمرار احتلال إسرائيل لأراض عربية أخرى فقد وصف السلام بين مصر وإسرائيل بالسلام البارد ، إذ إن إجراءات التطبيع والتعامل لم تكن نشطة . أما بعد توقيع اتفاق غزة - أريحا أولا ، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، واحتمالات التوصل إلى اتفاقات سلام شاملة ، فمن المتوقع أن يزداد التعامل بين دول المنطقة .

والخطيط الذى يجرى حاليا وضعه موضع التنفيذ يرسم لاقامة منطقة شرق أوسطية يكون لها - ضمن أشياء أخرى - سوق مشتركة . ويكتف العلاقات المتبادلة . وتشمل هذه المنطقة ، إلى جانب الدول العربية وإسرائيل ، تركيا ، ومن المحتمل أن تضم إيران وقبرص وتوجد دراسات وتصورات عدة لهذه السوق . ويحتاج الأمر إلى أن يكون لمصر والدول العربية تصوراتها ودراساتها الاستراتيجية للتعامل مع هذه المتغيرات ، بحيث تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها ، بدلا من أن تترك الساحة للآخرين ليقرروا ما هو فى صالحهم فقط .

ولا شك أن اتفاقية غزة - أريحا أولا ، تعتبر نقطة تحول كبرى فى تاريخ المنطقة العربية ، حيث يجد العالم العربى نفسه بعد هذه الاتفاقية فى منعطف تاريخى لم يعرفه منذ قيام دولة إسرائيل . ويثور التساؤل إلى أى حد نحن مستعدون للسلام مع إسرائيل والى الخول معها فى علاقات عادية مثلها مثل إيران أو تركيا أو قبرص .

وعلى ضوء ما سبق ؛ يمكن عرض التصورات « السيناريوهات » المحتملة فى حالة التوصل إلى اتفاقات السلام المشار إليها ، ثم ما يجب أن تتخذه مصر من إجراءات فى القطاعات الرئيسية ( زراعة - تكنولوجيا - مياه - سياحة - تجارة متبادلة .... ) ، ودور التعاون العربى فى الاستفادة من السوق الشرق أوسطية ، ثم تعرض للمشروعات المطروحة ، وذلك على النحو الآتى :

**نقاط أساسية :** توجد نقاط أساسية يجب التأكيد عليها ، من أهمها .

- أن السلام مع إسرائيل لا يعنى بالضرورة الاستجابة لكل ما تقدمه اتفاقية غزة - أريحا من تصورات .
- أن النتيجة النهائية للمفاوضات بين البلاد العربية وإسرائيل لا بد أن تعكس التنازلات المتبادلة بين الطرفين ، ويجب ألا تكون هذه المفاوضات حلقة من حلقات الفرض الضائعة .
- أن أى ترتيب شرق أوسطى ، تكون إسرائيل طرفا فيه ، لا يجوز أن يكون على حساب العلاقات العربية .

– أن التعاون الاقليمي الشرق أوسطى يجب ألا يقتصر على البلاد العربية واسرائيل ، وإنما يجب أن يشتمل على بلاد غير عربية في المنطقة مثل إيران وتركيا وقبرص .

– لا ينبغي الزعم بأن السلام يعنى السيادة الاستراتيجية لاسرائيل على المنطقة ، أو محور الهوية العربية ، أو فتح الباب أمام الغزو الثقافى الصهيونى ، أو التفوق الاقتصادى الكاسح على البلاد العربية ، أو استلاب الثروة العربية – وفى المقابل ينبغي تأكيد الثقة فى الذات العربية ، وفى قدراتنا التى واجهنا بها أشد الأزمات على مدى حقبة التاريخ .

– أن بعض التجارب الماضيه تظهر أن سلوكنا اتسم بكونه رد فعل لأحداث يتخذها غيرنا ، إلا أن تعظيم مصالحنا يقتضى أن نكون فاعلين ومتخذين لمبادرات فى المجالات المختلفة .

– أن التطور الاقتصادى فى المنطقة سوف يكون محصلة ثلاثة عناصر رئيسية هى : إصلاح السياسات الاقتصادية المحلية المتبعة فى كل دولة ، والتعاون الاقليمي بين دول المنطقة ، ومدى المعونة الخارجية التى قد تقدم اليها .

#### سيناريوهات محتملة للمستقبل :

أن احتمالات المستقبل ليست محددة سلفا ، ولكنها تتوقف على عناصر كثيرة داخلية وخارجية . ومن ثم يمكن عرض بعض السيناريوهات المحتملة على النحو الآتى :

**الأول : الهيمنة الاسرائيلية :** يرى البعض أن حلول السلام سوف يؤدى إلى هيمنة اسرائيل على المنطقة وغزوها اقتصاديا وثقافيا . وهذا السيناريو ضعيف الاحتمال ، لأن حقائق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسكان تبقى فى جانب البلاد العربية ، ولا يجوز

أن نخلط بين فشل السياسات العربية فى الماضى من ناحية والحقائق الثابتة من ناحية أخرى .

**الثانى : علاقات هادئة :** من الممكن ، بحلول السلام ، أن تصبح اسرائيل دولة عادية فى المنطقة ، شأنها شأن أى دولة أخرى . واحتمال هذا السيناريو ضعيف أيضا نظرا لعدة أسباب منها : التطلعات الخاصة لدى اسرائيل فى المنطقة ، والعساسيات النفسية والثقافية بين دول المنطقة ، ومدى استقرار السلام على المدى الطويل .

**الثالث : النفع المتبادل :** أن يتحقق النفع المشترك لكل من البلاد العربية واسرائيل نتيجة للسلام والتعاون المشترك بينهما . والمصادر المحتملة لهذا النفع تكمن فى توجه جزء أكبر من موارد المنطقة لأغراض التنمية على حساب نفقات الدفاع ، وزيادة المعونة التى قد تتدفق للمنطقة ، وتوسيع نطاق المنتجات العربية عن طريق التصدير إلى العالم الخارجى باستخدام البنية التصديرية المتاحة لاسرائيل ، وتعميق التقدم التكنولوجى بالمنطقة .

**الرابع : الهيمنة العربية :** سبق أن عاش اليهود فى البلاد العربية كمواطنين عاديين . ومع قيام اسرائيل هاجر إليها معظم هؤلاء السكان ، بالإضافة إلى هجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم . ومع السلام ينتفى الزعم الذى أشيع عن عزم العرب إلقاء اسرائيل فى البحر – والذى استغلته اسرائيل لجمع الأموال والسلاح والمساندة الغربية والشرقية على حد سواء . ومن ثم يحتمل أن تتوقف المعونات التى تتدفق على اسرائيل ، وقد يعود اليهود الأوربيون والأمريكيون إلى بلادهم ، ومن يبقى يكونون مواطنين عاديين فى الشرق الأوسط ، وتكون اسرائيل دولة صغيرة فى المنطقة مقارنة بالدول العربية .



وأيا كان الوضع الذي سيتحقق في المستقبل - القريب أو البعيد - فإن الفرض من تصور هذه السيناريوهات هو : بأن ما سوف يحدث ، ليس قدرا محتوما رسمة لنا الآخرون ، ولكن هناك أطرافاً متعددة ، ولنا دور واختيار فيما قد يتحقق ، مما يستوجب أن نبذل كافة الجهود التي تحقق مصالحنا بأقصى درجة ممكنة .

#### استراتيجية اقتصادية :

يشور الاهتمام الآن بموضوع الآثار الاقتصادية التي تترتب على اتفاقية غزة - أريحا ، وما ينتظر أن يتبعها من سلام ( إسرائيلي فلسطيني - عربي ) وكذلك ما ورد ببعض ملاحقها من نصوص تتعلق بالتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ، أو بما سمي بالسوق الشرق الأوسطية . ويثور في هذا الخصوص ما يراه البعض من مخاطر جارية تلوح بين طيات هذا الاتفاق ، وما يراه البعض الآخر من فوائد ومزايا أو فرص يتيحها . وأيا كان الرأي ؛ فمن الضروري أن تضع مصر لنفسها استراتيجية محددة ومدروسة ، لمواجهة هذا التغير الجوهري الذي طرأ على منطقة الشرق الأوسط .

وتخلص المخاطر التي يراها البعض في أن إسرائيل أقوى اقتصاديا وأكثر تقدما ، وبالتالي فإن الأسواق المصرية والعربية سوف تكون مجالا مفتوحا لها ، بحيث تغزوها على أوسع نطاق ، مما يؤثر على الانتاج المصري المحلي من جهة ، وعلى فرصة تصديره للأسواق العربية من جهة أخرى . كما يمتد تصور هذه المخاطر إلى أن رأس المال الإسرائيلي سوف يتمكن من غزو الاقتصاد المصري والاقتصاد العربي ، ومن ثم يمتلك أهم عوامل الانتاج فيهما وسيسيطر عليهما .

بينما تخلص الفوائد أو المزايا أو الفرص الجديدة ، في رأى البعض الآخر - فيما هو معروف ومتفق عليه - من أن اتساع نطاق التبادل

التجاري بين مجموعة من الدول من شأنه انتفاع جميع هذه الدول ، تطبيقا لنظرية المزايا النسبية في التجارة الدولية . يضاف إلى ذلك أن هذه المجموعة من الدول سوف تكون أقدر - في مجموعها - على اجتذاب استثمارات الدول المتقدمة ، بما تحمله معها من نقل للتكنولوجيا ، وتوسيع في حجم ونوعية الأنشطة الانتاجية المختلفة . كما تتمثل هذه الفرص الجديدة في زيادة إمكانات الجذب السياحي للمنطقة .

ويذهب هذا الرأى الى أن تقييم المخوفين لقوة الاقتصاد الاسرائيلي مبالغ فيه . كما أن هذه المقولة تفترض ابتداء أن الاقتصاد الأقوى لابد أن يكون الأقدر على غزو أو اكتساح الاقتصاد الأضعف ، وهو افتراض غير مؤكد . فضلا عن أن أدلة تاريخية كثيرة تثبت أن الاقتصاد الأضعف كثيرا ما يكون أقدر على غزو الاقتصاد الأقوى . ومثال ذلك : كوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، وتايوان ، وسنغافورة ، وكلها اقتصاديات أضعف من الاقتصاد الأمريكي ومن اقتصاد مجموعة دول أوروبا الغربية ، ومع ذلك فإنها تمكنت من غزو أسواقها بصورة واضحة .

وبالنسبة للتبادل التجاري العادي - أى بافتراض عدم وجود مزايا تفضيلية - بين إسرائيل ومصر ، فإن المنتجات الاسرائيلية لن تجد السوق المصرية أرضا خلاء تستطيع أن تعمل فيها ما تشاء . بل إن السوق المصرية - بعد أن بدأ الإصلاح الاقتصادي يأخذ بسياسة تحرير التجارة الخارجية - سوف تكون سوقا صعبة على منتجات اسرائيل التي سوف يتعين عليها أن تتنافس في هذه السوق مع منتجات - يابانية وألمانية وأمريكية وغيرها - من أفضل السلع إنتاجا وكفاءة ، ولا يوجد ما يفيد أن السلع الاسرائيلية أكثر تنافسية من سلع الدول المتقدمة المذكورة ، خاصة وأن الاقتصاد الاسرائيلي ، وإن كان ضعف حجم

الاقتصاد المصري من حيث رقم الدخل القومي ، فإنه مع ذلك لا يزال يمثل اقتصاد دولة نامية ، لم تكتمل لديها بعد القدرات التصنيعية والتسويقية والتمويلية الموجودة لدى الدول المتقدمة . والسلع التي يتمتع فيها الانتاج الاسرائيلي بمزايا نسبية عددها محدود للغاية ، ومصالحة اسرائيل تتمثل في أن تعطى الأولوية لتصدير هذه السلع إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية المتقدمة ، حتى تستطيع أن تجد الموارد اللازمة لاستيراد احتياجاتها من تلك الدول .

وبناء على ذلك فإن الصادرات الصناعية لاسرائيل لا تمثل مخاطر ذات اعتبار . وإن أقصى ما يمكن أن تحققه هذه الصادرات الصناعية سوف يكون إزاحة بعض الواردات من دول أخرى بالنسبة لعدد صغير من السلع . وأما بالنسبة لصادرات اسرائيل الزراعية ، فإنه مع التسليم بأن اسرائيل تتفوق في بعض نواحي التكنولوجيا التطبيقية والتسويقية في قطاع الزراعة ، فإن ذلك لا يمثل تهديدا يذكر ، لأن الانتاج الزراعي المصري قادر في مجموعه على منافسة السلع الزراعية الاسرائيلية . كما أن موضوع انتقال رؤوس الأموال وامتلاك عوامل الانتاج في مصر هو أيضا مبالغ فيه . فإن رؤوس الأموال أصبحت غير ذات جنسية ، أو بالأحرى ذات جنسية عالمية ، فلو شاعت اسرائيل أن تدخل رؤوس أموالها تحت أعلام دول أخرى فإن ذلك ميسور في الوقت الحاضر ، على أن رؤوس الأموال لا تنتقل إلا إذا توقعت عائدا مجزيا بأفضل مما يمكن تحقيقه في البلد الأصلي ، أو في غيره من دول العالم الأخرى ، والذي لا يتوفر إلا في حدود ضيقة . وكذلك فإن رؤوس الأموال التي تنتقل إلى بلد ما ، تصبح خاضعة لسيادة البلد المستقبل لرأس المال وتخضع لتنظيماته ، والمفروض أن هذه التنظيمات تراعى مصلحة البلد المستقبل لرأس المال . أي أن مسألة انتقال رأس المال أكثر تعقيدا

وأكبر تكلفة مما يتصوره الرأي المتخوف من آثارها . وسوف تظل هذه الاعتبارات قائمة في المستقبل كما كانت قائمة في الماضي . ولا يعني هذا التحليل أنه لا توجد أي مخاطر في التعاون الاقتصادي في منطقة من المناطق – سواء كانت فيها إسرائيل أم لم تكن ، فإن المخاطر جزء لا يتجزأ من أية سياسة أو اختيار اقتصادي . ولكن يلزم ابتداء التنويه بأن هذه المخاطر ليست ناشئة عن التعاون الاقتصادي ذاته ، وإنما عن أوجه قصور موجودة لدينا .

وتخلص أوجه القصور في أن نظامنا الاقتصادي في مجموعه – وحتى بعد المراحل التي تمت من الإصلاح الاقتصادي – يعتبر معوقا للأنشطة الانتاجية والتجارية . وتتمثل أهم هذه المعوقات في : السياسات الضريبية والتشريعات المعقدة التي تحكم الأنشطة الاقتصادية ، وتقضى سيطرة القطاع العام واحتكاراته ، والبيروقراطية ، وضعف كفاءة البنية الأساسية الاقتصادية ، وسوء حالة النظام التعليمي والتدريب المهني ، وضعف مستوى القدرة الادارية والتنظيمية للقطاع الخاص – فضلا عن القطاع العام .

والمهم توضيح ان أوجه القصور المذكورة ضررها بالغ ، سواء دخلنا في أحد مجالات أو مناطق التعاون الاقتصادي أم لم ندخل ، وبالتالي فإنها لا تمثل – في ذاتها – سببا مباشرا لتأخير الدخول في مناطق التعاون الاقتصادي . وإنما يقصد بالتنبيه إليها ضرورة أن يكون الإصلاح العاجل والسريع لهذه النواحي جزءا من أي استراتيجية يتم التوصل إليها .

وتتمثل أهم المخاطر المترتبة على أوجه القصور في نظامنا الاقتصادي فيما يأتي :

(١) أن استمرار القصور في نظامنا الاقتصادي سيؤدي إلى

إضعاف قدرتنا على الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الاقتصادي الاقليمي . فمن أهم المنافع التي تعود من مثل هذا التعاون الاقليمي ، أن الشركات الانتاجية العالمية تجد من مصلحتها أن تنقل جزءا من نشاطها الانتاجي إلى منطقة التعاون الاقليمي ، حتى تستفيد من أسواقها . وهذا النوع من الاستثمار العالمي يجيء محملا بفوائد عديدة ، فهو انتقال لرأس المال ، وتوظيف للقوى العاملة ، وانتقال للتكنولوجيا الانتاجية والتسويقية ، وأداة هامة من أدوات زيادة القدرة على التصدير إلى خارج المنطقة . ولعل هذا النوع من الاستثمار هو اليوم - وفي ظروف متغيرات الاقتصاد الدولي حاليا - أهم عنصر من عناصر النمو الاقتصادي ، وأهم قوة محركة لنقل اقتصاد الدول النامية المستفيدة منه إلى مرحلة الانطلاق . ويدهي أنه من حيث المبدأ تكون هناك ميزة لتوطن هذه الشركات العالمية في أكبر دولة من دول منطقة التعاون وهي مصر . ولكن إذا كانت أوجه القصور الموجودة حاليا في النظام الاقتصادي المصري ستستمر في المستقبل ، فإنه يتوقع أن تبحث معظم هذه الاستثمارات عن موطن آخر لها ، سواء في إسرائيل أو غيرها من دول المنطقة ، وتكون مصر قد فقدت بذلك أهم ميزة من مزايا التعاون الاقليمي .

(٢) وثاني هذه المخاطر يتعلق بالتوكيلات التجارية الخاصة بتجارة المنطقة . وهذه التوكيلات تمثل نشاطا هاما يَكُون ما يتراوح بين ٥ - ١٠٪ من قيمة واردات أية دولة . ويدهي أن التوكيلات التجارية تدخل أن تختار موطنها حاليا من المعوقات وأوجه القصور ، وبالتالي سوف تتجه إلى خارج مصر كما حدث في الستينات عقب التأميمات والحراسات - عندما انتقل جانب كبير من هذا النشاط التجاري إلى بيروت ، لذلك يلزم إجراء دراسات دقيقة للقوانين والتنظيمات التي تحكم

التوكيلات التجارية ، وأن يتم تعديلها بما يشجع على قيام هذه التوكيلات في مصر .

(٣) وثالث هذه المخاطر هو : أن ننزل إلى الموافقة ، في إطار التعاون الاقليمي ، على نظام لمزايا تفضيلية في التبادل التجاري ، أي تخفيضات جمركية متبادلة . فإن المستفيد من مثل هذه المزايا التفضيلية - مع وجود أوجه القصور في نظامنا الاقتصادي - لابد وأن يكون الأطراف الأخرى في التعاون الاقتصادي أي كانت ، حيث تصبح منتجات هذه الأطراف أكثر قدرة على منافسة منتجاتنا المحلية ، وكذلك على منافسة السلع الأجود الواردة من الدول الأخرى . وتؤكد تجربة مصر - خلال العقود الأخيرة - في تطبيق نظم المزايا التفضيلية ( مع الهند ويوغوسلافيا ) على وجود هذه المخاطر ، بل إن تبادل المزايا التفضيلية هو نظام قد ثبت فشله في معظم الحالات بالنسبة للدول النامية . ويلزم لنجاح أي نظام للمزايا التفضيلية المتبادلة : أن تكون جميع الأطراف قد بلغت مستوى جيدا من التقدم الاقتصادي ، ومن التماثل في النظم الاقتصادية بصفة عامة .

#### استراتيجية سياسية :

بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، بدأ الحديث عن ميلاد نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط . فعندما اتفق الطرفان على أسلوب لحل المشكلة الفلسطينية ، بدأ الصراع العربي الاسرائيلي - الذي كان العامل الحاكم في النظام الإقليمي - يخلو الطريق لنظام إقليمي آخر يقوم على المعطيات الجديدة .

ومثل هذه النظرة إنما تتجاهل واقع استمرار الصراع العربي الاسرائيلي طوال خمسة عقود ، وما أدى إليه من تهني سياسات تمت واستمرت في جو من العداء ، وخلقت أوضاعا لا يحورها مجرد التوصل

إلى اتفاق فلسطيني - إسرائيلي ، رغم أنهما الطرفان الأساسيان في هذا الصراع التاريخي .

بيد أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لا يؤدي بذاته إلى حل النزاع بين إسرائيل وسوريا أو لبنان أو الأردن ، فحل هذه النزاعات سيتم من خلال المفاوضات على المسارات الثنائية ، كما أن مجمل الأوضاع والأجواء التي تخلفت على الجانبين ، خلال هذه الحقبة الطويلة أصبح يتطلب ليس فقط التوصل إلى اتفاقات سلام ثنائية ، وإنما أيضا التعامل مع قضايا تهم الطرف العربي وإسرائيل ، بحيث يأتي النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط محققا الشعور بالأمن للطرفين ، ومتيحاً لهما إمكانية التحول بمجمل العلاقات العربية الإسرائيلية من حالة العداء والصراع إلى التعايش المشترك ، والتفاعل الحضاري ، والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة . أي ينبغي العمل على خلق نظام إقليمي يتسم بالتوازن في المصالح بين الطرف العربي ككل وبين إسرائيل على الجانب المقابل ، ويصرف النظر عن حل النزاعات الثنائية التي تؤدي إلى معاهدات سلام بين إسرائيل ودول المواجهة ، وتحقق الانسحاب وإقامة علاقات سلام ، فإن ثمة منظومة عربية يجمعها نظام عربي نو مصالح جماعية ، يمكن إدراجها تحت مفاهيم مشتركة ، مثل مفهوم الأمن القومي العربي ، أو المصلحة العربية المشتركة ، وبالتالي فهناك حاجة إلى إجراء مفاوضات عربية « جماعية » إسرائيلية لرسم مستقبل العلاقات في المنطقة ، ووضع أسس النظام الإقليمي الجديد ، بحيث يعكس هذا النظام المصالح المتوازنة بين الطرفين ، وليس مصالح طرف على حساب الطرف الآخر .

وعلى سبيل المثال ، إذا كان إنهاء المقاطعة العربية أمراً يهم الجانب الإسرائيلي ، فإن تخطي إسرائيل عن السلاح النووي وانضمامها إلى

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أمر يهم الجانب العربي . حيث يحقق هذا التقابل في المصلحة ارتباطاً بين الموضوعين ، يمكن معه التوصل إلى اتفاق يشمل المطالبين معا ، حتى يحقق توازناً في المصالح بين الطرف العربي وبين الطرف الإسرائيلي ، وهو التوازن الذي يتعين أن يكون سمة النظام الإقليمي الجديد .

ولا يقتصر أمر المفاوضات الجماعية على مجرد المسائل المتقابلة ، بل يمتد ليشمل أموراً ذات مصلحة مشتركة مثل : القضاء على التلوث ، والحفاظ على البيئة ، ومقاومة الأوبئة ، وكل ما يفرضه الجوار من متطلبات التعاون من أجل المصلحة المشتركة .

كذلك فإن ثمة حاجة إلى إقرار مبادئ يلتزم بها الجميع في سلوك كل طرف إزاء الطرف الآخر ، ويأتي على رأس هذه المبادئ : احترام الحدود الدولية ، وحل الخلافات بالطرق السلمية . كذلك الحال بالنسبة لخلق ترتيبات معينة من شأنها توفير الثقة بين الأطراف ، وإنشاء آليات للرجوع إليها إذا ثار شك لدى أي من الأطراف حول نوايا الطرف الآخر ، وغير ذلك مما يمكن تضمينه في النظام الإقليمي الذي ينبغي التوصل إليه من خلال تفاعل الإرادات : إرادة الطرف العربي - كطرف له كيانه الجماعي ، فضلاً عن الكيانات الوطنية الداخلة في المنظومة العربية - والإسرائيلية ، كما ينبغي أن يمتد هذا النظام ليشمل أطرافاً أخرى مثل إيران عندما تكون مستعدة للمشاركة في المفاوضات الخاصة بإقامته .

ولا شك أنه من الأفضل للجانب العربي أن يأتي النظام الإقليمي من خلال مفاوضات تأخذ مصالح الطرفين في الاعتبار ، بدلاً من أن يأتي من الخارج ، أو من خلال ضغوط تركز على قضية أو أخرى ، وتؤدي إلى إعطاء ميزة لطرف على حساب الطرف الآخر .

وليس من شك أنه من صالح الجانب العربي أن يدعو الى عقد مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، وأن يدخل الى هذا المؤتمر بمقترحات ومواقف يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية - عربية . وبذا يكون الجانب العربي عنصرا فاعلا في رسم مستقبل المنطقة . على أن يبدأ انعقاد هذا المؤتمر بمجرد التوصل الى اتفاقات سلام على الجبهات السورية واللبنانية والأردنية . ولا تقتصر الدعوة للمشاركة فيه على الدول الاقليمية ، بل يدعى اليه أيضا الدول الخمس الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، والدول الاقتصادية السبع ، فضلا عن أمين عام الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، ورئيس البنك الدولي . ولا يقتصر دور هذه الدول على الاسهام في البحث عن حلول للقضايا السياسية والاسهام في تنمية المنطقة ، بل تساهم أيضا في ضمان ما يتم التوصل اليه من اتفاقات ، تشكل في مجموعها صورة النظام الاقليمي للشرق الأوسط الجديد .

وقد يرى البعض أن محادثات السلام متعددة الأطراف التي تنعقد في عدد من العواصم ، تحت اشراف الولايات المتحدة وروسيا ، كغيلة بتحقيق الغرض ، إلا أن هذه المباحثات لم تعد كافية لخلق اطار تفاوضي واحد متكامل ، يمكن من خلاله التوصل الى اتفاقات متوازنة حول كل ما تحتويه هذه المفاوضات من موضوعات تهم الطرفين . غير أنه من ناحية أخرى نرى أهمية الافادة مما قدم من دراسات في المباحثات متعددة الأطراف يمكن أن تكون بمثابة أعمال تحضيرية للمؤتمر .

إن اللحظة التي نعيشها اليوم تسمح لدول المنطقة أن تكون هي صاحبة الارادة ، ووضع النظام الاقليمي الذي يحقق لها مصالحها المتوازنة ، وعلى الجانب العربي أن يمارس إرادته الجماعية . علما بأنه

ليس صحيحا أن ظهور نظام شرق أوسطى جديد سيكون بالضرورة على حساب النظام العربي ، ولكن الصحيح هو أن النظام العربي يستطيع - إذا أراد - أن يلعب دورا مؤثرا في رسم نظام الشرق الأوسط الجديد .

#### استراتيجية الزراعة :

لاشك أن ملاحقة المتغيرات الاقليمية والدولية ، وتطبيق النظم الخاصة بالاصلاح الاقتصادي في المسار الذي تتجه اليه سياستنا ، سوف يرتبط بالعديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على القطاع الزراعي ، ومنها على سبيل المثال :

- التقلص الحاد في الادارة الانتاجية المباشرة للقطاع العام الزراعي .

- إتاحة الحرية للمنتجين الزراعيين لاتخاذ القرارات الانتاجية أو التسويقية التي يعتقدون في سلامتها وجدواها بالنسبة لهم ، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد الزراعية المتاحة .

- تضخم أسعار غالبية سلع الانتاج الزراعي ، تأثرا بانحسار دعم مدخلاته الأساسية ، مما يؤدي الى الارتفاع في هذه الأسعار ، وبمعدلات قد تفوق قدرة قطاع عريض من المستهلكين .

وقد تسبق الآثار السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في المدى القصير آثارها الايجابية ، الأمر الذي يقتضى : ضرورة تخطيط وتنفيذ العديد من السياسات التكميلية للحد من هذه الآثار السلبية ، خاصة وأن الطبقات الاجتماعية - سواء كانوا منتجين أو مستهلكين - ستكون أكثر عرضة لما تحدثه هذه السياسات من آثار سلبية ، وخاصة قوى الدخل المحدود . وقد بات هذا واضحا في الوقت الحاضر ، وأصبحت شريحة كبيرة من المجتمع تنن من ارتفاع أسعار كثير من السلع الرئيسية مثل .

الارز واللحم والاسماك والسكر والزيت والذرة والبقول .

ويكاد يكون واضحاً أن هذه المتغيرات على الصعيد العالمي سوف يزدوج تأثيرها ، فيما تواجهه المنطقة من متغيرات جوهرية في المرحلة المقبلة التي تعرف بمرحلة السلام ، وإن كان لا يعرف موقعها وتوقيتها ، حيث تمر حالياً في مرحلة التفاوض بدلا من المواجهة لحل النزاع ، كذا التعاون وليس التنازع بين دول المنطقة لتحقيق آمال شعوبها في التنمية والتقدم الاقتصادي ، والذي يعنى توازن المصالح بينها .

ويطبيعة الحال فإن هذه المرحلة سوف ترتبط بالمتغيرات العالمية ارتباطاً وثيقاً ، تؤثر فيها وتتأثر بها ، كما ترتبط أيضاً بمسار الإصلاح الاقتصادي الذي ستسلكه خلالها . وإن كان من الضروري أن تعد لها العدة كاملة على أساس من التخطيط العلمي السليم ، ومن خلال دراسات وبحوث متأنية ومتكاملة ، تأخذ في اعتبارها كل الاحتمالات والبدائل . ولهذا فانه ينبغي أن تركز الأجهزة الحكومية والهيئات العلمية عملها في الاتجاهات الآتية :

– دراسة الآثار القريبة والبعيدة المدى ، في مرحلة ما بعد السلام العادل ، على أوضاع الانتاج والاستهلاك ، ومن ثم على حسن الاستثمار الزراعي ، وتمديد الانتاج الى حدوده القصوى .

– دراسة القدرات التنافسية لوحدات الانتاج ، أو تحديد أنسب الوسائل لزيادة هذه القدرات مستقبلاً ، سواء تم هذا عن طريق إعادة تنظيم الهيكل المؤسسي للقطاعات الانتاجية ، أو عن طريق العمل على تطوير تكنولوجيا الانتاج ، لزيادة القدرة على منافسة تكنولوجيا الجانب الآخر ، وتحسين مستوى أفضل .

– تحديد مجالات القوة والتفوق الانتاجي وتدعيمها ، ومواطن الضعف وبناء برامج فنية واستثمارية مكثفة لتطويرها ، مع إعطاء عناية خاصة لأجهزة البحث الزراعي من خلال أولويات محددة ومتقنة ، تكفل

لها الدولة كل أسباب الدعم والامكانات .

– التركيز على النواحي الانتاجية التي تملك بلادنا فيها ميزة نسبية محددة ، وفي مقدمتها انتاج المحاصيل الآتية : القطن – الحبوب – البصل – البطاطس ، خاصة وأنها من أهم مكونات الانتاج والدخل الزراعي في بلادنا .

– مراجعة إمكانات تطوير الخدمات السائدة من الناهيتين المؤسسية والمادية ، ووضع برامج محددة تستهدف ذلك . وفي مقدمتها : مجالات الائتمان الزراعي – الارشاد الزراعي – البنيان التعاوني – أجهزة الرقابة على الأسواق ومتابعة الأسعار ونظم الاستيراد والتصدير .

– على الرغم من الجهود القومية التي بذلت لمحاصرة الفجوة الغذائية في بلادنا ، إلا أن هذه الفجوة باتت لها الضخمة مازالت تهدد الأمن القومي ، مما يستلزم إعادة النظر في الأساليب والسياسات المتبعة لمعالجها ، وزيادة الطاقة الانتاجية من أجل رفع مستوى الانتاج كما ونوعاً للسلع الغذائية والتصديرية ، وأن تكون البرامج الائتمانية المتبعة مرتكزة على مبدأ التواصل والاستمرار ، مع العدالة في توزيع العوائد الائتمانية لهذه البرامج .

– إعادة النظر في العلاقات الانتاجية خاصة بين ملاك وسائل الانتاج ومستأجريها ، مع تحديد الطريقة أو النظم الملائمة لنقل الملكية العامة الى الملكية الخاصة ، وإحداث تغييرات واسعة في فلسفة الادارة الحكومية وأساليب وأنوات التعامل مع وحدات الانتاج .

ويمكن القول اجمالاً : ان مسار التنمية الزراعية في المرحلة المقبلة يحتاج الى متابعة مستمرة وتقويم سليم على طول مراحلها ، وضرورة ملاحظة المتغيرات التي تحيط به من كل جانب على الصعيد العالمي والمحلي ، وإحداث ترابط شامل مع جميع قطاعات الانتاج والخدمات في



نطاق تنسيق وتعاون وتكامل بينهما ، وأن يراعى دائما ضرورة دعم هذا القطاع الذي ترتبط به حياة أكثر من نصف سكان مصر ، كما ترتبط به أسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والاستقرار لبلادنا .

#### الأمن المائي :

تواجه بعض الدول العربية وإسرائيل - في الوقت الحاضر - أزمة نقص الموارد المائية وتدنى صفات المياه ، وتزداد شدة هذه الأزمة بالزيادة المطردة في عدد السكان ، لاسيما سكان المدن ، كما أن التنمية الصناعية تصيب كثيراً من المجارى المائية بالتلوث الذي قد يؤدي الى عدم صلاحيتها للشرب والأغراض المنزلية .

ومما يعقد مشاكل أزمة المياه ، أن معظم موارد المياه السطحية تقع منابعها خارج المنطقة ، وليس ثمة اتفاقيات تحدد علاقات الدول المتشاطئة على النهر الواحد ، باستثناء الاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ للانتفاع المشترك بمياه النيل ، وإن كانت هناك سبع دول أخرى في حوض النيل لم تشارك في اتفاق .

أما أنهار الفرات وحبلة والأردن واليرموك والعاص ، فليس ثمة اتفاق بين الدول المتشاطئة عليها لتحديد نصيب كل منها في مياه النهر . وقد كان هناك اتفاق شبه رسمي بين سوريا والأردن للانتفاع بمياه اليرموك ، ولكن البنك الدولي رفض تمويل مشروع إنشاء سد الوحدة على اليرموك - الى أن يتم الاتفاق مع إسرائيل لضمان نصيبها من مائه .

وحوض نهر الأردن ، وإن كان صغير المساحة ، ومعدل تدفق مائه نحو ١,٨ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً ، إلا أن هذا المقدار تتنازعه خمس دول هي : الأردن ، وإسرائيل ، وفلسطين ، وسوريا ، ولبنان ، وكلها في حاجة ماسة الى الماء ، ولابد من مفاوضات لوضع اتفاقية لتوزيع مياه هذا النهر بينها .

وهناك أيضاً منازعات حول استخدام المياه الجوفية ، وإسرائيل باحتلالها للضفة الغربية قد استنزفت خزان المياه الجوفية تقريباً ، وأصبحت غزة تعاني في الوقت الحاضر معاناة شديدة من نقص المياه العذبة ، لتدخل مياه البحر المالحة مع المياه الجوفية في الآبار التي كانت عذبة قبل ذلك ، وأصبح ما يخص الفرد من المياه العذبة أقل من ٣١٠٠ م<sup>٣</sup> في العام ، بينما هو في إسرائيل نحو ٣٤٠٠ م<sup>٣</sup> .

ويمكن تلخيص الموقف المائي الحالي في إسرائيل والأقطار العربية المحيطة بها ، وتوقعات المستقبل القريب فيما يأتي :

إسرائيل: بلغ عدد السكان ٤,٨ مليون نسمة في سنة ١٩٩٠ ، والموارد المائية المستخدمة نحو ١٩٥٠ مليون م<sup>٣</sup> في السنة ، منها ٥٠٠ مليون م<sup>٣</sup> مياه سطحية ، ١٢٣٠ مليون م<sup>٣</sup> مياه جوفية ، ٢٢٠ مليون م<sup>٣</sup> معاد استخدامها ومن مصادر أخرى ، وبذلك يكون ما يخص الفرد من المياه نحو ٢٤٠٠ م<sup>٣</sup> في السنة ، وتقدر احتياجات إسرائيل لسنة ٢٠٠٠ بنحو ٢٥٠٠ مليون م<sup>٣</sup> ، حيث ينتظر أن يبلغ عدد سكانها ٦ ملايين .

ولا شك أن إسرائيل قد أحسنت استخدام مواردها المائية ، فقد رفعت سعر المياه المستخدمة في المنازل للمحافظة عليها ، كما استخدمت الوسائل الجافة في التصنيع ، وأعدت استخدام كثير من المياه في هذا المجال . ورغم ذلك فقد بدأت بعض مواردها المائية تتلوث بزيادة الأملاح والمواد الكيميائية ، وتدخل مياه البحر في الجهات القريبة من الشاطئ . وإسرائيل باحتلالها مرتفعات الجولان قد أحكمت قبضتها على أعالي نهر الأردن ، وياحتلها الضفة الغربية على جزء من أدناه وعلى خزان المياه الجوفية بالمنطقة ، وياحتلها جنوب لبنان استطاعت الانتفاع بجزء من مياه نهر الليطاني .

ولكى تدبر إسرائيل احتياجاتها من المياه في المستقبل القريب ، لابد لها من ( تحلية ) كميات كبيرة من مياه البحر . ولا زالت تكاليف هذه العمليات باهظة ، إذ تبلغ نحو ١,٥ دولار لكل م<sup>٣</sup> من المياه ، أو اللجوء إلى استمطار السحب « المطر الصناعي » وهذا أيضا باهظ التكاليف . أو جلب مياه عذبة من الخارج معبأة في أكياس كبيرة من البلاستيك ، وهذا ما تقوم بتجربته الآن بواسطة بواخر تنقله إليها من اليونان أو تركيا ، وهي كميات محدودة لا يمكن أن تتجاوز بضع ملايين من الأمتار المكعبة سنويا

وتتجه أنظار إسرائيل إلى تركيا الغنية بموارد المياه لتصدر إليها ما تحتاجه في خط أنابيب يخترق سوريا ولبنان ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالاتفاق مع هاتين الدولتين . كما تتجه أنظار إسرائيل إلى مصر لتمدها ببعض مياه النيل ، ويقف دون تحقيق ذلك أن مصر سنة ٢٠٠٠ لن يكون لديها قطرة مياه فائضة من مواردها المائية ، كما أن جميع الدول الواقعة في حوض النيل لا تسمح باستخدام مياه النيل خارج نول الحوض ، وهذا عرف دولي متفق عليه .

الأرقام : يبلغ عدد سكان الأردن ٤ ملايين نسمة ، والموارد المائية المستخدمة حاليا تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون م<sup>٣</sup> سنويا ، نصفها مياه سطحية والنصف الآخر مياه جوفية ، ومطالبها لسنة ٢٠٠٠ تبلغ ١١٠٠ مليون م<sup>٣</sup> ، ويمكن تنمية مواردها المائية لتصبح في المستقبل ١٦٠٠ مليون م<sup>٣</sup> سنويا .

لبنان : عدد سكان لبنان ٢,٩ مليون نسمة والمياه المستعملة حاليا ٩٠٠ مليون م<sup>٣</sup> ومطالبها لسنة ٢٠٠٠ تبلغ ١٤٠٠ مليون م<sup>٣</sup> ، ويمكن أن تصل في المستقبل إلى ٢٢٠٠ مليون م<sup>٣</sup> سنويا ، ولديها ما يكفيها من مواردها المائية .

٢٠

سوريا : عدد السكان ١٢ مليون نسمة ، والمياه المستعملة حاليا ٧ مليار م<sup>٣</sup> سنويا ، معظمها من نهر الفرات ونهر العاص ، والمياه المطلوبة لسنة ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٨,٥ مليار م<sup>٣</sup> وتحتاج إلى تنمية هذه الموارد لتصل إلى ١٤ مليار م<sup>٣</sup> في سنة ٢٠٢٠ ، وهي في حاجة إلى الاتفاق مع تركيا لضمان احتياجاتها من نهر الفرات .

مصر : يبلغ عدد السكان ٥٨ مليون نسمة ، والموارد المائية المستخدمة في الوقت الحاضر حوالي ٦٢ مليار م<sup>٣</sup> في السنة ( ٥٤ مليارا من مياه النيل ، ٤ مليارات معاد استخدامها ، ٤ مليارات جوفية ) - والاحتياجات المائية لسنة ٢٠٠٠ هي ٧٢ مليار م<sup>٣</sup> ( ٦٠ للزراعة + ١٢ للصناعة والشرب ) ، ومواردها بالمليار م<sup>٣</sup> هي :

٥٥,٥ حصة مصر من مياه النيل كاملة

٥,٠ مياه جوفية

٧,٠ مياه صرف معاد استخدامها وهي كل ما يمكن إعادة استخدامه

١,٠ وفر من الري في الأراضي القديمة بسبب تطوير وسائل الري

٦٨,٥ مليار م<sup>٣</sup>

١,٨ مليار من قناة جونجلي بفرض إمكان إتمامها قبل سنة ٢٠٠٠

٧٠,٣ مليار م<sup>٣</sup>

وبذلك يكون لدى مصر سنة ٢٠٠٠ عجز في الميزان المائي ، يقدر

بنحو ١,٧ مليار ، ولابد من تدبيره بتنفيذ أحد المشروعات أعالي النيل .

وهذه المشكلات تقتضي . دراسة الموارد المائية في المنطقة ، والعمل

على حسن استخدامها من ناحية ، وزيادة مصادرها إن أمكن من

ناحية أخرى .

استراتيجية الصناعة :

تطورت الصناعات المصرية خلال السنوات الثلاثين الماضية في ظل

استراتيجية إحلال المنتجات المحلية محل الواردات ، إلا أن صناعاتنا كانت سمتها الرئيسية هي المحلية وليست العالمية . وكانت هناك أسباب كثيرة أدت إلى ذلك .

ومع التحول الاقتصادي العالمي والتوجه إلى تحرير التجارة العالمية ، لم يعد من المقبول أو الممكن لصناعة لها سمة المحلية أن يكون لها فرصة البقاء والنماء . ويلزم التحول إلى العالمية ، بأن يكون الانتاج للأسواق العالمية ، واعتبار السوق المحلي جزءاً من السوق العالمي . وهناك متطلبات أساسية لنجاح مثل هذا التحول ، تخلص فيما يلي :

- اختيار المنتجات التي لنا فيها ميزة نسبية مقارنة بغيرنا من الدول .

- رفع جودة الانتاج الصناعي بصفة مستمرة .

- التطوير المستمر للانتاج ، سواء في التصميم أو في أساليب الانتاج نفسها ، بما يؤدي إلى قدرة تنافسية أكبر .

- الترشيد المستمر في عناصر التكلفة ، والعمل على الارتقاء بالانتاجية بشكل مطرد .

وحتى يمكن الوفاء بهذه المتطلبات ، يلزم انتاج سياسات واضحة ذات آليات تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف ، ومن ذلك :

(١) اعتبار عمليات البحث والتطوير جزءاً لا يتجزأ من العملية الإنتاجية . وعلى الدولة أن تشجع هذا الاتجاه عن طريق الحوافز المادية والمعنوية .

(٢) وجود نظرة شاملة وجزئية لتأهيل العمالة المصرية المطلوبة ورفع المهارات الفردية والجماعية ، وذلك عن طريق وضع خطط للتدريب المستمر للعمالة ، بحيث يتم إعادة التأهيل مرة كل خمس سنوات على

الأقل ، مع العناية الفائقة بالعمالة الجديدة ، وترسيخ مفهوم التدريب المهني بالمقارنة بالتعليم الفني . مع الأخذ في الاعتبار موضوع تدريب الادارة العليا ورفع قدراتها على حسن الإدارة وتطويرها .

(٣) أن تشجع الحكومة - عن طريق الحوافز المادية - على إدخال التكنولوجيا الحديثة ، والمشاركة في تحمل مخاطرها .

(٤) خلق الطلب على التكنولوجيا المحلية وتطويرها بصفة مستمرة ، فلا يمكن تصور قدر فعال من المنافسة مع مانع المعرفة ، لأنه دائماً في وضع أفضل - لذلك يجب على الدولة وضع نظام حوافز ايجابية وسلبية تؤدي إلى ذلك .

(٥) تشجيع تصنيع المعدات الرأسمالية ارتباطاً بموضوع تشجيع التكنولوجيا المحلية وتطويرها ، وهو - بجانب الأثر المباشر على اقتصاديات الانتاج - يعد السوق المطلوب خلقها للتكنولوجيا المصرية . التعاون المصري الاسرائيلي :

من الشواهد الملحوظة أن الندية غير متوفرة حالياً بين مصر واسرائيل فيما يتعلق بالصناعة . فإنتاج الفرد في اسرائيل أضعاف انتاج الفرد في مصر ، وكذلك التصدير . كما أن العالمية هي سمة الصناعة الاسرائيلية ، في حين أن الصناعة المصرية لا يزال يحكمها إلى حد كبير التفكير المحلي . كذلك فإن نظام التعليم أكثر فاعلية في اسرائيل إذا ما قورن بمصر . بالإضافة إلى ارتباط الصناعة الاسرائيلية بالصناعة الغربية ارتباط الشريك وليس التابع .

وفي ظل هذه الظروف وعلى ضوء التباين الواسع بين حجم السوق المصري والاسرائيلي ، فلا يمكن إغفال مخاطر تحول مصر إلى سوق للصناعة الاسرائيلية بوصفها الشريك الأضعف . غير أن كل ذلك يمكن التقليل من أثاره إذا ما أحسن العمل والتخطيط ، وأمكن تجميع

قدرات الشعب المصرى كله حول برنامج قومى يخلص  
فى الآتى :

- إصدار التشريعات اللازمة لحواجز الاستثمار الصناعى .  
- تنظيم دور الدولة فى وضع السياسات والآليات اللازمة لتنفيذها ،  
والمراقبة الفعالة لنتائج هذه السياسات وتعديلها أولا بلول ( يمكن الرجوع  
مثلا الى دور وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى اليابان MITI  
وفى غيرها من البلاد الآسيوية ) .

- تحديد واضح لدور قطاع الأعمال العام ، مع استخدام موارد  
الخصخصة فى إقامة المشروعات الجديدة العملاقة أو فى التطوير  
التكنولوجى لهذا القطاع .

- الدخول فى السوق الشرق أوسطية بحرص ولكن بدون تخوف ،  
والتأكيد على أن تكون حصة مصر متناسبة مع حجمها البشرى وقد  
يتطلب الأمر من المشاركين المساهمة فى تطوير القاعدة الصناعية  
المصرية ( مشروع مارشال شرق أوسطى ) .

استراتيجية السياحة :

زادت أهمية السياحة دوليا بحيث تعتبر حاليا الصناعة رقم ٣ فى  
العالم ، ومن المتوقع أن تحتل المركز الأول بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتشير  
أرقام عام ١٩٩٠ الى أن السياحة حققت خلال العام المذكور :

- جملة انتاج بلغ ٢,٩ تريليون دولار أمريكى - القيمة  
المضافة منها تمثل ٤٨٪ أى ١٤٠٠ مليار دولار ، وهى بهذا تعد من  
أعلى النسب فى كافة الأنشطة الاقتصادية .

- توظف عمالة قدرها ١١٨ مليون فرد ، بنسبة تتراوح بين ٦٪ و  
١٠٪ من حجم العمالة وفقا لدرجة نمو الدول .

- جملة الأجور بلغت ٧٢٧ مليار دولار ، تعادل ٥,٥٪ من جملة

الأجور فى العالم .

- الطلب على السياحة يتمثل فى ٦٢٪ من قطاع العائلات و ٢٨٪  
من الحكومة وقطاع الأعمال .

- الانفاق السياحى يمثل ١٢٪ من جملة الاستهلاك .

- الاستثمار السياحى يمثل ٧٪ من جملة الاستثمار .

- ساهمت السياحة فى سداد ضرائب مباشرة وغير مباشرة تبلغ  
٢٥٠ مليار دولار .

- تمثل أمريكا وأوروبا ٧٥٪ من هذه الحركة .

وتقدر أرقام ١٩٩٣ تحقيق نسبة نمو بواقع ٢٠٪ عن أرقام عام  
١٩٩٠ ، مع انخفاض الوزن النسبى لأمريكا وأوروبا من ٧٥٪ الى ٦٨٪  
فى عام ٢٠٠٠ .

أما توقعات عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع ١٩٩٠ ، فإنها  
تعكس الآتى :

- جملة الانفاق السياحى ستصل الى ٥٨٠٠ مليار دولار بالأسعار  
الجارية ، أو ٣٣٠٠ مليون دولار ( على أساس أسعار ١٩٩٠ ) بنسبة نمو  
حقيقى ٣,٩٪ سنويا .

- زيادة العمالة بواقع ٤٠ مليون فرصة عمل ، مع زيادة انتاجية  
العامل بواقع ١٥٠٪ .

- المرتبات ستصل الى ٢٢٠٠ مليار دولار ، أى زيادة فى  
متوسط أجر العامل بواقع ٣٠٪ لتصل الى ١٤٠٠٠ دولار للعامل .

- زيادة القيمة المضافة بواقع ٨٠٪ ( بالأرقام الحقيقية )  
لتصل الى ٤٦٠٠ مليار دولار .

- الاستثمار السياحى سيزيد من ٣٥١ مليار دولار الى ١٣٠٠  
بillion دولار .

– مساهمة القطاع في الضرائب ستصل الى ٧٨٢ مليون دولار .

– أن ٩٠٪ من هذه الحركة تتركز في أسواق أمريكا وأوروبا

والشرق الأقصى .

مما تقدم يتضح أن السياحة لا تمثل نشاطا هامشيا ، وإنما أصبحت صناعة تحتل موقعا هاما في اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها ، لما لها من آثار مباشرة على طاقة الصناعات الغذائية والأنشطة الاقتصادية الأخرى في المجتمع .

وكان أثر الطفرة السياحية خلال السنوات الماضية بمصر ملموسا في جميع القطاعات ، وخاصة قطاعات الانتاج المختلفة من : مواد بناء وتشبيد ، سجاد ، أثاث ، مفروشات ، صناعة المنسوجات ، الصناعات الغذائية ، التكييف ، الاضاءة ، أدوات المائدة – بحيث أدى ضرب السياحة الى استنفار جماعي لطبقات المجتمع المختلفة ضد الارهاب ، لتأثير ذلك مباشرة على الدخول في هذه الصناعات .

وبالرغم من أن هذا الوعي العام لدى المجتمع عن أهمية السياحة واكبه وعى عام على المستوى الرسمي ، الا أن الأخير لم يترجم الى الموازنة العامة للدولة من حيث حجم الاستثمار المتاح لقطاع السياحة ، وخاصة في مجال رفع كفاءة البنية الأساسية ، والحفاظ على البيئة وخاصة النظافة .

ان صناعة السياحة هي إحدى الصناعات الرئيسية التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية في عناصر انتاجها ، سواء من حيث : المناخ واعتداله على مدار العام ، وجمال الطبيعة وخاصة في البحر الأحمر ، وجنوب سيناء بشواطئه الممتدة وشعبه المرجانية وأحيائه المائية النادرة والثروة السمكية التي تميزه عن كافة شواطئ البحر المتوسط ، فضلا عن التراث التاريخي العريق الذي يعكس حضارات متوالية عبر ٧٠٠٠ سنة .

بالاضافة إلى المركز السياسي الرائد الذي يتيح لمصر أن تكون مقرا اقليميا للمؤتمرات ، خاصة مع توافر البنية الأساسية في شكل مركز القاهرة للمؤتمرات ، والعدد المتزايد من الفنادق وصالات الاجتماع التي تفي باحتياجات سياحة المؤتمرات ، وسياحة الحوافز .

واذا ما نظرنا الى منطقة الصراع الحالي في الشرق الأوسط سوف نجد أنه عندما يعم السلام ، فإن الصناعة الرئيسية التي تتمتع بها هذه المنطقة بامتياز نسبي في عناصر انتاجها هي أيضا السياحة ، خاصة أنها تعتبر من أهم وسائل تطبيع العلاقات بين الشعوب . وتجربة مصر في ذلك واضحة ، حيث وصلنا حوالي ١٣٠٠٠٠ سائح من اسرائيل سنويا .

وعلى الرغم من أن مقومات الجذب السياحي بهذه المنطقة تتشابه لأول وهلة مع عناصر الجذب السياحي في مصر ، من حيث جمال الطبيعة والتراث التاريخي ، وخاصة بصفتها مهبط الأديان ، الا أن المدقق في هذه العناصر ينتهي الى أن التشابه شكلي فقط ، ويمكن اعتبار هذه العناصر عوامل جذب مكمل لعناصر الجذب المصرية ومتنوعة عنها ، بما يسمع بأن تكون في جملتها عناصر جذب اضافية للمنطقة ، خاصة وأن الاتجاه العالمي الآن للسفر هو الجمع بين أكثر من سوق أو منطقة سياحية . وإذا ما أخذنا في الاعتبار المحاذات متعددة الأطراف التي تدور في الدول المتقدمة ، بهدف تبيير التمويل اللازم لرفع كفاءة البنية الأساسية في منطقة الصراع – فإن أول انعكاس لنجاح ذلك سيكون على صناعة السياحة في المنطقة ، لأن السياحة صناعة خدمية ، تعتمد في المقام الأول على كفاءة قطاع الخدمات . وقد بدأت فعلا المباحثات بين أطراف المنطقة في كيفية التعاون في مجال النقل الجوي والمطارات ، وتبسيط إجراءات السفر ، وتشجيع الاستثمار

لاقامة طاقة فندقية كفيلا لمواجهة التدفق السياحي ، وخاصة  
بالمناطق المقنسة .

وحتى يمكن تحقيق الاستفادة من هذا التكامل ، ينبغي  
مراعاة ما يأتى :

أ - تبسيط اجراءات العبور على الحدود المصرية فى طابا ورفع ،  
ورفع كفاءة البشر بها حتى تنافس الطرف الآخر ، مع تزويد هذه  
المنافذ بالمعدات والحاسبات التى تسمح بمنح التأشيرة  
بالمفرد دون معوقات .

ب - رفع كفاءة المنشآت فى المنافذ ، ويجرى فعلا تطوير منفذ طابا  
ليكون عنوانا طيبا لمصر ، على ألا ينتهى به الحال الى تكديس أجهزة  
مظهيرية دون فاعلية تكون عائقا أكثر منها أداة للتبسيط .

ج - تحويل مطار رأس النقب الى مطار دولى ، حيث يوجد ممران  
بطول ٤ كم لكل منهما وعرض ٦٥ م ، بكفاءة تشغيل تسمح بنزول  
واقلاع الطائرات المريضة ، كما يوجد به برج ملاحى مجهز بكافة  
المعدات اللازمة ، مع وجود إضاءة ليلية . غير أن ما ينقص المطار هو  
وجود مبنى ركاب على مستوى دولى ، يسمح بالحركة المباشرة الى مصر  
وسائر المنطقة دون عوائق ادارية ، خاصة وأن المطار يطل على أربع  
دول هي : مصر - اسرائيل - الأردن - السعودية .

هذا علما بأنه تجرى مباحثات حاليا بين الأردن واسرائيل لاقامة  
مطار مشترك بين العقبة وايلات ، وأن الاسراع باخراج المشروع  
المصرى الى حيز الوجود سيسد الطريق أمام حصول هذه الدول على  
القروض والمنح اللازمة لاقامة مطار دولى مكلف .

د - الاسراع بتدبير التمويل اللازم لاقامة ميناء بحرى فى جنوب  
طابا عند مرسى مقبلة ( ١٩ كم جنوب طابا ) ليكون مرسى دوليا لليخوت

السياحية وليس للنقل ، حيث أن إقامة مرسى للنقل - وما يصاحبه من  
تلوث - سوف يؤدى الى تدمير الشعب المرجانية ويلوث المنطقة ، بما  
يقضى على فرص الاستثمار فى هذا الخليج الجميل .

هـ - السماح بحرية الحركة لليخوت السياحية دون تعقيد ، مع  
تحقيق الرقابة الفعالة من خلال تبوير قوارب سريعة وخفيفة لحرس  
السواحل لمراقبة حدود المياه الإقليمية . مع الاهتمام بالقضاء على  
البيروقراطية والتعقيدات الحالية التى تمارسها السلطات المختلفة ،  
والتي تؤدى الى فقدان الحركة السياحية لصالح الدول المجاورة .

و - الاسراع بإقامة ميناء اليخوت السياحية عند مدخل القناة فى  
بور سعيد ، ضمن شبكة الموانئ السياحية المزمع اقامتها ، مع تبسيط  
اجراءات مرور هذه اليخوت فى القناة واعفائها من الرسوم ، أو  
تخفيضها تخفيضا ملموسا يعمل على جذب هذه اليخوت لمصر ، وما  
ينتج عن ذلك من مكاسب كبيرة .

ز - إعطاء أهمية خاصة وعناية أكبر بمنظمة السياحة لشرق حوض  
البحر المتوسط ، والذي لعبت مصر فى الماضى القريب دورا رياديا فى  
اقامتها ، وتم التوقيع عليها بلندن فى شهر نوفمبر ١٩٩٣ بالاشتراك مع  
اسرائيل وتركيا ، مع توجيه الدعوة لباقي دول المنطقة للمشاركة .  
وتهدف المنظمة أمثا ( أسوة بمنظمة PATA الخاصة بالشرق  
الاقصى ) الى : تشجيع التعاون بين شركات السياحة والهيئات العاملة  
فى مجال النقل الجوى والبرى والفندقية والترويج السياحي للدعاية  
والتسويق الجماعى للمنطقة ، ورفع كفاءة الخدمات من خلال برامج  
التدريب المشتركة ، مع وضع برامج سياحية متنوعة تغطي مناطق الجذب  
السياحي ، بما يفي باحتياجات الطلب المتنوع . هذا مع تنمية قدرات  
الادارة والاستثمار المشترك فى المنطقة .



ح - دعم هيئة التنمية السياحية وإعطاؤها الصلاحيات الكافية لتنمية مجتمعات سياحية متكاملة في جنوب سيناء والبحر الأحمر ، ومدها بالموارد المالية اللازمة - سواء المحلية أو الخارجية - بالتعاون مع المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي ، وذلك للسير قدما في خصخصة البنية الأساسية لهذه المجتمعات ، وإعطاء الريادة فيها للقطاع الخاص من خلال شركات تنمية سياحية متكاملة ، بحيث تلتزم هذه الشركات بضوابط البناء ومستوى كفاءة المرافق ، بما يحافظ على البنية ومستوى الجمال اللازم لاستقطاب الحركة السياحية الدولية . وتحول الدولة بموجب هذا من مالك ومدير الى مخطط ومروج ومنسق وممول للقطاع الخاص ، لتغطية جزء من تكلفة البنية الأساسية التي سيتكفل بها القطاع الخاص من حيث : الإدارة ، أو الملكية ، وتحت إشراف كامل من الدولة ممثلة في هيئة التنمية السياحية .

ط - تعاون كافة قطاعات الدولة لرفع كفاءة البنية في الوادي ، وخاصة في المدن الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية والمدن السياحية ، وذلك بفرض النظافة ، حيث إن المستوى الحالي لهذه المدن يعتبر العدو الحقيقي للسياحة . مع الاسراع بتطوير مراسى الفنادق العائمة على النيل ، ومدها بالمرافق الرئيسية لمنع تلوث النهر ، بما يهدد أحد أهم عناصر الجذب السياحي إلى مصر .

هذا مع الاسراع في تحقيق ما شرعت فيه الدولة مؤخرا من حيث القضاء على العشوائية في المباني ، ونقل هذه التجمعات الى خارج المدن ، وتحويل مواقعها الى حدائق خضراء .

ي - السير قدما فيما بدأت وزارة السياحة ، من حيث اقامة أكاديمية للسياحة للإشراف على كافة المعاهد السياحية ومدها بالاحتياجات ، ورفع كفاءة التدريب بها ، وإقامة دورات وحلقات بحث في

كافة المناطق السياحية - لرفع كفاءة العنصر البشري الذي يعتبر أهم عناصر الانتاج في قطاع السياحة .

ك - الاهتمام بارساء قواعد الطيران العارض ، وتشجيع إقامة الشركات الخاصة ( بالضوابط التي تكفل الجدية والملاءة المالية لضمان سلامة صناعة النقل الجوي ) لخدمة هذا الطيران العارض ، والذي يعتبر الاداة الرئيسية لنقل غالبية الحركة السياحية بين الأسواق المصدرة ومناطق الجذب السياحي مباشرة لما فيها من وفرة في التكلفة ، خاصة وأن كافة مطارات مصر الرئيسية تعتبر مطارات دولية ومجهزة لاستقبال الحركة السياحية مباشرة ، من خلال خطوط منتظمة أو طيران عارض .

ل - إن اتجاه بعض أجهزة الدولة في المطارات المصرية لفرض اتاوات ( لا يحكمها قانون ) على الطيران العارض أصبح محل شكوى عديد من شركات الطيران وشركات السياحة للمغالات فيها بدرجة لا تبررها نوعية الخدمة الخاصة المقدمة أو المطلوبة . مما يعوق الجذب السياحي ومن ثم ينبغي تلافى فرض رسوم تزيد عن التكلفة الحقيقية أو المعقولة .

#### التعاون الاقليمي :

يتوقف التعاون الاقليمي في المنطقة على طبيعة السلام . وبنون الوصول الى السلام الشامل والعادل فإن تناول ترتيبات للتعاون الاقتصادي سيكون غير مؤثر أو فعال . ومن المسلم به الا يكون التعاون الاقتصادي الاقليمي معوقا أو بديلا عن التطلعات المشروعة لكل دولة بالمنطقة في تطوير علاقاتها القومية - على المستوى السياسي أو الاقتصادي - مع دول تنتمي الى نفس الثقافة والاهتمام المشترك .

أ - المقاطعة العربية : تتمثل المقاطعة العربية لاسرائيل في

إذ إن إسرائيل إذا لجأت الى الاغراق أو الدعم الظاهر أو الخفي ؛ فإن البلاد العربية تستطيع أن تحمي نفسها بالطرق المتاحة في ظل اتفاقية " الجات " . أما خشية أن تتخذ الشركات الدولية من إسرائيل قاعدة لها لتزويد البلاد العربية بالسلع والخدمات ، فإنه يعتمد على مدى ملائمة المناخ الاستثماري في كل من إسرائيل والبلاد العربية . وعلينا أن نهيبء المناخ الاستثماري الجيد الذي يمنع ذلك . وإذا حدث ان قامت بعض الشركات في إسرائيل ؛ فيكون شأنها شأن قيامها في تركيا أو اليونان أو غيرها .

وبالنسبة للاستثمارات الاسرائيلية في البلاد العربية أو الاستثمارات العربية في إسرائيل ، فيتوقع أن تخضع للمساواة في المعاملة . وإذا تدفقت الاستثمارات الاسرائيلية على البلاد العربية ، فمن الخطأ تصور أنها سوف تهيمن على الاقتصاد العربي . وحيث ان إسرائيل مستوردة لرأس المال فالأغلب أن تحاول اجتذاب رأس المال العربي الخليجي للاستثمار فيها . وإن كان هناك تخوف من السيطرة والهيمنة ، فعليها أن تتخوف من سيطرة رأس المال العربي على الاقتصاد الاسرائيلي وليس العكس .

جـ - السوق الشرق أوسطية : تعنى إقامة سوق أوسطية عمل ترتيب خاص بين البلاد العربية واسرائيل ، يقوم على أساس تبادل المعاملة التفضيلية ، بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لانتسحب الى طرف ثالث ليس عضوا في السوق . والسوق بهذا المعنى تعتبر درجة عالية من درجات التعاون الاقتصادي بين الدول . وقد ترى البلاد الاعضاء أنها تتفق مع مصلحتها وتعمل على إقامتها ، وقد ترى غير ذلك وترفض الانضمام اليها ، ولايعتبر ذلك انتقاصا من مفهوم السلام .

نوعين هما : المقاطعة الأولى ، وهي منع التعامل مع اسرائيل بالبيع أو الشراء أو المشاركة في الأنشطة العلمية أو السياسية أو الاقتصادية . والمقاطعة الثانية التي يقصد بها مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتخذ اسرائيل مقرا لها ، أو تتعامل معها على نطاق واسع . ومن البديهي أن التعاون الاقليمي في أية صورة غير ممكن في ظل المقاطعة العربية لاسرائيل ، غير أن اتفاقية غزة - أريحا أولا ؛ ليست سوى خطوة في طريق طويل ، ومازالت القضايا الشائكة تنتظر الحل . ومن ثم فإن انهاء المقاطعة العربية قبل الوصول الى تسوية مقبولة لكل هذه القضايا لا يخدم المصلحة العربية .

ويتطلب إنهاء المقاطعة العربية توافر ثلاثة شروط هي :

- أن تنجح اتفاقية غزة - أريحا أولا ؛ في تمكين الشعب الفلسطيني بعد الفترة الانتقالية من استرداد كافة حقوقه المشروعة .  
- تسوية القضايا المعلقة في المسارات السورية واللبانية والأردنية .

- أن يتم انهاء المقاطعة في كل البلاد العربية في وقت واحد ، على أن يكون ذلك بقرار من جامعة الدول العربية ، حيث إنها هي التي فرضتها في المقام الأول .

ب - التبادل التجاري والاستثمارات : يترتب على انهاء المقاطعة وقيام سلام شامل نشوء علاقات تجارية عادية بين البلاد العربية واسرائيل . ومن المبالغة القول بأن اسرائيل سوف تتمكن من غزو الاسواق العربية بانتاجها ، إذ إن أقصى مايمكن من اقتناصه هو مجرد حصة في سوق بعض السلع التي تتفوق فيها عالميا مثل . الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمصوغات ، وبعض الأدوية والكيماويات ، وبعض السلع الغذائية .

والمقصود بالشرق الأوسط : مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل ، مع احتمال اتساع العضوية في المستقبل كي تضم بلاد الخليج وبعض البلاد العربية الأخرى . ولا يوجد ترتيب فريد لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، وإنما ترتيبات متعددة ، تختلف فيما بينها من حيث درجة التكامل الاقتصادي .

هذا وقد أظهرت التجارب فشل مشروعات التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية ، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مصير السوق الشرق أوسطية سوف يكون مختلفاً عن مصير هذه التجارب . إذ إن الظروف غير مهيأة لإنشاء سوق مشتركة تقوم على تبادل المعاملات التفضيلية ، وأنه لا مصلحة للبلاد العربية ولا لإسرائيل للدخول في مثل هذه الترتيبات - تفادياً للمنازعات بين البلاد الأعضاء في المراحل الأولى للسلام على الأقل .

ولا يمنع ماسبق من احتمال قيام علاقة خاصة بين فلسطين وإسرائيل من ناحية ، وبين فلسطين والأردن من ناحية أخرى . ولا يجوز وضع الدول الثلاث ( فلسطين والأردن وإسرائيل ) في سلة واحدة فيما يسمى مشروع البندولوكس الشرق الأوسط . إذ إن اندماج دولة الأردن في كيان اقتصادي جديد يضم فلسطين وإسرائيل - ويبعدها عن سائر البلاد العربية - يتطلب اتخاذ قرارات مصيرية من جانب القيادة السياسية الأردنية . وتصور اتخاذها ينطوي على تجاهل للواقع القائم ، بل إنه يتعمد هذا الواقع إلى تصورات تفتقر لمبررات معقولة أو مقبولة .

د - المؤسسات المالية الائتمانية : يوجد بالمنطقة مؤسسات ثنائية وإقليمية لتمويل التنمية . غير أن هذه المؤسسات لا تقوم بدور الوساطة المالية ، كما أن الإقليمية منها ( الصندوق العربي للانماء

الاقتصادي والاجتماعي ) لا يضم بين عضويته بعض دول المنطقة أو الدول الصناعية الممولة ، مثل اليابان والولايات المتحدة والمانيا وفرنسا وإيطاليا ، وذلك فإنه يطرح - عند الحديث عن قيام بنك الشرق الأوسط للتنمية - ثلاثة خيارات هي :

- بقاء الأوضاع على ما هي عليها ، اكتفاء بالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصناديق الثنائية ، مع زيادة رأسمالها .

- أن يتحول الصندوق العربي إلى بنك شرق أوسطي للتنمية مع زيادة رأسماله زيادة كبيرة ، وامتداد العضوية إلى البلاد غير العربية في المنطقة - بما فيها إسرائيل - بعد قيام سلام شامل .

- أن ينشأ بنك الشرق أوسطي للتنمية دون المعاسير بفرضاع الصندوق العربي . وترجيح أحد هذه الخيارات ليس مسألة فنية بحتة ولكنها سياسية في المقام الأول ، تتطلب دراسة التصورات المختلفة ، بحيث تنفذ الوضع الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العربية .

هذا وليس ثمة ما يدعو إلى الدخول في ترتيبات لا تتفق مع المصلحة الوطنية أو العربية ، كما أننا لسنا مجبرين على إقامة سوق شرق أوسطية ، أو على عمل ترتيبات إقليمية للمياه أو الطاقة أو البيئة أو إنشاء بنك للتنمية - إذا كان تقديرنا أن ذلك لا يخدم مصلحتنا . فإن ما جاء في اتفاقية غزة - أريحا لا يتعدى أن يكون تصورات فلسطينية إسرائيلية ، لاتعبر بالضرورة عن تصورنا للشرق الأوسط الجديد .

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نرسم الخطوط العريضة لاستراتيجية تعكس تصورا عربيا للسلام مع إسرائيل ، أهمها :

١- العمل على انجاح اتفاقية غزة - أريحا بالوقوف صفاً واحداً لمأزرة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسية ، من أجل الوصول إلى سلام شامل عادل بين البلاد العربية وإسرائيل .

٢- ليس من المصلحة إنهاء المقاطعة العربية إلا بعد الاتفاق على تسوية تامة لكل القضايا المعلقة ، سواء في العلاقة بين فلسطين واسرائيل ، أو في المسارات العربية الإسرائيلية الأخرى ، وأن يكون إنهاء المقاطعة في أن واحد على كل المسارات بقرار من جامعة الدول العربية . ويكفي أن يتم الاتفاق بين اسرائيل والأطراف العربية على مبادئ التسوية ، وعلى جدول زمني لمراحلها المختلفة ، دون انتظار لتنفيذ هذه المبادئ .

٣- يترتب على إنهاء المقاطعة بالشروط السابقة قيام سلام شامل ، يسمح بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وإنسانية عادية بين الحكومات والأفراد والهيئات ، ومعنى ذلك قبول اسرائيل باعتبارها جزءاً من الشرق الأوسط مثلها مثل ايران وتركيا وقبرص .

٤- يعتبر التبادل التجاري العادي القائم على المساواة في المعاملة بين اسرائيل وغيرها من البلاد الأجنبية نتيجة طبيعية للسلام . وهو يتم بناء على تقدير الأفراد والشركات لمصالحهم الخاصة دون تدخل من جانب الحكومات . ومن المبالغة القول إنه ينطوي على خطر الغزو الإسرائيلي للأسواق العربية ، أو الدعوة الى مقاطعة شعبية بعد قيام سلام شامل .

ذلك أن التبادل التجاري العادي يختلف عن إقامة ترتيبات تفضيلية في إطار ما يسمى السوق الشرق أوسطية ، سواء اتخذت صورة منطقة تجارة حرة أو غيرها من صور التكامل الاقتصادي . وليست مثل هذه الترتيبات نتيجة طبيعية للسلام ، وإنما تتطلب قراراً خاصاً من الحكومات - أو معاهدة دولية - لإقامتها . وهي في الظروف الحالية سابقة لأوانها ، وليس هناك أي تعارض بين السلام ورفض الدخول في هذه الترتيبات .

٢٨

كذلك يختلف التبادل التجاري العادي عن التعاون الاقليمي في قطاعات محددة مثل المياه والطاقة والبيئة . وهذه الترتيبات أيضا ليست نتيجة طبيعية للسلام ، وإنما تخضع لتقدير كل دولة لما يحقق مصلحتها الوطنية . ولكن ذلك لا يمنع من الدخول في مفاوضات بشأنها ، على أن يكون تنفيذ أي اتفاق بعد إنهاء المقاطعة .

٥- لا يشمل التبادل التجاري العادي ، الذي يقوم على المساواة في المعاملة ؛ المزايا التي يمنحها بلد عربي لبلد عربي آخر في إطار اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي ، فليس من حق اسرائيل أو أي دولة أخرى أن تطالب بأن تمتد إليها المزايا التفضيلية العربية ، وهذا بالتطبيق للقواعد المقررة والمستقرة في اتفاقية الجات .

٦- بالنسبة لمشروع إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية ، فإن الخيارات العملية المطروحة من وجهة النظر العربية تنحصر في . إما عدم إنشائه أصلاً اكتفاء بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، أو إنشائه بالتوازي مع الصندوق العربي ، وفي هذه الحالة الأخيرة ينبغي أن تتحدد العلاقة بين البنك والصندوق العربي على النحو الذي يمنع تضارب الاختصاصات ، سواء من حيث نوعية المشروعات أو مجالات النشاط . وعلى البلاد العربية - إذا رأت وجها لإنشائه - أن تقدم تصوراً عربياً للبنك من حيث : حجم رأس المال وعضوية البلاد غير العربية الشرق أوسطية مثل ايران وتركيا - فضلاً عن اسرائيل - وعضوية البلاد الصناعية الرئيسية ، وتوزيع القوة التصويتية بين البلاد العربية من ناحية ، والبلاد غير العربية الأعضاء من ناحية أخرى .

٧- على البلاد العربية كذلك أن تقدم تصوراً عربياً لصندوق الشرق الأوسط للتنمية إذا رأت وجها لإنشائه ، وهو المؤسسة التي تخصص في تقديم قروض ميسرة ، وأن يتناول هذا التصور علاقته بمشروع مارشال

الدروس المستفادة من التجربة ، ذلك أن الأضرار السائدة في العالم العربي لا تتلاءم في الوقت الحاضر مع الصيغة التي تقوم على أساس التكامل الاقتصادي على صعيد العالم العربي ، فإن اختلاف الظروف والتوجهات يحول دون نجاح مثل هذه المشروعات الطموحة ، وهذا هو ما ثبت من تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

١٢ - تشير التجربة إلى احتمال النجاح لمشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد الاقتصادي المغاربي ، وهناك مجال للنظر في إمكانية التكامل بين الأردن وفلسطين ، وبين سورية ولبنان ، وبين مصر والسودان وليبيا ، على أن يكون التكامل بين مجموعات متقاربة جغرافيا ومتجانسة اقتصاديا ، وأن يعمل على الموازنة بين المصلحة القطرية والمصلحة فوق القطرية . إذ أن المصلحة القطرية حقيقة واقعة ، وتجاهلها من أجل مصلحة أوسع كان من أهم أسباب الفشل في مشروعات التكامل الاقتصادي .

١٣ - الجامعة العربية دور هام على الصعيد القومي . فإن التكامل الاقتصادي لا يستغرق كل صور التعاون بين البلاد العربية . وهناك حاجة للتنسيق بين التجمعات الإقليمية على النحو الذي يصون الفكرة القومية . كما أن للتعاون العربي في قطاعات متعددة مجالا واسعا . وهو ما تقوم به الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة في الوقت الحاضر .

١٤ - العمل على تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل والحد من التسليح بصفة عامة ، مما يضمن التوازن العسكري ، ويسمح بزيادة النفقات العامة للتنمية .

١٥ - تتوقف قدرة البلاد العربية على التعامل بكفاءة ومصداقية مع تحديات السلام على مدى اتباعها السياسات الاقتصادية الرشيدة ، التي

للمنطقة وسبل تمويله ، والبلاد المانحة ، وبنو البلاد العربية البترولية ، بالمقارنة مع البلاد غير العربية المعطية للمعونة ، والبلاد المستفيدة من قروضه ، ونوع المشروعات التي يمولها .

٨ - لا يجوز أن يكون إنشاء مشروعات أو مؤسسات شرق أوسطية على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بل ينبغي استمرار دعم هذه الأخيرة ، وتعميق صور التعاون بين البلاد العربية ، وأن تكون النظرة العربية للدائرة الشرق أوسطية مثل نظرتها إلى الدائرة الإسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط - فهي جميعاً دوائر متوازية أو متقاطعة ، دون أن تقتض إحداها على الأخرى .

٩ - من حق الدولة الفلسطينية أن تقرر مآثره في مصلحتها من حيث مدى ونوعية العلاقة الخاصة مع إسرائيل والأردن . غير أن المصلحة العربية تقتضي ألا تندمج فلسطين في الكيان الاقتصادي الإسرائيلي . وعلى العكس من ذلك فإن من مصلحتها ومن المصلحة العربية أن تعمل على الاندماج مع الكيان الاقتصادي الأردني ، سواء في صورة كوتفدرالية أو فيدرالية ، ومعنى ذلك أن تحيط نفسها بالسياج الجمركي الأردني ، وأن تقيم نظامها النقدي على أساس الدينار الأردني ، وأن تزيل ما بينها وبين الأردن من حواجز جمركية أو غير جمركية .

وهذا لا ينفي بقاء علاقة خاصة مع إسرائيل في مسائل محددة خلال فترة انتقالية ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للعمالة الفلسطينية .

١٠ - التنسيق بين مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان خلال المفاوضات الثنائية والجماعية مع إسرائيل ، وإنشاء جهاز فني لتلك المجموعة ، تكون مهمته بحث القضايا المطروحة ، وإعداد مركز عربي موحد ، وخدمة ما تنشئه المجموعة من لجان فنية متخصصة .

١١ - إعادة النظر في إستراتيجية التعاون العربي في ضوء

ترفع الانتاجية وتدمم الطاقة التنافسية في الأسواق العالمية . كما  
تتوقف على إقامة نظم ديمقراطية ، تواكب روح العصر وتستجيب  
لمتطلبات التقدم والتنمية وتحترم حقوق الإنسان الأساسية .  
المشروعات المزمع انشاؤها :

في دراسة للبثك النوى عن المفاوضات الخاصة بترتيبات الشرق  
الأوسط ، حددت أولويات المشروعات في ضوء المعايير التالية :  
- أن المشروع ينصب على أكثر من دولة في المنطقة .  
- له تأثير قوى مالى واقتصادى في علاقات التكامل .  
- مفيد وثرى لجنوى لجميع الاطراف .  
- يساند القطاع الخاص .  
- يساعد على زيادة دفع عجلة التعاون .  
وكانت المشروعات المطروحة على النحو التالى :  
١- قطاع النقل :

#### ١ - الطرق :

- طريق البحر المتوسط الساحلى .
- طريق الشرق - الغرب ، والكبرى الخاصة به .
- الطريق السريع بين بيروت وسوريا .
- طريق العقبة - العراق .
- الطريق الاقليمى عند العقبة .
- طريق الوحدة بين دول المغرب العربى .
- شبكة طرق المغرب .
- طريق الربط المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجى .
- ب - السكة الحديد :
- سكة حديد اقليم المغرب .

٣٠

- سكة حديد الهلال الخصيب .

- سكة حديد الجزيرة العربية .

ج - الموانى : متنوعة .

د - الطيران : اعادة تأهيل مطار بيروت النوى .

٢ - قطاع الكهرباء :

- مشروع الربط حول الاراضى المحتلة .

- مشروع الربط بين دول المغرب .

- خط أنابيب الغاز بين دول المغرب .

٣ - قطاع المياه : نقل المياه والمشروعات الكهرومائية

٤ - مشروعات البيانات والمعلومات :

- بيانات المياه .

- مشروع البيئة لخليج العقبة .

- مراكز التميز في التعليم .

- التعاون في المجالات الجوية .

- إمتا EMTA

- تسهيل التجارة .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس  
من مناقشات ، وما عرض من اتجاهات وآراء - يوصى بما  
يأتى :  
توصيات عامة :

\* أن تقوم الجهات التنفيذية المختلفة بدراسات تفصيلية تحدد  
أثر السلام على القطاعات المشرفة عليها ، مع وضع آلية مؤسسية  
للمتابعة حتى يتحقق الصالح القومى .

\* لتعظيم مصالحنا يجب أن نكون فاعلين ومبادرين في مختلف الاتجاهات ، والابتعاد بسلوكنا عن أن يكون مجرد رد فعل .

\* ألا تكون ترتيبات الشرق الأوسطية الجارية بديلا للعلاقات العربية - العربية ، أو على حسابها .

\* لا يوجد تفاصيل السيناريو الذي يجب أن يكون عليه الشرق الأوسط ، وذلك ينبغي اتخاذ كافة الاجراءات والاستعدادات التي تحمي مصالحنا في اطار التنازلات المتبادلة ، والا نكرر تاريخنا الماضي المتمثل في حلقات الفرص الضائعة .

في مجال الاقتصاد :

\* الاسراع في إزالة معوقات الانطلاق الاقتصادي التي تتمثل أساسا في السياسات الضريبية ، والتشريعات المعقدة التي تحكم الأنشطة الاقتصادية ، والبيروقراطية والنظام التعليمي وغيرها .

\* الاهتمام بحصولنا على قدر كاف من التوكيلات التجارية الخاصة بالمنطقة ، والتي تمثل مايتراوح بين ٥ - ١٠ ٪ من قيمة الواردات .

\* عدم الموافقة ، في اطار التعاون الاقليمي ، على نظام مزايا تفضيلية في التبادل التجاري أو أي تخفيضات جمركية متبادلة ، حيث انها في غير صالحنا ، فضلا عن فشل هذا النظام بين الدول النامية .

في مجال السياسة :

\* عقد مؤتمر عربي - عربي من أجل الأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، بحيث يكون الجانب العربي فاعلا في رسم مستقبل المنطقة .

\* اجراء مفاوضات عربية جماعية - اسرائيلية ، وذلك لرسم مستقبل العلاقات في المنطقة ، بوضع اسس نظام اقليمي جديد يحقق المصالح المتوازنة للطرفين .

\* الالتزام في اطار المفاوضات بمبادئ احترام الحدود الدولية ، وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وغيورها من المبادئ التي تدعم السلام والاستقرار والتنمية بالمنطقة .

في قطاع الزراعة :

\* التركيز على المحاصيل التي لنا فيها ميزة نسبية وعلى رأسها القطن والحبوب والبصل والبطاطس .

\* اعادة النظر باستمرار في العلاقات الانتاجية بين المالك والمستأجر ، والعلاقات المؤسسية بين الحكومة والمزارعين ، بما يؤدي الى رفع كفاءة القطاع الزراعي .

في الأمن المائي :

\* في ضوء ما هو متوقع من عجز الموارد المائية المتاحة حاليا عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية للمستقبل القريب . يجب اتخاذ كافة الاجراءات التي تؤدي إلى ترشيد استخدام المياه في جميع المجالات ، والدعوة لقيام لجنة فنية دائمة مشتركة من جميع دول حوض النيل لوضع خطة متكاملة للانتفاع بمياه النيل ، مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة .

في قطاع الصناعة :

\* اتخاذ كافة الاجراءات التي تنقل الصناعة المصرية من المحلية الى العالمية .

\* وضع سياسة ثابتة لنقل التكنولوجيا وتطويرها وتطويرها ، وصولا الى قاعدة تكنولوجية مصرية مؤثرة في العالم ، والقضاء على التشوه القائم حاليا ، المتمثل في : عضلات مصرية تعمل بعقول أجنبية .

\* العناية بالانتاجية وتنمية الشعور الوطني بها ، واستمرار قياسها ومقارنتها بغيرنا من دول العالم ، والعمل فورا على انشاء المركز القومي للانتاجية .

#### في التعاون الاقليمي:

- \* عدم انتهاء المقاطعة العربية قبل الوصول الى تسوية مقبولة لكل القضايا المطروحة ، على أن يتم إلغاؤها عند ذلك بقرار جماعي من جامعة الدول العربية .
- \* النظر في إعادة ترتيب المؤسسات التمويلية الانمائية والاقليمية بما يحقق مزيدا من الموارد المالية للتنمية ، مع عدالة توزيعها على دول المنطقة . ويندرج تحت هذا موضوع : انشاء بنك الشرق الاوسط للتنمية .
- \* العمل على تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، والحد من التسلح بصفة عامة .
- \* أن الاستفادة الكاملة من التعاون الاقليمي تقتضي استكمال الإصلاح الاقتصادي والسياسي ، بما يحقق الديمقراطية التي تواكب روح العصر ، وتستجيب لمتطلبات التقدم والتنمية ، وتحترم حقوق الانسان .

### ملحق رقم ١

بيانات أساسية عن الاقتصاد المصري

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	سنة
(٠.٧)	١.٩	١.٠	٤.٢	٢.١	٢.٠	٧ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي
-	-	١٦.٢	٢٠.٠	٤٨	٣٧	/ معدل التضخم
						/ صالة حربية إجمالي الصالة في إسرائيل
١٦.٩	-	-	-	٤٢.٤	٤٣.٨	الزراعة
٣.٤	-	-	-	٥.٦	٥.٩	الصناعة
٤٥.٦	-	-	-	٥٠.١	٤٥.٧	البناء
٢٤.١	-	-	-	٢.٥	٢.١	قطاعات أخرى
٩.٦	٨.٩	٦.٤	٦.١	٧.١	٦.٧	٧ البطالة

- \* العناية الفائقة بالتدريب المهني ، وتدريب الادارة على الأساليب الجديدة في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد .
- \* التركيز على الصناعات التي لنا فيها مزايا نسبية ، لاسيما الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة .
- \* ربط حوافز المشروعات الصناعية بالمستوى التكنولوجي ، والتصدير ، ومدى ارتباطها بالشبكة الصناعية ، وزيادة فرص إقامة الصناعات عليها للربط الامامي والخلفي بينها .
- في قطاع السياحة:

- \* تبسيط اجراءات العبور على الحدود المصرية ، وزيادة كفاءة العاملين بالمنافذ .
- \* تحويل مطار رأس النقب الى مطار دولي .
- \* الاسراع بانشاء ميناء دولي بحري لليخوت في كل من : مقبلة ( نحو ١٥ كم جنوب طابا ) وعند مدخل القناة ، والسماح بحرية حركة اليخوت بدون تعقيدات ، مع الأخذ في الاعتبار بأهمية الرقابة الفعالة باستخدام القوارب السريعة لحرس الحدود .
- \* الاهتمام بمنظمة السياحة لشرق البحر المتوسط EMTA لا تحققه من منافع كبيرة لمصر .
- \* دعم هيئة التنمية السياحية من مختلف الجوانب ، واعطائها الصلاحيات الكافية لتنمية مجتمعات سياحية متكاملة في جنوب سيناء والبحر الأحمر .

- \* تعاون كافة قطاعات الدولة لخدمة البيئة في الوادي ، وخاصة في المدن الرئيسية والمدن السياحية .
- \* السير قدما في اقامة اكااديمية للسياحة للإشراف على كافة المعاهد السياحية ، ومدتها بما يلزمها من احتياجات .
- \* عدم فرض رسوم باهظة غير مبررة أو تناقصية مع المطارات الأخرى على الطيران العارض .



التوزيع الجغرافي لتجارة إسرائيل %

الدولة	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١,٦	٢٩,٢	٢٧,٧	٣٢,١	٤١,٢	٢٤,٢
اليابان	٦,٨	٥,٦	٨,٢	٢,٦	١٠,٢	٤,٩
بريطانيا	١٧,٢	٢٠,٥	١٣,٥	١٤,٢	١٠,٠	١١,٧
ألمانيا	١٤,٢	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٩	٨,٤	١٦,٠
بلجيكا/لوكسمبورج	٨,١	٥,٧	٦,٩	٨,٦	٨,٢	١٨,١
فرنسا	٨,٤	٥,٥	٨,٧	٥,٨	٦,٨	٥,٢
هولندا	٩,٦	٦,٥	٧,٢	٤,٠	٦,٥	٤,٧
دولة كحلج	٠,٤	٢,٢	٠,٧	٥,٤	١,٤	٤,٨
إيطاليا	٢,١	٦,٩	٨,٢	٦,٧	٦,٠	٨,٢
جنوب أفريقيا	٠,٥	٠,٩	٢,٤	٢,٦	١,٢	١,٩
المجموع (مليون دولار)	٤٧٠,٢	١١٠٨,٤	٧٤٤١,٢	٤٦٦٨,٢	٨٤٢٨,١	١١٧٣٢,٤

ملحق رقم ٢

التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط

نمض فيما يلي ما يوضح التفكير المبكر من جانب إسرائيل في مجالات التعاون :

١ - هناك مجموعة أبحاث نوقشت في مؤتمر بجامعة تل أبيب في الفترة ١ - ٣ يونيو ١٩٨٦ ، انتهت إلى أنه إذا سادت ظروف من السلام والتعاون منذ عام ١٩٨٢ لاستفادت إسرائيل بنمو إضافي تبلغ نسبته ٢٢ ٪ من الناتج القومي الإجمالي عما حققته في غياب السلام ، وهذه النسبة تقدر بنحو ٨,٤ مليار دولار . وبالنسبة لمصر وسوريا ولبنان

الواردات : بلغ إجمالي قيمة الواردات الإسرائيلية في عام ١٩٩١ حوالي ١٦.٦ مليار دولار ، وكانت أهم الواردات :

سلع استثمارية	٣,٠ مليار دولار
معادن نفيسة خام (الماس)	٢,٥ مليار دولار
بتروöl ومنتجاتها	١,٤ مليار دولار
مواد استهلاكية غير معمرة	٠,٩٦ مليار دولار
مواد استهلاكية معمرة	٠,٩٢ مليار دولار
مستلزمات انتاج مختلفة	٦,٠ مليار دولار

الصادرات : بلغ إجمالي قيمة الصادرات الإسرائيلية في عام ١٩٩١ حوالي ١١.٢ مليار دولار ، وكانت أهم هذه الصادرات :

الكهرونيات وآلات صناعية	٣,٢ مليار دولار
معادن نفيسة مشغولة (أهمها الماس)	٢,٤ مليار دولار
كهوآلات	١,٤ مليار دولار
منسوجات وملابس وجلود	٠,٨٥ مليار دولار
منتجات زراعية وموآلح	٠,٦٧ مليار دولار
أغذية	٠,٥٤ مليار دولار
بلاستيك ومطاط ومنتجاتها	٠,٢٨ مليار دولار

والأردن تقدر النسبة بحوالي ٢٤ ٪ بما يعادل ٢٠ مليار دولار . وتنبع مصادر النمو المتسارع في الناتج من :

- الانخفاض في نفقات الدفاع مما يعنى تحرير جزء من الموارد الموجهة إلى الدفاع بحيث توجه إلى الاستثمار والنمو ، كما أن جزءاً من العمالة التي توظف في المؤسسات العسكرية يمكن توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية المدنية .

- جذب رأس مال أجنبي أكبر إلى المنطقة ، ومن ثم تخفيض نفقة الحصول عليه .

- زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق تنمية التجارة البينية في المنطقة .

- التعاون في مجال المشروعات وخاصة في البنية الأساسية ، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي .

٢ - وقد عرضت هذه التصورات بالنسبة لخطط التنمية على النحو التالي :

١ - المياه : يعاني قطاع غزة والضفة الغربية من نقص المياه وكذلك إسرائيل بينما فانض نهر النيل ونهر الليطاني في لبنان يصبان في البحر المتوسط ومياه نهر اليرموك تفقد بالبحر . ويطالب باستفادة إسرائيل بمياه هذه الأنهار .

ب - الطاقة : ضرورة التعاون في مجال التوليد والنقل بين دول المنطقة .

ج - خط نقل الغاز : مد خط نقل الغاز من مصر إلى بير سبع طوله ٢٩٠ كم ، على أساس أن سعر البرميل من المعادل لوقود الزيت يساوي ١٥ دولاراً ، يتحقق لمصر دخل يزيد على ٢٠٠ مليون دولار ، وتحصل إسرائيل على مصدر نظيف للطاقة .

٣٤

د - إيصال القابلين إلى حيفا: يقترح مد خط التابسين إلى حيفا ، وأن هذه الوصلة سوف تكون أقل تكلفة من عبور قناة السويس بنسبة ٤٠ ٪ .

هـ - في مجال الزراعة : التأكيد على ارتفاع درجة التكامل بين الزراعة في مصر وإسرائيل بما يحقق مصالح مشتركة كبيرة .

و - صناعة الأسمدة : كذلك يؤكد على تكامل صناعة الأسمدة بين إسرائيل ومصر . نظراً لتوزع المدخلات الرئيسية للأسمدة ( الفوسفات والنيتروجين والبوتاسيوم ) بين البلدين .

ز - صناعة الغزل والنسيج : هناك إمكانية استفادة متوقعة في صناعة الغزل والنسيج المصرية بالأسواق التي فتحتها إسرائيل في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، كما يمكن أن تستفيد مصر من مزاياها النسبية في أساليب الإنتاج كثيفة العمل في مجال الحياكة ، وتستفيد مصر من خبرة إسرائيل في مجالات التصميم والصباغة والطبع والتشطيب .

ح - العلاقات التجارية : يؤدي تحسن العلاقات التجارية إلى اختلاف نمط التجارة السائد حالياً ، وكذلك توليد تدفقات تجارية جديدة ، بما يعود بالنفع على الطرفين العربي والإسرائيلي .

ط - مشروعات أخرى : هناك مجالات أخرى للتعاون في مجالات البنية الأساسية ، مثل النقل والاتصالات والسياحة .

ي - صندوق إقليمي للتنمية الاقتصادية : قدم شمعون بيريز - رئيس وزراء إسرائيل في عام ١٩٨٦ - خطة لإنشاء صندوق إقليمي للتنمية تصل موارده إلى ١٠ مليار دولار على مدى ١٠ سنوات ، وهذه الخطة هي مثابة للاقتراح الذي طرحه محافظ بنك إسرائيل عام ١٩٧٨ ، ويكون بمثابة مشروع مارشال للشرق الأوسط ، وتسهم فيه الدول الأوروبية وأمريكا والدول العربية البترولية واليابان .

## اتفاقيات الجات وأثرها على مصر

اهتم المجلس في دورته الماضية ببحث بعض الموضوعات المتصلة بمنظمة الجات العالمية فأنجز دراسة بعنوان « دورة أورو جوى ودلالاتها للاقتصاد المصرى » ، وذلك أثناء مقابلات هذه الدورة التى انتهت فى ١٥/١٢/١٩٩٣ بالتوصل إلى ٢٨ اتفاقاً ، هدفها تنظيم التجارة الدولية ، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ ، بعد أن تنتهى الدول الأعضاء من التصديق على هذه الاتفاقات وفقاً لنظمها الدستورية .

### نشأة الجات ،

فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، وقعت ٢٣ دولة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة The General Agreement on Tariffs and Trade "GATT" وبدأ سريانها فى أول يناير ١٩٤٨ ، وتضمنت أحكاماً خاصة بتحرير التجارة الدولية .

ويمثل أهم أحكام اتفاقية الجات ، عند بدايتها ، فى النص على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على أعضاء الجات ( والذين يطلق عليهم اسم الأطراف المتعاقدة ) ، حيث أن أية مزايا أو تنازلات جمركية تقدمها إحدى الدول يتم تطبيقها على كافة الأطراف فوراً ودون شروط ، كما أن كل الدول تلتزم بعدم التفرقة فى المعاملة بين السلع محلية الصنع والسلع المستوردة من حيث : القوانين والقواعد التى تحكم تجارة هذه السلع فى الداخل ، وفرض الضرائب والرسوم ، وغيرها من الإجراءات .

ودعت الدول النامية فى بداية الستينات إلى عقد مؤتمر دولى للتجارة

والتنمية ، نظراً لأن هدف الجات اقتصر على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية - دون معالجة لمشكلات التنمية فى الدول النامية . مما دعا « الجات » إلى مواصلة أحكامها لتضع فى الاعتبار مشكلات الدول النامية . وفى عام ١٩٦٥ تم إضافة فصل رابع إلى الاتفاقية بعنوان « التجارة والتنمية » ، يتناول أحكاماً خاصة باحتياجات الدول النامية مثل : تشجيع الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية ، ومنح شروط تفضيلية لتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية ، وامتناع الدول المتقدمة عن فرض عوائق جديدة أمام الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية ، وعدم مطالبتها بتقديم التزامات مماثلة لالتزامات الدول المتقدمة لتخفيض أو إزالة القيود والرسوم الجمركية فى المفاوضات التجارية . وترتب على ذلك أن بدأت الدول النامية فى الانضمام إلى « الجات » ، وتزايد عدد المنضمين إليها من هذه الدول بصفة مستمرة ، حتى تحولت مسورة « الجات » من منتدى خاص - تغلب على عضويته الدول المتقدمة - إلى ملتقى عام لغالبية دول العالم ، متقدمة كانت أم نامية . وتمثلت وظائف « الجات » فيما يلى :

- وضع القواعد والأحكام التى يتم الاتفاق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف ، وتحكم سلوك الحكومات فى مجال التجارة الدولية . وتشرف الجات على تجارة السلع فى العالم التى تبلغ حوالى ٩٠٪ من التجارة الدولية ( باستثناء البترول ) .

- محكمة دولية يمكن فيها تسوية المنازعات التجارية فيما بين الدول الأعضاء .

- إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، يتم فيها تحرير التجارة الدولية : إما من خلال فتح أسواق الدول ، أو من خلال تعزيز وتطوير أحكام الاتفاقية نفسها .

#### جولات المفاوضات السابقة :

جرت حتى الآن ثمانى جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، تحت إشراف الجات منذ نشأتها بهدف تحرير التجارة الدولية . وفيما يلي بيان بهذه الجولات :

- جولة جنيف ١٩٤٧ شاركت فيها ٢٣ دولة .
- جولة أنسى (فرنسا) ١٩٤٩ شاركت فيها ١٣ دولة .
- جولة توركو (إنجلترا) ١٩٥١ شاركت فيها ٢٨ دولة .
- جولة جنيف ١٩٥٦ شاركت فيها ٢٦ دولة .
- جولة ديون ٦٠ - ١٩٦١ شاركت فيها ٢٦ دولة .
- جولة كيندى ٦٤ - ١٩٦٧ شاركت فيها ٦٢ دولة .
- جولة طوكيو ٧٣ - ١٩٧٩ شاركت فيها ١٠٢ دولة .
- جولة أوروجواي ٨٦ - ديسمبر ١٩٩٣ .

وقد ركزت جولات المفاوضات الخمس الأولى على موضوع التخفيضات الجمركية فقط ، واهتمت الجولات التالية بعملية مراجعة وتوضيح المواد الأصلية للاتفاقية العامة ، حيث أسفرت جولة كيندى (الأساسية) عن التوصل إلى اتفاق حول موضوع مكافحة الاغراق (المادة ٦ من اتفاقية الجات) .

#### جولة طوكيو :

أسفرت جولة طوكيو - وهى أول جولة مفاوضات تشارك فيها مصر - عن مجموعة من التنازلات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء ، على كل من السلع الصناعية والزراعية ، تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل الثلث تقريباً على مدى ٨ سنوات ، حيث انخفض متوسط الرسوم الجمركية على السلع الصناعية من ٧٪ الى ٤.٧٪ فى عشر دول صناعية رئيسية ، هى : الولايات المتحدة - المجموعة الأوروبية - اليابان

- كندا - نيوزيلندا - سويسرا - النمسا - فنلندا - النرويج - السويد . وكان متوسط الرسوم الجمركية فى تلك الدول عام ١٩٤٨ حوالى ٤٠ ٪ .

كما أسفرت جولة طوكيو عن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات لوضع أسس جديدة للتجارة فى بعض الحالات ، وتوضيح وتفسير أحكام الجات فى حالات أخرى - على الوجه الآتى :

اتفاق الدعم والرسوم التعويضية : ويلتزم بموجبه الأعضاء بأن أى استخدام للدعم لا يضر المصالح التجارية للدول الأخرى الأعضاء . وأن أية إجراءات تعويضية يتم اتخاذها للتحصن ضد الدعم لا تعوق التجارة الدولية بشكل لا يمكن تبريره ، من حيث تطبيقها فى حالة ما إذا تسببت الواردات المدعومة فى إحداث ضرر مائى ، أو تهدد بإحداث ضرر للصناعة المحلية فى الدولة المستوردة .

اتفاق العوائق الفنية للتجارة : ويلتزم بموجبه الأعضاء بأنه عند قيام الحكومات أو الأجهزة الأخرى بإقرار قواعد أو مقاييس أو معايير فنية - من أجل ضمان سلامة وصحة الأفراد والمستهلكين أو حماية البيئة - فإن هذه القواعد والمعايير يجب ألا تمثل عوائق غير ضرورية أمام التجارة الدولية .

اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد : ويقضى بأن إجراءات تراخيص الاستيراد قد يكون استخدامها أمراً مقبولاً ، ولكنها تعوق التجارة الدولية . ويهدف الاتفاق إلى التزام الدول بأن إجراءات تراخيص الاستيراد لا تمثل فى حد ذاتها قيوداً على الواردات . وبالتالي التزامها بتبسيط هذه الاجراءات ، وتطبيقها بأسلوب محايد وعادل .

اتفاق المشتريات الحكومية : يهدف إلى ضمان تحقيق

منافسة دولية أكبر في عمليات المناقصات الخاصة بعقود المشتريات الحكومية . ويتضمن الاتفاق قواعد تفصيلية عن كيفية دعوة الشركات للمشاركة في المناقصات وإرساء العطاءات عليها . ويقضى بالتزام الدول الأعضاء بأن تجعل القوانين والقواعد والاجراءات والممارسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية أكثر وضوحاً وعلانية ، والتزامها أيضاً بعدم حماية المنتجات أو الموردين المحليين من المنتجات أو الموردين الأجانب .

وتطبق أحكام الاتفاق على العقود التي تزيد قيمتها على ١٢٠ ألف وحدة سحب خاصة (حوالي ١٥٥ ألف دولار أمريكي) ، والتي تبرمها الهيئات الحكومية لتوريد سلع يشملها الاتفاق .

**اتفاق التثمين الجمركي :** يتضمن وضع نظام عادل وموحد ومحاييد لتقييم السلعة للأغراض الجمركية يتفق مع الحقائق التجارية ، ويحظر استخدام القيم الجمركية التعسفية أو المضللة . كما يتضمن خمس وسائل لتحديد القيمة للأغراض الجمركية ، مبنية على أساس أحكام الجات . ويسمح الاتفاق للدول النامية بتطبيق أحكامه بعد خمس سنوات من الانضمام إليه .

**اتفاق مكافحة الإغراق :** يغطي السلع التي ينطبق عليها حالة الإغراق ، وهي واردات يتم بيعها بأسعار أقل من الأسعار التي يبيع بها المنتج في أسواقه المحلية . وقد جرت في جولة طوكيو مراجعة لاتفاق مكافحة الإغراق الذي تم التوصل إليه في جولة كيندي .. حيث تضمن الاتفاق المنقح تفسيراً لأحكام المادة (٦) من اتفاقية الجات التي تحدد الشروط ، والتي بموجبها يتم فرض رسوم لمكافحة الإغراق .

**اتفاق اللحوم :** ويهدف إلى تشجيع تنمية وتحرير واستقرار التجارة الدولية في اللحوم والماشية ، وزيادة التعاون الدولي في هذا

المجال . ويشمل لحوم الأبقار والـ veal والأغنام الحية .

**الاتفاق الدولي للألبان :** ويهدف إلى توسيع وتحرير التجارة الدولية في منتجات الألبان ، وزيادة الاستقرار في الأسواق الدولية ، وتحمي حدوث فائض أو نقص أو تقلبات غير متوقعة في الأسعار - وذلك لتحقيق مصالح كل من الدول المصدرة والمستوردة ، إلى جانب زيادة التعاون الدولي في قطاع منتجات الألبان . ويتضمن الاتفاق أحكاماً خاصة بالحد الأدنى لأسعار تصدير بعض أنواع اللبن البويرة والزبد وبعض أنواع الجبن .

**اتفاق تجارة الطائرات المدنية :** ويقضى بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الطائرات المدنية وأجزائها وقطع غيارها للدول أعضاء الاتفاق . وتشمل طائرات الركاب والطائرات الهليكوبتر .

#### مصر وجولة طوكيو :

قدمت مصر التزاماً بتثبيت رسومها الجمركية ثم تخفيضها على الدواجن المذبوحة في نهاية مفاوضات جولة طوكيو . كما انضمت إلى الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة وبخلت حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٨٠ ، فيما عدا اتفاقي المشتريات الحكومية والتقييم الجمركي . وقد وافقت وزارة المالية مؤخراً ( ديسمبر ١٩٩٢ ) على انضمام مصر إلى اتفاق التقييم الجمركي ، لتصبح عضواً في كافة الاتفاقات الناتجة عن جولة طوكيو ، ما عدا اتفاق المشتريات الحكومية .

#### جولة أورو جواي :

بدأت مفاوضات جولة أورو جواي في سبتمبر ١٩٨٦ بموجب الإعلان الذي أصدره وزراء تجارة الدول الأعضاء في اتفاقية الجات ( إعلان بونتالديست ) وهو إعلان سياسي حدد النقاط الآتية :

- المفاوضات حول السلع : لتحقيق المزيد من تحرير وتنمية التجارة الدولية .

- المفاوضات حول الموضوعات الجديدة التي لم يسبق التفاوض عليها في الجات وهي :

- تجارة الخدمات .
- الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .
- اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة .

- إعلان مبادئ عامة متفق عليها تحكم المفاوضات المقبلة ، وأهمها ما يأتي :

- أن تجرى المفاوضات بأسلوب واضح وشفاف ، يتفق مع الأهداف والالتزامات التي اتفق عليها في الاعلان ومع مبادئ الجات .
- ألا تتوقع الدول المتقدمة أن تقدم الدول النامية التزامات مماثلة لالتزاماتها في المفاوضات في مجال التخفيضات الجمركية ، أو تقدم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية .
- التمسد بعدم فرض قيود تجارية جديدة فور صدور الاعلان ، ولحين اتمام المفاوضات .

وتعتبر جولة أوروجواي أكبر الجولات التي جرت في اطار الجات حتى الآن ، من حيث : عدد الدول المشاركة (بدأت المفاوضات ٩٧ دولة وبلغ عدد الدول المشاركة في نهاية المفاوضات ١١٧ دولة ) . كما شاركت الدول النامية بشكل فعال وإيجابي في هذه الجولة ، نظرا لأهمية موضوعات المفاوضات بالنسبة لها ( السلع الزراعية - المنسوجات ) ، حيث بلغ عدد الدول النامية التي شاركت في الجولة - عند انتهائها - حوالي ٨٧ دولة .

وكان مقررًا أن تنتهي جولة أوروجواي في اجتماع وزارى في

ديسمبر ١٩٩٠ ، غير أن الخلافات بين الدول - خاصة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول نسب تخفيض الدعم المالى الحكومى لانتاج وتصدير السلع الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية - قد حالت دون انتهاء الجولة في موعدها . واستكملت المفاوضات خلال عام ١٩٩١ ، حيث صدر في ديسمبر ١٩٩١ مشروع الوثيقة الختامية التي تحوى نتائج المفاوضات في الجولة . وهو مشروع أعدته رئيس لجنة المفاوضات التجارية على مسؤوليته في معظمه - كخطوة منه على طريق انهاء الجولة ، ولم توافق عليه الأطراف الرئيسية ، مما أدى إلى إرجاء انهاء الجولة مرة أخرى . واستمرت المفاوضات خلال عامى ٩٢ - ١٩٩٣ : تارة على المستوى الثنائى بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول موضوع دعم السلع الزراعية والتخفيضات الجمركية بصفة عامة ، وتارة أخرى على المستوى الرباعى ( بانضمام كندا واليابان ) حول موضوعات النفاذ إلى الأسواق في مجال تجارة السلع وتجارة الخدمات ، وتارة ثالثة في جنيف على المستوى متعدد الأطراف ( كافة الأطراف المشاركة في الجولة ) حتى انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ .

#### نتائج مفاوضات جولة أوروجواي :

أسفرت مفاوضات الجولة - التي استمرت ٧ سنوات - عن التوصل الى مجموعة من الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات حول الموضوعات التي تضمنتها إعلان بدء الجولة . وصدرت في وثيقة ختامية من المقرر أن يوافق عليها وزراء التجارة الخارجية للدول المشاركة في الجولة ( ١١٤ دولة عضو في الجات حاليا ، بالإضافة الى ٣ دول تتفاوض على الانضمام وهي الصين والجزائر وهندوراس ) وسوف يعقد المؤتمر الوزارى في مدينة مراكش ( المغرب ) في الفترة ١٢ - ١٥

أبريل ١٩٩٤ . وبعد هذا الاجتماع يتم عرض نتائج الجولة على السلطات التشريعية في الدول المختلفة ، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة - لدخول هذه الاتفاقات حيز التنفيذ (في أول يناير ١٩٩٥) .

وتختلف جولة أوروجواي عن جولة طوكيو في : أن نتائج جولة أوروجواي يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ، ولا يوجد مجال لاختيار بعض الاتفاقات للموافقة عليها أو الانضمام إليها دون البعض الآخر .. وجاء ذلك تلافياً لما حدث في أعقاب جولة طوكيو ، حيث سلكت كل دولة مسلكاً خاصاً بها في قبول بعض الاتفاقات دون البعض الآخر - تحاشياً لتحمل التزامات تتضمنها اتفاقات بعضها .

وفيما يلي تحليل لنتائج الاتفاقات التي تم التوصل إليها :

#### أولاً : اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO:

تمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي . وسوف تشمل اختصاصات المنظمة : الإشراف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، فضلاً عن الاتفاقات التي نتجت عن جولة طوكيو ، وتلك التي تم التفاوض عليها في إطار جولة أوروجواي . كما تتضمن النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ، ومراجعة سياساتهم التجارية . ومن المتفق عليه أن تكون منظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي ، وهي بمثابة الضلع الثالث لمثلث اتفاقات « بريتون وودز » النظام الاقتصادي الدولي ، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ويخلص أهم ما تضمنته اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة -

التي تلحق بها اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ بعد تعديلها وتنقيحها وكافة

الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي - فيما يأتي :

- عضوية المنظمة ستكون مكفولة لأعضاء اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ الذين يستوفون تقديم تنازلاتهم الجمركية والتزاماتهم بتحرير قطاعات الخدمات ، إلى جانب أحكام عن انضمام الأعضاء الجدد .

- حددت الاتفاقية أسلوب التعاون والعلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى ، وخاصة صندوق النقد والبنك الدولي .

- يشرف على الاتفاقية ما سمي بالمؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل عامين ، ويحل محله « المجلس العام » الذي يقوم بمهام المؤتمر في الفترات ما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزاري . كما أنشأت الاتفاقية ثلاثة مجالس للسلع والخدمات والملكية الفكرية ، إلى جانب اللجان التي ستشرف للإشراف على تنفيذ الاتفاقات المختلفة .

- يتم اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء Consensus ، ويعني : عدم الاعتراض الرسمي من جانب أي عضو يكون حاضراً في الاجتماع الذي يتم فيه اتخاذ قرار حول موضوع ما .

- تضمنت الاتفاقية أحكاماً خاصة بمنح الدول استثناءات للتدخل من بعض التزاماتها بصفة مؤقتة ، وتعديلات أحكام الاتفاقات ، وعدم تطبيق الاتفاقية في الحالات التي تقتضي ذلك .

#### ثانياً : اتفاق الزراعة :

ويمثل الاتفاق خطوة حاسمة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات ، وسوف تجرى مفاوضات أخرى لاستكمال عملية التحرير بحلول عام ٢٠٠٠ ، حيث يعتبر الاتفاق الحالي بمثابة خطوة أولى تعقبها خطوات أخرى ، وأهم العناصر التي تم الاتفاق عليها هي :

- ويقر الاتفاق حق الدول في اتخاذ اجراءات لحماية صحة الانسان وحماية الحيوان والنبات ، بشرط ألا يتم تطبيق هذه الاجراءات بشكل تعسقى ، أو فيه تمييز - بون مبرر - بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء ، كما يجب أن تكون هذه الإجراءات قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية - بقدر الامكان - أو لها مبررات علمية .

#### ثالثاً : بروتوكول النفاذ إلى الأسواق :

ويتضمن كيفية تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة ، بناء على المفاوضات بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين ، من حيث فترات التنفيذ ( ٤ سنوات بصفة عامة للسلع الصناعية و٦ سنوات للسلع الزراعية ) ، وكذلك التنازلات الخاصة بإزالة القيود غير الجمركية ، وتنفيذ هذه التنازلات على مراحل زمنية . ويتم تطبيق هذه التنازلات على كافة الدول الأعضاء على أساس معاملة شرط الدولة الأولى بالرعاية . مع استكمال المفاوضات فيما بين الدول حول التنازلات الجمركية المتبادلة وستلحق جداول التنازلات الخاصة بكل دولة بالبروتوكول الوارد فى الوثيقة الختامية ، وهو المعروف باسم « بروتوكول جولة أوروجواى » .

#### رابعاً : اتفاق المنسوجات والملابس :

ويقضى بإلغاء نظام حصص الاستيراد التى يجرى تحديدها بموجب اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة ( النامية ) والدول المستوردة ( المتقدمة ) بشكل تدريجى على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ ، ليتم إخضاع تجارة المنسوجات لأحكام وقواعد الجات ، بعد تعزيزهما وتقويتها خلال مفاوضات جولة أوروجواى .

ويتم إلغاء نظام حصص الاستيراد على أربع مراحل :

المرحلة الاولى : فى اول يناير ١٩٩٥ تقوم كل دولة بتحرير

- تحويل كافة القيود غير الجمركية ( القيود الكمية - الحصص الموسمية - حصص الاستيراد - حظر الاستيراد ) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً ، ثم تخفيضها ، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة ١٩٨٨/٨٦ على مدى ست سنوات ( ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ) ويتضمن الاتفاق أحكاماً خاصة بكيفية تحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية .

- الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة حالياً لقيود غير جمركية ، بحيث تصل نسبة هذه الواردات إلى ٣٪ فى عام ١٩٩٥ ، ثم ترتفع إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ ، منسوبة إلى متوسط الاستهلاك السنوى للفترة ٨٦ - ١٩٨٨ .

- وفى مجال الدعم الممنوح لمنتجات السلع الزراعية ، والذى يأخذ شكل مبالغ مخصصة فى الميزانية ، أو المبالغ التى تتنازل عنها الحكومة لصالح المنتجين الزراعيين - فقد نص الاتفاق على تخفيض قيمة هذا الدعم بنسبة ٢٠٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٨٨ على مدى ٦ سنوات . ويسمح الاتفاق بأشكال مختلفة للدعم ، منها : البحوث ومقاومة الآفات ، والتدريب ، والاستشارات ، والفحص ، وخدمات التسويق والترويج ، والبنية الأساسية . الى جانب الدعم النقدى للمزارعين فى بعض الحالات مثل : تمويل المزارعين فى حالة الكوارث والاصلاح الهيكلى ، ومساعدة المناطق الفقيرة .

- وفى مجال دعم تصدير السلع الزراعية : نص الاتفاق على تخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ١٩٩٢/٩١ على مدى ست سنوات ، وتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢٦٪ من متوسط كميات الصادرات المدعومة للفترة ٩١/٩٢ على مدى ست سنوات .



- إحداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي .
  - بيع نسبة معينة من الانتاج في السوق المحلية .
  - الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والتصدير الأجنبي العائد من حصيللة التصدير .
- ويسمح الاتفاق بالعمل على توفير شروط المنافسة ، والمساواة بين المشروعات القائمة التي تطبق مثل هذه الاجراءات ، والاستثمارات الجديدة في نفس مجال النشاط ، ويتيح فترة انتقالية مدتها عامان قبل الالتزام بأحكامه ، يسمح خلالها للمشروعات الجديدة بتطبيق الاجراءات المحظورة .
- ساساً : اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية :**
- ويمثل حلا وسطاً توفيقياً بين المصالح المتعارضة للدول التي شاركت في المفاوضات التي اتسمت بالصعوبة حول هذا الموضوع ، نظراً لطبيعته الفنية ، والتباين بين طموحات الدول المتقدمة ، ومواقف الدول النامية التي كانت تهدف الى الحد من تلك الطموحات .
- وتتمثل الملامح الأساسية للاتفاق فيما يلي :**
- أحكام عامة ومبادئ أساسية ، مثل : شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وشرط المعاملة الوطنية .
  - المبادئ والمعايير الأساسية لحماية مختلف أنواع الملكية الفكرية . وكقاعدة عامة تقوم تلك المبادئ والمعايير على الالتزام بالأحكام الواردة في الاتفاقات والمعاهدات القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل : اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، اتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة .

- نسبة ١٦ ٪ من إجمالي قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠ ، بمعنى إلغاء الحصص عليها ، وتطبيق نظام حرية التجارة عليها .
- المرحلة الثانية :** في أول يناير ١٩٩٨ تقوم كل دولة بتحرير نسبة ١٧ ٪ أخرى من إجمالي قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠ .
- المرحلة الثالثة :** في أول يناير ٢٠٠٢ تقوم كل دولة بتحرير ١٨ ٪ أخرى من إجمالي قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠ .
- المرحلة الرابعة :** في أول يناير ٢٠٠٥ تقوم كل دولة بتحرير النسبة الباقية ( ٤٩ ٪ من قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠ ) ، إلا إذا اتفق على اجراء مفاوضات أخرى قبل حلول هذا التاريخ بشأن تحرير النسبة الباقية ، في ضوء تطورات الأسواق العالمية لتجارة المنسوجات والملابس .
- ويتضمن الاتفاق قائمة بالسلع التي تخضع لعملية التحرير التدريجي لنظام الحصص المطبقة عليها حالياً ، وأحكاماً خاصة بحماية الأسواق المحلية من تزايد الواردات في جميع مراحل الاتفاق بشكل يضر الصناعة المحلية ، أو يهدد بحدوث ضرر لها .
- خامساً : اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة :**
- وتتمثل أهم ملامح هذا الاتفاق في الاعتراف بأن بعض شروط الاستثمار التي تطبقها الدول ، تؤدي الى تقييد وتشويه التجارة الدولية . ولذلك يقضى الاتفاق بعدم قيام أى عضو باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام المادة (٣) من اتفاقية الجات ، وهي المتعلقة بالمعاملة الوطنية ، والمادة (١١) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات .
- والشروط المحظورة فرضها هي :**
- استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي .

- وسائل ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، عن طريق وضع اجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه ، مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة .

- الفترات الانتقالية : حيث يختلف تاريخ بدء الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء طبقاً لمستويات النمو . إذ تقوم الدول المتقدمة بتنفيذه خلال عام من تاريخ بدء السريان ، بينما تم منح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاق ، كفترة انتقالية للملاسة أوضاعها وظروفها .

#### سابعاً : اتفاق الخدمات :

تم وضع اتفاق تجارة الخدمات على أساس الخبرة المستفادة من نظام اتفاقية الجات ، ويتضمن اتفاق الخدمات ثلاثة محاور رئيسية :

**الأول : اتفاق للمبادئ والأحكام العامة وأهمها :** شرط الدولة الأولى بالرعاية ، والوضوح والشفافية في اتخاذ الاجراءات ، وتطبيق القواعد المتعلقة بتجارة الخدمات ، وتوليد القوانين والقواعد التي تحكمها وإتاحة الفرصة للاطلاع عليها ، وتنظيم هذه التجارة على المستوى المحلي بأسلوب موضوعي ومعقول ، وشروط الاعتراف بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية لمن يمارسون الخدمات المهنية ، والعمل على تناسق هذه الشروط والمتطلبات ، وعدم ممارسة محتكرى الخدمات المحلية لنشاطهم بشكل يتعارض مع أحكام الاتفاق . كما يتضمن الاتفاق أحكاماً خاصة بالاستثناءات العامة والأمنية التي لا يطبق عليها الاتفاق ، الى جانب الموافقة على اجراء مفاوضات مستقبلية حول بعض القيود على تجارة الخدمات مثل : الدعم ، والمشتريات الحكومية من الخدمات .

#### الثاني : ملاحق تتضمن أحكاماً خاصة ببعض قطاعات الخدمات

التي لاتكفى أحكام الاتفاق العام لمعالجة سماتها وخصائصها المميزة ، وهي :

**ملحق الخدمات المالية :** ويقضى بحق الدول في اتخاذ اجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وحاملي بوالص التأمين والمستثمرين ، وسلامة واستقرار النظام المالي .

**ملحق خدمات الاتصالات :** ويقضى بمنح موردي الخدمات الأجانب - الذين يسمح لهم بممارسة أية أنشطة في الدولة - حتى باستخدام شبكات الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة ، ودون تمييز بين المورد المحلي والأجنبي .

**ملحق خدمات النقل الجوي :** يستبعد حقوق النقل الجوي التي تنظمها الاتفاقات الثنائية من التزامات التحرير ، ويقضى بتطبيق أحكام الاتفاق على خدمات النقل الجوي المعاونة مثل : إصلاح وصيانة الطائرات - خدمات تسويق النقل الجوي - خدمات الحجز بالكمبيوتر .

**ملحق انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوريد الخدمات :** ويسمح لأعضاء الاتفاق بالتفاوض فيما بينهم لاتخاذ التزامات برفع القيود التي تعترض انتقال الأفراد لتقديم خدمات في الدول الأعضاء بصفة مؤقتة ( وفقاً لما تحدده كل دولة ) ، دون الالتزام بمنحهم حق الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية .

**الثالث : جداول الالتزامات المحددة التي تقدمها كل دولة عضو بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها ، من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب ( سواء عن طريق تواجدهم التجاري في أراضيها ، أو السماح لهم بتقديم خدماتهم عبر الحدود دون حاجة للتواجد تجارياً ) مثل خدمات النقل والاتصالات والإصلاح والصيانة للسفن والطائرات ، وكذلك لمنح هؤلاء الأجانب معاملة معاملة المواطنين ، مع حق كل**

دولة في وضع الشروط والضوابط التي تراها مناسبة لحماية مصالحها - وفقاً لقوانينها وتشريعاتها .

ويتم تطبيق التزامات التحرير على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية ، مع حق كل دولة في طلب استثناءات من هذا الشرط لبعض الإجراءات لفترة زمنية أقصاها عشر سنوات ، إذا كانت تمنح معاملة تمييزية لدول ترتبط معها باتفاقات ثنائية أو إقليمية .

#### ثامناً : اتفاق الوقاية :

ويقضى بحق الدول في اتخاذ إجراءات لحماية صناعة محلية فيها ، من زيادة غير متوقعة في الواردات من أي سلعة ، بشكل يسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعة . وتتخذ إجراءات الوقاية : إما بفرض حصة على السلعة المستوردة ، أو فرض رسوم إضافية عليها ، أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع . ويمكن تطبيق إجراءات الوقاية لفترة ٤ سنوات ، تمتد إلى ٨ سنوات في حالة ثبوت ضرر للصناعة المحلية .

#### تاسعاً : اتفاق الدعم :

كانت جولة طوكيو قد أسفرت عن اتفاق بشأن الدعم ، وجرت مفاوضات في جولة أوروغواي بهدف تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة ، وكيفية إثبات الضرر الذي يحدث للصناعة المحلية من جراء دعم الصادرات . ويتضمن الاتفاق ثلاثة أنواع لدعم السلع الصناعية ، ولا يسرى الاتفاق على دعم إنتاج وتصدير السلع الزراعية الذي يتناوله اتفاق الزراعة ، وهذه الأنواع هي :

- الدعم المحظور : الذي يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينة ، أو يستخدم لتفضيل سلعة محلية على سلعة مستوردة في الأسواق . ويستوجب هذا النوع من الدعم اتخاذ إجراءات تعويضية من جانب

الدول المستوردة للسلعة المدعومة - في شكل رسوم تعويضية .

- الدعم الذي يزيد عن ٥ ٪ من قيمة السلعة ، وبالتالي يسبب ضرراً للمصالح التجارية لدول أخرى . ويقع على عاتق الدولة التي تستخدم الدعم ، وإلا يحق للدول المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الآثار السلبية لهذا الدعم .

- الدعم الذي لا يستوجب اتخاذ إجراءات تعويضية مثل : المساعدات التي تقدم للأبحاث الصناعية ، والتي تقدم للمناطق التي تحتاج إلى تطوير .

#### عاشراً : اتفاق مكافحة الاغراق :

كانت جولة طوكيو قد أسفرت عن التوصل إلى اتفاق لمكافحة الاغراق ، وجرت مفاوضات في جولة أوروغواي لمراجعة الاتفاق ، ونتج عن ذلك وضع اتفاق جديد يتضمن توضيحاً وتفسيراً لأحكام اتفاق طوكيو ، والتي تتعلق بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي إلى إغراق الأسواق ، ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية ، وإجراءات مكافحة الاغراق ، وكيفية تنفيذها .

#### حادى عشر - وبالإضافة إلى ما سبق :

تضمنت نتائج مفاوضات جولة أوروغواي أيضاً عدداً من الاتفاقات والقرارات التي تناولت إدخال بعض التعديلات والتحسينات على أحكام ومواد اتفاقية الجات ، وكذلك الاتفاقات التي كانت قد أسفرت عنها جولة طوكيو . ويمكن إجمالها فيما يلي :

- اتفاق العوائق الفنية للتجارة .

- اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد .

- اتفاق تجارة الطائرات المدنية .

- اتفاق المشتريات الحكومية .

#### المعاملة الخاصة للدول النامية في جولة أوروجواي :

تضمنت معظم الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي أحكاماً تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية ، والتي تمثل غالبية دول أعضاء الجات . كما تضمنت الاتفاقات أيضاً أحكاماً خاصة بالمعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً ، وهي الدول التي حددتها الأمم المتحدة طبقاً لمستويات دخول الفرد فيها ، إلى جانب عدد من العوامل الأخرى مثل : مستويات التعليم والصحة والخدمات الأخرى .

وتعرض فيما يلي الأحكام الخاصة بمعاملة الدول النامية في الاتفاقات المختلفة :

#### ١ - اتفاق الزراعة : ويسمح للدول النامية بالآتي :

- تنفيذ التزاماتها في مجالات الاتفاق الثلاثة ( النفاذ للأسواق - الدعم الداخلي - دعم التصدير ) على مدى عشر سنوات بدلاً من السنوات الست التي تلزم بها الدول المتقدمة . كما ينص الاتفاق على إعفاء الدول الأقل نمواً ، من التزامات الاتفاق في المجالات الثلاثة المذكورة .

- بتنفيذ التزاماتها في المجالات الثلاثة بنسب أقل من الدول المتقدمة ( ثلثي النسب التي تلزم بها الدول المتقدمة ) . بمعنى ٢٤ ٪ / لتخفيض قيمة دعم التصدير و ١٤ ٪ / لتخفيض كميات الصادرات المدعومة من السلع الزراعية و ١٣.٢ ٪ / لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي .

- إعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٠ ٪ من إجمالي قيمة السلع ، مقابل ٥ ٪ / للدول المتقدمة .

- منح مرونة للدول النامية في ربط الرسوم الجمركية على وارداتها

من السلع الزراعية غير المربوطة ، بدلاً من التزامها بربطها عند مستوياتها في عام ١٩٨٦ .

- تقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو : دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة ، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخل المنخفضة .

- تقديم دعم لتصدير منتجاتها الزراعية ، غير مسموح به للدول المتقدمة وهو :

• الدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي .

• تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل من المطبقة على شحنات الاستهلاك المحلي .

الوضع الخاص للدول النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية :

تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ، التي قد تعاني صعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية ( ٦ سنوات ) وفقاً لقرار يتخذه الوزراء في نهاية الجولة ، يتضمن كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة أية آثار سلبية تقترب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من السلع الزراعية .

ويتضمن القرار الوزاري الذي تم التوصل إليه - نتيجة جهود كبيرة ومتواصلة قام بها المفاوضون المصريون منذ عام ١٩٨٨ وساندتها دول نامية أخرى ( المغرب - المكسيك - بيرو - جامايكا - نيجيريا ) إلى جانب مجموعة الدول الأقل - الاعتراف بأن هذه الدول قد تعاني آثاراً سلبية من حيث توافر امدادات خاصة من المواد الغذائية من مصادر

## ٢ - اتفاق المنسوجات :

- تحصل الدول النامية صغيرة الحجم في التصدير ( التي يبلغ نصيبها ١,٢ ٪ أو أقل من إجمالي واردات دولة وفقا لحصص وارداتها في نهاية عام ١٩٩١ . وهو معيار ينطبق على مصر في هذا التاريخ ) - على مزايا تتمثل في منحها معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة ٢٥ ٪ اعتبارا من أول عام لتنفيذ الاتفاق ، تليها نسبة ٢٧ ٪ في بداية العام الرابع .

وتجدر الإشارة الى أن معدل النمو المقرر لحصة صادرات مصر حالياً الى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - هو ٦ ٪ بمقتضى الاتفاق الثاني معنا ، مقابل الـ ٢٥ ٪ المشار اليها .

- يقضى الاتفاق بمنح معاملة تفضيلية للدول صغيرة الحجم في التصدير ، تأخذ في الاعتبار الامكانيات المستقبلية لتطوير تجارتها ، والسماح باستيراد كميات تجارية ( كبيرة ) منها .

## ٣ - اتفاق الملكية الفكرية :

- يمنح الاتفاق الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل تنفيذه ، في حين يمنح الدول المتقدمة عاما واحدا فقط ، ولا يتضمن ذلك : عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية ، وشرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يطبق من بداية تنفيذ الاتفاق .

- يمنح الدول النامية فترة خمس سنوات اضافية ( بالاضافة الى السنوات الخمس المشار اليها ) قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع على المنتج ، فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية .

- يقضى بحق الدول النامية في تطبيق نظام الترخيص الاجباري إذا ما تمسك صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له ، أو

خارجية بشروط معقولة ، بما في ذلك صعوبات تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية من المواد الغذائية الاساسية .

ولضمان عدم تأثير نتائج جولة أوروغواي سلبا على توافر المساعدات الغذائية بمستويات كافية ، فقد اتفق على ما يأتي : - مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية ( منظمة الأغذية والزراعة ) وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح ( ٦ سنوات ) .

- إقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة ، في صورة منح لاترد ، أو في شكل مبيعات بشروط ميسرة . - توجيه اهتمام كامل لطلبات الدول النامية الحصول على مساعدات مالية وفنية ، لتحسين إنتاجيتها الزراعية والبنية الأساسية الزراعية . - أن يتضمن أى اتفاق يتعلق بائتمان تصدير السلع الزراعية - من جانب الدول المتقدمة - أحكاما مناسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ( فترات السداد - فترات السماح - سعر الفائدة ) .

- وبالنسبة للواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية ، فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينها وبين المساعدات الغذائية ، كما يتضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية - سواء في إطار التسهيلات التي تمنحها حاليا ، أو التسهيلات التي قد تنشأ مستقبلا - في إطار برامج المرونة ، وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية .

كما تضمن نتائج جولة أوروغواي إعلانا يقره الوزراء يشير إلى صندوق النقد والبنك الدولي بضرورة دعم الدول النامية المستوردة للغذاء التي تواجه صعوبات قصيرة الأجل ، من جراء إصلاح تجارة السلع الزراعية .

مارس إجراءات غير تنافسية .

- يقضى بتقديم الدول المتقدمة مساعدات فنية ومالية الى الدول النامية - بشروط يتفق عليها بين الجانبين - لإعداد تشريعات عن حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع سوء استخدامها ، وإنشاء أجهزة مختصة بتطبيق الحماية وتدريب الأفراد اللزمين .

#### ٤ - اتفاق الخدمات :

- يقضى بالتزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال في غضون عامين من بدء تنفيذ الاتفاق ، لتسهيل حصول الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة ، فيما يتعلق بالجوانب التجارية والفنية والتكنولوجية التي تحتاج إليها الدول النامية لتطوير صادراتها من الخدمات ، وزيادة نصيبها في تجارة الخدمات .

- يعترف بالهعويات التي تواجهها الدول النامية بالنسبة لموازن مدفوعاتها ، ومن ثم يعطيها الحق في فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالخدمة الخدمات التي تلتزم الدول النامية بتحريرها ، وكذلك استخدام القيود لضمان الحفاظ على مستوى احتياطي مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . ويجب أن تكون هذه القيود متفقة مع أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي ، ولا تكون مقصورة على حماية قطاع خدمات معين .

- يسمح للدول النامية بإبرام اتفاقات لتحرير قطاعات الخدمات مع دول أخرى نامية أو متقدمة ، ومنح الأطراف من الدول النامية معاملة أفضل من الممنوحة للدول المتقدمة .

- يسمح لأي دولة بالدخول في اتفاق للتكامل التام لأسواق العمل مع دول أخرى .

- يسمح لأي دولة باستمرار وجسود محتررين في بعض

الخدمات فيها ، طالما كانوا موجودين أصلا عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ .

- يسمح لأي دولة باتخاذ إجراءات وقائية خاصة لحماية قطاعات خدمات التزمت بتحريرها وفقا للاتفاق ، وسحب أو تعديل التزاماتها بعد عام واحد من بدء تنفيذ هذه الالتزامات عند تعرضها لخلل في ميزان مدفوعاتها ، دون الانتظار للفترة التي حددها الاتفاق بثلاث سنوات .

- لا تطبق أحكام الاتفاق المتعلقة بشرط الدولة الأولى بالرعاية على قوانين المشتريات الحكومية من الخدمات .

- لا يطبق الاتفاق على الإجراءات الخاصة بحماية الآداب العامة والنظام العام ، وحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات ، كما يسمح بالتمركسة في المعاملة بين رعايا الدول وفقا لاتفاقات منع الزواج الضريبي .

- ليس في الاتفاق ما يلزم أي دولة بالانفتاح عن أي معلومات تتعارض مع مصالحها الأمنية الأساسية ، كما أنه لا يمنع أي دولة من اتخاذ أي إجراء تعتبره ضروريا لحماية مصالحها الأمنية الأساسية ويتعلق بخدمة ترتبط - بشكل مباشر أو غير مباشر - بأغراض عسكرية ، أو إجراء يتخذ في حالة الحرب أو حالة طوارئ في العلاقات الدولية ، أو إجراء يتفق مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

- يقضى بالاعتراف ، في إطار المفاوضات التي ستجرى حول دعم تجارة الخدمات والإجراءات التعويضية ، بدور الدعم في برامج التنمية في الدول النامية . والأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية للمرونة في هذا المجال .

- يقضى بأن تراعى جولات المفاوضات القادمة : المرونة المناسبة للدول النامية ، لفتح قطاعات أقل من التي تفتحها الدول المتقدمة ،

#### ٨ - اتفاق التتمين الجمركي :

يمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل الالتزام بتطبيق الاتفاق ، كما يمكن طلب مد هذه الفترة مدة أخرى ، بالإضافة الى امكان إرجاء تنفيذ بعض أحكام الاتفاق المتعلقة بأساليب حساب القيمة للأغراض الجمركية لمدة ثلاث سنوات .

ويقضى الاتفاق بحق الدول النامية فى الابقاء على نظام الحد الأدنى للقيمة الجمركية ، والحصول على مساعدات فنية لتنفيذ الاتفاق وتطبيق إجراءاته .

#### ٩- اتفاق إجراءات الوقاية الصحية

يقضى بحق الدول النامية فى طلب استثنائها من تطبيق أحكام الاتفاق لفترة زمنية محدودة . كما أنه يلزم الدول المتقدمة بأن تراعى - عند تطبيق إجراءات جديدة - أن تعطى فترة زمنية أطول للدول النامية للالتزام بها بالنسبة للسلع التى تهتم صادرات الدول النامية ، بهدف الحفاظ على فرص التصدير .

#### ١٠- اتفاق العوائق الفنية للتجارة :

يعطى الدول النامية الحق فى عدم استخدام معايير دولية غير مناسبة لأوضاعها كأساس لوضع معايير وقواعد فنية تطبقها داخليا ، كما يقضى بحق هذه الدول فى الحصول على مساعدات فنية عند إعداد القواعد والمعايير الفنية ، وإنشاء الأجهزة المعنية بتطبيقها ، والمشاركة فى الأجهزة الدولية المعنية بهذه المعايير .

#### ١١- اتفاق الفحص قبل الشحن :

يقضى بالتزام الدول المتقدمة المصدرة بتقديم مساعدات فنية للدول النامية التى تقوم باستخدام إجراءات الفحص على وارداتها

وتحرير أشكال أقل من العمليات ، وفتح أسواقها تدريجيا بما يتوافق مع أوضاعها التنموية .

- تلتزم الدول المتقدمة بإنشاء مراكز استفسار ( لتقديم معلومات عن القوانين والقواعد التى تحكم أنشطة الخدمات فيها ) خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاق . فى حين يمكن للدول النامية انشاء هذه المراكز خلال فترة أكثر من عامين .

- يقضى بتقديم سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة مساعدات فنية فى مجال الخدمات ( اعداد دراسات - تشريعات - انشاء مراكز اتصالات . . ) الى الدول النامية .

- يقضى ملحق قطاع الاتصالات بتشجيع الدول المتقدمة على المشاركة فى برامج التنمية التى تقدمها المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بالاتصالات .

#### ٥ - اتفاق الاستثمار :

يمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل بدء تنفيذ أحكامه ، بالنسبة لاجراءات الاستثمار المحظور استخدامها ، فى حين يسمح للدول المتقدمة بفترة انتقالية مدتها عامان فقط .

#### ٦ - اتفاق الدعم :

يمنح الدول النامية التى يقل فيها اجمالى الناتج القومى للفرد سنويا عن ألف دولار - ومن بينها مصر - الحق فى منح دعم للتصدير ، دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها فى أسواق الدول الأخرى .

#### ٧ - اتفاق الوقاية :

يمنح الدول النامية فترة إضافية - مدتها عامان - لمرحلة التمرين بها لسيان تطبيق إجراءات الوقاية التى تطبقها الدول الأخرى ، وهى ثمان سنوات .

قبل شحنها ، ويمكن أن تتم هذه المساعدات الفنية على أساس ثنائي أو جماعي أو متعدد الأطراف .

#### ١٢- اجراءات تسوية المنازعات :

تتضمن إجراءات تسوية المنازعات التي اتفق عليها في جولة أوروجواي مرونة ومعاملة خاصة للدول النامية ، من بينها :

- حق الدولة النامية - اذا كانت شاكية في نزاع - أن تختار ما بين تطبيق القرار الصادر في عام ١٩٦٥ الذي بموجبه تطلب الدولة النامية مساعي مدير عام الجات وإجراءات تحكيم في فترة زمنية قصيرة ، وبين ما يتضمنه التفاهم الناتج عن جولة أوروجواي .

- تولى الدول أثناء المشاورات ، اهتماما خاصا لمشكلات ومصالح الدول النامية .

- عندما ينشب النزاع بين دولة نامية وأخرى متقدمة ، فإنه من حق الدولة النامية طلب أن يكون من بين أعضاء فريق التحكيم عضوان دولة نامية .

- يمكن مد فترة المشاورات ، في إطار تسوية النزاع ، اذا كان الأمر يتعلق بإجراء اتخذته دولة نامية ( سبب النزاع ) ، كما أنه يجب منح فترة كافية للدولة النامية لإعداد وتقديم المستندات التي تؤيد وجهة نظرها .

- يجب تضمين تقرير فريق التحكيم الاشارة الى كيفية وضع المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية في الاعتبار .

#### ١٣ - نظام مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء :

تتم مراجعة السياسة التجارية للدول النامية كل أربع سنوات ، إذا كان ترتيبها في قائمة أكبر عشرين دولة تجارية في العالم ( حسب نصيبها في التجارة العالمية ) ، أو كل ست سنوات إذا كانت تأتي بعد

المرتبة العشرين ، في حين تجري مراجعة السياسة التجارية للدول المتقدمة كل سنتين أو أربع سنوات .

#### مصر وجولة أوروجواي :

شاركت مصر في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، منذ بدء الجولة ، في المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة بونتا ديل إيسيت ( أوروجواي ) في سبتمبر ١٩٨٦ . والمؤتمر الوزاري الذي عقد في مونتريال ( كندا ) في ديسمبر ١٩٨٨ ، وهو ما أطلق عليه اجتماع مراجعة نصف المدة ، حيث كان من المقرر أن تنتهي الجولة في ديسمبر ١٩٩٠ .

وعلى المستوى الوزاري أيضا شاركت مصر في اجتماع بروكسل في ديسمبر ١٩٩٠ الذي كان يهدف الى إنهاء الجولة . غير أن الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية - حول موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية - حالت دون إنهاء الجولة في ذلك الوقت .

وعلى مستوى المفاوضات التي دارت في جنيف طوال السنوات السبع الماضية ، شارك وفد مصر في كافة الاجتماعات - الرسمية وغير الرسمية - حول موضوعات التفاوض التي تناولتها الجولة ، وكانت مصر تدعى الى الاجتماعات غير الرسمية التي كانت تعقد داخل جنيف وخارجها ، لما تتمتع به من ثقل دولي ونشاط في المشاركة في المفاوضات .

كما شاركت مصر في العديد من الندوات والطلاقات التي عقدت في مدن مختلفة ، بهدف شرح أبعاد موضوعات التفاوض ، وتنسيق المواقف بين وفود الدول النامية المشاركة في المفاوضات ، فضلا عن مشاركتها في اجتماعات التنسيق المستمرة التي تعقد في « الجات » لمجموعة الدول النامية ، التي تمثل غالبية الدول أعضاء الجات المشاركة في جولة



أوروغواي والتي يبلغ عددها حوالي خمس وثمانين دولة .

وشهدت القاهرة تنظيم عدة ندوات عن موضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية ، شارك فيها الخبراء والمختصون بالجهات المصرية المعنية بهذه الموضوعات ، وأقيمت خلالها الفرصة لتبادل الآراء وجهات النظر بين هؤلاء الخبراء والمختصين وتطائروهم من الدول النامية الأخرى . كما ساعدت هذه الندوات على بلورة مواقف منسقة لمجموعة الدول النامية في المفاوضات ، وتوحيد مواقفها - كلما تشابهت المصالح - في مواجهة مواقف الدول المتقدمة التي اتسمت بالتشدد والضغط على الدول النامية خلال مراحل المفاوضات المختلفة .

وقد تمثلت مواقف مصر في هذه المفاوضات - فضلاً عن المشاركة في المناقشات والمفاوضات ، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف - في تقديم مقترحات رسمية ، بالاشتراك والتسيق مع عدد من الدول النامية ذات الظروف والمصالح المشابهة أو المتماثلة مع مصر .

وكما أوضحنا في الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمييزية للدولة النامية في إطار نتائج جولة أوروغواي .. فإنه يمكن لمصر - بصفتها دولة نامية - التمتع بكافة المزايا التي تتيحها الاتفاقيات المختلفة - سواء من حيث الفترات الانتقالية قبل التقيد بتنفيذ الالتزامات ، أو المرونة التي تتيحها بعض الاتفاقيات ، أو المساعدات المالية والفنية التي تنص عليها بعض الاتفاقيات ، ويمكن الحصول على كل هذه المزايا والحقوق منذ اليوم الأول لبدء سريان الاتفاقيات . أما بالنسبة للالتزامات ، فإنها تخضع للفترات الانتقالية أو التدريج في تنفيذها - وفقاً لما تقتضيه الاتفاقيات .

وفيما يلي الالتزامات التي تقدمها مصر في إطار نتائج المفاوضات ، والمزايا التي تحصل عليها في المقابل - إعمالاً لمبدأ « توازن الحقوق والالتزامات » الذي روعي في كل مراحل المفاوضات .

أولاً : النفاذ إلى الأسواق :

(أ) السلع الصناعية :

قدمت مصر مشروع جدول يتضمن تثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود المنسوجات والملابس ، وتخفيضها على مدى عشر سنوات اعتباراً من ١/١/١٩٩٥ وحتى ١/١/٢٠٠٥ ، وعلى أربع مراحل . كما قدمت التزاماً بتثبيت رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأخرى ( غير المنسوجات والملابس ) بتعريفة تتراوح بين ٥٠٪ - ١٠٠٪ ، وهي نسب أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة حالياً ، ويبدأ تطبيق هذا التثبيت اعتباراً من ١ / ١ / ٢٠٠٠ .

(ب) السلع الزراعية :

قدمت مصر التزامات بتثبيت فئات الرسوم الجمركية على بعض وارداتها من السلع الزراعية بنسب متقاربة ، وفقاً لأهمية السلع ، ومسايرة لسياسة حماية المنتجات المحلية . وسوف يتم الوصول إلى معدلات التثبيت هذه على مراحل تنتهي في ١ / ١ / ٢٠٠٠ ، وهي أعلى من الرسوم المطبقة فعلاً . وذلك حتى تكون لدينا حرية الحركة في رفع الرسوم الجمركية ، بما لا يتجاوز معدلات الربط المشار إليها .

وتجدر الإشارة إلى أن التزامات مصر في مجال التخفيضات والتثبيتات الجمركية لا تتعارض مع التزاماتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الجاري ، بل إنها تعطي لمصر مرونة وحرية حركة أكبر ، وخاصة بالنسبة للحد الأدنى والأقصى للرسوم الجمركية . أي أن هذه الالتزامات ليست إضافية ، بل أن فترات تنفيذها في إطار نتائج جولة أوروغواي تطول عن فترات تنفيذها وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

المزايا التي تحصل عليها مصر : سوف تستفيد مصر من

التخفيضات الجمركية التي تلتزم بها الدول المختلفة المشاركة في جولة أوروجواي ، وخاصة الدول المتقدمة التي تمثل أسواقاً رئيسية لصادرات مصر من السلع الصناعية والزراعية ، كما تستفيد من تحويل تلك الدول القيود الأخرى غير الجمركية إلى رسوم جمركية . كما أن الربط الجمركي الذي تلتزم به الدول المختلفة بالنسبة لوارداتها يحقق عنصر الاستقرار في الأسعار والأسواق ، خلال فترة تنفيذ الالتزامات .

– مازالت المفاوضات الخاصة بالنفاذ للأسواق مستمرة حتى مارس ١٩٩٤ ، وذلك يتيح الفرصة لمصر لمطالبة الدول المتقدمة بزيادة نسب التخفيض أو الاعفاء الجمركي للسلع التي تهتم مصر من الناحية التصديرية .

– فيما يتعلق بالمزايا التفضيلية التي تحصل عليها الصادرات المصرية ، سواء في إطار بروتوكول التعاون الاقتصادي والمالي مع المجموعة الأوربية ، أو النظام المعمم للمزايا الذي تمنحه – مع جانب واحد – الدول المتقدمة الصناعية ودول شرق ووسط أوروبا . فإن هذه المزايا وإن كانت ستخفض نسبياً نتيجة لالتزامات الدول المانحة بتخفيض رسومها الجمركية في إطار جولة أوروجواي ، فيمكن بحث المعاملة التفضيلية وتوسيع نطاق السلع التي يشملها النظام والحد من القيود والموانئ الإدارية والفنية ، وذلك في اجتماعات الدورة الخاصة بلجنة الأفضليات التجارية ( GSP ) في « الأنكتاد » في مايو ١٩٩٤ . وهو أمر حيوي ليس لمصر فقط ، بل للدول النامية التي تحصل على مزايا هذا النظام .

#### ثانياً: اتفاق الزراعة :

قدمت مصر التزامات بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على

الواردات من السلع الزراعية ليتم تنفيذها على مدى عشر سنوات ، وهي أقصى فترة ممكنة لتنفيذ تلك الالتزامات . كما أن التزامات مصر في إطار اتفاق الزراعة لا تزيد عن التزاماتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي .

– لا توجد واردات مصرية خاضعة لقيود غير جمركية ( حظر استيراد ) باستثناء عدد ضئيل من السلع ( الدواجن المذبوحة – الزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة – الكريمة ) . وقد تم تحويل هذه القيود إلى رسوم جمركية ، تتناسب مع متطلبات حماية الانتاج المحلي على مدى عشر سنوات قادمة .

– لا يوجد دعم انتاج للسلع الزراعية في مصر يخضع للالتزامات التخفيض ( وهو أساساً الدعم النقدي المباشر من موارد حكومية أو دعم أسعار المنتجات الزراعية ) . وإذا تبين وجود أي شكل من الدعم النقدي الذي يحظره الاتفاق ، فإنه يمكن إلغاؤه على مدى عشر سنوات ، أخذاً في الاعتبار أن الدعم إذا بلغ ١٠ ٪ من إجمالي قيمة السلع فإنه لا يخضع للالتزامات التخفيض .

كما أن الاتفاق يتيح أشكالاً من دعم الانتاج مثل : البحوث – مكافحة الأمراض والعشرات – التكريب – الاستشارات – الفحص – التسويق – البنية الأساسية .

المزايا التي تحصل عليها مصر : سوف تستفيد صادرات مصر من السلع الزراعية ( القطن – الأرز – الخضروات – الفاكهة – النباتات الطبية والعطرية – الزيوت العطرية ) من التخفيضات الجمركية ، وتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية . وكذلك تخفيض دعم الانتاج والتصدير – إن وجد على كل هذه السلع أو بعضها – وفقاً للالتزامات الدول المستوردة .

وإذا كانت أسعار المواد الغذائية قد تتعرض لبعض الارتفاع نتيجة لتخفيض الدعم الممنوح لانتاج وتصدير تلك السلع - وفقاً للالتزامات اتفاق الزراعة ، خاصة القمح والدقيق ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن - فإن الاتفاق يعترف بهذه الآثار السلبية المحتملة على الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ومن بينها مصر . ولذلك تم الاتفاق على قرار يصدره وزراء الدول المشاركة في جولة أوروغواي ، يتيح حصول تلك الدول على مستويات كافية من المساعدات الغذائية ( قروض أو منح أو مبيعات بشروط ميسرة ) طوال فترة تنفيذ الاتفاق ( ٦ سنوات ) ، وتسهيل حصول تلك الدول على التسهيلات التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية - في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي - وهي حالة مصر على وجه التحديد ، بهدف زيادة الانتاجية الزراعية والبنية الأساسية لقطاع الزراعة .

كما يتيح الاتفاق حصول هذه الدول على المساعدات الغذائية في شكل منح بالخصم قدر ممكن ، وعدم اشتراط ربط المساعدات الغذائية بالمبيعات التجارية من نفس الدولة المانحة .

#### ثالثاً ، اتفاق الخدمات :

##### التزامات مصر :

قدمت مصر التزامات محددة في عدد من قطاعات الخدمات التي تتناسب مع قدرتها التنافسية ، أو التي تم تحريرها بالفعل منذ سنوات عديدة ، وذلك وفقاً للضوابط والقوانين والقواعد التي تحكم أنشطة هذه القطاعات . وقد تم اعداد هذه الالتزامات بمشاركة تامة من الخبراء والمختصين في هذه القطاعات ، لمراعاة الآراء والجوانب الفنية والقانونية في هذه الالتزامات .

وقبل تقديم هذه الالتزامات تم اجراء مفاوضات ثنائية على مدى

عامين تقريباً مع الدول المتقدمة ( الولايات المتحدة - المجموعة الأوربية - كندا - سويسرا - دول الشمال - النمسا ) ، حيث تركزت هذه المفاوضات على ابراز موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات لتحرير الا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة ، أو لاحتياج النشاط الاقتصادي المصري الى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية . وفي الوقت نفسه طالب وفد مصر - في المفاوضات الثنائية - بضرورة تقديم الدول الأخرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية ، وخاصة الأيدي العاملة والمهنيين . وقد روعي في تقديم تلك الالتزامات : أن تكون متوافقة مع القوانين والقواعد المصرية التي تحكم تجارة الخدمات ، دون الحاجة الى اجراء تعديلات في هذه القوانين ، أو تحمل أعباء التزامات تفوق الامكانيات . كما أنه من شأن هذه الالتزامات : تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال السماح بإنشاء الشركات أو المعدات الخدمية المشتركة ، وفقاً لأحكام قانون الاستثمار .

هذا وقد قدمت مصر التزامات تحرير متعددة في قطاعات الخدمات التالية :

#### ١- الخدمات المالية :

##### (أ) البنوك : وذلك من خلال :

- السماح بإنشاء بنوك مشتركة ، والزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين في البنك .

- السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بالإضافة الى احتياجات السوق المصرية .

- مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية : يشترط عدم الجمع بين فروع بنك أجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك .

## (ب) التأمين وإعادة التأمين :

السماح بإنشاء شركات - تأمين سواء مشتركة أو فروع لشركات أجنبية - بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق ، والسماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فور بدء تنفيذ الاتفاق ، مع ضمان نسب اعادة التأمين التي يتم استنادها الى كل من : الشركة المصرية لاعادة التأمين ، والشركة الافريقية لاعادة التأمين . كما تم السماح بممارسة أنشطة الخدمات المعاونة للتأمين ( الخدمات الاكتوارية - الاستشارات ) .

## (ج) خدمات سوق المال :

تم السماح بممارسة العديد من الأنشطة الواردة في قانون سوق المال الجديد ، مثل : الاكتتاب - السمسرة - تجارة الأوراق المالية - التسويصة والتخليص - التسويق - محفظة الأوراق المالية - صناديق الاستثمار .

## ٢- الخدمات السياحية :

تم السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على ترخيص ، ووفقا لحاجة السوق المصرية .

- الوكالات السياحية ، ويتوقف حجم عملياتها على احتياج السوق .
- خدمات سياحية أخرى ، مثل إدارة السياحة .
- خدمات النقل السياحي : البرى والنهرى .
- معاهد التدريب السياحية .
- المؤتمرات السياحية .

## ٣- خدمات النقل البحرى :

- إنشاء شركات لنقل الركاب والبضائع برأسمال مصرى لا

يقل عن ٥١ ٪ .

- إنشاء شركات مشتركة لتطهير الموانئ برأسمال مصرى لا يقل

عن ٢٥ ٪ .

## ٤ - خدمات الانشاءات والاستثمارات الهندسية :

انشاء شركات مشتركة برأسمال مصرى لا يقل عن ٥١ ٪ فى مجال المشروعات الكبرى ( الكبارى - الانفاق - الجسور - خطوط الانابيب ) ، وقد روعى فى هذه الالتزامات : ألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية عن ١٠ ٪ من إجمالى عدد العاملين فى المنشأة مهما تعددت فروعها - وفقا لقانون العمل المصرى .

المزايا التى تحصل عليها مصر : تتيج التزامات التحرير التى قدمتها الدول أعضاء الاتفاق فرصا أمام الصانرات المصرية من الخدمات ، وخاصة فى القطاعات التى بلغت مرحلة كبيرة من القدرة على المنافسة ، مثل فروع البنوك المصرية فى بعض دول أوروبا الغربية ودول المجموعة الأوروبية وسويسرا والولايات المتحدة ، وكذلك المهنيين المصريين والأخصائيين سواء فى الدول المتقدمة أو الدول الاخرى . كما أن قطاع الانشاءات يمكنه أن يمارس نشاطه فى الدول العربية - أعضاء الاتفاق - وكذلك الدول الافريقية نظرا للخبرة الكبيرة لهذا القطاع ، وسابق أعماله فى تلك الدول .

أما بخصوص العمالة المصرية ( الأفراد اللازمين لتقييم الخدمات ) فإنه سستجرى مفاوضات اعتبارا من مايو ١٩٩٤ ، بهدف تحقيق المزيد من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الأيدى العاملة .

بالاضافة الى ذلك ، فإن اتفاق الخدمات يتيح لمصر - من خلال التزاماتها المحددة - الحصول على التكنولوجيا الجديدة ، والحصول الى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بنشطة وتجارة الخدمات فى الدول المختلفة . فضلا عن استفادة مصر من قوانين الدول الأخرى

## التوصيات

• ان أهم ماسوف يتمخض عنه اتفاق لوروجواي بعد التصديق عليه من قبل الدول الأعضاء ، هو أن " الجات " سوف تتحول الى " منظمة التجارة العالمية " WTO . وتصبح هذه المنظمة هي الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي ، والضلعان الآخران هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . والمهمة المحددة لمنظمة التجارة العالمية هي أن تعمل على تحرير التجارة الدولية بين الأعضاء ، وهي مهمة مكتملة لمهمة صندوق النقد الدولي الذي يختص بالعمل على تحرير النظام النقدي الدولي ، ومكملة أيضا لمهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بدفع وتمويل عملية التنمية في الدول النامية في إطار اقتصاديات السوق . وبالتالي تكون هذه المنظمات الثلاث مختصة بالأمور الخاصة بالتمويل والتنمية والتجارة الدولية .

وقد حرمست غالبية الدول على الانضمام الى اتفاقية الجات على مدى السنوات السابقة ، ومنذ بدء قيام تلك الاتفاقية في الأربعينات . وكانت في البداية اتفاقية بين الدول الصناعية المتقدمة ، ثم أخذت الدول النامية في الانضمام اليها تباعا ، وحتى دول المعسكر الاشتراكي السابق بدأت أيضا في الانضمام اليها بعد انهيار ذلك المعسكر . ولم يعد من الممكن أن تعزل أي دولة نفسها عن هذه المنظمة ، لأن معنى ذلك عزل نفسها عن التيار الرئيسي للتجارة الدولية - بكل ما يترتب على ذلك من خسائر تجارية محققة . ويترتب على كل ذلك :

• أن انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية هو أمر ضروري وحيوي ، وبالتالي فإن التصديق على نتائج مفاوضات أوروجواي هو أيضا أمر لازم ، وفيه مصلحة لمصر .

في تنظيم قطاعات الخدمات فيها ، ومن تجارب تلك الدول من حيث الاطلاع على كافة النظم والقواعد التي تطبيقها الدول المختلفة ، المتقدمة والنامية .

### رابعاً، اتفاق المنسوجات :

تلتزم مصر بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الألياف والمنسوجات والملابس على مستويات مرتفعة ، تصل الى ٦٠٪ في عام ٢٠٠٥ .

وقد حصلت مصر على ميزة في الاتفاق ، تتمثل في : زيادة الحصص العالية خلال السنوات العشر القادمة باعتبارها دولة صغيرة الحجم في التصدير - وهي ميزة لا تحصل عليها بعض الدول المنافسة من كبار أو متوسطي المصدرين . وتعتبر فترة السنوات العشر كافية لصناعتنا المحلية ، لمواجهة المنافسة في الأسواق الدولية .

### خامساً، اتفاق الوقاية :

يسمح لمصر باتخاذ اجراءات وقاية لحماية صناعتها المحلية ، من زيادة مفاجئة في الواردات من أي سلعة بشكل يسبب ضررا كبيرا لهذه الصناعة ، لفترة تصل الى عشر سنوات .

وحصلت مصر على ميزة في الاتفاق ، تتمثل في : اعفاء صادراتها من تطبيق الدول المتقدمة اجراءات وقائية ضدها ، اذا كانت تلك الصادرات لا تتجاوز ٢٪ من إجمالي واردات الدولة التي تتخذ الاجراءات الوقائية .

### سادساً، اتفاق الدعم :

حصلت مصر على ميزة في الاتفاق ، تتمثل في : اعفائها من اتخاذ الدول المستوردة اجراءات تمويزية ( رسوم إضافية ) على الصادرات المصرية ، حيث أن الناتج القومي للفرد في مصر يقل عن ألف دولار سنويا .

\* سوف يكون لمنظمة التجارة العالمية لجان رئيسية وفرعية ، ويجب

أن تهيئ مصر نفسها للعب دور نشيط في أعمال تلك اللجان .

\* إن مجموعة الدول النامية تشمل دولاً ذات مصالح متفاوتة

وأحياناً متضاربة فيما يتعلق بالتجارة الدولية . وبالتالي فإنه لا يمكن

القول بأن هناك مصلحة موحدة للمجموعة ككل ، إلا أنه يمكن التوصل

إلى وضع حدود دنيا للمصالح المشتركة للدول النامية .

ويجب أن تلعب مصر دوراً نشطاً في تكتيل جهود الدول النامية

لتوحيد مواقفها في نطاق تلك الحدود الدنيا ، وفي طرح هذا الموقف

على منظمة التجارة العالمية في السنوات المقبلة .

\* إن تحرير التجارة الدولية في الحدود التي توصلت إليها

اتفاقيات بورتو أوروغواي ، من شأنه زيادة حجم التبادل الدولي لجميع

الأطراف وترسيخ الأسواق ، وبخاصة في أسواق الدول المتقدمة التي

تهدف مصر والدول النامية إلى الحصول على نصيب أكبر منها . ولكن

هذه الاستفادة من اتساع الأسواق تفرض على مصر - والدول النامية -

أن تعمل على تكيف سياساتها الداخلية ، بحيث تتخذ خطوات حاسمة

لتشجيع التصدير ، وتخفيض تكلفته ، وبخاصة بالنسبة لما يتحمله قطاع

التصدير من ضرائب ورسوم مختلفة ، واتخاذ مايلزم لرفع مستوى جودة

السلع المصدرة ، وتحسين أساليب التعبئة ووسائل النقل .

\* من أهم الاتفاقيات التي تشتمل أمام مصر : مجال تصدير

المنسوجات والملابس الجاهزة ، وذلك لأن اتفاقية أوروغواي سوف تفتح

أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات ، وتلغى نظام الحصص الذي كانت

تطبقه تلك الدول حتى الآن وذلك على خطوات ، خلال فترة انتقالية

مدتها عشر سنوات . ويستلزم ذلك :

- أن تتخذ الحكومة السياسات اللازمة لتشجيع هذا القطاع ، حتى

يمكن الاستفادة بصورة كاملة من الفترة الانتقالية المحددة . وتمثل هذه

السياسات في : تحديث هذه الصناعة ، ورفع كفاءتها الانتاجية ،

وتخفيض الأعباء المالية الباهظة التي تتحملها سواء في صورة رسوم

وخصومات مباشرة أو غير مباشرة تعوق زيادة التصدير ، وتيسير أحكام

وإجراءات استرداد الرسوم الجمركية (دروباك) ، والاهتمام بقيام

الحكومة بتقديم الحوافز المشجعة على التصدير بما لا يتعارض مع

الاتفاقات الدولية ، مثل الاسهام بجزء من نفقات التسويق الخارجى ،

ومن بينها تكلفة الاشتراك في المعارض الدولية .

\* أن تخفيضات التعريفات الجمركية التي تبنتها مصر في إطار

الاصلاح الاقتصادى تفوق ما تنقضى به اتفاقية أوروغواي ، أى لا يترتب

عليها التزامات إضافية . ويقابل ذلك أن باقى الدول الأعضاء التزمت

بتخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية بلغ متوسطها ٣٣ ٪ من الدول

الصناعية الكبرى ، بما يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الصادرات

المصرية . ولذلك ينبغي :

- الموافقة على الالتزامات الخاصة بتخفيض الرسوم الجمركية ، مع

قيام الحكومة بدراسة تفصيلية للفرص الجديدة التي تنشأ نتيجة

للاتفاقية ، وإتاحة هذه الدراسات لقطاع التصدير بقطاعيه

العام والخاص .

\* لعل الجانب الوحيد في مجال تحرير التجارة السلمية الذي قد

يترتب عليه عبء على مصر ، هو ذلك الذي يتعلق بقيام الدول المتقدمة -

وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي - بتخفيض مايقدمه من دعم

لصادراته الزراعية . إذ يرى البعض أن ذلك سوف يترتب عليه ارتفاع

أسعار هذه السلع ، وبالتالي يؤدي إلى تحمل مصر عبئاً أكبر بالنسبة لما

تستورده من قمح وغيره . واحتمال حدوث بعض الارتفاع في أسعار

السلع الزراعية التي كانت متمتعة بالدعم هو احتمال قائم وإن كان غير مؤكد ، حيث ان رفع هذا الدعم سوف يشجع المنتجين الأكثر كفاءة في إنتاج هذه السلع على زيادة انتاجهم ، ومن ثم زيادة المعروض من جانبهم . وعلى أية حال فإن تخفيض الدعم كان قرار الدول المتقدمة المانحة له ، وليس للدول النامية - ومن بينها مصر - أن توقف مثل هذا القسور ، حيث لا سبيل لمنع دولة من تخفيض ما تقدمه من دعم لصادراتها ، علاوة على مصلحة بعض الدول النامية - مثل الأرجنتين - في صدور هذا القرار .

وتجدر الإشارة إلى أن التخفيض مقصور على ٢٦ ٪ من حجم الدعم الممنوح ، ومشروط بأن يتم تنفيذه تدريجيا على عدة سنوات . وبناء عليه فإن الزيادة في العبء في سنة واحدة سوف يكون محدودا . ويضاف الى ذلك أن اتفاقية أوروغواي نصت على نظام لتعويض الدول النامية عما قد تتحمله من زيادة في أعباء استيراد هذه السلع الزراعية .

- وينبغي أن تعمل مصر على الاستفادة من هذا النظام .

\* بالنسبة لتحرير الخدمات - والمقصود بها البنوك وشركات التأمين والسياحة والمقاولات والاستشارات والخدمات المهنية وحركة العمالة وغيرها من أنشطة الخدمات - فقد بدأت مصر منذ سنة ١٩٧٤ في تحرير هذه القطاعات ، وإن كان ذلك في حدود معينة . وقد أفادت هذه السياسة في رفع مستوى المنافسة ، ومن ثم زيادة كفاءة البنوك والشركات المصرية العاملة في هذه القطاعات . ولا شك أن هذا القطاع قادر على المنافسة وعلى الاستفادة من مزيد من التحرير

وتجدر الإشارة الى أن ما تلتزم به مصر في اتفاقية أوروغواي في هذا المجال : لا يهازم ما تلتزم به في سياسة الإصلاح الاقتصادي .

ومقابل هذا الالتزام ، يمكن لمصر الاستفادة من الفرص المتاحة بفتح قطاعات الخدمات في الدول الأخرى ، وبناء عليه ينبغي :

- قيام الحكومة والمنظمات غير الحكومية بدراسة الفرص المتاحة طبقا لذلك ، بقصد تنمية صادراتنا الخدمية ، والعمل على تنشيط صادراتنا من هذه القطاعات .

\* في مجال حقوق الملكية وبراءات الاختراع ، يمكن أن تقيد الاتفاقية المصالح المصرية ، وخاصة في مجال صادرات منتجات الثقافة المصرية . ويشمل ذلك : حقوق المؤلف والناشر ، وحقوق الأداء العلني ، والحقوق المتعلقة بالأفلام السينمائية وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية . ومن ثم يجب :

- إنشاء جهاز يختص بمتابعة حماية الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية ، التي لا تتمتع حاليا بحماية كافية لحقوقها في الخارج .

\* توسعت الاتفاقية الجديدة في حماية براءات الاختراع ، وخاصة في مجال المنتجات الغذائية والأدوية والكيمائويات ، فأصبحت تشمل - بالإضافة الى المنتجات ذاتها - أساليب صنعها أيضا ، مما قد يربط بعض الأعباء الإضافية على صناعة المنتجات المستجدة . ولذلك يجب :

- أن تسعى مصر نحو الحصول على معونات مالية تعوض هذه الأعباء ، في الإطار الذي نصت عليه اتفاقية أوروغواي . ويظل من الضروري ، في الأجل الطويل ، دعم البحث العلمي في مجال تطوير وتنمية التكنولوجيا الوطنية .

\* تتضمن الاتفاقيات نصوصا لتحرير الاستثمارات الخارجية ، وإزالة بعض القيود المفروضة عليها والمتعلقة بالتجارة النواية ، وهي على

الأجهزة المختصة بالتجارة الخارجية بتقديم المعلومات والإيضاحات المتعلقة بالاتفاقيات ، وبآثارها ، وبما تتيحه من فرص - إلى كل الأنشطة والقطاعات المختصة بالتصدير والانتاج والضمانات .

### حرية المنافسة ومنع الاحتكار في نطاق سياسة الاقتصاد الحر

من أهم مميزات اقتصاد السوق تحقيق حرية المنافسة ، إذ تحقق المنافسة الكاملة ضمان حصول المواطنين على السلعة أو الخدمة الجيدة بسعر مناسب . ولذلك يقال - أن حرية المنافسة الكاملة هي صديقة المواطن .

وتأتى هذه الدراسة عن حرية المنافسة ومنع الاحتكار في نطاق دراسات المجلس عن التحرر الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاديات السوق - وفي مقدمة هذه الدراسات :

- سياسة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص .
- استكمال مسيرة التحرر الاقتصادي .
- دور الحكومة في ظل الاقتصاد الحر .
- البعد الاجتماعي في إطار تطبيق آليات السوق .

وإذا كنا قد اتجهنا إلى العمل بنظام الاقتصاد الحر ، فإن ذلك لايعنى ترك الأمر دون ضوابط تحول دون ظهور سلبيات تضر بالاقتصاد القومي ، والتي يمكن أن تتزايد في أجواء آليات السوق ، ومنها : الاحتكار ، والافراق ، والمنافسة غير المشروعة ، وعدم حماية المستهلك ، وعدم مراعاة البعد الاجتماعي لمحدودي الدخل .

وإذا كانت دول الاقتصاد الحر لجأت إلى إنشاء مجالس لمنع الاحتكار ؛ ووضعت ضوابط خاصة به ، فإننا نعرض هذه التعاريف

وجه الخصوص : اشتراط القانون المحلى أن يستخدم المستثمر الأجنبي حدا أدنى من المكون المحلى ، واشتراط قيام المستثمر بالتصدير . ويتوافق ذلك مع السياسة المصرية الحالية التي تشجع تدفق الاستثمارات الخارجية . وهذا يؤدي إلى امساح مجال الاختيار لتوليد الاستثمارات الأجنبية .

- وبناء على ذلك تبرز أهمية التأكيد على تنفيذ توصيات المجلس السابقة في شأن تهيئة المناخ داخليا حتى نستطيع جذب مزيد من هذه الاستثمارات .

\* سمحت الاتفاقية للدول الأعضاء بممارسة حقها في اتخاذ اجراءات لحماية الانتاج المحلى من ممارسات الإغراق والدعم ، ولا تكفى النظم الموجودة حاليا لأداء هذه المهمة ، ولذلك يجب :

- وضع نظام فعال لتحديد الحالات الفعلية للإغراق طبقا للمفهوم الدولي ، ولاتخاذ الإجراءات التعويضية اللازمة للحماية المشروعة للمنتجات المحلية .

\* إن تحرير التجارة المتضمن في هذه الاتفاقيات يتطلب . - إجراء تعديلات هيكلية في أنشطتنا الزراعية والصناعية والخدمية ، حتى يمكن الاستفادة منها إلى أقصى درجة ، وإزالة الآثار السلبية المحتملة . ولذلك سمحت الاتفاقية بفترات انتقالية متفاوتة ، تصل في بعض الحالات إلى عشر سنوات ، وحتى لا نفاجأ بانتهاء هذه الفترات الانتقالية - دون إجراء هذه التعديلات الهيكلية والتشريعية ينبغي إنشاء لجنة عليا تختص بمتابعة تنفيذ الإجراءات الواجبة وتوقيتاتها الزمنية مع كافة الجهات التنفيذية المعنية .

\* بالنظر إلى طبيعة هذه الاتفاقيات وتخصصها وتعددتها ، مما يجعل من الصعب على غير المتخصصين متابعتها ، فلا بد من قيام



عن أنواع الاحتكار في الدول المختلفة ، والقواعد التي اتبعت لتحقيق المنافسة الكاملة في السوق ، وكذلك التعريف بالاغراق وأنواعه .

#### الاحتكار :

يقوم الاحتكار على انفراد شخص أو عدة اشخاص بالقيام بعمل معين ، سواء في البيع أو الشراء ، أو بالسيطرة على انتاج سلعة ما ، أو عرضها وتوزيعها بون منافسة . وكذلك بالنسبة لخدمة معينة مطلوبة ، مما يؤدي الى الاضرار بالمستهلكين للسلعة أو المنتفعين بالخدمة .

— كما تنقسم الاحتكارات الى : احتكارات عامة ، واحتكارات خاصة ، فالاحتكارات العامة هي التي تقوم بها الدولة ، أما الاحتكارات الخاصة فهي التي ينفرد فيها بالبيع أو الشراء أفراد أو شركة خاصة . وهنا يمكن التمييز بين أنواع من الاحتكار ، مثل :

**المنشأة الاحتكارية :** وهي أن منشأة واحدة تسيطر على سوق منتج بالكامل . وتشير النظريات الاقتصادية الى أن المنشأة الاحتكارية لا تفرض أي سعر يتراعى لها ، ولكن تعرض السعر الذي يحقق لها أقصى ربح وهو الذي يتحدد عندما تغطي المنشأة تكلفتها الحدية بالإيراد الحدي من المبيعات . ولكن المحتكر يحد من الكمية المعروضة حتى لا ينخفض السعر عن السعر الذي يرغب البيع به ويحقق له أقصى ربح . وفي حالات الاحتكارات الطبيعية تتدخل الدولة لتحديد ربح عادل للمنشأة الاحتكارية ، ومن ثم ينخفض السعر وتزيد الكمية المعروضة .

**الاحتكار الهحت :** وهو احتكار فرد أو مؤسسة واحدة ، بحيث لا يواجه المحتكر أي نوع من أنواع المنافسة .

**احتكار القلة :** وهو أن يحتكر انتاج سلعة أو أكثر مجموعة محدودة من المنتجين ، كل له نصيب في الانتاج الكلي للسلعة أو السلع وعادة ما يكون من بين المجموعة منشأة قائدة من حيث سيطرتها على نسبة من المنتج الكلي للسلعة فتفرض سعرا يحقق لها أقصى عائد أو

ربح ممكن وفق نوال التكلفة والإيراد . وعلى جميع المنتجين البيع بنفس السعر . فإذا رفع أحدهم السعر فعادة لا يتبعه أحد ، لأن منتجا يريد أن يستحوذ على نصيب المنتج الذي رفع سعره لانصراف المستهلكين عن الشراء منه . خاصة اذا كانت السلعة المباعة لا تتغير في شكلها أو جودتها ، أما اذا اتخذ قائد المجموعة — أو أي منشأة تعمل في هذا النوع من الاحتكار قرارا بتخفيض الأسعار فإن الكل يتبعه .

**الاحتكار الثنائي :** وهو أن تحتكر منشأتان السوق — ويتم تحديد السعر والكمية المعروضة من السلعة بالاتفاق بين الطرفين . وكل يأخذ في اعتباره فرض السعر الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ، ويمكن للحكومة أن تتدخل في تحديد السعر الذي يحقق للطرفين عائدا مناسباً ، فتتخفيض الأسعار وتزداد الكميات المعروضة .

**الاحتكار المتعدد المتجانس الذي لا يتضمن منافسة سعرية :** على نحو ما يحدث في مجال شركات البترول ، ولايسىء هذا النوع الى نظام الاقتصاد الحر .

**احتكار الشراء :** وهي أن تكون هناك منشأة واحدة تشتري جميع المنتج الذي تنتجه أي مؤسسة تعمل في ظل نظام سوق يسيطر عليه واحد أو أكثر من هذه الأنواع من الاحتكارات ، ويتم التعاون بين البائع المحتكر والمشتري المحتكر للوصول الى الثمن الذي يرضى الطرفين .

**الاحتكار الأجنبي :** وكما يكون الاحتكار محليا ، أهليا أو حكوميا ، فهناك الاحتكارات الأجنبية ، وبور الشركات متعددة الجنسيات وربما تمتد هذه الاحتكارات لتشمل سوقا بأكملها ، لدولة ما أو لمنطقة بعينها ، ويأتي غالبا من جانب القوى — أو الدول — المتقدمة أو المسيطرة . على نحو ما حدث في المرحلة الاستعمارية ، حيث قسمت

أسواق المستعمرات بين الدول الاستعمارية ، سواء في افريقيا ، أو الشرق الأوسط ، أو الشرق الأقصى ، ويطلق البعض على هذا النوع اسم : الاحتكار الجغرافي .

ولواجهة الاحتكارات الأجنبية : تلجأ بعض الدول - حتى في البلاد المتقدمة - إلى وسائل متعددة لمنع الاحتكار الأجنبي ، ومن ذلك على سبيل المثال : أن المملكة المتحدة حددت المكون الأجنبي في كثير من مشروعاتها بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ ، أما السوق الأوروبية المشتركة فقد سمحت بنسبة تصل إلى ٤٠٪ .

**التمييز الاحتكاري أو المنافسة الاحتكارية :** ويتمثل في وجود عدد كبير من المنتجين ولكن كل منتج يغير سلمته أو خدمته بالصورة التي تجعله يستحوذ على نصيب من الطلب الكلي على السلعة ( مثال ذلك محطات البنزين - السجائر - المشروبات الغازية ) والبنوك .

ويتحدد سعر السلعة عند مستوى الإنتاج الذي يغطي فيه المنتج تكلفته الحدية بإيراده الحدى .

#### الاغراق :

كلمة " الاغراق " - كغيرها من المصطلحات الاقتصادية والسياسية - قد تستعمل في معان متعددة ، تختلف من حيث الأهداف والآثار والنطاق الاقتصادي والسياسي لعملية الاغراق . ويمكن تحديد أربعة مفاهيم للاغراق على النحو التالي :

- بيع السلعة بثمان منخفض جدا بحيث يحقق المنتج خسارة ، وقد يحدث هذا في حالات تكس البضائع لدى المنتجين واحتمال عدم تصريفها ، مما يدفع المنتج الى التخلص من السلعة بأي ثمن ، حتى يجعل نطاق خسارته في أضيق الحدود الممكنة .

- بيع كميات من السلعة بأسعار دون الأسعار التي كانت سائدة

ومالوفة على سبيل الاغراق للمستهلكين ، كما يحدث كثيرا في حالات التصفيات و " الأوكازيونات " .

- البيع باثمان منخفضة عن السعر السائد في السوق بفرض القضاء على المنافسين .

- البيع في السوق بثمان أقل من الثمن السائد في سوق أخرى .

وفي ميدان التجارة الدولية يعني " الاغراق " عادة بيع سلعة في السوق الأجنبية بثمان أقل من الثمن السائد في السوق الوطنية . وقد يحدث في أحوال نادرة أن يكون الاغراق عكسيا ، بمعنى أن تباع السلع في السوق الوطنية بسعر دون الذي يفرض على السلع المستوردة .

#### أنواع الاغراق :

يتخذ الاغراق - كنوع من التمييز السعري خارج الحدود القومية - شكلا من الأشكال الآتية ، التي تختلف من حيث الأهداف والآثار .

أولا - الاغراق البريء : وهو الاغراق غير المتعمد الذي يحدث عندما تنخفض التكاليف خلال مرحلة من مراحل الإنتاج ، كأن يهبط فجأة ثمن المواد الأولية أو تبتكر طريقة لخفض تكاليف التصنيع أو تلقى الضرائب على الإنتاج أو ضريبة جمركية في الدولة المستوردة .

ثانيا - الاغراق المتناثر : وهو الاغراق غير المنظم الذي لا يجعل من هدفه سوقا معينة أو أسواقا محددة لترويج سلعة معينة ، وإنما يتم بدافع الظروف الطارئة الملائمة مثل : الرغبة في التخلص من فائض متراكم من السلع أو المحاصيل .

ثالثا - الاغراق قصير الأمد : وهو الذي يهدف الى تحقيق غرض معين في الأمد القصير وينتهي بتحقيق هذا الهدف ، فمهما المجال بعد ذلك لسياسة أخرى .

رابعا - الاغراق طويل الأمد : وهو الاغراق المتواصل الذي يستند

### حرية المنافسة المشروعة:

تحقق المنافسة الكاملة بتوفر عدة شروط ، من بينها :

- وجود عدد كبير من المنتجين وعدد كبير من المستهلكين ، حيث لا يتمكن المنتج أو المستهلك من التأثير على سعر السلعة بجهود فردية .
- تجانس السلعة : حيث يقوم كل منتج بانتاج سلعة متجانسة ومتماثلة مع السلعة التي ينتجها نظراؤه . ومن ثم يضمن تجانس السلعة تحقيق سعر موحد لها مهما تعدد المنتجون . ويترك للمستهلكين حرية الاختيار ، فإذا رآوا أن سلعة أحد المنتجين تتفوق في الجودة على نظيراتها ، أمكن لمنتجها أن يزيد في سعرها .
- علانية الأسعار : ويقتضى ذلك أن تكون أسعار جميع السلع معلومة بشكل كاف وواضح لدى المشتري والبائع .
- أن يتاح لكل منتج إمكان دخول أى مجال من مجالات الصناعة أو المشروعات التي يرغب في إقامتها ، دون أية عقبات .
- ألا توضع القيود على حرية الانتقال المشروع للعمالة من صناعة إلى غيرها أو من مشروع إلى آخر . على أن الأمر يحتاج إلى دراسة مستوعبة تتضمن وسائل تحقيق ميزة رئيسية من ميزات تطبيق الاقتصاد الحر وهي حرية المنافسة ، الكفيلة - في حالة نجاحها - بمواجهة الاحتكار وخطورته .
- ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية « الجات » اهتمت بمنع الاحتكار ، مع تحقيق حرية المنافسة وانسياب السلع إلى مختلف أسواق العالم ، بما في ذلك ما يمكن أن يسمى بالسلع الثقافية - ومنها الفيلم والكتاب - مع رعاية حقوق التأليف أو الانتاج . وفي الوقت نفسه عنت بعض الدول أو المجتمعات بحماية نفسها من الاحتكار ومخاطره ، ومنع الاغراق من خلال ما سمي باتفاق الوقاية .

خطورة الاحتكار : وتتمثل خطورة الاحتكار في الاضرار المتعمد

الى اوضاع اقتصادية معينة قوامها التنظيم طويل الأمد ، مثل الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير في صناعة معينة ، بشرط ضمان تسويق المنتجات خارجيا .

وتفسير ذلك : أن التجارة الخارجية كلها انما تقوم على اختلاف تكاليف الانتاج وتباين الأثمان بين بعض البلاد المتميزة في انتاج بعض السلع والبلاد الأخرى غير المتميزة في ذلك .

خامسا - الاغراق الاستغلالي : وهو الاسلوب الانتهازي الذي يعتمد إلحاق الضرر بالدولة المستوردة أو اقتناص سوقها وعملتها أو التأثير عليها سياسيا واقتصاديا .

وهناك أنواع أخرى من الاغراق منها :

- اغراق الائتمان : بأن تقدم الحكومة أو البنوك ائتمانا للمصدرين بأسعار منخفضة .

- اغراق النقل : بأن تقدم الحكومة أو النقابات أو الاتحادات معونات لوسائل النقل المصدرة .

- اغراق أجور رخيصة للعمال : بأن تقوم بعض النقابات أو الحكومات بتقديم معونات لأجور العمال للمصانع التي تصدر بضائعها .

الاغراق النقدي : يطلق هذا التعبير تجاوزا على سياسة خفض

قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية . فانخفاض قيمة العملة

الوطنية - مادام لم يصحبه ارتفاع في الاسعار المحلية - يشجع الدول

الأجنبية على الشراء ، فتكثر بذلك المصادرات وفي الوقت نفسه تقل

الواردات ، إذ تصبح اثمانها مرتفعة بالنسبة للعملة الوطنية .

وتنقسم آثار الاغراق الى : آثار ايجابية بالنسبة للدول المصدرة ،

آثار سلبية لدول غير صديقة ، أو هادمة في سبيل تحقيق مصلحة

الاقتصاد القومي .

بحقوق المستهلكين ، حيث يؤدي إلى : ارتفاع الأسعار ، ونقص الكفاءة ، وتقليص فرص الاختيار الحر لدى المستهلكين ، ويحول دون تطوير الإنتاج والخدمات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، ويحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ، إذ يقتل الحرية الاقتصادية التي هي أساس النظام الحر ، فهو نوع من الاضطراب يمتلئ الضعيف ويقضى على المنافسة كفاءة تجارية شريفة تخدم الجمهور .

**الاحتكار في بعض الدول الأجنبية :**

قام الاحتكار في دول أوروبا وأمريكا عن طريق اتفاقات صناعية أهمها : الكارتل والترست . والكارتل هو اتفاق بين عدة مشروعات تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج بفرض احتكار السوق ، أو تنظيم المنافسة فيما بينها ، مع احتفاظ كل من المشروعات المنضمة باستقلاله من الناحية الاقتصادية والمالية والفنية . أما الترست بالمعنى الاقتصادي فهو اندماج عدة مشروعات لتكون مشروعاً كبيراً ، وذلك لتحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري ، أو لتخفيض النفقات .

**في ألمانيا :** وقد نشأ الكارتل في ألمانيا سنة ١٨٦٢ ، واتسع نطاقه ابتداء من سنة ١٨٨٠ . وبلغ أقصاه أثناء الحرب العالمية الأولى . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم منظم للكارتل سمي « قانون حماية الجمهور من إساءة استعمال السلطة الاقتصادية » تضمن : اشتراط عقد كتابي تدرج فيه الشروط التي اتفق عليها المتعاقدون ، وإنشاء محكمة خاصة مؤلفة من أحد القضاة وعضوية ممثلين للتجار والصناع ، وممثل للمستهلكين ينتخب من بين الشخصيات المحايدة والمستقلة وأحد المستشارين الاقتصاديين للدولة . وتتدخل الحكومة بواسطة وزير الاقتصاد لعرض النزاع أمام المحكمة إذا كان الاقتصاد العام والرفاهية العامة في خطر ، بالمبالاة في رفع الأسعار أو التفرقة بين العملاء .

٦٠

وفي ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم الطوارئ ويحول الحكومة حق الرقابة على الائتمان التي يحددها الكارتل . وفي ١٥ يولييه سنة ١٩٣٣ أصدر هتلر قانوناً يعطي لوزير الاقتصاد الحق في خلق كارتلات إجبارية تجمع مشروعات أي فرع من فروع الإنتاج ، وبعد الحرب اهتمت ألمانيا بإزالة آثار الحرب دون أن توجه اهتمامها إلى الاحتكار .

**وفي فرنسا :** صدر قانون ، في ١٧ يونيو سنة ١٧٩١ ، يحرم كل اتفاق بين أرباب الأعمال أو بين العمال ينشأ لحماية مصالحهم المشتركة . وقد أقر القضاء الفرنسي الاتفاقات التي تحارب تدهور الائتمان إذا كان ذلك ضاراً بالمصلحة العامة . وفي سنة ١٩٢٦ صدر تشريع يفرق بين الاتفاقات الحسنة والاتفاقات السيئة .

وقد اتجه المشرع الفرنسي فيما بين سنة ٢٨ و ١٩٣٩ إلى تشجيع تكوين جماعات الاستيراد وذلك بتقرير امتيازات مالية لها ، واتخذ إجراءات أخرى لتشجيع إقامة الاتفاقات بين المنتجين . وقد أكدت التطورات الصفة الرأسمالية للمشروعات ، وبذلك حلت رأسمالية الوحدات الكبيرة - أي الرأسمالية الاحتكارية - محل رأسمالية الوحدات الصغيرة ، كما أصبح الاقتصاد العالمي يعرف بالاقتصاد المسيطر . وقد أدى ذلك إلى حدوث رد فعل تمثل في القطاع العام والتعاوني ، بل والتوجه إلى النظام الاشتراكي .

**في الولايات المتحدة :** كان اتحاد الصناعات قبل سنة ١٨٨٠ يأخذ شكل كارتل خاص بتوزيع الأرباح ، أما بعد ذلك فقد نشأ الترست وهو النظام الذي تصبح به المشروعات المتحدة مشروعاً واحداً ، له إدارة واحدة هي النقابة المركزية ، يكون التأثير فيها راجعاً - في الغالب - إلى شخص واحد يمتاز بصفات ومواهب مثل : روكفلر في صناعة البترول ، وكارنجي في صناعة الصلب .

حيث أعطيت سلطة واسعة تجرى بمقتضاها تحقيقات عن الوسائل التي تتبعها الشركات ، وتصدر إليها أوامر بالامتناع عن المنافسة غير المشروعة ، فإذا لم تدعن ترفع اللجنة الأمر إلى المحاكم . وقد تم تعديل هذا القانون سنة ١٩٥٠ بمنع اندماج الشركات أو امتلاك شركة لأخرى بهدف الانتقاص من المنافسة أو خلق الاحتكار .

في المملكة المتحدة : أنشئت لجنة لمراقبة الترسر في شهر فبراير سنة ١٩١٨ ، وفي ١٩ أغسطس سنة ١٩١٩ صدر قانون يمنح وزارة التجارة سلطة الحصول على البيانات الخاصة بطبيعة ومدى انتشار الترسر والاتفاقات الخاصة بالمتاجم والصناعة والتجارة والبنوك إذا كانت تلك الاتفاقات ترمى إلى مراقبة الائتمان أو حيازة المقدار الأكبر من السلع المنتجة في بريطانيا ، كما أن لها حق مراقبة الأسواق وأسعار النقل ما دامت هذه التصرفات تؤدي إلى الاحتكار أو تقييد التجارة ، كما أنشئت محكمة خاصة تختص بالآتي :

- إجبار الشركات على تقديم البيانات التي تطلبها وزارة التجارة للتحقق مما إذا كانت تتفق مع الصالح العام .

- التحقق من تصرفات هذه الهيئات ، ولها حق الاطلاع على الدفاتر وطلب الوثائق ، وإجراء كل ما يؤدي إلى كشف الحقيقة .

- نشر التصرفات التي تعتبرها المحكمة مخالفة للصالح العام .

في الدول الاسكتلندية : عملت الدانمرك على إصدار قانون سنة ١٩٢٠ ينشئ لجنة للرقابة ، تخضع لها كل المشروعات التي تلعب دورا خطيرا في السوق فيما يتعلق بالائتمان ، وألزمته هذه المشروعات بأن تقدم للجنة ميزانية سنوية مفصلة . وللجنة سلطة فحص دفاتر ومخازن المشروعات ، وتضع تقريرا عن كل مشروع تبين فيه ما إذا كانت الأرباح نتيجة احتكار فعلي أو عن طريق إساءة استعمال السلطة الاقتصادية أو المناورات أو المنافسة غير المشروعة .

وقد تدخل المشرع الأمريكي فأصدر قانون شيرمان Sherman

في يولييه سنة ١٨٩٠ ، وهو قانون فيدرالي ينص في المادة الأولى منه على أن : « كل عقد أو اتحاد يأخذ شكل الترسر أو غيرها ، وكل تواطؤ يرمى إلى تقييد حرية المبادلة والتجارة بين الولايات المتحدة أو مع الممالك الأجنبية يعتبر غير قانوني » ، و « كل شخص يبرم عقدا أو ينضم إلى اتحاد احتكاري أو يتواطأ في ذلك يعد مرتكبا لجناية . وفي حالة الثبوت يعاقب بغرامة لا تتعدى مليون دولار إذا كان في شكل مؤسسة ، وفي حالة الأفراد الطبيعيين بغرامة مالية تقدر بحوالي مائة ألف دولار أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بكليهما معا حسب تقدير المحكمة » .

وينص في المادة الثانية منه على أن : « كل شخص يقوم باحتكار أو ينوي احتكار أو يتواطأ مع آخرين في احتكار أي فرع من فروع التجارة بين الولايات المتحدة أو مع الدول الأجنبية يعد مرتكبا لجناية ، وفي حالة الثبوت يعاقب بغرامة لا تتجاوز مليون دولار في حالة المؤسسات ، وبالنسبة للأشخاص الآخرين مائة ألف دولار أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بكليهما حسب تقدير المحكمة » .

وتنص المادة الرابعة منه على أن : « تختص المحاكم الإقليمية في الولايات المتحدة بمنع وتقييد المخالفة لهذا القانون ، ويكون للنيابة العامة حسب تقدير النائب العام أن تتخذ الاجراءات القانونية لمنع وتقييد هذه المخالفات » .

وفي سنة ١٩١٤ أصدر المشرع الأمريكي قانون كلايتون - Clayton Act وأهم ما قضى به : منع الشركات التجارية من شراء أسهم الشركات الأخرى - سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة - إذا ترتب على هذا الشراء الحد من المنافسة الحرة أو قيام الاحتكار .

وفي السنة نفسها صدر قانون بإنشاء لجنة التجارة التعاقدية ،

**السوق الأوروبية المشتركة :** وفي اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة EEC Treaty ينص الفصل الثالث على أن : « يعتبر غير موافق للسوق المشتركة جميع الاتفاقات والقرارات الصادرة من المؤسسات التي تضر بالتجارة بين الدول الأعضاء ، ومن شأنها منع أو الحد أو القضاء على المنافسة داخل السوق المشتركة ، وعلى الأخص ما يأتي :

- تحديد أسعار الشراء والبيع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تحديد الشروط التجارية الأخرى .

- وضع حدود أو تضييق الانتاج أو الأسواق أو التنمية الفنية أو الاستثمار .

- المشاركة في الأسواق أو مصادر التوريد .

- وضع شروط مغايرة لمعاملات متشابهة ، من شأنها وضع الآخرين في ظروف غير تنافسية .

- إخضاع نفاذ العقود لشروط موافقة جهات لا تتصل بموضوع التعاقد .

وتعتبر الاتفاقات أو القرارات المحرمة وفقا لهذه المادة باطلة تلقائيا .

وفي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ - والمعدلة في ٢ أكتوبر ١٩٧٩ والمنضمة إليها مصر بالرسوم الصادرة في ٢١ مايو ١٩٥١ - تلتزم دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا الدول الأخرى حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة ، ويعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة كل منافسة تتعارض مع العادات الشريفة في الشئون التجارية أو الصناعية ، ويكون محظورا بصفة خاصة ما يأتي :

- جميع الأعمال التي من طبيعتها أن توجد بآية وسيلة كانت لبسا

مع منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي .

- الادعاءات المخالفة للحقيقة في مزاول التجارة والتي من طبيعتها نزع الثقة عن منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري .

- البيانات أو الادعاءات التي يكون استعمالها في التجارة من شأنه : تضليل الجهود بالنسبة لطبيعة السلع أو طريقة تصنيعها ، أو خصائصها أو صلاحيتها للاستعمال ، أو كميتها .

ويبدو مما تقدم أن الدول الغربية تختلف في سياستها نحو الاحتكار ، فالولايات المتحدة أكثر تشددا في تعاملها مع الاحتكار ، في حين تتعامل معه دول أوروبا معاملة أقل تشددا ، وهي أيضا لا تقره .

**أوضاع الاحتكار في مصر :**

من الواضح أن الاحتكارات العامة التي تقوم بها الدولة قد تزايدت ، فهي ليست قاصرة على الاحتكارات الاجتماعية كالبريد والتليفون والتلغراف والكهرباء فحسب ، بل شملت احتكارات اقتصادية كالنقل البري والبحري والجوي ، وامتدت إلى الأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية ، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر - بواسطة شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .

أما الاحتكارات الخاصة فقد تراجعت أمام الاحتكارات العامة . وهي بلا جدال سوف تظهر وتنمو من جديد في ظل الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق . ولذلك ينبغي عدم الانتظار حتى تظهر الاحتكارات الخاصة لتتشب أظافرها في السوق ، بل يتعين وضع القواعد والنظم التي تواجهها قبل استفحالها .

وقد حدث في الفترة السابقة على الانفتاح الاقتصادي قيام احتكار فعلي من بعض التجار لأسواق اللحوم والفواكه والخضروات ، ولا يخفى مدى تأثير ذلك على كافة أفراد الشعب ، وعلى مدى تفول هؤلاء على

السوق المصري . وقد ظهر ذلك بوضوح في بعض المشكلات .

**بالتسبة للاحتكارات العامة :** من الممكن النظر في ابقاء بعض الاحتكارات الاجتماعية ، بحيث تديرها الدولة ويترك تحديد نوعياتها للظروف الموضوعية ولا تمليه المصلحة العامة . أما الاحتكارات الاقتصادية كالنقل البري والبحري والجوي والخدمات المتعلقة بها ، فإن نقلها إلى القطاع الخاص يكون أجدى اقتصاديا ، على أن يتم ذلك تحت نظام امتياز المرافق العامة - والذي ينظمه القانون المدني وقواعد القانون الإداري - بما يمنع التلاعب ، فضلا عن تقديم خدمة مميزة .

**بالتسبة للاحتكارات الخاصة :** يحسن معالجة الأوضاع المالية من خلال اجراء تشريعي يمنع قيام احتكارات في المستقبل ، بما يدعم الحرية الاقتصادية وحرية المنافسة المشروعة ، الأمر الذي يحقق الخير للمواطنين . وذلك على أساس معالجة الاحتكار الذي يقوم على انفراد شخص واحد أو عدة أشخاص بالقيام بعمل معين ، وتأثير العقود أو الاتفاقات التي تتم بقصد احتكار مادة أو خدمة معينة .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، برزت مجموعة من الاتجاهات والآراء - يخلص أهمها فيما يأتي :

- ان حرية المنافسة ومنع الاحتكار تتطلب النظر في وضع تشريع حسب كل حالة أو كل نشاط ، وذلك على غرار ما حدث في المملكة المتحدة ، حيث خصصت موسوعة من التشريعات لمعالجة مختلف حالات الاحتكار .

- ويتم ذلك ايضا عن طريق مجالس أو لجان ، خارج النطاق الإداري ، تعنى بحماية المنافسة .

- وكذلك تتنوع الأجهزة في الولايات المتحدة لتحقيق هذا الغرض .

وقد يكون من المناسب أن يوضع هناك تشريع موحد لمنع الاحتكار ، ويفضل الانتفاع بتجارب الدول التي سبقتنا في مجال مكافحة الاحتكار .

- ان اندماج المشروعات - الترس - قد يكون مفيدا ، وخاصة اذا تحققت المنافسة الكاملة . وعلى سبيل المثال فإن الاندماج مرغوب في كثير من الدول مثل اليابان ، وقد أدى ذلك الى ظهور شركات عملاقة تؤدي اكبر الخدمات للمستهلك والاقتصاد الياباني .

- هناك نوع من الاغراق يقوم على سلع رقيقة المستوى ومناسبة السعر ، تحبذ به بعض الدول المستوردة التي لا يتيسر لها إنتاج هذه السلع . ومن امثله حاليا : أجهزة الكمبيوتر عالية الجودة ، والحري الطبيعي الياباني الذي كان يباع في مصر بسعر رخيص حتى وقت قريب .

- ويعيب هذا النوع من الاغراق : أن الدولة المصدرة قد ترفع الاسعار فجأة ، أو تمتنع عن تصدير سلعة لسبب أو لآخر .

- كانت هناك تجارب مصرية لنشاط القطاع الخاص في كثير من الخدمات ، حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين ، ومنها مرافق : الكهرباء ، ومياه الشرب ، والنقل العام .

- وفي شأن شراء رؤوس الأموال الأجنبية للمشروعات أو انشائها لخدمة الاقتصاد القومي ، مع تجنب التعرض لأي نوع من أنواع الاحتكار - يحسن تحديد نسبة معقولة للمساهمة الأجنبية كما هو الحال في بعض دول أوروبا الغربية أو السوق الأوروبية المشتركة .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ، يوصى بما يأتي :

#### توصيات عامة :

\* العمل على تحقيق حرية المنافسة الكاملة ومنع الاحتكار ، وذلك عن طريق قيام الجهات المعنية بتيسير الأجواء المناسبة لامكان وجود أكبر

عدد من المنتجين أو القائمين بالخدمات ، وكذلك وجود أكبر عدد من المستهلكين .

• تستدعي موافقة مصر على اتفاقية الجهات تشكيل أجهزة أو لجان تختص بمراقبة الاحتكارات الأجنبية ، ومراعاة تطبيق ما نصت عليه الاتفاقية في شأن مكافحة الاغراق .

• الانتفاع بالتجارب الناجحة للدول المتقدمة في مجال التحرير الاقتصادي وآليات السوق ، وما اتخذته من تشريعات وإجراءات لمكافحة الاحتكار ، وتحقيق حرية المنافسة ، ومنها : فرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة .

• انشاء مجالس أو لجان مستقلة عن الجهاز الإداري تشارك الشخصيات العامة في عضويتها ، وتكون مهمتها البحث في المنازعات أو المخالفات أو المشكلات كمرحلة سابقة على اللجوء الى القضاء .

• أن يعهد إلى القطاع الخاص بالاحتكارات الاقتصادية التي تتولاها الدولة ، وذلك عن طريق أسلوب : التزام المرافق العامة وذلك لتقديم خدمة أفضل للمستهلك . كما كان الحال في مصر حتى سنة ١٩٦١ .

• النظر في أن يقتصر دور الدولة - في ظل سياسة التحرير الاقتصادي - على مجالات : العدالة ، والأمن ، والدفاع .

• الاهتمام بوضع برنامج زمني محدد المراحل لتحقيق حرية المنافسة الكاملة - على ضوء آليات السوق - سواء في مجالات الاستهلاك أو الخدمات .

في شأن التشريعات :

• العمل على إصدار تشريع شامل أو مجموعة من التشريعات ، يراعى فيها معالجة ما يأتي :

- نسبة مساهمة الجهات الأجنبية في المشروعات الوطنية ، وكذلك

النسبة التي تخصص لها عند اندماج شركات وطنية مع شركات أجنبية .

- الاتفاقات التواطئية بين الشركات أو المؤسسات المنافسة ، والتي تتضمن تحديد الأسعار ، أو مناطق النفوذ والانتشار ، وخاصة إذا كانت بقصد الاحتكار .

- الإفراط في سلطة الاحتكار - سواء العام أو الخاص - والتي يترتب عليها التحكم في سعر السلعة أو الخدمة - ومن أمثلة ذلك رفع أسعار الطاقة - مما يرهق المستهلكين ويعوق استمرار المشروعات أو إنشاء الجديد منها .

- البيع الإجباري ، وذلك بتحميل سلعة غير مرغوبة على سلعة مرغوبة ، مما يضطر المشتري الى الانعان .

- الدعاية المخلة بحرية المنافسة الكاملة ، والتي تتضمن بيانات مفضلة لترويج سلعة غير عالية الجودة على سلعة مماثلة قد تكون أكثر جودة .

- فرض شروط على البائعين - من قبل منتج أو صاحب امتياز توزيع - بعدم بيع أو شراء سلعة منافسة .

- رفض التوريد للموزعين بدون أسباب مقبولة وموضوعية .

- التفرقة في المعاملة بين الموزعين ، بتفضيل بعضهم في نسب خصم الأسعار ، على الرغم من تطابق الظروف .

• أن يتضمن التشريع أو التشريعات المقترحة ، المبادئ الآتية :

- حرية التجارة والتعامل فيها مكفولة للجميع ، ولا يجوز تقييدها إلا وفقا للقانون . ولا يجوز إبرام عقود أو اتفاقات أو قيام اتحاد بقصد احتكار مادة أو خدمة معينة ، سواء بتقييد أو الحد من إنتاج أى سلعة ، بما يمنع المنافسة الحرة بين المواطنين .

وكل اتفاق يستهدف تقييد أو الحد من حرية التجارة ، سواء داخل



- المنافسة في التجارة والخدمات بشتى أنواعها حق مكفول للجميع ، ولا يجوز الحد منها أو القضاء عليها .

### حماية المستهلك في ظل التحرر الاقتصادي

لاشك أن الانفتاح الاقتصادي والتحرر الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق تعتبر من ضرورات مواكبة التطورات والتحوللات الاقتصادية والسياسية العالمية ، والدخول إلى مجتمع سنة ٢٠٠٠ بخطوات ثابتة ، لبناء مجتمع جديد .

وإذا كان الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٧٤ - بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - قد فتح الأبواب لاقامة أنشطة إنتاجية جديدة فتحت الأفاق لعمالة جديدة ، فإن لعمليات التحرر الاقتصادي التالية لها آثاراً جانبية قد تنعكس على العمالة ، وعلى المستهلكين في الوقت نفسه . وقد قامت الدولة لمواجهة الآثار الجانبية المحتملة على العمالة بإنشاء « الصندوق الاجتماعي » .

وتهتم هذه الدراسة بالآثار الجانبية على المستهلك وضرورة حمايته ، في ضوء التوسع الكبير في الأنشطة الصناعية بالمدين الجديدة وغيرها ، طبقاً لقوانين الاستثمار ، بالإضافة إلى تحرير التجارة وفتح أبواب الاستيراد .

إن مصر مقبلة على مرحلة جديدة من مراحل تطورها الاقتصادي ، فنحن نشهد تحولاً واضحاً من نظام اقتصادي اشتراكي - يعتمد على سيطرة القطاع العام والتخطيط المركزي - إلى نظام

الجمهوري أو مع الدول الأجنبية ، يعتبر مخالفاً للقانون .

ويعتبر كل شخص يبرم عقداً بقصد احتكار سلعة معينة أو ينضم إلى اتحاد احتكاري أو يتواطأ في ذلك ، قد ارتكب جريمة من جرائم القانون العام .

ويسرى ذلك على كل تصرف فردي أو جماعي يستهدف حجب البضاعة عن السوق بهدف التأثير في الأسعار .

- إذا وقع الاحتكار دون قصد لعدم وجود منافسة ، وبدأ المحتكر في استغلال الوضع بزيادة الأسعار أو نقص الجودة ، تتولى لجنة مختصة تنبيه المحتكر الفعلي لتصحيح الوضع ، فإذا لم يمتثل يكون اللجنة عرض الأمر على المحكمة المختصة لاتخاذ اللازم .

- اعتبار الإغراق مخالفاً للقانون إذا كان الهدف منه قيام احتكار فعلي ، وتتصدى الوزارات المختصة لحالات الإغراق التي تخصها ، وتقوم بمحاسبة الجهة التي قامت بالإغراق أو تقديمها للمحاكمة ، وذلك لتوقيع غرامة مالية يقدرها القاضي ، سواء في صورة مبلغ إجمالي أو بفرض رسم إضافي على السلعة محل الإغراق .

أما الإغراق البريء فقد تفرز دولة أسواق دولة أخرى لسلع معينة لا تنتجها الدول المستوردة ، بل قد لا تقدر على إنتاجها ، وهنا تقبل الدولة المستوردة هذا النوع من الإغراق . وقد يحدث في بعض الأحيان أن تزيد الدولة المصدرة من الأثمان ، بعد أن تعود على هذا النوع من الإغراق . وإذا حدث هذا فسوف يكون نوعاً من الإغراق البريء الذي يتحول بعد ذلك إلى احتكار .

- يكون تنفيذ الاحتكارات الاقتصادية العامة التي تعهد بها الدولة إلى القطاع الخاص عن طريق عقود التزام المرافق العامة المنصوص عليها بالقانون المدني وقانون مجلس الدولة .

اقتصادي حر يعتمد على اقتصاد السوق والقطاع الخاص . ولئن كان هذا التحول الكبير في المفهوم وفي السياسات لا يزال في بدايته ، إلا أن هذا التحول سوف تتسارع خطواته ، باعتباره المخرج من أزمتنا الاقتصادية ، التي هي نتاج تراكمات أربعة عقود . فقد انهارت في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي السابق - الأسس النظرية والتطبيقية للاقتصاد الذي كان يعتمد على التخطيط المركزي وعلى سيطرة القطاع العام ، وتجاهل نظريات وتطبيقات اقتصاد السوق وآلياته . وكانت هذه النظم هي النموذج الذي احتذاه الاقتصاد المصري في كثير من سياساته وتركيباته وفي الوقت نفسه تزدهر الدول النامية التي اختارت اتباع نظام اقتصاد السوق منذ البداية ، بل إنها تدخل تدريجيا وتباعا في مصاف الدول المتقدمة ، وكذلك تتأصل وتعمق العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين الدول المتبعة لنظام اقتصاد السوق ، وتزداد هذه العلاقات تشابكا واثراء واتساعا - بحيث لم يعد هناك مجال لأن تتفرد دولة أو بضع دول بخيار النظم المركزية المتجاهلة لاقتصاد السوق ، لأنه يعني في الوقت الحاضر الانعزال عن غالبية المجتمع الدولي ، وعن قوى التقدم والنمو والرخاء . أي أن النموذج الأصلي للنظم الاقتصادية المركزية قد سقط سقوطا نهائيا . فضلا عن ذلك فإنه لم يعد ممكنا أن تبقى مصر في أسر تلك النماذج المركزية المنهارة ، لأن مثل هذا الخيار يكون قرارا بالانعزال عن كل التطورات الاقتصادية السائدة التي يشهدها عالم اليوم ، وهو انعزال يدفع المواطن المصري ثمنا غاليا له : في مستوى معيشته ومعدل نموه ومستقبل حياته .

إن المجتمع المصري قد نسي كيفية عمل نظام اقتصاد السوق وآلياته ، والإنسان بطبعه يخشى ما يجهله . ومثال ذلك : مسألة تحرير

سعر الصرف وسعر الفائدة ، فقد كان التخوف من إمكان تطبيقه لا يستند الى أسباب موضوعية ، الى أن تم مؤخرا هذا الجانب من الإصلاح الاقتصادي ونجح تطبيقه عمليا ، وازدادت الموارد المتاحة من النقد الأجنبي زيادة كبيرة .

ولا يعني اقتصاد السوق ترك الأمر على عواهنه ، أو ليد خفية لانعرف عواقب تحركاتها ، مما يترتب عليه اختلال اعتبارات العدالة الاجتماعية وتدهور مركز فقراء المواطنين . فهذه أقوال أصبحت عارية من الصحة في ظل نظريات اقتصاد السوق المعاصرة .

إن نظام اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر يتضمن التزاما أساسيا بتحقيق اعتبارات العدالة الاجتماعية ، وله في ذلك وسائل عديدة مستقرة ومطبقة فعلا ، ومن هذه الوسائل : مجموعة السياسات والإجراءات التي اصطلح على تسميتها في اقتصاد السوق بشبكة الأمان الاجتماعي ، وتشمل هذه الشبكة : نظم المعاشات والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ، ونظم مساعدة كبار السن والمعوقين وغيرهم من الفئات المحتاجة لذلك . وعلاوة على هذا فإن الكفاءة الأكبر لنظام اقتصاد السوق تحقق معدلات نمو أعلى ، ومن ثم فهي تفتح آفاقا أوسع لجميع المواطنين ، كما تمكن المجتمع من تجنب مخصصات أكبر لأغراض شبكة الأمان الاجتماعي ، وفرصا أكثر للعمالة المنتجة ، بدلا من البطالة المقتمة التي تنسم بها الاقتصاديات المركزية .

وليس الهدف من هذه المقدمة : الدخول في كل التفاصيل المتعلقة بأركان نظام اقتصاد السوق ، وإنما المقصود أنه عند التحول الى هذا النظام فإن هناك أركانا أساسية لابد من استيفائها ، حتى يكون التحول اليه ناجحا ومحققا للأغراض المرجوة منه .

ومن بين هذه الأركان الأساسية موضوع : حماية المستهلك ، إذ يجب

أن تتوفر في أى مجتمع منظم قواعد وأطر ، تحمى حقوق أطراف كل تعامل يتم في ذلك المجتمع . ولعل نقطة البداية هي تعريف ما يقصد بلفظ « المستهلك » .

إن المستهلك المقصود بالحماية ، فهو الذى يستخدم السلع المختلفة ، سواء للاستهلاك النهائى أو الوسيط ، وسواء كان ذلك يتعلق بسلع استهلاكية أو استثمارية ، وكذلك سواء كان هذا الاستخدام عن طريق الشراء أو التاجير أو حتى بصورة مجانية . وهو يشمل ذلك الذى يستخدم الخدمات المختلفة ، بمقابل أو بغير مقابل ، وسواء كانت هذه الخدمات مقدمة من الحكومة بمختلف فروعها ، أو من قطاع الأعمال ، أو من المهنيين بفئاتهم المختلفة ، أو من أية جهات أخرى .

والنقطة الثانية التى يجب التنويه بها قبل الدخول في تفاصيل عن طبيعة ووسائل حماية المستهلك في نظام اقتصاد السوق ، هي : أن هذه الحماية لها شرطان مبدئيان : أولهما أن تتصف بالعدالة في موازنتها لحقوق وواجبات ومصالح أطراف كل تعامل ، أى أنه ليس المطلوب أن تكون حماية المستهلك جائرة ، فيها افتتات على الحقوق العادلة للطرف الآخر أى المنتج ، لأن ذلك فيه إضرار بمصلحة المستهلك ذاته . إذ يعزف المنتج عن إنتاج السلع والخدمات التى يلحقه جور إذا ما انتجها ، ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى معاناة المستهلك ، حيث يتعذر عليه الحصول على ما يحتاجه من تلك السلع والخدمات . وأما الشرط الثانى فهو ألا تتخذ حماية المستهلك صورة مناقضة لآليات السوق لنفس السبب السابق ذكره ، أى لأن التناقض مع آليات السوق يؤدى إلى الإضرار في النهاية بمصلحة المستهلك . فمثلا نظام التسعير الجبرى لبعض السلع يتناقض مع آليات السوق ، ومن ثم يضر بالمستهلك . فالنظرية الاقتصادية والتجربة العملية في مصر وغيرها من الدول متفقتان على :

أن التسعير الجبرى يترتب عليه نقص المعروض من السلع المسعرة جبريا ونشوء أسواق سوداء لها ، تكون أسعارها عادة أعلى مما يمكن أن تكون عليه إذا لم تكن مسعرة جبريا ، ولذلك فإن النظرية الاقتصادية تعارض مبدأ التسعير الجبرى ولا تسمح بتطبيقه إلا في أحوال استثنائية وبصورة مؤقتة ، لاجتياز مرحلة قصيرة مثل : أوقات اشتعال الحروب ، أو عند قيام حالة احتكارية واضحة ، وبشرط أن تتخذ - وبسرعة كافية - جميع الإجراءات والسياسات اللازمة لإزالة هذا الاحتكار .

ويعد عرض تعريف كلمة المستهلك ، وكذلك الشرطين اللذين يحكمان مفهوم مصطلح حماية المستهلك في نظام اقتصاد السوق ، يتعين تحديد طبيعة هذه الحماية ووسائل تحقيقها .

ولعل أيسر سبيل لفهم طبيعة الحماية المطلوبة هو استعراض بعض الأمثلة من واقعنا المصرى . ومن ذلك : مشكلة انهيار شركات توظيف الأموال ، وضياع مدخرات المودعين الذين هم مستهلكون للخدمة التى كانت تقدمها هذه الشركات .

وإذا ما انتقلنا إلى أمثلة أخرى نجد أن عددا من الأدوية المنتجة محليا بترخيص من شركات الدواء العالمية ، يستمر انتاجها وبيعها في السوق المحلية لفترات زمنية طويلة ، بعد توقف الشركات العالمية عن انتاجها أصلا في بلادها ، بسبب ما ظهر من وجود أعراض جانبية ضارة لها ، مما يقتضى ضرورة توافر حق المستهلك في حمايته من نتائج مثل هذه الحالة ومثيلاتها .

وكذلك اشتراطات منع ومقاومة الحرائق في المباني التى تقيمها الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام وقطاع الخاص . فقد شهدنا عددا كبيرا من الحرائق في السنوات الأخيرة ، ثم منافذ الحريق وسلم الحريق ومصادر المياه التى كانت متوفرة في مبانينا منذ نصف قرن

عندما كانت حماية المستهلك فكرة جديدة في بلدنا ومبدأ محترماً ومنفذاً فعلاً . أما اليوم فتقام غالبية المباني وليس بها إلا سلم واحد ولا منافذ أخرى لمواجهة احتمالات الحرائق ، كذلك لا يتوافر بها مصادر لمياه إطفاء الحرائق ، بل لا يتوفر لديها مكان يتسع لمروور سيارات إطفاء الحريق ، كل هذه أخطاء أسهمت فيها الجهات التي رخصت بإقامة تلك المباني وبشغلها ، والمختص بإعداد التصميمات وبالإشراف على التنفيذ ، وشركات المقاولات التي قبلت إنشاء تلك المباني . ومن ثم فإن كل المستهلكين - ممن قد يلحق بهم الضرر نتيجة هذه الأخطاء - يجب أن تتوافر لهم حماية .

فضلاً عن ذلك فهناك الأمثلة التي نواجهها في حياتنا اليومية ، فإذا ما اشترت ثوباً لا تجد به بياناً يوضح - بشكل ظاهر ومحدد - نسبة ونوع المواد الطبيعية والصناعية الداخلة فيه ، أو الطريقة المثلى لغسله وكيفية تنظيفه . إن الأغلبية العظمى من منتجاتنا لا تحمل تلك البيانات على خلاف أي منتج مماثل تحصل عليه من إحدى دول نظام السوق ، إن هذه البيانات ليست ترفاً أو تزياداً لا مبرر له ، بل هي حيوية ، لأنها تساعد المستهلك على المقارنة الحقيقية بين أسعار البضائع المتماثلة ، وعلى تجنب المواد التي تسبب أمراض الحساسية ، كما تساعد على حسن استخدامها بما يزيد من عمرها . وإن المنتجين في دول نظام السوق يدرجون هذه البيانات خضوعاً وتنفيذاً لقواعد دقيقة مفروضة عليهم ، ويتعرضون للمساءلة ولدفع التعويضات في حالة مخالفتها ، في حين لا يقتصر الأمر في بلدنا على غياب هذه البيانات ، بل إن البيان المدرج مثل رقم مقاس الثوب كثيراً ما يكون غير مطابق للمواصفات الدولية المتعارف عليها لهذا القياس .

ومثل آخر من حياتنا اليومية ، وهو تلك المطاعم والمقاهي التي تزخر بها مدننا - من حيث استيفائها للشروط الصحية المفروضة في الدول

الأخرى ، وكفاءة الرقابة المفروضة عليها من هذه الناحية . لاسيما وقد أثارت بعض الصحف الدولية في الخارج تحذيرات للمسافرين إلى مصر من أمراض الأمعاء الناتجة عن الطعام ومياه الشرب ، وأثرت هذه التحذيرات على حركة السياحة تأثيراً بالغاً .

ويمثل الحل في احترام وحماية المستهلك : بتشريعات محكمة ومتطورة ، وبإجراءات ناجزة وسريعة ، وبفرض عقوبات على المتسببين والمسؤولين عن الأخطاء وتمويضات للمتضررين منها ، وكذلك بحث الظواهر التي طرأت على المجتمع لتبين أسبابها وعلاج هذه الأسباب ، مثل تفشى حالات الفشل الكلوي حتى بين الأطفال ، وترجع هذه الظاهرة إلى : مستوى صحة الطعام والمياه ، أو التدهور الذي طرأ على البيئة ، وخاصة تلوث الهواء في المدن الكبرى .

وتبين الأمثلة السابقة طبيعة ما هو مقصود من حماية المستهلك ، فهي حماية مطلوبة ليس فقط لأنها حق للمستهلك واحترام لإنسانيته ، وإنما أيضاً لأنها قواعد انضباط لاغنى عنها لأي مجتمع اقتصادي يرغب في التقدم والنمو بما يؤدي إلى زيادة صافرائنا من السلع والخدمات إذا كان إنتاجنا منها منضبطاً بهذه القواعد والمعايير ، التي هي أساس التعاملات الاقتصادية الدولية . ويمكن اجتذاب الاستثمارات الخارجية من خلال نظم تعمل على حماية المستهلك .

ولقد تفاقمت في العقود الأخيرة مشكلة انهيار دعائم حماية المستهلكين ، بسبب توسيع رقعة نشاط الدولة في العمليات الانتاجية وامتلاك المشروعات . فالحكومات عادة - وفي الدول النامية خاصة - لا تميل إلى الإقرار بمسئوليتها عن أي خطأ أو إهمال ، سواء بصفتها حكومة أو بصفتها مالكة لقطاع أعمال عام . كذلك لا يسهل عليها مقاضاتها في منازع لا يساعد على حماية حقوق المستهلكين ، فالتشريعات والقرارات واللوائح تصدرها الحكومات وفقاً للفلسفات التي

المتقدمة من دول نظام اقتصاد السوق ، بحيث أصبحت قادرة على معالجة كافة تعقيدات المعاملات والعلاقات الاقتصادية الحديثة والمتشابكة . وقد حان الوقت لدراسة وتقييم هذه التشريعات وتطويرها لتناسب ظروف الاقتصاد المصري ، دون إخلال بروحها وفلسفتها .

#### الناحية التشريعية :

أصبحت تشريعات حماية المستهلكين جزءاً هاماً من التشريعات السائدة في دول نظام اقتصاد السوق ، وهناك ثروة كبيرة من التشريعات المطبقة في تلك الدول متاحة لنا للدراسة والتقييم والتطبيق ، وهي مهمة يجب أن نشرع فيها حتى تكون في مكانها من هيكلنا التشريعي عندما يتم تحولنا الى نظام اقتصاد السوق . هذا ولا يسمح المجال باستعراض أنواع تشريعات حماية المستهلكين المطبقة في الخارج ، حيث انها تمثل موضوعاً كبيراً يحتاج الى دراسة مستقلة . والمقصود بالناحية التشريعية هنا لا يقتصر على التشريعات المخصصة لحماية المستهلكين ، وإنما يمتد الى التشريعات العديدة الاخرى المنظمة للمعاملات والعلاقات الاقتصادية ، والتي تتضمن أحكاماً لها علاقة بموضوع حماية المستهلكين ، وكذلك التشريعات المنظمة للمطالب الحكومية من المواطنين مثل : التشريعات الضريبية .

#### المواصفات القياسية :

إن إصدار مواصفات فنية قياسية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج هو أمر حيوي لحماية المستهلكين ، وكذلك لانتظام ونمو المعاملات الاقتصادية ، ويراعى في دول نظام اقتصاد السوق أن كل ما يجري عليه التعامل له مواصفات قياسية تضمن حماية الجمهور وانضباط المعاملات . وتشمل هذه المواصفات كل أنواع السلع المنتجة ، فتنص مثلاً على : ضرورة أن تكون أقمشة التجهيد معالجة بمواد خاصة مقاومة للحريق ، وعلى نوع الانبعاثات الكهربائية المصرح

لا تميل إلى تحمل المسؤولية أو صرف التعويضات . ولذلك فإن التشريعات - التي كانت موجودة منذ نصف قرن ، والمتعلقة بحماية المستهلكين - ظلت محدودة الحجم والأثر ، ولم يتم تطويرها أو تحديثها على غرار ما تم في الدول المتقدمة المطبقة لنظام اقتصاد السوق ، كما تفشت صور كثيرة من الاحتكار في نشاط قطاع الأعمال العام ، مما أضر بحقوق المستهلكين .

واليوم ونحن بصدد التحول إلى نظام اقتصاد السوق ، فإننا نحتاج إلى أن نفحص - برؤية جديدة وفلسفة مختلفة - جميع الوسائل المتعارف عليها لحماية المستهلك ، بقصد تطوير وتوسيع وتحديث هذه الوسائل ، وتزويدها بالفاعلية والقدرة على الانجاز السريع .

#### وسائل حماية المستهلك :

وتتمثل وسائل حماية المستهلكين - في نظام الاقتصاد الحر - في الأركان الرئيسية التالية :

#### منع الاحتكار والمنافسة غير المشروعة :

يعد الاحتكار أسوأ ما يمكن أن يصيب حقوق المستهلكين بالاضرار ، فهو يؤدي إلى : نقص الكفاءة ، وارتفاع الأسعار ، وتقليص فرص الاختيار الحر المتاحة للمستهلكين ، ويحول دون تطوير الانتاج والخدمات إلى الاحدث تكنولوجيا ، ويقتل القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية . ولقد تفشى الاحتكار في اقتصادنا مع تفشى القطاع العام ، ولذلك فلا يوجد في تشريعاتنا ما يمكن أن يعد حسماً تشريعياً يتناول موضوع الاحتكار ، ويضع وسائل مقاومته وتجريمه ، بينما تكتظ التشريعات والقرارات واللوائح والتنظيمات بما يكرس احتكار الحكومة أو القطاع العام لأنواع عديدة من الأنشطة التجارية والانتاجية . في حين تقدمت تشريعات مقاومة الاحتكار في الدول

المستهلك في معرفتها . ويترتب في تلك الدول على إعلان واحد يرى القضاء أنه غير مستوف لهذه الشروط : توقيع غرامات وتعويضات لا يستهان بها .

على أن فحص الاعلانات ومراقبتها بعد صدورها لا يتوقف على رد فعل أو شكوى مستهلك أو أكثر ، وإنما تقوم الأجهزة الخاصة بحماية المستهلكين بهذا الفحص من تلقاء ذاتها ، وبصفته واجبا من واجباتها .

**أجهزة الرقابة الحكومية :**

توجد في الدول المتقدمة - ذات نظام اقتصاد السوق - أجهزة متخصصة في متابعة موضوعات حماية المستهلكين ، ومزودة بكافة الخبرات الفنية اللازمة لذلك . ففي بريطانيا مثلا ، يوجد ضمن جهاز الشرطة فرع متخصص لمقاومة النصب والاختلاس في شركات ومشروعات القطاع الخاص ، وهو فرع مزود بالخبرات المحاسبية والاقتصادية والفنية اللازمة لقيامه بعمله - دون انتظار لورود شكوى من الجمهور ، بل يقوم - بذاته - بدراسة اعلانات تلك الشركات وتحليل ميزانياتها المنشورة وطبيعة أعمالها . فإن وجد ما يثير الشبهات أو يتطلب المزيد من التحريات قام بواجبه قبل أن يستفحل الأمر . وهناك أجهزة رقابية أخرى في مواقع إدارية مختلفة ، متخصصة في عملية حماية المستهلكين ، وتتحرك فعلا وتؤدي رقابتها دون تباطؤ .

**القضاء الناجز :**

شهدت العقود الأخيرة بطء الاجراءات القضائية حتى أصبحت تستغرق سنوات عديدة ، وخاصة بالنسبة للموضوعات المدنية والاقتصادية ذات الطبيعة الحديثة المعقدة . ويعود ذلك الى اسباب كثيرة منها : نقص أعداد القضاة ، وتدهور مباني المحاكم ، وعدم تناسب بعض أحكام قانوني المرافعات والاجراءات مع مقتضيات العصر ، وبطء الجهات الحكومية في تقديم ما يطلب منها من مستندات ووثائق . ومن الضروري دراسة أبعاد هذه المشكلة وعلاجها ، لأن القضاء الناجز عنصر حيوي ولازم لتقدم وتمو الاقتصاد .

ببمعها . وعلى طبيعة المواد المصنوعة منها ، وطريقة تركيبها بصورة موحدة .

وهناك مواصفات السلع الغذائية ، والأدوية المصرح بإنتاجها وبيعها كما توجد مواصفات فنية قياسية لجميع أنواع الخدمات التي يمكن وضع مواصفات موحدة لها ، كالبيانات الحاسوبية التي يعدها مراقبو الحسابات عن ميزانيات الشركات التي يتعين إعلانها ، بحيث تفصح للجمهور عن المركز المالي الصحيح لتلك الشركات . وهناك مواصفات فنية البناء ، يراعى فيها جودة البناء ، ومقاومته للعوامل الطبيعية والهزات الأرضية ، وجماليات المبانى ، بما في ذلك : تحديد نوع الطلاء الخارجى ، وكذلك طرزها المعمارية ، والحد الأدنى لمساحة أى غرفة أو وحدة ، وطرق تهويتها ، واستيفاء وسائل مكافحة الحرائق ، وغير ذلك .

والملاحظ في مصر ، ندرة عدد المواصفات الفنية القياسية المقررة في الوقت الحاضر مقارنة بالدول الأخرى ، ولا يجرى تحديث هذه المواصفات بصفة مستمرة وبالسرية الواجبة - لمواجهة تطورات التكنولوجيا والمعارف العلمية ، فضلا عن أنها مواصفات وضعت أصلا لتحقيق مستوى متواضع من الجودة والكفاءة ، بالإضافة الى عدم الحزم في مراقبة تنفيذ هذه المواصفات .

#### الاعلانات:

يتم الاعلان عن مختلف السلع والخدمات بأساليب متعددة ، من بينها : الاعلانات في وسائل الاعلام ، وإقامة اللوحات الاعلانية ، وإرسال خطابات إعلانية مباشرة الى المستهلكين المحتملين ، وغير ذلك من وسائل الاعلام المختلفة . وقد أصبح من المهام الحيوية في دول نظام اقتصاد السوق اشتراط : أن تكون الاعلانات مطابقة لحقيقة السلعة أو الخدمة المعلن عنها ، وأن تكون مستوفية لكافة البيانات التي يرغب

## جمعيات حماية المستهلكين :

يجب أن تتضمن السياسات والتشريعات القائمة وسائل فعالة لتشجيع قيام الجمعيات الأهلية لحماية المستهلكين وتمكينها من أداء مهمتها ، بحيث تصبح هذه الجمعيات مصدرا رئيسيا ، يقدم المعلومات الى المستهلكين عن السلع وأنواعها ومواصفاتها ، ومدى مطابقتها لمواصفات الجودة ، وكذلك الخدمات التي يرغبون في الحصول عليها ، بحيث تتمكن هذه الجمعيات من مساعدة المستهلكين في الحصول على حقوقهم في إطار القوانين السارية . كما يتعين أن تشكل هذه الجمعيات على نحو يجعلها قادرة على تقديم الرأي والمشورة فيما يختص : بالنظم والقوانين والاجراءات التي تؤثر على مصالح المستهلكين ، في إطار نظام السوق .

وأول وأهم خطوة على هذا الطريق تكون بإنشاء مجلس لحماية المستهلك ، يعتبر بمثابة مظلة لهذه الجمعيات الأهلية المقترحة ، ويكون بعيدا عن الطبيعة البيروقراطية للأجهزة الحكومية ، ومؤسسا على مبدأ نظام السوق وآلياته ، أي لا يستند الى سلطات ادارية بيروقراطية ، أو يقوم بذاته بوظائف تقوم بها الأجهزة الرقابية الأخرى الموجودة بالدولة . وإنما يكون بمثابة مركز للمعلومات الهامة للمستهلكين ، ومصدر للنشرات والدوريات التي ترفع مصالحهم ، ومركز لدراسة واقتراح النظم والتشريعات والاجراءات المانعة لأسباب الافتقار على حقوق المستهلكين ولحماية الاحتكارات بمختلف صورها ، وعنصر مساعد في اتخاذ الاجراءات القضائية في الحالات التي تعتبر ذات أهمية لجمهور المستهلكين ، ونواة لتشجيع ودعم قيام الجمعيات الأهلية لحماية المستهلكين .

\*\*\*

وانطلاقا من كل ما تقدم ، فإنه يثور التساؤل عما اذا كانت الهيئات

والأجهزة المعنية التابعة للوزارات المختلفة ، تقوم باداء دورها على النحو المنشود بما يكفل حماية المستهلك ، بالأسلوب الذي يتواءم مع تطورات العصر والتقنيات المستحدثة ، بحيث تعمل وفق خطة موحدة متناسقة ، تهدف الى إسباغ الحماية الحقة على المستهلك ، دون تناقض أو تناقض في قراراتها .

وكذلك ما إذا كانت مزودة بالعناصر المؤهلة علميا وفنيا وفقا لمبتكرات العصر ، بما يكفل تحقيق الحماية المطلوب إضفاؤها على المستهلك ، أم أنها دون ذلك بحيث تتم دراسة اسباب القصور ومعالجتها .

كما ينبغي البحث حول أصلح السبل لحماية المستهلك ، من حيث ترك كل هيئة تعمل في حقلها دون ترابط أو تنسيق بينها وبين الهيئات والأجهزة الأخرى ، أو يتم جمع هذه الهيئات والأجهزة في إطار واحد منظم .

وقد يستدعي الأمر إنشاء مجلس مختص للدراسة والبحث ، ووضع أفضل الخطط التي تكفل تطوير التشريعات القائمة ، وتدعيم الأجهزة والهيئات السالف الإشارة اليها ، ووضع المقترحات البناءة التي تتطلبها الحماية الواجبة للمستهلك . على أن يشمل اختصاص هذا المجلس : اعداد كل ما يعين له من دراسات خاصة بالأسواق والأنشطة المتعلقة بالانتاج والتسويق وتقديم الخدمات ، الى جانب اقتراح السياسات العامة اللازمة لحماية المستهلك ، وبيان كيفية تلافي أوجه القصور في هذه الحماية ، ومنع وسائل الغش والخداع مهما تعددت صورها واستحدثت أساليبها ، وكذلك تلافي مخالفة المواصفات القياسية الدولية والمحلية والإخلال بمعايير الأمان والحفاظ على البيئة . ويحسن أن يدخل في اختصاص هذا المجلس : توفير قاعدة من البيانات والمعلومات والاحصاءات عن السلع والخدمات ، والتحقق من جدية ما ينشر في وسائل الاعلام بشأنها ، وتبنيه الجهات المعنية الى الاحتكارات ، وتوعية

المستهلك بحقوقه ، وتلقى شكاواه ، وتشجيع قيام الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك ودعمها ، وإبداء الرأي فيما تطلبه الجهات المعنية من مسائل تتعلق بحماية المستهلك ، والاتصال بالجهات الأجنبية التي تعمل في هذا المجال لتبادل الخبرات والمعلومات ، والنيابة عن المستهلك في رفع الدعاوى ، وكذلك التدخل فيها متى كان موضوعها ماسا بمصالح جمهور المستهلكين .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما أبدى من اتجاهات وآراء -  
يوصى بما يأتي :

\* إنشاء مجلس لحماية المستهلك ، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويجوز أن يعقد جلساته في أية مدينة أخرى .

\* يكون للمجلس المقترح إنشاء مجلس إدارة ، يصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويتكون من رئيس ونائب له وتسعة أعضاء ، يختارون جميعا من الشخصيات العامة ذات الخبرة في مجالات : الاقتصاد ، والانتاج ، والخدمات ، والتجارة ، والقانون - ومن أعضاء الجمعيات الأهلية المعنية بحماية المستهلك .

\* أن يختص المجلس المقترح بإنشاء بما يأتي .

- إعداد الدراسات الخاصة بالأسواق والأنشطة المتعلقة بالانتاج والتسويق وتقديم الخدمات ، سواء أكانت هذه الأنشطة والخدمات حكومية أم غير حكومية ، وذلك بطريق المسح الشامل أو بالعينات -  
لتحديد أوجه القصور في التزام هذه الأنشطة والخدمات بتوفير الحماية لحقوق المستهلك ، ووضع تقرير يورى ينشر بالوسائل التي تحقق علم الكافة ، وتخطر به السلطات المعنية .

- اقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لتلافي أوجه القصور في حماية المستهلك ، ومنع جميع وسائل الغش والخداع ، أو مخالفة المواصفات القياسية أو الاتفاقية التي جرى بها العرف التجاري ، أو الإخلال بمعايير الأمان والحفاظ على البيئة .

- التحقق من جدية ما ينشر في وسائل الاعلام بشأن السلع والخدمات ، ومدى مطابقة ذلك للتشريعات القائمة والعرف التجاري .

- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات والاحصاءات عن السلع والخدمات ، وإتاحة العلم بها للكافة .

- تنبيه الجهات المعنية إلى الاختكارات ، واقتراح الوسائل اللازمة في شأنها حماية للمستهلك .

- إبداء الرأي فيما تطلبه الجهات المعنية من مسائل تتعلق بحماية المستهلك .

- توعية المستهلك بحقوقه ، وطرق الحصول على السلع والخدمات في سهولة ويسر ، وبالسعر المناسب والمواصفات المقررة ، وإصدار النشرات والكتيبات والمجلات المحقة لهذا الغرض .

- تلقي شكاوى المستهلك ، وإبلاغ الجهات المختصة بالجاد منها ، مع متابعة التصرف فيها .

- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك ، وتقديم الدعم الفني والمالي لها - في حدود ما تسمح به موارد المجلس .

- اجراء الاتصالات بالجهات الأجنبية المعنية بحماية المستهلك ، لتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال .

- رفع الدعاوى نيابة عن المستهلك أمام جميع المحاكم ، والتدخل كخصم منضم في الدعاوى التي تقام منه أو عليه ، وذلك متى كان موضوع هذه الدعاوى ماسا بمصالح جمهور المستهلكين .

• على أن يتولى مجلس الإدارة وضع اللوائح المنظمة لسير العمل ،



بما يحقق الغرض من انشائه . وللمجلس الادارة أن يشكل لجانا فرعية من بين أعضائه ، وأن يستعين بالخبراء المتخصصين في مجالات نشاطه .

\* أن يكون للمجلس أمانة عامة تتولى الشؤون الفنية والادارية والمالية .

\* أن تتكون موارد المجلس من الاعتمادات التي تدرجها الدولة في الموازنة العامة ، ومن المنح والمساعدات والهيئات المأمونة - المحلية والخارجية - ونسبة من حصيلة غرامات المخالفات ، وأية موارد أخرى .

\* ينبغي على سلطات الدولة وهيئاتها وسائر أجهزتها والجهات التابعة لها ، تزويد المجلس والأمانة العامة بكل ما يطلب منها من : دراسات ومعلومات وبيانات وإحصاءات - تتعلق بنشاط المجلس .

\* تحقيقا للغرض المنشود من انشاء المجلس ، ينبغي أن يخول مجلس ادارته الحق في دعوة من يرى من الوزراء وغيرهم من المسؤولين لعضور جلساته ، عند مناقشة موضوعات تدخل في اختصاصاتهم .

\* مساندة الدولة لمجلس حماية المستهلك ، وذلك عن طريق :

- مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بحماية المستهلك وتعديلها ؛  
بتشريعات محكمة ومتطورة ، وباجراءات ناجزة وسريعة ، وبفرض عقوبات على المسؤولين عن الأخطاء ، وتعويضات مناسبة للمتضررين - نظرا لأن القوانين والتشريعات المعمول بها مضي على صدورها أكثر من ٢٠ عاما ، ولا تلائم الوضع الحالي .

- العمل على منع الاحتكار الذي يضر بحقوق المستهلك عن طريق تشريعات حديثة تعمل على منعه ، ومعالجة كافة تعقيدات المعاملات والعلاقات الاقتصادية الحديثة والمتشعبة . وذلك بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الجديد .

- وضع القواعد والنظم التي تحمي حقوق المستهلك للسلعة ، سواء

كان للاستهلاك النهائي أو الوسيط ، عن طريق الزام : الشركات المنتجة بوضع بيان - بشكل واضح ، ظاهر ومحدد - عن نسب المواد الطبيعية أو الصناعية ، والزام المستوردين للسلع الغذائية الأجنبية بترجمة كافة البيانات المعروضة على السلعة ، وعدم عرضها بلغات أجنبية قد لا يعرفها الغالبية العظمى من الجمهور .

- مراجعة وتحديث المواصفات القياسية بصفة مستمرة وبالسرية الواجبة ، لتتواءم مع المواصفات العالمية وتطورات التكنولوجيا الحديثة ، وأن تستخدم العلامات الخاصة بالجودة فقط لبيان مطابقة السلع والمنتجات للمواصفات القياسية التي تعتمدها وتعترف بها هيئة التوحيد القياسي .

- تدعيم الكوادر الفنية بالهيئة العامة للتوحيد القياسي ، وكذلك الهيئة العامة للرقابة الصناعية التي تقوم بالتفتيش على المصانع والشركات المنتجة للسلع التي تمس أمن وأمان وسلامة وصحة المستهلك ، طبقا للمواصفات القياسية المعتمدة .

- الاهتمام بتجديد وتجهيزات المعامل اللازمة لاختبار السلعة ، وإمدادها بأحدث المعدات اللازمة ، مع التوسع في إنشاء مكاتب وأماكن لها ، خاصة بالمسكن الصناعية الجديدة ، وكذلك منافذ الاستيراد ( الجمارك ) .

\* انصح صراحة في القوانين الخاصة بعملية « التبئين » على أن البائع هو المسئول الأول تجاه المستهلك عن أى عملية تضليل أو خداع ، على أن يعود البائع بعد ذلك على المنتج .

\* إعادة النظر في أوضاع الأجهزة الرقابية التابعة للدولة بما يكفل تجميعها ، تلافيا لازدواجية النشاط ، حتى يمكن تنظيم وإحكام الدور الرقابى الفعال لحماية المستهلك .

## الانتاج الزراعى والرى

تنمية الموارد المائية فى سيناء تعتبر حجر الزاوية لكل تقدم فيها .

### الموارد المائية فى سيناء

فى العصور القديمة حين كان للنيل سبعة أفرع ، كان قرعان منها يصلان الى الجزء الشمالى الغربى من سيناء ، وكان الفرع البيلوزى ( نسبة الى الاسم الرومانى لقرية بالوظة ) يمر بسيناء بالقرب من هذه القرية ، ويصب فى البحر بالقرب من تل الفرما ، وكان الفرع التتيسى يمر بالقرب من كوم تتيس ، ويصب شرق بورفؤاد فى خليج الطينة .

أما الآن فان الموارد المائية فى سيناء تشمل :

- مياه الامطار والسيول .
- المياه الجوفية .
- ما يصل اليها من مياه النيل .
- إغذاب ( تحلية ) مياه البحر بكميات قليلة للشرب والأغراض المنزلية .
- ماسوف تحمله اليها ترعة السلام من مياه النيل للزراعة وكافة الأغراض الأخرى .

### الامطار والسيول فى سيناء

تهطل الامطار على الساحل الشمالى فى فصلى الخريف والشتاء بمعدل نحو ١٠٠ مم فى العام عند العريش ، وتزداد كلما اتجهنا شرقا على ساحل البحر المتوسط ، فيصل هذا المعدل الى نحو ٣٠٠ مم فى العام عند رفح .

وتقل الامطار فى جنوب سيناء حيث لاتزيد فى بعض المناطق عن

### تنمية الموارد المائية

#### لشبه جزيرة سيناء

تعد شبه جزيرة سيناء العمق الاستراتيجى لمصر من جهة الشرق ، وهى حلقة الاتصال بين مصر وشقيقاتها من الدول العربية الآسيوية . وهى تقريبا على شكل مثلث ، تمتد قاعدته الشمالية على ساحل البحر المتوسط من بورفؤاد الى رفح بطول نحو ٢٠٠ كم ، وتقع رأس المثلث فى أقصى الجنوب عند رأس محمد على البحر الأحمر ، وعلى بعد ٣٩٠ كم من البحر المتوسط .

وتبلغ مساحة سيناء نحو ٦١٠٠٠ كم<sup>٢</sup> ، أى مايقرب من ثلاثة أمثال مساحة دلتا النيل - بينما لايتجاوز عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة وتقع مراكز العمران فى منطقتين رئيسيتين هما . السهل الساحلى المحصور بين شاطئ البحر المتوسط وخط كنتور ( ٢٠٠ ) ويضم . مدينة المريش وقرى القنطرة الشرقية ودير العبد والشيخ زويد ورفح . والمنطقة الثانية هى السهل الساحلى الممتد على طول خليج السويس ويحده شرقا كنتور ( ٢٠٠ ) أيضا ، ويضم : مدينة الطور وقرى سدر وابورديس وأبو زنيمه .

وقد قامت مصر - بعد جلاء اسرائيل عن سيناء - على تنميتها فى مجالات الزراعة والتعدين والسياحة والصناعة ، ولما كان اساس تنمية جميع هذه الأنشطة - ولاسيما الزراعة - هو وفرة الماء العذب ، لذلك فان

٢٠ مم في العام ، ولكن المناطق المرتفعة تتعرض لسيول جارفة في بعض السنين في موسمين : أحدهما في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ، وثانيهما في شهرى فبراير ومارس . وتتدفق مياه السيول الى الوديان ومنها الى البحر الأحمر ، وفي اندفاعها هذا تسبب خسائر للطرق والزراعات والمنشآت الواقعة بهذه الوديان .

ويزداد المطر في شمال خليج السويس والمقبة ، ففي خليج السويس يبلغ متوسط المطر السنوى ٢٣ مم في السويس ، ٢١ مم في أبوريس ، ويقل في الطور ليصل الى ١٤ مم . أما في خليج العقبة فمتوسط المطر السنوى ١٥ مم في شرم الشيخ ، ١٩ مم في نويبع ، ٢٠ مم في رأس النقب .

وعلى مرتفعات جنوب سيناء يبلغ متوسط المطر السنوى في سانت كاترين ٦٢ مم ، وفي التمد فوق مضبه المعجمه ٢١ مم . وقد تسقط أمطار غزيرة مفاجئة على بعض المرتفعات أثناء هبوب العواصف الرعدية الممطرة ، فقد بلغت غزارة المطر في يوم واحد على مضبه المعجمه ١٤٢ مم ، وفي سانت كاترين ٧٦ مم .

#### درء أخطار السيول والافادة من مياهها :

للتمكن من درء أخطار السيول والافادة من مياهها ينبغي دراسة انشاء سدود على الوديان الرئيسية لعجز مياه السيول ومنع تدفقها الى البحر ، وتخزينها في خزانات سطحية ، أو تغذية خزانات المياه الجوفية القريبة منها .

ويوجد بشبه جزيرة سيناء ست مجموعات من الوديان الرئيسية ، تسقى كل منها عدة وديان فرعية ، فالوديان الرئيسية هي :  
( انظر الخريطة رقم ١ ) .

— مجموعة وادى العريش وهو أكبر وديان سيناء ، ومنابعه الاولى من مضبه العقبة ثم يتجه شمالا لمسافة ٢٠ كم ليصب في البحر المتوسط

عند العريش ، ويصب في هذا الوادى احد عشر واديا فرعيا .

— مجموعة وادى المفارة وتشمل : وديان المفارة والخريق والمساعد والكريم ، ومجموعة من الوديان الفرعية الصغيرة .

— مجموعة وادى الجرافى وتشمل : ستة أودية كبيرة ومجموعة من الوديان الفرعية ، وهذه المجموعة تتجه بمياهها نحو صحراء النقب .

— مجموعة وادى المسامير : وهي اقل المجموعات في ايرادها المائى لانها محاطة بسلسلة من الجبال . والعواصف المطرية التى تصل الى منطقة هذا الوادى تفقد معظم مياهها على السفوح المقابلة لها ، فلا يتساقط عليها الا الذر اليسير .

— مجموعة الوديان التى تصب في خليج السويس وأهمها : وادى سفين وادى غرندل وادى فيران .

— مجموعة الوديان التى تصب في خليج العقبة وأهمها : وادى وتير — وادى دهب .

السدود التى أنشئت على الأودية :

— سد الروافعة على وادى العريش عند بلدة الروافعة ، وقد أنشئ عام ١٩٤٦ ، وهو سد بنائى مقوس ارتفاعه فوق قاع الوادى ١٢ مترا ، وعرض السدود عنده سبعون مترا ، وسعة الخزان أمام السد ثلاثة ملايين من الأمتار المكعبة ، وبه ثلاث فتحات ١.٠٠ × ١.٠٠ متر ، مركب عليها بوابات بالوناش لفتحها وغلقتها .

وقد أنشئت وقتئذ ترعة تتغذى بالمياه من أمام السد لرى ٤٠٠ فدان ، ولكن المياه التى يخزنها السد — منذ وقت إنشائه — لم تستخدم إلا للشرب والأغراض المنزلية للأهالى والقنوات المسلحة ، ولم ينتفع بها للرى

وقد تمت أخيرا تغطية هذا السد بمقدار مترين ، وبذلك زادت سعة تخزينه الى ٦.٨ مليون م<sup>٣</sup> .

— كما أنشئ سد صغير جنوب سد الروافعة ، وهو سد طلمعه  
البدن ، سعة تخزينه ٤ . ٠ مليون م<sup>٣</sup> .

— وكذلك سد الكرم الى الغرب من سد الروافعة ، بسعة تخزين قدرها  
٢ مليون م<sup>٣</sup> .

وقد تمت دراسة سدود أخرى هي :

— سد الجديرات وسعة تخزينه ١ مليون م<sup>٣</sup> .

— سد المغارة وسعة تخزينه ٢ مليون م<sup>٣</sup> .

— مجموعة سدود الجرافى ومجموع سعات تخزينها ١٠ مليون م<sup>٣</sup>  
ولازالت هناك عدة مجموعات من السدود لم تستكمل  
دراساتها ، وهي :

— مجموعة سدود وادى وتير وتقدر سعة تخزينها بنحو  
٥٠ مليون م<sup>٣</sup> .

— مجموعة سدود وادى فيران ، وتقدر سعة تخزينها  
بنحو ١٠ مليون م<sup>٣</sup> .

— مجموعة سدود وادى سدر ، وتقدر سعة تخزينها بنحو  
٥ مليون م<sup>٣</sup> .

— مجموعة سدود وادى غرنذل ، وتقدر سعة تخزينها بنحو  
٥ مليون م<sup>٣</sup> .

— مجموعة سدود الروافد الأولى لوادى العريش ، وتقدر سعة  
تخزينها بنحو ٢٥ مليون م<sup>٣</sup> .

وهذه الخزانات يمكن الاقادة من بعضها فى أغراض الزراعة  
والشئون البلدية ، ومن بعضها فى تغذية الخزانات الجوفية القريبة .

المياه الجوفية بشبه جزيرة سيناء :

تتواجد المياه الجوفية بشبه جزيرة سيناء فى عدة خزانات مختلفة  
الأعماق ، هي :

#### الخزانات الجوفية بالساحل الشمالى :

وهى عبارة عن كثبان رملية تعمل على تخزين مياه الأمطار الموسمية  
التي تثبت هذه الكثبان وتخزن تحتها بعض مائها ، فتظهر على شكل  
رشح ، ومنسوبها أعلى قليلا من منسوب سطح البحر ، وتتدرج فى  
الارتفاع كلما اتجهنا الى الداخل ، فهى على عمق محدود من الأرض  
بالقرب من الساحل ، ويزداد العمق كلما توغلنا الى الداخل . وتستغل  
هذه المياه فى زراعات متفرقة لاتزيد مساحة الواحدة منها عن فدانين ،  
وذلك بحفر آبار ضحلة بالقرب من الساحل ، يركب عليها شواذيف أو  
مراوح هوائية لرفع المياه .

وتوجد تحت هذه الطبقة طبقة أخرى حاملة للمياه تسمى مياه  
" الفجرة " على عمق نحو ٢٥ - ٤٠ مترا من سطح الأرض ، وتتغذى من  
هذه الطبقة منات الآبار مركب عليها طلمبات . ويبلغ تصرف البئر  
الواحدة ٥٠ - ٢١٠٠ م<sup>٣</sup> فى الساعة ، تروى ٣٠ - ٦٠ فدانا ، وتساعد  
هذه الآبار مع الأمطار على زراعة نحو ٢٠٠ الف فدان فى شمال سيناء  
بين العريش ورفح .

#### الخزانات الجوفية بالطبقات الوسيطة :

وتوجد هذه الخزانات بمنطقتى ساحل العقبة وساحل خليج السويس  
الشرقى . وفى ساحل خليج العقبة توجد مجموعة جيوب فى نهاية  
الواديان الممتدة من مرتفعات جنوب سيناء ، والتي يصل ارتفاعها الى  
٣٦٣٩ مترا فوق سطح البحر عند سانت كاترين ، وهذه الجيوب  
الساحلية تغذى بمياه الأمطار التي تسقط على المرتفعات وتجري فى  
الواديان ، فيتسرب بعضها فى طبقات العسر الرباعى ويصب  
بعضها فى البحر .

وتحفر الآبار فى هذه المناطق ، ومياهها متوسطة الملوحة ، تستعمل  
لرى مساحات صغيرة من الأرض الزراعية ، وأحيانا للشرب .

مصدر المياه	التفوق الداخلي م <sup>٢</sup> /لتر	التفوق للسحب م <sup>٢</sup> /لتر
إعادة الشحن من الجنوب	١٢٥٠	—
تدخل مياه البحر	٢٩٥	—
التفوق إلى البحر	—	٢٢٤٠
إعادة الشحن بالأمطار	٢٢٢٠٠	—
إعادة الشحن من تسرب مياه الصرف الصحي	١٧٦٨٠	—
مائي المياه الجوفية المربوطة	—	٢٨٢٠٠

ويتم تنفيذ مشروع معالجة الصرف الصحي سوف يقل التلوث البكتريولوجي للمياه الأرضية ، ولكن سوف ينخفض منسوبها ويزداد تدخل مياه البحر ، لذلك فمن الضروري إمداد هذه المنطقة بالمزيد من مياه النيل عن طريق ترعة السلام أو امتدادها .

#### منطقة الشيخ زويد - رفح :

تسحب هذه المنطقة من المياه الجوفية ٢٨ ألف م<sup>٣</sup> يوميا للرعى ، ١٥ ألف م<sup>٣</sup> للأغراض المنزلية والشرب . ويبين المسح الكهربائي الذي أجري في عام ١٩٨٩ وجود طبقة طينية على امتداد الساحل مائنة لتدخل مياه البحر . وملوحة المياه الجوفية تزيد من ٥ . ٠ جم/ لتر عند الساحل إلى ٤ - ٥ . ٥ جم/ لتر في الجنوب .

وقد أمكن من البيانات المجمعة عمل نموذج عددي للمنطقة والميزان المائي المحسوبي لها ، وذلك على النحو الآتي :

وفي منطقة ساحل السويس الشرقى - التى تبدأ من البحيرات المرة فى الشمال وتنتهى بالطرف الجنوبى لشبه جزيرة سيناء ، بطول حوالى ٢٥٠ كم وعرض حوالى ٢٠ كم ومساحة تبلغ نحو ٨٢٠٠ كم<sup>٢</sup> - ينتهى هذا الساحل بكثير من الوديان التى تحمل مياهها اليه والتى شكلت دلتا صالحة للزراعة فى كل واد . وتوجد بهذا الساحل طبقة حاملة للمياه قريبة من سطح الأرض ، تزداد عمقا كلما بعدنا الى الداخل نحو المرتفعات .

وقد تم بحث الميزان المائى فى أربع مناطق من سيناء هى : منطقة العريش ، منطقة الشيخ زويد - رفح ، منطقة رمانة - بير العبد ، منطقة سهل القاع .

#### منطقة العريش :

- ترفع إليها يوميا ٣٥١٠٠٠ م<sup>٣</sup> من المياه الجوفية ، يستخدم منها ٣٢٦٠٠٠ م<sup>٣</sup> للأغراض المنزلية والشرب ، ٢٥٠٠٠ م<sup>٣</sup> للرعى ، وتختلف ملوحة هذه المياه بين ٢ جم/ لتر فى الجنوب الى ٧ جم/ لتر فى الشمال . وذلك بالإضافة الى ٣١٥٠٠٠ م<sup>٣</sup> من مياه النيل ، تنقل إليها بخط أنابيب .

وتدل الدراسات على أن منسوب سطح الخزان الجوفى ينخفض منذ سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٦ من ٢ - ٤ أمتار ، ويكاد يكون ثابتا منذ ١٩٨٧ حتى الآن ، أى منذ إنخال مياه النيل الى المنطقة للشرب .

وقد أمكن - من بيانات المياه الجوفية التى جمعت فى السنوات الأخيرة - إنشاء نموذج عددي يمثل المياه الجوفية فى منطقة العريش ، وكذلك حالتى التغير من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٨٦ ، وحالة الثمات منذ سنة ١٩٨٧ ، وأمكن من هذا النموذج حساب تدفق المياه على النحو الآتى :

الشمالية الوسطى من سهل القاع ، حيث تقل ملوحة المياه عن ٢/جم لتر .

#### مقلقة ومائة - يبر العبد :

مصدر المياه لهذه المنطقة الساحلية هو خزان المياه الجوفية بالكثبان الرملية التي تغطي طبقة طينية ، ومن هذه الطبقة تسحب نحو مائة بئر ، قليلة العمق ، نحو ٨٠٠٠ م يوميا ، تتفاوت درجة ملوحتها من ١,٩ جم/لتر في الجنوب ، ١٢ جم/لتر في الشمال ، بسبب تداخل مياه البحر ، وتتذبذب مناسيب المياه الجوفية بدرجات صغيرة في فصول السنة المختلفة . ويمكن القول ان هذا الخزان في حالة اتزان في الوقت الحاضر .

اما الميزان المائي لهذا الخزان فهو على النحو الآتي :

الدخل المائي م٢/يوم	المسحوب م٢/يوم	
٦٠,٥٠٠	-	اعادة الشحن بالامطار
١,٠٥٠	-	اعادة الشحن من الجنوب
١٢,٢٥٠	-	تداخل مياه البحر
-	٦٢,٢٠٠	التبخر من مساحات السبخة صافي المسحوب
-	٢,٨٨٠	(يفرض ٥٠% تعويض الخزان الجوفي)
-	٧,٧٢٠	التسرب إلى البحر
٧٤,٩٠٠	٧٤,٩٠٠	

من اعادة الشحن بالمياه العذبة الطبيعية (الامطار) البالغة ٦١٥٠٠ م٢ في اليوم تتبخر ٤٩,٩٥٠ م٢/يوم من السبخة ، وتسحب الآبار الانتاجية ٧,٧٥٠ م٢/يوم ، يعود منها إلى الخزان الجوفي ٢,٨٨٠ م٢/يوم ، ويتدفق إلى البحر ٧,٧٢٠ م٢/يوم .

ومع أن الخزان الجوفي يبدو في حالة ثبات هيدروميكانيكي ؛ إلا أنه ينبغي عدم زيادة السحب منه عن المعدل الحالي كي لا تزيد الملوحة ، ولابد من ادخال مياه عذبة للمنطقة .

#### سهل القاع :

الامطار التي تسقط على هذا السهل المتسع في جنوب سيناء متوسطها ٢٠ م في العام . ونظرا لشدة التبخر فإن تغذية الخزان الجوفي من الامطار تعتبر معدومة ، وتكاد تكون قاصرة على ما تأتي به الوديان المنحدرة من المنطقة الجبلية عند الحدود الشرقية لهذا السهل . واتجاه سير المياه الجوفية في الخزان هو نحو الجنوب الغربي ، والموحة فيه تتراوح بين ٠,٨ ، ٠,٦ جم/لتر شمال الطور ، ٦ جم/لتر عند الحافة الشمالية الغربية للسهل .

ومن النموذج الرياضي امكن تقدير أن اعادة شحن الخزان الجوفي تتراوح ما بين ٢٠ - ٢٠ الف م٢/اليوم ، أي ثلاثة أمثال ما يسحب منه حاليا ، وعلى ذلك فإنه يمكن زيادة سحب المياه الجوفية في سهل القاع بقد آبار انتاجية جديدة ، مع التدرج في ذلك ، واستمرار مراقبة المناسيب ودرجة ملوحة المياه . كما يجب تجنب حفر آبار جديدة في منطقة الطور حتى لا يزداد تداخل مياه البحر الملحة مع المياه الجوفية ، مع مراعاة أن تكون الأولوية في حفر الآبار للمنطقة

وينبغي عدم زيادة السحب من هذا الخزان الجوفى حتى لا تزداد ملوحة المياه ، ويجب امداد المنطقة بمياه عذبة لمواجهة أى توسع أو زيادة فى عدد السكان .

#### الخزانات الجوفية العميقة :

منذ عام ١٩٤٤ وحتى الآن تم حفر ٤٨ بئرا عميقا ، منها ١٤ بئرا صممت لاستغلال مياه خزانات الصخور الجيرية التابعة للعصر الكريتائى . وقد أجريت عدة دراسات لاكتشاف الطبيعة الهيدروجية لخزانات هذا العصر ، ولكن ما زالت المعلومات تقديرية .

وقد بدأ ، فى عام ١٩٨٨ ، تنفيذ برنامج للحصول على البيانات الخاصة بالخزان الكريتائى ، يشمل حفر ٥٢ بئرا عميقا فى مناطق مختلفة بجنوب سيناء ، تحتاج إلى تنمية عاجلة لمواردها المائية ، وتبلغ كمية المياه المقدر استغلالها من هذه الآبار نحو ٨,٥ مليون متر مكعب سنويا . أما جملة تكاليف حفرها وتوريد وتركيب الطلمبات والمحركات اللازمة لتشغيلها فتبلغ نحو ٤٧ مليون جنيه .

ويوضح الجدول ( رقم ١ ) البيانات الخاصة بالآبار المذكورة مواقعها وأعماقها وتصرفاتها وتكاليفها ودرجات ملوحة مياهها . وقد تم حفر تسعة آبار منها ، بلغت جملة تكاليفها نحو تسعة ملايين من الجنيهات .

#### العيون الطبيعية:

تعتبر عين فرطاجة أكبر العيون المنتجة فى جنوب سيناء والتي تخرج مياهها من الصخور النارية ، وتسيل طول العام ، وهى تتبع من ستة احواض بوادى وتير بطول ٦,٥ كم عند تقاطع وادى وتير مع وادى غزالة ، وقدرتها الانتاجية نحو ٤٠٠ م<sup>٣</sup> يوميا

وقد اوضحت نتائج دراسة الآبار التجميعية وآبار تجارب الضخ لثلاثة آبار - امكان استغلال نحو ٣٠٠ م<sup>٣</sup> / اليوم من مياه حوض

واحد . وزيادة عدد الآبار فى الاحواض الأخرى يمكن مضاعفة هذه الكمية تدريجيا خلال ثلاث سنوات ، يتم خلالها إنشاء آبار تجميعية فى الاحواض الأخرى .

#### ما يصل إلى سيناء من مياه النيل :

كان بدء وصول مياه النيل إلى سيناء فى عام ١٩٦٥ عند بداية تنفيذ خطة لاستصلاح ٢٠ ألف فدان بمنطقة شرق البحيرات جنوب مدينة الاسماعيلية ، وأنشئت لذلك سحارة الدفرسوار تحت قناة السويس لتوصيل مياه ترعة الاسماعيلية إلى محطة طلمبات أقيمت لضخ المياه إلى التربة التى تروى هذه المنطقة ، ولكن حرب سنة ١٩٦٧ أوقفت العمل فى هذا المشروع إلى أن تم جلاء اسرائيل عن سيناء فاستؤنف العمل فيه ، وزييت المساحة المستصلحة بالامتداد شمالا لتصل إلى ٢٥ ألف فدان . كذلك تم مد خط أنابيب مياه الشرب من القنطرة إلى العريش بطاقة اقصاها ٢٤٠٠ م<sup>٣</sup> / اليوم .

ومنذ عشر سنوات بدأ التفكير فى توصيل مياه فرع دمياط إلى سيناء عن طريق ترعة السلام ، وقامت بدراسة المشروع مكاتب استشارية اجنبية ومصرية . وتم اتمام دراسة الجدوى الأولية والبنية الأساسية لاستصلاح أربعمئة ألف فدان بشبه جزيرة سيناء فى ١٩٨٩ ، وبلغ المكون الأجنبى للبنية الأساسية للرى والصرف - ما يعادل ٦٥٥ مليون جنيه . أما المكون الأجنبى لمشروعات الكهرباء للمرحلة الأولى ( ١٢٥ فدان ) فيعادل مبلغ ٨٣,٥ مليون جنيه .

ويقع فم ترعة السلام على البر الايمن للفرع دمياط عند الكيلو ٢١٩ أمام سد دمياط ، ويتجه مجرى التربة شرقا ليروى ٢٠٠ ألف فدان غرب قناة السويس ، ثم يمر تحت القناة بسحارة ، ويستمر فى اتجاه الشرق حتى يصل وادى العريش ، ليروى فى هذه المسافة نحو ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة ، منها نحو ٦٠ ألف فدان للطرق والقرى وغيرها من

( جدول رقم ١ )  
الآبار ومواقعها وعماقها وتصرفاتها وتكاليفها ودرجتها ملوحتها

الاجمالي	قيعان	الكتلة	حرف الناقة	الرقم	السنة	مينة تقل	والى البئر	سكن الميطان	رأس القب (قسرة)	القمية	اسم المنطقة
٥٢	٤	٤	٤	٤	٤	٨	٤	٨	٨	٤	حد الآبار المق بالقر
	٥٠٠	١٢٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٨٠٠-١٠٠	الاملاح جزء / مليون
	٧٥٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٥٠	٢٣٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠	٢٠٠	التصرف م ٢ / ساعة
	١٠٠	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٥٠	٢٥	٤٠	التصرف الكلى م ٢ / ساعة
٢١٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٤٠	٤٠٠	٢٠٠	١٦٠	السحب الحالي م ٢ / ساعة
٥٠٠	١٠٠	-	-	-	-	٥٠	٥٠	٥٠	١٣٠	٦٠	امكانيات التنمية م ٢ / ساعة
١٦٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٤٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	٩	٣٥٠	٧٠	١٠٠	تكلفة حفر الآبار وتجهيزاتها
٤٧,١	١,٨	٤,٨	٢,٩	٣,٩٠	٣,٩	٨,٤	٣,٣	٨,٤	٧,٢	١,٥	بالمليون جنيه

حد الآبار المقترح حفرها  
 مجموع التصريف  
 مجموع التصريف باليوم على أساس تشغيل ١٢ ساعة / يوم  
 مجموع التصريف السنوى ( طبقا لايام التشغيل )  
 التكلفة التقديرية

٥٢ بئرا  
 ٢١٠٠ م ٢ / ساعة  
 ٢٥٢٠٠ م ٢ / يوم  
 ٨٠,٥ مليون م ٢  
 ٤٧,١ مليون جنيه مصري



المنافع ، وذلك يكون صافى الأرض المقرر زراعتها شرق القناة ٢٤٠ ألف فدان تقريبا .

وقد صمم المشروع على أن تكون مياه ترعة السلام خليطا من مياه النيل ومياه مصرفى « السرو الأعلى » و « بحر حانوس » ، بحيث لا تتجاوز ملوحة المياه المخلوطة ألف جزء فى المليون تقريبا .

وتبلغ كمية المياه المقرر استخدامها لرى زمام ترعة السلام بأكمله فى السنة ٤,٤٥ مليار م<sup>٣</sup> ، منها ٢,١٠ مليار م<sup>٣</sup> من مياه النيل ، ٢,٣٥ مليار م<sup>٣</sup> من مياه المصارف ، بنسبة ملوحة للمخلوط تتراوح ما بين ٧٠٠ - ٨٥٠ جزء فى المليون .

(جدول رقم ٢)  
التصرفات المالية الشهرية لترعة السلام من مختلف مصادر ما  
ونسبة الملوحة فيها

اللقهر	مياه الصرف			مياه حذية من النيل	الجملة	نسبة الملوحة جزء/المليون
	مصرف السرو	مصرف حانوس	جملة مياه الصرف			
يناير	٢٠	٩٠	١٢٠	١٢٠	٢٤٠	٨٠٢
فبراير	١٥	٥٥	٧٠	٢٢٠	٢٠٠	٧٢٠
مارس	٢٠	١٥٠	١٨٠	١٢٥	٢٠٥	٧٨٠
أبريل	٢٠	١٢٥	١٥٥	١٥٥	٣١٠	٧٢٠
مايو	٤٥	١٨٥	٢٣٠	٧٥	٢٠٥	٧٢٥
يونيه	٤٥	٢٤٠	٢٨٥	٢٨٥	٥٧٠	٧٦٩
يوليه	٤٥	٢٤٠	٢٨٥	٢٨٥	٥٧٠	٧٣٢
أغسطس	٤٥	٢٤٠	٢٨٥	٢٥٥	٥٤٠	٦٩٧
سبتمبر	٦٠	١٣٥	١٩٥	٢٥٥	٤٢٠	٤٢٠
أكتوبر	٤٥	٦٥	١١٠	٥٠	١٦٠	٧٤٢
نوفمبر	٢٠	١٥٥	١٨٥	١٥٥	٢٤٠	٨٠٧
ديسمبر	١٥	٢٢٥	٢٤٠	١٥٠	٣٩٠	٨٧٤
الجملة	٤٢٥	١٩٠٥	٢٣٤٠	٢٩١٠	٤٤٥٠	

#### المرحلة الأولى من ترعة السلام :

تقرر تنفيذ المشروع على مرحلتين : الأولى تشمل المسافة الواقعة غرب قناة السويس ، والثانية تشمل الصحارة تحت القناة والترعة وفروعها شرق قناة السويس .

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى وشملت ما يأتى :

- حفر الترعة من الفم حتى قناة السويس بطول ٨٧ كم ، ويقطع يستوعب المياه اللازمة لرى كامل زمام الترعة بمقدن ٢م<sup>٣</sup> للفدان فى اليوم .

- جميع القناطر والكبارى والفتحات والبدايات والصحارات .

- الانشاءات الخاصة بمحطات الطلمبات لكامل مساحة المرحلتين ، وتم تركيب وحدات تكفى لمساحة ٢٠٠ ألف فدان ، على أن تستكمل باقى الوحدات فى المرحلة الثانية ، وجار استكمالها حاليا .

#### المرحلة الثانية من ترعة السلام :

على ضوء عدد من الدراسات التى اجريت لاختيار الاراضى التى تروىها ترعة السلام فى مرحلتها الثانية ، اختيرت مساحة اجمالية قدرها ٤٠٠ ألف فدان تشمل خمس مناطق هى :

منطقة سهل الطينة : وبها نحو ٦٠ ألف فدان صالحة للزراعة ، منها ٥٠ ألف فدان اراض طينية ، ١٠ ألف فدان اراض وعلية ، وكلها تحتاج للفصل والصرف عند الاستزراع ، وتتراوح مناسبتها ما بين صفر - ١,٠ فوق سطح البحر ، مع وجود بعض مناطق رملية ترتفع إلى منسوب ( ٥ ) ، وتتراوح مناسيب المياه تحت السطحية فى الاراضى الطينية ما بين ٢٥ سم و ١,٥ سم تحت سطح الأرض . وفى الاراضى الرملية ما بين ٢٠ سم - ٣,٠ متر تحت سطح الأرض ، بمتوسط ١١٠ سم .

#### حساب الاحتياجات المائية :

حسبت الاحتياجات المائية على اساس التركيب المحصولي المبين بالجدول الاتي ، وعلى اساس أن يتم تقسيم المساحة المستصلحة الصافية على وحدات متكاملة لسهولة بيعها - لمن يريدون الاستيطان بهذه المنطقة وكذلك للمستثمرين - على النحو الاتي :

نسبة المحاصيل المختلفة التي حست عليها الاحتياجات المائية

مساحة الوحدة	نوع التربة	محاصيل خلية	مراعي	خضر	فركه	محاصيل رتيبة	ريون
هـ اقدنة	طينية	١٢٪	١٦٪	١٢٪	—	—	—
هـ اقدنة	رملية	٢٥٪	٢٥٪	١٥٪	١٥٪	—	—
١٠ اقدنة	رملية	٢٥٪	٢٥٪	١٥٪	١٥٪	—	—
١٠٠ فدان	رملية	٢٠٪	—	—	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪

ومع الاخذ في الاعتبار احتياجات غسل الاراضي واستخدام نظم ري سطحية متطورة أوري بالرش أوري بالتقيط ، وتقدير كفاءة كلية لاستخدام المياه ٦٥ ٪ تم حساب الاحتياج المائي المتوسط للفدان في السنة فيبلغ ٦٦١٠ م<sup>٣</sup> ، وبلغت جملة احتياجات الزراعة ٢١٧٩ مليون م<sup>٣</sup> في العام ، يضاف اليها ٢١٨ مليون م<sup>٣</sup> لاحتياجات الشرب والصناعة . وتبلغ أقصى الاحتياجات في فصل الصيف ١٢٩ م<sup>٣</sup> / ٢ / ثانية ، وللشرب والصناعة ١٢ ، ٢ / ثانية اي باجمالي ١٤٢ م<sup>٣</sup> / ثانية ويشمل البرنامج التنفيذي للمشروع ، ما يأتي .

نوع العمل	اجمالي التكاليف	اجمالي	محطى
الهيئة الأساسية لري والصرف	١٨٦٢	٦٥٥	١٢٧
الهيئة الأساسية للطرق	٥٠	—	٥٠
الهيئة الأساسية للكهرباء	٤٨٦	٢٧٧	٢٠٩
جملة تكاليف الهيئة الأساسية	٢٣٩٨	٩٣٢	١٤٦٦
الهيئة العامة للتصوير	٢١٤٤	٨٦١	١٢٨٣
جملة التكاليف	٤٥٤٢	١٧٩٣	٢٧٤٩

- اضافة وحدات لمحطات طلمبات غرب قناة السويس ، للوفاء بالاحتياجات المائية لزمام شرق القناة .  
- انشاء سحارة ترعة السلام تحت قناة السويس .  
وقد تم التعاقد على هذين البندين ويبدأ العمل في تنفيذهما خلال هذا العام ، وينتظر إتمامهما في لوانل عام ١٩٩٧ .  
- يجرى العمل الآن في حفر وتبطين ترعة الشيخ جابر وشبكة الري والصرف العامة من السحارة حتى كيلو ٣٤ ، ٥٠٠ ، لري زمام ١٢٥ ألف فدان ، وهي المرحلة الاولى من المشروع ، وينتظر إتمامها في منتصف عام ١٩٩٦ .  
- المرحلة الثانية من ترعة الشيخ جابر وشبكة الري والصرف العامة ، من كيلو ٣٤ ، ٥٠٠ حتى كيلو ٨٥ ، لري زمام ١٤٠ ألف فدان . ولم يبدأ العمل بها بعد .  
- المرحلة الثالثة من ترعة الشيخ جابر وشبكة الري والصرف العامة ، من كيلو ٨٥ حتى كيلو ١٥٤ لري زمام ١٢٥ ألف فدان . وتسير عمليات انشاء الطرق جنباً الى جنب مع انشاء شبكات الري والصرف ، احتياجات الطاقة :  
حسبت الطاقة اللازمة للمشروع مبدئياً بنحو ٣٠٠ م . وات بمعدل ٧٥ كيلوات للفدان . وتبلغ التكاليف الاجمالية ٤٨٦ مليون جنيه ، منها نقد أجنبي يعادل ٢٧٧ مليون جنيه مصري ، وعلى اساس انشاء محطتي جهد ٢٢٠ / ٦٦ / ٢٠ ك . ف ، و٣ محطات جهد ٦٦ / ٢٠ ك ف ، وشبكة خطوط جهد ٢٠ ك . ف بطول ١٠٠٠ كم ، وعشر لوحات توزيع على جهد ٢٠ ك . ف .  
وتركيب ٥٠٠ محول جهد ٤ / ٢٠ ك . ف اما محطه التوليد الرئيسية فهي متوفرة حالياً في منطقة القناة .

٢٠٢ مليون جنيه نقد حر ، ويكون ما يخص الفدان من هذه التكاليف ٢٢٥٠ جنيه .

#### تكاليف الاستصلاح والشبكات الداخلية

نوع القرية	نوع الوحدات ومساحتها	تكاليف ما يخص الفدان بالجني	إجمالي التكاليف بالجني
طينية	خمس أكت	٢٤٠٠	٧٢,٠٠
طينية	خمس أكت	١٨٠٠	٣٦,٠٠
رملية	خمس أكت	٢٣٦٠	٣٣,٦٠
رملية	خمس أكت	٢٣٦٠	٣٦,٨٠
رملية	مئة فدان	٤١٠٠	١٦,٤٠
رملية	خمس أكت	٤٢٢٠	١٥٤,٢٠
رملية	خمس أكت	٤٣٦٠	١٨٧,٥٠
رملية	مئة فدان	٤٢٠٠	٧٥,٢٠
إجمالي التكاليف			١٢٠١,١٨٠

ملحوظة : سيتحمل الملاك تكاليف الاستصلاح وتنفيذ الشبكات الداخلية .

#### العائد الاجتماعي :

- المشروع فوائد عمرانية واجتماعية واستراتيجية عديدة ، أهمها :
- تحقيق العمق الاستراتيجي لمصر شرقاً وخلق درع واق للمنطقة الدلتا والوادي .
- الربط العضوي الحقيقي بين الوادي والدلتا وسيناء ، وتسهيل الهجرة الى مناطق جديدة .
- تعمير مناطق صحراوية جديدة ، مما يساعد على تخفيض الكثافة السكانية بالوادي والدلتا .

- ايجاد فرص عمل لنحو مليون فرد .
- تنمية الأنشطة السياحية والصناعية بالمنطقة .
- تدعيم الرابطة بين مصر والدول العربية الشقيقة في الشرق .

#### التوظيف واحتياجاته :

اجريت الدراسة على أساس إنشاء قرية مركزية بكل عشرة آلاف فدان موزعة على خمس قرى ، وتتضمن القرية المركزية المباني الآتية :

- مبنى ادارة مركزية - ورشة مركزية - جراج مركزي - مستشفى
- مركزي - مدرسة ثانوية واخرى اعدادية وثالثة فنية صناعية أو زراعية - وحدة اجتماعية وجامع وسوق تجاري - بنك ومركز بوليس ومركز مطافى
- سنترال ومكتب بريد وناد رياضي - المنشآت السكنية اللازمة .
- كما تشمل كل قرية وحدة اطفال ومدرسة ابتدائية وبنكاكين ومسكن .

وكذلك تشمل أعمال التعمير إقامة مصدات للرياح لحماية المحاصيل والقرى والطرق من الرياح المحملة بالرمال . كما ستتطلب انشاء مشاتل وصوب لانتاج وتربية الأشجار الخشبية وغيرها ، بالإضافة الى أشجار الزيتة للطرق الداخلية والميادين .

#### استعادة رأس المال :

سوف تتم استعادة جزء من التكاليف عن طريق بيع الأراضي للمستثمرين وغيرهم ، ومن الواضح أن ثمن بيع الأراضي لن يغطي التكاليف ، إذ أن ما يخص الفدان الواحد من تكاليف البنية الأساسية للرئ والصرف والكهرباء - يبلغ سبعة آلاف جنيه ، ومن تكاليف البنية الداخلية والتعمير نحو ٦٠٠٠ ستة آلاف جنيه للفدان . ولا يتنظر أن يزيد ثمن بيع الفدان على ٥٠٠٠ جنيه ، حتى يتحقق للمشتري عائد اقتصادي مجز .

أما عن تكاليف الاستصلاح وتنفيذ الشبكات الداخلية ، والتي سيتحملها ملاك الأراضي ، فقد حسب على أساس المشروعات المماثلة ، وحسب طبيعة التربة ونوعية نظام الري المستخدم وأنظمة التحكم في توزيع المياه ، وبلغت جملة التكاليف ١٢٠١ مليون جنيه . منها

## دراسة الاعتراضات على المشروع :

- بمناسبة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في سيناء بكميات كبيرة ، ارتفعت أصوات تحذر من العواقب البيئية لهذا المشروع ، تنبه الى أهمية التقييم البيئي الملزم لهذا النشاط ، أملا في توفير وسائل الرصد والمتابعة - تمهيدا لاتخاذ ما يلزم للحد من أثارها على المدى الطويل .

والواقع أن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في مصر بدأت منذ نحو خمسين عاما على نطاق ضيق ، ثم اتسع هذا الاستخدام سواء تحت نظام مقنن ، أى عن طريق الدولة ، أو بأسلوب عشوائي في الدلتا وفي الوادي ، ولم تنق أجراس الخطر من قبل ، لأن درجة التلوث بمياه المصارف لم تكن بالنسبة التي تثير القلق .

ولاشك أن النواحي البيئية يجب أن تؤخذ في قمة الاعتبار ، خصوصا وأن المشروع لا يزال في بدء مراحله التنفيذية ، مما ييسر اتخاذ الاحتياطات اللازمة وتنفيذها بكل دقة ، ويجب أن تعامل القضية بأسلوب علمي وعلى أساس بيانات واقعية دقيقة .

وقد كانت دراسة جدوى وزارة الأشغال والموارد المائية لمشروع ترعة السلام - فيما يختص بصفات مياه التربة - قاصرة على بيان نسبة الملوحة ، ولم توضح مصادر التلوث ومقاديره فيها ، برغم ما هو معروف عن تلوث مياه مصرفي السرو الأعلى وبحر حادوس بمياه الصرف الصحي ، ومخلفات الاسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية ، ومخلفات المصانع . وهو ما نهت الية دراسة المجلس الخاصة بموضوع « سياسة حماية نهر النيل من التلوث » .

ولاشك أن مياه ترعة السلام الداخلة الى سيناء سوف تحتوى على شوائب وملوثات ، غير أن ذلك يجب ألا يؤخذ على أنه عائق يمنع استخدام هذه المياه ، وإنما هو حائل مؤقت ، فالقضية المثارة ليست

حول ما إذا كانت المياه صالحة لإعادة الاستخدام أم لا ، وإنما عن المحاذير التي ينبغي اتخاذها بجديّة لمنع أو تقليل الاضرار الناجمة عن استخدام المياه . والواقع أن الوقت لا يزال متسعا للتخطيط السليم ليحقق هذه الأهداف ، إذا ما وضعت البرامج المحكّمة لذلك ، خصوصا وأنه من غير المتوقع أن تبدأ زراعة مساحات كبيرة في سيناء قبل بضع سنوات ، حيث تكون إجراءات الرصد والمتابعة والمعالجة للملوثات هذه المياه قد بدأت تؤتي ثمارها .

ولكى توضع قضية تلوث مياه ترعة السلام شرق القناة في حجمها الطبيعي ، يجب أن ينظر اليها في الإطار الآتي :

- أن ما يثار عن الأضرار البيئية الناشئة عن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي - المختلطة بمخلفات الصرف الصحي والصرف الصناعي المعالجة - يجب أن يؤخذ على أنه تحذيرات تستهدف وقاية البيئة ، وليست معارضة لمبدأ إعادة استخدام هذه المياه للرّى ، وينبغي استخدام التقنيات السليمة والمحاذير والمعايير المنظمة لهذا الاستخدام ، ومن الواجب البدء في دراسة مصادر التلوث بمصرفي السرو الأعلى وبحر حادوس ، والعمل على الحد منها ومعالجتها بكافة الوسائل الممكنة ، وكذلك معالجة التلوث في فرع دمياط .

- في المراحل الأولى من المشروع ، حين لا نحتاج الى كل كمية المياه المصمم عليها المشروع ، ينبغي أن تكون كميات مياه الصرف التي تضاف الى مياه النيل أقل ما يمكن .

ولا تقتصر الآثار البيئية لترعة السلام في سيناء على إعادة استخدام مياه الصرف وما ينتج عنها من تلوث ، فقد يؤدي حدوث أخطاء في التخطيط أو التنفيذ الى تصحر التربة ، لذلك فإن الإدارة السليمة لمياه الرّى ، ولخطوات الاستصلاح ، ينبغي أن يراعى فيها استصلاح الأراضي - بدءا من المناسب العالية الى المنخفضة - منعا

من تدهور الأراضي المنخفضة المستصلحة من قبل . ومن الأولي أن يسير التنفيذ في وقت واحد في قطاعات يأكملها شاملا جميع المكتسورات ، وذلك ضمن تنمية زراعية متواصلة .

– نقد تخطيط ترعة السلام واختيار منطقة الاستصلاح في سيناء :

ذهب بعض المختصين الى أنه من الأفضل أن تتجه التربة جنوبا ثم شرقا ، لتروى الهضبة الوسطى ذات الأرض المنبسطة والمساحة الشاسعة ، بعيدا عن الأراضي المحيطة والقريبة من مستوى سطح البحر .

ولكن رى الهضبة المذكورة يستلزم رفع مياه ترعة السلام نحو ٣٠٠ متر ، مما يجعل تكاليف الطاقة اللازمة لرفع المياه لكل فدان من هذه الأرض تزيد على ألف جنيه سنويا ، وبذلك لا يمكن أن يكون استصلاح هذه الأراضي مبررا اقتصاديا .

ويرى البعض أن يكون تنفيذ ترعة السلام – واستصلاح الأراضي المقرر عليها – قاصرا في الوقت الحاضر على المناطق الثلاث الأولى التي تبلغ جملة مساحتها ٢٦٥ ألف فدان . وتأجيل منطقة السرو والقوارير بسبب صعوبة وزيادة تكاليف تنفيذ ترعة السلام بعد الكيلو ٨٥ ، حيث تسير في أنابيب وسط تلال عالية من الرمال مسافة نحو ٢٠ كم ، كما يحتاج رى أراضي هذه المنطقة الى رفع يصل الى ما بين ٧٠ – ١٠٠ متر مما يزيد في تكاليف استصلاح أراضي هذه المنطقة وريها ، ويؤيد اتخاذ القرار بمراجعة النظر في تنفيذ هذه المرحلة من المشروع .

مشروع استصلاح ١٠ ألف فدان شرق قناة السويس :

– منطقة المشروع : تمتد من عيون موسى جنوبا حتى منطقة شرق البحيرات شمالا ، على امتداد شرق قناة السويس وحتى كنتور

٦٠ متر ، ويتميز بانحدار بسيط للأرض من جهة قناة السويس الى الشرق الذي يجعل من السهل التوسع في زراعة المنطقة .

– مصدر رى المشروع : يعتمد على مياه ترعة الاسماعيلية ، فمنها تتفرع ترعة المنايف التي تغذي ترعة السويس ، ومنها تأخذ ترعة سيناء الحالية عند كيلو ١٥,٨٩٠ والتي تمر تحت قناة السويس بواسطة سحارة الدفرسوار ، وطول هذه التربة غرب وشرق القناة ٢٠٧٥٠ كم . ويستلزم هذا المشروع الأعمال الآتية :

– توسيع ترعة المنايف من الفم الى النهاية .

– توسيع ترعة السويس من مغذى ترعة المنايف عند كيلو ١٢,٥٠٠ حتى ملخذ ترعة سيناء عند كيلو ١٥,٨٩٠ .

– توسيع ترعة سيناء الحالية وتعديل الأعمال الصنائية عليها ، لاستيعاب التصريفات اللازمة لرى ٧٥ ألف فدان بسييناء شرق قناة السويس وشرق البحيرات ( ٢ مليون م<sup>٣</sup> / يوم ) .

– انشاء سحارة تحت قناة السويس بعدد ٢ ماسورة قطر كل منها ٢,٠٠ متر بتصريف ٥,٠ مليون م<sup>٣</sup> يوميا ، الى جانب السحارة الحالية ( سحارة الدفرسوار ) والتي يبلغ تصريفها ١,٥ مليون م<sup>٣</sup> / يوم .

– انشاء وتبطين التربة الرئيسية الموازية للقناة شرقا ، والتي تأخذ من خلف السحارة وتسير جنوبا بطول ٦٦ كم بتصريف ١٥ م<sup>٣</sup> / ثانية ورفع ٢٤ متر .

– انشاء محطة رفع على التربة عند كيلو ٨٢٥,٠ ، بتصريف ١٥ م<sup>٣</sup> / ثانية ، ورفع ٣٤ م ، وانشاء خطوط مواسير طرد للمحطة بطول ٦ كم ، مع انشاء شبكة الكهرباء والمحولات اللازمة .

– انشاء الطرق على مسار التربة الرئيسية .

وينطبق على هذا المشروع – من حيث أسلوب الرى والاحتياجات المائية – ما ذكر في مشروع ترعة السلام ، وكذلك خطة التوطين

وتبلغ كمية المياه العذبة التي تحصل عليها سيناء في الوقت الحاضر بهذه الطريقة نحو ١٥٠٠٠ م<sup>٣</sup> / يوم .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما عرض من اتجاهات وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

\* لما كان الخزان الجوفي في منطقتي رمانة - بير العبد ، والشخ زويد - رفح في حالة اتزان في الوقت الحاضر ، لذلك ينبغي عدم زيادة السحب منه عن المعدل الحالي ، كي لا تزيد ملوحة المياه فتصبح غير صالحة للرى أو الشرب ، كذلك يجب عدم حفر آبار جديدة بمنطقة الطور حتى لا يزيد تداخل مياه البحر المالحة .

\* ضرورة الاسراع باستكمال دراسات السدود المقترح اقامتها على أودية . وتير ، وفيران ، وسدر ، وغرنديل ، وعلى الروافد الأولى لوادي العريش ، لتخزين مياه السيول التي تتدفق من هذه الأودية ، والتي تسبب أضرارا بالغة للمنشآت والطرق التي تعترضها ، على أن يتم تنفيذ هذه السدود بعد الدراسة ، للاستفادة بالمياه التي تختزن في زراعة أراضي جديدة ، وفي الأراض المنزلية ، أو تغذية الخزانات الجوفية . وتبلغ جملة ما يمكن تخزينه بإقامة هذه السدود نحو ٦٠ - ٨٠ مليون م<sup>٣</sup> سنويا . وأن يكون لهذا العمل الأولوية في تنمية الموارد المائية بسيناء ، إذ ان نفقات الحصول على وحدة المياه بهذه الطريقة تقل كثيرا عنها بالطرق الأخرى .

\* لما كان امتداد ترعة السلام بعد الكيلو ٨٥ الى منطقة السرو والقوايرير ( ١٣٥ ألف فدان ) يستدعى مرور التربة بتأبيب ضخمة خلال تلال رملية عالية بعد رفع مياه التربة بمقدار ٤٠ مترا ، مما يجعل

والمجتمعات الجديدة ، كذلك تتشابه أهداف المشروع مع أهداف مشروع ترعة السلام شرق قناة السويس من حيث : تحقيق العمق الاستراتيجي لمصر شرقا ، وتدعيم الرباط البري بين مصر والدول العربية الشقيقة في الشرق ، وتعمير مناطق صحراوية جديدة بما يساعد على خفض الكثافة السكانية بالوادي والدلتا ، وإيجاد فرص عمل حقيقية لنحو ١٠٠ ألف فرد ، مع تنمية الأنشطة السياحية والصناعية والتعدينية بالمنطقة .

**تقدير التكاليف :** قدرت تكاليف البنية الأساسية لهذا المشروع بمبلغ ٨٥ مليون جنيه ، منها ما يعادل ٣٧ مليون نقد حر ، كما قدرت تكاليف الاستصلاح الداخلي التي سيتحملها المتفعون بمبلغ ١٣٦,٤ مليون جنيه ، منها ما يعادل ٣٠ مليون نقد حر .

وبذلك يكون ما يخص الفدان من تكاليف البنية الأساسية ٢١٠٠ جنيه ، ومن تكاليف الاستصلاح حوالي ٣٤٠٠ جنيه ، وهي تكاليف مقبولة إذا قورنت بتكاليف أراضي مشروع ترعة السلام .

#### إعذاب (تطية) المياه المالحة :

أقيمت وحدات لإعذاب المياه المالحة - في بعض مناطق سيناء - سواء أكانت مياه آبار تحتوي على أملاح ذاتية بنسبة ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جزء في المليون ، أو مياه البحر التي تحتوي على أملاح ذاتية بنسبة ١٥٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ جزء في المليون ، وتستعمل المياه العذبة الناتجة للشرب في القرى السياحية والفنادق والمسكرات والصناعة ، وتحتوي هذه المياه على نسبة أملاح تتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ جزء في المليون .

وإعذاب مياه البحر المالحة عالي التكاليف ، إذ تبلغ تكلفة إعذاب المتر المكعب الواحد من الماء ٥ - ٦ جنيهات ، وإعذاب المتر المكعب من مياه الآبار المالحة ١,٥ - ٢ جنيه ، وتكاليف انشاء وحدات لإعذاب ١٠٠٠ م<sup>٣</sup> في اليوم من مياه البحر تبلغ في الوقت الحاضر ١٠ ملايين جنيه .

## تطور البنيان التعاونى الزراعى

### فى المرحلة المقبلة

أهمية النشاط التعاونى فى التنمية الزراعية ، من المسلم به أن التعاون نظام اقتصادى ، وأن الدوافع الاقتصادية - أيا كانت - مازالت من أهم مقومات كل مشروع تعاونى . والتعاونيات آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، ولها تأثيرها المباشر فى التنمية الشاملة للدولة ، وإن كانت تنسم صفة عامة بالعمق وبالأهمية فى التنمية الزراعية ، فلها مكان بارز فى نظم التمويل والتوزيع والتوريد والخدمات . ولقد استطاع التعاون فى السنوات الماضية أن يضاعف الانتاج الزراعى فى كثير من الدول ، وأن يرفع مستوى معيشة وبخل المشتغلين بالزراعة .

ولاشك أن تطبيق السياسات الزراعية يتطلب أساليب صحيحة وإيجابية ، ولا نجد وسيلة أكثر فاعلية من التعاون . ولا يكفى - على سبيل المثال - أن نضع برنامج التحسين وتوريد الأسمدة والأعلاف والمبيدات ، مالم نضمن وصول هذه الخدمات إلى أيدي الفلاحين فى سهولة ويسر ، وبأقل تكلفة وفى الوقت المناسب ، على أساس تنظيم قوى وتحقيق . حتى لا ينتهى الأمر إلى تصور هذه السياسة ومجزأ عن تحقيق الأهداف .

وإنه وإن كانت كثير من الدول تعتمد على التنمية الزراعية - إلى حد كبير - فى تحقيق التوازن الاقتصادى ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى ، فإن البنيان التعاونى الزراعى هو الأساس فى هذه التنمية . فليس هناك نظام اقتصادى واجتماعى غير نظام التعاون ، يتيح للفلاحين بأسلوب ديمقراطى أن يعملوا معا ، وأن يوجهوا جهودهم ومواردهم لخدمة أنفسهم بأنفسهم ، وإنجاز الأعمال الزراعية والبرامج

تكاليف توصيل المياه الى هذه المنطقة باهظة ، كما أن إجمالى الرفع لرى أراضيها يتجاوز ٧٠ مترا يستلزم تكلفة عالية الرى واستصلاح الاراضى - لذلك ينبغي إعادة النظر فى مد ترعة السلام بعد الكيلو ٨٥ .

• التأكيد على أن تظل أرض سيناء بمنأى عن التلوث ومصادره . ومن ثم يلزم أن تكون مياه الرى المنقولة اليها مستوفية المواصفات الصحية .

وفى هذا الاتجاه ينبغي تحقيق ما يأتى :

- إزالة أسباب تلوث المياه التى ستنتقل الى ترعة السلام ، وخاصة : مياه فرع دمياط عند « قم » ترعة السلام ، ومياه مصر فى : السرو الأعلى وبحر حانوس

• إعادة النظر فى حجم الوحدات المقترح توزيعها على الخريجين وصغار المزارعين لتكون ما بين ١٥ - ٢٠ فداناً بدلاً من ٥ - ١٠ أفدنة ، حتى يمكن أن يستقر هؤلاء على أرض تنتج لهم ما يكفيهم .

• لما كانت تكاليف رى واستصلاح أراضي ترعة السلام شرق القناة باهظة ، فلا بد من اختيار التركيب المحصولى الملائم لهذه الأراضى ، لتزود محاصيل غير تقليدية ذات عائد مجز ، بحيث يمكن تصديرها الى الخارج ، مع إيجاد وسائل النقل البرى السريع من الحقول الى محطات التصدير ، ووسائل النقل الجوى من هذه المحطات الى البلاد المصدر اليها .

• ينبغي أن تقام - الى جانب زراعة الاراضى الجديدة فى سيناء - مشروعات لتربية المواشى والأغنام ، وكذلك مصانع لتصنيع اللحوم والمنتجات الغذائية ، لزيادة دخل مستثمرى هذه الأراضى .

الإنتاجية التي يحتاجون إليها ، وأن يكون واسطة بين الدولة والزراع لإمدادهم بخدماتها المختلفة ، خاصة خدمات الائتمان والتوريد والتسويق والإرشاد الزراعي .

لهذا كان الخبراء في كثير من الدول المتقدمة والنامية ، على وعي وإدراك كامل ، عندما أكنوا أهمية التعاون في خطط التنمية ، حيث تتحمل التعاونيات مسؤولية تنظيم الانتاج الزراعي وتمويله وتطويره والنهوض به .

هذا وتقوم التعاونيات الزراعية بدور بالغ الأهمية في معظم دول العالم ، خاصة في الدول التي تمثل الزراعة فيها ركنا أساسياً في التنمية الشاملة ، ولقد أوضحت الوثيقة التي صدرت عن منظمة العمل الدولية ، في ديسمبر ١٩٦٧ ، مركز التعاون الزراعي في الاقتصاد القومي ، حيث تذكر أن التعاونيات الزراعية تقوم بتوفير نسبة تتراوح ما بين ٥٠ - ٦٠ ٪ من مجموع مستلزمات الزراعة في دول أوروبا الغربية . وبلغ من تقدم هذه التعاونيات ونموها أنها توفر قروضاً للزراع في بعض الدول بنسبة ١٠٠ ٪ ، كما تغطي التعاونيات الزراعية حوالي ٥٠ ٪ من مجموع عمليات التأمين على الإنتاج الزراعي ، وعلى المنشآت التي تشتغل في خدمة هذا الانتاج بدول أوروبا الغربية .

وقد اشتملت الوثيقة على بيانات توضح أن التعاونيات الزراعية في كندا تتعامل في ٤٠ ٪ من إنتاج اللحوم ، ونحو ٦٠ ٪ من الحبوب ، ونحو ٨٠ ٪ من الصوف ، وفي فرنسا ؛ تتعامل هذه التعاونيات في ٦٠ ٪ من إنتاج الالبان ، ٨٠ ٪ من الحبوب ، ٥٠ ٪ من الصوف ، وكذلك الخضروات والفاكهة . أما في السويد ، فتتعامل التعاونيات الزراعية في ١٠٠ ٪ من إنتاج الالبان . وكل هذه الأرقام توضح أهمية التعاون الزراعي في تلك الدول ، ومدى تأثيره في التنمية الزراعية بها .

اذلك كله ، اتجهت الحركة التعاونية ، للأخذ بيد الزراع ، ومساعدتهم على التخلص من تحكم الوسطاء والمستغلين في ميادين الإنتاج والتوزيع . وكان دعم هذه الحكومات للتعاون مركزاً أساسياً في عملية التوجيه ، وفي إصدار التشريعات التي تنظم قواعدها ومسيرتها ، وفي تمويل الحركة بطريق مباشر أو غير مباشر بشروط سهلة وميسرة ، ثم قامت بإنشاء بنوك حكومية أو تعاونية أو مشتركة من أجل توفير القروض للزراعيين بضمانات معينة .

أما في بلانا ، فإن الحركة التعاونية لازالت بعيدة عن مستوى النماذج المتقدمة . مع أن التعاونيات يمكن أن تنشأ وتنمو كوسيلة أساسية لتحقيق أهداف وغايات بالغة التأثير في التنمية الزراعية ، وأهمها :

- تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء التعاونيات ، وتنمية مواردهم المالية والمادية ، عن طريق الاستثمار الكفء لهذه الموارد ، وإزالة كل أسباب السيطرة والاستغلال لهؤلاء الأعضاء .

- خفض نفقات الإنتاج والاستهلاك والخدمات ، حيث ان الجمعية التعاونية - بما توفره لأعضائها من خدمات وتوريدات بحجم اقتصادي كبير - تقلل من التكاليف ، مما يؤدي الى زيادة أرباحهم وزيادة قدرتهم على الاستثمار وزيادة منخراتهم .

- دخول التعاونيات الزراعية في ميادين النشاط الاقتصادي وإنشاء برامج للتنمية الزراعية من خلال مشروعات التوسع الرأسى أو الأفقى ، مما يهيئ فرصاً جديدة للعمل من ناحية ، ويزيد من الإنتاج القومى من ناحية أخرى .

- القيام بدور حيوى في الأنشطة التسويقية سواء على المستوى المحلى أو الخارجى ، مما يؤدي الى زيادة الصادرات ، الامر الذى يجعل الميزان التجارى يتجه نحو التوازن السليم . ولقد اثبتت التعاونيات التي



تقوم بالإنتاج والتوزيع فأعطيتها في كثير من الدول المتقدمة ، وكانت من أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق مثل هذا الهدف بأقل النفقات ، كما توجد في بلادنا نماذج جيدة تقوم بهذا النشاط الاقتصادي الهام بصورة متقدمة .

– زيادة إسهام المواطنين في ميادين الخدمات الاجتماعية والثقافية ، مما يخفف من الأعباء الكبيرة التي تتحملها موازنة الدولة ، حيث تستطيع الجمعيات التعاونية – عندما تنهض وتتقدم – أن توفر لأعضائها مثل هذه الخدمات في إطار الحلول الذاتية .

– يعتبر النظام التعاوني ، بما يشتمل عليه من مبادئ ديمقراطية ، من أفضل الوسائل التربوية لتعليم الأفراد وجعلهم مواطنين صالحين ، يشعر كل منهم بمسئوليته وواجبه تجاه المجتمع .

– يعتبر التطبيق السليم لنظم التعاون أداة أساسية لدفع عجلة التنمية وتطوير أساليب الزراعة وتنويع المحاصيل وزيادة إنتاجيتها ، وبالتالي زيادة القوة الشرائية لدى الفلاحين .

– التعاونيات وسيلة مثلى لتحديد المشكلات التي تواجه الفلاحين ودراستها على أرض الواقع الذي يعيش في وسطه أعضاؤها . ومن هنا يمكن أن تكون وسيلة إيجابية في حل المشكلات ، وكذا في الاستفادة منها عند تخطيط البرامج والمشاريع الزراعية . وعند إعداد القوانين الزراعية .

– تعتبر التعاونيات الدعامة الأساسية لمشروعات الاستيطان ، كما أنها وسيلة إيجابية لتوفير أكبر قدر من التنظيم ، ومن وسائل التحسين والخدمات التي تلزم للمستوطنين في المناطق الجديدة .

– إنشاء البنوك التعاونية التي تكون طوع الحركة التعاونية وفي خدمتها ، وهي بذلك تهيئ الفرصة المناسبة لتشجيع عملية الادخار بين الفلاحين ، كما توفر الارصدة اللازمة لإقراض المزارعين ، سواء كانت

قصيرة الأجل أو متوسطة أم طويلة .

– توفير الأساليب العصرية والمبتكرات العلمية والتكنولوجية للأعضاء ، وذلك في ميادين الميكنة الزراعية والسلالات المختارة ، سواء النباتية أم الحيوانية ، ومقاومة الآفات وتنظيم الدورات الزراعية وتحسين الأراضي وميانتها ، بالإضافة الى تطبيق برامج متقدمة لتصنيع الزراعي والحرف المختلفة ، كل هذا يهيئ للأعضاء دخلا مرتقعا ومستوى معيشة أفضل .

وهذه الأنشطة وغيرها يمكن أن يتولاها بنيان تعاوني متكامل ، يسير – تخطيطا وتنفيذا – وفق تنظيم وتوجيه سليم .

القواعد الصحيحة للبنيان التعاوني :

تسمى التعاونيات ، كمنظمات اقتصادية واجتماعية ، لتلبية حاجات أعضائها وتحقيق مصالحهم ، ومعيار كفاءة هذه التعاونيات هو : « أفضل خدمة بأقل تكلفة » ، ومن ثم فالتعاونية لا تهدف الى تحقيق الربح لذاتها كمنظمة لتعيد توزيعه على أعضائها ، بل تعمل على توفير احتياجات أعضائها بأفضل أسلوب ومنفعة اقتصادية ، فيتحقق لكل منهم الربح الذي يستهدفه . غير أن عدم استهداف التعاونية للربح لا يحول دون اتباعها لبعض السياسات التي تحقق لها فائضا ماليا ، بقصد خفض التكاليف وتدعيم مركزها ماليا وماديا ، وتؤدي التعاونية أعمالها في نطاق نظام يقوم على القيم والسلوك الحميد ، وفي نطاق مضمون يبنى على مبادئ الديمقراطية والعدالة .

وفي مجال الأصول التعاونية ، فإن القاعدة الواجب الالتزام بها ، هو مفهوم التعاون للجميع ، ومن ثم فإن باب عضوية الجمعية يجب أن يكون مفتوحا أمام كل راغب في عضويتها بأقصى قدر من التيسيرات . وهي عضوية اختيارية ، ومن شاء الانسحاب منها فيجب أن يظل الباب أمامه مفتوحا .

ويؤكد الفكر المتطور على نمط التعاونية التي تتعامل مع أعضائها كمنتجين وكستهلكين في آن واحد ، ومن ثم ينشأ مفهوم التعاونية « شاملة الأغراض » ، وهي تلك التي توفر لأعضائها كافة احتياجاتهم الإنتاجية والاستهلاكية ، مهما تنوع نشاطها الاقتصادي . وهذا المفهوم هو الأكثر ملاءمة لظروف البيئة المصرية ، وحاجة الزراع في الريف المصري للنظام التعاوني .

وفي مجال إدارة التعاونيات ، فإن النمط التعاوني السليم يقتضى أن يكون التوجه الديمقراطي للتعاونية متوازياً مع مفهوم الالتزام بالكفاية الإدارية لها ، باعتبارها منظمة إنتاجية واقتصادية ، وأن يكون ملحوظاً أن العضو صاحب المال التعاوني هو الأحرص على ماله ، وإن كان ذلك لايعنى بالضرورة أن يكون الكفاية في إدارة الجمعية التي هو عضو فيها .

ويؤكد الفكر التعاوني المتطور على ضرورة توزيع الحقوق والمستويات في الجمعية على ثلاثة مستويات إدارية تشمل : الجمعية العمومية ، ومجلس الإدارة المنتخب انتخاباً حراً سليماً ، ثم الإدارة التنفيذية التي يجب أن يحسن اختيارها من أجل تحقيق كفاءة إدارية واقتصادية على مستوى عال . وهذا يستلزم وجود مدير كفء ، يتمتع بالصلاحيات والسلطات في إدارة أعمال التعاونية لتحقيق الأهداف التي أقرتها الجمعية العمومية ، وطبقاً لما يقضى به قانون التعاون ولائحته التنفيذية والنظام الداخلي للجمعية الذي وضعته لنفسها .

ومن الأوفق أن يسير النشاط التعاوني تحت متابعة ورقابة المجلس المنتخب . ولكن دون تدخل في الأعمال التنفيذية التي يجب أن تظل مسئولية المدير ، ومن المهم أن يختار مجلس الإدارة هذا المدير بناء على أسس ومعايير موضوعية ، تتعلق بمستوى تعاونه ومهاراته وخبراته وإخلاصه للعمل المنوط به ، دون إدخال الاعتبارات الشخصية أو

غيرها في هذا الاختيار ، بما يحقق كفاءة الاختيار وصلاحيته . وما تجدر الإشارة إليه ، أن تقدم الجمعية وتحقيق أهدافها يعتمد - إلى حد كبير - على كفاءة المدير ومهارته .

ومن منطلق تحقيق المصلحة الاقتصادية للأعضاء ورفع مستوى معيشتهم ، فإن الأصول التعاونية القويمة تلزم الجمعية التعاونية بالقيام بواجبات اجتماعية تقوم بها من أجل تحقيق هذه الغايات ، وفي مقدمتها : نشر المعرفة التعاونية من خلال التعليم والتدريب والتثقيف والإعلام لأعضائها وللعاملين بها والمتعاملين معها ، وأيضاً إسهام التعاونية في تحسين مستوى البيئة التي توجد في محيطها ، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير مستوى المرافق والخدمات الأساسية في المجتمع المحلي ، وكذلك إقامة علاقات قوية مع المنظمات الاجتماعية والمهنية والحرفية ذات العلاقة بنشاطها ومتطلبات أعضائها - مما يؤدي إلى رفع مستوى دخولهم والذهوخ بمستوى معيشتهم .

#### تطور النظام التعاوني في مصر :

في عام ١٩٠٨ نادى « عمر لطفى » بإنشاء الجمعيات التعاونية ، والتي أطلق عليها اسم شركات التعاون ، وكان هذا أول تلاحم عضوى بين قوى المثقفين الوطنيين والقاعدة العريضة من أبناء الشعب ، وفي ذلك الوقت لم يكن هناك غير القانون التجارى وتنظيمه للشركات تنظيماً لا يلائم روح التعاون وأهدافه ، بمعنى أنه لم يكن هناك تنظيم قانونى لمؤسسات التعاون يعتمد عليه فى تأسيسها واختيار الشخصية القانونية لها . وفى عام ١٩٠٩ قام عمر لطفى بتأسيس أول شركة للتعاون المالى بغرض تقديم السلف تعاونياً للأعضاء ، ثم توالى بعد ذلك إنشاء النقابات الزراعية ( الجمعيات التعاونية ) لتغطية الأنشطة الزراعية تعاونياً ، مثل التوريد والتسليف والتسويق .

وفى عام ١٩١٢ ، أصدرت الحكومة قانون الخمسة أفدنة الذى يمنع

نزع ملكية من تقل ملكيتهم عن هذا القدر ، وقد بات ضروريا إنشاء الجمعيات التعاونية لتسول دون وقوع الفلاحين فى أيدي المرابين ، وقد بلغ عددها ١٤ جمعية زراعية .

وفى عام ١٩١٤ ارتفعت الأصوات مرة أخرى مطالبة الحكومة بإتقاد الفلاح ، واعدت الحكومة الى وضع مشروع قانون للجمعيات التعاونية ، وحرصت عند تطبيقه على فرض سيطرتها على الحركة التعاونية . ولما عرض مشروع القانون على الجمعية التشريعية أحيل الى لجنة يرأسها « سعد زغلول » الذى انتقد مشروع القانون ، وأضافت اللجنة تعليمات أخرى ، طالبت فيها بوجوب حرية تكوين الجمعيات وعدم خضوعها إلا لإشراف المحاكم ، ووجوب احترام الجمعيات المنشأة من قبل ، إلا أن الجمعية التشريعية وافقت على مشروع الحكومة .

ويقيم الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على مصر ، أعلنت الأحكام العرفية وأوقف العمل بقانون التعاون . وبعد ثورة عام ١٩١٩ قامت شركة التعاون الزراعية المصرية ، وحرمت على الجمعيات العمل بالسياسة فى ذلك الوقت ، كما تم رفع الحد الأدنى لرأس مالها الى ٢٥٠ جنيه ، مما أدى الى تعويق صغار الفلاحين عن القيام بإنشاء هذه الجمعيات ، وأنشئت لجنة استشارية لشركات التعاون الزراعى تتولى تنظيم سياسة التعاون فى البلاد .

وبالرغم من هذه العيوب إلا أن الحركة التعاونية استمرت ، وزاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية الى ١٤٧ جمعية ، كانت تعمل بالقروض الإنتاجية من الاعتماد المالى الذى أودعته الدولة لدى بنك مصر ، والذى بلغ ١٠٠ ألف جنيه ، بقائدة قدرها ٥ ٪ سنويا .

وسدر خلال هذه الفترة أول قانون لتنظيم القواعد القانونية للتعاونيات ، وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ والذى يتضمن أحكاما غير مسبقة وفقا لمقاييس ذلك العصر ، وأشرفت وزارة الزراعة على

التعاونيات الزراعية القائمة آنذاك .

وفى عام ١٩٢٧ طالب التعاونيون بإعادة تنظيم الجمعيات التعاونية ، واتجه البرلمان الى تحقيق تلك المطالب ، وأدى ذلك الى إمكانية إنشاء الاتحادات التعاونية بحكم القانون ، كما أنشئ مجلس أعلى للجمعيات التعاونية بديلا عن المجلس الاستشارى .

وفى هذه الفترة وجهت الحكومة عنايتها لتمويل الجمعيات على نطاق واسع ، فقامت بفتح اعتماد خاص لهذا الغرض فى بنك مصر مقداره ربع مليون جنيه ، ثم زيد إلى ٣٥٠ ألف جنيه ، وبلغ عدد الجمعيات التعاونية التى حصلت على قروض من هذا الاعتماد ٦٢٧ جمعية ، بقائدة قدرها ٤ ٪ ، واستمرت القروض تصرف من هذه الاعتمادات حتى قيام بنك التسليف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٣١ .

ولقد استمرت وزارة الزراعة مشرفة على التعاون الزراعى حتى عام ١٩٣٧ ، ثم انتقل الاشراف الى وزارة المالية حتى عام ١٩٣٩ ، ثم الى وزارة الشؤون الاجتماعية حتى عام ١٩٦٠ ، وخلال هذه الفترة صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، والذى أعطى مصلحة التعاون مهمة المراقبة والتفتيش ومراجعة الحسابات ومحاضر جلسات مجالس إدارة الجمعيات ، كما منح هذا القانون الجمعيات حق التحصيل الادارى لأموالها قبل أعضائها ، وبهذا تهيأت الأسباب لقيام حركة تعاونية شعبية ، عن طريق تجميع جهود الجمعيات التعاونية فى جمعيات عامة لخدمة الحركة التعاونية .

وفى عام ١٩٤٨ صدر قانون يقضى بتحويل بنك التسليف الزراعى المصرى الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وزيد رأس مال البنك بمبلغ نصف مليون جنيه ، دعت الجمعيات التعاونية تصنفها واكتسبت الحكومة بالنصف الآخر ، ورخص للبنك فى التعامل مع الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها ، بعد أن كانت خدماته قاصرة على التعاونيات

الزراعية . وفى هذه السنة وصل عدد الجمعيات الى ٢٠٠٧ جمعية تعاونية ، منها ١٦٦٤ جمعية تعاونية زراعية منتشرة فى نحو نصف القرى المصرية .

ويمكن القول إجمالاً أن غالبية الجمعيات التعاونية فى هذا التاريخ كانت محدودة النشاط ، ولا تكاد تؤدي خدمات تذكر لأعضائها ، وتقتصر خدمات الجمعيات العاملة منها على توريد كميات محدودة من البذور والأسمدة لقلّة من أعضائها ، كما كانت مجالس إدارات هذه الجمعيات قليلة الفاعلية ، لا أثر لها فى إدارة شئونها .

وكان من أهم عوامل ضعف الحركة التعاونية ما يلى :  
- تغلغل التجار والوسطاء فى الجمعيات ومجالس الإدارة للتسلط على الأعضاء واستغلالهم لمصالحهم ، دون انتفاع هؤلاء الأعضاء - ومعظمهم من صغار الفلاحين - بالخدمات التعاونية ومزاياها .

- سوء التصرف فى أموال الجمعيات وحبسها لدى أمناء الصندوق وأرباب العهد لاستثمارها لأغراضهم الخاصة ، أو تبديد هذه الأموال ، ومن ثم تعطيل أعمال الجمعيات وتعرضها للضياع بسبب طول إجراءات التقاضى .

- صعوبة حصول المستأجرين ، وهم غالبية الحائزين على احتياجاتهم ، من بنك التسليف الزراعى والتعاونى بسبب اشتراط ضماناتهم من قبل ملاك الأرضى ، مما كان يعوق حصولهم على هذه الضمانة ، ويضطروهم الى اللجوء للمرابين والتجار لتزويدهم باحتياجاتهم ، دون الاستفادة من خدمات جمعياتهم التعاونية .

- طول إجراءات الإقراض من البنك ، وبعد مواقع الخدمات عن مقر الجمعيات ، اذ تصرف لها القروض من توكيلات البنك الواقعة فى بنابر المراكز الادارية ، وتسليم الأسمدة والبذور من المخازن والشئون التى تبعد كثيراً عن مقر الجمعيات ، مما يؤدي الى بذل الجهد

وفوات الوقت وضعف الخدمات .

- عدم كفاية عنصر التوجيه والإشراف والرقابة على الجمعيات ، بالإضافة الى قلة الوعى التعاونى لدى الجمعيات ، وعدم تدريب هيئاتها الإدارية على تولى شئونها .

وقد استمرت أوضاع التعاون على هذا النحو خلال الخمسينات ، ثم الستينات حيث بدأت الحركة التعاونية تأخذ اتجاهاً جديداً ، خاصة بعد أن تم نقل الإشراف الى وزارة الزراعة والى الوزارات الأخرى ، وذلك بهدف دفعها الى التقدم ، وحتى تكون خدماتها أكثر فاعلية ، فانشأت الدولة المؤسسة المصرية للتعاونية الزراعية - ثم الهيئة العامة للتعاون الزراعى فيما بعد - وأصبحت المؤسسة ثم الهيئة - تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتختص برسم السياسة العامة للقطاع التعاونى الزراعى وتنميته ، بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات ، وتوجيه نشاطها والإشراف عليها بما يكفل لها الاستقرار ، ولها أن تستعين فى ذلك بالأجهزة الحكومية والتعاونية المختصة وفقاً للقانون .

وفى نهاية الستينات ، صدر قانون التعاون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ الذى أعطى كثيراً من الحقوق والاختصاصات الرئيسية لأعضاء التعاونيات الزراعية ، وقيامها بالنشاط التعاونى داخل إطار الدولة وسياساتها وخططها ، واعتبار أموال الجمعيات فى حكم الأموال العامة عند تطبيق أحكام قانون العقوبات ، واعتبار العاملين بها وأعضاء مجالس إدارتها ولجان المراقبة بها فى حكم الموظفين العموميين ، وتعتبر أوراق الجمعية وسجلاتها وأختامها ومفاترها فى حكم الأوراق والسجلات الرسمية . كما حظر القانون على أى هيئة - أو أشخاص اعتبارية - الاشتراك فى الجمعيات التعاونية الزراعية ، وأعطى القانون حوافز كثيرة ومجزية لأعضاء مجلس الإدارة ، وكذا العاملين بالجمعية فى الجهاز الوظيفى ، تشجيعاً لهم على العمل وبذل الجهود الممكنة لنجاح

الجمعية في تلبية رسالتها وتحقيق أهدافها . كما أعطى القانون الجمعيات التعاونية حق التحصيل لطلوباتها ، ضمانا لعدم ضياع أموال هذه الجمعيات . كما نشأ الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى بموجب هذا القانون عام ١٩٧٠ .

وأخيرا صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، على ضوء ما أظهرته نتائج التطبيق وتعدد التشريعات التى تحكم التعاونيات الزراعية فى القطاعات الثلاثة الرئيسية : تعاونيات الإصلاح الزراعى - تعاونيات استصلاح الأراضى - تعاونيات الائتمان . وبسبب تعاضل مبادئها الأساسية كان ضروريا إصدار قانون واحد يحكم تلك القطاعات ، لهذا صدر القانون محققا لهذه الغاية ، وأصبح يحكم كل مستويات البنيان التعاونى بكل أنواعه .

#### البنيان التعاونى الزراعى الحالى :

يعتبر البنيان التعاونى الزراعى أكبر القطاعات التعاونية وأهمها ، حيث يضم ٥٢٠٢ جمعية تعاونية زراعية (متعددة الأغراض ، لونية) ، وذلك طبقا لبيانات ٢٠ يونيو ١٩٩١ ، ويشترك فى عضويتها أكثر من ٣ ملايين فلاح تعاونى . وقد قامت التعاونيات بالمحافظات بأنشطة تعاونية بلغت قيمتها ٢٢٤٢ مليون جنيه ، تمثل الغالبية العظمى منها أنشطة تسويق تعاونى بلغت نسبتها ٩٠٪ ، ويبيان هذه الأنشطة كما يأتى :

#### أولاً: التعاونيات الزراعية بالمحافظات :

القيمة : بالمليون جنيه

- استثمارات المشروعات بالجمعيات متعددة الأغراض . ٥٢.٤

- تعامل الجمعيات المحلية فى مستلزمات الإنتاج ٩٩ ١

- التسويق التعاونى للمحاصيل المحلية ١٩٠.٦ ٦

- نشاطات التعاونيات فى مجال تسويق الخضر والفاكهة . ٩١.٣

- نشاط الجمعيات المركزية والمشاركة بالمحافظات . ٧٩.٤

- نشاط جمعيات المحاصيل بالمحافظات (حقلية - قصب - كتان)

٧.٧

- نشاط جمعيات الميكنة . ١١.٨

- نشاط جمعيات الثروة الحيوانية والنحل والحريز . ٩٤.٨

المجموع ٢٢٤٣.١

#### ثانياً : الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية :

بلغ حجم التعامل فى أنشطة هذه الجمعيات حوالى ٨٥.٢ مليون جنيه ، تركزت فى توفير مستلزمات الإنتاج ، وبلغت قيمتها نحو ٧٤ مليون جنيه ، والباقى عبارة عن نشاط قيمته ١١.٣ مليون جنيه . وبذلك يصبح إجمالى حجم التعامل ٢٤٢٨.٨ مليون جنيه لجميع التعاونيات الزراعية بمناطق الائتمان عام ١٩٩١/٩٠ ، مقابل تعاملات بلغت قيمتها حوالى ١٩٣٥.١ مليون جنيه عام ١٩٩١/٨٩ .

وتوضح بيانات الإدارة المركزية للتعاون الزراعى ، أن الجمعيات التعاونية بالمحافظات موزعة بين نوعين رئيسيين من أنواع التعاون الزراعى ، هما : جمعيات زراعية متعددة الأغراض وعددها ٤٣٧٦ ، وجمعيات تعاونية زراعية نوعية عددها ٩١٥ جمعية ، من بينها ٧٥٩ جمعية تعاونية للثروة الحيوانية ، بالإضافة إلى ٣٦ جمعية تعاونية للدواجن ، ٥٨ جمعية تعاونية للميكنة الزراعية . أما الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية فقد بلغ عددها ١٢ جمعية عامة .

وقد بلغت جملة الأموال الموجودة بالجمعيات بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩١ - سواء فى صورة حسابات جارية أو ودائع - نحو ١٤٥.٢ مليون جنيه ، وهذا الرصيد يعتبر ضئيلا ، ويعبر عن ضعف الحركة التعاونية وافتقارها إلى المال . وقد انعكس ذلك على نشاط البنيان

التعاونى ، الذى لم يقم بتنفيذ مشروعات فى مختلف نواحي النشاط بالجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض خلال عام ١٩٩١/٩٠ ، إلا فى حدود ٥٢,٤ مليون جنيه ، منها مشروعات الأمن الغذائى بنسبة ٤٠ ٪ ، وهذا يعنى أن متوسط ما يخص الجمعية التعاونية من قيمة هذه المشروعات كان فى حدود ١٢٠٠ جنيه فى تلك السنة . علما بأنه يوجد مجال فسيح لتنفيذ استثمارات فى مشروعات متنوعة بالجمعيات التعاونية الزراعية ، فى مقدمتها : مشروعات التصنيع الزراعى ، مشروعات الصناعات الريفيه ، ومشروعات تصنيع الأعلاف ، وإنشاء المجازر الآلية ، ومحطات تفريخ الدواجن وتسمينها ، ومحطات الفرز وتعبئة الخضروات والفاكهة بهدف التصدير ، وإنشاء المخازن والثلاجات لحفظ الخضروات والفاكهة والمحاصيل الحقلية . كل هذه المشروعات مطلوبة للتنمية الزراعية ورفع مستوى الدخل للتعاونيات وأعضائها ، فضلا عن إتاحة فرص العمل .

ويظهر ضعف الحركة التعاونية الزراعية ، إذا ما تبينا أن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى التى قامت الجمعيات بتوفيرها عام ١٩٩١/٩٠ كانت فى حدود ٢٠٠ مليون جنيه ، من مجموع مستلزمات إنتاج تم تمييزها للحيازات الزراعية على مستوى الجمهورية بلغت قيمتها فى هذه السنة ٥,٧ مليار جنيه ، وهذا يعنى أن حجم النشاط التعاونى فى هذا المجال كان أقل من ٤ ٪ .

ومما يجدر ذكره أن قيمة المحاصيل المسوقة والموردة بمناطق الجمعيات التعاونية للاتئمان الزراعى بلغت ١,٩٠٧ مليون جنيه ، منها حوالى ١,١٢٣ مليون جنيه للقطن ، ٤٧٧ مليون جنيه قيمة توريد قصب لمصانع القطاع العام ، ٢٦٤ مليون جنيه قيمة أرز مورد لمصاريف القطاع العام . أى أن مجموع قيمة ما تم تسويقه من هذه المحاصيل الثلاثة هو ١,٨٦٤ مليون جنيه . وهذه المعاملات لا تعدو كونها عمليات

توريد إجبارى لمراكز تجميع ومصانع وشون تابعة لشركات القطاع العام بأسعار جبرية تحددها الحكومة . وهى بذلك لا تعبر عن مضمون النشاط التعاونى ، أو بمعنى آخر لا تمثل عملا تعاونيا كما هو متعارف عليه عالميا .

#### الاتحاد التعاونى الزراعى :

يأتى الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى على قمة البنيان التعاونى الزراعى ، ويتكون من جميع الجمعيات العامة والمركزية ، وتتكون الجمعية العمومية من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات المذكورة . وقد حدد القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ اختصاصات هذا الاتحاد فى المادة رقم ٧١ على النحو الآتى :

- المشاركة فى تخطيط الحركة التعاونية الزراعية فى مصر .
- التنسيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية العامة ، والدموة للحركة التعاونية للتنمية الزراعية والإعلام بها ورعايتها وتنميتها ، بما فى ذلك إصدار الصحف والمجلات والدوريات التعاونية .
- الإشراف على عمليات التدريب التعاونى بالجمعيات التعاونية الزراعية ، وذلك بالتنسيق مع الجمعيات المركزية بالمحافظات .
- عقد المؤتمر التعاونى العام مرة كل أربع سنوات ، ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته ، وتنظيم عقد المؤتمرات التعاونية المتخصصة .
- المشاركة فى التنسيق والربط بين القطاع التعاونى الزراعى وسائر القطاعات التعاونية الأخرى .
- تمثيل الحركة التعاونية الزراعية فى الخارج ، وذلك بالاشتراك فى عضوية المنظمات التعاونية الدولية والإقليمية والعربية ، والاشتراك فى المؤتمرات الخارجية ، وتبادل الخبرات التعاونية مع مختلف المنظمات الدولية ، وقبول العون المادى من المنظمات التعاونية الخارجية - وذلك كله بالتنسيق مع وزير الزراعة .

## - اقتراح التشريعات التعاونية الزراعية .

- الدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية الزراعية مع وحدات  
البنیان التعاونی .

ويقوم مجلس إدارة الاتحاد بوضع لائحة بنظام العاملين بالجمعيات  
التعاونية المحلية متعددة الأغراض ، متضمنة قواعد التعيين والإعارة  
والندب والنقل وحقوق وواجبات العاملين . وتخضع باقي الجمعيات  
التعاونية الأخرى لوائحها التي يقرها الاتحاد ، على أن تعتمد بقرار  
يصدر من وزير الزراعة ، وهو الذي يشرف على مراجعة اعتماد  
حسابات الجمعيات التعاونية المحلية والمشاركة متعددة  
الأغراض والتنوع .

ويكون قرار حل الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية ، أو بقرار من  
الجمعية العمومية غير العادية ، بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة ،  
على أن يعتمد قرار الجمعية العمومية من وزير الزراعة .

وقد قام الاتحاد التعاوني الزراعي في مصر لأول مرة في عام  
١٩٧٠ ، وتم حله بقرار جمهوري في عام ١٩٧٦ ، وأعيد تكوينه في يناير  
١٩٨٣ بعد صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ . ومنذ ذلك التاريخ قام  
بوظائفه المحددة في القانون . وحاول التصدي لكثير من المشكلات التي  
واجهت البنیان التعاونی في مجالات التوريد والتمويل والتسويق  
والسياسات السعرية والتسويقية وإبداء الرأي في مشروعات القوانين ،  
وذلك بالإضافة إلى دوره في مجال التدريب التعاوني ، وإن كان دوره  
ونشاطه متسائرا إلى حد كبير بدور ونشاط البنیان التعاونی الذي  
يقع على قمته .

## المشكلات الرئيسية التي تواجه البنیان التعاونی :

يواجه البنیان التعاونی مشكلات جمة ومعقدة منذ بداية نشأته .

الأمر الذي عاق تطوره ونهوضه ، وجعله لا يحقق الأهداف المرجوة منه

كوسيلة رئيسية من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بصفة  
عامة ، والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، في حين أن الدستور ينص  
على رعاية الدولة للمنشآت التعاونية ، وعلى ضرورة دعمها  
بصفة مستمرة .

وإن كانت الحركة التعاونية قد واجهت صعوبات ومشكلات كثيرة  
خلال سنوات طويلة ، إلا أنها كانت تتلشى ويؤمل تأثيرها في التنمية  
الزراعية بصور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الذي قضى بنقل جانب  
كبير من جوانب النشاط التعاوني إلى بنوك القرى ، وتوقف نشاطها  
تماما فيما يتعلق بتوريد مستلزمات الانتاج للزراع ، وفي مقدمتها :  
الأسمدة بكافة أنواعها ، والمبيدات ، والتقوى والبذور ،  
والآلات الزراعية .

وفيما يلي المشكلات التي واجهت البنیان التعاونی .  
ولازالت قائمة ومستمرة :

أولا : مشكلات عامة :

وتتمثل في النواحي التي تواجه البنیان التعاونی الزراعي  
بكل مكوناته الأربعة ، وهي :  
قصور التشريع التعاوني :

صدر قانون التعاون الزراعي الحالي متأثرا بالظروف القائمة عند  
صدوره . وقد أصبحت نصوصه عاجزة عن مسايرة المتغيرات  
الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع ، فضلا عما يذكره  
وينسبه التعاونيون أنفسهم إلى هذا القانون ، من عدم وضوح النصوص  
أو تضاربها ، أو عدم مسابقتها للواقع .

• ويؤخذ على قانون التعاون : تعويق مشاركة التعاونيات الزراعية مع  
الغير في المشروعات الإنتاجية أو الخدمية أو الاستثمارية ، مما أعجزها  
عن الاستفادة بمزايا قوانين تشجيع الاستثمار ، علما بأن هذه المشاركة

قائمة ويجرى تطبيقها في كثير من الدول المتقدمة والنامية ، التي طورت أساليبها التعاونية في الاستثمار المشترك بين القطاع التعاوني والقطاع الخاص ، مثل الدول الاسكتندنافية ، حيث نجد الحركة التعاونية في قمة الغاطية والتأثير في دفع التنمية الزراعية ، وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا وأوغندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية .

ويمكن القول إجمالاً : ان قانون التعاون الزراعي الحالي قد تأثر بالظروف السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة وقت إصداره ، والتي تغيرت الى حد كبير في الوقت الحاضر ، فأصبح بذلك لا يعبر عن آمال ومتطلبات التعاونيين في التطوير والنهوض ، والتمتع بالاستقلالية في إدارة وتسيير الوحدات التعاونية.

ومن الطبقات التشريعية بالنسبة للقانون الحالي :

- عدم السماح بإنشاء شركات أو المساهمة فيها لإقامة مشروعات كبرى .

- انخفاض النسبة المقرر توزيعها كمائد معاملات على الأعضاء ، بالإضافة الى عدم قيام التعاونيات بتوزيعها - مما يفقد التعاونيات ميزة من الميزات التي تجذب الأعضاء للتعاون معها .

- وضع حدود لمكافآت مجلس الإدارة ، وما يتقاضاه المنتدبون للعمل بالتعاونيات ، مما يسبب شعوراً بالإحباط ، ولا يشجع على بذل المزيد من الجهد لتطوير النشاط بها .

- يتضمن القانون حكماً يقضى بجعل الانضمام لعضوية الجمعيات إجبارياً ، مما خلق شعوراً بعدم جدوى الانضمام لعضوية الجمعية .

- تعسّد الجهات الادارية التي تشرف وتراقب وحدات البنين التعاوني .

- تقسيم التعاونيات الى قطاعات منفصل بعضها عن بعض ،

وهي : ائتمان - إصلاح زراعي - استصلاح أراض .

- السنة المالية من يوليو الى يونيو لا تتناسب والنشاط

التعاوني الزراعي .

- شروط عضوية مجلس الإدارة تحتاج الى اعادة نظر .

ومما يجدر ذكره أن قانون التعاون الزراعي يمنح الحكومة سلطة واسعة للتدخل في شئون البنين التعاوني ، مما يحول دون تمتع التعاونيات بشخصية مستقلة ، ويدعو الى تدخل الجهاز الحكومي في شئون الجمعيات التعاونية وإيقاف قرارات مجالس إدارتها أو تعويقها ، ويمتد هذا التدخل ليصل الى قمة البنين التعاوني وهو الاتحاد التعاوني الزراعي .

مسكلات التمويل :

تمثلت مشكلات التمويل خلال السنوات الطويلة الماضية في القروض ذات الشروط المشددة ، أو ارتفاع أسعار الفائدة ، أو في تنفيذ إجراءات المتح والسداد والتعامل مع بنك التسليف الزراعي الذي يعتبر محور وقاعدة الائتمان الزراعي ، وتوفير التمويل اللازم للجمعيات التعاونية وأعضائها . ومنذ الأربعينات ظل التعاونيون يطالبون بإنشاء بنك تعاوني عام ، وبذا صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ يتضمن حكماً يقرر إنشاء بنك تعاوني في شكل جمعية تعاونية مالية ، أو في شكل اتحاد تعاوني مالي ، وبعد عامين من نشر النظام الأساسي لبنك التعاون والاكنتاب في رأس ماله بما قيمته ٢٤٤ ألف جنيه ، وهي قيمة ما اكتتبت به ١٨٥٤ جمعية تعاونية القائمة وقتئذ ، إلا أن القيمة المكتتب بها لم تغط رأس المال المطلوب لضعف الموارد المالية لتلك التعاونيات .

وعندما طالب المؤسسون الحكومة بالمساهمة في تغطية رأس مال البنك ، على أن تقرر له من الضمانات ما يكفل قيامه بأداء مهمته ، وهو تمويل الحركة التعاونية في مختلف قطاعات الدولة - فإن وزارة المالية رأت في ذلك ازدواجاً للعمل لاميبر له ، وما سيقوم به البنك الجديد يمكن



أن يقوم به بنك التسليف بكفاءة ، خاصة وأنه أصبح منتشرًا في معظم القرى والكفور والنجوع ، كما أن مساهمة الدولة في بنكين يقومان بنشاط واحد من شأنه أن يكون نجاح أيهما على حساب الآخر ، وأن الماضي قد أثبت أن بنك التسليف حقق الأهداف المطلوبة منذ إنشائه وحتى ذلك التاريخ .

وبعد مناقشات طويلة ، تم الاكتفاء بمصدر واحد للتمويل هو بنك التسليف الزراعي ، على أن يغير اسمه إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، ويزاد رأس ماله بمقدار مليون جنيه ، تغطي مناصفة بين الحكومة والجمعيات التعاونية ، مع تعديل نظام البنك وتطوير وظائفه ، بحيث يصبح مسئولًا عن تمويل الحركة التعاونية في البلاد بكافة أغراضها : زراعية أو إنتاجية أو استهلاكية ، وقد تقرر ذلك بموجب القانون رقم ١٢١ و رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ .

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الائتمان في مصر ، اكتنفها كثير من المشكلات التي أثرت في البنيان التعاوني ، وكان أبرزها إنشاء بنوك القرى عام ١٩٧٦ ، والتي أعطيت حق التعامل مباشرة مع الأفراد ، وصاحبها الاستيلاء على مقر الجمعيات التعاونية ومنشأتها ، ونزع اختصاصاتها في التمويل والتوريد والتسويق ، مما أفقد البنيان التعاوني الزراعي كفاءته ومقوماته ووظائفه الأساسية ، وأصبحت الجمعيات لا تعطى مضمونًا للتعاون ، ولا تهنيء خدمة للزراع أو توفر حاجاتهم ومطالباتهم .

#### مشكلات التسويق :

لاشك أن تسويق المنتجات الزراعية يعتبر من أهم الخدمات التي يجب أن يتولاها البنيان التعاوني بمستوياته كافة من أجل تحقيق أقصى عائد اقتصادي للأعضاء ، بالإضافة إلى زيادة الانتاج وتحسين مستوى صفاته عندما تتم العملية التسويقية طبقا للأصول الفنية ، وفي نطاق

ضوابط وقواعد يحيط بها كل أسباب الدقة والأمانة .

ومن الملحوظ أن هذا النشاط الأساسي لم يكن على المستوى المطلوب ، وتضمن كثيرا من العيوب والقصور ، ويرجع ذلك لما يواجهه من صعوبات ومشكلات كثيرة ، فضلا عن عدم انضباط هذا النظام في كل مراحله .

ولعل أهم المشكلات التي واجهت ولا زالت تواجه التسويق التعاوني ، هي :

- عدم توافر التمويل اللازم لتسويق محاصيل الأعضاء .
- عدم توافر محطات الفرز والتفريغ والتعبئة والمخازن ( صوامع وثلاجات ) مما يزيد في نسبة الفاقد ، وعدم القدرة على التحكم في تصريف المحاصيل بسعر مناسب للمنتج .
- اكتفاء التعاونيات بالقيام بدور الوسيط في تجميع المحاصيل وبيعها نظير عمولة ، وعدم القيام بأي خدمة تسويقية إضافية ميزة للمحاصيل ، وكذا عدم قيامها بالتسويق الكامل لحساب أعضائها .
- حرية تسويق المحاصيل مقتصرة على حرية المنتج في البيع للجمعية أو للتجار ، ولكن الجمعية ليس لديها حرية اختيار من تباع له ، نظراً لاحتكار شركات قطاع الأعمال السوق في بعض السلع الزراعية الرئيسية ، ومنها القصب وفول الصويا .
- تفضل شركات قطاع الأعمال التعامل مع التجار على التعامل مع التعاونيات ، وكثيرا ما تضع العراقيل لرفض استلام المحاصيل من التعاونيات ، أو إعطائها سعرا أقل من الواقع .
- انعدام روح المخاطرة لدى التعاونيات للدخول في منافسة مع القطاعات الأخرى .

- عدم كفاية الأجهزة الوظيفية ذات الكفاءة العالية والمدرية تدريبيا كافيا ، وعدم اتباع التعاونيات للأساليب التي يتبناها القطاع

الخاص « التجار » لجذب المنتجين للتعامل معهم .

- عدم القدرة على التحكم فى المساحات المنزرعة ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة مساحات بعض المحاصيل فى بعض المواسم مع زيادة الإنتاجية ، وعدم وجود دور فعال للتعاونيات فى مجال التسويق ، مما يؤدى الى انخفاض الأسعار ، وبصفة خاصة بالنسبة للمحاصيل البستانية . فضلا عن تأثير فقد الأسواق الخارجية بسبب انخفاض مستوى جودة بعض السلع الزراعية ، أو قيام بعض المصدرين بتصدير محاصيل مخالفة للمواصفات المطلوبة ، أو عدم وفائهم بتصدير الكميات المتعاقد عليها .

- ندرة الإعانات المادية والفنية لدى التعاونيات ، بالإضافة الى عدم توفر المعلومات التسويقية محليا أو خارجيا .

- انقصار التعاونيات الى نظام تأمينى لموازنة أسعار المنتجات الزراعية بالنسبة للمنتجين ، لضمان حد أدنى للأسعار ، وقد بدا هذا واضحا بالنسبة لموسم الأرز .

مشكلات تنظيمية :

وهذا القسم من مشكلات البنيان التعاونى ينقسم الى جانبين رئيسيين هما :

تدخل الدولة فى تسيير البنيان التعاونى :

يبدو هذا التدخل واضحا فى كثير من النواحي التنظيمية والإدارية ، ويؤكد هذه الظاهرة بعض أحكام قانون التعاون ، حيث تقضى المادة ٤٥ من القانون ، بأن يكون اختيار مدير الجمعية التعاونية من اختصاص وزير الزراعة ، وهو أحد موظفى الوزارة الذى يجرى ترشيحه - سوريا - هو وآخرين من مجلس الإدارة ، لكى يصدر قرار وزارى بتعيينه مديرا للجمعية .

كما يقرر القانون عدم جواز اشتراك عضو من أعضاء مجلس إدارة

٩٨

جمعية تعاونية زراعية فى عضوية مجلس إدارة جمعية أخرى من ذات المستوى محليا أو نوعياً ، وأن لا تشتمل عضوية مجلس الإدارة على أى من العمد والمشايخ ومشايخ الخبراء والصيارف ، وهذا الحظر ليس له مبرر عملى أو تنظيمى . كما يقرر القانون حكما يقضى بالتزام الجمعية باختيار ٨٠ ٪ من أعضاء مجلس الإدارة ممن ينطبق عليهم تعريف الفلاح ، حسبما يقضى به قانون الانتخاب لعضوية مجلس الشعب وتعديلاته .

وقد خول القانون للوزير المختص الحق فى حل مجلس إدارة الجمعية ، أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر بعد إجراء تحقيق مكتوب ينتهى بالإدانة . وكان من المفروض أن يحول هذا الاختصاص للاتحاد التعاونى المركزى الذى تنتمى إليه التعاونيات العامة والمركزية ، كذلك قرر القانون أن تتولى الجهة الإدارية المختصة : الإشراف والتوجيه والتحقق من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية والإدارية بالجمعيات التعاونية ، ولهذه الجهة فى سبيل ذلك فحص أعمال الجمعيات والتفتيش عليها . وهذه الأمور جميعها مخولة للاتحادات التعاونية المركزية فى معظم النظم التعاونية العالمية .

ويخول القانون للجهة الإدارية : الحق فى وقف تنفيذ أى قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية ، اذا كان مخالفا لأحكام هذا القانون والقرارات المستندة عليه والتشريعات واللوائح والنظام الداخلى للجمعية .

ومما يجدر ذكره أن هذه السلطات المخولة للحكومة تمتد أيضا لكى تطبق على الاتحاد التعاونى المركزى ، حيث يخول القانون للجهة الإدارية أن تطلب حل هذا الاتحاد ، ليصدر قرار من رئيس الجمهورية بطله ، والوزير المختص الحق فى تعيين خمسة أعضاء بالمجلس من بين المشتغلين بالتعاون الزراعى ، وله الحق فى وقف عضو أو أكثر من

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وذلك بعد إجراء تحقيق معه . ومن المعلوم أن الاتحاد التعاوني المركزي هو قمة البنيان التعاوني ، ويتم انتخاب أعضائه من بين التعاونيين .

كل هذه الأمور تقف الحركة التعاونية مضمونها واستقلالها ، بل تصل في بعض الأحيان إلى جعلها إدارة من الإدارات التنفيذية التابعة لسلطة الأجهزة الحكومية وأوامرها ، وبهذا يسير البنيان التعاوني معتمداً على الحكومة بصفة مستمرة ويخضع لأوامرها ، ذلك أن مديري الجمعيات التعاونية يعينون بقرارات حكومية من بين موظفيها ، مما ينجم عنه فرض الهيمنة على مستوياتها عامة ، وإجهاض الإدارة الديمقراطية فيها ، فضلاً عن أنه يحد من فاعليتها في ميدان التنافس المتكافئ مع القطاعات الإنتاجية الأخرى .

#### تخلف البنيان التعاوني الزراعي :

يفتقر هذا البنيان إلى امکانات المادية والفنية التي تعينه على إنجاز أعماله وأنشطته ، وتائية وطاقته واختصاصاته التي يطلبها الأعضاء من جمعياتهم التي أقاموها برغبتهم سعياً وراء تحقيق مصالحهم . كما أن هذا البنيان يفقر إلى الكفاية الإدارية والتنظيمية ، طالما يشترط القانون أن تكون غالبية أعضاء مجالس الإدارة من صغار الزراع ، كما يحظر على طوائف هامة في المجتمع الريفي الاشتراك في عضويتها .

والملحوظ أن الغالبية العظمى من وحدات البنيان التعاوني تتمثل في جمعيات متعددة الأغراض ، ولم يتجه نحو التوسع في المجتمعات التعاونية المتخصصة في نواحي خدمية أو إنتاجية محددة . وهذا النوع من التعاونيات أصبح سمة العصر الحديث ، خاصة بعد أن ثبت نجاح التخصص في النشاط التعاوني داخل الجمعيات النوعية ، مثل جمعيات البطاطس والكتان والقطن والقصب والثروة الحيوانية وغيرها .

وثمة ظاهرة أخرى تتمثل في شيوع الأمية التعاونية ، بين الكثير من أعضاء مجالس الإدارة ، حيث لا يدرك كثير من هؤلاء مسؤولياتهم وواجباتهم ، وكذا حقوق جمعياتهم التعاونية وعلاقتها بالدولة والسلطات المختلفة . وقد ترتب على ذلك عجز القيادة الإدارية والاستثمارية لديهم عن إدارة التعاونيات كمؤسسات اقتصادية يمكن أن تقوم بنشاط واسع في التنمية الزراعية .

#### ثانياً : المشكلات القطاعية :

وتتجسد في نوعين رئيسيين في البنيان التعاوني الزراعي ، هما :

##### بالنسبة لتعاونيات الائتمان الزراعي :

حرمت هذه التعاونيات من دورها الأساسي في توفير مستلزمات الإنتاج وفي تسويق حاصلات أعضائها منذ عام ١٩٧٦ ، عقب صدور قانون إنشاء بنوك القرى وتسليم مقار ومخازن الجمعيات لتلك البنوك ، وبذلك فقدت جمعيات الائتمان عنصراً أساسياً من عناصر النشاط التعاوني ، بالإضافة إلى فقدانها لمقومات هذا النشاط وهي المرافق والبنية الأساسية اللازمة . كما فقدت مصدراً هاماً من مواردها المالية ، يتمثل في نسبة العائد الذي تحصل عليه من توزيع مستلزمات الإنتاج ، مما أضعف مراكزها المالية وجعلها أقل قدرة على إقامة المشروعات الإنتاجية .

وقد ترتب على ما سبق ذكره ، أن ضعفت الصلة التي تربط التعاونيين بجمعياتهم ، وفقدت الجمعية دورها المؤثر في التوجيه والإرشاد لأعضائها ، وهما من العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الزراعية . وإن كان عدد محدود جداً من هذه الجمعيات قد بدأ أخيراً في القيام بصرف مستلزمات الإنتاج من شركات قطاع الأعمال العام وتوزيعها على أعضائها ، وذلك مع بداية مرحلة التحرير الاقتصادي ، ونقل بعض نواحي النشاط الزراعي إلى القطاع الخاص

ومن الملاحظ أن التعاونيات لا يتوافر لها الاستثمارات التعاونية ، سواء كان مصدرها موازنة الدولة أو بنك التنمية الزراعي أو من رؤوس أموالها واحتياجاتهم ، لكي تقوم بإنشاء مشروعات إنتاجية تخدم أعضائها ، وإن كانت هذه المصادر والإجراءات ميسرة بالنسبة لأفراد القطاع الخاص الذي بدأت الدولة تتعامل معه بشروط معقولة ، واستطاع أخيراً أن يحصل على كثير من الدعم المادي بصورة أفضل مما هو متاح للبنان التعاوني .

وتواجه تعاونيات الائتمان صعوبات كثيرة بسبب اختلال السياسات السعرية والتسويقية ، مما يؤدي إلى تعقيد الوسائل والأساليب ، واعتزاز دور الجمعيات التعاونية بالقرى في تنفيذ الدورة الزراعية ، وذلك بسبب تهرب الحائزين من زراعة المحاصيل الرئيسية التي أصبحت لا تحقق لهم عائداً مجزياً ، بالإضافة إلى بعض الآثار الجانبية ، كعدم الاهتمام والعناية بالمحصول ، ولعل أبرز مثال على ذلك محصول القطن . علماً بأن ترتيب الدورة الزراعية - وتنفيذ الهيكل المحصولي بشكل متوازن داخل كل قرية - يعتبر أحد المهام الرئيسية للتعاونيات الزراعية .

#### بالنسبة لجمعيات استصلاح الأراضي :

تمثل أوضاع هذه الجمعيات قمة الخلل وعدم الاتزان في توزيع الحقوق والواجبات ، بل وتمثل أيضاً جانباً من جوانب القصور للثروة الزراعية . وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ١٢٨ جمعية في عام ١٩٨٩ ، خصصت الحكومة لها مساحة من الأراضي الزراعية البور بلغت مجملتها ٢٢٥ ألف فدان ، موزعة على جهات متفرقة داخل الوادي وخارجه .

وقد أظهرت الدراسات أن معظم هذه الجمعيات - دخلت في مشروعات استصلاح الأراضي وتعميرها غير مستندة إلى دراسات جدوى اقتصادية . وإنها وإن كانت تقصد إلى عمليات استصلاح

الأراضي التي خصصت لها ، لكنها انقلبت إلى عمليات اتجار في هذه الأراضي والمضاربة عليها في سوق البيع والشراء . كما أن ما واجهته من مشكلات تحولت من تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية وتعميرها ، أدى إلى ضالة المساحة التي تم استصلاحها ، إذ لم تتجاوز ١٠ ٪ من مجموع الأراضي التي خصصت لهذه الجمعيات .

أما أهم العقبات التي واجهت هذه الجمعيات - والتي أدت إلى تجميد نحو ربع مليون فدان من الأراضي القابلة للاستصلاح والميسور استصلاحها - فقد كان مرجعها إلى : المشكلات الخاصة بالإجراءات للحصول على موافقات الجهات المسؤولة عن مباشرة الجمعيات لنشاطها وأعمالها ، وكذلك افتقارها إلى الدعم المالي اللازم تديره من أجل الاستصلاح والتعمير ، وكلاهما يحتاج إلى أموال طائلة . وقد تعثر عدد كبير من هذه الجمعيات في الحصول على القروض الواجب توفيرها عن طريق أجهزة الائتمان ، وبصفة خاصة بنك التسليف الزراعي . ولوحظ أن المستخدم من التسهيلات الائتمانية - التي منحها الجهاز المصرفي للجمعيات لأغراض الاستصلاح والتعمير خلال السنوات الثلاث الأخيرة - يمثل حوالي ٢,٥ ٪ فقط من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا الغرض .

وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإن بعض الجمعيات واجهت مشكلات كثيرة بسبب التعرف على الأراضي التي خصصت لها واستغلالها من مدعى وضع اليد ، الأمر الذي جعلها تدخل في سلسلة طويلة من الإجراءات القضائية والأمنية . كما أن البعض الآخر سلمت إليه المنطقة المخصصة له وهي خالية تماماً من البنية الأساسية اللازمة لتنفيذ مشروعات الاستصلاح ، وبمثال ذلك المرافق الخاصة بالري والصرف والطرق ووسائل المواصلات أو شبكة التيار الكهربائي . كما أن نظام التصرف في الأرض للجمعيات التعاونية لا زال مشتتاً وموزعاً بين أكثر من جهة حكومية .

## التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات مبدئية ، وما ظهر من اتجاهات وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

### أولا : في مجال التشريع التعاوني :

\* أن تتواءم التشريعات المصرية جميعاً مع سياسة التحرر الاقتصادي التي بدأ تطبيقها في بلادنا ، وسوف يستمر مسارها حتى تتحقق غاياتها الاقتصادية والسياسية ، وتأتي التشريعات التعاونية في مقدمة التشريعات التي يجب أن تتواءم مع هذه السياسة ، باعتبارها من التشريعات الاقتصادية في المقام الأول ، خاصة وأن قانون التعاون الزراعي الحالي ، لا يلي آمال ومطالبات الحركة التعاونية في التطوير والتمتع بالاستقلالية في إدارة وتسيير الوحدات التعاونية ، مما يستلزم إصدار تشريع جديد ، يراعى فيه ما يأتي :

- أن يكون موجزاً ومبسطاً ، بدلا من القانون الحالي بتفصيلاته الكثيرة ، وأن تترك التفاصيل لللائحة التنفيذية ، مما يسهل إجراء التعديلات الضرورية من وقت لآخر .

- استمرار دعم الدولة للنشاط التعاوني الزراعي ، وذلك في شكل إعفاءات ، ومزايا متنوعة ، مع تقليص دورها من حيث تدخل الحكومة وأجهزة الرقابة في البنيان التعاوني .

- أن يقوم البنيان التعاوني الزراعي على قاعدة موحدة من جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض ، دون تفرقة بين الانتماء والاصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي .

- يتم انتخاب كل الأجهزة الإدارية والرقابية في كل حلقات الاتحاد من القاعدة الى القمة ، وأن يختص الاتحاد المركزي بوضع السياسة العامة للقطاع التعاوني الزراعي .

- أن يراعى التشريع الجديد أن التعاونيات هي ملك لأعضائها ، وهم اصحاب المصلحة الحقيقية في تشغيلها والنهوض بها .

- أن يتضمن القانون الجديد أحكاما تسمح بمساهمة التعاونيات في الشركات ، وبهذا يستطيع البنيان التعاوني الدخول في ميادين : التصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي والتصدير والاستيراد وغيرها من المشروعات الاستثمارية والانتاجية الكبيرة .

- أن تكون جهة الرقابة الأساسية على أية جمعية تعاونية هي : جمعيتها العمومية ، الى جانب حقها في انتخاب مجلس الادارة ومحاسبة أعضائها ، ومراجعة حسابات الجمعية وإقرارها ، بما في ذلك الحساب الختامي .

- النظر في أن يكون اكتساب أي جمعية تعاونية شخصيتها القانونية وحققها في ممارسة نشاطها ، بعد تسجيلها وإشهارها عن طريق الشهر العقاري . وأن يكتفى بذلك عما عداه من إجراءات معمول بها الآن .

### ثانيا : في مجال التنظيم :

\* قيام التعاونيات الزراعية بتكوين هيكلها الوظيفي من العاملين الدائمين بها ، وليس عن طريق الانتداب أو الاعارة من الأجهزة الحكومية ، حتى يشعر الجهاز الوظيفي بالولاء والاخلاص للتعاونيات .

\* تبسيط أساليب العمل داخل الجمعيات التعاونية ، من خلال نظام مالي وإداري يتناسب مع طبيعة أعمالها وكفاءة الأداء ، وذلك باعتبارها وحدات اقتصادية تدار ذاتيا .

\* يكون دور الجهة الادارية التابعة لوزارة الزراعة بالنسبة للبنيان التعاوني بصفة أساسية ، في الحدود الآتية :

- المساهمة في حل ما يواجهه من صعوبات ومشكلات .

- إجراء الدراسات اللازمة لتطوير التعاونيات وتقويم الأداء بها ، مع

المساهمة في البحوث والدراسات الخاصة بالبنيان التعاوني .

- المشاركة في وضع الخطة القومية للتدريب للأجهزة الشعبية والتنفيذية .

- تسهيل الحصول على القروض والمنح للتعاونيات .

- معاونة تنظيمات القمة التعاونية في إيجاد علاقات مع دول العالم في مجال التعاون الزراعي ، بما يعود على الحركة التعاونية بالتقدم والازدهار

\* في ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبح لزاما على التعاونيات الزراعية الاعتماد على نفسها في تسيير شئونها والقيام بأنشطتها المختلفة ، مع إتاحة الفرصة أمامها للتعامل في كافة مستلزمات الانتاج ، عن طريق الشراء المباشر من مراكز الانتاج أو من مراكز التوزيع الرئيسية ، بالإضافة الى معاونتها على الاستيراد والتصدير للأسواق الخارجية . مع إتاحة الفرصة للوحدات التعاونية الكبيرة أن تنشئ وحدات للتصنيع الزراعي ، وإنتاج التقاوي والمبيدات ، والميكنة الزراعية ، والصوامع ، ومحطات الفرز والتعبئة ، والثلاجات والمبردات ، وكذا تملك وتشغيل وسائل النقل ، والقيام بدور الوكيل لوحدات الانتاج والمصانع والشركات الكبرى .

\* تصحيح مسار التسويق التعاوني الذي يعتبر أحد الواجبات والمهام الرئيسية للتعاونيات الزراعية ، وذلك عن طريق تنظيم أساليب ووسائل التسويق الحر لكافة الحاصلات الحقلية والبستانية والانتاج الحيواني .

\* الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ، ويتأتى ذلك من خلال برامج تدريبية متكاملة عن طريق التثقيف التعاوني ، بما يهيئ للتعاونيات الإحاطة بحقوقهم وواجباتهم ، وبالفكر الاقتصادي والاجتماعي المتطور ، وكذا خلق كوادر تعاونية قادرة على تسيير العمل بالجمعية ،

١٠٢

لتنتمكن من الاعتماد على الذات ، واستيعاب النظم الادارية الحديثة والوسائل التكنولوجية ، وإدارة أموالها واستثماراتها بأسلوب اقتصادي كفء .

\* قيام التعاونيات الزراعية بدورها في التنمية الزراعية ، وخدمة المجتمع الريفي والنهوض بالمستوى الاجتماعي والثقافي لأهل القرية ، وأن تكون الخدمات الاجتماعية والثقافية وراث القيم الاخلاقية أحد الأنشطة الرئيسية التي تستهدف هذه التعاونيات تحقيقها .

ثالثا : في مجال التمويل :

\* أن تعتمد الجمعيات التعاونية على مواردها الى حد كبير ، وهذا يدعوها الى القيام بتدبير مصادر التمويل اللازم لها ، ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق زيادة رأس مالها ، بزيادة قيمة أسهم الأعضاء ، وكذلك انشاء صناديق للتمويل التعاوني تعتمد على امكاناتها المالية الذاتية ، مع انشاء صناديق للاختار بكل جمعية تستثمر حصيلتها من الودائع والمخزرات لصالح أعضائها . بالإضافة الى تخصيص قسم كبير من المنح والقروض الأجنبية للبنيان التعاوني الزراعي .

\* أن استمرار الجمعيات التعاونية في الاعتماد على بنك التنمية والائتمان الزراعي يقيد حركتها ويضعها تحت سيطرته ، لهذا فان الأمر يستلزم تغيير أوضاع هذا البنك بحيث يقوم بالمهام التي كان يتولاها من قبل . مع النظر في نقل جزء من ملكيته للبنيان التعاوني الزراعي ، بحيث يخدم التعاونيات بكفاءة واتقان .

\* ضرورة وجود نظام محاسبي فعال ، عن طريق جهاز كفء - ينشئه الاتحاد التعاوني - وله فروع في الاقاليم مرتبطة بالاتحادات الاقليمية وتابعة لها ، ويتولى الاتحاد تمويل هذا الجهاز والإشراف عليه ، واعتماد الموازنات المالية التي يعدها كل سنة وبصورة منتظمة ودقيقة .

\* يجب أن تعود الفوائض الناتجة عن العمليات الى الأعضاء ، بعد

في مجال الزراعة ، أو النقل ، بالإضافة الى الاعتماد على البروتين الحيواني كغذاء هام للإنسان ، وما يحتمل أن ينتقل الى الانسان من أمراض في أى مجال من هذه المجالات .

كما أن حماية الحيوان ذاته هدف من أهداف التنمية ، وعامل من عوامل زيادة الانتاج والانتاجية .

على أن سلامة البيئة نفسها تمثل غايات حضارية ، واجتماعية ، وصحية ، وجمالية ، بالنسبة لعناصرها المختلفة : الهواء ، والماء ، والتربة .

وقد اهتمت الدراسة بعرض أنواع التلوث الحيواني ، والأمراض التي تصيب الحيوانات والدواجن ، ووسائل مواجهتها والتغلب عليها ، من الناحية البيئية ، والصحية ، والتنظيمية . مع الاهتمام بتوفير الرعاية الصحية للحيوان من خلال توفير المشخصات والتلقاحات لمكافحة الأمراض الحيوانية والأمراض المشتركة التي تنتقل من الحيوان الى الانسان .

وتخلص الدراسة في العناصر الأساسية الآتية :

علاقة الحيوان بالانسان :

القسم الأول : العلاقة غير المباشرة ، وتبدأ منذ ولادة الطفل وحتى تنتهي الحياة ، فالطفل يحتاج منذ ولادته إلى لبن الحيوان كبدل لبن الأم ، أو لمساعدة الأم في تغذية طفلها في حالة نقص اللبن الطبيعي ، والشخص البالغ كذلك لا غنى له يومياً عن الحيوان ومنتجاته ، وعن طريق هذه المنتجات يمكن أن تنتقل أمراض الحيوان إلى الانسان .

وليست هذه العلاقة قاصرة على الوجبات الغذائية ، ولكنها تشمل الملابس والفرش . فلاغنى للإنسان عن صوف الحيوان في الملابس أو السجاد أو الكليم أو الاغطية ، مما قد يكون سبباً في نقل أمراض الحيوان إلى الانسان .

تجنب قدر كاف للاحتياطات ، وأية استقطاعات أخرى من الفوائد يقررها الاعضاء . ويجب تحييد العائد المناسب للأعضاء بنسبة تعاملهم مع جمعياتهم ، وكذلك مراجعة النظام الخاص بتحديد نسبة من الأرباح لأعضاء مجلس الادارة ، وأن يتسم ذلك بالمرونة وبموجب قرار يصدر عن الجمعية العمومية كل سنة .

### حماية البيئة من التلوث الحيواني

كان من أولويات اهتمام المجالس القومية أن تدرس موضوع حماية البيئة وتحقيق سلامتها من جميع أنواع التلوث ، حيث تمثل سلامة البيئة عنصراً أساسياً في حماية ثروات البلاد ومواردها ، سواء الموارد البشرية ، أو الزراعية ، أو الحيوانية . إلى جانب ما لذلك من أهمية في تعظيم الموارد ، وتقليل الفوائد ، وزيادة الانتاج ، وكذلك مضاعفة التدفق السياحي .

وكان من انجازات المجالس في هذا الاتجاه : إصدار عدد من الدراسات المتتابعة ، يأتي في مقدمتها :

حماية نهر النيل من التلوث - واستراتيجية الحفاظ على البيئة - وحماية البيئة من آثار الاستخدامات الصناعية .

واستكمالا لهذه الدراسات ورعى إعداد دراسة خاصة عن موضوع : حماية البيئة من آثار التلوث الحيواني ، رعى فيها أهمية الحفاظ على ثروتنا البشرية ، حيث يقع على عاتقها مسئوليات التنمية : تخطيطا ، وتنفيذا ، ومتابعة ، الى جانب أن الانسان هو هدف التنمية وغايتها . وقد نبع هذا الاهتمام من التعامل البشرى الدائم مع الحيوان ، سواء

## القسم الثاني : العلاقة المباشرة بين الإنسان والحيوان ،

ويمكن تقسيمها إلى نوعين :

### العلاقة بين الإنسان والحيوان في الريف : حيث يلاحظ

أن الجميع في الريف - من حيوان وإنسان - يعيشون عيشة مشتركة

### العلاقة بين الإنسان والحيوان في المدينة : قد يظن

البعض عدم وجود علاقة مباشرة بين ساكني المدن وبين الحيوان ، بينما الحقيقة غير ذلك . فإذا أخذنا مدينة القاهرة كمثال لدراسة علاقة الحيوان بالإنسان ، نجد أنها كمدينة كبيرة لا يمكن مقارنتها في هذا المجال بالمدن الكبرى في العالم ، مثل نيويورك أو باريس أو طوكيو أو برلين أو لندن ، فالقاهرة يمكن اعتبارها قرية كبيرة ، ينتشر فيها الحيوان بجميع أنواعه وفئاته . وعلى سبيل المثال نلاحظ ما يأتي

• النقل البطيء لا يزال موجودا ومنتشرا في جميع أحياء القاهرة ، فالخيل والبغال والحمير تستعمل في جر العربات ، وتزاحم الناس ، وخاصة في الأحياء التجارية . وكذلك عربات الحظوظ التي تجرها الخيول نجدها في كل مكان ، وأمام فنادق النجوم الخمس في وسط المدينة . كما أن عربات جمع القمامة لا تزال معتمدة على الحمير والبغال .

• لم تخل القاهرة من الجمال ، فكثيراً ما تشاهد منات منها تزحف من أميابة ، حيث السوق ، إلى مجزر زينهم في السيدة زينب مفترقة الأحياء السكنية .

• تكثر الأغنام في مدينة القاهرة ، وخاصة وفي موسم عيد الأضحي ، حيث توجد أمام محلات الجزارة ، وتميش مع الأطفال والكبار معيشة مشتركة . كما توجد أسواق الغنم في بعض الأحياء على مدار السنة .

• الطيور المهاجرة والطيور الجارحة ، وعلى سبيل المثال أبو قردان

إذ توجد آلاف منه على الأشجار ليلا في بعض الشوارع .

• حسب إحصائية رسمية حديثة ، يوجد في القاهرة الكبرى حوالي

٢ مليون كلب ضال ، ومثلها من القطط وابن عرس ، تجوب شوارع المدينة ، خاصة في المساء .

• نقل الحيوان من مكان إلى آخر ليست له أي موانع أو عقبات ،

فيستطيع أي مربي للدواجن على سبيل المثال في محافظة أسوان إذا أصاب القطيع وباء تنجية لفيروس أو بكتريا أن يذهب بها إلى الاسكندرية أو دمياط لبيعها ، مخترقا أكثر من خمس عشرة محافظة ينشر فيها مسببات المرض للإنسان والحيوان .

• محلات طيور الزينة والحيوانات الأليفة انتشرت في جميع

أحياء القاهرة ، وقد توجد بجوار المطاعم ، ومحلات المكولات والعصائر - مع احتمالات انتقال الأمراض ومسبباتها .

• في كثير من المنازل وداخل الشقق تنتشر عادة تربية الدواجن

والأرانب ، في الحمامات أو المطابخ أو على أسطح المنازل .

• مجزر القاهرة ، في حي زينهم المزعج بالسكان ، يعتبر بحالته الراهنة مصدرا لتلوث البيئة .

ومن هذه النماذج نلاحظ إلى أي مدى توجد علاقة مباشرة بين الإنسان والحيوان في كل من الريف والمدينة ، وأن معيشة الحيوان بجميع أنواعه للإنسان تؤدي إلى تلوث البيئة بكل مسببات الأمراض .

أثر الحيوان في التلوث البيئي :

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل النبات والحيوان ، ومكونات غير حية مثل الصخور والمياه والمعادن والهواء وغيرها ، مما يؤثر في الإنسان ويتأثر به ، فهي الإطار الذي يتمثل فيما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حية متعددة الأنواع .

والمقصود بالتلوث هو تسرب مسببات الأمراض إلى الماء والأرض



وكذلك في المدن والأحياء الشعبية والطرق غير الممهدة ، والأثرية حاملة لكل شيء من مسببات التلوث كالمبيدات والكيماويات والاشعاعات والفيروسات والبكتيريا والطفيليات ، ودور الانسان كبير في إحداث هذا التلوث وخاصة بالمسببات المرضية المختلفة . فالحيوان يقوم بعملية الإخراج أينما يشاء ، والحيوانات المريضة تتخلص من إفرازاتها في كل مكان ، حيث تجف وتتطاير مع الهواء والأثرية بما تحمله من مسببات الأمراض لتؤثر على الإنسان أو الحيوان . ومن أهم الأمثلة : ميكروب السل البقري والحمى الفحمية والتيتانوس وميكروبات التسمم الغذائي والفيروسات المختلفة .

• ميكروب السل البقري والسل الحيواني : وهو أكثر ضراوة على الإنسان من السل الأدمى . فإذا كح الحيوان المريض أو عطس أو نزل في فضلاته الملايين من بكتيريا السل ، ينتقل هذا المرض للإنسان عن طريق التنفس أو تلوث الطعام أو الشراب .

• مرض الحمى الفحمية : يصيب الإبل والبقر والأغنام ويحدث نفوقا مفاجئا ، والحيوان النافق يخرج إفرازات من جميع فتحاته ، وتكون محملة بالآلاف من البكتيريا المسببة للمرض ، والتي يمكنها أن تتحوصل وتعيش في المكان الذي حدث فيه النفوق وفي التراب أكثر من عشرين عاما . وفي حالة عدم تطهير مكان نفوق الحيوان المصاب بهذا المرض ، يصبح هذا المكان مصدرا للمعوى في منطقة قطرها ٢٠ كيلومتر . وقد عرف هذا المرض من إصابة الأشخاص الذين يعملون في تصنيف صوف الغنم بعد الجز ، فيتصاعد التراب من الصوف ويستنشقه الإنسان ويصيب الرئة بأورام تنتهي بالوفاة ، وكذلك ظهور المرض بين السيدات اللاتي يقمن بخبز العيش واستخدام أقراص الروث الجافة كمواد للاشتعال ، فعند كسرها ووضعها في الفرن تتصاعد منها

والهواء بكميات تجعل عمليات الطبيعة عاجزة عن التخلص منها ، ولقد لوحظ الإنسان والحيوان مواء وأرضه وماءه وغذاه ، ثم انتقلت عناصر هذا التلوث إلى جسم الإنسان ، لتدخل مع جزيئاته وتتفاعل معها ، وتغير من طبيعتها إلى ما يضره .

ونتيجة للدورة الطبيعية للحياة فإن التلوثات المختلفة مرتبطة ببعضها ببعض ، ووجود السلسلة البيولوجية تجعل كل أنواع التلوث تصيب الكائن الحي بجميع أنواعه ، فتلوث الماء يصيب الأسماك والأحياء المائية والنباتية ثم ينتقل إلى الحيوان ، ثم إلى الإنسان عندما يستهلك منتجاته ، وهكذا .

#### تلوث الهواء :

يعد التلوث الجوي أكثر أشكال التلوث انتشارا ، وتلوث الهواء يصعب علاجه بالقياس بتلوث الماء أو الغذاء ، وذلك لصعوبة حصره في أماكن محددة بسبب التزايد المستمر في مسبباته ومعدلاته ، وهو أمر لا يمكن إيقافه لارتباطه بنشاط الإنسان وتقدمه المستمر في مختلف المجالات الصناعية والزراعية ، والذي يعد ضروريا لحياة الإنسان .

ويحتاج الإنسان يوميا إلى ٣٠ رطل هواء ( في حين يحتاج إلى ٤ رطل ماء ، ٢,٥ رطل مواد غذائية ) . وهذه الكمية من الهواء الملوث الذي يتنفسه الإنسان يوميا تدخل إلى الرئة ثم إلى الدم ، وأهم ما يحمله الهواء هو التراب ، ومن المعروف أن أقل كمية من الأثرية التي تتساقط على الميل المربع في مصر يقدر وزنها بأربعة أطنان في الشهر ، وفي أيام الخمسين تتراوح نسبة الأثرية والرمال التي تسقط على مدينة القاهرة ما بين ٦,٤ - ٢٢,٣ طن في الميل المربع ، بمتوسط قدره ١٥,٦ طن ، وتزداد هذه النسبة أثناء هبوب العواصف

وما يلاحظه الإنسان في الريف عند سير الحيوانات أو وسيلة نقل - هو وجود سحب من التراب تحجب الرؤية عن الإنسان لمسافة طويلة ،

٢٦ يوما ، وتنتقل العدوى للإنسان عن طريق تلوث الأغذية المخالطة أو الجروح ، أو عن طريق تلوث المياه أو الغذاء .

وهذا المرض لا توجد له أعراض على القطط أو الدواجن ، ولكن إذا أصاب السيدات الحوامل يؤدي إلى حدوث إجهاض ، وإذا اكتمل الحمل ينزل الجنين معاقا عقليا ، أو ينزل سليما وبعد سنة يصاب بالصمم أو العمى . وقد تنبه أخصائيو أمراض النساء لهذا ، ويقومون بعمل تحاليل لدم السيدات الحوامل لضمان سلامتهن من هذا المرض .

• ومن الأمراض الطفيلية المنتشرة في مصر ومنطقة البحر المتوسط : مرض الحوصلة المائية أو الحوصلة القنفذية ، ويتسبب من الديدان الشريطية التي تنتشر بكثرة بين الكلاب الضالة ، فينزل مع براز الكلب المصاب آلاف البيض المغطى بطبقة كيتينيه تحميها من الأجواء المختلفة وتعيش أكثر من سنة ، وتنتقل عن طريق الهواء لتلوث الأكل أو الماء ، وعندما يأكلها الإنسان تفقس البيضة داخل معدة الإنسان وتخرق البقرة جدار المعدة وتسير في الدم وتصل إلى أي جزء في الجسم حيث تتحول ، وتكون حوصلة يختلف حجمها من رأس الدبوس إلى حجم رأس الطفل الصغير حسب مكان تواجدتها ، ومضارها حسب مكان وجودها ، فقد تصيب المخ وتسبب العمى ، وقد تصيب الكبد أو الرئة وتسبب أعراضا مرضية خطيرة .

وهناك نوع آخر من الطفيليات منتشر بين الأطفال ، فيعض الأمهات يعانين من وجود ديدان دقيقة في فضلات أطفالهن . وهذه الطفيليات تعيش في الفئران ، وينزل البيض مع فضلات الفار ويجف ويتطاير مع الأتربة بواسطة الهواء إلى أكل أو شرب الأطفال ، وتتكون الدودة في الأمعاء ، وقد اكتشفت هذه الدودة لأول مرة بواسطة « بلهارس » في مصر سنة ١٨٥٦ .

• الحشرات : تنتقل عن طريق الأتربة والهواء وخصوصا في أيام

الأتربة فتصيب النساء . وقد يلوث التراب الحامل لهذا الميكروب أي جرح في الإنسان فيسبب له ما يسمى بالجمرة الخبيثة وهذا المرض مميت إذا لم يشخص جيدا ويعالج ، فهو ينتشر في الجسم ويسبب الوفاة نتيجة لما يسببه من ورم في صمامات القلب .

• مرض التيتانوس : والميكروب الخاص بهذا المرض موجود بصفة طبيعية في روث الخيل والبغال والحمير ، ويظل متحوصلا في الأتربة والهواء لمدة طويلة . وينتقل إلى الإنسان بطرق مختلفة ويتم تطعيم السيدات الحوامل ضد مرض التيتانوس لتجنب وفاة الأطفال حديثي الولادة في حالة تلوث الحبل السرى بهذا الميكروب .

• الميكروبات الخاصة بالتسممات الغذائية : وهي موجودة في الكلاب والقطط والفئران والدواجن وفي الإنسان ، وقد تتساقط على الأرض وتلوث الغذاء والشراب وتسبب العديد من أمراض التسمم .

• الفيروسات : وهي مسببات مرضية سهلة الانتقال ، وعلى سبيل المثال : فيروس إنفلونزا الخيل والإنفلونزا تشمل مجموعات كثيرة وخاصة النوع (١) الذي يصيب الحيوانات بأنواعها : الكلاب – القطط – الفصيلة الخيلية – الدواجن ، وينقل للإنسان .

• الفطريات : وهي من الميكروبات التي تصيب الإنسان والحيوان على حد سواء ، ونتيجة لاصابتها تنزل الإفرازات على الأرض وتحوصل وتتطاير مع الهواء ، ومنها ما يأتي على الجلد ويسبب مرض القلاع الإنجليزي ، ومنها ما يصل للإنسان عن طريق الجهاز التنفسي ويسبب أمراضا خطيرة في الرئة قد تؤدي إلى الوفاة . ونظرا لكثرة انتشار هذه الأورام بين الفلاحين فقد عرفت بالأمراض الصدرية .

• الطفيليات : ومن أهمها طفيل وحيد الخلية المعروف بالتكسوبلازما ، والموجود بكثرة في فضلات القطط والفراخ . وتنزل حوصلة هذا الطفيل مع الفضلات ، وتعيش في الأجواء المختلفة حوالى

المواصف . فعلى سبيل المثال قد يحمل الهواء الذبابة إلى مسافة ١٥ كيلو متراً ، وتنتقل العدوى إلى هذه الأماكن .

كل ذلك بالإضافة إلى دور الهواء في حمل المواد المشعة والمبيدات ومركبات الأملاح الثقيلة ، ودور الحيوان في استنشاقها عن طريق الهواء الملوث وتركيزها في جرعة كبيرة في الغدد الليمفاوية ، أو في بعض أعضاء الجسم كالكلب أو الكلى ، أو في اللبن أو البيض بالنسبة للدجاج .

#### تلوث الماء:

الماء موصل جيد لنقل الأمراض ، ومياه الشرب في العالم المتقدم لها معايير خاصة ، إذ يجب أن تحتوى على أقل من ميكروب قولونى في كل ١٠٠ سم مكعب ، وإذا احتوت على أقل من ٣ ميكروبات تصبح مياهها عذبة جيدة للشرب ، وهو ما ينبغي مراعاته عندنا .

والحيوان له دور خطير في تلوث المياه ، ومصادر هذا التلوث :

- إلقاء جثث الحيوانات النافقة في النيل وفروعه .
- استحمام الحيوانات في الترع والمصارف .
- ذبح الحيوانات على ضفاف النيل والترع وإلقاء المخلفات في المياه .

• تصريف مخلفات مصانع المنتجات الحيوانية والمذابح في مياه النيل والترع .

• نظام الصرف الذي يقوم على أساس التجميع ثم الصرف في أقرب مصرف مائي دون معالجة ، أو معالجة غير كافية ، تقوم بها محطات التنقية ، بسبب زيادة كمية الصرف بما لا يتناسب مع طاقتها . وعلى سبيل المثال تلوث مياه بحيرة المنزلة من الصرف ، حيث إن جزءا كبيرا من صرف القاهرة يلقي بدون معالجة في مصارف الخصوص ويلبىس ، التي تصب في مصرف بحر البقر ، الذي يصب في هذه

البحيرة ويسبب تلوثها وتدهور الثروة السمكية ، وما لذلك من آثار على صحة الإنسان المستهلك لهذه الأسماك .

• عدد مصارف الري الرئيسية التي تصب في مجرى النيل من أسوان إلى القاهرة ٧٣ مصرفاً ، تحمل ٢,٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى . وتصب في فرع رشيد ٣ مصارف رئيسية ، وفرع دمياط ٣ مصارف ، يبلغ صرفها السنوى ٧٥٠ مليون متر مكعب . وأهم الملوثات في هذه المياه : المبيدات الحشرية ، والأسمدة الكيماوية ، وبقايا الأسمدة الطبيعية التي هي من روث الحيوانات .

والأمراض التي تنتقل عن طريق المياه كثيرة ، ومنها أمراض بكتيرية وفيروسية وطفيلية مثل الدوسنتاريا بأنواعها ، والكوليرا والتيفويد .

ويصعب على كمية الكلور المضافة القضاء على البكتريا ، وإذا قضى عليها فإنه يصعب القضاء على الأملاح أو التترات الموجودة في الماء . والماء الملوث عادة تكثر به أملاح التترات ، لأن الحيوان عندما يتبرز يتحلل برازه إلى أمونيا ثم إلى نترات ثم تتكسد إلى نترات ، وقد تبين أن تركيز التترات في مياه إحدى المناطق بمحافظة الشرقية وصل إلى ٣٤٠ جزء في المليون ، بينما حدود الخطر على الصحة العامة عند ٤٥ جزء في المليون .

#### تلوث الغذاء:

عندما نتحدث عن الأضرار الصحية لتلوث الطعام ، فإننا لا نعنى أعراض التسمم المعروفة من قىء وإسهال ومغص وارتفاع في درجات الحرارة والتي تظهر بعد فترة قصيرة من تناول الأطعمة الملوثة ، ولكن أيضا الأضرار التي تظهر بعد عدد من السنين ، ومنها تليف الكبد والفشل الكلوى وحدوث الأورام وغيرها .

#### الملوثات المختلفة للطعام :

التلوث بالكائنات الحية : كالبكتريا والطفيليات ، وأهم الأمراض التي تسببها هي : التسمم الغذائي بجميع أنواعه : التيفويد – الباراتيفويد –

#### التلوث بالمبيدات الحشرية :

توجد المئات من المبيدات الحشرية في الانتاج الزراعى . وعلى الرغم من تحريم مادة ال . د . د . ت ، الا أن أنواعا أخرى مشابهة لازالت تستعمل حتى الآن ، ومنها ما يحتوى على الفسفور والكور . وتلوث الأسماك بهذه المبيدات الحشرية التى تنزل الى الماء يأتى عن طريق الصرف الزراعى ، وتتركز في الاعشاب البحرية والأحياء الدقيقة ، ومنها تنتقل الى الاسماك ، بالإضافة الى ما تتناوله الاسماك مباشرة من الماء .

والاسماك هي غذاء الطيور والانسان ، كما أنها تدخل على هيئة مساحيق مع غذاء الحيوان . وارتفاع نسبة الدهن في السمك يزيد من فرص احتوائه على نسب أعلى من المبيدات الحشرية ، ويمكن للأسماك أن تركز المبيدات الحشرية في لحومها ، حتى تصل الى آلاف الامثال من التركيز المسموح به عالميا وتسبب تسمما مستمرا للانسان .

• والمبيدات الحشرية مواد قابلة للذوبان في الدهن ، وتنتقل بسهولة من العليقة الى جسم الحيوان وخصوصا في الأنسجة الدهنية ، وتنتقل عن طريق الدم الى اللبن ، ويصل تركيزها في اللبن الى عشرة أضعاف تركيزها في العليقة .

• زيت السمك المحضر في الدول المختلفة –والذى يستخدم في تقوية الاطفال والكبار لاحتوائه على العديد من الفيتامينات – يحمل معه تركيزات عالية من المبيدات .

• وجود المبيدات في اللبن خطر على صحة الانسان ، وخاصة الاطفال في سن أقل من ستة شهور ، حيث ان الكليتين لم تنضجا بعد للتخلص من الجزء الأكبر من المبيد فيساعد على تخزينه ، وتظهر أعراض مرضية على الطفل تسبب الوفاة في هذه السن المبكرة .

• والمبيدات في المواد الغذائية من عوامل الموت البطيء وتؤدي إلى السرطان والصرع ، والفشل الكلوى والفشل الكبدى .

التهاب الكبد الوبائى – الحمى القرمزية – البروسيل – السل – الحمى المجهولة – الطفيليات بأنواعها المختلفة ، سواء كانت وحيدة الخلية أو عديدة الخلايا .

• الحروب والتجارب النووية ينتج عنها تلوث الجو ومصادر المياه في المنطقة المحيطة . وبالتالي فإن النباتات التى تنمو في هذه المناطق تكون حاوية لكمية من الاشعاع .

• التسرب النووى من محطات الطاقة النووية أو انفجارها .

• استخدام الاشعاع في الصناعة والطب .

وأهم العناصر المشعة :

• اليود ١٣١ المشع : ويتركز بعد امتصاصه في الغدة الدرقية ،

ويؤدي الى أخطار أهمها السرطان

• الاسترانشيوم ٢٩٠ المشع : ويؤدي الى تليف النخاع العظمى

وحثوث السرطان ويحل محل الكالسيوم في العظام ، وتتركز خطورته على الاطفال الذين يزيد اعتمادهم على اللبن المحتوى على هذا العنصر .

• السيزيوم ١٣٧ المشع : ويترسب في العضلات ويسبب أوراما

سرطانية . فعندما حدث انفجار المفاعل الذرى في شارنوبل بروسيا

١٩٨٦ ساعد على انتقال المواد المشعة المتولدة عن الانفجار مثل اليود

الذرى والاسترانشيوم والسيزيوم ، عن طريق المنتجات الحيوانية إذ

انتقل التلوث الى الحيوان عن طريق التنفس والشرب والاكل ، وتراكمت

المواد المشعة في جسمه ، وقد تصل البنا عن طريق استيراد اللحوم

والالبان ومنتجاتها والبيض ومنتجاته .

ومن المعروف ان الحيوان يتأثر بالهواء والماء والطعام الملوث ،

ويخزن داخل جسمه ، وخاصة في الكبد والغدد الليمفاوية ، وإذا أكلها

الانسان يتأثر بها وتحدث له آثار خطيرة .

#### التلوث بالمعادن الثقيلة:

أثبتت البحوث والدراسات وجود تلوث في المياه بالزئبق العالي السمية والقابل للذوبان في الدهون ، وذلك يمكن انتقاله إلى النباتات والحيوانات المائية ، وتعتبر الأسماك أوراق ترشيع تخزن معظم أملاح الزئبق في أنسجتها ، حيث ترتبط بالدهون والبروتين داخل الخلايا .

كما تحتوي الحيوانات البحرية ( الجمبرى والصدفيات ) على تركيزات عالية من الزئبق ، بسبب طول مدة حياتها بالمقارنة بالأسماك .  
الكادميوم : من المعادن الثقيلة التي تنتج من المصانع ولها تأثير مرضي ، ويسبب الكاديوم لين العظام وكسرها .

الرمصاص : يوجد في الأغذية النباتية التي بجوار الطرق الرئيسية والمصانع ، وقد يصل إلى الماء ومنه إلى الأسماك ثم الإنسان - وهو محل الكالسيوم في الجسم ، ويخزن على هيئة فوسفات الرصاص في العظام ، ويؤدي إلى الأنيميا وإتلاف الجهاز العصبي ، وتخلف عقل في الأطفال ، مع فقر الدم والاضطرابات في الهضم .

#### التلوث بالمضادات الحيوية:

تختلف المضادات الحيوية من حيث درجة السمية ، ونسبة التراكم في الجسم ، ومدى سلامتها ، والمدة التي تخرج منها من الجسم المعالج .

#### الآخطار السمية :

• الحساسية ضد البنسلين وقد تؤدي بحياة أشخاص معينين .

• اضطرابات في السمع نتيجة *Streptomycin*

• إيجاد ميكروبات فقدت حساسيتها للمضاد .

• بالنسبة لمركبات السلفا التي بدأ انتشارها من سنة ١٩٤٠ لأنها

رخيصة ولها فائدة محققة ، إلا أن السمية تخلص في إتلاف الكلى وتحلل الغدة الدرقية .

#### التلوث بالعقاقير الطبية:

إن استعمال عقاقير طبية وإضافات للأعلاف يعني أن بقايا هذه المواد تترسب في جسم الحيوان ، وتوجد في اللحم واللين والبيض والسمك ، وتؤثر على صحة المستهلك .  
أثر الدواجن في التلوث البيئي :

جذبت مزارع الدواجن انتباه علماء البيئة مع تطور الإنتاج التجاري المكثف للدواجن في الدول المتقدمة ، وذلك لكونها أحد المصادر الهامة لتلوث البيئة ، سواء من طريق الطيور التي تربي بها أو من طريق منتجاتها ومخلفاتها . وتمارس الهيئات البيطرية المختصة - وتلك المهتمة بشئون البيئة في دول العالم المتقدم - ضغوطا مستمرة على أصحاب مزارع الدواجن ومعامل التفريخ والمجازر ، من خلال تشريعات وقوانين تلزمهم بالإقلال من المواد الملوثة عاماً بعد عام .

#### مصادر التلوث واسلوب معالجتها:

زرق الطيور : يعتبر مصدرا هاما للتلوث ، نظرا لما يحتويه من مواد عضوية قابلة للتحلل وإنتاج الغازات الضارة والروائح الكريهة ، بالإضافة إلى احتوائه على ميكروبات قد تضر بصحة الإنسان .

ويمثل التخلص من الزرق في مزارع الدواجن الكبيرة مشكلة متفاقمة ، نظرا لكميات الضخمة التي تخلصها الطيور يومياً ، وعلى مدار الدورة الإنتاجية ، فعلى سبيل المثال يقدر معدل إنتاج الزرق لكل ألف دجاجة بياضة وزن ١,٨ كجم / دجاجة بحوالي ٢٥ . طن أسبوعياً ، ٣,٨٠ طن شهرياً ، ٤٥,٦٠ طن سنوياً .

وهناك العديد من الطرق والابتكارات الحديثة للتخلص من زرق الطيور ، وأخمة في الاعتبار قيمته الكبيرة كسماد طبيعي ، كما يمكن استغلاله بعد معاملات خاصة في تغذية الدواجن وحيوانات المزرعة بنسب معينة . هذا بالإضافة إلى إمكان استخدامه لتوليد غاز الميثان

لأغراض التفتتة وتوليد التيار الكهربائي بالمزارع الكبيرة .

#### الطيور النافقة ومخلفات معامل التفريخ :

على الرغم من أنه يفضل حرق الطيور النافقة ومخلفات معامل التفريخ - لما تحمله من جراثيم - على دفنها في أعماق مناسبة وتغطيتها بطبقة من الجير الحي ، إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك كميات من الدخان والروائح الكريهة تتصاعد أثناء عمليات الحرق . وتوجد بالأسواق أنواع من المحارق التي تعمل بالسولار أو الكهربائي لاستخدامها بالمزارع ومعامل التفريخ للتخلص من الجثث النافقة والنفايات والمخلفات .

ومن الملاحظ أن الكثير من مزارع الدواجن قد استعاض عن الطرق الصحية للتخلص من جثث الطيور النافقة ، بطرق أخرى غير صحية زادت من فرص تلوث البيئة وانتشار الأمراض بين المزارع . إذ يلجأ الكثير من المزارع إلى تجميع الجثث والمخلفات في أكوام على شواطئ القرع والمصارف أو إلقائها في مياهها .

ويستلزم علاج هذه المشكلة ، استصدار تشريع يلزم أصحاب المزارع ومعامل التفريخ بالالتزام بالطرق الصحية في التخلص من جثث الطيور النافقة والنفايات والمخلفات ، مع الرقابة الدقيقة الدورية من أجهزة الطب البيطري وغيرها من الجهات المهتمة بشئون تلوث البيئة . كما يستلزم ذلك التوعية والإرشاد عن طريق الأجهزة المختصة .

#### مخلفات مجازر الدواجن :

بعد التخلص من مخلفات المجازر الآلية مشكلة كبرى عندما لا تتوفر لدى هذه المجازر وحدات ملحقة بها ، لمعاملة المخلفات وتصنيعها كمسحوق ذي قيمة غذائية يمكن استخدامه في أعلاف الدواجن ، وغيرها من الحيوانات ، بنسب خاصة . ووحدات أخرى خاصة لمعاملة

مياه الصرف التي تحمل الكثير من الجراثيم وبقياسيا المخلفات قبل صرفها .

وتقوم الدول المنتجة للدواجن بإصدار التشريعات التي تلزم أصحاب المجازر بإنشاء وحدة لتصنيع المخلفات ، وأخرى للمعاملة الصحية ، لمياه الصرف عند طلب التصريح بإنشاء مجازر آلية ، بالإضافة إلى الرقابة الدورية على هذه الوحدات .

#### منتجات الدواجن :

تترك بعض المستحضرات التي تستخدم في الوقاية والعلاج من الأمراض التي تتعرض لها الدواجن - والتي تخلط بأعلاف الطيور أو تعطى في ماء الشرب أو بالحقن - بعض النفايات في لحوم وبيض الطيور ، مما يؤثر على صحة المستهلك لهذه المنتجات . وقد دعا ذلك خبراء الصحة العامة في بلدان العالم المتقدم إلى استصدار التشريعات المناسبة التي تحدد فترة إيقاف استخدام هذه المستحضرات ، قبل ذبح الطيور أو إنتاج بيض المائدة للاستهلاك الأدمى .

وتتضمن هذه التشريعات أيضا على مسئولية الطبيب البيطري عن صرف واستخدام المستحضرات الوقائية والعلاجية في مزارع الدواجن ، وقد أن الاوان لكي تعالج التشريعات البيطرية مشكلة استخدام المستحضرات الوقائية والعلاجية عندنا دون مسئولية أو رقابة ، ولا يجب المقارنة بين الدواء الأدمى والدواء البيطري ، بالنسبة لإطلاق حذية صرفه واستخدامه للمستهلك ، وذلك لأن نتائج الخطأ في الدواء البيطري ستعود على الملايين من المستهلكين للحوم والبيض .

وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك سموم الفطريات التي تنمو على مكونات الأعلاف ومخالطها ، وتستخدمها الطيور في أعلافها وتجميع بقاياها في لحومها وبيضها ، وتشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان . كما أن منتجات الدواجن من لحوم وبيض قد تتلوث ببعض الجراثيم الضارة

## أهم الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان

أمراض بكتيرية من الإنسان إلى الإنسان عن طريق الحيوان	طفيلية	أمراض تسببها الريكتسية	أمراض فيروسية	أمراض فطرية	أمراض بكتيرية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الدفتيريا</li> <li>- التسممات الحلقية والذئبية</li> <li>- التسممات الحلقية والذئبية</li> <li>- الحمى القرمزية</li> <li>- التسممات الحلقية والذئبية</li> <li>- البكتيريا المعوية المتعدية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأميبا (الدوسنتاريا)</li> <li>- التريبانوسوما</li> <li>- الليشمانيا</li> <li>- التوكسوبلازما</li> <li>- التريكينلا</li> <li>- الديدان الشريطية</li> <li>- الأكياس المائية</li> <li>- الديدان الكبدية</li> <li>- الجرب</li> <li>- الديدان الحلزونية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحمى المجهرية</li> <li>- الحمى التيفوسية</li> <li>- المستوطنة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حمى التيفل الغريبي</li> <li>- الحمى الصفراء</li> <li>- حمى النجم</li> <li>- حمى الوادي المتصدع</li> <li>- داء الكلب</li> <li>- الحمى القلاعية</li> <li>- مرض النيو كاسل</li> <li>- حمى البهاة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التيفل</li> <li>- القراع الإنجليزي</li> <li>- فطريات تحت الجلد</li> <li>- فطريات الأغشية</li> <li>- الداءات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- السيل البقري</li> <li>- البروسيلا</li> <li>- السالمونيلا</li> <li>- الجذرة</li> <li>- الخبيثة</li> <li>- التيفانوس</li> <li>- الليستيريلا</li> <li>- جمره الخنزير</li> <li>- الرغام</li> <li>- حمى الأرانب</li> <li>- البستريا</li> </ul>

بالصحة العامة ، خاصة ميكروبات السالمونيلا والكامبيلوباكتر التي أخذت بعدا خطيرا - في السنوات الأخيرة - في كثير من الدول المتقدمة المنتجة للواجن مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، وتوضح بعض البحوث في الولايات المتحدة مدى إنتشار ميكروبات السالمونيلا في مشاريع إنتاج بجاج التسمين الكاملة ، إذ دلت على تلوث ٢٠ ٪ من عينات الأعلاف التي فحصت من مصنع للعلف بأحد هذه المشاريع ، و١٢٪ من مساكن طيور الأكار ، و٧٪ من عينات معمل التفريخ ، و٥٪ لعينات من بيوت بدري التسمين ، ١٦ ٪ من عينات من المجزر الآلى .

كل هذه البقايا والمخلفات الضارة بصحة الإنسان ، تستدعى الرقابة الدقيقة والنوعية على مصانع الأعلاف ومزارع الدواجن والمجازر الآلية ، وعلى منتجات الدواجن من لحوم وبيض .

#### مصادر أخرى لتلوث البيئة :

تسبب مزارع الدواجن مشاكل عديدة للتلوث ، يمكن الاقلال من حجمها عن طريق وضع البرامج المناسبة من قبل القائمين على إدارة هذه المزارع . فالأثرية والمواد الكيميائية والغازات التي تلوث الهواء من عمليات تصنيع الأعلاف والحرق ، ومن مساكن الطيور - تشكل خطورة على الصحة العامة ، وتمثل الروائح الكريهة وضوضاء الطيور والحشرات والقوارض والمنظر غير المريح لمزارع الدواجن - عاملا هاما من عوامل تلوث البيئة . لذا كان ضروريا إنشاء مثل هذه المشروعات خارج الحزام السكاني للمدن .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما ظهر من اتجاهات وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتى :

\* تشجيع الاتصال المباشر بين السلطات البيطرية في البلاد

والمناطق التي لها علاقة باستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها .  
\* توحيد الشهادات الصحية للصادرات على أساس إقليمي ، وتطبيق النظم الدولية المحسنة الجديدة لكتابة التقارير عن الأمراض التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ، والمكتب الدولى للأوبئة الحيوانية ، ومنظمة الصحة العالمية.

\* عمل مسوحات للأمراض الحيوانية المتوطنة ، ودراسات مفصلة عن حركة الحيوانات التي داخل بلدان الاقليم وخارجها ، وتحديد المناطق الخالية من المرض ، والمناطق الموبوءة ، والمناطق المعرضة لذلك .

\* القيام بحملات تحصين جماعية في جميع أنحاء البلاد بأمصا ملاتمة وموصى بها دوليا ، مع تحديد الحيوانات التي يتم تحصينها ، ووضع علامات مميزة عليها .

\* تحسين الرقابة البيطرية على الحيوانات المصدرة والمستوردة والعابرة ومنتجاتها .

\* تحسين مرافق الحجر البيطرى ، وإنشاء المزيد منها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

\* عقد دورات تنشيطية ثقافية مستمرة للمستولين البيطريين العاملين في مجالات المحاجر والمعامل والارشاد .

\* أن تسهم الحكومة بتقديم المعونات فى صورة : التدريب والتزويد بالمعدات ، أو تقديم الاموال لإنشاء المختبرات ، وغير ذلك .

#### فى مجال المنظمات الدولية :

\* إجراء دراسة عن احتياجات قطاع الأمراض التي تنتقل من الحيوان الى الانسان ، على المدى الطويل .

\* إعداد برنامج اقليمى منسق تنسيقا جيدا ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبلدان الاقليم وغيرها من الجهات المعنية ، بهدف مكافحة أهم الأمراض الموجودة والقضاء



البيطرية وغيرها من المؤسسات البيطرية ، ومع الصناعات المتصلة بالانتاج الحيواني ، ومع مختلف المجموعات ذات الاهتمام الخاص في هذا المجال .

\* الاهتمام بالأمراض الحيوانية التي تنقلها الأغذية بمختلف أنواعها ، والمخاطر المتعلقة بالصحة البيطرية العامة . ويجب وجود مراقبة محكمة للحيوانات والذبائح في المجازر .

\* الاهتمام بتدريس مادة الأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان بكميات الطب وبيان أهميتها ، حتى يهتم بها الطبيب البشرى الممارس .  
في مجال التكليف :

\* ينبغي تقدير التكليف اللازمة لبرامج مكافحة الأمراض لاستئصالها أو الوقاية منها ، وإدراجها في الميزانية السنوية .  
\* أن يدرج في برامج الصحة البيطرية العامة التي يتم تخطيطها احتساب كل تكلفة المرض ، مثل الخسائر في انتاج العجول والألبان ، أو تكاليف معالجة الإنسان بعد اكتشاف إصابته بالأمراض المختلفة ، وتأثير ذلك على الانتاج . مع إعطاء صورة كاملة عن أهمية الصحة البيطرية .

في مجال التدريب :

\* الاهتمام بتدريب الكوادر على مكافحة الأمراض وتشخيصها ، سواء في داخل البلد أو خارجه . كما يجب الاهتمام بتدريب المهنيين المعنيين بجمع البيانات ومساعدتهم ، لما لذلك من ضرورة هامة في تنفيذ البرامج .

\* الاستعانة بالخبراء النوابين لتنفيذ بعض الأعمال التثقيفية ، كالفحوصات المختبرة والاختبارات الحقلية واختبار الطفيليات .

\* أن يكون كبار العاملين في مكافحة مربيين تدريباً جيداً ، بحيث يمكن الاعتماد عليهم في تدريب الفنيين الذين يعملون في إطار البرنامج .

عليها ، ومنع دخول أى مرض وافد من خارج الوطن أو انتشاره فيه .

- مع توفير اللقاحات والعقاقير البيطرية والمواد المشخصة لإنشاء نظام معلومات ، تشارك فيه جميع مختبرات التشخيص البيطرى ، وانتاج الأمصال الموجودة في الاقليم وذلك من خلال جهود منظمة الصحة العالمية .

- مع إقامة شبكة من المراكز المرجعية المتماثلة مع المنظمة لعدد من الأمراض الموجودة في الاقليم :

\* مطالبة المنظمات الدولية - مثل منظمة الصحة العالمية والأغذية والزراعة - بتقديم مساعدات لتدريب الكوادر ، سواء بداخل البلد أو خارجه .

\* توفير اللقاحات والعقاقير البيطرية والمواد التشخيصية اللازمة .  
في مجال التنظيم :

\* يعتبر التنظيم الفعال والملائم للخدمات المعنية شرطاً أساسياً لمكافحة الأمراض ، ولابد من التخطيط الجيد لتنفيذ برامج مكافحة على نحو فعال في جميع بلدان الاقليم .

\* أن يكون للأطباء البيطريين دور هام ورئيسي في مجال الصحة البيطرية العامة ، وأن يقوم مدير الخدمات البيطرية بإنشاء وحدة كبرى في هذا المجال ، وتكون لديها الأموال الكافية والكوادر المدربة .

\* أن تبادر الإدارات الطبية بتحديد مهام ومسئوليات الطبيب البيطري في مجال الصحة البيطرية العامة وتخطيطها على نحو واضح وإقامة تعاون كامل بين الأطباء البيطريين والأطباء العاملين في الخدمات .

\* يتعين على إدارات الصحة البيطرية العامة - في سبيل وضع برامج عالية المستوى - أن تكون على اتصال دائم مع الأجهزة المعنية بالانتاج الحيواني والزراعى في القطاعين العام والخاص والمعاهد

• الاهتمام بالمعاهد والكليات البيطرية ، وخاصة تلك التي تهتم ببرامج الصحة البيطرية العامة .

في مجال المختبرات :

• تعتبر المختبرات ضرورة هامة في أى إدارة بيطرية ، فيجب الاهتمام بالمختبرات التشخيصية وتزويدها بالأجهزة المتخصصة .

• نظرا لأن المراقبة الصحية على اللحوم والألبان تمثل إحدى مشاكل الصحة البيطرية العامة التي يتعين على الإدارات البيطرية معالجتها ، فيجب إعطاء الأولوية للمختبرات والمعامل اللازمة لأجراء الفحوص الأساسية لهذه المنتجات .

في مجال التشريعات :

• تعديل التشريعات القائمة في هذا الشأن ، وإعداد تشريعات جديدة تضمن التنفيذ العاجل والفعال لاجراءات مكافحة الأمراض الحيوانية التي تصيب الانسان .

• لما كانت السيطرة على الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان تدخل ضمن اختصاصات أخرى غير الخدمات البيطرية - مثل مجالات صناعة الاعلاف وإدارات وهيئات صيانة البيئة ، فانه ينبغي إشراك جميع هذه التخصصات والإدارات والهيئات المختصة في اقتراح مشروعات القوانين ، ووضع برامج مكافحة ومسئولية تنفيذها .

• يراعى ، عند وضع أى تشريعات جديدة ، الاعتماد على المعايير الدولية المعنية بالمكافحة والقضاء على الأمراض المشتركة واختيار البنود التي تتكامل مع الأوضاع المحلية وتطبيقها على نحو سليم

في مجال السيطرة على الأمراض :

• إجراءات وقائية : تطبيق على الافراد أو مصادر العدوى حسب طبيعة المرض من حيث كونه عدوى فردية أو مرضا وافدا أو مستوطنا ، وهل المرض يأخذ صورة المهدد بالخطر الداهم أم لا وهذه

الاجراءات تشمل : التحصين - تطهير مياه الشرب - بستره اللبن - السيطرة على القوارض - القضاء على أماكن تراكم القمامة والقاذورات - التخلص من الكلاب والقطط الضالة .

- السيطرة على الافراد المصابين والمخالطين وكذلك البيئة ، وتخطيط هذه الاجراءات لمنع انتشار المواد الملوثة الموجودة في الشخص المصاب وبيئته من أن تنتقل الى الأشخاص الآخرين أو العشرات أو الحيوانات التي تؤدي الى انتشار العدوى ، مع وضع المخالطين وحاملى العدوى تحت الملاحظة أثناء فترة حضانه المرض - حتى يثبت خلوهم من مسببات المرض .

• اجراءات دولية : تشمل التحكم في حركة السكان والنقل والتجارة والهجرة والسفر عبر الحدود الاقليمية ، وفق ما يتفق عليه بواسطة التنظيمات الدولية واجراءات الحجر الصحي والبيطرى ، لما في ذلك من حماية للسكان الاصحاء والحيوانات في كل قطر من العدوى بالأمراض الوافدة .

في مجال التوعية البيئية والمهنية :

• اهتمام جميع وسائل الاعلام والاعلان بعرض الارشادات الصحية التي يجب أن تكون على النحو الآتى :

- أن تكون غير مباشرة وأن تتسم بالتنوع والتعدد ، حتى تغطي جميع جوانب المشكلة المعنية .

- أن تأخذ أشكالا مختلفة من حيث المادة والخراج .

- أن تأخذ صفة الدوام والاستمرار ، حتى يمكنها تكوين الاتجاهات والقيم .

- أن تتسم بالموضوعية وعدم المغالاة .

- أن يراعى في معلوماتها وبياناتها الدقة العلمية والحدائق .

• تعليم المعارف الصحية : وهى الطرق والوسائل الصحية

#### توصيات عامة :

- \* لا بد من إجراء مسوحات عن الأمراض الوبائية الحيوانية ، حتى يتسنى تحديد هدف انتشار الأمراض الحيوانية التي تصيب الإنسان ، ومن ثم تحديد المناطق التي تعطي الأولوية لمشكلاتها .
- \* إنشاء جهاز ملائم ونشط به كوادر ذات ثقافة عالية ، يمكن وضعه في إطار هيئة الخدمات البيطرية الموجودة .
- \* أن يشمل التعاون الاقليمي التبادل الشامل للمعلومات عن مدى انتشار الأمراض وعن نفوق الحيوانات ، ونسبة حدوث الأمراض ، والتعاون الفني بين برامج مكافحة في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان . والوقاية من انتشار الأمراض من خلال تطوير التميزيزات القطرية أو القوانين المتعلقة بانتقال الماشية والحيوانات الأخرى بين الدول ، وتنسيق البحوث ونشر المعلومات .
- \* حول احتمال وجود أحد الأمراض الحيوانية التي تصيب الإنسان ، ينبغي إجراء مزيد من البحوث للتثبت من وجوده ، مع إجراء الدراسات المتعلقة بالأمراض الوبائية . أما إذا كان وجود أحد هذه الأمراض أمراً معروفاً فيمكن إنشاء جهاز فعال وملائم لجمع البيانات ، بحيث تعطي له الأولوية في إطار إعداد برنامج مكافحة اللازمة .
- \* اتباع نظام تفصيلي موحد لجمع المعلومات والبيانات ورصدها ونشرها طوال فترة أي برنامج ، حتى يسهل رصد ومقارنة مدى انتشار ووبائية هذه الأمراض .
- \* على الأطباء البيطريين المسؤولين عن إدارات الصحة البيطرية العامة أن يقيموا علاقات جيدة مع البلدان المجاورة ، مما يشجع على تبادل المعلومات .

التي بواسطتها يتعلم الأفراد والجماعات البشرية الحفاظ على صحتهم ، والتي يمكن من طريقها تطوير العديد من سلوكياتهم المعيشية . ويجب أن تهيأ لهم العوامل والظروف التي تؤدي بهم إلى اكتساب المعارف الصحية السليمة .

\* تثقيف العاملين بالمهن الخاصة بالمنتجات الحيوانية : عن طريق إحاطتهم بالمعارف الصحية وبأضرار الأمراض وطرق الوقاية منها ، وأهمية نظافة الشخصية ، مع ضرورة اجتناب تلك الأضرار أثناء العمل ، بالإضافة إلى علاج جروح الأيدي والجلد التي تحدث أثناء العمل ومراجعة الطبيب لتلافى حدوث أي مضاعفات .

\* رعاية العاملين صحياً وإجراء الفحوص الطبية بصفة دورية ، وخاصة العاملين بالمدايق والمجازر ومصانع تجهيز الصوف وغيرها من المهن المعرضة للأمراض .

\* الاهتمام بالصحة الشخصية ( الهيجين الشخصي ) : وهي القواعد والإجراءات التي تقع مسئوليتها على عاتق الفرد ، حتى يستطيع الإنسان أن يحافظ على صحته وعلى منع انتشار الأمراض المعدية .

\* وضع برامج ذات أولويات للتحرك في مجال محاولة إزالة التلوث عن طريق الحيوان . ومن ذلك :

- إيجاد وسائل بديلة للنقل البشري وحيوانات الجر في المدن الكبرى .

- نقل المحاجر البيطرية خارج المدن .

- إنشاء مجازر ذات مواصفات صحية

\* على أن تأخذ هذه البرامج الصفة القومية من حيث النوعية

والاهتمام والتمويل .

## توفير المواد المشخصة واللقاحات لمكافحة الأمراض الحيوانية والمشاركة

البروتين الحيواني من المكونات الرئيسية في غذاء الإنسان ، ذلك لأن الأحماض الأمينية التي يتحول اليها هذا البروتين تسد احتياجات الإنسان مباشرة لطبيعة تكوينها ، بسبب تماثل الخلايا الحيوانية مع خلايا الإنسان .

ولقد شجع هذا التماثل في الخلايا الدول الغنية - وهي بطبيعتها المنتجة لغالبية محاصيل البروتين النباتي - على الاتجاه نحو تحويل الجزء الأكبر من هذا البروتين الى بروتين حيواني ، لشموله على كل ما تحتاجه أجهزة الجسم الأدمى من أحماض أمينية ، نظرا لأن البروتين النباتي لا يشتمل على كل ما يحتاجه الإنسان من هذه الأحماض وكان من نتائج هذا التحويل ، أن أصبح الحيوان الزراعى في الدول المتقدمة منافسا رئيسيا للمواطنين في الدول النامية ، خصوصا تلك الدول غير القادرة على انتاج احتياجاتها من البروتين النباتي ، وأصبحت البادات الثلاث ( البشر - البقر - البروتين ) تكون معادلة صعبة ، الخاسر فيها هم مواطنو الدول النامية .

هذا من جهة ، أما الجهة الأخرى فإن الزيادة المطردة في سكان العالم - خصوصا في دول العالم الثالث - سوف تجعل من الصعب سد الاحتياجات من هذه البروتينات اذا لم تتغير ظروف الدول النامية ، بحيث تعمل على زيادة انتاجها من البروتينات النباتية والحيوانية - إما رأسيا أو أفقيا - حسب امكانات كل منها .

ولما كانت امكانات مصر الزراعية لاتسمح كثيرا بالتوسع الأفقى لانتاج البروتين الحيوانى ، كان لزاما عليها التوسع الرأسى . وإذا كانت

خسائرنا في الثروة الحيوانية بسبب الأمراض - بناء على الدراسات المؤكدة - تصل في مجموعها الى مايقرب من ثلثي مليار من الجنيهات سنويا ، حسب تقدير ١٩٨٥ ، وإلى ملياريين في عام ١٩٩٠ ، فان واجب الدولة - وواجبنا جميعا - هو العمل على سلامة الحيوان المصرى من الأمراض ، ومن بينها الأمراض الوبائية والمعدية .

فاذا نظرنا الى ما اجتاحت البلاد في السنوات الأخيرة من أمراض معدية وبائية ( مستوطنة ووافدة ) نجد أنها قد سببت خسائر اقتصادية تقدر بمئات الملايين من الجنيهات . ومن هذه الامراض :

مرض همى الوادى المتصدع ( وافتد ٧٧ - ١٩٨٠ ) وهو مرض فيروسي ينتقل عن طريق الحشرات ، مشترك بين الانسان والحيوان ، يؤدى الى نفوق الحملان الصغيرة ، وتصل نسبة النفوق الى ٩٥ ٪ ، . كما يسبب : اجهاض الحيوانات العشار ، وحدوث وفيات خاصة في الأطفال وكبار السن ، وكذلك اضطرابات الكبد . وتقدر الخسارة - نتيجة نفوق الحيوان والاجهاضات وقلة انتاج اللحوم - بنحو ٨٢ مليون جنيه ، علاوة على الاصابات الانمىة البالغة .

مرض الطهاون البقرى ( متوطن ٨٢ - ١٩٨٦ ) ويعتبر من أقدم وأخطر الأمراض الفيروسية التي تهدد الماشية ، وتحدث خسائر فادحة في الأبقار والجاموس وتقلل انتاج اللحوم الحمراء ( نفوق وقلة وزن العجول الحية ) وقلة إمدار اللبن ، وارتفاع تكاليف علاج الحيوانات المريضة ، وتكاليف ميكنة العمل بدل الحيوان المريض . وتقدر الخسارة بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، عدا تكاليف حملات التحصين .

مرض الحمى القلاعية ( متوطن ٨٧ - ١٩٨٨ ) وهو مرض فيروسي وبائى يصيب المجترات ، وبالرغم من أن معظم الحيوانات التي تصاب بالمرض تشفى ، ونسبة النفوق منخفضة وتحدث عادة في الحيوانات الصغيرة ، فإن خطورة هذا المرض تكمن في شدة وبائيته وسرعة

انتشاره بين الحيوانات المشقوقة الظلف ، وكذلك الخنازير ، حيث يتوقف إمرار اللبن وينقص وزن الحيوانات ، ويحتاج الى فترة نقاهة طويلة لتعويض هذه الأوزان ، علاوة على إصابة الأطفال به عن طريق شرب لبن غير مبستر . وتقدر الخسائر التي نتجت عن هذا المرض بحوالى ٥٠ مليون جنيه .

**مرض الجلد العقدي:** (وافتد ٨٨ - ١٩٨٩ ) وهو مرض فيروسى معد ، يصيب الفصيلة البقرية ، ويحدث اصابات جسيمة فى الجلد تجعله مرفوضا للأفراض الصناعية ، بالإضافة إلى قلة إمرار اللبن ونقص أوزان العجول المصابة ، والتسبب فى بعض الاجهاضات والتفوق . وقد بلغت الخسائر ما يقرب من ٧٠ مليون جنيه ( اصابات ، نفوق ، تكاليف علاج - طبقا للأمراض الظاهرية ) .

**مرض الفلورنزا الفيول:** (وافتد ١٩٨٩ ) وهو مرض فيروسى ويأتى ، يصيب الفصيلة الخيلية ، ويحدث نقصا شديدا فى قوة الخيول ويؤثر فى حركة النقل والجر ، علاوة على تكاليف علاج الحيوان المصاب . وتبلغ الخسارة نتيجة هذا المرض مليونى جنيه .

وكل تلك الأمراض تحتاج الى تشخيص ، وبالتالي الى مواد مشخصة ولقاحات ، تحضر جميعها على أحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا فى الدول المتقدمة .

ولما كانت مصر من الوجهة الجغرافية ذات موقع متوسط ، ولها حدود طويلة مشتركة مع الدول الأفريقية يصعب التحكم فيها ، وبالتالي يصعب إبعاد الأوبئة عنها - فقد أتت لهذه الأوبئة فى مناسبات متعددة الدخول الى مصر ، حتى أصبح بعضها متوطنا ، يحتاج الى مقاومة مستمرة واستعداد دائم .

ولا يمكن تشخيص هذه الأمراض والعمل على الوقاية منها بواسطة اللقاحات المتعددة الا باستعمال التكنولوجيا الحديثة فى تحضير المواد

المشخصة واللقاحات ، وبكميات كافية واحتياطي مناسب للظروف الطارئة . وهو ما يجرى الآن فى الدول المتقدمة من حيث التشخيص وانتاج اللقاحات ، مثل : استخدام الأجسام المناعية وحيدة التخصص ، والهندسة الوراثية ، والبيولوجيا الجزيئية ، حيث بدأت التكنولوجيا الحديثة تحل محل الاختبارات والتكنولوجيا العادية فى أعمال التشخيص وتحضير اللقاحات .

كما تتجه الدراسات حاليا ، فى هذه الدول ، الى استخدام فيروس الفاكسينا ، كحامل للجينات الخاصة بانتاج الانتيجينات المستولة عن المناعة والتحصين ضد عديد من الفيروسات ، وذلك لاستخدامه كلقاح واق ضد تلك الأمراض كلها .

وقد أثبتت التكنولوجيا الحديثة قلة جدوى ما كان ساريا فى تحضير بعض اللقاحات ، مثل لقاح الطاعون البقرى ، إذ عند قتل هذا الفيروس ، باستخدام الكيماويات كالفورمالين وغيره ، فإن المادة القاتلة تفسد أحد الانتيجينات الخاصة بإحداث المناعة ضد هذا الفيروس - مما ينتج عنه فقد الفاعلية لذلك اللقاح .

واقدر حلت الأجسام المناعية عالية التخصص محل الامصال العادية فى أعمال التشخيص السريع والدقيق لمسببات الأمراض ، بل والتعرف على « العترات » المختلفة منها ومصادرها ، مما يجعل لذلك أهمية كبيرة فى دراسة وبائية المرض - مثل الطاعون البقرى - والتعرف على مصادر العدوى بصورة محددة ودقيقة فى مدة لا تزيد على ٢٤ ساعة ، وبالتالي اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

لهذه الاسباب جميعها ، كان لزاما علينا - ونحن فى عالم يزداد سكانه بسرعة فائقة ولا تكلى مقدراته - أن نحافظ على ثروتنا الحيوانية بكل الوسائل الممكنة . ومن بين هذه الوسائل : وقايتها من الأوبئة والأمراض المعدية ، باتباع أحدث طرق التشخيص وتحضير اللقاحات .

ولما كان من أصعب الأمور وأكثرها تكلفة استيراد هذه المواد المشخصة واللقاحات المتطورة ، بات لزاما اتباع أحدث طرق التكنولوجيا وتحضيرها في المعاهد المصرية .

وعلى الصفحات التالية عرض لما هو متبع في الدول المتقدمة ، وموقفنا الحالي في هذا الصدد ، وما يجب عمله ، حتى يكون انتاجنا على الوجه الأكمل ، ومن ثم يتحقق الحفاظ على ثروتنا الحيوانية .

الاتجاهات الحديثة لتطوير طرق تشخيص امراض الحيوان والدواجن :  
ترتكز مقاومة الأمراض الوبائية والمعدية وسرعة التحكم فيها ، في المقام الأول ، على سرعة وبقة تشخيصها والتعرف على مسبباتها . وتعتمد سرعة التشخيص بدورها على درجة نوعية ودقة الاختبارات المستعملة لهذا الغرض ، وما يستخدم فيها من مواد مشخصة . لذا تركز اهتمام العلماء على استنباط الحديث من الاختبارات التي تفوق الاختبارات القياسية الممهودة من حيث الدقة والنوعية ، والسهولة في الإجراء ، بجانب اهتمامهم بتطوير المواد الكاشفة المستخدمة في الاختبارات ، لزيادة درجة مقاوتها ونوعيتها . وقد اعتمدت اهتماماتهم هذه على ماتولر حديثا من تكنولوجيا ومعلومات في مجال البيولوجيا الجزيئية ، وبصفة خاصة في مجال إنتاج الأجسام المضادة أحادية النسخ ، الموجهة ضد مواقع التصاق مامة ومحدودة على سطح مولد المضاد ( الأنتجين ) ، ومجال كاشفات الحامض النووي باستخدام قطع محددة من شريط الحامض النووي في جزيء الفيروس أو الخلية البكتيرية ، يحصل عليها باستخدام أنزيمات معينة . ونظرا لأن شريط الحامض النووي عبارة عن تتابع معين لعدد من النيوكليوتيدات ، فانه إذا حدث وتقابل شريطان أو قطعتان متماثلتان ، فإنهما يلتصقان ، ويستدل على حدوث هذا الالتحام أو الالتصاق بتمييز الحامض النووي للكاشفات بأحد النظائر المشعة ، أو باستخدام البيوتين والأفنديين .

وقد تمكن العلماء من الحصول على ملايين النسخ من كاشفات الحامض النووي لمسبب مرضى ، عن طريق لصق قطع معينة من شريط الحامض النووي الخاص به في شريط الحامض النووي بيلانزميدات الميكروب القولوني على سبيل المثال ، وعندما يتكاثر هذا الميكروب يقوم بنسخ الكاشفات المطلوبة .

وتشمل الطرق الحديثة للتشخيص ، الاختبارات التالية :

الاختبارات المناعية اللاصقة والمرتبطة بالانزيمات ( الاليزا ) :

يستخدم هذا الاختبار في كشف وقياس المسبب المرضي في الأنسجة المصابة ، أو في كشف وقياس الأجسام المضادة لمسبب مرضي في المصل . ويتميز اختبار الاليزا بتفوقه من حيث الحساسية والدقة على العديد من الاختبارات العملية التقليدية الأخرى ، مثل اختبار الترسيب في الأجار ، واختبار المتمم المثبت ، والاختبار المانع لتلازن الدم ، حيث يمكنه الكشف عن أقل كمية من المسبب المرضي أو الأجسام المضادة له ، مما يجعل له أهمية خاصة في الكشف عن الإصابة في أطوارها الأولى . وتعتمد فكرة اختبار الاليزا على استخدام أجسام مضادة لمسبب مرضي ، ثم تمييزها بربطها بلحد الانزيمات الذي يمكن التعرف عليه اذا ماتفاعلت الأجسام المضادة المرتبط بها الأنزيم مع المسبب المرضي النوعي ، وبعد إضافة المادة المخمرة الخاصة بالأنزيم المستخدم ، حيث يتكون لون مميز يمكن التعرف عليه بالعين المجردة أو قياسه بجهاز ملحق باختبار الاليزا .

اختبار بروتين ( ١ ) للميكروب العنقودي الذهبي في الكشف عن

المسببات المرضية :

تعتمد فكرة هذا الاختبار على قدرة بروتين معين يوجد على سطح الميكروب العنقودي الذهبي على الالتصاق بجزء خاص من الأجسام المضادة النوعية لأحد مسببات الأمراض ، وعند إضافة المسبب المرضي

النوى لهذه الأجسام المضادة المتصقة ببروتين (أ) للميكروب المنقوي ، يحدث تجمع سريع نتيجة لتفاعل المسبب المرضي مع الأجسام المضادة النوعية . ويتميز الاختيار ببساطته وحساسيته وامكان استخدامه في الحقل للكشف عن مسببات الأمراض .

#### استخدام كاشفات الحامض النووي ؛

تتميز كاشفات الحامض النووي بالحساسية العالية ، مما جعلها منافسا للاختبارات السيولوجية المعهودة ، التي تهدف الى الكشف عن وجود المسبب المرضي في الأنسجة المصابة ، مثل اختبار الجسم المضاد المشع ، أو محاولات عزل المسبب المرضي في البيئات المناسبة وتصنيعه . وقد أثبتت كاشفات الحامض النووي أهمية خاصة في المجالات الآتية :

- الكشف عن الفيروسات التي يصعب عزلها أو التي لاتعطى نورة تكاثر كاملة في العوائل التي تستخدم في عزلها ، مثل فيروس سرطان الدم في الإبقار والاصابات الكامنة بفيروسات الهريس .

- التعرف على بعض المسببات المرضية التي لها أكثر من نوع من الأنواع المعملية ، مثل فيروس مرض ماريك في الطيور .

- رسم خرائط لأشرطة الحامض النووي لمسببات الأمراض ، للتعرف على أي تغيير أو طفرة تحدث في سلالات هذه المسببات .

- الكشف عن الجزء من الحامض النووي المسئول عن ضراوة المسبب المرضي ، مما يفيد في محاولات تتبع استضعاف الفيروسات ، بهدف إنتاج سلالة مستضيفة لاستخدامها كلقاح .

#### الاتجاهات الحديثة في إنتاج اللقاحات :

تعد اللقاحات البيطرية الأساس في الخطط والبرامج الرامية إلى مقاومة الأمراض الوبائية والمعدية ، سواء كانت متوطنة أو وافدة فاللقاحات الفعالة تمثل الوسيلة الوحيدة في مواجهة الأمراض المختلفة

للحيوان والانسان - وخاصة الأمراض الفيروسية - لعدم وجود وسائل علاجية أخرى ، مثل المضادات الحيوية وذلك لعدم جدواها للأمراض الفيروسية . وقد أصبحت الأمراض الفيروسية الآن - نظرا لسرعة انتشارها وشدة فتكها بالحيوان المصاب - من أخطر المشكلات التي تواجه مربي الحيوان والدواجن ، . وتحتاج برامج التحصين الى عشرات الملايين من الجرعات سنويا لحماية الحيوانات المختلفة . ويرتفع عدد الجرعات المستخدمة سنويا الى البلايين ، اذا ما أضيف له ما يحتاجه قطاع الدواجن من لقاحات ، فهناك على الأقل سبعة أنواع من الأمراض الفيروسية الهامة التي تصيب الدواجن بمصر ، وتستخدم لها لقاحات طبقا للبرامج المعمول بها في معظم مزارع تربية الدواجن ، عدا اللقاحات البكتيرية . ومن المعتاد ان ترى برامج سجاج التربية وقد احتوت على مايزيد على عشرة أنواع من اللقاحات ، مستضفة أو مية .

ونظرا لأهمية اللقاحات في حماية الحيوانات والدواجن من الأمراض الهامة ، والتي تؤدي بحياتها أو تضعف من إنتاجها ، كان هذا الاهتمام العالمي بتطوير اللقاحات .

وقد اتخذت الدراسة والبحوث الهائلة لتطوير اللقاحات عدة اتجاهات :

أولا : بينما أعطيت عناية خاصة لاختبار عترات أفضل من الميكروبات المستعملة في إنتاج اللقاح ، تتميز بأقل قدر من الضراوة ، مع احتفاظها بقدرات مناعية عالية - نجد أن بعض الدراسات قد اتجهت لانتخاب طفرات حساسة للحرارة واستخدامها في إنتاج اللقاحات .

ثانيا : اهتمت الدراسات الحديثة بتطوير الوسائل المستخدمة لزراعة الفيروسات ، للحصول على أعلى تركيز ممكن من الفيروس ، أو الانتجين المطلوب ، وقد استفادت صناعة اللقاحات كثيرا من استخدام

المزارع النسيجية ، وتم تطويرها الى المزارع النسيجية المعلقة في حضانات ، يتحكم في ضبطها وادارتها أجهزة الكمبيوتر ، لانتاج أعلى تركيز من الخلايا ومن ثم الفيروس المستخدم في اللقاح .

ورغم أننا استطعنا الحصول على العديد من خلايا الانسان والحيوان ذات القدرة غير المحددة على التكاثر تحت ظروف الزرع النسيجي ، إلا أننا لم نستطع الحصول على خلايا من الدجاج بها مثل هذه الصفات ، وهكذا فلانزلت أجنة الدجاج - في معظم الأحيان - هي الوسيط الأمثل والأرخص لزراعة فيروسات الطيور لانتاج لقاحات الدواجن . ونظرا لانه قد يوجد في البيض بعض مسببات الأمراض الفيروسية والبكتيرية ، فقد لجأت شركات انتاج لقاحات الدواجن الى استخدام البيض المنتج من أمهات خالية من مسببات الأمراض ، رغم ارتفاع ثمنها .

**ثالثا : انتاج لقاحات تحتوى فقط على الانتيجينات المسئولة عن الاستجابة المناعية التي تؤدي الى حماية الحيوان من الميكروب المسبب للمرض .** وقد كان عزل وتنقية وتركيز هذه الانتيجينات هدفا لانتاج كثير من اللقاحات الفعالة لأمراض الانسان والحيوان الفيروسية ، إلا أن هذه الطرق التقليدية سرعان ما حلت محلها طرق الهندسة الوراثية

**رابعا : استخدام طرق الهندسة الوراثية في تحضير اللقاحات .** في هذه الدراسات اتجهت البحوث نحو تحديد الجزء من التركيب الوراثي للفيروس المسئول عن تكوين الانتيجينات المطلوب إدراجها في اللقاح ، ثم عزل تلك الجينات وربطها في حاملات مثل البلازميدات ، وبالتالي يمكن جعل البكتيريا مصدر انتاج كميات كبيرة منها . وقد أمكن بالفعل انتاج انتيجينات فيروسات الانفلونزا والكسب والحمى القلاعية بهذه الطريقة ، ودرجة عالية من التركيز والنقاوة .

ويجدر بنا أن نشير الى النجاح الذي حققه استخدام بعض

١٢٠

فيروسات الأمراض التي تصيب الحيوان ، مثل فيروس الفاكسينا ، كحامل لهذه القطع من الصفات الوراثية المنتجة لانتيجينات الفيروسات المختلفة . ويتميز هذا الفيروس بأنه يبيح مجالا كافيا لاستيعاب أكثر من جين لأكثر من فيروس ، وهكذا يعطى الحيوان جرعة واحدة من لقاح ، يصبح بعدها محصنا ضد مجموعة كبيرة من مسببات الأمراض الخطيرة المحيطة به . ومثل هذه اللقاحات - المبنية على طرق الهندسة الوراثية - يمكن أن تكون أرخص وأكثر فاعلية وأماناً على الحيوان من اللقاحات المستضفة التقليدية .

وقد كشفت البحوث الجديدة عن لقاحات لكل من الطاعون البقري والكلب وبثور الفم ، محمولة كلها على فيروس الفاكسينا .

**خامسا : المنشطات المناعية المستحدثة :** يعد استخدام المنشطات المناعية من أساسيات إنتاج اللقاحات الميئة ، وقد عرف منها العديد ، إلا أن الدراسات الأخيرة اهتمت بتلك المنشطات ودراسة آثارها على رد الفعل المناعي للحيوان للقاح المستعمل ، وقدمت منها ما هو جديد مثل الليبوزومز وهي عبارة عن : كريات متناهية في الصغر ، مكونة من غشاء من مادة الفوسفوليبيد ، وتأخذ عدة أشكال عند تكوينها . ويمكن لهذه الليبوزومات أن تحمل نوعا أو أكثر من الانتيجينات ، وتوصلها الى خلايا الجهاز المناعي وبخاصة الخلايا الأكولة ، مما يؤدي الى إحداث استجابة مناعية قد تصل الى ألف ضعف للاستجابة المناعية الناتجة عن اللقاح بدون ليبوزومز ، وقد أحدث استخدام الليبوزومز ثورة في مجال اللقاحات الميئة .

**المستحضرات البيولوجية البيطرية في الحيوان والدواجن :**

اللقاحات البيطرية لها أهميتها القصوى في حماية الثروة الحيوانية والداجنة من الأمراض الوبائية ، وحماية الانسان من الأمراض المشتركة التي تنتقل اليه من الحيوان . لذا كان الاهتمام بإنتاجها بواسطة معهد



بحوث الأمصال واللقاحات البيطرية بوزارة الزراعة ، وذلك بهدف :

- توفير احتياجات البلاد من اللقاحات والأمصال المناعية والمواد المشخصة .

- دراسة المناعة المكتسبة بعد التحصين .

- اختبار صلاحية المستحضرات الحيوية للبيطرية ،

المحلية والمستوردة .

أولاً، المستحضرات البيولوجية للحيوان :

#### اللقاحات :

١- لقاح الحمى القلاعية : من العترة OI . بدأ إنتاجه عام ١٩٧٣ بمعدل ٦ ملايين جرعة سنوياً ، ومطلوب زيادتها إلى ٩ أو ١٠ ملايين لتغطية سياسة التحصين الشاملة ، وكذلك تحديث المعامل وتجهيزات إضافية .

٢- لقاح الطاعون البقري : لقاح نسيجي حي مجفف . بدأ إنتاجه عام ١٩٦٣ . وينتج حالياً بمعدل ١٢ مليون جرعة سنوياً في عبوات ١٠٠ ، ٥٠٠ جرعة ، ويغطي احتياجات البلاد .

٣- لقاح حمى الرفت فالى : لقاح نسيجي ميت . بدأ إنتاجه عام ١٩٧٨ . ينتج بمعدل ٤ ملايين جرعة سنوياً . مطلوب زيادتها إلى ٧ ملايين جرعة ، لتعميم تحصين الماشية والأغنام بإضافة بعض المعدات .

٤- لقاح طاعون الخيل : نسيجي حي مجفف . بدأ إنتاجه عام ١٩٧٠ . وينتج حالياً بمعدل ١٠٠,٠٠٠ جرعة سنوياً ، تغطي الاحتياجات المحلية بل وتزيد .

٥- لقاح الكلب : حي مجفف محضر في أجنة الدجاج لتحصين الكلاب من عمر ٦ شهور . ينتج بمعدل ٥٠,٠٠٠ جرعة سنوياً تغطي الاحتياجات المحلية ، وبدأ إنتاجه عام ١٩٦٠

٦- لقاح جدري الخنازير : حي مجفف محضر من العترة

الرومانية . بدأ إنتاجه عام ١٩٥٠ . ينتج حالياً بمعدل ١٠ ملايين جرعة ويغطي الاحتياجات المحلية . ومطلوب تطويره إلى لقاح نسيجي .

٧- لقاح التسمم الدموي الزيتي : لقاح مثبط بالفورمالين لتحصين الماشية والأغنام . بدأ إنتاجه عام ١٩٦٩ . ينتج حالياً بمعدل ٦ ملايين جرعة سنوياً . ومطلوب دعم المعدات ليرتفع الإنتاج إلى ١٠ ملايين جرعة .

٨- لقاح التسمم الدموي الفورماليني : لقاح مثبط بالفورمالين . بدأ إنتاجه عام ١٩٢٨ . ينتج حالياً بمعدل ٢٥٠,٠٠٠ جرعة سنوياً وهي تكفي احتياجات التحصين .

٩- لقاح التسمم الدموي للأرانب : لقاح مثبط بالفورمالين لتحصين الأرانب ، بدأ إنتاجه عام ١٩٦٩ ، وينتج حالياً بمعدل ٤٠٠,٠٠٠ جرعة سنوياً تكفي احتياجات التحصين .

١٠- لقاح التقيح العضلي وفقرونيا العضلات : مُرْسَب بالمشبه فورمالين لتحصين الماشية والأغنام ، بدأ إنتاجه عام ١٩٧١ . ينتج حالياً بمعدل ٦٠٠,٠٠٠ جرعة سنوياً . ومطلوب معدات هامة لزيادة الإنتاج إلى ٢ مليون جرعة .

١١- لقاح دوستتاريا الحملان والكولة الرخوة : مُرْسَب بالمشبه لتحصين الحملان والعجول الرضيعة . بدأ إنتاجه عام ١٩٧٠ . ينتج حالياً بمعدل ٢٥٠,٠٠٠ جرعة سنوياً . ومطلوب معدات وتجهيزات لزيادة الإنتاج إلى مليون جرعة .

١٢- لقاح المرض الأسود : مُرْسَب بالمشبه لتحصين الأغنام من عمر ٦ شهور . بدأ إنتاجه عام ١٩٨٢ . ينتج حالياً بمعدل ١٠٠,٠٠٠ جرعة سنوياً ، ومطلوب زيادة الإنتاج إلى ٢ مليون جرعة .

١٣- لقاح ال بي سي جي : حي مجفف لتنشيط الجهاز المناعي في عجول التسمين لمقاومة الأمراض ، بدأ إنتاجه عام ١٩٨٨

بمعدل ١٠٠٠٠٠ جرعة . مطلوب زيادة المعدل إلى نصف مليون جرعة .

الأمصال :

١- مصل التسمم الدموي : لوقاية الماشية المخالطة . بدأ إنتاجه عام ١٩٢٨ . ينتج حاليا بمعدل ١٠٠٠٠ جرعة سنويا تكفى للاحتياجات .

٢- مصل التيتانوس : ينتج بمعدل ١٠٠٠٠ جرعة سنويا ، ومطلوب زيادتها إلى ٢٠٠٠٠ جرعة .

المواد المشخصة البكتيرية :

أ- أنتيجينات الاجهاض المعدى : لتشخيص مرض البروسيلا فى الماشية والافنام :

١- أنتيجين التلازن الأنثروبى : انتج عام ١٩٤٢ . ينتج حاليا بمعدل ١٥٠ لتر سنويا .

٢- أنتيجين الرونجال : انتج عام ١٩٨٩ .

٣- أنتيجين المتبادل الحمضى : انتج عام ١٩٩٠

٤- أنتيجين الريفانول : انتج عام ١٩٩٠ .

٥- أنتيجين اختبار اللبن الحلقى : انتج عام ١٩٩٠

ب - تيويركلين نقى للماشية : لتشخيص مرض السل فى الحيوان ، بدأ إنتاجه عام ١٩٥٣ . ينتج حاليا بمعدل ٢٠٠٠٠٠ جرعة سنويا ، ومطلوب زيادتها إلى ٨٠٠٠٠٠ جرعة .

ثانيا : المستحضرات البيولوجية للدواجن :

لقاحات النيوكاسل :

١ - متشنز ب ١ : حى مجفف للكتاكيت فى مياه الشرب أو التقطير فى العين . بدأ إنتاجه عام ١٩٨٧ بمعدل ١٠٠ مليون جرعة سنويا

٢ - اللقاح العيى ف : حى مجفف لتحصين الكتاكيت عن طريق

تقطير العين أو الأنف . بدأ إنتاجه عام ١٩٥٦ . ينتج حاليا بمعدل ٥٠ مليون جرعة سنويا .

- لقاح الكوماروف العضلى : حى مجفف . بدأ إنتاجه عام ١٩٤٨ . ينتج حاليا بمعدل ١٠٠ مليون جرعة سنويا .

ويقتصر استخدام لقاحات النيوكاسل المحلية على وحدات الحكم المحلى وصغار المربين بالقرى ، لتفضيل شركات الدواجن اللقاحات المحضرة على البيض الخالى من مسببات المرضية ، وحل هذه المشكلة يتمثل فى : إنشاء مزرعة دواجن لإنتاج هذه النوعية من البيض ، حتى يمكن تحفيز جميع أنواع لقاحات الدواجن والاستغناء عن الاستيراد .

لقاحات جدري الطيور :

١ - لقاح جدري الدجاج : حى مجفف محضر من أجنة البيض . بدأ إنتاجه عام ١٩٥٢ . معدل الإنتاج ٦ ملايين جرعة سنويا تكفى الاحتياجات .

٢ - لقاح جدري الحمام : حى مجفف محضر من أجنة البيض . بدأ إنتاجه عام ١٩٥٩ . ومعدل الإنتاج حاليا ١,٥ مليون جرعة سنويا تكفى الاحتياجات .

٣ - لقاح كوليرا الطيور : مثبط بالفورمالين لتحصين الدجاج والبط والرومى ، وينتج بمعدل ١٠ ملايين جرعة سنويا تكفى الاحتياجات .

٤ - لقاح زهرى الطيور : مثبط فورمالين محضر من أجنة البيض . بدأ إنتاجه عام ١٩٥٩ ، وينتج حاليا بمعدل ٧٥٠٠٠٠ جرعة سنويا تكفى الاحتياجات .

٥ - أنتيجين الإسهال الأبيض : لتشخيص مرض الإسهال الأبيض فى الدواجن ، ومنه ملون وغير ملون ، بدأ إنتاجه عام ١٩٥٥ ، وينتج حاليا بمعدل ١,٥ مليون جرعة ، مطلوب زيادتها إلى ٣ ملايين جرعة .

- تيويركلين طيور : لتشخيص مرض السل في الطيور . بدأ إنتاجه عام ١٩٥٣ بمعدل ٢٠٠٠ جرعة سنويا تكفي الاحتياجات .

مقترحات التطوير :

١- تطوير طرق التشخيص واحتياجاتها المستقبلية :  
لاشك أن الخطوة الأولى في مقاومة الأمراض التي تصيب الحيوانات والطيور هي التشخيص السليم والسريع ، الذي يعتمد على عدة مقومات يجب أخذها في الاعتبار :

- إمكان سرعة الانتقال الى أماكن البؤر المصابة للحصول على العينات السليمة والمناسبة لأغراض التشخيص في حالة جيدة وبالسرية الممكنة ، وهذا يتطلب دعم الإمكانيات المتاحة حاليا .

- اتباع بروتوكولات التشخيص القياسية المعترف بها دوليا أو إقليميا ، وتطبيق جميع بنودها .

- استخدام المواد المشخصة ذات النقاوة العالية والحساسية الفائقة ، مثل الأجسام المناعية أحادية النوعية ، مما يقلل من النتائج السلبية أو الايجابية الكاذبة .

- إنتاج المواد المشخصة ، سواء كانت أجساما مضادة قياسية أو أجساما مضادة مميزة ، بمواد مساعدة للتشخيص مثل الأمصال المستخدمة في الفحص الميكروسكوبي المشع أو في اختبارات الاليزا محليا ، وذلك طبقا للدراسات العالمية المعتمدة ، وكذلك الحال بالنسبة للنتائج البكتيرية والفيروسية والفطرية والطفيلية . على أن يتم تقييم هذه المستحضرات ومعايرتها ، بالاشتراك مع معامل مرجعية لها خبرة في ذلك المجال .

- يعتبر التدريب المستمر والمتطور للعاملين في جميع مجالات إنتاج هذه المواد التشخيصية من الضروريات ، حتى يمكن مسايرة الجديد في هذا المجال ، وبالسرية المناسبة والمطلوبة .

- تدعيم هذه الوحدات الإنتاجية بقاعدة للمعلومات حتى تتم سرعة التعرف على مواصفات المواد المنتجة ومتابعتها ، سواء في المعامل أو المخازن أو أماكن الاستهلاك ومتابعة نتائجها ، ولايتأتى ذلك إلا عن طريق استخدام أحد نظم المعلومات بالحاسبات الآلية .

- أن تطوير أى من النقاط السابقة يتطلب مساندة البحث العلمى فى جميع المراحل ، حتى يمكن الوصول الى الهدف المطلوب بانسب الطرق .

- يجب أن تستعمل الدراسات العلمية خطة بحوث ، تسعى الى التغلب على المشاكل الحقلية التطبيقية بأسلوب سليم وميسر وقابل للتطبيق ، ويتطلب هذا تطوير المعامل الرئيسية بمعهد بحوث صحة الحيوان ، وكذلك المعامل الإقليمية .

ولاشك أن تلاحم الجهات البحثية الأكاديمية والتطبيقية سوف يأتى نتائج طيبة ، ولذلك يجب العمل على دعم معامل الكليات وربطها مع معامل البحوث الانتاجية أو التشخيصية ، حتى يكون هناك فريق متكامل ومتجانس ، وعلى معرفة مستمرة بالمشكلات بصورة منتظمة ، وبذلك يمكن مسايرة خطوات التطوير في المجالات المختلفة ، والاستفادة من الأبحاث والدراسات الأكاديمية .

والوصول إلى الأهداف السابقة ، فإن الأمر يتطلب القيام بإنشاء مزارع الانتاج وتربية حيوانات التجارب العملية الغالية من الأمراض أو القابلة للعدوى ، والتي يمكن استخدامها في أغراض التشخيص وتقييم المواد المشخصة واللقاحات ، وكذلك إنشاء مزرعة لإنتاج البيض المخصب الخالى من الجراثيم النوعية ، لاستخدامه في إنتاج اللقاحات ، بالإضافة الى استخدامه في أغراض التشخيص المختلفة .

كما يجب إنشاء بنك لخلايا الزرع النسيجية وآخر للمعزلات القياسية ، سواء كانت فيروسية أو بكتيرية ، وكذلك للأمصال القياسية ضد مختلف مسببات المرضية .

ب - تطوير طرق تحفيز الأمصال واللقاحات والمواد المشخصة : لكي يكون إنتاج المستحضرات البيولوجية في حدود المتطلبات الفنية ، يجب اتخاذ الاجراءات الآتية :

- استخدام الطرق الحديثة لإنتاج لقاحات تحتوى على الأنتيجينات النوعية ، على أن تكون خالية من التلوث وقادرة على إحداث المناعة المرجوة .

- التوسع في استخدام اللقاحات التيسجية لتجنب ما قد يوجد في البيض الملحق أو حيوانات التجارب من تلوث ، ويمكن استخدام البيض الخالي من مسببات المرضية .

- بالنسبة للقاحات الفيروسية الميته ، يجب استخدام منشطات مناعية عالية الكفاءة وتركيز فيروسى عال لخفض حجم الجرعة .

- استخدام السموم المتقاة والمركزة مع المنشطات المناعية المناسبة لإنتاج اللقاحات النوعية المضادة لهذه السموم .

- اللقاحات الطفيلية : لما كانت الأمراض الطفيلية ينتج عنها خسائر اقتصادية تبلغ قيمتها حوالى ٢٨٠ مليون جنيه سنويا من لحوم والبان ، لذا فمن الضروري تحضير واستعمال اللقاحات الطفيلية - وهو مجال حديث في العالم - حتى ترتفع الثروة الحيوانية إلى أقصى درجة إنتاجية ، ومنها " لقاحات البرقات المشعة الحية " للتحصين ضد الإصابة بالديدان الاسطوانية للجهاز التنفسي في الأبقار والخراف وديدان الأوسرتاجيا في الأبقار ، وديدان الأنكلستوما في الكلاب ، وكذلك تحفيز " لقاحات البيض المشع " للتحصين ضد ديدان التينيا ساجيناتا التي تصيب الإنسان ، بتمصين العجول الصغيرة قبل خروجها للمرمى وتعرضها للإصابة - هذا بالإضافة إلى اللقاحات ضد الديدان المفلطحة وطفيليات الدم . ولقد نجحت مؤخرا الدراسات بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة ومعهد بحوث الأمصال واللقاحات في

إنتاج لقاح نسيجي خلوى من المعترات المصرية لطفيل الثايليريا أنيولتا ، وجار تجربته حقليا .

- الاستعانة قدر المستطاع باللقاحات المركبة لتوفير الجهد والتكاليف .

- البدء في إدخال طرق الهندسة الوراثية في إنتاج اللقاحات المحلية ذات المستوى العالي من الفاعلية والسلامة والكفاءة المناعية ، كما يحدث في الخارج .

- إنتاج عبوات ذات سعات مختلفة من الجرعات ، لتتناسب مع الاحتياج الحقلى وظروف الاستعمال .

- لأهمية مقاومة الأوبئة ، يجب إجراء دراسات عن الجهاز المناعى للحيوان لمعرفة مدى تأثره بعوامل تلوث البيئة ، ومدى قدرته على إحداث المناعة ضد اللقاحات المستعملة .

- إنشاء معامل مركزية للرقابة على المستحضرات الحيوية البيطرية المحلية والمستوردة للمعايرة ، وتقرير الصلاحية قبل الاستخدام الحقلى ، أو السير في اجراءات التسجيل طبقا لبروتوكولات التحضير والمعاينة الخاصة بكل مستحضر . على أن يكون لها استقلالها الفنى والإدارى والمالى .

- من الضروري لبناء صناعة لقاحات النواجن في مصر إنشاء مزرعة نواجن خالية من مسببات المرضية ، لإنتاج هذه النوعية الخاصة من البيض اللازم لتحفيز اللقاحات والمواد المشخصة وأعمال التشخيص .

- كثرة المعامل البيطرية الخاصة ، مما يوجب تقنين وضعها وتحديد علاقتها بالادارات البيطرية الحكومية ، وخاصة في الإبلاغ عن الأمراض الوبائية والمعدية .

## الاحتياجات والتكاليف :

### ١- احتياجات التشخيص وتكاليفه :

ينبغي أن تحدد المتطلبات الفعلية لتطوير تشخيص أمراض الحيوان ، وتقدير قيمة ذلك ماليا ، ونذكر أن هذه التقديرات أقرب ما تكون للأسعار المتداولة حاليا للأجهزة ، بل وأن بعض هذه الامكانيات قد تم تقديرها بناء على ما هو متوفر من معلومات نوعية معينة ، وقد يكون الفرق كبيرا عند شراء نوعيات أخرى .

كما يجب أن نفرق بين احتياجات المعامل المركزية ( معهد بحوث صحة الحيوان ) واحتياجات المعامل الإقليمية ، وذلك للاختلاف الواضح في المهام الملقاة على عاتق كل منها .

أولا : فيما يختص بالمعامل المركزية : يجب أن تختص بإجراء البحوث الهادفة الى تطوير أعمال التشخيص ، وهو ما يؤدي الى الوصول بالتشخيص الى ما يصبو اليه ، مستخدما في ذلك أساليب التكنولوجيا المناسبة ، فيجب توافر كافة الوسائل والأجهزة اللازمة لأدى عمليات التشخيص : من عزل لكافة الميكروبات ، وتحديد صفاتها الانتيجينية كاملة ، وتنقيتها ، وتحضير المواد المشخصة عالية الكفاءة والنوعية ، من أمصال وانتيجينات ، وإجراء البحوث لتطوير عمليات التشخيص بكافة مجالاتها ، والقيام بأعمال التدريب للمهتمين بأعمال التشخيص ، ومن هنا يجب أن تتوافر لها التجهيزات والاحتياجات على النحو الآتي :

- أجهزة أساسية لتطوير المعامل القائمة ١ مليون جنيه
- وحدة ميكروسكوب اليكترونى كاملة ١,٥ " "
- وحدة مناعه متطورة ٠,٥ " "
- وحدة حيوانات تجارب ١ " "
- وحدة انتاج المواد المشخصه وحفظها ١,٥ " "
- بنك للعترات والخلايا والأمصال - غرف تبريد وتجميد ١ " "

• وحدة خاصة للتعامل مع الميكروب عالية الخطورة ، وما يلزمها من

تعديلات في نظم التهويه والصرف ١ " "

• وحدة مواد كهربائى اضافى ١ " "

ثانيا : فيما يختص بالمعامل الإقليمية : تستخدم التكنولوجيا المعتادة في إجراء عمليات التشخيص ، وبالقدر والدرجة التى تناسب تأسيسها . فمن الضروري تحديد مجال خدماتها التشخيصية وتحديد متطلباتها ، وأن تمتد الخدمات التشخيصية للمعامل الإقليمية - تطورا للوضع الحالى - لى تشمل ما يلى :

- الفحوص الطفيلية .

- العزل البكتريولوجى - وتصنيف البكتريا .

- إجراء الفحوص السيروولوجية البسيطة ، مثل اختبار منع تلاقن الدم والترسب فى الأجار ، وثبيت المتم وتلاقن البكتريا وغير ذلك .

- أن تكون مجهزة بكل ما يتيح لها جمع العينات وحفظها .

- عزل الفيروسات الخاصة بالنواجن بحقن البيض الملحق والتعرف على الفيروس .

وبهذا نستطيع أن نؤدى خدمات تشخيصية كبيرة للمحافظة ، وأن نشارك فى أعمال المسح السيروولوجى المحدود واختبارات البروسيل وغيرها . وتصل التجهيزات اللازمة لكل معمل اقليمى إلى حوالى مائة ألف جنيه من الأجهزة والكيمائيات والاحتياجات ، أو ما يساوى ٢,٥ مليون جنيه لدعم الخمسة والعشرين معملا اقليميا ، الموجودة حاليا ، لتصبح قادرة على القيام بأعمالها .

ب - الاحتياجات من المستحضرات البيولوجية البيطرية :

اللقاحات البكتيرية اللاهوائية :

• تغطية مشكلة الأمراض اللاهوائية للأغنام بإنتاج لقاح جامع

مضاد لجميع الأمراض اللاهوائية ، بطاقة إنتاجية ٢ ملايين جرعة سنويا .

• تغطية مشكلة الأمراض اللاهوائية بالماشية ، وذلك بالارتفاع بمعدلات إنتاج اللقاح الثنائي المضاد للتفحم العضلي و غرغرينا العضلات من ٦٠٠٠٠ إلى ٢ مليون جرعة سنويا .

• تجهيز المعامل الجديدة للقاحات اللاهوائية المخمرات بما يضمن تكثيف الإنتاج .

#### اللقاحات البكتيرية الهوائية :

• بدء إنتاج لقاحات نوعية خاصة بمرض الإجهاض المعدى ، وهى لقاحات ١٩ ، ريف ١ لتغطية احتياجات البلاد ، بمعدل ربع مليون جرعة من كل لقاح .

• مساهمة التقدم العالمى لاستخدام الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية فى إنتاج لقاحات بكتيرية متطورة أمثال : لقاحات مضادة للأنتيجين الجسمى التى ميكروب الباستيرىلا ملتوسيدا ، ولقاحات لميكروبات الميكروبكتيريا ، ولقاحات صناعية مخلقة من البروتينات ضد السموم .

• إنشاء مبنى معامل جديد لإنتاج لقاحات وأنتيجينات مرض الإجهاض المعدى .

#### اللقاحات الفيروسية :

• إنتاج لقاحات فيروسية مطورة تعتمد فى تصنيعها على التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، مثل لقاح الطاعون البقرى .

• تطوير لقاح جدوى الضأن الى لقاح نسيجى بطاقة ١٠ ملايين جرعة سنويا .

• تطوير لقاح الكلب الى لقاح نسيجى بطاقة ١٠٠ ألف جرعة سنويا .

#### اللقاحات الطفيلية

• البدء فى إنتاج لقاحات الباييزيا والأنا بلازما الماشية الوقاية من طفيليات الدم .

#### لقاحات الدواجن :

تم إنشاء مزرعة دواجن خالية من مسببات المرضية فى كوم أوشيم بالفويم ، وأصبح من اللازم إنشاء وتجهيز مبنى معامل متطورة لإنتاج هذه النوعية من لقاحات الدواجن بأرض معهد بحوث الأمصال واللقاحات البيطرية بالعباسية ، وبذلك يمكن إيقاف الاستيراد .

• إنشاء مبنى المعامل المركزية للرقابة على المستحضرات المحلية المستوردة .

• إنشاء وحدة حيوانات تجارب معملية نموذجية .

#### الاحتياجات والتكاليف :

نوع الاحتياج	التكاليف
- اللقاحات البكتيرية اللاهوائية	٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
- اللقاحات البكتيرية الهوائية	٢.١٠٠.٠٠٠ جنيه
- اللقاحات الفيروسية	٢.٤٥٠.٠٠٠ جنيه
- اللقاحات الطفيلية	١٥٠.٠٠٠ جنيه
- لقاحات الدواجن	١.٨٠٠.٠٠٠ جنيه
- مبنى المعامل المركزية للرقابة	٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه
- وحدة حيوانات التجارب	٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
المجموع	١٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

#### إنتاج المواد المشخصة :

تعتبر المواد المشخصة أحد العناصر الرئيسية فى عمليات التشخيص لمختلف الأمراض ، إذ بدون هذه المواد قد لا يمكن الوصول الى معرفة كثير من مسببات المرضية ، فهى ذات أهمية كبيرة بالنسبة

لختلف المعامل ومعاهد الأبحاث التي تعمل في مجال التشخيص والوبائيات . وتعتمد دقة التشخيص على نقاوة هذه المواد المشخصة ونوعيتها . وتقوم المعامل المصرية المختلفة بتحضير بعض المواد المشخصة ، ولكنها تستورد الغالبية العظمى من هذه المواد من دول مختلفة تخصصت في إنتاج هذه المواد .

ولذلك يجب العمل على إنشاء وحدة خاصة بإنتاج مثل هذه المستحضرات البيولوجية المستخدمة في أغراض التشخيص بما يكفي الاحتياجات المحلية ، بالإضافة إلى إمكان تصدير فائض الإنتاج لبعض الدول العربية والأفريقية ، لتقص إنتاج مثل هذه الشخصات لديها واعتمادها على الاستيراد .

وهذه الوحدة يجب أن تكون ذات كيان مستقل عن معاهد التشخيص المختلفة أو معامل تحضير اللقاحات والأمصال العلاجية ، نظرا لاختلاف الأهداف وطبيعة العمل والإنتاج . ومثل هذا الكيان المستقل يجب أن يشمل عدة وحدات ، هي :

- وحدة لإكثار الميكروبات القياسية والتي تعتبر في الوقت نفسه بنكا للمعترات يعتمد عليه في عمليات التحضير . ويمكن الحصول عليها بنوك المعترات العالمية .

كما أن هذه الوحدة تتسلم المعزولات المحلية التي يتم تصنيفها لإضافتها إلى البنك ، وخاصة في الحالات التي يسجل بها عزل مثل هذه المعزولات لأول مرة بالمنطقة .

- وحدات لإنتاج النتائج المشخصة ، والتي قد تكون في صورة ميكروبات كاملة ( بكتيرية وفيروسية ) أو أجزاء من هذه الميكروبات ، أو منتجات هذه الميكروبات كالمسحوم أو الإنزيمات وكذلك جلوبولين الحيوانات المختلفة ، وذلك يجب أن تشمل مثل هذه الوحدات معامل متخصصة في فصل مكونات الميكروب الكيميائية ، لاستخدام الجزء

المطلوب في عمليات التحضير ، وكذلك معامل متخصصة في تنقية وتركيز مثل هذه المكونات وبكميات تكفي أغراض الإنتاج ، كما يجب أن تشمل معامل للتعبئة بجانب معامل الفحص وتقييم هذه المستحضرات قبل التعبئة .

- وحدات لإنتاج الأمصال التشخيصية القياسية المختلفة . وتحتاج هذه الوحدات إلى مزارع حيوانات التجارب المختلفة ، والتي يمكن استخدامها في إنتاج مثل هذه الأمصال ، على أن تكون هذه الحيوانات خالية من مسببات المرضية المختلفة - سواء كانت نوعية أو غير نوعية . وإنتاج المواد المشخصة سوف يغطي جزءا كبيرا من مصاريف التشغيل إلى أن تستكمل جميع الوحدات ، وبذلك سوف يغطي العائد المصروفات اللازمة للتشغيل ، وتوفير الكثير من العملات الحرة التي تستخدم في استيراد مثل هذه المواد ، بالإضافة إلى اكتساب خبرات في هذا المجال .

معدلات الإنتاج السنوية والتكاليف للأبحاث الحيوية  
هذه المستشفيات ملازمات الإنتاج

نوع الإنتاج	الكمية المنتجة ( بالبرون )		التكاليف ( بالآلاف جنيه )	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
مكتنبر ٩	٣٠٦	٣٨٦.٩	١٠٥٣	١٣٥٣
لأسوتا	٧٥٩	٩٨١.٤	٣٦٥٦	٣٣٤٣
فوكاسل ميت	١١٢	١٤١.٢	٣٣٦٠	٤٣٣٦
التهاب شعبي حى	١١٠	١٥١.٣	١١٠٠	١٥١٣
التهاب شعبي ميت	٢٠	٣٦.١	١٢٠٠	١٥٦٠
التهاب النخبة والتهوية	١١٠	١٣٨.٢	١٦٥٠	٢٠٧٣
جانبوز حى	٥٨٠	٧٤٠.٢	٥٨٠٠	٧٤٠٢
جانبوز ميت	٣	٤.٥	٢٧٠	٤٠٥
أرناض وراثي	٢٠	٣٦.١	٤٠٠	٥٣٢
جانبوز لاج	٢١	٣٧.٦	١٠٥	١٢٨
التهاب مفاصل فيروس حى	٣	٤.٥	٦٠	٩٠
التهاب مفاصل فيروس ميت	٢	٤.٥	٢٧٠	٤٠٥
كروزل ميت	٤٠	٥٢.٢	٨٠٠	١٠٤٤
كروزل ميت	٤٠	٥٢.٢	٤٠٠	٥٣٢
ميكرو سلفا ورس	١٧	٢١	٢٤٠	٤٢٠
ميكرو سلفا ورسور	٣	٥	١٢٠	٢٠٠
المجموع	٢١٤٢	٢٧١٢.١	١٩٥٨٤	٢٥٢٢٦

رأى أن تكاليف الإنتاج والأسعار في حدود ١٠ / سلفا  
تتمتع التكاليف عام ٢٠٠٠ = ٥٠٤٥٣ ( ألف )





اسم اللقاح	الجرعة	الكمية المطلوبة	الكمية الممكنة	إجمالي المنتج
لقاح الحصبة - س. س. ج. س.		١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
لقاح الحصبة - س. س. ج. س.		١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
لقاح الحصبة - س. س. ج. س.		١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

#### ملحوظات :

- الاسعار المذكورة امام الانواع المختلفة من المستحضرات البيولوجية لاتمثل واقع التكلفة ، بل تزيد كثيرا عن ذلك نظرا لدعم الدولة .

- المستحضرات البيولوجية المذكورة بالجدول لاتمثل كل الاحتياجات الفعلية منها ، والباقي يغطي بالاستيراد ، وهو ما يتطلب انتاجها محليا توفيراً لتكاليف الاستيراد الباهظة .

- أن وجود جميع المستحضرات البيولوجية بالكميات والنوعيات المطلوبة قد يتسبب في الاخلال ببرامج التحصين والتشخيص في الوقت المناسب ، وبالتالي تعرض الثروة الحيوانية الى ظهور الوبئة وخصوصا المتوطنة .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

#### توصيات عامة :

تعتبر المستحضرات البيولوجية بوجه عام للانسان والحيوان - من لقاحات وأمسال ومواد مشخصة - سلما استراتيجة حكمها حكم المواد الغذائية ، يلزم توافرها محليا ، لأنه يصعب الحصول عليها وقت الضرورة حتى اذا توفرت القدرة المالية لشرائها . واللؤل المتقدمة تحضر تلك المواد وتخزنها حتى لو لم تكن في حاجة اليها ، لمجابهة أى طارئ

الاجهاض المعدى الذى استورد منه عام ١٩٨٨ ما يقدر بحوالى ١٧٦٤ دولار أمريكي ، وبعض منه استورد بدون ثمن من الولايات المتحدة . كما أن هناك بعض اللقاحات التى تنتج محليا لاتكفى الاحتياجات ، وبالتالي يستورد منها عند الضرورة ، مثل لقاح الحمى القلاعية ، فقد استورد من العراق عام ١٩٨٨ ما يقرب من ٢ مليون جرعة بإجمالي قدره ٢٤٠٠٠٠ دولار أمريكي ، كما ورد من نفس اللقاح ٢ مليون جرعة هدية من الحكومة الهولندية .

#### - الاحتياجات السنوية من المستحضرات البيولوجية :

يوقع الجدول الآتى أنواع اللقاحات والأمصال والمواد المشخصة المطلوبة من معهد بحوث وانتاج الأمصال واللقاحات البيطرية بالمعاشية خلال العام ٨٩ / ١٩٩٠ :

اسم اللقاح	سعر الجرعة	الكمية المطلوبة	الكمية الممكنة	إجمالي المنتج
الطاعون البشري	٠.٤٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
التسمم الدموي للزئبق	٠.١٢	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
التسمم الدموي للتوربايلى	٠.١٨	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
الحصبة الثلاثية	٠.٢٥	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
حصى الرئوى للتصديق	٠.٢٤	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
طاعون الخيل	٠.٥٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
تقدم عضلى وفقرى للعضلات	٠.٢٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
بوسنتريا العسلان والكوكبة الرخوة	٠.١٨	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
للرش الصدئ	٠.٠٩	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
جدرى النخام	٠.١٨	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
ليوكاسل جنى	٠.٠٩	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
ليوكاسل عضلى	٠.٠٩	٨٥٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠٠
ليوكاسل متشعب	٠.٠٩	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
جدرى الطيور	٠.١٥	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
جدرى الحمام	٠.١٥	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
كزيرا الطيور	٠.٠٦	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
زهرى الطيور	٠.١٢	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
تسمم دموى الأراب	٠.٠٧	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
أنتيجين اسهال أبيض ملون	٠.٠٢	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
لقاح الكلب	١.٥٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
توربوكلين سولفى	٠.٦٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
ليور كلين ليور	٠.٦٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
مصل التيتانوس	٠.٢١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
أنتيجين البروسيلا	٠.٤٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠

لانتشار وباء ما ، لأنه يصعب في ظروف تلوث البيئة العالمي الحالي ،  
اتقاء الأوبئة ، وكل مايتخذ من إجراءات هو من قبيل تقليل  
احتمال حدوثها .

ولكى يكون انتاج المستحضرات البيولوجية في أضيق الحدود ينبغي  
- فيما يختص بالامراض الحيوانية والمشاركة - اتخاذ الإجراءات  
العامة الآتية :

\* فصل البحوث عن معامل التشخيص وانتاج المواد المشخصة .  
إذ ان الوضع العالي يجمع بين البحوث وغيرها في كيان علمي موحد ،  
بينما في أغلب بلاد العالم تكون معاهد البحوث البيطرية - سواء في  
التشخيص أو انتاج المواد البيولوجية - ذات كيانات علمية مستقلة ،  
وتبحث باستمرار في تكنولوجيا الغد ، أما التشخيص المعملى وانتاج  
المسود البيولوجية بالطرق المعروفة ( تكنولوجيا اليوم ) - فلها  
معامل مستقلة .

\* تغيير الوضع الحالي الذي يجمع بين الانتاج والمعايرة في معهد  
واحد ، فلا يجوز أن يكون الانسان منتجا وحكما في آن واحد .

\* إيفاد بعثات لدراسة علم : اقتصاديات صحة الحيوان ، اذ  
لايوجد متخصصون بهذا المجال في الوقت الحاضر ، وكذلك في علم :  
وبائيات أمراض الحيوان ، أسوة بما هو متبع في أغلب دول العالم ،  
وذلك نظرا لأهمية اقتصاديات مقاومة الأوبئة ، من انتاج مواد بيولوجية  
وتكلفة عمليات التحضير .

\* اجراء دراسات عن الجهاز المناعي للحيوان المصري ، لمعرفة  
مدى تأثيره بعوامل تلوث البيئة الحالي ، ومدى قدرة هذا الجهاز على  
إحداث مناعة للقاحات المستعملة ، إذ لم تتم دراسة منتظمة في هذا  
المجال الحيوى من قبل .

\* مراجعة القوانين البيطرية التي تنظم وتقن العمل في هذا المجال

١٣٠

الحيوى ، لأن القانون المعمول به حاليا ( ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ) قد حدثت بعد  
صدوره عدة متغيرات لم تكن في الحسبان عند وضعه مثل : المعامل  
الخاصة - التي تقيمها الشركات - وكيفية الاشراف عليها ، والأدوية  
البيطرية وتداولها ، وبقاياها في المنتجات الحيوانية ، والقاحات والمواد  
المشخصة التي تنتجها شركات قطاع الأعمال الخاص ، كل ذلك في  
غيبة من التقنين .

وكذا مراجعة القوانين الحالية للمحاجر البيطرية لكى تتواءم مع  
القوانين الدولية .

\* منع ذبح الماشية خارج المجازر ، حتى تكون جميع الذبائح تحت  
الرقابة البيطرية ، اذ كثيرا مايلجأ اصحاب الماشية الى نجسها في  
حالة اصابتها بمرض وبائي ينتشر عن طريق لحومها ومخلفاتها في  
المنطقة المذبوحة فيها ، ثم ينتقل بعد ذلك الى أماكن أخرى .

\* التخلص الصحى من الحيوانات والدواجن النافقة ، إذ ان تركها  
في العراء أو إلقاها في المياه ، من أكثر مسببات انتشار الأوبئة .  
ويمكن الاستفادة بها - بعد المعاملة الصحية - كاعلاف ، كما هو متبع  
في دول العالم المتقدم .

\* مع الاهتمام بوسائل إبادة الحشرات الطائرة والقراد ، نظرا  
لأنها من أهم ومائل الوبائيات وسرعة انتشارها .

\* التحكم في حركة الحيوان من خلال تميم البطاقة البيطرية  
الصحية ، مع الأخذ بنظام الترميم والتسجيل .

\* الحد بقدر الامكان من الاستيراد للحيوان الحى والمنتجات  
الحيوانية ، وذلك بتنمية قدراتنا الذاتية في مجال الانتاج الحيوانى ،  
سواء بالخلط أو التحسين الوراثى ، وانتاج السلالات ، وذلك لحماية  
الثروة الحيوانية من الأوبئة الوافدة .

\* يراعى الاتباع الدواجن حية - كما هو متبع في دول العالم - حيث ان ترك حرية بيع الطيور حية يمكن أن يتسبب في نقل ونشر الوبائيات الخاصة بالدواجن ، وما يترتب على ذلك من خسائر مالية جسيمة .

\* ألا يقتصر دور وسائل الإعلام المختلفة على التعريف بالوبائيات التي تصيب الحيوان وطرق الإبلاغ عنها ، وكيفية التعامل مع الحيوان المصاب بها ، وذلك لتنمية الوعي لدى المربين - وانما ينبغي أن تهتم بتوصيل المعلومات اليهم .

\* الاسراع بكل الامكانيات لانشاء مزرعة الدجاج الخالى من الأمراض ، حتى تتمكن من انتاج لقاحات تضارع المستوى العالمى .

في مجال الأوبئة المتوطنة :

\* توفير المواد البيولوجية من لقاحات وأمصال ومواد مشخصة ، بالقدر الكافى والكفاءة العالية ، وخاصة اللقاحات المركبة ، لتخفيف من تكلفة إجراء التخصصات المتعددة .

في مجال الأوبئة الوافدة :

\* الحزم فى تنفيذ القرار الجمهورى ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ الذى ينص على نقل المهاجر البيطرية خارج مناطق الكثافة السكانية ، منعاً لما يترتب على وجودها داخل كروونات المدن من انتشار الأمراض ، خاصة الأمراض المشتركة التي تنتقل من الحيوان إلى الانسان .

\* إنشاء معمل مرجعى لتوفير معلومات عن الأوبئة الوافدة ، سواء فى مجال التشخيص المعملى أو المقاومة .

\* إلحاق طبيب بيطرى بالسفارات المصرية فى الدول التى نستورد منها الحيوانات الحية والدواجن ، أو منتجاتها أو مكونات الاعلاف أو اللقاحات ، وبخاصة اللحوم ، منعاً لتسرب كثير من الأوبئة التى تنتقل إلى مصر .

فى مجال الأمراض المشتركة :

\* وجوب اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخلص من الأمراض الحيوانية التى تنتقل للانسان ، واستخدام كل الامكانيات المتاحة لتحقيق هذا الهدف ، وقاية المخالطين أو المستهلكين لمنتجاته ، وما يترتب على ذلك من تحسين فى صحة الانسان ، وتوفير ما يصرف من علاج وأدوية ، وما ينبئ على ذلك من زيادة فى الانتاج .

فى مجال التمويل :

\* توفير جميع وسائل الرعاية والوقاية من الأمراض ، مما يستوجب تكاليف مالية ينبغى أن يشارك فى توفيرها المنتفع أو يدفعها بالكامل ، وهو النظام المتبع فى جميع دول العالم ، لأن الخدمات البيطرية مكلفة ولا تتحملها الدول فى الغالب .

- ومن هذا المنطلق صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٩ فى شأن انشاء صندوق العلاج الاقتصادى البيطرى ، وهو فى أساسه يقوم على مساهمة المربين فى تكلفة العلاج البيطرى ، وبعد الآن فى دور بدء التنفيذ . كما انشئت بالمعاهد البيطرية الثلاثة ( معهد بحوث الامصال واللقاحات بالعباسية ، ومعهد بحوث الحيوان ، ومعهد بحوث التناسليات ) صناديق ذات طابع خاص لتقييم خدماتهم مالياً ، للمساعدة فى تطوير تلك المعاهد ، وينبغى أن تتعاون هذه الصناديق مع صندوق العلاج الاقتصادى البيطرى ، الذى يقدر دخله السنوى بحوالى سبعة ملايين جنيه - تزداد بازدياد الوعي لدى المربين والمستخدمين للحيوانات - وذلك لـ صناديق المعاهد بما تحتاجه من تمويل . على أن تسدد هذه الصناديق الأخيرة لصندوق العلاج الاقتصادى سلفياتها من مبيعات منتجاتها وخدماتها .

## الانتاج الصناعي

المصري الذي تقوم عليه صناعات أخرى مثل : صناعة حلج وكبس القطن ، وصناعة استخراج الزيوت والعلف والصابون .

وإذ يمثل القطن وصناعة الغزل والنسيج والملابس - بالنسبة لمصر - دعامة رئيسية لاقتصادها القومي ، فقد كانت صناعة الغزل والنسيج وتطويرها ، من الموضوعات التي اهتم المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية بدراستها منذ عام ١٩٧٦ ، وأصدر من التوصيات ما أخذ بكثير منه ، مما كان له أثره في تحسين اقتصاديات هذه الصناعة ، والتغلب على بعض ما قابلها من صعوبات .

لقد أوصت بوضع سياسة تجنبها الاعتماد على الأقطان المصرية وحدها ، مع ارتفاع ثمنها في انتاج أصناف تتجهها الدول المنافسة من أقطان أرخص ثمنا ، مما يقتضى تصدير الأقطان الطويلة / الوسط واستيراد أقطان قصيرة التيلة ، ووقف تصدير عوادم الصناعة النسيجية وتصنيعها محليا ، مع ضرورة التعاون مع الدول المنتجة للأقطان قصيرة التيلة لحصولنا على غزل سميكة ، وحصولها على حاجاتها من الغزل المتوسطة والرفيعة من أقطاننا - بما يحقق النفع المشترك .

كما أوصت بالعمل على تنويع الانتاج ، مع التركيز على المنتجات ذات العائد التصديري الأكبر ، مثل : الملابس الجاهزة والتريكو ، والأصناف الجديدة من الغزل والمنسوجات والتريكو ، مع التوسع في استخدام الألياف التركيبية ، وذلك لمواجهة الزيادة المستمرة في السكان ، ومسايرة التطور في صناعة الغزل والنسيج العالمية ، وإجراء التعديلات اللازمة في أجهزة ومعدات المصانع القائمة لإجراء عملية الخلط ، في مراحله المختلفة .

### أثر المتغيرات العالمية على الصناعات النسيجية

تشير كل الدلائل والتغيرات العالمية إلى أن خواتيم القرن العشرين سوف يتميز بصراعات وصدامات تجارية شرسة ، لن تقل آثارها وعواقبها عن الحروب التي خاضتها البشرية خلال تاريخها الطويل ، وإن اختلفت الأسلحة والمعدات وساحات الصراع عن الحروب التقليدية وأسلحتها المعروفة ، كما أن ميادينها ستكون كلها اقتصادية

ورغم أن أطراف هذا الصراع العالمي الجديد هم في الغالب من الدول الكبرى - المتقدمة علميا وتكنولوجيا - التي تزداد حدة المنافسة بينها على الأسواق المالية ، إلا أن دول العالم الثالث ( ومن بينها مصر ) ، ستكون في طليعة من يتأثر ويماني عواقب نظام جديد ، سرعت التكتلات الاقتصادية القوية في تنفيذه خلال السنوات الأخيرة - بهدف التاكيد من جودة السلع التي تستوردها من الدول الأخرى مع رخصتها ، ولهذا نرى من الضروري لفت الأنظار إلى هذه التغيرات وأثرها على صناعة من أهم الصناعات المصرية ، وهي صناعة الغزل والنسيج والملابس .

وتعتبر صناعة الغزل والنسيج في مصر إحدى الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها البلاد في سد حاجة السوق المحلي من المنسوجات والملابس ، إلى جانب الاسهام في تنمية الصادرات من الغزل والمنسوجات والملابس ، وتعتمد هذه الصناعة أساسا على القطن

#### المتغيرات السياسية العالمية :

ويعتبرنا في هذا المجال - بصفة خاصة - اختفاء الكيان الاقتصادي السياسي الذي كان يطلق عليه « الكتلة الشرقية » . وإذا كنا بصدد صناعة الغزل والنسيج والملابس ، فإن أقطاب هذه الكتلة الذين كانوا يمثلون أكبر شريحة من سوق تصدير هذه المنتجات ، هم الاتحاد السوفيتي والمانيا الشرقية ، وبجانبهما دول أخرى لها أهميتها مثل : تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا والمجر وبلغاريا .

وتبرز أهمية هذه السوق من حقيقة : أن لدينا مصانع وطاقات إنتاجية أنشئت خصيصا لتلبية طلبات أسواق الكتلة الشرقية . وكانت الصادرات إلى تلك الدول تشمل جميع أنواع المنتجات النسيجية : غزول - أقمشة - مفصلات - وبرايات - ملابس جاهزة ، بما قيمته حوالي ٣٧٠ مليون جنيه سنويا ، أي حوالي ٢٥٪ من إجمالي صادراتنا من الغزل والنسيج والملابس إلى العالم أجمع . وباختفاء هذه الكتلة سياسيا واقتصاديا ، فقد الإنتاج المصري جزءا كبيرا من سوق التصدير ليس من اليسير تعويضه ، وبالتالي فإن النقص في صادراتنا إلى هذه السوق ظل يتراكم كمخزون إضافي في السوق المحلية - ونتيجة لذلك زادت قيمة المخزون في ١٩٩٢/٦/٣٠ بمقدار ٣٣٥ مليون جنيه ، عما كان عليه في ١٩٩١/٦/٣٠ .

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر نوعيات المنتجات أثرا بخروج سوق الكتلة الشرقية هي خيوط الغزل ، لأن هذه السوق كانت لها احتياجات خاصة من خيوط رفيعة متوسطة الجودة ، ويصعب توجيهها بذاتها إلى أسواق الغرب ، كما أن إحلال خيوط أخرى محلها في المصانع الحالية ليس ممكنا على إطلاقه . والدليل على ذلك : ازدياد كمية المخزون من الغزل من ١٩٥٦٢ طن إلى ٣٤٥٢٨ طن في ٩١/٦/٣٠ ثم إلى ٤٧٢٢٥ طن في ١٩٩٢/٦/٣٠ .

كما ركزت التوصيات على التوسع في صناعة الملابس الجاهزة ، ووضع المقاسات القياسية لجمهور المستهلكين ، مع مراعاة أسس التخطيط الصحيح لهذه الصناعة ، واتباع الأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة في : الإنتاج والتسويق والإدارة والتدريب .

أما بخصوص القطن وزراعته ، فقد أشارت إلى ضرورة علاج أوجه القصور التي يعاني منها إنتاج القطن في مصر من : نقص العائد ، وتدهور المساحة المنزوعة ، وقصور الإنتاج عن تلبية احتياجات المفازل المحلية والأسواق الخارجية . مع ضرورة دراسة قضية الفاقد من القطن على المستوى القومي ، ووضع خطة محددة وملزمة لكافة الجهات المتعاملة في القطن ، لتقليل الفاقد إلى أقل حد ممكن - دعما لدور القطن في الاقتصاد القومي .

وانطلاقا من الاهتمام الدائم بهذه الصناعة القومية ، ونظرا لحدوث تغيرات عالمية سريعة ومتلاحقة ، سواء منها السياسية والاقتصادية التي كان لها تأثيرها السريع على هذه الصناعة - فقد رُوي إعداد الدراسة كحلقة من حلقات دراسات المجالس في هذا المجال - كي تتبين ما حدث من تغيرات سياسية واقتصادية ، وما لها من تأثير على الصناعات بصفة عامة ، وصناعة الغزل والنسيج والملابس بصفة خاصة ، ونتائج ذلك التأثير على المدى القريب وال المدى البعيد - كي تتسق خططنا مع مجريات العصر .

هذا ونود الإشارة إلى أن هذه المتغيرات التي حدثت ليست كلها واردة من الخارج ، كما أننا - محليا - لسنا بمعزل عن تيار المتغيرات ، فقد حدث منها داخليا ما يجب الاستعداد لمواجهته بالأسلوب اللائق ، وفي نفس اتجاه التغير المنشود محليا - بما يحتويه من خطوات الإصلاح المالي والاقتصادي التي خرجت من حيز التفكير ، إلى مجال التطبيق .

#### المتغيرات السياسية الاقليمية:

قد يكون مصطلح « متغيرات سياسية » غير دقيق للتعبير عن تحول مؤقت حدث في موقف القطر العربي الشقيق " ليبيا " - ولكنه في جميع الأحوال موقف كان له أثره في السوق المصرية بالنسبة للعديد من السلع ، من ضمنها الملابس الجاهزة . فقد حدث تطور كبير وهائل في أرقام المعاملات التي تمت بين مصر وليبيا في مجال صادرات الملابس الجاهزة المصرية إلى ليبيا . والبيان التالي يوضح مدى ضخامة هذا التأثير :

#### صادرات الملابس الجاهزة الى ليبيا

	١٩٨٨/٩		١٩٨٩/٩٠		١٩٩٠/٩١		١٩٩١/٩٢	
	طن	الف جنيه	طن	الف جنيه	طن	الف جنيه	طن	الف جنيه
ملابس جاهزة		١١	٦٣٥	٢٩١	١١٠٢	٢٨٣٦		

ويتضح من هذا البيان أن قيمة صادراتنا من الملابس الجاهزة إلى ليبيا قد بلغت في ١٩٩٢/٩٠ حوالي ٢٨,٣ مليون جنيه من إجمالي صادراتنا إلى الدول العربية ، والتي بلغت ٦٣,٧ مليون جنيه بما فيها ليبيا ، أي أن ليبيا تمثل ٤٤٪ من حجم سوق الدول العربية في مجال صادرات الملابس الجاهزة .

ولاشك أن هذه الظاهرة جديرة بالتدبر والاهتمام لتحقيق أهداف لابد منها لصالح هذه الصناعة ، تلك الأهداف هي :

- جعل هذه السوق تقليدية ودائمة ، وليست مؤقتة نتيجة لظروف مؤقتة ثم تزول بزوالها ، وهذا يتأتى عن طريق العناية بهذه السوق من حيث : تنوع الصادرات ومسايرتها لأحدث المواصفات ، واحتفاظها

١٣٤

بالمستوى اللائق من الجودة ، مع عدم إهمال السعر التنافسي الذي لا يسمح لمنافس جديد بأن يزاوم فيه .

- تنمية الصادرات إلى هذه السوق ، وإدخال نوعيات أخرى من المنتجات النسيجية إليها مثل : المفصلات ، والوريات ، والتريكوهات .

- ولابد أن نشير إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم صادراتنا من الملابس الجاهزة إلى كل من السعودية والكويت . فقد زادت في الفترة الأخيرة زيادات كبيرة ، ينبغي العمل على متابعتها والتشبيث بها مع تميزتها والحفاظ عليها . ولكي نوضح قيمة التغير في أهمية تلك الأسواق ، نورد تطور صادراتنا إلى هذين البلدين من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ :

عام	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١
السعودية الكويت	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه
	٧٦٢ ١٩٣	٢١٧٨ ٦٧١	٤١١٧ ٥٨٨	١٨١٢٧ ١٠٨٣٩

#### المتغيرات الاقتصادية العالمية :

حدث في الفترة الماضية عدة متغيرات اقتصادية عالمية ، من أهمها :

- اتجاه المصانع العالمية إلى التكتلات الكبيرة مما يدفع المصانع الصغيرة إلى الاندماج معها ، وقد ساعد على ذلك : قيام التكتلات الاقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة ، ومجموعة النافتا ، وغيرها .

- ارتفاع مستوى الجودة ووضع شروط للمواصفات للسلع التي يسمح باستيرادها في هذه التكتلات مثل نظام الايزو ( IN- ISO SPECIFICATION TERNATIONAL ORGANIZATION ) وقد شرعت التكتلات الاقتصادية القوية

تطبيق وتنفيذ هذا النظام الجديد ، وذلك بوضع مجموعة من المواصفات العالمية - تستهدف ضمان الجودة الكلية للمنشآت أو المصانع التي تطرح إنتاجها في السوق العالمي .

وقد بدأ التفكير في وضع هذه المواصفات منذ بداية الثمانينات ، وكان الهدف الرئيسي من ذلك النظام هو حماية السوق الأوروبية المشتركة من غزو منافسات الشركات الأمريكية واليابانية ، والدول الآسيوية الحديثة التصنيع وهي : كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونج كونج ، ثم انضم إليها الآن ماليزيا وأندونيسيا ، وأخيرا العلاقات الصينية .

وتتكون مجموعة الايزو للمواصفات من عدد كبير من الأجزاء ؛ اكتملت في عام ١٩٩٢ ، وهذه المواصفات عبارة عن نظرية تعتمد على عناصر مختلفة لتطبيق جديد في علم الإدارة يسمى إدارة الجودة الشاملة ، وتقوم على أساس : اعتبار المؤسسة أو الشركة أو المصنع جزءا متكاملًا لمجموعة التقنى ، كما تعنى الجودة الشاملة : جودة العملية بأسرها ، من المواد الخام المستخدمة ، إلى إدارة الإنتاج ، إلى الخدمات المعاونة والمصاحبة للعملية الإنتاجية - قبل وأثناء وبعد الإنتاج ، وأيضا : جودة وسلامة الاستخدام للسلع المنتجة بما يحقق راحة العميل .

ورغم أنه لا يوجد حتى الآن قانون يلزم المنتجين بتطبيق نظام الإيزو ، إلا أنه من المحتمل أن يفاجأ العالم الثالث بإغلاق الأسواق أمام منتجاته وموارده الخام إن لم تكن مطابقة لهذا النظام ، وهو أمر متوقع في منتصف ١٩٩٥ .

وبلغا لقانون الإيزو : يحق للهيئة العلمية سحب تسجيل المؤسسات التي يثبت أن مستوى الجودة الشاملة لديها قد انخفض فيها . وهذا يوحن بأن التفتيش سيكون فعالا ومستمرًا على المؤسسات ، وعلى منتجاتها في البلدان المستوردة لها .

وتعتبر صناعة الغزل والنسيج هي أكثر المجالات خصوبة لتطبيق

نظام الإيزو ، فإن الخامات والمنتجات الرئيسية كلها تخضع حاليا - ومنذ زمن بعيد - لمواصفات قياسية تختلف من بلد لآخر ، بالإضافة إلى وجود مستوى تمطى عالمي لهذه المواصفات ، يقاس عليه الأداء في كل منشأة أو مصنع ، وبالتالي من المتوقع أن يكون مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس من أول المجالات التي سيطبق عليها هذا النظام .

ولذا فإن الأمر يستلزم انتباه شركاتنا الصناعية المصدرة ، وخاصة التي تعمل في مجال الغزل والنسيج والملابس ، والتي بدأ بعضها يفرض الأسواق الخارجية بكفاءة عالية - إلى أهمية ملاحقة هذا النظام بجزئياته المتعاقبة ، والتأكد من أن الأداء فيها يواكب جزئيات هذا النظام ومطابقته ، حتى تستمر حركة صادراتنا من الغزل والمنسوجات والملابس في ارتفاع مستمر .

وجدير بالذكر أن المواصفات القياسية المعمول بها في مصر لا تبعد كثيرا عن المواصفات العالمية ، بل إن شريحة كبيرة من إنتاجنا تطابق في الجودة المؤشرات العالمية ، ومن ثم فإنه ينبغي تتبع جزئيات النظام الجديد وملاحقتها ، مع دعم وسائل الجديدة في الإنتاج والأداء القياسي .

- ازدياد الاهتمام بالبحوث والتطوير نتيجة لازدياد المنافسة العالمية وارتفاع تكاليفها ، حتى أصبح يمثل عبئا على الدول النامية تصعب مواجهته . ولا شك أن التطوير وملاحقة المؤشرات العالمية المتعاقبة ، يساعد كثيرا على اقتحام الأسواق الجديدة والبقاء في الأسواق التقليدية ، كما أن غياب هذا التطور الدائم واليقظ يؤدي إلى التخلف عن العصر وعن متطلبات الأسواق . لذلك يجب على شركات ومصانع الغزل والنسيج والملابس : ألا تبخل في الاتفاق على البحوث والتطوير ، وأن تلجأ إلى مجالات الفاقد والضائع لترشيد الإنفاق ، تمكينا لها من الاستثمار في الإنفاق على البحوث والتطوير .

- اتجاه الصناعات العالمية إلى سياسة الحصول على المكون المناسب بالسعر الأنسب من أي مصدر ، بصرف النظر عن الحدود

الجغرافية والسياسية - وبالتالي ازدياد حدة المنافسة .

وبمجاراة هذا الاتجاه في صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر ، نجد أن أهم مكون هو المادة الخام أى القطن ، حيث تمثل دائما أكثر من ٥٠٪ من تكلفة الوحدة المنتجة - وهذا يقتضى من الدولة إما ترك سوق القطن حرة للاستيراد والتصدير حسب الأسعار العالمية ، وإما كإجراء انتقالي ، تحديد أسعار القطن بما لا يزيد عن السعر العالمى - تمكينا للمنتجين من المنافسة والحفاظ على المساحة التى اكتسبناها من رقعة السوق العالمية ، بل وتنميتها .

- ارتفاع أجور العمالة فى الدول الصناعية فى أوروبا وأمريكا وبعض دول الشرق الأقصى ، أدى إلى تزايد الاتجاه فى تلك الدول إلى التخلص من الصناعات الكثيفة العمالة ، وتوجيهها إلى التكنولوجيا المتقدمة . وفى هذا المجال نجد أن صناعة الغزل والنسيج تآتى على رأس قائمة الصناعات كثيفة العمالة ، لهذا ينبغي علينا وعلى دول العالم الثالث المنتجة للمنتجات النسيجية ، أن تستفيد من هذا الاتجاه ، بالنظر دائما إلى استحداث طاقاتها الإنتاجية ، وجعلها مستعدة للحلول محل كل من يهجر هذه الصناعة .

المتغيرات الاقتصادية المحلية ،

إن مصر - إلى جانب مواجهة المتغيرات العالمية - مطالبة أيضا بمواجهة المتغيرات المحلية . وخاصة التى نشأت نتيجة لتشغيل أدوات الإصلاح الاقتصادى فى مصر .

وتخلص أهم المتغيرات الاقتصادية التى أثرت على نتائج الأعمال - خلال السنة المالية ٩١ / ٩٢ - فى مصانع الغزل والنسيج والملابس ، قياسا على نتائج أعمال السنة السابقة ٩٠ / ٩١ فيما يأتى .

- زيادة أسعار القطن بمعدل ٥٥ جنيه للقنطار بأعباء وصلت فى مجموعها ، على مستوى كل الشركات ، إلى ٢٠٠ مليون جنيه

- زيادة أسعار الطاقة ، حيث زادت تكلفة التيار الكهربائى عن العام السابق بأعباء تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه .

- زيادة الأجور بأعباء وصلت فى مجموعها إلى ٢٢ مليون جنيه .

- زيادة أسعار باقى مستلزمات الإنتاج السلعية المحلية والمستوردة بنسب متفاوتة .

- زيادة الفوائد المدينة بأعباء إضافية تصل إلى ١٧٥ مليون جنيه ، نتيجة لرفع سعر الفائدة .

وبطبيعة الحال ، كان من العسير على الشركات العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس أن تستوعب كافة الزيادات السعرية ، التى طرأت على مستلزمات الإنتاج والطاقة والأجور والفوائد فى سنة واحدة - يضاف إلى ذلك : تأثيرات المتغيرات العالمية التى تيلورت فى زيادة المخزون وارتفاع تكلفته .

لذلك تأثرت نتائج أعمال كافة الشركات تأثرا بالغيا ينبىء عن فداحة الأعباء التى تعرضت لها صناعة الغزل والنسيج والملابس على مدى عام كامل ، بفعل تأثيرات المتغيرات السياسية والاقتصادية : العالمية والاقليمية والمحلية . مما يقتضى : الاسراع فى اتخاذ إجراءات حاسمة لتصحيح المسار ، وللاستعداد لتلقى باقى آثار تشغيل أدوات الإصلاح الاقتصادى محليا والمتغيرات الدولية عالميا ، والتى تخلص فيما يأتى :

- محاولة إصلاح الهياكل التمويلية ومراكز السيولة تدريجيا عن طريق تصريف المخزون ، وتنشيط تحصيل مديونية العملاء ، وسرعة بيع الأصول المستغنى عنها لدى بعض الشركات - حيث انها تمثل مالا معطلا .

- محاولة اجراء اتفاقيات مع البنوك الدائنة لاعادة جدولة الديون ، والتنازل عن أكبر قدر ممكن من الفوائد المركبة المتراكمة - مع العمل على اجتذاب البنوك للمساهمة فى زيادة رؤوس الأموال بجزء من دائيتها .

- الاهتمام بالانتاج والانتاجية وتقليل الفائض ، وربط الأجر بالانتاج ، وتشغيل الطاقات العاطلة .

- العناية بالجودة وتوجيه الانتاج الى الأصناف التى



يطلبها السوق .

- العمل على زيادة المصادرات لتخفيف الضغط على السوق المحلية ، خروجا من حالة الركود السائدة .

- الاقتلاع عن تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض قصير الأجل ، والعمل على موازنة الاستثمار مع التمويل الذاتي المتاح .

- تعظيم قيمة الانتاج بالاتجاه الى النوعيات التي تحقق أعلى قيمة مضافة ، وتتمتع بحماية الطلب عليها .

- ضرورة اتخاذ قرار بوقف انتاج الوحدات الانتاجية القديمة ، الذي أصبح إنتاجها غير اقتصادي ويمثل عبئا على المخزون والسوق ، بالإضافة الى أنه يستنزف أرباح الشركة من باقى وحداتها ، خاصة بعد ثبوت أن الطاقات الانتاجية التي اعتدنا تشغيلها في حياة سوق الكتلة الشرقية ، أصبح إنتاجها أكثر من الطلب المحلي والخارجي حاليا ، ومن اليسير استيعاب عمالة هذه الوحدات في تشغيل باقى الوحدات تشغيليا كاملا واقتصاديا .

#### الخصخصة القطاع العام:

لا شك أن من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي - وأكثرها تأثيرا في صناعة الغزل والنسيج والملابس - عملية خصخصة القطاع العام ، نظرا لضخامة حجمه في صناعة الغزل والنسيج والملابس ، بل هو القطاع الرائد في هذا المجال . كما أن عملية الخصخصة لا يقتصر أثرها على القطاع العام ، بل يمتد أيضا الى القطاع الخاص الحالي .

صحيح أن آثار عملية الخصخصة لم تتضح بعد ، لأن تنفيذها يسير طبقا لمعايير واستراتيجيات معينة تحتاج الى وقت ليس بقصير ، لكن لا شك أنه عند الدخول فيها عمليا ، سوف يكون لها آثارها على نتائج الأعمال ، نظرا للتغيرات المرتقبة في شكل الإدارة وتوجهاتها ، وما يصاحب فترات الانتقال والتحول من سلبية لا مفر منها .

لذلك ينبغي في هذا المجال :

- وضع خطة واضحة المعالم والمعايير لهذه العملية على

مدى بضع سنوات .

- العمل على اصلاح الهياكل التمويلية لهذه الشركات قبل عرضها

للبيع ، حتى لا تتعثر في مسيرتها ، سواء قبل أو أثناء أو بعد الخصخصة .

- لابد من التعاون مع الصندوق الاجتماعي لعمل برامج تدريب

تحويلى ، لما قد يظهر كفائض عمالة .

- اعطاء عناية فائقة لإدخال وسائل الإدارة الحديثة وتدريب المديرين

على كافة مستوياتهم ، كي يسهل عليهم الانتقال الى عصر ضرورة

اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، دون انتظار لتوجيه يأتى من

سلطات مركزية عليا .

#### التحول الى التسويق الحر للقطن:

يمثل القطن أكثر من ٥٠٪ من تكلفة المنتج النسيج القطنى ، ولذلك فهو كمادة خام يعتبر عنصرا هاما من عناصر تكلفة المنتج ، بل إن عدم توفره بالسعر المناسب يؤدى الى توقف الصناعة .

وفي مجال الإصلاح الاقتصادي ، برزت سياسة تحرير الأسعار من القيود ومن المركزية في تحديدها ، واتجهت النية الى ترك أسعار القطن وباقى المحاصيل الزراعية تتفاعل مع عوامل السوق - العرض والطلب . ومن أهم حلقات هذا التحرر : عملية التحول الى التسويق الحر للقطن كبديل عن نظام التسويق التعاونى ، الذى ظل سائدا طوال فترة الاقتصاد الموجه وحتى الآن .

وقد اتجهت الآراء في بادئ الأمر الى سياسة التطبيق على مراحل ، والابقاء على النظام الحالي - التسويق التعاونى - لمدة سنتين متتاليتين ابتداء من موسم ٩٢/٩٣ . ولكن استقر الرأي أخيرا على أن يبدأ التحول الى التسويق الحر ابتداء من الموسم ٩٣/٩٢ ، وتحدد لذلك عدة إجراءات لضمان إمكانية التنفيذ العاجل ، وهى :

- يلغى نظام التسويق التعاونى السابق بالكامل .

- يسمح للأفراد والشركات بالتجارة في القطن ، سواء للتسويق المحلي أو التصدير ، بضوابط معينة .

- إعادة فتح بورصة البضاعة الحاضرة وبورصة مينا البصل - وضع حد أدنى للسعر المحلي ، وذلك لضمان وجود جهة مشتريّة بسعر يرضى المنتج ، إذا لم يقبل القطاع الخاص على الشراء من المنتجين بأسعار مناسبة ، وتستمر سياسة وضع الحد الأدنى لمدة سنتين - مؤقّتا - إلى أن تتاح الفرصة لتواجد بيوت قطن من القطاع الخاص ، تستطيع أن تستوعب المحصول القطني - للمنتج الحرية الكاملة في أن يبيع لتاجر القطن أو لشركات الغزل أو لشركات قطاع الأعمال العام بالحد الأدنى السائد .

وبذلك يصبح من حق المنتجين والتجار وشركات الغزل والجمعيات التعاونية والمحالج ، التعامل في الأقطان الزهر والشعر بالداخل ، بجانب شركات الأقطان الحالية التابعة لقطاع الأعمال العام التي تلقى مستعدة للشراء بالحد الأدنى للسعر ، حماية للمنتج والمستهلكين . ( ويلاحظ أن هذه الإجراءات لم تتم في الموسم المذكور لأسباب متعددة ) .

ومع أن الظروف قد حالت دون تنفيذ هذه السياسة مؤقتا ، فإنها معتمدة للتنفيذ فعلا ، ومن ثم فإن تنفيذها يحتاج من شركات الغزل إلى الاستعداد لمواجهةها والتفاعل معها . ويلزم لذلك عدة إجراءات ، بهدف حماية شركات الغزل ورعاية مصالحها في ظل خضم السوق الحرة ومن هذه الإجراءات ما يلي :

- توحيد شروط تعامل جميع شركات الغزل من الجهات البائعة للقطن ، مع التزام جميع شركات الغزل بهذه الشروط - حرصا على مصالح المجموعة كلها ، إذ إن إخلال بعض شركات الغزل بهذه الشروط ، يؤدي إلى إضعاف مركز الشركات الأخرى كجانب مشترك - تحديد احتياجات كل شركة غزل من أصناف القطن المختلفة ، سواء من الأقطان المجرية أو المستوردة ، وكذلك تحديد الاحتياجات

من الألياف الصناعية ، كإجراء لعمل تنسيق يحفظ مصالح مجموعة الشركات .

- تشكيل جهاز موحد للقيام بعملية شراء الأقطان المطلوبة لكل شركة غزل ، حسب تقدير الاحتياجات الذي يتم مسبقا ، ويقوم الجهاز بالشراء من شركات الأقطان التابعة لقطاع الأعمال العام ، أو من التجار أو الجمعيات التعاونية ، أو من الداخل ، أو عن طريق بورصة مينا البصل ( بورصة البضاعة الحاضرة ) المنتظر إعادة فتحها - للتعامل في ظل نظام حرية تجارة القطن في الداخل .

- إعداد وتجهيز الكوادر الفنية والتجارية والمالية اللازمة للعمل بجهاز شراء القطن . ويمكن أن يكون هذا الجهاز على هيئة مكتب مشترك يجنب الشركات مخاطر التشتت بين المتعاملين في القطن ، وما يصحبه تعاملاتهم من مضاربات .

- تدعيم أجهزة القطن داخل شركات الغزل ، عن طريق تعيين الأعداد اللازمة لمسيرة نظام حريسة تسويق القطن ، سواء من الفنيين أو الماليين .

- إعداد دورات تدريبية للفرازين المبتدئين التابعين لشركات الغزل ، وكذلك دورات تشغيلية مكثفة للفرازين المسجلين كخبراء في قوائم مينا البصل ، وذلك بالمركز النولي لتدريب الفرازين التابع لهيئة التحكيم واختبارات القطن .

#### فتح باب الاستيراد وإلغاء قائمة المحظورات:

في مجال الإصلاح الاقتصادي أيضا برزت سياسة فتح باب الاستيراد ، وتم تنفيذ ذلك بالفعل بالنسبة لكثير من السلع المستوردة ، ولكن الصناعات النسيجية لاتزال تتمتع حتى الآن - بصفة مؤقتة - بما هو موجود من حماية جمركية متواضعة في كثير من جزئياتها .

وبهذه في هذا المجال أن تشير إلى أن طبيعة صناعة الغزل والنسيج في العالم - والتي تتمثل في عنصرين : الكثافة العمالية ، حدة الريح أو هامشية الريح أو قلة العائد من هذه الصناعة - تجعلها دائما

تحظى برعاية الدولة للأسباب الآتية :

- قيام هذه الصناعة بتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة ، وبذا فهي تساعد على محاربة البطالة ، وأى ضمور لها يعنى زيادة البطالة .  
- هامشية الربح الذى لا يتعدى ٣ ٪ من قيمة المنتج على مستوى العالم تجعل الصناعة معرضة لمخاطر المعاملات التجارية ، كزيادة أسعار الخامات أو مستلزمات الانتاج أو الأجور ، ومن ثم فانها معرضة لاحتمالات الخروج من السوق .

لهذه العوامل نجد أن كافة الدول التى لديها صناعة غزل ونسيج قلنى تعمل على حماية شركاتها بطرق مختلفة : بعضها ظاهر وبعضها مستتر ، وما نظام الحصص السائد فى أوروبا وأمريكا إلا طريقة صريحة لحماية الصناعة المحلية فى تلك الدول . هذا بجانب عوامل تشجيعية أخرى فى مجالات الإعفاء - كليا أو جزئيا - من كثير من أنواع الضرائب والرسوم ، وكذا المعاملة الأفضل فى أسعار الطاقة . هذا ويجب الانتباه الى أن حماية شركات الغزل والنسيج فى الدول الأخرى تساعد - الى حد ما - على اتباع سياسة الاغراق لاكتساب أسواق جديدة ، ومصر خاصة معرضة لمخاطر الاغراق ، نظرا لالتزامنا - كعامل قومى - باستخدام الأقطان المصرية عالية الجودة والتكاليف ، وأيضا لالتزامنا بأعباء قومية أخرى عديدة .

وقد أثبتت الفترة القريبية الماضية صحة هذا الرأى ، عندما ورد الى مصر بطرق مختلفة منتجات غزل من دول أخرى ، وعرضت للبيع فى السوق المحلى بسعر لا يصل الى تكلفة القطن وحده ، وبما يقل عن أسعار المنتج المصرى بنسب تصل الى ٣٠ ٪ ، فضلا عن أن هذه الواردات تدخل بنظام السماح المؤقت ، فلا تخضع لضريبة المبيعات ، مما يؤثر على أوضاع المنتجين المصريين .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما أبدى من آراء - يوحى بما يأتى :

\* ضرورة وضع سياسة تجنب صناعة الغزل الاعتماد على الأقطان المصرية وحدها ، مع تصدير الأقطان الطويلة / الوسط ، واستيراد أقطان قصيرة القيلة .

\* تنويع الانتاج ، مع التركيز على المنتجات ذات العائد التصديرى الأكبر ، مثل : الملابس الجاهزة ، والأصناف الجديدة من الغزل والمنسوجات والتريكو . وذلك مع التوسع فى استخدام الألياف التركيبية ، وإجراء التعديلات اللازمة فى أجهزة ومعدات المصانع القائمة لإجراء عملية الخلط ، فى مراحلها المختلفة .

\* الاستمرار فى التوسع فى صناعة الملابس الجاهزة ، ووضع المقاسات القياسية لجمهور المستهلكين ، مع مراعاة أسس التخطيط الصحيح لهذه الصناعة ، واتباع الأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة فى : الانتاج والتسويق والادارة والتدريب .

\* علاج أوجه القصور التى يعانى منها إنتاج القطن فى مصر من : نقص العائد ، وتدهور المساحة المزروعة ، وقصور الانتاج عن تلبية احتياجات المغازل المحلية والأسواق الخارجية .

\* العمل على أن تكون الأسواق العربية - وخاصة الليبية والسعودية - دائمة وليست مؤقتة نتيجة ظروف نولية ثم تزول بزوالها . وهذا يتأتى عن طريق العناية بهذه الأسواق من حيث : تنوع الصادرات ، ومسايرتها لأحدث « الموضات » ، واحتفاظها بالمستوى اللائق من الجودة - مع عدم إهمال السعر التنافسى .

\* أن تمنى شركاتنا الصناعية المصدرة - وخاصة التى تعمل فى مجال الغزل والنسيج والملابس ، والتى بدأ بعضها يغزو الأسواق الخارجية بكفاءة عالية - بملحقة نظام ال ISO بجزيئاته المتعاقبة ، والتأكد من تقدم الأداء فيها ، حتى تستمر حركة صادراتنا من الغزل والمنسوجات والملابس فى ارتفاع مستمر .

\* ترك سوق القطن حرة للاستيراد والتصدير حسب الأسعار العالمية ، وكإجراء انتقالي تحديد أسعار القطن بما لا يزيد عن السعر

أكبر قدر ممكن من الفوائد المركبة المتراكمة ، مع العمل على اجتذاب البنوك للمساهمة في زيادة رؤوس الأموال بجزء من دائيتها .

- الاهتمام بالانتاج والإنتاجية ، وتقليل الفاقد ، وربط الأجر بالانتاج ، وتشغيل الطاقات العاطلة .

- العناية بالجودة وتوجيه الانتاج الى الأصناف التي يطلبها السوق .

- العمل على زيادة الصادرات لتخفيف الضغط على السوق المحلية ، خروجاً من حالة الركود السائدة .

- الاقتلاع عن تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض قصير الأجل ، والعمل على موازنة الاستثمار مع التمويل الذاتي المتاح .

- تعظيم قيمة الانتاج بالالتجاء الى النوعيات التي تحقق أعلى قيمة مضاعفة ، ويتمتع بحيوية الطلب عليها .

- وقف انتاج الوحدات الانتاجية القديمة ، التي أصبح إنتاجها غير اقتصادي ، ويمثل عبئاً على المخزون والسوق ، بالإضافة الى أنه يستنزف أرباح الشركة من باقي وحداتها ، خاصة بعد أن أصبحت مخرجات الطاقات الانتاجية التي اعتدنا تشغيلها في سوق الكتلة الشترقية - أكثر من الطلب المحلي والخارجي حالياً ، ومن اليسير استيعاب عمالة هذه الوحدات في تشغيل باقي الوحدات تشغيلاً كاملاً واقتصادياً .

\* إعطاء عناية فائقة لإدخال وسائل الإدارة الحديثة ، وتدريب المديرين على كافة مستوياتهم - كي يسهل عليهم مواكبة الخصخصة والانتقال الى عصر يتم فيه اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، دون انتظار لتوجيه يأتي من سلطات مركزية عليا .

\* حماية شركاتنا من سياسة الإفراق عن طريق عوامل تشجيعية مثل : الإعفاء الكلي - أو الجزئي - من بعض أنواع الضرائب والرسوم ، والمعاملة الأفضل في أسعار الطاقة .

العالمي ، تمكيناً للمنتجين من المنافسة والحفاظ على المساحة التي اكتسبناها من السوق العالمية ، بل وتمييزها .

على أن يبدأ التحول الى التسويق الحر ابتداء من الموسم الحالي ، مع اتباع عدة إجراءات لضمان امكانية التنفيذ العاجل ، من أهمها

- إلغاء نظام التسويق التعاوني .  
- السماح للأفراد والشركات بالتجار في القطن - سواء للتسويق المحلي أو التصدير - بضوابط معينة .

- إعادة فتح بورصة البضاعة الحاضرة وبورصة مينا البصل -  
- تدعيم أجهزة القطن داخل شركات الغزل ، عن طريق تعيين الأعداد اللازمة لمسايرة نظام حرية تسويق القطن من الفنيين أو المائنين .

- إعداد دورات تدريبية للفرازين المبتدئين التابعين لشركات الغزل ، وكذلك دورات تشغيلية مكثفة للفرازين المسجلين كخبراء في قوائم مينا البصل ، وذلك بالمركز الدولي لتدريب الفرازين التابع لهيئة التحكيم واختبارات القطن .

\* نظراً لتزايد الاتجاه في الدول الصناعية الكبرى الى التخلص من الصناعات الكثيفة العمالة ، وحيث تأتي صناعة الغزل والنسيج على رأس هذا النوع من الصناعات - لهذا ينبغي أن نستفيد من هذا الاتجاه بالعمل على استحداث طاقاتها الإنتاجية ، بحيث تكون مهياة للحلول محل كل من يهجر هذه الصناعة .

\* الإسراع في اتخاذ إجراءات حاسمة لتجنب آثار تشغيل أدوات الإصلاح الاقتصادي محلياً والمتغيرات الدولية عالمياً ، وذلك على النحو الآتي :

- إصلاح الهياكل التمويلية ومراكز السيولة تدريجياً عن طريق تصريف المخزون ، وسرعة بيع الأصول المستغنى عنها لدى بعض الشركات .

- الاتفاق مع البنوك الدائنة لإعادة جدولة الديون ، والتنازل عن

## التمويل والتجارة الداخلية

### دور الحكومة في الأمن الغذائي في نظام اقتصاديات السوق

الحكومة والقطاع الخاص ، فيما يتعلق بمستويات الأداء في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

ويعتبر الأمن الغذائي أحد الشئون الاستراتيجية التي يكون للدور الحكومي فيها أهمية كبرى . وتركز هذه الدراسة على أهمية وطبيعة هذا الدور في ظل مسيرة الإصلاح الاقتصادي ، والمهام المحددة التي يمكن أن تسهم بها الحكومة في تحقيق هذا الهدف القومي .

#### مفهوم الأمن الغذائي ،

يلقى الأمن الغذائي من كافة الدول اهتماما خاصا بدرجة أو بأخرى ، ومع أن مفهومه ليس واضحا في كافة الأحوال ، فإنه يقصد به ، بوجه عام ، أن دولة ما تكون قادرة على توفير الغذاء اللائم لجميع مواطنيها تحت أي ظروف متوقعة ، وليس مهما أن يتحقق الأمن الغذائي من خلال آليات السوق أو من خلال الدور الحكومي . وإنما المهم أن يتاح لجميع الأفراد في المجتمع ، كحق مكتسب غير مصحوب بأي نوع من الضغوط .

إن تدفد الدخل الحقيقية يجعل فئة كبيرة من السكان يعانون من الحاجة إلى الغذاء ، وحتى أولئك الذين يعيشون على الكفاف قد ينضمون إلى صفوف الجوعى عند حدوث مزيد من الانخفاض في الدخل الحقيقي ، الأمر الذي يمكن أن يحدث إذا ارتفعت أسعار الغذاء ، طالما كان الفقراء مشتريين صافين للغذاء .

ولاشك أن التنمية الزراعية تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لآلية استراتيجية للأمن الغذائي ، ففي المدى القصير يتم تحسين أحوال

تتجه سياسة الإصلاح الاقتصادي نحو الهدف المحدد لها ، مما يزيد من وضوح المهام التي ينبغي على كل من الحكومة وقطاع الأعمال من جانب ، والقطاع الخاص من جانب آخر الاضطلاع بها . وهناك مدى واسع من الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالانتاج الزراعى والغذائي التي يكون فيها للتدخل الحكومي - في صوره المختلفة - ميزة نسبية على القطاع الخاص . وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد صيغة تنظيمية نموذجية وحيدة فيما يتعلق باضطلاع الحكومة بهذه الأنشطة ، وإنما تتغير صيغة التدخل طبقا للقيود المحددة - للقرارات الحكومية - بأنواعها المختلفة ، كما أن المزيج اللائم من الأنشطة الحكومية والخاصة يتغير مع تطور مراحل التنمية الاقتصادية . ولكن المهم في جميع الأحوال هو تطوير الإطار المؤسسي اللائم لتوفير مناخ يتاح فيه مدى واسع من الاختيارات من ناحية ، ويخلق هيكل الحوافز يشجع الاختيارات المتسمة بالكفاءة من ناحية أخرى . وهذا الإطار ذاته يتطور بمرور الوقت استجابة لعدد من التغيرات ، تشمل : التغيرات في الأسعار النسبية ، والتغير التكنولوجي ، والتغيرات في توزيع القوى الاقتصادية والسياسية ، وأخيرا التغيرات في أولويات المجتمع . وبغضلا عن ذلك فإن التغير - أو إمكانية التغير - في الإطار المؤسسي يؤثر بدرجات متفاوتة في الميزة المطلقة أو النسبية لكل من

السكان الزراعيين من خلال التنمية الزراعية ، بصورة أيسر من استيعابهم بأعداد كافية في الأنشطة البديلة بالقطاعات غير الزراعية . أما في المدى الطويل ، فمع أن جزءا كبيرا من القوة العاملة في أغلب الدول يجب تشغيله خارج النشاط الزراعي ، فإن معظم الدول النامية لا تستطيع الاسراع بمعدل زيادة التوظيف الصناعى الى مستوى يسمح بتحقيق هذا الهدف . أما بالنسبة للمشتغلين خارج الزراعة فإنهم يعتمدون على الزراعة في إمدادهم بالغذاء .

#### مبررات الدور الحكومى فى الأمن الغذائى :

هناك العديد من الاعتبارات التى تجعل تواجد الحكومة ضروريا فيما يتعلق بتوفير الغذاء ، ونوجز أهم هذه الاعتبارات فيما يلى .

**الاعتبارات الاستراتيجية :** يأتى الأمن الغذائى فى مقدمة القضايا التى تعتبرها الحكومة على قدر من الحيوية للدولة ، بحيث لا يمكن أن تدعها فى يد أى تنظيم آخر .

**التنسيق والتخطيط التآشيرى :** يتطلب العديد من العمليات الانتاجية والتسويقية والتصنيعية للغذاء تنسيقا محكما ، سواء فيما يتعلق بالتاكيد على توافر المدخلات الزراعية بدرجة كبيرة من التنوع وبالقدر المناسب وفى المواعيد الملائمة ، وكذلك التاكيد على عدم وجود اختناقات فى النظام الإنتاجى ، وهذا الدور التنسيقى هو أساس وجود الأسواق المتسمة بالكفاءة .

ومن ناحية أخرى ، تظهر أهمية دور التخطيط التآشيرى من قبل الدولة عند ظهور تكنولوجيات جديدة تتطلب تقويمها ونشرها بين المؤسسات والتشجيع على تبنيها . وفى المراحل المبكرة للتكنولوجيا ينبغى على الحكومة أن تتدخل لمواجهة ظاهرة الأسواق المفتقدة .

**توفير التأمين :** يتميز الدور الحكومى بالقدرة على توفير أطر

معينة للتأمين أو بدائل تأمينية ، ويعتبر تأمين الغذاء ( الأمن الغذائى ) مثلا لذلك ، حيث يتم التاكيد على توفير عرض كاف ودائم من الغذاء بأسعار معقولة ، ويكون التأمين على المستوى القومى ضروريا عندما تتسم الأنشطة الغذائية ، موضع الاعتبار ، بارتفاع درجة التباين المشترك فى المخاطرة على المستوى المحلى ، كما يكون دور الحكومة مهما عندما تكون الأسواق التمويلية ضعيفة . وهناك عدد كبير من البدائل التأمينية التى يمكن للحكومة أن توفرها وتشرف عليها بفرض تخفيض حدة التعرض للمخاطرة . وتعتبر نظم موازنة الأسعار مثلا معروفا لهذه البدائل .

**الأسعار المشوهة :** قد تضطر الحكومة الى معالجة وجود أسعار سوقية مشوهة ، بفرض تحقيق أهداف تتعلق بتوزيع الخول . وهناك حالات يكون النشاط فيها غير مربح من وجهة نظر القطاع الخاص ، فى حالة انعدام صيغة ملائمة للتدخل الحكومى ، ويظهر ذلك على سبيل المثال عند نقل كميات ضخمة من السلع الغذائية من أو الى مناطق معينة .

**المخاطر :** يتسم العديد من أوجه الاستثمار - لاسيما فى مجال البحث والتطوير - بارتفاع المخاطرة ، مما يجعلها غير مشجعة على الاستثمار من وجهة نظر الافراد ، ولاشك أن الحكومة أقدر على تحمل المخاطرة بالمقارنة بمؤسسات القطاع الخاص .

**حالات انعدام القابلية للتجزئة :** قد يولد وجود حالات انعدام القابلية للتجزئة ، أو وفورات السعة ، الى انخفاض توقع قبول المؤسسات الفردية لتمويل الاستثمار فى مجال الغذاء . وعلى ذلك فقد تقوم وفورات السعة كقيد على دخول المستثمرين ، مهينة الفرصة لتحقيق الأرباح الاحتكارية .

**انعدام القابلية للاستثناء :** قد تستهدف إقامة طريق - على

سبيل المثال - التيسير على المزارعين لنقل منتجاتهم الى الأسواق ، ومع ذلك فمن المستحيل استثناء الآخرين - غير المزارعين - من استخدام الطريق ، وذلك ينطبق على الطرق الريفية حيث يصعب تخصيصها ، الأمر الذي يجعل أغلب الأفراد يفضلون الانتظار حتى يكونوا ضمن المستفيدين مع الآخرين ، دون تحمل تكاليف إضافية . وتظهر هذه الخاصية أيضا في مجال البحث والابتكار ، فالمستفيدون الفعليون من تغير تكنولوجي ، غير قابل للاستثناء أو التخصيص ، قد لا يكونون هم المستفيدون المقصودون أصلا من هذا التغير . فبالنسبة لسلعة غذائية غير تجارية ذات طلب غير مرن ، فإن المستهلكين هم المستفيدون النهائيون لأي تغير تكنولوجي ، الأمر الذي يقلل من حوافز القطاع الخاص تجاه الاستثمار في مجال البحث الزراعي .

#### مهام محددة للدور الحكومي :

في مجال إنتاج الغذاء :

#### تقمية الموارد الزراعية وصيانتها :

ينبغي أن تلعب الحكومة دورا رئيسيا فيما يتعلق بتنمية الموارد الأرضية ، وتوفير الموارد المائية والبنية الأساسية الإروائية في مصر ، وذلك لعدد من الاعتبارات منها : وجود حالات انعدام القابلية للتجزئة ، وانعدام القابلية للاستثناء ، فضلا عن اعتبارات الاستراتيجية والعدالة . ونظرا لأن المزارعين لا يدفعون تكلفة المياه - على الأقل بطريقة مباشرة - فإن هناك مدى واسعا بين الربحية الاجتماعية والربحية الخاصة للمحاصيل ، ولاسيما تلك التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل : الأرز وقصب السكر ، ويعنى هذا الوضع عدم وجود حوافز تدفع للمزارعين تحسين لانتاج الطرق المرفهة لاستخدام المياه .

ولما كان من المتوقع أن يتزايد دور المياه ، باعتباره أكثر العوامل

الرئيسية تقييدا للتنمية والتوسع الزراعي في مصر ، فإن استخدام المياه بكفاءة أكبر أصبح أمرا على جانب كبير من الأهمية . وقد يكون من المناسب في هذا الصدد محاولة تضيق الفجوة بين الرحيتين الخاصة والاجتماعية . وربما يمكن أيضا زيادة فعالية استخدام المياه بإشراك المزارعين أنفسهم - في صورة مجموعات - في مسئوليتهم عن الاستخدام الكفء الحصص المائية الموزعة ، وصيانة شبكة القنوات والترع المحلية ، ومن ثم ينتقل إليهم - بصورة تدريجية - جزء من التكاليف المباشرة التي تتحملها ميزانية الدولة . وهناك أشكال مؤسسية غير حكومية ، مثل جمعيات المياه ، يمكن أن تقوم بهذا الدور ، على أن تتولى الحكومة المهام التنظيمية والاشرفية ، بجانب القيام بالمشروعات الإروائية الكبرى .

#### مدخلات الانتاج :

أ - التقاوى : يصعب تحديد نوعية ودرجة نقاء التقاوى بالنسبة

للمزارع الفرد ، ومن ثم فإن معظم الحكومات تقوم بالاشراف على إنتاج التقاوى والرقابة عليها ، ومنح شهادة الصلاحية والاعتماد ، للتأكد من وجود الحد الأدنى للمواصفات . وليس من الضروري أن تمارس الحكومة بنفسها الانتاج الفيزيقي للتقاوى وتوزيعها ، بل يمكن أن تلعب دورا هاما في عملية تربية النباتات ، مثل ما يقوم به مركز البحوث الزراعية . ومازال دور القطاع الخاص في تقاوى المحاصيل المحلية حتى الآن محصورا في انتاج تقاوى النرة الشامية ، باستخدام تقاوى الأساس التي ينتجها مركز البحوث الزراعية ، كما تنتج التقاوى غير المسجلة بصورة غير رسمية على نطاق واسع بالنسبة لجميع المحاصيل المحلية .

ب - الأسمدة والأعلاف الحيوانية : لعل الأسمدة و

ج - المبيدات ومقاومة الآفات : إن تدخل الدولة في رقابة

عرض وتوزيع المبيدات أمر ضروري لسببين رئيسيين :

**الأول :** أن وجود التنظيمات والإشراف لازم للتأكد من الاستخدام الآمن للكيمائيات السامة ، لحماية صحة المتعاملين فيها من ناحية ، والتأكد من عدم وجود بقايا ضارة في النواتج المعالجة تضر بصحة المستهلكين من ناحية أخرى ، الأمر الذي يتطلب ضرورة التفشيح والرقابة على المستوى القومى .

**الثانى :** أن العديد من الآفات والأمراض ينشأ عنه قدر كبير من الآثار الجانبية ، مما يجعل من الضروري ، لصالح القطاع الزراعى والبيئة بوجه عام ، التأكيد على اتباع المزارعين للممارسات السليمة المتعلقة بوقاية النباتات ، الأمر الذى قد يتحقق عن طريق الإشراف والمتابعة . على أن هناك حالات معينة - كآفات القطن على سبيل المثال - قد يكون من الأجدى لتقليل التكاليف : أن يزرع المحصول على أساس تجميعات ، وأن تنظم عملية الرش كلها عن طريق مؤسسة عامة تتعاقد مع وحدات القطاع الخاص لتنفيذ عمليات الرش ، على أن يدفع المزارعون تكاليف هذه الخدمة .

وتستورد المبيدات فى الوقت الحالى عن طريق شركات قطاع الأعمال العام ، ويتولى البنك الرئيسى للتنمية - كما فى حالة الاسمدة والأعلاف - توزيع ما يعادل أكثر من ٨٠ ٪ من القيمة الكلية ، ويقوم البنك بتمويل مشتريات وزارة الزراعة من المبيدات ، والذى تسدد فيما بعد من قبيل الوزارة وصندوق موازنة الأسعار ، كما يتحمل البنك مسئولية توزيع المبيدات عن طريق شبكة بنوك القرى ، ويتولى كذلك توفير العملة المحلية لتمويل جزء رئيسى من مشتريات كل من قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص من بعض أنواع المبيدات .

وينبغى أن تستمر الحكومة فى دورها الحالى فيما يتعلق باختيار وتسجيل وترخيص مكونات المبيدات ، ومتابعة سلامة

وفعالية المنتج ، نظراً للاعتبارات السابق عرضها . وفى الوقت نفسه ، ينبغى أن يسمح لوحدات القطاع الخاص بدور متزايد فى استيراد وتوزيع المبيدات لكافة المحاصيل لدعم الأوضاع التنافسية مع البنك الرئيسى للتنمية .

#### الإقراض :

إن ارتفاع تكلفة الإقراض الناجم عن مخاطر الانتاج الزراعى ، وندرة الضمانات المتاحة لدى الأغلبية العظمى من المزارعين ، وصغر حجم القروض المرغوبة من قبل صغارهم - أمر قد يخلق أوضاعاً احتكارية فى مجال الإقراض ، ومن ثم فإن من المرجح فيه أن تتواجد الحكومة لمواجهة هذه الأوضاع ، وتخفيف الضغوط التى قد يتعرض لها المقترضون .

وإذا كانت الحكومة أقدر من القطاع الخاص على تحمل المخاطر ، فإنبغى أن تكون التكلفة الإضافية لمواجهة المخاطرة أقل ، مما يجعلها - أى الحكومة - بالتالى أكثر قدرة على تقاضى معدل سعر فائدة أقل . ولاشك أن الفشل فى توفير جهاز فعال يقود تمويل واستيعاب المدخلات المشتراة والتكنولوجيات الجديدة ، قد يؤدى إلى إبطاء معدل نمو الانتاج الزراعى والغذائى ، ويمكن للبنك الرئيسى للتنمية أن يقوم بهذا الدور ، مع إجراء التعديلات الملائمة فى سياساته الحالية .

إن ما تحقق فى المرحلة الحالية من إلغاء الدعم عن سعر الفائدة ، ربما يشجع مؤسسات أخرى - غير البنك الرئيسى - لتوفير قروض موسمية أكثر ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وفى هذا الصدد يمكن أن تلعب البنوك التجارية ، دوراً هاماً فى تمويل تجارة الجملة والتجزئة للمدخلات .

#### التطوير التكنولوجى :

يعتبر البحث الزراعى والتطوير التكنولوجى أحد الأنشطة التى



ينطوى دور القطاع الخاص فيها على مصاعب جمة ، فمن الصعب صيانة حقوق الملكية بالنسبة لأشكال عديدة من الابتكار ، لاسيما اذا كانت من النوع غير المندمج برأس المال . كما أن نجاح نتائج الأنشطة البحثية غير مؤكد بشكل مطلق ، وقد يحدث النجاح ولكن على مدى طويل ، وفخلا عن ذلك تتسم العمليات البحثية فى أغلب الأحيان بانعدام القابلية للتجزئة - وهذه الأسباب جميعا ينبغى على الحكومة القيام بتمويل وإدارة الأنشطة البحثية الزراعية ، ويتأكد هذا الاتجاه بوجود اعتبارات استراتيجية فى مقدماتها : أهمية زيادة عرض الغذاء ، وتنويع المنتجات الغذائية ، وخلق منتجات جديدة ، وتحسين مستويات المعيشة الريفية ، وغير ذلك من الاعتبارات التى تبرر تمويل البحوث الزراعية وإدارتها . على أن ذلك لايعنى التقليل من شأن البحث الزراعى الخاص ، فعمل العكس هو الصحيح ، إذ ينبغى أن تشجع الحكومة هذا الدور عن طريق إصدار التشريع الملزم لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مع ملاحظة أن ذلك يفيد فقط عندما يكون الابتكار من النوع المندمج برأس المال والذى يمكن متابعة تكراره ونشره . وقد تتعاقد الحكومة مع القطاع الخاص بالنسبة لمجالات معينة من أعمال البحث والتطوير يمكن التنبؤ بنتائجها بدرجة كبيرة ، وعندما يمكن الانتفاع بنتائج البحث على مستوى المجتمع ككل - مثل تحقيق أسعار منخفضة للغذاء - فمن الملزم تمويل البحث من خلال الميزانية العامة .

#### التعليم والتدريب والإرشاد الزراعى :

تشابه الاعتبارات المطلقة بالإرشاد الزراعى والتعليم والتدريب بتلك التى تم عرضها فيما يتعلق بالبحث والتطوير . وفى أغلب الأحوال لا تقتصر منافع هذه الخدمات على الذين يتلقونها ، بل تتم المجتمع كله . وهذه الآثار الجانبية قد تجعل القطاع الخاص يحجم عن تقديم

هذه الخدمات على الوجه المطلوب ، لذلك فإن الحكومة ينبغى أن تقوم بتنظيم وتوفير الإرشاد وتمويله - تجنباً لمشاكل توصيف ومتابعة التعاقد مع القطاع الخاص ، غير أن مؤسسات عديدة تعمل فى تجارة المدخلات كثيراً ما ترغب فى تقديم الخدمات الإرشادية ، وهو الأمر الذى يجب تشجيعه طالما أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة .

فى مجال تسويق وتجارة وتصنيع الغذاء :

#### السياسات السعرية والدخلية :

هناك العديد من المجالات التى يكون تدخل الحكومة فيها مفيداً ، لاسيما فى أنشطة تسويق المنتجات ، سواء فى الأسواق المحلية أو التصديرية . وفى هذا الشأن يمكن حماية المزارعين من تقلبات الأسعار السوقية ، محلياً أو عالمياً . وقد يصعب تحقيق هذا الهدف على المدى الطويل ، إلا أن الحكومة تستطيع إجراء بعض التنبؤات المعقدة لاتجاهات الأسعار فى المدى المتوسط ، كما يمكنها تطوير بعض التدخلات السوقية منخفضة التكاليف ، والتى تستهدف الحفاظ على الحدود السعرية المرغوبة . على ألا يؤدي التدخل إلى تشوهات حادة فى توزيع الموارد فى المدى الطويل ، أو إلى آثار عكسية على الميزانية الحكومية . ولا يتطلب هذا التدخل تواجداً مكثفاً أو مباشراً للحكومة فى عملية التسويق الفيزيقي كمشتري أو بائعة ، بل قد يتم ترتيب التسهيلات من خلال القطاع التعاونى أو الخاص ، أو من خلال تواجد سوقى هامشى لمؤسسة قطاع الأعمال العام . وجدير بالذكر أن التدخل فى التسويق لا يكون مطلوباً إلا إذا نشأت أوضاع تنطوى على عدم الاستقرار بدرجة خطيرة . كما قد تلجأ الحكومة فى هذا الصدد إلى وضع التشريعات المانعة للاحتكار ضماناً لاستياب السلع ، وحماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار . إن من الآثار المترتبة على تمرر الأسواق أن تصبح

أسعار المنتجين أكثر تقلبا ، ولكن هناك عدة طرق يستطيع بها المزارعون حماية أنفسهم من غالبية الآثار العكسية المحتملة ، ومن هذه الطرق : تنويع النشاط ، التعاقدات ، التأمين المحصولي - وغير ذلك .

ومن ناحية أخرى ، تظهر أهمية الدور الحكومي في النظام التسويقي عند تعديل توزيع الدخل في المجتمع ، وعندما تكون أسعار المستهلكين والمنتجين قد تشوهت بدرجة تفقد معها وظيفتها كأداة توزيعية ، بحيث لا يستطيع القطاع الخاص الدخل في عمليات تسويقية مربحة . ومن المهم بصفة عامة إيجاد نوع من التوازن بين الدور الحكومي ودور القطاع الخاص فيما يتعلق بالسلع المتصلة بأهداف الأمن الغذائي .

#### البنية الأساسية العقلية وتسهيلات تخزين الغذاء :

في الوقت الذي ينبغي على الحكومة أن تقوم بإنشاء وتمويل شبكة الطرق الريفية ، فإن معظم صيغ تسهيلات تخزين المنتجات الغذائية يجب أن تعتمد على القطاع الخاص ، ومع ذلك فإن صيغا معينة كبناء مخزون استراتيجي غذائي والاحتياطات الاستراتيجية تعتبر إحدى المهام الحكومية . وتتطلب التسهيلات التخزينية على قدر كبير من الوفورات الفنية للسعة ، ولكنها قد تؤدي إلى ممارسات احتكارية ، إلا إذا كان هناك قصور في التمويل أو أي عوائق أخرى تؤدي إلى قيود على دخول هذا النشاط . وقد تظهر الحاجة إلى التدخل الحكومي في النشاط التخزيني لمواجهة التحكم الموسمي في الأسعار ، سواء من قبل المزارعين أو التجار ، والذي يشوه الحافز الفردي تجاه القيام بالعمليات التخزينية .

يضاف إلى ذلك أن ارتفاع تكاليف تشييد وإعداد المخازن يعتبر قيودا فعلا على دخول القطاع الخاص في النشاط التخزيني في بعض

الظروف . فإذا ما توافرت طاقة تخزينية حكومية فائضة فإن تأجير المخازن للتجار يكون مفيدا في تشجيع دخول القطاع الخاص إلى هذا النشاط .

#### تدريج المنتجات الغذائية والرقابة ومواصفات الجودة :

تتركز أهمية التدريج ومواصفات الجودة للمنتجات الغذائية في أنها تساعد في التغلب على مشاكل نقص وعدم تناسق المعلومات ، ومن ثم تخفيض التكاليف التسويقية ، ويمكن تحقيق مزيد من التخفيض بالاتفاق على مواصفات ترتبط بكود على المستوى القومي . وينبغي أن توضع مواصفات الجودة بحيث تغلب على مشاكل الآثار الجانبية ، وتؤكد على ضمان الحد الأدنى لنوعية المنتجات الغذائية - الأمر الذي يعد ضروريا لتحقيق سلامة الغذاء .

ومع أن الحكومة أقدر - من القطاع الخاص - على وضع ومتابعة مواصفات التدريج ، فإن الاتحادات والجمعيات التجارية والمؤسسات الفردية والتجار يستطيعون أيضا إدخال وضمان المواصفات ، على أن يكون واضحا في هذه الحالة أن الفوائد سوف تعود إلى مجموعات معينة .

#### المعلومات السوقية والبحوث التسويقية :

ينبغي أن توفر الحكومة المعلومات التسويقية حتى تقوم الأسواق بوظائفها بصورة أفضل . ومع أن المنتجين والتجار المرتبطين بعمليات تسويقية منتظمة ، يمارسون وسائلهم الخاصة في الحصول على أحدث المعلومات عن ظروف السوق ، فإن قيام الحكومة بنشر المعلومات التسويقية يساعد في إمداد صغار المنتجين ببعض المؤشرات عن الظروف التسويقية السائدة ، كما يمكن الحكومة إجراء بعض التنبؤات عن العوامل التي قد تؤثر على الأسعار مستقبلا ، وأن تجري تقويما

مفيدا لفعالية المعلومات التسويقية الحالية والخدمات المتعلقة بتبادلها -  
التأكد من تحقيق الأغراض المطلوبة ، ولابد أن يستمر ذلك الدور حتى  
يتضح الهيكل المؤسسي لسوق الغذاء ، ويضم هنالك منشآت أو  
مؤسسات تقوم بهذه الخدمة التسويقية مقابل أجر .

### التصنيع الغذائي :

ينطوى العديد من عمليات التصنيع الغذائي على وفورات السعة التي  
تبرر بعض صيغ العمل التجميعي ، ولكنها ليست بالقدر الذي يخلق  
احتكارات طبيعية - فيما عدا الحالات التي يكون فيها ناتج المادة  
الخام محدودا بخصائص معينة . ورغم ذلك فمن الضروري وجود  
تشريع يحرم الاحتكار ويمنع الممارسات التي تضر بالمصلحة العامة ،  
ومنها على سبيل المثال : حجب السلعة لتقييد العرض بصورة غير  
طبيعية بهدف رفع الأسعار .

### المحافظة على الأسواق التصديرية وتطويرها :

هناك مشاكل محددة تتعلق بالتوسع والمحافظة على تواجد المنتجات  
المصرية في الأسواق التصديرية ، تبرر صورا مختلفة من تدخل  
الحكومة ومشاركتها في مختلف مراحل التصدير - فدخل أو تطوير  
أسواق تصديرية جديدة أمر قد ينطوى على مخاطر جمة ، كما قد  
ينطوى على ظواهر أو حالات من انعدام التجزئة ووفورات السعة ، ومن  
أمثلتها : الشحن وتطوير شبكة التوزيع ، التي تجعل من الصعب على أى  
مؤسسة فردية صغيرة الحجم دخول ميدان التجارة ، وقد يكون من  
المفيد قيام صبور من العمل الجماعي مثل الاتحادات أو الجمعيات  
التجارية ، إلا أنها ليست بديلا لمؤسسة حكومية تختص بالترويج للتجارة  
التصديرية . وهناك أيضا أمور - مثل مواصفات الجودة والسمة  
التجارية - لها أهميتها الخاصة بالنسبة لأسواق التصدير ، فضلا عن  
انطوائها على آثار جانبية . فنوعية المنتج المصدر - عن طريق أحد

المصدرين المصريين - قد تكون له آثار سلبية على سمعة المصدرين  
المصريين جميعا . ولهذه الأسباب مجتمعة يجب أن تقوم الحكومة  
بتنظيم وتحديد نوعية المنتج المصدر ، سواء عن طريق وضع ومتابعة  
مواصفات الجودة ، أو القيام بالتسويق التصديري بنفسها إذا اقتضت  
الضرورة ذلك .

### في مجال استهلاك الغذاء :

### أثر تحرير الأسعار على استهلاك الغذاء والحالة الغذائية :

أصبحت سياسات التحرر الاقتصادي واقعا يسير بخطى  
فعالة ، منذ عام ١٩٨٧/٨٦ ، من خلال رفع دعم أسعار الغذاء  
ومستلزمات إنتاجه - المباشر منها وغير المباشر - وارتفعت أسعار  
الغذاء ارتفاعا كبيرا مع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي  
وتحرير التجارة الخارجية واتجاه توظيف الموارد نحو مبدأ الميزة  
النسبية . ويتوقع أن تقارب الأسعار المحلية تلك الأسعار العالمية ،  
فلا بد أن يصاحب ذلك انكماش في الطلب على السلع الغذائية إلى حد  
كبير ، ومن ثم انخفاض معدلات الفرد من الأغذية ، ولا بد أن يكون أثر  
ذلك على الفئات منخفضة الدخل أكبر مما يؤثر في مستوى الكفاية  
الغذائية الصحية للأفراد ، خاصة الفئات الحساسة منهم : الأطفال  
والحوامل والرضع ، نظراً لأن الانخفاض في استهلاك الغذاء سيكون  
بدرجة أكبر على السلع الراقية - أى على نوعية الغذاء - أكثر من السلع  
الغذائية الأخرى . ليس هذا فحسب ، بل يمتد ذلك إلى مستوى المعيشة  
بصفة عامة ، حيث ستؤدي العلاقات الاستبدالية إلى أن يسحب الفرد  
من إنفاقه على السلع غير الغذائية لتمويل العجز المتراكم في ميزانيته ،  
لشراء احتياجاته الغذائية الضرورية .

ولبيان أثر تحرير أسعار الغذاء على الاستهلاك والحالة الغذائية ، فلا

كمحصلة لارتفاع الأسعار بمعدلات تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٩٧٪ للمواد الغذائية الأساسية ، مثل القمح والأرز والذرة والبقول والسكر والزيوت والدهون وغيرها ، مما يؤدي إلى انخفاض استهلاك الفرد بنسب متفاوتة وفقا للاستجابة السعوية للطلب على كل سلعة ، سواء أسعارها المباشر أو لأسعار السلع البديلة والمكملة . وبصفة عامة قدرت نسب الانكماش في الطلب نتيجة تحرير الأسعار ( الفرق بين السعر العالمي والسعر المدعم ) بين ١٣٪ ، ٥٢٪ . وهناك سلعة وحيدة يتوقع زيادة الطلب عليها نتيجة العلاقات النسبية للأسعار ، ونتيجة للعلاقات الإستبدالية بينها وبين غيرها من الأغذية ، هي الذرة .

ويضاف إلى ما سبق ، أن أثر التحرر الاقتصادي في مرحلته الانتقالية - المتمثلة في ارتفاع الأسعار بمعدل يفوق الدخول خاصة المنخفضة منها - سوف يؤدي إلى أن يسحب الفرد ( في المتوسط ) من إنفاقه على السلع غير الغذائية (الملبس والثقافة والصحة والتعليم والترفيه وغيرها ) حوالي ١٢٪ لمحاولة استكمال جزئي للعجز في الميزانية الموجهة للغذاء بعد ارتفاع أسعاره ، وهكذا يتوقع حدوث انخفاض عام في مستوى المعيشة وليس فقط في مستوى استهلاك الغذاء .

ويبدو أن إلقاء العبء على النمو الاقتصادي - أي الزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد لتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الأساسي ، أي الغذائية الكمية والنوعية - يحتاج لنمو حقيقي في متوسط دخل الفرد مقداره حوالي ٩٪ سنويا ، وإذا أردنا ألا يحدث تدهور في الإنفاق غير الغذائي - أيضا - بحيث يستقر مستوى المعيشة والرفاهية دون تدهور - لاحتاج الأمر لنمو اقتصادي يقدر بحوالي ١٤٪ سنويا ، أي حوالي ١٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي ، أي حوالي ٥٨٪ استثمارات صافية من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا أمر بعيد المنال

بد من توضيح الحالة الغذائية قبل ارتفاع أسعار الغذاء لبيان حجم المشكلة . وتشير التقديرات المتاحة إلى أن المتوسط المأكول اليومي للفرد يمد بحوالي ٣٤٠٠ سعر حراري و ٨٦ جراما من البروتين ، منها ١٣ جراما فقط من أصل حيواني ، وتمد الحبوب الفرد بحوالي ٦٨٪ من السعرات الحرارية و ٨٠٪ من البروتين . ويوضح الميزان الغذائي بين المأكول والاحتياجات الغذائية الصحية - باعتبار الأخيرة هي التعريف الأساسي للأمن الغذائي الواجب توفيره لكل فرد في المجتمع - أن مصر قد بعدت عن المجاعة ، حيث هناك فائض في استهلاك السعرات الحرارية عن الاحتياجات بحوالي ٤٦٪ ، يرجع إلى ارتفاع معدل استهلاك الحبوب والسكر بصفة أساسية . وهذا الفائض يتفاوت حجمه كسعرات حرارية وفقاً لفئة الدخل ، ولكن جميع الفئات الفقيرة منها والغنى لا يعاني من نقص في مصادر الطاقة في الغذاء . وتكمن المشكلة المتصلة في الحالة الغذائية - حتى قبل رفع الدعم وارتفاع الأسعار ، ومنذ زمن طويل - في عجز نوعي في غذاء الفرد المصري ، بين استهلاكه من البروتين الصافي المستفاد منه واحتياجاته النوعية من هذا البروتين ، وقد بلغ متوسط هذا العجز في مطلع الثمانينات ١٧٪ ، ويزيد هذا العجز بانخفاض مستوى الدخل . ليس هذا فحسب ، بل إن ٥٠٪ من سكان الحضر و ٧٠٪ من سكان الريف يعانون من نقص نوعي في البروتين الحيواني .

وبعد تحرير الأسعار ، يتوقع أن ينخفض الفائض في استهلاك الفرد من السعرات الحرارية عن احتياجاته الصحية بمقدار النصف تقريبا ، أي يصبح ٢٥٪ فقط ، وهذا يعتبر ترشيحا للاستهلاك وأمر مرغوبا فيه صحيا . ولكن سوف يرتفع العجز في نوعية الغذاء - أي النقص في البروتين الحيواني ومصادر الحديد - من ١٧٪ إلى ٢٥٪ في المتوسط ، وسوف يزيد مقدار هذا العجز لدى الفئات الفقيرة ،

فى المدى القريب أو المتوسط ، لما يتطلبه من أن يكون للدولة دور اجتماعى لتحقيق الأمن الغذائى الأساسى لكل أفراد الشعب .

**البرامج المقترحة لتحقيق الدور الاجتماعى للحكومة فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى :**

يجب أن تنظر الحكومة إلى أن المرحلة الانتقالية للتحرر الاقتصادى - واحتمالات آثارها السلبية على مستوى المعيشة - قد تطول لفترة تمتد عدة سنوات (٧ - ١٠) بما لا يجب معه الاعتماد على توقعات النمو الاقتصادى ، بأن تحقق لكل فئات الشعب القوة الشرائية اللازمة لتحقيق الكفاية من الاحتياجات الغذائية الصحية ، كما أن حدوث نمو اقتصادى قوى فى مدى قصير (وهو أمر صعب) لن يعنى حدوثه لكل فئات الدخل ويبقى المعدل والغالبية منها منخفضة الدخل . كما يجب أن تنظر الحكومة إلى أن عدم الالتفات إلى ضمان حصول كل الأفراد - خاصة الفئات الحساسة من الأسر الفقيرة وهم الأطفال أقل من ١٢ سنة والحوامل والرضع ، وهم أيضاً غالبية السكان فى الدول النامية - على كفاية نوعية من الغذاء المركز ، غير كبير الحجم ، الغنى بالبروتين الحيوانى (الحديد) يعنى استقبال جيل غير قادر على تحمل مسئولية التنمية المتواصلة (القادرة على البقاء) وهو الأمر الذى تتم من أجله تضحيات الحاضر من أجل غدا أفضل .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الدراسات العالمية (معهد ماسوشست للتكنولوجيا وبروفيسور سكريم شو) أوصت بأن المقننات النمطية لاحتياجات البروتين النوى يجب أن تزيد فى الدول النامية - ومنها مصر - بمقدار الثلث ، لأن أفراد مجتمعاتها واقعة تحت ظروف إجهاد أقسى ، بمعنى أنها أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المزمنة ، ودرجة عالية من الظلوع ، والفسفوسات النفسجية ، واضطرابات الجهاز الهضمى والتهابات المتكررة ، مما يجعل معدلات الاستفادة والامتصاص للأغذية أقل .

والتأكيد على أهمية البرامج المقترحة ، فإن الفئات الحساسة المذكورة لا يمكن أن تعتمد على الفعل التكاملى لأغذية كبيرة الحجم من البروتينات النباتية . وهذا مدعاة لأن تكون كل هذه الأسباب دافعة لتحرك قوى للحكومة نحو برامج متعددة المراحل ، لتحقيق دورها الاجتماعى لتحقيق الأمن الغذائى ، ويشمل : برامج فى المدى القصير ، وأخرى فى المدى المتوسط ، وثالثة فى المدى الطويل ، ويراعى من خلالها إيجاد معايير تطبيقية لتحديد المجموعات الفقيرة المستهدفة .

**أولا : البرنامج المقترح فى المدى القصير :**

وهو برنامج سريع موجه لفئات معينة هى الفئات الحساسة فى الأسر الفقيرة ، يراعى إيجاد معيار عملى قابل للتنفيذ لتعريف المجموعات الفقيرة المستهدفة . ومن ثم يقترح ما يأتى :

- إحياء برنامج الوجبة المدرسية التى كانت توزع مجاناً على تلاميذ المدارس الابتدائية والاعدادية الحكومية فى الريف ، والأحياء الشعبية الفقيرة فى المدن ، باعتبارها تعريفاً تنتمى لأفقر التجمعات السكانية المصرية . وقد كان هذا البرنامج سائداً ، حتى مطلع الستينات ، اعتماداً على المعونة الغذائية الأمريكية والسوق الأوروبية من لبن وزبد وغيرها . والمقترح أن يقوم معهد التغذية والجهات المعنية بتجهيز وجبة مركزة غنية بالبروتين الحيوانى الرخيص ، وأرخصها اللبن الغرز ، ومصادر الحديد مثل العسل الأسود أو منتجات البلب وغيرها . وتوجيه المعونات الغذائية لهذا الهدف يعتبر تغلباً على المنافسة المتقدمة حالياً من أن الألبان الجافة المستوردة - ضمن المعونة الغذائية - تنافس نمو الإنتاج المحلى لرخس أسعارها . وعلاوة على استخدام المعونات الغذائية العالمية لتنفيذ هذا البرنامج ، يمكن استخدام جزء من الدعم المرفوع تدريجياً من كل أنواع السلع ومستلزمات الإنتاج لتمويل هذا البرنامج ، ولن تزيد تكلفته المبدئية عن ٢٠٠ مليون جنيه . مع

التأكيد على اتخاذ احتياطات تضمن عدم انحراف البرنامج عن أهدافه ، منها :

- الرقابة على قساد أو تلوث هذه الأغذية أو غشها .
- منع تسريب أو تسبب ضمايف النفوس أو المستغلين لقنوت هذا البرنامج ، بحيث يبقى تحت رعاية رقابية مشددة ، ويبدأ تدريجيا وعلى مراحل .

- إيجاد جهاز لدراسة وتحليل أسعار الغذاء والحالة الغذائية ومستوى الاستهلاك ، من خلال عينات ميدانية بحثية للتعرف على أنماط الاستهلاك والحالة الغذائية للمجتمعات المختلفة وعلاقتها بتطور الأسعار ، وهي إحدى الوظائف التي يمكن أن تؤول إليها مهام عدد من الهيئات الحكومية الحالية ، ومنها وزارة التموين والصحة والمالية .

- تعديل مكونات الخبز البلدي كغذاء شعبي ، دون رفع أسعاره ، وذلك بخلطه أولا بالذرة ، باعتبار الذرة في ظل الأسعار الحرة ستكون أرخص الحبوب ، بحيث يكون بصفة دقيق قمح وبصفة دقيق ذرة ثم يدعم بمصدر غني للبروتين ، إما من لبن فول الصويا أو اللبن الفرز أو كليهما ، لضمان حصول كل فرد على احتياجاته النوعية من الغذاء ، ولوجزئيا ، من مصدر حقيقي وشعبي ونمطي . وحتى لو اشتراه القادر يعتبر الفرق الذي تتحمله الحكومة نوعا من التكاليف الاجتماعية . علما بأن أكثر الأسر تعتبر في حاجة للحصول على هذا الرغيف الرخيص ، لأنها مع ارتفاع الأسعار تعتبر فقيرة نسبيا .

- استخدام منتجات فول الصويا وهو ما تمت التوصية به من خلال دراسات المجالس القومية منذ مطلع الثمانينات . على أنه في ظروف مثل ظروف مصر لابد أن تقيم استخدامات منتجاته لغذاء الإنسان مباشرة ، بدلا من استخدامه فقط بنسبة ١٥-٢٠٪ في غذاء

الدواجن التي لا تصل إلى كل فئات الشعب بصورة منتظمة . وهناك منتجات جيدة عالية القيمة الغذائية مثل : لبن فول الصويا وجبن الصويا وسجق الصويا ، وغيرها من الأغذية الرخيصة المستساغة ، وهو محصول زيتي ، به من البروتين حوالي ٤٧٪ ومن الدهن ٢٠٪ ومن الطاقة حوالي ٨٥٪ .

ثانيا : برامج متوسطة الأجل :

على مدى ٢-٥ سنوات ، يمكن رسم عدة سياسات محققة للأمن الغذائي للأسر الفقيرة ، مبنية على أن الغذاء يمثل ٦٥٪ من ميزانية الأسرة ، وأكثر من ٩٠٪ من ميزانية الأسر الفقيرة .. هذه السياسات ضرورية للتغلب على تحدي إمكانية إحداث معدل نمو يبلغ ١٤٪ ، لكي تحقق القوة الشرائية اللازمة لشراء الاحتياجات الغذائية بالأسعار الحرة ، بل ربما يتطلب الأمر أكثر من ذلك إذا أردنا رفع المستوى الغذائي المحلي ليحاكي المستوى الغذائي العالمي ، لهذا يقترح في المدى المتوسط :

- أن الغذاء يمثل ٦٥٪ من إنفاق الأسرة المصرية ، وهناك كم هائل من البطالة . ولهذا فإن حق المواطن تجاه الحكومة بنص الدستور : أن يحصل على احتياجاته الغذائية الصحية ، ويحصل على ما يقابل ثلث البطالة الإيجابية خلال المرحلة الانتقالية للتحويلات الاقتصادية ( مرحلة الكساد ) . وهذا الحق يتمثل في : إصدار قانون إعانة البطالة لمن لا يجد عملا خلال عام أو عامين من البطالة ، بشرط ألا يكون هناك عمل معروض عليه وهو يرفضه ، وتحسب إعانة البطالة في حدود خط الفقر للفرد .

- تعتبر أكثر الفئات فقرا هي فئة الحاصلين على معاش السادات ( الصافي الحالي أقل من عشرة جنيهات ) ، ويقترح أن يضاعف معاشها إلى عشرين جنيها أو أكثر كمرحلة انتقالية ، حتى يمكنها مجابهة ارتفاع نفقات المعيشة .

### ثالثا : برامج طويلة الأجل :

– ان الدور المستقبلي لوزارة الزراعة هو البحث والارشاد ، ولهذا فلا بد أن توجه بعض أنشطة الهندسة الوراثية إلى العمل على دفع المحتوى البروتيني للقمح من مستواه الحالي في الصوب التقليدية إلى ٢٠٪ ، بحيث يصبح هذا الغذاء الشعبي غنياً بالبروتين ، وبذلك نضمن سد العجز النوعي في الغذاء للأفراد في الاسر الفقيرة

– من غير المقبول ألا تزيد مساحة زراعة الفول البلدي على ٢٠ ألف فدان ، بينما هو أغنى بالطاقة والبروتين ( ٨٠ / محتوى نشا ، ٢٠٪ محتوى بروتين ) من القمح الذي يحتوى على ( ٧٠ / فقط محتوى نشا ، و ١٠٪ بروتين ) ويشغل ١,٨ مليون فدان ، كما أن أسعار الفول ثلاثة أضعاف أسعار القمح الحرة ، وأن الفرد منخفض الدخل سوف يتجه تلقائياً لزيادة استهلاكه من الفول الفنى بالبروتين على حساب الخبز ، إذا زاد العرض منه واستقرت أسعاره ، لأنه حالياً يضطر لاستهلاك كمية كبيرة من الخبز مع قليل من الفول ، حتى يوازن الأسعار ضمن ميزانيته المحدودة .

– أثبتت دراسات عديدة أن الوعي الغذائي لا يقل أهمية عن الوعي البيئي في رسم برامج التنمية ، فلا بد أن يركز الجهد نحو زيادة الوعي الغذائي للفرد : إعلامياً وثقافياً وتعليمياً لكل فئات الشعب ، لأن الفرد لا يدرك حتى الآن أهمية خفض استهلاكه من مصادر الطاقة ( الحبوب والسكر والدهون ) للمحافظة على صحته ، مع أهمية توجيه الكميات المحدودة من البروتين الحيوانى لأولاده الصغار ، وأنه - كبالغ - قاصر على خفض معظم احتياجاته من الفعل التكاملي للبروتينات النباتية بعكس الأطفال ، كما أنه لا يدرك أن ارتفاع مستوى مخله لا يعنى أن يزيد استهلاكه من الغذاء بنفس المعدل ، بل إن الغذاء ومستواه الكمي والنوعي يرتبط بعمره ونشاطه وليس بدخله ، وإن الاشباع

الأخرى من ثقافة وتعليم وترفيه ومسكن وملبس ، ربما تحتاج لاستيعاب الزيادة من الدخل وليس الطعام .

في مجال إعادة الهيكلة وتهيئة المناخ العام :

ان اضطلاع الحكومة بدورها بكفاءة في ظروف آليات السوق يتطلب تحديد مهامها في ظل إعادة تعريف دورها الاقتصادي – بمهمة تحفيز النمو ، دون قيامها فعلياً بالانتاج إلا في الحدود الضرورية لتحفيز النمو . ويضمن هذا الدور احترام قواعد السوق الاجتماعية ، الذي يوفق بين تحرير المبادرات الفردية والحقوق الانسانية للفقراء والضعفاء والأمة ككل . والمطلوب في هذا الحسد : إحداث تحول جذري في استراتيجية التنمية ، من النمط التقليدي – الذي ساد خلال العقدين الأخيرين ، وحظيت فيه البنية الأساسية بالنصيب الأكبر من الاستثمارات – إلى نمط جديد يركز على أنوار صارت أكثر أولوية ، لاسيما الغذاء والصحة ، والتعليم والتدريب وتنمية التكنولوجيا والعدالة الاجتماعية ، والرقابة على النشاط الخاص لضمان توازنه وتوافقه مع المصلحة العامة .

وأتساقاً مع هذا الدور الجديد ، إذا ما تخففت الحكومة من أعباء الادارة الاقتصادية المباشرة للمشروعات ، فإنه يمكنها إعادة توجيه طاقاتها وقدراتها واستثماراتها الوظيفية إلى الأنشطة المذكورة . وليس من الضروري أن تقوم الحكومة بهذه الأنشطة عن طريق جهازها الإداري إذ يكفي أن تسيطر على الشبكة التخطيطية التي تحكم المسار العام لهذه الأنشطة – من خلال برامج تخطيطية تدار بكفاءة ، ويستتبع ذلك بالضرورة تقليص الجهاز الإداري الضخم ، والاحتفاظ بجهاز إداري صغير وكفء - يخضع للمساءلة الديمقراطية ، ويتمتع مطلقه بمرتبات مجزية تتفق مع اختيارهم على أساس الكفاءة . ويستطيع مثل هذا الجهاز تركيز قدراته على إدارة برامج تنمية تدعم نشاطات القطاعين

الخاص والتعاوني ، الى جانب قطاع الاعمال العام . على أن يتم إعادة تدريب الجزء الأكبر من موظفي الدولة واستيعابهم في مجالات الانتاج المباشر للملح والخدمات ، وأنشطة البحوث والتطوير .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتي :

\* للدور الحكومي في ظل آليات السوق مهامه المحددة ، التي يمكن أن يمارسها بكفاءة يتفوق بها على القطاع الخاص ، نظراً لاعتبارات تتعلق بهذه المهام تجعل الدور الحكومي ميزة نسبية بالمقارنة لدور القطاع الخاص .

- وتخلص مبررات الدور الحكومي في الأمن الغذائي في إطار آليات السوق ، فيما يأتي :

- أن الأمن الغذائي قضية استراتيجية حيوية ، أكبر من طاقة أي تنظيم غير حكومي .

- الحاجة إلى التنسيق والتخطيط التشاركي لإنتاج وتسويق وتصنيع الغذاء ، وضمان وجود أسواق تتسم بالكفاءة من جهة ، ومواجهة ظاهرة الأسواق المتقدمة للتكنولوجيات الجديدة من جهة أخرى .

- القيام بالأنشطة الاستثمارية التي تتميز بارتفاع المخاطرة من وجهة نظر القطاع الخاص ، ولاسيما في مجال البحث والتطوير التكنولوجي .

- الدخول في مجالات الاستثمار الغذائي التي لا يقبل عليها القطاع الخاص ، نتيجة لخواص انعدام القابلية للتجزئة ، وفورات السعة ، وانعدام القابلية للاستثناء ، وكلها تشكل قيوداً على دخول المستثمرين في هذه المجالات .

\* رغم أن مفهوم الأمن الغذائي تتراوح وجوهه بين : الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء والاعتماد الذاتي ، حيث يتزايد الاعتماد على حصيلة الإنتاج التصديري لتغطية المتطلبات الغذائية عن طريق الاستيراد - فإن المفهوم الذي ينبغي تليته هو : أن تكون الحكومة قادرة على توفير الغذاء الملزم لجميع المواطنين بأسعار معقولة ، على أن يتم تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتي الذي لا يجب تجاوزه - وليكن ٣٠٪ على الأقل - من إجمالي الاحتياجات الغذائية السنوية .

\* أن ترتبط المهام التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها بصدد تحقيق الأمن الغذائي استرشاداً بالمعايير والاعتبارات التي تقتضي التدخل الحكومي - بالمجالات الأربعة الرئيسية الآتية :

إنتاج الغذاء - تسويق وتجارة وتصنيع الغذاء - استهلاك الغذاء - إعادة الهيكلة وتهيئة المناخ العام .

#### في شأن انتاج الغذاء :

\* تنمية الموارد الزراعية ، لاسيما الأرضية والمائية ، وصيانتها ، مما يقتضي : إقامة البنية الأساسية الإروائية ومراكز الخدمات الضرورية ، والأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للمياه عند إجراء الحسابات الاقتصادية - عملاً على ترشيد استخدام عنصر المياه .

- وبالنسبة لمخالات الانتاج الزراعي : القيام بالاشراف على إنتاج التقاوي والرقابة عليها واعتمادها لضمان الحد الأدنى للمواصفات ، كما يمكن أن تلعب الحكومة دوراً هاماً في إنتاج بذور المربي والاساس لمحاصيل . وبالنسبة للأسمدة والأعلاف الحيوانية : يترك إنتاجها وتوزيعها للقطاع الخاص ، بينما يركز الدور الحكومي على إجراء البحوث والتطوير التكنولوجي الأكثر كفاءة ، والرقابة على مواصفات هذه المستلزمات .



## في شأن تسويق وتجارة وتصنيع الغذاء :

\* تطوير وتنفيذ بعض صيغ التدخل السوقي غير المباشر بهدف المحافظة على حدود سعرية مرغوبة ، بشرط ألا يؤدي هذا التدخل إلى تشوهات حادة في توزيع الموارد في المدى الطويل ، أو إلى آثار عكسية على الميزانية الحكومية . ويساعد مثل هذا التدخل على حماية منتجي الغذاء من التقلبات المفاجئة في الأسعار - محليا أو عالميا - والتي تعد إحدى سمات السوق الحرة .

\* في حين يقع على الحكومة عبء إنشاء وتمويل شبكة الطرق الريفية ، فإن التسهيلات التخزينية يجب أن تعتمد على القطاع الخاص ويستثنى من ذلك صيغ معينة كبناء مخزون استراتيجي غذائي والاحتياطات الاستراتيجية ، فتعتبر إحدى المهام الحكومية . كما تظهر الحاجة إلى التدخل الحكومي في النشاط التخزيني لمواجهة التحكم المرسوم في الأسعار ، ويمكن تاجير الطاقة التخزينية الفائضة إلى القطاع الخاص بصدد تشجيعه على الدخول في هذا النشاط .

\* تقوم الحكومة بتحديد مواصفات الجودة للمنتجات الغذائية ضمانا لحد الأدنى لنوعية هذه المنتجات وسلامة الغذاء ، وهي أقدر من القطاع الخاص على وضع ومتابعة مواصفات التدرج ، ويتكامل مع هذه الوظيفة مهمة الدور الرقابي الفعال ، سواء بالنسبة للمنتج المحلي أو المستورد . وينبغي توحيد جهات الرقابة على الغذاء تحت مظلة جهاز واحد ، تفاديا لتضارب وتششت الاختصاصات .

\* إن قيام الحكومة بتوفير المعلومات التسويقية ونشرها وتحليلها وإجراء بعض التنبؤات السعرية ، يساعد الأسواق على القيام بوظائفها بصورة أفضل ، كما يساعد على إعطاء سفار المنتجين بعض المؤشرات عن الظروف التسويقية السائدة أو التي قد تسود مستقبلا . ويقترح في

- أما بالنسبة للمبيدات ومقاومة الآفات ، فالدور الحكومي ضروري

للتأكد من الاستخدام الآمن للكيمياويات السامة - لحماية صحة المتعاملين فيها ومستهلكي النواتج المعالجة ، وكذلك التأكيد على اتباع المزارعين للممارسات السليمة المتعلقة بوقاية النباتات ، الأمر الذي يتحقق عن طريق الإشراف والمتابعة . كما ينبغي استمرار زراعة القطن على أساس تجميعات ، وعلى أن تنظم عملية الرش كلها من خلال مؤسسة عامة تتعاقد مع وحدات القطاع الخاص لتنفيذ عمليات الرش . وينبغي أن تستمر الحكومة في دورها العالي فيما يتعلق باختيار وتسجيل وترخيص مكونات المبيدات ، ومتابعة سلامة وفعالية المنتج للاعتبارات السابقة واصالح القطاع الزراعي والبيئة بوجه عام

\* من الضروري وجود جهاز حكومي فعال يقود عملية التحويل واستيعاب المخاطر والتكنولوجيات الجديدة . ويمكن أن يقوم البنك الرئيسي للتنمية بهذا الدور ، مع إجراء التعديلات اللازمة في سياساته الحالية . وفي الوقت نفسه يمكن أن تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل تجارة الجملة والتجزئة للمدخلات

\* ينبغي على الحكومة القيام بتمويل وإدارة الأنشطة البحثية الزراعية ، نظرا للمصاعب التي يواجهها القطاع الخاص في هذه الأنشطة . كما يتأكد ذلك لاعتبارات استراتيجية ، في مقدمتها أهمية زيادة عرض الغذاء ، وتنويع المنتجات الغذائية ، وخلق منتجات جديدة . وتحسين مستويات المعيشة الريفية وعلى الحكومة وضع التشريع الملزم لحماية حقوق الملكية الفردية تشجيعا للقطاع الخاص على انجاز العمليات البحثية ، وأن تتعاقد معه لإنجاز العمليات البحثية في حالات معينة . مع ضرورة خلق نظام تمويل البحوث ذاتها . يعمل على تقليل الاعتماد على التمويل الأجنبي

• تعديل مكونات الخبز البلدي بخلطه بالذرة ( الأرخص ) وبعض المصادر الفنية بالبروتين .

#### - برنامج المدى المتوسط :

• إصدار قانون إعانة البطالة لمن هم تحت خط الفقر .  
• مضاعفة معاش السادات .  
ويؤدي هذان الاجراءان إلى تحسين أوضاع الطبقات المتضررة ، في مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة .

#### - برنامج المدى الطويل :

• التركيز على الأنشطة البحثية المتعلقة بالهندسة الوراثية والتي تستهدف زيادة المحتوى البروتيني للقمح ، والعمل على تحول النمط الاستهلاكى الغذائى إلى المكونات الأغنى بالطاقة والبروتين ( الفول البلدى وفول الصويا ) على حساب القمح ، وكذلك التركيز على زيادة الوعي الغذائى فى اتجاه التقليل من الفائض فى استهلاك الفرد من السعرات الحرارية ، وتوجيه الزيادة فى الدخول إلى البنود الأخرى التى لا تقل أهمية كالتعليم والصحة وغيرها .

#### فى مجال إعادة الهيكلة وتهيئة المناخ العام :

• يرتبط إعادة تعريف دور الحكومة فى ظل آليات السوق بضرورة إعادة هيكلة الاطار المؤسسى ، واتخاذ الإجراءات والسياسات التى من شأنها تهيئة المناخ العام حفز المبادرات الفردية ، مع احترام قواعد السوق الاجتماعية .

ومن بين هذه السياسات : تشجيع القطاعين التعاونى والخاص ، وتطوير التشريعات فى مجال التعاون الزراعى والتسويقي والاستهلاكى ، ومجالات التقاوى والحجر الزراعى والرقابة .

كما تشمل هذه الإجراءات : تقليص حجم الجهاز الإدارى وإعادة تنظيمه ، وإعادة تعريف أنواره بما يجعله أكثر فاعلية وكفاءة .

هذا الصدد : أن ينشأ جهاز للأسعار ، يختص بجمع وتحليل أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية والتنبؤ بها ، وكذلك دراسة وتحليل أنماط الاستهلاك ، وغير ذلك من البحوث التسويقية الهادفة .

#### فى مجال استهلاك الغذاء :

• لما كان تحرير الأسعار وإزالة الدعم سوف ينشأ عنه ارتفاع فى أسعار الغذاء على المستوى المحلى واقتربها من الأسعار العالمية ، فسوف يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية للأفراد ، وانخفاض معدلات الفرد من الغذاء ، وسوف يكون الأثر السلبى أكبر بالنسبة للفئات الفقيرة منخفضة الدخل ، مما يؤثر على مستوى الكفاية الغذائية الصحية للأفراد ، وانخفاض مستواهم المعيشى بوجه عام . ويتوقع فى هذا الصدد أن تزيد الفجوة فى نوعية الغذاء - أى النقص فى البروتين الحيوانى ومصادر الحديد - من ١٧ / الى ٢٥ ٪ فى المتوسط ، بل سوف تكون الفئات الفقيرة أكثر تضرراً .

• إن الاعتماد على توقعات زيادة النمو الاقتصادى وحده لا يكفى لعلاج الآثار السلبية للتحرر الاقتصادى على مستوى المعيشة ، لاسيما بالنسبة للفئات منخفضة الدخل ، الأمر الذى يحمل الحكومة مسئولية خاصة تجاه هذه الفئات فى إطار المفهوم الصحيح للأمن الغذائى ، من ضرورة توافر الغذاء بالمعدلات الكافية لجميع أفراد المجتمع بأسعار معقولة ، وهو أمر تتطلبه أيضاً مقتضيات التنمية المتواصلة .

• أن يتبلور الدور الاجتماعى للحكومة فيما يتعلق بالغذاء فى تصميم وتنفيذ عدد من البرامج فى كل من المدى القصير والمتوسط والطويل . ويشمل :

#### - برنامج المدى القصير :

• إحياء برنامج الوجبة المدرسية التى كانت توزع مجاناً على تلاميذ المدارس الحكومية فى الريف والأحياء الشعبية .

## قطاع الانتاج الحيوانى والسهمى فى ظل التحرر الاقتصادى

يعد قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى والسهمى - أو ما يمكن تعريفه بالقطاع ذى الأنشطة المنتجة للبروتين الحيوانى - مرآة للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وتوجهات السياسات فى مصر ، وذلك لطبيعة هذا القطاع من حيث : قيود العرض ومرونة الطلب ، وتعدد أنماط الاستثمار ، وتباين كفاءته .

ومن ناحية أخرى ، فإن التنمية المتواصلة - القادرة على الاستثمار - تركز على تنمية الموارد البشرية بصورة قادرة على التفاعل مع الموارد الطبيعية وإدارتها نحو زيادة الانتاج ، ويتطلب ذلك بصفة أساسية - على ضوء ظروفنا - توفير نوع جيد من الغذاء أكثر مما يتطلب الكم الواسع ، لأن مصر بعيدة عن بؤر المجاعات - أى النقص الكمى فى الغذاء - إذا قورن الاستهلاك باحتياجات الفرد الصحية من السعرات المطلوبة فى هذا الغذاء . ولذلك فمن أهم مشاكل الغذاء فى مصر حالياً : الكفاية النوعية وليس الكمية

والبروتين الحيوانى هو رأس المجموعات النوعية فى الغذاء ، ومصادره من المنتجات الحيوانية تؤدى هذا الدور الهام . ولكن زيادة الاستهلاك منه - ليحقق الكفاية لكل الأفراد - يرتبط بزيادة الدخل بصورة كبيرة تتناسب مع مرونة الطلب على هذه المنتجات ، وزيادة الدخل هى محصلة النمو الاقتصادى الذى يستغرق وقتاً غير قصير ليلبغ المستوى المحقق لذلك . وحتى لو تحقق فتنه من المجتمع - ليس فى مصر وحدها بل حتى فى أكبر الدول الرأسمالية - لا يمكنها لأسباب عديدة أن تجارى هذا المستوى - ومن ثم يفرض البعد

الاجتماعى نفسه من حيث : ضرورة التدخل لتوفير هذه النوعية الرخيصة من الغذاء بالقدر الكافى ، وفقاً للمعايير الصحية للفئات الحساسة ( الأطفال والحوامل والمرضى ) . وهذا البعد الاجتماعى اتبعته دول رائدة فى التحرر الاقتصادى مثل : « بريطانيا - فرنسا - أمريكا » . ويعضد هذا الاتجاه : تبنى النظام العالمى الجديد للتنمية المتواصلة ، والتى من بين أهدافها الأربعة : البعد الإنسانى ، الذى يقتضى ، الكفاية الصحية والغذائية والتعليمية والثقافية للأجيال المتعاقبة .

وقد سبق للمجلس أن أنجز دراسة خاصة فى عام ١٩٨٩ بعنوان : « إنتاج وتسويق البروتينات الحيوانية ، سياسات وتوصيات » - خلصت الى عدة مقترحات هامة بتوجهات للسياسات الانتاجية والاقتصادية ، ركزت على أهمية تحرير سوق المنتجات الحيوانية ومخلائها ، مع رسم الخطوط العريضة للملامح نظم إدارة هذا السوق . بعد أن خطا الاقتصاد المصرى خطوات واسعة نحو التحرر الاقتصادى .

على أن مقترحات هذه الدراسة قد نخل بعضها حيز التطبيق ، ومازال بعضها صالحا للأخذ به ، كما استجد على أداء السوق ما يقتضى مزيداً من الدراسة وإضافة مقترحات جديدة تضمن استمراريته بكفاءة فى المرحلة الحالية الانتقالية ؛ بلوغاً للاستقرار الاقتصادى المصرى .

وتعتبر الدراسة الحالية تحديثاً للدراسة السابقة ، وعلاوة على ماتضمنته من بلورة وتطوير لتوصيات الدراسة السابقة ، فقد ركزت على إبراز التغيرات الهيكلية المتوقعة فى أنشطة هذا القطاع - كمحصلة لما يسفر عنه التحرر الاقتصادى والإدارة الخاصة الكاملة ، خاصة فى أنشطة إنتاج الألبان والأسماك ، كما ركزت على الدور الاجتماعى للحكومة فى توفير البروتين الحيوانى للفئات الحساسة ، تجاه أى نقص

عن المستوى الصحى الموصى به . وأعطت أولوية لمنهج إصلاح النظام التسويقي للمنتجات الحيوانية كممثل رئيسى ، لدفع عجلة الانتاج ، وتبنى التكنولوجيا الملازمة اللازمة لزيادة الانتاج - بعد ضمان توفير حوافز السوق للمنتجين .

كما ركزت على دور الدولة فى رفع الكفاءة التسويقية فى ظل آليات السوق والخصخصة ، من خلال تقديم بعض الخدمات التسويقية المكملة التى لا يتوقع أن يقوم بها القطاع الخاص فى المرحلة الانتقالية ( مرحلة إعادة البناء للسوق الحر ) ، إضافة الى دورها الرقابى على الجودة والتنوعية والرقابة الصحية والبيئية ، ومنع سيادة الاحتكار والمضاريات الاحتكارية فى السوق ، ورسم سياسات التمويل الكفيلة بضمان وجود حوافز للاستثمار ، وأخيراً رسم السياسات الهادفة لاستقرار الأسعار لصالح كل من المنتج والمستهلك .

وتجدر الإشارة الى أن الدراسات الميدانية كانت المصدر الهام فى هذه الدراسة ، نظراً لما تكتنفه البيانات المنشورة عن هذا القطاع من قصور كبير - يرجع لطبيعته مقارناً بالقطاعات الزراعية الأخرى .

#### أولاً: الأداء والسياسات

##### البروتين الحيوانى فى الاستهلاك الغذائى :

تشير الدراسات الى أن الحبوب ليست فقط هى المصدر الرئيسى الذى يمد الفرد المصرى بالسعرات الحرارية ، بل أيضاً بالبروتين ، ولكن هذا القدر الكبير من البروتين من أصل نباتى -والذى يمكن أن يحصل عليه الفرد المصرى - لا يعوض حاجته لقدر مناسب من البروتين الحيوانى . وعلى الرغم من أن هناك زيادة فى استهلاك الفرد من البروتين الحيوانى خلال السنوات العشر الماضية ، إلا أن مستوى استهلاك الفرد منها ، فى فئات الدخل المختلفة ، يظهر عجزاً فى الاحتياجات الغذائية الضرورية بين فئات الدخل المنخفض .

١٥٦

وتجدر الإشارة الى أن احتياجات الفرد من البروتين الحيوانى فى الدول النامية - ومنها مصر - تكون أعلى منها فى مناطق أخرى ، لانخفاض معدلات الاستفادة الراجعة لموامل كثيرة : منها الإصابة بالأمراض ، والاعتماد على أغذية كبيرة الحجم ، وعدم انتظام الحصول عليه فى الوجبات المتتالية خلال اليوم أو الأسبوع . مما جعل علماء التغذية فى معهد MIT ( معهد ماسوشيتى التكنولوجى ) يضيفون قدراً يعادل ثلث الاحتياجات التى تقررها منظمة الاغذية والزراعة ، عند التوصية بتقويم الحالة الغذائية للفرد والأسرة فى الدول النامية .

كما أن الدول النامية ، ومنها مصر ، تتميز بارتفاع نسبة صفار السنن ( أقل من ١٥ سنة ) ، وهذه الفئات الغذائية الحساسة - بالإضافة للحوامل والرضع - يجب أن تحصل على احتياجاتها الغذائية من البروتين من مصادر مركزة ذات حجم صغير ، بمعنى أنه لا يمكنها الاعتماد على الفسل التكميلى ( التعويضى ) للبروتينات النباتية التى تؤدى للتكامل بين الأحماض الأمينية للأغذية المختلفة ، إذا نقصت نسبة حامض أمينى معين فى غذاء معين ، عوضه ارتفاع نسبته فى غذاء نباتى آخر ، والعكس بالعكس .

على أن تحرير الأسعار قد يخفف من استهلاك الفرد من الغذاء حتى الحبوب ( مصدر البروتين الرئيسى ) ، ويحتمل أن يؤدى الى وضع حرج للمستوى النوعى لغذاء الفرد المصرى ، خاصة صفار السن . ويضيف علماء التغذية الى ذلك أمراً هاماً هو : أن تعرض صفار السن ( حتى سن ١٥ سنة ) لنقص نوعى فى الغذاء يؤدى للحد من نمو القدرات الكامنة - الذهنية والجسمية وكفاءة الأداء - لهؤلاء الأفراد فى عمر الإنتاج ، ولا يعوض هذا النقص إمكانية حصولهم على ما يكفيهم منه فى سن النضج ، بل ربما يؤدى لنتائج عكسية من أمراض زيادة معدلات التغذية ، وهى لا تقل عن الآثار السلبية لتقصها فى الصغر .

## الدور الاجتماعي للدولة تجاه توفير الغذاء :

إن تحسين المستوى الغذائي النوعي - وخاصة البروتين الحيواني - يصاحب النمو الاقتصادي كأحد الفوائد الرئيسية للتنمية . ولكن عملية التنمية تستغرق فترة زمنية لا يمكن انتظار تحقيق ثمارها حتى يتحقق المستوى الغذائي الملائم نوعيا للأفراد بكافة أعمارهم ، بل إن هذا الانتظار قد يؤدي الى تنشئة جيل في حالة سوء تغذية نوعية ، لا يمكنه تعويض آثاره عند عمر الانتاج ، كما أن قدراته الانتاجية الذهنية والبدنية سوف تكون أقل من معدلها القياسي ، نتيجة تعرضه في الصغر لهذا النقص النوعي في الغذاء .

ومن جهة أخرى قد لا تتمكن خطط التنمية - في ظل التحرر الاقتصادي - من تحقيق عدالة توزيع الدخل ، وحتى إن أحدثت نموًا اقتصاديا متماثلا لكل فئات الدخل ، فسوف تبقى الفجوة الدخلية بين مستويات الدخل المنخفض والمرتفع

لذا يبرز الدور الاجتماعي للدولة تجاه توفير غذاء ذي نوعية متميزة للأفراد ، وهذا لا يعني اللجوء مرة أخرى لأن تنتج الغذاء . كما ثبت فشل دعم أسعار مستلزمات الانتاج لمحاولة استقرار أسعار الغذاء عند حد منخفض ، وشملت أيضا سياسة تحديد الأسعار للغذاء على مستوى المستهلك بظهور سوق سوداء ، وكذلك سياسة تحكم الدولة في توزيع الغذاء بأسعار منخفضة لنفس الأسباب - وذلك لعدم إمكان التطبيق الفعلي لبلوغ الدعم الى مستحقيه ، وعدم إمكانية التوسيع أو تحديد الكمية والدمج في هؤلاء المستحقين

لكل ذلك لابد من اتساع مدخل الخبر في هذا الشأن ، يتمثل فيما يلي :

- تقديم وجبات ذات نوعية غذائية عالية تحتوي على البروتين

الحيواني للفئات الحساسة من المجتمع ، خاصة صفار السن من الاطفال حتى سن ١٥ سنة ( ملبة المرحلة الابتدائية والاعدادية ) وهو ما يعرف عالميا ببرنامج الغذاء المدرسي . وایس هذا الامر مستحدثا على المجتمع المصري ، فقد شهدت الفترة الدراسية ( ١٩٥٣ - ١٩٦٢ ) ما كان يوزع على الطلاب من غذاء شمل أنماطا عديدة . ويمكن إعادة تقديم هذا البرنامج مرة أخرى لطلاب المدارس في صورة : فطيرة مخلوطة باللبن المجفف الذي يضاف اليه مصدر للحديد ( العنصر الناقص في اللبن ) مثل البليج المجهز أو العسل الأسود .

- انتاج الخبز الغني غذائيا Enriched Bread ويشمل أنواعا من الخبز الغني بالحديد ، المضاف اليه مصادر البروتين الحيواني مثل اللبن المجفف أو غيرها ، ويتوافق ذلك مع مبدأ الميزة النسبية الذي سوف يجعل الألبان هي المنتج الرئيسي للماشية ، ويمكن حاليا استخدام ألبان المعونة الأوربية .

- تقديم مقدار من اللبن منخفض الدسم ( ٥ لتر أسبوعيا ) للامهات الحوامل اللاتي يلدن في المستوصفات والمستشفيات العامة المجانية ، أو ذات الأجر الرمزي أو الاقتصادي لانخفاض مستوى معيشتهم ، علما بأن هذه الخدمة للجميع مجانا - في أوروبا وبعض الولايات الامريكية - بحيث إذا وصلت لمرتقى الدخل اعتبرت تكلفتها ضمن التكلفة الاجتماعية ، للمحافظة على أجيال قادمة سليمة صحيا وذهنيا .

## الميزة النسبية لخبر في انتاج البروتين الحيواني

في ظل التطبيق الكامل لسياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة ، فلا بد من تطبيق مبدأ الميزة النسبية لانتاج البروتين الحيواني في مصر وهو المبدأ الذي يتوافق مع توجيه الموارد المحدودة لهذا القطاع نحو أكفا فرصة بديلة لها ، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطافية المحدودة .

وقد أجريت سلسلة من الدراسات الاقتصادية الميدانية شملت مجالات:

- الاستزراع السمكى بأنواعه : فى أحواض ، وفى أقفاص عائمة فى النيل ، وتحمىلا على حقول الأرض .

- إنتاج الألبان من القطعان التقليدية فى المزرعة المصرية المخططة من الجاموس والأبقار البلدية ، بالإضافة الى القطعان الصغيرة من الماشية الأجنبية ، لدى القطاع الخاص والشركات الكبيرة المتخصصة .

- تسمين المجول البقرى والجاموس بنظمها المختلفة ، سواء على مدار السنة أو لمدة ستة أو ثلاثة شهور ( التسمين السريع ) على نظم غذائية متعددة من علائق جافة وخضراء .

- إنتاج بدارى اللحم فى مزارع ذات أحجام مختلفة ، وأنماط إدارة متنوعة ، وسلالات متباينة .

- إنتاج البيض فى مزارع تجارية كبيرة ، ولدى المزارع الصغير فى بطاريات ، ولدى أنماط الإدارة الأخرى .

وقد أمكن إيجاد رقم قياسى كمؤشر للميزة النسبية يرتب هذه الأنماط ترتيبا تنازليا وفقا لتكاليف إنتاج جرام بروتين حيوانى بالأسعار الحرة ، لكل من المخلات وسعر الصرف وسعر الفائدة .

وبين الجدول الآتى هذا الترتيب كرقم قياسى ، باعتبار تكاليف إنتاج جرام بروتين من اسماء الاستزراع السمكى = ١٠٠ .

الرقم للتبويب	اسماء	بيس	البيس مشرب	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
للتبويب	تجارية	تجارية	تجارية	تجارية	تجارية	تجارية	تجارية	تجارية	تجارية
١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٥	١١٤	١٢٥	١٦٠	١٩٠	٢٥٠	٢٥٠
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)

ويتضح مما سبق أن أرخص الأنماط لإنتاج البروتين الحيوانى بصفة عامة هى الاسماك ، يليها البيض ثم الألبان ( عدا بعض الأنماط ) ثم بدارى اللحم ، ثم اللحم الحمراء .

ولكن الأمر يحتاج الى إلقاء مزيد من الضوء على هذه النتائج : فى شأن المستوى التكنولوجى والإطار المؤسسى ، إذ إن التقويم المطروح هو ما أسفرت عنه نتائج التحليل فى ظل المستويات الانتاجية العالية ونظم الانتاج والإطار المؤسسى القائم حاليا ، والذي يتوقع - مع استكمال برنامج التحرير الاقتصادى والخصخصة - أن يؤدى الى ارتفاع الانتاجية ، واتباع أنسب النظم الاقتصادية والساعات المثلى للأنشطة ، وذلك إذا توافرت شروط المنافسة الحرة المطلوبة ، خاصة حرية الدخول والخروج من السوق ، وحرية الانتقال لعناصر الانتاج والإدارة ، وحرية الاختيار والأسعار ، وتوافر معلومات السوق.

أنماط إنتاج ليس لها أولوية فى ظل التحرير الاقتصادى :

عندما يتحرر النشاط الاقتصادى ويصبح قرارا حرا للمستثمر وصاحب العمل ، فإن ما سوف يتحكم فى قراره هو كل من : صافى الربح المزمع ، حجم الاستثمارات ، العائد على الاستثمار ، ومن التحليل الاقتصادى للدراسات الميدانية ، تبين أنها تتوافق مع المنظور القومى (الميزة التنسية) الذى مؤداه : أن هناك أنماطا ثلاثة لن تجد لها أولوية فى استخدام الموارد المحددة للإنتاج الحيوانى فى مصر ، وهى :

إنتاج اللحم الحمراء : كنشاط تسمين تجارى للذكور من الأبقار والجاموس ، وذلك باستخدام الأعلاف المركزة والجافة المتاحة ، خاصة عندما تعدل التشريعات الحالية التى تعطى أولويات التوزيع للطف ، وفقا لقرار وزارى سنوى مازال يعطى التسمين الأولوية .

إنتاج اللبن من قطعان الجاموس : التجارى الطيارى

(الزراية) : هذا النشاط معروف حول المدن الكبرى ، حيث يحتفظ بإنتاج الجاموس الصلب لانتاج اللبن ، ثم تباع قبل أن ينخفض إنتاجها ويشترى غيرها ، وغالبا توجه للذبح ، وهو نمط يعتمد في استثماره على ضعف التسويق وذوق المستهلك المفضل للبن الجاموسي ، الذي ترتفع فيه نسبة الدهن السائل المباع يوميا وبأسعار مرتفعة تتناسب مع الدخل في المدن الكبرى ، ولكن تكاليف إنتاجه عالية لاعتماده على الحبوب والأعلاف المركزة المرتفعة الأسعار والإسراف في تغذيتها عن المقننات الغذائية ، اعتمادا على هذا السعر المرتفع عند البيع (قدرت العلائق المقدمة بضعف المستوى المطلوب وفقا للمقننات الغذائية ومتوسط الانتاجية المتحقق ) ، وهذا النشاط - مع تطور تسويق الألبان والرقابة على تداولها ، وانتشار المزارع التجارية عالية الكفاءة ، وتطور ذوق المستهلك لأسباب اقتصادية ، وارتفاع الوعى - سوف يتلاشى تدريجيا .

**إنتاج اللبن من الأبقار البلدية :** في المزارع التقليدية : إن تربية الأبقار البلدية مازال مصدرا لعجول التسمين البقرى ، وهى النمط الأول لانتاج اللحوم الحمراء في مصر ، أما إنتاج اللبن فهو ناتج أقل ثانوى منخفض السعر ، مرتفع التكاليف ، نتيجة انخفاض انتاجية البقر البلدية والرضاعة الطبيعية حتى عمر ٥ - ٦ شهور ، ولهذا يتوقع - مع انتشار التراكيب الوراثية الجيدة - أن يتلاشى هذا النمط تدريجيا ، وتحل محله أبقار أجنبية أو خليط عالية الإنتاج .

**أنماط إنتاج لها أولوية في ظل التحرر الاقتصادى :**

**الاسماك من الاستزراع السمكى :** بالرغم من أن الدراسات الميدانية أوضحت انخفاض الانتاجية من وحدة السعة وهى اللدان - فى حالة الاستزراع الحوضى أو المحمل على مزارع الأرز ، والمتر المكعب من الماء فى حالة الاستزراع فى أقفاص - عن المستويات الواجب

تحقيقها من هذه النظم الانتاجية ، إلا أنها مازالت أقل الأنماط من حيث تكاليف الانتاج لوحدة البروتين الحيوانى . ومن جهة أخرى فإن الصيد من البحيرات الداخلية مازال المصدر الرئيسى لانتاج الاسماك فى مصر .

أما المناطق المصرية على البحرين المتوسط والأحمر فهى فقيرة فى المخزون السمكى ، ومن ثم فليست لها أولوية فى هذا الشأن ، ولكن يمكن الارتباط من خلال تعاقدات مع الدول العربية الواقعة على مناطق غنية بالأسماك ( الخليج العربى ومداخل البحر المتوسط أو المغرب أو موريتانيا ) .

**البيض :** إن الأسس الفنية والاقتصادية تجعل إنتاج البيض أكفا الأنماط المنتجة للبروتين الحيوانى ، علاوة على ارتفاع القيمة الغذائية للبيض بالنسبة لصغار السن (أقل من ١٥ سنة) ، ولكن يعد من التوسع فيه موسمية الطلب عليه ، فهو عالٍ شتاء ومنخفض صيفا ، ولكن مع انتشار الوعى الغذائى ينخفض الطلب عليه ، مما يجعل هناك حدودا قصوى لحجم السوق لا تتعدى ١٠٠ بيضة للفرد سنويا ، ويتضح أيضا أنه من أنجح الأنشطة لتنمية المزارع الصغير بنظام البطاريات ، ولكن بشرط توافر نظام التسويق الكفء الملائم ، وبرنامج الحزمة التكنولوجية التمويلية المناسبة التى يمكن أن يتبعها مشروع المزارع الصغير والانتماح التابع لبك التتمية والانتماح .

**الألبان :** لمصر ميزة نسبية فى إنتاج الألبان ، كما أن حافى الدخل المزرعى والعائد على الاستثمار والعائد على استخدام وحدة العلف كتكاليف فرصة بديلة لهذا الدخل المحدود - كلها لصالح إنتاج الألبان . ولقد شاق إنتاج اللبن من الجاموس التقليدى فى الأولوية الماشية الأجنبية وفقا للواقع الحالى لعدة أسباب ، أهمها أن مزارع الماشية الأجنبية القائمة اتبعت أساليب غير ملائمة فى تأسيس المزارع

والاسطبلات والأوتاد ، مما حمل الانتاج تكاليف استثمارية ثابتة هائلة ، كما لم ينجح معظمها في تحديد السعة المثلى للقطيع ، ولم تتوافر في ظل السياسات الاقتصادية السابقة كفاءة الادارة الملائمة . كما أن سياسة استيراد الماشية الأجنبية وتربيتها في مصر أدت لوجود تراكيب وراثية لاتعبر عن قدرة هذه الأنماط على الإنتاج ، بل إن معظمها ينتج ٥ كيلو جرامات يوميا لمدة ٢٠٥ أيام ، والقليل منها كان ينتج ٨ - ١٠ كيلو جرامات يوميا لمدة ٣٠٥ يوم . وهذا ليس المتوسط النمطي لهذه الأنواع ، ولكن ظهرت دلائل في السنوات الأخيرة تشير إلى أن سياسة استيراد هذه الماشية وتوافر وكلاء شركات التلقيح الاصطناعي جعلت بعض المزارع تبلغ ١٨ - ٢٠ كيلو جراما / يوميا ، وهو ما يوحي بإمكانية أن تأخذ رتبة أولى بين أنماط إنتاج اللبن في مصر إذا استمر هذا الاتجاه ، أما اللبن الجاموسي فإن متوسط إنتاج الرأس يتراوح ما بين ١,٥ و ١,٨ طن سنويا . وإذا تمت المقارنة على أساس حساب لبن معدل ٤/٤ دهن ، فإن هذه الانتاجية تبلغ ١,٧ من كميتها الظاهرية ، هذا التعديل أظهر أن إنتاج جرام بروتين حيواني من اللبن الجاموسي أقل تكلفة من الماشية الأجنبية ، لانخفاض تكاليف رأس المال المستثمر ، والاستفادة من العمالة العائلية التي تنخفض تكاليف أجورها ( كتكاليف فرصة بديلة ) ، علاوة على امكانية تغذية الجاموس على علائق متنوعة من مخلفات المزرعة

**بداوى اللحم من الدواجن :** يرجع تاخر ترتيب بداوى اللحم من الدواجن في أولويات الميزة النسبية ، الى الخلط الواقع حاليا في تركيب السوق ومؤسساته بصفة أساسية ، وكأثار مؤقتة لحقبة الدعم التي سمحت لمن ليست له دراية أو غير متفرغ بالدخول في هذا النشاط الذي أتاح له ربحا وفيرا برغم انخفاض كفاءته الانتاجية ، كما شجع كل ذلك على نمو غير متوازن لحلقات هذه الصناعة ، مما جعل هناك

طاقات معطلة في حلقاتها المتتالية . ولكن في ظل تعديل المسار نحو إحداث التكامل الرأسى والأفقى ، وحرية الدخول والخروج من السوق - سوف يعدل مسار هذه الصناعة تدريجيا .

**السياسات العامة وعلاقتها بمسار قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى :** هناك سياسات وقضايا عامة في مسار التنمية الزراعية المصرية ذات أثر فعال على مسار هذا القطاع بعد تحرر الاقتصاد المصرى وخصخصته ، وتعديلات هذه السياسة بالغ الأهمية في توقعات تصحيح مسار هذا القطاع نحو التطور للأفضل ، وفيما يلي موجز لهذه السياسة وآثارها على قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى :

**سياسات تقييم علاقة المالك بالمستأجر للأرض الزراعية :** إن توقعات تحرير سوق الأرض الزراعية ، له من الآثار المباشرة على قطاع الانتاج الحيوانى من الماشية ( الجاموس والابقار ) ما يجعل هذا الأمر جديراً بالتحليل . فحاليا يوجد أكثر من ٩٥٪ من هذه الثروة الحيوانية في حيازة المزارع الصغير ، وهناك من الدراسات ما يبين أن أكثر من ١٥٪ من الحيازات الحيوانية في القرى لغير حائزى الأرض الزراعية ، بينما ٧٥٪ من حائزى الأرض الزراعية لايزيد متوسط حيازتهم عن ثلاثة أفدنة ، وفي الوقت نفسه يحوزون ما يقرب من ذلك من الثروة الحيوانية ، كما اتضح أن هناك ٩٪ فقط من الحائزين لأرض زراعية وماشية لديهم فائض من البرسيم للبيع ، وحوالى ٣٥٪ لديهم اكتفاء ذاتى من البرسيم ، أما الباقى وهم حوالى ٦٥٪ من الحائزين للماشية لا تكفى مساحة البرسيم لديهم كعلف حيواناتهم ويشترى من السوق . ومعنى هذا أن هناك نسبة احتكار في هذا السوق ، أو بمعنى آخر أن من لديهم فائض يمكنهم فرصة رفع سعر قيراط البرسيم المباع لفئة المعجز ( الطالبين له ) . ومتوسط حيازة الغالبية لمن لديهم أقل من ٢ أفدنة لايزيد عن ١ - ٢ رأس منتجة ، وهم أيضا غير قادرين على شراء



حلف مركز بسعر حر ويعتمدون على البرسيم ، وهناك فئات أخرى من المسمنين لا يملكون أرضاً ، ويشترون عجول التسمين من السوق من صغار الزراع الذين هم المربون الحقيقيون للماشية ، ويعتبر بيع عجول التسمين فرصة كبيرة لزيادة دخولهم .

هذه الأوضاع جعلت إمكانية التنمية الاقتصادية والفنية السليمة بالفة الصعوبة ، بل جعلت من البرسيم - وهو علف غير كلف اقتصاديا - محور القرارات الاقتصادية للفلاح ، وربما تجعل تطبيق مبدأ الميزة النسبية صعب المثل ، وهذا يرجع لندرة المزارع الكبيرة الزراعية والحيوانية المتكاملة في استغلال الموارد ، والقاهرة على الاستفادة من مبدأ وفورات السعة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في التحسين الوراثي والتغذية والرعاية الصحية ، علاوة على قدرتها على تربية قطعان ماشية لبن ذات كفاءة يكون إنتاجها الرئيسى اللبن وإنتاجها الثانوى اللحم ، وتستطيع تمويل قيام صناعات مساعدة مثل الأعلاف غير التقليدية والتحسين الوراثي .

وإذا تم تحرير الأرض الزراعية ، فهناك فرصة لإعادة بناء المنوال الزراعى المصرى بحيث تتوافر حيازات كبيرة تنهض بالثروة الحيوانية ، وهو أمر ضرورى لأنه مع تحرير أسعار المحاصيل وإلغاء الدعم لأعلاف الحيوان ، فسوف تنكمش مساحة البرسيم ، ومن ثم سيضطر صغار الزراع لبيع ماشيتهم ، وتنكمش الثروة الحيوانية بدرجة كبيرة في فترة وجيزة ، أو ربما تمسك الزراع بمساحات برسيم سوف ترفع أسعارها بكثير من تكاليف فرصتها البديلة كحلف ، لأن النماذج التخطيطية أثبتت أنها - في ظل الأسعار الحرة - سوف تنكمش مساحتها إلى حد بعيد في ظل مبدأ توليفات الملائق الأقل تكلفة .

التشريعات القائمة وتنظيم السوق : يحتاج قانون الزراعة الحالى للتعديل ليواكب تحرر الاقتصاد المصرى ، وسوف نتناول ما يخص

الأعلاف المركزة بمصفى خاصة ، حيث إن مسئولية وزارة الزراعة عن اقتراح توليفات ( خلطات ) هذه الأعلاف ، ثم مسئوليتها عن وضع أولويات سنوية لتوزيعها ، لا يتواءم مع حرية السوق . وسبق أن أوضحت دراسات المجالس السابقة أن إعطاء أولوية للحوم الحمراء على حساب الألبان في توزيع العلف أدى إلى استنزاف جزء كبير من موارد هذا القطاع مع مبرور قومى لا يغطى تكاليفه الاقتصادية ، فاقضى فرصة بديلة لاستخدام هذه الأعلاف هو الألبان ، كما أن هذه الأوضاع ساعدت على عدم الدخول بقوة في تصنيع الأعلاف غير التقليدية .

رقابة الدولة : إن مسئولية الدولة ، ممثلة في الجهات ذات الشأن - ومنها وزارات الزراعة والصحة والاقتصاد - سوف تتعاظم تجاه هذا القطاع ، لأن هذه المسئولية ستتركز في الدور الرقابى ، سواء بالنسبة لتداول المنتجات بصورها المختلفة ، أو تداول مواد العلف ، أو الأنوية واللقاحات ، أو السائل المنوى والتلقيح الاصطناعى ، أو منع ظهور احتكارات مؤثرة من كبار المنتجين ، وضمان حرية الدخول والخروج من السوق ، لضمان المنافسة وتحقيقا للكفاءة المنشودة .

ولاشك أن ضعف الأساليب الرقابية ، وكثرة التشريعات والاختصاصات ، وعدم مواكبة تطوير المواصفات القياسية عالميا وتوقع ظهور مواد علفية جديدة تجارية ، وانتشار التلقيح الاصطناعى والرعاية البيطرية وحرية الاستيراد ، كلها أمور تطلب حشد الجهود الجادة للتفاعل مع التطورات المتتابة ، فالرقابة تحتاج لبنية أساسية شبه يومية ، وإلا كان لحرية السوق من السلبيات ما يؤدى لعواقب غير مرغوبة .

السياسة التمويلية : إن قطاع الانتاج الحيوانى والداجنى - بعد رفع يد الدولة عنه - سيجابه تقلبات قد تزيد من أهمية سياسة التمويل لهذا القطاع المتميز بكثافة رأس المال العالية ونسبة المخاطرة (التفوق

والأمراض ومرونة الطلب الكبيرة مع عدم استقرار القوة الشرائية ) - كل هذا يتطلب أن تضمن الدولة في المرحلة الانتقالية : وجود تسهيلات مناسبة في شروط الاقتراض والسداد لهذا القطاع ، مع ضمان جدية الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات ، وقاعدة بيانات دقيقة عن توقعات السوق والأسعار والتكاليف . ولا شك أن أسعار الفائدة تحتاج أيضا لرؤية واقعية في مجال الاقتراض لهذا القطاع على فترات متعاقبة كل ثلاث سنوات .

**سياسة الاستيراد :** هناك آراء تطالب بوقف الاستيراد أو فرض رسوم عالية عليه لحماية للإنتاج المحلي ، وهذا أمر يحتاج لنظرة محايدة . فإن نشاطا مثل صناعة الدواجن التي نشأت بشكلها الحديث ( بدارى اللحم ) منذ أكثر من ثلاثة عقود تحتاج لحماية . ولكن الحماية لا تكون لكفاءة منخفضة في ظل تنافس ضرورى لرفع كفاءة الإنتاج المحلي . ومن جهة أخرى هل بعد التحرر الاقتصادى ستبقى المزارع - ه آلاف كتكوت فاقل - السائدة تعمل بصورة فردية ، وهى منخفضة الكفاءة بكل المقاييس ، ورغم ذلك استمرت تعمل في ظل حماية كبيرة من دعم التكاليف ومنع الاستيراد ، مع عدم وجود نظام تسويق ، مما أخل بعدالة توزيع الدخل والثروة ، وجعل المستهلك يدفع أكثر مما لايسمح به إنتاج ضئيل الحجم منخفض في نسبة التشافي - وبه نسبة عالية من الماء والتلج - لحساب إثراء قلة من المنتجين . وهل الحماية تتم لمشروع تسمين البتلو الذى تبلغ التكلفة الاقتصادية للكيلو جرام منه ضعف السعر المباع به لحكم انخفاض الجودة بصفته لحم جاموسى ، ويستنزف مواد علفية مركزة ومستوردة ، ومدفوعاً قيمتها بالعملية الصعبة ، على حساب أنشطة أخرى أكثر كفاءة يمكن أن تستخدم هذه الموارد ، من دواجن وماشية لبن ومزارع سمكية .

وهل الحماية تتم لميوانات لاتنمو في أحسن الأحوال بمعدل

لايتعدى ٧٠٠ كيلو جرام يوميا . وقد تبين اقتصاديا أنه لابد من أن يزيد معدل النمو عن ١,٢ كيلو جرام يوميا ، حتى تحقق ربحا مناسباً في ظل الأسعار الحرة ( ١٥ - ٢٠ ٪ للمنتج ) . ثم كيف ستتم الحماية والعالم يتجه لتحرير التجارة الدولية ، في إطار تحرر اقتصادى كامل .

#### دور المجترات الصغيرة :

لم تظهر حتى الآن دراسات تثبت أن تربية المجترات الصغيرة - في ظل زراعة كثيفة وأرض منبسطة ومناخ معتدل - أفضل من ماشية لبن ذات كفاءة عالية الإنتاج صغيرة الحجم نسبياً . ثم إن الطلب المحلى على اللحم - المرتبط بطبق المستهلك وهو العامل الوحيد في نوال الطلب الذى يحتاج تيسره إن أمكن الى عدة عقود - لا يعطى أولوية للحوم الضأن والماعز ، التى تمثل ١٥ ٪ من استهلاك الفرد في مصر ، وهى موسمية في استهلاكها ، ويتركز معظمها في المناسبات الدينية والأعياد .

وحتى في الأراضي الجديدة ، فقد بينت دراسات ميدانية عديدة أن استصلاحها يتطلب : زراعة علف أخضر ، وتربية ماشية عالية الإنتاج وماشية اللبن التى ثبت كفاءتها ، مع توفير نظام تسويقى جيد لتحقيق أعلى عائد منها .

ولكن لابد من تحديد أين وكيف نهتم بالمجترات الصغيرة ؟ والمواقع المناسبة لها ثلاثة مواقع هى : محافظة سيناء ، والصحراء الغربية ، والساحل الشمالى . أما الاهتمام بها فلا بد أن يشمل كل مكونات نظام انتاجى متطور يناسب كل منطقة ، فالانعام والماعز تتركز في تلك المناطق ، حيث يوجد أكثر من ثلثي أعدادها في مصر وتربى في نظم شبه رعوية ، وهذا يعنى أن النظام المقترح لابد أن يتضمن : توفير أعلاف لها في فترات الجفاف ، ونظاما تمواليا وتأمينيا ضد المخاطرة ، ومراكز متطورة للتسمين والرعاية الصحية ، وتحسين السلالات ،

ومساعدة السكان في تلك المناطق على الاستقرار في مراكز إنتاجية متكاملة ، مع اعتبار الرعى مصدرا موسميا للأعلاف فقط ، وليس أسلوب معيشة ، وتشجيع وتنظيم عملية تصديرها الى ليبيا والخليج باتفاقيات مع الأطراف المعنية ، وإنتاج ما هو مطلوب ، وانتظام عملية التصدير والسداد من الجانبين .

#### مشروع البتلو القوي:

أدى مشروع البتلو القوي دوراً لا يمكن إغفاله في فترة السنوات الخمس الماضية ، التي كان يخشى معها من أن يفاجأ المستهلك بارتفاع كبير في أسعار اللحوم ، وكان ضمن أهدافه الاجتماعية تحمل الدولة عبئا كبيرا في الدعم لتوفير لحوم رخيصة ، ولكن مع إلغاء الدعم أصبح هذا أمرا غير ممكن . ومن جهة أخرى فإن موضوع تسمين البتلو من الجاموس مطروح منذ الخمسينات ، بدعوى أن العجول تذبج رخيصة لتوفير اللبن ، ولأن فحول الجاموس شرسة ، وأن الفلاح يريد توفير طلف أخضر لماشيته الحلاب ، وأن هذا الأمر أدى لخسارة حوالي ٦٠ ألف طن لحوم سنويا - يمكن تبخيرها في حالة تسمين كل الذكور سنويا .

ولكن ثبت اقتصاديا وفنيا : أن عملية التسمين بصفة عامة على علائق مركزة غير مجدية في ظل الأسعار الحرة للأعلاف وماشية اللحم ، وهذا معروف عالميا ، ولا يتم إلا لإنتاج لحوم ذات مواصفات خاصة مرتفعة الأسعار ، ومن حيوانات متخصصة في إنتاج اللحوم ، تتمر بمعدل يصل إلى ١,٢ كجم يوميا وذن حي .

فخلا عن أن الجاموس في مجموع عشيرته على المستوى العام يطن النمو ، وذو نوعية خفيفة من اللحم ، فهو حيوان منتج لبن بصفة أساسية ، وذكره تصلح للعمل أكثر منها لإنتاج اللحم الجيد

فما جدوى إلزام المستهلك العادي - مع ارتفاع الأسعار ومحدودية

قوته الشرائية - بشراء لحوم منخفضة الجودة ذات تكاليف قومية عالية ، من منطلق البعد الاجتماعي ، وحماية ذلك بمنع الاستيراد أو تحجيمه كما حدث في الفترة ٨٧ - ١٩٩٠ ، برغم إمكانية استيراد لحوم من السوق الأوربية المشتركة : خالية الدهن ، مرتفعة الجودة ، بأسعار مناسبة ، على أن تبقى عجول البتلو كمخزون استراتيجي في حالة الطوارئ أو الحرب ، فيقسم تسمينها باعتبارها المورد الوحيد المتاح .

أما قضية توفير اللبن المستخدم في الرضاعة فلا بأس من ذلك ، وهناك ثلاث طرق معروفة ومدروسة ومطورة للتطبيق لاستبدال الرضاعة الطبيعية وتوفير اللبن ، وهي :

- الطعام المبكر - الرضاعة الصناعية - استخدام بدائل الالبان . ويمكن الطعام على أعمار لا تزيد عن شهر أو ٤٥ يوما ، كما يمكن استخدام بديل اللبن من الأسبوع الأول من الولادة ، وهذا أمر يمكن تطبيقه مع توفير المزارع ذات السمات الكبيرة التجارية المتكاملة بعد تحرر الاقتصاد المصري ، بما فيها أسواق الموارد ومنها الأرض الزراعية . ثم بعد الطعام المبكر يمكن استخدام بدائل اللبن ، ثم النفع الغذائي حتى وزن ١٥٠ كجم (مثلا) وبيع هذه الحيوانات بسعر مناسب ، ولما نبع حتى من يبيعها بعد الطعام لتبقى كما كانت نوعية خاصة من اللحوم ، يقبل عليها المستهلك ذو الدخل المرتفع ، خاصة وأنه لدى المستهلك المتوسط والمنخفض الدخل لحوما أخرى مستوردة رخيصة ، ودواجن وأسماك تموض هذا النقص المتوقع في اللحوم .

#### الإنتاج الحيواني والتركيب المحصولي والأمن الغذائي:

ينصب فكر المهتمين بالأمن الغذائي في مصر على كيفية رفع معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الأساسية للإنسان ، باعتبارها المصدر الرئيسي لإمداده ليس فقط بالسعرات الحرارية ، بل أيضا بكمية البروتين الكلى المتحصل عليها ، والنقص في الكمية المتاحة منها يعني نقصا في كلا المكونين الرئيسيين للغذاء .

على أن تطبق مبدأ الميزة النسبية في قطاع الانتاج الحيواني ، وإطلاق حرية تداول الأعلاف المركزة ، بل وحتى استيرادها ، مع إعطاء الفرصة الكاملة للعرض والطلب وميكانيكية الأسعار في هذا السوق ، ومواكبة ذلك لتحرير أسعار جميع المحاصيل بلا استثناء ، وحرية المزارع في تقرير التركيب المحصولي - سيكون في صالح قطاع الانتاج الحيواني من ناحية ، ورفع كفاءته الاقتصادية والانتاجية من ناحية أخرى ، كما سيؤدي الى رفع معدل الاكتفاء الذاتي من القمح ( نسبة الانتاج المحلي للقمح في جملة الاستهلاك ) ، بل وسيرفع أيضا من نسبة المنتجات الأجنبية من الصادرات المصرية من الخضر .

وقد تم استنتاج ذلك اعتمادا على نموذج رياضى تخطيطى تطبيقي ، اتضح من نتائجه أنه بلوغا لكفا استخدام للموارد العلفية المتاحة ، فلا بد من توجيه الموارد الى أفضل الأنواع الموجودة في الزراعة المصرية (الأكثر كفاءة في استغلال هذه الموارد) من بين الجاموس أو الأبقار الأجنبية أو المحلية ، فلا يمكن استمرار الأمر على وضعه الحالي بوجود كل هذه الأتماط . كما يجب أن تتجه نظم الانتاج نحو إعطاء الميزة النسبية دورها الأول في تحديد توجهات الموارد، وفي هذا الصدد فإنه ستكون للابلان الأولوية في الانتاج ، وسوف يصبح إنتاج اللحم منتجا ثانويا . وفي هذا الشأن ، تم تحديد المساحة المثلى من البرسيم المستديم ، وبرسيم التحريش ، والعلف الأخضر الصيفي ، والأعلاف المركزة ، والأبقار المطلوبة لتحقيق الناتج المحلي من هذه المنتجات ، وتم تحديد أثر ذلك على التركيب المحصولي ، أما من حيث بقاء الحجم العدي للعشائر الحيوانية على ما هو عليه ، أو تغيير عددها تبعا للتغير النرسي في تركيبها فقد تبين ما يأتي :

- أن الأنواع التي تحقق أعلى كفاءة اقتصادية ، بأقل تكاليف لكل جرام لبن وأعلى عائد على وحدة العلف المستخدمة ( ٧٠٪ من تكاليف

١٦٤

الانتاج ) هي الماشية الأجنبية الحلابة عالية الانتاج ، التي تنتج أكثر من ١٦ كيلو جرام لبن يوميا لمدة ٢٠٠ يوم في السنة ، ولكن نسبتها حاليا ١٠٪ فقط من ماشية الفريزيان في مصر ، وإذا لم تتوافر أبقار بهذه الانتاجية العالية ، فإن الجاموس الحلاب المصري يأتي في المرتبة الأولى في هذا الصدد .

- أن تربية الماشية الأجنبية عالية الإدرار ، المحققة للكفاءة الاقتصادية ، لتحل محل العشائر الحيوانية السائدة حاليا (جاموس ، أبقار بلدية ، أبقار خليط ، فريزيان منخفض الإدرار ٩٠٪ من الماشية الأجنبية ) سوف تخفض حجم العشائر الحيوانية بنسبة عالية ، حيث يمكن تربية حوالي ٧٤٦ ألف بقرة حلابة عالية الإدرار وتوابعها بدلا من ١٢٤١ ألف رأس حلابة من الجاموس وتوابعها ، ١١١٧ ألف رأس من الأبقار البلدية الحلابة وتوابعها ، ٣٢ ألف رأس من الفريزيان الحلاب منخفض الإدرار وتوابعها ، ٤٢ ألف رأس من الأبقار الخليط الحلابة وتوابعها .

- هذا الاستبدال يمكن أن يتم على فترة زمنية قدرها سبع سنوات ، بحيث تباع الماشية المحلية ، وتقدم الماشية الأجنبية بدلا منها بقرض بسعر فائدة ١٥٪ .

- اتضح أن الاسراف في استخدام البرسيم كان لطبيعة الاختلالات السعرية والتحكم في السوق ، ففي ظل السوق الحرة يمكن سحب ١٠٥٣٥ مليون قدان من مساحة البرسيم المستديم - تزيد عن حاجة العلائق الاقتصادية الأقل تكلفة - لتزرع قمحا ، ينتج حوالي ٣٠٧ مليون طن ( قابلة للزيادة بارتفاع انتاجية القدان ) يصاحبها إنتاج حوالي ٣٩٩ ألف طن نخالة إضافية ، وحوالي ٣٠٧ مليون طن تبن قمح إضافي .

- يمكن زيادة فاعلية هذا البرنامج بزيادة منافعه وخفض تكاليفه ،  
إذا تم اختيار ماشية أجنبية صغيرة الحجم عالية إنتاج اللبن ، لأن إنتاج  
اللحم سيصبح منتجاً ثانوياً ، كما ستصبح الاحتياجات الحافظة من  
العلف منخفضة .

#### التحسين الوراثي والتلقيح الاصطناعي ،

يعد التلقيح الاصطناعي وسيلة لتحقيق التحسين الوراثي وليس غاية  
في حد ذاته ، ولابد من التأكيد بأن التحسين الوراثي هو نوع من النقل  
التكنولوجي المطلوب انتشاره في قطاع الإنتاج الحيواني ، ضمن توافيق  
مقابلة من مكونات النقل التكنولوجي البيولوجي تشمل صحة الحيوان  
وإغذائه ، وأن النقل التكنولوجي لابد أن تتوافر فيه شروط ملائمة ، وأن  
يتم التغلب على معوقات هذا النقل ، سواء كانت فنية أو اجتماعية أو  
اقتصادية أو مؤسسية .

#### وانطلاقاً مما سبق ، نعرض الآتي :

- أن النموذج الذي تم توضيحه في الجزء الخاص بالتركيب  
المحصولي والإنتاج الحيواني تضمن أسلوباً للنقل التكنولوجي ،  
بإستبدال العشائر الحيوانية بأبقار أجنبية على فترة زمنية من ٧ - ١٠  
سنوات ، ويمكن أن تقوم مؤسسات اقتصادية ( شركات قطاع خاص )  
تحت رقابة رسمية بهذا الأمر ، وتقدم البنوك القروض اللازمة للتمويل في  
خطة متكاملة ، وهو أمر فعال في إظهار آثاره المباشرة إذا  
ساحبه المكونات الأخرى للحزمة من الناحية الصحية للحيوان  
وتوافر الغذاء .

- وهناك بديل آخر مطروح - يسمى إليه مشروع الإنتاج الزراعي  
والإنتعاش التابع لهذه التنمية والإنتعاش الزراعي - يتمثل في تقديم  
قروض وخبرة فنية للقطاع الخاص لإنشاء مراكز تلقيح اصطناعي  
تجارية في القرى .

- سحب حوالي ٨٣٦ ألف فدان برسيم تحريش لاحتياج إليها  
التوايف الحيوانية العلفية عالية الكفاءة مما يتيح زراعتها خضروات قابلة  
للتصدير ، قدرت قيمتها في صورة محصول بطاطس بحوالي ١٠٠٠  
مليون جنيه .

- يحتاج الأمر إلى زيادة مساحة الأعلاف الخضراء الصيفية ،  
واقترح زراعة السورجيم الأمريكي لارتفاع إنتاجيته ، ويحتاج لسحب  
مساحة ٨٨ ألف فدان من مساحة الأذرة العالية . وتعويض هذه المساحة  
المستقطعة من الأذرة فلابد من رفع إنتاجيته بنسبة ٤٠٪ ، وهو هدف يمكن  
تحقيقه في وقت ليس ببعيد .

- يحتاج الأمر أيضاً إلى استيراد كميات إضافية من المواد العلفية  
تبلغ نحو ١٤٧ ألف طن نخالة قمح ، ٢٢٢ ألف طن ذرة صفراء ، ٢٥٦  
ألف طن كسب قطن - لاستكمال العجز المتوقع في الأعلاف المركزة  
المنتجة محلياً ( ١,٦٥٠ مليون طن ) .

- يتم استبدال حوالي ١٥٪ سنوياً من العشائر الحيوانية الحالية ،  
مع تقديم قرض مدته سبع سنوات ، وستتان فترة سماح للقرض  
والفائدة ، وقدر قسط القرض بحوالي ٣٥٠ مليون جنيه سنوياً .

- تعدد قيمة الأعلاف المستخدمة في هذا البرنامج بالأسعار  
المررة ، بحوالي نصف قيمتها التي كانت تستخدمها العشائر  
الحيوانية الحالية ، حتى إن حسبت بأسعارها المدعمة

- يحقق تنفيذ هذا الاختيار فائداً في الألبان من الإنتاج المحلي ،  
وهو ما يمكن استغلاله في إنتاج مخلوط علف غير تقليدي ،  
بإضافة الحولاس والأمونيا أو اليوريا ، مما قد يوفر كميات العلف  
المطلوب استيرادها

- يحقق البرنامج صافي منافع موجبة قدرت بحوالي ٤٠٠ مليون  
جنيه سنوياً .

• غياب الإطار المؤسسي التسويقي للألبان في صورة تحقق العدالة للأطراف كلها - مثل جمعيات تسويق الألبان - يعوق نقل التكنولوجيا للقرية المصرية . ولا بد من وجود برنامج لتمويل حزمة كاملة تضمن نجاح نقل التكنولوجيا .

#### ثانياً: الرؤية المستقبلية

##### اللحوم الحمراء :

يتبين مما سبق أن اللحوم الحمراء تقع في ذيل قائمة المنتجات الحيوانية المنتجة محلياً ، من حيث كفاءتها الاقتصادية في استخدام الموارد المحدودة المتاحة لهذا القطاع ، وهذا ما يعكسه واقع الأداء لهذا النشاط في الزراعة المصرية . فإنتاج اللحوم في مصر يعتمد على استخدام أعلاف مركزة وخضراء منتجة من الرقعة الزراعية المحدودة ، ومروية بالموارد المائية المحدودة المتاحة - والتي تتنافس على استخدامها أنشطة الإنتاج الزراعي الأخرى ، مما يزيد من تدهورها ويرفع أسعارها بانتظام ، هذا بينما يعتمد إنتاج اللحوم عالمياً على مسحوبات قطعان الدواجن في مراع طبيعية غنية ، أو التسمين لهذه المسحوبات على حبوب تفيض عن حاجة السكان ، وتروى مطرياً .

وتجدر الإشارة إلى أن عرض اللحوم في أوروبا يتركب غالبية من الأبقار المستبعدة من قطعان التربية ، ويعتبر نشاط تسمين العجول الذكور في كل العالم لحوماً عالية الجودة مرتفعة الأسعار ولها طلب خاص ، بينما هي المصدر الرئيسي للحوم الحمراء في مصر من الأبقار البلدية بصفة أساسية ، برغم ارتفاع مستوى المعيشة في تلك الدول كثيراً عن مصر ، وتعتمد هذه العجول المسمنة في الخارج على فائض الحبوب وغيرها فترفع من قيمتها الاقتصادية . وعلى سبيل المثال : فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر لحوم العجول المسمنة وتستورد لحوماً أقل تكاليف من الأبقار المستبعدة من القطعان .

- ويرغم كل ما تقدم فلا بد من تحقيق منظور واقعي للقطاع بوضعه الراهن ، وذلك من خلال دراسات ميدانية تأخذ في اعتبارها ما يأتي .  
• أن المسوح الميدانية التي تمت حتى الآن تظهر أن هناك طلوقة واحدة لكل ٤ - ٥ قري ، وهو سبب رئيسي في انخفاض الكفاءة التناسلية ، وفي عدم القدرة على التحسين الوراثي .

• أن المزارع على علم بجدوى التحسين الوراثي ، ولكنه - من منطلق الواقع - يعلم أن هناك عجزاً في عدد الطلائق .

• هناك استعداد لدى الأفراد خاصة كبار الزراع والجماعات في القرى للاستثمار في تربية طلائق - وهو أسلوب للتحسين الوراثي - فهم على دراية به ولا يحتاجون لتدريب كبير ، والمهم هو توافر من يورد الطلائق ويمول هذا المشروع .

• أن توفير طلائق في القرى يعتبر خطوة مؤكدة النتائج نحو التحسين الوراثي ، لأن هناك عجزاً كبيراً في أعدادها ، ولأن البنية الأساسية للقرى مازالت - من ناحية وسائل الاتصال والطرق والعلاقات الاجتماعية وتوافر مصادر الطاقة - تقتضي أن تكون الطلوقة داخل القرية ، بحيث تخدم عدداً محدوداً من الأبقار ، ويمكن خلق منافسة بين أكثر من مزارع في القرية الواحدة في هذا الشأن .

• بعد التأكد من وجود طلائق كافية جيدة ووصول الخدمة بسهولة لكل مزارع ، يبدأ تدريجياً التفكير في تطوير التكنولوجيا إلى ما هو أكفأ وأفضل ( التلقيح الاصطناعي ) .

• أن التلقيح الاصطناعي أمر بالغ الأهمية لرفع الانتاجية ، ولكن ثبت من الدراسات الميدانية أن المزارع لا يقبل على زيادة إنتاجه ، لأن المشكلة هي تسويق هذه الزيادة في الانتاج ، بمعنى أنه لا تتوافر له غالباً الحوافز التسويقية التي تشجعه على زيادة الانتاج ، والذي لا بد أن يترجم لديه بفعل مرتفع مباشر في مجال هام مثل انتاج اللبن .

ومن ناحية أخرى ، فإن المدخل الآخر الرئيسى فى إنتاج اللحوم الحمراء - خلاف العلف - هو الحيوان نفسه . أما فى مصر فالمصدر الرئيسى لإنتاج اللحوم الحمراء هو الأبقار البلدية ، بمعنى أن ذكورها مسمنة على علائق جافة وخضراء ، والأبقار البلدية غير ذات كفاءة لإنتاج الألبان . إذ أنها ترى للعرض أحادى أساسى وهو إنتاج اللحم ، وهذه رفاهية اقتصادية تنوء بعينها الموارد الزراعية المحدودة ، ليس هذا فحسب ، بل إن معدلات نموها لاتزيد فى المتوسط عن ٧ ، ٠ كجم يوميا . ولقد بينت الدراسات أنه لابد أن تبلغ هذه الزيادة أكثر من ١,٢ كجم يوميا ، ولكن يمكن للمنتج أن يغطى التكاليف بأسعار حرة ، وأن يحقق ربحا لايزيد عن ٢٠ ٪ من سعر البيع وهو معدل بعيد المنال .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للأبقار البلدية وهى ذات نوعية لحوم أفضل من الجاموس المصرى ، فذلك عجول الجاموس البتلو منخفضة النمو بصفتها عامة ، وريثة فى نوعية اللحم عندما تبلغ عمر سنتين فأكثر ، ولا يجب أن تكون نتائج بعض التجارب ، تمت ظروف خاصة ، قاعدة فى استخلاص النتائج على المستوى القومى .

كما أن مشروع تسمين البتلو قد حقق نتائج مرتفعة عندما كان الدعم يصل الى أكثر من ٥٠ ٪ من تكاليف الانتاج ، مع الحد من استيراد القطيعات المشفاة من السوق الأوروبية ، حتى يمكن تصريف إنتاجه برغم دعمه بسعر نحو ٧ جنيهات / كجم . أما بعد تحرير الأسعار فسوف تضاعف تكاليف الانتاج ، مما يجعل أسعاره تتجاوز اثنى عشر جنيها لكل كجم مشفى ، ويقاؤه فى منافسة مع اللحوم البقرية الأفضل جودة سوف يحدده قوى العرض والطلب فى السوق ويجب النظر إلى دلائل أهمية تسمين البتلو نظرة شاملة لا تقتصر على كمية اللحم التى يمكن توليدها والتى تقدر بحوالى ٦٠ ألف طن . بل يجب توضيح أن هذا يعنى استيراد مزيد من الحبوب أو الأعلاف المركزة

تصل الى حوالى مليون طن إضافى ، وسوف لا يكون من المجدى اقتصاديا توجيهها الى هذا النشاط ، بينما هناك نشاط أكثر كفاءة ، وهو نشاط إنتاج البيض والدواجن ، أو الألبان أو تصنيع علائق المزارع السمكية .

كذلك فالمبادئ الاقتصادية تشير الى أن الأنشطة الأكثر كفاءة هى التى تستمر عبر سلسلة زمنية طويلة ، دون تدخل فى ميكانيكية السوق من خلال قرارات المنتج الحرة . ولقد استثمرت قرارات المزارع لعدة عقود فى بيع البتلو الرضيع وتوفير اللبن الأكثر كفاءة فى إنتاجيته ، والبعد عن مخاطرة الاستثمار فى نشاط تحفه المخاطرة ، وليس له قدرة تنافسية عالية فى السوق .

ورغم كل ذلك ؛ فقد أدى مشروع البتلو القومى دوره ، فى ظل قوة الانتقال الدرامية السوق المصرى من مرحلة التدخل الحكومى الكثيف والدعم المرتفع ، الى مرحلة التحرير الكامل ، طوال السنوات الخمس الأخيرة من الثمانينات وحتى مطلع التسعينات . فقد كانت نماذج الطلب المقدرة بدقة تشير الى أن سعر الكيلو جرام من اللحوم الحمراء المشفاة بأسعار حرة سوف يبلغ أكثر من ١٦ جنيها ، إلا أنه كان لطرح البتلو بأسعار مدعومة - فى حدود سبعة جنيهات أثروا على بقاء السعر حول عشرة جنيهات - للحوم الحمراء الأخرى . كما كان الأثر الأكبر لزيادة الواردات التى بلغت ٢٧٠ ألف طن فى عام ١٩٨٧ ، ثم انخفض القوى الشرائية ( انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الفترة ٨٥ - ١٩٨٩ ) .

إذ يجب أن يصبح إنتاج اللحوم الحمراء معتمدا على المسعويات المستبعدة من قطعان اللبن ، وأن يتترك أمر تسمين الذكور لقائض الأعلاف فى حدود الطلب على هذه النوعية وبأسعارها الحرة ، وربما لجأ المنتجون فى ظل الاسعار الحرة الى نمط تسمين ذى نوعية خاصة ( ٢٠٠ الى ٢٥٠ كيلو جراما ) ، مثل نمط Baby Beef وهو نوعية

من مجازر وثلاجات ومصانع تجهيز وتعبئة ، على أن تقوم الدولة بوضع التشريعات المبنية على أسس علمية واقتصادية لمواصفات اللحوم ، وتنشيط الدور الرقابى الفعال فى هذا الشأن .

#### إنتاج الالبان وتسويقها

##### دور المزارع الصغيرة فى إنتاج اللبن

يمثل إنتاج المزارع التقليدية المخططة فى مصر النمط الرئيسى فى الموال الزراعى ، وغالبية هذا النظام حيازات تقل عن خمسة أفدنة - ليس فقط فى حيازة الأرض والانتاج النباتى ، بل أيضا فى الحيازة الحيوانية والانتاج الحيوانى . كما قدر نصيب هذا النظام الانتاجى بحوالى ٩٥ ٪ من حجم الثروة الحيوانية ، كما قدر انتاجه من اللبن بحوالى ٧٥ ٪ من إنتاج اللبن فى مصر والبالغ حوالى ٢ مليون طن . وإذا علم أن أكثر من ٦٨ ٪ من انتاج اللبن من الجاموس ، وغالبية العظمى فى حيازة المزارع التقليدية ، فإن تم تقدير الانتاج على أساس نسبة الدهن المعدل ٤ ٪ كان نصيب اللبن الجاموسى أكبر ، وبالتالي تزداد أهمية النظام التقليدى فى الإنتاج الوطنى من اللبن .

وأثبتت الدراسات أيضا أن تكاليف إنتاج كيلوجرام من اللبن من المزرعة التقليدية أقل من أى نظام إنتاجى آخر فى مصر ، وخاصة من اللبن الجاموسى ( معدل ٤ ٪ دهن ) ، وتلعب المرأة الريفية دورا رئيسيا فى تربية ورعاية الحيوان ، وخاصة عمليات الحليب وتصنيع اللبن ، وهذا يبين الدور الهام لهذا النشاط فى توفير فرص عمالة عائلية للمرأة الريفية ، التى تعوق التقاليد الاجتماعية خروجها للعمل خارج نطاق المزرعة أو الأسرة الزراعية .

وتجدر الإشارة الى أن هناك نظامين آخرين لإنتاج اللبن فى مصر ، هما المزارع التجارية الكبيرة والصغيرة ، وهى تربية فى الغالب الفريزيان ، وبعضها يربى الجاموس ، ويمثل إنتاجها أقل من ٨ ٪

لحم ممتازة لفئات خاصة من المستهلكين ، بحيث يمتص جزءا من فائض المستهلك ، وغمر السوق بواسطة القطاع الخاص باللحوم المستوردة من القطعيات الجيدة المشقة ، من السوق الأوروبية المشتركة أو أمريكا اللاتينية ، للمحافظة على السعر ، وسد احتياجات السوق ، مع وجود برنامج رقابى حازم على جودة المواصفات ، ولكن دون تعقيدات بيروقراطية ، وهذا لن يتأتى فقط بتوفير الكوادر اللازمة لهذا أو البنية الأساسية للرقابة ، بل بوضع مواصفات قياسية للجودة والقطعيات ، مما يساعد على تسابق المواصفات وتحديد الأسعار .

وانطلاقا من هذا التصور ، فلا بد من إطلاق أسعار الأعلاف والمنتجات وتسويقها بواسطة القطاع الخاص ، مع توجيه السياسة الزراعية نحو تخفيض حجم القطعان المصرية وتغيير تركيبها الوراثى نحو : تربية ماشية عالية فى إنتاج اللبن ، صغيرة فى الحجم ( ذات احتياجات حافظة أقل ) باعتبار أن إنتاج اللبن سوف يكون له الصدارة فى استغلال الأعلاف المتاحة ، ولن تكون هناك أولوية لإنتاج اللحوم الحمراء .

#### تسويق اللحوم الحمراء:

يجب العمل - فى إطار آليات السوق - على تشجيع وتمويل إنشاء شركات مساهمة إقليمية لتسويق الماشية ، تكون مهمتها امتلاك وتطوير الأسواق ، وإنشاء المجازر الآلية ، ومحطات التجميع والتدريج ، ومصانع التجهيز والتعبئة ، وفقا لمواصفات محددة ومتفق عليها . وكذلك إنشاء سلاسل ومستودعات الأغذية المرتبطة بها فى مرحلة التجزئة ، لعرض اللحوم فى صورة قطعيات معبأة وتصنيع الأجزاء المتبقية . ويصاحب ذلك : تنشيط إنشاء جمعيات تسويقية للماشية فى القرى تتعاقد مع هذه الشركات ، مما يضمن النهوض بمرحلتى الجملة والتجزئة اللتين تحكمان هذه الصناعة ، وسوف يساهم ذلك فى تطوير البنية الأساسية التسويقية



مسن الانتاج الوطنى ، ونظام القطعان « الزابسة » أو « الطيارة » ( نظام حيازة الجاموس الحلاب حول المدن الكبيرة ) ، ولا يتضمن هذا النظام الأخير سياسات تربية ، بل تباح الاناث قبل الجفاف مباشرة ، وتنتج ١٧ ٪ من الانتاج المحلى .

ورغم أهمية نظام الانتاج التقليدى فى إنتاج اللبن فى مصر ، فإن جميع السياسات التمويلية والائتمانية وسياسات توزيع العلف كانت غير صالحة ، يزعم أن تنمية هذا القطاع لا يمكن أن تؤتى ثمارها فى ظل الحيازات الصغيرة ، ولذلك فالمضمون الرئيسى لهذا الحزمة التمويلية هو إيجاد الحوافز التسويقية لهذا النظام فى نشاط إنتاج اللبن ، لزيادة الانتاج وتبنى التكنولوجيا ، باعتبار أن النظام التسويقى الحالى للبن على مستوى القرية هو المعوق الرئيسى نحو إحداث هذا التطوير .

هيكال العرض من الألبان بالإشارة لدور النظام التقليدى ،

تخلص مكونات العرض الرئيسية من الألبان فيما يأتى :

استهلاك الأسر المزرعية الريفية من إنتاجها الذاتى : تبلغ أهمية ما تستهلك الأسر المزرعية الريفية من إنتاجها الذاتى حوالى ٤٠ ٪ من إجمالى العرض من الألبان فى مصر وهذه النسبة المرتفعة تؤخذ فى غير صالح النظام التقليدى ، لأنه يدل على أن إنتاج اللبن فى ظل هذا النظام هو لسد الاحتياجات الأساسية ، ولكن هناك دلائل ميدانية على أن توافر الحوافز التسويقية يؤدى الى تقليص هذه النسبة ، وزيادة النسبة المسوقة من اللبن .

الفائض التسويقى من إنتاج اللبن من النظام التقليدى : يوفر النظام التقليدى حوالى ٢٨ ٪ من إجمالى العرض المحلى من الألبان ، وهو ما يتم تجميعه من القرى ، أو ما يورد الى معامل الألبان التقليدية ( ٦٠٠ معمل مرخص فى مصر ) ، أو يسوق سائلا للمستهلك ، وهذه النسبة يمكن زيادتها بتوفير كفاية تسويقية عالية للألبان ، تشجع على زيادة العرض وزيادة الفائض .

معامل تصنيع الألبان الحديثة : يمثل إنتاجها حوالى ١١ ٪ من العرض المحلى من الألبان ومنتجاتها ، وهى ما زالت تعتمد بنسبة عالية على استخدام اللبن الجاف المستورد خالى الدسم لخصه ، ولاستيراده ضمن برنامج المعونة الاقتصادية من السوق الأوربية المشتركة .

- منتجات الألبان المستوردة : يمثل العرض منها حوالى ١١ ٪ ( فى صورة معادل لبن سائل من إجمالى العرض المحلى من الألبان ، وأغلبها فى صورة جبن أو لبن جاف ) النظام التسويقى السائد للألبان ،

يوضح الشكل رقم ( ١ ) هيكل تسويق الألبان فى مصر ، ويتبين منه أن الفائض التسويقى من لبن المزارع التقليدية له ثلاثة منافذ : إما أن يسوق كمكونات مصنعة داخل المزرعة بواسطة الأسرة الزراعية ، أو داخل سوق القرية ، أو يورد لنقاط تجميع الألبان فى القرية وهى نرعان :

نقاط التجميع التابعة لشركة مصر للألبان : كان هدفها تخفيض الاعتماد على اللبن الجاف خالى الدسم ، الوارد ضمن المعونة الاقتصادية ، والاتجاه لتجميع اللبن الطازج من القرى . ولكن لم تنجح إلا فى تجميع ٨٠ - ١٠٠ ألف طن على الأكثر كخائض تسويقى للمزارع . ليس هذا لحسب ، بل إن هذا النظام يعطى أولوية للبن الوارد من المزارع الكبيرة التى لديها وسائل تبريد ، ولا يعطى أولوية للمزارع الصغير ذى حجم التوريد الضئيل يوميا ، ويلزم سداد مستحقاته ويدفع له أسعاراً تقل كثيراً عن سعر السوق .

نقاط التجميع الخاصة : هى نقاط تجميع لبن ، يعمل بها وسطاء لصالح تاجر جملة كبير يبيع على عدة قرى ، وذلك نظير أجر شهري ثابت ( حوالى ٦٠ جنيه ) مع عناية على كل كمية زائدة عن الحد

الأدنى للتوريد اليومي) وربما يفضل المزارع الصغير هذه النقاط لمرونتها في شروط التوريد ، ولكنها لا تستخدم أى وسائل عادلة لقياس نسبة الدهن ، وبعضها يجمع اللبن ويورده لنقطة تجميع مصر للألبان ككمية مجمعة ، مقابل أن ينوب عن الزراع في الحصول على حصة الطف المقررة للموردين ( نصف كجم لكل ١ كجم لبن بعد أقصى ٥ كجم ) ، وذلك لاعادة بيعها في السوق السوداء بسعر مرتفع .

تصنيع وتوزيع الألبان ومنتجاتها: يورد اللبن المجمع من نقاط شركة مصر للألبان الى مراكز التجميع الرئيسية ، حيث يتم تبريده وفحصه ونقله لفرع مصانع الشركة ( ٩ مصانع ) موزعة في الوجه البحري ، ولكن لا يمثل هذا اللبن الطازج المورد حجما هاما في اللبن الخام المستخدم في الشركة ، بل هو في واقع الامر جزء من كل ، معظمه لبن جاف منزوع الدسم ، يعاد إذابته وإضافة زيوت نباتية إليه لتصنيع اللبن المبستر والجبن ، كمنتج رئيسي للشركة ، وأغلب الامر أن اللبن الطازج المورد يستخدم في تصنيع الزبادي الذي تنتجه الشركة وغالبية مصانع الألبان الكبيرة الحديثة الخاصة التي أنشئت مؤخرا تفضل هذا الإجراء ، وإن كان بعضها لديه مزارع تجارية من الأبقار الفريزيان ، لكنها لا تمثل كل اللبن الخام المستخدم . وقد صدر حديثا قرار وزاري يقصر استخدام اللبن المجفف على شركة مصر للألبان لانتاج جبن أبيض رخيص ، مما جعل الشركات الخاصة تعتمد على اللبن الطازج المجمع ، أما نقاط التجميع الخاصة فإن كل مجموعة منها تتبع تاجر جملة معين ، يجمع اللبن ويورده لمعامل الألبان التقليدية ، أو يباع لتجار التجزئة في المدن كلبن سائل للاستهلاك ، وهذا هو المنفذ الرئيسي .

١٧٠

#### المشكلات المتعلقة بالمرحلة التسويقية للألبان:

تتلخص أهم المشاكل المتعلقة بالمرحلة التسويقية للألبان ، في ثلاث مراحل هي : مرحلة المزارع الصغير ، مرحلة تجارة الجملة ، مرحلة تصنيع الألبان .

##### مرحلة المزارع الصغير:

تتلخص أهم المشكلات التي تعوق إنتاج لبن نظيف ، وتصنيع منتجات ألبان جيدة المواصفات في المنزل ، وتسويق فائض اللبن السائل من المزرعة فيما يأتي :

- تفتقر عمليات الحليب والنقل لبن الطازج ، وإلى الارشادات الفنية والأدوات الأساسية اللازمة لذلك .

- تؤدي الطرق البدائية من استخدام العصيرة والأوعية غير الملائمة الى إطالة مدة التصفية وانخفاض نسبة التصافي .

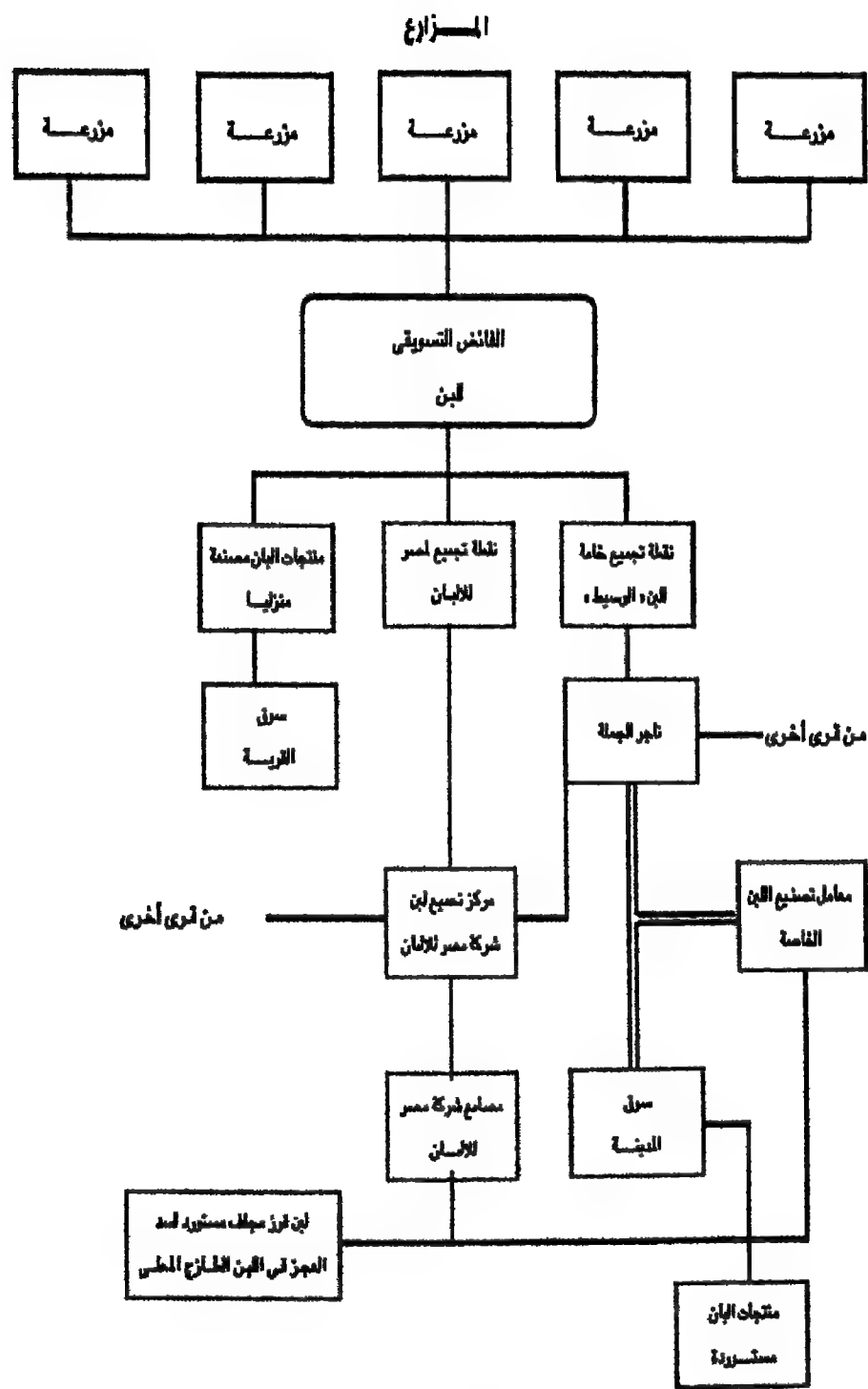
- يتعرض المزارع لظروف غير عادلة عند بيع اللبن لدى نقاط التجميع ، منها : التأخير في سداد مستحقاته ، والسعر المنخفض ، والغبن في تقدير نسبة الدهن .

##### مرحلة تجارة الجملة:

تشمل هذه المرحلة في حد ذاتها مرحلتين هما : مرحلة نقطة التجميع ، ثم تاجر الجملة .

##### نقطة التجميع : وتتمثل مشكلاتها في :

- أدوات بدائية لوزن اللبن ونقله وقياس نسبة الدهن .
- يعاني الزراع من طوابير طويلة وزحام عند التوريد ، لبدائية أساليب الاستلام والتداول .
- عدم عدالة الأدوات في تقدير نسبة الدهن ، مما يفغن المزارع في إيرادات اللبن المباع .



شكل رقم ١

تكنولوجيا مناسبة تعمل على ذلك ، سواء الخاصة بالحيوان ذاته أو تغذيته أو رعايته .

ومن الدراسات الميدانية ما يقدم الدليل على ذلك كما يتبين من نتائج الجدول التالي رقم ( ٢ ) عند مقارنة منطقتين ، إحداهما لديها حوافز تسويقية ، والأخرى تفتقر إليها .

المنطقة	متوسط أداء المزرعة الواحدة في كل منطقة	
	الانتاج السنوي من اللبن بالكيلوجرام (١)	متوسط الكمية المباعة سنوياً من المزرعة بالكيلوجرام (٢)
		١٠٠×(١)/(٢)
١) منطقة تقليدية تفتقر لحوافز التسويقية .	١٤١٢	٢٤٠
٢) منطقة تتمتع بالحوافز التسويقية بدرجات جيدة .	٥٩٢٤	٢٥٠١
		٪١٧ / ٥٩

المصدر : دراسة ميدانية في عام ١٩٨٨ تمثل متوسط ٧٥ مزرعة في المنطقة (١) و ٤٥ مزرعة في المنطقة (٢) .

وهناك دلائل أخرى من دراسات ميدانية توخض أن الزيادة في الانتاج - ومن ثم نسبة المباع سائلا من اللبن في القرى ذات الحوافز التسويقية - يصاحبه أيضا ارتفاع في الكفاءة الانتاجية للرأس ، حيث بلغت إنتاجية الرأس من الجاموس الحلاب في المزارع الواقعة في القرى القريبة من السوق ، أكثر من ١٥٠ ٪ من تلك الانتاجية لأقرانها في حييزات واقعة في قرى بعيدة عن السوق ، ولا تتوافر لديها بنية تسويقية جيدة ( طرق مرصوفة وكهرباء ومياه نقية ) ، بل إن الحييزات المتماثلة للمساحة الأرضية في القرى المتمتعة بحوافز تسويقية ، تتميز بزيادة عدد الرؤوس الحلابة لديها عن تلك التقليدية .

وعندما تتوافر الحوافز التسويقية يصل الانتاج الى حوالى أربعة أضعاف الانتاج المتحقق من منطقة تقليدية تفتقر لتلك الحوافز ، ليس هذا فحسب ، بل تزيد الكمية المباعة ( الفائض التسويقي ) ، وتزيد

- قلة إقبال الزراع على توريد اللبن ، إذ يفضلون تصنيع الكميات الصغيرة الفائضة وبيعها في سوق القرية نتيجة تلك المعوقات ، مما يقلل من الكميات الموردة لنقط التجميع .

تاجر الجملة : يعاني بصفة أساسية من تراكم الكميات الموردة من اللبن عندما يزيد العرض عن الطلب شتاء . وهو فاقد يمثل خسارة ، وأقصى ما يستطيعه هو بيعه بسعر رخيص لنقطة تجميع مصر للآ

#### مرحلة تصنيع اللبن :

أنشئت عدة شركات كبيرة لتصنيع اللبن في السنوات الأخيرة ، ولكن مازالت تعرض منتجاتها بسعر مرتفع لسببين رئيسيين هما :  
- ارتفاع تكاليف العبوات ، مما يتطلب تشجيع إنشاء صناعة كبرى مفضية لتصنيع العبوات بمواصفات عالمية .

- ارتفاع تكاليف إنتاج اللبن لانخفاض كفاءة الانتاج أما المعامل الصغيرة فهي بدائية وتستخدم عبوات من الصفيح غير المناسب ، ويعسدة عن الرقابة الفعالة ، وتقل فيها نسبة التصافي .

#### الآثار المترتبة على توافر الحوافز التسويقية :

هناك اعتقاد سائد بأن المزارع الصغير لا يصلح كهدف لتنمية الانتاج الحيواني بصفة عامة ، وتنمية انتاج اللبن بصفة خاصة ، وذلك لأنه ضعيف الاستجابة لتبنى التكنولوجيات الحديثة الرامية لزيادة الانتاج : كما أنه يوجه معظم إنتاجه للاستهلاك الأسرى ، وبالتالي فإن مساهمته في العرض الفعال من اللبن ضئيلة ، وهذا الاعتقاد يغفل فرضية هامة هي : أن توفير حوافز السوق ووجود نظام تسويقي كفء ، يكفل في حد ذاته زيادة العرض والانتاج . فالمزارع الصغير إذا توافرت له الظروف الملائمة لتسويق اللبن بسعر مناسب عادل ودون تأخير في دفع مستحقاته - سوف يزيد من نسبة المباع ، ويعمل أيضا على تبنى جميع السبل الكفيلة بزيادة إنتاجه من اللبن ، أى تبنى كل

### قطاع الدواجن :

برغم نمو صناعة الدواجن بشقيها ( إنتاج بدارى اللحم وبيض المائدة ) بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٧ ، حيث قدرت جملة استثماراتها الكلية الثابتة بما يربو على ستة مليارات جنيه ، متضمنة الصناعات الغذائية مثل مصانع العلف والمجازر - فقد تعرضت لهزة كبيرة مع الاتجاه الى الأخذ باليات السوق ، وتضرر المستهلك بالارتفاع الكبير فى سعر التجزئة . ورغم ذلك عانى المنتج من ارتفاع تكاليف الإنتاج . ويبدو أن السبب الرئيسى وراء ارتفاع أسعار البيض ولحوم الدواجن هو ارتفاع تكاليف الإنتاج ، رغم أن الطلب له دور هام أيضا فى هذا الشأن .

واعتماداً على نتائج نماذج اقتصادية لهذا السوق ، روعيت فى كافة سلوك علاقات السوق الفعلية ، أمكن التوصل لديناميكية السوق ، وذلك على النحو الآتى .

١- أن سعر الكتكوت وتكاليف العلف هما أهم يدين فى هيكل تكاليف الإنتاج ، فسعر الكتكوت يتوقف على العوامل المؤثرة فى انتاجه والتي تشمل : السعة الانتاجية لمزارع الأمهات ، وسلالة الأمهات المرية ، وكفاءة الادارة التى تؤثر على إنتاج البيضة المخصبة . ثم هناك العوامل المؤثرة فى تكاليف التفريخ للكتكوت عمر يوم منها : سعة المفرخ ، وكفاءة التفريخ وموسمية التفريخ .

- إذا استبعدنا مشكلة نوعية العلف وكفاءة التصنيع ، فإن أهم ما يؤثر فى تكاليف العلف هو كفاءة التحويل الغذائى وأسعار المواد العلفية ، إذ تتأثر كفاءة التحويل الغذائى بسعة المزرعة ، ومعدلات النفوق ، والوزن التسويقي ، ونوع الادارة وكفاءتها .

- أن الذرة تعتبر أهم المواد العلفية - وتمثل مايقرب من ثلثي العليقة وهي مستوردة ، لهذا يتأثر سعرها بتوجهات السياسة الاقتصادية نحو

أيضا نسبة المباع من الكمية المنتجة ، بحيث تصل نسبة المباع من الانتاج فى منطقة لديها حوافز تسويقية كافية الى حوالى ثلاثة أضعاف تلك النسبة فى منطقة أخرى تفتقر لذلك .

### الآثار المترتبة على زيادة الانتاج لتوافر الحوافز التسويقية :

أدى تحليل المسح الميدانية الى أن الحد الأدنى الذى تدبره الأسرة المزرعية ( متوسط حجمها ٦ أفراد ) من اللبن لاحتياجاتها الاساسية حوالى ١٠٢٠ كيلو جراما سنويا . وإذا توافرت لها الحوافز التسويقية ل زاد إنتاجها ، ولكن هذا الانتاج الإضافى يوزع بين البيع خارج المزرعة وزيادة مستوى استهلاك الأسرة من اللبن ، ورغم أن كليهما هدف انمائى ، حيث إن هناك نقصا ( نوعيا غذائيا ) فى مستوى البروتين الحيوانى لدى الاسر منخفضة الدخل تزيد حدته فى الريف لدى المزارع الصغير - فقد تبين أن كل كيلو جرام إضافى من اللبن يتوزع بين ٨ ، ٠ كيلو جرام البيع ، ٢ ، ٠ كيلو جرام لاستهلاك الأسرة ، أى بنسبة ٨٠ ٪ الى ٢٠ ٪ . وهكذا يتأكد توقع زيادة مطردة فى العائد التسويقي ، تصاحب زيادة الانتاج عند توافر الحوافز التسويقية .

### الآثار التكاملية للمنتج :

إن توافر حوافز زيادة الدخل نتيجة تحسن ظروف التسويق ، سوف يشجع المزارع على تبني تكنولوجيات تصنيع علف غير تقليدى ، واستخدام وسائل التلقيح الاصطناعى ، أو شراء ماشية أجنبية ، والمقترحة فى خطوط ائتمانية أخرى .

### الآثار الاجتماعية :

تزيد فرص العمالة للأسرة المزرعية خاصة المرأة ، كما تقلل من رغبة أفراد الأسرة فى الهجرة من العمل المزرعى ومن نتائج دراسات ميدانية سابقة اتضح أن : زيادة الاستثمار والإنتاج من اللبن فى المزرعة تقل معه اتجاهات أفراد الأسرة المزرعية للهجرة خارج المزرعة .

التحضر يوجب الدعم ، وأيضا بارتفاع الاسعار العالمية ، وتغير سعر الصرف .

-تتأثر تكاليف الانتاج الكلية ، بصفة أساسية ، بسعر الكتكوت ، وكفاءة التمويل الغذائى ، ونوع الادارة ( قطاع عام أو خاص ) .

- أما عن جانب الطلب ، فإن المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد هو محصلة لأثر سعر التجزئة وأسعار السلع البديلة ( اللحوم الحمراء ، البتلو ، الاسماك ) ، علاوة على القوة الشرائية ( متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة ) ، وأخيرا المستوى العام للأسعار ( التضخم ) فى السوق المصرى ، وأهم هذه العوامل هو : القوة الشرائية التى لم ترتفع بصورة معنوية ، خلال النصف الثانى من الثمانينات ، تبعاً لارتفاع مستوى المعيشة .

-وتتصب علاقات تكاليف الانتاج ( العرض ) وسعر المستهلك ( الطلب ) على تحديد الهوامش السوقية . وهنا لابد من اعتبار أن : أسعار التجزئة والجملة والمنتج تتحدد من خلال مبدأ الطلب المشتق ، أى أن سعر المستهلك هو الطلب الأولى ، وباقى المراحل مشتقة منه .

التصورات ( السيناريوهات ) المستقبلية لمسار سوق يمكن من مقابلة سعر المنتج ( المشتق ) بتكاليف الانتاج تقدير هامش المنتج . ولقد أوضحت النظرة الجزئية أن معاناة المنتج أو المستهلك - دون النظر الى الحركة الديناميكية للقطاع ، وعلاقته بالقطاعات الأخرى - من أهم أسباب تفاقم المشكلة خلال عقدين من الزمان .

ومرض النموذج السابق ، الذى أمكن تحقيقه على أسس علمية ، يوضح مسار السياسات التى يمكن أن تعالج مشاكل القطاع من خلال أربعة سيناريوهات للسوق مستقبلا وذلك على النحو الآتى :

أ - يرى المستهلك أن الحسل بالنسبة له هو زيادة المعروض من الانتاج ، سواء من منتجات الدواجن ، أو من بدائلها ، مما يعمل على انخفاض السعر أو استقراره ، وهذا ما أمكن التوصل اليه من تحليل سيناريوهات عديدة للطلب . فإذا ما تم تنمية إنتاج الأسماك ، وقمر السوق باللحوم الحمراء المستوردة ، واستمر مشروع البتلو - أدى هذا الى انخفاض سعر البدارى من الدواجن . واتباع سلسلة الطلب المشتق على مستوى الجملة سوف يؤدى الى أن يواجه المنتج هامشاً سالباً ( خسارة ) ، لأن سعر البدارى على مستوى المزرعة سيقل عن تكاليف الانتاج فى ظل العلاقات الانتاجية السائدة . مما يوجب أن تستغل كل الطاقات المتاحة من عناصر التسمين وغيرها لأقصى مستوى .

ب - وعلى جانب العرض ( المنتج ) فإنه يعاني فى ظل آليات السوق من ثلاثة مصادر للتضخم هى :

- ارتفاع تكاليف إنتاج البيضة المخصبة بنسبة ٥٩ ٪ مقارنة بأسعارها عام ١٩٨٦ ( قبل سياسات التحرير ) منها ٢١ ٪ راجع لارتفاع أسعار استيراد الذرة ، و ٨ ٪ لارتفاع أسعار الكتكوت عمر يوم من سلالة الأمهات ، و ٢٠ ٪ لارتفاع بنود التكاليف الأخرى .

- ويؤدى ارتفاع تكاليف إنتاج البيضة المخصبة لارتفاع تكاليف إنتاج الكتكوت عمر يوم بنسبة ٤٥ ٪ ، علاوة على ارتفاع تكاليف التفريخ ( لارتفاع أسعار الطاقة وإلغاء الدعم وارتفاع الأجور ) بنسبة ٨ ٪ ، وهكذا ترتفع تكاليف إنتاج الكتكوت عمر يوم بنسبة ٥٣ ٪ مقارنة بأسعار عام ١٩٨٦ .

- وتتصب مصادر التضخم هذه فى ارتفاع تكاليف إنتاج البدارى بنسبة ٥٠ ٪ فى المتوسط ، معظمها راجع لارتفاع أسعار الملقح وسعر الكتكوت عمر يوم . هذا الارتفاع فى تكاليف الانتاج سيقابل بسعر

د - بالنسبة لكفاءة التسويق من خلال الحوافز التسويقية ،  
 اتضح أن هامش التجزئة الحالي ٩٪ ، والجملة ٢٥٪ ، أي أن الهامش  
 التسويقي لهذه الصناعة حوالي ٢٤٪ من سعر المستهلك . وهذا يدل  
 على أن هناك خلافاً في الكفاءة التسويقية ، خاصة وأن ٧٥٪ من البدائي  
 تباع حية ، مما لا يبرر ارتفاع هامش الجملة إلى ضعف الخدمات  
 المقدمة لهذه المرحلة بالدول المتقدمة في هذه الصناعة ( ١٠ - ١٢٪  
 في أمريكا ) .

ويرجع ارتفاع هامش الجملة إلى وجود احتكار في هذه المرحلة .  
 ولاستمرار هذه الصناعة يجب معالجة هذا الهامش المرتفع من خلال  
 الإصلاح المؤسسي والتنظيمي للسوق حتى ينخفض إلى ١٢٪ .

هـ - الإصلاح المؤسسي المقترح : هو إيجاد نظام تكامل رأسي  
 وأفقي في سوق الدواجن ، بما يحد من احتكار تجار الجملة ، ويزيل آثار  
 انخفاض الكفاءة التسويقية ، ويخفض هامش الجملة إلى ١٢٪ بدلا من  
 ٢٥٪ ، مما يمكن هذه الصناعة من : رفع كفاءة الإنتاج ، واستخدام  
 السعات الانتاجية المثلى ، وتحويل كل المزارع إلى قطاع خاص - والتي  
 تخفض تكاليف الإنتاج بنسبة ٥٠٪ ، وهذا سيؤدي إلى تحقيق هامش  
 موجب للمنتجين يقدر بحوالي ١٢٪ من تكاليف الإنتاج ، مع بلوغ  
 الصناعة أقصى طاقة انتاجية لها .

ويقصد بالتكامل الرأسي : التكامل بين حلقات أو مراحل السوق  
 المتعاقبة ، لخفض التكاليف التسويقية ، وإيجاد تناسق زمني في توزيع  
 المدخلات ، وسحب المخرجات ، واستقرار الأسعار .

أما التكامل الأفقي فيقصد به : التكامل بين وحدات الصناعة في  
 مرحلة واحدة ، بلوغها السعة الانتاجية المثلى . وفي أوروبا وأمريكا أصبح  
 أكثر من ٩٥٪ من وحدات هذه الصناعة في إطار نظام  
 التكامل الرأسي .

منتج منخفض مشتق من أسعار المراحل التالية له ، يؤدي إلى حافز  
 سالب يقدر بحوالي ٥٦٪ من تكاليف الإنتاج في عام ١٩٩٥ ، وهكذا  
 سيفقد كثير من المنتجين السوق لاحتمالات الخسارة العالية . وإن أمكن  
 للباقيين منهم نتيجة الاحتكار - إجبار السوق على دفع حوافز لهم بنسبة  
 ١٠٪ من تكاليف إنتاجهم لارتفاع سعر المستهلك بنسبة ٢٥٠٪ وهو ما  
 يعني انخفاضا كبيرا في الطلب على البدائي ، حيث إن المرونة السعرية  
 لهذه السلعة تبلغ حوالي ٢٪ .

جـ - هذا وينبغي العمل على بلوغ هذه الصناعة الأداء  
 الأقصى من حيث الكفاءة ، حتى تقاوم أثر التضخم المحتمل من تحرر  
 الاقتصاد المصري ، بما يحقق حافزا موجبا للمنتج ( عندما يتلقى سعر  
 باب المزرعة الذي تحدده علاقات الطلب ) . وربما أصبح من إيجابيات  
 التحرر الاقتصادي : خلق الحوافز والفرص الملائمة لماكن حدوث  
 التغييرات المؤسسية في جانب قطاع الإنتاج عند تحرر الاقتصاد من  
 حيث : تحول المزارع كلها إلى قطاع خاص ، وبلوغ المزارع السعة  
 الاقتصادية المثلى ، ورفع كفاءة الإنتاج حتى تصل إلى مستواها العالمي  
 . ولكن عند محاكاة هذا السيناريو اتضح أنها تغييرات غير كافية كحافز  
 موجب للمنتجين لاستمرار الإنتاج ، بل سوف تبقى كتكاليف الإنتاج -  
 ورغم انخفاضها بنسبة تصل إلى ٥٠٪ - أعلى من سعر  
 باب المزرعة المشتق من الطلب المتحقق عند معدل نمو اقتصادي  
 معقول ( ٢.٦٪ سنويا ) ، وعند مستوى إنتاج من لحوم الدواجن الذي  
 تسمح به سعة الإنتاج للقطاع ، وقدرت الخسارة « حافزا سلبا » للمنتج  
 بحوالي ١١٪ من تكاليف الإنتاج في عام ١٩٩٥ ، مما يتوقع معه أن  
 يغادر عدد كبير من صغار المنتجين هذا القطاع . وإن اتجهت الصناعة  
 نحو الاحتكار نتيجة ذلك ، فقد يفرض القلة من المنتجين هامشا قدره  
 ١٠٪ فوق تكاليف الإنتاج لتحقيق ربح ، وهذا بدوره سيرفع سعر  
 المستهلك ، مما يؤدي لانكماش الطلب على هذه السلعة .

وهناك ثلاثة نظم أساسية لذلك :

- وجود شركات كبرى تقوم بكل مراحل الانتاج من التفريخ حتى التسويق على مستوى التجزئة ، وهو ليس النظام الأعم ( ١٠ ٪ من حجم الصناعة ) .

- وجود شركات لانتاج مستلزمات الانتاج والتسويق تقوم بالتعاقد مع المنتجين ، ويقدم لهم سعراً تعاقدياً مضموناً وإشرافاً فنياً على العلف والكتكوت والأدوية والتمويل ، وتستلم منهم البدارى لتسويقها . وهو أكثر انتشاراً من النظام السابق ، وإن كان لا يمثل النظام الغالب ( ٢٥ ٪ من حجم السوق الأمريكى ) .

- نظام التعاقد بين مراحل السوق من خلال مرحلة حاكمة للصناعة ، وغالباً ما تكون مرحلة التجهيز ، سواء للدجاج أو العلف ، حيث تتعاقد مع باقى المراحل ومنها المنتج للبدارى ، والكتكوت ، والأدوية ، وغيرها ، وبذلك تربط حلقات الصناعة من خلال هذه العقود المضمونة ، والمراقبة قانونياً من قبل الدولة .

ونظراً لأن النمو العشوائى للصناعة فى مصر أدى الى أن تكون غالبية المزارع صغيرة السعة ( ٥ آلاف كتكوت فأقل ) - لذلك فلا بد من تشجيع التكامل الأفقى ، من خلال قيام تعاونيات إقليمية للمنتجين ، يتم التعاقد بأسمهم من خلالها ، بحيث تزيد كفاءة الانتاج والتسويق .

وآثار التكامل الرأسى عديدة ، فسوف تخفض تكاليف التسويق ، وتضمن وصول الكتكوت والعلف فى أوقات مناسبة ومتزامنة ، وتسويق البدارى عند الوزن التسويقى الأمثل ، حتى لا تمر دورة الانتاج بمرحلة خسارة إذا زاد عن ذلك . كما ستساعد على استقرار الأسعار من خلال وجود البنية الأساسية التسويقية ، من مجازر آلية وثلاجات وتجميد ، بما يضمن استقرار العرض فى السوق وعدم تقلب الأسعار . كما ستضمن توافر الدراسات التسويقية ودراسات السوق ، وهى دراسات تحسين المنتج والجودة ، وتوقعات الأسعار ، والعرض والطلب .

١٧٦

دور الدولة فى رفع الكفاءة التسويقية :

نظراً لأن مرحلة إعادة بناء السوق على أسس سليمة - لتوجيه المؤسسات التسويقية الخاصة الملائمة وبناء النظام التكاملى تسطرن بعض الوقت ، فيمكن للدولة أن تقوم بالوظائف التسويقية الآتية :

- الدراسات التسويقية الخاصة بالنوعية وجودة المنتج ، وابتكار منتجات جديدة لتعاض الطلب .

- دراسات السوق : بإيجاد المعلومات عن السوق ومؤسساته وهيكله ، والأسعار والعرض والطلب ، ودراسة الأسواق الخارجية ، سواء للاستيراد أو التصدير .

- الدور الرقابى المتمثل فى : مراقبة جودة كل من الأعلاف والمنتجات والأدوية واللقاحات ، ووضع مواصفات لها ، ومراقبة الواردات ، ومنع التراخيص ، ومن التشريعات اللازمة لذلك .

- منع الاحتكار وآثاره السلبية ، والمضاربات غير الواقعية فى السوق ، من خلال سن التشريعات الخاصة بذلك ، والسماح بقيام اتحادات للمنتجين والمشتغلين فى الصناعة .

- إلغاء التشقت فى الأنوار المختلفة لهيئات وزارات : الزراعة ، الصناعة ، التموين ، الاقتصاد ، المالية ، الحكم المحلى ، الصحة - والذى يعوق الآثار الايجابية المتوقعة لتحرير الاقتصادى مثل : حرية حركة عناصر الانتاج ، والدخول أو الخروج من الصناعة .

الضرورة السمكية :

تشمل مصادر الانتاج السمكى فى مصر كلاً من : المصايد الطبيعية التى تضم : البحر الأحمر ، والمتوسط ، والبحيرات ، ومجرى النيل ، والترع ، والمصارف ، بالإضافة الى الاستزراع السمكى بنظمه الثلاثة : وهى المزارع السمكية الحوضية ، والاستزراع السمكى المحمل على حقول الأرز ، وتربية الأسماك فى الأقفاص العائمة .



ورغم أهمية هذا القطاع - باعتباره قطاعاً واحداً - لسد الفجوة الغذائية من البروتين الحيواني بل وامكانات التصدير ، إلا أن هناك تضارباً مخلاً في تقديرات إنتاجه تفوق أى قطاع آخر . فقد أفادت تقديرات إحدى الهيئات المعنية أن الانتاج من المصادر الطبيعية بلغ ٢٥٠ ألف طن سنة ١٩٨٨ ، يضاف إليها إنتاج المزارع السمكية بتواضعها ويقدر بحوالى ٧٠ ألف طن ، أى أن إجمالى الانتاج بلغ حوالى ٣٢٠ ألف طن . بينما أوضح أحد البيانات الرسمية - فى ديسمبر ١٩٨٩ - أن حجم الانتاج السمكى كله بلغ ٢٤٥ ألف طن أى حوالى ٧٨٪ فقط من جملة الانتاج الذى قدره بيان الهيئة السابقة . ومن جهة أخرى أفاد البيان الرسمى المشار اليه أن الانتاج قد تضاعف تقريباً خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨ فقط ، أى من حوالى ١٢٤ ألف طن الى ٢٤٥ ألف طن بينما تقيد تقديرات الهيئة أنه زاد بنسبة ٣٦٠ ٪

هذا رغم أن هناك دلائل تؤيد عدم امكانية حدوث طفرة كهذه فى انتاج المصايد الطبيعية الممثلة لغالبية الانتاج ، بل يمكن أن تكون الجهود الماضية قد أدت لعدم تدهورها . وتشير إحدى الدراسات العلمية الى انخفاض انتاجية المصايد الطبيعية للأسماك ، نظرا لحدوث الصيد الجائر فى كافة المصايد ، والذي أدى بدوره الى تقليل حجم الحد الأدنى من المخزون السمكى ، مما أدى لنتائج سلبية ، سواء بالنسبة للموارد السمكية ( البحيرات الداخلية ) أو بالنسبة لانتاجية وحدات الصيد ، علاوة على التلوث الذى تعاني منه معظم المصايد السمكية المصرية ، والذي أثر سلباً على إنتاجية هذه المصايد . يضاف الى ذلك أن صيد الزريعة من مداخل بواغيز البحيرات يزيد من معدلات استنزاف المخزون . وأبسط الأمور دلالة هو أن الزيادة الكبيرة فى الانتاج لو كانت قد حدثت لواكب ذلك استقرار فى أسعار الأسماك ، ولكن الواقع أن أسعار الأسماك زادت بنسبة كبيرة بلغت فى الصنف الشعبى الممثل

لحوالى ٥٥ ٪ من جملة الاستهلاك وهو البطلى ٢٠٠ ٪ للأوزان المتوسطة ( ٩ - ١٢ سمكة / كجم ) ، و ٢٨٠ ٪ للأوزان الكبيرة ( ٢ - ٤ سمكة / كجم ) ، فى الفترة من يناير ١٩٨٥ حتى يناير ١٩٨٩ ، حيث بلغ هذا السعر ١٠٥ جنيه ، ثم ٢٠٥ جنيه للكيلوجرام فى عام ١٩٨٥ على الترتيب . وفى عام ١٩٨٩ ارتفع الى ٣ جنيهات ، ثم ٧ جنيهات على الترتيب .

ولهذا فإن أنسب الفروض لتنمية الانتاج فى المدى المتوسط هو عدم تدهور إنتاج المصايد الطبيعية حتى عام ٢٠٠٠ ، بالقضاء على التلوث ، وتطهير البواغيز ، ومنع الصيد الجائر ، بما يؤدي لانتاج حوالى ٢٥٠ ألف طن ، خاصة وأن سواحل البحرين المتوسط والاحمر - هذا خليج السويس وباب المندب - فقيرة فى الانتاج السمكى . وبفرض نمو سكانى مقداره ٢٠٥ ٪ سنوياً ومعدل نمو اقتصادى ٣ ٪ وهو معدل متفائل ، وتقديرات مرونة داخلية للأسماك تبلغ ٠.٦ ، أى أن كل ١٠ ٪ زيادة فى القوة الشرائية الحقيقية يتبعها زيادة فى استهلاك الفرد من الأسماك بمعدل ٦٪ - فهذا يعنى أن الطلب الكلى الفعال على الأسماك سوف ينمو بمعدل ٤.٣ ٪ سنوياً . وهكذا تصبح الفجوة الغذائية بين إنتاج المصايد الطبيعية والاستهلاك ، حوالى ٢٩٤ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ .

وهكذا يصبح الاستنزاع السمكى بديلاً هاماً فى سد هذه الفجوة الغذائية ، والبديل الآخر هو عقد اتفاقيات مع دول عربية لديها موارد سمكية غير مستغلة بالكامل ، وأهمها عمان والصومال وجيبوتي والامارات العربية والكويت . ويقتضى ذلك إعادة إنشاء أسطول أعالي البحار ، وطرحه للاستثمار المشترك العربى والأجنبى ، للاستفادة من خبرات أسبانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والدنمارك وغيرها . وإذا كانت هذه الاتفاقيات ستؤدي الى حصول مصر على حصة من انتاج هذا الأسطول الإقليمى فى أعالي البحار من الصيد فى الخليج العربى وباب

المندب - تقدر بحوالى ٩٢ ألف طن ، فيتبقى حوالى ٢٠٠ ألف طن  
يمكن تغطيتها من تنمية نظم الاستزراع السمكى وهى :

- الاستزراع السمكى فى أحواض - وعلى مزارع الأرز - وفى  
أقفاص عائمة فى نهر النيل .

الاستزراع السمكى الحوضي :

يحكم التوسع الأبقى فى هذا النظام المساحة المخصصة له  
من الأرض ، والتي تقدر بحوالى ١٢٦ ألف فدان ، واختيار أفضل  
أسلوب تكنولوجى متاح يعطى أقصى إنتاجية ممكنة ، أى حوالى ٤٨ هـ  
كجم للفدان . ويبين الجدول رقم ( ٢ ) مستلزمات الإنتاج المطلوبة ،  
ومنها استثمارات ثابتة مقدارها ٥٥٥ مليون جنيه . ويمكن بذلك تغطية  
حوالى ٤٨ ٪ من الفجوة الغذائية المتبقية ( ٢٠٠ ألف طن ) .

الإنتاج السمكى من حقول الأرز :

رغم أن الدراسات الميدانية تثبت أن إنتاج الفدان حالياً يبلغ ٢٥  
كيلوجراماً فقط من سمك المبروك ، لكن بترشيد هذا النشاط يمكن أن  
يبلغ إنتاجه ٥٠ كجم للفدان ، عن طريق تعديل السياسات المتبعة حالياً  
للتغلب على المعوقات القائمة ، وهى :

- لا توجد سجلات متابعة لتوزيع الزريعة مجاناً بواسطة المسئولين  
فى القرى ، مما يجعل التوزيع عشوائياً ، دون التقيد بتوافر  
التجهيزات اللازمة لذلك فى الحقل ، وغالباً ما يحصل عليها كبار  
الزراع قوى النفوذ .

- لا يقيم الزراع التجهيزات الحقلية اللازمة ، مما يؤدى الى تسرب  
الأسماك ، واقتراح زريعة المبروك بواسطة سمك القرموط الذى يتسلل  
من المصارف ، ويصعده مرتفع ويفضله المزارع . فلا يجد غضاضة فى  
استخدام زريعة المبروك المجانية لتغذية القرموط ، والاستفادة من حوالى  
٢ - ٤ كيلو جرامات منه عند تصفية المياه .

١٧٨

- لا تقام مساحة حضانة للزريعة فى جانب الفيض حتى تصل الى  
٤٠ جراماً ، وهو الوزن الذى يحول دون اقتراسها بواسطة القرموط .  
- لا توجد برامج إرشادية فعالة ورقابية أو تسهيلات  
تسويقية للإنتاج .

ويمكن تعديل السياسات الحالية بإيجاد وكلاء لبيع زريعة المبروك  
وتسويق الإنتاج ، ويحسن أن يختار هؤلاء الوكلاء من الخريجين العاطلين  
فى القرى ، مع تقديم خدمة تمويلية لهم من بنك الائتمان ، ومقد  
اتفاقيات بهذا الشأن مع الهيئة العامة للثروة السمكية بحيث تمدهم  
بالمفرخات الصناعية بالزريعة ، مع وجود رقابة جيدة على حسن  
الاداء للقضاء على هذه المشكلات .

وإذا تم ذلك لأمكن إنتاج ٥٠ كجم من الفدان . ولما كانت مساحة  
أراضي الأرز حوالى مليون فدان ( فى عام ١٩٨٩ ) - ويبدو مع  
محدودية الموارد المائية أنها لن تزيد عن ذلك - فمن المتوقع أن يبلغ  
الإنتاج ٥٠ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ ، أى حوالى ٢٥ ٪ من الفجوة  
الغذائية المتوقعة ( ٢٠٠ ألف طن ) .

الاستزراع السمكى فى أقفاص عائمة :

تبين مما سبق أن هناك إمكانية لإنتاج حوالى ٩٦ ألف طن من  
المزارع السمكية العوضية ، ٥٠ ألف طن من المزارع السمكية فى حقول  
الأرز ، أى حوالى ١٤٦ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ ، ويتبقى حوالى ٤٤  
ألف طن من حجم الفجوة المتوقعة يمكن أن يساهم الاستزراع السمكى  
فى أقفاص عائمة فى تغطيته .

ومن بين نظم تربية الأسماك فى أقفاص عامة اختير النظام الذى هو  
أكثر كفاءة اقتصادية ، وحجم القفص منه ٢٤ م<sup>٢</sup> ، وتستخدم الخامات  
المحلية فى إنشائه ، ويبلغ إنتاجه حوالى ١٩٠ كيلوجراماً ، ويبين  
الجدول رقم (٤) مدخلات ومخرجات هذا النظام اللازم لإنتاج ٤٤

جدول رقم (١)

المدخلات والمخرجات لنظام الاستزراع السمكي في أقفاص عائمة

إنتاج ٤٤ ألف طن أسماك في عام ٢٠٠٠

الكمية	الوحدة	المدخلات والمخرجات
٥,٥٥٨	مليون	متر مكعب مائي
٢٤	متر مكعب	سعة القفص
٢٣١,٥٧٩	قفص	عدد الأقفاص
٦,٦	قفص / عامل	كثافة العمالة
٢٥,٠٨٨	ألف عامل	حجم العمالة الكلية
٤٩٢	جنيه / قفص	كثافة رأس المال
١١٣,٩١٨	مليون جنيه	جملة رأس المال الثابت
٣٢٤٧	جنيه / فرصة عمل	الاستثمارات / فرصة عمل
الاصابعيات من:		
٢١٠,٣٦٥	مليون اصباغية	- البلطي (٥٠٪)
١٠٥,٧٦٤	مليون اصباغية	- طويار (٥٠٪)
٥,٢٦	%	نسبة اشغال ضفتي النيل
١,٥٨	%	نسبة اشغال عرض النيل
٢٢	%	نسبة المساهمة في سد الفجوة الغذائية

أقل من ١٠٪ من الأسماك سنوياً . ويمكن توزيع الأقفاص على ضفتي النيل بأشغال مقداره ٥,٢٥ ٪ من ضفتي النهر , و ١,٦ ٪ من مسطحه . كما أنه أكثر الأنشطة توفيراً لفرص العمل , فستة أقفاص منه تحقق دخلاً يبلغ ضعف متوسط دخل أسرة مكونة من ٤ أفراد . وهو أقل كثافة في رأس المال اللازم لتوفير فرص عمل عن الاستزراع السمكي الحوضي . ويحقق فرص عمل أكبر بكثير من الاستزراع في حقول الأرز .

جدول رقم (٢)

المدخلات والمخرجات اللازمة لاستغلال مساحة ١٧٦ ألف فدان متاحة للاستزراع

السمكي الحوضي - ومليون فدان مزرعة بالأرز المحمل بالسمك

المدخلات والمخرجات	الوحدة	الاستزراع السمكي الحوضي	الاستزراع السمكي على مزارع الأرز
إنتاجية الفدان في السنة	كيلوجرام / فدان	٥٤٨	٥٠
المساهمة للتزويد	ألف فدان	١٧٦,٤	١٠٠٠
جملة الإنتاج المتوقع	ألف طن	٩٦,٢٧٠	٥٠,٠٠٠
الاستثمارات	مليون جنيه	٥٤٤,٨٩	٣,٤٢
الصالة البشرية السنوية	عامل	١١٥٣٢	١٦٦٧
الاستثمارات / فرصة عمل	جنيه	٤٧٢٨٧	٢,٥٢
الزريعة والاصابعيات من:			
السمك	مليون	١٤٩	٥٠٠
بيوت وطوارة	مليون	٦٦٥	-
باطي	مليون	٣٣٦	-
سماء عشوي	ألف طن	٦٣٢	-
زئبق (نحاس)	ألف طن	-	٢٠
أطلاف (نقالة + ذرة محروقة)	ألف طن	٥٤	-
مياه ري (بواقع ١٢٠٠ م <sup>٢</sup> / فدان)	مليون متر مكعب	١٥٦٧	-
نسبة المساهمة في سد الفجوة الغذائية .	/	٤٨	٢٥

## التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة التفصيلية ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

في شأن توجهات السياسات الاقتصادية :

- \* أن تتوجه السياسات الاقتصادية والزراعية نحو تشجيع وسرعة أعمال مبدأ الميزة النسبية في قطاع إنتاج البروتين الحيواني كهدف نهائي لتحقيق الكفاءة في ظل التحرر الاقتصادي ، ويشمل ذلك تحقيق الشروط الآتية لضمان كفاءة أداء حرية السوق .
- ضمان حرية الدخول والخروج من وإلى السوق ( في أنشطته المختلفة ) دون عوائق - مباشرة أو غير مباشرة - من قرارات أو تشريعات أو فرض قيود .

- توفير المعلومات الكاملة عن السوق لكل من المنتجين والمستهلكين والوسطاء ، ويتم ذلك بتوجيه المؤسسات المختلفة ، ذات العلاقة البحثية منها والتنفيذية ، نحو أعداد ونشر هذه المعلومات الصحيحة والدقيقة بانتظام ، مع استقرار القرارات والسياسات بحيث لا تعطل نماذج التنبؤ واستشراف المسارات المستقبلية .

- منع تكوين الاحتكارات سواء في الإنتاج أو التسويق ، أو في سوق مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية ، وهو دور لابد أن تضطلع به الحكومة لتوفير المناخ الصحي للمنافسة الحرة الفعالة ، إذ ثبت أن أحد معوقات تنمية قطاع البروتين الحيواني هو وجود نوع من الاحتكار ، وخاصة في سوق الجملة ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة .

- استخدام سياسة الانتماء - وهي مازالت إحدى وسائل الحكومة في التأثير على السوق - نحو أعمال مبدأ الميزة النسبية ، فإذا كان هناك اتجاه لدعم سعر الفائدة على

القروض الزراعية في بعض الأنشطة ، فليكن في صالح الأنشطة المتمتعة بالميزة النسبية .

\* أثبتت الدراسات الفنية والاقتصادية - وأكدت ذلك طبيعة الموارد الزراعية - أن لمصر ميزة نسبية في إنتاج بعض البروتينات الحيوانية دون الأخرى ، وهي في ترتيب تنازلي : الأسماك ( خاصة الاستزراع السمكي في أقفاص عائمة ) ، ثم الألبان من حيوانات ذات كفاءة عالية وهي ظل نظم ملائمة للإنتاج ، ثم - مع إصلاح مسار السوق ورفع كفاءته - تأتي منتجات الدواجن من بيض ثم لحوم دواجن ، وتبقى اللحوم الحمراء منتجاً ثانوياً لأن يعتمد على المستبعد من قطاع ماشية اللبن ، وتترك قضية التسمين للمعرض والطلب وتوافر أعلاف رخيصة غير تقليدية .

\* مع حرية التجارة الخارجية ، يجب أن تقيدها ثلاثة أمور هي : المواصفات الصحية ، والجودة ، وحماية المنتجات ( أو مستلزماتها ) التي لمصر فيها ميزة نسبية ، على أن يصاحب هذه الحماية برنامج فعال لدفع إنتاج الألبان ومنتجاتها والأسماك ، مع المحافظة على نمو إنتاج البيض واللحوم والدواجن من التدهور .

\* تكثيف جهود الحكومة والسياسات الملائمة لإصلاح أداء السوق ، من حيث رفع الكفاءة التسويقية ، خاصة في الجانب المؤسسي الذي لم يكن مهيناً لسوق حرة واسعة بعد أن كان تحت هيمنة الدولة . وفي هذا الشأن فلا بد من وجود تكامل رأسي وأفقي بعد وجود تكامل بين حلقات الأنشطة رأسياً ، وإيجاد تركيب مؤسسي فعال يضم صغار المنتجين ، في إطار شركات أو تعاونيات حرة ، وليست ذات هيمنة حكومية .

\* سرعة نمو وتطور الدور الرقابي للحكومة في السوق ، سواء على مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية المحلية أو المستوردة أو المصدرة للخارج ، مثل الأعلاف والأدوية واللقاحات والسائل المنوي المجمد واللحوم

والألبان والأسماك والبيض ، على أن تشمل رقابة صحية ورقابة جودة  
مما . وهذا الامر يتطلب توافر الآتى :

- كواادر فنية مدرية على أحدث ما وصل اليه العالم المتقدم فى شأن  
الرقابة على النوعية والرقابة الصحية .

- توافر البنية الأساسية ، ووسائل الاتصال ، والأجهزة والمعدات  
العصرية الحديثة بكم وكيف يلائم توقعات التقدم فى خصخصة السوق  
وتوسعاته المستقبلية .

- تعديل أسس المواصفات لكى تواكب العصر وما وصلت اليه الدول  
المتقدمة فى ذلك ، إذ ان لدينا جداول مواصفات مازالت مبنية على  
أسس قديمة جاوزها العلم الحديث .

- إصدار تشريع يشدد العقوبة على مخالفة المواصفات ،  
ويجزم مخالفة الشروط الصحية .

فى شأن المجترات الكبيرة :

\* نظرا لأن المزارع الصغير هو المربي والمنتج الرئيسى للحوم  
والألبان - ومن الناحية الاقتصادية مازال هو الأكثر كفاءة - لهذا يجب  
إصلاح هذا الهيكل المؤسسى ، مع ضرورة وجوده لفترة مقبلة ، حيث ان  
نسبة كبيرة من إنتاجه من الألبان يذهب لاستهلاك الأسرة الريفية وأن  
حجم إنتاجه الكلى صغير ، و الدراسات أثبتت أن هذه ظواهر لأسباب  
أخرى ، إذ عندما تتوافر حوافز السوق يزيد إنتاجه الكلى عدة  
أضعاف ، ويزيد إنتاجه الرأسى ويرفع من معدل المباع للسوق بمقدار  
الضعف ، وهذا يدل على أن إحجام هؤلاء المنتجين عن تبني التكنولوجيا  
المتطورة لزيادة الإنتاج نابع من مشاكل تسويقية .

\* أن قضية التحسين الوراثى لها ثلاثة خطوط إما تشجيع انشاء  
شركات استثمار مشترك لاستيراد عجول ذات مواصفات عالية الانتاج  
من اللبن ، أو توزيعها على المزارعين بقروض ميسرة ، أو ايجاد خطوط

ائتمان تشجع كبار الزراع فى القرى على حيازة طلائق جيدة ، حيث  
ثبت من الدراسات أن كل عشر قرى تحتوى على ٤ طلائق غير  
مختبرة ، بينما تحتاج القرى من ١٠ - ٣٠ طليقة .

\* يجب رفع معدل الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية الأساسية  
للانسان ، باعتبارها المصدر الرئيسى لامداده ، ليس فقط بالسعرات  
الحرارية ، بل بمعظم البروتين الخام المتحصل عليه من غذائه ، والنقص  
فى الكمية المتاحة منها تعنى نقصا فى كلا المكونين الرئيسيين للغذاء .

مع تطبيق مبدأ الميزة النسبية فى قطاع الانتاج الحيوانى ، وإطلاق  
حرية الدخول والخروج من السوق ، وحرية تداول الأعلاف المركزة  
واستيرادها ، ومنح الفرصة الكاملة للعرض والطلب ، وميكانيكية الاسعار  
مواكبة لتحرر أسعار الحاصلات الزراعية بلا استثناء ، واعمال حرية  
المزارع فى تقرير التركيب المحصولى وفقا للنماذج الرياضية  
التخطيطية الاقتصادية لصالح قطاع الانتاج الحيوانى .

- وإعطاء أولوية لإنتاج الألبان ومنتجاتها ، وترك اللحوم الحمراء  
كمنتج ثانوى ، وتغطية الفجوة الغذائية منها بالاستيراد أو بدائلها  
المنتجة محليا . وفى هذا الصدد يقترح :

• تصميم برنامج ائتمانى على مدى عشر سنوات يؤدى لاستبدال  
١٠ ٪ سنويا من الماشية المحلية الحالية « حوالى مليون ومائة الف  
رأس » والجاموس الحالية « حوالى مليون ومائتى الف رأس » ،  
والاجنبية والخليط الحالية « ٥٠ الف رأس » - بحوالى ٧٥٠ الف  
بقرة أجنبية ( هلشتين ) عالية الانرار ( أكثر من ١٨ كجم لبن يوميا  
لمدة ٣٠٥ يوم ) .

ويوفر هذا البرنامج ١,٥ مليون فدان برسيم ، ينتج بدلا منها حوالى  
٤ مليون طن قمح ، يشترق منها حوالى ٤٠٠ ألف طن نخالة للعلف ،  
وحوالى ٤ مليون طن تبغ اضافى ، كما يوفر حوالى ٨٤٠ ألف طن من

مساحة البرسيم التحريش ، تستبدل بها زراعة الخضر ، بما ينتج ما يعادل مليار جنيه مافسى نخل اضافى من هذه المساحة الإضافية من الخضر .

• يحتاج هذا البرنامج لاستيراد كميات إضافية من مكونات الأعلاف المركزة بحوالى ٢٢٥ ألف طن نره صفراء ، و٢٦٠ ألف طن من أنواع الكسب ، لاستكمال العجز فى انتاج الاعلاف المركزة ، وهى كميات غير كبيرة يمكن تعويضها برفع انتاجية المحاصيل المحلية .

• كما يحتاج لسحب أقل من ١٠٠ ألف فدان من مساحة الذرة الحالية لزراعة أعلاف خضراء صيفية ، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال رفع انتاجية الذرة بحوالى ٥ ٪ من انتاجها حاليا .

ويوفر هذا البرنامج نصف تكاليف تغذية الحيوان الحالية ، برغم حسابها بالأسعار الحرة ، ويقضى على مشكلة الأعلاف الخشنة ( الأتبان ) بل يحقق فائضا منها يستغل فى تصنيع أعلاف غير تقليدية ، بإضافة المولاس والأمونيا ، تستغل فى التسمين كحلف رخيص .

كما يوفر زيادة فى الدخل الزراعى - بعد حساب تكاليف القرض واستيراد أعلاف إضافية مركزة - تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه .

فى شأن المجترات الصغيرة :

• باعتبار مصر فى حزام المناطق الصحراوية وشبه الجافة ، كما أنها ذات نمط استهلاكى يجعل استهلاك اللحوم والأغنام موسميا ، ويشكل أقل من ١٥ ٪ من استهلاك اللحوم فيها - فإن تنمية الانتاج من المجترات الصغيرة لابد أن تتركز فى : الساحل الشمالى ، والصحراء الغربية ، ومحافظة الوادى الجديد ، وعلى جانبى الدلتا .

١٨٢

فى شأن إنتاج الدواجن :

• العمل على توجيه السياسات نحو ايجاد نظام متكامل رأسى وأفقى فى سوق الدواجن ، لكسر احتكار تجارة الجملة ، ورفع كفاءة تجارة التجزئة ، وخفض هامش الجملة من ٢٥ ٪ الى معدل الطبيعى العالمى ، أى ١٢ ٪ من جنيه المستهلك ، وهذا سيؤدى إلى بلوغ هامش المنتج حدا مقبولا لا يقل ١٢ ٪ من جنيه المستهلك ، مما يشجع - مع الخصخصة - على رفع كفاءة الانتاج واستخدام السمات الإنتاجية المثلى ، فتتخفض تكاليف الانتاج بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ بالأسعار الحرة .

• يقصد بالتكامل الرأسى التنسيق بين حلقات السوق المتتالية بما يخفض التكاليف التسويقية ، ويوجد تناسقا زمنيا فى توزيع المدخلات وسحب المخرجات للسوق واستقرار الاسعار ، أما التكامل الأفقى فيؤدى إلى الاسراع ببلوغ السمات الاقتصادية المثلى لوحدة الانتاج ، حيث مازال أغلبها مزارع صغيرة تقل عن عشرة آلاف كتكوت فى الدورة .

وهناك ثلاثة نظم أساسية لذلك ، يمكن اختيار احدها أو بعضها بما يلائم السوق المصرى ، وذلك على النحو الآتى :

- وجود شركات كبرى تتناول كل مراحل الانتاج ، من التفريخ حتى التسويق على مستوى التجزئة ( ١٠ ٪ من حجم السوق الأمريكى حاليا ) .

- قيام شركات لتسويق المنتجات ، وانتاج وتجارة مستلزمات الانتاج ، تقوم بالتعاقد مع المنتجين ، وتقديم لهم سعرا تعاقديا مضمونا وإشرافا فنيا ، وتمسدهم بالعلف والكتكوت ، وتقديم التمويل ، وتستلم منهم المنتجات لتسويقها .

- نظام التعاقد بين مراحل السوق من خلال مرحلة حاكمية للصناعة ، غالباً ما تكون مرحلة التجهيز ، سواء تجهيز منتجات الدواجن أو العلف ، وتتولى هذه المرحلة زيادة التعاقد مع باقى المراحل ، من منتجات للبدارى أو البيض أو الأنوية ، وتضمن الدولة وتراقب هذه العقود قانونياً .

\* نظراً لأن غالبية وحدات الانتاج فى مصر محدودة ، فلا بد من قيام تكامل أفقى بينها فى صورة تعاونيات اقليمية للمنتجين ، تتعاقد كل منها مع المراحل التالية نيابة عن أعضائها .

\* يتحدد دور الدولة فى رفع الكفاءة التسويقية فى القيام بالوظائف التسويقية التى لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها فى هذه المرحلة الانتقالية ، وحتى يكتمل البناء المؤسسى للسوق الحرة ، على أن يتم تمويل هذه الوظائف بواسطة القطاع الخاص .

فى شأن قطاع الأسماك :

\* نظراً لنقص المخزون السمكى على سواحل مصر بالبحر المتوسط والبحر الاحمر ( عدا خليج السويس ) ، ونظراً لأن غالبية انتاج الاسماك من المصايد الطبيعية من البحيرات الداخلية ، فإن أنسب تقدير للانتاج من المصايد الطبيعية حوالى ٢٥٠ ألف طن ، مع توقع نمو الطلب بحوالى ٤,٣ ٪ سنوياً ، مما يعنى وجود فجوة غذائية تبلغ حوالى ٢٩٠ ألف طن من الاسماك فى عام ٢٠٠٠ . فيقترح بديلان لسد هذه الفجوة :

- عقد اتفاقيات مع دول عربية لديها موارد سمكية غير مستغلة بالكامل برغم غنى شواطئها وأهمها : عمان - الصومال - جيبوتى - الامارات - الكويت بحيث يتشارك الانتاج مع تفضيل وجود استثمار ثلاثى تدخل فيه احدى الدول المتقدمة فى هذا الشأن من أوروبا أو آسيا .

- إعادة إنشاء أسطول أعالى البحار على أسس القطاع الخاص ، من خلال إنشاء شركات مساهمة ، سواء محلياً ، أو عربياً ، أو عالمياً .

\* تنمية الاستزراع السمكى الحوضى :

قدرت المساحة المخصصة لهذا النظام الانتاجى بحوالى ١٢٥ ألف فدان ، بانتاج مقداره حوالى ١٠٠ ألف طن (حوالى ٥٠ ٪ من حجم الفجوة الغذائية المتبقية ) ، ويحتاج لاستثمارات حوالى ٥٥٥ مليون جنيه .

\* تنمية الاستزراع السمكى على حقول الأرز :

- يمكن التغلب على معوقات تنمية هذا النشاط عن طريق إيجاد وكلاء لبيع الزريعة ، وتسويق الانتاج من الخريجين العاطلين فى القرى ، مع تقديم قروض لهم من بنك الائتمان ، وعقد اتفاقيات بهذا الشأن مع هيئة الثروة السمكية لتمدهم بالمفرخات الصناعية ، وتقوم بالرقابة لحسن الأداء .

- إنشاء جهاز ارشادى سمكى كفاء وفعال ، فى القرى ، يكون له دور مزدوج : رقابى وارشادى ، فنى واقتصادى .

وعن طريقه يمكن انتاج حوالى ٥٠ ألف طن من هذا النشاط ، لسد ٢٥ ٪ من المستهدف للمزارع السمكية فى عام ٢٠٠٠ ، ويحتاج لاستثمارات حوالى ٤ مليون جنيه .

\* تنمية الاستزراع السمكى فى أقفاص عائمة :

يسهم هذا النشاط بحوالى ٥٠ ألف طن حتى عام ٢٠٠٠ ، وأنسب النظم المقترحة اقتصادياً هو : أقفاص سعة الواحد ٢٤ م<sup>٣</sup> ، يستخدم فيه الخامات المحلية للانشاء ، لينتج حوالى ٢٠٠ كجم ، توزع على ضفتى النيل والقرع الرئيسية ، ويشغل أقل من ٥ ٪ من ضفتى النيل و٥ ( ١ ٪ من عرض النيل ) ، وكل ستة أقفاص تحقق بخلا يبلغ ضعف متوسط دخل الاسرة ( مكونة من أربعة أفراد ) ، وتحقق

\* المحافظة على الرقعة المائية للبحيرات الشمالية ومنع تلوثها ، لأنها أغنى الموارد الطبيعية السمكية في مصر ، مع تطهير البواغيز للمساعدة على دخول زريعة الأسماك وزيادة المخزون السمكي .

\* منع نظام الأحواش والتحاويط ، لأنه غير كفء من الوجهة الاجتماعية والقومية .

\* تقويم الآثار البيئية الضارة الناتجة عن إقامة أحواض استزراع سمكى على مياه المصارف التى تتلقى مياه الصرف الصحي ، مثل بحر البقر ، حتى يمكن تجنب الآثار الضارة صحيا على المستهلك والمتج والأسماك ذاتها .

\* ربط إقامة المزارع الصناعية للزريعة بالطلب على الاسماك كما ونوعا ، وفى حدود الموارد الطبيعية المتاحة ، ووقف نشاط تجار الزريعة المخالفين للتعليمات ، والذين يصطادون الزريعة من البحيرات والبواغيز غير الشرعية .

\* منع إقامة مزارع سمكية على مياه عذبة ، مع ضرورة تطبيق القانون فى هذا الشأن .

\* التدقيق فى مواصفات وتجهيزات المزارع السمكية قبل الترخيص لها .

\* ضرورة بيع المزارع الحكومية للقطاع الخاص لتطويرها ورفع إنتاجيتها .

\* دعم البنية الاساسية التسويقية بتقديم تسهيلات ائتمانية لإنشاء شركات قطاع خاص للأسماك ، تقوم بإنشاء الثلاجات وتملك أسطول نقل مبرد ، وتستخدم أساليب التداول والتعبئة التى تمنع فساد الاسماك وتقلل الفاقد .

\* توحيد تشريعات الرقابة على الأسماك ضمن تشريعات الرقابة على الأغذية والمواصفات القياسية .

أقل الأتماط كثافة فى رأس المال المستثمر ، وأعلى معدل لفرص العمل ، وتحتاج لاستثمارات حوالى ١١٤ مليون جنيه .

فى شأن السياسات المدعمة لبرنامج تنمية الإنتاج السمكى :

\* تشجيع زيادة كمية الأسماك المصدرة للخارج ، والتى تستورد بقيمتها أسماك شعبية بسعر منخفض ، لسد جزء من الفجوة الغذائية من البروتين الحيوانى .

\* دعم المناطق الاقليمية للثروة السمكية بالخبرات الفنية والعلمية والادارية . وتشجيع إنشاء كادر فنية متخصصة فى نظم الاستزراع السمكى ، ونظم استغلال الموارد الطبيعية السمكية من الناحية الاقتصادية والبيئية ، كحزمة تكنولوجية متكاملة .

\* إدخال مشروعات الاستزراع السمكى - خاصة الأقفاص العائمة - ضمن المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى ، وأيضا ضمن الحزمة التكنولوجية التى يمولها بنك الائتمان والتنمية الزراعية .

\* زيادة رأس مال صندوق دعم الصيادين إلى ٥٠ مليون جنيه ، بدلا من مليون جنيه فقط حاليا ، مع تيسير عملية الاقتراض والسداد .

\* تنمية مجتمعات الصيادين تنمية متكاملة تحت اشراف المحيطات ، ويتمويل تتبناه هيئات دولية ضمن الاتفاقيات المعقودة للمنح والتسهيلات الائتمانية ، باعتباره عاملا هاما للنهوض بالثروة السمكية .

\* تشجيع وتمويل إنشاء شركات إنتاج وحدات الصيد الحديثة وورش صيانتها ، مع التركيز فى الخطط الائتمانية على تطوير الموارد الأرضية وملحقاتها لخدمة الصيد .

\* الحزم تشريعية وتنفيذية فى المراقبة والمتابعة للمصايد .

\* إحياء الجانب المؤسسى الارشادى لكل نظم وأنماط قطاع الثروة السمكية .



## السياحة

### دور الدولة فى قطاع السياحة فى إطار التحول الاقتصادى

تحتل السياحة مركزا متميزا فى اقتصاديات الدول ، لأنها تشكل جانبا رئيسيا من الدخل القومى ، باعتبارها مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية اللازمة للتنمية القومية ، وسبيلا مرنا وسريعا لموازنة ميزان المدفوعات ، كما أنها توفر فرصا متعددة للعمل ، وتؤدي الى زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

والسياحة الداخلية لا تقل أهمية عن السياحة الخارجية ، إذ إنها تربط المواطن ببلده وتراثه ، كما تساعد على الحد من السياحة الطارئة .

وقد برز دور الدولة فى قطاع السياحة منذ عام ١٩٦٢ عندما تحولت مصلحة السياحة - التى كانت تتبع وزارة الاقتصاد - الى وزارة . ومنذ ذلك الوقت ، تزايد اهتمام الدولة بالسياحة وتنشيطها والترويج لها ، وتبنيها مكانا متميزا بين الأنشطة الهامة .

وامتد نشاط الدولة الى الاهتمام بإنشاء الفنادق الجديدة ، وتطوير القائم منها ، لمواجهة التدفق السياحى الخارجى والداخلى ، فى ظل حملات الدعاية لتنشيط السياحة الى مصر ، بالإضافة الى برنامج « اعرف بلدك » . وكانت تلك الخطوة هى النواة الأولى فى تطور السياحة بعد ذلك ، والتى اعتمدت على تنويع المنتج السياحى ، وإنشاء مناطق سياحية جديدة مثل : سفاجا ، والغردقة ،

وسيدى عبد الرحمن . وهكذا بسطت الوزارة سيطرتها على قطاع السياحة ، عن طريق منح التراخيص ، ووضع مواصفات الفنادق وتقسيمها الى درجات ، وتقسيم شركات السياحة الى فئات ، فى نظام يهدف أساسا الى حماية السائحين .

وبمضى الوقت ازداد الدور الرقابى للدولة على هذا القطاع ، فأنشأت عدة إدارات لتحقيق الرقابة الفعالة على الفنادق وشركات السياحة ، منها : إدارة التراخيص ، وتقوم بإصدار التراخيص للفنادق ، وإدارة الاحتياجات ، وتقوم بالموافقة على احتياجات الفنادق من معدات وأجهزة وتوافق على استيرادها ، وإدارة الفنادق ، وتراقب الفنادق وتصدر أسعار الغرف والوجبات الغذائية والمشروبات ، وإدارة الشركات ، وتقوم بإصدار تراخيص شركات السياحة ومتابعتها للتأكد من إدخال إيراداتها لمصر .

ويعد أن أخذت السياحة دورها فى الاقتصاد القومى ، بدأ التفكير فى إنشاء مجلس أعلى للسياحة يرأسه رئيس مجلس الوزراء ، وكان الغرض الأساسى من تشكيله التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة ، بهدف إزالة معوقات النشاط السياحى . غير أن المجلس لم يعقد الا اجتماعات محدودة

دور الدولة فى فترة الانتقال لاقتصاديات السوق؛

لا شك أن خصخصة شركات الفنادق والسياحة الحكومية ستؤدي

كثيرة حالت دون تحقيق ذلك . وتوقف هذا البرنامج ، رغم أنه كان خطوة على طريق نقل الملكية من الدولة الى العاملين ، والمستثمرين . هذا وقد كان قد أعلن عن بيع بعض فنادق القطاع العام بالمزاد ، إلا أن البيع لم يتم بسبب : الكساد العالمى ، ومغالاة الشركات المالكة فى تقدير أسعار البيع الأساسية ، وتشدها فى شروط المزايدة ، بالرغم من توصيات مكاتب الخبرة العالمية .

ولهذا فمن الضرورى البدء فى تقييم أصول شركات الفنادق وشركة السياحة الحكومية الوحيدة ( مصر للسياحة ) وكذلك تقييم كل فندق على حدة ، ثم البدء فى تقسيم هذه القيمة الى أسهم تطرح بالتوالى فى بورصة الأوراق المالية - ولما كانت البورصة فى وضعها الحالى غير مؤهلة لطرح هذا الكم من الأسهم ، فينبغى تحويل كل من بورصة القاهرة والاسكندرية الى هيئتين مستقلتين ، وتنظيمهما وفقا للنظم العالمية لأسواق المال ، لاكتساب ثقة المستثمرين داخليا وخارجيا .

التمثيل الخارجى: يعتبر تنشيط السياحة الخارجية الى مصر هو المهمة الأساسية لمكاتبنا السياحية فى الخارج ، غير أن دورها كمكاتب حكومية محدود للغاية وذلك لسببين :

- نوعية ادارة هذه المكاتب ، وارتباطها بالروتين الحكومى والبيروقراطية .

- ميزانيتها المحدودة ، ولوائحها التى تحد من حركتها .

وهنا يتجه النظر الى جدوى استمرار هذه المكاتب . مما يستدعى دراسة امكان : انشاء هيئة مستقلة على غرار هيئات تنشيط السياحة الاممية فى دول مثل : سنغافورة أو تايبوان أو كوريا الجنوبية أو اليابان - على أن تسهم الدولة بجزء من ميزانيتها ، ويمول الجزء الباقى من حصيلة ضريبة « تنشيط » تؤولها الفنادق وشركات السياحة ، فى حدود ٥ ٪ من إيراداتها ، باعتبار أن أى إنفاق فى

الى اتساع قاعدة الملكية ، وبخول مستثمرين مصريين وأجانب هذا المجال ، مما يئدى الى تطور هذا القطاع بما يتوافق مع السوق العالمى للفندقة والسياحة ، ومواكبة سياسة الانتقال الى اقتصاديات السوق .

ويتم برنامج الخصخصة على مرحلتين :

**المرحلة الاولى :** تخصيص الادارة ، وقد بدأت منذ فجر الستينات ، وتم خلالها إسناد إدارة بعض الفنادق الحكومية الى شركات الادارة الأجنبية ، مثل الميريديان وأويروى .

بينما فضلت شركات الفنادق الأخرى الاستمرار فى ادارة فنادقها بنفسها ، حيث لوحظ هبوط مستوى فنادق القطاع العام وتردى مرافقها وخدماتها . ثم عهد ، فى أواخر الستينات ، الى بعض شركات الادارة الخاصة الأجنبية بإدارة هذه الفنادق التى بلغت ١٨ فندقا - مع اشتراط قيام تلك الشركات بتطوير الفندق المسند اليها إدارته ، ورفع مستواه الى المستوى العالمى ، بغية تحقيق هدفين :

**الأول :** تطوير الفندق ورفع مستواه على حساب شركة الادارة أو المستثمر ، وقد كان هذا الاجراء يطبق لأول مرة .

**الثانى :** توفير مبالغ طائلة كانت شركات القطاع العام الفندقى تنكبها لتطوير تلك الفنادق .

وبعد سلوك هذا النهج تحولت الخسارة الى أرباح لصالح الشركات المالكة .

**المرحلة الثانية :** وهى مرحلة التحرر الاقتصادى ، إذ كان على الدولة أن تستمر فى برنامج الإصلاح ، وذلك بتنفيذ المرحلة الثانية ، وهى نقل الملكية من الدولة الى المستثمرين . وقد اتجهت الى نقل جزء من ملكية الشركات الى العاملين . عن طريق تطبيق مبدأ مشاركة العاملين فى الملكية ، والذى أخذت به كثير من الدول الأوروبية . غير أن عقبات

مجال التنشيط انما هو استثمار يعود بالنفع على مجال السياحة والعاملين فيه .

على أن دور الحكومة ينبغي أن يتزايد ويتركز في المجالات الآتية :

تنمية الأماكن السياحية وتطويرها : إن تطبيق اقتصاديات السوق لا يعنى إنهاء دور الحكومة في مجال السياحة ، بل يعنى ائاحة الفرصة لتوجيه جهودها الى أنشطة هامة ثلاث دورها ، وفي مقدمتها : إنشاء وتنمية المناطق السياحية الجديدة ، وتطوير المناطق الحالية وصيانتها ، وتوفير المرافق العامة لها ، وذلك وفق خطة محكمة - حتى يمكن تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في هذا المجال .

وفي هذا الاتجاه : يجب مراجعة القانون المنظم لنشاط هيئة التنمية السياحية ، بهدف منحها الصلاحيات الكافية لتنمية المناطق السياحية وفقا لخطة التنمية .

توفير الأمن للسائحين : يعد تأمين زيارة السائح من صميم مسئولية الدولة ، لهذا يجب العناية بشرطة السياحة ، وتدريب كوادرها لتقوم بمهمة تأمين الأماكن والمزارات السياحية والفنادق بطريقة غير ملحوظة ، لأن تواجد الشرطة بطريقة ظاهرة تشعر السائح بعدم الأمان . كما يجب تدريب أفراد شرطة السياحة على حسن معاملة السائحين . على أن يقتصر اشراف شرطة السياحة على أمن الفنادق والموانئ والمطارات في شأن السائحين فقط ، وذلك في نطاق توحيد سلطة الاشراف على السائحين ومشكلاتهم .

عقد الاتفاقات الدولية والثنائية : يقع على عاتق الدولة مهمة عقد المعاهدات والاتفاقات ، سواء الثنائية أو الدولية ، بالنسبة

للسياحة وترويجها ، ومن ثم يقترح انشاء هيئة للعلاقات الدولية - تكون تابعة لوزارة الخارجية أو وزارة الاقتصاد - للقيام بهذه المهمة ، على أن تتمتع بصلاحيات تكفل لها عقد الاتفاقيات لترويج السياحة إلى مصر بالدرجة الأولى ، وكذلك الدخول في اتفاقات اقليمية لترويج السياحة إلى المنطقة .

الرقابة على الفنادق والمزارات السياحية : وذلك لضمان مستوى ما يقدم للسائح وعدم استغلاله ، وفي هذا الاتجاه ينبغي تحقيق فكرة انشاء هيئة مستقلة باسم « الرقابة على الفنادق وشركات السياحة » ، بحيث يتحرر العمل الرقابي من الروتين الحكومي - وهو الأمر الواجب تحقيقه في ظل اقتصاديات السوق .

التدريب الفندقي والسياحي : على الرغم من الجهودات الفردية العديدة وشركات القطاع الخاص في انشاء معاهد تدريب فندقي أو سياحي ، فإنه من واجب الدولة رسم خطة محكمة للتدريب ، سواء في مجال الفندقة أو السياحة أو الارشاد السياحي ، لأنه من أهم المشكلات التي تواجه تطور السياحة في مصر : ندرة الأشخاص المدربين على أعمال الفندقة والسياحة أو الارشاد ، بالمستوى المطلوب عالميا . مما يقتضى الاهتمام بإعداد مجموعة مدربة تدريباً عالياً - سواء عن طريق القطاع الخاص أو المعاهد الحكومية - للقيام بمهام إدارة مرافقنا الفندقية والسياحية .

\*\*\*

مواجهة الأزمة الحالية للسياحة :

يأتى في مقدمة مسئولية الدولة في المرحلة الحالية : الاهتمام

باجتياز الأزمة الراهنة التي تمر بها السياحة في مصر ، من خلال اجراءات مباشرة ، مع دعم النشاط السياحي ، وذلك تأكيدا لتوصيات المجلس السابقة في شأن مايتى :

أولا : توصيات مباشرة لمعالجة الأزمة :

- التوسع في دعوة رجال الاعلام السياحي لزيارة مصر ، والكتابة عما يرونه على الطبيعة من أمن واستقرار ، والنشر عن ذلك ببلادهم ، لأن هذه الوسيلة أوقع وأجدي من أى إعلان مدفوع .

- التوسع في دعوة كبار رجال ومنوبي الشركات السياحية والفنادق والطيران بالخارج ، لمشاهدة البلاد على الطبيعة ، والاطمئنان على أوضاعها الأمنية ، وتنظيم لقاءات لهم مع نظرائهم المصريين .

- التوجه بالدعاية الى الجماهير بالخارج على مستوى المواطن العادى ، ومخاطبتهم عن طريق وسائل الدعاية المختلفة لتعريفهم بمقومات البلاد ، وما تتمتع به من استقرار .

- تنسيق جهود كافة المكاتب التابعة للأجهزة المصرية التى لها نشاط بالخارج فى إظهار حقيقة استقرار أمن البلاد للعالم الخارجى .

- عدم المبالغة فى نشر حوادث الارهاب أو إبراز تصريحات المسئولين فى شأنها ، كما ينبغى أن تتصدى صحافتنا لما ينشر فى الصحافة الغربية من مبالغة عن هذه الحوادث .

- إعطاء أهمية وفعالية أكبر للاقتراح الذى سبق أن أوصى به المجلس ، والخاص بتكوين لجنة وصندوق لإدارة الأزمات التى يتعرض لها قطاع السياحة ، وذلك من خلال وزارة السياحة ، وهيئة التشغيل السياحي ، والاتحاد المصرى للغرف السياحية .

١٨٨

ثانيا : توصيات عامة لدعم التشغيل السياحي :

- تدعيم اعتمادات الدعاية والتشغيل السياحي من المصادر المختلفة ، سواء كانت حكومية ، أو من قطاع الأعمال السياحي ممثلا فى : الاتحاد المصرى للغرف السياحية ، وصندوق تشغيل السياحة ، والتنسيق فيما بينها . على أن تكون هذه الاعتمادات المالية للدعاية والتشغيل فى حدود ١ ٪ من التحويلات السياحية عن كل سنة سابقة .

- تدعيم المكاتب السياحية بالخارج بالامكانات والخبرات فى مجال الدعاية والتشغيل ، حتى تتوافر لها الفاعلية المرجوة منها .

- تكوين لجنة استشارية بهيئة تشغيل السياحة من الأفراد الذين تتوافر لديهم خبرات سابقة فى مجال السياحة ، سواء فيما يختص بالدعاية أو التشغيل والتسويق السياحي ، بالاضافة الى عدد من العاملين بالهيئة للاستفادة من خبراتهم - لتطوير خطط التشغيل والدعاية لمصر بالخارج .

- التركيز فى خطة الدعاية على الأسواق الجديدة التى يرتفع فيها متوسط دخل الفرد ، مثل : دول الشرق الأقصى ، وبعض دول أمريكا اللاتينية .

- تعميم أعمال المكاتب من وقت لآخر على ضوء النتائج المحققة ، بهدف إعطائها فاعلية أكبر ، وإزالة ما يعترضها من صعوبات .

- إعطاء السياحة الداخلية الاهتمام الجدير به ، باعتبار السياحة حقاً للمواطن ، وواجب على الدولة أن توفرها فى حدود قدراته المالية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن سياحة المواطن - الى جانب آثارها الاجتماعية والثقافية - تعتبر ركيزة للسياحة الدولية الوافدة من الخارج .

## أولويات التنمية السياحية في مصر

بعد تأثر بعض المناطق السياحية في مصر بحوادث الإرهاب ، سواء في نسبة الإشغال أو متوسط عائد الغرفة - كان من الضروري إعادة ترتيب أولويات التنمية السياحية في اتجاه مناطق سياحية أخرى ، عن طريق : التخطيط المستقبلي لهذه المناطق ، وإبراز الدخل السياحي الذي يمكن أن يتولد عنها ، وتوجيه الاستثمارات إليها على أسس علمية مدروسة .

فالتنمية السياحية ذات عائد سريع ، وتسهم إسهاما فعالا ومباشرا في توفير احتياجات البلاد من العملات الحرة ، ولها تأثيرها المباشر في زيادة الدخل القومي ، وتحسين مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، ولها علاقة وطيدة في تنمية الكثير من الصناعات الغذائية . - وفي هذا الاتجاه ، نعرض فيما يلي ما انتهت إليه الدراسات حول اختيار مناطق سياحية جديدة منها : جنوب سيناء ، ومنطقة البحر الأحمر .

### (١) جنوب سيناء

المقومات الأساسية لتركيز الاستثمارات السياحية بمحافظة جنوب سيناء :

أصبحت سيناء من أكثر المناطق المعروفة والمرغوبة ، ويزداد التدفق السياحي إليها ويتنوع ليشمل الإيطاليين والالمان والفرنسيين والانجليز . فضلا عن الهولنديين والسويسريين ، ويليهم السياح الأمريكيون واليابانيون .

وقد شهدت شرم الشيخ معدلات عالية من الإشغال في الفنادق الرئيسية - رغم الصعوبات الحالية التي واجهت مختلف مناطق الجمهورية - إذ تجاوزت نسب الإشغال والدخل المتوقع بما يزيد على ١٥ ٪ في عام ١٩٩٣ .

ويتميز خليجا العقبة والسويس بانعزالهما ومناقلهما المحدودة ، الأمر الذي يوفر قدرا عاليا من الأمن والأمان في المنطقة التي أصبحت معروفة عالميا ، ويتم تسويقها كمنطقة مستقلة .

كما أن سكان جنوب سيناء قد تعايشوا مع السياحة منذ عشرات السنين ، ولواردتهم المحدودة أصبحت تشكل المورد الرئيسي لهم . كما أن قبائل سيناء المتعارفة والمتقاربة لا يسهل أن ينقذ الإرهاب إليها ، ومن ثم يعم ربوعها الأمن والسلام .

إن تنمية شرم الشيخ - والتي تمت خلال سنوات محدودة ، وتتنافس شركات الادارة المالية على التواجد بها - تعتبر نقطة ارتكاز لتنمية باقي المناطق الصالحة على خليج السويس والعقبة .

وتتوافر كافة المقومات السياحية بمحافظة جنوب سيناء ، والتي تحقق نظرية التركيز السياحي بالمناطق التي تتوافر بها البنية الأساسية والاتصالات والطرق والمطارات ، وذلك بدلا من الانتشار السياحي في مناطق تفتقر الى تلك الخدمات ، والتي يشكل توفيرها عبئا كبيرا .

إن التركيز في التخطيط لمناطق شبه مكتملة المرافق ، والتخطيط بالمستوى العالمي لمناطق كبيرة نسبيا تضم القرى السياحية والفنادق والمطاعم والقبيلات ، والشاليهات والشقق والأنشطة الرياضية والخدمات المكملة - هو الذي سوف يحقق التنمية المرجوة ، ويساعد على دفعها ، ويتيح تلبية طلبات كافة المستثمرين في هذه الأنشطة المختلفة . ويتم ذلك

كما يخدمها مطاراً شرم الشيخ ، حيث تنحصر المنطقة بينهما وتمتد لمسافة ١٠٠ كيلو بطول الشاطئ ، مما يسهل تسويقها عالمياً ، إذ أنه كلما قربت المنطقة من المطارات التي تخدمها اتفق ذلك مع العرف السائد في هذه الصناعة ، و يسهل تسويقها .

كما يمكن تذليل مشكلة المياه بإنشاء خط لخدمتها من آبار تقام لهذا الغرض بمدينة الطور ، حيث يوجد مخزون سهل القاع من المياه ، وفق الدراسات التي تجرى لهذا الغرض مع إمكانات توليد الكهرباء واستخراج المياه عن طريق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة « الطاقة النظيفة » - وهي طاقة الرياح .

وقبل الاقبال على التنفيذ ، يجب مسح المنطقة هندسياً وطبوغرافياً وجيولوجياً لتحاشي المناطق التي يحتمل وجود البترول بها ، على أن يتم التنفيذ على مراحل وفق مخططات مدروسة ، تبدأ بعدد من الكيلو مترات - تختار في أفضل المناطق ، ثم تمتد مرحلياً . ويمكن أن تعاون في ذلك الهيئة العامة للتنمية السياحية ووزارة التعمير وشئون البيئة ومحافظة جنوب سيناء وغيرها من الجهات المختصة - من خلال التنسيق والتكامل - لإنجاح المشروع .

كما أن هذه المنطقة تمتاز بقربها من محمية رأس محمد ذات الشهرة العالمية ، ومن منطقة سانت كاترين خلال الطريق المختصر الجارى إنشاؤه ، والذي يربط مدينة الطور بمدينة سانت كاترين .

وأهم المناطق الواقعة بين منطقة رأس محمد والطور هي : راية ، والكنيسة وجبيل ، وجميعها صالحة للتنمية السياحية دون أية معوقات .

ويستعرض المناطق الواقعة جنوب وشمال شرم الشيخ على خليج السويس والعقبة ، يتبين الآتى :

بإنشاء شركات متخصصة في هذا المجال ، تمتلك القدرة على القيام بالتخطيط واستكمال المرافق ، ثم العرض على المستثمرين للتنفيذ ، كل على حسب رغباته وقدراته ، والتي يجب أن يوفرها التخطيط المقترح . وبذلك يمكن تحقيق النجاح والقضاء على العشوائية التي أضرت بالكثير من مواقعنا السياحية المتميزة ، ونضمن تقديم منتج سياحي لا يدمر البيئة ، وتتوفر فيه كافة الضمانات التي تجذب السائح لهذا المنتج ، مما يخفف عن كاهل الدولة أعباء تزويد مختلف المناطق السياحية بهذه الخدمات في حالة الانتشار السياحي ، وما تحتاجه تلك الخدمات من تكاليف باهظة وسنوات طويلة لاستكمالها . كما نضمن التزام المستثمرين في هذا المجال بمراعاة كافة الاشتراطات المنظمة لهذه الصناعة ، والتي يتم التحايل عليها في الكثير من القرى السياحية المقامة بمختلف المناطق .

والمنطقة المرشحة للتنمية - والتي تنطبق عليها تلك المواصفات - هي الواقعة جنوب محمية رأس محمد بشرم الشيخ وحتى شمال مدينة الطور ، ولم تدرج بعد ضمن مناطق التنمية - سواء العمرانية أو السياحية - رغم أهميتها الحيوية . وقد سبق أن خطت إسرائيل بعض المناطق بخليج العقبة وحتى محمية رأس محمد ظناً منها أنها سوف تحتفظ بهذا الخليج . وهذه المنطقة محصورة بين الطريق الرئيسى : الطور - شرم الشيخ ، الذى يسير بمحاذاة شاطئ البحر ، ويترك المساحة الصالحة للتنمية السياحية .

ومن السهل إقامة شبكة الطرق الفرعية بين الطريق الرئيسى والبحر ، والمسافة تكاد تكون متساوية ، كما أن المنطقة منبسطة ولا يوجد بها جبال أو مضارب ، ويوجد بها أكثر من خليج طبيعي يصلح مرسى لليخوت ، بالإضافة إلى أكثر من منطقة لممارسة رياضة الغطس ،

## مناطق التنمية بخليج العقبة:

تبدأ بمنطقة رأس محمد - وهي محمية - ثم مرسى بوريقة ، ثم شرم الشيخ بخليج نعمة ، ومناطق تيران وصنافير ونبق والفرقانة ، ورأس اثانتور وشورى - ويطلق عليها قطاع شرم الشيخ . ثم منطقة ذهب وتضم : وادى ذهب ، ونقب شاهين ، ورأس ابو جالوم - ويطلق عليها قطاع ذهب . ثم منطقة نويبع وتضم : الهبق ، ونويبع المزينة ونويبع الترابين ، ورأس الشيطان ورأس بوريقة . ويطلق عليها قطاع نويبع . ثم منطقة طابا وتضم : مرسى موراخ ، والفيوردات وجزيرة فرعون ، وطابا . ويطلق عليها قطاع طابا .

ويمكن تقسيمها إلى أربع مناطق للتنمية تضم : قطاع شرم الشيخ ، وقطاع ذهب ، وقطاع نويبع ، وقطاع طابا ، والقطاع الهام الذى نرى أولوية تنميته وهو رأس محمد - الطور ؛ الواقع بين خليج العقبة والسويس .

ومن أهم المناطق : مركز الريفييرا ، بمساحة ١٥٩٧ فداناً ، ويطل مباشرة على خليج العقبة ، ويمتاز بأنه شاطئ رملى يمتد لمسافة ٩ كيلو مترات ، ويطول ٩٠٠٠ متر على الشاطئ ، ويقع على بعد ٧٠ ك من مطار رأس النقب ، و٣٥ ك من ميناء نويبع .

ثم وادى مقبلة والهومييرا السياحى ، بطول ٣,٠٨ كيلو متر ، ويمتد على الشاطئ لمسافة ٣٥٠٠ كيلو متر ، ويبعد ٤٩ كيلو مترا من مطار النقب ، و٥٠ كيلو مترا من ميناء نويبع

ثم مرسى الدخيلة بمدينة شرم الشيخ بطول ٢,٥٧ كيلو متر ، ويمتد على الشاطئ بمسافة ٤٠٠٠ متر .

## منطقة رأس محمد :

وتتبع مدينة شرم الشيخ ، وتبلغ المسافة من نفق الشهيد أحمد حمدى وحتى رأس محمد ٣٢٥ كم ، ويبلغ طول الطريق الفرعى الممتد من الطريق الرئيسى (نفق الشهيد أحمد حمدى - شرم الشيخ) وحتى منطقة رأس محمد حوالى ١٧ كم .

وتمتاز هذه المنطقة بطبيعتها الفريدة ، وامكاناتها المتعددة فى مجال الرياضات المائية خصوصا تحت الماء ، حيث يوجد بها ثلاث مواقع للغوص ، وتحوى المنطقة تحت مياهها أجمل ما وهبته الطبيعة من : أحياء مائية ، ونباتات ، وخلقجان ، ويتابع مياه دافئة . ولذلك أصبحت منطقة رأس محمد مركزا سياحيا ترفيهيا للمهتمين بالبحار عموما ، وقاع البحر بصفة خاصة .

ومساحة المنطقة ٢,١١٦,٠٠٠ متر مسطح ، وأصبحت هذه المنطقة من المحميات العالمية ، لطابعها الفريد الذى تمتد فيه تكوينات الشعب المرجانية التى ترجع ، إلى ملايين السنين ، إلى أعماق لا يوجد لها مثيل فى العالم . وتوليها الدولة عناية خاصة ، وتحافظ على البيئة والطبيعة بها ، بما حوته من : كائنات حية ونباتات وطيور نادرة .

وبجنوب رأس محمد تقع منطقة راية والكنيسة وجبيل ، وهى من المناطق الممكن إقامة مشروعات بها ، وتمتد بين رأس محمد ومدينة الطور ، ويخدمها الطريق الرئيسى .

## مركز ومدينة شرم الشيخ :

وتشمل مدينة شرم الشيخ وقرى رأس محمد ورأس نصرانى ، وتبلغ المسافة من نفق الشهيد أحمد حمدى وحتى مدينة شرم الشيخ ٣٦٥ كم ، وتقع على خليج العقبة ، وتبعد حوالى ١٠٠ كم جنوب مدينة الطور .

وتقع مدينة شرم الشيخ على بعد ٢٥ كم من التقاء خليج العقبة مع خليج السويس ، وتوجد بسفوح جبال سيناء ، وبها الكثير من الخلجان الجميلة أهمها : خليج نعمة ، وخليج شرم المياه . والبحر في هذه المنطقة صافى الزرق ، وبها مناطق سياحية ممتدة على شواطئ مصرية ممتدة ، وتعتبر مدينة شرم الشيخ - وعلى مسافة أميال من كلا الجانبين - من أفضل مناطق الطقس في العالم ، ويوجد بها مدرسة البيئة لأغراض دراسة الطبيعة بمنطقة سيناء .

وعلى روية عالية بمدينة شرم الشيخ تقع هضبة أم سيد ، ومقام عليها عدة مشروعات سياحية ، وتقاسم لأراض مدعمة بالمرافق لاقامة فيلات عليها . ويمكن تخطيط عدد مماشل من القطع لاستغلاله كمرحلة ثانية ، كما يمكن استغلال باقى الهضبة فى مشروعات سياحية ، إذ يوجد حولها الكثير من المناطق الصالحة لاقامة المشروعات السياحية ، كما توجد بعض المناطق الصالحة لهذه المشروعات خلف مطار رأس نصرانى ، بالقرب من جزيرتى تيران وصنافير .

#### منطقة نبق وتيران وصنافير ورأس نصرانى :

تعتبر منطقة نبق من أقدم المناطق المعروفة بسيناء ، ويمكن الوصول اليها من خلال الطريق المؤدى الى مطار رأس نصرانى أو من الطريق الى دهب ، حيث تقع المنطقة بسهل متسع يعتبر من أكبر السهول فى جنوب سيناء ، ويغذيها بالمياه وادى كيد وادى أم عدوى . والمنطقة تتميز بشاطئ جذاب ، تنمو به أشجار المنجروف ذات الطبيعة الاستوائية والتي تهبط عليها طيور مختلفة ، ويوجد بها مصادر للمياه الجوفية ، كما أنها قريبة من مناطق الفرقة وشورى المنطقة ورأس اثانتور ، وتضم

ثلاثة مواقع رئيسية للفحص بخليج العقبة . وهى خالية من المشروعات السياحية ، ومازال معظمها يخضع لحماية البيئة .

كما يوجد خلف مطار رأس نصرانى - وعلى الشواطئ المقابلة لجزيرتى تيران وصنافير - أكثر من موقع مميز ، حيث يفشى الخليج ، وتواجه جبال الملكة العربية السعودية الشامقة ، وتقوم إحدى الشركات بتخطيط جزء منها .

ومن الملاحظ على تخطيط الطريق الرئيسى - من نفق الشهيد أحمد حمدي وحتى طابا - أنه لم يراع إنشاء الطرق الفرعية التى تؤدى الى المناطق السياحية ، وهذه الطرق الفرعية غير مكلفة ، حيث يتراوح طولها بين ثلاثة وثمانية كيلو مترات ومسحولا للمناطق السياحية المميزة ، والتي كانت تغرى عشرات المستثمرين على الاقترام على الاستثمار ، ولهذا يجب أن توليها الدولة رعايتها وتعمل على استكمالها .

كما تضم منطقة رأس نصرانى - وهى الواقعة بين خليج نعمة ومطار رأس نصرانى - عدة أماكن يمكن استغلالها فى إقامة مشروعات سياحية ، منها رأس أبو جالوم وبيت القرش ، ويخدمها الطريق الرئيسى .

#### مدينة دهب ،

تقع على خليج العقبة ، وتبعد ١٠٠ كم شمال شرق مدينة شرم الشيخ ، وتبلغ المسافة بين نفق الشهيد أحمد حمدي وحتى مدينة دهب ٤٦٥ كم ، وتمتد على شاطئى وعلى ناعم . ويقضى منطقة دهب بالمياه وادى دهب . ويمكن تقسيم مدينته دهب الى منطقتين رئيسيتين :

قرية دهب السياحية ، والمدينة السكنية المجاورة لها .



ومدينة ذهب القديمة ؛ وتشمل مناطق : العسلة - المسبط - المشرية - السبع - الكوراح ، وهي مناطق متكاملة ، يقطن بها بعض الأسر البدوية ، وتتميز بشاطئ جميل تكثر به أشجار النخيل ، وتنتهى هذه المنطقة بالفنار القديم .

والمنطقة من أجمل المناطق على شاطئ خليج العقبة ، حيث غابات النخيل والشاطئ الخليجي الجذاب ، وإن كانت رماله تميل إلى الخشونة ، ويقاعة مناطق متفرقة إلا أنه تتخلله مناطق صالحة للسياحة .

**المنطقة الأولى** هي منطقة ذهب : ويوجد بها ثلاث مناطق رئيسية للغوص ، كما تمتاز بجوها المعتدل في فصل الصيف ، وذلك لطبيعة موقعها والمساقط الهوائية التي تسببها الجبال المحيطة بالمدينة . ويرتد على المنطقة - من خلال منفذ طابا - سياح من نوى الدخول المحدودة ، يتراوح عددهم اليومي بين مائتين وثلاثمائة ، يمثلون جنسيات من مختلف دول أوروبا وأمريكا من عشاق السياحة البدوية أو الطبيعية ، ومستوى إنفاقهم اليومي في وسائل الاعاشة المتاحة - وبالأسعار المحددة من أصحاب المخيمات والكافتریات البدائية المقامة دون أية تراخيص - ضئيل للغاية ، حيث يحصل مبلغ يتراوح بين جنيهين وخمسة جنيهات للمبيت في المخيمات ، ويتراوح سعر وجبة الطعام من جنيهين إلى خمسة جنيهات ، ويسعدون بوسائل الإقامة البسيطة ، إلا أنهم يرغبون في وجود نورات المياه والحمامات ، ويفضلون أن يقدم لهم الطعام والشراب بأسلوب أفضل ، وبعضهم يقيم لفترات طويلة ، والبعض الآخر يتردد عشوائيا المرات على المنطقة التي تعتبر بهذا التواجد - ومئات المحلات التي تخدمها - مزارا سياحيا قريدا .

وتقيم بعض الأسر العربية إقامة كاملة على الشاطئ ومحاذاته ، وقد زانت نخلهم من خدمة السياحة - بوسائلهم الخاصة - زيادة كبيرة .

وإذا أحسن تخطيط مناطق العسلة والمشرية والمسبط والسبع والكوراح ، لأصبحت من أهم المناطق العالمية على خليج العقبة كمصيف ومشى . وهذه المنطقة معروفة لمعظم دول العالم ، وسجل عدد المترددين عليها في السبعينات أرقاما كبيرة ، وهذا هو السبب في شهرتها العالمية .

**والمنطقة الثانية** هي المنطقة الجنوبية : وهي حديثة ومخططة من الجانب الآخر ، وتوجد بها القرية السياحية ، والمدينة التي تضم النشاط الإداري والخدمي للأجهزة الحكومية المختلفة بمدينة ذهب ، ويجرى انشاء عدة قرى سياحية بها .

**المنطقة الثالثة** : لم تطرقها التنمية السياحية بعد ، وهي أعظم مناطق ذهب جمالا لوقوعها في حوض الجبل ، وهي منطقة قنى ، وشاطئها جميل ، ويحتمل وجود مياه من وادى قنى الذى يصب بها ، ويمكن استخدام الآبار الجوفية للزراعة والحمامات .

ويجرى انشاء عدة قرى سياحية جنوب وشمال قرية ذهب الحالية .

**والمنطقة الرابعة** : هي منطقة ( عميد ) ، وكانت مرسى قديمة حتى عام ١٩٧٠ وتقع على بعد ١٥ كم شمال ذهب ، ومدخلها من طرق نويبع ذهب - أى من نويبع فقط ، وتتولى بها المياه الجوفية حيث يصب بها وادى العمود ، وإن كان الدخول إليها صعبا لعدم وجود طريق ممدد ، وبمدينة ذهب أكبر مركز للغوص تحت الماء بمنطقة البحر الأحمر ، وتدرس عدة شركات عالمية إقامة قرى ومصحات علاجية بتلك المنطقة ،

حمدي ومدينة نويبع ٥٥٥ كم . وقد ازدادت الحركة السياحية والتجارية بمدينة نويبع بعد انشاء الميناء ، وافتتاح الخط الملاحي العقبة - نويبع ، وافتتاح طريق الوسط ( وهو طريق الحج القديم ) الذي اختصر المسافة بينها وبين نفق الشهيد أحمد حمدي لتصبح ٣٣٠ كم .

والطريق يبدأ من : نفق الشهيد أحمد حمدي - الشط - سدر الحيطان - بير التمادة - نخل - التمد - نويبع ، وأصبح لهذا الطريق أهمية استراتيجية كبيرة ، حيث يمكن أن يربط نويبع بمطار النقب ، كما يربط جنوب سيناء بشمالها ، وجعل لخليج العقبة أهمية استراتيجية قد تفوق خليج السويس لقصر المسافة بينه وبين منطقة قناة السويس والقاهرة ، وهو الطريق المستقل حالياً لنقل التجارة والمسافرين بين مصر والأردن والدول العربية . ويعيد هذا الطريق الى سيناء مجدها السالف ، حيث كان يستخدم الحج والتجارة خلال عشرات القرون .

وطرق سيناء التي تحيط بها الجبال وتخللها الوديان والسهول ذات التكوينات الطبيعية والجيولوجية المختلفة - يسهل استخدامها ، وتجعل روادها لا يشعرون بالملل من السفر رغم طول المسافة ، يعكس الطرق الصحراوية الجرداء . غير أنه لا توجد خدمات كافية بالطريق رغم أهميته الحيوية ، وجدير بالذكر أن جزءاً من هذا الطريق - بدءاً من نويبع وحتى النقب - يتبع محافظة السويس . ولما كان هذا الطريق يخدم بالدرجة الأولى ميناء نويبع ومنطقة خليج العقبة ، فينبغي أن يتبع ادارياً لمحافظة جنوب سيناء . وتبلغ المسافة من رأس النقب الى طريق وادي وتير حوالي ٣٠ كم ، وتبلغ المسافة من طابا الى رأس النقب حوالي ١٨ كم .

وتشمل منطقة نويبع مناطق رئيسية هي :

- نويبع الترايين ، ويصب فيها وادي السخن - نويبع واسط - نويبع المزينة ، ويصب فيها وادي المقتنص .

التي تتفرد بجوها المعتدل صيفاً وشتاءً ، والتي تحيطها الجبال من أكثر من جانب . كما تم تأسيس شركة لتنمية مدينة دهب ، وسوف تكون التنمية مرتفعة التكاليف ، حيث إنها ستتم في أكثر من موقع ، واضيق المساحة ، ويعد المدينة عن المطارات .

#### المنطقة بين دهب ونويبع :

- الالهابة ( ELLIHLABE ) ويوجد بها وادي هبيق ، ثم وادي وصاصة ، ورأس أبو جالوم بهما منطقتان صالحتان لرياضة الغوص .

- القربود ، وهي المواجهة لرأس سويحل بالسعودية ، ويصعب إقامة مشروعات سياحية عليها .

- منطقة ( طريف الريح ) التي تقع بين دهب ونويبع ، وبها شاطئ جميل ، ويمكن أن تصل اليها المياه الجوفية بخط مواسير من وادي العمود ، وبها قاعدة للقوات الدولية متعددة الجنسيات ، وهي في منتصف المسافة بين دهب ونويبع .

- منطقة وادي حظرة ، ويتم الوصول اليها من طريق نويبع وسانت كاترين ، حيث توجد قرى النوم على شمال الطريق ، وتقع على بعد حوالي ٢٠ كم من الطريق المؤدى الى كاترين ، المتفرع من طريق دهب - طابا . وتوجد بها آثار ترجع الى عصور متقدمة ، وتتفجر بها أربع عيون ، ويوجد بها نخيل وأشجار ، وتعد صالحة لإقامة مشروع لسياحة السفاري ، أو لخدمة القرى السياحية الأخرى - بإقامة السهرات في ليالي سيناء القمرية .

#### مركز ومدينة نويبع :

وتشمل : مدينة نويبع وقرية طابا وقرية واسط ، وتقع مدينة نويبع على بعد ٨٥ كم شمال مدينة دهب ، والمسافة بين نفق الشهيد أحمد

وتوجد بمنطقة واسط قرية سياحية ، كما توجد مناطق صالحة لاقامة أكثر من مشروع سياحي بمنطقة نوبيج الترابين ، والتي أقيم عليها قلعة الجندي .

ونوبيج المزينة وشمال ميناء نوبيج - على مسافة ٦٥٠ مترا - تقع قرية كورال هيلتون ، وتوجد منطقة من أجمل المناطق بين موقع القرية ومحطة التحلية ، يخدمها طريق رئيسي مرصوف . ويقع في جنوب الميناء قرية الصيادين ، وكذلك مطعما السمك : براكودا الكبير ، يقوم بتشغيله قرية الصيادين ، وبراكودا الصغير الذي لم يكتمل بسبب مشكلات من واضعى السيد .

ولا توجد مناطق أخرى صالحة لاقامة المشروعات ، حيث يقع شمال محطة التحلية معسكر القوات متعددة الجنسيات ، ومطار نوبيج الذي يخدمها ، وإلّا يجب تطويره لخدمة الخطوط المدنية ، وجنوب قرية الصيادين توجد مساكن البدو .

ويوجد بالمنطقة الواقعة بين المزرعتين - والتي يخدمها الطريق الرئيسي المؤدى الى القرية السياحية الحالية - بعض المواقع ، الا أنها تحتاج الى دراسة ، حيث تكثر الكثبان الرملية المتحركة - التي تشكل خطورة على أية مشروعات ، وإن كانت المنطقة تتميز بالجاذبية والجمال والشاطئ الرملى الناعم . ويمكن اقامة أكثر من مشروع سياحي في نهايتها الشمالية بالقرب من منطقة نوبيج الترابين ، التي تبعد حوالى ٦ كم من القرية السياحية الحالية .

ويمكن إقامة عدد من المشروعات بنوبيج الترابين التي بها أكثر من منطقة ساحلية رملية ناعمة وشاطئ فيروزى جذاب ، حيث تكثر أشجار النخيل بالمنطقة . وقد أنشئ طريق ساحلى يمتد من قرية كورال

هيلتون حتى المدينة ، وتم التخطيط لاقامة عدة قرى سياحية على هذا الشاطئ المميز .

المنطقة بين نوبيج وعلبا :

في الاتجاه من مدينة نوبيج الى طابا توجد المناطق الآتية : الحويط : وهي منطقة استخراج منجنيز ولا تصلح لاقامة مشروعات .

المالحة : يوجد بها مياه جوفية مرتفعة الملوحة من وادى المالحة ، ولا تصلح لاقامة مشروعات .

الحاشى الأسفل : يغلب عليها الشاطئ الصخري ، وليس بها مياه .

الحاشى الأعلى : بها شاطئ متوسط ومياه جوفية من وادى الحاشى .

بيير صويرة : ويوجد بها مصادر للمياه وأشجار دوم ونخيل ، وتمتاز بشاطئ جذاب ، يؤدى اليها طريق مرصوف حتى الشاطئ ، متفرع من الطريق الرئيسى المؤدى الى طابا . وهي من أجمل المناطق على خليج العقبة ، وتغذى بالمياه من وادى الحمام ، ويواجهها بالأراضى السعودية جزيرة سويحل .

البرجة : وتبعد ٥ كم من بيير صويرة ، وتعد من أحسن المناطق السياحية ، وتوجد بها مصادر للمياه الجوفية ، وتغذى بالمياه من وادى الحمام .

مرسى موارخ : كان مرسى حتى ١٩٦٧ ، وكانت تنقل منه المراكب لنقل الجمال والأغنام بين السعودية ومصر . ويواجه مرسى موارخ - من الجانب الآخر من الخليج والأراضى السعودية - الحد المشترك بين الأردن

والسعودية تقريبا ، وبالقرب من مرسى حقل السعوى ، وهو من المواقع الممتازة .

**رأس بوريكة :** وهي من مناطق الفوس على خليج العقبة .

**الفيوردات :** وتبعد ٦٠ كم من نويبع في اتجاه طابا ، وهي من المناطق الفريدة على شاطئ خليج العقبة ، حيث تتخلل مياه الخليج مجموعة من الجبال الصخرية في تشكيل فريد رائع في جماله ، تطل عليه مضبة عالية ، مقام بها كافتريا ونواى الفوس . ولها عدة مداخل من الطريق الرئيسى ، وتصلح لاقامة مشروع مخيم عالمى ذات طبيعة خاصة ، لضيق المسافة بين الشاطئ والمناطق الجبلية . وبالقرب من الفيوردات توجد منطقة من أهم مناطق الفوس على خلية العقبة .

**جزيرة فرعون :** وهي المشهورة بجزيرة صلاح الدين الأيوبي ، وتعد أهم المناطق الأثرية بمحافظة جنوب سيناء . وموقعها الفريد يجعلها تشرف على خليج العقبة من جوانبه المختلفة ، حيث السعودية والأردن وطابا .

**طابا :** وهي الأرض المصرية الواقعة قرب نهاية خليج العقبة ، ويوجد بها بير طابا ، وبها أشجار الدوم والنخيل . وهي معروفة عالميا ، ومقام عليها مشروعات من الجانب الآخر ، وقد عادت الى أرض الوطن . ويمكن من خلالها الوصول الى مطار النقب ، وهو أكبر المطارات المصرية بسيناء ، كما يمكن ربط جنوب سيناء بشمالها من خلال منطقة طابا . وتشترك طابا في الحدود مع مدينة ايلات ، كما تشترك ايلات في الحدود مع مدينة العقبة الأردنية . ويوجد بها محطة تطسية مقامة حديثا ، تكفى لاستهلاك المنطقة وتوسعاتها المحتملة . والمسافة بين نفق الشهيد أحمد حمدى ومدينة طابا حوالى ٦٥٠ كم

عن طريق خليج السويس - العقبة ، وتبلغ المسافة اليها من طريق الوسط ٤٠٠ كم تقريبا .

## (٧) البحر الأحمر

توجد على ساحل البحر الأحمر مناطق سياحية هامة مثل الفرقة وسفاجا ، والتنمية السياحية شبه مكتملة بها . ويجب ترشيد منح تراخيص اقامة الفنادق والقرى السياحية بتلك المنطقة ، والتركيز على تكملة خدمات البنية التحتية من : مرافق خاصة وشبكات الصرف الصحى ومحطات المياه ، مع ضرورة اعادة انشاء خط السكة الحديد بين سفاجا وقنا ، ودراسة تشغيل خط سكة حديد بين رأس غارب وكل من السويس والقصور ، حيث انها مازالت أرخص وسيلة للنقل ، وسوف يؤدى ذلك الى خدمة كل من : السياحة المالية للتوجه لزيارة الآثار ، والسياحة الداخلية للتخفيف عن الاسكندرية والساحل الشمالى ، كما سوف يساعد الطريق الذى يربط محافظة سوهاج بالفرقة .

كما يجب تكملة البنية الفوقية المكتملة للسياحة من : مطاعم وأنشطة ترفيهية ، ومراكز تجارية لعرض وتسويق المنتجات المختلفة ، خاصة وأن تسويق المنتجات الوطنية والأزياء يرتبط بالسياحة ، ويهم السائح عرض هذه المنتجات التى يجب أن تكون على مستوى رفيع من الجودة .

ويبلغ طول الساحل من السويس وحتى حلايب ١٢٠٠ كيلومتر ، ويتراوح عرضه بين كيلو واحد وثلاثين كيلو مترا ، ويمكن تقسيمه الى المناطق الرئيسية الآتية :

**السويس الزعفرانة :** بطول ١٢٠ كيلو مترا ، وتضم مناطق العين السخنة ووادى النوم ، وأبو الدرج ، ومعظم مناطق هذا الساحل صالحة للاستغلال السياحى ، وتم تنمية العين السخنة ومناطق اخرى .

الغردقة حتى رأس شارب : بطول ١٦٠ كيلومترا ، وهو مرصوف بمحاذاة البحر ، وتم تنمية أغلب المناطق الصالحة والبعيدة عن المناطق البترولية . وتوجد به مناطق : الغردقة ، والجمشة ، ورأس الجمشة التي تتصل بجزر الجيسومين ومناطق جويل وطويلة وسيول وشوان .

المنطقة من الغردقة حتى سفاجا : وتضم : سفاجا ، ودشة ، الضبعة ، وسهل حشيش ، ومرسى أبو الخارج ، وشرم العرب ، وشرم الناقسة ، ومدينة سفاجا ، والطوية البيضاء ، والطوية الحمراء . سفاجا القصير بطول ٨٠ كيلو : وتضم : مرسى جاسوس الأول ( بيت القرش ) ومرسى جاسوس الثاني ، وشاطئ كلاوى وميناء الحمراء ، والقصير القديم ، ومدينة القصير .

القصير حتى مرسى علم بطول ١٢٢ كيلو : وتضم : شرم البحري ، ومرسى القبلى ، ومرسى وسير ، والشيخ مالك ، وأم عيج ، ومرسى طرمبى ، ومناجم أم جريفات ، وأم العيس ، وكورنيش مرسى علم ، ومدينة مرسى علم .

مرسى علم حتى أبو غصون بطول ٨٠ كيلو : وتضم مناطق : صمدائى ، ولاد بركة ، ووادى الحمال ، وشرم اللولى ، ورأس حنكوراب ، وأم العبير ، وأبو غصون .

المنطقة بين أبو غصون وهرنيس بطول ٧٢ كيلو : وتضم جزر حماطة وهرنيس .

مجموعة الجزر التي يمكن طرحها للتنمية العالمية لما تحتاجه من استثمارات ولها مقوماتها وموانئها التي تفرق المستثمرين :

# جزر حيسوم الجنوبي وحيسوم الشمالي ، وهي على بعد ١٠٠ كيلو شمال شرق رأس الجمشة .

# جزر حويل الكبير والصغير على بعد ١٨,٥ ك شرق رأس الجمشة .

# جزيرة سيول الكبيرة ٢٩ ك جنوب شرق رأس الجمشة ، ٣٦ ك شمال شرق الغردقة .

# جزيرة شوان ٢٦ ك شمال ميناء الغردقة ، ٣٧ ك جنوب شرق رأس الجمشة .

# جزيرة أم جمر ١٥ ك شمال شرق ميناء الغردقة .

# جزر الجفتون الكبير والصغير ١٥ ك شرق ميناء الغردقة .

# جزيرة أبو منقار ٢ ك جنوب شوب ميناء الغردقة .

# جزيرة أبو رمادة ١٥ ك جنوب شرق الغردقة .

# جزيرة أم جاويش ٧,٥ ك جنوب شرق ميناء الغردقة .

# جزيرة سهل حشيش ١,٩ ك شمال شرق دشة الضبعة .

# جزيرة سفاجا ١,٥ ك شرق ميناء سفاجا .

# جزيرة الطوية البيضاء ٣ ك شرق ميناء سفاجا .

# جزيرة الطوية الحمراء ٢,٥ ك شرق ميناء سفاجا .

# جزيرة وادى الجمال ٤ ك شرق شاطئ وادى الجمال .

# جزر حماطة ٤٠ ك جنوب شرق وادى حماطة .

وقد تم التخطيط السياحى لتنمية المواقع الآتية :

- سهل حشيش .

- رأس أبو سومة .

- وادى الجمال .

- جنوب القصير .

- رأس بناس .

وهي معروضة على المستثمرين الراغبين فى التنمية .

## التخطيط الاقليمي

### التخطيط الاقليمي والعمراني

#### لمواجهة الزيادة السكانية والاعتماد على الارض الزراعية

أولهما : الزيادة الكبيرة المطردة في السكان ، وما يتبع ذلك من حاجتهم الى إسكان وخدمات ومشروعات اقتصادية توفر لهم فرص العمل .

وثانيهما : عدم وجود مناطق جديدة خارج الحيز المأهول الحالي لجذب الزيادة السكانية اليها .

وفي غيبة تخطيط اقليمي وحضري وقوي يحدد مسارات الامتداد ومناطق التنمية ، اتجه الأفراد الى البناء على الأراضي الزراعية المتاخمة والتي يمكن تزويدها بالمياه والمرافق والخدمات ، بدلاً من البناء في مناطق نائية لا تتوفر فيها مثل هذه الميزات ، مع التفاوض عن الآثار التي ستترتب على ذلك في المستقبل القريب والبعيد .

ولا توجد حتى الآن سياسة واضحة لاستيعاب الزيادة السكانية في الحيز المعمور الحالي أو في محاور تنمية جديدة ، كما لا يوجد تخطيط قروي أو حضري يتحدد معه النطاق العمراني لكل قرية ومدينة ، بحيث لا يُسمح بالبناء خارجه ، وكذلك لا يوجد تخطيط اقليمي يحدد الامكانيات الكامنة بمحاور التنمية خارج الوادي وكيفية استخدامها ومقومات الجذب السكاني بها - بهدف إعادة توزيع السكان على كامل المسطح .

وفيما يلي بعض أشكال هذه التوسعات على الأراضي الزراعية :  
- إنشاء أحياء سكنية كاملة ، ومشروعات إسكان أقاليمها  
الأفراد والشركات وأجهزة الدولة وأجهزة القطاع العام .  
- انتشار الاسكان العشوائي ، الذي أقيم بدون تخطيط ولا ترخيص  
انتشاراً سرطانياً ليلتهم الأراضي الزراعية المحيطة .

أدى زحف المباني على الأراضي الزراعية في الحضر والريف الى أن فقدت مصر أكثر من نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة . بمعدل ٢٠ ألف فدان سنوياً ( ٥٢ ٪ للمباني السكنية و ٣٦ ٪ للخدمات العامة و ٢٠ ٪ للتجريف وصناعة الطوب ومنشآت أخرى ) ، ووصل في تقدير البعض الى أكثر من ٦٠ ألف فدان سنوياً . وخلال السبعينات بلغ مجموع ما فقدته مصر حوالي ربع مليون فدان . وعلى مستوى القاهرة الكبرى يبلغ ما يبتلعه امتداد المباني كل سنة ١٤٤٠ فداناً من الأراضي الزراعية الخصبة ، أي بمعدل ٤ أفدنة كل يوم . وهذه خسارة قومية كبيرة لاتعوض ، لأنه مهما استصلح من أراض فان انتاجية الفدان بالأراضي داخل الوادي - وهي من أجود الأراضي الزراعية في العالم - تفوق كثيراً انتاجية الفدان بالأراضي المستصلحة . وما زال الاعتماد على الأراضي الزراعية مستمراً دون توقف ، وإذا استمر بمعدله الحالي فإن مصر ستفقد في المستقبل المنظور خمس ما تملكه من أراض زراعية . والاعتماد على التشريعات وحدها في وقف الزحف العمراني لا يجدي كثيراً ، بل يستلزم الأمر وضع استراتيجية شاملة على مستوى القرية والمدينة ، لاسيما وأن الدولة تهدف الى معالجة هذه المشكلة من جذورها .

ويرجع امتداد المباني على الأراضي الزراعية الى سببين رئيسيين :

السنة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
المساحة المزرعية بالمليون فدان	٥.١	٥.٤	٥.٢	٥.٢٨	٥.٧٦	٥.٦	٥.٧٥	٥.٨٨	٥.٩٠	٦.٠٢	٦.٠٢
ما يخص الفرد بالبلدان	٠.٥٢	٠.٤٨	٠.٤٠	٠.٣٣	٠.٣٠	٠.٢٢	٠.١٧	٠.١٤	٠.١٢	٠.١٢	٠.١٢

ويتضح من هذا البيان أن الأراضي الزراعية زادت زيادة ضئيلة من ٥.١ مليون فدان عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٦.٠٢ مليون عام ١٩٨٦ ، أى بنسبة ٨ ٪ ، بينما زاد عدد السكان في مصر في الفترة ذاتها من ٩.٧ مليون نسمة إلى حوالي ٤٨ مليون عام ١٩٨٦ ، أى بنسبة حوالي ٥٠٠ ٪ ، وبهذا انخفض نصيب الفرد من ٠.٥٢ فدان إلى ٠.١٢ فدان . ومع انخفاض نصيب الفرد إلى هذه الدرجة يتضح مدى خطورة تآكل ما تبقى من أراض زراعية .

أما من حيث الوجهة السكانية العمرانية ، فتتمثل المشكلة في تزايد السكان داخل المساحة المحصورة بالوادي والدلتا ، وما تبعه من ارتفاع الكثافات السكانية إلى حدود فاقت المعدلات المقبولة تخطيطياً واجتماعياً ، وتردى البيئة العمرانية والمعيشية في القرى والمدن على السواء .

وفيما يلي موجز لتوضيح امتدادات القرى والمدن على الأراضي الزراعية ، وكذلك توضيح أهمية التخطيط الإقليمي في إعادة توزيع السكان على المسطح الجغرافي لمصر ، حفاظاً على الأراضي الزراعية الخصبة :

#### القرى وامتداداتها على الأراضي الزراعية :

إن النظام القروي التقليدي ولد أساساً من بورات زراعية ثابتة ، ووسائل يدوية في العمل والإنتاج ، وقيم وعلاقات اجتماعية مستقرة تمتد

- إقامة منشآت ضخمة للجامعات الإقليمية تشمل مباني الكليات والإدارة والخدمات والإسكان الجامعي والملاعب ، وكان من الممكن أن تنشأ بعض هذه الجامعات في الأراضي الصحراوية القريبة ، بعيداً عن الأراضي الزراعية ، وخاصة في محافظات الصعيد ، كما كان من الممكن أن تستغل المدن الجديدة على جانبي الدلتا الشرقي والغربي في إنشاء بعض الجامعات الإقليمية بالوجه البحري .

- إنشاء مصانع كبيرة حول المدن ، مثل مصانع النسيج والسماد والسكر ، وكذلك مخازن الجملة والجراجات والورش والمطابع ، والتي كان من الممكن تنفيذها خارج الرقعة الزراعية .

وقد أدى إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمات بالمدينة وبعض القرى إلى تركيز الأنشطة بها ، وجعل بعضها مناطق جذب سكاني بدلا من أن تكون مناطق طرد ، مما نتج عنه مزيد من الامتدادات العمرانية ، وبالتالي مزيد من الاعتداء على الأراضي الزراعية .

هذا وقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بمعدل التناقص في مساحات الأراضي الزراعية خلال القرن الحالي من جانب الزيادة المطردة في تعداد السكان من جانب آخر - مدى تفاقم المشكلة من الوجهتين الاقتصادية والسكانية .

فالمشكلة من الوجهة الاقتصادية تتمثل في : استمرار تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من ٠.٥٣ فدان إلى ٠.١٢ فدان خلال قرن واحد من الزمان ، الأمر الذي يعني تناقص دخل الفرد على المستوى القومي من الإنتاج الزراعي لأقل من الربع ، وما استتبع ذلك من انخفاض الإنتاج في عام ١٩٨٦ . كما يوضح البيان التالي :

والتخزين ، والقسم الثالث عبارة عن فناء مكشوف تمتد الأنشطة المعيشية اليه . واستخدمت مواد البناء المحلية في الانشاء ، فأقيمت أغلب المساكن من نور واحد بالطوب اللبن ، وقليل منها استخدم الطوب الأحمر ولم يتجاوز ارتفاعها دورين .

وتتكون مساكن القرية من حوالي ١٠٪ من حجرة واحدة و ٤٠٪ من حجرتين و ٢٥٪ من ثلاث حجرات ، وأغلبية مساكن الريف لم يتوفر بها الحد الأدنى من المتطلبات الصحية والامنية ، نظرا لازدحامها بالافراد وسوء الاضاءة والتهوية ، والافتقار الى مصدر للمياه النقية وانعدام المرافق الصحية وبدرجات المياه ووجود المواشي داخل المسكن ، وتخزين الوقود والحاصلات الزراعية فوق الأسطح وما ينطوى عليه من أخطار الحريق .

#### السيارات الطائرة واثارها:

ونتيجة لعوامل حضارية ولزيادة السكان ، اختل النظام التقليدي للقرية ، وأفسح المجال لتغيرات جديدة . ويمكن أن نعزو سبب التغير في التركيب الاجتماعي والسكاني للقرية إلى العوامل الآتية .

- التغير الاجتماعي الذي صاحب قوانين الإصلاح الزراعي في أواسط هذا القرن ، وما نتج عنه من اختفاء الملكيات الكبيرة ، وظهور طبقة من صغار الملاك كانوا أصلاً معمرين أو أجراء . مما أدى الى تقارب طبقي وعلاقات اجتماعية مختلفة .

- التوسع في التعليم العام بدرجاته المختلفة ، مما أتاح لشباب القرية فرصة كبيرة للتعلم ، وترك الزراعة مهنة الآباء والأجداد ، والبحث عن مهن حضرية تتيح لهم فرصة أكبر لارتقاء السلم الاجتماعي . وقد استقر عدد من هؤلاء المتعلمين بالقرية نظرا لطبيعة عملهم ، أو لعدم توافر مساكن بالمدينة .

وتجدر الإشارة الى أن التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية ساعد

جنورها إلى أعماق التاريخ . وقد شكل النسيج الاجتماعي القروي التقليدي عنصرين أساسيين أولهما : العنصر الطبقي الذي كان يتحكم في علاقات الشرائح المختلفة ذات الدخول المتباينة ، والذي قسم مجتمع القرية بدرجات متفاوتة بين ملاك وأجراء . أما الثاني : فهو العنصر الأسري الذي يربط أبناء الأسرة الواحدة ، رغم تفاوت أفرادها اقتصاديا ، في وحدة متماسكة شبه قبلية . ويعد هذا العنصر عاملا مخففا لحدة التباين الطبقي للمجتمع القروي .

وقد استمدت القرية قيمها السلوكية من منبعين دائمين ، أولهما : الطبيعة الزراعية النهرية للحياة القروية ، وما تفرضه من مشاركة وتعاون اجتماعي . وثانيهما : احساس ديني بالغ العمق استقر في ضمير القروي المصري ، منذ بدأ حياة الزراعة والاستقرار في الوادي جنوباً والدلتا شمالاً . وقد جمعت هذه القيم أفراد القرية في شبه وحدة اجتماعية متجانسة ، رغم التباين الطبقي والأسري في ذلك الوقت . مما جعل من القرية وحدة منعزلة ، لها شخصيتها الانطوائية وذاتيتها الخاصة ، أما علاقاتها مع غيرها من القرى والمدن فلا تتعدى العلاقات الوظيفية الضرورية .

وقد انعكست طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية على تخطيط القرية ، فهي عبارة عن كتلة سكنية دائرية الشكل تقريبا ، يحيط بها طريق خارجي لايزيد عرضه في معظم الأحوال عن ستة أمتار ، ويتفرع منه طرق أخرى أقل في العرض وغير مستقيمة ، ومتوغلة داخل الكتلة السكنية . وقد يصل عرض بعض تلك الطرق الثانوية الى متر ونصف ، وغالبا ما تكون نهايتها مسدودة دون الالتقاء بممرات أخرى ، وهي جميعا ترابية . كما أثر النظام الاجتماعي الاقتصادي التقليدي تأثيرا كبيرا على طريقة بناء وتصميم المسكن الريفي بأقسامه المختلفة ، والتي تشمل قسما مغطى للمعيشة ، وقسما ثانيا للحيوانات والدواجن



على انتشار التعليم العالى ، وبعض الرواج الاقتصادى فى المجتمعات الريفية المحيطة .

- التجنيد الاجبارى العام ترك أثره الواضح فى سلوك ومظهر المجندين ، حتى بعد تركهم الخدمة العسكرية . وقليل منهم عاد الى ممارسة الزراعة ، أما الاغلبية فقد سعت الى العمل فى مهن أخرى فى القرية أو المدن المجاورة .

- تحسن وسائل المواصلات والاتصالات والاعلام أسهم فى إيجاد ارتباط أوثق بين القرية والمدينة ، واختفت العزلة التقليدية التى حجبت القرية عن التفاعل الحيوى مع غيرها .

وقد ساعد التحسن الكبير فى تعبيد الطرق الى سهولة الحركة السكانية - سواء أكانت يومية أو موسمية - فى الاتجاهين بين القرية والمدينة ، وأصبح من اليسير السكن فى الأولى والعمل فى الثانية . كما كان لدخول الكهرباء - واستخدامها فى الإنارة والتوسع فى استخدام الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيون - أثر فى تغير العديد من العادات الريفية التى كانت مستقرة .

- ومما ساهم فى التغير الاجتماعى الريفى : الهجرة الكبيرة الى الدول النفطية سعياً وراء تحقيق دخل أكبر . فقد تجاوزت هذه الهجرة المرحلة الفردية وأصبحت اتجاهاً عاماً داخل القرية له تأثيره الكبير فى تغير الحياة بها ، واتسم سلوك هذه الطائفة بالمظهر الاستهلاكى الكبير . ويذكر أن جزءاً من منخربات أبنائها يتجه فى المقام الأول نحو الاستثمار فى الاسكان ، وظهرت نتيجة لذلك العمارات المتعددة الطوابق ، التى صار يسرى عليها من تأجير أو تملك ما يسرى على عمارات الحضر .

- الاختفاء التدريجى للالات الزراعية البدائية ، والتى استخدمت فى الزراعة منذ فجر التاريخ ، وإحلال المكنة مكانها - كما أن الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والرعى ، سيكون له أثره

الاجتماعى والاقتصادى داخل القرية - كذلك ظهرت فى الآونة الأخيرة بعض القرى المنتجة لصناعات يدوية على درجة عالية من الجودة مثل السجاد والنسيج ، وأصبح لهذه القرى وظيفة مزدوجة زراعية صناعية فى آن واحد .

كل هذه العوامل أدت الى نشأة « طبقة جديدة » على مجتمع القرية التقليدى ، لاتعمل بالزراعة ، ولكن تقوم غالباً بالخدمات العامة والحرف والمهن المساعدة التى ودرت مع الحياة الجديدة . وازداد تدريجياً عدد أبناء هذه الطبقة حتى بلغوا أكثر من نصف تعداد القرية ، من أبنائها أو من الوافدين إليها ، كما ازداد أثرهم ، حتى يمكن القول بأنهما مجتمعان متجاوران ولكن شبه منفصلين ، يعيشان الآن داخل القرية : أولهما مجتمع تقليدى ، وثانيهما مجتمع جديد يعمل بمهن وحرف غير زراعية ، يعد أقل تحمسا للمحافظة على القيم والعلاقات الاجتماعية ، وأكثر رغبة فى إحداث تغييرات فى المجتمع الريفى ، تهدف الى التقليل من الفوارق الاجتماعية والأسرية .

ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا التغير بالحياة الريفية فى الحركة السكانية بين القرية والمدينة وما تحمله من نتائج . فقد أصبحت القرية مركز طرد سكانى الى المدينة ، وحمل هؤلاء الكثير من العادات الريفية الى موطنهم الجديد ، ويبدو ذلك فى أسلوب استعمالاتهم للحيز المكانى الذى يعيشون فيه .

كما حملت الطبقة الجديدة الى القرية بعض مظاهر المدنية وقليلاً من ملامحها . ومع النمو المستمر لهذه الطبقة توارت الصبغة الزراعية التى كانت تصبغ الحياة الريفية فى الماضى ، وبذا فقدت القرية تجانسها الاجتماعى التقليدى .

ومع ظهور الشريحة السكانية الجديدة « غير الزراعية » بقيم وتطلعات حضرية وإمكانات كبيرة نسبياً ، نشأت تجمعات سكنية - خارج

كتلة القرية الدائرية - ذات شوارع طويلة ومتقاطعة ، وهو النمط التخطيطي التقليدي للمدينة ، والذي يمكن معه الامتداد المستمر على الأراضي الزراعية في الاتجاهات الأربعة ، وأعطت حدود الأحواض والملكيات الزراعية الشكل التخطيطي لهذه الامتدادات . كما أن الطرق الرئيسية بالقرية امتلأت على جانبيها بالورش الحرفية ، والمقاهى ومحلات البقالة والخضر والفاكهة ، وأصبحت هذه الطرق مجالا حيويًا للنشاط الحرفي والتجاري داخل القرية ، شأتها في ذلك شأن طرق المدينة ، وإن كان بدرجة أقل في النشاط المهني ، مثل عيادات الأطباء والصيديات ومكاتب المحامين .

وامتدت إلى القرية المرافق العامة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي . ويتم الصرف إلى المصارف المجاورة دون معالجة ، وفي كثير من الأحيان إلى الترع مباشرة . ومع التوسع في الخدمات الاجتماعية أقيمت على الامتدادات العمرانية - على الأراضي الزراعية - المدارس والوحدات الصحية والمستشفيات الريفية والمراكز الاجتماعية ، وغيرها مما يحتاجه سكان القرية .

كما استخدمت في بناء الامتدادات السكنية الجديدة مواد مستوردة من المدينة مثل الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر ، وارتفعت بعض المباني إلى عدة أدوار . وكان الدافع أن المباني الخرسانية أطول عمرا وأبهى مظهرا من المباني التقليدية ، وأنها تجسد مقدرة مالية للمالك . وامتد التغيير إلى الكتلة السكنية القديمة ، وبدأت المباني التي كانت قائمة بها بالطوب اللبن في الاختفاء تدريجيا . وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المساكن الجديدة لم تراعى فيها المواصفات الفنية السليمة . وأقيمت باستخدام الحرفيين من أبناء القرية دون إشراف فني .

ويمكن القول بأن الامتدادات الجديدة تحمل الكثير من ملامح السكان العشوائى الذى أقيم حول المدن ، فالشوارع يصعب وصول

الخدمات إليها ، وخاصة في أوقات الطوارئ ، والإنارة والتهوية الطبيعية غير كافية ، والكثافة السكانية والبنائية فوق معدلها المقبول تخطيطا . كما أن بناء المساكن الخرسانية المتعددة الأدوار بالكتلة البنائية القديمة للقرية على نفس مخططها الأصلي - المناسب فقط للمباني البسيطة المنخفضة ذات الدور الواحد والمتجهة في تصميمها إلى الداخل ، ومع عدم وجود ضوابط للبروزات والفتحات الخارجية - قد أدى إلى أن المباني المقابلة على جانبي الحارة الواحدة اقتربت بعضها من بعض ، حتى كادت أن تتلاصق وتختفى معها الخصوصية التي كانت إحدى السمات البارزة للتقاليد الريفية .

ومع تعدد الأدوار أصبح العديد من الوحدات السكنية متاحا ، إما بالتأجير أو التملك لأبناء القرية أو لغيرهم ، مما دعا بعض العاملين بالمدن إلى البحث عن مسكن لهم بالقرى المجاورة . كما ظهر اتجاه غير مألوف وهو تأجير وحدات سكنية داخل منزل مشترك لأفراد من خارج الأسرة - الأمر الذى كان مرفوضا من قبل ، انطلاقا من مبدأ الحفاظ على ذاتية الحياة الأسرية . ولذا دخل الاسكان الريفي لأول مرة السوق العقاري ، وتبعه بالضرورة تغير ملحوظ في الهيكل الاقتصادي للقرية .

لقد أدى الارتفاع الكبير في عدد الوحدات السكنية والكثافة البنائية العالية ، إلى زيادة كبيرة في أسعار الأراضي داخل الكتلة السكنية وخارجها ، حتى قاربت مثيلاتها بالحضر ، مما دعا الكثير من الملاك - خصوصا غير المقيمين بالقرية - إلى إباحة أراضيهم للامتداد السكاني بدلا من إبقائها للزراعة . فالعائد من بيعها كأرض بناء يفوق أضعاف العائد منها كأرض زراعية ، خصوصا مع تحديد قيمة الأيجار لصالح المستأجر ، دون النظر بدرجة كافية إلى مصلحة المالك .

#### الامتداد الحضري على الأراضي الزراعية :

يعد امتداد المدن على الأراضي الزراعية أكثر خطورة من امتداد القرى عليها . ويرجع الامتداد الحضري الكبير على الأراضي المحيطة بالمدن الى أسباب ثلاثة أولها : الزيادة الطبيعية في سكان الحضر ، وثانيها : الهجرة المستمرة من سكان الريف الى المراكز الحضرية التي تتوفر فيها مقومات الجذب السكاني ، وثالثها : انشاء العديد من المشروعات الصناعية والخدمية حول المدن وداخلها . وقد لا تقتصر هذه الخدمات على المدينة وحدها ، بل يمتد نطاقها الى المحافظة كلها ، وأحيانا الى المحافظات المجاورة . كل ذلك أدى الى ارتفاع معدل الزيادة السكانية بالمدن - وبالتالي معدل الامتداد العمراني - عن معدل الزيادة السكانية بالقرى ، بل وفاق الفارق في الأراضي الزراعية نتيجة امتداد المدن عليها ما فقد نتيجة الامتدادات القروية ، وكاد أن يبلغ أربعة أمثاله .

وفيما يلي جدول يبين مدى التصاعد المستمر في نسبة سكان الحضر الى نسبة سكان الريف :

السنة	النسبة المئوية للسكان في الريف	النسبة المئوية للسكان في الحضر
١٩٠٧	٨١	١٩
١٩١٧	٧٩	٢١
١٩٢٧	٧٢	٢٨
١٩٤٧	٦٧	٣٣
١٩٦٦	٦٠	٤٠
١٩٧٠	٥٨	٤٢
١٩٧٦	٥٦	٤٤
١٩٨٦	٥٦	٤٤

ويتضح هذا الجدول أن نسبة سكان الحضر الى مجموع السكان كان ١٩٪ عام ١٩٠٧ ثم ارتفعت الى ما يقرب من ٤٤٪ عام ١٩٨٦ ، ومن

ويمكن تلخيص بعض النتائج الهامة للتفسير العمراني للقرية فيما يأتي :

- اختفاء المنزل المشيد من مواد محلية والمتجه بمكوناته المعمارية نحو فناء داخلي . واختفى بذلك نمط تصميمي العمارة المحلية كان ملائما للبيئة الطبيعية والمناخية ، كما كان ملائما لحياة الفلاح المصري على مر العصور . وتوصى مراكز بحوث البناء بضرورة الحفاظ على هذا الشكل التصميمي وتطويره واستخدامه في مناطق الاصلاح الجديدة .

- الاختفاء التدريجي للمسكن الذي يتسع للأسرة الممتدة ، أي المسكن الذي يعيش تحت سقفه ثلاثة أجيال : الأجداد والأبناء والأحفاد . والاتجاه نحو الوحدة السكنية ذات المساحة المحدودة الملائمة للأسرة الصغيرة ، باعتبار انها أصبحت مع المتغيرات الجديدة نواة المجتمع الريفي والحضري على السواء .

ومع هذا التغيير الجذري الذي جرى في الأربعين سنة الماضية ، زادت الكتلة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها ، وامتدت القرى حتى تلاحم بعضها مع بعض . ولوقف هذا الزحف العشوائي تحتاج القرى الى تخطيط يتحدد معه نطاقها العمراني ولا يسمح بتجاوزه ، على أن تخصص الفراغات داخل هذا النطاق للامتداد مستقبلا ، كما تحدد الارتفاعات الرأسية المسموح بها والكثافات السكانية والبنائية .

كذلك يجب إعادة النظر في النظام الإداري للقرى وتطويره ، لكي يكون قادرا على احتواء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم مساراتها ، وحتى يتمكن من الهيمنة على شئون القرية داخل كرونها ونطاقها العمراني ، بما في ذلك الاشراف على امتدادها الافقي والرأسي ، ووقف الاعتداء على أراضيها الزراعية .

المتوقع أن تستمر في الزيادة حتى تصل إلى حوالي ٥٥٪ في نهاية هذا القرن .

وتتمثل وظائف المدينة المصرية في أنها :

- مركز إدارة الاقليم أو إدارة مجموعة القرى التي تدخل في نطاق مسئولياتها الادارية ، وهو ما يسمى في النظام الادارى الحالى بالمركز .

- مركز صناعة الأدوات والمهمات التي تستخدم في الزراعة التقليدية كالمحاريث والسواقي وغيرها .

- مركز تجميع وتخزين المحاصيل الزراعية لاعادة توزيعها أو تصديرها للخارج .

- مركز تصنيع المنتجات الزراعية كحلج القطن وصناعات النسيج والزيوت وغيرها .

- مركز تجارى للاقليم أو المنطقة المحيطة بالمدينة ، كما أنها مركز تسويق الحاصلات الزراعية والبذور والأسمدة اللازمة للزراعة .

من ذلك يتبين : أن المدينة المصرية كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الزراعى الذى ساد البلاد أحقاباً طويلة ، وأن القرية والمدينة هما في حقيقة الأمر قطبان لنمط واحد من الحياة ، هي الحياة الزراعية ذات الدورات المنتظمة . واختلاف التخطيط العمرانى بينهما إنما يعكس الاختلاف بين طبيعة الانتاج من ناحية ، وطبيعة التسويق والادارة والتصنيع من ناحية أخرى ، لنشاط معيشى واحد هو الزراعة النهريه . إذ نشأت المدن على امتداد النهر وفروعه والترع المتفرعة منه ، وهي عبارة عن كتلة بنائية دائرية أو شريطية ، ويتلخص نمطها التخطيطى فيما يأتى :

- وجود شريان أساسى في قلب المدينة تقع على جانبيه الأنشطة التجارية والترفيهية والمهنية الرئيسية ، وغالباً ما يبدأ هذا الشريان بمحطة السكة الحديد . وهو يمثل عصب المدينة ومركزها العمرانى .

٢٠٤

وهناك محاور أخرى ثانوية عمودية أو موازية للمحور الرئيسى ، وتعتبر الأنشطة بها امتداداً لأنشطة الشريان الأساسى .

- يتفرع من الشريان الرئيسى والمحاور الفرعية طرق أقل اتساعاً ، تمتد داخل الكتلة السكنية للمدينة ، وتقع عليها الخدمات المرتبطة مباشرة بالسكن والسكان .

- تمتد واجهة المدينة بطول النهر أو الترع التي تقع عليها ، وتشمل المباني الادارية والبنوك والفنادق ودور العبادة ، بجانب بعض المساكن المتميزة .

- تشتمل الكتلة السكانية الرئيسية على سكن الطبقة الوسطى ، ويقع على حوافها بعض الاحياء الحرفية ، ويختص كل حى منها بحرفة واحدة ، مثل حى الصيادين والصاغة والحدادين وغيرها .

- يقع في طرف المدينة حى متميز تسكن فيه الطبقة العليا من المجتمع الحضرى ، وأبناء الجاليات الأجنبية ، بمعدلات تخطيطية ومعمارية تفوق المعدلات السائدة في المدينة الأصلية .

ويشتمل التركيب الاجتماعى للمدينة على الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة المتعددة ، وكان قلب هذه الطبقة شريحة الموظفين بمستوياتهم المختلفة . وكان وجود الجاليات الأجنبية الكبيرة مثل اليونانيين والايطاليين والأرمن يمثل أحد المظاهر الرئيسية للمجتمع الحضرى . ويمكن القول بصفة عامة ان المجتمع الحضرى - شأنه في ذلك شأن المجتمع الريفى - مازال مجتمعاً متماسكاً ومتجانساً ، وله قيمه الاجتماعية والدينية المستمرة .

التغيرات الطارئة وآثارها:

وخلال الحقب الأربع الأخيرة ، استجد على مجتمع المدينة متغيرات جذرية عميقة أفقدته تجانسه الذى عرف به طويلاً . ويمكن إيجاز هذه المتغيرات فيما يأتى :

- نشأ حول المدينة وداخلها العديد من الصناعات الهامة التي

- زوال العنصر الاجنبى من المجتمع الحضرى . وهو ما لم يكن دائما فى صالح عمران المدينة .

- ادى إلغاء نظام البلديات واستبداله بنظام الحكم المحلى - نظام الادارة المحلية - إلى نقل مركز ثقل الاهتمام من المرافق والخدمات البلدية الى مجالات أخرى . مما نتج عنه اعمال ملحوظ لهذه المرافق والخدمات ، وعدم إحكام الرقابة على قوانين التنظيم والمباني داخل المدينة وفى امتداداتها إلى الخارج .

ونتيجة لهذه المتغيرات وللزيادة السكانية الكبيرة ، فقد امتدت المدينة فى كل اتجاه ممكن ، وتعدت على الأراضى الزراعية الخصبة المحيطة بها ، متجاوزة فى ذلك الحدود التى كانت تحدها فى الماضى ، مثل الترع وشريط السكة الحديد وغيرها . وساعد على هذا الامتداد وتآكل الأرض الزراعية ، استئثار الاسكان العشوائى بدون ضوابط ، حتى بلغت نسبة الوحدات السكنية العشوائية التى أقيمت حول مدينة بنى سويف مثلا - فى المدة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٨١ - حوالى ٩٠٪ من مجموع الوحدات التى أنشئت خلال هذه الفترة .

هذا وتتسم المدن المصرية بصفة عامة بعدم التناسق فى تسلسل أحجامها . ففى التناسق المتوازن يبلغ متوسط حجم المدينة ، فى مجموعة من المدن المتشابهة ، نصف متوسط حجم المدينة فى الشريحة السابقة لها ، وضعف حجم المدينة فى الشريحة التالية لها ، ولكن الوضع يختلف تماما فى المدن المصرية . فمدينتا القاهرة والاسكندرية تمثلان المدن العملاقة ، ويبلغ حجم الأولى حوالى ١٣ مليون نسمة ، وحجم الثانية حوالى ٤ مليون نسمة - يليهما شريحة المدن المتوسطة وهى فى أغلبها عواصم المحافظات . وينخفض حجم كل من هذه المدن عن حجم المدن العملاقة انخفاضاً كبيراً ومفاجئاً ، إذ يتراوح بين ١٠٠ ألف و ٤٠٠ ألف نسمة ، ويبلغ عدد هذه المدن المتوسطة الحجم ٢٨ مدينة ،

أضيفت الى الودائف التقليدية لها . ومن الملاحظ أن توطيد المنشآت الصناعية بين المدن قد تم بطريقة غير متوازنة ، فقد استحوذ اقليم القاهرة الكبرى واقليم الاسكندرية على أكبر قدر من المنشآت ، إذ يصل حجم المنشآت الصناعية بهما الى ما يقرب من ٥٠٪ من الحجم الكلى ، والباقى موزع على المدن الأخرى .

- إنشاء الجامعات الاقليمية وفروعها والمعاهد العليا ، فأصبحت المدن مركزاً للتعليم للجامعى والعالى ، بعد أن كان قاصراً على القاهرة الكبرى والاسكندرية ، وقد أحدث ذلك تغييراً أساسياً فى الهيكل الاجتماعى والعمرانى للمدينة . فقد أنشئت جامعات أسيوط وقناة السويس والزقازيق والمنصورة وطنطا والمنوفية والمنيا ، بجانب جامعات الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس وحلوان ، وأنشئت فروع لهذه الجامعات بمدن بورسعيد وبها وكفر الشيخ ودمهور والفيوم وبني سويف وسوهاج وأسوان .

- التوسع فى القطاع العام توسعاً كبيراً أدى الى أن شريحة الموظفين بالمدينة لم تعد قاصرة على موظفى الحكومة ، بل شملت موظفى شركات وهيئات القطاع العام ، وأصبحت هذه الشريحة أكبر حجماً وأعمق أثراً على المدينة وعمرانها عما كانت عليه فى الماضى .

- تم ربط العديد من المدن بشبكة قومية من الطرق السريعة ، وقد ساعد ذلك كثيراً على نمو هذه المدن بمعدل أكبر من معدل نمو المدن التى لا تقع على هذه الطرق . فمن الملاحظ مثلاً أن معدل نمو مدن : بنها وطنطا ودمهور ، والتى تقع على الطريق الزراعى السريع بين القاهرة والاسكندرية - فاق معدل نمو مدن أخرى بعيدة عنه مثل : كفر الشيخ وشبين الكوم . وأنشأت بهذه المدن ويطول الطرق السريعة الخدمات اللازمة للمسافرين عليها مثل : الاستراحات والمقاهى والفنادق والموتيلات ، وكذلك محطات خدمة السيارات وورش الإصلاح والصيانة .

ويلى ذلك شريحة المدن الصغيرة وعددها ١٦١ مدينة ، وعدد سكانها بين ١٠ الاف و ٧٥ ألف نسمة . ولانقصر الفروق الواسعة بين هذه الشرائح الثلاث على عدد السكان فقط ، بل تمتد أيضا الى أنشطتها الاقتصادية وكذلك الى كثافات السكان ، فتبلغ أقصاها فى المدن العملاقة وأدناها فى المدن الصغيرة .

ومن ناحية أخرى تنقسم المدن والمراكز الحضرية المصرية الى مجموعات عامة ، لكل مجموعة خصائصها الذاتية . وأولى هذه المجموعات هى مدن وسط الدلتا المحاطة بالأراضى الزراعية من كل جانب مثل : شبين الكوم ، وبها ، وطنطا ، والمحلة الكبرى والمنصورة ، ودمهور ، والزقازيق . والمجموعة الثانية هى المدن الواقعة على النيل فى الصعيد مصر مثل . بنى سويف ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، وأسوان . وإذا كانت التغيرات التى استجندت على مدن الدلتا هى نفسها التى استجندت على مدن الصعيد ، إلا أن هذه المدن الأخيرة تنفرد بإمكانية الامتداد الأفقى على الصحراء الشرقية فى الشاطئ المقابل من نهر النيل . وهى ميزة ليست متاحة لمدن الدلتا المحاطة بالأراضى الزراعية الخصبة من كل ناحية .

أما المجموعة الثالثة فهى المدن الساحلية وهى عادة ليست مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الزراعى المباشر ، بل هى غالبا ذات نشاط تجارى بجانب النشاط الإدارى والصناعى ، مثل دمياط وبور سعيد والسويس .

وتتمثل المجموعة الرابعة فى المراكز الحضرية الكبرى فى القاهرة والإسكندرية ، إذ أن ربع سكان حضر مصر يسكنون فى القاهرة وحدها . ومعدل النمو السكاني والحضرى فى هذين المركزين فاق معدل النمو فى المدن الأخرى ، كما أنها يمثلان أكبر مراكز استقطاب للهجرة الداخلية ، مما جعلهما ينفردان بمشكلات خاصة بهما . وجدير بالذكر

أن التركيز المكثف المستمر للأنشطة الادارية والصناعية والتجارية فى هذين المركزين ساعد على النمو السكاني والعمرانى المشار اليهما . ومن الملاحظ أن هذه المدن باتواها المختلفة ليس لها تخطيط تفصيلى معتمد ومقنن ، يحدد : النطاق العمرانى للمدينة ، واستخدامات الاراضى بها ، والكثافة البنائية والسكانية ، ونوعية الأنشطة بكل حى من أحيائها ، وكذلك محاور الامتدادات الحضرية لها . وفى غيبة هذا التخطيط امتدت المدن عشوائيا إلى الأراضى الزراعية المحيطة بها ، بالإضافة الى ما حدث لها من تشوه عمرانى ومعمارى داخلى .

ولكل مجموعة من مجموعات المدن نمطها فى الامتداد على الأراضى الزراعية ، فالمجموعة الأولى هى مدن الدلتا المحاطة بالأراضى الزراعية ، فقد امتدت فى كل الاتجاهات ، وكانت أشبه بدائرة دائمة الاتساع والزحف على ما حولها من أراض زراعية . وقد تبتلع المدينة فى نموها القرى المحيطة بها حتى تصبح جزءا عضويا من النسيج الحضرى للمدينة ، كما يمكن أن تلتصق مدينتان متجاورتان ، ويختفى الحد الفاصل بينهما .

وأما المجموعة الثانية - وهى مدن الصعيد - فيقع أغلبها فى الوادى الأخضر غرب النيل ، وامتدت هذه المدن على الأراضى الزراعية المحيطة بها ، شأنها فى ذلك شأن مدن الدلتا - رغم وجود الصحراء الشرقية على الضفة الأخرى من النيل . وكان من الممكن أن يكون الامتداد على هذه الصحراء ، ولكن لإمكانية توفر المياه على الجانب الغربى . ونظرا لعدم وجود تخطيط يوجه مسار الامتداد كان يسر على الأفراد - وكذلك على أجهزة الدولة - أن تقيم مشروعاتها السكنية والخدمية على الأراضى الزراعية ، دون النظر الى النتائج الوخيمة التى ترتبت على ذلك .

أما امتدادات المجموعة الثالثة - وهي المدن الساحلية - فقد أخذت شكلا شريطيا بطول الساحل . ولما كانت هذه المدن بعيدة عن الأراضي الزراعية ، فإن الفاقد في الأراضي نتيجة امتداد هذه المدن يكاد لا يذكر .

وأما المجموعة الرابعة - والتي تشمل اقليم الاسكندرية واقليم القاهرة - فإن الامتداد بها اتجه نحو كل من الأراضي الزراعية والصحراء ، ولكن الامتداد على الأراضي الزراعية فاق كثيرا الامتداد على الصحراء . ولنفس أسباب امتداد المجموعة الثانية وهي : إمكانية توفر المياه والخدمات ، وعدم وجود سياسة رشيدة تهدف الى توفير المواقع المناسبة والمزودة بالمرافق ، والمتاحة بشروط ميسرة كبديل للانتشار العشوائي فوق الأراضي الزراعية حولها - لهذا فإن اقليم القاهرة فقد نتيجة لذلك أراضى زراعية شاسعة في مناطق شبرا الخيمة وقلوب وأمبابة والجيزة والمعادي ، كان من الممكن حمايتها والمحافظة عليها .

#### التخطيط الإقليمي وإعادة توزيع السكان :

يمكن إيقاف الامتدادات العمرانية على الأراضي الزراعية ، أو على الأقل حصرها في أضيق الحدود إذا ما تم إيجاد مناطق تنمية جديدة خارج الدلتا والوادي ، لها مقومات الجذب السكاني ، وقادرة على امتصاص جزء كبير من الزيادة المستمرة في أعداد السكان . ولا يأتي تحديد هذه المناطق - مع تحديد طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تقام عليها ، والنمط المعيشي الملائم لها - إلا بعد إجراء دراسة تخطيطية إقليمية شاملة على كامل المسطح المصري . لذلك ينبغي وضع تصور عام لتوزيع أمثل الأنشطة الاقتصادية والمعيشية على الجيز المكنى المصري بأكمله .

إن الحيز المعمور حالياً - وهو يمثل حوالى ٤٪ فقط من المساحة

الكلية لمصر - عبارة عن شريط زراعى ضيق ، يمتد بجوار النيل بطول البلاد من الجنوب الى الشمال بانحناءات هائلة ، ثم ينفرج في شبه مروحة في طرفه الشمالى . ويعيش في هذا الجزء ٩٤٪ من مجموع سكان مصر . أما الجزء الباقي وهو الأكبر فله طبيعة إيكولوجية مختلفة عن الجزء الأول . فهو في مجموعه صحراوات جافة تكاد تظفر من المستقرات البشرية ، فيما عدا بعض الجيوب المنزلة في واحات متفرقة ، ويسكنه حوالى ٦٪ فقط من مجموع السكان .

ويقسم الشريط الأخضر المأهول ، الجزء غير المأهول إلى قسمين يكادان يتساويان في المساحة ، أحدهما : النصف الشرقى وهو الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء . والآخر : النصف الغربى وهو الصحراء الغربية . ويتسم الجزء الشرقى بالجبال والتضاريس ، بينما يتسم الجزء الغربى بالتسطيح والمنخفضات المتسعة . ويعنى آخر فإن الحيز الجغرافى المصرى ينقسم الى ثلاث شرائح طولية متوازية ومتتالية تمتد من الجنوب الى الشمال . وهذه الشرائح الثلاث متباينة جغرافياً وإيكولوجياً ، والخط الفاصل بينها يكاد يشبه الخط الفاصل بين اليابس والماء . أى انه ليس هناك تدرج في الطبيعة الإيكولوجية بين شريحة وأخرى ، والانتقال بينها يكاد يكون شبه مفاجئ . وينتهى اليابس على الجانبين الشمالى والجنوبى بساحلين طويلين شبه مستقيمين هما ساحلا البحر المتوسط والبحر الأحمر ، بخلاف الجانبين الغربى والجنوبى حيث يمتد اليابس امتداداً طبيعياً متجاوزاً الحدود السياسية - وهما أيضاً شبه مستقيمين - الى داخل كل من ليبيا والسودان .

#### عناصر التخطيط الإقليمي :

ينبغي أن يشتمل التخطيط الإقليمي على العناصر الآتية :

أولاً : استعراض الامكانيات الطبيعية السطحية والجوفية الكامنة على كامل المسطح من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة

Natural Re- sources Human Potentialities  
sources ، والعناصر المستجيلة ، وكذلك على أساس استخدام  
التكنولوجيات الملائمة في كل مجال من مجالات التنمية . بهدف : تحديد  
الأنماط المناسبة للأنشطة المعيشية - الزراعية والحرفية والصناعية  
والسياحية وغيرها - بتداخلاتها وعلاقاتها البسيطة والمركبة .

سادسا : تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات ،  
وتدرجها العددي والجمي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها . ويحدد النمط  
المعماري والتخطيطي : نمط النشاط المعيشي بجانبه الاقتصادي  
والاجتماعي ، فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية عليه .

ان كثيراً من الدروس المعمارية والتخطيطية يمكن أن تستخلص من  
المستقرات القائمة التي أقامها الأهالي بوحى من غريزتهم ، ونتيجة  
لتجاربهم الطويلة مع الطبيعة ، مثل استخداماتهم للمواد الخام المحلية  
في البناء ، وتكوين عناصر انشائية ومعمارية تتوافق مع الطبيعة  
المحيطة بهم ، مثل : عمارة الواحات ووديان الصحراء الغربية ، ومباني  
منطقة النوبة .

سابعا : دراسة سكانية تنموية للحيز العالي ، وتحديد  
العلاقات بين هذا الحيز ومحاور التنمية المقترحة سكانيا  
واقتصاديا . ويجب في هذا المجال تحديد نمط الانتشار السكاني من  
الوادي والدلتا الى مناطق التنمية الجديدة . ويمكن أن يتم الانتشار : إما  
تدريجياً توسعياً الى الخارج في المناطق المجاورة ، أو بخلق مراكز  
جديدة بعيداً عن الحيز العالي ، وإنشاء مستقرات بشرية بها أو  
بهما معاً .

ثامنا : تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال الى  
المجتمعات الجديدة ، ودراسة عوامل الجذب السكاني إليها ومنها : منح  
مميزات كبيرة لا تتوفر لسكان الحيز العالي ، وتشجيع المجتدين بعد انتهاء

بمصادرها المختلفة . والعديد من مثل هذه الدراسات تم فعلاً ولكن على  
المستوى القطاعي بدون تكامل فيما بينها . ولاتقف الدراسة عند تحديد  
أنواع الخامات وكيميائياتها ، بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية  
والميكانيكية ، لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة .

ثانياً : استعراض الطبيعة الايكولوجية من مناخ وبيئة  
وطبوغرافيا لكل أجزاء مصر ، وتحديد مدى ملائمة هذه الطبيعة للأنشطة  
المعيشية المختلفة ، وكذلك يجب أن تشتمل الدراسة البيئية والمناخية  
على إمكانية استخدام العناصر الطبيعية من رياح وحرارة في توليد  
الطاقة ، وكذلك الاستفادة من الامطار والرطوبة في الزراعة .

ثالثاً : تحديد محاور التنمية Corridors of Development  
واتجاهاتها في الحيز غير المأهول ، والذي يشمل : الصحراء الغربية  
والشرقية وسيناء والمناطق الساحلية على البحرين المتوسط والأحمر  
ومناطق البحيرات والمنخفضات ، ويتحدد المحور على ضوء : إمكاناته  
الكامنة وطبيعته الايكولوجية وقدرته الاستيعابية من السكان والأنماط  
المعيشية التي يمكن أن تقيم به .

رابعاً : تحديد شبكات البنية الأساسية على مستويات ثلاث ،  
أولها : المستوى الدولي ، وهو الشبكات التي تربط الحيز المصري بالعالم  
الخارجي ، وهي تمثل المنافذ البرية والبحرية والجوية ، وارتباطاتها  
بمراكز السكان ومراكز الانتاج والاستهلاك . وثانيها : المستوى القومي  
وهو يمثل شبكات المواصلات الرئيسية بأنواعها المختلفة ( البري  
والنهرى والجوى ) التي تربط الأقاليم بعضها ببعض . وثالثها : الشبكة  
الاقليمية التي تربط أجزاء الاقليم الواحد . وتشمل الدراسة أيضاً :  
شبكات الاتصالات المختلفة وشبكات نقل الطاقة .

خامساً : دراسة الأنشطة المعيشية Life Patterns الممكنة في  
محاور التنمية الجديدة بأنواعها المختلفة على أساس الامكانيات البشرية



فترة تجنيدهم على الاستقرار في المجتمعات الجديدة ، ولعل هذه الوسيلة هي أقل الوسائل تكلفة وأكبرها عائداً .

تاسعا : تحديد النظام الإداري الذي يربط الأقاليم بالحكومة المركزية ، وكذلك تحديد العلاقات الإدارية داخل الأقاليم الواحد - بما يحقق اللامركزية في الإدارة ، وإعطاء الأقاليم السلطة الكافية لهيمنة على مرافقها : تخطيطاً وتنفيذاً وتشغيلاً .

وبذلك يتضح ان التخطيط الاقليمي لمصر أمر واجب وحيوي لسببين ، أولهما : امتصاص جزء كبير من الزيادة السكانية ، وإعادة توزيع السكان على كامل المسطح المصري ، وثانيهما : وقف الاعتداء على الأراضي الزراعية والمحافظة على ما تبقى منها ، إذ انها تمثل الجزء الأكبر والأهم من رأس المال القومي . ومن الواجب تضاعف جهود كافة أجهزة الدولة المعنية في تنفيذه . ويمكن الاستفادة بتجارب بعض الدول في هذا المجال - خصوصاً تجربة الهند وفرنسا .

#### محاور التنمية :

لقد أجريت بعض الدراسات الأولية على التخطيط الاقليمي في مصر ، وانتهت الى تصور مبدئي لمحاور التنمية ومحاور الانتشار العمراني ، وهي المحاور الحاملة للمرافق الرئيسية الى مناطق التنمية . وفيما يلي موجز لكل منها :

#### أولاً : محاور التنمية الطولية :

- محور يمتد بمحاذاة مجرى النيل في الأراضي الصحراوية المشرقة على الوادي الأخضر على حافة الهضبة الشرقية ، وعند بدايات الودية الجافة التي تخترق هذه الهضبة

- محور الساحل بطول شواطئ البحر الأحمر ، وخليج السويس ، وقناة السويس الى بورسعيد .

- محور وسطى يقع بالهضبة الشرقية بين المحورين السابقين ، ويختص بتنمية الخامات التعدينية المتوفرة بهذه المنطقة .

- محور يمتد بمحاذاة الضفة الشرقية لخليج السويس ، ابتداء من شرم الشيخ جنوباً وحتى سهل الطينة عند مدينة بالوطنة شمالاً .

- محور يمتد بطول خليج العقبة وحدود مصر الشرقية الى ساحل البحر المتوسط ، عند قطاع العريش والشيخ زايد .

- محور طولى يشتمل على منخفضات الصحراء الغربية بالوادي الجديد ، ويبدأ من وادي توشكا جنوباً ماراً بواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية ، ثم يتصل بمنطقة سيوه شمالاً . ويشير الى هذا الحضور « بالحزام الأخضر الغربي » Western Green Belt

- المحور الساحلي الشمالي الغربي ، والذي يمتد بين السليم وشمال الدلتا ، والمحور الشمالي الشرقي الذي يمتد بطول شبه جزيرة سيناء .  
ثانياً : محاور الانتشار العمراني العرضية أو المحاور الحاملة للمرافق الرئيسية :

تتبع هذه المحاور في مصر العليا الودية الجافة في الصحراء الشرقية ، وتسير في الاتجاه العرضي متعامدة تقريباً مع محاور التنمية الطولية ، وتربطها بالوادي بشبكة طرق رئيسية ، وتمدها بالمرافق وعلى الاخص المياه والطاقة الكهربائية . وهذه المحاور هي :

- محور الكريما والزعفرانة .

- محور الشيخ فضل ( المنيا ) ورأس غارب .

- محور قنا والغردقة .

- محور قفط والقصور .

- محور أدفو ومرسى علم .

- محور كوم امبو ورأس بناس .

- محور أسوان وبيير شلتين ، ويمتد جنوباً الى حلايب .

العريش ، والصحراء الواقعة بين الفيوم وبني سويف ، ومنطقة  
السد العالي ، وبعض مناطق ساحل البحر الأحمر ، ومنطقة  
الوادي الجديد .

- تنفيذ هياكل البنية الأساسية للمحاور العريضة .

- مرحلة التنمية الشاملة واعطاء الاقاليم فاعليتها الاقتصادية  
في ادارة التنمية ، كل وفقاً لإمكاناته وموارده الطبيعية والبشرية .  
هذا التصور المبدئي للتخطيط الاقليمي لمصر يساق كنموذج ، ولكن  
الشكل النهائي للتخطيط ينبغي أن يتكون بعد اجراء الدراسات  
التفصيلية السابق ذكرها .

المناطق التي تمت دراستها لتكون بداية للانتشار السكاني ،

قامت الجهات المختصة بشئون التعمير باجراء دراسات على بعض  
الاقاليم لتحديد امكاناتها التنموية ، والتي يمكن البدء في تعميرها إلى  
أن يستكمل التخطيط الاقليمي كل مقوماته وعناصره التنفيذية . غير أن  
هذه الدراسات قد تمت منذ سنوات . وقد استجبت بعض المتغيرات -  
ما يستلزم اعادة النظر في بعض توصياتها ، كما أن الواقع  
التنفيذي الحالي تجاوز النتائج التي تم التوصل إليها . وفيما  
يلي موجز لهذه الدراسات :

منطقة الوادي الجديد :

يوجد بالمنطقة أكبر خزان للمياه الجوفية بافريقيا ، إذ تبلغ  
سعته ٢٣٤ مليار متر مكعب ، ويتم تغذيته بمعدل ٣,٥ مليون  
متر مكعب يوميا ، وكمية المياه التي يمكن استغلالها بأمان في هذه  
المنطقة تقدر بنحو ١٠٤٢ مليون متر مكعب سنويا . وتقدر  
المساحة المنزرعة بحوالي ٤٢ ألف فدان . وقد تم تملك نحو  
١٣ ألف فدان من المساحات المستصلحة على المنتعنين  
والخريجين ، وتوجد حاليا أربعة مصانع لتجفيف البلح وتعبئته

أما المحاور العريضة باقليم الدلتا - والتي تربط الحيز الحالي  
بمناطق التنمية الجديدة وتمدها أيضاً بالمياه والطاقة - فهي :

- المحور الساحلي الشمالي ، الذي يربط الساحل الغربي بشمال  
الدلتا بالساحل الشرقي في سيناء .

- المحور الأوسط ، ويمتد من جنوب منخفض القطارة ووادي  
النطرون إلى مديرية التحرير ووسط الدلتا وصحراء شرق الدلتا  
بمحاذاة ترعة الاسماعيلية ماراً بمدينة الاسماعيلية ، وينتهي بمحور  
وسط سيناء .

- المحور الجنوبي ويمر بمدينة ٦ أكتوبر والجيزة والسويس ،  
ويتصل بمحور جنوب سيناء .

وتشير الدراسات الأولية إلى أن المسطح الذي يمكن تنميته وتعميره  
يبلغ حوالي ٣٥٪ من المسطح الكلي . ويمكن الوصول من الوضع  
الحالي ، بمحدداته وقصوره إلى الوضع المستهدف ، من خلال مراحل  
متدرجة متناسقة ، يجرى الاعداد لها باشتراك جميع قطاعات الدولة .  
وهذه المراحل هي :

- مرحلة الخروج المباشر إلى الاراضي الصحراوية الملاصقة  
للوادي الأخضر والدلتا ، مثل صحراء الصالحية شرق الدلتا وشمال  
وجنوب التحرير غرب الدلتا ، ومنها بدايات الأودية الجافة في مصر  
الغربية ، وقد بدأ هذا الاتجاه حالياً بإنشاء مدن العاشر من رمضان  
والعبور والصالحية شرق الدلتا ، ومدن العامرية والنوبارية والسادات  
غرب الدلتا ، ومدن بني سويف والمنيا الجديدة وأسيوط الجديدة وسوهاج  
الجديدة وأسوان الجديدة بمصر العليا .

- تنمية أقطاب النمو Growth Poles ذات الامكانات التي  
يمكن استغلالها بسهولة ، والتي تقع على المحاور الطولية والعريضة ،  
وهي على سبيل المثال : بعض مناطق الساحل الشمالي ، ووادي

وتصنيع الألبان . كما توجد مناجم الحديد بالواحات البحرية والفوسفات بأبو طرطور .

وتشتمل عناصر التنمية لهذا الإقليم على الآتى :

**استصلاح الأراضى والزراعة :** تبلغ المساحات التى يمكن التوسع فيها مع الاستخدام الكفء للموارد المائية المتاحة نحو ١٠٠ ألف فدان ، تم اختيارها من بين الأراضى الصالحة للزراعة التى تقدر بنحو ١٤٧ ألف فدان . ومع تحسين وصيانة التربة وإعادة النظر فى البورة الزراعية يمكن تحقيق أقصى إنتاجية للأرض المستصلحة . كما يمكن استغلال ميزة النضج المبكر للحاصلات الزراعية للتوسع فى الخضروات وزراعة النباتات الطبية والعطرية والمحاصيل الزيتية ، وفى محاصيل الأعلاف للتهوض بالثروة الحيوانية .

وتهدف خطة التنمية أيضا إلى زراعة مساحات كبيرة بالغابات لتوفير الأخشاب بدلا من استيرادها .

**الصناعة والتعدين :** تقوم استراتيجية التنمية الصناعية - على المدى القريب - على التوسع فى تصنيع المنتجات الزراعية ، أما على المدى البعيد فيتوقف التوسع الصناعى على اكتشاف مصادر جديدة للخامات والطاقة . ويمكن الاستفادة من الخامات المتوفرة حاليا بالمنطقة فى إنتاج مواد البناء اللازمة للتعمر .

كما تقوم استراتيجية التعدين على الاستمرار فى استغلال خامات حديد الواحات البحرية ، والتوسع فى استخراج زيادة إنتاج الحديد والصلب على المستوى القومى ، وكذلك استغلال خام الفوسفات بهضبة أبو طرطور فى تصنيع حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية ، بطاقة إجمالية قدرها ٢ مليون طن

**السياحة :** يمكن تنشيط السياحة باعتبار الوادئ الجديد من أهم مناطق الجذب السياحى وخاصة للسياحة الصحراوية وسياحة الشباب

والسياحة العلاجية ، وذلك لتوفر العيون والرمال التى تستخدم فى العلاج الطبيعى .

وتقدر الاستثمارات اللازمة للتنمية بحوالى ٢ مليار جنيه ، باعتبار عام ١٩٨٠ هو عام الأساس بالنسبة لأسعار التكلفة . وبينما يعتبر دور الحكومة ركيزة توفير البنية الأساسية ، إلا أن التنمية بمجالاتها المختلفة يجب أن تترك للاستثمار الخاص - سواء محليا أو أجنبيا ، كما يجب أن تتاح بعض هذه المناطق للمصريين العاملين بالخارج وشباب الخريجين .

**منطقة الساحل الشمالى :**

تقع هذه المنطقة بمحافظة مطروح ، وهى عبارة عن شريط بامتداد الساحل من سيدى كرير شرقا حتى السلوم غربا ، وبطول نحو ٥٠٠ كيلو متر ، ويعرض يتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ كيلو متر . وقد أثبتت الدراسة التى أجريت على هذه المنطقة أنها غنية بمواردها السياحية ( الترويحية والرياضية والثقافية ) وبالثروة البحرية من أسماك وأسفنج ، كما أن الأرض القابلة للزراعة متوفرة فى أماكن عديدة بها . ويمكن التوسع فى المراعى والتهوض بالثروة الحيوانية .

وتشتمل عناصر التنمية لهذا الإقليم على الآتى :

**استصلاح الأراضى والزراعة :** تقدر الأرض القابلة للزراعة بنحو ٢٨١ ألف فدان ، منها ١٢٥ ألف فدان تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية ، ٢٤٦ ألف فدان لزراعة المحاصيل ذات الجذور السطحية والمراعى وشجر التين . وتعتمد الزراعة على مياه النيل بعد ترعة النصر وترعة بهيج ، ومياه الأمطار والمياه الجوفية . ويمكن التوسع فى مزارع الماشية وإنتاج الدواجن . كما يمكن زراعة حوالى مليون فدان بيرة مطرية واحدة فى مناطق كثيرة من الساحل الشمالى - إذا ما أزيلت منها الألفام التى زرعت أثناء الحرب العالمية الثانية .

بترول وفحم وحديد ومنجنيز وجبس وفيروز ، وكذلك مقومات السياحة التاريخية والدينية والثقافية والترويحية .

وفيما يلي موجز للأنشطة المقترحة لتنمية سيناء :

**الزراعة :** تتركز الأنشطة الزراعية على امتداد الساحل الشمالى من سهل الطينة حتى العريش ، بالاعتماد على مياه النيل من ترعة السلام ، ومن العريش حتى رفح على مياه الأمطار والمياه الجوفية . وتعتمد منطقة شرق البحيرات وشرق خليج السويس على مياه ترعة الاسماعيلية . ويإنشاء ترعة السلام والسحارة تحت قناة السويس - وحفر وتشغيل آبار المياه الجوفية وإنشاء السدود لحجز مياه الأمطار والسيول - يمكن استصلاح حوالى ٢٦٥ ألف فدان ، منها ١٣٠ ألف فدان بسهل الطينة ، ٩٠ ألف فدان بمنطقة شرق خليج السويس و٢٠ ألف فدان شرق البحيرات ، والباقي موزع على مناطق متفرقة .

**الصناعة والتعدين :** يقترح إقامة مجمع أسمدة ومصنع صودا كاوية ، ووحدة تكرير البترول ، ومجمع بتروكيماويات ، ومجموعة صناعات غذائية تعتمد أساسا على تجفيف وتعبئة البلح واستخلاص الزيوت النباتية وزيت الزيتون . وكذلك الصناعات التى تعتمد على الخامات التعدينية المتاحة وأهمها الكاولين والفحم والرمل والمنجنيز والجبس .

**السياحة :** يمكن تنمية المنطقة سياحيا ، محليا أو دوليا ، وذلك بتوفير الفنادق والقرى السياحية على الشواطئ ، ويبلغ عدد الغرف المطلوبة نحو ٨٥٠٠ غرفة حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك لاستيعاب حركة سياحية يقدر حجمها بنحو ٤,٥ مليون ليلة سياحية . وتتركز السياحة العالمية بالمناطق الجنوبية ، والسياحة المحلية بالسواحل الشمالية .

**السياحة :** تعتبر السياحة أحد المقومات الأساسية لتنمية اقليم الساحل الشمالى . وتشتمل على انشاء العديد من القرى السياحية والفنادق والموتيلات والمخيمات ، وقد حددت الدراسة مواقع هذه المنشآت ومناطقها الاستيعابية ، والتى يبلغ اجمالها حوالى ٩٤ ألف سرير ، وسوف يساعد فى تنشيط قطاع السياحة : تشغيل خط المعبديات بين جنوب أوربا ومرسى مطروح .

**الثروة البحرية :** وتتركز فى استزراع الاسماك وإنشاء العديد من المزارع السمكية والأسفنج .

**- الصناعة :** وتشتمل على صناعات مواد البناء وإنتاج الملح وحامض الكبريتيك ، وصناعة وصيانة مراكب الصيد ومعايير الزيتون وانتاج الألبان .

وتقدر الاستثمارات اللازمة بنحو ٢ مليار جنيه بأسماع ١٩٧٥ ، وهو عام إجراء دراسة هذا الاقليم .

**إقليم سيناء :**

تبلغ مساحة سيناء أكثر من ٦١ ألف كيلو متر مربع ، أى أنها تعادل نحو ١٪ من مساحة مصر . ويرغم توفر الموارد والثروات الطبيعية بها إلا أنها تعاني من فراغ سكاني ، وكان عدد سكانها عقب التحرير ١٩٥ ألف نسمة ، بكثافة حوالى ٣ أفراد للكيلو متر المربع . وتختلف الدراسات فى تقدير مساحة الاراضى الممكن استصلاحها ، فبينما تبلغ نحو ٧٣٥ ألف فدان حسب مخطط الموارد المائية ، إلا أنها تقدر بـ ٢٠٠ ألف فدان فقط فى الدراسة التى أجراها Demis Moore لتنمية سيناء .

ولا تقتصر مقومات تنمية سيناء على امكانية التنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، بل تشمل أيضا التنمية التعدينية والصناعية ، من

ويقدر إجمالي الاستثمار في مخطط التنمية بنحو ١١,٢ مليار جنيه  
باسعار ١٩٨٥ .

#### إقليم البحر الأحمر :

تبلغ مساحة الإقليم نحو ١٦٦ ألف كيلو متر مربع ، أى ما  
يعادل سدس مساحة مصر ، وتبلغ الكثافة السكانية : لكل فرد ٢  
كيلو متر مربع ، وهذا يعنى أن المنطقة شبه خالية . وقد روى  
في إعداد خطة تنمية الإقليم : الامكانيات الضخمة المتاحة ، وفى  
مقمتها حقول البترول والغاز بمناطق رأس غارب والغردقة  
ورأس شقير ، ومناجم الفوسفات بسفاجا والحمراوين  
والقصير والسباعية ، مع إمكان استغلال مناجم الذهب والقصير  
والرماس واليورانيوم . كما أن الموقع الجغرافى المتميز يتيح  
إمكانات كبيرة للسياحة الرياضية والترويحية ، المحلية  
منها والعالمية .

وأهم مشروعات التنمية بهذا الإقليم هى :

**الزراعة :** أوضحت الدراسة أنه يمكن  
استصلاح ٤٢ ألف فدان ، منها ٩,٥ ألف فدان تعتمد على  
مياه النيل وهـ ٣٢ ألف فدان على المياه الجوفية ، ومناطق  
الاستصلاح هى : وادى أسسيوط ووادى اللقطة ووادى عبادى  
ووادى تناش ..

**الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية :** يمكن  
تنمية الثروة الحيوانية والداجنة ، كما يمكن النهوض بالثروة  
السمكية ، وذلك بتوسيع المحطة المائية بالفريفة ،  
وتحسين ميناء الفريفة ، واستكمال ميناء الصيد ببرناس ، وتوفير

مستودعات التبريد والتجميد ، وتدعيم اسطول الصيد  
بالفريفة وبرناس ، وإنشاء مزارع سمكية .

**التعدين والصناعة :** تشمل تنمية الإقليم فى مجال  
التعدين : تطوير مناجم الفوسفات بالحمراوين والسباعية  
والقصير ، واستغلال مناجم الذهب والقصير والرماس  
واليورانيوم ، بالإضافة إلى محاجر الطفلة والحجر الجيري  
والجرانيت والرخام . وتشتمل الصناعات المقترحة على :  
صناعة البتروكيماويات ، وصناعة الحديد التى تعتمد على الخام  
المستخرج من أسوان ، والخام الذى يمكن استيراده من الخارج ،  
والصناعات الكيماوية والأسمدة .

**السياحة :** تهدف خطة السياحة إلى الوصول بالطاقة الفندقية  
إلى نحو سبعة آلاف غرفة فى نهاية هذا القرن ، وذلك بإنشاء فنادق  
وقرى سياحية ومراكز سياحية ومخيمات بطول الساحل . وتعتبر المنطقة  
ذات امكانيات سياحية كبيرة بأنواعها المختلفة ، مثل السياحة الرياضية  
والترفيهية والغطس ، ومن المستهدف زيادة عدد السائحين إلى نحو ٢١٠  
آلاف سائح عام ٢٠٠٠ (ويقدر ما تم تنفيذه حتى الآن بنحو خمس عشرة  
ألف غرفة أى ضعف الرقم المستهدف ) .

ويقدر إجمالي الاستثمارات - لاستغلال الموارد لتحقيق التنمية  
الشاملة بالإقليم - بنحو ٦٤٠ مليون جنيه ، بخلاف استثمارات البترول  
- مقومة بأسعار ١٩٨٠ .

#### إقليم بحيرة السد العالى :

ترتب على إنشاء السد العالى تكوين بحيرة يصل طولها إلى نحو  
٥٠٠ كيلو متر وعرضها إلى نحو ١٠ كيلو مترات ، وإذا تعتبر أطول

بحيرة صناعية في العالم . ومساحة المنطقة تزيد على ٢ ٪ من اجمالي مساحة مصر .

وتشتمل خطة التنمية على ما يلي :

- المحافظة على المخزون السمكى بالبحيرة ، وإدخال الأصناف الجديدة المناسبة ، مع تطوير طرق ومعدات الصيد ، ودعم اسطول النقل النهري ، وتطوير أساليب الحفظ فى مناطق الصيد .

- استصلاح واستزراع ١٥٠ ألف فدان ، ويتطلب ذلك تصنيف التربة ، وإنشاء المزارع التجريبية فى مناطق : كركر ، وجرف حسين ، وكلايشة ، وأبو سمبل ، والسلام ، والشهداء ، والعلاقى ، وقسطل ، وإندنان - لتحديد أنسب المحاصيل الملائمة لظروف المنطقة ، ومعدلات الري والتشجير ، وكذلك تحديد أفضل الطرق لاستغلال المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار .

- تشمل التنمية الصناعية والتعدين : صناعة الرخام والجرايت والطوب الطفى ، وإصلاح السفن وانشآت نقل الأسماك وصيانتها ، وصناعة الأسمت والجير والقيشانى ، والابوات الصحية والمواسير الاسمنتية وحديد التسليح ، ومصانع العلف والأسمدة والسباتك الحديدية .

- إنشاء قرى سياحية وفنادق بمنطقة أبو سمبل ومنطقة أسوان ، لزيادة الطاقة الاستيعابية لمواجهة النمو فى النشاط السياحى .

ويقدر إجمالي الاستثمارات المطلوبة بنحو ٢,٣ مليار جنيه ، مقومة بأسعار عام ١٩٧٩ .

#### إقليم شرق الدلتا وقناة السويس :

تشتمل هذه المنطقة على : المطرية والساحية وسهل الحسينية وسهل جنوب بور سعيد ، وغرب السويس وطريق الاسماعيلية وشرق البحيرات ، وتبلغ المساحة التى يمكن استصلاحها وريها بمياه النيل ٦٨٨٠٠٠٠٠ فدان ، والمساحة التى يمكن استصلاحها وريها بالمياه الجوفية ٣٣٥٠٠٠٠ فدان ، أى أن مجموع ما يمكن استصلاحه فى هذا الاقليم يبلغ ٣٢١٥٠٠٠٠ فدان ، كما يمكن انشاء منطقة كبيرة للصناعات الثقيلة بالسويس ، وتوطين الصناعات الصغيرة والتحويلية بالاسماعيلية وبورسعيد . يتمتع إقليم قناة السويس بإمكاناته السياحية الكبيرة ، خصوصا منطقة البحيرات ومنطقة الخليج .

#### إقليم غرب الدلتا :

تشتمل هذه المنطقة على : مزارع الطريق الصحراوى والأراضى على جانبي ترعة النصر وغرب النوبارية ووادى النطرون وامتداد البستان وسيدى عبد العاطى ، وتبلغ المساحة الكلية التى يمكن استصلاحها وريها بمياه النيل والآبار حوالى ٧٨٦٠٠٠٠ فدان .

#### منطقة مصر الوسطى ومصر العليا :

تبلغ المساحة التى يمكن استصلاحها بمصر الوسطى ومصر العليا حوالى ٩٧٧٣٠٠٠٠ فدان ، وتشتمل على شريط طولى شرق النيل على حافة الهضبة الشرقية ، وعند بدايات الوديان الجافة بهذه الهضبة . وهذه المناطق قد تمت داستها ، ويمكن تعميرها ، على أن تتولى الدولة مد المرافق القومية والبنية الأساسية إليها . ويقوم الأفراد والشركات الخاصة بمشروعات التنمية ، سواء أكانت زراعية أو صناعية أو سياحية .

## أولوية استصلاح الأراضي :

ويستفاد مما سبق أن استصلاح الأراضي له الأولوية في التنمية ،

### للسباب الآتية :

- زيادة قاعدة الاستثمار الزراعي ، وخلق طاقة إنتاجية جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء والكساء .

- زيادة فرصة العمالة والتشغيل بدرجة كبيرة ، إذ أن مشروعات استصلاح الأراضي تعتبر من أكبر المشروعات استيعاباً للقوى العاملة ، وهذا ما يلأم الحاجة إلى خلق مناطق تنمية جديدة لامتناع الزيادة السكانية المطردة .

- تعتبر مشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها من أقل المشروعات استفاداً للتقند الأجنبي ، حيث تبلغ نسبة استيعابها حوالي ١٢ ٪ من مجموع الاستثمارات التي تلزم لتنفيذها ، بجانب اعتمادها في كثير من مراحلها على الخبرة الفنية المحلية .

- تعويض بعض ما فقد من أراض زراعية خصبة بالدلتا والوادي نتيجة الامتدادات العمرانية عليها .

- تقل تكلفة خلق فرصة عمل جديدة بمناطق الاشتصلاح عنها في المجال الصناعي ، إذ تبلغ حوالي ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في الصناعة ، بينما تتراوح بين ربع وثلاث هذا المبلغ في استصلاح الأراضي .

ويمكن تشجيع الأفراد والشركات الخاصة للقيام بمشروعات الاستصلاح ، وذلك من خلال منح الميزات الآتية

- تحديد ثمن فدان الأرض بدون البنية الأساسية بمبلغ معقول ( ما بين ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه ) .

- عدم تحميل المستثمر أى نسبة من تكاليف البنية القومية .

- يتحمل المستثمر ٥٠ ٪ فقط من تكاليف البنية الأساسية .

- في المناطق النائية يخفض ثمن الأرض إلى ٥٠ جنيهاً فقط للفدان ، مع خفض نسبة ما يتحملة المشتري من البنية الأساسية إلى ٣٠ ٪ على الأكثر .

- إعفاء مناطق التعمير الجديدة من الضرائب بأنواعها المختلفة ، كوسيلة لتشجيع الاستيطان بها .

### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما داز حولها من مناقشات وما أبدى من آراء ، رأى أن الأولوية الأولى يجب أن توجه الى وقف الاعتماد على الأراضي الزراعية ، وذلك من خلال إجراء ين في أن واحد :

- وقف الزحف البنائى للقرى والمدن على الأراضي الزراعية المحيطة بها .

- إتاحة مناطق عمرانية جديدة ذات إمكانات تنموية تقوم بامتصاص الزيادة المستمرة في السكان .

وعلى ضوء ما سبق جميعه يوصى بما يأتى :

\* إعداد تخطيط تفصيلي للقرى ، يتحدد فيه النطاق العمرانى لكل قرية ولا يسمح بالبناء خارجه ، ويكون امتداد القرية رأسياً أو أفقياً في الأراضي الفضاء داخل نطاق حيزها العمرانى .

\* إعداد تخطيط تفصيلي لكافة المدن ، يحدد : النطاق العمرانى لكل مدينة ، واستخدامات الأراضي والكثافات السكانية والبنائية ، ومحاور الامتداد العمرانى للمدن التى تسمح مواقعها بمثل هذه

الامتدادات . على أن يتم ذلك على الأراضى الصحراوية - بعيدا عن الأراضى الزراعية .

\* أن تتكون فى كل محافظة - أو فى كل مجموعة محافظات - هيئة تقوم بإعداد مخططات القرى والمدن داخل نطاقها ، بالتعاون مع الجهات المعنية . وتصدر التشريعات اللازمة لوضع هذه المخططات موضع التنفيذ . على أن تكون بمنأى عن عوامل التغيير والتبديل .

\* ضرورة إعداد التخطيط الإقليمى لمصر شاملا الحيز المأهول والحيز غير المأهول ، لتحديد فيه محاور التنمية حسب الامكانيات الكامنة بكل منها ، وقدرتها الاستيعابية للسكان ، وطبيعتها الديموغرافية ، مع تحديد الأنشطة المعيشية بها ، وكذلك الأنماط التخطيطية والمعمارية الملائمة لها ، وذلك بهدف إعادة توزيع السكان على كامل المسطح المصرى . ويحدد التخطيط الإقليمى العلاقة بين الحيز الحالى ومحاور التنمية المقترحة .

ونظرا لأن إعداد هذا التخطيط لا يمكن أن تقع مسؤوليته على جهة واحدة فقط - ذلك لأنه يشتمل على كافة الأنشطة الانتاجية والخدمية ، فضلا عن أنه متعدد الأبعاد والمستويات - لذا يجب أن يعد بواسطة مجموعة عمل تتبع هيئة رئاسية عليا ، وتشارك فيها كافة الوزارات والهيئات المعنية . ويمكن الاستفادة من خبرات الدول الأخرى فى مجال التخطيط الإقليمى مثل : فرنسا ، والهند ، وفنزويلا ، عند إعداد تخطيطنا القومى .

\* إلى أن يتم التخطيط الإقليمى ، يمكن البدء فى تنمية المناطق التى

تمت دراستها مثل : منطقة ساحل البحر الأحمر ، وساحل البحر المتوسط ، وسيناء ، ومنطقة السد العالى ، والوادي الجديد ، ومنطقة شرق الدلتا ، ومنطقة غرب الدلتا . وقد أوضحت الدراسات المتخصصة : المساحات التى يمكن استصلاحها بكل منطقة ، وكذلك الأنشطة الصناعية والسياحية التى يمكن أن تقوم بها .

\* يتحدد دور الدولة فى مناطق التنمية الجديدة بالقيام بالمرافق القومية والبنية الأساسية . أما مشروعات التنمية فيقوم بها الأفراد والشركات الخاصة .

\* أن يتم تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال إلى مناطق التعمير ، مثل : الأسر المكونة حديثا والمجندين بعد انتهاء فترة تجنيدهم . مع منح هذه الشرائح ميزات كافية تشجعهم على ترك الحيز الحالى ، والانتقال إلى مناطق التعمير خارج الوادى والدلتا .

\* نظرا لأن استصلاح الأراضى يؤدى إلى زيادة قاعدة الاستثمار الزراعى ، كما أنه من أكبر المشروعات استيعابا للقوى العاملة ومن أقلها استفادا للنقد الأجنبى ، فضلا عن أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة به أقل كثيرا من غيره من الأنشطة الانتاجية - لذلك فإن استصلاح الأراضى فى المناطق التى تمت دراستها يجب أن تعطى له الأولوية فى التنمية ، ويلى ذلك النشاط السياحى والصناعى . وقد تتداخل هذه الأنشطة وتسير بصورة متوازنة فى مراحل التنمية المتتالية . إذ إن التركيز على استصلاح الأراضى كبداية للتنمية الشاملة سيؤدى إلى تعويض بعض الفاقد فى الأراضى الزراعية بالوادي والدلتا ، الى جانب قدرته الاستيعابية لامتناع الزيادة المطردة فى السكان .



## الخدمات والتنمية الاجتماعية

الدورة الرابعة عشرة



## البيئة

### الإدارة البيئية في مصر

- أنه مع خطورة مشكلة التلوث البيئي في مصر ، والتنبية إلى ضرورة مواجهتها في وقت مبكر ، فإن الاهتمام الرسمي بها لم يبدأ إلا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

- أن تشريعات متعددة قد صدرت فعلا لحماية البيئة ، وخاصة لمنع تلوث الهواء ، والمياه ، وعلى الأخص نهر النيل ، غير أن بعض هذه التشريعات مع كفايتها ، لم يتم تنفيذها بالحزم والجدية والإحكام المطلوب .

- أن جميع الأوضاع البيئية تقتضى - فوراً - أن ترتفع قضيتها في سلم الأولويات ، حفاظاً على عناصر الحياة وسلامة البشر على أرض مصر .

- أن إشراك الرأي العام المصري ، من مختلف الفئات والطبقات - أمر لازم وضروري ، حتى يشعر كل فرد يسيء إلى البيئة أنه يسيء إلى نفسه ويضرها ، وأنه بمشاركته في حمايتها إنما يحمي حياته نفسها .

وفي دورة المجلس الحالية رأى إعداد دراسة خاصة عن موضوع : الإدارة البيئية في مصر ، وتم إقرارها خلال شهر أكتوبر ١٩٩٣ . وتجب الإشارة إلى أنه عند إعداد هذا التقرير للنشر كان قد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ، متضمناً كثيراً من الأمور التي اهتمت عليها مقترحات المجلس في دراساته . ومع ذلك يبقى للدراسة الحالية أهميتها من حيث ما تضمنته من معلومات وبيانات ، خاصة وأنها طالبت في توصياتها

كان من أولويات اهتمام المجلس دراسة موضوع حماية البيئة ، وتحقيق سلامتها من جميع أنواع التلوث ، حيث تمثل سلامة البيئة عنصراً أساسياً في حماية ثروات البلاد ومواردها : البشرية ، والحيوانية ، والزراعية - إلى جانب ما لذلك من أهمية في تعظيم الموارد ، وتقليل الفوائد ، وزيادة الانتاج ، وكذلك مضاعفة التدفق السياحي . بالإضافة إلى أهمية سمعة مصر الدولية . ومن ثم أنجز المجلس في دوراته السابقة عدداً من الدراسات الخاصة بحماية البيئة ، منها : استراتيجية للحفاظ على البيئة ؛ أخذت معظم توصياتها طريقها إلى التنفيذ . ويخلص موجز اتجاهات هذه الاستراتيجية في العناصر الأساسية الآتية :

- أن الإنسان هو الغاية من كل تنمية وتطور في أى مجال من المجالات ، وأن من حقوقه الطبيعية أن يعيش في بيئة سليمة نظيفة ، بجوها ومياهها وجمالياتها .

- أن مصابيح تلوث الجو والمياه والتربة معروفة ومحددة تحديداً علمياً ، مع طرائق معالجتها .

- أن آثار التلوث تزايدت في السنوات الأخيرة ، وبرزت خطورتها في زيادة معدلات الإصابة بكثير من الأمراض الخطيرة .

بسرعة إصدار القانون المشار إليه . ويخلص موجز هذه الدراسة فيما يأتى :

#### مؤسسات إدارة البيئة :

ظهر الالتزام السياسى فى مصر تجاه البيئة متمثلا فى تشكيل جهاز شئون البيئة عام ١٩٨٢ ، وإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التى تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالبيئة ، والمشاركة فى المؤتمرات والتوقيع على المعاهدات البيئية الدولية ، ثم تقديم مشروع قانون البيئة لمجلس الشعب لمناقشته وإقراره .

- وهناك العديد من الهيئات والوزارات التى تقوم بدور كبير تجاه البيئة فى مصر ، سواء كان هذا الدور تنفيذيا أو بحثيا أو تعليميا . ومن هذه الهيئات : جهاز شئون البيئة ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . هذا بالإضافة للدور الفعال الذى تقوم به وزارات : الصحة ، والأشغال العامة والموارد المائية ، والصناعة والثروة المعدنية ، والزراعة ، والبتترول ، والداخلية ، والتعليم ، والإعلام ، والقوى العاملة ، والدفاع ، والكهرباء والطاقة ، والسياحة ، والإدارة المحلية . وذلك بهدف دعم العمل البيئى والمحافظة على الثروات الطبيعية وتنميتها . وعلى صعيد آخر ؛ هناك الجامعات والمراكز البحثية التى تقوم بدراسة المشاكل البيئية ووضع حلول تطبيقية لها ، كما تقوم الجامعات بإعداد كوادر متخصصة فى العمل البيئى ، حيث يوجد بجامعة عين شمس معهد الدراسات والبحوث البيئية ؛ الذى يمنح درجات الدبلوم والمجستير والدكتوراه فى العلوم البيئية ، لخريجي الجامعات المصرية من مختلف التخصصات .

وبالإضافة للهيئات الحكومية والوزارات والجامعات ومراكز البحث ؛ فإن هناك دورا هاما ومستويا كبيرة تقع على عاتق القضاء كأحد أعمدة منظومة إدارة البيئة فى مصر ، إذ توجد كثير من التشريعات التى تمس

البيئة بشكل أو آخر ، إلا أنه لا يوجد إلا القليل من التشريعات التى تتعامل بشكل خاص ومباشر مع مشاكل البيئة . ولذلك فلقد تم إعداد مشروع قانون البيئة فى مصر يعرض الآن على مجلس الشعب حيث تتم مناقشة أيعاده بما يتناسب مع الوضع المصرى . (مصدر فى يناير ١٩٩٤) .

ومن ناحية أخرى فهناك العديد من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال دعم العمل البيئى ، من أجل الحفاظ على توازن البيئة وتنميتها .

كما أن مصر لا تعمل فى مجال البيئة بشكل منفرد ، بل إنها تتعاون مع المنظمات الدولية والهيئات العالمية فى هذا الشأن . فهناك اتفاقيات دولية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وبقية برامج ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون فى مجال دعم العمل البيئى من كل من : الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، كندا ، الدنمارك ، المجموعة الأوربية ، فرنسا .

#### الاتفاق العالمية والمستقبلية لدور جهاز شئون البيئة :

بالرغم من ازدياد الدور الذى لعبه الجهاز فى السنوات الخمس الماضية إلا أنه صادف الكثير من المشاكل فى تنسيق وإدارة الأمور المتعلقة بالبيئة ، وذلك لأسباب ترجع إلى مشكلات الإطار المؤسسى والتنظيمى ، وعدم وجود محددات كافية لعملية حماية البيئة . وقد أدى ذلك إلى إصدار قرار وزارى عام ١٩٩١ بإعادة تشكيل جهاز شئون البيئة بهدف دعم القدرات الفنية والإدارية والتنسيقية والتنظيمية للجهاز . وقد تم كذلك إنشاء وحدة التعاون الدولى بالجهاز ، لتساعد على تنسيق جميع الخبراء المحليين والدوليين ، للمساعدة فى دعم الحلول المقترحة لمشكلات البيئة ، وكذلك القيام بدور مكوكى بين الجهاز والجهات الدولية المتخصصة ،

بفرض مسح فرص التمويل البيئي المتاحة ، والتي يمكن لمصر الاستفادة بها .

#### الخطوة القومية للعمل البيئي :

كخطوة أولى في العمل الجاد قام الجهاز بإعداد خطة قومية للعمل البيئي ، بهدف استدراك الأخطاء السابقة والتغلب على العيوب والقصور في التخطيط ، ووقف تدهور البيئة في مصر . وفي هذا الصدد تم تكوين مجموعات عمل لبحث المشكلات البيئية وتحديد أولويات العمل في حلها ، ثم وضع برامج عمل يمكن تقديمها للحصول على تمويل دولي لدعمها ، بالإضافة إلى الجهود المحلية .

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في المشروعات الخاصة بحماية البيئة ، والتي تم اقتراحها من خلال هذه الخطة حوالي ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى . أما خلال الخمس السنوات التالية ؛ فمن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار حوالي بليون دولار .

وقد كانت أولويات العمل البيئي كما جاءت بتقرير الخطة القومية للعمل البيئي مشتملة على : تلوث وتدهور مصادر الثروة الطبيعية ( ماء - أراض ) - تلوث الهواء - إدارة المخلفات الصلبة - حماية التراث المصري - دعم المؤسسات البيئية .

تلوث وتدهور الموارد الطبيعية للأراضى : يلخص تقرير الخطة المشاكل المتعلقة بتلوث وتدهور الموارد الطبيعية للأراضى في مصر ، حيث يحدد مصادر التلوث والتدهور ونتائجها الصحية والاقتصادية وخطة العمل المقترحة لإيقاف التدهور المستمر للأراضى . إذ تؤثر عملية تملح التربة على إنتاجية الأراضى الزراعية ، وتهدد خزان المياه الجوفية بالتملح والتلوث العام .

وتعاني الترع والمصارف من عملية التشنج العذائي . وتراكم مبيدات الآفات والحشائش الضارة ، كما تؤثر على ارتفاع مستوى الماء

الأرضى في المناطق الحضرية والأثرية والتاريخية ، والذي يرجع إلى زيادة استخدام المياه وسوء الصرف الصحي .

#### التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للتدهور في نوعية

الأراضى : بالرغم من صعوبة قياس التكاليف وتحديد قيمتها ؛ إلا أنه يتضح من الإحصائيات أن هناك مساحة تتعدى ٤, ٢ مليون فدان من الأراضى المروية تعاني من تقادم التملح ، لعدم كفاءة التحكم في الميزان الملحي والراجع إلى الاستخدام السيئ للمياه ، على مستوى المشروعات الكبرى والمزارع الصغيرة ، حيث تتراكم العناصر السامة المحمولة في مياه الري مهددة الأراضى ونوعية المنتجات الزراعية .

كما يتناقص محصول المزارع السمكية في بعض المناطق ، والذي يقل في قيمته بوجه عام بسبب المحتويات غير الطبيعية من المواد السامة . كما أصبحت مناطق التوسع الحضرى غير قابلة للمعيشة بسبب التلوث ، خاصة المناطق الصناعية .

وضع الموارد الأرضية : تشكل الصحراء حوالي ٩٥ ٪ من مساحة الأراضى في مصر ، ويستغل ٨٠ ٪ من المساحة المتبقية في الزراعة ، معتمدة على مياه الري نظراً للمناخ الجاف السائد . وهكذا تتركز الزراعة في وادى نهر النيل والدلتا وواحات الوادى الجديد التي تعتمد على المياه الجوفية ( سيوه - الفرافرة - البحرية - الداخلة - الخارجة ) ، والسهول الساحلية للبحر المتوسط على طول الحدود الليبية ، وكذلك السهول الشرقية لشبه جزيرة سيناء ، والتي تعتمد على الأمطار جزئياً والري بمياه الآبار ، أو مياه نهر النيل في جزء آخر محدود المساحة

والزراعة المطرية محدودة ، حيث توجد في السهول الساحلية للبحر المتوسط في محافظة مطروح وشرق محافظة شمال سيناء ، إذ يزيد

معدل الأمطار عن ٨٠ مم ، ويتم الري التكميلي عن طريق المياه الجوفية والماء السطحي في مساحات محدودة .

وعلى الرغم من أن تنظيم فيضان نهر النيل بإقامة السد العالي قد سمح بالتوسع في الري ، فإن مشاكل فقد الأراضي « كميا ونوعيا » ظلت موضع الاهتمام الرئيسى للبلاد ، حيث أصبح توفر الماء العذب هو العامل المحدد لقابلية الأراضي للزراعة . ويتضح من المخطط الرئيسى لدراسة الأراضي أن ٢, ٢٢ مليون فدان من الأراضي الجديدة يمكن ريها من مياه النهر، إلا أن عامل الاستفادة يظل منخفضا ، نظرا للتمويل الضخم اللازم لاستصلاح هذه الأراضي ، حيث أن المساحات المستصلحة تكون غير منتجة بدرجة كافية .

**مصادر تلوث الأراضي :** المصادر في المناطق الحضرية والريفية : متنتفة في مخلفات الصرف الصحي والمصادر الصناعية : متنتفة فيما تلقفه المصانع من رواسب أو مخلفات سائلة .

**مدى وطبيعة تدهور الأراضي :** يرجع تدهور الأراضي الزراعية الى نوعية المياه ومشاكل ادارتها متمشيا مع ندرة الماء بصفة عامة ، وهى : تلح التربة - سفى الرمال - التلوث الكيمائى والبيولوجى .

**تلح التربة :** يختلف منشأ الاملاح فى أراضي المناطق الجافة اختلافا بينا ، فهناك الري غالبا ما تحتوى على بعض الاملاح التى تميل الى التراكم تحت ظروف معدل البخر العالى ، وكذلك فإن الماء الأرضى يعتبر مصدرا آخر للاملاح تحت ظروف الري وتداخل مياه البحر وموجات الرش والتسرب للماء الأرضى المالح . وتتزايد عمليات التملح الطبعمى للتربة بالتطبيقات والممارسات الزراعية المسيئة ، وعمليات الري غير الملائمة . وفى واحات الصحراء الغربية أدى الاستخدام الزائد من مياه الري ، وعدم كفاءة الصرف الناتج عن نقص

٢٢٢

المخرجات الطبيعية - الى زيادة مستوى الماء الأرضى السطحي وتملح الأراضي .

وفى مضاب المنطقة الساحلية للبحر المتوسط وفى شمال الدلتا ، فإن المعدل الزائد لسحب الماء الجوفى أدى الى انخفاض مستوى الماء الأرضى ، وتداخل مياه البحر الى الخزان الجوفى فى المنطقة . وفى وادى نهر النيل ودلتاه ، نتج عن التحول من نظام الري التقليدى بطريقة الحياض الى طريقة الري الدائم - بدون تأسيس نظام صرف مصاحب له - ارتفاع سريع فى منسوب الماء الأرضى الذى نتج عنه طاهرة التملح .

وفى الوقت الحالى يوجد أكثر من ٣٥ ٪ من الأراضي الزراعية ( ٢, ٥ - ٢ مليون فدان ) متاثرا بالملوحة ، ويوجد الجزء الأكبر منها فى شمال الدلتا ( حوالى ٢ مليون فدان ) . وهناك محاولات تجرى حاليا لوقف عملية التملح واستعادة الأراضي المتأثرة والمفقودة ، عن طريق اقامة شبكة للصرف المغضى وصلت حتى الآن الى ٣, ٥ مليون فدان ، تتركز أساسا فى وادى النيل وجنوب الدلتا ، زودت بمصارف حقلية . الى جانب ٥, ٥ مليون فدان مزودة بمصارف مكشوفة .

هذا بالإضافة الى برنامج تحسين الأراضي الذى تولدت من خلاله متابعة وتنفيذ مشروعات تحسين الأراضي ( EALIP ) وكل ما يتعلق بتطبيقها بكفاءة ، من حيث إن الحرث تحت التربة ، والتسوية بأشعة الليزر ، وتطهير المجارى المائية ، وإضافة الجبس الزراعى لمنع القلوية - تمثل الأنماط الأربعة للتحسين التى تم تطبيقها بمعدل سنوى متوسط ٥٠٠ ألف فدان - والتى لم تعد كافية - إذ إن ثلاثا من هذه العمليات تحتاج الى صيانة كل سنتين ( تطهير المجارى المائية ) أو ٤ سنوات ( إضافة الجبس وحرث تحت التربة ) .

سفى الرمال : ومن أسبابه الامطار والرياح النشطة ، ووجود الكثبان الرملية التى تغطى حوالى ٤٠ مليون فدان ، والصحارى الساحلية والداخلية التى تشكل تحديا خطيرا لبعض مناطق التنمية الزراعية ، والمجتمعات الريفية والحضرية وطرق النقل . والكثبان المتحركة بصفة خاصة محددة للزراعة حيث انها تدمر الاراضى المنتجة ، وهى نشطة على جانبي دلتا النيل ، وعلى طول الحدود الغربية لوادى النيل بين بنى سويف وأسيوط .

التلوث الكيميائى : يمكن أن يحدث تلوث التربة كنتيجة لأنماط مختلفة من المدخلات : كانتشار المخلفات الصناعية فوق الاراضى الزراعية ، والتساقط من الغلاف الجوى ، واستخدام مياه ورواسب المجارى والمبيدات ، والاستخدام المكثف للأسمدة المعدنية . كما يحدث تلوث الترسيبات من المعادن الثقيلة ، الناتجة عن التلوث الهوائى بصفة اساسية ، بالقرب من المناطق الحضرية والمناطق ذات الكثافة المرورية للطرق السريعة ، وهذه المعادن تميل الى التراكم فى التربة ، وبالتالي فى الانسجة النباتية .

#### اطار العمل التشريعى :

القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الخاص باستخدام الاراضى : أدت اقامة المباني والتطور الصناعى خلال الثلاثين عاما الأخيرة الى تقليل الرقعة الزراعية ، بما يقدر بأكثر من ٤٠٠ ألف فدان خلال عام ١٩٨٥ ، بالإضافة الى صناعة الطوب باستخدام الطمى . ولعلاج هذه المشكلة صدر هذا القانون للتحكم فى استخدام الاراضى فى أغراض غير زراعية حيث وضع حدودا للمدن والقرى التى يمكن أن تقام ، ومنع على عدم السماح بالبناء خارج هذه الحدود ، ومنع تعريض الاراضى لعمل الطوب الأحمر ، كما منع اقامة مصانعها بالقرب من حوض نهر النيل .

#### برامج العمل :

الاستراتيجية العامة والأولويات : بالنسبة للموارد الطبيعية فى مصر فإن الأرض والماء يؤيدان دورا هاما فى المحافظة على بناء قطاعات الانتاج والخدمة فى الزراعة والصناعة والخدمات الحضرية ، ومن ثم تأتى أولوية الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية . وهذه الأولوية تعطى للبرامج التى ينتج عنها فوائد اقتصادية وبيئية أعلى ، وتشمل الخطط والبرامج التى تحدد المراحل ، وتقوية قدرات الهيئات المؤسسية ، للسماح بعرض برامج بيئية عالية الكفاءة .

#### الاعمال المؤسسية :

برنامج رقم (١) : وضع إمكانية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، عن طريق نظام معلومات يمدنا بالبيانات الأساسية لتحسين التخطيط ، بحيث يمد المؤسسات والهيئات بمعلومات عن نوعية المياه والتربة ، بالإضافة إلى حمولة التلوث من الاستخدام الألى والنشاطات الصناعية والزراعية .

برنامج رقم (٢) : الاتجاه الى تطوير خطة استخدام الأرض فى توجيه المباني بكم كبير فى الاراضى غير الزراعية بطريقة اقتصادية ، وإتأكيد التخطيط المتطور ، ينبغى الاتجاه الى تقسيم مصر إلى اقاليم بيئية كأساس للتخطيط والرصد والتقييم والمتابعة للمشروعات ، وهذه قد تكون : وادى نهر النيل ، اقليم الفيوم ، غرب ووسط وشرق الدلتا ، الحزام الساحلى للشمال الغربى ، واحات الصحراء الغربية ، منطقة قناة السويس ، شمال سيناء ، الصحراء الشرقية ، جنوب سيناء .

وتتركز المسئولية فى : جمع وتوثيق وحفظ المعلومات البيئية المتعلقة بالقطاع الزراعى . وتنظيم البحوث الزراعية التى تهدف إلى حل المشاكل المتخصصة المتعلقة بالبيئة .

وتشير البحوث والقياسات إلى أن إقليم القاهرة الكبرى - بمصانعه التابعة للقطاع العام - يقوم بصرف ٤٦ ٪ من إجمالي ما يتم صرفه من العناصر الثقيلة في نهر النيل ، وتبلغ تلك النسبة حوالي ثلاثة أرباع الطن في كل يوم . كما أن كمية الزيت والشحوم التي تصل لنهر النيل يأتى معظمها من منطقة القاهرة الكبرى أيضا ، حيث يتم صرف ٩٣ طن / يوم ، بما يعادل نسبة ٥٥ ٪ من إجمالي صرف الزيت على مستوى قطاع الصناعة ككل . كما تبلغ كمية المواد العالقة ٩٧ طن / يوم ، بما يعادل ٣٢.٨ ٪ من إجمالي هذه المواد على مستوى جميع المناطق . وفي الاسكندرية يبلغ اجمالى ما يتم صرفه يوميا من المعادن الثقيلة ١٧ . ٠ طن/ يوم ، ومن الزيت والشحوم ٤٤ طن / يوم . أما في محافظات الوجه البحرى فيتم صرف نصف طن من المعادن الثقيلة يوميا بمياه نهر النيل ، وكذا ٢٤ طن من الزيت والشحوم . وفي محافظات الوجه القبلى يبلغ اجمالى ما يتم صرفه من المعادن الثقيلة ٠.٢ من الطن يوميا ، ومن الزيت والشحوم ٥ طن / يوميا . وفي محافظات القناة يتم صرف حوالى ١.٤ طن/ يوم من الشحوم والزيت و ٠.٠٣ طن/ يوم من المعادن الثقيلة .

ويعتبر قطاع الصناعات الكيماوية اكبر مصدر لتلوث بالمعادن الثقيلة ، إذ ينتج حوالى ٥٧ ٪ من إجمالي هذه المعادن بكافة القطاعات ، ويأتى قطاع الغزل والنسيج فى المرتبة الثانية بنسبة ١٨.١ ٪ ، ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ١٠.٤ ٪ . أما قطاع الصناعات الغذائية فيعتبر المصدر الأكبر للمواد العالقة ، إذ يتم صرف ٥٦.٨ ٪ من اجمالى المواد ، يليه فى ذلك قطاع الغزل والنسيج بنسبة ٢١.٧ ٪ ، ثم الصناعات الكيماوية بنسبة ١٠.٨ ٪ . وأما قطاع الصناعات الغذائية فيعد مصدرا رئيسيا للزيوت والشحوم ، حيث يشكل ما يتم صرفه حوالى ٦٥.٥ ٪ ، يليه قطاع

وهذه الوحدة التخطيطية سوف تقوم - بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة - بالتحضير لخرائط استخدام الارض والتشريعات البيئية والتتظيمات ، وتساعد فى رصد تدهور الأراضى

#### التكاليف المالية للتحويل

( مليون جنيه مصرى )

المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
٥	٢٠	الزراعة .
-	٣	اعداد خرائط للأراضى للمناطق تحت التحضير واستخدامها .
١٥	٢	مشروع تثبيت كتيان الخائكة .
١٠٠	١٨	برنامج زراعة النباتات متعددة الأغراض .
-	٤٥	مشروعات تحسين الأراضى .
-	٧	مزرعة بحثية للصرف وإعادة استخدام مياه الصرف .
١٢٠	٩٠	المجموع الكلى

#### مصادر المياه ونوعيتها فى مصر :

نهر النيل هو المصدر الرئيسى للمياه فى مصر ، إضافة الى مصادر المياه الجوفية فى بعض المحافظات ، كما أن هناك بعض المناطق لا تزال تعتمد على مياه الأمطار فى الزراعة . ومن هنا كانت أهمية تناول نوعية مياه نهر النيل .

#### مصادر تلوث مياه نهر النيل :

- تعتبر الصناعة مصدرا رئيسيا لتلوث مياه نهر النيل ، حيث يتم صرف حوالى ٣١٢ مليون متر مكعب من المخلفات الصناعية السائلة ، منها ٨٠ مليون متر مكعب فى القاهرة ، و ١٣ مليون متر مكعب فى الاسكندرية ، وفى الوجه البحرى ٢٧ مليون متر مكعب ، وفى الوجه القبلى ١٩٢ مليون متر مكعب .



الغزل والنسيج بنسبة ١٤.٣ ٪ ، ثم قطاع الصناعات الكيماوية ١٣.٧ ٪ .

- أما عن تلوث نهر النيل من المخلفات الزراعية ، فشمّل الملوحة الزائدة من الأراضي الزراعية ، والتي يتم تجميعها في مصارف رئيسية تصب في نهر النيل . هذا وقد بينت الدراسات المسحية للمنطقة ، من أسوان للقاهرة ، أن هناك ٤٥ مصباً لمصارف زراعية تصرف في نهر النيل مباشرة ، تكمن خطورتها ، ليس فقط في الأملاح ، ولكن بما قد تحتويه من الكيماويات الزراعية ، مثل المبيدات الحشرية ومبيدات العشاب والمخصبات والأسمدة . ويبلغ إجمالي ما يتم صرفه من هذه المصبات حوالي ٣٥٧٠ مليون متر مكعب في العام .

- أما عن التلوث البيولوجي ؛ والذي ينتج عن الصرف الصحي في مياه النهر ، فهناك بعض السيطرة على العائمات البحرية وناقلات الركاب لعمل المعالجة اللازمة للمخلفات الأدمية قبل إلقائها في النيل ، وكذلك الحد من صرف المخلفات الخاصة بالمنشآت السكنية والإدارية على ضفاف النهر . ورغم تلك الجهود ؛ فإن عينات الفحص البكتريولوجي ، للمياه الداخلة لمحطات مياه الشرب ، لا تزال تحتوي على نسبة من البكتريا تفوق المسموح به في مثل هذه الحالات .

وهناك نسبة كبيرة من مخلفات الصرف الصحي يتم صرفها بعد المعالجة الجزئية ، ونسبة أخرى يتم صرفها بدون معالجة لتصل من القاهرة إلى مصرف بليبيس والخصوص ، ومنها إلى مصرف بحر البقر ، ثم إلى بحيرة المنزلة . كما أن هناك جزءاً من مخلفات شبكة صرف صحي القاهرة يتم صرفه في مصرف المحيط بمنطقة الجيزة .

وتشير الدلائل العلمية إلى احتمال انتشار بعض الأمراض نتيجة توالد ناقلات الأمراض بهذه المناطق ، خصوصاً مرض الفيلاريا ( داء

الفيل ) الذي ينتشر في بعض قرى مصر . وهناك دلائل تشير إلى دخول هذا المرض للمدن ، ولاسيما أن نواقل المرض موجودة بها .

#### برامج الاستثمار :

- المشروع القومي لمياه الري والصرف بتكلفة ١٢٠ مليون دولار ، ممول من البنك الدولي لتحسين نظم الري والصرف ، لمساحة ٧٢٠.٠٠٠ فدان في حوض النيل والدلتا ، بهدف تخفيف استهلاك وترشيد صرف الملوثات في المجاري المائية .

- في مجال الصرف الصحي تلقت الحكومة العديد من المساعدات من أمريكا والمملكة المتحدة وإيطاليا والمانيا ، وكان لها ولايزال أثر جيد على جودة المصادر المائية .

- وضعت الحكومة خطتين خمسينتين - بداية من عام ١٩٩٢ - لمعالجة المخلفات الصناعية السائلة ، بتكلفة مائتي مليون جنيه في المرحلة الأولى ، وبستمائة مليون جنيه في الثانية بالنسبة للصناعات الكبيرة . أما الصناعات الصغيرة فتبلغ تكلفة المرحلة الأولى عشرين مليون جنيه والثانية مائة مليون . وفي مجال مياه الشرب والصرف الصحي تبذل قيمة النفقات المقررة للمرحلة الأولى ٣٠٠ مليون جنيه للقطاع الحضري ، و ٢٥٠ مليون جنيه الريفي ، وفي المرحلة الثانية من ١٩٠٠ إلى ٢٤٠٠ مليون جنيه للحضري ، ومائة مليون جنيه الريفي .

وأما في مشروعات حماية نهر النيل والمصادر السطحية ، فقد بلغت تقديرات المرحلة الأولى ثلاثة عشر مليون جنيه ، والثانية خمسة عشر مليوناً .

وفي مجال الاهتمام بالمياه الجوفية تم رصد مبلغ عشرة ملايين جنيهات في المرحلة الأولى ، وخمسة وأربعين مليون جنيه في المرحلة الثانية في مجال المعلومات لمشروعات المياه والصرف ، واثنين وأربعين مليون جنيه للدراسات والبحوث في هذا المجال .

وبذلك يبلغ إجمالي النفقات المتوقعة للمرحلة الأولى ثمانمائة وأربعين مليون جنيه ، والثانية أربعة مليارات ومائتين وسبعين مليون جنيه .

#### تلوث الهواء

بدأت مشكلات تلوث الهواء منذ الستينات ، فقد شهدت تلك الحقبة ازدهارا صناعيا وتوسعا في الكثير من الصناعات الموجودة ، إضافة إلى العديد من مشروعات إنتاج الطاقة .

كما تعتبر تلك الفترة من أهم الفترات الزمنية من الناحية الديموجرافية ، إذ قفز تعداد مصر من أربعة عشر مليون نسمة ، في عام ١٩٢٧ ، إلى ستة وعشرين مليون نسمة في عام ١٩٦٣ ، وبلغ متوسط كثافة السكان في مدينة القاهرة ١٥٦٣٤ شخص / كيلو متر مربع ، بعد أن كانت في الثلاثينات لا تتعدى ٥٩٦٠ شخص / كيلو متر مربع .

وقد بدأت مشكلات التلوث بالمدن الكبرى - خصوصا مدينتي القاهرة والإسكندرية - حيث ارتفعت الكثافة السكانية وتغيرت أنماط معيشة وحركة السكان ، وزاد الضغط على وسائل المواصلات ومرافق الخدمات ، وبدأت المشروعات الصناعية التي كانت بمثابة وسائل الجذب للمدينة . وفي غيبة عن التخطيط الواعي لكل تلك العناصر ، زاد الاسراف في استعمال الوقود والطاقة ووسائل المواصلات ، وما ينبعث من تلك المصادر من ملوثات للهواء .

مصادر تلوث الهواء : تعتبر مصادر تلوث الهواء الناتجة عن الأنشطة الأدمية هي السائدة ، وإن كانت مدينة القاهرة تتأثر ببعض المصادر الطبيعية ، كتلك التي تسبب زيادة نسبة الجسيمات العالقة بالجو في فصل الخماسين ، حيث تحمل الرياح أتربة جبل المقطم إلى شوارع المدينة .

وتعتبر الصناعة هي المصدر الرئيسي لتلوث الهواء الجوي ،

يليهما في ذلك وسائل المواصلات ثم حرق المخلفات الصلبة ثم المصادر الأخرى .

الصناعة وتلوث الهواء : تنقسم مصر إداريا إلى (٢٦) محافظة ، لكل منها سمات خاصة ، يترتب عليها تتركز نوعيات معينة من الأنشطة الصناعية . وقد يرتبط هذا التركز بتوافر مقومات أساسية لقيام صناعات معينة ، مما أدى إلى ظهور تجمعات صناعية عديدة بدون تخطيط يبنى مسبق .

ويبلغ إجمالي عدد الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام الصناعي ٣٣٠ وحدة صناعية ، يتركز منها في اقليم القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - القليوبية ) حوالي ١٢٦ مصنعا ، تصل نسبتها إلى ٣٨.٢٪ من الإجمالي . وتضم الإسكندرية ٨٥ مصنعا ، تبلغ نسبتها ٢٥.٨٪ من الإجمالي . كما تضم باقي محافظات الجمهورية ١١٩ مصنعا تمثل ٣٦٪ من الإجمالي . وإذا ما قورن عدد الوحدات الصناعية بمساحة المنطقة ، يتضح أن الإسكندرية هي أكثر مناطق تركيز الصناعة ، يليها اقليم القاهرة الكبرى . ومن المعروف أن زيادة نسبة الصناعات في المناطق المختلفة ، ينجم عنها زيادة الآثار الضارة المترتبة على انبعاث الملوثات وسلوك انتشارها في البيئة المحيطة .

وتعتمد ملوثات الهواء المنبعثة من الصناعة - إلى حد كبير - على نوعية الصناعة وأنواع الوقود المستخدمة والخامات والمنتج الصناعي . ويبلغ عدد مصانع الصناعات الغذائية ١١٩ مصنعا ، بنسبة ٣٦.١٪ من إجمالي مصانع قطاع الأعمال العام ، يوجد منها في الإسكندرية ٢٦.١٪ ، يليها اقليم القاهرة الكبرى بنسبة ١٢.٦٪ . وتعتبر مصانع قطاع الصناعات الغذائية من المصادر المتوسطة لانبعاث ملوثات الهواء ، إذ تنبعث الملوثات نتيجة حرق الأنواع المختلفة من الوقود المستخدم .

بنسبة تبلغ ١٨.٢ ٪ ، ويتركز النشاط الأساسي للصناعات المعدنية في إنتاج الحديد والصلب والألومنيوم وغيرها من المعادن .

وتعتبر الصناعات الكيماوية من المصادر شديدة الخطورة لانبعاث ملوثات الهواء ، حيث تنبعث الملوثات من الوقود المستخدم ومن المنتجات الصناعية والخامات الداخلية في الصناعة .

وإذا نظرنا إلى تلوث الهواء من الصناعة في الوجه القبلي ، فإن المصادر الصناعية لانبعاث ملوثات الهواء هناك ، تتمثل في شركة مصر للألومنيوم بنجع حمادي ، حيث تنبعث أكاسيد الكبريت والكربون والجسيمات العالقة بالجو والفورديكات ، وفي كوم امبو وإدفو وأبو قرقاص تشكل مصانع السكر مصدرا لانبعاث أكاسيد الكبريت والجسيمات العالقة بالجو . وفي اسوان توجد شركة كيميا للأسمدة حيث تنبعث الأكاسيد النيتروجينية وأكاسيد الكبريت وأتربة الحجر الجيري وفوسفات ونترات الأمونيا والسيليكا .

وفي الوجه البحري ، توجد شركات كفر الزيات للمبيدات والنصر للكاوتشوك وشركة فارنا لتصنيع الورق وشركة الزيوت والصابون ، حيث تنتج المنظفات الصناعية ، وتوجد وحدات السلفنة كمصدر لانبعاث أكاسيد الكبريت ، كما توجد مصانع الغزل والنسيج والحريز الصناعي وفي الدقهلية توجد شركة سعاد طلخا وهي مصدر انبعاث لأكاسيد الكبريت والنيتروجين .

أما في منطقة القناة ، فتوجد شركة النصر للأسمدة حيث ينبعث أكاسيد الكبريت والأكاسيد النيتروجينية والنوشار ، كما توجد شركة السويس لتكرير البترول حيث تنبعث غازات أول أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والنيتروجين والهيدروكربونات .

وفي الإسكندرية يوجد العديد من المصانع منها : مصانع الورق والسماد والبلاستيك والبطاريات والجلود في منطقة شرق الإسكندرية ،

وتشغل وحدات الغزل والنسيج المرتبة الثانية إذ تبلغ ٧٥ مصنعا ، تمثل ٢٢.٧ ٪ من إجمالي الوحدات ، يوجد منها في الإسكندرية ٢٦.٧ ٪ وفي القاهرة ١٢.٣ ٪ . ويشمل قطاع الغزل والنسيج عمليات الصباغة والتجهيز ، وتدرج ضمن المصادر المتوسطة لانبعاث مكونات الهواء حيث يستخدم الوقود في بعض الوحدات . كما تعتبر وحدات الغزل مصدرا هاما لانبعاث الجسيمات العالقة بالجو من أصل عضوي . وتأتي وحدات الصناعات الكيماوية ، وعددها ٥٣ مصنعا ، في المرتبة الثالثة ، ممثلة بنسبة ١٦.١ ٪ من الإجمالي ، يتركز الجانب الأكبر منها في الإسكندرية ٣٤ ٪ ، تليها القاهرة بنسبة ٢٠.٨ ٪ ، ثم القليوبية ١٣.٢ ٪ .

وفي المرتبة الرابعة تأتي الصناعات الهندسية وعددها ٣٩ مصنعا تمثل ١١.٨ ٪ من إجمالي الوحدات الصناعية في مصر . يتركز العدد الأكبر منها في القاهرة بنسبة ٤٦.٢ ٪ ، يليها الإسكندرية ١٧.٩ ٪ . وتعتبر تلك الصناعات من المصادر المتوسطة لانبعاث ملوثات الهواء .

وتأتي صناعات التعدين والحرايات في المرتبة الخامسة ، حيث يوجد منها ٢٢ مصنعا على مستوى الجمهورية ، تمثل ١٠ ٪ من إجمالي وحدات قطاع الأعمال العام الصناعي ، تتركز منها في الإسكندرية ٢١ ٪ يليها القاهرة ١٥.٢ ٪ ثم البحر الأحمر بنسبة أقل . وتسهم صناعة التعدين والحرايات في انبعاث ملوثات الهواء أثناء استخراج ونقل الخامات من المناجم والمحاجر إلى المصانع ، ثم في المصانع نفسها حيث تنبعث الملوثات من الوقود والخامات .

أما الصناعات المعدنية فتشغل المرتبة السادسة حيث يبلغ عدد مصانعها ١١ مصنعا تمثل ٣.٢ ٪ من الإجمالي وتتركز وحدات هذا القطاع الصناعي في القاهرة ( ٣٦.٤ ٪ ) ثم الإسكندرية والقليوبية

كما توجد مصانع النحاس والحديد والالومنيوم والزجاج والمطاط والنشا والمنظفات وبعض المسابك في وسط الاسكندرية . أما في منطقة غرب الإسكندرية فتوجد صناعات الأسمنت والمدايغ وتكرير البترول والمحاجر لإنتاج الجير ، وتعتبر أكاسيد الكبريت والنيتروجين والهيدروكربونات والرماس من أهم ملوثات الهواء بالإسكندرية .

أما في القاهرة ، فاهم المصادر الصناعية لانبعاث ملوثات الهواء هي مصانع الأسمدة والبترول والصلب والزجاج والسيراميك والورق والفخار والكاوتشوك والبطاريات والكيماويات بشيرا الخيمة ، وكذا بعض المسابك في أبي زعبل . وأما في حلوان فتوجد صناعات الأسمنت والحديد والصلب والكوك والكيماويات وبعض الصناعات المعدنية والحرارية ، حيث تنبعث الجسيمات الكلية العالقة وغازات أول أكسيد الكربون والنيتروجين والكبريت والهيدروكربونات .

وجدير بالذكر أن أنواع الوقود البترولى المستخدم في تلك الصناعات هو المازوت وتبلغ نسبة استخدامه ٣٦ ٪ من إجمالي الوقود البترولى المستخدم ، ثم الغاز الطبيعى ويشكل نسبة ٣٩.٩ ٪ ، والفحم تبلغ نسبته ١٧.٠٦ ٪ ، ثم السولار ونسبته ٥.٢١ ٪ ، فالكبروسين بنسبة ٠.٩٩ ٪ ، والديزل بنسبة ٠.٧٢ ٪ . كما أن نسبة استخدام الغاز الطبيعى تشكل الرقم الأكبر ، حيث يعتبر الغاز الطبيعى أقل المواد البترولية ضررا .

تلوث الهواء من وسائل المواصلات : تسهم وسائل المواصلات بنسبة كبيرة في انبعاث ملوثات الهواء ، خاصة في مدينتى القاهرة والإسكندرية . هذا وقد كان عدد السيارات في مدينة القاهرة حتى عام ١٩٩١ حوالى ٩٣٠٠٠٠ سيارة بنسبة ٤٥ ٪ من إجمالى عدد السيارات في مصر ، بخلاف سيارات الجيش والشرطة والحكومة . كما كان في

الإسكندرية حوالى ٢٦٠٠٠٠ سيارة بنسبة ١٢ ٪ من اجمالى السيارات ، يضاف الى ذلك المصادر الأخرى لانبعاث ملوثات الهواء مثل حرق القمامة وغيرها من المخلفات ، وكذا الأنشطة الادمية المختلفة مثل الأفران ( المخابز ) والمطاعم وغيرها .

تلوث الهواء في القاهرة : تعتبر القاهرة من أكثر المناطق تلوثا للهواء الجوى ، ووصلت معدلات التلوث الى أعلى تركيزات تم تسجيلها في المدن العالمية ، ومثال ذلك تركيز الجسيمات الكلية العالقة الذى وصل المتوسط السنوى في القاهرة إلى ٨٠٠ ميكروجرام / متر<sup>٣</sup> ، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف المستويات المسموح بها . كما فاقت تركيزات اكاسيد الكبريت الحدود المسموح بها ، حيث بلغت المتوسطات السنوية لغاز ثانى أكسيد الكبريت ٠.٣٥ جزء لكل مليون جزء من الهواء ( المسموح به ٠.٠٢ جزء لكل مليون جزء ) . أما اكاسيد النيتروجين فقد بلغت ٠.٠٧ جزء لكل مليون جزء من الهواء ( المسموح به ٠.٠٥ جزء لكل مليون جزء ) . وأما غاز الأوزون فقد بلغ تركيزه بالقاهرة ٠.١٥ جزء لكل مليون جزء من الهواء ( المسموح به ٠.١ جزء لكل مليون جزء ) ، وفى بعض الأماكن يصل التركيز الى ٠.٣ جزء لكل مليون جزء .

وتفوق الأثرية المتساقطة على مدينة القاهرة - في المناطق الصناعية - الحدود المسموح بها ، وتصل في منطقة حلوان إلى ٤٠ طن / ميل<sup>٢</sup> / شهر ، بينما المسموح به في المناطق الصناعية هو ٤٠ طن / ميل<sup>٢</sup> / شهر . كما تصل في المناطق السكنية المحيطة إلى ١٣٠ طن / ميل<sup>٢</sup> / شهر ، بينما المسموح به هو ٢٠ طن / ميل<sup>٢</sup> / شهر . وتحتوى هذه الأثرية المتساقطة على مركبات الكبريتات والكلوريد والمواد القطرانية وغيرها ، مما يشكل خطرا على صحة الإنسان وممتلكاته . وفى منطقة شبرا الخيمة تزيد الأثرية المتساقطة على خمسة أضعاف

الحدود المسموح بها ، وتكمن الخطورة في امتواء تلك الأثرية على تركيزات عالية من العناصر السامة مثل الكاديوم والرصاص ، حيث يصل معدل ترشيب الرصاص بالمنطقة إلى ٥٤٠ ميكروجرام / متر ٢ / يوم ، وتركيز الكاديوم إلى ٧٠ ميكروجرام / م ٢ / يوم .

الآثار المختلفة الناتجة عن تلوث الهواء :

يمكن تلخيص تلك الآثار في : تأثيرها على الصحة العامة ، وانتشار بعض الأمراض ، ثم تأثيرها على ممتلكات الإنسان من عقارات تتسبب أسطحها نتيجة للتصاق الاتربة والدخان والقطران الحضية ، كذلك تآكل الأسطح المعدنية في الأدوات الكهربائية والمفروشات والمشغولات المعدنية داخل المباني .

وتسبب ملوثات الهواء في انخفاض انتاجية الأراضي الزراعية وقلة خصوبتها وانخفاض جودة المنتج ، مثلما يحدث من مجمع العناصر النادرة ( المعادن الثقيلة ) في أوراق الخضروات ووصولها للإنسان ، مسببة أضراراً صحية بالغة الخطورة ، كما تسبب ملوثات الهواء في تآكل الآثار ذات القيمة التاريخية والمخطوطات النادرة .

خطة مواجهة مشكلة تلوث الهواء :

تعتمد تلك الخطة على : انتاج وتسويق أنواع جديدة من البنزين ، تحتوي على نسب أقل من الأنواع الحالية في مركبات الرصاص .

- وتحسين السيولة المرورية في العاصمة ، وعمل الاختبارات الدورية اللازمة لكفاءة المحركات للحد من انبعاث الملوثات .

- واستعمال وقود يحتوي على نسب محددة من مركبات الكبريت .

- ووضع وتحديث معايير انبعاث الملوثات من المصادر المختلفة

- وتنمية الوعي بأهمية مواجهة تلوث الهواء .

الاستثمارات المستقبلية المقترحة :

- مشروعات التحكم في انبعاث الملوثات الصناعية بتكلفة ١٦٥ مليون جنيه في المرحلة الأولى ، و ٢٢٠ مليون جنيه في الثانية .

- مشروعات ترشيد وبحوث الطاقة : ١٢٥ مليون جنيه كمرحلة أولى ، و ٢٢٠ مليون جنيه مرحلة ثانية .

- مشروعات وسائل النقل بما يكفل تخفيف انبعاثات الملوثات ، بتكلفة مائة مليون جنيه مرحلة أولى ومائتي مليون جنيه مرحلة ثانية .

- مشروعات رصد الملوثات ووضع سياسات التعامل معها : ٢٥ مليون جنيه مرحلة أولى ، و ٢٥ مليون جنيه مرحلة ثانية .

- إجمالي الاستثمارات الحكومية البيئية للتحكم في مشكلة تلوث الهواء : ٤٢٥ مليون جنيه مرحلة أولى ، و ٨٩٥ مليون جنيه مرحلة ثانية .

إدارة المخلفات الصلبة : تعتبر مشكلة التخلص من النفايات الصلبة من أهم مشكلات المدن ، ولا يزال الموقف في الريف أحسن حالا من حيث كمية ونوعية المخلفات .

ومن أهم أشكال النفايات الصلبة في المدن ما يلي :

- نفايات المنازل : وتتكون من فضلات الأطعمة والعبوات الفارغة من البلاستيك والورق والصفائح والزجاج .

- نفايات الشوارع : وأغلبها يتكون من الورق وعلب السجائر وأوراق الأشجار وروث الحيوان .

- نفايات المستشفيات : وتتكون من القطن والشاش المخطط نالام والصديد وبقايا الحقن والسررنجات وعبوات الأدوية الفارغة ومخلفات الأطعمة .

- نفايات المصانع : وهي إما بقايا مواد خام أو بقايا منتجات .

**مرحلة النقل النهائي :** وهي مرحلة النقل لمواقع التخلص من القمامة .

**المعالجة (إعادة الاستخدام) :** في كثير من المحافل العلمية يجري ذكر التجربة المصرية ودور جامعي القمامة الهام في فرد مكونات القمامة للاستفادة وإعادة استخدام المواد المختلفة مثل : الورق - الزجاج - البلاستيك والمعادن وغيرها .

وهناك بعض المقترحات لتحسين عملية نقل وتجميع القمامة والتخلص منها ، في مقدمتها :

**في مرحلة التوليد :** يجب أن تكون هناك المعلومات الكافية عن مصادر ونوعية وكميات القمامة ، ويتم إنشاء وحدة معلومات ملحقة بهيئات النظافة للاستفادة منها عند التخطيط للمراحل المختلفة .

- تعميم استخدام الأكياس وخفض أسعارها ، وتحميل الأسعار على بعض مكونات القمامة التي يعاد استخدامها ، مما يتيح فرصة الجمع والنقل بكفاءة وبطريقة بيئية وصحية منضبطة .

- استخدام وسائل نقل يدوية مناسبة فنياً وبيئياً واقتصادياً - يعتبر الأسلوب الأمثل ، ومثال ذلك عربات النقل اليدوية الصغيرة التي يمكنها دخول الأزقة والحواري .

- استخدام وسائل نقل مناسبة في عملية النقل النهائي ، بما يكفل عدم سقوط وتناثر القمامة أثناء عمليات النقل ، وكذا ينبغي الحفاظ على التوقيعات المحددة في تلك المرحلة .

**في مرحلة الفرز :** ينبغي إيجاد استخدامات جديدة للمواد المسترجعة ، بخلاف الاستخدامات التقليدية .

- اتباع النظم السليمة بيئياً واقتصادياً وعلمياً في التخلص من القمامة ، وهي :

- نفايات المحال التجارية والورش : وهي تحتوي على كم غير متجانس من المواد الصلبة ، كالصفيح وبعض المعادن الأخرى والورق والجلود والأقمشة وغيرها .

- مخلفات الهدم والبناء : وتحتوي على الكثير من خامات البناء ومخلفات هدم المنازل والمقارنات .

ويبلغ إنتاج المخلفات الصلبة في مصر من ٠.٦ - ٠.٨ كجم/فرد / يوم في المدن ، وحوالي ٠.٢ كجم/فرد/ يوم في الريف .

وتتركز مدينة القاهرة حوالي ٥٠٠٠ طن من المخلفات الصلبة يوميا ، ومدينة الإسكندرية حوالي ٢٥٠٠ طن في اليوم . ويبلغ إجمالي ما يتم إفرازه من باقي محافظات الجمهورية حوالي ٨٥٠٠ طن / يوميا ، ليصبح التقدير النهائي لما يتم إفرازه من المخلفات الصلبة في مصر حوالي ١٧٠٠٠ طن يوميا .

**جمع ونقل المخلفات والتخلص منها :** يعتمد ذلك على جامعي القمامة المنتشرين في الأماكن المختلفة ، يعاونهم في ذلك عمال البلدية بمعداتهم . وتشير التقارير إلى حاجة المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية إلى المزيد من وسائل الجمع والنقل ، بما يتلاءم والإمكانات الاقتصادية ، وكذا ظروف التشغيل ، وضمان وصول وسائل النقل إلى مختلف الأحياء الشعبية بازقتها وشوارعها الضيقة .

**مرحلة التجميع :** وهي تجميع القمامة في حاوية عامة كخزين مؤقت ، وعادة ما تكون في صنابير حديد على ناصية الشوارع ، وتوجد بعض السبلات تمنع تفرقها يوميا .

**مرحلة النقل والتخزين المرحلي :** وفيها يتم النقل إلى مقالب القمامة الرئيسية . وهناك سبلات تمنع تفرغ تلك المقالب في التوقيعات المحددة ، مما يتيح الفرصة لتوالد الحشرات وناقلات الأمراض والقوارض والحيوانات الضالة .

• الدفن الأرضي الصحي : في المناطق الصحراوية البعيدة عن المناطق السكتية .

• الكمر لإنتاج السماد العضوى واسترجاع بعض المواد النافعة .

• الحرق للمخلفات الخطرة مثل مخلفات المستشفيات وغيرها .

• عمل بعض الإجراءات الاقتصادية مثل : توجيه جزء من حصيلة

بيع المسترجعات والسماد - تصنيع بعض المتطلبات مثل الحاويات وأبواب الجمع محليا .

• عمل التوعية اللازمة لضمان المشاركة الفعالة من

جانب الجماهير .

حماية التراث الطبيعى والحضارى :

لتراث مصر الطبيعى والحضارى شهرة عالمية تجتذب السائحين من كل دول العالم ، الامر الذى يدفع الاقتصاد الوطنى دفعا قويا ( حوالى بليون دولار سنويا ) . ولكى يتم استثمار تلك الثروات بشكل قابل للاستمرار لابد من حصرها وتحديد المصادر التى تهددها ، ثم اقتراح خطط شاملة لإدارة هذا التراث والحفاظ عليه للأجيال القادمة .

قاعدة الموارد : يصنف تراث مصر الى أنواع ثلاثة :

- مناطق التراث الحضارى ( الآثار القديمة من مختلف العصور ) .  
- مناطق المحميات الطبيعية ( المناطق الطبيعية ذات الأهمية العلمية - تنوع الكائنات - تنوع النظم البيئية - مصادر وراثية ) .  
- السواحل والمناطق البحرية ( سواحل البحر المتوسط والأحمر ، وكذلك منطقة خليج العقبة )

وأهم ما يواجه مصر فى سعيها للحفاظ على هذا التراث ما يلى .

• السياحة : هناك اهتمام متزايد بأن التنمية السياحية بشكلها الحالى قد لا تدوم طويلا ، ويتضح ذلك فى التنمية الكبيرة على ساحل

البحر المتوسط حول مدينة الإسكندرية ، حيث تلقى كميات كبيرة من مياه الصرف الصحى بالبحر ، مما يؤدى الى التأثير الضار على نوعية مياهه وبالتالي على ثرواته .

ومثل هذه التأثيرات لم تأخذ الشكل المقلق على ساحل البحر الأحمر وخليج العقبة فى الوقت الحالى ، ومن المتوقع أن يحدث ذلك - بالإضافة الى التأثير على الشعاب المرجانية المتنوعة - من جراء مراكب السياحة . هذا إلى جانب التأثيرات السالبة لزيارة السائحين للمقابر والآثار القديمة ، الأمر الذى ينشأ عنه تدهور فى طلاء ورسومات مثل هذه الآثار - مما يدعو الى رصد جزء من عائد السياحة للصيانة والحفاظ على الآثار .

التوسع العمرانى والتلوث : ان التوسع العمرانى وما يتبعه من تلوث خاصة فى القاهرة - الجيزة - الأقصر - دندره - له الأثر الكبير على قاعدة التراث الحضارى والطبيعى ، ومن المعروف أن نسبة غاز ثانى اكسيد الكبريت فى المدن أصبحت أكبر من النسب المسموح بها ، الأمر الذى يؤثر سلبا على سلامة الأحجار والمباني القديمة . وكذلك ارتفاع المياه الجوفية التى تتسرب الى الآثار عن طريق الخاصة الشعرية . والمعروف أن القاهرة الإسلامية - وقد قيدت كتراث عالمى من قبل منظمة اليونسكو - تعاني من تدهور كبير ، حتى إن منظمة اليونسكو تبنت برنامجا لحمايتها ، ولكنه لم يؤت ثماره نتيجة لعقبات مادية ومؤسسية .

التنقيب عن البترول وحركته الملاحية : يمر حوالى نصف البترول المصدر الى اوريا خلال البحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط ، هذا بالإضافة الى أن معظم عمليات التنقيب البحرية تتم فى المياه الإقليمية المصرية ، الأمر الذى ينتج التلوث بالزيت للبحار المصرية . وفى الوقت الحالى لاتملك مصر القدرة على رصد التلوث البحرى

والتعامل معه ، ومن هنا فإن عملية تحديث واستكمال تلك القدرات تعتبر من أولويات العمل .

التجارة والاستغلال غير القانوني : أدت ندرة تراث مصر الحضارى والطبيعى الى بعض عمليات تهريب الآثار الى الخارج ، وكذلك صيد الأنواع الحية - ومنها المهدد بالانقراض - طمعا فى الكسب غير المشروع . وبرغم وجود معاهدات دولية وقوانين محلية تمنع ذلك إلا أن التنفيذ صافه كثير من المعوقات ، منها : أن عدد الحراس غير كاف ، كما أنهم لا يتقاضون مرتبات مجزية أو حوافز .

ضعف القدرة المؤسسية ومشاكل التمويل : تواجه المؤسسات المسؤولة عن صيانة وحماية التراث الحضارى والطبيعى مشاكل كبيرة ، عندما تندهور نوعية البيئة ويزداد السكان ، هذا بالإضافة الى أن الدعم المادى لها لا يكفى احتياجاتها .

الخطط الخاصة بالنواحي السياسية والمؤسسية :

- انخال نظم الرصد الدورى لمناطق التراث الحضارى والطبيعى : وقد بدأت فى بعض الأماكن، ولكنها لا بد أن تتوسع بالمناطق التى يظهر بها آثار التدهور. ويمكن استخدام المعلومات المتحصل عليها من الرصد عن طريق الكمبيوتر ، لتحديد سياسات الحفاظ على الأماكن الهامة وملاحظتها .

التدريب : البدء فى برنامج شامل للتدريب لرفع كفاءة العاملين بهذا المجال فيما يختص : بطرق المسح ، الرسم ، التسجيل ، وطرق الصيانة وإدارة المواقع والتخطيط والبرمجة ، وكذلك التدريب فى النواحي الاقتصادية .

التركيز على الحفاظ على ما هو متاح من التراث الحضارى : وهنا يجدر التركيز على صيانة الآثار الموجودة وتحسين

طرق العناية والحفاظ عليها ، بدلا من تشييت الجهود حول الاكتشافات الجديدة ، والحفاظ على ما هو قائم بالفعل .

تدعيم الروابط مع المنظمات غير الحكومية : ويهدف ذلك إلى تدعيم صيانة التراث الحضارى والطبيعى . وقد دلت الخبرات فى دول كثيرة ( تركيا - ايطاليا - المملكة المتحدة ) على أن اشتراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أدى الى ازدياد الامتثال العام ، وتطبيق مشروعات أكثر استمرارية فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

اقلال الفجوة بين التنظيمات العالية وجودة الاداء : عن طريق إعطاء أجهزة أو هيئات مستقلة حق ادارة بعض الاماكن ، حيث يمكن عن طريق بعض الطرق الاقتصادية ( تسعير الدخول ) تحسين ادارة أماكن التراث الحضارى والطبيعى .

الاستثمارات المقترحة لأماكن التراث الحضارى : يعتبر وضع خطط ادارة شاملة لمناطق التراث الحضارى من أولى الخطوات فى استراتيجية العمل للحفاظ عليه . والبدء فى تنفيذ الاستثمارات المقترحة لا بد من الوصول الى صيغة مفصلة للخطة وتقييمها ، ثم التنسيق مع وزارة السياحة وهيئة الآثار المصرية ووزارة الثقافة وجهاز شئون البيئة على شكل الادارة وآلية التنفيذ .

تكاليف الاستثمار فى التراث الحضارى

المنطقة	التكاليف التقديرية بالجنيه المصرى	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
الأقصر	٢٠	١٠
سقارة	٢٠	٢٠
جيزة	١٠	١٠
واحات سيوة	١٥	٥
أبو مينا	١٥	٥
رشيد	١٥	٥
القاهرة الإسلامية	٢٠	٢٠
المتاحف	٣٠	١٠
أماكن أخرى	١٥	٤٠
	١٦٠	١٢٥



ومنطقة القناة .

دعم المؤسسات البيئية :

هناك الكثير من المشكلات التي تعوق حرية الحركة والتطبيق من

أجل حماية البيئة ، من أهمها :

- نقص الوعي بأهمية المشكلات البيئية والتلوث ، وبالتالي عدم

إعطاء أولوية مناسبة لمكافحة التلوث .

- عدم كفاءة تطبيق القوانين البيئية وتوقيع الجزاءات .

- الحاجة الى إعطاء أهمية كبيرة للتخطيط البيئي على المستوى

الوطني .

- نقص في المعلومات البيئية .

- قلة الدعم المالي .

- نقص في وجود الخبرات الماهرة والمدرية .

وقد روعيت هذه المشكلات أثناء وضع القانون الجديد للبيئة ، بحيث

تُعطي الفرصة لجهاز شئون البيئة ووحدة التعاون الدولي التابعة له لمزيد

من السلطة والواجبات ، حتى يستطيع تنفيذ دوره على أكمل وجه .

برنامج الاستثمار : يتوقع أن يكون الدعم اللازم للاستثمار في

تعزيز وتقوية النواحي المؤسسية لإدارة البيئة حوالي ٧٥ مليون جنيه

للمرحلة الأولى ، وحوالي ١١٠ مليون للمرحلة الثانية .

المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	البرنامج
٥٠	٣٥	الرصد البيئي وتطوير السياسات .
٤٠	٢٠	التدريب البيئي .
١٠	١٠	التدريب التتبعي .
١٠	١٠	اعداد المحددات القياسية والقوانين .
١١٠	٧٥	اجمالي

## الاستثمارات المقترحة لمناطق المحميات الطبيعية

المنطقة	التكاليف التقديرية بالجنيه المصري	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
سانت كاترين	١٥	٥
بحيرة البرنول	١٥	٢٥
سالوجا وفزالة	١٥	٥
جبل علة	١٥	١٠
وادي ريان	١٥	١٠
بحيرة المنزلة	٢٠	٤٠
وادي الاسيوطي	١٠	٥
مناطق محمية أخرى	—	٢٥
	١٠٥	١٢٥

كما أنه من المتوقع أن تقوم المجموعة الأوروبية بدعم محميات نبق

وابو غالوم .

الاستثمارات المقترحة للمناطق الساحلية والبحرية : بناء على

كثرة حركة الملاحة الخاصة بنقل البترول والبحث عنه : فان القدرة

على الاستجابة للتلوث النقطي لا بد وان تدعم مع التخطيط

السليم للمناطق الساحلية ولاسيما بالبحر الأحمر

المشروع	التكاليف التقديرية بالجنيه المصري	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
تسهيلات استقبال التلوث النقطي	٢٠	٢٠
مركز التعامل مع التلوث النقطي	٤٠	٤٠
المطبات القاعدية من السواحل	١	١٠
خطط إدارة المناطق الساحلية والشواطئ	٢٠	١٥
خطط أخرى	—	٧٥
	١٠٠	١٧٠

ويشمل برنامج الاستثمار ما يأتي :

**مكافحة التلوث البحري :**

**الخطة الحالية :** وقد نفذت مشروعاتها بتمويل من الموارد المحلية ، أو من خلال التعاون الدولي .

**الخطة المستقبلية :** في ظل الإصلاح الاقتصادي وأهمية تحقيق تنمية متوازنة ونظرية " دفع الملوث " مع عدم إضافة ضرائب جديدة ، تم اقتراح مصادر مستقبلية لحماية البيئة البحرية والشواطئ منها :

– المخصصات المالية للخدمات البيئية والسياحية والتي يتم جمعها من ضرائب بنسبة ١٠٪ بالجنيه المصري على تذاكر الطيران المستخرجة في مصر .

– المخصصات المالية لحماية البيئة البحرية والمقترحة من خلال مشروع قانون حماية البيئة .

**أولويات العمل البيئي :** تتركز أولويات العمل لحماية المناطق الشاطئية والبيئة البحرية في الآتي : تقليل مخاطر الصحة العامة – توقف التدهور المستمر للبيئة – التأكيد على التنمية المتوازنة .

**في المدى القصير :**

**المصادر الأرضية :** تخلص المشكلة البيئية في التخلص من المخلفات الصناعية ومخلفات الصرف الصحي بالقائها في البحار . وهذه يجب أن تعالج بتجميع الملوثات الصناعية في مجموعات طبقا لتأثيرها على الصحة العامة ، ومعتمدة على تصنيف مشروعات التحكم في المخلفات الصناعية . وهذا يتطلب قاعدة للمعلومات وبرنامجا مستمرا للرصد البيئي .

٢٢٤

**التحكم في النشاطات البعيدة عن الشاطئ :** وتشمل هذه النشاطات التلوث من السفن والنشاطات البترولية . وينبغي التعرف ، بصفة خاصة في البحر الأحمر ، على الملوث الرئيسي لهذه النشاطات . وهذا يتطلب إنشاء نظام أو نظم اتصال ومراقبة ، بالإضافة إلى وسيلة لنظم الفحص والتحكم الدقيق على السفن التي تعبر الموانئ المصرية ، وكذلك المنشآت البحرية .

**ترتيبات الطوارئ :** اعتمادا على البيانات التي تؤكد عبور أكثر من ١٨٠٠ سفينة للممرات المائية سنويا وبصفة خاصة البحر الأحمر ، فقد تم تصنيفه كإحدى المناطق التي تواجه مخاطر شديدة نتيجة التلوث البترولي . وهذا يتطلب استحداث ترتيبات للطوارئ والنجدة في المنطقة ، وذلك في إطار الخطة القومية للطوارئ ، التي تحتاج إلى تنقيح وتجديد .

**المناطق الشاطئية :** وهي في حاجة ماسة لخطة محكمة لإدارتها .

**في المدى المتوسط :**

**ترتيبات الطوارئ :** تستدعي الحاجة من خلال الإطار العام لخطة الطوارئ المنقحة والجديدة ، إنشاء بعض مراكز للنجدة في المناطق الشاطئية للبحر المتوسط .

**إدارة المناطق الشاطئية :** وضع خطة لإدارة المناطق الشاطئية لجميع الشواطئ ، تشمل على الآتي :

• علاج تآكل الشواطئ والترسيب على امتداد الشواطئ المصرية .

• تضمين الارتفاع النسبي لمستوى سطح البحر في تنمية شواطئ البحر المتوسط .

الاستعداد للتلوث البترولى ، مشروعات حماية الشواطئ ( انظر الجدول التالى ) .

مشروعات مقررحة لحماية الشواطئ والمناطق الشاطئية والممرات المائية

المشروع	جهات التمويل المحلية	المدة	التكلفة	مصدر التمويل
<b>أ - مشروعات تنمية وإدارة المناطق الشاطئية</b>				
1 - مشروع (١) مسح لحماية الشواطئ بالمناطق الشاطئية لكل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .	الحافظات الشاطئية ، جهاز شئون البيئة ، وزارة التعمير ، هيئة الموارد السمكية ، الهيئة القومية لحياة الشرب والصرف المصحى .	٣٦ شهرا	٤ مليون جنيه	لجنى محلى
2 - مشروع (٢) إنشاء نظم معلومات للإدارة البيئية والرصد البيئى .	جهاز شئون البيئة ، الوزارات المعنية . الهيئات المحلية .	٢٤ شهرا	٥ مليون جنيه	لجنى محلى
<b>ب - مشروعات منع الملوثات والتحكم فيها .</b>				
1 - مشروع (٢) التحكم ومنع التلوث البحرى من المصادر الأرضية .	الحافظات الشاطئية . جهاز شئون البيئة . وزارة السياحة هيئة الموارد السمكية . وزارة التعمير . الهيئة القومية لحياة الشرب والصرف المصحى . وزارة الصناعة	٣٦ شهرا	٥ مليون جنيه	لجنى محلى

تنمية بعض المواقع ويصفة خاصة منطقة الفردقة على البحر الأحمر .

وفيما يلى بعض مشروعات خاصة بحماية المناطق الشاطئية من التلوث ، ومشروعات حماية الشواطئ :

مشروعات تم تنفيذها

المشروعات	التكلفة	مصدر التمويل
حماية الشواطئ من التلوث .	٩٤ مليون جنيه	السوق الأوربية المشتركة

مشروعات تحت التنفيذ

المشروعات	التكلفة	مصدر التمويل
١ - إنشاء مركز لمقاومة التلوث بالنفط فى منخل خليج العقبة .	٤,٧ مليون وحدة لوربية .	السوق الأوربية المشتركة .
٢ - إنشاء تسهيلات استقبال طافية فى موانئ الإسكندرية وبهاياط والسويس .	٨٠٠ ألف جنيه .	الحكومة المصرية .

- مشروعات حماية الشواطئ : توجد خمسة مشروعات بتكلفة إجمالية قدرها ٢٨.٢ مليون جنيه .

- وهناك مشروعات مقترحة لحماية الشواطئ والمناطق الشاطئية ، مثل مشروعات تنمية وإدارة المناطق الشاطئية ، مشروعات منع الملوثات والتحكم فيها ، مشروعات

## تابع

المشروع	جهات التمويل المحلية	المدة	التكلفة	مصدر التمويل
<p>ج - مشروعات الاستعداد للثوث البترولي ونظم التجهة لمقارمة العواصف الكبيرة .</p> <p>مشروع (٤) انشاء تسهيلات على الشاطئ لمعالجة الماء البترولي في الموانئ الكبيرة .</p>	<p>مؤسسات الموانئ في الإسكندرية ، بورسعيد - السويس - مياط .</p>	١٢ - ١٨ شهرا .	<p>١٠ مليون دولار</p> <p>٢.٩ مليون جنيه</p>	<p>اجنبي</p> <p>محلي</p>
<p>مشروع (٥) تأسيس مركز طوارئ لمقارمة الثوث البترولي بالبحر الأحمر في الشاطئ الغربي للقرنة .</p>	<p>جهاز شئون البيئة ، الهيئات المحلية ، وزارة السياحة ، الهيئات المعنية الأخرى .</p>	١٨ - ٢٤ شهرا .	<p>٩.٣٦٥ مليون دولار</p> <p>٢ مليون جنيه</p>	<p>اجنبي</p> <p>محلي</p>
<p>مشروع (٦) انشاء مركز طوارئ لمقارمة الثوث البترولي بالقرب من مياط في البحر المتوسط .</p>	<p>جهاز شئون البيئة ، الهيئات المعنية ، الموانئ المحلية ، وزارة السياحة .</p>	١٨ - ٢٤ شهرا .	<p>٨.٥ مليون دولار</p> <p>٢ مليون جنيه</p>	<p>اجنبي</p> <p>محلي</p>
<p>مشروع (٧) تأسيس نظام مراقبة واتصال لربط شئون البيئة بجميع مراكز التجهة</p>	<p>جهاز شئون البيئة ، الهيئات المحلية ، المراكز المعنية .</p>	١٨ شهرا	<p>٤ مليون دولار</p> <p>١.٥ مليون جنيه</p>	<p>اجنبي</p> <p>محلي</p>

## تابع

المشروع	جهات التمويل المحلية	المدة	التكلفة	مصدر التمويل
<p>د - مشروعات حماية الشواطئ</p> <p>مشروع (٨) تجديد مراكز التجهة للجودة والتي يتم تشغيلها عن طريق قطاع البترول .</p>	<p>جهاز شئون البيئة ، قطاع البترول ، الهيئات المعنية الهيئات المحلية ، وزارة السياحة .</p>	٢٤ شهرا	<p>١٠.٥ مليون دولار</p> <p>٥ مليون جنيه</p>	<p>اجنبي</p> <p>محلي</p>
<p>مشروع (٩) حماية الشواطئ لبعض المناطق الشاطئية على امتداد البحر المتوسط .</p>	<p>هيئة حماية الشواطئ ، جهاز شئون البيئة ، المتقنين بالمناطق الشاطئية ( سيد - زراعة - سياحة )</p>	٢٤ - ٤٨ شهرا .	<p>٢٨.١٨١٩ مليون دولار</p> <p>١٧٦ مليون جنيه</p>	<p>اجنبي</p> <p>محلي</p>
<p>مشروع (١٠) اعداد خطة رئيسية لحماية الشواطئ على امتداد شاطئ البحر المتوسط .</p>	<p>هيئة حماية الشواطئ ، جهاز شئون البيئة الهيئات المعنية .</p>	٤٨ شهرا	<p>٢.١٧ مليون دولار موزعة على أربع سنوات</p>	<p>اجنبي</p>

## التوصيات

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد تمت قبل صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن قانون البيئة ، ومع تغطية القانون لبعض الموضوعات والمقترحات ، فإن هذه التوصيات جديدة بالإشبات على النحو الذى أقره المجلس - بعد مناقشات المستفيضة بشأن موضوعها - ويخلص أهمها فيما يأتى :

\* الاستفادة مما أوصى به مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو فى عام ١٩٩٢ ، بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول التى تصدر بها قوانين لحماية ومعون البيئة .

\* تحويل جهاز شئون البيئة الى جهاز مركزى لحماية البيئة ، وأن تنشأ فروع لهذا الجهاز فى كل المحافظات لتطبيق قوانين حماية البيئة .

\* العمل على نشر التشريعات التى صدرت والتى تصدر لحماية البيئة ، وذلك لتوعية المواطنين بما تضمنته من عقوبات تقع على المتسبب فى الاضرار البيئية ، مع ضرورة التشديد على تطبيق العقوبات ، حتى يكون للسلطة القضائية دور فعال فى حماية البيئة .

\* ضرورة زيادة الدعم للأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية المساهمة فى المحافظة على البيئة ، وذلك عن طريق :

- الاهتمام بوضع الاستراتيجية البيئية وذلك بزيادة

الموارد المالية والفنية ، التى تسمح بتخطيط وتمويل إدارة البيئة بشكل مرض .

- تخصيص جزء من المعونة والمساعدات الخارجية للاتفاق على مشروعات حماية البيئة .

\* ضرورة تشجيع ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية والتخليقية والمبيدات ، مما يساعد على تقليل تلوث المياه والأراضى . وفى هذا الاتجاه يمكن تحرير أسعارها .

\* وضع إمكان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق تنفيذ نظام معلومات ، يكفل توفير البيانات الأساسية عن نوعية المياه فى البحار والبحيرات والقرع والمصارف ومجرى نهر النيل ، والنسب المسموح بها من التلوث نتيجة الاستخدام الأدمى والنشاطات الزراعية والصناعية .

\* تقسيم مصر الى أقاليم بيئية ، بحيث تخدم أسلوب إدارة البيئة من : تخطيط ورصد - وتقويم ومتابعة المشروعات . وهذه الأقاليم البيئية يمكن أن تكون كالتالى :

وادي النيل - الفيوم - غرب ووسط وشرق الدلتا - الحزام الساحلى الشمالى الغربى - الصحراء الغربية - منطقة قناة السويس - شمال سيناء - الصحراء الشرقية - جنوب سيناء .

\* بالنسبة لتلوث الهواء ينبغى مراعاة ما يأتى :

- إنتاج وتسويق أنواع جديدة من البنزين تحتوى على نسبة أقل من مركبات الرصاص .

- تحسين السيولة المرورية فى العاصمة ، وعمل الاختبارات الدورية اللازمة لكفاءة المحركات للحد من انبعاث الملوثات .

- استعمال وقود يحتوى على نسبة محدودة من مركبات الكبريت .

بهدف ازدياد الاهتمام العام به ، وتطبيق مشروعات أكثر استمرارية  
 فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، كما هو متبع فى دول كثيرة ،  
 مثل : تركيا - إيطاليا - المملكة المتحدة وغيرها .  
 - تضيق الفجوة بين التنظيمات الحالية وجودة الأداء ، وذلك عن  
 طريق إعطاء أجهزة أو هيئات مستقلة حق إدارة بعض الأماكن الأثرية ،  
 حيث يمكن تطبيق بعض الأساليب الاقتصادية ( تسعير الدخول )  
 لتحسين أماكن التراث الحضارى .  
 \* أن تتضمن مختلف البرامج الاعلامية مواد عن الحفاظ على  
 البيئة ، كما يجب أن تتضمن البرامج التعليمية مقررات عن البيئة  
 وأساليب صونها والحفاظة عليها ، والنتائج الايجابية لذلك -  
 وأيضا الآثار السلبية المترتبة على تلوثها ، وذلك تطبيقا لمبدأ  
 " الوقاية خير من العلاج " .

\* بالنسبة لجمع القمامة : يراعى اتباع النظم السليمة بيئيا  
 واقتصاديا وعلميا فى التخلص من القمامة ، وهى :  
 - الدفن الأرضى الصحى ، وأن يكون ذلك فى المناطق الصحراوية  
 البعيدة عن المناطق السكنية .  
 - الكمر لانتاج السماد العضوى ، والحرق للمخلفات الخطرة مثل  
 مخلفات المستشفيات التى ينبغى التعامل معها بحذر .  
 \* بالنسبة للحفاظ على مناطق الآثار من التلوث ، يراعى ما يأتى :  
 - البدء فى تنفيذ برنامج شامل للتدريب لرفع كفاءة العاملين فى  
 هذا المجال ، ولا سيما فى النواحي الآتية :  
 طرق المسح - الرسم - التسجيل - طرق الصيانة - طرق  
 الموائع - التخطيط - البرمجة .  
 - إشراك المنظمات غير الحكومية فى صيانة التراث الأثرى ،

## الخدمات الصحية

سامية ومهمة انسانية ، واكتفى فى الوقت نفسه واجب وطنى ، والتزام  
 إنسانى بصرف النظر عن العوائق الاجتماعية والاقتصادية ، كما تمثل  
 ارتباطا بين الطب والهندسة ومجموعة العلوم الانسانية - لاسيما وأن  
 الفرد المقصود هو المحرك الأساسى لعمليات التنمية ، وهى خدمات  
 وانتاج تلك القدرة التى تؤهل المجتمع لتوفير سبل الرفاهية والحياة  
 المستقرة لكل الناس .

ومن هنا تمثل رسالة الصحة والسلامة المهنية ، أحد التخصصات

### الصحة والسلامة المهنية

أهمية الصحة والسلامة المهنية وعلاقتها بالتنمية : تمثل الصحة  
 والسلامة ، فى أى مجال أو مكان ، قضية الحفاظ على الانسان ، من  
 حيث وقايته ورعايته وتأهيله : ليزيد دوره فى الحياة بكفاءة ، وتلك  
 مسئولية مهنة الطب . والحفاظ عليه من المخاطر والأمراض رسالة

الهامة من علم الصحة العامة ، وهي التي تقوم بدراسة كافة السبل المؤدية الى حماية ووقاية هذا العنصر الهام من عناصر التقدم ، حتى يؤدي بدوره بسلام ، ويحافظ على صحته وقدرته وبيئة عمله من كل ما يعترضها من مؤثرات فيزيائية مثل الضوضاء والتذبذبات ، أو كيميائية مثل السموم بأنواعها ، أو بيولوجية مثل الكائنات الحية المعدية ، أو من الزيادة في الإجهاد excessive stress ، بالإضافة إلى التعامل مع كل ما يؤثر على القدرة النفسية للعامل بجدية وتقدير .

فإذا ما أخذ في الاعتبار أن عالم اليوم يحدد المنشطات الأساسية للتنمية بأنها تركز على : الصحة والغذاء - التعليم والتدريب والتشغيل والتوظيف - أسلوب الإدارة وحرية الفكر - الحفاظ على البيئة . فإنه يتضح أن كل هذه المنشطات ترتكز أساسا على الفرد : قدرته ونفسيته وصحته ومجتمعه وبيئته عمله .

ولقد حددت اللجنة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية أهداف الصحة المهنية بأنها : العمل على بلوغ أرفع درجات السلامة البدنية والنفسية والاجتماعية للعاملين في جميع المهن ، وحمايتهم من المخاطر التي توجد في بيئة العمل والملازمة بين كل انسان وعمله ووظيفته .

وقد أضيفت أخيرا قضية الرقابة النوعية الشاملة Total Quality Control ( T . Q . C ) ، وهي التوليفة المتكاملة لتوفير كل مؤشرات السلامة ، وخلق بيئة العمل من كل مسببات الحوادث والأمراض ، وهي حق لكل عامل ، بالإضافة إلى سلامة المنتج تعاريف : عرفت اللجنة المشتركة من منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية سنة ١٩٥٠ - الصحة المهنية بأنها : « الأنشطة

التي تهدف إلى تحسين والاحتفاظ بأعلى درجات الرفاهية البدنية والنفسية والاجتماعية للعاملين في جميع المهن » . وأشارت اللجنة إلى أن هذا الهدف يتحقق عن طريق :

أولا : حماية العاملين في المهن المختلفة من الأخطار المهنية في أماكن عملهم .

ثانيا : حماية العاملين من المؤثرات الصحية بصفة عامة في أماكن عملهم .

ثالثا : تكيف العامل مع عمله ، وتكييف العمل لكي يناسب العامل .

وإذا كانت السلامة المهنية تهدف إلى « المحافظة على الثروة القومية الرئيسية من إنسان وآلات ومواد خام وإنشادات وبيئة عمل ، من التلوث أو الضياع » ، فإن ما يتعلق بالسلامة المهنية للإنسان « العامل » يندرج تماما تحت التعريف المذكور للصحة المهنية .

- كما ورد ببعض مواد قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - بعض التعريفات ، منها :

مادة ( ١ ) من القانون - يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون : العامل : كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدى صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه .

صاحب العمل : كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملا أو أكثر لقاء أجر .

الأجر : كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله تقدا ، مضافا إليه جميع العلاوات أيأ كان نوعها ، وعلى الأخص ما يأتي .

١ - العلاوة الدورية .

٢ - العلاوة التي تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٢- العمولة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والممثلين التجاريين .

٤- الامتيازات المعينة .

مادة (٢) من القانون - لا تسرى أحكام هذا القانون على .

١- العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ، فيما عدا الأحكام الواردة بالباب الخامس بهذا القانون « السلامة والصحة المهنية » وما يصدر به قرار رئيس الجمهورية .

ب- عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم .

ج- أفراد أسرة صاحب العمل وهم الزوج والزوجة وأصوله وفروعهم الذين يعولهم فعلا .

وجدير بالذكر أن الصحة والسلامة المهنية ، لا تعنى - فقط - بالعاملين في الصناعة أو أي مهنة معينة بذاتها ، ولكنها تعنى بصحة وسلامة العاملين في الصناعة والزراعة وكافة المهن الأخرى ، بما في ذلك الحرف والصناعات الصغيرة . وتتنوع مخاطر بيئة العمل من عمل إلى آخر مما يرجع إلى أسباب هندسية ميكانيكية ، أو كيميائية كالأتربة والغازات ، أو فيزيائية مثل الضوضاء أو الحرارة أو الأشعة ، أو إلى أسباب بيولوجية أو نفسية واجتماعية .

- ومن ناحية أخرى فإن الصحة والسلامة المهنية تتحقق بمراعاة العناصر الآتية :

- سلامة الموقع : عن طريق حسن اختيار موقع المنشأة Site Se- lection تبعاً لنوع النشاط والآثار المحتملة على مكان العمل ذاته ، وعلى البيئة الخارجية مما يندرج تحت التخطيط العمراني السليم
- سلامة المبنى : عن طريق حسن التخطيط ، وسلامة التصميم والانشاء ، بحيث يكفل الأمان للعاملين والمعدات والخامات والبيئة .

٢٤٠

• سلامة الآلات والمعدات : بحيث توفر الأمان للعاملين بها ، ولا تسبب لهم إجهاداً أو إرهاقاً دون مبرر ، وذلك باتباع مبادئ التوافق بين الإنسان والآلات Ergonomics ولا تسبب لهم أي إصابات .

• سلامة المواد الخام : ويشمل ذلك - ما أمكن - استبعاد المواد ذات الخطورة الشديدة واستبدالها بأخرى مأمونة ، ومراعاة شروط الأمان في تخزين أو تداول كافة المواد المستخدمة والنتيجة .

• سلامة بيئة العمل : بالمحافظة عليها خالية من جميع أنواع المخاطر المحتملة ، بما في ذلك المخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية ، وكذلك المؤثرات النفسية والاجتماعية ، ليس فقط تلك التي لها علاقة بالعمل ، ولكن أيضاً المخاطر الصحية بصفة عامة ، مثل الأمراض المعدية ، وذلك بتوفير البيئة الصحية المناسبة .

ولا تكتمل عناصر الصحة والسلامة المهنية دون ضمان عدم قيام العامل بتصرفات غير مأمونة ، أي أنها ضمان سلامة العامل القائم على الآلات والانتاج : نفسياً وبدنياً واجتماعياً .

التطور التاريخي لقضية السلامة المهنية :

نشأ علم الصحة والسلامة المهنية مواكبة لنشأة الصناعة في الدول المتقدمة ومصاحباً لتطورها . وقد اكتشف رجال الصناعة زيادة المخاطر التي يتعرض لها العاملون في هذا المجال ، سواء بسبب الإصابات أو الأمراض المهنية - مما يؤثر على الكفاءة الانتاجية وحجم الانتاج .

ومع تقدم العلوم الطبية والصحة العامة ، والقفزات الجبارة في مجال الصناعة ، نشأ علم الصحة المهنية - حفاظاً على الإنسان العامل ، ورسم طرق سلامته من المخاطر التي يتعرض لها في المهن المختلفة . ذلك لأنه أولاً إنسان ، وثانياً للحفاظ على قدرته على الانتاج ، إذ هو وسيلة الانتاج ، وقدرته ثروة مخترنة للمجتمع ! تساعد على استمرار التطور والرغامية كهدف رئيسي .



ومن المعروف أن الخسائر التي تسببها إصابات وحوادث العمل في تزايد مستمر . وقد برز إحصائياً في الأربعينات أن حجم إصابات العمل أكبر من خسائر الحرب العالمية الثانية نفسها ، وذلك في إحصاءات أمريكا وإنجلترا على السواء .

وعلى سبيل المثال فقد كان حجم الإصابات في إنجلترا على النحو الآتي :

متوسط وفيات الحروب شهرياً ٣٤٦٢ قتيلاً و ٧٥٢ مفقوداً و ٢٩١٢ جريحاً ، والمجموع ٨١٢٦ . أما متوسط خسائر الصناعة فكانت ١٠٧ وفاة ، و ٢٢٠٠٢ إصابة ، والمجموع ٢٢١٠٩ . أي حوالي ثلاثة أضعاف خسائر الحرب .

أما خسائر الأمريكان في الحرب بين قتيل ومصاب ومفقود ، فقد بلغت ٢٢٠٨٨ حالة ، بينما كانت الإصابات الصناعية ١٦٠٧٤٧ إصابة . أي أكثر من سبعة أضعاف خسائر الجنود .

وقد برز حديثاً في إحصاءات منظمة العمل الدولية : أن عدد الحوادث المهنية في بعض البلاد ( كاليابان وأمريكا ) أكثر من مليون حادثة كل عام . بينما تزيد نسبتها عن ذلك في أوروبا ( فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ) . أما في بلاد مثل الكتلة الشرقية فإن الإحصاءات لم تكن مؤكدة أو صحيحة . وعلى العموم فإن منظمة العمل الدولية تفترض أن عدد الحوادث المهنية في العالم يتجاوز ١٥ مليون حادثة كل عام - وهو رقم مرتفع ، خاصة إذا أخذ في الاعتبار القيمة المادية والخسائر المالية وحساب الوقت الضائع ، وما تسببه هذه الحوادث من مأس ومشاكل أسرية واجتماعية وفردية .

هذا وقد كتب الكثير عن التكاليف الاقتصادية للحوادث الصناعية والمهنية ، وكان من الصعب تقييمها تقييماً دقيقاً . وقد اُحد الباحثين الأمريكيين منذ بضع سنوات أن كل إصابة في الصناعة

تستدعي الغياب عن العمل تكلف صاحب العمل ١٨٠٠ دولار ، وأن مؤسسات التأمينات الاجتماعية الأمريكية تقدر تكاليف الخسائر المباشرة بحوالي مليار دولار ، وذلك خلافاً للخسائر غير المباشرة ( خسائر الانتاج وتلف الآلات أو المنشآت والمواد الخام والأجور وغير ذلك ) والتي تزيد على عدة مليارات كل عام - كلها خسائر للاقتصاد القومي .

من كل ذلك ظهر شعار « السلامة أولاً » في الدول المتقدمة صناعياً ، وليس الانتاج أولاً . وتحتم على كل مؤسسة صناعية أن تجعل « ملف السلامة » هو أول ملف تتم مناقشته في جدول أعمال المؤسسات الصناعية ، ذلك لأنه من المعروف في العالم المتقدم أن كل دولار يصرف على توفير السلامة يعود على المؤسسة الصناعية بما قيمته عشرة دولارات من الانتاج . ومن هنا فقد اهتمت الدول الصناعية الكبرى بحماية العامل المنتج ، وتأمينه ضد الحوادث وإصابات العمل .

ويرجع نظام تأمين إصابات العمل إلى القرن التاسع عشر - مع تطور الصناعة وأساليبها - خاصة الصناعات الميكانيكية والكيمياوية ، ثم الكهربائية والإلكترونية ، والتوسع في مجالات التصنيع ، الأمر الذي اقتضى تكس العمال في المصانع ، وتعاملهم مع الآلات الخطيرة والضخمة ، وتعرضهم لمخاطر الأبخرة والكيمياويات - واحتمال تهديد صحتهم ، بل وحياتهم - من تعدد احتمالات الإصابات ، حينئذ تحركت الدول لعلاج مخاطر التعرض ، وظهرت التشريعات الاجتماعية التي تنظم ظروف العمل ، وتكفل للعامل السلامة والعلاج والتعويض عن الأضرار التي قد تصيبه نتيجة وجوده في ظروف العمل ، وتعرضه لهذه المخاطر ، والتفويضات التي تصيب بيئة العمل . فظهر أول قانون لحماية العاملين سنة ١٨٠٢ في إنجلترا - حيث كان الكثير من العمال في سن مبكرة - وزادت الإصابات خاصة في الأطفال والشباب من العمال . وفي سنة

## الصحة والسلامة المهنية في مصر :

**التطورات القانونية :** صدر قانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ لتأمين إصابات العمل ، وجاء في مذكرته التفسيرية : أن القانون المصري لا يوفر للعامل أى تعويض عن إصابته ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل ، ولكن الثابت أنه كان من المتعذر على العامل أن يثبت خطأ صاحب العامل إلا في ٢٥٪ من الحالات . وكانت المحاكم في بعض الحالات توجب مسئولية صاحب العمل بمجرد وقوع الضرر ، دون التفات إلى شرط الخطأ .

ونظرا لصعوبة تحديد المسئولية ، أعطى هذا القانون حق التعويض لكل عامل يصاب دون أن يكلف إثبات خطأ صاحب العمل ، ولكن مع التطبيق العملي ظهر أن العمال يجدون صعوبة في الحصول على تعويضاتهم . كما اتضح عجز أصحاب المحال الصناعية الصغيرة عن تادية الالتزامات المفروضة عليهم ؛ لذلك صدر القانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل ، لضمان حقوق العمال في الصناعات الصغيرة . حيث ألزم أصحاب الأعمال بالتأمين لدى إحدى شركات التأمين التي تتولى التزامات صاحب العمل في مقابل رسم يؤديه لها ، باعتبار صاحب العمل وشركة التأمين ضامنين متضامنين ومسئولين عن حقوق العامل المصاب ، يرجع على أى منهما مطالبا بحقوقه .

وقد تم تعديل ذلك بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، زيادة في مزايا العمال ، ليسرى على المشتغلين في المجالات التجارية والصناعية وما في حكمهما ، وكذلك على العمال المشتغلين في الزراعة إن كانوا وقت الإصابة يؤدون عملا صناعيا أو يشتغلون بآلات ميكانيكية .

١٨٣٠ انشئت أول هيئة حكومية للتفتيش على المصانع . ثم ظهرت في سنة ١٨٤٠ تشريعات السلامة في سويسرا والدانمرك . ولكن لم يحدث تطور ملحوظ في انشاء نظم متكاملة للصحة والسلامة الا في نهاية القرن التاسع عشر( في الدانمرك سنة ١٨٧٣ ، وسويسرا سنة ١٨٧٧ ، وفي ماساشوسيتس بالولايات المتحدة سنة ١٨٧٧ ) حيث بدأ التأكيد على الحماية من السيور والتروس وأعمدة المصانع ، ومنع الصيانة والتنظيف أثناء سير العمل ، والتركيز على ايجاد مخارج كافية في حالة الحريق وفي سنة ١٨٨٦ أصدرت ولاية ماساشوسيتس قانونا يفرض التبليغ عن الحوادث ، ثم أخذت الولايات الأمريكية الأخرى الاتجاه نفسه . وبعد ذلك تكونت جمعيات أهلية مهمتها الدعوة لمنع الحوادث في فرنسا وإيطاليا .

ثم بدأت الدعوة العالمية للحماية من المخاطر وعقدت مؤتمرات عالمية في فرنسا سنة ١٨٨٩ ، وفي سويسرا سنة ١٨٩١ ، وفي إيطاليا سنة ١٨٩٤ ، ومن هنا توالى اهتمام مختلف الدول بهذه القضية

وفي سنة ١٩٠٥ تم تأسيس جمعية حماية العمال السويدية ، وفي حوالى سنة ١٩٢٠ تم إنشاء الجمعية البريطانية القومية تحت اسم جمعية « السلامة أولا Safety First » وهى الآن تحت اسم « الجمعية البريطانية الملكية لمنع الحوادث » ( R.O.S.P.A ) وفي سنة ١٩١٣ تم انشاء المجلس القومى للسلامة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي سنة ١٩٢٧ أنشئ المجلس القومى للسلامة باستراليا . وفي سنة ١٩٢٨ تأسست جمعية للسلامة فى آسيا . وفي سنة ١٩٣١ تم إنشاء جمعية « السلامة أولا » بالهند وكانت ثانى جمعية تنشأ فى آسيا . وفي سنة ١٩٣٦ تأسس المجلس القومى للسلامة فى كويا ، وكان الأول من نوعه فى أمريكا اللاتينية .

وفي العام نفسه ، صدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ باعتبار  
أمراض المهنة من أخطار العمل ، وصرف التعويضات المنصوص  
عليها في القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ . وتطبيقاً لذلك التزم أصحاب  
الأعمال بالتأمين ضد الأمراض المهنية لدى إحدى  
شركات التأمين ، وبلغ التعويضات المنصوص عليها في القانون ٨٦  
لسنة ١٩٤٢ .

وبعد سنة ١٩٥٢ أنشئت مؤسسة التأمين والادخار ، ثم تحولت بعد  
ذلك الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وكانت النتائج العملية  
لتطبيق نظم التأمين والتعويض عن حوادث وأمراض المهنة حافزاً  
للدولة على أن تعد قانوناً جديداً لاصابات العمل ( قانون ١٠٢  
سنة ١٩٥٨ ) مسائراً للاتجاهات العالمية الحديثة ، حيث أدمج كل  
القوانين السابقة في قانون واحد ، وأسند تطبيقه إلى مؤسسة التأمين  
والادخار للعاملين في القطاع الخاص – قبل ظهور القطاع العام . وفي  
سنة ١٩٥٩ صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩  
متضمناً أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، ومضيفاً بعض الاصابات  
لزيادة المزايا وتوفير رعاية أكبر للعاملين ، وفي هذا القانون وما قبله كان  
يشترط أن يتوفر لاعتبار الحادث إصابة عمل :

– أن يقع الحادث أثناء تأدية العمل .

– أن يكون الحادث بسبب العمل .

والنص على وجوب توافر هذين الشرطين معاً كان يخرج كثيراً  
من الحوادث عن مجال اصابات العمل ؛ لذلك وضع القانون ٦٣ لسنة  
١٩٦٤ تعريفاً جديداً أوسع وأشمل لإصابات العمل ، حيث نص على  
ما يأتي : يعتبر الحادث إصابة عمل إذا وقعته الإصابة أثناء  
العمل أو بسببه ، ولو لم تقع أثناء العمل . وفي القانون ٧٩ لسنة  
١٩٧٥ أُضيف إلى حوادث العمل وأمراض المهنة حالات

الاجهاد والارهاق ، واعتبارهما اصابات عمل إذا توافرت لحدوثهما  
شروط خاصة .

وفي المرحلة الأخيرة بدأ التوجه إلى قضايا جديدة حفاظاً على  
القوى العاملة ، منها على سبيل المثال : ما أوصى به المجلس القومي  
للخدمات والتنمية الاجتماعية سنة ١٩٩٢ في راسته عن « أثر تلوث  
البيئة على القوى العاملة وانتاجيتها » . وبدأ الحوار في قضية الحفاظ  
على العمال الزراعيين ، وأهمية وجدوى إيجاد أجهزة متخصصة تعتمد  
على احصاءات جادة ، لتقدير مدى الفاقد في قضية المخاطر التي  
يتعرض لها العامل والمنشأة والانتاج .

وبرزت في هذه الدراسة أهمية حساب الخسائر الناجمة عن  
المخاطر وتوصيفها :

– الخسائر المباشرة : التي تتمثل في نفقات العلاج من الاصابة  
أو المرض المهني ، وفاقد الانتاج بسبب الانقطاع عن العمل ،  
وتعويض العجز أو الوفاة ( وقد قدر أن كل وفاة تقدر في المتوسط  
بفقد ٦ آلاف يوم عمل ) .

– الخسائر غير المباشرة : تتمثل في التأثير النفسي  
خاصة عند تكرار الاصابة ، ورفع قيمة التأمين على المنشأة  
خاصة عند تكرار الحوادث ، وحساب هذه الخسائر غير  
المباشرة قد يتراوح بين خمسة إلى خمسة وعشرين ضعفاً من  
الخسائر المباشرة .

الفاقد الناتج عن الاصابات المهنية : تبرز أهمية  
التركيز على مجابهة مشاكل الصحة والسلامة المهنية ،  
وذلك بسبب الخسائر الجسيمة التي تنعكس على الدخل  
القومي . ونورد على سبيل المثال بعض الحقائق والاحصاءات  
التي تمثل الخسائر المباشرة ، بناءً عن تقرير إدارة

السلامة والصحة المهنية بوزارة القوى العاملة  
سنة ١٩٨٣ :

عدد العمالة الكلية في مصر

١٣,٠٥٩,٣٠٠ عاملا .

عدد العمال بالمنشآت التي يعمل بها ١٠٠ عامل فأكثر .

١,٠٨٤,٤٧٠ عامل .

متوسط الأجر اليومي : بحساب ( ١٩٨٣ ) ٤,٠٦٠ جنيها .

عدد الأيام الضائعة لجميع العمال :

٢٢,٢٤٠,٩٩٣ يوما .

حجم التكاليف :

– تكاليف أيام الانقطاع بسبب الإصابات

٩٠,٢٩٨,٤٣١ جنيها .

– التعويضات الناجمة عن الإصابات أو الوفاة

٩,٢٨٨,٣٤٤ جنيها

– تكاليف الأمراض المهنية « الأيام المفقودة »

٣,٥٨٥,٨٦٣ جنيها .

– التكاليف العلاجية للإصابات والأمراض المهنية

٦٦,٧٢٢,٩٧٩ جنيها

٣,٢٢٢,٧٦٧ جنيها

١٧١,٢١٩,٣٨٤ جنيها

– فإذا اعتبرنا أن الخسائر غير المباشرة ( الحد

الأنسى ) وهو خمسة أضعاف الخسائر المباشرة

أى  $171,219,384 \times 5 = 856,096,920$  ، تبين أن مجموع

الخسائر المباشرة وغير المباشرة تعدى المليار جنيه

(١٠٢٧,٣١٦,٣٠٤ جنيها) وذلك طبقا لتقرير المجلس القومي

٢٤٤

للخدمات سنة ١٩٨٣ ، مما يعنى زيادة الخسائر فى سنة ١٩٩٣ أخذين  
فى الاعتبار انه منذ ذلك التاريخ :

• زادت مجالات الصناعة وكل المهن الأخرى .

• تطورت التكنولوجيات تطورا كبيرا .

• زادت الأجور والحوافز .

• زادت تكاليف العلاج والرعاية والوقاية .

• زادت تكاليف الخسائر والفاقد والتعويضات .

كل ذلك يؤكد تزايد حجم الأعباء التى تسببها خسائر الأمراض  
والإصابات المهنية ، وانعكاس ذلك على الاقتصاد القومى . وذلك  
بالإضافة الى خسائر لا تقدر بمال – من فقدان حياة العائل ،  
وضياع القدرة والخبرة وثمن التدريب والتأهيل ، وصعوبة تعويض  
الكفاءات الإنسانية .

العمالة والأنشطة المهنية فى مصر حاليا :

تعداد السكان فوق سن ست سنوات : ٣٨,٩٥٤,٦٠٨

نسمة .

فوق سن ٦ سنوات وداخل قوة العمل : ١٣,٤٠٠,٣٨٧

وهذه تمثل ٢٤ ٪ من المجموع .

تعداد الذكور : ١٩,٩٦١,٢٨٣ نسبة العمالة

منهم ٥٩,٨ ٪ .

تعداد الاناث : ١٨,٩٩٣,٣٢٥ نسبة العمالة

منهن ٧,٧ ٪ .

– فى العصور : تعداد الذكور ٩,٠٨٢,٣٦١ نسبة العمالة

منهم ٥٨,٣ ٪

تعداد الاناث : ٨,٥٦٣,١٥٦ نسبة العمالة

منهم ١٢,٥ ٪

- وفي الريف : تعداد الذكور ١٠,٨٧٨,٩٢٢ منهم ٦٥ ٪

يعملون .

وتعداد الاناث : ١٠,٤٣٠,١٦٩ منهن ٣,٨ ٪ يعملن .

تطور الاعداد الاجمالية للعاملين في السنوات من ٨٢

الى ١٩٨٧

٨٢-٨٣ : ١٢,٢٦٩,٦٠٠

٨٣-٨٤ : ١٢,٨٧٦,٨٠٠

٨٤-٨٥ : ١١,٧٢٠,٠٠٠

٨٥-٨٦ : ١١,٩٨٠,٦٠٠

٨٦-٨٧ : ١٢,٢٥٥,٥٠٠

الجهات المعنية بالصحة والسلامة المهنية :

- وزارة القوى العاملة والتدريب : وتضم ثلاث جهات

مسئولة عن الصحة والسلامة المهنية هي :

- الادارة العامة للسلامة والصحة المهنية : من خلال

مديريات القوى العاملة القائمة على تنفيذ قانون ١٣٧ لسنة ٨١ وتنفيذ

قرار الوزارة رقم ٥٥ لسنة ٨٣ الخاص بسلامة الأماكن وتنظيم أجهزة

الامن في المصانع ، ووضع الاشتراطات الصحية للمحافظة على

سلامة بيئة العمل .

- المركز القومي لدراسات الامن الصناعي : المنشأ

بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ٦٩ ، ويتبع وزير القوى العاملة

مباشرة ، وهو مختص بالدراسات والبحوث ، وتقديم الخدمات الميدانية ،

والتدريب ذي المستوى العالي والتخصصي .

- المجلس الاستشاري الاعلى للسلامة والصحة

المهنية : المنشأ بالقرار الجمهوري ١١٤ لسنة ٨٤ ، ويختص بالتنسيق

بين الوزارات والهيئات العامة ، ذات العلاقة بالسلامة والصحة المهنية .

وزارة الصحة : وتضم الجهات الآتية :

- الادارة العامة للصحة المهنية : وادارات الصحة المهنية

بالمحافظات المختصة بالخدمات الوقائية ، لبحث الشكاوى من المنشآت ،

وعمل البحوث الميدانية ، واقتراح التوصيات ، والتدريب ، وفيها ٢٥

طبيباً ، و١٣ كيميائياً ، حاصلين على مؤهلات عليا ، وتتعاون مع هيئة

الصحة العالمية . وقد قامت بتدريب ١٨٠ طبيباً و٤٠ كيميائياً و ١٤٠ من

مراقبي الصحة والفنيين في المحافظات المختلفة .

- مركز الرصد البيئي ودراسات بيئة العمل : المنشأ

بقرار وزير الصحة رقم ٤٩ لسنة ٩٠ ، ويختص بالرصد والبحث

والتوجيه لدراسة المشاكل البيئية واقتراح الحلول .

- المكتب التنفيذي للوقاية من الاشعاعات المؤينة :

وينفذ القانون ٥٩ لسنة ٦٠ .

- الهيئة العامة للتأمين الصحي : المنشأة بالقرار

الجمهوري رقم ١٢٠٩ لسنة ٦٤ ، وتتركز مسؤولياتها في :

• الفحص الطبي الابتدائي ، وتحديد مستويات اللياقة - قرار

وزاري ( ١٣٢ لسنة ٨٢ ) .

• الفحص الطبي الدوري ( جدول ١ الملحق بقانون التأمين

الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ ) وهو الخاص بفحص العمال المعرضين

للمخاطر المهنية ، وتشخيص وعلاج تأهيل المرضى بالاصابات المهنية ،

والتصريح بالاجازات ، وتقدير نسب العجز وتقديم الرعاية الصحية

الكاملة لمن شملهم القانون .

وزارة التأمينات الاجتماعية : وتمارس دورها عن طريق :

الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية : وتقوم بتنفيذ قانون التأمين

الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ فيما يختص بتأمين اصابات العمل والعلاج

والتأهيل والتعويض عن الاصابة والفحص ، وملحق بالقانون جدول رقم

(١) الخاص بالأمراض المهنية ( ٢٩ مرضاً ) . ( ملحق رقم (١) بالقانون المذكور ) .

وزارة الاسكان والتعمير : وتمارس دورها من خلال :

تطبيق قانون المحال الصناعية والتجارية ( رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ) وإعطاء التراخيص ، والاشراف على تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ بشأن الأمن الصناعى والتراخيص ، وتمنح من خلاله التراخيص للمنشآت بالاشتراك مع وزارات الصحة والقوى العاملة والتدريب والحكم المحلى . وتقوم هيئة التخطيط العمرانى بتنفيذ القانون ٣ لسنة ٨٢ بشأن التخطيط العمرانى .

وزارة الصناعة : وتشترك مع وزارة الكهرباء والطاقة والاسكان والبتترول والانتاج الحرى والاسكان فى تنفيذ القانون رقم ٥٥ لسنة ٧٨ ، بشأن الآلات الحرارية والمراجل البخارية ، وتنفيذ القانون ٢٧ لسنة ٨١ ، بشأن العاملين بالمناجم والمهاجر ، كما تقوم مصلحة الكفاية الانتاجية بالتدريب على الأمن الصناعى للطلاب والعاملين .

وزارة الزراعة : وتمارس دورها من خلال :

تنفيذ القانون ٥٣ لسنة ٦٦ ، والقرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ٦٧ ، بشأن المبيدات الحشرية وتسجيلها وفحصها وتجربتها ، والتأكد من جهة المنشأ ، والمضاعفات المنتظرة قبل الافراج عنها من الجمارك ، والتصريح بتداولها بعد تجربتها . وهناك لجنة عليا للمبيدات بوزارة الزراعة تمثل فيها وزارة الصحة . وإن كانت وزارة الزراعة تهتم بكفاءة المبيد وأمانه ، فإنه يجب أن تكون لوزارة الصحة الكلمة المؤثرة حين يتعلق الأمر بسلامة العامل والمواطن والبيئة ، الأمر الذى يتطلب تدعيم معامل وزارة الصحة حتى تصبح قادرة على اتخاذ القرار . كما يجب التأكيد على إجراء تجارب السلامة على أى خليط من

٢٤٦

المبيدات ، واعتبار الخليط مبيداً جديداً إذا سمية مختلفة عن كل من مكوناته .

ومع الأخذ فى الاعتبار أن درجة سمية المبيدات تختلف من مبيد إلى آخر ، إلا أن سلامة العامل والمواطن تعتمد أساساً على التداول السليم للمبيدات ، الذى تشترك فى تنفيذه وزارات الزراعة والصحة والقوى العاملة ، ومستو الأرشاد الزراعى بوزارة الزراعة بصفة خاصة .

وزارة الداخلية : تساهم الوزارة بلجهزتها المختلفة فى تنفيذ كافة القوانين ، وبصفة خاصة تقوم مصلحة الدفاع المدنى بتنفيذ القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ ، بشأن أجهزة الدفاع المدنى فى المنشآت الصناعية .

جهاز شئون البيئة : وهو جهاز تخطيطى تشريعى تنسيقى ، يعمل فى مختلف المجالات البيئية - بما فيها بيئة العمل . أجهزة معاونة : وتعاون فى تحقيق أهداف الصحة والسلامة المهنية : الجهات الآتية :

- الجامعات والمعاهد العلمية والمراكز البحثية .

- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ويتبعه :

الجامعة العالية بشعبها المختلفة ، ومنها شعبة السلامة والصحة المهنية .

المؤسسة الثقافية العمالية ، ويتبعها معهد الأمن الصناعى الذى يقيم دورات تدريبية أساسية على السلامة والصحة المهنية لكل من :

الاحصائيين والفنيين بالمصانع ، وهى دورة مدتها حوالى خمسة أسابيع « تفرغ كامل » تنتهى بامتحانات وشهادة تؤهل حاملها للعمل كمشرف سلامة وصحة مهنية ( اخصائى / فنى ) بأماكن العمل فى مصر وكثير من البلاد العربية .

• أعضاء لجان السلامة فى المؤسسات المختلفة ، وتعطى فى نهاية الدورة شهادة ، وهى دورة مدتها حوالى عشرة أيام .

وكل من الدورتين إجبارى بمقتضى القانون .

هذا وينظم شئون السلامة والصحة المهنية باتحاد العمال أمانة متخصصة للأمن الصناعى .

وزارات أخرى : وبعض الوزارات الأخرى أنشطة ذات علاقة بالصحة والسلامة المهنية ، منها :

• وزارة التعليم .

• وزارة البحث العلمى : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

• وزارة الرى .

• وزارة الانتاج الحرى .

• وزارة الاعلام .

حجم المشكلة :

إن أى دراسة علمية لأى ظاهرة أو مشكلة لا بد أن تستند إلى قاعدة معلومات واحصاءات دقيقة ، حتى تكون النتيجة ممثلة للواقع وقابلة للتحليل والاستفادة . وفى قضية الصحة والسلامة المهنية رجعت الدراسة فيما يخص الاحصاءات - وبيانات إصابات العمل والأمراض المهنية - إلى مصادر متعددة ، ويدا فيها التباين والتضارب فى بعض الأحوال ، وذلك لوجود بعض الثغرات فى بعض القوانين ، وتعدد التشريعات والجهات المنوط بها ضبط الأداء . وعلى سبيل المثال ما استحدثه القانون ٧٩ لسنة ٧٥ من إمكان إعفاء صاحب المنشأة من نسبة من الاشتراك فى تأمين إصابات العمل ، فى مقابل أن يتولى بنفسه مهمة الرعاية الطبية لعماله فى حالة الإصابة وأمراض المهنة ، وهى رخصة من الهيئة العامة للتأمين الصحى . حرصاً منها على مستوى الخدمات

والامكانات المتاحة لدى صاحب المنشأة ، ولم تشترط صراحة أن توافرها المنشأة بالبيانات والاحصاءات لما يحدث لديها من إصابات عمل أو أمراض مهنية .

كذلك أجاز القانون إعفاء صاحب المنشأة من نسبة من الاشتراك ، فى مقابل أن يتولى دفع تعويضات الأجر ومصاريف الانتقال للعامل نيابة عن الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ، وذلك دون أن تشترط الهيئة على صاحب المنشأة إبلاغ الهيئة عن هذه الحالات فور حدوثها . ولهذا فقدت هيئة التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية مصدراً هاماً لاحصاءاتها .

ولتلافى هذا النقص ينبغي أن يؤخذ فى الاعتبار أحد أمرين :

- إما أن تضاف إلى القانون ٧٩ لسنة ٧٥ ضمن المادة التى سمحت بالإعفاء ، وإلزام صاحب العمل المرخص له بالإعفاء بالإبلاغ أولاً بأول عن حالات الإصابة والمرض الذى يتولى رعايته نيابة عن هيئة التأمين الصحى ، وكذلك فى حالة تعويض الأجر نيابة عن الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ، وذلك لكل من الهيئتين ، كل فيما يخصه ، ويقرر لذلك عقوبة للمخالف .

- أو أن يكون الترخيص لمدة محدودة ، بحيث لا يجدد إلا إذا كان طلب التجديد مصحوباً بتقارير واحصاءات مؤكدة ، تفيد بانتظام المنشأة ، وتلتزم بتقديم البيانات والاحصاءات ومتابعة ورقابة القيام بواجبها فى علاج الإصابات والأمراض المهنية على عمالها ، بالمستوى الذى يحدده القانون . وكذلك بالنسبة لهيئة التأمينات التى تعتمد احصاءاتها على ما يصل إليها من مطالبات أصحاب الأعمال خاصة بتعويض الأجر عن إصابة العمل أو المرض المهني .

## أمثلة لتضارب المعلومات والاحصاءات المتاحة :

- عدد المنشآت المسجلة في وزارة القوى العاملة سنة ١٩٩١ يبلغ ٢٩٢٢ منشأة . ويكل منها ٥٠ عاملا لكثير في قطاعات الانتاج .

أما احصاءات التأمينات الاجتماعية فتصل إلى ٩٣٦٨٠٩ منشأة .

- المنشآت التي بها ٥٠ عاملا أو أكثر تمثل ٢,٦ ٪ من مجموع المنشآت التي تم التفتيش عليها ، وعدد العمال فيها ١.٤١٣.٠٠ . عامل يمثلون ٨٩ ٪ من العمال المسجلين ، أي أن الباقي ٩٧,٤ ٪ من المنشآت يعمل بها ١١ ٪ فقط من مجموع العمال وأن التفتيش قد تم في ١١٦.٠٢٥ منشأة يعمل فيها ١.٥٨٧.٥٣ ، وأن ٤٥ ٪ منها غير مستوف شروط الأمن الصناعي .

- اصابات العمل ٦٤٢٦٨ حالة ، والاصابات التي شفيت بعجز ٥٤٣ والوفيات ١٩٢ ، وعدد أيام الأجازات ١.٢٨٧.٥٥٠ .

وكل هذه الأرقام مبنية على أعداد تقريبية .

- وأن اصابات العمل في السنوات العشر الأخيرة لم تختلف كثيرا عن ٤,٥ - ٥ ٪ وأن حالات الوفاة تتراوح بين ٣٧.٠٠ ٪ و ٠,٣ ٪ رغم تغير الظروف .

- وأن الأمراض المهنية تتراوح بين ٠,٠٥ ٪ - ٠,١٣ ٪ وأعلى نسبة منها في الصناعات التحويلية وعمال المناجم والمحاجر .

ثم بعد ذلك في الكهرباء والفاز وصناعة التشييد وعمال النقل والتموين ، خاصة أمراض الفيلار الرئوي ، والأمراض الجلدية والرمدية ، والأمراض الناتجة عن التعرض للعوامل الفيزيائية مثل الضوضاء .

- تطور أعداد المؤمن عليهم في ١٠ سنوات من ٤.٩٩ مليون إلى ٨.٢٥ مليون رغم زيادة السكان في نفس المدة حوالي ١٤ مليون ،

٢٤٨

وتطسورت الصناعة تطورا ملحوظا ، وزادت الرقعة الزراعية وميكتتها . وقد أجريت فحوصات دورية على مختلف الفئات في مناطق مختلفة . والجدول رقم ١ و ٢ و ٣ تبين أعداد المتقنين بتمين إصابات العمل ، ونسب الامصابات والأمراض المهنية بينهم .

- التعويضات المنصرفة في ١٠ سنوات : تأمين اصابات العمل

سنة ٨١ كانت ٨.١٧٩.٥٧٠ جنيها في ١٥,٥١٤ حالة ، وصلت عام ١٩٩١ إلى ٢٤.٤٢٠.٤٢٦ جنيها في ٢٤٨٠٦ حالة . جدول رقم (٤) . وكذلك زادت معاشات الاصابات من ٤١٠.٠٠٠ جنيه سنة ٨١ إلى ٢.٩٣٨.٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩١ . ومعاشات العجز الإصابي كانت ٢٣١.٠٠٠ جنيه سنة ٨١ ، وصلت إلى ١.٨٩٥.٠٠٠ جنيه سنة ٩١ .

ويلاحظ أن نسبة الزيادة في اعداد الحالات حوالي ٦٠ ٪ ، وأن المنصرف زاد ٦٥٤ ٪ ، أي أنها تضاعفت ٦ مرات . جدول رقم (٥) .

- أما حالات التسمم الزراعي فأرقامها بعيدة عن الاحتمال المقبول ، ذلك لأنه في أكثر من ٤ مليون عامل زراعي رصدت حالات التسمم المهني ٨٤ حالة في سنة ٨٦ ، وصارت ١٠٨ حالة سنة ٨٧ ، أما حالات التسمم غير المهني فلم تزد عن ألفي حالة .

### مشكلات التطبيق :

توجد خمسة قوانين حاكمية بالنسبة للصحة والسلامة المهنية وهي :

- قانون التراخيص رقم ٤٥٣ لسنة ٥٤ بشأن التراخيص بإنشاء المصانع والمحلات المقلقة للراحة .

- قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

- قانون العاملين بالمناجم والمحاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ .

- قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

- مجموعة القوانين والقرارات المتعلقة بالتأمين الصحي .



تابع الجدول رقم (١)  
اصابات العول في ١٩٩١/٩/٢٠

الاصد بالالف

المحافظة	البيان	التطعيم العام والخاص			المجموع
		عام	خاص	المجموع	
الجيزة	للجيرة	١٢٢	٢١٤	٣٣٦	٥٢٢
	بنى سويف	١٢	٨٦	٩٨	١٧٧
	للجيرة	١١	٤٢	٥٣	١٢٨
	للجيرة	٢١	٧٨	٩٩	٢٢١
مجموع فروع الجيزة وشمال الصعيد		١٦٦	٤٢٠	٥٨٦	١٠٥٨
الاسيوط	الاسيوط	٢٩	١١٤	١٤٣	٢٦٢
	سوهاج	٣٣	٧٦	١٠٩	٢٢٩
	البحر الاحمر	٢	١٦	١٩	٢٩
	قنا	٦٦	٤٦	١١٢	٢٢٢
	الوادى الجديد	—	—	—	١٩
	اسوان	٢٨	٩٧	١٢٥	١٩٤
مجموع فروع الاسيوط وجنوب الصعيد		١٥٩	٢٤٩	٤٠٨	٩٥٥
الاجمالى		٣٢٥٦	٢٠٧٩	٤٩٨٢	٨٢٣٩
نسبة الزيادة عن العام السابق		—	%٥	%٢	%٢

٢٧٠٠ متوقع بمحافظة شمال وجنوب سيناء .

الرجوع : الهيئة العامة للتأمين الصحى .

جدول رقم (١)

توزيع المنتفعين بتأمين اصابات العول في ١٩٩١/٩/٢٠ تبعاً للمحافظات ومناطق التأمين الصحى

الاصد بالالف

المحافظة	البيان	التطعيم العام والخاص			المجموع
		عام	خاص	المجموع	
الاسكندرية	الاسكندرية	٢٣٦	٢١١	٤٤٧	٧٥٢
	البحيرة	٧١	١٢٨	١٩٩	٣٦٠
	مطروح	١	١٣	١٤	٢٥
مجموع فروع شمال غرب الدلتا		٢٠٨	٤٥٢	٦٦٠	١١٢٧
القليوبية	القليوبية	١١٢	٧٥	١٨٨	٢٩١
	القليوبية	٢٤	١٩٩	٢٢٣	٤٦٠
	الشرقية	٣٣	١٣١	١٦٤	٢٨٤
	دمياط	١٨	٧٤	٩٢	١٤٥
	بورسعيد	٢٧	٨٠	١٠٧	١٦٢
	الاسماعيلية	٢٠	٤٨	٧٨	١٣٢
	السويس	٩	٤٢	٥١	٨٥
	سيناء	—	١١	١١	٤٠
	مجموع فروع شرق الدلتا	٣٦٤	٦٦٠	١٠٢٤	١٧٢٠
فروع القاهرة		٨٥٨	٨٧٩	١٧٣٤	٢٤٤٩
الغربية	الغربية	١٣٦	١٥٩	٢٩٥	٤٨٩
	الغربية	١٨	٩٤	١١٢	٢٧١
	كفر الشيخ	٥	٦٩	٧٤	١٦٠
مجموع فروع وسط الدلتا		١٤٩	٣٢٢	٤٧١	٩٢٠

جدول رقم (٢)

نشاط التأمين ضد اصابات العمل (خلال عام ٩٢/٩١)

البيان	عدد حالات الإصابة	عدد حالات التضرر	عدد حالات العجز	عدد حالات التضرر	عدد حالات العجز	عدد حالات التضرر	عدد حالات العجز
البيان	عدد حالات الإصابة	عدد حالات التضرر	عدد حالات العجز	عدد حالات التضرر	عدد حالات العجز	عدد حالات التضرر	عدد حالات العجز
شمال غرب القناة	٢٩٨١٢	٤٤٨٦	٦١٥	٢٧٨٢٦	٤٩٢٠٢١	١٧,٧	
القنال وشرق القناة	١٦٢٨٨	٥٠١٢٧	٩٥٧	١٢٦٧٦	٣٦٤١٣٧	٢٢,٦	
القاهرة	٣٧٥١٢	١١٢٩٤٥	٦٦١٨	٢٢٩٢	٧٩٢٩٦٩	٢١,٤	
وسط القناة	٢٨١٧	٨٦٢٢	٤٧٢٥	١٨٩٨	٨٨٢٣١	٤٦,٥	
البحيرة وشرق البحيرة	٩٠١٢	٢٢٥٢٠	٧١١٢	٤٩٢	١٨٦٧٢٠	٢١,٨	
السيوط وشرق السيوط	١٠٢٧	٤١٠٠	٢٦٩٢	٧١٢	٢٢٥٥٧	٢٠,١	
اسوان	١٤٢٨	٥٦٢٢	٢٢٤٥	١٥٦	٢٩٤٤٤	٢١,٢	
الاجمالي	٩٨.٧٩	٣٨٢٣٧	٤٢.٥٥	٥.٢٢	١٩٩٧.٧٩	٢١,١	
للعام السابق	٩٤٩٥١	٢٥٧٦.٧	٣٧٨٤٥	٤٨٤٥	١٩٧٠.٥٤٨	١٩,٩	
نسبة التغير	٢/٢+	٢/٤+	٢/١١+	٢/٤+	٢/٤-	٢/١+	١,١+

جدول رقم (٣) \*

انجازات المحصن الطبي الدوري والامراض المهنية خلال عام ١٩٩١

الفرع	اجمالي للمصابين	اجمالي للمرضى	عدد الفحوصات	عدد الحالات التي تم علاجها
الفرع	اجمالي للمصابين	اجمالي للمرضى	عدد الفحوصات	عدد الحالات التي تم علاجها
شمال غرب القناة	٤٢٢٩٠١	٧١٥٢٢	٤٥١٢	٩٥
				٢٠
				٢٢
				١٧
				١
				١٧٥
فرع القاهرة	٣٦٨٩٤٠	٩٠١٥٧	١٢٥٥٩	٢
				٩
				٨
				١
				١
				٢١
فرع القنال	٣٦٩٦٩٢	١٠٠٢٩٢	١٩٨٧٤	٤
				٥
				٢
				٢
				٤
				١٧
منطقة اسوان	٧٨٩٥٥	٢٤٢٣٦	٢٢٩٥	٨٤

\* المرجع : الأمانة العامة لاصابات العمل . للهيئة العامة للتأمين الصحي .

تابع جدول رقم (٣) \*

الذرع	اجمالي العاملي	اجمالي المعرض	عدد التخصيص * للسلي والاختبارات	السلالات الاجمالية التي تم تخصيصها العدد	التخصص
وسط الفلتا	٨٢٤٧٦	٢٢٤٧٢	٤١٣٦	١٦	تسمم بالبيدات
				٦	تسمم بالرماس
				١٢	صمم مهني
				٢٤	المجموع
اسيطر جنوب الدرجة التالي	٢٠٢٤٢	١٧١٧٤	١١٩٧٩	١١٢	سليكرز
				٢	صمم مهني
				١١٤	المجموع
الجيز توشمال الدرجة التالي	٧٨٦٥٥	٢٤٣٧٩	٢٢٥٥٢	١٢	صمم مهني
				١	سليكرز
				١	اكزيما مهنية
				١٢	تعرض للمرضيات
				٢٦	المجموع
المجموع	١٢٤١٦٦٢	٣٧٠٢٨٦ ٢٢٩,٨٢		٢٠٢	سليكرز
				٩٥	حيويات بترابية
				٢٤	فرح واكزيما مهنية
				٣	كراكها مهنية
				٦٨	صمم مهني
				١٤	اسيستوزس
				٢٥	تسمم بالطنز - سلسلوز
				١٦	تسمم بالبيدات
				١	بروسيدا
				١٢	تعرض للمرضيات
				٤٧١	المجموع

\* تشمل التخصيص السلي : اختبارات كيميائية حيوية ، فحص بالأشعة والمصباح القلبي ، مقياس السمع والكفاءة القطنية .

جدول رقم (٤)

بيان المبالغ المنصرفة خلال كل سنة من السنوات الميمنة في تأمين اصليات العمل  
للخاضعين لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ من العاملين بالقطاعين العام والخاص

بنود الاتفاق	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٢	١٩٨١
معايشات وثقة لصافية	١٠٧٧٥٢٥٩	٢٤٥٦٨٥٥٥	٤٠٦٤٨٨٥	٢٣١٠٥٩٧
معايشات غير اصلي	٩٠٨٥٤٣٧	٧٦٦٥٢٠	٢٩٩٨٥٦٩	٢٤٤٢٥٤١
تعويض نفقة واحدة	١٢٥١٣٢٢	١٢٥٠١٥٧	٨٢٧٩١٢	٦٥٩٥٨٤
تعويض اقسائي	١٧٨٠٢٨٦	١٩٣١٥٤٨	١٩٤٢٠٥٧	١٢٢٧٨١٩
تعويض لجر أثناء الصابة	١٣٦٩٢٩٥	١٣٤٨٠٢٨	٦٥٢٦٠١	٥١٤٦٧٧
مصاريف انتقال المصابين	٦٥٤٦	٦٩٤٢	٧٠٣٩	٥٥٤٤
منفعة وفاة	١٥٠١٥	١٤١١٨	٤٨٩٤	٥٣٣٩
تكاليف تعقيم طبي	٢١١٩	٢٢٦٤	٢٥٨٢	٢٥٦٦
منحة زواج	١٩١١٤	٢٢٧١٠	١٠٢٤١	٧١٧٦
اعانة مقننين	١٥٣٣	...	٢٥	٨١
مصاريف جنازة	١٠٥٠١	٨٧٧٦	٢٣٩٩	٢٦٤٦
الاجمالي	٢٤٤٢٠٤٢٦	٣٠٩١٩٦٨٨	١٠٥١٤٢١٥	٨١٧٩٥٧٠

للمرجع : الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

جدول رقم (٥)

تطور معانات تآمين اصابات العمل من يونيو ٨١ حتى يونيو ١٩٩١ (جميع الموانع)

السنة	وفاة اصابة عمل			عجز اصابي			الجملة		
	عدد الحالات	التي بالهـ	التي بالهـ	عدد الحالات	التي بالهـ	التي بالهـ	عدد الحالات	التي بالهـ	التي بالهـ
٨١/٧٢٠	١٥١٤	٤١٠	٣٦,٤	١٣٢٤٠	٣٦	١٧,٤	٢٨٧٥٤	٦٤١	٢٢,٣
٨٢/٧٢٠	١٦٢٢١	٥٢٠	٣٢,٧	١٣٦٩٥	٢٨٥	٢٠,٨	٢٩٩٢٣	٨١٥	٢٧,٢
٨٣/٧٢٠	١٧١٠٢	٦٤٢	٣٧,٨	١٤٣٣٩	٢٥١	٢٥,١	٣١٤٨١	٩٩٣	٣١,٥
٨٤/٧٢٠	١٨٢٨٣	٧١٦	٤٢,٥	١٥٢٧٠	٤٣١	٢٨,٢	٣٣٥٤٣	١٣٢٧	٣٦,٦
٨٥/٧٢٠	١٩١١١	٩١١	٤٧,٧	١٥٨٩٨	٥٠١	٣١,٥	٣٥٠١٧	١٤١٢	٤٠,٣
٨٦/٧٢٠	١٩٩٥٣	١٠٣٧	٥١,٩	١٦٧٤٧	٥٩٦	٣٥,٦	٣٧٠٢٩	١٦٣٣	٤٤,٥
٨٧/٧٢٠	٢٠١١٧	١٠٦٧	٥٢,٠	١٦٩٥٩	٦٥٩	٣٨,٨	٣٦٧٠٠	١٧٢٦	٤٦,٦
٨٨/٧٢٠	٢١٣٢٤	١٤١٧	٦٦,٤	١٨٢٩٢	٨٨٦	٤٨,٤	٣٩١٤٦	٢٣٠٣	٥٨,١
٨٩/٧٢٠	٢١٨٣٣	١٦٩٦	٧٧,٧	١٨٨٩٧	١٠٨٣	٥٧,٣	٤٠٧٢٠	٢٧٧٩	٦٨,٢
٩٠/٧٢٠	٢٢١٢٤	٢١٠٩	٩١,٢	٢٠١٠١	١٣٦١	٦٨,١	٤٣٢٢٥	٢٤٧٨	٨٠,٥
٩١/٧٢٠	٢٤٨٠٦	٢٩٢٨	١١٨,٤	٢١٢٥٨	١٨٩٥	٨٩,٢	٤٦٠٦٤	٤٨٣٢	١٠٤,٩

- نسبة الزيادة في عدد الحالات ٦٠٪

- نسبة الزيادة في البالغين ٦٠٪ / تضاعفت (من ٨١-٩١) مرات.

للرجوع : الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

وتظهر في هذا المجال عدة مشكلات، من أهمها :

١ - قضية التراخيص : يبدأ التراخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية

في لجان التراخيص ، تلك التي تتبع الحكم المحلي ، ومسئولياتها اختيار الموقع حفاظا على البيئة خارج مكان العمل ، وحماية للسكان من التلوث البيئي الناجم عن النشاط الصناعي .

وعلى سبيل المثال ( اصابة سكان مدينة المعصرة بسرطان نادر في البلورا ( Pleural Mesothelioma ) حول احد المصانع التي تستعمل مادة الاسبستوس ( المجلة المصرية للأمراض الصدرية ) ، كذلك قضية الاصابة بالأمراض الصدرية الحادة في السكان المقيمين حول احد مصانع السكر في الصعيد ، بسبب استنشاق غبار مصاصة القصب ( تقرير وزارة الصحة والأمن الصناعي ) ، كذلك قضية تلوث منطقة حلوان والمعصرة بغبار الاسمنت وما سببته من مشاكل صحية .

ومن مسببات المشكلات : إنشاء مستعمرات العمال بجوار المصانع ، خاصة إن كانت تحت مهب الريح ، وكذلك زحف المساكن عشوائيا إلى المناطق التي يفترض ألا يكون فيها سكان ، وقضية التصريح الخطأ ( لأسباب مختلفة ) بإنشاء محلات صناعية ملوثة للبيئة أو مغلقة للراحة داخل الكتل السكنية ، والتباؤ في مجابهة المشاكل وفي اتخاذ الاجراءات عند حدوث المخالفات .

وقد كانت قضية التراخيص هي وظيفة وزارة الصحة ، ثم سحبت منها بعد إنشاء وزارة الاسكان والمرافق .

٢ - قضايا بيئية : حدثت طفرات علمية وتكنولوجية خلال العقدين الماضيين ، نتج عنها اكتشاف مواد وكيمائيات حديثة دخلت مجال الصناعة وانتشرت خاصة في الزراعة ، وبرزت مشاكل مهنية عند استعمال وإنتاج هذه المواد . والقانون يسند الى جهاز السلامة والصحة

المهنية في وزارة القوى العاملة ، التفتيش على المنشآت الخاصة - سواء في القطاع العام أو الخاص - وكذلك الهيئات العامة والحكم المحلي . ويشترط في أفراد هذا الجهاز : المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة في النواحي الكيماوية والهندسية والطبية ، ولهم حق الضبطية القضائية في مراقبة تنفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل . وهناك مجموعة أخرى من مشكلات التطبيق : يخلص أهمها فيما يأتي :

بالنسبة للمنشآت القائمة قبل عام ١٩٦١ : كان معظم هذه المنشآت تابعة للقطاع الخاص ، ولم تكن مصممة على أساس توفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية ، حيث لم يكن تشريع السلامة والصحة المهنية قد تطور إلى ما هو عليه الآن . ولذلك فإن هذه المنشآت الصناعية كانت ولا زالت تشكل صعوبة في تنفيذ اشتراطات السلامة والصحة المهنية ، مما يضطر القائم بالتفتيش إلى اللجوء لوضع الاشتراطات الخاصة بالوقاية الشخصية للعمال مثل الكمامات وسدادات وحوافظ الأذن .... ، حيث يصعب التحكم في تطوير تصميم المنشآت والآلات لقدمها .

بالنسبة للمنشآت التي أقيمت بعد عام ١٩٦١ : كان معظمها تابعاً للقطاع العام ، وقد أقيمت جميع المنشآت الصناعية - التي تضمنتها خطط الدولة - دون أخذ رأي الجهاز المسئول عن السلامة والصحة المهنية ، وذلك من حيث الموقع أو المواد المستخدمة في الصناعة . وكذلك نفايات الصناعة وطرق التخلص منها ، وما يمكن أن تسببه هذه النفايات من تلوث للهواء أو المسطحات المائية . بل إن المنشآت الصناعية كان يتم تشييدها ثم يتم استخراج التراخيص الخاصة بتشغيلها بعد بدء انتاجها أحياناً بعدة سنوات ، مما نتج عن ذلك وجود بعض المنشآت الصناعية التي تلقى بالصرف الخاص بها

على نهر النيل أو الترع مباشرة ، وكذلك وجود مداخن لبعض المصانع تتصاعد منها الملوثات إلى الهواء مباشرة .

ومع مرور الوقت أصبح من الصعب علاج هذا الوضع ، نظراً لما يحتاجه الآن من تدبير مبالغ كبيرة لا تدخل ضمن ميزانية هذه المنشآت الصناعية ، حيث أصبح كل هدفها تحقيق أعلى نسبة إنتاج مستهدفة ، وتقليل المصروفات في النواحي الأخرى - بما في ذلك توفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية ، والاقبال من تلوث البيئة المحيطة بالمنشأة أو منعها .

أوضاع المدن الجديدة : يقوم الجهاز المسئول داخل المدينة الجديدة بتحديد المناطق الصناعية وتقسيمها وتوزيعها على المستثمرين ، وهنا يجب أن تتأني هذه الأجهزة في توزيع المواقع على المستثمرين ، حتى تتم دراسة تأثير كل نشاط صناعي على ما يجاوره من أنشطة أخرى ، وذلك لكي لا نقاجأ بمشاكل تلوث بعض المنشآت من نفايات مصانع أخرى مجاورة لها . فليس معنى أن المنطقة صناعية أن يتم ترخيص أي منشآت بها دون دراسة نفايات كل نشاط صناعي ، وأسلوب التخلص منها .

عوامل سلبية ساهمت في تفاقم الوضع الحالي ، منها : عدم اقتناع الإدارة العليا في كثير من المنشآت الصناعية بأهمية توفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية .

- وعدم شمول البرامج التدريبية ، التي تعد لمستويات الإدارة العليا والوسطى التي تنظم لهم ، لأي برامج السلامة والصحة المهنية قبل الترقية ، مما يعطيهم شعوراً بعدم أهمية هذا الأمر - الأمر الذي ينعكس سلبياً على أداء القيادات في قمة الهرم الإداري بالمنشآت الصناعية .

- وكذلك عدم كفاية الجزاء الوارد بالمادة ١٧٢ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، حيث إن قيمة الغرامة الواردة بها لا تتناسب مع جسامة المخالفات الموجودة بالمنشآت .

- ونقص الوعي الوقائي ، مما يؤثر على التزام العاملين باتباع الوسائل المأمونة في تصرفاتهم ، وفي اتباعهم للتعليمات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية .

**مشكلات الجهاز الرقابي الخاص بالسلامة والصحة المهنية :** يتبع الجهاز المنوط به التفتيش على المنشآت للتأكد من تنفيذها لأحكام السلامة والصحة المهنية ، وزارة القوى العاملة والتدريب والمديرية التابعة لها بالمحافظات ، وقد وصل عدد مكاتب السلامة والصحة المهنية بمدن الجمهورية الى حوالي ١١٦ مكتبا وعشر وحدات بحوث ميدانية ، يعمل بها حوالي ٩٠٠ أخصائي ما بين طبيب ومهندس وكيميائي ، لهم صفة الضبطية القضائية . ويتعرض أفراد هذا الجهاز لمخاطر مهنية مختلفة أثناء عمليات التفتيش بالمنشآت الصناعية ، ويتكبدون مشقات ومصاريف الانتقال من وإلى المنشآت - مما يجعلهم ينفقون من مرتباتهم في هذا الشأن ، مع قلة مصاريف الانتقال التي تصرف لهم ، وذلك بالإضافة إلى ما يتعرضون له من إتلاف لملابسهم أثناء التفتيش على المنشآت الصناعية .

أما ما يتعلق ببيئة العمل ، التي ينظمها قانون العمل والقرارات المنفذة له وقانون العاملين بالمناجم والمهاجر ، فرغم أنها على درجة كبيرة من التقدم والكفاية ، إلا أن هناك مشاكل عديدة تؤثر على بيئة العمل لعدم تطبيق القوانين .

ولقد أناط القانون اكتشاف المخاطر في بيئة العمل بقياسها ، بصاحب العمل - متمثلا في أخصائي أو فني الأمن الصناعي الذي يعمل طرفه ، وفي ذلك عدة ملاحظات ، من أهمها :

- أن التدريب الذي يحصل عليه مسئول الأمن الصناعي ، فيه قصور في القدرة على تقييم الأضرار واختيار الأجهزة المناسبة أو الحصول عليها .

- لا تحقق الجهات المعنية بما تقوم به من تدريب أو توجيه للمسؤولين المستهدف من هذا التدريب أو التوجيه ، مما يترتب عليه أن تصبح بيئة العمل قضية هامشية يظل عليها العشوائية في أدائها .

- كانت إدارات القوى العاملة بالمحافظات - قبل صدور القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ٩١ - مسئولة عن إجراء قياسات بيئة العمل ، ثم تركت ذلك لصاحب العمل بمقتضى القرار الوزاري ، واكتفت إدارات القوى العاملة بمسئولية التفتيش على حسن الأداء بواسطة صاحب العمل ، وبذلك ضعفت هذه المسئولية . مع قلة عدد المفتشين وضعف مستواهم بسبب القصور في تدريبهم وعدم كفاية وتطوير أجهزة القياس المطلوبة أو تحديثها .

- أن خبرة صاحب العمل لا تؤهله عند حدوث أى مشكلات لاستعمال وسائل الوقاية أو اكتشاف الخطأ مبكرا .

- أن الصناعات الصغيرة - رغم كثرتها - لا يقدر صاحب العمل على تحمل المسئولية فيها ماديا أو فنيا .

تتمثل حدود مسئولية مفتش العمل طبقا لتوصيف وظيفته فيما يأتي : إساءة النصح - تحرير مخالفة - وهي عادة غرامة ضئيلة - الإغلاق في حالة الخطر الداهم وهو أمر نادر الحدوث .

ورغم أن هناك مواطن كثيرة معروف مخاطرها ، إلا أن المسؤولين لا يقومون حيالها بالتصرف القانوني المطلوب . وتخلص المشكلة فيما يلي :

• أن هناك مواطن خطيرة حددتها الجهات التنفيذية ولم تتحرك لمواجهتها .

• عدم استعداد أو قدرة صاحب العمل على توفير مقومات سلامة بيئة العمل .

• عدم كفاية الإجراءات القانونية للردع .

- عدم حصول الجهات التنفيذية على النتائج التي يتطلبها القانون ، ويرجع ذلك الى :

• أسباب مادية واقتصادية تضاف إلى أعباء صاحب العمل .

• عدم مبالاة أصحاب العمل فيما يختص بصحة العامل .

• عدم جدية إجراءات تنفيذ القانون وغياب العقوبات الرادعة التي تبدأ - كما في إنجلترا - بإغلاق المصنع وسجن صاحب العمل .

• عدم وضوح قضية السلامة كقانونية هامة أمام أصحاب العمل .

- أن التشريعات القائمة لا تحتم أن يكون الطبيب القائم على رعاية العمال مؤهلاً أو مدرباً في مجال الصحة المهنية ، مما يؤدي إلى تدنى مستوى الأداء في هذا المجال ، ويؤثر في قدرة الطبيب على أداء خدمات وقائية للعاملين .

- أن قرار وزير القوى العاملة رقم ٥٥ لسنة ٨٣ بشأن الحدود القصوى للأبخرة والغازات المسموح بها في جو العمل ، صدر منذ ١٠ سنوات وبه ١٣٤ مادة فقط من بين مئات من المواد الكيميائية والتعرضات الطبيعية ، ويحتاج الأمر إلى مراجعة هذا القرار وعمل الإضافات اللازمة لوريا .

- أن تنظيم العمل على صورة لوائح وتعليمات تبرز في مواقع التعرض للمخاطر ، يحتاج إلى مراجعة ، وصدر قرارات وزارية منظمة .

النواحي التشريعية ومشكلاتها ،

بينما ينص قانون التأمين الاجتماعي والقرارات المنفذة له على ضرورة فحص المعرضين للأثرية المعدنية مرة كل سنتين ، ينص

قانون العاملين بالمناجم والمحاجر على إجراء هذا الفحص مرة كل ستة أشهر ، وتوسيع قاعدة العمال المعرضين ، لكي تشمل أولئك الذين لا يتعرضون بصفة مباشرة . وهذه الأمور بالإضافة إلى أنها تتعارض مع قانون التأمين الاجتماعي ، فهي لا تستند إلى أساس علمي سليم .

- إن ادخال مواد وتكنولوجيات جديدة باستمرار إلى الصناعة المصرية ، يعرض العاملين إلى أخطار جديدة قد لا يشملها جدول الأمراض المهنية الحالي الملحق بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمينات الاجتماعية . وتعمل الهيئة العامة للتأمين الصحي على إبراز تلك التعرضات ومخاطبة وزارة التأمينات لإجراء التعديلات اللازمة للجدول المذكور . غير أن هذه الإجراءات تسير ببطء ملحوظ قد تجعل مصالح القاعدة المريضة من العاملين عارية من الحماية ضد خطر هذه التعرضات أحياناً .

- الأمراض التي لها علاقة بالعمل ، تشترك في إحداثها المخاطر المهنية إلى جانب عوامل أخرى متعددة ، لذلك فإن المشرع يجد أنه من الصعب أن يشملها جدول الأمراض المهنية ، التي تنجبت عن الأخطار المهنية وحدها بصفة أساسية .

- ليس هناك أي حافز أو رادع للإدارة العليا في القطاع العام - بصفة شخصية - على عدم تنفيذ اشتراطات الصحة والسلامة المهنية . قاعدة المعلومات وقصورها

ان البيانات المتاحة التي بنيت عليها هذه الدراسة ، والتي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ، ينقصها بعض العناصر ، وتختلف فيها الأرقام من مصدر إلى آخر ، كما أن عملية تجميع المعلومات وتصنيفها واسترجاعها تتم بطريقة بدائية في بعض الهيئات .

وفي هذا الشأن ، ينبغي التنسيق بين وزارة القوى العاملة والهيئة العامة للتأمين الصحي والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في إطار أسلوب موحد ، يساعد على جمع البيانات عن مشكلات الصحة والسلامة المهنية بطريقة موحدة ، يسهل معها استرجاع البيانات والمؤشرات ووضعها تحت تصرف صانع القرار . ولا يجوز في هذا المجال إخفاء المعلومات على الجهات البحثية مثل الجامعات ومراكز البحوث ، بهدف الاستفادة من قدرتها على التحليل الدقيق والمساعدة في التوجه السليم ، كذلك فإن وجود رقم تأميني قومي موحد ، سوف يساعد كثيرا في تتبع العامل مهما تغير مكان عمله ، كما يسهل ترتيب الحقائق في قاعدة المعلومات .

سرعة تطور نظم إدارة قطاعات الصناعة والمشكلات الناجمة عن ذلك؛ تحول كثير من الصناعات الكبيرة من إشراف القطاع العام إلى الانخراط في نظام قطاع الأعمال . وبطبيعة الحال فإن الاهتمامات في ظل النظامين تختلف بعض الشيء ، ويصبح تحقيق العائد المادي في ظل قطاع الأعمال أكثر أهمية . وفي ظل هذه المتغيرات فإن الاهتمام بالصحة المهنية والأمن الصناعي ، رهن بتفهم صانع القرار لأهمية التركيز على سلامة العامل في زيادة الانتاج كما وكيفاً .

والقد أخذت المجتمعات الرأسمالية في الدول الصناعية بجدوى الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية في زيادة الانتاج ، وأكدت أن العائد من الاهتمام بذلك يفوق كثيرا ما يتفق على تطبيق اشتراطات الصحة والسلامة ، كما أن استعمال التكنولوجيات النظيفة التي قد تكون أكثر تكلفة عند الإنشاء ، يغطي عائدها جميع التكاليف الإضافية خلال زمن محدود .

#### في مجال التدريب:

هناك نقص واضح في تدريب الأطباء والكوادر التخصصية والفنية الأخرى في مجال الصحة المهنية . فبينما نجد أن الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية التي يمكنها أن تقدم تدريباً أكاديمياً أو تطبيقياً في هذا المجال كثيرة ، إلا أن نسبة الأطباء والمهندسين وخريجي كليات العلوم الذين تلقوا تدريباً في مجال الصحة والسلامة المهنية قليلة نسبياً في المواقع المختلفة ، فمثلاً :

- نسبة أطباء المصانع العاملين في التأمين الصحي ، والذين يحملون مؤهلاً في الصحة المهنية ، ضئيلة بدرجة ملحوظة .

- نسبة الأطباء المؤهلين في الصحة المهنية الذين يعملون في مجال الفحص الطبي الدوري ، ضئيلة لدرجة تؤثر على كفاءة الأداء .

- تحتاج وزارة العمل الى المزيد من الكوادر ( أطباء مهندسين - كيميائيين ) المدربة على الصحة والسلامة المهنية .

ويلاحظ أن البرامج التي تدرس لمشرفي الأمن الصناعي ، بالرغم من أنها برامج جيدة ، إلا أن الجانب العملي - والمتعلق بقياسات بيئة العمل - لا يكفي لكي يؤدي مشرف الأمن الصناعي القياسات البيئية المطلوب إجرائها في مكان عمله ، وينبغي عدم تركيز تدريب مشرفي الأمن الصناعي في جهة وحيدة معترف بها من وزارة القوى العاملة . فكلما تعددت تلك المعاهد مع توحيد برامجها ، أمكن تقديم خدمة أفضل ، وذلك بشرط أن يشرف على وضع هذه البرامج مجموعة مختارة من العلماء والخبراء والمختصين في هذا المجال ، وأن يتم وضع نظام لتطوير هذه البرامج دورياً .

الوقاية من إصابات العمل ومشكلاتها : تقوم الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتحصيل اشتراكات تأمين إصابات العمل ، وليس ضمن اختصاصها اجراءات وقائية ، وهناك وزارة العمل التي تقوم بالتفتيش



#### الصناعات الصغيرة ومشكلاتها:

- كثرة اعداد الصناعات الصغيرة ، خاصة فى الفترة الأخيرة ،  
لاتجاه الدولة الى تشجيع قيامها والتوسع فى الاستثمار فى  
المجالات المختلفة .

- عدم كفاية الإمكانيات المادية اللازمة - فى مقابل التوسع المشار  
اليه - لتنفيذ اشتراطات الأمن الصناعى وقصور الرقابة .

- تكثر سلبيات أخطار المهنة بسبب نقص الخبرة وصغر سن  
القائمين والعاملين على هذه الصناعات .

- يزيد العمل فى هذه الصناعات باستخدام تكتولوجيات يدوية أقل  
تطورا وأكثر تلويثا ، من نسبة الاصابات والأمراض المهنية .

- لايلزم القانون هذه المنشآت - لنقص عدد العمال عن خمسين  
عاملا - بتقديم الرعاية العلاجية أو الوقائية .

ومن الملاحظ أن هذه الصناعات الصغيرة منتشرة فى جميع انحاء  
البلاد ويعمل فيها أكثر من ٣٠٪ من عمال الصناعة ، ونسبتهم  
تزداد زيادة ملحوظة نظرا للانفاق المتزايد الذى توفره الدولة لتشجيع  
فى هذا المجال .

#### عمال الزراعة:

تحتاج قضية الصحة والسلامة المهنية لعمال الزراعة الى وقفة أكثر  
رحابة وجدية ، فهم فئة تمثل غالبية السكان فى مصر - رجالا ونساء  
وأطفالا - يعملون عمالة موسمية فى الزراعة أو مايرتبط بها من خدمات  
وميكنة وإنشاءات ، ويتعاملون مع الرى ومشاكله ؛ وهم فئة معرضة  
لمخاطر المهنة وأمراضها ، بالاضافة الى تعرضها لمشاكل الفقر  
والأمراض المتوطنة ، ومشاكل التعامل مع الحيوانات وأمراضها ، ونهر  
النيل وما يحمله من نفايات انسانية وحيوانية ومخلفات محطات قوى ،  
ومصرف المجارى . وعمال الزراعة مع كل هذا موسميون فى غالبيتهم .

على المنشآت دون تحقيق تقدم فى التقليل من أمراض المهنة وإصابات  
العمل ، ويرجع ذلك فى أغلب الأحيان الى ضعف الأجهزة القائمة على  
التفتيش وعدم كفاية العقوبات .

وهناك أيضا صاحب العمل الذى ينقصه الاقتناع بجسوى السلامة  
والصحة المهنية ، وقد تنقصه الخبرة والمال اللازم ، ويسهم  
فى ذلك ضعف العقوبات وعدم كفاة الأجهزة التنفيذية . وأداء  
اشتراك تأمين اصابات العمل بقدر متساو ليس فيه ما يحفز المسئ  
الى تحسين أوضاعه ، كما لا يحفز الملتزم على الاستمرار فى  
انضباط أدائه .

القصور فى التنسيق بين الجهات المعنية : يتضح القصور فى  
التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال الصحة والسلامة المهنية  
فيما يلى :

• تواجه وزارة القوى العاملة - المسئولة عن التفتيش على أماكن  
العمل - صعوبة من قلة عدد الأطباء والكوادر الأخرى ، بينما هناك  
أعداد كبيرة من الأطباء الجدد الخاضعين لنظام التكليف .

• يتوافر فى مديريات الصحة بالمحافظات أطباء أكفاء لا تستغل  
كفاءتهم فيما هو ميسر لهم ، بينما تتعاقد الهيئة العامة للتأمين الصحى  
مع أطباء قليلى الكفاءة للقيام بإجراء الفحص الطبى الدورى -  
على أهميته .

• لا يستعان ، كما ينبغى ، بكفاءة معامل وزارة الصحة فيما يمكن  
أن تؤديه من خدمات لأجهزة التفتيش العمالى .

• وزارة الصحة بإمكاناتها هى الجهة القادرة على اتخاذ القرار ،  
فى مجال استخدام المبيدات ، وقصور التنسيق بين الوحدات الصحية  
ومسئولى الزراعة يحول بين قيامها بالدور المطلوب لمواجهة أخطار هذه  
المبيدات وسلامة استخدامها .

لا يشملهم نظام وقائي أو علاجي منتظم - الا من جانب علاقة ضعيفة - بالوحدات الصحية المنتشرة في الريف ، والتي تحتاج لدراسة منفصلة نظرا لما يكتنفها من سلبيات .

هذا وقد كانت الزراعة وما تزال مركزا للثقل في العمالة ، ومصدرا للدخل لأغلب السكان في مصر خارج الحضر ، ومن المعلوم انه في الخمسينات كان أكثر ٣.٧٥ مليون مواطن يعملون في الزراعة ، وفي أواخر السبعينيات وصلوا الى حوالي ٥ مليون يمثلون ٥٢٪ من مجموع العمالة .

**التوسع الأفقي :** ( جدول ٦ ) كانت المساحة المزروعة ثابتة على مدى أجيال طويلة ، حتى بدأت مصر في استصلاح الأراضي . ويقدر ما تم استصلاحه منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٨٩ بحوالي ١,٧٦٨,٠٠٠ فدان ، وصاحب ذلك تطور في أساليب الزراعة ، من ميكنة زراعية وتكنولوجيا حديثة ، وكيمياويات مخصبة ، ومبيدات . وكان من الطبيعي ان تزيد أعداد العمال الزراعيين ، سواء في الزراعة التقليدية أو في التصنيع الزراعي . وبذلك فإن الغالبية العظمى من العمالة لها عدة خصائص منها : أنها غير مدربة - أنها موسمية - صفر السن في معظم الأحوال - صعوبة حصرها .

ويتضح - مما سبق - أن هذه الفئة تتعرض لمخاطر المهنة بدرجة كبيرة ، بالإضافة لتعرضها الى الأمراض المتوطنة ومخاطر تلوث البيئة الزراعية .

**التوسع الرأسى :** اهتمت الدولة بزيادة غلة الفدان ، وذلك عن

طريق :

٢٥٨

- تحويل أراضي الحياض إلى الرى الدائم ، مما أدى إلى تغير معدلات انتشار بعض الأمراض المتوطنة ، وما صاحب زيادة الدخل من مخاطر التحول الاجتماعى .

- الاتجاه إلى وسائل ميكانيكية مستخدمة للرى والزراعة بدون تدريب أو رعاية .

- التوسع في استعمال الكيماويات ( جدول رقم ٧ ) وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت إصابات العمل ، خاصة التسمم بالمبيدات ( جدول رقم ٨ ) .

**التوسع فى الانتاج الحيوانى :** حيث قامت الدولة بتشجيع وإعانة المؤسسات لتربية الماشية والدواجن والأسماك ، مما رفع من مستوى الدخل ، ولكن صاحبه انتشار الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان ،

ومما سبق نخلص إلى عدة حقائق :

- أن استعمال المخصبات والكيماويات والهرمونات الزراعية ، والأسمدة العضوية كتلك المنتجة من مخلفات الصرف الصحى ، أثر على صحة الفلاح .

- أدى إدخال الميكنة الزراعية ووسائل الرى المتطورة ، إلى تحمل مخاطر ميكانيكية وإصابات نتيجة عدم التأهيل لاستعمالها .

- دخول صناعات زراعية تعتمد على الميكنة والكهرباء بدون تدريب أو وقاية .

- استعمال وسائل نقل المحاصيل والانسان والحيوان بعيدة عن شروط الامان .

كل هذه المشاكل تضيف إلى احتمال تعرض العامل الزراعى للمخاطر المهنية .

جدول رقم (٦) \*  
إجمالي المساحات المحصولية في السنوات المختلفة

الوحدة ألف فدان

نسبة التغير بين سنة ١٩٨٦ سنة ١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٨٢	موسم الزراعة
١٢١	٥٥٩٢	٤٩٤٤	٤٣٦٤	جولة الزراعات الشتوية (نوفمبر - مايو)
٥,٢	٥٠٥٥	٤٧٩٩	٢٠٢٦	جولة الزراعات الصيفية (مارس / أبريل / سبتمبر)
١١١	٧٩١	٨٩٠	١٨٢٤	جولة الزراعات البعلية
-	-	٥٩٢	٩٤	إجمالي مساحة الحقل
-	-	١٢٢٦	٩٢٠٨	إجمالي المساحات المحصولية

جدول رقم (٧) \*  
كميات المبيدات والأسمدة الكيميائية المستخدمة في الزراعة

السنة	المبيدات الكيميائية بالألف طن	الأسمدة بالألف طن	السنة البيئية بالطن
١٩٨٢	٢١٤٢	٦٨٨	-
١٩٨٧/٨٦	٢٠٧٨	٥٠١٢	٦٠١٧٧
٨٩/٨٨	١٣٩٧	٤٩٨٢	٥٦٢٢٢
١٩٩٠/٨٩	١٥٠٩٩	٥٠٠٧	٤٤١٤٢

\* المصدر: التقرير السنوي الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء سنة ١٩٩٢

وإذا كان من الممكن وضع برامج محددة لحماية العمال الدائمين في الزراعة ، فإن رعاية العمال الموسمين أكثر صعوبة . حيث لا يتمتعون برعاية صحية منتظمة .

والأمر يحتاج لوضع منظومة متكاملة لرعاية عمال الزراعة - الدائم منهم والموسمي ، وحصر كامل لأعدادهم وأماكن تواجدهم ودراسة مشاكلهم ، وخلق أجيال يمكنها التعامل مع المشاكل الخاصة التي تجابههم ، ولحين إيجاد نظام للتأمين الصحي الكامل لهذه الفئة يمكن الاعتماد على ما هو متاح من خدمات في الريف ، ويتمثل في : ٢٧٨٠ وحدة ريفية ووحدات صحية ، ١٥٠ مستشفى قروي ، حوالي ٩٠٠٠ سرير متوفرة في المجموعات الصحية والمستشفيات القروية . كما يمكن للجمعيات التعاونية الزراعية وبذلك الائتمان الزراعي وبنوك القرى ، أن تقوم بدور صاحب العمل في التأمين لأن قانون هذه الجمعيات يخصص ٢٥٪ من أرباحها لمشروعات تعود على أعضائها بالمنفعة ، وكذلك ٢٥٪ لمشروعات خدمة البيئة والمجتمع في القرية .

ويحتاج الأمر إلى التركيز عند تطبيق نظام التأمين الصحي على عمال الزراعة ، على أن يهتم بإعداد الأطباء وتدريب العاملين في هذا القطاع الريفي ، بأسلوب يوجه للتعامل مع المشاكل في هذا القطاع . مع تطوير التعليم الطبي في كليات الطب التقليدية ، وترتيب برامج تدريبية تقوم بها الجامعات مع وزارة الصحة وقطاع الريف ، لتأهيل العاملين قبل التحاقهم في خدمة القطاع وفتح باب للدراسات العليا ، وذلك كله بهدف الحفاظ على هذه الثروة البشرية من عمال الزراعة .

جدول رقم (٨)

حالات التسمم بالمبيدات في جميع محافظات مصر خلال اعوام ٨٠ - ١٩٨٩ \*

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
مجموع عدد الحالات	٥٦٩	٨٥٣	١٠٦٦	١٣٥٣	١١٠٨	١٦٧٧	٢٠٤٠	١٧٧٥	٢٠١٧	٢٨٥٨	١٥٣١٦
مجموع النفيات	٢٨	٣٤	٤٢	٣٦	٥١	٣٥	٢٥	٥٦	٢٢	٣٠	٣٦٩
النسبة المئوية	٦٧٪	٣٩٨٪	٩٣٪	٢٧٪	٤٦٪	٢٠١٪	١٠٢٪	٣٠٢٪	١٠١٪	١٠٥٪	٢٠٤٪

\* المرجع : الادارة العامة للصحة الصناعية بوزارة الصحة

#### التوصيات

وعلى غصوه ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

#### توصيات عامة :

\* وضع نظام مُوحّد محكم لجمع البيانات ، يربط بين الهيئات والمؤسسات التي تعمل في مجال الصحة والسلامة المهنية . وإنشاء قاعدة معلومات لتسجيل وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وحوادث العمل وإصاباته ، مع التأكيد على استعمال نماذج متكاملة ودقيقة ومنضبطة لجمع البيانات ، وإيجاد نظام للحوافز الايجابية والسلبية للعاملين في مجال إعداد البيانات .

- وذلك مع استعمال الوسائل المتطورة ( الكمبيوتر ) لجمع وحفظ البيانات من مصادرها وصيانتها وتحليلها .

\* تنشيط وتعزيز وزيادة فاعلية جهاز التنسيق بين مختلف الجهات المهتمة بالصحة والسلامة المهنية وهو « المجلس الاستشارى الأعلى

٣٦٠

للسلامة والصحة المهنية » ، والاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة

في الأجهزة المختصة بوزارة الصحة .

- والتنسيق مع المجلس المتخصص في منع الإصابات والحوادث عامة والمرتبجى إنشاؤه في المرحلة القادمة .

#### توصيات ميسرة :

\* مراعاة التخطيط العمرانى السليم ، وتخصيص مناطق صناعية لأنواع الصناعات المختلفة ، واختيار الموقع المناسب لكل صناعة ، وإجراء دراسات الجدوى البيئية قبل اختيار الموقع . مع مراعاة ألا يمتد التوسع العمرانى في اتجاه المناطق الصناعية .

\* عند إنشاء المصانع ، يراعى توفير نطاق أمان حولها ، وتوفير وسائل التهوية والاضاءة والهدوء الكافية ، وملامسة الممرات ، والتأكد من توافر وسائل الوقاية والأمان قبل إصدار الترخيص بتشغيل المصنع ، ووضع اشتراطات الانشاء والتشغيل .

\* وجوب توفير الآلات الحديثة التي تشمل وسائل الأمان الذاتى في تصميمها ، بحيث يصعب على العامل غير المتخصص أن يقوم

بتشغيلها إلا إذا كانت مأمونة ، كل ذلك بموافقة وزارة الصناعة والإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية بوزارة القوى العاملة .

\* إلزام المؤسسات التي يزداد فيها احتمال حدوث حرائق بإدخال نظام « الانذار الآلى » والإطفاء التلقائى الحديث ، مع ضرورة بناء سلام الحريق ، وعدم اعطاء تراخيص للبناء ما لم يتم ضمان تنفيذ ذلك ، مع متابعة عمليات الانشاء فى مراحلها المختلفة ، حتى يتم التأكد من هذا التنفيذ ، وتوفير وسائل الإطفاء المناسبة من مياه ومواد كيميائية مناسبة ، والتفتيش الدورى عليها ، والالتزام بشروط الدفاع المدنى والتدريب عليه .

\* الاهتمام بإشراك الإدارة العليا بالمنشآت فى موضوع الصحة والسلامة المهنية ، حيث إن السلامة تبدأ من أعلى ، ويجب ان يكون شعار العمل « السلامة استثمار » و « السلامة أولاً » .

\* تنمية وتدريب القوى البشرية فى مجال الصحة والسلامة المهنية ، وذلك عن طريق :

- التدريب المستمر بالنسبة لجميع العاملين فى مجال الصحة والسلامة المهنية ، ابتداء من الإدارة العليا حتى أصغر العاملين . وفى هذا المجال ينبغى تكوين مجموعة عمل لوضع تصور كامل لمجالات وأساليب التنمية البشرية المطلوبة لكافة المتخصصين ، حفاظاً على الثروة القومية .

- الاهتمام بتدريب مزيد من الكوادر الجامعية ( أطباء ، مهندسين ، علميين وغيرهم ) على وسائل ومجالات الصحة والسلامة المهنية ، وتشجيعهم على الاستمرار فى العمل بهذا المجال . مع اعدادهم فى مواقع عملهم بالأجهزة والمعدات التى تمكنهم من القيام بعملهم على الوجه الأكمل .

- الاهتمام بتدريب أخصائى ومشرفى السلامة تدريباً يمكنهم من القيام برصد بيئة العمل ، وتدريبهم على استعمال الأجهزة الخاصة بذلك ، ومراجعة البرامج التدريبية المتاحة لهم وتحديثها ، ودراسة إمكان تعدد الجهات والأماكن المختلفة للتدريب بشروط توحيد المناهج .

\* التوسع فى الخدمات الوقائية للتأمين الصحى ، إلى جانب ما يقوم به من أعمال الفحص الطبى الابتدائى والنورى والخدمات العلاجية ، وتدريب العاملين على القيام بواجبهم والتخصص فى مجال أعمالهم ، مع التأكيد على تدريب الأطباء العاملين فى المصنع ، وفى الفحص الطبى الدورى على مجالات الصحة والسلامة المهنية .

\* الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية فى جميع برامج ومناهج التعليم فى جميع مراحل ، حتى ينتشر الوعى بأهمية السلامة بين جميع أفراد الشعب ( التعليم المهنى - الغرف الصناعية والتجارية - نقابات العمال - التأمين الزراعى وبنوك القرية - كليات الطب والصيدلة والعلوم والهندسة ) .

\* عند إعداد برامج إعلامية فى إطار الارشاد الزراعى والصناعى ، يراعى أن تتضمن هذه البرامج ما يؤدى إلى رفع الوعى الوقائى المهنى لدى الفئات المستهدفة .

\* مراجعة التشريعات القائمة بصفة دورية ، بقصد التنسيق بينها وتحديثها لمواكبة التطور الصناعى ، والمراجعة المستمرة لجداول الأمراض المهنية ، وإضافة ما يلزم من أمراض وتعرضات ، مع ضرورة المراجعة المستمرة للتعرضات القصوى المسموح بها فى أماكن العمل ، ووضع دليل شامل الممارسة Code of practice للأعمال الأكثر خطورة فى الصناعة .

\* إيجاد حوافز ايجابية وجزائات سلبية ، تشجع أصحاب الأعمال على التقليل من معدلات إصابات العمل والأمراض المهنية .

\* الالتزام بتطبيق ما جاء في القوانين السارية ، بشأن استخدام الأحداث وصغار السن .

\* الاهتمام بتطبيق مبادئ الصحة والسلامة المهنية عند إنشاء الصناعات الصغيرة ، التي ينتظر التوسع فيها .

## ملحق

### القوانين الحاكمة

#### حول الرعاية الصحية للطفل والعامل المصري

أولا: التشريعات التي حددت قواعد استخدام الأحداث وصغار السن : منيت الاتفاقيات الدولية منذ عام ١٩١٩ بتنظيم تشغيل الأحداث ، وبيان الحد الأدنى للسنة الذي يجوز فيها تشغيلهم ، في الأنشطة المختلفة - الصناعية والبحرية والزراعية - مع تدرج رفع السن بزيادة خطورة ومشقة العمل .

وتمشيا مع هذا الاتجاه الدولي ، فإن المشرع المصري منع تشغيل الحدث إذا قلت السنة عن ١٥ سنة في مهن وصناعات معينة ، كما حظر تشغيلهم إذا قلت سنهم عن ١٥ سنة في مهن وصناعات أخرى ، واضعاً ضمانات الكشف الطبي الدوري عليهم ، وتقديم الطعام المناسب لهم ، وتحديد أقصى ساعات عمل لهم في اليوم بست ساعات ، تتخللها فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة ، وبحيث لا يعمل الحدث أكثر من ٤ ساعات متصلة .

وفرض القانون عقوبات مالية على صاحب العمل الذي يخالف هذه الأحكام ، تتعدد بعدد العمال الذين تمت بتشغيلهم المخالفات .

ونصت المادة ١٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن : « يعتبر حدثاً في تطبيق أحكام هذا الفصل الصبية من الإناث والذكور البالغين اثنتي عشرة سنة كاملة وحتى سبع

\* أن ينص قانون العمل على إلزام الشركات - التي يزيد عدد عمالها عن ٥٠٠ عامل - على تعيين طبيب دائم ، أو أكثر ، متخصص في الصحة والسلامة المهنية ، أسوة بما ينص عليه من ضرورة تعيين مراقب ( أخصائي ) أو مشرف فني للسلامة في جميع أماكن العمل التي يزيد عدد العاملين فيها عن حجم معين .

\* الحرص على التزام جميع المنشآت ، بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحي ، في شأن الفحص الطبي الإبتدائي ، لضمان وضع العامل المناسب في العمل المناسب ، والأطمئنان على لياقته بدينا ونفسيا قبل بدء العمل .

\* الاهتمام بالفحص الطبي الدوري حتى يمكن الاكتشاف المبكر للأمراض المهنية ، وتدارك الخطر قبل استفحاله .

- مع العمل على الاكتشاف المبكر للعاملين الذين يزداد احتمال تعرضهم للحوادث ، حتى يمكن استبعادهم عن مكان الخطر ، وعلاجهم الملائم قبل إعادتهم لعملهم الأصلي ، أو إلحاقهم بعمل مناسب آخر .

\* الاهتمام بمشكلة المبيدات ، مع التأكيد على دور وزارة الصحة في تأمين سلامة اختيار المبيدات الأكثر أماناً ، ودعم إمكاناتها العملية لتحسين قدراتها على القيام بهذا العمل ، ومراقبة بقايا المبيدات على المحاصيل المختلفة مع وزارة الزراعة .

\* الاهتمام بقطاع العمال الزراعيين ، ودراسة كيفية تأمينهم ووقايتهم من مخاطر وأمراض مهنتهم ، وقد يكون ذلك عن طريق بحث إمكانية تطبيق نظام صحي ونظام وقاية من إصابات العمل وأمراض المهنة ، على عمال الزراعة ، من خلال الإمكانات المتاحة مادياً وصحياً وتنظيماً ، والتأكيد على ضرورة تدريب الكوادر الصحية بالمناطق الريفية .

عشرة سنة كاملة ، ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم حدثاً دون سن  
الأساسية عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلتصق عليها صورة  
الحدث وتعتمد من مكتب القوى العاملة المختص وتختتم بخاتمه .

كما حظرت المادة ١٤٤ تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم  
اثنتي عشرة سنة كاملة .

ومراعاة للظروف المتغيرة والمغايرة من الأنشطة الاقتصادية  
وتعدد أحوالها ، فقد ألزمت المادة ١٤٥ وزير القوى العاملة إصدار  
القرارات الخاصة بتشغيل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التي  
يتم فيها التشغيل ، والأعمال والمهن والصناعات التي يعملون فيها وفقاً  
لمراحل السن المختلفة .

وعلى ضوء ذلك وتنفيذاً له ، فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٢  
لسنة ١٩٨٢ بتحديد الأعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل  
الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٥ سنة . وهذه الأعمال والمهن  
والصناعات هي :

١ - العمل أمام الأفران بالمخابز .

٢ - معامل تكرير البترول .

٣ - معامل الأسمنت .

٤ - محلات التبريد .

٥ - معامل الثلج .

٦ - صناعة عصير الزيتون بالطرق الميكانيكية .

٧ - صنع السماد ومعامل الحوامض المعدنية  
والحاصلات الكيماوية .

٨ - كبس القطر .

٩ - العمل في معامل ملء الاسطوانات بالغازات  
المضغوطة .

١٠ - عمليات تبييض ومباغية وطبع المنسوجات .

١١ - حمل الأثقال أو جرّها أو دفعها إذا زاد وزنها على  
حد معين .

كما صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الأعمال  
والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن  
١٧ سنة .

وهذه الأعمال والمهن والصناعات هي :

١ - العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال  
المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار .

٢ - العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها  
أو إنتاجها .

٣ - تقطيع المرايا بواسطة الزئبق .

٤ - صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

٥ - إذابة الزجاج وإنضاجه .

٦ - اللحام بالأكسجين والاستيلين والكهرباء .

٧ - صنع الكحول والبطرة وكافة المشروبات الروحية .

٨ - الدهان بمادة البوكس .

٩ - معالجة وتهيئة أو اختزان الرماد المحتوي على الرصاص  
واستخلاص الفضة من الرصاص .

١٠ - صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠٪  
من الرصاص .

١١ - صنع أول أكسيد الرصاص ( المركب الذهبي ) أو أكسيد  
الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص ( السلقون )  
وكربونات الرصاص وأكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات  
وسبيكات الرصاص .

لهم الاشتغال بها إلا بعد تقديمه شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض ،  
وتقرر لياقته الصحية على مزاولة العمل ، وتستخرج هذه الشهادة من  
طبيب المنشأة .

- على كل صاحب عمل يستخدم حدثاً أن يوقع عليه الكشف الطبي  
بصفة دورية مرة كل عام على الأقل ، وذلك للتأكد من خلوه من الأمراض  
والحفاظ على لياقته الصحية بصفة مستمرة ، كما يجب توقيع الكشف  
الطبي عليه عند انتهاء خدمته لإثبات حالته .

- على صاحب العمل عند تشغيله لحدث أو أكثر ، أن يحدد أولاً بأول  
كشفاً مبيناً به أسماء الأحداث وسنهم وتاريخ استخدامهم ، وأن يعلق  
نسخة من هذا الكشف في مكان بارز بالمنشأة .

- على صاحب العمل الذي يستخدم حدثاً أو أكثر، أن يقدم لكل  
حدث يومياً كوباً من اللبن المبستر ، بحيث لا يقل وزن اللبن الصافي عن  
٢٠٠ جرام .

ومع هذا كله ولزيد من الحماية -حتى لا يتعرض الحدث للتشغيل  
لساعات طويلة - فقد نصت المادة ١٤٦ على الآتي :

« لا يجوز تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات في اليوم ، ويجب  
أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل  
في مجموعها عن ساعة واحدة ، وتحدد هذه الفترة أو الفترات  
بحيث لا يشتغل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الحدث فيما بين الساعة مساء  
والساعة صباحاً » .

وتنظيماً لإجراءات التعامل مع الحدث ، فقد نصت المادة ١٤٨ على :  
- أن يعلق في محل العمل نسخة تحتوى على الأحكام التي يتضمنها  
هذا الفصل .

١٢ - عمليات المروج والمجن في صناعة أو إصلاح  
البطاريات الكهربائية .

١٣ - تنظيف الورش التي تزاول بها الأعمال المرقومة ٩ ، ١٠ ،  
١١ ، ١٢ .

١٤ - إدارة أو مراقبة الماكينات المحركة .

١٥ - تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء إدارتها .

١٦ - صنع الأسفلت .

١٧ - العمل في المدايح .

١٨ - العمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو  
روث البهائم أو العظام أو الدماء .

١٩ - سلخ وتقطيع الحيوانات وسملها وإذابة شحمها .

٢٠ - صناعة الكاوتشوك .

٢١ - نقل الركاب بطريق البر أو السكك الحديدية أو المياه  
الداخلية .

٢٢ - شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصعة والموانئ  
ومخازن الاستيداع .

٢٣ - تسييف بذرة القطن في عتابر السفن .

٢٤ - صناعة اللحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام  
قبل حرقها .

٢٥ - العمل كمضيفين في الملاهي .

٢٦ - العمل في مجال بيع أو شرب الخمر ( البارات ) .

وتحديداً لنظام تشغيل الأحداث وتبيناً للظروف والشروط والأحوال  
التي يتم التشغيل فيها ، فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢  
بالقواعد التالية :

- لايجوز تشغيل الحدث في الأعمال والمهن والصناعات التي تحدد



- أن يحذر أولا بلول كشفا موضحا به ساعات العمل  
ولفترات الراحة .

- أن يبلغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء الأحداث الجارى  
تشغيلهم ، وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم .  
وخصوما لمقتضيات الضرورة ومراعاة لظروف الريف المصرى ،  
نصت المادة ١٤٩ على الآتى : « لاتسرى أحكام هذا الفصل على عمال  
الفلحة البحتة » .

ثانيا : قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ :

جاء فى الباب الخامس ( باب السلامة والصحة المهنية ) ، من قانون  
العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ما يأتى :

( ١ ) مادة ١١٦ / الفحص الطبى الابتدائى :

١ - على المنشأة إجراء الفحص الطبى الابتدائى على العامل قبل  
التحاقه بالعمل ، للتأكد من سلامته ولياقته الصحية تبعا لنوع العمل  
الذى يسند إليه ( أى وضع العامل المناسب فى المكان المناسب ) ،  
ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحى ، مقابل  
تحصيلها رسما يحدد بقرار من وزير النولة للقوى العاملة والتدريب  
بالاتفاق مع وزير التأمينات بحد أقصى قدره جنيهان عن كل عامل ،  
وتحمل المنشأة دفع هذا الرسم .

ب - ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد مستويات اللياقة  
والسلامة الصحية التى يجرى على أساسها الفحص الطبى الابتدائى .

( ٢ ) مادة ١٢١ / العلاج الطبى :

١ - تلتزم المنشأة بأن توفر للعاملين بها وسائل الإسعاف الطبية .  
ب - وإذا زاد عدد العاملين فى المنشأة فى مكان واحد ، أو ملك  
واحد ، أو فى دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلو متراً ( أو أقل )  
على خمسين عاملا - تستخدم المنشأة ( فضلا عما سبق ) :

• ممرضا ملما بوسائل الإسعاف الطبية يخصص للقيام بها ؛  
• وأن تعهد إلى طبيب بعيادتهم فى المكان الذى تعده لهذا الغرض .  
• وأن تقدم لهم الأدوية اللازمة وذلك كله دون مقابل .  
ج - فإذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة - ولو فى  
فروع متعددة لها - على ثلاثمائة عامل ، وجب عليها فضلا عن ذلك أن  
توفر لهم جميعا وسائل العلاج الأخرى فى الحالات التى يتطلب علاجها  
الاستعانة بأطباء أخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها ، وكذلك  
الأدوية اللازمة ، وذلك كله بالمجان .

وإذا عولج العامل فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين  
السابقتين فى مستشفى حكومى أو خيرى ، وجب على المنشأة أن تؤدى  
إدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والإقامة .

ومع عدم الاخلل بأحكام قانون التأمين الاجتماعى ، يستثنى من  
حكم هذه المادة العاملون فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات  
العامة والوحدات التابعة للقطاع العام .

( ٣ ) مادة ٢٢ / الفحص الطبى الدورى :

تلتزم المنشأة بإجراء الفحص الطبى الدورى للعاملين بها المرخصين  
للإصابة بأحد الأمراض المهنية ( الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بقانون  
التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ) للمحافظة على لياقتهم الصحية  
بصفة مستمرة ، ولاكتشاف ما قد يظهر من أمراض فى  
مراحلها الأولى .

ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحى  
مقابل تحصيلها الرسم المقرر بقانون التأمين الاجتماعى الذى تحمله  
المنشأة ( الرسم حاليا ٥٠ قرشا عن كل حالة ) .

( ٤ ) مادة ١٢٥ ، ١٢٦ / التفتيش :

جاء فى المادة ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ،  
٣٦٥

ب - العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل . ( ويستثنى عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ ) .

ج - العمال المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل ، فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة .

مادة ٣ : لا تسرى أحكام تأمين إصابات العمل على العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بالخدمة العامة ...

هذا وقد يكون من المفيد ، أن نذكر بعض التعاريف التي وردت في المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي ، وهي كما يأتي :

صاحب العمل : يقصد به كل من يستخدم عاملا واحدا أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون .

المريض : هو العامل الذي أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل .

المصاب : هو العامل الذي أصيب بإصابة عمل .

إصابة العمل :

• هي الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون .

• أو الإصابة نتيجة حادث وقع للعامل أثناء تادية العمل أو بسببه .  
وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ( قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ ) .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه ، بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون :

أنه يجب على الجهة الإدارية المختصة (وهي هنا وزارة القوى العاملة والتدريب ) إعداد جهاز متخصص يقوم بالتفتيش على المنشآت للتأكد من تنفيذ القانون ، ويكون لأفراد هذا الجهاز صفة الضبطية القضائية في مراقبة تنفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل .

وقد أشارت المادة ١٢٦ من هذا القانون ، على أن : لأفراد جهاز تفتيش السلامة والصحة المهنية :

١ - إجراء الكشف الطبي على العاملين بالمنشآت وكذلك إجراء البحوث الطبية والعملية وغيرها ، للتأكد من ملاءمة ظروف العمل ومدى تأثيرها على المستوى الصحي والوقائي للعمل .

ب - أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها مما يظن أن لها تأثيرا ضارا على صحة العاملين وسلامتهم ، وذلك بغرض تحليلها لمعرفة مدى هذا الأثر، مع إخطار المنشأة بذلك .

ثالثا: قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

مادة ١ : يشتمل نظام التأمين الاجتماعي على التأمينات التالية .

١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

٢ - تأمين إصابات العمل .

٣ - تأمين المرض .

٤ - تأمين البطالة .

هـ - تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .

مادة ٢ : تسري أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

١ - العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة ( الحكومة ) والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام

(١) ثرقت أو (٢) تخلف أو (٣) انحراف عن الطريق الطبيعي .

العجز المستديم : يقصد بذلك كل عجز يؤدي بصفة مستديمة إلى فقدان المؤمن عليه ( العامل ) لقدرته على العمل كلياً أو جزئياً في مهنته الأصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام - وحالات الأمراض العقلية وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

العاجز عن الكسب : هو كل شخص مصاب بحول العجز كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠ ٪ على الأقل ، ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

إصابات العمل : تسرى أحكام تأمين إصابات العمل المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ على الفئات الآتية :

١ - العاملين المدنيين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

٢ - العاملين الفاضلين لأحكام قانون العمل إذا كانت علاقة العمل التي تربطهم بصاحب العمل منتظمة .

وتعتبر علاقة العمل منتظمة إذا كان العمل الذي يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق ستة أشهر على الأقل .

٣ - عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ .

٤ - المشتغلين في الأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل منزل معد للسكن الخاص ويمارس عملاً يدوياً لقضاء حاجات شخصية للمخدوم أو لزوج .

٥ - المتخرجين .

٦ - التلاميذ الصناعيين .

٧ - الطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي .

٨ - المكلفين بالخدمة العامة وفقاً للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ في شأن الشباب الذي أنهى المراحل التعليمية .

ويقصر انتفاع الفئات المذكورة بالبند ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ على العلاج والرعاية الطبية إذا كانوا لا يتقاضون أجراً ويصرف لهم معاش قدره عشرة جنيهاً إذا تخلف عن الإصابة عجز كامل مستديم ، وإذا أدت الإصابة إلى الوفاة صرف هذا المعاش للمستحقين منهم .

أما من يتقاضى أجراً من الفئات المشار إليها فإنه يتنفع بكافة المزايا المقررة في تأمين إصابات العمل ، وهي - بالإضافة إلى العلاج والرعاية الطبية - تعويض الأجر خلال مدة العلاج ، واستحقاق المعاش أو التعويض عن أي عجز يتخلف عن الإصابة ، بالإضافة إلى التعويض الإضافي في حالات انتهاء الخدمة بالعجز أو الوفاة .

الاشتراكات : يمول تأمين إصابات العمل من الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بدائها صاحب العمل وحده ، ويربع هذه الاشتراكات ، ولا يتحمل العامل بأي نصيب من هذه الاشتراكات .

وتحدد الاشتراكات في تأمين إصابات العمل وفقاً للآتي :

أ ( ١ ) ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين في الجهاز الإداري للدولة ( الحكومة ) والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

ب ( ٢ ) ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين في الوحدات الاقتصادية ( القطاع العام ) ، وتلتزم الجهات المشار إليها في البندين ١ ، ب بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للعاملين لديها خلال مدة العلاج من إصابات العمل .

ج ( ٢ ) ٪ من الأجور بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص .

تخفيض نسبة الاشتراكات مقابل قيام صاحب العمل

بالعلاج :

• تخفيض نسبة الاشتراك لمنشآت القطاع الخاص مقابل صرف تعويض الأجر :

يجوز الترخيص لمنشآت القطاع الخاص بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات بواقع الثلث أى ١ ٪ ، وذلك إذا توافرت الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون عدد العاملين فى المنشأة مشيرين عاملا على الأقل .
- ولا يدخل فى هذا العدد الفئات الآتية :
- العاملون الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة .
- المتدربون .
- التلاميذ الصناعيون .

- الطلاب المشتغلون فى مشروعات التشغيل الصيفى .

- المكلفون بالخدمة العامة وفقا للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - أن يكون صاحب العمل منتظما فى سداد اشتراكات التأمين الاجتماعى حتى تاريخ تقديم طلب الترخيص بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .

٣ - أن يكون صاحب العمل قد قام بإداء التزاماته التأمينية طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى حتى تاريخ تقديم الطلب .

المخاطر المؤمن عليها :

يهدف تأمين إصابات العمل إلى توفير الحماية للعاملين وتعويضهم عن كافة الأضرار الناتجة عن تعرضهم للمخاطر الآتية :

- ١ - الإصابة نتيجة الحوادث التى تقع أثناء تادية العمل .
- ٢ - الإصابة نتيجة الحوادث التى تقع بسبب تادية العمل .
- ٣ - الإصابة نتيجة الحوادث التى تقع فى الطريق خلال فترة الذهاب لمباشرة العمل أو العودة منه ( بشرط عدم الانتظار أو التخلف أو الانحراف ) .

يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحى التصريح لصاحب العمل بعلاج العاملين لديه فى حالة الإصابة بثناء على طلبه ، وذلك فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كان نشاط صاحب العمل طبييا كالمستشفيات وما فى حكمها .

٢ - إذا كانت طبيعة العمل فى المنشأة تقتضى التنقل المستمر داخل أو خارج الجمهورية كشركات الطيران أو فى أماكن نائية كشركات حفر آبار البترول .

٣ - إذا كان مقر المنشأة فى جهة لا يتوفر فيها - للهيئة العامة للتأمين الصحى - إمكانيات العلاج .

وفى حالة التصريح لمنشأة بعلاج عاملها من إصابات العمل ، تلتزم المنشأة بتقديم كافة البيانات والتسهيلات التى تطلبها الهيئة العامة للتأمين الصحى لإجراء الفحص الطبى الدورى للعاملين المعرضين للأمراض المهنية ، كما تلتزم المنشأة بعلاج حالات الأمراض المهنية .

وتلتزم المنشأة المصرح لها بالعلاج بتقديم كافة ما تطلبه الهيئة العامة للتأمين الصحى من بيانات أو إحصاءات تخص علاج هؤلاء العاملين . وفى مقابل ذلك ، تخفض الاشتراكات المقررة فى تأمين إصابات العمل وفقا للآتى :

- تخفيض لجهات الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة إلى النصف ، فتصبح نسبة الاشتراكات الواجبة الأداء ٠.٥ ٪ بدلا من ١ ٪ .

- تخفيض لجهات القطاع العام إلى النصف فتصبح ١ ٪ بدلا من ٢ ٪ .

- تخفيض لجهات القطاع الخاص بواقع الثلث فتصبح ٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ .

٤ - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (١)

المرفق بالقانون .

٥ - الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل ، إذا نتج

عن الاجهاد أو الارهاق لأحد الأمراض التالية :

- نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ .

- الانسداد في الشرايين التاجية للقلب .

جدول رقم (١)

نوع المرض	العمليات أو الأعمال السببية لهذا المرض	نوع المرض	العمليات أو الأعمال السببية لهذا المرض
١- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .	٢- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .
٣- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .	٤- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .
٥- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .	٦- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .

تابع جدول رقم (١)

نوع المرض	العمليات أو الأعمال السببية لهذا المرض	نوع المرض	العمليات أو الأعمال السببية لهذا المرض
١- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .	٢- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .
٣- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .	٤- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .
٥- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .	٦- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستعمل استعمال أو تناول الزرنيخ أو مشتقاته كالتسمم بالزرنيخ أو مشتقاته .. الخ .



## الاسكان والتعمير

### سياسة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة

ويزيد من تفاقم المشكلة هذا الخلط الواضح في الانتشار السكاني الاستيطاني على مساحة الجمهورية ، فإن مايزيد عن ٩٨٪ من السكان يعيش على نحو ٤٪ من اجمالي مساحة مصر ، حيث وصلت الكثافة السكانية الاجمالية في الوادي والدلتا الى ٣٢٩ نسمة / كم<sup>٢</sup> في احصاء ١٩٨٦ ، وعلى النقيض من ذلك فإن مايقبل عن ٢٪ من السكان يعيش على مايزيد عن ٩٦٪ من المساحة الاجمالية للجمهورية بكثافة سكانية اجمالية ٠.٧ نسمة / كم<sup>٢</sup> ، وترتب على ذلك استمرار تناقص الرقعة الزراعية الخصبة بمعدل سنوى يقدر بحوالى ٥٠ ألف فدان ، وبما يصل اجمالاً الى مايقرب من مليون فدان ، فانخفض الانتاج الزراعى ويصنفه خاصة الغذاء .

ان مصر بحياتها الزراعية وحضارتها المستقرة لم تكن مجرد هبة من هبات النهر أو هبات الطبيعة ، وكل ماقله النيل أن مهد السبيل وأعد المكان ، فجاء المصريون واستغلوا ظروف بيئتهم ، وأنشأوا حضارتهم ، نتيجة لتفاعل منتج بين سخاء الطبيعة وقوتها وبين قدرات الانسان وحيلته ، وبقي ازدهار الحضارة على مر العصور صورة سادقة لتوازن التفاعل بين النيل والانسان .

مشاكل التنمية في مصر : في العقود الأولى من هذا القرن بدأ الاختلال في التوازن بسبب استمرار نزوب العطاء ، وهو مايسمى بلفة العصر « ضيق الموارد عن تلبية الاحتياج » ، لأسباب كثيرة ، من بينها : التصاعد السريع في الزيادة السكانية - والخلط الواضح في نظام الانتشار السكاني - والتركز الشديد على المناطق الحضرية الكبرى في الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر .

لقد تطور عدد السكان - خلال الثمانين عاماً الماضية - من حوالى ١١ مليون نسمة عام ١٩٠٧ الى حوالى ٥٤ مليون نسمة عام ١٩٨٩ ، وتشير الدراسات السكانية الى تصاعد التعداد السكاني حتى نهاية هذا القرن لكي يصل الى مايقرب ٦٥ . ٧٠ مليون نسمة ، وعلى فرض ثبات عدد السكان عام ٢٠٢٠ - يصل العدد في أحسن الظروف الى مايقرب ١١٢ . ٩٠ مليون نسمة .

تعداد السكان والكثافة السكانية

احصاء ١٩٨٦

محافظة	المساحة الكلية	المساحة المأهولة	عدد السكان	الكثافة السكانية نسمة/كم <sup>٢</sup>	
				على المساحة الكلية	على المساحة المأهولة
الدلتا والوادي	١١١٧٢٢	٢٥١٨٨	١٧٣٢٩٦٠	٢٢٩	١٢٥٢
المصرية	٨٥٢.١٦	١٦٠٠ تقريباً	٥٦٥٢٨٨	٠.٧	٢٥٢
اجمالى العام	٩٩٧٣٨	٣٧٨٨	٢٢٠.٥٠٤٩	٤٨	١٢١٠

- الساحل الشمالى الغربى - الوادى الجديد - البحر الأحمر - سيناء -  
منطقة بحيرة السد العالى .

ثانياً : على المدى القريب : وتهدف الى انشاء سلسلة من المدن  
والمجتمعات الجديدة حول الدلتا والوادى - فى اجيال متتابعة - لتكون  
مراكز للتنمية واستيعاب الزيادة السكانية ، واجتذاب الفائض  
السكانى فى التجمعات القائمة ، والمحافظة على الاراضى الزراعية من  
النحف العمرانى .

وقد أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب القانون رقم  
٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، لتكون الجهاز المسئول عن انشاء هذه المجتمعات  
وادارتها . ونص هذا القانون على : أن تتولى الهيئة اختيار المواقع  
واعداد التخطيطات العامة والتفصيلية وفقاً لخطة الدولة ، كذلك نص  
القانون على بعض التيسيرات والاعفاءات الضريبية والجمركية لمختلف  
الأنشطة التى تنفذ بالمجتمعات الجديدة ، وأيضا التيسيرات الخاصة  
بالمواطنين فى تخصيص المساحات اللازمة لمشروعات الاسكان  
والوحدات السكنية والتيسيرات التمويلية لهم مثل : منح القروض بفوائد  
تعاونية والتقسيم على آجال طويلة ، والاعفاء من الضرائب  
العقارية والرسوم ، وكل ما يهيئ أسباب الترخيب فى استيطان  
المجتمعات الجديدة .

ثم صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى  
الصحرافية ، بما يهيئ لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة  
سبيل ادارة هذه الاراضى والتصرف فيها ، بعد استبعاد  
المناطق ذات الأهمية العسكرية والمناطق الداخلة فى خطة  
استصلاح الاراضى .

وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على : أن تتولى الدولة  
وفقا للخطة المعتمدة انشاء المرافق الأساسية اللازمة لاقامة المجتمعات

ولقد شهدت مصر خلال هذا القرن عملية نزوح كبيرة من الريف الى  
الحضر ، إذ قفزت نسبة سكان المدن من ١٧٪ من التعداد الكلى عام  
١٩٠٧ الى حوالى ٤٤٪ عام ١٩٨٦ ، وقد تصل الى ٥٠٪ حتى عام  
٢٠٠٠ . وأوضحت تحليلات الهجرة الداخلية للسكان من الريف الى  
الحضر استمرار اقليم القاهرة الكبرى فى استقطاب غالبية الهجرة ،  
وذلك نتيجة للتركيز الادارى والخدمى والانتاجى فيها ، حتى وصلت  
الكثافة السكانية فى مدينة القاهرة الى حوالى ٢٩ ألف نسمة /كم<sup>٢</sup> ،  
وهى أعلى كثافة سكانية فى العالم - تليها مدينة سول ١٤.٧ ألف  
نسمة/كم<sup>٢</sup>.

تطور نسبة سكان الحضر فى مصر

العام	التعداد العام للسكان	نسبة سكان الحضر الى التعداد العام
١٩٠٧	١١ مليون نسمة	١٨٪
١٩١٧	١٦ مليون نسمة	٢٧٪
١٩٦٦	٢٠ مليون نسمة	١٢٪
١٩٧٩	٢٧ مليون نسمة	٤٥٪
١٩٨٦	٤٨ مليون نسمة	٦١٪

استراتيجية التنمية العمرانية : لإعادة التوازن بين الانسان  
والمكان ، بهدف زيادة الدخل القومى ، ورفع المستوى الاجتماعى  
والاقتصادى للمواطنين - فقد اعتمدت خطة التنمية العمرانية على  
محورين أساسيين :

أولاً : على المدى البعيد : وتهدف الى فتح محاور انمائية جديدة  
فى المناطق غير المأهولة ، والتى تتمتع بمقومات طبيعية يمكن  
استغلالها لتمير هذه المناطق واجتذاب السكان اليها مثل : منطقة القناة



العمرانية الجديدة وتتميتها ، وتدرج الاعتمادات الخاصة بتمويلها في موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام قانون إنشائها رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

المدن الجديدة :

ابتداء من عام ١٩٧٩ جرى العمل في الإعداد لإقامة نوعيات من المدن الجديدة ، تتباين جغرافياً أو وظيفياً - فمنها :

المدن الجديدة المستقلة : وهي ذات نسب استيعابية مناسبة ، وتنشأ على قواعد ومقومات اقتصادية خاصة بها ، ولا تعتمد على أى من المدن القائمة بالالتئيم الا فيما يخص العلاقات التبادلية ، وتقام على مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافات كافية لتحقيق الاستقلال ، وقد تتوغل هذه المدن في الصحراء بعيداً عن شريط السواحل - مثل مدن : العاشر من رمضان - السادات - برج العرب الجديدة .

المدن التوأم : وهي تمثل توسعاً عمرانياً في الأراضي الصحراوية ، ولها أيضاً قاعدتها الاقتصادية والخدمية ولكن على اتصال وثيق بالمدينة القائمة التوأم ، وقد يكون الفاصل بينهما تشكيل طبيعي كالنهر ، أو شريط سكة حديد ، أو حاجز كوتتورى ، أو فراغ مطلوب - مثل مدن : بنى سويف الجديدة - المنيا الجديدة - أسيوط الجديدة - سوهاج الجديدة - الأقصر الجديدة - أسوان الجديدة .

المدن التابعة : وتقام حول المدينة الكبرى الأم وبالقرب منها - وتطور في فلكها وتدخل في نطاق نفوذها - بقصد امتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير ، وتخفيف العبء على المرافق القائمة ، وخلق فرص عمل ومقومات اقتصادية ترتبط بالهيئة الأم - مثل مدن : ١٥ مايو - ٦ أكتوبر - بنى - المنيا - المراكز الحضرية حول القاهرة الكبرى .

مدن الجيل الأول : ومن النوعيات السابقة تم البدء في تنفيذ ١٢ مدينة جديدة وهي : العاشر من رمضان - ١٥ مايو - السادات - برج العرب الجديدة - ٦ أكتوبر - دمياط الجديدة - الصالحية - العبور - النوبارية الجديدة - بدر - بنى سويف الجديدة - المنيا الجديدة . وبدأت الحياة فعلاً في المدن السبع الأولى منها ، وتقع كلها حول الدلتا ، وهي ما يطلق عليها مدن الجيل الأول .

الموقف التنفيذي في مدن الجيل الأول حتى ١٩٩٢/١/٣٠ : وهي مدن : العاشر من رمضان - ١٥ مايو - السادات - برج العرب الجديدة - ٦ أكتوبر - دمياط الجديدة - الصالحية .

- بلغت مساحة الأراضي المجهزة بالمرافق في هذه المدن ٦٩.٣ كم<sup>٢</sup> - منها حوالي ٢٧ كم<sup>٢</sup> للسكان ، ٣٢.٢ كم<sup>٢</sup> للصناعة ، - ١٠ كم<sup>٢</sup> للتجارة والخدمات .

- بلغت مساحة الأراضي المباعة للسكان والصناعة والتجارة والخدمات ٣٦.٢ كم<sup>٢</sup> ، وقيمتها البيعية ٨٣٨ مليون جنيه .

- بلغ عدد السكان المقيمين إقامة دائمة بها ١٦٦ ألف نسمة ، كالآتي :

٣٠ ألف نسمة بمدينة العاشر من رمضان .

٧٥ ألف نسمة بمدينة ١٥ مايو .

٢٢ ألف نسمة بمدينة ٦ أكتوبر .

١٠ آلاف نسمة بمدينة السادات .

٥ آلاف نسمة بمدينة برج العرب الجديدة .

١٠ آلاف نسمة بمدينة دمياط الجديدة .

٤ آلاف نسمة بمدينة الصالحية الجديدة .

- استوعبت هذه المدن خلال أحد عشر عاماً ٩٢٠ مصنعاً منتجاً ،

#### تحليل أوضاع الجيل الأول من المدن الجديدة :

تتضح من دراسة أوضاع المدن الجديدة : عدة أمور أساسية - نوجزها فيما يلي :

أولاً: المواقف : تقع المدن الجديدة بجليها الأول والثاني على حافة الحيز المأهول الحالي ، كما تقع على شرايين المواصلات الرئيسية والتي تربط اقليم القاهرة بكل من اقليم الاسكندرية غربا و اقليم قناة السويس شرقا ، فتقع كل من مدينة ٦ أكتوبر ومدينة السادات ومدينة العاصرية على طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي . كما تقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة الاسماعيلية ، والصالحية الجديدة على مقربة منه . وقد اختيرت المدن الجديدة بالصعيد وهي : بني سويف الجديدة والمنيا الجديدة وأسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة على الضفة الأخرى للنيل المقابلة للمدن القديمة . ويعني ذلك أن استراتيجية التنمية تعتمد في المقام الأول على أسلوب « الزحف التدريجي للحيز المأهول من الداخل الى الخارج » وليس على أسلوب انشاء تجمعات عمرانية مستقلة في مناطق ذات امكانات كافية بعيدة عن الكتلة العمرانية الحالية . وهوما يعرف بأسلوب « أقطاب النمو » .

والأسلوب الأول هو الذي اتبع بمظنة أنه الأنسب من الناحيتين البشرية والايكولوجية ، وكذلك من الناحية الاقتصادية ، وذلك لأن الحيز الحالي يعطى دعما بشريا وخدميا وإداريا للمدن الجديدة في مراحلها الأولى . اذ ان العمالة الماهرة والمادية اللازمة للمصانع والمرافق والخدمات يمكن أن تأتي من المدن القديمة القريبة ، الى أن يصل الاستقرار البشرى بها الى درجة الاكتفاء الذاتي .

ومن الملاحظ أن الشرايين الرئيسية التي تقع عليها هذه المدن أصبحت « محاور تنمية » في حد ذاتها ، فقد تم استصلاح مساحات من

برأس مال حوالى ٣.٥ مليار جنيه ، وأتاحت ٦٧٧.٩ فرصة عمل جديدة ، وحقت إنتاجاً سنوياً يقدر بحوالى ٤.٢ مليار جنيه . ويجرى إنشاء ٦٥٠ مصنعاً برأس مال حوالى ١.٢٧ مليار جنيه ، ويتيح ٣٥٤٢٩ فرصة عمل جديدة .

- وفرت أماكن إقامة ١٩٠٧٥١ وحدة سكنية ، منها ٨٠٧٣٢ وحدة تم تنفيذها ، ٣١٣٧٤ وحدة تحت التشطيب ، ٤٤٥٣٥ وحدة تحت الإنشاء ، ٣٤١١٠ وحدة جار تحضيرها .

بيانات  
التاجية العمال والتاجية رأس المال ومتوسط عدد العمال ومتوسط الاجور  
في المصانع المنتجة بعد الجيل الأول حتى ١٩٩٢/٦/٣٠  
جدول ١- التاجية العمال سوريا  
القيمة بالالف جيب

البلدية	١٠ رمضان	السادات	دمياط	٦ أكتوبر	برج العرب
المتوسط	٧٨.٨٨٥	١١٣.٨٨٢	٤٢.٧٦	٢١.٧٢٥	٧٩.٦٩٦
					٦٧ ٢٨

جدول ٢- التاجية رأس المال سوريا

البلدية	١٠ رمضان	السادات	دمياط الجديدة	٦ أكتوبر	برج العرب الجديدة
القيمة	١.٠٨	٢.٠١٨	٠.٥٣٩	١.٠١٢	١.٦٢٩
					١ ٢٥

جدول ٣- متوسط عدد العمال في المصنع الواحد

البلدية	١٠ رمضان	السادات	دمياط الجديدة	٦ أكتوبر	برج العرب الجديدة
العدد	٦٧.١٤٣	٥٨.١١١	٤٦.٨	٠٧.٢٣٢	٥٥.٠٥٤
					٦٦.٨٦

جدول ٤- متوسط اجر العامل الشهري

البلدية	١٠ رمضان	السادات	دمياط الجديدة	٦ أكتوبر	برج العرب الجديدة
الاجر بالجنيه	١٣٥.٦١	١٨٤.٣٢٢	١٨١.٩٨	٢٢.٨٢٣	١٦٠.٠٢٥
					١٥٦.٩٥

الأراضي على جوانبها ، كما أقيمت بالقرب منها مناطق صناعية كبيرة .

ثانياً: أحجام المدن الجديدة وبرامج تنفيذها: تبلغ السعة السكانية الكلية لكل من مدن العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر و١٥ العرب ٥٠٠ ألف نسمة ، كما تبلغ الأعداد المستهدفة لكل من مدينة ١٥ مايو ودمياط الجديدة ٢٥٠ ألف نسمة . وتصل الأعداد المستهدفة إلى ١٠٠ ألف نسمة لكل مدينة من مدن المجموعة الأولى في السنوات العشر الأولى من بدء تنفيذها ، و ٧٠ ألف لكل من مدن المجموعة الثانية في المدن نفسها .

وهذا يعنى : أن حجم السكان المستهدف لكل من العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر و١٥ العرب يساوى حجم مدن عواصم المحافظات الكبرى القديمة كمدينة طنطا وبنها وبنها وبنها وأسبوط ، وهذه المدن تمثل الشريحة الثانية من المدن الكبيرة بعد شريحة المدينتين العملاقتين القاهرة والاسكندرية . أما حجم السكان المستهدف لمدن ١٥ مايو ودمياط الجديدة فيقترب من حجم سكان مدن الشريحة الثالثة المتوسطة الحجم مثل منوف وكفر الزيات والمحلة الكبرى وغيرها من عواصم المراكز الكبيرة . وتصل أعداد المرحلة الأولى لكل من المدن الجديدة والتي تتراوح ما بين ٧٠ ألفا إلى ١٠٠ ألف إلى متوسط عدد سكان المدن الصغيرة الحجم ، والتي تمثل - من حيث الكم - الغالبية العظمى للمدن المصرية .

وبذلك يتضح أن استراتيجية المدن الجديدة اتجهت - منذ البداية - نحو إنشاء المدن الكبيرة الحجم ، ومثل هذه السياسة تستلزم استثمارات ضخمة - لإقامة البنية الأساسية والخدمات والسكان - لم تتوفر إلا عن طريق الاقتراض من مصادر محلية أو أجنبية . كما

أن هذه المدن الكبيرة الحجم تحتاج بطبيعتها إلى وقت غير قصير حتى تستكمل مقوماتها الاستيطانية وتحقق أهدافها .

وقد نتج عن قصور التمويل الذاتى وتراكم القروض وفوائدها - وما صاحب ذلك من مشاكل تمويلية ، وكذلك نتج عن عدم استكمال هذه المدن مقوماتها الحضرية - تعثر ملحوظ في معدل تنميتها وبطء كبير في معدل الاستيطان البشرى بها . وصارت هناك تبعاً لذلك فجوة واسعة بين حجم ما نفذ من بنية أساسية واسكان من جهة وبين عدد السكان المقيمين بها إقامة دائمة من جهة أخرى . ولذلك فإن تنمية المدن الجديدة في مجالات كثيرة - خصوصاً في مجال الاستيطان البشرى - لم تتم حسب الخطط والبرامج الزمنية المعدة لها . وقد كان هناك شك في مدى صواب سياسة المدن الجديدة المتبعة حتى الآن ، من حيث أحجام هذه المدن والأعداد المستهدفة من السكان في مراحل التنفيذ المتتالية ، والتي تتسم عموماً بالطموح وتحتاج إلى استثمارات كبيرة ليست متاحة كما ذكر . ويرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا كانت السعة السكانية لهذه المدن وبرامجها التنفيذية والزمنية أكثر واقعية ، فسوف تسير التنمية الحضرية بعناصرها المختلفة في معدل متكامل وتزامن مناسب . ويستدل على ذلك بالمدن الجديدة في الدول التي سبقتنا في هذا المجال - مثل فرنسا وإنجلترا - والتي لم تتجاوز حجم أى منها ٢٥٠ ألف نسمة فقط .

ثالثاً: السكان ، من الملاحظ قلة عدد السكان المقيمين بصفة دائمة بالمدن الجديدة ، أما بالنسبة للأعداد المستهدفة في المرحلة الأولى لإنشاء هذه المدن أو بالنسبة لعدد الوحدات السكنية المتاحة بها والتي يمكن إكمالها ، فقد بلغ مجموع المقيمين بمدن العاشر من رمضان و٦ أكتوبر و ١٥ مايو والسادات و١٥ العرب الجديدة حوالي ١٦٢ ألف نسمة ، بينما كان العدد المستهدف للمرحلة الأولى من إنشاء هذه المدن - والمقدرة

بعشر سنوات منذ بدء تنفيذها - ٨٢٥ ألف نسمة ، أى أن نسبة المقيمين لا تتجاوز ١٩,٦ ٪ من العدد المستهدف . وإذا ما استبعدنا مدينة ١٥ مايو - والتي بلغت نسبة المقيمين بها ١٠٠ ٪ من العدد المستهدف ، وذلك لموقعها الخاص المتاخم للمراكز الصناعية الكبرى فى هذه المنطقة - فإن نسبة المقيمين بالمدن الأخرى تنخفض الى ١١,٦ ٪ فقط من أعداد السكان المستهدفة بالمرحلة الأولى ، وهى نسبة بالغة الانخفاض ، وتجدر الإشارة الى أن مدة المرحلة الأولى للمدن سابقة الذكر قد انتهت منذ عدة سنوات .

وقد بلغ فى نفس الوقت مجموع عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها وعدد الوحدات تحت التشطيب بهذه المدن ١١٢١٠٦ وحدة ، تكفى لاستيعاب حوالى ٥٦٠٥٣٠ نسمة ، أى حوالى ٧٠ ٪ من الأعداد المستهدفة بالمرحلة الأولى ، بالإضافة الى ٧٨٦٤٥ وحدة تحت التنفيذ - يمكن أن تستوعب حوالى ٣٩٣٢٢٥ نسمة أخرى . أى أن قلة عدد السكان المقيمين يقابله وفر كبير فى عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها أو التى يجرى تشطيبها .

ويتطلب عدم التوازن بين عدد السكان المقيمين من ناحية ، وعدد الوحدات السكنية المتاحة بمرافقها وخدماتها من ناحية أخرى - البحث والدراسة وهوما سنعرض له .

(إبعاء الصناعة : بلغ مجموع المصانع التى تم انشاؤها وتقوم بالانتاج حاليا ٩٢٠ مصنعا برأس مال حوالى ٣,٥ مليار جنيه . وقد أتاحت هذه المصانع ٦٧٧.٩ فرصة عمل ، وحققت انتاجا يقدر بحوالى ٤,٢ مليار جنيه سنوياً ، ويجرى حالياً انشاء ٦٥٠ مصنعا برأس مال يقدر بحوالى ١,٢٧ مليار جنيه ، وسوف تتيح ٣١٣٧٤ فرصة عمل جديدة . ويمكن أن نستخلص من هذه الأقسام ما يلى :

٢٧٦

- يبلغ متوسط تكلفة خلق فرصة عمل بالمدن الجديدة حوالى ٥٢٠٠٠ جنيه خلال السنوات العشر الأخيرة . وقد بلغت هذه التكلفة ٢١٥٠٠ جنيه بمدينة ٦ أكتوبر ، بينما بلغت أقصى قيمة لها وهى ٧٣٠٠٠ جنيه بمدينة العاشر من رمضان ، وبلغت فى مدينة السادات ٥٦٥٠٠ جنيه ، وهذه التكلفة فى مجموعها تعتبر عالية بالنسبة الى اقتصاد العالم الثالث ، إذ أن معدل تكلفة انشاء فرصة عمل جديدة فى الدول النامية يجب أن تكون فى حدود ٢٥٠٠٠ جنيه .

- يبلغ متوسط العاملين بالمصنع الواحد حوالى ٧٣ عاملا فى المصانع التى يجرى تشغيلها ، أما المصانع تحت الانشاء فمن المتوقع أن يبلغ متوسط عدد العاملين بكل منها ٤٨ عاملا فقط . ويبلغ متوسط انتاج المصنع الواحد سنوياً ٤٥٦٨٢١٧ جنيه ، كما يبلغ متوسط قيمة انتاجية العامل ٦٢٠٣٠ جنيه فى العام الواحد . وهذا يعنى أن الصناعات التى أنشئت بالمدن الجديدة - وكذلك التى يجرى حالياً انشاؤها - ذات كثافة رأسمالية عالية وكثافة عمالية منخفضة ، أى لا تعتمد على الأيدى العاملة قدر اعتمادها على تكنولوجيا عالية قد تكون أكثر مناسبة لدول العالم المتقدمة . ورغم ضرورة وجود مثل هذا النوع من الصناعة فى بعض المجالات ، إلا أنه يلزم أن تكون الصناعة الغالبة هى التى تعتمد - أساساً - على استخدام أكبر عدد ممكن من العمالة . وهذا النوع من الصناعة يعد أكثر توافقاً من الصناعة التى تعتمد على تكنولوجية متقدمة بالنسبة للتنمية فى دول العالم الثالث التى تعاني من زيادة مفرطة فى السكان ، وما يصاحبها من نسبة عالية فى البطالة .

- رغم أن انتاجية هذه المصانع كبيرة وتعتبر إضافة إيجابية للاقتصاد القومى ، إلا أنها لم تقم حتى الآن بدور فعال - وبطريقة

مباشرة - في تنمية المدن التي تقع بها . ويرجع ذلك الى سببين أولهما :  
أن نسبة قليلة من العاملين بمصانع المدن الجديدة حوالي ٨٪ هي التي  
تقيم إقامة دائمة بالمدينة الجديدة ، أما أغلب العاملين فانهم يسكنون  
بالمدينة القريبة ، ولذلك فان دخولهم من العمل بمصانع ومرافق المدن  
الجديدة ينفقونها بالمدينة القديمة . مما أدى ذلك الى حرمان المدن  
والمجتمعات الجديدة من نشاط مهني وتجاري مزدهر ، وهو ما يعتبر أحد  
المقومات الأساسية لتنميتها .

أما السبب الثاني : فهو أن الشركات المالكة للمصانع لم تسهم  
بدرجة تذكر في إنشاء وصيانة مرافق هذه المدن وبنيتها الأساسية ، كما  
أنها لم تقم بأي دور فعال حتى الآن في مد المدن الجديدة بالخدمات  
الاجتماعية كالطبيب والصحة وغيرها .

خامساً : الزراعة : جاء في تخطيط المدن الجديدة وجود أحزمة  
خضراء حولها ، تبلغ مساحتها ١٣٦٣ كم<sup>٢</sup> ، أي ما يقرب من  
٣٣٠٠٠ فدان حول مدن العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر  
و ١٥ مايو وبرج العرب الجديدة ومياط الجديدة . ولم تزرع هذه  
المساحات حتى الآن سوى بنسبة محدودة ، رغم ما تمثله زراعتها من  
توفير مواد غذائية لهذه المدن ، وخلق فرص عمل جديدة أقل تكلفة من  
خلق فرص عمل في المجال الصناعي ، فضلاً عن استخدامها عمالة  
مكثفة . وهذه المساحة - إذا ما استصلحت - يمكن أن تستوعب ما يزيد  
على ربع مليون نسمة .

سادساً : الخدمات : وتشتمل على الخدمات الاجتماعية الأساسية التي  
تقوم بخدمة أحياء قائمة ، مثل الخدمات الترفيهية والصحية والترفيهية  
كالمدارس والمراكز الصحية وبور السينما ومن الملاحظ عدم وجود  
خدمات مركزية كبرى ؛ تستخدم أعداداً كبيرة من العاملين ، وتخدم

أعداداً ضخمة من المتقاعين ، وتمثل مقومات أساسية للنمو الحضري  
والجذب السكاني ، مثل الجامعات وفروعها ومراكز البحوث  
والمؤسسات الصحية والعلاجية الكبرى والمستشفيات التعليمية وما  
شابهها . كما أنه ليست هناك نواد اجتماعية أو رياضية أو مسارح أو  
بور عرض سينمائية .

كما لا تشتمل المدن الجديدة على مراكز إدارية ، سواء أكانت  
خاصة بالوزارات أو الهيئات العامة ، أو خاصة بقطاع الأعمال  
العام والخاص .

سابعاً : الهيكل التمويلي : يبلغ مجموع ما أنفق على المرافق  
والخدمات بكل من مدن العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر و ١٥  
مايو وبرج العرب الجديدة ومياط الجديدة ٢٥٧٢,٩٦٧,٧٠٠  
جنيه ، منها ٢,١٢٢,٢١٢,٧٠٠ جنيه قروض بنكية ،  
والباقي ٤٥٠,٧٥٥,٠٠٠ جنيه تمويل ذاتي ، يتمثل أساساً  
في العائد من بيع الأراضي والمواقع وبعض الخدمات للشركات  
والجمعيات والأفراد .

أي أن ٨٧,٤٪ من تكلفة المرافق والخدمات جاءت من طريق  
الاقتراض من البنوك و١٢,٦٪ فقط جاءت من مصادر ذاتية لهيئة  
المجتمعات الجديدة ، وهذا التفاوت بين النسبتين يمثل خلافاً واضحاً في  
الهيكل التمويلي للمدن الجديدة ، وقد أصبحت هذه القروض وفوائدها  
المتراكمة عبئاً ثقيلاً على كاهل هيئة المجتمعات الجديدة - عجزت مع  
عن سدادها ، كما أن قدراتها على تنمية مدنها وصيانة الخدمات  
والمرافق بها - نتيجة لذلك - محدودة للغاية .

ثامناً : الإسكان : بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم تنفيذها بمدن  
العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر و ١٥ مايو وبرج العرب الجديدة  
٢٧٧

ودمياط الجديدة ٧٠٥٢٠ وحدة وعدد الوحدات الجارى تشطيبها ٣٢٩٨٥ وحدة . وبلغ مجموع ما تم صرفه على هذه الوحدات حتى الآن ٩٩١,٤٠٦,٠٠٠ أى مايقرب من مليار جنيه بخلاف مستحقات الشركات المنفذة الواجبة السداد .

ويبلغ عدد الوحدات المشغولة بسكان مقيمين فى هذه المدن حوالى ٣٢٥٠٠ وحدة ، أى أن نسبة ما يشغل حاليا الى مجموع الوحدات التى تم تنفيذها وتحت التشطيب تبلغ حوالى ٣١٪ ، والباقى وحدات غير مستقلة بصفة دائمة ، بعضها تم تملكه والبعض الآخر لم يملك بعد ، وهى تمثل رأس مال راكب اذا ما استمر النمو السكاني لهذه المدن بمعدله البطيء الحالى .

ورغم إنشاء هذا العدد من المدن الجديدة ، الا أنه - وبعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على البدء فى تنفيذها - ظهرت بعض المعوقات التى تحول دون نمو هذه المدن والتى يجب معالجتها ؛ حتى تستطيع استكمال مسيرتها فى مراحلها المقبلة . وتتمثل فيما يلى .

- عدم التوازن بين عدد السكان المقيمين بصفة دائمة بالمدينة الجديدة ، وعدد الوحدات السكنية والخدمات المتاحة بها .

- عدم التوازن بين المقومات الأساسية اللازمة لنمو هذه المدن ، اذ إن النمو الصناعى لم يقايله نمو مماثل فى الأنشطة الادارية والخدمية الكبيرة الجاذبة للسكان .

- عدم التوازن فى الهيكل التمويلى لهذه المدن ، اذ ان الجزء الأكبر من تمويل مد المرافق والخدمات يأتى عن طريق القروض البنكية - دون توفر مصادر كافية لسدادها وسداد فوائد المتراكمة .

وفيمسا يلى عرض لهذه السبلبيات ، فى محاولة لوضع حلول ملائمة لها :

#### المشكلات التى تواجه تنمية المدن الجديدة :

تواجه تنمية المدن الجديدة ثلاث مشكلات رئيسية ، وهى : مشكلة السكان ، ومشكلة التمويل ، ومشكلة الادارة . وفيما يلى تفصيلى لكل منها :

##### ١- السكان :

تختلف نسبة السكان المقيمين بالمدينة الجديدة الى الأعداد المستهدفة فى المرحلة الأولى من مدينة الى أخرى ، فبينما تبلغ ١٠٠٪ فى مدينة ١٥ مايو ، تصل الى ٧٪ فى مدينة السادات ، و٢٪ فقط فى برج العرب الجديدة ، وتبلغ فى كل من العاشر من رمضان و٦ أكتوبر حوالى ٢٠٪ . ويرجع المعدل السريع لنمو مدينة ١٥ مايو الى عدة عوامل ، أهمها متاخمتها لمراكز الصناعة الكبرى بطوان مما جعلها منطقة جذب العمالة الضخمة لهذه المصانع ، بالإضافة الى ما قامت به هيئة المجتمعات الجديدة من توفير بيئة عمرانية عالية المستوى لسكان هذه المدينة - من خدمات ومساحات خضراء - حسب المعدلات التخطيطية السليمة منذ المراحل الأولى لبدء الاشغال الاسكاني ، فضلا عن رخص أسعار المساكن النسبى ، والتسهيلات التى يتمتع بها السكان عن المناطق الأخرى .

أما نسبة عدد السكان الضئيلة بكل من مدينة السادات ومدينة برج العرب الجديدة ، فيمكن ارجاعها الى الظروف الخاصة التى احاطت بكل من هاتين المدينتين . فقد نقل مصنع الحديد والصلب - الذى كان من المفروض أن يمثل النشاط الرئيسى للمرحلة الأولى لمدينة السادات - الى الدخيلة بالاسكندرية ، كما لم تنقل أربع وزارات الى المدينة بعد أن تمت المباني اللازمة لها ، وتحاول حاليا هيئة المجتمعات الجديدة تدارك الموقف باقامة جامعة أهلية تشغل هذه المباني القائمة . وأما مدينة برج

العرب الجديدة ، فقد كان للتضارب الذى حدث بين خطة هيئة المجتمعات الجديدة وخطة محافظة الاسكندرية أثر كبير فى عدم الاقبال على سكن برج العرب ، وذلك لوجود مواقع أخرى قرب المدينة الأم تتبع المحافظة وتجذب الأنشطة وطالبي السكن إليها ، أكثر مما تجذبه مدينة برج العرب .

ويمكن أن نعزو بقاء الاستيطان البشرى بالمدن والمجتمعات الجديدة بصفة عامة الى الأسباب الآتية :

– أن إقامة المدن الجديدة فى صحراء مصر عملية بالغة الصعوبة وتتطلب جهدا شاقا لخلق مجتمع جذاب ، تتوفر فيه ظروف أفضل من تلك المتاحة ، بحيث تعمل على جذب السكان والهجرة إليها . والصعوبة هنا تكمن فى عدم وجود قاعدة سكانية تقوم عليها المدينة الجديدة .

– ان امكانات مصر كبلد نام محدودة ، ولا تسمح بتخصيص الاستثمارات اللازمة لتكلفة انشاء وتسيير وإدارة المجتمعات الجديدة بصورتها المطلوبة ، وقد يكون ذلك سببا فى انخفاض معدل توفير الخدمات المختلفة ، ومحدودية الحوافز التى يمكن أن تجذب الاستيطان البشرى إليها .

– عدم توفر مقومات الجذب السكانى بدرجة كافية بهذه المدن . وتكمن عناصر الجذب فى تنوع الأنشطة الكبيرة الرئيسية مثل المراكز الادارية للوزارات والهيئات والمراكز التعليمية والعلاجية التى تستلزم وجود أعداد كبيرة من السكان ، إما من العاملين بها أو المنتفعين منها . وقد اعتمدت كافة المدن على نشاط واحد وهو النشاط الصناعى كقاعدة أساسية لنشأتها ونموها . ولم يستطع هذا النشاط حتى الآن أن يجذب الا نسبة ضئيلة تبلغ حوالى ٨٪ من مجموع العاملين للإقامة بصفة دائمة بالمدن الجديدة .

– رغم أن المدن الجديدة اتاحت للمقيمين بها فرصا معيشية مناسبة ، الا أن هناك من القصور والسلبيات ما يجعل الإقامة بصفة دائمة امرا له مخاطر بالنسبة اليهم ولذويهم – مما قد لا يشجع غيرهم على الانتقال إليها .

– اطلاق بيع الأراضى دون ضوابط – فى البداية – فى بعض المدن وبسعر منخفض ، أدى الى بيع مجاورات بأكملها لأفراد كان غرضهم هو المضاربة على احتمال ارتفاع أسعار الأراضى ، وتشير الكثافة العمرانية الى تدنى معدلات العمران فى المجاورات التى خصصت لهؤلاء ، وكان من الممكن استقلالها بطريقة أفضل تساعد على نمو المدينة ، من خلال سياسة مدروسة للبيع والتخصيص فى ذلك الوقت .

– انخفاض معدل اشغال الوحدات المسلمة ، بمعدل حوالى ٥٥٪ من الوحدات التى أغلقها أصحابها بعد استلامها ، مما أدى الى تدنى معدلات الاشغال وتدنى الكثافات العمرانية بصفة عامة .

٤ هذا وقد أجريت دراسة ميدانية سكانية على مدينة العاشر من رمضان للوقوف على طبيعة التركيب السكانى بها ، وأسباب إحجام العاملين عن الإقامة بصفة دائمة بها ، والصعوبات التى تواجه المقيمين بها . ويمكن أن تنصب هذه الدراسة على بقية المدن الجديدة الأخرى ، ونوجز نتائجها فيما يلى :

**التركيب السكانى :** يتميز البناء السكانى بأنه ذو قاعدة سكانية متسعة ، إذ يبلغ متوسط أعمار السكان ١٩ سنة ، ومتوسط أعمار العاملين ٣٠ سنة ، ومتوسط أعمار أرباب الأسر ٣٧ سنة . وتبلغ نسبة الأطفال ( أقل من ١٢ سنة ) حوالى ٤١٪ من مجموع السكان ، وهى نسبة عالية اذا ما قورنت بمثيلتها على مستوى القطاع الحضرى الحالى ( ٣٠,٩٪ ) . ويتسم الهرم السكانى للمدينة بتدرج من القاعدة

المتسمة ثم ينكمش ثم يأخذ في الاتساع مرة أخرى في الفئات العمرية والشابة والمكونة لقوة العمل ، وهذا أمر متوقع في مجتمع ليس به قاعدة سكانية ، وتتوافد عليه عمالة فنية وغير فنية وعمالة إدارية وخدمية مهاجرة من القطاعات الحضرية القائمة . وهذا البناء السكاني له احتياجاته الخدمية والانتاجية الخاصة حالياً ومستقبلاً ، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار .

هذا وتبلغ نسبة المتزوجين من جملة السكان في سن الزواج ٨٤.٣ / وهي نسبة مرتفعة ، إذ تبلغ مثيلتها على مستوى الجمهورية ٦٤.٨ / ويشير ارتفاع نسبة المتزوجين من جهة وانخفاض متوسط أعمار أرباب الأسر من جهة أخرى إلى تزايد متوقع في عدد الأطفال ، كما يشير إلى احتياجات خاصة بالمتزوجين فيما يتعلق بالسكن والإقامة والخدمات كما أن الخدمات الخاصة برعاية الأمومة والطفولة والخدمات التعليمية تصبح بالغة الأهمية ، ويجب العمل على توافرها بأعداد ومستويات مناسبة .

وهناك انخفاض واضح في نسبة الأمية إذ تبلغ ١١ / للذكور و ٣١.٨ / للإناث ، ونسبة الحاصلين على الثانوية العامة والشهادات الجامعية بين العاملين ٦٧ / . وهذا الوضع المتميز للحالة التعليمية لسكان المدينة يفسر نوعية العمالة التي اقبلت على الاستيطان في مراحلها الأولى ، وأغلبها من الموظفين بجهاز المدينة ومن الوزارات المختلفة ، كما أن التوسع في القاعدة الصناعية واستخدام تكنولوجيا متطورة وتنظيم صناعات حديثة أدى إلى اجتذاب نوعية متميزة من العمالة ، تستطيع استيعاب تكنولوجيا العصر .

ويعمل حوالي ٥٥ / من أرباب الأسر في القطاع الاستثماري ، وحوالي ٢٢ / في القطاع الحكومي ، و ٨ / في القطاع الخاص ويبلغ ٢٨٠

متوسط الدخل من العمل ١٨٠ جنيها شهريا ، ومتوسط دخل الأسرة ١٩٢ جنيها شهريا . ويبلغ متوسط دخول الحاصلين على الثانوية العامة والشهادات الجامعية ٣٣٧ جنيها شهريا .

وجدير بالذكر أن الفئات التي تتمتع بأعلى متوسط من الدخل من أعمالهم هم : أصحاب المهن الحرة ، وأصحاب المصانع ، فـأصحاب المحلات التجارية ، فالموظفين ، فعمال البناء ، فالعمال الفنيين ، فالعمال الحرفيين ؛ ومتوسط الدخل بالمنزل الجديدة لا يمثل حافزا كافيا على الانتقال إليها ، إذ لا يكفي لامتلاك وحدة سكنية مناسبة ومواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة المرتفعة بها نسبيا .

أسباب إهمال أغلب العاملين عن الاستيطان بالمدينة : تعيش غالبية العاملين بالمدينة في مواطنهم الأصلية ، ٤٠ / يقيمون في مناطق ريفية والباقيون يقيمون في القاهرة أو في مدن المحافظات القريبة ، ويتنقلون بين أماكن سكناهم وأماكن عملهم بالمدينة ، سواء بالتوبيسات الخاصة بالشركات والمصانع والهيئات أو بوسائل المواصلات العامة .

وتقع أغلب المدن الجديدة على شرايين رئيسية مثل طريق القاهرة – الاسكندرية وطريق القاهرة – الاسماعيلية ، كما أنها ليست بعيدة عن المراكز الحضرية والمناطق الريفية بالدلتا . وقد وفر لها ذلك العمالة اللازمة في مراحلها الأولى والتي تعمل بها وتقيم في المناطق الحضرية والريفية منها . ويمثل ذلك خطوة ضرورية ولازمة لنمو المدن الجديدة في سنواتها الأولى إلى أن تتوفر لها كل مقومات الجذب السكاني وتبلغ نقطة الانطلاق وتحفز أغلب العاملين للاقامة بها إقامة دائمة . على أن يصاحب ذلك جهد مكثف لتشجيع هؤلاء العاملين إلى الهجرة إليها . وترجع أسباب عزوف الكثير منهم عن الاستيطان بالمدينة حالياً إلى ما يلي :



- ارتفاع أسعار المعيشة بالمدينة عنها في المدن الحالية والمناطق الريفية بالدلتا .

العلاقات التي تواجه المقيمين بالمدينة بصفة دائمة :  
رغم أن البيئة العمرانية بالمدن الجديدة مناسبة ، ورغم توفر ميزات لم تكن متاحة لبعض العاملين قبل انتقالهم الى مجتمعاتهم الجديدة ، مثل السكن والزواج والاستقرار والعمل المجزئ نسبيا والحراك الاجتماعي بصفة عامة ، إلا أنه قد واجهتهم بعض الصعاب في المجالات الآتية :

الخدمات التعليمية : هناك نقص كبير في عدد المدارس بمستوياتها المختلفة ، مما أدى الى كثافة عالية في الفصول وسوء حالة بعضها ، مع عدم الامتثال بتعيين مدرسين أكفاء وعدم وجود تفتيش يذكر في هذه المدارس .

الخدمات الصحية : عدم توفر المراكز الطبية الحضرية التي تقوم بالخدمات الوقائية مثل الصحة المدرسية ورعاية الأمومة والطفولة والعناية بالبيئة ومراقبة الأغذية بأعداد كافية وكذلك عدم وجود مستشفيات عامة وتخصصية تقوم بتقديم الخدمات العلاجية بأنواعها المختلفة ، أو خدمات متطورة للطوارئ والحوادث . خصوصا وأن أغلب هذه المدن قريبة من شرايين رئيسية تقع الحوادث عليها بصفة دائمة . وقد أدى ذلك الى شعور بعدم الاطمئنان للمقيمين بالمدينة ، خصوصا في الحالات الطارئة التي تستوجب عناية عاجلة .

الأمن : عدم توفر عدد كاف من رجال الأمن وأقسام البوليس من جانب السلطات المسئولة ، وعدم انارة المدينة ليلا بدرجة كافية .

المواصلات : عدم وجود شبكة ميكروباص تربط المجاورات المتباعدة بصورة منتظمة وبأعداد كافية من السيارات ، ويمثل ذلك صعوبة للسكان في الانتقال من مكان الى آخر لقضاء مصالحهم المعيشية الضرورية ، فضلا عن الزيادة الكبيرة في أجرة هذه المواصلات

- يمثل ارتفاع تكلفة المسكن مع انخفاض متوسط الدخل ، العبء الرئيسية للإقامة بالمدن الجديدة . إذ يبلغ متوسط دخل العامل الشهري ١٣٥ جنيها . والمبلغ الذي يمكن توجيهه كإيجار أو قسط تملك يجب أن يكون في حدود ربع المرتب أي ٣٣.٧٥ جنيه . ومع ارتفاع قيمة المقدمات المطلوبة وقيمة الأقساط الشهرية - والتي بلغت ٦٠ جنيها بعد زيادة فائدة القروض الى ٦ ٪ - أحجم أغلب العاملين عن السكن بالمدينة ، خاصة وأن الكثير منهم لديهم سكن مريح في محل إقامتهم الحالية ، إما كملك خاص أو كسكن مشترك مع أهلهم ولديهم .

وقد أدت الفجوة بين تكلفة الوحدات السكنية ودخل الفرد الى ظهور ظاهرة الاسكان العشوائي ببعض المدن الجديدة .

- ارتباط مصالح العاملين بالمدينة في الوقت الحالي بالموطن الأصلي ارتباطا وثيقا ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

• توفر أراض زراعية عليهم مباشرتها في المناطق الريفية التي يقيمون بها ، وهي إما ملكا خاصا أو مؤجرة من الغير .

• أن ٦٠ ٪ من العاملين لديهم عمل اضافي في محال إقامتهم الحالية ، تدر عليهم دخلا اضافيا يساعدهم على مواجهة تكاليف المعيشة ، لا يجنون له بديلا بالمدن الجديدة .

• ارتباط الأسرة بأبناء في مراحل تعليمية متقدمة : إما ثانوي بأنواعها المختلفة أو معاهد فنية أو جامعات ، ولا تتوفر هذه المستويات والنوعيات من التعليم بالمدن الجديدة .

- صعوبة الحصول على سكن ملائم ، بسبب عدم تواجد وحدات سكنية قريبة من المصانع والشركات التي يعملون بها ، أو قريبة من الخدمات الأساسية في المدينة .

- تدنى الخدمات الحكومية وغير الحكومية وعدم توفرها - كما وكيفيا - بدرجة كافية خصوصا في مجال التعليم والصحة ، مع سوء توزيع هذه الخدمات على الأحياء المختلفة .

ويتوقف العمل في المواصلات ليلما مما يصعب معه مواجهة حالة طارئة أو مرضية .

**الخدمات الترفيهية :** تقتصر المدينة الى الخدمات الترفيهية كالنوادي الرياضية والمقاصي والكافيتريات وقاعات المناسبات ، ويجب الاهتمام بها حتى تقبل الأسر على قضاء اوقات فراغها بطريقة مناسبة .

**الخدمات التموينية :** يعاني سكان المدينة من ارتفاع أسعار المعيشة - عموما والمواد التموينية بصفة خاصة - فضلا عن عدم توفر رقابة تذكر على أسعارها ، ويجب ان تتنوع الخدمات التجارية

خدمات المرافق والخدمات الحرفية : كثرة انقطاع التيار الكهربائي وانقطاع المياه . وتفتقر المدينة الى الحرف اللازمة للصيانة .  
مشكلات العمل : عدم تأقلم بعض العاملين مع الادارة في القطاع الاستثماري والقطاع الخاص ، وعدم شعورهم بالاستقرار لعدم تشييتهم في وظائفهم ، بالإضافة الى ضرورة توفير فرص عمل ملائمة لأبنائهم حتى لا تتحول المدينة الى مركز طرد سكاني .

## ٢- التمويل:

إن أحد الأهداف الرئيسية من انشاء المدن الجديدة هو تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك بالتوسع في القطاع الصناعي والزراعي - بما يسمح بتوفير فرص عمل وزيادة في الانتاج والدخل القومي .  
وقد استلزم انشاء المدن الجديدة ضرورة توفير مصادر لتمويل مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والإسكان ونظرا لتزايد عدد المدن وكبير حجمها من ناحية ، وقصور التمويل الذاتي من ناحية أخرى ، ظهرت مشكلة التمويل أمام استمرارية تنمية المجتمعات الجديدة .

٢٨٢

وقد حدد قانون انشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ مواردها فيما يأتي :

- الاعتمادات التي تخصصها الدولة .
- حصيلة بيع وإيجار ومقابل ارتفاع بالأراضي والمعارات المملوكة للهيئة .
- حصيلة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .
- القروض .
- الهبات والاعانات .

بيد أن التمويل الذاتي لم يكن متاحا بدرجة كافية في المراحل الأولى لانشاء المدن الجديدة ، وذلك لأن سياسة بيع الأرض في بعض المجاورات لم تتم وفق أسس اقتصادية سليمة ، وجاء ثمن البيع أقل كثيرا من تكلفة اعدادها ومدها بالمرافق - فأتجهت الهيئة للاقتراض من بنك الاستثمار لتمويل البنية الأساسية والخدمات ، ومن بنك التعمير والإسكان لتمويل مشروعات الإسكان .

**قروض البنية الأساسية والخدمات :** تم تمويل مشروعات البنية الأساسية للمدن الجديدة (طرق - مياه - صرف صحي - نقل - مواصلات - استزراع) ، وكذلك الخدمات الاجتماعية (نوادي رياضية - مساجد - قصور ثقافة - مدارس - نور حضانة - مستشفيات ومراكز صحية) بقروض من بنك الاستثمار القومي بفائدة بلغت حوالي ١٦٪ عام ١٩٩٢ ، وبلغ اجمالي هذه القروض مايزيد على ٢ مليار جنيه ، بخلاف أعباء التمويل من فوائد وخدمة قروض وفوائد تأخير والتي بلغت ١٧٣,٦٦٢,٠٠٠ جنيه ، خاصة وأن أغلب الفوائد المستحقة قد تم رسملتها على القرض لعدم السداد ، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الديون زيادة كبيرة .

هذا وقد حققت المصانع العامة بالمدن الجديدة انتاجية سنوية قدرها ٤,٢٠ مليار جنيه . وهذا الدخل يفوق رأس المال المستثمر في هذه المصانع والبالغ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ حوالى ٣,٥٠ مليار جنيه ، الأمر الذى يوضح ضرورة مشاركة المشروعات الصناعية المنتجة بالمدن الجديدة فى تكلفة صيانة المرافق وتشغيلها ، وفى مد الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة لسكان هذه المدن بنسبة من أرباحها .

**القروض الخاصة بالاسكان :** يبلغ اجمالى القروض الميسرة المتاحة من بنك التعمير والإسكان منذ عام ٨٢/٨١ وحتى ١٩٩٢/٦/٣٠ ما قيمته ٢٨,٤٨٨,٦٢٨ جنيه ، بخلاف أعباء تلك القروض من فوائد وعمولات وعائد استثمار وفوائد تأخير وخدمة قرض بلغت ٣٦,٠٣١,٢٥٦ جنيه .

وتتمثل مشكلة تمويل الاسكان بالمدن الجديدة فى شقين ، الشق الأول : أن ما يتم تخصيصه لنشاط الاسكان بالمدن الجديدة - فى إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة - والتي تصدر سنويا - لا يفي بمتطلبات هذا النشاط الهام . وبالرجوع إلى السنوات السابقة ، نجد أن ما يخصص سنويا يتراوح ما بين ٢٠ - ٥٠ مليون جنيه ، بينما حجم التعاقدات والوحدات المتعاقد عليها فعلا يزيد عن ٦٠٠ مليون جنيه ، أى أن نسبة ما يتاح إلى حجم التعاقدات تتراوح بين ٥% و ٨% ، وقد ترتب على ذلك أن الشركات المسند إليها الأعمال لا تتوفر لها السيولة اللازمة لمواصلة التنفيذ . أما الشق الثانى : فيتمثل فى وجود «مخزون سكنى كبير راكد» بالمدن الجديدة ، ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من الوحدات السكنية المنفذة خالية بدون تملك أو تأجير . وهذا يعنى حرمان المدن الجديدة من المقابل النقدي لهذه الوحدات ، والذي كان من الممكن

أن يشكل عائدا يساهم فى تقليل مديونية الهيئة ، ويساعد على حل مشكلة التمويل التى تواجهها .

وتشير الاحصائيات إلى أن متوسط انتاجية العامل فى العام تصل إلى حوالى ٦٢٤٤٧,٠٠ جنيه وهو رقم مرتفع نسبيا ، بينما يبلغ متوسط أجره فى العام ١٦٦٣,٠٠٠ جنيه أى ٢,٦ ٪ فقط من إنتاجيته . وهذا يستوجب أن تساهم هذه الشركات العاملة فى سد هذه الفجوة . ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء صندوق اسكان بكل شركة ، يساهم فيه العمال بنسبة من أجورهم وتساهم فيه الشركة بنسبة من ربحيتها ، ويتولى توفير اسكان العاملين بشروط يراعى فيها مصلحة الطرفين .

مما سبق يتضح أن الأسباب الرئيسية لمشكلة التمويل فى المدن الجديدة تنحصر فيما يلى :

- عدم دعم المجتمعات الجديدة بدرجة كافية ، ويتضح ذلك فى الآتى :

١. عدم تقديم منح لا ترد تساعد الهيئة فى تنمية المدن الجديدة ، خصوصا فى مراحلها الأولى ، وذلك حتى يتوفر للهيئة الموارد الذاتية الكافية للتنمية فى المراحل التالية .

٢. فرض أسعار منخفضة للأراضى فى بعض المدن ، وتخصيص بعض المجاورات لأفراد وجماعات ليست لهم علاقة عمل بالمدن الجديدة ، ولا يقيمون بها .

٣. عدم استجابة الوزارات المعنية - سواء أكانت خاصة بالمرافق أو بالخدمات - فى نقل تبعية ما قامت به هيئة المجتمعات الجديدة بإنشائه من منظمات تخص أصلا هذه الوزارات الى ذمتها المالية بحيث يزيد بها رأسمالها . وفى المقابل يتم خفض مديونية الهيئة لدى بنك الاستثمار القومى .

• إنشاء صندوق اسكان بكل شركة ، يساعد العاملين للحصول على وحدات سكنية لهم .

• تنفيذ ما نصت عليه المادة (٥) من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ من أن الدولة هي المسئولة عن انشاء المرافق الأساسية اللازمة لاقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وتميئها .

### ٣- إدارة المدن الجديدة :

تمثل إدارة المدن الجديدة إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه المدن في الوقت الحاضر . وقد بلغت المشكلة في الآونة الأخيرة درجة تستلزم إيجاد حل ملائم لها بصفة عاجلة ، وتختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب قانون انشائها باختيار مواقع المدن الجديدة ، وإعادة التخطيطات اللازمة لها ، والقيام بتنفيذها بمراحلها المختلفة وإدارتها . وشكلت الهيئة من خلالها جهازاً لتنمية كل مدينة ، يقوم بتنفيذ مخطط المدينة حسب برامج وأولويات مقرررة وحسب التمويل المتاح ، ولكن تحت الاشراف المباشر والمركزي لهيئة المجتمعات .

هذا وتتمثل مشكلة الإدارة فيما يلي :

- يعتبر انشاء مدن جديدة بهذا التنوع وبهذه الأحجام تجربة جديدة بالنسبة لمصر ، وبالتالي فإن انساب الأساليب لإدارتها غير محدد تماماً لدى المسئولين عن هذه المدن . ويدل من البحث عن صيغ جديدة ومبتكرة استخدمت الأساليب والمناهج التقليدية في الإدارة وطبقت على المدن الجديدة ، فهدت غير ملائمة لكيانات حضرية تتسم بسرعة الانطلاق في حركتها والديناميكية في نموها .

- عدم التفرقة حتى الآن بين إدارة انشاء المدينة (Development Management) وإدارة المدينة (City Administration) كوحدة إدارية لها شخصيتها الاعتبارية ، إذ

• عدم موازنة ما يخصص من اعتمادات لهيئة المجتمعات الجديدة - من قروض ميسرة سنوياً - مع ما تتطلبه خطة الهيئة في مجال الاسكان .

- عدم قيام الشركات الاستثمارية رغم ربحيتها العالية بالمساهمة في صيانة وتشغيل المرافق وفي تقديم الخدمات الاجتماعية للعاملين لها مثل الصحة والتعليم والاسكان .

وأمام عدم دعم الدولة والشركات الاستثمارية للمدن الجديدة - مما ترتب عليه عدم توافر تمويل ذاتي بدرجة كافية - اضطرت الهيئة للاقتراض من كل من بنك الاستثمار القومي وبنك التعمير والاسكان ، حتى يمكنها الاستمرار في استكمال ما بدأت من مدن ومجتمعات جديدة . وأدى ذلك إلى العديد من المشاكل التي تعوق عملية تنمية المدن الجديدة ، وتحول دون تشغيل وصيانة البنية الأساسية . ومن المقترح لحل هذه المشكلات أن تتخذ الإجراءات التالية :

• تتولى وزارة المالية بصفتها السيادية تحمل جميع القروض والأعباء التي سبق أن تحملتها عن الغير هيئة المجتمعات الجديدة ، باعتبارها أصولاً لجهات أخرى .

• زيادة ما يخصص من قروض ميسرة للوفاء بالالتزامات المترتبة على قصور التمويل في مجال الاسكان ، مع إعادة النظر في خطة الاسكان بحيث تتلاءم الخطة مع الطلب الفعلي على الوحدات السكنية اللازمة للمستيطان بالمدينة الجديدة .

• إنشاء صندوق خدمات تساهم فيه الشركات والمصانع الاستثمارية والقطاع الخاص بالمدينة الجديدة ، وينفق من حصيلته على صيانة المرافق وتشغيل الخدمات الاجتماعية من مدارس ومراكز صحية وغيرها .

تتجه إدارة إنشاء المدينة إلى مد المرافق وإقامة مباني المساكن والمدارس والمستشفيات وتوفير المناخ العمراني الملائم لإقامة المصانع وغيرها من القواعد الاقتصادية اللازمة لقيام المدينة . أما إدارة المدينة فتختص بإدارة مجتمعها المدني ، وتقديم الخدمات الضرورية له من تعليم وصحة وأمن وتوفير الموارد اللازمة للانفاق على هذه الخدمات والعناية برقاهاية مجتمع المدينة ومصالحه (City Welfare) . وترتبط إدارة المدينة بعلاقات وخلفية وعملية مع المستويات الإدارية الأعلى مثل المحافظة أو الاقليم ثم الحكومة المركزية بالعاصمة .

- الانتفصال الواضح بين المجتمعات الجديدة وأجهزة الدولة الأخرى من وزارات وهيئات ومؤسسات ، إذ ليس هناك تكامل أو تناسق يذكر بين خطط إنشاء وتنمية المجتمعات والمدن الجديدة من ناحية وبين خطط مشروعات الوزارات والأجهزة التابعة لها من جهة أخرى ، وتكاد المجتمعات الجديدة أن تكون كيانات خارجة عن النطاق التخطيطي والتنفيذي للوزارات الأخرى .

وفيما يلي موجز لكل من هذين النوعين من الإدارة ومدى القصور والسلبيات التي تواجهها :

أولا : إدارة إنشاء المدينة : تقوم بإنشاء المدن من اختيار موقع واعداد التخطيط هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، كما تقوم بالتنفيذ من خلال الأجهزة التي أقامت لتتمة هذه المدن . ولما كانت هيئة المجتمعات الجديدة هيئة قومية ، تعمل في إطار القوانين واللوائح والنظم الحكومية ، فهي تعاني من عدم مسايرة هذه اللوائح والقوانين مع الأسلوب الأمثل الواجب اتباعه في إنشاء وتنمية مدن جديدة . والذى يتطلب التحرر من البيروقراطية وسرعة اتخاذ القرار في الوقت المناسب . فضلا عما تعانيه الهيئة من نفس السلبيات التي تعاني منها

أجهزة الحكومة مثل : تعدد جهات الرقابة ، ومرور أغلب الموضوعات بمراحل طويلة ومعقدة قبل اتخاذ القرار بشأنها ، وصعوبة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ، وصعوبة التخلص من العمالة المعوقة غير المنتجة . وهناك نقص واضح في الكوادر القادرة على قيادة عملية التنمية ، وكذلك في بعض التخصصات الحيوية ، وعدم توفر الكوادر الفنية اللازمة لعملية التنمية بدرجة كافية .

كذلك لا تتاح درجة كافية من الاستقلالية لأجهزة تنمية المدن ، تسمح بسرعة البت في الأمور الهامة والعاجلة في الوقت الملائم وحرية التصرف داخل الاطار العام لسياسة الهيئة . فضلا عن كثرة التغير والتبديل في قيادات هذه الأجهزة ، مما لا يتيح لها وقت كاف للتعرف على مشاكل المدن ووضع سياسة ثابتة ومستقرة لحلها .

ويتطلب الأمر : ضرورة إعادة دراسة تنظيم الجهاز الإداري للهيئة بما يحقق مزيدا من اللامركزية ، وكذلك لتحقيق كفاءة الأداء وسرعة التنفيذ ، والاقتصاد في الوقت والتكلفة ، والاستقرار لقيادات هذه الهيئة وأجهزة المدن التابعة لها . كما أنه من المقترح في هذا المجال مايلي :

- تشكيل هيئة للتنمية والاستيطان منفصلة عن جهاز المدينة ، يكون لها صندوق خاص بها تأتي موارده من المصانع والشركات الاستثمارية والقطاع الخاص . كما يكون لها مجلس إدارة من المقيمين في المدينة بحيث تمثل فيه الفئات المهنية المختلفة والمستثمرين والشباب وأرباب الأسر . وتقوم هذه الهيئة باقتراح المشروعات التي تتطلبها تنمية المدينة ، والتي تعبر عن احتياجات السكان بها . كما تساهم الهيئة - من خلال الصندوق الخاص بها - في تنفيذ هذه المشروعات ، وفي تمويل أعمال تشغيل وصيانة المرافق وتكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية . وقد يكون مجلس الأمناء بالمدن الجديدة نواة لهذه الهيئة المقترحة .

- ضرورة اشراك ممثلين دائمين للوزارات المعنية في جهاز تنمية كل مدينة ، وذلك لتحقيق التعاون والتنسيق اللازم بين الهيئة وخطط هذه الوزارات ، وتشغيل الخدمات الخاصة بها بعد اتمام المنشآت اللازمة لها .

- تكوين جهاز للتسويق بكل مدينة ، يشتمل على مركز معلومات عن الوضع الاسكاني والسكاني والاستثماري والاراضى المتاحة وكل ما يخص المدينة من بيانات أساسية . ويقوم الجهاز بعمل خطة اعلامية - محليا واقليميا - للتوعية بمزايا المدينة وفرص الاستثمار والعمل بها ، مع شرح عناصر الحوافز والاعفاءات والخدمات الموجودة بها .

- امكانية الاستعانة بشركات خاصة في ادارة المدن والمجتمعات الجديدة . وقد يحفز ذلك على استمرارية تبني هذا الاسلوب في الادارة واتاحة الفرصة كاملة للشركات الاستثمارية وشركات القطاع الخاص للدخول في مجال انشاء وتنمية احياء تضاف الى المدن القديمة ، بل مدن ومجتمعات كاملة جديدة .

ثانيا : ادارة المدينة : نظرا للطبيعة الخاصة للمدن الجديدة - والتي تتمثل في أنها مجتمعات حضرية قائمة بذاتها وبعبدة عن الحيز العمرانى الحالى وليست جزءاً مندمجا عضوياً في اقليم حضري أريفي - لذا يلزم وضع صيغة جديدة لادارة هذه المدن تختلف عن الصيغة الحالية في الادارة ، وذلك عندما تستكمل مقوماتها الأساسية ، وتتجاوز مرحلة التكوين ، وتبلغ نقطة الانطلاق الانمائى بمعدلات طبيعية .

ورغم وجود جهاز ادارى للمدن القديمة ، يتكون من رؤساء مدن أو احياء مع أجهزة معاونة في نواحى الخدمات البلدية المختلفة - الا أنه

ليس للمدينة سلطة تذكر على شئونها التخطيطية والتنفيذية والخدمية ، ويتسم النظام الحالى بتزايد السلطات المركزية - ممثلة في المحافظة والوزارات ، وتقلص كبير في السلطة المحلية للمدينة . ومثل هذا النظام وان كان من الواجب تغييره بالنسبة للمدن القديمة لقصوره الواضح في اتاحة مشاركة فعالة لمجتمع المدينة ، في ادارة شئونها ، إلا أنه لا يمكن نقله وتطبيقه على المدن الجديدة ذات المجتمع الحديث التكوين ، والذي يختلف اختلافا كبيرا عن المجتمعات الحضرية القائمة .

لذلك يجب وضع نظام ادارى أكثر تحديراً ، يسمح بمزيد من الاستقلالية للمدن ، ويتحقق معه ما يلي :

• أن تهيمن السلطة المحلية للمدينة على شئونها في كافة نواحى الحياة المدنية تخطيطاً وتنفيذاً .

• أن تكون للمدينة مواردها الذاتية للاتفاق على مرافقها وخدماتها .

• أن يكون لمجتمع المدينة مشاركة فعالة في ادارتها ، تحقيقاً لمبدأ ديمقراطية الادارة .

• أن يتحقق مزيد من اللامركزية ، فتقتصر علاقة المدينة بالمستويات الأعلى ادارياً على الأمور التي تتعلق بشئون الاقليم ، والشئون القومية التي تستوجب سيادة الدولة على مدنها .

مقومات الجذب السكاني للمدن والمجتمعات الجديدة :

تتميز المدن الجديدة بأنها تجمعات حضرية أقيمت بالصحراء على جانبي الحيز العمرانى الماهول ، ولم تنشأ هذه المدن في مناطق ذات امكانات كامنة أو موارد طبيعية يمكن استغلالها ، ولكنها تعتمد في تنميتها على « الاستيراد » الداخلى والخارجى ، وهو استيراد المواد الأولية والخامات لتصنيعها ، واستيراد العمالة من المدن القديمة ، بجانب استيراد رأس المال المستثمر في مصانعها . أى أنها أقيمت في مناطق خالية من أية امكانات مادية أو وجود بشرى .

وتتخصص مقومات الجذب السكانى لهذه المجتمعات فى ثلاثة عناصر ، أولها : انشاء قاعدة صناعية بها ، وثانيها : استزراع الاراضى المحيطة حولها ، وثالثها : نقل بعض الانشطة من المدن القديمة اليها . وفيما يلى موجز لكل من هذه العناصر :

#### ١- الصناعة :

اتخذت أغلب المدن الجديدة الصناعة كقاعدة وحيدة يقوم عليها عمرانها . ولما كان النمو الصناعى ما كان متوقعا عند هذه المدن ، فقد أنشئ خلال احد عشر عاما ٩٢٠ مصنعا منتجا برأس مال ٣,٥ مليار جنيه ، بها حوالى ٦٧٧٠٩ عاملا ، ويحقق انتاجا سنويا قدره ٤,٣ مليون جنيه . ويجرى انشاء ٦٥٠ مصنعا برأس مال حوالى ١,٧٢ مليار جنيه ، وسوف تتيح ٢٥٤٢٩ فرصة عمل جديدة . وأهم أنواع الصناعات التى أقيمت هى الصناعات الغذائية والمنتجات الخشبية ومنتجات البلاستيك والمنتجات الورقية والغزل والنسيج والصناعات الكهربائية والهندسية والصناعات المعدنية ومواد البناء والكيمائيات والأدوية . ويمكن ترتيب الأهمية النسبية لهذه الصناعات من حيث : عدد المصانع وعدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر - كالتالى :

- الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية	٢٧٪
- الصناعات التعدينية والكهربائية	٢٢٪
- صناعة النسيج والملابس	٢٠٪
- مواد البناء	١٥٪
- المواد الغذائية	٨٪
- المنتجات الخشبية	٥٪
- صناعات أخرى	٣٪

وتتسم هذه الصناعات بخاصتين رئيسيتين هما :

أولا : أغلب هذه الصناعات استهلاكية بسيطة ، تعتمد الى حد كبير على استيراد المواد الخام والأجزاء الأولية المصنعة من الخارج ، خصوصا من أوروبا الغربية واليابان . فربح الشركات الصناعية تعتمد بنسبة أكثر من ٩٠٪ على استيراد المواد الخام من الخارج ، والربح الثانى منها يعتمد على استيراد المواد الخام بنسبة من ٥٠ - ٨٩٪ ، والربح الثالث يعتمد على الاستيراد بنسبة من ١٠ - ٤٩٪ ، أما الربح الأخير فنقل فيه نسبة المواد الخام عن ١٠٪ .

وأكثر الصناعات اعتمادا على استيراد المواد الخام هى الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية ( حوالى ٨٠٪ ) يليها الصناعات الخشبية ثم الأغذية ثم النسيج والملابس والأحذية ثم الصناعات المعدنية ، وأقلها اعتمادا على الاستيراد هى صناعة مواد البناء ( حوالى ٨٪ ) .

ثانيا : أغلب هذه الصناعات هى صناعة « رأس المال المكثف Intensive Capital » التى تعتمد على تقنية متقدمة ومالة ماهرة ، و« رأس صناعة » عمالة مكثفة Intensive Labor ، وهى التى تعتمد على استخدام عمالة كبيرة . وهذا يفسر كم التكلفة الباهظة لخلق فرصة عمل ، كما يفسر قلة عدد العاملين بهذه المصانع رغم كثرة عددها .

ورغم النجاح الذى حققته الصناعات بالمدن الجديدة ، وأنها تعتبر اضافة كبيرة للاقتصاد القومى المصرى ، الا انه يجب فى هذا المجال أخذ ثلاثة عوامل فى الاعتبار ، هى :

- ضرورة التوسع فى الصناعات الانتاجية والتى هى عماد التنمية وسوف يؤدي ذلك الى عدم الاعتماد على استيراد المواد الخام والأجزاء المصنعة الأولية من الخارج ، وبالتالي يقل تسرب جزء من رأس المال الوطنى الى الأسواق الخارجية .

- ضرورة التوسع في المشروعات الحرفية التي تنخفض تكلفة فرصة العمل بها الى حوالي ٧٠٠٠ جنيه فقط ، أى أقل من سبع تكلفة فرصة العمل في الصناعات الحالية ، على أن ترتبط هذه المشروعات بالصناعات القائمة . ويمكن للدولة أن تساهم في إقامة هذه المشروعات بمنح قروض ميسرة . وتستخدم مثل هذه المشروعات صناعة حرفية مكثفة ، تساعد على تنمية المدن الجديدة .

- رغم صدور العديد من القرارات التي تمنع إقامة صناعات جديدة داخل المدن القديمة ، إلا أن ما يقرب من نصف استثمارات الشركات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال تتفق حالياً على مشروعات وتوسعات صناعية تقام داخل المراكز الحضرية الكبرى . وتتيح المدن الجديدة فرصة أفضل لإقامة المنشآت الصناعية عما هو متاح بالمدن الحالية - من توفر مساحات واسعة لإقامة المصانع وامتداداتها المستقبلية ، وسهولة نقل منتجاتها الى مراكز التسويق الداخلى ومراكز التصدير الخارجى . ومن الواجب تنفيذ هذه القرارات وتوجيه الامتدادات الصناعية نحو المدن والمجتمعات الجديدة .

## ٢- الاستزراع :

تبلغ مساحة الأراضى المخصصة للزراعة حول المدن الجديدة ١٣٦٣ كم<sup>٢</sup> ، لم يزرع منها حتى الآن الى اقل القليل . وتمثل أهمية استزراع الأراضى حول المدن والمجتمعات الجديدة فيما يلى :

- زيادة قاعدة الاستثمار الزراعى كأحد عناصر تنمية المجتمعات الجديدة .

- تلبية احتياجات المدن الجديدة من المواد الغذائية .

- تقل تكلفة خلق فرصة عمل جديدة بمناطق الاستزراع عنها في المجال الصناعى ، اذ تتراوح بين ربع وثلاث تكلفة فرصة العمل في الصناعة .

- تعتبر مشروعات الاستزراع من أكبر المشروعات استيعاباً للقوى العاملة ، وبالتالي تعد من أهم مقومات الجذب السكانى للمدن الجديدة . ويمكن تشجيع الأفراد والشركات الخاصة على استزراع هذه المساحات ، وذلك بمنح الميزات الآتية :

- إتاحة ثمن القدان بسعر منخفض .

- عدم تحميل المنتفع بأية نسبة من تكاليف البنية مثل مد الترع والمصارف ، على أن يشارك بنسبة محدودة من تكاليف البنية الأساسية المباشرة .

- إمداد هؤلاء الأفراد بالخبرة الفنية اللازمة لعملية الاستزراع ، من حيث نوعية المحاصيل والأسلوب الأمثل للرى وغيرها . - تقديم المعونة اللازمة لتسويق المنتجات الزراعية بما يحفظ مصالح أصحاب الأراضى المستصلحة .

## ٣- نقل بعض الأنشطة من المدن القديمة الى المدن الجديدة :

إذ يؤدي ذلك الى انتقال سكانى وتوطين بشرى بها ، مما يخفف الكثافة العالية بالمدن الحالية وإعادة التوزيع السكانى بالوادي والدلتا . أما المحاولات التى بذلت لنقل بعض الأنشطة إلى المدن الجديدة فإنها لم تتحقق ، ويرجع ذلك الى ان السياسة العامة للدولة لم تقف حتى الآن موافقاً حاسماً وراء تحقيق هذا الهدف ، وتركته يتعثر تحت بعض الضغوط السياسية والاجتماعية .

وتمثل أهم الأنشطة التى يمكن نقلها فيما يلى :

- الجامعات والمراكز البحثية : توجد في مصر اثنتا عشرة جامعة ، وتنتمى الى ما يسمى جامعات الأعداد الكبيرة ، وقد أدى



التوسع في اعداد الطلاب توسعا كبيرا في المنشآت الجامعية الى كثافة عالية داخل حرم الجامعة ، واختفاء المساحات الخضراء والفراغات بين الكليات ، فضلا عن الصعوبة الكبيرة في العملية التعليمية التي تواجه هيئة التدريس أمام الأعداد الغفيرة من الطلاب ومحدودية الامكانيات والخدمات .

ويمكن تصحيح مسار العملية التعليمية بإنشاء حرم جامعي لكل جامعة بأحدى المدن الجديدة ، تقام فيه توسعات هذه الجامعات على أسس تخطيطية سليمة ، وحسب المعدلات العالمية لتخطيط الجامعات وتصميم المباني الجامعية . ويجب أن يلزم إنشاء التوسعات الجامعية بالمدن الجديدة إيقاف إنشاء جامعات أخرى بالمدن القديمة ، أو امتدادات للجامعات الحالية بها .

- المراكز الادارية : ومن الواجب اتخاذ قرار حاسم ونهائي في هذا الشأن بمنع اقامة أية توسعات للأجهزة الحكومية داخل القاهرة والاتجاه بها نحو مقر ادارى جديد ، يتم اختياره بأحد المجتمعات الجديدة ، وذلك حسب ما أوصت به المجالس القومية المتخصصة في عام ١٩٨٥ .

- مراكز التجارة ومخازن الجملة : يعتبر نقل سوق الجملة بروض الفرج الى سوق العبور الجديد نموذجا جيدا لضرورة نقل الأنشطة - التي استنفدت مبررات وجودها داخل الكتلة السكنية بالمدن القديمة وأصبحت تمثل عبئا ثقيلا عليها - الى المدن الجديدة . ورغم ما واكب عملية النقل هذه من صعوبات ادارية وقانونية ، الا انها تمثل اتجاها استراتيجيا هاما نحو تخطيط القليمى عمرانى سليم ومن المنتظر نقل أسواق الخضار والفاكهة الاخرى الى سوق الجملة الجديد

الجارى تنفيذه حاليا بمدينة ٦ أكتوبر . ومن الواضح أن هذه الاسواق الجديدة تمثل ما يمكن أن تقدمه المدن الجديدة من خدمات وتسهيلات لهذا النشاط التجارى الهام .

ويجب أن يتبع نقل أسواق الخضار والفاكهة نقل الأنواع الأخرى من تجارة الجملة ، وكذلك نقل المخازن الرئيسية مثل مخازن الأخشاب والورق وغيرها ، التي تشغل مساحات واسعة داخل النطاق العمرانى المدن القديمة يمكن استخدامها في تحسين البيئة الحضرية ، فضلا عما يؤدي اليه نقل هذا النشاط الى الخارج من تخفيف حدة النقل والمواصلات داخل المدينة . كما أنه يساهم مساهمة فعالة في تنمية المدن والمجتمعات الجديدة .

- المراكز الصحية والعلاجية : تتطلب هذه المراكز مواقع واسعة ومساحات خضراء كبيرة ومناخا مناسباً ، ولم يعد يتوفر شيء من ذلك داخل المدن القديمة شديدة التلوث والزحام والضوضاء ، وذات الكثافات البنائية والسكانية العالية . وتتبع المدن الجديدة بيئة مناسبة تماما لاقامة مثل هذه المراكز الصحية الكبرى ، كما أن المدن الجديدة مناسبة للسياحة العلاجية ودرج المسنين ومراكز الصحة النفسية .

- المنشآت الثقافية والترفيهية والاعلامية : توفر المدن الجديدة امكانيات كبيرة لاقامة المنشآت الثقافية والاعلامية والترفيهية . فقد خصصت مدينة ٦ أكتوبر مساحة كبيرة لاقامة استوديوهات جديدة للتلفزيون يجرى حاليا تنفيذها ، ويمكن اتاحة مساحات مناسبة للأنشطة الشبيهة مثل استوديوهات التصوير السينمائى بمدن أخرى جديدة ، كما يمكن أن تقيم المؤسسات الصحفية مطابعها ومخازنها بهذه المدن أيضا .

• الصناعة الانتاجية التي هي عماد التنمية والتي تؤدي الى عدم الاعتماد على استيراد المواد الخام والأجزاء المصنعة الأولية من الخارج .

• المشروعات الحرفية التي ترتبط بالصناعات القائمة ، والتي تنخفض فيها تكلفة فرصة العمل وتستخدم عمالة مكثفة .

كما يجب تنفيذ القرارات التي صدرت منذ مدة طويلة والتي تمنع اقامة صناعات جديدة ، كما تمنع التوسع في الصناعات القائمة داخل المدن القديمة وتوجيهها الى المدن والمجتمعات الجديدة .

الاستزراع : تبلغ مساحة « الأحزمة الخضراء » حول المدن الجديدة حوالى ١٣٦٢ كم<sup>٢</sup> ، ويجب اعطاء أهمية كبيرة لاستصلاح هذه المساحة وذلك لتلبية احتياجات المدن الجديدة من المواد الغذائية ، فضلا عن أن الاستزراع يعتبر من أكبر المشروعات استيعابا للقوى العاملة وأقلها تكلفة في خلق فرص العمل .

الجامعات والمراكز البحثية : نتج عن الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب بالجامعات أن أصبح حرم كل جامعة مكتظا بالمبانى واختفت منه المساحات المفتوحة الخضراء ، ويمكن مواجهة الزيادة في الطلاب والكثافة البنائية العالية بأن تتجه امتدادات الجامعات والمراكز البحثية نحو المدن الجديدة ، لتكون نواة لحرم جامعى جديد يتبع الجامعة الأم . وسوف تتيح المدن الجديدة مساحات واسعة للكليات وإسكان الطلاب وهيئة التدريس - بما يلزم من خدمات رياضية واجتماعية وثقافية وترفيهية .

المراكز الادارية : مازالت المدن القديمة - خصوصا المراكز الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية - تجذب الامتدادات الجديدة للمراكز الادارية مما يضيف المزيد الى مشاكلها العمرانية ، لذا فان

## التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

\* من النتائج والمؤشرات التي استخلصت من دراسة المدن الجديدة ، يمكن أن تسيّر سياسة التوطين البشرى بها في ثلاثة محاور :

الاول : يتمثل في تكثيف الأنشطة بالمدينة الجديدة الجاذبة للسكان .  
الثاني : توفير ميزات للعاملين بهذه المدن تمكنهم من الإقامة فيها ، وخلق البيئة الحضرية الملائمة التي تشجعهم على ترك موطنهم الأصلي بالمدينة القديمة والاستقرار بصفة دائمة بها .

الثالث : علاج المشاكل والصعاب التي تواجه المدن الجديدة في الوقت العالى ، والتي تهدد استمرارية نموها وتنميتها .

\* أن تكون الاجراءات الواجب اتخاذها في كل محور من هذه المحاور على النحو الآتى :

المحور الاول : تكثيف الأنشطة بالمدينة الجديدة :  
تقوم المدن الجديدة حتى الآن على اساس اقتصادى واحد وهو الصناعة ، بل على الصناعة المتقدمة تكنولوجيا - والتي تعتمد على عمالة قليلة ماهرة - مما أدى الى انخفاض معدل الاستقرار البشرى بها ويجب تعدد وتنوع مقومات الجذب السكانى خصوصاً الأنشطة التي تستخدم عمالة مكثفة وتغطي دائرة واسعة من السكان ومن المستفيدين منها .

- وفيما يلى موجز لهذه الأنشطة :

الصناعة : بجانب الصناعة التكنيكية المقامة حالياً بالمدينة الجديدة - والتي تتسم بأنها صناعة استهلاكية بسيطة - يجب أن يستقر بها نوعان آخران من الصناعة هما :

انشاء مركز ادارى جديد بإحدى المدن الجديدة يجب أن يكون ضمن استراتيجية الدولة في مجال التخطيط الاقليمي والقومى ، حتى يتاح له التنفيذ وتلتزم به الوزارات والهيئات المختلفة .

مراكز التجارة وأسواق الجملة : ان انتقال سوق روض الفرج الى سوق العبور الجديد يجب أن يتبعه انتقال أسواق الجملة الأخرى والمخازن من المدن القديمة الى المدن الجديدة . وسوف يؤدى انتقال هذه الأنشطة الى تخفيف حدة مشاكل المرور بالمدن القديمة ، واتاحة اضافة مساحات خضراء لها . فضلا عن أن المدن الجديدة تتيح ظروفها افضل لهذه الأنشطة عما هي عليه الآن .

المراكز الصحية والعلاجية : لم تعد المدن القديمة تتسع لمزيد من المراكز الطبية الكبرى أو المراكز العلاجية التخصصية . ويجب أن تكون مواقع مثل هذه المراكز بالمدن الجديدة بعيدة عن الاكتظاظ البنائى والسكانى ، وعن التلوث بكافة أنواعه واشكاله . وذلك لوجود المناخ البيئى الملائم والاتساع المناسب فى المدن والمجتمعات الجديدة .

**المحور الثانى : السكان واتاحة ميزات معيشية لهم بالمدن الجديدة :**

أوضحت الدراسات الاجتماعية التى أجريت على سكان المدن الجديدة عدة حقائق أساسية ، أولها : الانخفاض النسبى فى متوسط أعمار العاملين بها ، إذ أن أغلبهم من الشباب أو متوسطى العمر . وثانيها : انخفاض متوسط الاجور انخفاضاً لا يتلاءم مع ربحية الشركات أو مع انتاجية العمال . وثالثها : تمسك نسبة كبيرة من العاملين بمواطنهم الأصلية بالمدن القديمة . وقد أدت هذه العوامل الثلاثة الى انخفاض معدل الاستقرار البشرى بالمدن الجديدة . كما أن القلة التى استقرت فيها تواجه العديد من الصعاب فى حياتها اليومية . وفى هذا

المجال يمكن أن تتحدد المجموعات المستهدفة لسكان المدن الجديدة وهى الأسر الحديثة التكوين .

\* **والدلك فان خدمات المدن الجديدة - من تعليم وصحة وترفيه - يجب أن تكون موجهة لهذه الشريحة من المجتمع . كما ينبغي أن تعمل الجهات المعنية على زيادة الاجور بما يتلاءم مع ربحية الشركات ونتاجية العمال ، كذلك يجب على الشركات انشاء صناديق الخدمات الاجتماعية لعمالها ، لمساعدتهم على تملك وحدات سكنية بالأحياء القريبة ، وكذلك فى الحصول على احتياجاتهم الأساسية بتكلفة تدخل فى نطاق امكاناتهم المادية ، وتأمينهم ضد المرض والعجز - الكلى أو الجزئى - وغير ذلك من نواحي الرعاية الاجتماعية الضرورية لحياة أمنة مستقرة .**

- **كما يجب العمل على ازالة الصعاب التى تواجه المقيمين منهم ، والتى تلخص فيما يلى :**

الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية : وجود نقص كبير فى عدد المدارس بمستوياتها المختلفة ، وعدم الاعتناء بتعيين مدرسين أكفاء ، وعدم وجود تفتيش يذكر على المدارس العالية . كما لا تتوفر المراكز الطبية الحضرية والتى تقوم أساسا بالخدمات الوقائية ، وكذلك لا توجد مستشفيات بأعداد كافية لتقديم الخدمات العلاجية - خصوصاً العاجلة منها . كما تفتقر المدن الى الخدمات الترفيهية كالنوادي الرياضية والكافيتريات ودور السينما وغيرها .

الأمن : عدم توفر عدد كاف من رجال الشرطة وأقسام البوليس ، مما يزيد احساس السكان المقيمين بعدم الأمان ، ويساعد على زيادة معدل الجرائم - خصوصاً السرقات والانحرافات الخلقية .

المواصلات : عدم وجود شبكة ميكروباص تربط المجاورات المتباعدة بعضها ببعض وتعمل بصورة منتظمة . ويمثل ذلك صعوبة كبيرة للسكان

فى الانتقال من مكان لآخر لقضاء مصالحهم المعيشية الضرورية .

الخدمات التموينية : يعانى سكان المدن الجديدة من ارتفاع أسعار المعيشة وعدم توفر المواد التموينية بدرجة كافية ، ولاتوجد رقابة تذكر على أسعارها .

خدمات المرافق والخدمات الحرفية : هناك شكوى عامة من كثرة انقطاع التيار الكهربائى وانقطاع المياه ، وتفتقر المدن الجديدة الى الحرف اللازمة للصيانة مثل السباكة والنجارة والكهرباء .

المحور الثالث : علاج المشاكل العاجلة التى تواجه المدن الجديدة :

تواجه المدن الجديدة مشكلتين وهما مشكلة التمويل ومشكلة الادارة . ومن الواجب ايجاد حل عاجل لهما ، حتى لاتتعرض تنمية المدن الجديدة ، وحتى تتاح لها امكانية الانطلاق واستكمال مراحل تنفيذها المتتالية – ومن ذلك :

- تنفيذ مانص عليه القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، من أن الدولة مسئولة عن انشاء المرافق الأساسية اللازمة لاقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وتتميتها .

- اعادة النظر فى خطط الاسكان ، بحيث تتلام مع الطلب الفعلى على الوحدات السكنية واللازمة للاستيطان بالمدن الجديدة ، وتوفير القروض الميسرة لها .

- انشاء صندوق خدمات تساهم فيه الشركات والمصانع الاستثمارية والقطاع الخاص بالمدن الجديدة ، وينفق من حصيلته على صيانة المرافق وتشغيل الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات وغيرها .

- اعادة تنظيم الجهاز الادارى لهيئة المجتمعات الجديدة بما يحقق سرعة وكفاءة الأداء ، كما يحقق مزيدا من اللامركزية والاستقلالية لأجهزة تنمية المدن .

٢٩٢

- تشكيل هيئة للتنمية والاستيطان منفصلة عن جهاز المدن ، يكون لها صندوق خاص بها تأتى موارده من ربحية الشركات . ويشكل مجلس ادارتها من المستثمرين والمقيمين بالمدينة . وتقتصر الهيئة المشروعات التى تتطلبها تنمية المدينة ، كما تساهم فى تمويل أعمال تشغيل وصيانة المرافق وتكلفة الخدمات الاجتماعية .

- ضرورة اشراك ممثلين دائمين للوزارات المعنية بصورة فعالة فى جهاز تنمية كل مدينة ، وذلك لتحقيق التعاون والتنسيق بين خطط الهيئة وهذه الوزارات .

- ينشأ جهاز للتسويق لكل مدينة ، يشتمل على مركز معلومات لكل ما يخص المدينة من بيانات أساسية عن السكان والاسكان والمشروعات الاستثمارية والأراضى المتاحة ، كما يقوم بعمل خطة اعلامية للتسويق ، خصوصاً فى مجال الاستثمار وتقديم الخدمات .

- امكانية الاستعانة بالشركات الخاصة فى إدارة تنمية المدن والمجتمعات الجديدة .

\* يجب وضع تصور من الآن لنمط ادارة المدن الجديدة بعد استكمال كل مقوماتها والوصول الى مرحلة الاستقرار العمرانى . على ان يتسم هذا النمط بمزيج من الاستقلالية للمدن الجديدة والقديمة على السواء ، ويتحقق فيه ما يلى :

- أن تهيمن السلطة المحلية للمدينة على شئونها فى كافة نواحي الحياة المدنية : تخطيطاً وتنفيذاً .

- أن يتوفر للمدينة مواردها الذاتية الكافية للاتفاق على مرافقها وخدماتها .

- أن يشارك مجتمع المدينة مشاركة فعالة فى إدارتها .

- أن يتحقق مزيد من اللامركزية فى الادارة المحلية ، وتقتصر علاقة المدينة بالمستويات الأعلى اداريا فى الأمور التى تتعلق بشئون الاقليم وبالشئون القومية .

## العدالة والتشريع

خلق مجتمع فاضل ، وحماية الجمهور ، والتكثير بالجنة ، والتوعية والعظة للمواطنين ، ثم إن نشر خبر الجريمة يفيد في التنبية إلى الاخطار والتعريف بحكم القانون ، حماية للجمهور من الوقوع تحت طائلة العقاب ، أو الوقوع فريسة سهلة للمحتالين والدجالين وعنة المجرمين .

سلبيات النشر : لكن على قدر إيجابيات النشر ، فإن له سلبياته إذا ما تجاوز الناشر الهدف منه ، أو خرج على ضوابطه ، ولم يلتزم جانب الدقة وتحري صدق المعلومة والابتعاد عن الإثارة ، أو التشويق أو المبالغة . ولاشك أن من أخطر سلبيات النشر : الإساءة إلى الأشخاص وسمعتهم وأسرهم ، خاصة حينما تكون هذه الإساءة موجهة إلى المجنى عليه ، كما يحدث في إذاعة أسماء أو صور الفتيات ضحايا جرائم الاغتصاب والاعتداء على الأمراض دون مبرر لذلك ولا أي جدوى أو تحقيق لمصلحة ، وذلك خروجاً على ضوابط النشر والتوصيات الصادرة من المؤتمرات الدولية ، مثل إعلان ميلانو ١٩٨٥ في شأن حماية ضحايا الجريمة ، الذي أوصى بضرورة حجب شخصية واسم المجنى عليهم في جرائم العرض وعدم نشرها ، حتى لا تضاف أضرار أخرى إلى الأضرار التي ألحقتها بهم الجريمة .

وقد يترتب على الإفراط في نشر أسماء المجنى عليهم في قضايا الاعتداء على العرض مثلاً : احجامهن أو تردهن في سلوك الطرق الطبيعية لإثبات وقائع الاعتداء ، مما قد يؤثر على إجراءات سير العدالة

### نشر أخبار الجرائم والتزام الضوابط التي تكفل حرية المواطن وكرامته

يحرص دستور جمهورية مصر العربية - كغيره من دساتير الدول الديمقراطية - على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام ، ويحظر الرقابة عليها ، ويحرص - في الوقت ذاته - على كفالة الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، ومن هنا فإن حق النشر يقابله واجب الحفاظ على حرية المواطن وكرامته .

بيد أنه لوحظ في الآونة الأخيرة استمرار وقوع تجاوزات كثيرة عند نشر أخبار الجرائم ، سواء بالنسبة للمجنى عليهم كالمذاري ضحايا وقائع الاغتصاب اللاتي يشوه النشر سمعتهم ، أو بالنسبة للمتهمين كالعاملين الذين يساء النشر إلى سمعتهم ثم تقضى العدالة ببراءتهم بأحكام باتة قاطعة .

وتستهدف هذه الدراسة تقصى أسباب تلك التجاوزات والخروج على ضوابط النشر ، ثم تقترح الطول المناسبة - وصولاً للالتزام بهذه الضوابط التي تكفل حرية المواطن وكرامته .

حق النشر وأهميته : من حق الصحف وسائر وسائل الإعلام أن تنشر أخبار الجرائم لكي تؤدي رسالتها ؛ مادام النشر يحقق الصالح العام ، وتراعى فيه الضوابط التي تحكمه ، بل إن النشر قد يكون وجوبياً في بعض الجرائم ويصدر الحكم به على نفقة مرتكب الجريمة كما أن النشر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية مادام الهدف منه هو

حظر نشر الأسماء والصور وأساليب الإثارة : وحظر نشر الأسماء والصور مطبق في العديد من دول العالم ، من ذلك مثلاً ، لوائح الدانمرك التي توجب عدم ذكر أسماء المتهمين طالما انتفت المصلحة العامة من نشرها ؛ والاكتفاء بنوع الجريمة دون شخصية مرتكبها ، وإنما يذكر الاسم عندما يتراقع المتهم أمام القضاء ، وعند صدور الحكم بالسجن لمدة سنة على الأقل ، مع تجنب ذكر أسماء المتهمين الذين لم يبلغوا من العمر واحداً وعشرين عاماً ، وكذلك تجنب ذكر الأسماء في القضايا التي تتعلق بالأسرة والجنس والعقيدة .

وقد طبقت مثل هذه القواعد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وأستراليا ، وتوجب لائحة القيم في فنلندا تجنب ذكر أي شيء عن حياة الشخص ، رجلاً كان أو امرأة . وفي الترويج تشير الإرشادات الصادرة من المجلس الصحفي إلى أن الاعتذار لا يمكن أن يصلح من الإساءة التي تحدث من نشر شيء يسمى إلى اسم أو سمعة شخص ما .

وفي السويد تنص الإرشادات الخاصة بكتابة التقارير عن الجرائم على : تجنب نشر أسماء المتهمين إذا صدر الحكم بالسجن لمدة سنتين أو أقل ، كما تنص على تجنب الكشف عن مهنة المتهم أو عمره ، أو البيانات الشخصية التي تؤدي إلى كشف شخصيته حيث يعتبر نشر الأسماء إساءة شديدة الأثر ، ليس فقط بالنسبة للشخص ، وإنما لأسرته أيضاً . وفي لوائح اتحاد الجمهوريات السوفيتية السابق نص على : أن يتجنب الصحفي نشر أسماء وصور الأشخاص المشتبه فيهم ، أو المقيض عليهم في جريمة ، وذلك قبل اتهامهم رسمياً في المحكمة . وفي مصر : ينص ميثاق الشرف الصحفي - الذي أصدره المؤتمر القومي العام الثالث في دورته العادية الأولى ٢٢ - ٢٥ من يوليو ١٩٧٥ على : الالتزام بعدم نشر أسماء وصور الأحداث من المتهمين أو المحكومين

عليهم ؛ حرصاً على مستقبلهم وتسهيلاً لإصلاحهم وعودتهم إلى المجتمع ، وعلى وجوب اعتماد الصحف فيما تنشره من أخبار الجرائم عن الإثارة والمبالغة . كما ينص ميثاق الشرف الصحفي - الذي أقره المجلس الأعلى للصحافة بجلسته ٢٢/٣/١٩٨٢ - على حق المواطن في الحفاظ على كرامته ، وعدم تشويه سمعته بخبر أو رسم أو صورة ، بقصد التشهير به أو الحكم عليه قبل إدانته قضائياً .

التحاييل على الحظر : ومع هذا كله ، فإن من بين عوامل الإثارة : نشر صور المجنى عليهم والمتهمات في قضايا العرض ، مع التحاييل بوضع خط رفيع أسود فوق العيون ، واستعمال ألفاظ الإدانة قبل المتهمين استباقاً لصدور الأحكام عند نشر أخبار الحوادث ، وفي هذا خروج على أحكام الدستور والمبادئ العامة التي تقضي بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قضائية عادلة ، وبالرغم من أن ضوابط النشر قد كفلت حمايتها أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة .

ضوابط النشر :

قانون العقوبات :

• حظر التأثير في رجال القضاء ، أو النيابة العامة والمكلفين بالتحقيق ، أو الشهود ، أو الرأي العام :

تنص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات على أن « يصاقب بنفس العقوبات ( الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى مائتي العقوبتين فقط ) كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ( طرق العلانية ) أمراً من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من

الموظفين المكلفين بالتحقيق ، أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق ، أو أموراً من شأنها منع شخص من الإقضاء بمعلومات لأول مرة ، أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده . فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

• حظر النشر في أحوال السرية ، أو في الدعاوى المتعلقة بجنح الصحافة وجرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار ، أو نشر موضوع الشكوى أو الحكم في دعاوى القذف في حق من عدا الموظف العام ومن في حكمه :

تنص المادة ١٨٩ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ، أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ( الخاص بالجنح التي تقع بواسطة الصحافة وغيرها ) ، أو في الباب السابع ( الخاص بالقذف والسب وإفشاء الأسرار ) من الكتاب الثالث من هذا القانون . ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم ، ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بإذنه » .

وتنص المادة ١٩٠ من هذا القانون على أنه « في غير الدعاوى

التي تقع في حكم المادة السابقة ؛ يجوز للمحاكم نظراً لنوع وقائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

وتنص المادة ١٩١ من القانون ذاته على أن « يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في المداوئ السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة ويسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم » .

• حظر نشر أخبار بشأن تحقيق جنائي أجرى في غيبة الخصوم ، أو بشأن الطلاق أو التفريق أو الزنا :

تنص المادة ١٩٢ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها : ١ - أخباراً بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراء في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للآداب أو لظهور الحقيقة . ب - أو أخباراً بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا » .

قانون الإجراءات الجنائية :

• حظر نشر أو إفشاء إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها :

تنص المادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار . ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء

وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها ، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات ، والعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ المذكورة هي الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

#### قانون سلطة الصحافة :

• منع استغلال النشر في التأثير على صالح التحقيق أو المحاكمة ، ووجوب نشر قرار الحفظ أو حكم البراءة في القضايا التي سبق أن تناولها النشر :

تنص المادة ٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على أن « يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة . وتلتزم الصحف بنشر بيانات النيابة العامة ، وكذلك بنشر منطوق الأحكام أو القرارات التي تصدر في القضايا التي تناولتها بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التي تقام عليها ، وذلك إذا صدر القرار بالحفظ أو صدر الحكم بالبراءة » .

شروط إباحة الطعن في أعمال الموظف العام ومن في حكمه :

#### قانون العقوبات :

• سلامة النية ، وفي حدود أعمال الوظيفة ، والإثبات :

تنص المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات على أنه « يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون ( طرق العلانية ) أموراً لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه . ومع

ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، ويشترط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه . ولا يقبل من القائف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة » .

وتنص المادة ٣٠٣ من هذا القانون على أن « يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط » .

وتنص المادة ٣٠٨ من القانون ذاته على أنه « إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ ، على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى ولا يقل الحبس عن ستة شهور » .

#### قانون الإجراءات الجنائية :

• تقديم بيان الأدلة في الميعاد في حالة النشر :

تنص المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه « يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات ، أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له ، وعلى الأكثر في الخمسة أيام التالية ، بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف



بخدمة عامة ، وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة ويدون تحقيق سابق يجب عليه أن يعلن النيابة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في الخمسة أيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل ، ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . وينطق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

وهكذا يبين أن المشرع قد أباح الطعن في أعمال الموظف العام ومن في حكمه حماية للمصلحة العامة ، ولكن يشترط لتوافر الإبادة : سلامة النية ، وأن لا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة ، وأن يثبت الجاني صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العام أو من في حكمه ، وأن يقدم ببيان الأدلة في الميعاد في حالة النشر . هذا ، وقد أحالت المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات إلى المادة ١٧١ منه في خصوص طرق العلانية . وهي لم ترد في المادة ١٧١ على سبيل الحصر . وتتحقق العلانية في الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام ، أو أي مكان مطروق ، أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان .

#### حق التبليغ عن الجرائم يبيع القذف :

##### قانون العقوبات :

تنص المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على أنه « لا يحكم بهذا المقاب ( عقوبة القذف ) على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لمقومة فاعله » ، وهذا النص يبيح القذف الذي يقع استعمالا لحق الأشخاص في التدليس عن الجرائم .

#### قانون الإجراءات الجنائية :

تنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها » .

##### خلاصة قضاء محكمة النقض :

##### في حق التبليغ عن الجرائم :

• استعمال هذا الحق بحسن نية يعد من أسباب الإبادة ، وبالتالي يبيح الاحتفاظ بجسم الجريمة ولو كان القانون يحظر حيازته أو إحرازه :

قضت محكمة النقض بأن التبليغ - في بعض صوره - يقتضي الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة العامة ، وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه ، إلا أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهره يتسم بطابع الجريمة ، وذلك عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ( نقض جنائي ١١/٣/١٩٥٧ س ٨ رقم ٦٥ ص ٢٢٨ ) ، ومقتضى المادة ٦٠ المذكورة : أن استعمال الحق بحسن نية يعد من أسباب الإبادة .

##### في حصانة النشر :

• الحصانة مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية ، والأحكام ، وإجراءات المحاكمة ، نون التحقيق الابتدائي والتحقيقات الأولية أو الإدارية ، وحرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي :

وقضت بأن الشارع دل بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات

القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم ، فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من كذب وسب وإهانة ، وأن حرية الصحفي لا تعوق حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص ( نقض جنائي ٢٤/٣/١٩٥٩ س ١٠ رقم ٧٨ من ٣٤٨ ، ونقض جنائي ١٦/١/١٩٦٢ س ١٣ رقم ١٣ من ٤٧ ) . أما نشر أنباء المحاكمات فهو فرع من علنيتها وامتداد لهذه العلانية طالما لم يحظر هذا النشر طبقاً للقانون ( نقض مدني ٢/٣/١٩٨٣ س ٣٤ رقم ١٣١ من ٦٢٤ )

في الكذب بطريق النشر :

• لا محل للتحدث عن سلامة النية ما دام المجنى عليه ليس موظفاً عاماً أو من في حكمه ، إذ لا يتطلب القانون في جريمة الكذب قصداً خاصاً :

وقضت بأن ما نشرته إحدى الجرائد من أن شايبين اقتحما على المجنى عليه - وهو محام - مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وإنهالا عليه ضرباً بالعصى الفليضة ثم أمراه بخلع ملابسه فوق عارياً ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من الجلد - ما نشر من ذلك ينطوي على مساس بكرامة المجنى عليه ، ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ، ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة الكذب كما هي معرفة به في القانون

٢٩٨

ذلك أن القانون لا يتطلب في جريمة الكذب قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للكذب ، وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المقنوف في حقه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع الكذب شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم ( نقض جنائي ١٦/١/١٩٦٢ س ١٣ رقم ١٣ من ٤٧ ) .

• قصد التشهير بالموظف العام يوجب العقاب على الكذب ولو أمكن إثبات صحته :

وقضت بأنه متى تحقق القصد الجنائي في جرائم الكذب والسب والإهانة ، فلا محل للخوض في مسألة النية ، إلا عندما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عام . ففي هذه الصورة إذا أفلح المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن ، بأن كان يبقى به الدفاع عن مصلحة عامة ، واستطاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده إلى المجنى عليه ، فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائي . أما إذا تبين أن قصده من الطعن إنما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ، ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى المجنى عليه ( نقض جنائي ٣٠/١١/١٩٨٣ س ٣٤ رقم ٢٠٥ من ١٠١٥ ) .

• شروط إبادة الطعن في أعمال الموظف العام وعن في حكمه :

وقضت بأن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم الكذب : الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون الطعن حاصلاً بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها ،

حاليه المتقدم ذكرهما - قد ورد استثناء من الأصل العام الذي يقضى بمسئولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته مسئولية افتراضية ، فإن عبء إثبات توفر الاستثناء في صورتيه إنما يقع على كامل المتهم ( نقض جنائي ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١٢٧ من ٥٦٧ ) .

#### تنسيق وتوعية وتنظيم ضوابط النشر :

من كل ما سبق استعراضه من نصوص قانونية وأحكام قضائية ومواثيق شرف صحفية ، يبين دقة وخفاء الضوابط التي تكفل حرية المواطن وكرامته عند ممارسة الصحافة وسائر وسائل الإعلام حقها في نشر أخبار الجرائم ، وعلى ذلك فهناك مصلحة ملحة وحاجة ماسة إلى تنسيق وتوعية وتنظيم الالتزام بتلك الضوابط لدى كثير من القائمين على النشر والمتصلين به ، والتي أصبحت مفتقرة إلى استجلاء غموضها ؛ لاسيما بعد ما تفشت ظاهرة الإخلال بها ، سواء بالنسبة لهتك أستار التحقيقات ، أو للافتئات على حرية المواطن وكرامته ، متهما كان أو مجنيا عليه ، مع أن كل أحكام مسبقة تصدر من الصحافة وسائر وسائل الإعلام تجاه المتهمين في القضايا مهما كانت الأدلة قبلهم - ولو كانت اعترافا ؛ إذ كثيراً ما تهدر المحكمة الاعتراف ، وكل تعاطف مع أحد أطراف الخصومة ، أو خوؤ في خصوصيات المجنى عليهم وهتك لأسرارهم وكشف لشخصياتهم - إنما هي جرائم قذف أو سب أو إهانة ، أو اعتداء على حريات الآخرين ومساس بكرامة المواطنين ، أو هتك لحرمان حياتهم الخاصة ، أو خرق لجانب الحيادة وميل إلى أحد الخصوم ، ومحاولة للتأثير على القضاة ورجال النيابة العامة وتدخل في شؤون العدالة ، وكل ذلك يموذ عليها بإبلاغ الضرر وتتأذى به ، فيتعين منعه واجتثابه مهما حقق النشر من مصلحة ، لأن

والثاني : ألا يتمدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، والثالث : أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب ( نقض جنائي ٢٢ / ٥ / ١٩٣٩ بمجموعة الربع قرن ج ٢ من ٧٣٨ رقم ٩٩ ) .

#### • مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة ،

مبناها افتراض علمه بما تنشره جريدته وإذنه بنشره :

وقضت بأن مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبناها صفة ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر - عادة وبصورة عامة - دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة التي يشرف عليها . ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسئولية المفترضة إنما مرده هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته وإذنه بنشره ، أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها ، فمسئوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ( نقض جنائي ١٧ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٣٦ من ٦٨٧ ) .

كما قضت بأنه لما كانت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات قد نصت على إعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسئولية الجنائية في إحدى حالتين ، الأولى : إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر ، والثانية : إذا أرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يتم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم ، وكان موجب هذا الإعفاء - في كل من

## التوصيات

على ضوء ما تقدم ، وتأكيداً لما نص عليه الدستور من أن حق النشر يقابله واجب الحفاظ على كرامة المواطن وحرمة حياته الخاصة ، وهو ما يلتقى مع المواثيق الدولية فى هذا الشأن ، وتأكيداً لمبدأ أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته - يوصى بما يأتى :

فيما يتصل بنشر أخبار الجرائم :

\* أن تلتزم الجهات المسؤولة المنوط بها الاشراف على أعمال الاستدلال وإجراء التحقيقات - كل فى نطاق اختصاصه - بضوابط النشر الواردة فى قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية .

\* أن يراعى العاملون فى مختلف وسائل الاعلام الضوابط المتعلقة بنشر وإذاعة أخبار الجرائم والحوادث والقضايا ، وتجنب ما يسئ الى الأشخاص والأسر ، أو ما قد يؤثر أو يضر بإجراءات التحقيق ، وفقاً لأحكام القانون .

\* ترسيخ ضوابط النشر التى يتعين الالتزام بها ، وأهمها :

- الابتعاد فى نشر أخبار الحوادث عما يؤدى الى الإثارة أو الإغراء على ارتكاب جريمة مماثلة ، أو تزويد ضمعات النفوس بوسائل إتقان الجريمة ، واستعمال ألفاظ الإدانة قبل المتهمين استبقا لصنور الأحكام .

- إعمال مبدأ : الحرية لا تتجزأ ، فالمحافظة على حرية النشر :

يقابلها المحافظة على حرية المواطن وكرامته وحرمة حياته الخاصة .

ومن ثم يوصى بحظر وتجنب ما يأتى :

• نشر الأسماء والصور والبيانات التى تدل على الشخصية -والتي تسئ الى سمعة الاشخاص أو الأسر ، سواء بالنسبة الى المجنى عليهم

بمع الفاسد مقدم على جلب المنافع ، إذ ماذا يصلح الضرر الناشء عن تلك أستار خصوصيات العذارى المغتصبات ، أو ماذا يمحو الضرر اللاحق بالمتهم الذى قضى بحكم بات ببراءته بعد ما تمت محاكمته وإدانته بواسطة وسائل الإعلام ، وقرر فى يقين المجتمع صدق ما نشر وأذيع بالوسائل المقرومة والمسموعة ؛ خاصة وأن نشر أحكام البراءة قد لا يصل إلى علم جميع المواطنين الذين سبق لهم معرفة خبر الجريمة السابق نشره أو إذاعته .

التنسيق : أما عن التنسيق ، فهو أن تتضافر الوزارات والسلطات والجهات المختصة كافة فى توجيه جهودها الى العمل على التزام المعنيين من رجال الصحافة وسائر وسائل الإعلام - وكل من له صلة بالنشر من رجال القضاء والنيابة العامة ورجال الضبطية القضائية - بضوابط نشر أخبار الجرائم .

التوعية: وأما عن التوعية ، فهى بذل قصارى الجهد فى شرح وإزالة غموض ضوابط النشر - التى سلف بيان أهمها - لتعريف المعنيين المذكورين بما هو مجهول أو غير مفهوم منها . ويتحقق ذلك عن طريق : تنظيم برامج ودورات تدريبية مكثفة ، مع وضع أنظمة للثواب والعقاب لضمان الانتظام فى هذه الدورات واجتياز اختباراتها بنجاح ، وإصدار المواثيق والتعليمات والكتب الدورية والنشرات - للتعريف بالمزيد من ضوابط النشر وكفالة الالتزام بها ، وفرض الجزاءات التأديبية المناسبة للخروج على هذه الضوابط أو الإخلال بها .

المنظييم : وأما عن التنظيم ، فهو جعل حلقة الاتصال بين الصحافة وسائر وسائل الإعلام ؛ وبين السلطة القضائية ورجال الضبطية القضائية ؛ مقصورة على أشخاص معينين - على مستوى عال من الخبرة يؤهلهم لتحمل المسؤولية .

أو المتهمين في القضايا بعمامة ، وأسماء وصور الإنثا ضحايا جرائم الاغتصاب والاعتداء على الاعراض ، وكذلك الأحداث المتهمين والمحكوم عليهم .

• استغلال النشر في التأثير على المكلفين بالتحقيق ، أو الشهود أو الرأى العام ، وتجنب الانحياز الى طرف من أطراف التحقيق أو الدعوى .

• النشر في أحوال السرية أو في الدعاوى المتعلقة بجنح الصحافة والقذف والسب وإفشاء الأسرار ، أو نشر موضوع الشكوى أو الحكم في دعاوى القذف في حق من عدا الموظف العام ومن في حكمه .

• نشر أية أخبار بشأن تحقيق جنائي أجرى في غيبة الخصوم ، أو بشأن الطلاق أو التفريق أو الزنا .

• نشر أو إفشاء إجراءات التحقيق - الابتدائية أو الادارية - ذاتها ، والنتائج التي تسفر عنها . مع قصر النشر على الاجراءات القضائية العلنية والأحكام وإجراءات المحاكمة .

• استغلال النشر في التأثير على صالح التحقيق أو المحاكمة ، ووجوب نشر قرار الحفظ أو حكم البراءة في القضايا التي سبق أن تناولها النشر .

• الطعن في أعمال الموظف العام ومن في حكمه بطريق النشر إلا بسلامة نية ، وفي حدود أعمال الوظيفة ، وبشرط إثبات حقيقة كل فعل ، وتقديم بيان الأدلة في الميعاد

- استعمال حق التبليغ عن الجرائم بحسن نية يعد من أسباب الإباجة .

- لا محل للحدث عن سلامة النية في القذف بطريق النشر مادام المجنى عليه ليس موظفا عاما أو من في حكمه ، إذ لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا .

- قصد التشهير بالموظف العام يوجب العقاب على القذف ولو أمكن إثبات صحته .

\* توعية الكوادر المعنية من رجال القضاء والنيابة والضبطية القضائية ، من خلال تنظيم برامج ودورات تدريبية مستمرة للكوادر المتعاقبة ، في المركز القومي للدراسات القضائية - بما يكفل الإحاطة الكاملة بضوابط النشر، والحدود المسموح بها في إطار القانون .

\* إصدار موثيق ونشرات مفصلة للتعريف بالمزيد من ضوابط نشر أخبار الجرائم وكفالة الالتزام بها ، مع فرض جزاءات مناسبة في حالة الخروج عليها ، انطلاقا من حق المواطن في أن يعلم ، ومن خلال وسائل إعلامه الوطنية .

\* تنظيم اتصال السلطة القضائية ورجال الضبطية بالصحافة وسائر وسائل الإعلام ، عن طريق تعيين أشخاص ( كمتحدث رسمي ) لتولى مسئولية الاتصال - بما يكفل الالتزام الكامل بالضوابط المنصوص عليها ، خاصة فيما يتعلق بقرارات حظر النشر لصالح إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، وبحيث تقتصر هذه المهمة عليهم دون سواهم .

## المعاملة العقابية داخل سجون النساء

استلزمت الاتجاهات الحديثة للسياسة العقابية : إدخال الكثير من التعمديلات على القواعد التي تحكم تنفيذ الجزاء الجنائي داخل المؤسسات العقابية ، فوجهت الجهود شطر هذه المؤسسات التي يمتد فيها إيداع المحكوم عليه زمنا قد يقصر وقد يطول ، وتنتهي إما بتوبته وتكفيره عن إثمه أو خروجه للمجتمع أكثر وأشدّ عداء عن ذي قبل ، وذلك كله مرهون بنوع المعاملة العقابية والانسانية التي تلقاها ، وبرامج إعادة التأهيل التي خضع لها طوال فترة سلب حريته .

وقد تثر المشرع المصري بهذه الأفكار الحديثة ، فأصدر قانونا متكاملًا لتنظيم شؤون السجون والمسجونين ، وهو القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الذي جاءت نصوصه واضحة ومتجاوبة ومعبرة عن الفلسفة الحديثة في التنفيذ العقابي ، فنظم دور السجون من حيث : أنواعها ومبانيها وجهازها ومقرماتها المادية ، وكفل للمسجون حقوقه باعتباره إنسانًا قبل كل شيء ، وأن المجتمع بقدر ما هو مسئول معه عن انحرافه وأعوجاجه نتيجة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، مسئول أيضا عن إعادة تأهيله وتقويمه ليعود من جديد عضوا صالحا في المجتمع ، وتعميق التوازن النفسي والاجتماعي وتنمية الشعور بالمسئولية الأخلاقية والاجتماعية لديه .

وتأكيدا لهذا المعنى ، فقد وقعت مصر على جميع المواثيق والعهد الدولية المتعلقة بضمان حقوق الإنسان ، وخاصة في مرحلة المحاكمة والتنفيذ العقابي ، ووضعت موضع التنفيذ مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي اعتمدها الأمم المتحدة سنة ١٩٥٥ . واليوم وبعد مرور أكثر من مائة عام على إنشاء أغلب السجون في مصر ،

فما زالت هذه السجون تحتاج الى مزيد من التطوير لتتلاءم مع الأسس التي يقوم عليها الاتجاه الحديث في معاملة المجرمين من ناحية ، وطبيعة التحولات والمتغيرات المجتمعية الشاملة من ناحية أخرى .

ومن هذا المنطلق ، نخلص الى أن سياسة تطوير السجون يجب أن تركز على محاور أربعة : السجن ، المسجون ، الجهاز الإداري ، النظرة الاستشرافية التي تلخذ في الاعتبار الوضع القائم بالفعل والإمكانات المتاحة ، وما يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل . ويأتى هذا التقرير استكمالا لتقارير سابقة قام بإعدادها المجلس حول « الجهاز العقابي المصري ومدى مساهمته للأجهزة العقابية الحديثة » . ويهتم التقرير الراهن بوصف وتقويم أوضاع سجون النساء في مصر بغية التقويم ، وضمان تحقيق السياسة العقابية لأهدافها في إعادة تهذيب وتأهيل النزليات بالسجون ، وتقديمهن للمجتمع مرة أخرى مواطنات صالحات .

### المعاملة العقابية :

يوجد في مصر سجن عمومي خاص للنساء بالقناطر الخيرية ، ثم مجموعة من السجون النسائية الملحقة بمعظم السجون العمومية يبلغ عددها أحد عشر سجنا ، وهي :

سجن دمنهور العمومي : وبه مبنى مستقل لسجن النساء ، ويتكون من ٥ غرف ، ويبلغ متوسط تعداد النزليات به نحو (٧٢) .

سجن طنطا العمومي : ويوجد به سجن ملحق للنساء ، ويبلغ متوسط عدد المسجونات فيه (٦٩) .

سجن شيبين الكوم العمومي : ملحق به عنبر صغير للنساء ، ويبلغ متوسط عدد المسجونات به نحو (٥٦) .

سجن الزقازيق العمومي : به مبنى مستقل لسجن النساء ، يتكون من ٧ غرف ، ويبلغ المتوسط اليومي لتعداد المسجونات فيه ( ٦٤ ) .

سجن بور سعيد العمومي : به مبنى مستقل لسجن النساء يتكون من ٦ غرف ، ويبلغ متوسط عدد المسجونات فيه (٤٠) .

سجن المنصورة العمومي : به مبنى مستقل لسجن النساء يتكون من ٢ غرف ، ومتوسط المسجونات فيه (١٧) .

سجن بنها العمومي : به مبنى مستقل لسجن النساء يتكون من ثلاث غرف ، ويبلغ متوسط عدد المسجونات به (٢٣) .

سجن المنيا العمومي : به مبنى خاص لسجن النساء ، ويبلغ المتوسط اليومي لعدد المسجونات به (٣٥) .

سجن أسيوط العمومي : به مبنى مستقل لسجن النساء مكون من دورين : بالدور الأرضي ١٠ غرف انفرادية ، وبالعلاوى ٣ غرف كبيرة ، ويبلغ المتوسط اليومي لعدد المسجونات فيه (٦٠) .

سجن سوهاج العمومي : يوجد به مبنى مستقل لسجن النساء ويتكون من ٤ غرف ، ويبلغ المتوسط اليومي لعدد المسجونات به (٨) .

سجن قنا العمومي : به سجن مستقل للنساء ، ويبلغ المتوسط اليومي لعدد المسجونات به (٢٠) .

وكان يوجد في سجن الاسكندرية العمومي سجن كبير للنساء ، أوصى مؤخرا بضرورة إزالته لعدم صلاحيته لإيداع المسجونات فيه ، فتم إخلاء المبنى ونقل المسجونات الى سجون أخرى .

ويقتصر هذا التقرير على بحث وتقويم أوضاع سجن النساء العمومي بالقناطر الخيرية ، بالنظر الى قربه من القاهرة من ناحية ، ولاعتباره السجن العمومي الرئيسي للنساء من ناحية أخرى . وكذلك سجن النساء الملحق بسجن بنها العمومي . وذلك من خلال أربع زيارات لأول ، وزيارة واحدة للثاني ، وذلك على النحو الآتي .

زيارات سجن النساء بالقناطر الخيرية : في الزيارة الأولى التي تمت يوم ١٩٩٣/٤/٢ جرى تفقد أحوال المبنى ، والعناصر ، والمستشفى ، وورش التأهيل داخل السجن .

وفي الزيارة الثانية التي تمت يوم ١٩٩٣/٤/٢٧ ، أجريت مقابلات في حجرة المأمور بالسجن مع نوعيات مختلفة من نزليات السجن ، شملت : المخدرات ، والسرقه ، والأداب ، والقتل ، والتزوير . وضمن انضباط وإتمام الحوار بشكل علمي مع النزليات ، أعد دليل للمقابلة ، تضمن عدة بنود - دارت حول : طبيعة التهمة ، مدة العقوبة ، الفرص التي أتاحت لها لاكتساب صنعة أو مهنة ، مدى الاستفادة من هذه الفرص من وجهة نظر النزيلة ، كيفية قضاء النزيلة اليوم ، أحوال التغذية ، العلاج ، حالة العناصر من حيث الأسرة ، النظافة ، المياه ، الكهرباء ، التهوية ، الزيارات ، المسموح وغير المسموح به في السجن ، المعاملة مع النزليات ، ومع الإدارة ، المشاكل التي تواجه النزيلة .

وفي الزيارة الثالثة تمت مقابلة بعض الحارسات والمشرفات والإداريات ومأمور السجن ومدير منطقة سجون القناطر ، وقد أجرى الحوار مع عناصر الإدارة من خلال دليل آخر للمقابلة تضمن البنود الآتية : المهمل الدراسي ، كيفية الالتحاق بالعمل في السجن ، تاريخ الالتحاق<sup>٤</sup> ، محل الإقامة الحالي ، الدورات التدريبية ، المخاطر والتهديدات التي يتعرضون لها ، مدى الرضا عن العمل أو الرغبة في النقل ، المشكلات والعقبات التي تعوقه عن القيام بعمله على الوجه الأكمل .

وفي الزيارة الرابعة : تم الاطلاع على دفتر البلاغات والزيارات الخاصة بالسجن .

زيارة سجن النساء الملحق بسجن بنها العمومي : خلال الزيارة - التي تمت يوم ١٩٩٣/٥/١٢ - جرى تفقد أحوال المبنى وأوضاع النزليات بهذا السجن . كما أجريت مع النزليات والحارسات ، وكذلك مع مأمور السجن - حوارات بنفس المعنى والهدف الذي أجرى في سجن النساء بالقناطر ، وتم الاطلاع على دفتر البلاغات الخاص بسجن النساء ببها .

أمهاتهم . كما يوجد بالسجون مستشفى ، وثلاث ورش للتصنيع : الأولى للتفصيل والخياطة ، والثانية لتعليم التريكو ، أما الثالثة فهي لتعليم الابرة .

وعلى الرغم من الترميمات والجهود التي تبذل من قبل الإدارة ، إلا أن حالة المبنى بلوغه الرامنة غير ملائمة ، وإن كان سجن النساء بالقناطر أفضل نوعا بالمقارنة بلوغه سجن بها . ولكن ميناء - شلته شأن سجن بها ، وكثير من السجون المصرية - قديم ، ولم يعد أصلا ليكون سجنًا للنساء ، مع عدم توافر شروط الصحة العامة ، وهو بذلك لا يساعد على تطبيق قواعد الحد الأدنى في معاملة المسجونات وإيوائهن ( المواد من ٩ إلى ١٤ ) .

#### ثانياً: معاملة النزليات:

١ - خصائص النزليات: يبلغ عدد المحكوم عليهم (٧٨١) ، وعدد اللاتي رهن التحقيق (٢٦٢) محبوسة ، وتتركز التهم الغالبة حول جرائم الدعارة ، التي تقع في الترتيب الأول (٣٣٨) محبوسة بنسبة (٤٥ و ٣١٪) ، يلي ذلك الاتجار في المخدرات (٢٨٥) محبوسة بنسبة (٢٧ و ٣٢٪) ، ثم القتل (١٤٠) محبوسة بنسبة (١٣ و ٢٢٪) ، ثم السرقة « جنة » (٦٠) محبوسة بنسبة (٧٥ و ٥٪) ، ثم مخدرات « تعاطى » (٥٧) محبوسة ، بنسبة (٤٦ و ٥٪) ، وسرقة « جنائية » (٤٨) محبوسة بنسبة (٦٠ و ٤٪) من إجمالي المحبوسات والبالغ عددهن (١٠٤٣) . وتتبنى بعد ذلك نسبة المحبوسات في بقية التهم مثل : التسول ، والآداب ، والتزوير ، وغيرها من التهم التي تصنف وفقا لبيانات السجن .

ويبلغ عدد المحبوسات من النساء الأجانب (٣٩) ، ارتكب معظمهن أعمال الاتجار في المخدرات وأعمال الدعارة .

والغالبية العظمى من النساء المحبوسات بسجن القناطر في المرحلة

وتعتمد نتائج التقرير على عدة مصادر : البيانات والاحصائيات التي توفرها مصلحة السجون - الزيارات الميدانية التي أجريت مع النزليات والإدارة - السجلات ودفاتر البلاغات والزيارات بسجن النساء بالقناطر وبها - التقارير السابقة التي أعدها المجلس حول الجهاز العقابي المصري - قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

ويشتمل العرض التالي على أوضاع سجن النساء بالقناطر ، ومقارنتها بأوضاع سجن النساء الملحق بسجن بها العمومي .

وتقوم خطة عرض بيانات التقرير على أساس إعطاء فكرة عامة من : مبنى السجن - معاملة النزليات - خصائص النزليات ، تقرير وتصنيف النزليات ، التأهيل ، الحقوق الاجتماعية : أحوال الإقامة ، الرعاية الصحية والعلاجية ، الغذاء ، الترفيه - مستوى الإدارة والانضباط داخل السجن - الحارسات ، المشرقات .

وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه الموضوعات :

#### أولاً: مبنى السجن:

أنشئ سجن النساء العمومي بالقناطر الخيرية عام ١٩٢٨ بهدف إيداع الأحداث المشربين ، ثم تحول إلى سجن للنساء اعتباراً من ١٩٥٦/١١/٣٠ ، بعد أن صدر قرار مجلس الوزراء بضم دور التربية للأطفال إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، فهو لم ينشأ أو يعد من البداية لكي يكون سجنًا للنساء . ويشتمل في الوقت الراهن على سبعة عتابر ، ويوجد بكل عتبر مجموعة من الأسرة في شكل ثلاثة طوابق وقسم للتأليب ، وجميعها من دور أرضي فيما عدا عتبر واحد من دورين ، وقسم خاص للأمهات الحاضنات ، ويضم هذا القسم ٤٨ طفلاً مع



الشبابية أقل من ٣٠ سنة ، إذ يبلغ عدد النزليات في هذه السن (٤٥٥) نزيلة ، بنسبة (٤٤٪) ، ويلي ذلك المرحلة المتوسطة (٣٠ - ٤٠) سنة (٣٢٨) نزيلة ، بنسبة (٤٤٪) ، في حين لا تتجاوز نسبة كبار السن ممن تعدى أعمارهم (٥٠) سنة فأكثر (٨٨) محبوسة ، بنسبة (٨٤٪) من إجمالي المحبوسات بسجن القناطر البالغ عددهن (١٠٤٣) فإذا انتقلنا إلى مدة العقوبة ، نجد أن أكثر من نصف المحبوسات لا تزيد مدة عقوبتهن على ثلاث سنوات (٤٣٨) محبوسة ، بنسبة (٨٠٪) من إجمالي المحبوسات المحكوم عليهن والبالغ عددهن (٧٨١) ويلي ذلك من حكم عليهن بمدد تتراوح ما بين ٥ - ١٠ سنوات بواقع (١٢٢) محبوسة ، بنسبة (١٦٪) ، ثم مدة الحكم من ١٥ - ٢٥ سنة (١١٤) محبوسة بنسبة (١٤٪) من إجمالي المحكوم عليهن .

وتؤكد هذه البيانات - حول خصائص المحبوسات بسجن القناطر - أهمية التأهيل والتدريب والتأهيل والإصلاح للمحبوسات بهذا السجن ، فغالبية في عمر الشباب ، كما أن مدة العقوبة غير طويلة لدى غالبيةهن « أقل من ثلاث سنوات » ، ومعظم التهم تدور حول أعمال الدعارة والمخدرات .

- ولا يختلف الحال كثيرا في سجن النساء بينهن ، فغالبية النزليات البالغ عددهن (٢١) نزيلة - يوم الزيارة - منهن (١٤) تحت التحقيق و (١٧) محبوسة من المرحلة العمرية الشبابية أو المتوسطة ، كما أن مدة العقوبة محدودة ، تتراوح في معظمها بين ستة أشهر وثلاث سنوات .

٢- التفريد والتصنيف: يقوم التفريد والتصنيف داخل سجن النساء بالقناطر على أساس نوع الجريمة ، دون النظر بعين الاعتبار إلى مدة العقوبة أو نوعها ودرجة الخطورة الإجرامية . فليس هناك فصل بين المحكوم عليهن بالحبس والمحكوم عليهن بالسجن أو الأشغال ، كما لا يتم الفصل بين المحكوم عليهن لأول مرة ونوى السوابق ، وليس هناك

عزل على أساس السن أو الحالة الاجتماعية أو الصحية أو الاجتماعية أو الثقافية . ومعيار العزل أو الفصل الوحيد المطبق في سجن القناطر يقوم على أساس نوع الجريمة ، حيث يقسم السجن إلى سبعة عنابر ، خصص كل عنبر لمجموعة من المحكوم عليهن في جرائم متشابهة . فمقترفو جرائم المخدرات في عنبر ، والآداب في عنبر آخر ، وهكذا .

- وفي سجن بنتها لا يوجد أي فصل أو تفريد بين المحكوم عليهن . فالجميع - بصرف النظر عن أعمارهن أو التهم التي ارتكبتها - يقمن معا ، بما في ذلك النساء الحاضنات ، أو المحبوسات احتياطيا ، فجميعهن في مكان واحد دون أي تمييز أو تفرقة أو حاجز يحميهن من الاختلاط الفاسد . وهو أمر يخالف قواعد العزل أو التصنيف المنصوص عليها في قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين (قاعدة رقم ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩) التي تعتمد على مبدأ : تفريد العقاب وتصنيف المحكوم عليهن .

الحبس الاحتياطي : هذا وقد بلغ عدد المحبوسات احتياطيا في سجن القناطر حوالي (٢٦٠) نزيلة ، من إجمالي عدد النزليات ، و (١٤) نزيلة بسجن النساء بينهن . وتنص القاعدة (٨٥) من قواعد الحد الأدنى على ضرورة الفصل بين المتهمات - المحبوسات احتياطيا - وبين المسجونات المحكوم عليهن . كما تنص القاعدة (٨٦) على ضرورة أن ينال هؤلاء في حجرات فردية ، وأن يسمح لهن بارتداء ملابسهن الخاصة متى كانت نظيفة ولانقطة (القاعدة ٨٨) ، وإذا ارتدين الكساء الرسمي يجب أن يكون مختلفا عن كساء المسجونات المحكوم عليهن (القاعدة ٨٨ / ٢) .

والمعمول به في سجن القناطر : هو وجود عنبر واحد مخصص للمحبوسات احتياطيا ، سعته الأساسية حوالي ٦٠ - ٧٠ نزيلة ، ومودع فيه أربعة أضعاف هذا العدد ، وليس هناك حجرات فردية يمكن

مشتركة تؤدي إلى وحدة في المعاملة العقابية ، أو تقسيم النزليات في المؤسسة الواحدة إلى عدة طوائف ، تخضع كل طائفة لنظام معاملة يتلاءم مع خصائص أفراد هذه الطائفة .

ولكى يتحقق التفريد في صورته السابقة ، يقتضى الأمر تصنيف المحكوم عليهم ، ويمر التصنيف هنا بمرحلتين :

الأولى : فحص شخصية كل نزيلة من جميع الجوانب المختلفة : النفسية والعقلية والجسمانية والاجتماعية .

والثانية : معاملة النزيلة المعاملة التى تتناسب مع شخصيتها ، وفق ما تكشف عنه نتائج فحص الشخصية .

٣ - التآهيل : يعتمد التآهيل داخل سجن النساء على وجود ثلاث ورش للتصنيع : الأولى للتفصيل والخياطة ، والثانية لتعليم التريكو ، والثالثة لتعليم الابرة . والورش محدودة الامكانيات من حيث الماكينات أو المساحة ، بحيث لا تستطيع أن تستوعب معظم النزليات من الناحية الفعلية ، مما يضطر الكثير من النزليات إلى البقاء داخل العنبر طوال اليوم . على أن الأمر لا يقتصر على عدم القدرة على الاستيعاب أو الكفاية ، ولكن يعزف الكثير من النزليات عن تعلم هذه الحرف .

ويصفة عامة ، فإن تآهيل النساء بسجن القناطر في حاجة إلى التلاؤم مع نوعية المتهمات والتغيرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والاهتمام - مثلا - بالغات وأعمال الكمبيوتر والطباعة ، وغيرها من الأعمال والحرف التى تتفق مع التغيرات العائدة في المجتمع ، وتخرج بنا عن نطاق التآهيل التقليدي للمرأة ، ولكي ندر دخلا معقولا يساعد المحبوسة على حياة كريمة وجديدة بعد الافراج عنها .

ورغم الطرق التقليدية التى تجرى عليها عمليات التآهيل ، فإن سجن القناطر يعد أفضل حالا من سجن النساء بينها ؛ الذى لا توجد به أية عمليات للتآهيل ، وهو ما يخالف القاعدة ( ٨٩ ) من قواعد الحد الأدنى ، التى تفرض إتاحة العمل دائما وشغل وقت فراغ المحبوس ودون إجبار .

أن تنام فيها هؤلاء المحبوسات ، وغير مسموح لهن بارتداء ملابسهن الخاصة ، إنما يرتدين ملابس السجن التى لا تختلف عن بقية المحبوسات المحكوم عليهن . فضلا عن أن المعاملة تكاد تكون واحدة ، فلا تمييز بين المحبوسات احتياطيا والمحكوم عليهن ، فالكمل يخضعن لأسلوب ونمط واحد في المعاملة ، ودون تفرقة بين من تثبت إدانتها بحكم قضائى ومن لازالت رهن التحقيق .

- وفى سجن بنها : لا تمييز بين المحبوسات احتياطيا والمحكوم عليهن ، إذ الجميع يودعن دون تفرقة في الحجرتين المخصصتين للنساء . ورغم أن حاضنات الأطفال من المحبوسات لهن قسم خاص ، وتتوافر لهن رعاية أفضل نوعا ، إلا أن الازدحام داخل هذا القسم ، ونقص التغذية والأدوية ، يظل مصدر معاناة للأمهات الحاضنات ولطفلهن على أطفالهن ، خاصة بالنسبة لمن أوشك على الخروج من هؤلاء الأطفال لبلوغه سن الستين ، والتى تقضى القواعد المعمول بها بتسليمه للأهل والأقارب في الخارج ، أو لإحدى المؤسسات أو الجمعيات التابعة لوزارة الشؤون . وهو ما يستوجب إعادة النظر في الاقتراح الخاص بدراسة الامكانيات البديلة للتعامل مع الحاضنات المحبوسات قانونيا إذا ما بلغ طفلهن الثانية من العمر ، وتقرر فصله عن والفته .

إن اقتصار تصنيف المحبوسات على أساس نوع الجريمة ، كما هو الحال في سجن النساء بالقناطر - أو وضعهن معا دون تفريد أو عزل على أساس نوع الجريمة - كما هو الحال في سجن النساء بينها - هو أمر له خطورته ، كما أنه لا يتفق ومضمون التفريد الوارد في القاعدة ( ٦٨ ) من قواعد الحد الأدنى والتى تشير إلى معنى محدد للتفريد ، يقوم على أساس وضع المحكوم عليهن في طوائف متجانسة ، بحيث تشمل كل مؤسسة نوعا واحدا من النزليات ، يجمع بينهن خصائص

٤- الحقوق الاجتماعية ، وتشمل : أحوال الإقامة ، والرعاية الصحية والعلاجية ، والتغذية ، والترفيه .

أحوال الإقامة : يبلغ الازدحام ذروته داخل العنابر بسجن النساء بالقطار ، إذ لا يوجد بهذا السجن سوى سبعة عنابر ، تقيم بها (١٠٤٣) نزيلة . وفى ملحوق النساء بسجن بنها توجد حجرتان ، وجد بهما ٣١ نزيلة - يوم الزيارة . ويمكن أن يرتفع هذا العدد إلى ٥٠ نزيلة .

وهو أمر واضح الدلالة على مدى تدنى الحد الأدنى من المعاملة ، الى جانب ما يؤدى اليه الازدحام من صعوبة معرفة حقيقة ما يجرى بين النزيلات من مخالقات ، وهو ما يسجل بعض وقائعه بدفتر بلاغات السجن - حسبما تيسر الاطلاع عليه .

الرعاية الصحية والعلاجية : يعانى مستشفى سجن القناطر من ضعف الامكانيات البشرية والمستلزمات الطبية ، حيث يوجد ثلاثة أطباء ، وممرضتان ، وغالباً ما تحال المريضات الى المستشفى الخارجى ، وفى احيان كثيرة لا تقبل المستشفيات الحكومية هؤلاء ، مما يعنى اعادتهن الى السجن دون علاج . وفى سجن بنها ، توجد عيادة مشتركة لكل من الرجال والنساء بها ممرضتان ، والأطباء يحضرون ثلاثة أيام فى الأسبوع .

التغذية : لا يوجد مطبخ خاص بسجن النساء بالقناطر ، ولكن يعتمد على المطبخ الموجود بسجن الرجال . ولا توجد بالسجن صالة لتناول الطعام ، وتضطر النزيلات الى تناول طعامهن فى العنبر ، بل وإعداد الطعام والطبخ داخله ، وهو ما يحدث بصورة مضاعفة بسجن النساء بينها . أما كافتريا السجن فمحدودة الإمكانيات

الترفيه : لا يتوافر بسجن النساء بالقناطر أو بينها وسائل للترفيه ، وباستثناء مكتبة محدودة الامكانيات بسجن النساء بالقناطر لا

تتوافر الصحف أو التلفزيون أو أجهزة الراديو . وتذكر احدى النزيلات بسجن بنها بأنه لا يسمح بمشاهدة التلفزيون سوى مرتين شهرياً ، كما لا تتوافر وسائل الرياضة أو التسلية .

ثالثاً : الإدارة والانضباط : وتشمل :

الحارسات : يقوم بالاشراف على سجن النساء بالقناطر مأمور ، ويساعده فى العمل أربع مشرفات اداريات ، و ٧٠ حارسة ، وخصائىة اجتماعية ، وممرضتان . وفى سجن النساء بينها توجد أربع حارسات ، ولا توجد مشرفات .

ومعظم الحارسات من الأميات أو ممن لديهن إلمام بالقراءة والكتابة . ولا تتجاوز مؤهلات أفضلهن الابتدائية ، والبعض منهن لم يحصل على دورات تدريبية ، وليست لهن دراية كافية بأمور وظيفتهن أو واجباتها ، ومن حصل منهن على مثل هذه الدورات لم تتجاوز مدة الدورة شهراً فى أعقاب التعيين . ومن ناحية أخرى تشكو الحارسات من قلة الدخل والمرتب وعبه العمل .

المشرفات : ومن حاصلات على مؤهل عال ( بكالوريوس خدمة اجتماعية ) ، الا أن بعضهن لم يحصل على دورات تدريبية ، ولم يكتسبن المهارات اللازمة لعملهن . وينحصر عمل المشرفات فى : الاشراف على العنابر والحوش والزيارات وتفقيش الحارسات وبحث الشكاوى . وينتهى عملهن فى الساعة الخامسة مساءً ؛ موعد إغلاق العنابر وتسليم المفاتيح ، ومنذ ذلك الحين لا توجد رقابة على النزيلات حتى الصباح . ومن ناحية أخرى تشكو المشرفات من مشقة العمل ، مع قلة المرتبات ، والتساوى فى المعاملة مع قريناتهن اللاتي يعملن فى ديوان المصلحة ، رغم الارهاق وصعوبة المواصلات وما تستهلكه من نفقات .

والجهاز الادارى بهذا الشكل يسجون النساء فى حاجة الى المنهج العلمى ، وتوافر الاختصاصيين الفنيين اللازمين لعملية التصنيف وما يتبعها

العمل ( القاعدة ٨٩ ) .

- يسمح للمحبوس احتياطيا بأن يحصل على الكتب والجرائد والأنوات الكتابية وأي وسائل أخرى مماثلة مما يتوافق مع ميوله على نفقته الخاصة ، ما لم يكن ذلك ضارا بحفظ النظام والأمن بالمؤسسة ( القاعدة ٩٠ ) .

- يكون للمحبوس احتياطيا الحق في أن يزار ، وأن يعالج عن طريق طبيبه ، إذا كان قادرا على دفع أتعابه ، وكانت هناك ضرورة تقتضى ذلك ( القاعدة ٩١ ) .

- يسمح للمحبوس احتياطيا بأن يخبر عائلته بموضوع حبسه ، وأن يتصل بهم أو بأصدقائه الذين يكون لهم الحق في زيارته ، والا يقيّد هذا الحق إلا إذا كانت هناك مبررات تتعلق بأمن ونظام المؤسسة ( القاعدة ٩٢ ) .

- يجب أن يتاح للمحبوس احتياطيا الاستعانة بالمساعدة القضائية المجانية ، وأن يقابل محاميه الموكل للدفاع عنه ، وتكون هذه المقابلة تحت نظر العاملين بالمؤسسة ، ولكن دون أن يتمكن أحد منهم من سماع ما يدور بين المحبوس ومحاميه ( القاعدة ٩٣ ) .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذا المستخلص من التقرير المطول ، وما دار حول موضوعه في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

\* الأخذ بمبدأ التفريد القضائي في مجال اختيار وتقدير الجزاء الجنائي ، بما يتطلبه من إيجاد الجهاز الفني التابع للمحكمة والذي يقوم بإجراء بحث الحالة قبل الحكم ، وأن يكون أساس البحث دراسة شخصية المتهم وظروفه وظروف بيئته ، والعوامل التي ساهمت في ارتكاب جريمته ، وما ينتهي إليه من توصيات ، بحيث يكون لهذا البحث اعتباره لدى القاضي عند إصدار الحكم ، كما يكون لهذا التقرير

من علاج وتأهيل ، إذ إن طبيعة عمل هذا الجهاز هي الحراسة والتحقق ، دون أن يكون من بين أعضائه الاختصاصيون والفنيون والمتخصصون ، كالأطباء الشرعيين وأطباء الأمراض النفسية العقلية ، وعلماء النفس والاجتماع ، ومختبري الذكاء والاختصاصيين التربويين والموجهين الفنيين ، وهو ما تنادي به القواعد ( ٤٦ - ٥٤ ) من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

القواعد الدولية لمعاملة المحبوسين احتياطيا : صدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ على قواعد الحد الأدنى في معاملة المسجونين ، وقد أفردت هذه القواعد في الجزء الثاني منها - في المواد من ٨٥ الى ٩٣ - مجموعة من القواعد الخاصة بمعاملة المقبوض عليهم أو المحبوسين احتياطيا انتظارا لمحاكمتهم . ومن استقراء تلك القواعد ، يمكن عرض الضمانات الأساسية التي كفلتها لمعاملة هذه الطائفة من المحبوسين في الآتي .

- يجب فصل الأشخاص الذين لم تثبت إدانتهم بعد عن أولئك الذين تحقق ثبوت الجرم في حقهم ، كما يجب فصل الصغار منهم عن البالغين ، ووضعهم في مؤسسات خاصة ( القاعدة ٨٥ ) .

- يبيت المحبوسون احتياطيا فرادى في حجرات منفصلة ، يراعى فيها التهوية الملائمة ( القاعدة ٨٦ ) .

- يكون للمحبوس احتياطيا ، إذا ما رغب ، إحضار طعامه الخاص ، على نفقته الخاصة ، من خارج المؤسسة أو من داخلها ( القاعدة ٨٧ ) .

- يرتدى المحبوس احتياطيا ملابس الخاصة بشرط أن تكون نظيفة ومناسبة ، وفي حالة ارتدائه ملابس السجن فيجب أن تكون تلك الملابس مختلفة عما يرتديه المحكوم عليه ( القاعدة ٨٨ ) .

- يتاح للمحبوس احتياطيا فرصة القيام بالعمل ولكنه لا يرغم عليه ، وإذا اختار أن يعمل فيجب أن يأخذ أجرا عن هذا

اعتباره عند إعداد برنامج الإصلاح .

\* ضرورة الأخذ بمبدأ تفريد المعاملة العقابية ، عن طريق التعرف على الاحتياجات الشخصية لكل حالة على حدة ، ودراسة مكونات الشخصية وقدراتها واتجاهاتها وخلفيتها الاجتماعية وصحيفتها الجنائية ، وما مرت به من تجارب وما اكتسبته من خبرات وميول ، وإعداد تشخيص كامل لكل حالة وتحليلها ، واتخاذ هذا التحليل كأساس لاعداد برنامج العلاج الفردي الذي يختلف من حالة الى أخرى ، تبعاً لظروف كل حالة ، مع إمكان تعديل هذا البرنامج ، كلما اقتضت الظروف ، بمعرفة الخبراء الاجتماعيين والنفسيين ، وهذا الأمر يتطلب ضرورة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، والتخلي عن التقسيم التقليدي للعقوبات القائم على معيار جسامه الجريمة .

\* الحد من العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ، واستبدالها بالتدابير الاحترازية والعقوبات المالية والتشغيل خارج السجن .

\* تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية في شأن معاملة المسجونين ، وخاصة توصيات المؤتمر الدولي الأول للأمم المتحدة في مكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين الذي عقد بجنيف سنة ١٩٥٥ وذلك يقتضى : نقل تبعية الجهاز العقابي الى وزارة العدل ، لتلغى السلبات ، وضمان حقوق المحكوم عليهم أثناء تنفيذ العقوبة ، وحتى يكون للقضاء الدور الأكبر في تنفيذ العقوبة ، فلا تنتهى مهمته بإصدار حكم بات ، بل يكون دوره الفعال في التنفيذ والإشراف الفطى والكامل على معاملة المسجونين وتأهيلهم ، حتى الإفراج عنهم وعودتهم مواطنين صالحين في المجتمع .

\* تشكيل لجنة من الخبراء لمراجعة القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ولائحته الداخلية ، وذلك لدراسة وتمحيص بعض المواد التي يتضمنها ، ومدى ملاءمتها للسياسة العقابية الحديثة ، وتوفير ما يتطلبه تفريد

المعاملة من سياسة وإجراءات وأدوات وإمكانات مادية وبشرية .

\* العمل على إنشاء سجون جديدة للنساء بدلا من السجون القائمة غير المخصصة لهذا الغرض ، بحيث تكفل استيعاب المحكوم عليهم ؛ على أن تراعى في بنائها النظم الحديثة ، مع الأخذ بعين الاعتبار إنشاء سجون متخصصة تتلاءم - من حيث بنائها ومنشأتها ودرجة التخطيط المتبع فيها - مع فلسفة العقاب المتبعة التي تقوم على مبدأ تفريد المعاملة .

\* تدارك الحياة غير الملائمة التي تعيشها السجينات في المؤسسات العقابية ، والعمل على تدبير الامكانات بكل السبل لتلافي تلك الأوضاع ، ويقتضى ذلك إعداد السجون بشكل يوفر الحياة الآمنة داخلها ، من حيث ملائمة : المكان والكثافة فيه ، والأثاث ، والتغذية ، والصحة البدنية والنفسية ، والترويح ، مع إحكام الرقابة ، وغير ذلك من نواحي الأمان والانضباط .

\* إعادة النظر في التنفيذ العقابي بالنسبة للمحكوم عليهم من الحوامل أو الحاضنات .

- مع بحث إمكان فصل الاجنبيات من المحبوسات عن المصريات ، بهدف حماية المسجونات من التعرف على الأساليب الإجرامية الجديدة التي تمثلها تلك الفئة .

\* إعادة النظر في أساليب التأهيل للمسجونات - حيث يتم حالياً بالطرق التقليدية ولايتكلم مع الظروف الجديدة التي يمر بها المجتمع - على أن يتم الإعداد لإنخال مهن تأهيلية جديدة تتواءم مع احتياجات سوق العمل وإمكاناته وإمكانات النزيلات . مع أولوية برامج محو الأمية في هذا المجال .

\* العمل على رفع المستوى التأهيلي والتدريبي بالسجون ، وإعادة النظر في طريقة اختيار الحارسات ، ورفع مستواهن التعليمي ومقدورات تدريبيته حديثه لهن ، مع العمل على زيادة المرتبات والحوافز التي يتقاضينها .

## ملحوظات في شأن قانون الأحداث

أحدث القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالأحداث عدة تعديلات بالنسبة للمسألة الجنائية والمعاملة العقابية للأحداث الجانحين ، من أبرزها أنه رفع سن الحدث إلى ثمان عشرة سنة ميلادية بدلا من خمس عشرة سنة ، والتي كان معمولا بها في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ ، الذي ألغى بصور القانون الجديد ، وكان من مبررات التعديل أنه يتفق مع توصية أصدرتها الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة التي عقدت بالقاهرة في يناير ١٩٦١ ، برفع سن الحدث إلى ثمان عشرة سنة ، وأن المادة ٧٢ من قانون العقوبات نصت على عدم جواز الحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة على المتهم الذي لا تزيد سنه على خمس عشرة سنة كاملة .

وفي عام ١٩٨٢ ، وكذلك عام ١٩٨٥ ، عرض اقتراح بخفض سن الحدث ، استنادا الى بعض مبررات من بينها : أن مبادئ الشريعة الإسلامية - وهي المصدر الرئيسي للتشريع بنص الدستور - تقرر أن سن البلوغ ، وهو مناط المسؤولية الجنائية ، تقدر بخمس عشرة سنة وأن رفع سن الحدث قد أخرج من دائرة العقاب طائفة من يقلون عن ١٨ سنة ؛ ممن يرتكبون جرائم على قدر كبير من الخطورة ، مثل (توزيع المخدرات ، الاغتصاب ، جرائم السرقة بالاكراه ، الأخذ بالثأر) ، مما ترتب عليه بعض الاخلال بالامن العام ، حيث تؤكد الاحصاءات ارتفاع معدل ونوعيات الجرائم التي تقع ممن اعتبرهم القانون الجديدين أحداثا .

ومن البدهى أن المشرع لا يواجه بقانون الأحداث إلا فئتين : الأولى فئة الأحداث المجرمين ، والثانية فئة الأحداث المعرضين للانحراف ، أما الأحداث الأسوياء فلا شأن لقانون الأحداث بهم .

٣١٠

والحدث المجرم هو من ارتكب فعلا يعده القانون جريمة . أما الحدث المعرض للانحراف فهو الصغير الذي لم يرتكب جريمة ، ولكنه يوجد في حالة تشرد - يحتمل معها أن ينزلق إلى ارتكاب الجريمة . وقد عبر المشرع المصري عن هذه الحالة في قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بتعبير ( التعرض للانحراف ) ، بيد أن الدراسة استخدمت تعبير « حالات الخطورة الاجتماعية » بدلا من تعبير « التعرض للانحراف » .

تقييم مدى فعالية قانون الأحداث :

أثبتت الأبحاث والاحصاءات ، التي أجريت خلال السنوات الأخيرة ، أن إجرام الأحداث يتسع نطاقه من حيث الكم ، وتزداد خطورته من حيث الكيف . إذ تبين الاحصاءات الرسمية أن جنابات الأحداث التي كان عددها ٥٨ سنة ١٩٨٠ زادت الى ٩٦ جنابة سنة ١٩٨٥ ، ثم أصبحت ١١٧ سنة ١٩٨٧ و ١٢٠ سنة ١٩٨٨ ، مما يعنى تزايدا مطردا في جرائم الأحداث الخطيرة . وهذا الوضع يثير التساؤل عن مدى فعالية قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في مواجهة ظاهرة إجرام الأحداث ، ابتغاء تحديد ما يعتريه من قصور وما يوجد به من ثغرات ، وذلك في محاولة لدرء عيوبه حماية للأحداث ، وتحقيقا لمصلحة المجتمع في الحد من نطاق الظاهرة الاجرامية ، من خلال مكافحة إجرام الأحداث .

ولعل من الملائم - قبل أن نخضع قانون الأحداث للتقييم لتحديد ثغراته - أن نعرض عرضا موجزا للتطور التشريعي المتعلق بإجرام الأحداث ، حتى نطرح على بساط البحث المقارنة بين هذه التشريعات لنرى أيها أكثر ملائمة للمجتمع المصري ، في ظل ظروفه الراهنة .

التطور التشريعي في شأن الأحداث المجرمين :

بدأت محاولة تنظيم المسؤولية الجنائية للأحداث بمصر في أوائل القرن التاسع عشر ، ولكنها لم تتخذ صورة واضحة إلا في

قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٢ الذى كان متأثرا  
بالقانون الفرنسى .

وضح الأحداث فى ظل قانون ١٨٨٢ : ميز قانون ١٨٨٢  
بين مرحلتين :

الأولى : قبل بلوغ سن السابعة ، وفيها تنعدم مسئولية الصغير فلا  
تقام الدعوى الجنائية عليه ( المادة ٥٦ ) .

الثانية : من السابعة الى الخامسة عشرة ، وفيها يبحث  
القاضى فى مدى توافر التمييز لدى الصغير من عدمه .

فإذا ثبت أن الحدث لم يكن مميزا وقت ارتكابه الجريمة  
لا يحكم عليه بالعقوبة مطلقا ، أو يحكم عليه بتدبير التسليم . وإذا  
ثبت توافر التمييز لدى الحدث وقت ارتكابه الفعل المكون للجريمة  
يحكم عليه بالعقوبة العادية مع تخفيفها وجوبا ، سواء فى الجنابات أو  
فى الجنح .

ولما كان توافر التمييز هو الفاصل فى امكان توقيع العقوبة على  
الحدث فى هذه المرحلة ، وجب على القاضى أن يثبت فى حكمه بتوقيع  
العقاب توافر التمييز وقت الفعل ، وإلا كان الحكم باطلا .

وضع الأحداث المجرمين فى ظل قانون سنة ١٩٠٤ : ميز هذا القانون  
بين مراحل ثلاث :

الأولى : قبل سن السابعة : وقد نص القانون على ألا تقام  
الدعوى على من لم يبلغ سن السابعة ( المادة ٥٩ ) .

الثانية : بين سن السابعة حتى الخامسة عشرة : وقد ألفى قانون  
سنة ١٩٠٤ التفرقة بين ما إذا كان الحدث مميزا أو غير مميز لصعوبة  
تحقيقها عملا . ويجوز للقاضى فى هذه المرحلة أن يوقع العقوبة العادية  
مع تخفيفها وجوبا فى الجنابات ، أو أن يوقع عليه عقوبة تقويمية فى  
التأديب الجسمانى إذا كان غلاما ، وذلك بالنسبة لكل الجرائم ، أو

توقيع تدبير التسليم أو الإرسال الى مدرسة إصلاحية .

الثالثة : مرحلة جديدة من الخامسة عشرة حتى السابعة عشرة :  
وتوقع على الحدث الذى يرتكب الجريمة خلالها العقوبة العادية ، ما  
عدا الإعدام والأشغال الشاقة ( المادة ٦٦ ) .

وضع الأحداث فى ظل قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ : قسم هذا  
القانون فترة الحدث الى عدة مراحل :

الأولى : قبل السابعة : ونصت ( المادة ٦٤ ) منه على ألا تقام  
الدعوى على الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

الثانية : من السابعة إلى الثانية عشرة : لا يوقع على الحدث الذى  
يرتكب جريمة فى هذه المرحلة إلا التدابير التقويمية – وهى التسليم أو  
الإرسال إلى مدرسة إصلاحية – إذا كانت الجريمة جنائية أو جنحة ،  
والتوبيخ أو التسليم إذا كانت مخالفة .

الثالثة : من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة : يجوز للقاضى أن  
يوقع على الحدث الذى يرتكب الجريمة فى هذه المرحلة العقوبة العادية  
مخففة وجوبا فى الجنابات ، أو أن يوقع تدبيرا تقويميا دون بحث فى  
توافر التمييز أو عدم توافره .

أما إذا ارتكب الحدث جنحة أو مخالفة فيختار القاضى بين العقوبة  
العادية للجريمة أو تدبير التسليم .

الرابعة : من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة : يوقع  
القاضى على الحدث العقوبة العادية ، مع استبعاد الإعدام  
والأشغال الشاقة بنوعيهما ( المادة ٧٢ ) .

وضع الأحداث المجرمين فى ظل قانون الأحداث الحالى رقم ٣١ سنة  
١٩٧٤ : قسم هذا القانون فترة الحدث إلى عدة مراحل :

قبل سن السابعة : هناك حكم فريد قرره المشرع للحدث الذى  
دون السابعة ، إذ جعله معرضا للانحراف إذا ارتكب فعلا يعد جنابة

أو جنحة ، ويوقع عليه أحد التدابير التي نصت عليها المادة السابعة من قانون الأحداث . ولم يورد المشرع نصا يمنع اقامة الدعوى الجنائية على الحدث في هذه المرحلة كما كان الوضع في ( المادة ٦٤ ) من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ ، بينما هذا الحكم أكثر ملاءمة للحدث ، وهو السائد في أغلب التشريعات الأوروبية والعربية .

من السابعة الى الخامسة عشرة : اقتصر القانون على توقيع التدابير على الصغير الذي يرتكب الجريمة في هذه المرحلة ، وهي التدابير التي نصت عليها المادة السابعة .

من الخامسة عشرة الى الثامنة عشرة : لم يقتصر المشرع على توقيع التدابير وحدها كما هو الشأن في المرحلة السابقة ، كذلك لم ير الاقتصار على توقيع العقوبة وحدها ، وإنما جمع بين الأمرين فأجاز للقاضي أن يوقع على الحدث المجرم - الذي يرتكب الجريمة فيما بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة - العقوبة العادية المقررة للجريمة ، مع تخفيفها وجوبا في الجنائيات من حيث نوع العقوبة والمدة المقررة لها ، وجعل توقيع العقوبة هو الاصل . كما أجاز للقاضي أن يوقع بدلا من العقوبة بعض التدابير . فقد نصت المادة الخامسة عشرة من قانون الأحداث على أنه : إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن ، وإذا كانت الجنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر . وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات ،

٣١٢

أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون .

أما إذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فالمحكمة - بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها - أن تحكم بأحد التدابير الخمس أو السادس المنصوص عليهما في ( المادة ٧ ) من هذا القانون وهما ( تدبيرا الاختيار القضائي ، والإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ) .

أهم جوانب قصور قانون الأحداث الحالي :

إن أهم ما يثير إشكالات التساؤل عن جوانب قصور قانون الأحداث الحالي ينحصر في الأمور الآتية : السن ، الاختصاص .

أولا : من حيث تحديد سن الرشد الجنائي : رفع قانون الأحداث سن الرشد الجنائي من خمسة عشر عاما إلى ثمانية عشر عاما ، ويشير تزايد ظاهرة اجرام الأحداث في الفترة الأخيرة التساؤل عن مدى ملاءمة العودة إلى التحديد القديم لسن الرشد الجنائي . ويقتضى الرد على هذا التساؤل : إلقاء نظرة سريعة على هذه السن في كل من التشريعات المقارنة والشريعة الاسلامية .

في التشريعات المقارنة : يميل الاتجاه الغالب إلى تحديد سن الرشد الجنائي بثمانية عشر عاما ، مثال ذلك القانون الفرنسى الصادر سنة ١٩٤٥ ، واليوغسلافى الصادر سنة ١٩٥١ ، والفنلندى الصادر سنة ١٩٨٩ ، والىطالى الصادر سنة ١٩٣٠ ، والبيلغارى الصادر سنة ١٩٥١ . وفي نطاق القوانين العربية نجد هذا التحديد في القانون التونسى سنة ١٩١٣ ، واللبنانى سنة ١٩٤٣ ، والليبيى سنة ١٩٥٣ ، والكويتى سنة ١٩٦٠ ، والجزائرى سنة ١٩٦٦ ، والأردنى سنة ١٩٦٨ ، والعراقى سنة ١٩٦٩ .

في الشريعة الاسلامية : تكتمل الاملية بالبلوغ وعندئذ تكتمل



المسئولية الجنائية . ولما كان سن البلوغ يختلف من شخص لآخر ، وكانت القواعد الخاصة بتوقيع العقاب تقتضى التحديد الدقيق الواضح ، لذلك رأى الفقهاء تحديد سن البلوغ بسن معينة - بدلا من العلامات الطبيعية . وقد تعددت اجتهادات الفقهاء حول تحديد هذه السن ، فذهب الجمهور إلى تحديدها بخمسة عشر عاما ، بينما ذهب أبو حنيفة إلى تحديدها بثمانية عشر عاما . ويعنى ذلك أن الأخذ بهذين التحديدتين لسن الرشد الجنائي - خمسة عشر عاما أو ثمانية عشر عاما - يتفق مع الشريعة الاسلامية ، التي تعتبر - وفقا لنص المادة الثانية من الدستور - المصدر الرئيسى للتشريع ، ومن ثم فإن المشرع عليه أن يحرر في تبني التحديد الأول أو الثاني ، في ضوء الاعتبارات العملية ومصلحة المجتمع ، مطمئنا إلى أن كلا من الاتجاهين لا مخالفة فيه للشريعة الاسلامية ، وبالتالي لا مخالفة فيه للدستور .

ويتضح من العرض السابق أن تحديد سن الرشد الجنائي في قانون الأحداث بثمانية عشر عاما يتفق مع رأى فقهاء الشريعة الاسلامية ، ومع أغلب القوانين الأجنبية . ولذلك رأى الإبقاء على أن يكون تعريف الحدث هو من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة .

والواقع أن مجرد رفع سن الرشد الجنائي وحده ليس هو السبب في تفاقم ظاهرة إجرام الأحداث ، وإنما مرجع ذلك إلى ما جاء به قانون الأحداث من تعديل جذرى في الأحكام المتعلقة بتوقيع العقوبة على الحدث المجرم ، إذ إنه لم يقرر توقيع أى عقوبة على الحدث إلا إذا كان قد بلغ الخامسة عشر عاما من عمره ، أما قبل ذلك فلا يجوز أن يوقع عليه إلا التدابير أيا كانت خطورة شخصيته أو جسامة جريمته . وقد خرج القانون بذلك عن الحكم الذى كان مقرا في قانون العقوبات سنة ١٩٢٧ ، حيث كان يجيز للقاضى أن يوقع العقوبة أو التدبير على الحدث فيما بين الثانية عشرة والخامسة عشرة . ولا شك أن إلغاء

العقوبة في هذه المرحلة يضعف قوتها الرادعة ، فيؤدى ذلك إلى أن يرتكب الصغار الجرائم - سواء من تلقاء أنفسهم أو بتحريض من البالغين الخطرين - دون الخشية من توقيع أى عقاب ، ومن المسلم به - على صعيد علم العقاب - أن التدابير لا تحقق إلا الردع الخاص بتأهيل الحدث وتهذيبه ، بينما التهديد بالعقوبة هو الذى يحقق الردع العام بزرع الأحداث الذين تسول لهم أنفسهم ارتكاب الجريمة ، أو الاقدام على ارتكابها . ولم يخرج قانون الأحداث المصرى بهذا الحكم على القواعد التى كانت مقررة من قبل في مصر فحسب ، وإنما يخرج أيضاً على النهج الذى انتهجه كثير من التشريعات الأجنبية - بل والعربية ، من ذلك أن قانون العقوبات اليونانى يجيز للقاضى أن يحكم على الحدث المجرم فيما بين الثانية عشرة والسابعة عشرة بالتدبير ، أو أن يحكم عليه بالعقوبة المخففة وجوبا ، وذلك في ضوء جسامة الجريمة وخطورة الحدث المجرم .

كذلك سار قانون الأحداث الفرنسى على درب ذاته ، فقرر أن تختار المحكمة بالنسبة للحدث الذى يرتكب الجريمة فيما بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة بين أن توقع عليه التدابير التهذيبية أو أن توقع عليه العقوبة ، وهى تختار العقوبة إذا تبين لها أن شخصية الجاني وظروف ارتكاب الجريمة تتطلب ذلك . فإذا تبين أن المتهم على درجة كبيرة من الخطورة ، بحيث تجعل التدبير غير مجد في ردهه وإصلاحه ، تقتضى المحكمة بالعقوبة دون التدبير .

ويقرر قانون عقوبات رومانيا توقيع العقوبة أو التدبير على الحدث الذى يرتكب الجريمة فيما بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة .

وعلى الصعيد العربى : نجد أن قانون العقوبات الجزائرى يسير في فلك القانون الفرنسى ، فيجيز للقاضى أن يوقع العقوبة أو التدبير على الحدث الذى يرتكب الجريمة بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة . وكذلك

يجوز قانون العقوبات الليبي توقيع العقوبة أو التدبير منذ الرابعة عشرة حتى الثامنة عشرة . ويقتصر المشرع الكويتي على توقيع العقوبة دون التدبير منذ الرابعة عشرة حتى الثامنة عشرة ، بل اننا نجد قوانين أكثر إيفالا في التشدد على الحدث مثل القانون العراقي الذي يجيز توقيع العقوبة أو التدبير على الحدث منذ السابعة من عمره وحتى الثامنة عشرة .

ويتضح من هذه الأمثلة أن قانون الأحداث المصري لم يجز توقيع العقاب إلا في مرحلة متأخرة عن كثير من التشريعات الأجنبية والعربية ، فهو لا يجيز توقيع العقوبة على الحدث المجرم إلا إذا تجاوز الخامسة عشرة ، بينما أغلب التشريعات يجيز توقيعها قبل ذلك منذ الرابعة عشرة كالقانون الروماني والكويتي بل منذ الثالثة عشرة كالقانون الفرنسي والجزائري ، بل منذ الثانية عشرة كالقانون اليوناني .

ومن الملفت للنظر أن يؤخر المشرع المصري سن توقيع العقوبة عما نصت عليه التشريعات الأوروبية ، بالنظر إلى الاختلاف بين الظروف السائدة في كل من البيئتين من الناحية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية . وكان من الأفضل أن يجيز القانون المصري توقيع العقوبة على الحدث تخييرياً مع التدبير منذ سن الثانية عشرة ، بأن تعدل المادة (٧) من قانون الأحداث بجعل السن الوارد بها ١٢ سنة بدلا من ١٥ سنة ، فتصبح المادة كما يأتي : « فيما عدا المصادرة وإغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه اثنتي عشرة سنة ويرتكب جريمة بآية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية :

- ١- التوبيخ ٢- التسليم ٣- الإلحاق بالتدريب المهني
- ٤- الإلزام بواجبات معينة ٥- الاختيار القضائي ٦- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ٧- الإيداع في أحد المستشفيات المتخصصة .

مع وضع نص يمنع إقامة الدعاوى الجنائية على من لم يبلغ السابعة من عمره ، بأن ينص قانون الأحداث على : ألا تقام الدعاوى الجنائية على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، مع تعديل المادة ( ١٥ ) من قانون الأحداث بتخفيض سن ١٥ سنة إلى ١٢ سنة فتصبح كالآتي :

أ - إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

ب - وإذا كانت الجنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تستبدل بهذه العقوبة عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة .

ج - ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة ولا تجاوز خمس عشرة سنة بإحدى العقوبات المبينة بالفترتين السابقتين أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون .

د - أما إذا ارتكب الحدث المشار إليه في الفقرة الأولى جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس فالمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ( ٧ ) من هذا القانون ( وهذان التدبيران هما : الاختيار القضائي ، والإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ) .

كما تعدل صياغة المادة الأولى من القانون على النحو الآتي : « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يبلغ ثمانى عشرة

كما يعدل صدر المادة ٢٩ من القانون على النحو الآتي : « تختص محكمة الأحداث بون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند وجوده في إحدى حالات الخطورة الاجتماعية ... » . كما يعدل صدر المادة ٢٥ إلى الآتي : « يجب على المحكمة في حالات الخطورة الاجتماعية .... » .

ثانياً: من حيث الاختصاص: القواعد العامة في الاختصاص بنظر الدعاوى الجنائية التي يقرها قانون الإجراءات الجنائية هي أن تختص المحكمة الجزئية بنظر الجنب وتختص محكمة الجنايات بنظر الجنايات . وقد خرج قانون الأحداث على هذه القواعد بأن وضع تنظيمًا خاصًا لمحاكم الأحداث ، كما خرج على قواعد الاختصاص فتشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء ، ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوبية ، وعلى الخبيرين أن يقدموا تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الحدث من جميع الوجوه ، وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها ( المادة ٢٨ من قانون الأحداث ) .

وتختص محكمة الأحداث بون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم أيًا كان نوعها - مخالفة ، أو جنحة ، أو جنائية - وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها قانون الأحداث والتي تقع من البالغين . وإذا أسهم في الجريمة غير حدث يجب تقسيم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث ( المادة ١٩ من قانون الأحداث ) ويقدم المساهمون الآخرون إلى محكمة الجنب أو إلى محكمة الجنايات بحسب الأحوال .

ويلاحظ أنه يستثنى من هذه القواعد : الأحداث الخاضعون لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ ، حيث يقضى بأن « يختص القضاء العسكري بالفصل في الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون - ٣١٥

سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة أو عندما تتوافر فيه الخطورة الاجتماعية » وكانت المادة السابقة من القانون تستعمل عبارة « عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف » ، فرؤى استعمال عبارة « من تتوافر فيه الخطورة الاجتماعية » ، وكذلك الشأن بالنسبة للمادة الثانية من القانون فتصبح « تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث في أي من الحالات الآتية ... » مع حذف عبارة « إذا تعرض للانحراف » وتعديل المادة الثالثة من القانون على النحو الآتي : « تتوافر الخطورة الاجتماعية في الحدث الذي تقل سنه عن السابعة إذا وجد في أي حالة من الحالات المحددة في المادة السابقة أو إذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة » وذلك بأن تحذف عبارة « إذا تعرض للانحراف من المادة » .

ويعدل صدر الفقرة الأولى من المادة ( ٥ ) على النحو الآتي : « إذا ضبط الحدث في إحدى حالات الخطورة الاجتماعية المنصوص عليها ... إلى آخر الفقرة » بحذف عبارة « التعرض للانحراف » .

ويعدل صدر الفقرة الثانية في هذه المادة على النحو الآتي : « وإذا وجد الحدث في إحدى حالات الخطورة الاجتماعية المشار إليها ... إلى آخر الفقرة » باستبدال عبارة « التعرض للانحراف » بعبارة « الخطورة الاجتماعية »

وتستبدل بعبارة « تعرضه للانحراف » في المادتين ٢٠ ، ٢١ عبارة « وجوده في إحدى حالات الخطورة الاجتماعية » ، كما تستبدل بعبارة « من عرض حدثًا للانحراف أو لأحدى الحالات المشار إليها في المادة ٢ » من المادة ٢٣ عبارة « من عرض حدثًا لأحدى حالات الخطورة الاجتماعية المشار إليها في المادة ٢ » ، وتحذف عبارة « أو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلا » الواردة في نهاية المادة .

وهم طلبة المعاهد والكلية العسكرية وغيرها ممن لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من العمر - وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم الأحكام إذا وقعت الجريمة من واحد أو أكثر من الغاضعين لأحكام هذا القانون ( المادة ٨ مكررا ) .

ويعنى هذا الوضع التشريعي : أن الحدث يحاكم أمام محكمة الأحداث وهي تشكل من قاض واحد في أول السلم القضائي ، سواء كانت الجريمة بسيطة كالمخالفة والجنحة أو كانت جسيمة كالجنابة .

ويشير هذا الوضع التساؤل عن مدى فعالية قواعد الاختصاص المحددة على هذا النحو في مواجهة ظاهرة تزايد اجرام الأحداث ، وهل من الملائم أن يختص قاضي الأحداث بالنظر في الجنايات التي يرتكبها الأحداث . ان الفارق كبير بين محكمة الأحداث التي تحاكم الحدث المتهم في جنابة وبين محكمة الجنايات التي تختص بمحاكمة البالغ المتهم في جنابة . فالأولى تشكل من قاض واحد بينما الثانية تشكل من ثلاثة مستشارين ، فيفتقر الأول إلى خبرة العمل وحنكة الزمن ، بينما المستشارون قد تمرسوا بهذا العمل وصقلتهم خبرة السنين مما يجعل أحكامهم أكثر دقة وعدالة وفعالية وردعا .

والواقع أن قانون الأحداث الحالي قد أمعن في التفرق بالحدث ، إذا ما قورن بما كان عليه الحال في القانون السابق . ففي الوقت الذي رفع فيه السن التي يجوز فيها توقيع العقوبة من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة ، ورفع فيه سن الرشد الجنائي من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة - قصر الاختصاص بالنظر في جنايات الأحداث على محكمة الأحداث ، ولو كان قد ساهم مع الحدث في ارتكاب الجنابة بعض البالغين . بينما نص قانون الاجراءات الجنائية - الذي كان ينص على القواعد الاجرائية الخاصة بالأحداث قبل صدور قانون الأحداث في المادة ٢٤٤ منه - على أن الأصل هو اختصاص محكمة الأحداث

٣١٦

بالفصل في الجرائم التي يتهم فيها الحدث أيا كان نوعها - جنابة ، أو جنحة ، أو مخالفة . فإذا ساهم مع الحدث شخص بالغ أو أكثر فحينئذ ميزت هذه المادة بين ما إذا كانت الجريمة جنحة أو مخالفة ، وبين ما إذا كانت جنابة . فإذا كانت جنحة أو مخالفة تحال الدعوى بالنسبة لجميع المساهمين إلى محكمة الأحداث ، أما إذا كانت جنابة فعندئذ يكون لسلطة التحقيق - إذا كانت سن الحدث تتجاوز اثنتي عشرة سنة حيث كان يجوز توقيع العقوبة - أن تقدم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث أو أن تقدم جميع المساهمين - ومنهم الحدث - إلى محكمة الجنايات . وإزاء هذا الوضع التشريعي وإزاء واقع زيادة انتشار جرائم الأحداث - يكون من الملائم إعادة النظر في قواعد الاختصاص .

وقد رأى أن تختص محكمة الجنايات بنظر الجنايات التي يرتكبها الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ، وتحال الجنايات سالفة الذكر المنظورة أمام محاكم الأحداث وقت العمل بهذا القانون إلى محكمة الجنايات المختصة - ما لم يكن قد صدر حكم في موضوعها .

وقد نصت المادة ( ٤٩ ) على « أن يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على الأحداث في مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية ، ويجوز تأهيلهم اجتماعيا عن طريق مشروعات التعمير والاصلاح الزراعي في الأماكن النائية » .

وتنفيذاً لهذا النص أنشئت مؤسسة خاصة للمحكوم عليهم من الأحداث بعقوبات سالبة الحرية هما السجن والحبس ، وذلك سنة ١٩٨٢ في منطقة المرج ، وهي مؤسسة مغلقة .

وقد أثبت الواقع أن الحدث الذي يرتكب جريمة في سن الحدث قد لا يحكم عليه الا بعد بلوغه سن الرشد الجنائي وتجاوزه ، وعندئذ يودع

في مؤسسة الأحداث ليقضى سنوات العقوبة . وهو وضع خطر ، إذ يجتمع في هذه المؤسسة أشخاص بلغوا مبلغ الرجال مع صفار لايزالون في سن المراهقة مما يؤدي الى زيادة احتمالات انتهاك الأخلاق . وقد تعددت الشكوى من هذا الوضع ، الأمر الذي يقتضى إعادة النظر في المادة ( ٤٩ ) من قانون الأحداث الخاصة بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية ، والتي تقرر تنفيذ العقوبات المحكوم بها على الأحداث - أيا كانت سنهم وقت التنفيذ - في مؤسسات عقابية خاصة ، على أن يتم نقلهم الى مؤسسات البالغين إذا بلغوا سن الرشد الجنائى ، واعتدئ ينحصر نزلاء هذه المؤسسات الخاصة في من هم دون سن الرشد الجنائى .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

\* وضع نص في قانون الأحداث يمنع اقامة الدعوى الجنائية على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وقت ارتكاب الجريمة  
\* الإبقاء على أن يكون تعريف الحدث هو من لم يبلغ ١٨ سنة ميلادية كاملة .

\* أن تعدل المادة ( ٢٧ ) من قانون الأحداث بجعل السن الوارد بها ١٢ سنة بدلا من ١٥ سنة .

\* أن تعدل المادة ( ١٥ ) من قانون الأحداث على النحو الآتى .  
- إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة

الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

- إذا كانت الجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تستبدل بهذه العقوبة عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفى جميع الأحوال لاتزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة .  
- يجوز المحكمة بدلا من الحكم على الحدث - الذى تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة ولا تجاوز خمس عشرة سنة - بإحدى العقوبات المبينة بالفقرتين السابقتين ، أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون .

- إذا ارتكب الحدث المشار اليه في الفقرة الأولى جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فالمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في ( المادة ٧ ) من هذا القانون .

\* أن تختص محكمة الجنايات بنظر الجنايات التى يرتكبها الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة . مع النظر فى أن تحال الجنايات سالف الذكر ، المنظورة أمام محاكم الأحداث وقت العمل بهذا القانون ؛ إلى محكمة الجنايات المختصة ، ما لم يكن قد صدر حكم فى موضوعها .

\* الموافقة على الاقتراح الخاص بنقل المحكوم عليه الحدث من المؤسسة العقابية الخاصة الى مؤسسات البالغين متى بلغ من العمر ١٨ سنة أثناء تنفيذ الحكم .

\* تعديل صياغة بعض المواد لمحسن سير الأمور وهى المواد الآتية : ١ ، ٢ ، ٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٩ من قانون الأحداث . مع النظر فى رفع قيمة الغرامات المنصوص عليها فى هذا القانون إلى عشرة أمثالها .

## التنمية الادارية والقوى العاملة

### تقييم نظم الحوافز الحالية ومقترحات تطويرها

يثير موضوع الحوافز اهتماما لدى جميع العاملين ، حيث دار الحوافز لفترة طويلة حول مدى فاعلية سياسات الحوافز في تحقيق الأهداف المحددة لها . وتتعدد الآراء بين : فئة ترى أنها وسيلة هامة وفعالة لحفز العاملين وإثارة الرغبة لديهم لزيادة إنتاجيتهم ، وفئة أخرى تقلل من أهميتها ، وتدعو إلى إحداث تطوير جذري في أساليبها ، حتى يمكن استخدامها بفاعلية أكبر - لحل المشكلات الانتاجية والانسانية التي تواجه العمل الإداري .

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في نظام الحوافز ، منها ما هو على مستوى الدولة ، وما هو على مستوى الجهاز الإداري . فعلى مستوى الدولة يتأثر نظام الحوافز بعاملين ؛ أحدهما : سياسة الدولة في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمستوى الحضارى بها ، والتي تظهر على هيئة قوانين لا يستطيع الجهاز الإداري - أيا كان نوعه أو حجمه - أن يخرج عنها عند وضع نظام للحوافز خاص به أما العامل الثانى فهو : القيم الاجتماعية والنظام الاجتماعى السائد ، الأمر الذى يؤثر بشكل واضح على أفراد المجتمع ، ويحدد رغباتهم وحاجاتهم التى لابد من إشباعها .

أما على مستوى الجهاز الإداري ، فهناك عاملان يتحكمان في نظام الحوافز : الأول : نوع الحافز وتنظيمه ، والامكانيات المتاحة أمام

الادارة لاختيار أنسب برنامج للحوافز ، الثانى : القوى العاملة وتركيبها المهنى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

وعلى هذا الاساس ، فإذا كانت العوامل الخارجة عن نظام المنظمة أو المنشأة المحيطة بنشاطها تؤثر في نظام الحوافز بها ، وما دامت الحوافز مطمعا لجميع العاملين بها ، وأنها تخلق جوا تسود فيه المنافسة للوصول إلى درجات الامتياز والتفوق - فإن نظام الحوافز يعد من أقل أنواع النظم الادارية استقرارا ، حيث يقتضى الحال إعادة النظر فيه من فترة إلى أخرى ، لكى يساير الظروف المتطورة ، أو إعداده وتصميمه بطريقة سليمة .

ولا شك أن التوصل إلى فهم سليم لسياسات الحوافز يتطلب توضيح معنى الحافز ، من خلال الآراء الآتية :

- الحافز : متغير ، يؤدي إلى تغيير إيجابى في السلوك ، وهو تعبير عن نوع القيم والعلاقات السائدة في المجتمع ، ولا ينفصل عنها بحال من الأحوال .

- الحوافز هي مجموعة الظروف التي تتوافر في محيط العمل وبيئته ، وتستهدف إشباع حاجات ورغبات العاملين الذين يسمون إلى إشباعها من خلال عملهم .

- الحوافز هي مجموعة العوامل التي تهيئها الادارة للعاملين لتحريك قدراتهم الانسانية ، بما يزيد من كفاءة أدائهم لأعمالهم على نحو أكبر وأفضل ، وذلك بالوسائل التي تحقق لهم حاجاتهم وأهدافهم وغاياتهم ، وبما يحقق أهداف المنظمة .

## أنواع الحوافز :

هناك اتجاه يميل إلى تقسيم الحوافز إلى : حوافز ايجابية وأخرى سلبية . ويقصد بالحوافز الايجابية : العوامل والوسائل التي تهدف إلى التأثير في الآخرين ، من طريق إشباع حاجات أخرى بالاضافة إلى الحاجات المشبعة لديهم فعلا ، مثل وعدمهم بمزيد من الترقيات أو مرتب أعلى ، أو تكليفهم بأعمال أهم من التي يقومون بها .

أما الحوافز السلبية : فالمقصود بها التأثير على سلوك الأفراد من خلال تهديدهم بفقد أحد الامتيازات التي يحصلون عليها ، مثل التهديد بالفصل من العمل ، أو تنزيل درجة ، أو الخصم من المرتب .

وفي كلتا الحالتين يجب أن يتحول الحافز إلى حقيقة واقعة محسوسة بمجرد وقوع الحدث ، وإلا تحول إلى سلاح ضد الهدف المقصود منه .

وهناك تقسيم آخر للحوافز يختلف عن التقسيم الأول ، فبينما يركز التقسيم الأول على الهدف من الحافز ، نجد أن الثاني يركز على نوع الحافز ذاته . وعلى هذا الأساس تقسم الحوافز إلى : حوافز مادية ، وأخرى غير مادية .

والمقصود بالحوافز المادية : تلك التي تشبع حاجات الانسان الفسيولوجية مثل : الحاجة إلى المأكل والملبس والمأوى وغيرها ، ويدخل فيها الأجر أو الراتب ، والاستقرار الوظيفي ، وظروف العمل ، والخدمات الاجتماعية ، وغير ذلك .

أما الحوافز غير المادية ( المعنوية ) : فهي تلك التي تشبع حاجات الانسان الاجتماعية والذاتية كالحاجة إلى العيش مع جماعة ، والانتماء إلى مجتمع ، والحاجة إلى التقدير والثناء على جهوده ، والاعتراف بالنفس والفخر بها . ويدخل ضمنها أيضا فرص الترقية والتقدم والعلاقات الانسانية في الشركة أو المنشأة .

ولذلك كان من الضروري - عند تقييم نظم الحوافز الحالية بهدف تطويرها - أن نتناول موضوع الحوافز من خلال الدراسات السابقة ، والتي كان معمولا بها في ظل القانونين ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاصين بالعاملين في الدولة والقطاع العام .

الدراسات السابقة : أجرى العديد من الدراسات والبحوث لقياس مدى العلاقة بين الحوافز وتحقيق أهداف المنظمة ، حيث أكدت وجود علاقة إيجابية بين الحوافز وتحقيق أهداف المنظمة .

ففي إحدى الدراسات التي أجريت على ٤٩ مشروعا من المشروعات الإنتاجية ، داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف قياس إنتاجية هذه المشروعات والتعرف على العوامل المؤثرة عليها ، تبين أن تطبيق نظم الحوافز السليمة يترك المشروعات أدنى إلى زيادة في الإنتاجية وصلت إلى ٤١,٥ ٪ . كما أن هناك علاقة بين الانتاجية ونظام الأجر المتبع ، إذ أدى تطبيق نظام الأجر بالانتاج - بدلا من نظام الأجر الزمني - إلى رفع الكفاية الإنتاجية وخامسة في صناعة الغزل والتسيج ، وذلك لأن معظم الأعطال في هذه الصناعة تكون بسبب تراخي عمال الانتاج . وتوصلت تلك الدراسة إلى بعض النتائج ، منها :

- أن خطط حوافز الأجر لها علاقة وثيقة بزيادة الإنتاجية .
- أن الحافز المادي ذو تأثير قوي وفعال على سلوك الفرد وأدائه .
- أن معظم الحوافز تؤثر على مخرجات أخرى غير الإنتاج ، فهي تخفض من معدلات الغياب وديوان العمل .

كما أجريت دراسة تطبيقية على بعض شركات القطاع العام بهدف تقييم نظم الحوافز بها ، وتوصلت تلك الدراسة الى مجموعة من النتائج :

- يأتى في مقدمتها :
- أن نظم الحوافز المطبقة حاليا في هذه الشركات ليست فعالة ، ولا تقوم على دراسات علمية ، بل اتصفست بالعمومية والشمول ، ويرجع ذلك إلى :

سلوك العمال ، ومعدلات الأداء ، ودراسات العمل ، وتقييم وتوصيف الوظائف .

– أن العلاقة بين نظم الحوافز وزيادة الانتاجية غير واضحة . فقد توجد أنظمة للحوافز في كثير من الوحدات ، في الوقت الذي لا تتحقق فيه خطة الانتاج المستهدفة .

– تطبق نظم الحوافز في معظم المنشآت دون أن يسبقها تخطيط للانتاج وتنظيم للعمل ، وفي مثل هذه الأحوال : تمنح العلاوات الدورية للعاملين في مواعيد محددة سابقة ، ولا ترتبط بالانتاج أو الجهد المبذول بطريقة مباشرة .

– لا تحظى نظم الحوافز المعنوية بالاهتمام الكافي ، في الوقت الذي ينبغي أن يتزايد الاهتمام بها ، وتتزايد الحاجة إليها لدى العاملين .

– لا توجد حوافز سلبية بمعظم المنشآت ، وإن وجدت فإنها تقتصر إلى الجدية في التطبيق .

– أن نظم ومياكل الأجور الحالية تفتقر إلى التوازن والعدالة ، مما يؤثر في نظم الحوافز .

– أن هناك تحيزا ومحاباة لبعض العاملين بمعظم المنشآت ، بحصولهم على حوافز لا يتم الاعلان عنها لبقية العاملين .

– على الرغم من صدور القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام ، والذي حدد في مادتيه رقمي ٣٣ ، ٢٤ من الباب الثالث مقدار نصيب العاملين في الأرباح وكيفية توزيعها ، إلا أنه لم يحدد الأساس الذي تسترشد به إدارة الشركة القابضة للقيام بهذه المسؤولية ، كما لم يحدد نوعية الحوافز ومن يستحقها .

ويتضح مما سبق أن حوافز العاملين بقطاع الأعمال العام لا تنقصها نصوص نظرية ، ولكنها تحتاج إلى فاعلية في التطبيق .

• اتخاذ الحافز الجماعي كأساس في جميع النظم المطبقة ، وعدم ارتباط الحافز ارتباطا مباشرا بالانتاجية .

• ارتباط الحافز بالأجر الأساسي والدرجة الوظيفية التي يشغلها العامل .

• افتقاد الحافز الفردي من ناحية غياب الدافع الابتكاري لدى العاملين من ناحية أخرى ، وذلك لوجود سياسة الأجور الموحدة السارية في شركات القطاع العام .

• تمثل الحوافز نسبة ثابتة من أجور العاملين ، تعتبر من وجهة نظرهم حقا مكتسبا لا بد من الحصول عليه ، بصرف النظر عن إنتاجيتهم .

– عدم تناسب الحافز مع الجهد المبذول من قبل العاملين .  
– أن أهم العوامل المحفزة للعمل ، وأكثرها تأثيرا على انتاجية العاملين على مستوى جميع الشركات ، هو أجر عادل يتناسب مع الجهد المبذول .

– تصريف الحوافز لجميع العاملين ، دون مراعاة الكفاءة والجهد المبذول – نظرا لارتباط الحافز بالأجر الأساسي .

– أن الحوافز التشجيعية والجماعية تعتبر زيادات تكميلية للأجر الأساسي ، تم اللجوء إليها لرفع دخول العاملين – نظرا للارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة .

– توجد علاقة عكسية بين قيمة الحافز ومعدلات الغياب .  
التعريف بالمشكلة :

مما سبق ذكره عن الدراسات التي تناولت موضوع الحوافز والدراسات السابقة في هذا المجال ، يتضح أن هناك مشكلة – تتمثل مظاهرها في النقاط الآتية :

– أن معظم نظم الحوافز السائدة لا تستند إلى قاعدة مدروسة من



## سياسات الأجور وعلاقتها بالسياسات الحفز :

من خلال الاطلاع على بعض الدراسات الأجنبية والعربية المتاحة ، يمكن استنباط : أن معظم الحوافز المعمول بها في المؤسسات وشركات قطاع الأعمال العام لا تساهم في تحقيق فاعلية هذه المنظمات . لذلك سنعرض فيما يلي : سياسات الأجور وعلاقتها بالحوافز ، وكذلك نظام حوافز العمل ، ثم الحوافز في قطاع الأعمال العام .

سياسات الأجور : يتفق غالبية الفكر الإداري على أهمية الأجور كحافز للعاملين ، ومؤثر قوى على كفاءة أدائهم وإنتاجيتهم ، ومن ثم فإنه من الضروري الاهتمام بتحديد الأجور لمختلف الوظائف على أسس عادلة ، وفي بناء متكامل ومتناسق ، ووفقا لطبيعة كل وظيفة أو مجموعة من الأعمال . ويشير هذا التحديد للأجور نقطتين أساسيتين :

الأولى : أن عملية تحديد الأجور نسبية ، بمعنى أن تحديد أجر لكل وظيفة لا يتم بصفة مستقلة ، وإنما بعد مقارنة العبء الذي تتحمله الوظيفة بالعبء الذي تتحمله كل من الوظائف الأخرى .

الثانية : أن الأجر لكي يكون عادلا يجب أن يعكس هذه الاختلافات في الأعباء ، بمعنى أن يرتفع الأجر كلما زادت أعباء الوظائف ، أو تطلبت تخصصا في مجال بعينه ، عنه بالنسبة للوظائف الأخرى ذات الأعباء المحدودة .

ويرى الاقتصاديون أن هذا التحديد للعبء يتم في سوق العمل على أساس أن قوى العرض والطلب تعكس هذه الأعباء ، وبالتالي يتم تحديد الأجر الذي يعطى لكل وظيفة على أساس التفاعل بين هذه القوى .

وهذا التفسير يقوم على مجموعة من الفروض النظرية ، من أهمها :

– أن هناك سوقا للعمل تلتقي فيه قوى العرض والطلب .

– أن الوظائف قد تتفق مسمياتها في معظم المنشآت ، إلا أن أعباءها ومسئولياتها تختلف من منشأة لأخرى .

– إذا اتفقت الوظائف في المسميات والأعباء ، فقد تختلف درجة المهارة أو المرافعات المطلوبة من وظيفة إلى أخرى – حسب ظروف التنظيم وطبيعة النشاط الذي تؤديه كل وحدة أو منشأة .

– وحتى إن اتفقت المهارات ؛ فإن القول بتحديد الأجر وفقا لظروف السوق يفترض المعرفة الكاملة لسوق العمل لطالبي الوظائف ، الذين تتوافر لديهم خصائص التأهيل اللازمة لشغلها ، ومن ثم فإن مثل هذا الفرض غير موجود من الناحية العملية .

أولا : طرق تحديد الأجر وأثرها على الإنتاج : توضح الدراسات الإدارية المتعددة مدى تأثير كفاءة الأداء العاملين بطرق تحديد الأجر ، فكل طريقة منها أثرها على تحفيز العاملين واهتمامهم بالقيام بأعباء ووظائفهم ، وهذا يفسر كيف أن بعض المنشآت رغم أنها قد تدفع أجورا في مستوى أعلى من مثيلاتها لكن طريقة تحديد الأجر قد لا تكفي لتشجيع العاملين على بذل جهد أكبر في أداء العمل . وتحديد الأجور يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى : وتشمل تحديد العبء الذي تتحمله كل وظيفة أو عمل ، ومقارنة هذا العبء بأعباء الوظائف والأعمال الأخرى ، وهو ما يعرف بتقييم الوظائف . ويتم عملية تقييم الوظائف بأحد الأساليب الفنية المعروفة لدى خبراء التنظيم والإدارة في هذا المجال .

المرحلة الثانية : وتشمل تحويل قيمة الوظيفة سواء بالنقط أو بالنسبة لموقعها من الوظائف الأخرى إلى صورة نقدية ، أي بتحديد الأجور التي تمثل أعباء الوظائف ؛ إما عن طريق الرسوم البيانية ، أو باستخدام المعادلات الرياضية .

ولمّا يلى هرخى موزج لأهم طرق حساب الأجر :

**طريقة حساب الأجر حسب الزمن :** تقوم هذه الطريقة

لحساب الأجر بتحديد فنته على أساس وحدة زمنية يقضيها العامل فى العمل ، بحيث يتناسب دخل العامل مع نسبة الوقت الذى يقضيه داخل العمل ، وبذلك فهى تقوم على افتراض أن العامل سيكون أميناً مع نفسه ، ومع المنشأة التى يعمل بها ، بمعنى أنه سيعمل طوال الوقت المتفق عليه - بأكبر عناية وكفاءة ممكنة ، مادامت المنشأة تهيئ له ظروف العمل الملائمة .

وتتضمن هذه الطريقة عدداً من المزايا ، من أهمها : أنها تعطى العامل الشعور بالأمان والاستقرار ، كما يمتاز الأجر الزمنى كذلك بالسهولة والبساطة فى التطبيق .

وفى الجانب الآخر لتقييم هذه الطريقة من زاوية تأثيرها على الأداء الإنسانى للفرد وتحفيزه ، تبدو عدة انتقادات - من أهمها : أن كمية الأداء فى ظل طريقة الأجر الزمنى تتوقف على تقدير العامل نفسه ، وعلى رقابة الإدارة عليه . ويتسم العمل حينئذ بالروتينية والبطء ، بحيث ينتج عمال الأجر الزمنى ما يعادل ٦٠ - ٧٠ ٪ من المستوى الذى ينتجه عمال أجر الإنتاج ، بسبب العمل دون الاهتمام ، وما يضيع من الوقت مع الآخرين فى بعض الأعمال غير المنتجة . كذلك يؤخذ على طريقة الأجر الزمنى أنها لا تراعى الفروق الفردية بين العاملين واختلاف قدراتهم على الأداء ، فهى تفترض أن أى فرد يستطيع - فى الوقت المحدد له - أن يقوم بما يقوم به الآخر ، وبذلك لا تشجع العامل الممتاز أو المتفوق فى الأداء ، لبذل أقصى جهده ، حيث لا توجد وسيلة تشجيعية . وهناك انتقاد آخر لطريقة الأجر الزمنى ، حيث يصعب التنبؤ مقدماً فى ظلها بتكلفة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج فى الوحدات الانتاجية ، لأن تكلفة هذا العنصر تعتمد - لدرجة كبيرة - فى

٣٢٢

هذه الطريقة على كفاءة العامل والدقة فى ضبط الوقت ، وعلى نسبة الوقت الذى يبقى فيه العامل دون عمل . لذلك فإن وحدة تكلفة العمل تكون عادة مرتفعة فى الأجور الزمنية ، مما هى عليه فى الأجور على أساس الإنتاج .

كما أن طريقة الأجر الزمنى ، لا تتطوّر على أى حافز - أو تشجيع - للعاملين على بذل أقصى جهد لزيادة الأداء ، ماداموا لن يستفيدوا من أى زيادة يقدمونها فى الإنتاج .

ولعلاج هذه الانتقادات الموجهة لطريقة الأجر الزمنى المجردة فى تشجيع العامل على زيادة أدائه ، فقد ظهرت صور أخرى متطورة للطع الأجر بالزمن ، وهى طريقة الأجر الزمنى المتغير ، وطريقة الأجر الزمنى بعد قياسه . وتقترب هاتان الصورتان للأجر الزمنى من طريقة دفع الأجر بالإنتاج ، ولكنهما لا تعتبران منها ، لأنه مازال أساس تحديد الأجر فيهما هو وحدة الزمن وليس وحدة الإنتاج .

ولكن يؤخذ على هذه الصور للأجر الزمنى : أنها تثير فى التطبيق الإدارى بعض المتاعب والصعوبات ، بسبب تنبذ فئة الأجر بين المعدل العادى والمرتفع أو زيادة ونقصان المعدل الشخصى ، مما يؤدى الى نوع من عدم الاستقرار والأمان لدى العامل بالنسبة لسخله ، وبسبب له قلقاً نفسياً الى درجة قد يلغى العنصر الشخصى فيها .

**طريقة حساب الأجر بالإنتاج :** يحتسب الأجر فى هذه الطريقة على أساس وحدة إنتاجية ، فإذا زاد الإنتاج ارتفع الأجر ، وبذلك يتحقق التناسب بين أجر العامل وما يقدمه من إنتاج . وتتطلب هذه الطريقة وضوح العلاقة بين مجهود العامل وإنتاجه ، بحيث يكون من السهل معرفة عدد الوحدات التى ينتجها ، وذلك طبقاً لوسيلة عادة لقياس الأداء .

وتتصف هذه الطريقة لتحديد الأجر بعدد من المزايا من حيث تأثيرها على الأداء الانساني للعامل وحوافزه ، فهي - إذ تستخدم الأجر كحافز على زيادة الانتاج - تدفع العاملين الى بذل أقصى طاقة ممكنة لانتاج الحد الأقصى الذي تمكنهم قدراتهم من إنتاجه للحصول على أكبر أجر ممكن . ومن ثم يصبح شعور الفرد بالأمان - بالنسبة للدخل - مسئولية الشخصية ، وهي بذلك تؤكد أيضا الفروق الفردية بين العاملين ، فتمكن العامل الممتاز ذا القدرات العالية من الحصول على أجر أعلى يتناسب مع تفوقه وزيادة المحققة في إنتاجه ، كما تشجع كلا من العامل العادي والمبتدئ ، باختلاف الأجر باختلاف درجة الكفاءة له قيمة تشجيعية كبيرة ، تدفع المستويات المختلفة من العمالة الى زيادة الأداء . لذلك عندما تنشأ الحاجة الى زيادة سريعة في الانتاج ، فإن هذا الأسلوب يعد - في نظر الخبراء - ضمن طريقة للحصول على هذه الزيادة .

وتتميز طريقة ربط الأجر بالانتاج بالعدالة ، فقد أظهرت بعض الاستقصاءات الميدانية أن العاملين ينظرون اليها على أنها أكثر طرق تحديد الأجر عدالة ، ولكن من الضروري - لضمان عدالة هذه الطريقة - تحديد أجر أساسي لكل عمل دون النظر الى مستوى الانتاجية ويؤخذ أيضا على هذه الطريقة ، عدم إنسانيتها في بعض الجوانب ، من أهمها : أنها قد تدفع بعض العاملين - بإغراء عدم وجود حد أقصى للانتاج - الى إرهاق أنفسهم بدرجة كبيرة لزيادة إنتاجهم والحصول على أجر أكبر ، كما أنها لا تقدر شيخوخة العاملين أو المرضي منهم ، وتسوى بينهم وبين الشباب الأصحاء الذين تزيد قدراتهم الانتاجية عن قدرات هؤلاء ، ويحصلون على أجر أكبر ، وبذلك لا يتطلع الأفراد في ظلها إلى رحابة الأمل كلما تقدمت بهم السن ، أو أصابهم المرض ، لأن قدراتهم على أداء العمل والسرعة فيه تتناقص بتقدم السن ، وبالتالي

تتأثر دخولهم من عملهم . ومن الجوانب اللا انسانية أيضا عدم مراعاتها الظروف الاجتماعية للعاملين وأعبائهم المالية كمجم الأسرة وعيه إعالة عدد كبير من الأفراد ، أو ما يتعرض له العاملون من ظروف قهرية أو عجز عن العمل - وإن كان هذا الانتقاد يمكن علاجه بوسائل التأمينات الاجتماعية المختلفة والاعانات الحكومية .

على أن نطاق تطبيق الأجر بالانتاج محدود ، فالأثر التشجيعي لهذه الطريقة على زيادة الجهد لا تسمح به طبيعة بعض الوظائف . كالوظائف التي تحدد الآلات فيها الوقت اللازم لإنجاز العمل ، أو التي تحدد سرعة الانتاج فيها عوامل تخرج عن إرادة العامل وتحكمه ، وأيضاً في وظائف الخدمات ، إذ يخشى أن يؤدي تطبيقها الى خفض مستوى الخدمة ، نتيجة لرغبة الفرد في إنجازها بسرعة لزيادة أجره .

ومع ذلك فإن طريقة دفع الأجر بالانتاج تعتبر فعالة لزيادة الانتاج بربطها أجر العامل بالمجهود المبذول ، ويمكن تجنب الانتقادات التي توجه اليها في التطبيق الإداري باستخدام أسلوب سهل وبسيط في تطبيقها - بحيث يسهل على العاملين فهمها وإدراكها بسهولة ، مما يجعلهم أكثر ثقة وطمئناناً لطريقة حساب أجورهم .

لذلك كان طبعياً أن تنص نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة على تحويل مجالس إدارة الوحدات الاقتصادية للصلاحيات اللازمة لوضع أنظمة العمل بالانتاج ( أو بالقطعة أو بالعمولة ، وهما صورتان من صور ربط الأجر بالانتاج ) بما يحقق الربط بين الأجر والجهد المبذول ، ويصبح هذا النظام لتحديد الأجر حافزاً مادياً قوياً للعاملين بهذا القطاع الانتاجي . وقد نصت المادة ٤٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « يجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ، بحيث يتضمن هذا النظام معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعمل أو مجموعة العاملين ،

والأجر المقابل لها ، وحساب الزيادة في هذا الأجر عند زيادة الانتاج من المعدلات المقررة ، وذلك دون التقيد بنهاية الأجر المقرر للوظيفة .

كما نصت المادة ٤٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « للسلطة المختصة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج في الجهات التي يسمح نشاطها بذلك ، بحيث يتضمن هذا النظام معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعمل أو مجموعة العاملين ، وحساب الزيادة في الأجر عند زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة ، وذلك دون التقيد بنهاية الأجر المقرر للوظيفة » .

ويتضح من ذلك : أن النظام الذي يضعه مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو السلطة المختصة لربط الأجر بالانتاج ، يجب أن يتضمن أمرين أساسيين : الأول معدلات قياسية للأداء ، والثاني كيفية حساب الأجر تبعاً لانتاج العامل .

على أنه يلاحظ أن تطبيق نظام ربط الأجر بالانتاج يصاحبه مجموعة مشكلات ، يرجع بعضها إلى حداثة النظام ، والبعض الآخر إلى ظروف التطبيق ، وإذا لم تعالج هذه المشكلات فور ظهورها فإنها تؤدي إلى أضرار تزيد عن المزايا التي يحققها هذا النظام ، ويتمثل أبرزها في : حصول العاملين على زيادة في الأجر دون أن تصاحبها زيادة حقيقية في الانتاج .

ثانياً : نظام ربط الأجر بالانتاج في نظام العاملين : وهو نظام ليس غريباً على مصر ، ويطلق على مجموعات كبيرة من العاملين بقطاع الأعمال العام . فعمال الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج يحاسبون بالانتاج ، والعمال في مصانع صهر المعادن وتشكيلها يعملون بالانتاج بلجر أساسى وحوافز بناء على تحديد معدلات للانتاج ، وعمال البيع في معظم الشركات الانتاجية وشركات السلع الاستهلاكية يعملون بأجر ثابت وعمولة .

٣٢٤

إن الهدف الأساسى من تطبيق نظام الأجر بالانتاج ، هو تخفيض تكاليف الانتاج للوحدة ، سواء تم ذلك من طريق تخفيض تكاليف الأجر للوحدة ، أو تخفيض نصيب الوحدة من التكاليف النهائية ، أو كليهما معاً . فإذا أدى التطبيق إلى ارتفاع هذه التكلفة ، يصبح من الضرورى مراجعة النظام ، أو تهئية الظروف التي تضمن تحقيق هذا الهدف . كما يجب عدم التسرع في تطبيق نظام ربط الأجر بالانتاج لخدمة حاجات مؤقتة ، إذ عادة ما يستمر النظام بعد انقضاء هذه الحاجات ، وتحمل المنشآت تكاليف استمراره . فيحدث في بعض الحالات أن يوضع النظام بهدف زيادة الانتاج خلال فترة معينة ، كأن يكون المطلوب إنجاز حجم من العمل في تاريخ معين لتفادى غرامات تلخير منصوح عليها في العقود ، أو إتمام عمل معين خوفاً من بعض الآثار الضارة التي تنشأ عن التأخير . فالأعمال المؤقتة يجب أن تواجه بمكافآت مؤقتة وليس بأنظمة دائمة .

ويبدو أن السبب الرئيسى لعدم إقدام وحدات القطاع العام - التي لا يوجد بها أنظمة ربط الأجر بالانتاج - على تعديل موقفها ، هو التخوف من زيادة في الأجر دون زيادة حقيقية في الانتاج ، وهو ما قد يحدث دون وضع دراسة لظروف التطبيق ، كأن تتردد الإدارة في تطبيق ربط الأجر بالانتاج بالنسبة للعمالة غير المباشرة . بسبب عدم وجود مقاييس موضوعية للجهود ، وضعف أنظمة التكاليف ، فهي تعرف مقدماً أنها لا تستطيع أن تكافئ على الجهود لتعذر قياسه ، وإن تتمكن من العطاء نتيجة الوفورات في التكاليف - بسبب صعوبة حسابها على أقسام الوحدة .

ويرى البعض أن الحوافز المطبقة حالياً في وحدات الانتاج تعتبر كافية لربط الزيادة في أجر العاملين بما يساهمون به من جهود . فنظام المشاركة في الأرباح والمكافآت التشجيعية ، يعتبر - من وجهة نظرهم -

أنظمة كافية للمكافآت عن الجهود الإضافية . كذلك يرجع البعض عدم حماس الإدارة لتطبيق ربط الأجر بالانتاج ، الى عدم التهيؤ لشمول التطبيق وامتداده لرجال الإدارة ، إذ لا يجدون أى فائدة متوقعة للحماس طالما أن أجورهم مستقل ثابتة ، وفى حدود المرتب وبدل التمثيل .

#### نظام حوافز العمل :

تتوقف كفاءة أداء الفرد لعمله على عنصرين أساسيين ، هما .  
المقدرة على العمل ، والرغبة فيه . وتمثل المقدرة على العمل فى مهارات الفرد ، وقدراته الشخصية التى ينمىها التعليم والتدريب أما الرغبة فى العمل فتتضمن الحوافز التى تحمل سلوكه نحو الاتجاه الذى يحقق أهداف زيادة الانتاج .

والحوافز هى مجموع العوامل التى تهيئها الإدارة للعاملين لتحريك قدراتهم الانسانية ، بما يزيد من كفاءة أدائهم لعملهم على نحو أكبر وأفضل - مما يزيد من دخولهم ، ويحقق لهم حاجاتهم ورغباتهم ، وفى الوقت نفسه الهدف العام من زيادة وكفاية إنتاجيتهم . فالحوافز تحرك جهود الأفراد نحو الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها ، وهى تتمثل فى السعى إلى حسن استغلال عوامل الانتاج المختلفة . ولاشك أن العامل البشرى يعتبر أهم هذه العوامل ، فهو دعامة الانتاج ، وتحدد مهارته مدى كفاية المشروع وإنتاجيته ، وهو العنصر الذى لا يمكن استعاضته ، ويستغرق وقتاً طويلاً فى تنشئته وإعداده .

وبالنسبة للحوافز عن طريق الاشتراك فى الأرباح ، فمن المسلم به أن لهذا النظام مزايا ، تخلص فيما يأتى :

- ربط المصالح الذاتية للعامل بمصلحة الوحدة التى يعمل بها ويأهدها ، وبذلك تتم لدى العامل مشاعر الولاء للعمل .  
- أن يشعر العامل بمشاركته فى ربح سامم فى تحقيقه ، وهذا بدوره يحفزه لزيادة الانتاج .

وخلاصة ما تقدم أنه يمكن الحصول على مزيد من تعاون العاملين وإنتاجهم فى ظل نظام الحوافز المادية ، كالمكافآت المالية وزيادة الأجور والمشاركة فى الأرباح . على أن تتناسب هذه الحوافز مع طبيعة العمل ، ومقدار الجهد المبذول ، والنتائج التى أمكن الحصول عليها ، على أن يدرس موضوع الحوافز المادية فى كل منشأة أو وحدة على حدة ، وتتقرر الحوافز نتيجة لهذه الدراسة التى تأخذ فى اعتبارها : طبيعة الأعمال ، ونوع الانتاج ، ومخاطر العمل ، وأثره فى الاقتصاد القومى .  
إن الأساس الاقتصادى للحوافز هو ارتباطها بزيادة الانتاج ، فلا يصح منح حافز إلا نظير زيادة فى الجهد المبذول ، وما يؤدى إليه من زيادة الانتاج . لذلك فإن اقتصاديات الحوافز تتطلب أن يتحقق نوع من التوازن بين ما يتم إنفاقه على الحوافز وما يتحقق من كفاءة إنتاجية ، وإلا أصبح نظام الحوافز وسيلة للتبذير والاسراف ، أو لمجرد زيادة دخول العاملين دون إنتاجية .

أولاً : الحوافز فى تشريعات العاملين : حرص المشرع فى نظامى العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام - الصائرين بالقانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - على الأخذ بنظام الحوافز لتشجيع الكفاء ، وحث العاملين على بذل المزيد من الجهد فى أداء واجبات ومسئوليات وظائفهم . فنص على الحوافز المختلفة التى تثير الرغبة فى العمل لدى العاملين ، وتدفع القوى الكامنة فيهم للمساهمة - عن رغبة واقتناع - فى زيادة الإنتاج ورفع مستواه . وقد تعددت صور وأساليب منح الحوافز ، كما يأتى :

(١) **العلاوات التشجيعية :** أجاز نظاما العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام منح العامل علاوة تشجيعية تماثل العالوة الدورية المقررة ، حتى وإن تجاوزت نهاية الأجر المقرر للوظيفة وفقاً للشروط التالية :

أساس الدورية والشمول لجميع العاملين ، ويكتسب من التكملة للمرتب  
الاصلى ، مما أفقدها صفة الحافز عن الجهد غير العادى المبذول .

— أن الأجور لا تمثل حافزا للعمل ولا تحولت الى مجرد زيادة فى  
المرتبات ، يتقاضاها جميع العاملين على أساس من المساواة .

ثانياً: نظام مكافأة زيادة الإنتاج ( الحوافز ) : وهو نظام استحدث فى  
التشريع المصرى واصطلح على تسميته « نظام الحوافز » . فنصت  
المادة ٥٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية  
والمعنوية للعاملين بالوحدة ، بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ،  
على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ،  
وإمراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية  
كلما سمحت طبيعة العمل بذلك . وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل  
والتقارير الدورية المقدمة عنه » . كما نصت المادة ٤٨ من نظام العاملين  
المدنيين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن «  
يضع مجلس الإدارة نظاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها  
بما يكفل تحقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الإنتاج وجودته ، وذلك  
على أساس معدلات قياسية للأداء والإنتاج » .

الحوافز فى قطاع الأعمال العام :

عند التعرض لموضوع الحوافز - وخاصة حوافز العاملين بالدولة -  
ينبغى أن نتناول بالشرح والتحليل القوانين المنظمة لها ، لاسيما القانون  
رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام ، لأننا بصدد إجراء  
دراسة لتقييم نظم الحوافز والعمل على تطويرها .

الحوافز كما تناولها قانون قطاع الأعمال العام رقم  
٢٠٣ لسنة ١٩٩١ : حددت المادة ٣٢ من الباب الثالث للقانون رقم

— أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين  
الأخريين ، وأن يكون قد بذل جهدا خاصا ، أو حقق اقتصاداً فى  
النفقات ، أو رفعاً فى مستوى الأداء .

— ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين .

— ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة فى سنة واحدة  
على ١٠ ٪ من عدد العاملين فى وظائف كل درجة ، من كل مجموعة  
نوعية على حدة .

(٢) المكافآت التشجيعية: أجاز نظاما العاملين بالحكومة والقطاع  
العام تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا  
أو بحوثاً أو اقتراحات ، تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاية  
الأداء . وتعتبر هذه الصور ، من أكثر الحوافز فاعلية نظرا لاطلاقها ،  
سواء فيما يتعلق بقيمة هذه المكافأة ، أو سلطة منحها ، أو شمولها  
لوسائل ترشيد العمل - تشجيعا للعاملين على بذل الجهد الممتاز ،  
وشحذ الهمم ونمو الابتكار وتحسين الإنتاج وزيادته .

(٣) الجهود غير العادية : نص نظاما العاملين السابق الإشارة  
اليها على أن : يستحق العامل مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال  
الاضافية التى يكلف بها من الرئيس المختص ، وذلك طبقا للقواعد  
والضوابط التى تضعها السلطة المختصة . وقد أظهر التطبيق العملى  
لهذا النظام عددا من الملحوظات الأساسية ، من أهمها :

— منح هذه الأجور الاضافية والجهود غير العادية وفقا للتقدير  
الشخصى لرئيس الجهة المختص دون معايير واضحة ، سواء بالنسبة  
لأسس منحها أو مستحقها .

— منح الكثير من الجهات الأجور عن الجهود غير العادية على

العام - والتي حلت محلها الشركات القابضة - كانت تجتهد في هذا المجال ، مسترشدة بمعايير الجهاز المركزي للمحاسبات التي لم تعد صالحة للاستخدام .

النتائج : من خلال البحوث التي تناولت موضوع الحوافز والدراسات السابقة في هذا المجال ، وفي ضوء القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام - تم التوصل إلى بعض النتائج التي تثبت صحة الفرض الأساسي للدراسة ، ومنها :

- أن الحافز السلبي يوفر إنتاجية أعلى في المدى القصير ، ولكن يصاحبه هبوط في معنويات العاملين وما يعكسه ذلك من سلوكيات ، مثل ارتفاع معدل الغياب ومعدل دوران العمل وكثرة الشكاوى والتظلمات - مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج في المدى الطويل ، وأن الاستجابة للحافز السلبي مؤقتة ومحدودة ، أما الحافز الإيجابي فإنه يوفر بصفة عامة روحاً معنوية أعلى وإنتاجية أقل في المدى القصير ، ولكن على المدى الطويل تزيد الإنتاجية بدرجة كبيرة - مما يرجع للمدخل الإيجابي في التحفيز

لذلك يتضح أن الاتجاه الحديث في الحوافز يميل إلى تزايد وسائل الحوافز الإيجابية ، مع التناقص التدريجي للحوافز السلبية .

- عدم وجود ارتباط بين الدوافع والحوافز بمعظم المنشآت المصرية ، خاصة التي تحتوي على قوى عاملة كثيفة ، نظراً لصعوبة ربط الحوافز بالدوافع لمجموعة كبيرة من العاملين - مما يؤدي إلى إبعاد الحافز عن الهدف الذي أنشئ من أجله . وعلى الرغم من ذلك ، تؤكد الدراسات السابقة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدوافع والحوافز ، لأن أساس تحفيز الفرد يبدأ بمحاولة تكييف دوافعه مع متطلبات العمل .

٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مقدار نصيب العاملين في الأرباح ، حيث قررت أن توزيعها تحدده الجمعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة - بما لا يقل عن ١٠ ٪ من الأرباح ، ولا يجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقداً من هذه الأرباح على مجموع أجورهم السنوية الأساسية .

وقد أحالت المادة المشار إليها إلى اللائحة التنفيذية للقانون كيفية توزيع ما يزيد على الأجور السنوية من الأرباح ، على الخدمات التي تعود بالنفع على العاملين بالشركة القابضة . كما أحالت المادة ٣٤ من الباب الثالث للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى النظام الأساسي للشركة القابضة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة . وقد حظرت المادة أن يتم تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة من الأرباح بأكثر من ٥ ٪ من الربح القابل للتوزيع ، وذلك بعد تخصيص ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى ، وذلك قبل أي حصص أخرى .

ويتضح مما سبق - بالنسبة لمواد القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام - أنه نص على تحديد نصيب العاملين في الأرباح وكيفية توزيعها ، ولم يتطرق هذا القانون لموضوع الحوافز .

وبنظرة فاحصة نجد أن هذا القانون لم يغفل موضوع الحوافز ، وإنما قصد المشرع ألا يحدد الأساس الذي تسترشد به إدارة الشركات القابضة للقيام بهذه المسؤولية ، كما لم يحدد القانون نوعية الحوافز ومن يستحقها ، تاركاً للشركات زمام المبادرة بوضع اللوائح التنفيذية التي تتضمن نظم الحوافز حسب ظروفها ، وألا يكون هناك أي إطار استرشادي يعوق حركتها أو يحد من انطلاقها .

وقبل صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لوحظ أن هيئات القطاع

- تتأثر درجة رضا العامل عن عمله وإنتاجيته وحالته المعنوية بمدى التوافق بين الحاجات التي يشعر بها الفرد ( الدوافع ) ووسائل إشباع تلك الحاجات ( الحوافز ) . فكلما كان التوافق بين الدافع إلى العمل والحافز إلى العمل الموجود في بيئة العمل مكتملا ، كانت فاعلية الحافز في إثارة أنواع السلوك المطلوبة أكبر .

ويمكن أن نعكم على قوة الحافز بمدى إثارته للدوافع ، فكلما خاطب الحافز عددا أكبر من الدوافع في وقت واحد - زادت قوته ومدى تأثيره . - تتأثر نظم الحوافز المعمول بها في شركات قطاع الأعمال العام بنظم وهياكل الأجور الحالية بنفس الشركات السابقة نظرا لربط الحافز بالأجر ، كما أن هناك حداً أقصى من الحوافز لا يمكن لأحد العاملين - مهما كانت إنتاجيته - أن يتخطاه .

- أن نظم الحوافز المعمول بها حاليا في شركات قطاع الأعمال العام لا تحقق الأهداف التي تسعى إليها تلك الشركات ، ومنها على سبيل المثال : ارتفاع جودة المنتجات المحلية لمنافسة الواردات من الخارج .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتي

\* مراعاة الأسس والقواعد الآتية عند وضع نظم الحوافز :

تقوم نظم الحوافز على فلسفة أساسية هي أن الإنسان ، يميل بطبيعته للعمل ويقبل عليه ، وأنه متى توفر له حد مقبول من الحاجات الإنسانية الأساسية من : أجر معيشي مناسب ، وشعور بالأمن ، وعلاقة

إنسانية سليمة مع الزملاء والرؤساء - فإنه يقبل على أداء واجباته الوظيفية بدافع من ذاته ، والتزاما بالمثل والقيم الأصيلة لمجتمعنا الذي ينظر إلى العمل كعبادة وأمانة وواجب ، يؤديه لرضاء ربه وضميره وذاته أولا ، قبل أن يؤديه خوفا من العقاب أو المحاسبة والمقايضة . ولعل خير شاهد على إمكان تحريك طاقات العمل لدى الإنسان المصري ، ما يلاحظ من نماذج عديدة من المستوى المرتفع لأداء العمالة المصرية وكفايتها في الدول العربية والصديقة .

- هذا وينبغي اقتناع العاملين بعدالة الحافز، ويتحقق ذلك عن طريق . مكافأتهم بقدر الجهد المبذول منهم لزيادة الكفاية وتحقيق الهدف المطلوب ، وأيضاً مشاركتهم في إعداد نظم الحوافز ، ومحاولة الأخذ بوجهة نظرهم فيه ، وكذلك إقناع قياداتهم وتنظيماتهم الشعبية والنقابية المختلفة بإعداد نظام ومتابعة تنفيذه ، يتضمن :

وضوح نظام الحوافز - فورسية الحافز - الحوافز الفردية والجماعية .

- على أن ثمة حقيقة أساسية يجب التنبه إليها وهي : أن نجاح نظام الحوافز ليس في تقرير المزيد منها فحسب ، وإنما ينبغي التمهيد لذلك بالقضاء على معوقات فاعليتها ، وتهئية التربة الصالحة لثمرة فكرة الحوافز لدى العاملين وجهات العمل ، بتوفير الثقة في الرئاسات والقيادات - بحيث تتجاوب مشاعر العاملين مع نظم الحوافز .

\* تطوير نظم الحوافز الحالية ، من خلال :

- أن يكون الحافز متناسبا مع دوافع الأفراد ، بمعنى أن يمثل أداة مطلوبة ومرغوبة من قبل العاملين لتحقيق النقص في الإشباع الذي يعانون منه ، أو أن يصلح لخلق رغبة جديدة ، أو يؤدي إلى زيادة المستوى المطلوب من الإشباع لرغبة حالية .



- أن توضح للعاملين العلاقة بين جودة الأداء والحصول على الحافز ، وأن يتم خلق الثقة لديهم - لأن حصولهم على الحوافز ومن بإنجاز العمل المطلوب منهم .

- عدم تحديد حد أقصى للحافز ، لأن في ذلك إنباطا للكفاءات العالية .

- أن يكون نظام الأجور بالمنشأة أو الشركة متوازيا ، ولراعاة العدالة في توزيع الحوافز ينبغي ألا يتم ربط الحافز بالأجر الأساسي .

- أن تأخذ الحوافز في صنفها شكل الانتظام ، وأن تكون الفترة ما بين الأداء والحصول عليها أقصر ما يمكن حتى لا يفقد الحافز قوته التشجيعية ، وأن تعدد الحوافز تبعاً للتباين في الحاجات والرغبات الانسانية .

- التخلي عن نظام الحوافز غير المألوفة المطبق في بعض شركات قطاع الأعمال ، ربما لشبهه التحيز والمحاباة لفريق من العاملين دون غيرهم .

- أن تتضمن الموازنة الخاصة بكل وحدة إدارية أو إنتاجية التمويل الكافي لصرف الحوافز المقررة ، على أن تتناسب الاعتمادات مع أعداد العاملين بها ، بحيث تكفي حتى نهاية السنة المالية .

- يتعين ارتكاز نظم الحوافز على أسس ومستويات مقبولة للثواب والعقاب على ضوء معدلات الزيادة أو النقص في معدل الانتاج أو الانجاز .

- أن تصرف الحوافز على ضوء معايير ومعدلات الأداء المطلوبة ، مع مراعاة تناسب فاعلية الحوافز في تحقيق أهداف المنشأة ومدى تأثير العاملين بها .

- لما كان تقييم الأداء هو المدخل الطبيعي لتقييم الحوافز ، فينبغي أن تعكس عملية تقييم أداء العاملين مساهمة كل فرد في العملية الانتاجية ، أو أن تقاس أعمال العاملين في إنتاجهم :  
• مدى تأديتهم للأعمال والوظائف المسندة اليهم ، ومدى تحقيقهم للمستويات المطلوبة في إنتاجيتهم .

• مدى قدرتهم على التقدم والاستفادة من زيادة أجورهم ، والاحساس بأن حوافزهم تصرف لهم نتيجة جهدهم وعرقهم .

- ولعلاج القصور في معدلات ومعايير تقييم أداء العاملين ، ينبغي إلغاء نموذج تقرير الكفاءة المعمول به حالياً - ليحل محله نموذجان مقترحان :

الأول : لشاغلي الوظائف الحرفية والفنية المساعدة والكتابية بالدرجات الوظيفية من السابعة حتى الثالثة .

الثاني : لشاغلي الوظائف الإدارية والإشرافية بالدرجات الأولى والثانية.

على أن استخدام أكثر من نموذج لتقييم الكفاءة تبعاً لنوعية العاملين الذين يتم تقدير كفاءتهم ، يتناسب وطبيعة الوظائف التي يشغلونها ومستويات الأعمال التي يؤدونها ، إذ إن هناك بعض العناصر التي تعتبر مهمة بالنسبة لبعض الوظائف ، ولكنها ليست بالاهمية المطلوبة لوظائف أخرى ( مرفق النموذجان المقترحان ١ ، ٢ ) .

- أن تولي الدولة اهتماما خاصا بتوجيه المستويات القيادية والإشرافية للعاملين بنظام الحوافز وربط الأجر بالانتاج ، لأن هذه المستويات الإشرافية هي التي تمثل الإدارة ، وتجب على الاستفسارات التي ترد عن النظام ، وبالتالي فإن تأثيرها على مدى قبول العاملين لنظام الحوافز كبير .

## الرعاية الاجتماعية

### دور المرأة

#### في العمل التطوعي

كما كان لقادة الفكر في ذلك الوقت - ومن بينهم كبار علماء الدين - مركز مرموق في نفوس المواطنين . ولذلك نجحوا في تشجيعهم على القيام بأعمال البر والاحسان ، وفي الأعمال الاجتماعية الأخرى . وقد وجد هؤلاء القادة أن الهيئات التي تتخذ شكل جمعيات ومؤسسات اجتماعية هي الصيغة القانونية التي يمكن عن طريقها تعبئة جهود المواطنين المادية والمعنوية للنهوض بقدرات البلاد في مختلف المجالات ، خاصة وأن الخدمات التي كانت تقدمها الأجهزة الحكومية في ذلك الوقت كانت قاصرة عن تحقيق مطالب الجماهير ، نظرا لظروف الاقتصادية التي كانت تواجه الحكومات .

وما إن نشطت الحركة الوطنية في العقد الأول من القرن العشرين حتى برزت أهمية الجمعيات ، وخاصة في قطاعات التعليم ومحو الأمية والتوعية القومية . وتأسست جمعيات دينية وعلمية عديدة ، وتوجت الجمعيات الأخيرة دورها بإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٧ كأول جامعة في البلاد . ثم شهدت العقود التالية عدة مؤثرات جوهرية في العمل الاجتماعي ، حيث أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٣٩ ، ثم ظهر أول تشريع تنظيمي للجمعيات بصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ .

كما برزت الحركة النسائية المصرية ، فطورت نشاطها الوطني بإنشاء العديد من الجمعيات ، واستخدمت الأساليب العلمية في إدارة وتنظيم العمل الاجتماعي ، وتطورت الجمعيات ونوعت من أنشطتها كي تواجه احتياجات المجتمع ، فظهرت جمعيات ترعى الشباب ، كما أنشئت

منذ أقدم العصور لم ينقطع دور المرأة المصرية في تأدية دورها تجاه مجتمعتها ، في الريف أو الحضر ، وعلى الرغم من كمون هذا الدور في بعض المراحل التاريخية لأسباب عديدة ، فقد جاء العصر الحديث زاخرا بكثير من العوامل التي مهدت الطريق أمام المرأة لاستعادة مكانتها وممارسة حقوقها . ومنذ بدايات القرن العشرين ظهرت بواكير نهضة جديدة للمرأة المصرية ، تطورت مع ثورة ١٩١٩ بظهور الحركة النسائية التي أخذت في الازدهار منذ الثلاثينات ، مساهمة في جميع الأنشطة ، ومن بينها العمل الاجتماعي التطوعي .

تطور العمل الاجتماعي : مر العمل الاجتماعي التطوعي في مصر بمراحل وأطوار عديدة ، مرتبطا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، متأثرا بها ومؤثرا فيها . وقد بدأ النشاط بصورته المنظمة في منتصف القرن التاسع عشر ، حيث كانت البلاد تمر بإزمات وظروف عصيبة عصفت بها ، وأخلت بمسارها الحضاري .

وقد بدأت هذه التنظيمات بصورة عذنية وسرية لمقاومة الاستعمار البريطاني . وكان الهدف الأساسي لهذه الجمعيات - في أول الأمر - هو النهوض بالبلاد ، وبقع عجلة التقدم بكافة السبل والوسائل ، ومواجهة تحديات التخلف والاستعمار .

الجمعيات العلمية والدينية وغيرها. وعلا صرح العمل الاجتماعي التطوعي حتى أصبح الآن يتمثل في حوالى ١٤.٠٠٠ جمعية منتشرة في جميع أنحاء مصر .

#### دور المرأة في العمل الاجتماعي :

بدأت مساهمة المرأة في مجال الخدمة الاجتماعية مبكرا عن اشتراكها في ميدان السياسة ، إلا أن مجال السياسة اختلف فيه الكثير وانقسم المجتمع تجاهه بين مؤيد ومعارض ، لذا فقد تأخر اشتراكها في العمل السياسي إلى سنة ١٩١٠ . غير أن اشتراك المرأة في العمل الاجتماعي لم يلق معارضة ، بل كان دخولها وجهدها في هذا العمل محل تقدير . وفي بداية الأمر اقتصر العمل في المجال الاجتماعي التطوعي على سيدات من طبقات اجتماعية متقدمة ، ثم مالبت أن طرقت هذا العمل سيدات الطبقات الأخرى . وكان لظهور السيدة هدى شعراوي نور ملموس في تشجيع عدد كبير من القيادات النسائية على الخروج إلى الحياة العامة ، لا في مصر فحسب ، بل في الشرق الأوسط عامة ، فقد كان لها - إلى جانب نشاطها السياسي - دورها الاجتماعي . ويرجع الفضل لها ولزميلاتها في إنشاء مبرة محمد علي سنة ١٩٠٩ . وتوالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات النسائية ، فأنشئت جمعية خريجات الكلية الأمريكية للبنات بالقاهرة سنة ١٩١٧ ، وجمعية المرأة الجديدة سنة ١٩١٩ ، ونادى سيدات القاهرة سنة ١٩٣٤ ، وجمعية تحسين الصحة سنة ١٩٣٦ ، ولجنة سيدات الهلال الأحمر سنة ١٩٣٩ ، ومبرة التحرير سنة ١٩٤٢ ، كما شاركت المرأة في تشكيل كثير من اللجان النسائية .

ولم يقتصر عمل هذه الجمعيات على النواحي الخيرية ، بل شمل أيضا النواحي الثقافية والصحية ، كما كان لبعضها دورها المتميز وقت الحرب . وفيما يلي الإنجازات والخدمات التي قامت

بها بعض الجمعيات كنموذج لما كانت تقوم به الجمعيات النسائية .

أولا : في مجال الرعاية الاجتماعية : أنشأت جمعية المرأة الجديدة عام ١٩١٩ مشغلا لتعليم الفتيات أشغال الالبسة والتريكو ، إلى جانب مدرسة التمريض ، ثم أنشئت دار كفالة الطفل عام ١٩٤٠ ، فمدرسة الحكيمات سنة ١٩٥١ ، إلى جانب مدرسة للمربيات للاستعاضة عن المربيات الأجانب ، وكذا دار التكريم لإقامة السيدات المسنات . وكان من بين اهتمامات سيدات الجمعيات تقديم المعونات الغذائية والملابس للفقراء ، والمشاركة في إعالة مسلمى أوربا المشردين عام ١٩٤٨ .

كما كان للجمعيات النسائية جهودها الملموس في ميدان تنظيم الأسرة .

ثانيا : في مجال الرعاية الصحية ، ساهمت المتطوعات بالجمعيات النسائية في مكافحة وباء الملاريا عام ١٩٤٤ ، والحمى عام ١٩٤٦ ، والكوليرا عام ١٩٤٧ . ويفضل جهود المتطوعات تم التوسع تباعاً في مستوصف عابدين « للعلاج المجاني - الذي أنشئ سنة ١٩٠٨ - حتى أصبح الآن مستشفى الجمهورية .

وفي عام ١٩٦١ بلغ عدد المستشفيات التابعة لجمعية المبرة والمرأة الجديدة ١٢ مستشفى و ١٨ مستوصف ، وبلغ عدد المستفيدين من خدماتها - منذ عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٦٣ طبقاً للأحصاءات - ٢,٥٢٠ ١٢,٢٦ فرداً .

#### المشكلات القومية ودور الجمعيات النسائية :

استطاعت المرأة المصرية من خلال الجمعيات أن تشارك في إيجاد حلول للمشكلات القومية التي تواجه مجتمعنا ، ومن ذلك :

في مجال تنظيم الأسرة : كان للمرأة دور ملموس في مواجهة هذه المشكلة ، من خلال الجمعيات التي تعنى بتنظيم الأسرة والمنتشرة

في ربيع الجمهورية ، وتمكنت من مضاعفة جهودها في العمل من خلال هذه الجمعيات حتى زاد عدد مراكز تنظيم الأسرة بها زيادة واضحة ، وأصبحت تغطي المجتمعات الريفية والحضرية والصحراوية .

في مجال التنمية الاجتماعية : يخلص دور الجمعيات النسائية - في هذا المجال - في محاربة العادات الضارة ، ومكافحة الأمية . كما شمل النواحي الصحية كالمساهمة في نظافة الأحياء ، واستخدام المياه الصالحة للشرب ، والاشتراك في مكافحة الأوبئة . الى جانب العمل على رفع المستوى الاقتصادي للمرأة ، وخاصة المرأة الريفية ، عن طريق مشروعات الأسر المنتجة وتصنيع الخيام المحلية . كما امتد نشاط المرأة وتغلغل في أعماق الريف ، متمثلة في القيادات التطوعية من رائدات الريفيات ، لمعونة المرأة الريفية والنهوض بها في المجالات المختلفة .

في مجال الجبهة الداخلية : كانت نسخة ١٩٦٧ - على الرغم من مرارة الألم بسبب الهزيمة - سببا في أن يكشف الشعب المصري عما بداخله من عناصر القوة والأصالة ، فاستعاد ثباته في سرعة فائقة . ووسط هذا التوتر تمكنت الجمعيات النسائية من أن تأخذ دورها بين القوى التي جندت نفسها لمواجهة آثار النكسة . ولقد كانت المرأة المصرية تشارك في دعم الجبهة الداخلية ، على مستوى جميع القطاعات ، وكان دورها رائدا من خلال الجمعيات التطوعية ، حيث تواجد الكثير من المتطوعات على مكاتب التطوع بالجمعيات المختلفة ، للعمل في جميع المجالات ، كما شاركت أعداد كبيرة منهن في أعمال الإغاثة والإيواء ، وفي هذا المجال نذكر جهود جمعية الهلال الأحمر المصري ، حيث قامت متطوعاتها بالمعونة في استقبال المهجرين من المناطق المختلفة ، وتكونت منهن فرق لتتناسب شتى الأنشطة كالإشراف على المعسكرات وتوزيع الأغذية .

٣٣٢

كما نشأت جمعية الوفاء والأمل لرعاية وتأهيل ضحايا الحرب في معارك ٤٨ ، ٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، وذلك ضمن مشروعات الجمعية التي شملت : مستشفى مزودا بمركز استقبال ، ومركز تأهيل ، ومصنعا للأجهزة التعويضية ، وورشة للتأهيل المهني .

دور الهيئات النسائية على المستويين العربي والأفريقي : لم يقتصر دور الجمعيات النسائية على المستوى المحلي ، بل امتد ليشمل الأمة العربية والقارة الأفريقية ، وذلك إيمانا بوحدة الأمل والمصير بين شعوبها ، فأنشئت رابطة المرأة العربية الأفريقية سنة ١٩٧٣ ، بهدف تدعيم جهود المرأة على المستويين العربي والأفريقي ، والتنسيق بين مختلف الهيئات التطوعية بها لخدمة قضايا التنمية في هذه البلدان .

لجان المرأة بالاتحاد العام والاتحادات الإقليمية : كان لاعلان الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ عاما دوليا للمرأة ، وما صدر من توصيات أعقبت المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد بالمكسيك في يوليو ١٩٧٥ - وشاركت فيه مصر بوفد على مستوى عال - أن تبين ضرورة مضاعفة دور المرأة والمنظمات النسائية في العمل التطوعي ، ومن ثم تشكلت لجان للمرأة بالاتحاد العام للجمعيات والاتحادات الإقليمية بجميع المحافظات ، بهدف الدعوة لقضايا تنمية المرأة والتوعية بأهمية دورها .

النشاط الحالي للجمعيات النسائية :

يبلغ عدد جمعيات العمل الاجتماعي التطوعي الآن حوالي ١٤.٠٠٠ جمعية ، تضم أكثر من مليوني متطوع . ويمثل القطاع النسائي التطوعي في هذا الصرح ، بعض الجمعيات التي تعمل في مختلف الميادين ، لعل أبرزها :

مجال رعاية الأمومة والطفولة : وهو أكثر الميادين جذبا لنشاط المرأة ، حيث يتفق مع طبيعة تكوينها . ويشمل رعاية كل من الأم والطفل ، عن طريق تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للأم ،

وتوعيتها ، وإنشاء دور حضانة وأندية للأطفال . كما امتد الى رعاية الأطفال الموهقين ، إيماناً بحقهم في الحياة كبقية الأطفال . ولهذه الجمعيات دور رائد في هذا المجال ، نذكر منه على سبيل المثال : جمعية النور والأمل التي ترمي الكفيفات ابتداء من دور الحضانة ، كما تقوم بتأهيلهن وتدريبهن على بعض الأنشطة التي تتناسبهن ، كما تدرهن على الهوايات المختلفة ، ومنها الموسيقى .

وفي نطاق الاهتمام الراهن بالطفولة ؛ دعيت الجمعيات إلى الاهتمام بثقافة الطفل عن طريق إنشاء مكتبات الطفل ، وتزويدها بما يناسبهم من كتب لتشجيعهم على القراءة . ثم أنشئ المجلس القومي للطفولة والأمومة ، الذي وكل إليه مهمة التنسيق بين البرامج والخدمات التي تقدمها الهيئات المختلفة .

وفي مجال الرعاية الصحية : كان للجمعيات التطوعية السبق في تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للفئات التي تستحق رعاية خاصة ، كمرضى الدرن ومرضى الجذام . ومن ذلك دور الجمعية النسائية لتحسين الصحة ؛ التي بدأ نشاطها في أواخر الثلاثينات ، والتي اهتمت منذ نشأتها بأسر مرضى الدرن ، وكانت تقوم ببحث حالتهم اجتماعيا وتقرر نوع المساعدة اللازمة لهم . كما اهتمت اهتماما خاصا بأطفال هذه الأسر المخاطين . وقد أنشأ فرع الجمعية بالاسكندرية دارا للنقاصة في أول الخمسينات ، ليقوم بتدريب المرضى على ما يناسبهم من مهن . كما تهتم جمعية مرضى الجذام بالاسكندرية بتأدية خدمات طبية وتأهيلية واجتماعية لفئة جديدة بالرعاية .

وفي مجال رعاية المسنين ؛ زاد الاهتمام بالخدمات في هذا المجال نتيجة لارتفاع مستوى الأعمار ، كثرة من آثار التقدم الصحي . كما أن انشغال معظم أفراد الأسرة في العمل استدعى وجود جمعيات ترمي المسنين . والجمعيات النسائية دور كبير في هذا المجال ، حيث إن معظم دور المسنين تتبع جمعيات نسائية ، منها : جمعية التجمع الوطنى ، وجمعية سيدات مصر ، وجمعية المبرة .

مجال تنظيم الأسرة : يهدف العمل في هذا المجال إلى مواجهة المشكلة السكانية عن طريق تنظيم الانجاب ، بالإضافة الى رعاية الأمهات ، والعمل على خلق جيل قوى . وتؤدي هذه الخدمات عن طريق الجمعيات التطوعية ، والتي تمثل جهود المرأة فيها دورا متميزا . مجال رعاية المرأة : تقدم الجمعيات التطوعية النسائية خدماتها في هذا المجال ، متمثلة في : - معاونة المرأة على زيادة دخلها عن طريق المشروعات الانتاجية ( الأسر المنتجة ، تربية النواجن ، الحياكة ..) وذلك في كل من الريف والحضر . - إنشاء الأندية النسائية في جمعيات تنمية المجتمع - والتي تشرف عليها اللجان النسائية - حيث تقدم برامج متكاملة لخدمة المرأة من : تدريب مهني ، ومحو أمية ، وتوعية بالمشاكل القومية وعلى رأسها مشكلة تنظيم الأسرة . - المساعدة في حل مشكلات المرأة العاملة ، بمختلف الوسائل . ومراجعة بيانات الجدول التالي عن اسهام المرأة في عضوية الجمعيات - يتبين أن أغلب الجمعيات النسائية التطوعية يعمل بالقاهرة والاسكندرية والجيزة ، مما يجعل صورة العمل النسائي الاجتماعي من خلال الجمعيات لا تختلف ، من حيث التركيز على العواصم الكبرى ، عن صورة العمل الاجتماعي الحكومي ، وتحرم بالتالي بقية محافظات الجمهورية من نصيبها العادل من هذه الخدمات . كما يوجد بعض الاحصاءات التي تشير الى أعداد من المتطوعات في بعض الميادين الاجتماعية ، كالاغاثة والتهجير والتمريض والاسعاف والتدريب على الحياكة . ويقدر عدد هؤلاء المتطوعات بحوالى ٢٠٥٢ متطوعة ، يتركز معظمهن في القاهرة . ويبدو أن هذا العدد قد تطوع بشكل مؤقت بمناسبة ظروف المعارك أو الكوارث ، كالسيول والزلازل والحرائق والحوادث وغيرها .

إسهام المرأة في عضوية الجمعيات

اسم الجمعية	جمعيات نسائية		جمعيات مشتركة		
	عدد الجمعيات	عدد العضوات	عدد الجمعيات	الاعضاء من الذكور	الاعضاء من الاناث
القاهرة	٤٠	٢٨٧٤	٢٢	٢٢٢٥	٨٦١
الاسكندرية	١٣	١١٢٧	٧٢	٤١٩٩	٩٩٥
البحيرة	٧	٨٠٩	٩	٩٣٩	١٠٤٨
كفر الشيخ	٢	٧٢	٢	٤٩	٢٤
الدقهلية	٣	٢٣	٧	٦١	١٦
المنوفية	٦	٢١٦	٣	٧٢	٤٦
الشرقية	١٥	٥٨٢	١٩	١٠٤٣	١٣٧
الغربية	١٤	١٥٥٠	٤	٥١	٤١
الدقهلية	١٢	٦٢٤	٣	٨٨	١٢
دمياط	٢	٧٣	١	٩	٦
بورسعيد	١٠	١٤٨٦	٢٨٥	-	٨٠٠
الاسماعيلية	٥	١١٠	١١	٦٣٨	١١٨
السويس	-	-	-	-	-
الجيزة	٨	٤٧٩	١٤	٢٨٩	٢٨٦
بنى سويف	٢	٥٢	-	-	-
الفيوم	٦	٩١٩	٩	١١٤	٦٨
المنيا	١٢	٥٧٨	٣	٧٢	١٣
السيوط	٧	٢٩١	١٩	٢٤١	٤٥٥
قنا	٦	٢٧٩	٥	٢٠٤	٥٠
سوهاج	٨	٧١٤	٣	٣٩	١٢
اسوان	٨	٣٤٩	-	-	-
مرسى مطروح	٢	٢٩	٣	٦٣	٦
الوادى الجديد	-	-	١	١٤٣	٢٢
البحر الاحمر	٢	٣٧	٣	١٠٣	١٨
سيناء	-	-	-	-	-

دور الحضانة . على أن تكون ذات مستوى مناسب صحيا وتربويا ، وأن تخضع لرقابة فعلية مقننة .

\* لما كان العمل التطوعي بصفة عامة في حاجة الى عناصر جديدة تدعمه . فمن المرغوب فيه : توجيه المكلفين بالخدمة العامة إلى العمل بالجمعيات فترة تكليفهم ، ومن ثم يمكن اجتذابهم إلى الانضمام لعضوية الجمعيات بعد ذلك .

\* أن تزيد الجمعيات النسائية من اهتمامها بمشكلاتي التزايد السكاني والامية بكافة الوسائل ، سواء بالتوعية أو البرامج اللازمة لذلك ، خاصة في الريف .

\* تشجيع جمعيات الأسر المنتجة وتدعيمها فنيا وماليا ، مع التوسع في مراكز التدريب التابعة لهذه الجمعيات ، كي تستوعب أكبر عدد من المتدربين .

\* إذا كان إشراك المرأة الريفية في التنمية ضرورة تتطلبها المرحلة الحالية ، فينبغي أن تقوم الجهات المعنية بتوجيه جمعيات تنمية المجتمع في الريف إلى الاهتمام بالجانب النسائي ، وبتنوع برامجها .

\* العمل على زيادة الخدمات التي تقدمها الجمعيات النسائية للمرأة ( مشروع الملابس الجاهزة بأسعار مناسبة - مشروع معاونات خدمة المنازل - بيوت المغتربات - الخدمات القضائية التي تقوم بها بعض الجمعيات لمساعدة السيدات في قضايا الأحوال الشخصية ) .

\* لما كان تكريم العاملين في المجال التطوعي وسيلة من وسائل تشجيعهم ، فينبغي العودة لنظام تكريم القيادات التطوعية في يوم العمل الاجتماعي ، الذي يقام كل عام لتقويم العمل الاجتماعي - وفي هذا الاتجاه يرجى أن تهتم وسائل الاعلام بالتميز بالخدمات التي تؤديها الجمعيات العاملة في المجال التطوعي ، لجذب المزيد من المتبرعين .

ويخلص مضمون هذه الدراسة في توضيح أهمية الخدمات التطوعية في مختلف المجالات التي يحتاج إليها المجتمع ، وخاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها ، بالإضافة الى أن كثيرا من المشكلات القومية لا ينبغي أن يلقى عبؤها على كاهل الدولة وحدها ، بل من الجدير أن تتضافر الجهود الأهلية على مواجهتها وإيجاد الحلول لها .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

\* أن تهتم الوزارات والهيئات المعنية بتقديم العون الفني والإداري للجمعيات النسائية العاملة في مجال النشاط التطوعي . ومن ذلك مدنها بالكوادر المتخصصة ، مع تدريب موظفيها بصفة مستمرة

\* نظرا لأن مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية تقوم بخدمات اجتماعية للأسرة ، وحيث إن القضاء قد جرى أخيرا على الاستناد إلى البحوث الاجتماعية التي تجريها هذه المكاتب عند الحكم في قضايا المنازعات الأسرية ، فينبغي زيادة مثل هذه المكاتب ، وبحث إمكان استنادها إلى الجمعيات النسائية . مع النظر في إمكان اعتبار هذه المكاتب من جهات الخبرة التي يجوز للمحاكم الاستعانة بخبراتها

\* العمل على اجتذاب العناصر ذات المكانة الاجتماعية ، أو ذات القدرة المالية أو العلمية إلى ميدان العمل الاجتماعي ، سواء في الجمعيات النسائية أو غيرها . مما يقتضى : التخفيف من القيود الإدارية والاجرائية على إنشاء الجمعيات والاشتراك في مجالس إدارتها - تشجيعا على إنشائها والانضمام لعضويتها .

\* حيث إن ظروف المرأة - وبخاصة من ترعى أولادا - قد تحول بينها وبين المشاركة في الأعمال التطوعية ، فإنه يجب التوسع في إنشاء

## تكامل معلومات الرعاية الاجتماعية على المستوى القومي

يعتبر تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لمستحقيها من أهم الأهداف التي تسعى الدولة للوصول إليها لضمان حياة كريمة لمواطنيها ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف توافر معلومات كاملة عن برامج الرعاية الاجتماعية المتاحة ، سواء من حيث الجهات التي تقوم على تقديم خدماتها ، أو الأفراد الذين يستفيدون من هذه الخدمات .

ولا يقتصر الأمر على توافر المعلومات ، بل يشمل أيضا إمكانية استفادة جميع الجهات من هذه المعلومات ، بشكل يسمح بتبادلها بينها لتحقيق فعالية هذه البرامج .

لذلك فقد أتم قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ ( المعمول به حاليا ) بتبادل المعلومات ، فاقدر بابا مستقلا لهذا المجال ، إذ نصت المادة (٢٦) منه على : « أن ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية سجل عام لتبادل المعلومات ، تقيد فيه البيانات الخاصة بالمعاشات والمساعدات والاعانات التي يحصل عليها الأفراد أو الأسر » .

كما أن المادة (٢٨) من القانون المذكور ألقت على عاتق الجهات الحكومية وغير الحكومية مهمة إبلاغ السجل شهريا بما تصرفه للأفراد أو الأسر نقدا أو عينا ، سواء في شكل معاش أو مساعدة أو في شكل إعانة .

ويلاحظ أن هذا السجل قد اقتصر على حالات المساعدة الاجتماعية ( الضمان الاجتماعي ) دون باقي أوجه الرعاية الاجتماعية ، كما أن بعض الجهات التي تقدم تلك المساعدات لا تلتزم بإبلاغ السجل المذكور بما تقدمه من مساعدات ، وبالتالي لم يحقق هذا السجل الغرض من

٣٣٦

إنشائه على الوجه الأكمل ، نتيجة عدم شموله كافة المعلومات المطلوبة ، بالإضافة إلى اتباع الأسلوب اليدوي في العمل ، ومن ثم لم تحقق الفاعلية المرجوة من برامج الرعاية الاجتماعية ، على الرغم من وجود العديد من الجهات التي تتولى جوانب كثيرة من أوجه هذه الرعاية .

أما الجهات المانحة للمساعدات ، فتشمل : وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهيئة التأمين الاجتماعي ، وبنك ناصر ، ووزارة الأوقاف ، وكذلك : البنوك الإسلامية ، والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وصناديق الزمالة ، والتكافل الاجتماعي .

وتتعدد أوجه الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الجهات المانحة سواء من حيث أنواعها أو مدى نوبتها ، والتي تشمل : المزايا التأمينية للخاضعين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، والمساعدات الاجتماعية العينية والنقدية (الضمان الاجتماعي) لغير المستفيدين من المزايا التأمينية أو في الحالات الطارئة .

كذلك تشمل أوجه الرعاية الاجتماعية : المزايا الإضافية والتكميلية التي تقدمها الجمعيات الأهلية وصناديق الزمالة والتكافل الاجتماعي . ومن ثم يقضي : أن هناك جهات متعددة تشارك في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية .

• وأن أوجه الرعاية الاجتماعية كثيرة ومتعددة ، فمنها : المزايا العينية ، والمزايا النقدية التي تكون : إما في صورة معاشات أو مساعدات ، دفعة واحدة ، أو مؤقتة ، أو مستمرة .

• وأن هناك حالات لا تحصل على ما تحتاجه من الرعاية الاجتماعية ، لمحدودية الاعتمادات اللازمة لدعم هذه الحالات . • وأن السجل اليدوي لتبادل المعلومات لم يحقق الغرض من إنشائه على الوجه الأكمل .

لذا فإن الأمر يقتضي : إنشاء نظام معلومات مركزي متكامل للرعاية



بيانات سوف يمكن من تقديم المساعدة من الجهة التي تتوفر لديها الاعتمادات المالية اللازمة ، حتى ولو لم يتقدم الشخص إليها .

- أن توفر المعلومات عن المساعدات التي سبق أن حصل عليها مستحق المساعدة أو طالبها يمكن الجهة من تقرير القدر المناسب من المساعدة لاستكمال احتياجاته ، وذلك يساهم النظام في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

- تيسير أداء الخدمات الاجتماعية للمواطنين بالسرعة والدقة الواجبين ، من خلال تبسيط إجراءات الأداء للمواطنين ، باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى .

- التعرف على أكبر قدر من المعلومات عن الجهات الممولة لبرامج الرعاية الاجتماعية ، من حيث أهداف تلك الجهات وأنشطتها ، منعا من استغلال هذه البرامج في تحقيق أهداف تتعارض مع النواحي القومية .

- الاعتماد على البيانات المسجلة في إعداد كشوف الانتظار في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة ، للعمل على تليتها بأسرع السبل .

- منع الازدواج في منح المزايا في الحالات التي لاتسمح نظم منحها بهذا الازدواج .

- القضاء على حالات التلاعب التي تتم بفرض الحصول على مزايا - أو منح مزايا - دون وجه حق ، حتى لا يحدث تكرار أو ازدواج في الحصول على المزايا دون مقتض .

- سهولة تحديد الحالات التي تستحق المساعدة من واقع نتيجة فحص البيانات المسجلة على قاعدة البيانات عن كل حالة .

- توجيه طالب المساعدة إلى الجهة الأقدر على تلبية الطلب في أقرب وقت ممكن ، والتي تتوفر لديها الاعتمادات اللازمة لذلك ، والتي يدخل الطلب ضمن أغراضها .

- تقليل الاعتماد على البحوث الاجتماعية الميدانية إلى أقل حد ممكن ، اكتفاء بما سبق تسجيله عن كل حالة على قاعدة البيانات .

الاجتماعية ، يربط بين جميع برامج الرعاية الاجتماعية على المستوى القومى ، باستخدام الحاسبات الآلية ، ويعتمد على قاعدة معلومات موحدة تتضمن : بيانات عن كافة الجهات المانحة لخدمات الرعاية الاجتماعية ، وبيانات كاملة عن طالبى المساعدة ، بأقل تكلفة ممكنة .

أهداف نظام معلومات الرعاية الاجتماعية المقترح : يهدف هذا النظام إلى ما يأتى :

- تحقيق فعالية برامج الرعاية الاجتماعية ، عن طريق توفير كافة المعلومات لخدمة عملية تخطيط هذه البرامج على المستوى القومى ، ودعم وترشيد اتخاذ القرار في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين .

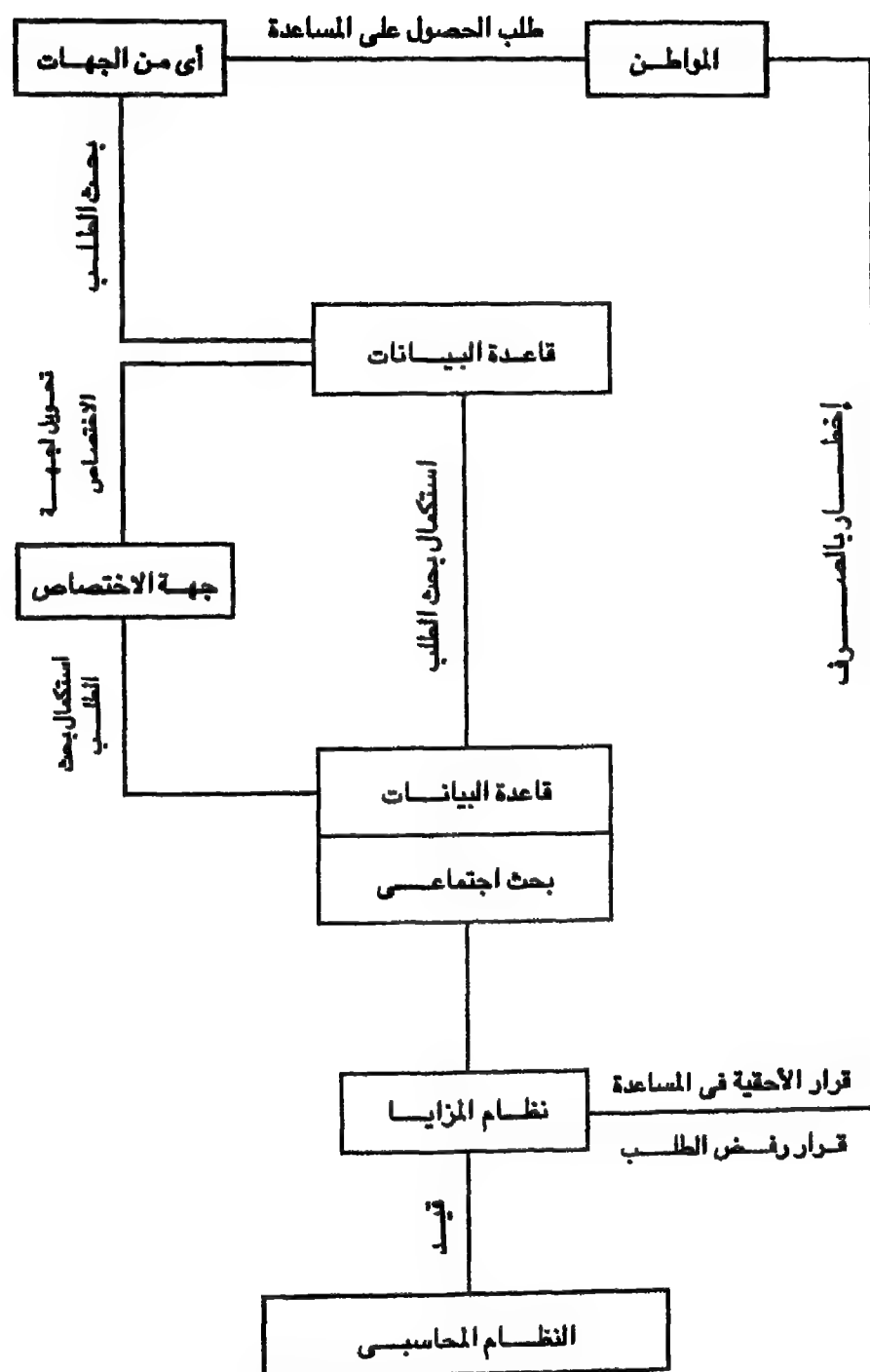
- التعرف على أكبر قدر من المعلومات عن الجهات التي تقدم مزايا الرعاية الاجتماعية من حيث : مجالات عملها ، ونطاقها الجغرافى وأنواع المزايا التي تقدمها ، والاعتمادات المادية المتاحة لديها لتلبية طلبات المساعدة .

- التعرف على الفئات التي تحتاج إلى خدمات الرعاية الاجتماعية مسبقا ، وفق معايير محددة ، دون انتظار تقديم طلبات الحصول على الخدمة ، ومثال ذلك واقعة حدوث الإعاقة كأحد المعايير التي يتحدد على أساسها استحقاق المساعدة دون طلب .

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على مستوى الدولة ككل ، وذلك عن طريق ما يتيح نظام المعلومات المقترح من التعرف على قدر الاعتمادات المالية المتاحة لدى كل جهة من الجهات المانحة ، سواء كانت جهات حكومية أو أهلية ، لمواجهة الحالات التي تحتاج إلى المساعدة .

وليس معنى ذلك وضع قيود من أى نوع على حرية الجهات المانحة ، الحكومية أو الأهلية ، في تقديم المساعدة للفقراء والمحتاجين ، وفق برامجها وسياساتها الذاتية ، بل إن ما يتيح نظام المعلومات المقترح من

# أسلوب معالجة البيانات آلياً داخل نظام المعلومات المقترح



## التعاون على البر ودوره فى الرعاية الاجتماعية

ينصرف مفهوم الرعاية الاجتماعية - بمعناها العام - إلى الاهتمام بتنمية المواطن فى المجتمع ، ورعايته فى جميع شئون حياته ليشركه أفراد مجتمعه حياة كريمة فاعلة . فهي تبدأ مع الفرد منذ أن يولد - بل قبل أن يولد - حتى يصبح عضوا عاملا فى المجتمع ، ومساهما فى وظائفه ، ومشاركا بقدر طاقته فى تحمل نصيبه من تبعاته . ولا تقتصر الرعاية الاجتماعية على ذلك ، بل تهتم أيضا بمقابلة احتياجات المجتمع - أفرادا وجماعات - بتجاوبه معها واستجابته لمطالب تطورها وتغييرها من خلال تفاعله مع جوانب حياة المجتمع المختلفة : السياسية والاقتصادية والعلمية ، تبعا لاختلاف الظروف والأزمنة والبيئات والثقافات ، بحيث تصبح الرعاية الاجتماعية نظاما حيا متطورا ، يؤدي خدماته لغيره من النظم ، ويشكل معها منظومة متكاملة فى الحياة الاجتماعية والقومية بعامه .

وتتجه الرعاية الاجتماعية فى خططها وبرامجها نحو النهوض والتقدم بالمجتمع وأفراده ، مستخدمة وسائل إنشائية وإنمائية ووقائية وعلاجية ، كل ذلك على أسس علمية تؤخذ بالبحث والتجريب والتقنين والمنهجية العلمية الموضوعية ، وتدفع جانبها المذهبية أو الاتجاهات الانعزالية - وما يتصل بذلك أو يشتق منه من بعد عن النظرة الانسانية الاجتماعية .

ومفهوم الرعاية الاجتماعية مفهوم إنسانى فى مبدئه ، وهو أيضا مفهوم واسع ، قد ينسب على تقديم العون المادى - فى صورته المختلفة - أو

## التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

\* إنشاء نظام معلومات متكامل للرعاية الاجتماعية ، بهدف تحقيق ما يلى :

- إجراء حصر شامل عن الجهات التى تعمل فى مجال الرعاية الاجتماعية وتقوم بمنح معاشات أو مساعدات دائمة أو مؤقتة ، سواء كانت هذه الجهات حكومية أو أهلية .

\* تنفيذ أسلوب للرعاية الاجتماعية يتيح الاجابة الفورية عن التساؤلات المطلوب الاجابة عنها فور تقديم طلب المساعدة ، وذلك دون الحاجة إلى أسلوب البحث الاجتماعى .

\* تعديل المادة رقم ( ٢٨ ) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعى ، بحيث تصبح ملزمة لكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية التى تقدم الرعاية الاجتماعية بجميع صورها ، بأن تخطر مركز معلومات الرعاية الاجتماعية بكل المعلومات التى تطلب منها ، سواء كانت عن الجهات وميادين عملها أو أسماء المتعاملين معها وما يحصلون عليه من مزايا نقدية أو عينية .

- على أن تصدر مع التعديل القانونى المقترح - لائحة تنفيذية تحدد الخطوات والاجراءات والمسئوليات التى يتم تبادل المعلومات على أساسها ، والتى ينطوى عليها العمل فى المشروع .

\* أن تطلب كافة الجهات التى تمنح هذه المساعدات معلومات من المركز المختص قبل تقديم الخدمة أو المساعدة ، وذلك لضمان عدم الازدواج فى تقديم الخدمات لشخص واحد ، فى حين قد يحرم شخص آخر من أية خدمة .

المنسوى أو الفنى ( المتخصص ) للانسان كفرد وجماعة .  
وقد يكون من وظائف الرعاية الاجتماعية إزالة العوائق التي تمنع الفرد من الحصول على أقصى ما تسمح به قدراته ، كما قد تعنى بالارتقاء بمستوى قدرات الأفراد وإمكاناتهم وكفاية استغلالها فى ظروف بيئتهم . وقد تعمل على تغيير هذه البيئة وتعديلها لتحقيق مستوى من الحياة يرتفع بمستواهم الاجتماعى فى جوانب من حياتهم ومعاشهم .

البر : وإذا أخذنا بهذا المفهوم العام والمبسط للرعاية الاجتماعية . فإن « البر » من خلال هذا المفهوم يشغل - سواء بمعناه العام أو الاصطلاحي - مساحة واسعة ، بقدر ما يسمح مفهومه من امتداد وسعة فى المعنى . فالبر : سعة المعروف والخير ، والاتساع فى الإحسان ، وامتداد الصلة . وحين يتبادل القوم أعمال البر فقد تباروا أى تقاعوا برا .

والبر هدف ووسيلة ، فهو هدف لأن الحياة الاجتماعية بطبيعتها ترتكز على تبادل المنافع أى أنواع البر - بمفهومه الواسع - بين أفراد المجتمع . وكل فرد فى المجتمع موصول بغيره من الأفراد ، غير منعزل أو مقتصر فى شئون حياته على نفسه ، بل هو بطبعه متفتح على غيره ، مشارك له فى صفته الوجودية الاجتماعية . أما خصوصية الذات وما تعنيه حقيقة الفروق الفردية بين الذات ؛ فإنما يقوم عليها الاجتماع بحاجة كل ذات - بما لدى غيرها مما يتفوق فيه ويجتاز به من إمكانات مادية ومعنوية . فالفرد المجتمع فى حياتهم السوية يكمل بعضهم بعضا . ولولا هذا لصار بعض الناس فى غنى عن بعض ، ولكن وجود التواصل والترابط بين الناس قائم على التنوع فى الامكانيات والمواهب ، واختلافها كيفا وكما ألزم الناس باحتياج كل منهم إلى الآخر . والبر وسيلة لأنه يتأصل عن طريقه أساليب التفاعل بين الناس بعضهم مع

٣٤٠

بعض فى حالات تبادل العون والنفع والحاجات - فى جل شئون حياتهم ، فيعرفون أهمية « البر » ويمارسون طرقه وأساليبه عن طواعية ، بحيث يصبح جزءا من سلوكهم وثقافتهم الفطرية . والمجتمع يتكون بطبيعته من الأفراد والأسر والهيئات ، ولكل جزء منه وظيفة يؤديها وعمل أو حرفة تسد حاجة فى المجتمع . ولهذا وجب أن يسود البر والتعاون فيه ، وأن تؤلف روح البر والتعاون عليه بين مختلف أجزاء هذا المجتمع : أفرادا وجماعات .

صور التعاون على البر : للتعاون على البر صور كثيرة ، منها الزكاة والصدقات والنذور والتبرعات . وأغلب هذه الصور تتم بشكل فردى ، أى من جانب الأفراد ، والقليل تقوم به بعض الشركات والمؤسسات وبخاصة التبرعات التى تصرف للجمعيات العاملة فى ميدان الرعاية الاجتماعية . والواقع أن تاريخ الرعاية الاجتماعية فى مصر يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود غير الرسمية التى كانت تبذل فى إطار تنظيمات أهلية تجمع محبى الخير والمتعاونين على البر الذين أسسوا : جمعية المواساة ، والجمعية الخيرية الإسلامية ، ومبرة محمد على ، والهلال الأحمر ، وغيرها من الجمعيات الرائدة التى أقامت المستشفيات والمصحات وملاجئ الأيتام والمدارس والمعاهد العلمية وغيرها .

واقدر كان من شأن بقاء الرعاية الاجتماعية معتمدة - من حيث الأساس - على جهود الجمعيات التى يمولها المتعاونون على البر والخيريين من الناس ، أن نمت بدرجة تزيد أضعافا مضاعفة على ما وصلت إليه فى الفترة التى أعقبت قوانين التأمين ، وما تبعها من فرض السيطرة على كافة الأنشطة .

بيد أن هناك معوقات حالت دون تحقيق الجهود غير الرسمية فى مجال الرعاية الاجتماعية ، هى الاستيلاء على الأوقاف الخيرية ، والتى كان كثير من الجمعيات يعتمد عليها فى تمويل أنشطته المختلفة ،

والنص في القانون على حصول وزارة الأوقاف على موارد هذه الأوقاف ، ثم تخصيص اعتمادات لا تفي - في معظم الأحوال - بالغرض للصرف على شروط الواقفين التي تمثل في : الدعوة ، ومساعدة فقراء المسلمين ، وذلك على الرغم من أن هذه الأموال خاصة ، يتمين أن تصرف جميعها في الأوجه المخصصة لها حسب شروط الواقفين .

كذلك كان من نتائج التأميم والاستيلاء على الأراضي الزراعية ، ذلك الضمور الشديد في الأموال التي كان يرمدها الأغنياء وأصحاب الأعمال للإلتحاق منها على وجوه البر المختلفة ، حتى اقتصر الأمر على الصدقات اليومية ، والتبرعات المحدودة لبعض الجمعيات ، والزكاة التي انخفضت حصيلتها انخفاضاً ملحوظاً نتيجة لضياع الثروات أو تقلصها .

وفي الوقت الحالي ، وبعد أن تغيرت الظروف وتبدلت الأوضاع ، اتجهت مصر إلى اقتصاد السوق وتخلت عن الاقتصاد الموجه والقطاع العام ، وأفسحت المجال للقطاع الخاص ، ويقتضى ذلك أن تتغير القوانين التي صدرت في مرحلة سابقة ، والتي تحصل بأعمال البر ، أو بالجمعيات التي تمارس أنشطة الرعاية الاجتماعية .

وفيما يلي عرض للصور المختلفة للتعامل على البر القائمة حالياً ، وتشمل : النظام الذي تجرى وفقاً له ، والقوانين التي تحكمها ، والحصيلة الناتجة عنها ، وغير ذلك :

**الزكاة :** تأتي على رأس قائمة الموارد التي يمكن للجمعيات أن تعتمد عليها في ممارستها لأنشطة الرعاية الاجتماعية ؛ ونظراً لأنها متروكة لإرادة الأفراد يؤمنونها بحسب ما يتراعى لهم ، فإن تحديد حصيلتها الإجمالية ليس من السهولة بمكان ، حيث تتعدد طرق صرفها ، فالبعض يقيها أقاربه أو من يعرفهم من المحتاجين ، والبعض الآخر

يسلم ما يجب عليه من الزكاة لأشخاص يثق بهم لكي يقوموا بتوزيعها على من يستحقونها ، والبعض يسلمها للجان الزكاة التي توجد في بعض المساجد ، وهناك من يعهد إلى بعض البنوك بخصم الزكاة من عائد أمواله المودعة بها وصرفها لمن يستحقونها .

**التبرعات :** تنقسم التبرعات إلى نوعين ، النوع الأول : يتم تحصيله مباشرة بموجب إيصالات ، وتسمى تبرعات تلقائية ، وتكون إما نقدية أو عينية . أما النوع الثاني : فيتم تحصيله بموجب ترخيص جمع مال . وقد حدد القانون الوسائل التي يتم بها جمع هذه التبرعات ، وهي : إما طابع محددة القيمة وإما إيصالات تسرى خلال مدة محددة ؛ ينص عليها في الترخيص الصادر للجمعية ، وكذلك الحفلات الخيرية التي يختص دخلها للإلتحاق على أنشطة الجمعيات والأسواق الخيرية ، وهذه تلك تكون بموجب ترخيص تصدره الجهة المختصة .

**الإعانات :** وتقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهي أربعة أنواع : - إعانة دورية تحدد بحد أقصى ٧٥٪ من إجمالي مصروفات الجمعية في العام السابق على العام الذي قدم فيه الطلب للحصول على الإعانة .

- إعانة استثنائية لمواجهة العجز الطارئ في موارد الجمعية أو لسداد ديونها أو للتوسع في أنشطتها وبرامجها .

- إعانة إنشائية كمساهمة في الإنشاءات الخاصة بالجمعية وتكون بناء على مقايضة من وزارة الإسكان .

- إعانة تأسيسية تخصص لشراء أثاث لاستخدامه في الجمعية .  
**موارد هذه الإعانات :** تتنوع هذه الموارد ما بين : رسوم مقرر بقانون ، أو مبالغ مدرجة بالموازنة العامة ، وتبرعات من جهات متعددة :  
 • رسوم إضافية مقرر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ على بعض الخدمات التي تؤديها الهيئات المختلفة ، مثل السكك الحديدية

والتفراف والتليفون والرسوم المقررة على شهادات الميلاد ونسبتها لا تزيد على ١ ٪ .

• المبالغ المدرجة في ميزانية الدولة بالنسبة للإعانات التي تقدمها الوزارات المختلفة للجمعيات التي تمارس نشاطا يتبع الوزارات مثل الجمعيات الثقافية التي تتبع وزارة الثقافة والجمعيات الدينية التي تتبع وزارة الأوقاف وجمعيات الصداقة بين الشعوب التي تتبع وزارة الخارجية . وتحول هذه المبالغ إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تقوم بصرف الإعانات المقررة لهذه الجمعيات ، والهدف هو التنسيق وتوحيد المتابعة والاشراف على الجمعيات بنفس النظر عن نوع نشاطها .

• حصيلة التبرعات والإعانات التي تقررها البنوك والمؤسسات العامة والشركات للجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهورة طبقا لأحكام قانون الجمعيات ، وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٠ فقرة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، غير أن هذا النص لم يعد مطبقا ، بعد أن أصبحت البنوك والمؤسسات العامة والشركات تقدم تبرعاتها مباشرة للجمعيات .

كذلك فإن ما كان يمنحه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ للجمعيات من إعفاءات من كافة الرسوم الجمركية أصلية وتكميلية - وهو ما كان يمكن اعتباره إعانة منظورة ، حيث كان يوفر للجمعيات مبالغ كبيرة تساعد على مباشرة أنشطتها - هذه الإعفاءات ، ألغيت بصور القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذي ألغى الإعفاءات الجمركية لكل مايرد للجمعيات الخيرية من أشياء مثل سيارات الإسعاف والأجهزة الطبية والأدوات والمعدات اللازمة لمباشرة الجمعيات نشاطها ، مما أدى الى تحميل الجمعيات بأعباء الجمارك ، فتأثر عملها وانخفضت إيراداتها . وبالنظر في هذه الموارد نلاحظ أنها ضئيلة للغاية ، فالرسوم المقررة على السكن

٣٤٢

الحديدية والتفراف والتليفون وقيد المواليذ لا تزيد على بضعة آلاف من الجنيهات . أما الإعانات التي تقدمها الوزارات للجمعيات التي تمارس أنشطة تتبع هذه الوزارات ، وحصيلة التبرعات والإعانات التي تقررها البنوك والمؤسسات العامة والشركات ، فإنها لا تمثل دخلا حقيقيا لصندوق المساعدات ، حيث إنها تصرف ثابتة للجمعيات التي تستحقها .

صناديق التبرعات : يبلغ عدد المساجد والأضرحة التي توجد بها صناديق للنذور ٢٠٢ مسجدا وخبريا : موزعة على مختلف المحافظات ، من بينها خمسة مساجد تبلغ حصيلة صندوق النذور في كل منها نصف مليون جنيه في السنة ، وأربعة مساجد تصل حصيلة النذور فيها الى أربعين ألف جنيه في السنة ، والباقي لا يتجاوز متوسط حصيلة كل منها ألفي جنيه في السنة ، وبعض هذه المساجد لا تصل حصيلة صندوق النذور بها إلى ثلاثمائة جنيه في السنة .

ولكن البيانات التي صرح بها المختصون في هذا الشأن في شهر فبراير سنة ١٩٩٢ بينت أن حصيلة صناديق النذور بلغت في عام ١٩٩١ خمسة ملايين وسبعمائة ألف جنيه ، كما أفادت بوجود قواعد تتبع في صرف حصيلة صناديق النذور : حيث تحصل الطرق الصوفية على نسبة ١٠ ٪ من حصيلتها بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ ، ويحصل العاملون في المساجد على ٢٠ ٪ من الحصيلة ، كما يحصل على نسبة معينة من الحصيلة مساجد بعينها . أما باقي الحصيلة فتؤول الى وزارة الأوقاف ( قدرت بثلاثة ملايين وتسعمائة ألف جنيه عام ١٩٩١ ) .

جمعيات الرعاية الاجتماعية :

طبقا لما ورد بكتاب المذكرات الإحصائية الذي تصدره وزارة الشؤون الاجتماعية ، فإن الميادين التي تعمل فيها جمعيات الرعاية الاجتماعية هي :

رعاية طفولة - رعاية أسرة - مساعدة اجتماعية - رعاية شيخوخة - فئات خاصة - ثقافية وعلمية - نشاط أدبي - إدارة وتنظيم مثل جمعيات التنمية الإدارية - رعاية مسجونين - تنظيم أسرة - صداقة بين الشعوب - دفاع اجتماعي - ميدان تنمية المجتمعات المحلية - ميدان أرياب المعاشات .

أما عدد الجمعيات التي تعمل في ميادين الرعاية الاجتماعية ، فقد بلغ حسب الإحصاءات المتاحة « ٥٨٢٤ » جمعية ، موزعة على ٢٦ محافظة ، بلغت نسبة الموجود منها بمحافظه القاهرة ٤٠٪ إلى العدد الإجمالي للجمعيات ، وبلغت النسبة في الإسكندرية ١١٪ ، تلها محافظة الجيزة بنسبة ٧,٤٢٪ ، فالقليوبية ٤٪ ، فالشرقية ٣,٥٩٪ ، فالقريية ٣٪ ، فالمنوفية ٢,٨٥٪ ، فالبحيرة ٢,٨٢٪ ، فالمنيا ٢,٧٨٪ ، فأسوان ٢,٧١٪ ، فبورسعيد ٢,٤٧٪ ، فإسيوط ٢,٢٧٪ ، فالفيوم ١,٩١٪ ، وتنخفض النسبة إلى ماون ذلك في بقية المحافظات ، إذ تصل الى ٠,١٥٪ في محافظة جنوب سيناء .

وفيما يتعلق بميادين الرعاية الاجتماعية التي تعمل فيها الجمعيات ، تبين أن المساعدات الاجتماعية تأتي على رأس القائمة ، حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تقدم مساعدات اجتماعية ٤٩,٢٦٪ إلى إجمالي الجمعيات ، تلها الجمعيات التي تقدم رعاية ثقافية وعلمية وبلغت نسبتها ٢٨,٦٧٪ . أما جمعيات رعاية الطفولة فإن نسبتها لم تزد على ٢,٢٥٪ ، وكذلك جمعيات رعاية الأسرة ، حيث بلغت نسبتها ٢,٥٤٪ ، تلها جمعيات الفئات الخاصة بنسبة ٢,٤٧٪ . أما الجمعيات التي تمارس بقية الأنشطة فإن نسبتها كانت دون ذلك بكثير ، ومنها جمعيات رعاية الشيخوخة التي لم تزد نسبتها على ٠,٦٢٪ .

وبالاضافة الى جمعيات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في مجال واحد - توجد جمعيات أخرى تعمل في أكثر من مجال أو ميدان عددها ( ٢٩٠٣ ) جمعية موزعة على كل المحافظات ، غير أن نسبتها في كل محافظة تختلف عن نسب توزيع الجمعيات التي تعمل في

ميدان واحد وذلك على النحو الآتي : الاسكندرية ٤٪ ، المنيا ١٠,٧١٪ ، الشرقية ٧,٣٧٪ ، الجيزة ٧,٣٠٪ ، المنوفية ٦٪ ، الغربية ٤,٨٦٪ ، إسيوط ٤,٨٢٪ ، القليوبية ٤,٧٩٪ ، قنا ٤,٥١٪ ، سوهاج ٣,٩٢٪ ، البحيرة ٣,٥٥٪ ، الدقهلية ٣,٣١٪ ، بنى سويف ١,٨٦٪ .

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن المحافظات الريفية تفضل إنشاء الجمعيات التي تعمل في أكثر من ميدان من ميادين الرعاية الاجتماعية ، لأنه مما يلائم ظروفها ، وبينما بلغت نسبة جمعيات الرعاية التي تمارس نشاطا واحدا ٥٦,٣٩٪ في المحافظات الحضرية ، كانت النسبة ٤٣,٦١٪ في المحافظات الريفية والصحراوية . أما الجمعيات التي تعمل في أكثر من ميدان فقد انخفضت نسبتها في المحافظات الحضرية إلى ٩٠٪ ، بينما ارتفعت في المحافظات الريفية إلى ٧٠,١٠٪ من العدد الإجمالي للجمعيات التي تعمل في أكثر من ميدان .

كذلك تبين وجود اختلاف بين المحافظات الريفية في الوجه البحرى ونظيرتها في الوجه القبلى ، سواء في نسبة الجمعيات التي تعمل في ميدان واحد ، أو في نسبة الجمعيات التي تعمل في أكثر من ميدان ، مبينما بلغت نسبة النوع الأول ٢٠,١٤٪ في الوجه البحرى ، كانت النسبة ٢١,٣٣٪ في الوجه القبلى . أما الجمعيات التي تعمل في أكثر من ميدان فقد بلغت نسبة الموجود منها في الوجه البحرى ٣١,١٧٪ مقابل ٣٥,٨٩٪ في الوجه القبلى .

وهكذا يتبين أن محافظات الوجه القبلى يوجد بها جمعيات للرعاية الاجتماعية أكثر مما يوجد في محافظات الوجه البحرى ، سواء كانت جمعيات تعمل في ميدان واحد من ميادين النشاط أم كانت تعمل في أكثر من ميدان ، غير أن الميل في هذه المحافظات إلى إنشاء النوع الأخير من الجمعيات يزيد عنه بالنسبة للنوع الأول ، كما يزيد زيادة واضحة عن نظيره في الوجه البحرى .

ويستحوذ ميدان المساعدات الاجتماعية على ما نسبته ٨٦,٩٤٪ من

اجمالى أنشطة جمعيات الرعاية الاجتماعية ، يليه الرعاية الثقافية والعلمية حيث بلغت نسبتها ٨٧,٥٠٪ ، فرعاية الطفولة ٣٠,٢٤٪ ، فرعاية الأسرة ٢٨,٨٧٪ . أما الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة فلم تزد نسبتها على ٢,٩٦٪ ، وتقل نسبة الأنشطة الأخرى عن ذلك .

ويالتسبة لتراخيص جمع المال التي تعد موردا هاما للجمعيات ، فان عدد الجمعيات التي حصلت عليها لم تزد على ٤٠٠ جمعية ، بنسبة ٤,٨٥٪ الى العدد الاجمالى لجمعيات الرعاية ، ويرجع ذلك الى ان أغلب الجمعيات التي حصلت على هذه التراخيص هي من الجمعيات التي تحصل على اعانات من الوزارة ، ومن جهات أخرى .

ويتضح من تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الجمعيات التي توافرت بيانات عن إيراداتها ومصروفاتها عام ٨٦/٨٧ ، والتي بلغ عددها ٤١٥٨ جمعية ، أن نسبتها الى العدد الاجمالى للجمعيات المسجلة ٢٤,٧٣٪ ، مما يعنى أن ثلاثة أرباع هذه الجمعيات لم يرد عنها أية بيانات .

وفيما يلى نسبة الجمعيات العاملة بالفعل فى كل محافظة الى إجمالى الجمعيات المسجلة ، وذلك للتعرف على أكثر المحافظات ايجابية فى هذا المجال وأشدها سلبية :

محافظة القاهرة : بلغ عدد الجمعيات المسجلة بها ٣,١٢ جمعية ، بينما بلغ عدد الجمعيات التي تعمل بالفعل ٤١٩ جمعية ، أى بنسبة ١٦,٣٠٪ ، وهى نسبة تقل كثيرا عن المتوسط الذى سبق أن ذكرناه وهو ٢٤,٧٣٪ لمصر كلها .

أما بقية المحافظات فإن النسبة فيها كما يلى :

الاسكندرية ٥٠,٩٩٪ ، الوادى الجديد ٥٠٪ ، بنى سويف ٩٦,٣٢٪ ، الاسماعيلية ٦٠,٧٨٪ ، الدقهلية ٤٤,٨٦٪ ، الفيوم ٣٧,٥٠٪ ، ممياط ٣٥,٦٢٪ ، المنيا ٣٤,٢٥٪ ، كفر الشيخ ٢٤٪ ، قنا ٢٨٪ ، مطروح ٢٨٪ ، سوهاج ٢٦٪ ، الغربية ٢٦٪ ، البحر

الاحمر ٢٥٪ ، جنوب سيناء ٢٥٪ ، القليوبية ٢٢٪ ، بورسعيد ١٤,٦٢٪ ، البحيرة ١٧٪ ، اسوان ١٦٪ ، الشرقية ١٥,٨٤٪ ، اسيوط ١٥,٤٤٪ ، السويس ١٥٪ ، المنوفية ١٤,٦٢٪ ، الجيزة ١٤٪ ، أما أقل نسبة فكانت فى محافظة شمال سيناء حيث بلغت ٧,٢٢٪ إلى العدد الاجمالى للجمعيات المسجلة بينما لا يعمل منها إلا أقل من الربع .

وعلى الرغم من أن الممول عليه فى صرف اعانات وزارة الشؤون الاجتماعية فى المحافظات المختلفة ليس هو عدد هذه الجمعيات فى كل محافظة ، وإنما حجم النشاط الذى تقدمت به ، وهو ما يميزه عدد من حصلوا على خدمات الجمعيات - فإن الملاحظ أن بعض المحافظات تحظى بنصيب كبير ، بينما لا تحظى محافظات أخرى الا بالندر اليسير ، مثال ذلك محافظة القاهرة التى تبلغ نسبة الجمعيات فيها ٢١,٨٦٪ إلى العدد الاجمالى للجمعيات التى تحصل على اعانات من الوزارة ، ومع ذلك فإن ما حصلت عليه من الاعانات الدورية عام ٨٦/٨٧ بلغ ٦٠,١٣,٩٩٣ جنيها أى ما نسبته ٥٥٪ من اجمالى الاعانات التى صرفتها الوزارة ، أما الباقي ونسبته ٤٥٪ فقد وزع على بقية الجمعيات ونسبتها ٧٨,٢٥٪ إلى العدد الاجمالى للجمعيات ، وأما محافظة الاسكندرية التى بلغت نسبة الجمعيات بها ١٥,٧٧٪ إلى العدد الاجمالى للجمعيات التى تتلقى الاعانة الدورية ، فإن ما حصلت عليه من هذه الاعانة عام ٨٦/٨٧ بلغت نسبته ٨,٧٣٪ إلى القيمة الاجمالية للاعانة الدورية .

كذلك بالنسبة للإعانة الاستثنائية التى وصل اجمالىها عام ٨٦/٨٧ الى ٤٠٣١١٠ جنيها ، كانت نسبة ما حصلت عليه محافظة القاهرة منها ١١,٧٢٪ ، أما الباقي فقد وزع على باقى المحافظات ، وهو ما حدث للإعانة الاستثنائية التى بلغت نسبة ما حصلت عليه القاهرة منها ٥١,٦٧٪ .

مما تقدم يتبين أن اموال البر تتناسب فى مجرىين ، أحدهما : المجرى الرسمى المتمثل فى وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق



اعانة الجمعيات والمؤسسات ، والثاني : المجرى غير الرسمي المتمثل في الجمعيات والمؤسسات وبعض الصحف والمجلات والاذاعة ، وان كان المجرى الرسمي ينتهى آخر الامر الى الجمعيات .

واستنادا إلى البيانات الواردة بكتاب المقتضيات الاحصائية عن عام ٨٧/٨٦ فإن المبالغ التي قدمت الوزارة كاعانات للجمعيات - وهي من حصيلة الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها - بلغت ١٢, ١٢٠, ١٢٠ جنيها ، أما الإيرادات التي حصلت عليها الجمعيات فقد بلغت ٩٨٢, ٨٤٥, ٥٠ جنيها ، ولم يتضح ما اذا كانت هذه الإيرادات تشمل الاعانات التي قدمت الوزارة إلى الجمعيات من عدمه ، فاذا كانت هذه الاعانات من ضمن تلك التي سبق أن تبين أن إيراداتها بلغت ١٥, ٥٧٩, ٩٥٦ جنيها قبل خصم المصروفات ، وهي المبالغ التي تصرف من أجل التحصيل والتي بلغت ٣, ٠٧٣, ٠٦٥ جنيها ، أو عن طريق الاعانات المقدمة من جهات أخرى غير الوزارة والتي بلغت ٦٨٠, ٠٣٤ جنيها ، أو عن طريق تبرعات الافراد والشركات والمؤسسات ، فضلا عن اشتراكات الاعضاء ، فإن هذه وتلك يمكن تقديرها بالفرق بين الإيراد الاجمالي للجمعيات وبين مجموع ما تم تحصيله بواسطة طوابع جمع المال أو الإعانات التي قدمت لها الجهات الاخرى ، وذلك على النحو التالي :

حصيلة طوابع جمع المال ١٢٥٠٦٨٩١ جنيها  
( بعد خصم مصاريف التحصيل )

إعانات من جهات أخرى ٦٨٠, ٠٣٤ جنيها  
المجموع ١٣, ١٨٦, ٩٢٥ جنيها

فإذا خصمنا هذا المبلغ من صافي إيرادات الجمعيات بعد استبعاد اعانة الوزارة ، تكون على النحو التالي :

الحصيلة بعد استبعاد اعانة الوزارة : ٢٨٨٦٢١٩٤ جنيها  
طوابع جمع المال + اعانة من جهات أخرى ١٣١٨٦٩٢٥ جنيها  
الصافي ٢٥٦٧٥٢٧٩ جنيها

وهكذا يتبين أن الجمعيات تحصل من تبرعات الافراد والمؤسسات ( من غير طوابع جمع المال ) على مبلغ يزيد على ضعف الاعانات المقدمة من الوزارة والمقدمة من جهات أخرى وحصيلة الطوابع ، غير انه يلاحظ ان كل الجمعيات لا يحدث لها هذا ، فهناك جمعيات تبلغ حصيلتها من التبرعات أربعة أو خمسة اضعاف الاعانة المقدمة من الوزارة مثل جمعية القاهرة لرعاية المسجونين واسرههم ، وهناك جمعيات ومؤسسات تحصل على تبرعات تصل الى مليونين أو ثلاثة سنويا ، كما ان بعض الصحف تبلغ حصيلتها من التبرعات التي تجمعها لبعض الاغراض حوالي مليون جنيه سنويا .

اما على مستوى المحافظات فان محافظة القاهرة جاءت على رأس المحافظات من حيث ما حصلت عليه جمعياتها من تبرعات بلغت ١٠, ٧٤٣, ٧٣٣ جنيها ، أي حوالي ٤٠ ٪ من الحصيلة الإجمالية للتبرعات في كل الجمهورية ، بينما حصيلة محافظة الإسكندرية من التبرعات ٦٨٣, ٢٧٣ جنيها فقط ، وتأتي محافظة الدقهلية بعد القاهرة من حيث حجم التبرعات التي حصلت عليها جمعياتها والتي بلغت ٤, ٦٤٩, ٠٤٢ جنيها ، تليها محافظة المنوفية وبلغت ما حصلت عليه جمعياتها من التبرعات ١, ٧٦٤, ٩٠٥ جنيها ، ثم محافظة بنى سويف التي بلغت حصيلة التبرعات بها ١, ٣٦٩, ٢٣١ جنيها ، فمحافظة المنيا ١, ٣٢٥, ٩٨٢ جنيها ، فمحافظة القليوبية ١, ١٠١, ١٤٥ جنيها ، فإسيوط ٩٧٣, ٠٥٥ جنيها ، وسوهاج ٩٢٩, ١٨١ جنيها .

وهكذا نلاحظ أن تسع محافظات حصلت على تبرعات يزيد مجموعها على ٢٣ مليونا من الجنيها ، بينما لم يزيد ما حصلت عليه بقية المحافظات وعددها ١٧ محافظة على المليونين من الجنيها ، على الرغم من أن بعض هذه المحافظات يتميز بظروف اقتصادية طيبة تشجع على جمع التبرعات .

وتخلص هذه الدراسة في أن البر ، على اتساع مفهومه وأغراضه ، يستوعب كل ما يتصل بالتكافل ، والتعاطف ، وتوثيق العلاقات بين الجماعات ، وحقوق الجار ، والحق ، والقرية ، والمدينة ، والدولة - حتى يتصل البر بالوائه ومراميه بين الأفراد والجماعات ، لتصدق مقولة أن كل انسان له حق حيز معين في هذه الحياة ؛ تحدد حجة كل محتاج إلى البر بالنسبة لغيره ، في عملية تبادلية بين الزيادة والنقص في حاجات الحياة داخل كل مجتمع . هذا وتتسع صور البر ، لتشمل كل عمل من أعمال الخير والمجتمع ، مما ييسر أن نلم بها في إجمال وقرب ، يجعلها تنضبط في إطار خطط أو سياسات قابلة للتطبيق متمشية مع الواقع ، ومقيمة اعتباراً ضرورياً لأثر البيئة والصلة الوثيقة بين الفرد والجماعة .

يضاف إلى ذلك ما يتسع مداه من قول في نظريات الاقتصاد الحديث ، وما يتبسط مداه من تنظير حول تنمية مادية أو بشرية ، كل ذلك قد يضع البر والتعاون عليه واستغلال طاقاته في مكانه من التطبيق ، ونحن نقبل النظر في تكييف النظام الاجتماعي والمالي الذي يجرى عليه مصالح حياتنا .

وما يزال موضوعه في حاجة إلى مزيد من النشاط عن طريق « الجمعيات » . وكذلك إلى إيجابية الدعوة للتوعية بأهمية التعاون على البر ، ومنافعه وثماره : دينياً واجتماعياً واقتصادياً .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات - يوصى بما يأتي :

\* دراسة إمكان إلغاء قانون الوقف الخيري ، بحيث يعود الوضع إلى ما كان عليه من الالتزام بشروط الوقف ، خاصة ما يتعلق منها بتخصيص ريع الوقف على الأغراض الواردة بحجة الوقف ، وعدم التصرف في المال الموقوف نظير تخصيص اعتمادات مالية غير كافية للوفاء بأغراض الوقف .

\* أن يوجد نوع من الإشراف - عن طريق البنك المركزي - على العائد من الودائع المصرفية الذي يخصصه المودعون ، للإلتفاق منه على أغراض الخير ، خاصة بعد أن استعاض الناس بهذا النظام عن نظام الوقف .

\* العمل على زيادة لجان الزكاة - التابعة لبنك ناصر الاجتماعي - وتنمية موارد ما هو قائم منها ، وذلك عن طريق الاعانات - وخاصة التليفزيونية - بحيث يتم من خلالها تعريف المواطنين بكيفية إنشاء لجان الزكاة وإدارتها وتوزيع مواردها .

\* النظر في إلغاء المادة ٤٠ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تلزم البنوك والمؤسسات العامة والشركات بتسليم التبرعات والإعانات التي تقررها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتعيد توزيعها . بحيث يكون للشركات والبنوك والهيئات حرية التبرع لمن ترى أحقية التبرع له ، دون حاجة إلى وسيط في التوزيع .

\* أن يتم تعديل عما قرره القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الاعفاءات الجمركية من حيث إلغاء هذه الاعفاءات ( أصلية وتكسيلية ) ، والعودة إلى منح الاعفاءات التي كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ يقررها ، وذلك لتشجيع الجمعيات على القيام بدورها في مجال الرعاية الاجتماعية .

\* زيادة الاعانات التي تقدمها وزارة الشؤون للجمعيات ، وبخاصة تلك التي لا توجد لديها موارد ثابتة وذات قيمة ، وبذل اهتمام أكبر بجمعيات الأقاليم ، خاصة وأن هذه الجمعيات تقوم بفداء المهمة التي كانت تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية .

\* تنظيم حملة إعلامية ، تشارك فيها الجهات المختصة ، لتوعية المواطنين بقوائد التعاون على البر دينياً واجتماعياً واقتصادياً ، وابتكار أساليب للاتصال المباشر بالمتبرعين ، وإحاطته بالضمانات اللازمة . مع إلقاء الأضواء على الجمعيات الجادة والنشطة ، وتكريم الأشخاص الذين بذلوا جهوداً بناة ومخلصة .

# التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الدورة الحادية والعشرون

## التعليم العام

### دور اللغات فى تكوين المواطن

الاسكندرية فى مسيرة الفكر العلمى من خلال اللغة اليونانية ، ثم بالعصر الاسلامى - حينما تحولت مصر الى اللغة العربية وشاركت من خلالها فى بناء التراث العربى الاسلامى ، وانتهاء بعصر النهضة الحديثة - حينما انتقلت على لغات الغرب والشرق ، وعلى الحضارات والمعارف المعاصرة ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، فى الوقت الذى انتعشت فيه اللغة العربية بسبب هذا الانفتاح ، وخرجت من حالة الكمون الذى عانت منه فى القرون السابقة .

ولاشك فى أن تعلم اللغات الحية الى جانب اللغة العربية له دوره الفعال فى تكوين المواطن الكلى الذى يسهم فى نهضة البلاد فى شتى الميادين . فهى من الوسائل التى يمكن - اذا أحسن توجيهها - أن تبنى ملكات العقل والقدرة على التحليل . فاللغات أوعية الفكر والثقافة ، وتعلم اللغات من شأنه - الى جانب تحقيق الاثراء الثقافى - تيسير الاتصال بالعالم الخارجى ، وقراءة ماكتب فى الأدب والسياسة والاقتصاد وفهم الحضارات ، والالام بكيفية معيشة الشعوب الأخرى فى بلادهم ، وذلك عن طريق الاستماع إلى اذاعاتهم وقراءة ماينشرون من كتب وصحف ومجلات وبحوث ، وبهذا يمكن الانفتاح على العالم الخارجى والاستفادة من خبراته بحسب الاحتياجات المحلية .

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة التعليم كقضية أمن قومى بمعناها الواسع ، وتعلم اللغات جزء لا يتجزأ من التعليم والأمن القومى ، فالمواطن المتعلم قادر على حماية نفسه من موجات التعصب والتطرف والادمان ، أو الانتماء الى اتجاهات من شأنها أن تفتت وحدة البلاد الوطنية ، وتبعدها عن تحقيق النهضة والتقدم .

تهدف هذه الدراسة إلى تناول قضية تعليم وتعلم اللغات جميعا ( قومية وأجنبية ) من منظور تكاملى واحد ؛ يرفع الافتراء الموجود بينها حاليا فى التصور العام ، وينسق بينها داخل خطة تعليمية متوازنة ، تعتبر اللغات جميعا ضرورة لتحقيق التنمية القومية ، وضرورة لتكوين المواطن المثقف ، ثم تقترح نسقا للتعليم يأخذ فى اعتباره .

- شخصية المتعلم وقدراته الفردية .

- تركيبة اللغات التى يحتاجها المتعلم لتحقيق تطوره الفكرى والعلمى والحضارى .

- مجموعة اللغات العالمية ( من أوربية وغيرها ) التى يحتاجها الوطن لتحقيق التقدم الحضارى والعلمى والتقنى الذى يتطلع اليه .

- مستوى الاتقان المطلوب فى تعلم اللغات المختلفة وكيفية قياسه .

إن تعليم اللغات وتعلمها - باعتبارها مطلبا حضاريا ثقافيا ، ومخللا طميا للنهوض بالمجتمع ، ومساعدته على اللحاق بالمجتمعات التى سبقته فى ميادين العلم والفكر والتكنولوجيا الحديثة - قضية جسمها المجتمع المصرى والتزم بها فى سائر عصوره المعروفة تاريخيا ، ابتداء من مصر الفرعونية - حينما اقتضت المصالح تكوين العلاقات التجارية والسياسية مع الجيران كما حدث مثلا فى عهد الملكة حتشبسوت ، ومرورا بالعصر الرومانى - حينما شاركت مدرسة

## التعليم العام

### دور اللغات فى تكوين المواطن

تهدف هذه الدراسة إلى تناول قضية تعليم وتعلم اللغات جميعا ( قومية وأجنبية ) من منظور تكاملى واحد ؛ يرفع الافتراء الموجود بينها حاليا فى التصور العام ، وينسق بينها داخل خطة تعليمية متوازنة ، تعتبر اللغات جميعا ضرورة لتحقيق التنمية القومية ، وضرورة لتكوين المواطن المثقف ، ثم تقترح نسقا للتعليم يأخذ فى اعتباره .

– شخصية المتعلم وقدراته الفردية .

– تركيبة اللغات التى يحتاجها المتعلم لتحقيق تطوره الفكرى والعلمى والحضارى .

– مجموعة اللغات العالمية ( من أوربية وغيرها ) التى يحتاجها الوطن لتحقيق التقدم الحضارى والعلمى والتقنى الذى يتطلع اليه .

– مستوى الاتقان المطلوب فى تعلم اللغات المختلفة وكيفية قياسه .

إن تعليم اللغات وتعلمها – باعتبارها مطلبا حضاريا ثقافيا ، ومخلا طميا للنهوض بالمجتمع ، ومساعدته على اللحاق بالمجتمعات التى سبقته فى ميادين العلم والفكر والتكنولوجيا الحديثة – قضية جسمها المجتمع المصرى والتزم بها فى سائر عصوره المعروفة تاريخيا ، ابتداء من مصر الفرعونية – حينما اقتضت المصالح تكوين العلاقات التجارية والسياسية مع الجيران كما حدث مثلا فى عهد الملكة حتشبسوت ، ومرورا بالعصر الرومانى – حينما شاركت مدرسة

الاسكندرية فى مسيرة الفكر العلمى من خلال اللغة اليونانية ، ثم بالعصر الاسلامى – حينما تحولت مصر الى اللغة العربية وشاركت من خلالها فى بناء التراث العربى الاسلامى ، وانتهاء بعصر النهضة الحديثة – حينما انفتحت على لغات الغرب والشرق ، وعلى الحضارات والمعارف المعاصرة ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، فى الوقت الذى انتعشت فيه اللغة العربية بسبب هذا الانفتاح ، وخرجت من حالة الكمون الذى عانت منه فى القرون السابقة .

ولاشك فى أن تعلم اللغات الحية الى جانب اللغة العربية له دوره الفعال فى تكوين المواطن الكلى الذى يسهم فى نهضة البلاد فى شتى الميادين . فهى من الوسائل التى يمكن – اذا أحسن توجيهها – أن تبنى ملكات العقل والقدرة على التحليل . فاللغات أوعية الفكر والثقافة ، وتعلم اللغات من شأنه – الى جانب تحقيق الاثراء الثقافى – تيسير الاتصال بالعالم الخارجى ، وقراءة ماكتب فى الأدب والسياسة والاقتصاد وفهم الحضارات ، والالام بكيفية معيشة الشعوب الأخرى فى بلادهم ، وذلك عن طريق الاستماع إلى اذاعاتهم وقراءة ماينشرون من كتب وصحف ومجلات وبحوث ، وبهذا يمكن الانفتاح على العالم الخارجى والاستفادة من خبراته بحسب الاحتياجات المحلية .

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة التعليم كقضية أمن قومى بمعناها الواسع ، وتعلم اللغات جزء لا يتجزأ من التعليم والأمن القومى ، فالمواطن المتعلم قادر على حماية نفسه من موجات التعصب والتطرف والادمان ، أو الانتماء الى اتجاهات من شأنها أن تفتت وحدة البلاد الوطنية ، وتبعدها عن تحقيق النهضة والتقدم .

وفي السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد الانفتاح الذي نشهده الآن على البلاد الغربية بالذات - ازداد الاقبال على تعلم اللغات الأجنبية بصورة لم تشهدها مصر من قبل . فالشباب يتهافون على الفصول المسائية لاتقان اللغات التي فشلوا في تعلمها من خلال المؤسسات التعليمية الرسمية . والآباء يتسابقون لارسال أطفالهم الى ما يسمى بمدارس اللغات . وهذه المدارس - التي تتزايد أعدادها باستمرار - تعلم الأطفال اللغات الأجنبية في مراحل التعليم المبكرة ، وكثيرا ما يكون ذلك في مرحلة الحضانة . وهناك من هذه المدارس من يعلم ( أو يحاول أن يعلم ) أطفالا في سن السابعة لغتين أجنبيتين - الانجليزية والالمانية ، أو الانجليزية والفرنسية - بالإضافة الى اللغة العربية .

وقد شاركت وزارة التربية والتعليم في ارضاء هذه الرغبة لدى الآباء والأمهات ، فانشأت مدارس للغات ، تعلم اللغات الأجنبية قبل المرحلة الابتدائية .

ومع تزايد هذا الوعي العام بضرورة تعلم اللغات الأجنبية ، تتعالى صيحات التحذير من الوقوع تحت التأثير الفكري الأجنبي وطفيلان اللغات الأجنبية على اللغة القومية ، وفقدان مقومات الشخصية العربية والهوية الثقافية المتميزة . ويتناول التحذير - في رأي هؤلاء - ما يمكن أن يسببه تعلم اللغات الأجنبية للطفل في سن مبكرة من التداخل في الأنظمة اللغوية عنده ، وبالتالي إعاقة تفكيره ، فضلا عن وقوعه تحت قوى التخريب التي تبعده عن قوميته ، وتفصل بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه .

ولاشك في أن هذه المواقف المتناقضة تدعو الى الحيرة ، وتوجب حسم هذه القضية التي تمس تشكيل مواطني المستقبل ، واعدادهم لتحمل المهام الفكرية والعلمية والتقنية والثقافية التي يحتاجها الوطن

للاصول به الى المستوى الحضارى الذى يكفل له مجرد البقاء ، ان لم يكن الحاق بغيره من المجتمعات المتقدمة .

وايس الهدف هنا هو الحجر على أولياء الأمور أو الزامهم منهجا في تعليم أبنائهم لا يستطيعون - ان أرادوا - الخروج عنه . بل الهدف هو تكوين رأى مستدير ، حول هذا الموضوع التربوى الهام .

والسؤال الذى نطرحه للنقاش هنا هو : مع التسليم بوجوب تعلم لغة أجنبية أو أكثر الى جانب اللغة القومية كأحد المقومات الهامة في تكوين المواطن الواعى المثقف . كيف ومتى وفي أى مرحلة من مراحل التعليم يستحسن أن يتم ذلك ، ثم ما نوعية اللغات التى ينصح بتعلمها ؟ وعلاقة كل ذلك بلغة الطفل عند دخوله المدرسة من ناحية ، وعلاقته باللغة القومية من ناحية أخرى ، باختيار اللغة القومية مطلبا أساسيا في التعليم وبناء الشخصية المصرية ؟

ان من الضرورى تناول تدريس اللغات جميعا ( أجنبية وقومية ) في مراحل التعليم المختلفة ، وبالمستوى المناسب من الاتقان ، داخل اطار شامل يهدف الى تقديم خطة تعليمية متوازنة ، تأخذ في اعتبارها شخصية الطفل ، وقدراته الفكرية والاجتماعية ، وتضع قدمه على بداية الطريق للتثقيف والتعلم المستمر .

دراسات سابقة للمجلس في تعليم اللغات الأجنبية : وقد أولت شعب المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا موضوع اللغات الأجنبية وتعليمها في مراحل التعليم المختلفة عناية كبيرة ، وتناولتها بالبحث من جوانب مختلفة في دورات عديدة ابتداء من الدورة الثانية . وقد ألحت هذه الدراسات على قضيتين أساسيتين :

الأولى : أهمية تعلم اللغات الأجنبية في الانفتاح على العالم الخارجى ، وتوفير الاتصالات والعلاقات بالدول الأجنبية في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفي التعرف على ألوان التقدم

الحضارى والعلمى والفكر المعاصر فى العالم ، وأهميتها فى تمكين مصر من الاسهام العلمى فى مراتبه العاليه ، والاسهام مع بقية العالم فى البحوث العلميه ، والانفتاح على العالم بما تتمتع به مصر من ثروة تاريخيه متميزه لايفوقها غيرها فيها .

الثانيه : مع ضروره الاهتمام باللغات الاجنبية فى مراحل التعليم المختلفه ، يتعين الاهتمام بقدر أكبر باللغة القوميه .

- ففى دراسة عن « مدارس اللغات الرسميه والخاصه بمراحل التعليم العام » وردت تساؤلات عن تعليم اللغات الاجنبية أهمها . انه اذا كان تعلم اللغة الاجنبية ضروريا لجميع أبناء مصر ، واذا كان تعليم اللغة الاجنبية فى سن مبكره هو ما يضمن جودة تعلمها ، ويضمن فى الوقت نفسه عدم الاضرار بمستوى اللغة القوميه ، فان من هذه التساؤلات التعرف على الاسس اللازم توافرها لجوده تعلم اللغة الاجنبية مع الحفاظ على مستوى رفيع للغة القوميه ، ومنها كيف يكون تعلم اللغة الاجنبية بحيث يكون له مبرر ايجابى واضح فى التثنيه الشامله والتقدم المطرد .

- ثم فى دراسة حديثه رؤى العوده الى دراسة أوضاع تعليم اللغات فى التعليم قبل الجامعى ، من منظور جديد يجمع بين اللغة القوميه واللغات الاجنبية فى اطار واحد ، يلقى المزيد من الضوء على العلاقة التبادليه بينها فى منظومه الخطة الدراسيه .

هذا بالنسبه لمدارس التعليم العام . أما مدارس اللغات الابتدائيه والمدارس التجريبية التى أنشأتها الحكومه بهدف التوسع فى تدريس اللغتين الفرنسيه والانجليزيه ، بالاضافه الى تحقيق أهداف التعليم العام - فقد رأى أن هذه النواحيات من المدارس تستمر فى تعليم اللغة الاجنبية امتدادا لخطة التى بدأت فى رياض الأطفال .

اللغات الاجنبية وعلاقتها باللغة القوميه فى مراحل التعليم :  
تحديد الدور الذى ينبغي أن يسهم به تعلم اللغة القوميه وتعلم اللغات الاجنبية ، كما وكيف ، فى أعداد المواطن المثقف ؛ بدءا من مراحل التعليم المدرسى - موضوع شائك للأسباب التاليه :

- الاجماع القائم لدى جماهير المثقفين على ضروره تعلم اللغات الاجنبية ، والرغبة لدى الآباء والأمهات - وخاصة نتيجة لعودة الانفتاح على الغرب فى السنوات الاخيره - فى تعليم أبنائهم أكبر عدد من تلك اللغات . وهذا الموقف يجعل أى دراسة للموضوع محسومة النتيجة سلفا - على الأقل بالنسبه للآباء فى طبقة اجتماعيه معينه - قبل بدء النقاش فيها .

- الخوف التقليدى المتوارث داخل المجتمعات العربيه عموما - بما ذك المجتمع المصرى - من عنوان اللغات الاجنبية على اللغة القوميه .

- عدم وجود الدراسات الميدانيه وقلة الدراسات التربويه والنفسية التى تتناول : تأثير تعلم اللغات الاجنبية فى مراحل العمر المختلفه على تطور تفكير الطفل من خلال لغته القوميه ، وتأثير تعلم اللغات الاجنبية على مستوى اللغة القوميه ذاتها ، والخطة المناسبه لتقنين توزيع اللغات الاجنبية على مراحل التعليم المختلفه كما وكيف ، وكيفية قياس مستوى تعلم اللغات الاجنبية على المستوى القومى ، لضمان الوصول الى درجة الاتقان اللازم توافرها لتحقيق الأهداف الحضاريه المرجوه .

- عدم حسم العلاقة بين المتعلم المصرى ( والعربى بعامة ) وبين لغته القوميه وهى الفصحى ، وما ينتج عن ذلك من إهمال التنسيق بين دراسة الفصحى واللغات الأخرى فى المنهج الدراسى .

- ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية حول : علاقة العامية بالفصحى - والدور الذى تقوم به كل منهما فى تشكيل ملكة التفكير لدى

الطفل المصري – وتقنين الانتقال من العامية الى الفصحى في بداية المرحلة الدراسية الأولى بالذات .

– عدم وجود اختبار قومي لقياس مستوى الكفاءة الوطنية في تعلم اللغات جميعا – بما في ذلك اللغة القومية – بعيدا عن مجرد اختبارات التحصيل التي يجتازها المتعلمون في مراحل التعليم المختلفة ، والتي لا تكشف عن مدى قدرة الخريج على التعامل باللغة التي درسها على مستوى الاتقان المطلوب .

وسنتناول باختصار فيما يلي ما يحتاج الى توضيح من النقاط السابقة حتى يسير النقاش على أسس متفق عليها :

علاقة اللغة القومية بالمتعلم العربي :

يتفق علماء اللغة التطبيقيون على أن اللغات تنقسم باعتبار طبيعتها العلاقة بينها وبين المتعلمين الى ثلاثة أنواع .

– لغة الأم أو اللغة الأولى : وهي اللغة التي يتلقاها الطفل في المهد وعلى حجر أمه ، ومن أفواه عائلته الصغيرة ، وبين أتراب اللعب مع بلوغه سن الخامسة ، وهي السن التي يستطيع عندها أن يستخدم بطلاقات ساهما اللغويون العرب « السليقة اللغوية » .

– اللغة الأجنبية : وهي التي لا تتصل بلغة المتعلم ، ولا توجد في المجتمع الذي يعيش فيه ، ولا تتصل بهذا المجتمع من قريب أو من بعيد .

– اللغة الثانية : وهي التي لا تتصل بصلة القرابة بلغة المتعلم ، ولكنها تعيش بصورة من الصور في مجتمعه مثل : اللغة العربية في البلاد الإسلامية غير العربية كباكستان مثلاً حيث تكون الأردية لبعض لغتهم الأولى والعربية لغتهم الثانية ، وكذلك مثل اليونانيين الذين كانوا يعيشون في مصر في الماضي ويتعلمون اليونانية لغة أم

ويدرسون بها في المدرسة ، ولكنهم يلتقطون العربية من الشارع ويتكلمونها بلهجة أجنبية ثقيلة .

فاذا ما استعرضنا هذه الأقسام وجدنا من غير الممكن أن تدرج الفصحى بالنسبة للمتعلم العربي في أي منها طبقا للتعريفات المذكورة :

– فالفصحى ليست لغة أولى لأي من المصريين أو لأبنائهم ، إذ لا يتعلمونها من الأم في بيئة المنزل عن طريق المشاهدة وقبل سن الخامسة ، من تمام التكوين اللغوي .

– والفصحى ليست لغة أجنبية بالنسبة للمتعلم العربي . وهذا لا يحتاج الى توضيح .

– والفصحى أيضا ليست مجرد لغة ثانية – بالمعنى الذي ذكره علماء اللغة التطبيقيون – بالنسبة للمتعلم العربي . فهي تتصل بسبب قوى بلغة الأولى .

هذا وتصنيف اللغة العربية ليس بالمهمة السهلة ، فهي ليست مجرد لغة بالنسبة للعربي ، بل هي أشياء مختلفة لاعتبارات مختلفة : فمن ناحية هي لغة عالم المثل التي لا يحيط بها فرد مهما بالغ في الاتقان . وهي اللغة النموذج التي يحتذيها كل عربي – حتى الأميين منهم . وهي لغة القيم لارتباطها في المجتمع العربي بأمر قيمتين : الدين بالنسبة للغالبية المسلمة . والقومية والشخصية الذاتية بالنسبة للجميع ، وهي في النهاية اللغة الوسيطة ، وسيلة الحياة المعاصرة وأداتها التي استودعتها الأجيال المتعاقبة – ولا تزال تستودعها – تراثها من علوم وأداب وفنون . ومن الواضح أنها بذلك الأوضاع التي لها في المجتمع العربي تختلف كثيرا عن غيرها من اللغات المعاصرة .

– نحن في حاجة الى تصنيف لايفضل طبيعة اللغة العربية وخصوصيتها الدينية والروحية ، في الوقت الذي يتيح لرجال التخطيط



اللغوى تحديد علاقاتها العملية بالمواطن العربى عموما ، وبالتعلم فى بدء حياته الدراسية على الخصوص .

• نستطيع أن ندرج اللغة العربية الفصحى فى تصنيف جديد – يستمد مقوماته من الواقع – فنقول إنها « لغة المدرسة ووسيلتها الى المعرفة عن طريق القراءة والكتابة » ، فى مقابل العامية « لغة الطفل ووسيلته الأولى الى فهم الكون من حوله بطريقة تلقائية والتعامل المباشر مع مجتمعه » . فالذى لا يدخل المدرسة ويقضى فيها وقتا كافيا لا يستطيع أن يكتسب اللغة الفصحى .

• نتيجة هذا التصنيف – اذا حظى بالقبول – ينبغي علينا حين ندرس قضية تعليم اللغات الأجنبية ، فى مراحل التعليم المختلفة ، أن نعد اللغة الفصحى واحدة من اللغات التى يتعلمها الطفل العربى ، على الرغم من أنها ليست بالطبع لغة أجنبية .

ليس هذا فقط ، بل تقتضى أوضاع الفصحى ، فى المجتمع وفى المدرسة ، أن تكون منذ اليوم الأول فى حياة الطفل فى المدرسة لغة يتعلمها ، ولهذا يجب أن نعيد النظر فى استخدامها أيضا ، ومنذ اليوم الأول ، وسيلة من المفروض عليه أن يتعلم بها المواد الأخرى قبل أن يكشف مهاراتها الأساسية ، وخاصة مهارة القراءة . فالوضع الحالى – الذى يفقر عدم معرفة الطفل فى أول حياته التعليمية للغة الفصحى ، مع الزامه باستخدامها وسيلة فى التعليم – يلقي على الطفل عبئا ثقيلا تنوء به قدراته سنوات ملوا لا من حياته الدراسية .

نعلم اللغات الأجنبية وتأثيره على اللغة القومية وعقلية الطفل : أجرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دراسة مستفيضة حول هذه القضية نشرت عام ١٩٨٢ فى كتاب بعنوان : « تأثير تعليم اللغات الأجنبية فى تعليم اللغة العربية » ، واستعرض المؤلفون الدراسات الأجنبية للموضوع ، والدراسات التى تمت فى الوطن العربى ، كما

قاموا باستبيان مكثف فى مدارس الأردن والعراق وتونس حول وضع اللغة العربية فى المناهج الدراسية ، ومنزلتها بالنسبة الى اللغات الأجنبية .

وقد ظهر من استعراض الدراسات الأجنبية التى قدمها المؤلفون تضارب النتائج طبقا لنوعية المجتمع الذى أجريت فيه البحوث ، وخاصة من حيث الوضع اللغوى السائد والطبقة الاجتماعية – الاقتصادية للمدارس التى جرى فيها البحث : فمن ناحية ظهرت نتائج ايجابية من بحث جرى فى كندا على النموذج التالى :

– استعمال اللغة الفرنسية أداة تعليم لكل مواد المنهج ، ابتداء من الروضة الى الفصل الثانى والثالث الابتدائى ، للأطفال الكنديين الناطقين باللغة الانجليزية .

– ائخال اللغة الانجليزية كمادة منفصلة ، ابتداء من الفصل الثانى أو الثالث ، بمعدل ما يقارب الساعة فى اليوم .

– الترفع التدريجى فى الوقت المخصص لاستعمال اللغة الانجليزية كلفة تعليم ، إلى أن تتساوى فى ذلك زمنا واستعمالا مع اللغة الثانية أى الفرنسية .

وقد أظهرت هذه التجارب بوضوح كامل ان هذا التعليم الثانى اللغة ينتج عنه ما يلى :

– دعم طاقة المتعلم على تطوير ملكاته الذهنية .  
– ارتفاع التحصيل فى المواد العلمية والحساب .  
– ارتفاع مستوى استيعاب الطالب لمهارات اللغة الثانية ، وخاصة فى القراءة وفهم المسموع .  
– اثراء المهارات فى اللغة الأم .

– تقوية شعور المتعلم بقيمته الذاتية ، واتخاذ نتيجة لذلك مواقف أكثر ايجابية ازاء المدرسة ( نعى المؤسسة المدرسية ) ، وازاء

المجموعات البشرية الأخرى ، وفي هذه الحالة بالذات ازاء الكنديين الناطقين باللغة الفرنسية

وفي الجهة المقابلة أورد المؤلفون تجربة جرت في جمهورية ايرلندا : كشفت عن الأثر السلبي لتعليم اللغة الثانية مع اللغة الأولى ، وذلك في بحث حول تعليم الاطفال الايرلنديين الذين يتكلمون اللغة الانجليزية في المنزل ( الانجليزية هي لغتهم الأولى ) اللغة الايرلندية واستعمالهم لها لغة دراسة لكل مواد المنهج في التعليم الابتدائي . ومن أبرز النتائج التي توصل اليها هذا البحث :

- تأخر هؤلاء الطلاب عن أندادهم الذين درسوا كل مواد المنهج باللغة الأولى ( الانجليزية ) بما يقارب السنة ، وذلك في مادة الحساب بالخصوص .

- تدهور مستوى اللغة الأولى ( الانجليزية ) عند الاطفال الذين يتعلمون باللغة الايرلندية . ويفسر هذا البحث ( بعامل التوازن ) الذي يفيد أن التحصيل في اللغة الثانية إنما يكون دائما على حساب استيعاب مهارات اللغة الأم .

أما الدراسات العربية التي استعرضها المؤلفون فلم تكن حاسمة ، نظرا الى أنها لم تتجه الى اتخاذ البحث الميداني وسيلة للوصول الى النتائج ، كما أنها اصطفت بشدة بواقع استخدام اللغات الأجنبية في كل مجتمع من المجتمعات العربية على حدة ، كذلك اصطفت بالزاوية التي جرى من خلالها البحث : فالبحوث التي جرت من زاوية تعليم اللغة العربية - انتهت الى خطورة تعليم اللغات الأجنبية عليها .

وبالاضافة الى الكتاب السابق تمت دراسة ميدانية في الجامعة الامريكية بالقاهرة عام ١٩٨٤ ، لمقارنة درجة التحصيل في اللغة العربية عند طلاب المدارس العربية ومدارس اللغات ، وقد درست الباحثة عينة متجانسة في مدرستين خاصتين بمنطقة الدقي ، لهما خلفية اجتماعية

واقتصادية متكافئة ، وأعطت امتحانا في اللغة العربية لأربعين من البنات والبنين في الصف السادس الابتدائي في كل من المدرستين ( ثمانون طالبا في المدرستين ) .

وقد أظهرت النتائج بوضوح تام تفوق طلاب مدرسة اللغات الذين درسوا العربية والانجليزية ، ابتداء من أول المرحلة الابتدائية في اللغة العربية ، عن نظرائهم من طلاب المدرسة الأخرى الذين لم يدرسوا سوى العربية في المرحلة الابتدائية . وشمل هذا التفوق جميع مهارات اللغة العربية بدون استثناء . فقد حصل ثنائيو اللغة على ٨٩ ٪ في الفهم والاستيعاب ، و ٨٢ ٪ في المفردات اللغوية ، و ٦٩ ٪ في القواعد ، و ٨٢ ٪ في الاملاء ، في مقابل ٨٠ ٪ و ٧٥ ٪ و ٦٤ ٪ على التوالي حصل عليها طلاب المدرسة العربية .

ومع ذلك فالقضية ليست واضحة تماما ، وتحتاج إلى مزيد من البحوث ، وخامسة في البيئات المصرية المختلفة في القاهرة والمحافظات .

- على أننا إذا استعرضنا البلاد المتقدمة في أوروبا وأمريكا ، فسنجد أنه يمكن تصنيفها إلى نوعين : على أساس المرحلة الدراسية التي يبدأ فيها تعليم اللغات الأجنبية :

بلاد الريادة : أمريكا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا . وهذه البلاد كقاعدة عامة لا يبدأ فيها تعليم اللغات قبل أواخر المرحلة الابتدائية . بلاد الخدمات : اليونان ، والنرويج ، وهولندا ، وسويسرا . وهي بلاد يبدأ فيها تعليم لغات اضافية في أول المرحلة الابتدائية ، أو قبلها في بعض الحالات .

ولا نستطيع أن نقطع بأن التأخر في بدء تعليم اللغات الأجنبية في البلاد الرائدة هو السبب في تنمية ملكة الابتكار لدى أبنائها منذ الصغر ، وبالتالي وجودها في هذا المركز المتقدم . ولكن هناك

مؤشرات تدل على أن اتاحة الوقت الكافى للطفل للتعرف على لغته الأولى ، وطريقتها فى التفكير وأسلوبها فى الاستدلال ؛ قد يكون عاملا مساعدا على تنمية ملكة التأمل والاكتشاف . ومع ذلك فهذه قضية تحتاج إلى البحث على نطاق واسع وفى بيئات جغرافية واجتماعية مختلفة .

#### العربية الفصحى فى المدرسة :

إن اللغة العربية تواجه مشكلة كبرى بلا شك ، ليس فقط فى مراحل التطعيم ، ولكن فى المجتمع العربى كله بعامه . ولا نعتقد أن السبب فى ذلك يرجع إلى منافسة اللغات الأجنبية لها ، فاللغات الأجنبية هى الأخرى تعاني من المشكلة ذاتها .

إن أزمة اللغة العربية فى المدرسة ترجع إلى سببين رئيسيين :

– تننى مستوى التعليم عموما فى بعض مدارس مصر

والوطن العربى .

– اختلاط الأوراق بينها وبين اللغة العامية فى مجال التعليم ، دون

تخطيط علمى يفض الاشتباك بينهما .

ويؤيد هذه النتيجة التى انتهينا إليها تقرير هام عن «مقومات القراءة والكتابة فى التعليم الابتدائى» أشرف عليه الدكتور عبد العزيز القوصى ، وصدر من المركز القومى للبحوث التربوية عام ١٩٨٠ . فى هذا التقرير يذكر الباحثون أن من أسباب ضعف التلاميذ فى اللغة العربية عموما : «الانتقال الفجائى من عامية الطفل إلى اللغة الفصحى» . كما يلاحظون أن «بعض المربين يصرون على أن يكون الصبي مع المتعلم باللغة العربية الصحيحة ، وأن يكون تعليم القراءة والكتابة باللغة الفصحى دون غيرها» . ثم يقولون « ولكن ذلك يعرض الطفل من أول الأمر للغة لا يالفها ، فتكون بين النشء واللغة السليمة حواجز منذ البداية تؤدى إلى تمثر النشء فى تعلم القراءة والكتابة ، وفى

الشعور بأن اللغة مادة صعبة غير مشوقة . ولهذا ينادى بعض المربين بإمكان الافادة من القدر المشترك بين الفصحى وعامية الطفل التى يأتى بها إلى المدرسة . ثم يضيف التقرير : « ولهذا ترى اللجنة ألا نقحم على الطفل من أول الأمر ألفاظا عربية فصيحة تكون فى الغالب غير مألوفة ، وإنما نأخذ بيد الطفل بادئين بلغته ، ثم ننقله فى وفق وتدرج إلى اللغة بعناصرها الأساسية الأربعة وهى :

الحديث – الاستماع – القراءة – الكتابة .

كل ذلك مع حسن الاداء وصحته وجماله . ومع الفهم والافهام باكثر سرعة ، ويأقل جهد . وعند نقل الطفل من لغته الأصلية إلى اللغة العربية السليمة ، نلاحظ أن الانطلاق والايجابية والثقة فى النفس لا تقل كلها أهمية عن سلامة الإعراب ، وصحة الكلمات ، ذلك أن التصحيحات اللغوية تحبط شخصية الطفل ، وتوقف نموه اللغوى » .

ومن الجدير بالملاحظة أن الباحثين فى تقريرهم لم يربطوا – من قريب أو بعيد – بين تعلم اللغات الأجنبية وضعف التلاميذ فى اللغة العربية . بل أرجعوا الضعف أساسا إلى الانتقال الفجائى من العامية لغة الطفل الأولى إلى استخدام الفصحى لغة التعليم فى بداية المرحلة الدراسية .

الانتقال من لغة الطفل إلى لغة المدرسة فى بداية المرحلة التعليمية : فى الاجتماع الذى عقده خبراء منظمة اليونسكو لدراسة « استخدام اللغات الدارجة فى التعليم » والذى مثل مصر واللغة العربية فيه الدكتور أحمد زكى ، ونشر فى تقرير خاص عام ١٩٥١ – يتحدث الخبراء عن : « أن الطفل من خلال لغته الأولى التى اكتسبها على حجر أمه يتعلم كيف يصوغ أفكاره ويعبر عنها ، كما يتعلم كيف يفهم العالم من حوله ويتعامل معه » . ثم ينتقلون من ذلك الى أنه « إذا فرضنا على الطفل فى بداية المرحلة الدراسية أن يتلقى التعليم بلغة أخرى فأننا بذلك نرهقه ، ونكلفه

بطريقتين وأسلوبين مختلفين في صياغة الأفكار وبناء الاستدلال ، مما يعوقه ويبطئ تطوره الفكري والعلمي .

ولكنهم يقولون أيضا أنه « قد توجد ظروف تحتم استخدام نوعية من اللغة في بداية تعليم الطفل ، تختلف بطريقة أو أخرى عن لغته الشخصية – كإن تكون لغة التعليم أوسع انتشارا ، أولها مكانة خاصة في المجتمع ، مما يجعل النفع الذي يعود على الطفل من استخدام اللغة الثانية أكبر من الضرر الذي يعود عليه من ترك لغته الأولى » ، وينصح الخبراء في هذه الحالة بأن تتخذ كل الوسائل الممكنة لجعل الانتقال من لغة الطفل إلى لغة المدرسة سهلا وميسرا ما أمكن ، وأن تكون مهمة تيسير انتقال الطفل من لغته إلى اللغة الأخرى مقدمة على كل ماعداها من المهام التربوية أو التعليمية الأخرى .

ولم يكن تقرير اليونسكو هذا هو أول دراسة في الموضوع ، فقد سبقته دراسة هامة لوزارة المعارف المصرية . ففي شهر مايو عام ١٩٤٥ شكلت وزارة المعارف لجنة أطلق عليها « اللجنة الدائمة لترقية اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية » ، والتي قدمت تقريرها النهائي في أغسطس عام ١٩٤٧ ، وكان من بين ما أوصت به :

« أن تتخذ لغة الأطفال العامية وسيلة للتعليم في أول الأمر في مرحلة الرياض والمدارس الأولية ، وتبذل بعض العناية لتهديب هذه اللغة العامية بالتدريج ، ويزود الطفل بين الحين والحين بكلمات عربية صحيحة ترادف ما يستعمله من الألفاظ العامية مع ملاحظة أن تكون قريبة في شكلها من عامية الطفل ، ويراعى في تصحيح نطق الأطفال ألا يكون إلا بالقدر الذي لا يحول بينهم وبين الانطلاق في التعبير » .

وكان هذا التقرير قد نوقش في مؤتمر ضم مفتشى اللغة العربية وبعض منسوبيها في شهر فبراير عام ١٩٤٨ ، وفي هذا المؤتمر اعترض بعض رجال اللغة العربية على هذا المبدأ ، وقالوا إنه يتعارض مع

ما ترمى إليه اللجنة من طبع النشء على العربية السليمة ، ولكن مناقشات المؤتمر أظهرت أنه ليس هناك تناقض بين وجهتي النظر ، إذ أن المراد هو جعل اللغة العامية ابتداء لتعليم العربية بتصحيح ما فيها من تحريف ، وتصويب ما في نطقها من خطأ ، وما إلى ذلك مما يحاولها من عامية إلى فصحي ، وبهذا يتجمع للتلميذ حصيلة لغوية سليمة ويسر سبيل ، ويقرب الطرق ملاحة لداركها ، على أن هذه الحصيلة ستزاد بما يدرسه التلميذ من قصص ومطالعة وأناشيد ، وكلها باللغة العربية الصحيحة .

واقترح المستشار الفني لوزارة المعارف في تقريره وضع معجم يبين على وجه التقريب الحصيلة اللغوية للأطفال ، وما يجري على ألسنتهم من ألفاظ وتراكيب ، حتى يمكن الانتفاع بها في وضع كتب المطالعة والقصص والأناشيد ، وبذلك يجرى كل هذا ملائما لمقول الأطفال ، ثم قال : « والواقع أن المقصود – قياسا على ما حصل في اللغات الأخرى – هو إجراء بحث علمي يرمى إلى تحديد المفردات الأكثر شيوعا في الاستعمال العادي ، مرتبة على حسب درجة شيوعها ، أما الألفاظ والتراكيب التي تجرى فعلا على ألسنة الأطفال فلا تحدد الهدف الذي نسعى إليه في تعليم اللغة في كل مرحلة ؛ بل تحدد الأمر الواقع الذي نرمي إلى الارتقاء عنه » . ثم ناشد التقرير معاهد التربية أن يكون هذا البحث من البحوث التي تهتم بها .

وقد حدثت استجابات عديدة لهذا النداء ، نخص منها بحثا قدم لجامعة لندن عام ١٩٤٩ عن : « القاموس اللغوي للطفل المصري في سن دخول المدرسة ، وارتباطه بالمادة القرائية التي تقدم للأطفال في أولى مراحل التعليم » ، وبحثا تقدم به قسم اللغة العربية في المركز التربوي للبحوث والانماء في لبنان عام ١٩٧٣ .

وتجمع كل هذه البحوث على ضرورة مساعدة الأطفال على الانتقال

بعمل الرصيد القوي للمراحل الابتدائية والاعدادية للعالم العربي كله ،  
وتم الانتهاء منه عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من كل هذه البحوث ؛ وكثير غيرهما مما قام به طلاب  
الدراسات العليا في كليات التربية بالعالم العربي ، بهدف تسهيل  
الانتقال من لغة الطفل الى لغة المدرسة - فان المواد الدراسية ؛ التي  
تقدمها المدرسة للطفل في المرحلة الأولى ، لا تجرى في انتقاء المفردات  
والتراكيب التي تستخدمها على قواعد علمية احصائية منظمة ، ومع ذلك  
فهناك محاولات يبذلها مؤلفو المراحل الأولى لاختيار ما يسمونه بالالفاظ  
السهلة ، ولكن بطريقة انطباعية ذاتية .

#### اللغات الأجنبية في المدرسة :

في الوقت الذي يكثر فيه الحديث بصورة مكثفة ، وبما يشبه  
الاجماع ، عن ضعف اللغة العربية هذه الأيام وتردى مستواها عند  
الثقافين عموما ، حتى المتخصصين منهم - لا نكاد نسمع الكثير عن  
ضعف اللغات الأجنبية عندنا ، حتى ليخيل المرء أن هذه اللغات  
وحدها - دون غيرها من جميع فروع المعرفة الانسانية - بخير  
وفي أحسن حال .

والحقيقة أن هناك من الشواهد ما يدل على أن الوضع غير ذلك .  
فمستوى الخريجين في اللغات بوجه عام ضعيف حتى في اللغة  
الانجليزية ، مع أنها تلقى عناية خاصة في وسائل التعليم ، كما تلقى  
في المقام الأول قبل غيرها من اللغات لدى الثقافين ، ولا نغني بذلك  
خريجي المدارس العربية الذين يدرسون اللغات الأجنبية ابتداء من  
المرحلة الاعدادية ودهم ، بل نغني أيضا خريجي ما يسمى عندنا  
بمدارس اللغات ، والمشكلة في اثبات هذه الدعوى هي أننا لم نضع حتى  
الآن معيارا علميا لقياس مستوى الخريجين في اللغات الأجنبية -  
ولا حتى اللغة القومية - بطريقة موضوعية .

من العامية التي يتكلمون بها الى الفصحى التي يجب أن يتعلموها في  
المدرسة ، وذلك بأسهل طريقة ممكنة ، وبطريقة عقلانية تعتمد على  
أسس علمية وتربوية واضحة ، وتتلخص هذه الطريقة في :

- القيام بدراسات احصائية لمفردات العربية الفصحى الحالية ،  
ومفردات العامية التي يتكلم بها الطفل ، وكذلك تراكيبها النحوية ،  
ويشكل أحص عمل حسابات التواتر ودرجات الشيوع والتوزع ،  
وحسابات درجة التناول للكلمات المحسوسة .

- وضع هذه النتائج تحت تصرف المشرفين على الماهج ، ومؤلفي  
الكتب وقصص الأطفال ، ومصممي المواد الدراسية عموما ،  
لاستخدامها في تقديم المادة الدراسية لتعليم الفصحى بطريقة متدرجة  
تتفق وتدرج المادة ذاتها .

- وضع قواميس حديثة للمراحل التعليمية المختلفة ، تأخذ في  
اعتبارها التزاوج في المرحلة الأولى بين ما هو مشترك بين لغة الطفل  
ولغة المدرسة .

- مقارنة بين العربية الفصحى والعامية لبيان التالي :

• المفردات والتراكيب النحوية المشتركة بينهما .

• المفردات والتراكيب النحوية الخاصة بالعربية الفصحى الضرورية  
لمراحل التعليم المختلفة .

• المفردات والتراكيب النحوية الخاصة بعامية الطفل في سن  
الاتحاق بالمدرسة .

وبالإضافة الى البحوث السابقة ؛ قامت الهيئة الاستشارية للمغرب  
العربي في التربية والتعليم بإحصاء المفردات المستخدمة في المغرب  
وتونس والجزائر ، في المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي ، بالإضافة  
الى احصاء مفردات من لغة الأطفال في مناطق جغرافية عدة ، ثم  
أصدرت قائمة « الرصيد القوي الوظيفي للتربية والثقافة والعلوم » ،

المدرسة الألمانية باستعداداتها الخاصة ، كما قد لا ينطبق على جميع المدارس الأجنبية الموجودة في مصر ، ولكنها تعطى الصورة العامة على كل حال .

#### حاجة الوطن من اللغات :

لقد اتجهت المؤسسات التعليمية في مصر أخيرا الى الاهتمام ببعض اللغات الكبرى غير الأوربية ، فكلية الآسِن تدرس الصينية منذ أكثر من عشرين سنة ، كما أن كلية الآداب في جامعة القاهرة بها الآن قسم للغة اليابانية ، احتفل مؤخرا بمرور عشرين سنة على انشائه ، وتحظى اللغة العبرية - لأسباب واضحة - باهتمام خاص في مصر منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي ، ومع ذلك فإن الإدارات الحكومية المعنية لم تفتتح الفرصة للاستفادة هؤلاء الخريجين - فيما عدا اللغة العبرية - في المواقع التي تحتاج الى خبراتهم ، مما يهدد بتراجع الاقبال على تلك الدراسات الرائدة ، ومصالح الوطن الحقيقية تستدعي أن نتجه في تعاملنا الخارجى شرقا وجنوبا . وليس من المعقول أن نرى الذين يقومون بالترجمة - من العربية واليهما - عند زيارة مسئول مصرى للبلاد الأجنبية التي لا تتخذ اللغة الانجليزية لغة تبادل دبلوماسى - من أبناء البلاد الأجنبية وحدهم ، وليس من المعقول أن نستمر دوايا في التعامل بالانجليزية والفرنسية وحدهما ، ولا نستخدم في الإدارات ذات الصلات الخارجية في آسيا وأفريقيا خريجي أقسام اللغات غير الأوربية .

واهتمام المؤسسات التعليمية في مصر باللغات الشرقية والجنوبية لا يسير على خطة ثابتة ، وما حدث ويحدث في دراسة اللغات الافريقية ، من ازدهار ثم انتكاس ، خير شاهد على هذا . كذلك لا ترتبط دراسة اللغات عندنا بحاجات البلاد بطريقة مقننة واضحة . وعلى سبيل المثال ينبغي - عند الحديث عن خطط التنمية المستقبلية - أن تدرج نوعيات اللغات التي تحتاجها الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة داخل هذه الخطط .

فامتحان الثانوية العامة الذي يجتازه تلاميذ مدارس اللغات عندنا باللغة الانجليزية مثلا ؛ هو من نوع الامتحانات التحصيلية الذي يعنى اجتيازه فقط أن الطالب قد أتقن المقرر الذي كان عليه أن يدرسه ، ومثل هذا الامتحان التحصيلي لا يخبرنا بشئ - في حد ذاته - عن مستوى كفاءة الذين يجتازونه وحتى بدرجات عالية - في اللغة الانجليزية ، بالقياس الى القدرة العامة التي تؤهل الشخص للتعامل الوظيفي بهذه اللغة في مجتمعها ، وهذا هو السبب في أننا نفاجأ بعجز الخريجين في المستويات التعليمية من جامعية وقبل الجامعية عن أداء المهام التي تطلب منهم من خلال اللغة الانجليزية ، ومع ذلك نستطيع أن نتلمس بعض المؤشرات الموضوعية للوصول الى حكم على مستوى الخريجين .

فلمساعدة كلية الطب يعلمون تمام العلم مدى ضعف الطلاب المقبولين حديثا في اللغة الانجليزية ، على الرغم من أنهم يمثلون قمة زملائهم من الحاصلين على الثانوية العامة في التحصيل والأداء . أما الطلاب الذين يتقدمون للجامعة الأمريكية - ومعظمهم من خريجي مدارس اللغات ومن الحاصلين على مجاميع عالية في الثانوية العامة - فإن الذين يجتازون امتحان القبول في اللغة الانجليزية منهم ويسمح لهم ببدء دراساتهم الأكاديمية بنون الحاجة الى دراسة اضافية لتقويم لغتهم الانجليزية - لا تصل نسبتهم الى ٢٥ ٪ من مجموع الناجحين وحدهم . وامتحان القبول الذي تعقده الجامعة الأمريكية في اللغة الانجليزية له أهمية خاصة في الحكم على مستوى الخريجين العام في تلك اللغة ، فهو من نوع اختبارات الكفاءة الذي يحاول أن يكشف مستوى الطالب في اللغة بصورة عامة ويبين قدرته على أداء مهمة بعينها ، وهى هنا بصورة خاصة تلقى المحاضرات والدراسة الأكاديمية من خلال اللغة الانجليزية ، وما نذكر عن اللغة الانجليزية قد لا ينطبق بالضرورة على جميع اللغات الأجنبية الأخرى في مصر ، وخاصة اللغة الألمانية التي تسهر عليها

ونحن في كل ذلك لا نواكب كثيرا من البلاد الأخرى : ففي الصين مثلا توجد مدارس لتعليم اللغة العربية في جميع الوزارات والمصالح التي لها تعامل مباشر مع المنطقة العربية . وفي باكستان يتولى الجيش الباكستاني تعليم كوادر مختارة من الضباط وصف الضباط اللغات الأجنبية في مدارس خاصة به ، منتشرة في مواقع المعسكرات الكبرى . ويتولى فرع اسلام آباد وحده تدريس اثنتي عشرة لغة ( في فرق مدتها ستة أشهر لكل مستوى ) ومن بين هذه اللغات اللغة العربية التي تحظى باهتمام خاص من حيث الكيف وعدد المتعلمين ، نظرا لاهتمام باكستان بالمنطقة العربية .

إن لمصر مصالح حيوية يحتاج تحقيقها إلى التعامل باللغات الأجنبية غير التقليدية ، ونحن في حاجة - إلى جانب معرفة مالمدى الآخرين من علم وحضارة - أن ننقل حضارتنا إلى الآخرين ولسانهم هم . كذلك هناك مواقع كثيرة ( مثل الأقصر ودير سعيد والاسكندرية ) إلى جانب القاهرة بالطبع - تحتاج لظروفها الخاصة - أن يوجه الحكم المحلي فيها عناية نحو احصاء اللغات الأجنبية التي تحتاجها التنمية فيها ، ثم يقيم المؤسسات التعليمية التي تخرج هذه الخطط إلى حين الواقع .

إن القضية التي نحن بصددتها ليست عدوان لغة على أخرى ، ولا كيفية حماية لغة من أخرى ، ولا حماية الثقافة والهوية من عدوان لغة أو لغات أجنبية . ولكنها قضية توصيف ما يحتاجه الوطن في تطلعه نحو مستقبل أفضل ، وقضية تحقيق التوازن بين مصادر العلم والثقافة الحقيقية وفي مقدمتها : اللغات من قومية وأجنبية - بطريقة تكفل إعداد المواطن المصري المثقف ، بحيث يستطيع خدمة وطنه في الموقع الذي يحتاجه ، وبدرجة الكفاءة التي تكفل له اداء المهمة على الوجه المطلوب . وليس الهدف هنا تقديم توصيات تفصيلية عن صورة المنهج

الدراسي ، أو كيفية اعداد الكتاب المدرسي ، أو كيفية تدريب المعلمين والأساتذة ، فهذه مهام خاصة برجال التعليم ، وعليهم وحدهم - كخبراء متخصصين في ميدان التربية والتعليم - يقع تنفيذ المهمة التي وكلها اليهم الوطن وبالطريقة التي يرونها مناسبة .

كذلك ليس هو إصدار خطة ملزمة لتعليم اللغات يضطر الآباء والمؤسسات التعليمية عندنا أن يسيروا فيها دون تغيير أو تعديل . ولكن المقصود هو اقتراح أهداف عامة لتعليم اللغات ، وأن نحدد بالطرق الموضوعية المستويات التي ينبغي أن يحققها المتعلمون في دراستها ، والطريقة التي نحدد بها نوعية اللغات التي ينبغي أن تلقى عناية خاصة .

وكذلك تقديم المشورة للمؤسسات التعليمية في قضية هامة لم تلق ما تستحقه من عناية حتى الآن ، وهي التوقيت والطريقة المناسبين لادخال اللغات - من قومية وأجنبية - في المنهج الدراسي للطفل ، بحيث نأخذ في الاعتبار مخاوف المربين من التأثير على الصحة النفسية للطفل واللغة القومية من جهة ، ورغبة الآباء والمؤسسات القومية في الارتقاء بمستوى اللغات عموما لدى المثقفين من جهة أخرى .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ؛ وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة - يوصى بما يأتي :

\* ادراج اللغات جميعا - بما في ذلك اللغة العربية - في اطار واحد ، والتعامل معها كوحدة تعليمية وتنقيفية متكاملة - تستمد كل لغة منها أهميتها النسبية طبقا لوضعها الاجتماعي والعالمي ، وطبقا لاحتياجات الوطن ذاته . ونرى أن تصنف كالتالي :

- اللغة العربية - لغتنا القومية ، ومن هنا تأتي أولوية الاهتمام بها في جميع المؤسسات التعليمية .

يستمدون منها العبارات والألفاظ المناسبة لمستوى الطفل .

– مع الأخذ في الاعتبار أن قضية الفصحى في بداية المرحلة التعليمية هي قضية التعليم كله . ومن الواجب إزالة التناقض بين وضعها في دروس اللغة العربية ، حيث تعامل كموضوع الدراسة ، ووضعها في بقية المواد الأخرى مثل العلوم والرياضة ، حيث تكون وسيلة تعليمية .  
ولذلك يجب التنسيق على محورين : وضعها في الانتقال من العامية ، ووضعها باعتبارها وسيلة وهدفا في بداية المرحلة .

\* تعامل مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية بمنتهاى الحذر من ناحية تقديم لغات تختلف عن لغة الأم ، حتى لا تتأثر ملكة التفكير والتطور العقلى عند الطفل إذا أرغم قبل مرحلة التكوين الفكرى على الدراسة بلغة تختلف عن لغته الأولى . وعلى الرغم من الاغراء الذى تلاقيه فكرة تعليم لغة أجنبية في مرحلة العضانة – فإن الشواهد تدل على أن مراعاة الصحة النفسية للطفل تقتضى أن تقتصر على تقديم المشترك بين لغته وبين الفصحى تقديما خفيفا لتعلم الحروف والكتابة . ومن الممكن – فى بعض المدارس ذات الوضع الاجتماعى والثقافى الخاص – تعليمه بعض الأغاني والأناشيد بلغات أجنبية دون أن يدخل فى النظام اللغوى لتلك اللغات .

\* مراعاة الفروق الفردية والاجتماعية بين المتعلمين ، وأيضا بين نوعيات المدارس ذاتها . فقد لوحظ – من البحوث التى أجريت فى بلاد مختلفة من العالم – أن للمناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية التى يتبعها الأطفال علاقة مباشرة بقدرتهم على استيعاب لغة أو أكثر ، وكذلك لها علاقة بالمرحلة التى يبدأ فيها ائخال اللغة الأجنبية .

ومن المفيد أن تقدم اللغات الأجنبية فى المدارس – كلما توافرت الامكانات والظروف ، مثل وجود مدرسين مؤهلين – داخل نظام اختيارى يستطيع به المربون اعطاء كل متعلم من اللغات على قدر رغبته وقدرته الخاصة .

– تصنف اللغات الأجنبية جميعا إلى مجموعتين :

• مجموعة اللغات الأوروبية الأساسية ( الانجليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية والاطالية والروسية ) .

• مجموعة اللغات غير الأوروبية الأساسية : الصينية واليابانية والكورية والأردية والهندية والسواحلية والهوسا والافريقانية ..... الخ ) .

\* تحدد كل إدارة حكومية ( الخارجية ، الجوازات ، السياحة ، البحث العلمى ، الجامعات ) وكل منطقة تعليمية حاجتها المستقبلية من اللغات الأجنبية : نوحا ( انجليزية ، يابانية ، صينية ) ومجالا ( البحث العلمى ، إدارة البنوك ، الترجمة الفورية ، الارشاد السياحى ) ودرجة تعليم (ترجمة الأعمال الأدبية ، فحص الجوازات ) . ويربط كل ذلك بخطة التنمية ، وتعلن هذه الخطة بمختلف الوسائل وفى المؤسسات التعليمية لتوجيه الطلاب وتشجيعهم على الاهتمام بتلك اللغات .

\* تشجع المدارس على الاتجاه تدريجيا – طبقا لتوافر المدرسين والمناهج والمواد الدراسية – الى تأهيل التلاميذ فى لغة واحدة على الأقل من كل من المجموعتين الثانية والثالثة ، بالإضافة إلى اللغة القومية كحد أدنى .

\* يترك لكل مدرسة أو هيئة أو منطقة تعليمية تنفيذ هذه الخطة بالصورة التى تتفق وظروفها وأوضاعها الخاصة ( من اجتماعية واقتصادية ) . وتكتفى الجهات التعليمية المركزية بالاختبارات العامة وسيلة للتقويم ، وتبعا للاحتياجات .

\* يتم صياغة المادة التعليمية فى المرحلة الأولى لجميع المواد بلغة عربية ؛ لتتقل تدريجيا من المشترك بين عامية الطفل وهو على عتبة المدرسة ؛ وبين الفصحى المستهدفة فى المدرسة . ويتم كل ذلك بناء على احصائيات ودراسات تضع تحت يد مؤلفى الكتب – لا فى العربية وحدها ، وإنما فى بقية المواد التى تدرس بالعربية – مادة لغوية



• ترك الحرية للمدارس والمناطق التعليمية المختلفة - كل بحسب ظروفه - فى تدريس لغة أو لغات معينة طبقاً لنوعية التلاميذ واحتياجات المنطقة والوطن .

- مع النظر فى أن يعين المسئولون عن التعليم فى كل محافظة النوعيات اللغوية التى تدرس فيها . فمثلاً فى منطقة مثل الأقصر - حيث توجد المزارات السياحية - أن تقدم المدارس والمعاهد ، على أسس اختيارية ؛ مقررات فى الإرشاد السياحى واللغات المناسبة .

• وضع معايير موضوعية - فى العربية واللغات الأجنبية على السواء - لتعريف درجة الإلتقان اللغوى ؛ على أساس المهام الوظيفية التى يتطلب الوطن أداؤها بتلك اللغات ومن غير المفيد الاعتماد على نظام الامتحانات الحالى فى هذا الشأن ، إذ أنها من النوع التحصيلى الذى لا يكشف عن المستوى العام للخريج . ولهذا يمكن النظر فى أن تتولى جهة مسئولة - خارج المؤسسات التعليمية الحالية - وضع امتحانات كفاءة لغوية بالمواصفات الموضوعية لها عالمياً ، فى كل لغة يتم تدريسها فى مصر . ويكون من حق كل طالب أو خريج أن يتقدم فى الوقت الذى يريده للامتحان فى أية لغة ، ويمنح شهادة قومية بمستواه ( أساسى - متوسط - مهنى ) .

ومن فولسند هذا النظام أنه - بالإضافة إلى مساعدة الجهات المعنية على معرفة مستوى المتقدمين لها فى اللغات المطلوبة - يحدد مستوى الإلتقان اللغوى المطلوب تحديداً موضوعياً ، يساعد المؤسسات التعليمية التى تتولى تعليم تلك اللغات على تصميم مناهجها وطرق تعليم اللغات عندها ، بطريقة واضحة تساعد خريجها على اجتياز الامتحان .

وليس من السهل وضع مثل هذه الاختبارات الكاشفة ، ولذلك ينصح بالاستعانة فى بادئ الأمر بخبرة المؤسسات الأكاديمية العالمية فى البلاد التى تعتمد على اختبارات الكفاءة فى قياس درجة إلتقان خريجها للغات المحلية والأجنبية .

• إجراء البحوث الميدانية الضرورية فى البيئات المصرية المختلفة ، فى المدن والقرى ، لمعرفة مدى تأثير تعلم اللغات الأجنبية على درجة تحصيل التلاميذ للفهم القومية فى مراحل التعليم المختلفة ، وأيضا علاقته بتقدمهم الفكرى وانتمائهم القومى والحضارى .

• القيام بالمسح اللغوى الشامل لألفاظ الفصحى المعاصرة وتراكيبها ، وكذلك لألفاظ وتراكيب لغة الأطفال وهم على أول المرحلة التعليمية ، وعمل قوائم التواتر لكل نوعية لغوية ، وكذلك عمل قوائم بالمشارك بين النوعيتين ، حتى تكون لدى مصممي المواد الدراسية المختلفة حصيلة لغوية واقعية يستخدمونها فى تأليف كتب المرحلة الأولى .

• تحقيقاً للمساواة فى الاهتمام بين اللغة العربية واللغات الأجنبية التى أنشئت لها مدارس تجريبية ، ينبغى إنشاء مدرستين من هذا النوع تخصصان اللغة العربية ، ولتلقان كمدرستى لغات نموذجية بائنتين من كليات التربية ، ويعنى فيهما عناية خاصة بتعليم اللغة القومية .

- على أن تستمر المدرستان ( أو مدرسة واحدة منهما على الأقل ) ، كمدرستين نموذجيتين ثانويتين للفتن القومية ، وتحلان محل المدرسة التى كانت تعرف « بتجهيزية دار العلوم » ويلحق خريجوهما بكلية دار العلوم ، أو أقسام اللغات العربية فى كليات الآداب بالجامعات .

## دور التربية والتعليم في معالجة بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة

تجتاز مصر مرحلة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الأثر البعيد في حركة حياتها ' استشرافا للقرن الحادي والعشرين . ومن أمثلة ذلك : الاتجاه الديمقراطي ، وحرية التعبير والصحافة ، والتحول نحو آليات اقتصاد السوق في جو انفتاحي أكثر انضباطا ، وجميع ذلك من المؤشرات الدالة على عهد مقبل ' يرجى أن يكون عهد رخاء وتقدم بمشيئة الله .

ومع ذلك فإن الحركة يشوبها بعض الصعوبات التي تتمثل في قضايا ومشكلات اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية . وقد بلغ بعضها شكل الظواهر المقلقة التي تجسدت في أنواع من السلوك المنحرف - الذي أصبح يحتم على الجميع العمل الجاد على التصدي له وعلاجه .

وتتركز بعض قضايا مجتمعنا المعاصر في طائفة من صعوبات الأوضاع الاقتصادية السائدة . فبالرغم مما تحقق مؤخراً من نجاحات ملحوظة في هذا المجال الحيوي الهام ، فما زال الأوضاع تعاني من بعض تواحى القصور في مجمل الانتاج العام ، حيث الناتج القومي لا يتكافأ مع امكانيات أمة يقارب تعدادها ستين مليوناً . وهناك أيضاً شيء من الخلل في الميزان التجاري يتجلى في التفاوت الملحوظ بين حركة التصدير والاستيراد ، فمازلنا نجلب من الخارج الكثير من السلع كاملة التصنيع ، والمواد الغذائية بمقادير لا تتناسب مع كوننا بلداً زراعياً أصيلاً .

هذا وتسمى الدولة دائية على تشجيع الاستثمارات من موارد داخلية وخارجية ، وتعمل على تيسير الاجراءات في هذا السبيل ، ومع

ذلك فمزال أمامنا الكثير لتحقيقه لهذا الغرض .

ومن الجلى أن هذه القضايا الاقتصادية ، لها أصدائها في مستوى الرخاء العام ، وتحديد فرص العمل المتاحة ، وما يصاحب ذلك من أشكال البطالة ، السافر منها والمقنع ، فضلاً عما يمكن أن يتولد عن هذه الاوضاع من انحرافات سلوكية .

ومجمل القول أن هذه السلبيات ، على اختلافها ، استرعت بالضرورة اهتمام الأجهزة المعنية في الدولة لدراستها ، وبحث نوافعها ، واصطناع ما يناسب كل فئة منها من مواجهات وعلاجات .

ومن الطبيعي أن يكون لنظام التعليم دوره الأساسي والأصيل في التخطيط الهادف لمواجهة هذه القضايا السلبية ، بحيث يسهم التعليم بنصيبه في اطار مآلديه من صلاحيات وامكانيات ، وأن تتضافر جهوده مع الانظمة الاجتماعية الأخرى من دينية ، واعلامية ، وغيرها من الأجهزة المعنية .

وازاء تنوع القضايا الاجتماعية وتعددتها ، وتفاوتها في الشكل والموضوع ، فقد كان من الضروري أن تتخير هذه الدراسة من القائمة الواسعة لأحداث الحاضر ومشكلاته ما يتناسب مع الدور الممكن لجهاز التربية ان يسهم به في علاجها ، في نطاق ما تتيحه له صلاحياته وامكانياته الميسرة .

ومن المفروض منه أن نظام التعليم يُبأشر مهامه في اتجاهين متكاملين :

- نشاط يجري داخل مؤسساته بصورة مباشرة ، من حيث السهر على تكوين جيل من الناشئين المحصنين ضد الخطأ والانحراف ، جنباً إلى جنب مع ما تُزودهم به من معلومات ومهارات .

- ثم اتجاه يتجاوز حدود المنشأة التعليمية ممتداً إلى البيئة والمجتمع ؛ اشعاعاً وريادة يعم نفعها أولياء الأمور ثم الجيرة فالمجتمع العام .

**والتزاما بهذا الإطار فقد انعقد الاختيار على القضايا الآتية :**

- الانحرافات السلوكية ، فردية كانت أو جماعية ودور التربية والتعليم في علاجها .

- قضية الانفجار السكاني وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

- الانتاج في أوضاعه القائمة ، وما يشوبه من قصور في البعدين الكمي والكيفي ، وما يمكن للتربية والتعليم أن تسهم به لرفع الكفاية الانتاجية وترشيد أنماط الاستهلاك ، وملفاته ما يصاحب القصور في هذه النواحي من آثار .

وجلى أن هذه القضايا الثلاث تغطي الجانب الغالب من أمهات المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا المعاصر . ودعى في اختيارها أنها تتيج مجالاً فسيحاً يبرز فيه دور جهاز التربية والتعليم في التصدي والعلاج ، على أن هذا الجهاز لا يعمل في هذا الإطار منعزلاً ، طالما كان جزءاً من منظومة من الأجهزة والأنظمة المختلفة تتوزع بينها الأنوار ، وتتضافر جهودها وتتكامل في توافق وتنسيق .

#### **قضية الانحراف السلوكي :**

**طبيعة الانحراف السلوكي :** حين نتحدث عن السلوك في مظاهره المنحرفة ، فإننا نلتحق عندئذ بالضرورة إلى مجال الأخلاق بقيمها ومبادئها ، ومدى التزام الفرد بمعاييرها وحدودها ، وإلى أي مدى يستلهمها الهداية في كل ما يساوره فكراً وسريرة ، وفيما يصدر عنه من قول أو فعل صريح . وتستمد الأخلاق أصولها ودعامتها من القيم الدينية التي تنظم علاقة الفرد بربه ، وصلته بغيره من الناس في شبكة التعاملات التي تجمعهم . والقيم الدينية تمتاز بأنها أصيلة ثابتة ومثالية شاملة ومطلقة . ومن ثم فإن التزام المرء بحدود القيم الدينية

والأخلاقية ومعاييرها ؛ يضافى على السلوك صفة السوية والسلامة ، وإغفالها وتركها ينزلق بالسلوك إلى مستوى الانحراف .

والانحراف خروج عن الوسطية الفاضلة ، حيث يتخذ في بعض أشكاله مظهراً مغالياً متطرفاً ، وفي بعضها الآخر وهو النقيض المقابل ؛ نجده ينزع إلى التراخي والتسيب . وهكذا تتراوح الانحرافات بين طرفي الإفراط والتفريط ، وكلا المظهرين مرفوض . فالمتطرف المغالى يكون أميل إلى جمود النظرة وضيق الأفق ، نزاعاً إلى العنف والعنوان ، وقد يبلغ في قصاره حد الجريمة والارهاب ، وحينما يسود التحلل والتسيب فإن الفرد ينزع عندئذ إلى الانانية والتسيب وعدم المبالاة ، ومثله حريص على حقوقه ، متهاون في واجباته ، لانجده يحرص على التعاون مع الآخرين ، أو التضحية ، أو تحمل المسئوليات . وبين هذين الطرفين درجات ، وفهم الظروف التي يتولد فيه الانحراف في أشكاله المتنوعة ؛ يقتضى الأمر العودة إلى خلفية النشأة في الفترة المبكرة من طفولة الإنسان في محيط الأسرة ، فالتأشؤ ثمة ومحصلة - بدرجة أو أخرى - للظسروف التي أحاطت به في السنوات الأولى من حياته ، فقد تتوافر للبعض ظروف تساعد على استقراره النفسي ، وتوازنه الوجداني ، وتثري وعيه بالمعارف والخبرات التي تؤهله لسلامة التصرف في مواقف الحياة التي تمترضه ، والتكيف المستريح للوسط الذي يعيش فيه . على حين يفتقد البعض الآخر هذه الظروف الملائمة ؛ فيتخذ طامعاً سلوكياً مختلفاً تنقصه السوية .

**وقد اتخذت بعض السلوكيات المنحرفة أشكالاً تثير القلق ، ومنها :**

- الانخراط في جماعات منحرفة ، ومن بينها الجماعات المتطرفة النزاعة إلى العدوان .

- تعاطي المخدرات ، وما يجر إليه ذلك من إيمان يدمر الصحة ، ويضيع المال ، ويفكك الأسر ، وينحرف بالسلوك .

- مظاهر متنوعة من الانحرافات ، ومنها التشكيلات العدرانية ، وحالات الاغتصاب ، والارتشاء ، وأشكال من الفساد والفسادية وغيرها .

حول أسباب الانحراف ودوافعه : توالت على البلاد ، خلال بضعة العقود السابقة على الثمانينات ، ظروف وتطورات في الداخل والخارج ، صاحبها تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ترتبت عليها آثار عميقة ؛ شملت التوجه السياسي العام للدولة ، وإعادة تنسيق التركيبة الطبقيّة للمجتمع ، وترددت أصداؤها في بروز تناقضات ملحوظة في المستويات الاقتصادية لبعض فئات المجتمع ، مما أحدث شكلا من أشكال الحراك الاجتماعي ارتفع معه البعض في امكانياته ومكانته ، وتواضع مستوى البعض الآخر في المقابل النقيض . وقد صاحب هذه الظروف أزمة في السكن ، لعزوف المال الخاص عن الاستثمار في مجال التشييد تلافيا لقيود التشريعات السائدة ، وتدهورت أوضاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية العامة ، وأخذت الدولة على عاتقها توفير غذاء الناس وملبسهم ومسكنهم بصورة عامة .

ويحلول الثمانينات بدأ التحول من الايديولوجية الشمولية الى توجهات ديموقراطية حرة وصريحة ، فأخذت الدولة بالتعددية الحزبية ، وأطلقت حرية التعبير ، وتضاوت سيطرة القطاع العام لصالح القطاع الخاص ، وحدث التحول الى آليات السوق وسياسة الباب المفتوح ، وغير ذلك من شواهد التحرر والديموقراطية . وقد صاحب هذه الليبرالية حركة من التضخم وارتفاع الأسعار لم تواكبها زيادة متكافئة في الأجور . ولذلك تضاعفت جهود محدودى الدخل لزيادة مواردهم بوسائل مختلفة أكثرها شريف تباركه وأقلها مشبوه نشجه .

وبفضل عن ذلك فقد صاحب هذه الحركة من التحرر والانفتاح على

الخارج ؛ زيادة في الاعلام الوافد في شكل مسلسلات وتمثيلات وأفلام يحمل بعضها ثقافات وتقاليده تخالف أعرافنا وتقاليدهنا ، مما أحدث أثراً لاخطئه العين في وعى الشباب وسلوكياته . ويزيد الموقف صعوبة بغزو فضائي ، لا يكاد يصد ، من اذاعات تليفزيونية يسرتها تكنولوجيا الاطباق الحديثة .

التزايد السكاني ، آثاره ومواجهته : إن الزيادة في المواليد ، وهي تناهز حاليا ٢,٧ ٪ ، تضيف على الدولة أعباء تتجاوز ما أمكن أن تحققه خطط التنمية المتلاحقة حتى الآن من أهدافها ، دون تحقيق فائض يعتقد به .

وقد أحدثت الزيادة السكانية ضغوطا على البنية الأساسية ، والخدمات المتاحة ، تطلبت توجيه اعتمادات ضخمة لتنفيذ مشروعات واسعة النطاق لتجديد وتحديث شبكات الصرف الصحي ، والمياه ، والكهرباء ، ووسائل النقل والمواصلات ، تحسبا للحاضر والنمو المتطور خلال فترة قادمة غير بعيدة .

كما أخذت الدولة في مواجهة الموقف السكاني بإنشاء سلسلة من المجتمعات العمرانية الجديدة ، مزودة بالمرافق والخدمات اللازمة ، حتى يخف الضغط على بعض الحواضر المكبسة ، فضلا عما نشأ فيها من مناطق عشوائية اقتضى الأمر العمل على تطويرها واحتوائها بالاحلال والازالة والابدال .

وكذلك فإن الزيادة السكانية الكبيرة لازمتها ظاهرة البطالة ، حيثما كانت فرص العمل المتاحة دون الطلب من مستحقى العمل . ونحن نلمس جانبا من هذه المشكلة بين الكثيرين من حملة الشهادات المتوسطة ، وهم يشكلون ما يناهز ٨٠٪ من طابقي العمل ، والنسبة الباقية من حملة المؤهلات العالية والجامعية الذين ينتظرون بضع سنوات فرصة للتعيين ،

ويشكل بعضهم نوعاً من البطالة المقننة رغم تعيينهم آخر الأمر في أعمال تمت لتخصصاتهم في بعض الأحيان .

أما في جهاز التربية والتعليم فقد كان للزيادة السكانية المطردة آثارها السلبية من حيث : القصور في المباني المدرسية ، مما دعا إلى تعدد الفترات في المبنى الواحد ، وارتفاع الكثافات في الفصول ، والقصور في التجهيزات والوسائل التعليمية ، فضلاً عن النقص في بعض تخصصات هيئات التدريس ، وإزاء تخلف عمليات التشييد وتراكم الأعباء وتطور الأسعار ، تضخم تكاليف التوسع والاحلال والتجهيز وغيرها من أبواب الاتفاق ، ومن الملاحظ ، في الآونة الأخيرة وخاصة بعد زلزال ١٩٩٢ ، حدوث نشاط كبير للاحلال والصيانة والتشييد ؛ تكسب مبالغ ضخمة ، وحقق إنجازاً ملموساً يبشر بالأمل في تجاوز الأزمة .

ومن جانب آخر فقد تحركت السياسة التعليمية في إطار سياسة قومية لمواجهة المشكلة السكانية ، ويرجع ذلك إلى عام ١٩٧٦ حين أخذت موضوع التربية السكانية ضمن محتوى التعليم ، وأعدت مايلزم لتنفيذ ذلك مسن الكوادر : معلمين وموجهين ، ومشرفين ومديرين وممتحنين وغيرهم .

#### قضية الانتاج :

من أهم القضايا الاقتصادية التي يتردد صداها اجتماعياً وهي قضية شغل ، ولازالت ، بال كل المصلحين في سائر بلاد العالم ، وهي تتعلق باستثمار الموارد ، والعمل على تنميتها بإطراد ، لتجاوز مجرد حد الاكتفاء إلى آفاق أبعاد رخاء وازدهاراً . فزيادة الانتاج وتحسين جودته هدف من الأهداف الحاكمة في المجتمع الطموح ، وضعف الانتاج من السلبيات الاقتصادية الخطيرة ، وبخاصة إذا قصر عن حد

الكفاف ، فتكون له آثار ضارة بأمن المجتمع واستقراره ، فضلاً عما يمكن أن يترتب عليه من تفكك المجتمع وضعفه ، مع تفشي الفراغ والبطالة وما يتصل بها من نتائج سيئة ، من حيث تدهور أحوال المجتمع فينحسر عنه المد الحضاري وتسيطر عليه عوامل الإحباط والتخلف .

ثم إن قضية الانتاج قضية قومية ترتبط بمؤسسات الدولة وأنشطتها المختلفة ، ومن بينها جهاز التربية والتعليم ، ذلك بأن التعليم دوراً حيويًا وفعالاً ، من حيث إنه أداة المجتمع ووسيلته لإعداد أجيال من المواطنين مزودين بالمعلومات والخبرات والمهارات التي تؤهلهم لممارسة عمل نافع لهم والمجتمع ، حين بلوغهم السن التي تؤهلهم للانخراط في حياة النشاط المنتج .

علاقة التعليم بالانتاج : هناك علاقة وثيقة بين التعليم والانتاج ، فقد ثبت أن العامل المتعلم هو من حيث المبدأ أكثر إنتاجاً من العامل الأمي ، وأطوع لمقتضيات العمل عن فهم ووعي . وكلما تقدم المجتمع ، وزاد حظه من العلم والتكنولوجيا ، ازدادت حاجة كل فرد فيه إلى تحصيل المزيد من المعرفة والخبرة . ولاشك أن العامل الذي لا يصيب خطأ كافياً من العلم والتدريب يعتبر خسارة ومظهر إهدار اقتصادي ، في حين أن المتعلم تعليماً جيداً يعتبر ركيزة أساسية من ركائز التقدم ، ومقوماً أساسياً في تطور المجتمع ، وهو الأداة الواعية التي يتحول بها التعليم إلى جهد استثماري في الموارد البشرية .

المهام التي تتناط بالتعليم لتحقيق الانتاج : كان من أهم التطورات التي حدثت في مجال التعليم ، النظر إليه في إطار التنمية الشاملة ، فالتعليم هو المصدر الرئيسي لتوفير الأطر الفنية والعلمية والإدارية الماهرة والمدرية التي تدفع عجلة الانتاج ، وحركة

الاستثمارات ، والنمو التكنولوجي ، وتطوير الخدمات ، وتنمية إدارة المشروعات وغيرها . وبالتعليم يكتسب الإنسان المقومات التي تحقق إنسانيته ، وكرامته ، وقدرته على تحقيق ذاته ، والإسهام بوعي في بناء مجتمعه وتقدمه . ومن هنا كان لابد أن تترجم متطلبات التنمية إلى مضمون تعليمي يتسم بالمرونة والحركة داخل العملية التعليمية ، لمواجهة تطورات التنمية واحتياجات المستقبل .

فلقد أصبح من سمات جودة التعليم مدى اشتغال برامج على تطبيقات عملية ، واحتوائه على ألوان متعددة من المعرفة والثقافة ، ومدى إسهامه في إعداد أفراد منتجين قادرين على أن يردوا بعد تخرجهم ، بعلمهم وسلوكهم ، أضعاف ما أنفقوه ، وأنفق مجتمعاتهم عليهم من أجل تعليمهم .

ومن المفروغ منه أن ارتباط التعليم بالانتاج سيساعد إلى حد كبير على كسر الحواجز التقليدية بين الفكر والتطبيق في المدرسة الحديثة ، لأن التطبيق في مثل هذه المدرسة هو امتداد للفكر ، فينزل من علياء النظر إلى أرض العمل والنشاط . فهذا أدعى إلى أن يرتبط الأداء التربوي والتعليمي بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وبهذا تتهيأ الفرصة الحافزة على الابتكار والإبداع .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ رُئي أنه من المهام الرئيسية لجهاز التعليم عنايته بتكوين الناشئ تكويناً دينياً وأخلاقياً سوريا إلى جانب حرصه على تزويده بالمعلومات في مقررات الدراسة ، وما تفعله المنشأة التعليمية في هذا السبيل لا يدعو أن يكون امتداداً لاحقاً لعمل في نفس المجال سبقت إليه الأسرة ، لتفرض في صغرها ما تستطيعه من القيم الدينية والأخلاقية

ومعايير السلوك ، مع تفاوت بين أسرة وأخرى في مقدار ما تصيبه من نجاح وتوفيق ، مما سيكون له أثره وتبعاته في مستقبل حياته المدرسية والعامة من بعد .

وعلى ضوء ماسبق جميعه يوصى بما يأتي :

#### الدين والأخلاق في المجتمع المدرسي :

\* إن التربية الدينية والأخلاقية في المحيط المدرسي تتجاوز حدود ما يجري عليه النص عادة في المقررات الدراسية ، حيث يجب أن تمتد إلى أفاق الممارسة والمعيشة ، والالتزام بأوامر الدين ونواهيه ، وتحكيم القيم الدينية والأخلاقية في كل ما يصدر من الفرد من قول وعمل ، ويعنى ذلك ألا تقتصر التربية الدينية والأخلاقية على قدر مرسوم من المعلومات والخبرات تلقى في دروس وساعات محدودة ثم ينتهي أثرها ، وإنما يجب أن تصبح مكوناً أصيلاً من مكونات وعي الناشئ واتجاهاته وتوجه فكره وتصرفاته .

\* ويمكن أن تتحقق في المجتمع المدرسي متطلبات الالتزام الأخلاقي ، كصفة شخصية سائدة ، حين تتوافر القوة الحسنة الملتزمة بين المعلمين الذين يتخذهم تلاميذهم أسوة يحاكونها ، وحين تمتاز إدارة المدرسة بقيادتها بالانضباط والجدية والنظام ، والحرص على إجراء الجزاءات على المحسن والمسن ، في عدالة لا تترك باباً لتسيب أو تراخ أو استثناء .

\* ويجب على المنشأة التعليمية أن توجه عنايتها إلى ما يشغل الفراغ بالأنشطة النافعة ، على تنوعها واختلاف أهدافها ، وبالأخص ما يحتاج إلى عمل جماعي تعاوني في العطلات الطويلة والقصيرة ، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع أجهزة وهيئات خارج جهاز التربية والتعليم ،

المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الداخلية ، لخدمات المرور ، وخدمة السياحة ، وغير ذلك من الأجهزة التي تستثمر نشاط الشباب .

\* الاهتمام بالتربية الديمقراطية في الحياة المدرسية ، متضمنة الشورى والحوار واحترام الرأي والرأى الآخر ، والعمل على دعم اتحادات الطلاب وتيسير انتخاباتها وأعمال لجانها ، مع تنفيذ مقرراتها .

\* الاحتفاظ بملفات مستوفاة للحالات المشكلية التي يدرسها الاختصاصي الاجتماعي والنفسى ، مع الحرص على تضمين بطاقة التلميذ بيانات موثقة حول مستوى التحصيل وصفاته السلوكية ، وتيسيرها لكل من يعنيه الأمر في خدمة أصحابها .

امتداد الخدمة الى البيئة والمجتمع الخارجى :

\* لجالس الآباء والعلميين دورها الهام في توثيق العلاقة ما بين المنزل والمدرسة وتضافر الجهود لتوفير بيئة مدرسية ملائمة لنمو معرفى وسلوكى سليم ، مما يقتضى العمل على دعمها ، وإفساح المزيد من مجالات المشاركة والتعاون بين المدرسة والآباء لصالح الأبناء .

\* وعلى المنشآت التعليمية أن تعنى بتنفيذ برامج خدمة البيئة ، بحيث تستعرض من خلالها مشكلات البيئة ، وتشارك بالرأى والعمل في مواجهة هذه المشكلات وعلاجها .

\* ضرورة الاستعانة بالريادات العلمية ، وخبراء التربية وطلم النفس ، للإسهام بأفكارهم وخبراتهم في حل المشكلات السلوكية والنفسية ، فربية كانت أو جماعية ، وذلك عن

طريق عقد الاجتماعات والنوبات ، والأحاديث والمخاضات والبرامج التي تعددها وسائل الاتصال بالجماهير . وقد يتوفر من بين أولياء الامور أنفسهم خبراء وأهل اختصاص يستعان بهم لهذا الغرض .

توصيات عامة :

\* أن يراعى في التخطيط العام للتعليم : تحقيق نوع من التوازن الضرورى بين معدل التخريج وفرص العمل المتاحة في السوق ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على فئات التخصص التي تعاني تكسبا يفيض عن الحاجة ويؤدى إلى البطالة .

\* النهوض بحملة مكافحة الأمية وتعليم الكبار ؛ اعتبارا بأن الأمية تشكل في واقع الأمر عبئا يثقل كامل المجتمع المتعلم ، ويؤثر بالسلب في مستوى الانتاج وكفاءته ، هذا فضلا عن أن المتعلم له من المعرفة والوعى ما يجعله أقدر على إدراك المشكلة السكانية ، ومقتضيات تنظيم الأسرة ، والاحتفاظ بها في حجمها المناسب .

\* وإيماء إلى دور وسائل الاتصال بالجماهير الرئيس منها والمسروع والمقروء ، وما توفره من بيانات اجتماعية وصحية فعالة تنشرها على أوسع نطاق ، فإنها تؤدى بذلك دورا ينفى الحرص على موايلته ، واختيار توقيتاته ، ومناسباته ، مع إكساب المعروض - من تسجيلات وتمثيلات - المزيد من الطابع الدرامى المتطور الذى يحدث أثره بصورة غير مباشرة .

## تنظيم مهنة التعليم وتنميتها

أدى التوسع في التعليم في مصر وزيادة الاقبال عليه الى ارتفاع كبير في أعداد المعلمين ، مع تفاوت مستوياتهم العلمية والفنية ، مما اضطر الجهات المعنية الى الاستعانة - في سنوات العشرينيات وحتى سنوات السبعينيات - بالكثيرين ممن أطلق عليهم ( معلمى الضرورة ) ، ومنهم من لم يكن يحمل مؤهلا علميا أو فنيا . كما أسندت بعض المدارس الخاصة أحيانا عملية التدريس الى بعض أولياء أمور التلاميذ - لا سيما من بين الأمهات - أو الى طلاب المعاهد ، إما بهدف تحقيق وفر في الأجور ، وإما تحت ضغط النقص في أعداد المؤهلين للمهنة .

كما أدت سياسة توزيع فائض القوى العاملة الى تعيين غير التربويين مدرسين ، مع ضعف مستواهم العلمى والمهنى ، كما أدى العجز في معلمى بعض المواد الى تكليف معلمين غير متخصصين بتدريسها ، مما أدى إلى هبوط في مستوى الأداء .

مع عدم تطبيق ما اشترطه القانون من ضرورة عضوية نقابة المهن التعليمية لكل من يمارس مهنة التعليم ، بل إن عضوية النقابة ذاتها لم يشترط لها ضرورة الحصول على مؤهل تربوى معين ، مما أدى الى وجود أعداد ضخمة من المشتغلين بالمهنة وهم غير مؤهلين لها ، لا في التعليم الخاص وحده ، وإنما في التعليم الرسمى كذلك .

وعلى الرغم من الجهود التى تبذل لمعالجة هذه الأوضاع ، إلا أن الصورة لا تزال فى حاجة الى كثير من أوجه العلاج ، بل لعلها تزداد صعوبة كلما ازداد تنفق أعداد كبيرة من التلاميذ ، مما يقتضى بذل الكثير من الجهد .

٣٦٨

ومن أجل القضاء على السلبيات التى تعاني منها مهنة التعليم ، واقتراح الحلول لتنظيمها وتنميتها ، بما ينهض بالعملية التعليمية والقائمين عليها ، تصدى المجلس لهذه الدراسة ، مع التنبيه الى ثلاثة أمور :

- أن التعليم منظومة متكاملة تقوم على عدد من المحاور ، يأتى فى مقدمتها : التلميذ ، المعلم ، المنهج بمفهومه الواسع ، والمناهج الذى تتم فيه العملية التعليمية .

- أن « تنظيم » مهنة التعليم يقتضى دراسة مجموعة المقومات أو العناصر ذات التأثير المباشر فى العملية التنظيمية ، مثل إدارة التعليم ، والإشراف والتوجيه الفنى ، ودور الوزارة والإدارات التعليمية فى المهنة ، ودور الأجهزة المعاونة فى العملية التعليمية ، كالوسائل التعليمية والأنشطة والتدريب والمكتبات .

وعلى الرغم من هذا الارتباط التنظيمى بالمهنة كما يتضح فى البندين السابقين ، رأى أن تقتصر الدراسة على النواحي المهنية التى تتصل بالمعلم مباشرة ، باعتباره الشخصية الانسانية التى تمارس « المهنة » ، إلا اذا اقتضى المقام الإشارة الى بعض هذه المسائل .

- هذا وسوف يستخدم لفظ « المعلم » فى هذه الدراسة ليدل على كل من يشتغل بعمل فنى فى المهنة ، وبذلك ينتظم المدرس والناظر والموجه والباحثين والمخططين والخبراء ومديرى الإدارات التعليمية ، وغيرهم من الفنيين فى الوسائل التعليمية والأنشطة المدرسية .

### مهنة التعليم ومقوماتها :

يذكر المؤرخون أن العملية التعليمية فى صدر الاسلام لم تكن حرفة لكسب العيش ، إنما كانت خدمة دينية تؤدى تطوعا طلبا لثواب من الله ، ثم تطورت لكى تصبح - كما يقول ابن خلدون - « من جملة الصنائع والحرف ، يسعى لاحترافها من يبغي الرزق ، وكل من ألم بالقراءة والكتابة » .



ولهذا ، فحين ننظر الى التعليم في تاريخنا العربي الاسلامي ، في ضوء هذه العملية ، ينبغي أن نميز بين نوعين من التعليم : أولهما كانت ممارساته أقرب الى طبيعة الحرفة ، ونجد هذا النوع في تعليم الاطفال الذي كان سائدا في تلك الأوقات ، واستمر بعد ذلك في الكتاتيب ، ثم تطور فلتصبح صناعة اختصت بها طبقة من الناس تتمتع بقدر لا بأس به من العلم والثقافة الدينية .

والتعليم مهنة كغيرها من المهن ، هي مجموعة أعمال تجمع أشخاصا حول أهداف مشتركة يحاولون تحقيقها بالسير وفق نماذج سلوكية منهجية . ويفضل كثير من علماء الاجتماع أن يعتبروا المهنة « مجموعة خصائص » أو « منظومة معايير » وإن اختلفوا في عدد المعايير ، وفي الأهمية النسبية لكل منها .

ويرى البعض أن المعايير الضرورية لتجسيم أية مهنة مكتملة وبناضجة تتركز حول المحاور الآتية :

- خدمة عامة ذات أهمية حيوية في المجتمع .
- ثقافة عامة ومتخصصة ومهنية « فنية » .
- احترام مهني منظم تصبح فيه المهنة حياة دائمة للعمل والتوفيق .
- أخلاقية مهنية تتضح فيها الحقوق والواجبات ، وتحدد للمهني أنماطا سلوكية معروفة يلتزم بها في المجتمع .
- تنظيم مهني يتمتع باستقلالية ذاتية ، ويتيح لأعضاء الجماعة المهنية أن يباشروا من خلاله اتخاذ التدابير التي ترتفع بمستويات المهنة ، وتعمل على تحسين أحوال العاملين بها .

وكان ينظر قديما الى التعليم على أنه عملية نقل المعلومات والحقائق من شخص الى آخر ، وأن هذه العملية يمكن أن تتم دون الحاجة الى مهارة خاصة ، فالشخص الذي يعلم شيئا ، أولديه مهارة ، يستطيع أن

يشرك غيره في هذه المعرفة أو المهارة دون صعوبة ، فالتعليم - طبقا لهذه النظرة - مهمته نقل المعلومات والحقائق ، وليست تربية التلميذ ، أو تحقيق أهداف معينة من معرفة الحقائق ، أو تأثير التعليم على الفكر والسلوك ، كما أن النظرة الى التعليم لا تتطلب في إعداد المعلم أكثر من حفظ بعض المعلومات ، وهي بذلك تجرد عملية التعليم وتجعل منها حرفة من الحرف التي لا تحتاج الى إعداد خاص .

ويانتشار حركة التطعيم في القرن الماضي قلم عدد من المعلمين والكتاب بوضع أسس وقواعد معينة للعمليات التدريسية يسترشد بها المعلمون . وساعد على ذلك نمو حركة التربية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وتزايد الاهتمام بالطفل وأمر التربية بعد أن كان مركزا حول المعرفة ، وتغيرت النظرة الى التعليم ، ومن ثم نشأت النظرة القائلة بأن إعداد المعلم يجب أن يجمع بين مجموعتين من الدراسات :

الأولى : الدراسات العامة لبعض المواد التي سيقوم بتدريسها للتلاميذ .

والأخرى : تشمل الأصول التربوية والنفسية المتعلقة بالطفل والنمو ، وعمليات التعليم وطرق التدريس وإيصال المعلومات للتلاميذ .

وبذلك بدأ إعداد المعلم يتخذ لونا مهنيا في معظم معاهد وكليات إعداد المعلمين .

#### الأوضاع الراهنة لمهنة التعليم :

يرى المؤرخون أن أمراء مصر وسلاطينها والحسين فيها ، قبل العصر العثماني ، كانوا يتسابقون في انشاء المدارس ، حتى يقال أنه كان بالقاهرة - الى جوار الأزهر - أكثر من مائة وخمسين مدرسة في وقت واحد ، بالإضافة الى حلقات الدروس بالمساجد ، ومجالس التدريس ومجالس المناظرة ، وكان يقوم بالتدريس فيها أساتذة متخصصون لا في

العلوم الدينية والعربية وحدها ، ولكن في العلوم العملية التطبيقية – ومنها الطب . كذلك يروى المؤرخون أن هذه المدارس قد اختفت في عصر الحكم العثماني . ثم جاء العصر الحديث ، ولكن لم يعد معه التعليم بصيغته العربية الإسلامية التي عرفها أيام ازدهاره ، وإنما جاء معه تعليم مستورد في معظم عناصره على يد « محمد علي » ، وفيما عدا الأزهر الذي احتفظ بطابعه ، كان التعليم الجديد محاكاة للتعليم في الغرب ، وبخاصة للنظامين الفرنسي والانجليزي .

وحيثما بدأت حركة « تمهين » التعليم تزحف الى الشرق العربي ، كانت مصر أسبق من غيرها الى الأخذ بها . وساعدها على ذلك أن جذورها كانت قائمة فيها ، حيث كانت طبقة المهنيين موجودة بها إبان الحملة الفرنسية ، ويذكر أحد علماء الحملة أن هذه الطبقة كانت تتمثل في فئة العلماء الذين عملوا أساتذة في الأزهر ، أو قضاة ، أو أئمة في المساجد ، وقد دعمت بعد ذلك بمن تخرجوا في مدارس « محمد علي » الحديثة ، ومنهم من أوفد الى أوروبا لاستكمال تعليمهم العالي ، كما انضم اليهم بعض من سافروا من أبناء طبقة القادرين على حسابهم الخاص للدراسة في الخارج ، وقد عاد هؤلاء وأولئك ليعملوا في المهنة الحرة ، أو في وظائف الدولة العليا ، ولعل « رفاعة الطهطاوي » و« علي مبارك » و« عبدالله فكري » يمثلون القمة بين الشخصيات التي كان لها الريادة في نهضة التعليم والثقافة في هذه الفترة .

#### تنظيم مهنة التعليم :

وهكذا نرى أن التعليم العام في مصر – وإن بقيت فيه آثار من تراثنا العربي الإسلامي – اضطر الى أن يأخذ بالنظم الغربية ، خاصة الانجليزية ، عقب الاحتلال البريطاني .

ولعل أبرز السمات التي ورثها التعليم المصري في الفترة التي أعقبت الاحتلال وعاصرته ، بل التي تغلغلت فيه وتركت بصماتها عليه

حتى يعد أن رحل الاستعمار – ثلاث سمات هي :

– المركزية الصارمة ، هديوان الوزارة هو المرجع الأول والأخير فيما يصدر من قرارات وتنظيمات ، حتى في أصغر الأمور .

– الثنائية التي لا تزال آثارها واضحة ، على الرغم مما حدث من تطورات في التعليم نتيجة للمد الديمقراطي الذي تسرب اليها رويدا رويدا . وأبرز مظاهر الثنائية قيامها بين تعليم ديني وتعليم مدني ، والتعليم العام والتعليم الفني ، وفوق كل هذا كانت الثنائية التعليمية بين تعليم مصري وتعليم أجنبي .

– ظل الهدف الرئيسي للتعليم ، لفترة طويلة من الزمان ، مركزا على تخريج موظفين للدولة ، ومع أن هذا الهدف قد تطور كثيرا بعد الاستقلال ، فإن الفجوة لا تزال قائمة بين ما يسطر على الورق من أهداف للتربية والتعليم ، وبين الواقع الفعلي ، سواء أكان في صورة مدخلات تعليمية ، أم مخرجات تتمثل في مستوى الخريجين المتدني .

وهذه الموروثات في نظامنا التعليمي لا يمكن اغفالها ونحن نتحدث عن مهنة التعليم وتنظيماتها وتنميتها ، بسبب ما كان لهذه السمات من انعكاسات على القائمين على المهنة وعلى الطلاب أنفسهم .

التنظيم الإداري : أما التنظيم الإداري لمهنة التعليم ، والذي حاكى النموذج الغربي في هيكله العام ، فإنه يمكن أن نكتفي فيه بالملاحظات الآتية .

– تقوم الدولة بالنصيب الأكبر في توفير التعليم لجميع أبناء الشعب تطبيقا لنص الدستور المصري ، وتقديمه بالمجان في مدارسها الرسمية وجامعاتها ، ويساعد قطاع التعليم الخاص بتقديم خدمات محدودة تحت إشراف الدولة ، ووفقا لمواصفات حددها القانون .

– تعين الدولة في كل عام اعدادا من المعلمين في مرحلة التعليم الاساسي ، بعضهم من خريجي كليات التربية ، وبعضهم من خريجي

الكليات والمعاهد ، المؤهلين علميا وغير المؤهلين تربويا ، وذلك عن طريق فائض القوى العاملة ، ويوزعون على التعليم العام والفنى فى أنحاء الجمهورية .

وبمجرد أن يشغل المعلم مكانه ، تقوم الادارة التعليمية التى يعمل بها بخصم رسوم قيده فى عضوية نقابة المهن التعليمية ، تمهيدا لقيد اسمه فى جداول العضوية عن طريق لجنة بالنقابة فيما بعد .

وبهذا يصبح كل معلم فى التعليم الرسمى ، العام والفنى ، عضوا فى النقابة . ويخصم رسم اشتراكه النقابى أليا من مرتبه سنويا ، ورسم القيد والاشتراك يحددهما القانون .

– المعلمون الذين يعملون فى مدارس الدولة الرسمية يعتبرون جزءا من الموظفين العموميين بها ، وتسرى عليهم أحكام قانون العاملين بالدولة ، الذى ينظم شئون العاملين من حيث المعاملة المالية ، والترقيات والمعارف ، والاجازات والعقوبات والمعاشات .

فالمعلمون – فى هذا – متساوون مع غيرهم من الموظفين العموميين ، باستثناء أصحاب الكوادر الخاصة المميزة ، مثل العسكريين ورجال القضاء ، والعاملين بالسلك السياسى وأساتذة الجامعات .

– يسمح للمعلمين فى التعليم العام أن يعاروا للعمل فى مدارس التعليم الخاص لفترات محدودة ، وهناك خريجون يتعاقدون للعمل بالتدريس فى المدارس الخاصة مباشرة ، بالشروط التى يتفق عليها ، ومع أن المفروض – طبقا للقانون – ألا يعمل بمهنة التعليم إلا أعضاء نقابة المهن التعليمية ، فإن معظم أفراد هذه الفئة لم يتقدموا للقيد بعضوية النقابة ، ولم يلزمهم أحد بذلك . بل ان كثيرا من هؤلاء ، ومن غيرهم ممن لم يشتغل بالتدريس أصلا ، يتعاقدون للعمل بالتدريس خارج مصر ، ويحسبون على معلمى مصر . وهذه أمور تحتاج إلى علاج .

– المعلمون فى المعاهد الأزهرية وكليات الأزهر لهم نظامهم الخاص وتبعيتهم للأزهر أو جامعته مباشرة ، وإن كان لهم حق الالتحاق بعضوية نقابة المهن التعليمية على سبيل الاختيار ، ومثلهم فى ذلك مثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العالية ، والكليات والمعاهد العسكرية .

– وزارة التربية والتعليم هى الهيئة المسئولة عن التعليم قبل الجامعى فى مصر . تخطيطا ومتابعة ، وتتبعها ادارات تعليمية فى جميع المحافظات لها صلاحيات تنفيذية ، وادارية ، وإشرافية ، وفنية ، حددها القانون .

– تقوم وزارة التربية والتعليم بتحديد المستويات العلمية والفنية للقائمين على العملية التعليمية من معلمين ومشرفين وموجهين ومديرين ، وتنظم دورات تدريبية لتنميتهم مهتيا ، وترقيتهم إلى وظائف أعلى ، ولكن كثيرا ما يحدث تجاوز عن هذه المستويات وبخاصة فى حالات المعجز فى هيئات التدريس .

– يعتمد وزير التربية والتعليم اللائحة الداخلية لتنفيذ قانون النقابة ، ويصدر بها قرار وزارى .

التنظيمات النقابية : لمنظمات المعلمين أهداف رئيسية ثلاثة :

– رفع مستوى المعلم الاقتصادى وتحسين ظروف عمله .

– تحسين مستوى الخدمات التى تقدمها المهنة للمجتمع ، عن طريق تحديد المستويات العلمية والأخلاقية لأعضائها ، ورفع مستوى أدائهم ، وتنميتهم مهتيا .

– الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المشروعة .

وقد بدأ المعلمون انشاء تجمعات لهم منذ العشرينيات ، وكان أحدها يحمل اسم ( نقابة ) ، وكانت تصدر ( صحيفة المعلمين ) كما تكونت بعض الاتحادات أو الجمعيات والروابط مثل : اتحاد التعليم الابتدائى ، وجمعية المعلمين العليا ، وجماعة دار العلوم ، واتحاد خريجي الجامعات ، ورابطة التربية الحديثة .

والندوات واجراء البحوث والدراسات . وهى تعتمد فى مواردها على اشتراكات أعضائها ، وعلى ما تلقاه من اعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية أو بعض المؤسسات الثقافية .

ميثاق شرف المعلم : كان المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب ، المنعقد بالكويت فى شهر فبراير ١٩٦٨ ، قد أصدر ميثاقا باسم ( ميثاق المعلم العربى ) ، ويتألف من تسع عشرة مادة .

وفى أغسطس ١٩٦٨ عرضت ( تقاليد مهنة التعليم ) فى المؤتمر الرابع للمعلمين العرب المنعقد بالاسكندرية ، وتضمنت بنود : واجب المعلم نحو مهنته ونفسه - واجب المعلم نحو تلاميذه - واجب المعلم نحو أولياء أمور التلاميذ والأهالى - علاقة المعلم بزملائه .

وفى عام ١٩٧٢ أصدرت نقابة المهن التعليمية ميثاق شرف المعلم . ويتألف - بعد الديباجة - من تسعة بنود هى : واجب المعلم نحو ربه - واجب المعلم نحو نفسه - واجب المعلم نحو أسرته - واجب المعلم نحو مهنته - واجب المعلم نحو مدرسته ( نحو زملائه - نحو تلاميذه ) - واجب المعلم نحو أولياء الأمور والبيئة - واجب المعلم نحو وطنه - واجب المعلم نحو الوطن العربى - إنسانية المعلم .

#### مسكلات وسلبيات :

بعد هذا العرض لأوضاع مهنة التعليم ، يمكن عرض أهم المشكلات والسلبيات التى تواجهها المهنة ، والتى تنعكس بالسلب على العملية التعليمية ، وعلى المجتمع وخطط التنمية فيه ، وفى ضوء هذه المشكلات والسلبيات يمكن أن تقدم بعض المقترحات :

- مهنة التعليم مهنة شاقة ، وعائدها المادى محدود نسبيا ، ووضعها الاجتماعى ليس له بريق ، ومن ثم فهى لا تكاد تفرى عامة المتخرجين من مرحلة التعليم العام بالانتساب إليها ، وخاصة اذا تيسرت للطلاب فرصة الانتساب الى مهنة أكثر بريقا كالطب أو الهندسة .

وفى سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء نقابة المعلمين ، ولكن أوقفت أعمال القانون لفترة امتدت حتى عام ١٩٥٤ وبدأ تطبيقه عام ١٩٥٥ ، ثم أعيد النظر فيه لكى يواكب المتغيرات الجديدة فى مصر ، فصدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة المهن التعليمية ، وهو القانون المطبق حاليا والذى عدلت بعض نصوصه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ .

وفىما يلى بعض مستخلصات من القانون :

نوعيات التنظيم النقابى : اشترط القانون ، ضمنا لتمثيل جميع النوعيات ، أن يمثل فى أى تشكيل نقابى : التعليم الابتدائى - التعليم الاعدادى والثانوى - التعليم الفنى - معاهد إعداد المعلمين والمعلمات والتعليم العالى والجامعى - الادارة التعليمية .

ويشترط ألا يقل تمثيل أى منها عن ١٠٪ من أعضاء مجلس الادارة ولا يزيد على ٥٠٪ ، كما يشترط أن يكون نصف أعضاء مجلس الادارة ممن مضى على اشتغالهم بمهنة التعليم أقل من ١٥ سنة ، والنصف الآخر ممن مضى على اشتغالهم بها ١٥ سنة فأكثر .

الروابط والجمعيات : هذا ولا يقتصر التنظيم النقابى للمعلمين - فى مصر - على نقابة المهن التعليمية ، فهناك عدد من الروابط والجمعيات التى شكلت فى ضوء القانون ، كالجمعيات المشهرة تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . ومنها : روابط التعليم الابتدائى فى المحافظات ، واتحاد التعليم الابتدائى على مستوى الجمهورية - جماعة دارالعلوم - جمعية المعلمين - رابطة التربية الحديثة - رابطة خريجي معاهد وكليات التربية - جمعية أساتذة العلوم - جمعية أساتذة الرسم .

وتعمل هذه الروابط والجمعيات على تطوير العملية التعليمية ، ورفع مستوى الاداء كل منها فى فرع تخصصه ، وذلك عن طريق المحاضرات

ومع أن الوضع قد تحسن في الأعوام الأخيرة حيث لوحظ أن معدل مجموع درجات الطلاب الملتحقين بكليات التربية يميل إلى الارتفاع ، إلا أنه لا سبيل إلى اجتذاب العناصر رفيعة المستوى للالتحاق إلى مهنة التعليم إلا بتحسين الأوضاع المادية والأدبية - ومن ثم الاجتماعية - للعاملين بالمهنة .

- على الرغم من أن قطاع التعليم من القطاعات المحظوظة من حيث قدرته على التنبؤ بأعداد المعلمين من قوى التخصصات المختلفة التي يحتاج إليها القطاع في خطته على مدى فترة زمنية معقولة ، إلا أن إحصاءات الوزارة تكشف عن : وجود فائض في الخريجين في بعض التخصصات ، وعجز في تخصصات أخرى .

ويترتب على ذلك : تكس في مدرسي مواد معينة في بعض المدارس ، ونقص في مدرسي مواد أخرى ، وقيام معلمين بتدريس مواد لا تقع في دائرة تخصصهم ، وانفتاح المجال للاستعانة بغير المؤهلين تربوياً لممارسة المهنة .

- ونتيجة لقصور الربط بين احتياجات السوق من المعلمين وسياسة القبول بكليات أعداد المعلمين - بوجه عام - برزت في السنوات الأخيرة - لأول مرة - ظاهرة بطالة خريجي هذه الكليات ، وعجز القوى العاملة من تعيينهم كما كان الشأن من قبل .

كما أن كليات التربية النوعية التي بدأت الدراسة فيها في العام الدراسي ٨٩ / ١٩٩٠ لإعداد المعلم النوعي في مجالات التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي وغيرها ، قد توسعت في قبول أعداد ضخمة - تحت ضغوط شديدة - ممن فاتهم قطار القبول بالكليات الجامعية ( تم قبول ١٥ ألف طالب وطالبة في ١٧ كلية في العام المذكور ) .

ويخشى إذا استمرت سياسة القبول فيها بهذا المعدل أن تخرج أعداداً تزيد بكثير على حاجة المدارس الحكومية فيتعرضون للبطالة .

- هناك تراكمات من الماضي حينما اضطرت وزارة التربية والتعليم - أمام العجز المتزايد في المعلمين نتيجة للتوسع الضخم في إنشاء المدارس - إلى تعيين أعداد كبيرة من المعلمين غير المؤهلين علمياً أو تربوياً ، وبخاصة في المرحلتين الابتدائية والاعدادية .

ولقد ترتب على هذا الوضع ثلاثة آثار :

• هبوط مستوى الأداء في العملية التعليمية .

• التفاوت الواضح في المستويات العلمية والثقافية والاجتماعية للمعلمين الذين يعملون في المدرسة الواحدة ، وفي اللجنة النقابية الواحدة .

• المتاعب الجمة التي نجمت عن الفروق بين المؤهلات المختلفة حين تقويمها ومعالجتها ، وقد ظهر ذلك عند صدور القانون ٨٣ ومشكلات التي ترتبت على تطبيقه - أو عدم تطبيقه - بين أصحاب المؤهلات .

ومع أن مشكلات اختلاف مصادر أعداد المعلمين قد ووجهت بما اتخذ من إجراءات في السنوات الأخيرة نحو التوسعية بتوحيد مصادر أعداد المعلمين ، وما أقيم من دورات تدريبية بهدف تقريب الدارسين من المستويات المحددة ، وما استحدثت من تأهيل في دور المعلمين والمعلمات ، وبرامج تأهيلية للمعلمين في كليات التربية بعد ذلك - إلا أن ما تزال هناك تراكمات كثيرة ، وآثار خلفتها الفوارق بين المؤهلات ، وهي في حاجة إلى علاج .

- على الرغم من أن « التعليم » هو القاسم المشترك الأعظم بين وزارة التربية والتعليم ونقابة المهن التعليمية ، فإنه لم يرد في قانون النقابة ولا في لائحته الداخلية أي ذكر لوزارة التربية والتعليم ولا تحديد للعلاقة بين الوزارة والنقابة مع أن أوجه التشابه بينهما لا تكاد تنقضي ، ومع ذلك فليس هناك ضابط مقنن لها .

- الاعارات الخارجية ، أو التعاقد ، تكتنفها بعض السلبات التي لا بد من مواجهتها .

- قانون نقابة المعلمين يتضمن بنودا ونصوصا كثيرة وقواعد وأحكاما لا تجد سبيلها الى التطبيق .

كما أن في قانون النقابة ولائحتها الداخلية نصوصا وضعت منذ عام ١٩٦٩ ، وقد تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأصبح بعض هذه النصوص في حاجة الى تعديل يوائم حياتنا الحاضرة .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

\* ان الارتقاء بمهنة التعليم مرتبط برفع المكانة الاجتماعية للمعلم فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به ، فالارتقاء بالمهنة يؤدي الى احترام المعلم ، كما أن الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للمعلم يؤدي الى الارتقاء بمهنة التعليم ، والنتيجة المحققة - اذا تحقق التفاعل بينهما ، هو اجتذاب العناصر الممتازة للالتحاق بهذه المهنة .

\* على أن مكانة المعلم لا تتوقف على مستوى الاجور أو الدخول أو الحوافز لمسب ، وإنما تتوقف كذلك على مستوى الاعداد والتدريب ، وما يبذل من جهد في بث روح الايمان برسالة كعلم ، ويقداسة المهنة التي يمارسها ، سواء في فترة الاعداد أو في أثناء الخدمة .

وان المجلس ليؤكد في هذا الصدد على التوصيات التي اصدرها من قبل في هذا الشأن .

\* أن تركز نقابة المهن التعليمية معظم جهودها للجانب الفني ، تنمية للمهنة ، وارتقاء بمستوى الأداء التعليمي ، وقيامها بالبحوث والدراسات التربوية ، واسهاما في انشاء المدارس والمعاهد معاونة للنواة في حمل عبئها الثقيل .

\* دعم روابط المعلمين وجمعياتهم ، وتشجيع ما تقوم به من أنشطة علمية وتربوية وثقافية ، في سبيل النهوض بالمهنة ، وتوعية

المعلمين بقضايا التعليم ، والاسهام في حل مشكلاته .

\* اعادة النظر في مواد قانون النقابة بغية تعديلها في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ووفقا لنظرة مستقبلية في قضايا التعليم ومشكلاته .

\* تشكيل لجان علمية ، تسهم فيها الوزارة وخبراء التربية ونقابة المهن التعليمية ، لدراسة الاحتياجات الراهنة والمستقبلية من المعلمين في التخصصات المختلفة ، على ضوء ما هو قائم حاليا من عجز أو زيادة ، وبما يتماشى مع البرامج التدريبية والتحويلية التي يجب أن تعقد لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، ورفع مستوى القائمين بالعمل .

\* تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، بحيث تستند الى الاتجاهات الحديثة في التربية ، وتتكامل مع برامج الاعداد . على أن تكون هناك خطة تتضمن تدريب وإعادة تدريب جميع المعلمين بصورة دورية بحيث يتلقى كل معلم برنامجا تدريبيا كل فترة زمنية محددة ، ولتكن خمس سنوات مثلا ، وذلك بغية تزويده بكل مستحدث في مجاله .

\* ضرورة التعاون بين جميع الجهات المعنية في متابعة المعلمين الذين يسافرون للعمل بالخارج معارفين أو متعاقدين ، ورعايتهم قبل السفر ، بما يكفل الحفاظ على كرامة المعلم المصري ، ويضمن له الحصول على حقوقه مادام يؤدي عمله بإخلاص وكفاءة .

\* أن يكون لبنود « ميثاق شرف المعلم » أثرها المنشود تطبيقا ومتابعة ، وذلك باتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيقها ، ومنها :

- العمل على تنمية أخلاقيات المهنة والايمان برسالتها خلال فترة الإعداد في كليات تخريج المعلمين .

- ضرورة توافر القدوة الصالحة في القيادات الاشرافية التي يعمل معها المعلمون الجدد ليكونوا نموذجا صالحا .

- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ، دون تمييز أو محاباة ، ووضع المعايير الموضوعية لذلك .

## ترتيبات تنفيذ القانون

رقم ٢ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض مواد قانون التعليم

الصالح بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١

اهتم المجلس ، منذ إنشائه عام ١٩٧٤ ، بدراسة مشكلات التعليم الثانوي وسبل تطويره ، فالمدرسة الثانوية تحتل مكانة خاصة في السلم التعليمي ، وتتجه اليها آمال الغالبية العظمى من الطلاب لما تهيئه من فرص الترقى الاجتماعي ، ولاعتبارها المدرسة التي تؤهل الطالب للاتحاق بالجامعات والتعليم العالي .

وعلى مدى دورات المجلس المتعاقبة ، أصدر توصيات متعددة ، من أبرزها مايلي :

أولا : المعدول عن نظام التشعيب ، والأخذ بنظام الاختيار بين المواد أو مجموعات المواد .

ثانيا : أن تتضمن خطة الدراسة والمناهج :

١- مواد اجبارية هي : اللغة العربية ، واللغة الأوروبية الأولى ، واللغة الأوروبية الثانية ، والتربية الدينية .

٢- مواد علمية وثقافية ضرورية للاتحاق بالجامعات والتعليم العالي .

٣- مواد مهنية وعملية لتهيئة الحياة العامة وسوق العمل .

ثالثا : يحدد المجلس الأعلى للجامعات المواد المؤهلة للقبول بالكليات ، وشروط القبول ومستواء ، حتى يتمكن الطلاب من اختيار مواد الدراسة في ضوء هذه الشروط .

رابعا : تيسير نظام امتحان الثانوية العامة وتبسيطه ، حتى يزول مايصاحبه من آثار على الطلاب وأولياء أمورهم .

خامسا : أن يبقى امتحان الشهادة الثانوية العامة موحدا على مستوى الدولة وتحت إشراف وزارة التربية والتعليم .

سادسا : يكون لكل مادة من المواد المقررة الحصول على الشهادة

الثانوية العامة مائة درجة كنهاية عظمى موحدة لكل المواد ، ماعدا اللغة الأوروبية الثانية فيكون لها خمسون درجة كنهاية عظمى . وهذا النظام يسهل حساب النسبة المئوية التي يحصل عليها الطالب في المجموع الكلي .

سابعا : لتحقيق تكافؤ الفرص بين غالبية أطفالنا الذين لا يلتحقون بالمدارس الرسمية الا في بداية الطقة الابتدائية ، وبين فئة محدودة من الأطفال ( يمثلون حوالي ١٠٪ ممن هم في الفئة العمرية من ٤ - ٦ سنوات ) وهم الذين يلتحقون برياض الأطفال وفصول تحفيظ القرآن الكريم وغيرهما لمدة عامين قبل دخولهم الى المدرسة في أول السلم التعليمي .

لذلك فإن الامر يقتضي أن توضع خطة خلال ما تبقى من العقد الذي اعتبرته الدولة عقدا للطفولة ( أو بدايات القرن القادم على الأكثر ) وذلك لتهيئة فرص التعليم لأطفالنا برياض الأطفال ونحوها ، بحيث يقضون سنتين في المرحلة التحضيرية السابقة للتعليم .

هذا وقد تدارس المجلس النقاط السالف ذكرها ، وانتهى في شأن ترتيبات تنفيذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ الى الأخذ بالاعتبارات الآتية :

أ - سبق للمجلس القومي للتعليم أن أوصى بالأخذ بنظام الاختيار بين المواد ، والمأمول أن تكون أحكام القانون بداية لتوسيع فرص الاختيار ؛ بما يواجه الاتجاهات والميول الفردية ، ويلبي احتياجات المجتمع .

ب - إنخال أسلوب التوجيه التعليمي والارشاد النفسي للطلاب في المدرسة الثانوية ، بما يساعد الطلاب على اختيار المواد التي تناسب قدراتهم وميولهم .

ج - تطوير المناهج والكتب لتساير العصر ، وبما يتيح للطلاب فرصا أكبر لمقابلة الانجازات العلمية والتكنولوجية .

د - الاهتمام بتحديث الادارة الهندسية ، وتدريب العاملين

المجموعة ( ١ )	المجموعة ( ب )
١ - تاريخ	١ - رياضيات ( ١ ) مستوى عام *
٢ - جغرافيا	٢ - رياضيات ( ٢ ) مستوى متقدم
٣ - علم نفس واجتماع	٣ - فيزياء
٤ - فلسفة ومنطق	٤ - كيمياء
٥ - اقتصاد واحصاء	٥ - احياء
	٦ - جيولوجيا ودراسات بيئية
ثالثا : مقررات تطبيقية ( يختار الطالب واحدة منها من بين المواد الآتية في ضوء امكانات المدرسة المادية والبشرية ) ويدرسها الطالب في احدى المرحلتين :	
١ - اقتصاد منزلي	٥ - الحاسب الآلي
٢ - المجال الزراعي	٦ - تربية فنية
٣ - المجال الصناعي	٧ - تربية موسيقية
٤ - المجال التجارى	
* نظرا لأن بعض المواد التخصصية سيقضى الأمر تدريسها كاملة في احدى المرحلتين ، فإن الأمر سيقضى أن تعيد وزارة التربية والتعليم النظر في مناهج ومقررات الصف الأول الثانوى في أقرب الآجال الممكنة .	
* يكون لكل من المواد الاجبارية ، والتخصصية الاختيارية نهاية عظمى ١٠٠ درجة ، ماعدا اللغة الأوروبية الثانية فتكون النهاية العظمى لها خمسين درجة .	
أما المقررات التطبيقية فتكون النهاية العظمى لها عشرين درجة .	
* إن ما اشترطه القانون من ضرورة نجاح الطالب في مواد الدراسة المقررة في المرحلتين في سنتين متتاليتين يقتضى أن يكون موقعا للتجريب .	
ومن الضروري أن يعاد النظر في هذا النص على ضوء ما سيسفر عنه تطبيق النظام الجديد لدورتين متتاليتين .	
* يجوز لمن يختارون مادة وحيدة من المجموعة ( ب ) الاكتفاء بمادة الرياضيات من المستوى العام دون غيرها من مواد المجموعة .	

بها ، وتزويدها بالامكانات التى تسهم فى القيام بالأعباء المترتبة على تطبيق القانون الجديد ، وبخاصة فيما يتعلق بتسجيل الطلاب ، وتوزيعهم على الفصول ، وإعداد الجداول ، وعقد الامتحانات .

هـ - تطوير أساليب الامتحانات العامة ، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فيها ، بما ييسر إجراء الامتحانات وإعلان النتائج دون تأخير .

مع مراعاة أن تركز الامتحانات على تقييم ما وصل اليه الطالب فى نهاية المرحلة من ثقافة عامة ، وتأهيله للدراسة الجامعية أو مواجهة الحياة العملية .

و - وضع نظام متابعة خريجي المدارس الثانوية بمختلف فئاتهم ، لتكون المتابعة مصدرا للتغذية المرتدة التى يمكن أن تبنى عليها الاسس السليمة للتطوير والتقدم .

#### التوصيات الخاصة بالترتيبات

\* يدرس الطالب للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة المواد الآتية :

أولا : للمواد الاجبارية : وتدرس فى المرحلتين ، على سنتين دراسيتين ( ماعدا التربية الوطنية ) وهى :

- ١ - اللغة العربية .
- ٢ - اللغة الأوروبية الاولى .
- ٣ - اللغة الأوروبية الثانية .
- ٤ - التربية الدينية ( ويشترط النجاح فيها ولا تضاف درجاتها للمجموع ) .

٥ - التربية الوطنية ( ويشترط النجاح فيها ولا تضاف درجاتها للمجموع ، وتدرس فى سنة واحدة ) .

ثانيا : المواد الاختيارية التخصصية : وتقسم لدراستها على المرحلتين ، ويختار الطالب خمس مواد منها ، على أن يكون من بينها مادة واحدة على الأقل من المجموعة ( أ ) ومادة واحدة على الأقل من المجموعة ( ب ) :



## التعليم الجامعي والعالي

### سياسة البعثات العلمية والتوسع فيها

تعتمد المجتمعات المعاصرة في نهضتها على الالتزام باستراتيجية للتنمية الشاملة المتوازنة والمتكاملة ؛ في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية ، مما يتطلب رسم سياسات ووضع برامج طموحة ، والأخذ بتقنيات متقدمة ومتعددة . ويقتضى تطبيق هذه السياسات وتنفيذ تلك البرامج أعداد وتنمية قوى بشرية متخصصة وعذرية تدريباً عالياً قادرة على النهوض بمسؤوليات الأداء المتميز والتنفيذ الجيد ، وتطوير وسائل الإنتاج وتحقيق كفاءته ، والارتفاع بمستوى الخدمات في عالم تسوده وتحكمه متغيرات خارجية وداخلية - يمكن تلخيصها فيما يأتي :

#### المتغيرات الخارجية :

- تطور نظم الاتصال المصاحبة للطفرة العلمية والتكنولوجية والفرز الفكري والتفوق الاقتصادي .

- الربط بين تقدم العلم والتكنولوجيا ؛ وبين التنمية وابتكار التكنولوجيات العالية والمتقدمة .

- تغير سمات وتوجهات النشاط البشري ، والتحول في القيم الأساسية للمجتمعات .

- التعاون الدولي الذي تتداخل فيه المصالح وتتصادم .

- النظام الدولي الاقتصادي المتكامل ، وتنوع وتحور سياسات

التسلح وسباقاته .

- نقص الموارد الطبيعية وتغير البيئة .

وترتبط هذه المتغيرات الخارجية ببعض الصور والمظاهر التي توحى بأن تخلف العالم الثالث كان نتيجة لنمو العالم الأول ، وكذلك بالقواعد والنظريات التي تصوغ النظم العالمية ، والتي تؤمن بالأهمية البالغة للعوامل الثلاثة الآتية :

- اعتماد الأمم فيما بينها بعضها على بعض ، في نطاق نظام شامل واحد .

- التأثير المتبادل للظواهر القومية الداخلية والقوى الخارجية .

- الدعوة الى نظام اقتصادي شامل .

وهذه العوامل الثلاثة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية ، افترضت تواجد كيانات للأمم تتدرج هرمياً مشكلة نظاماً نوايا متصلاً ، ولا شك أن استمرار بعض أسباب التخلف في بعض هذه الكيانات سوف يؤدي الى تصنيفها ، في التوجهات العالمية الجديدة ، في مستويات متدنية ، تؤدي الى غياب العدالة وتكافؤ الفرص في تنميتها - في ظل المجتمع العالمي .

#### المتغيرات الداخلية :

- التحول الى سياسة السلام القائم على العدل بدلا من الحرب ، مع استمرار التسلح الدفاعي .

- تزايد السكان والسعي الى التقدم ، بدلا من القناعة بوضع متخلف .

- التحرك من النظام الشمولي الى نظام ديمقراطي متعدد فيه الاحزاب وتسوده المؤسسات .

- تحرير الاقتصاد وربطه باليات السوق ومتطلباته في كافة

القطاعات ، وقيام القطاع الخاص بالدور الأساسي .

– التوجه الى الالتزام بالانضباط والجدية وسيادة القانون ، ومحاربة التسبب والارهاب .

وفي ضوء هذه المتغيرات الخارجية والداخلية والنظريات المختلفة ، أصبح من الواجب احداث الموازنة بين كل ذلك ، حتى يمكن تحقيق التنمية الشاملة ، وما تقتضيه من إعداد القوى البشرية التي تتمتع بالكفاءة والقدرة .

ويتطلب هذا اهتماما جديا بالدراسات العليا والبحوث والتدريب ، لإعداد القوى البشرية في كافة التخصصات والمجالات ، لصالح قطاعات الانتاج والخدمات التي تحتاج الى مستويات علمية رفيعة وكفاءات عملية تجمع بين العلم والتطبيق ، وتخدم كل القطاعات بما فيها القطاع الخاص . وان استمرار توجيه الاعداد الى قطاع بذاته دون الاهتمام بالقطاعات الاخرى أصبح نوعا من الترف لا يحقق التنمية الشاملة ، ومن ثم فانه من الضروري أن يحدث تغيير وتوسع في نظام إيفاد البعثات .

#### البعثات :

بدأ الأخذ بنظام الإيفاد في بعثات خارجية منذ العشرينات من القرن الثامن عشر ، عندما قرر والى مصر محمد على باشا : إعداد فئة من العاملين ليتخصصوا فيما تحتاجه البلاد حينئذ ، فبدأ بإرسال أربعة من العاملين الى ايطاليا ، لدراسة فن الطباعة ، ليسهموا بعد عودتهم في نشر الثقافة والمعارف ، ثم أعقب ذلك في سنة ١٨٢٦ إيفاد مبعوثين الى فرنسا ليتخصصوا في اللغة وآدابها يرافقههم رفاعة رافع الطهطاوى كامام للمبعوثين ، والذي استفاد من وجوده في فرنسا ودرس اللغة وتلقى العلم والمعرفة ، فتقرر ضمه الى عضوية البعثة الموقدة . وتلا ذلك إيفاد البعثات في مجالات الطب والهندسة .

أما تنظيم البعثات في القرن العشرين ؛ فقد صدر في شأنه أربعة

قرارات ، كان أولها قرار مجلس الوزراء في الخامس من أغسطس سنة ١٩٢٤ ؛ بلائحة بعثة التعليم المصرية ، ثم المرسوم التشريعي رقم ٣٦ في الخامس عشر من مايو سنة ١٩٥٢ ، متضمنا نظام البعثات العلمية ، وأعقب ذلك قرار مجلس الوزراء في الثاني والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

ثم صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح ، وقد بدأ العمل بالقانون في السادس والعشرين من مايو سنة ١٩٥٩ ، ولازال معمولاً به حتى الآن . وقد حدد هذا القانون الغرض من الإيفاد ، سواء كان داخل الجمهورية أو خارجها – بانه القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية ، أو الحصول على مؤهل علمي ، أو كسب مران عملي ، وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة .

كما بين القانون أنواع الإيفاد فحددها بما يلي :

أولاً: إيفاد علمي للحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة ، أو القيام بدراسات علمية أو إعداد بحث علمي .  
ثانياً: إيفاد عملي لكسب مران أو خبرة .

ثالثاً: إيفاد علمي عملي يتناول الفرضين السابقين معا .

رابعاً: إيفاد قصير لتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة ، نظرية أو تطبيقية ، أو حضور مقررات دراسية موسمية معينة . ويتم الإيفاد الى خارج الجمهورية أو الى داخلها على إحدى صورتين أو فئتين هما : البعثة ، أو الإجازة الدراسية . وبالنسبة للحاصلين على درجة الدكتوراه فانهم يؤفدون في بعثات خارجية تحت مسمى « المهام العلمية » . كما أتاح القانون للراغبين في الدراسة على نفقتهم الخاصة أن يدرسوا ، وفق شروط معينة ، تحت مسمى « طلبية الإشراف » .

وفي ضوء ما تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من : جواز أن تتضمن البعثة الخارجية أو الداخلية دراسة لفترة

معينة داخل الجمهورية أو خارجها ، فقد أصبح الايفاد يتم حاليا على النحو التالي :

- بعثة خارجية : يحصل المبعوث خلالها على الدرجة العلمية الموفد من أجل الحصول عليها من الجامعة التي يدرس بها في الخارج ، وله أن يحضر الى الوطن ، خلال مدة البعثة ، في مهمة دراسية لمدة معينة ، للاطلاع أو القيام ببحوث ميدانية .

- بعثة داخلية : يحصل المبعوث خلالها على الدرجة العلمية الموفد من أجل الحصول عليها من الجامعة المصرية المسجل بها ، وله أن يسافر الى الخارج ، خلال مدة بعثته ، في مهمة دراسية ، لفترة معينة ، لجمع بيانات أو إجراء بحث .

- بعثة إشراف مشترك : يسجل المبعوث فيها للدرجة الدكتوراه في جامعته المصرية ، تحت إشراف استاذ مصرى وآخر اجنبى ، يتفقان على موضوع الدراسة والبحث ، ويسافر المبعوث في إحدى مراحل دراسته الى الاستاذ المشرف الاجنبى ليقوم بدراسات وبحوث تستلزمها بعثته ، على أن يسافر الاستاذ المصرى ويشارك الاستاذ الاجنبى في متابعة دراسة المبعوث لفترة محدودة ، وكذلك للمشرف الاجنبى أن يحضر لمتابعة المبعوث في دراسته تحت إشراف الاستاذ المصرى ، وله أن يحضر مرة أخرى عند مناقشة رسالة الدكتوراه التي تمنحها للمبعوث جامعته المصرية ويشرف عليها الاستاذان المصرى والاجنبى .

وقد قامت فلسفة الاشراف المشترك ( القنوات العلمية ) على أسس خمسة هي :

- دراسة المبعوث لموضوع يتعلق بالواقع المصرى .
- قيام مدرسة الدراسات العليا الوطنية ، وتقوية الصلات العلمية بين الاساتذة المصريين والاجانب .
- اختصار مدة الدراسة .
- التغلب على مشكلة عدم معادلة بعض الدرجات العلمية الأجنبية .

- توفير محسوس في نفقات الدراسة .

ويتم تمويل البعثات الخارجية ومدة الدراسة الخارجية لمعضو الاشراف المشترك ، وكذلك المدة التي يسافر خلالها عضو البعثة الداخلية ، من ميزانية البعثات أو من المنح الأجنبية المتاحة لمصر بناء على الاتفاقات الثقافية الثنائية .

وبالنسبة للصورة الأخرى للإيفاد ، وهي الاجازات الدراسية فتكون إما خارجية وإما داخلية ، بفرض الحصول على درجة علمية أو كسب مران وخبرة . ويتم تمويل الاجازات الدراسية الخارجية من ميزانية البعثات في أحيان قليلة ، أو على المنح الأجنبية المقدمة للدولة ، أو للجهات الموفدة ، أو على المنح الشخصية المقبولة ، أو حساب مصرى بالعملة الأجنبية ، أو على تمويل من قريب للمبعوث لا تزيد درجة قرابته على الدرجة الرابعة .

وبصفة عامة تتحمل ميزانية البعثات بفروق مالية للأعضاء الموفدين على منح الدولة أو للجهات الموفدة ، كما تتحمل ميزانية البعثات : نفقات طبع رسائل الدكتوراه لأعضاء الاجازات الدراسية ، ونفقات هويتهم وأسرمهم الى الوطن بعد حصولهم على درجات الدكتوراه ، بغض النظر عن مصدر التمويل .

وبالنسبة للإيفاد في مهمات علمية ، فإن البعثات تتحمل بالنفقات ، في حدود لا تزيد على عام ، كما يمكن إيفاد المهمات العلمية على منح مقدمة للدولة أو للجهات الموفدة أو على منح شخصية .

وفي عام ١٩٧٢ وضعت الدولة خطة رياضية لتأهيل مساعدي هيئات التدريس بالجامعات الاقليمية ، وكانت غالبيتهم من هيئات التدريس بالمعاهد العليا التي تحولت الى كليات جامعية ، وكانت كل جامعة تعطن داخليا من البعثات المخصصة لها ، ويتم توزيع البعثات على الجامعات على أساس التساوى المتكرر بين الجامعات . ويوضح الجدول الآتى البعثات الجامعية المقررة ، وما تم تنفيذه منها :

7 المتنوع للامتناع	عدد المتنوعين	البيان	
		نوع الايراد والتمويل	
٨.٢	٩٦	بحث خارجي معونة من الدولة .	
٥	٨	مهمات طبية معونة من الدولة .	
٢٩١.١	٣٣٣	اجازات على منح مقرر الدولة .	
٨٠.٢	١٥٨	اجازات على منح الجهة الممولة .	
٣٢.٩	٥٧	اجازات على منح شخصية .	
٢٩١.٤	٣٣٧	اجازات على تمويل خارجي .	
٧٠.٤	٦	اجازات بتمويل من البطاقات .	
٧٧.١	١٠٩	اجازات بتمويل من البطاقات .	
١٠٠٠	١٥٢٠	الاجمالي	

ويبين الجدولان التاليان نسب الامتناع عن العودة تبعا لخمسة مقار اساسية ، وكذلك نسب الامتناع عن العودة في مختلف التخصصات :

مقار الدراسة والامتناع		التخصصات	
المتنوعين		المتنوعين	
١ - الاجازات للخدمة	٣٧.٨	١ - شخصية .	٥١.٠
٢ - كندا	٢٨.٢	٢ - اساسية .	٢٩٤.٨
٣ - المملكة المتحدة	٢٦.٢	٣ - طبية وصيغية .	٨٢.٥
٤ - فرنسا	٢٦.٨	٤ - لسانية .	٨٠.٧
٥ - ألمانيا	٨٠.٠	٥ - تجارية واقتصادية واقتصادية .	٥٠.٤
		٦ - زراعية وبيطرية .	٤.٩
		٧ - متنوع ودراسات عامة .	٢٢.٧

ويستدل من الجداول السابقة على :

- أن نسبة المتنوعين عن العودة من الموفدين في اجازات دراسية تفوق غيرهم من الموفدين .
- أن نسبة المتنوعين عن العودة تزيد كلما قلت أو انعدمت حصة الدولة في تمويل الايفاد .
- أن تخصص العلوم الهندسية يحتل مركز القمة بين التخصصات التي يتمتع الموفدون فيها عن العودة .
- أن الولايات المتحدة تمثل بين مقار الدراسة قمة الامتناع عن العودة منها ، وتليها كندا ثم المملكة المتحدة ، بينما تمثل فرنسا وألمانيا مقار يقل امتناع المبعوثين عن العودة منها .

البيان	بحثات مقورة	بحثات منفذة	المتنوعين /
الطامة	٢١٥	١٢٥	٨٢.٨
الاصكورية	٢١٥	١٧٨	٨٢.٨
عن شمس	٢١٥	١٧٨	٨٢.٨
لجنة	٢١٥	١٨١	٨٤.٢
الوزير	٢١٥	١٦٥	٢٦.٧
للمسيرة	٢١٥	١٠٨	٥٠.٢
للمنار	٢١٥	١٢٤	٨١.٤
للتاريخ	٢١٥	١٧٩	٨٢.٢
للمنار	٢١٥	١٠٨	٥٠.٢
للمنار	٢١٥	١٧	٢١.٢
للمنار	٢١٥	١٢٦	٨٢.٢
للمنار	٢١٥	٧٢	٢٢.٥
الاجمالي	٢٤٨٠	١٦٣٩	٨٢.٥

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي :

- أن الجامعات تسلمت في أعداد البعثات المخصصة لها ، ولكنها لم تتسلم في قدرة التنفيذ .
- أن متوسط النسبة المئوية للتنفيذ بلغ ٦٣.٥ ٪ ، وبذلك تكون نسبة عدم قدرة الجامعات على التنفيذ ٣٦.٥ ٪ .
- تؤكد هذه النتيجة ، التي اتضحت من الجدول ، أن سياسة تخصيص البعثات للجامعات بالتساوي المتكرر لا تكفل تحقيق برامج القطة ، الامر الذي يتطلب إعادة النظر في هذا الأسلوب .
- الامتناع عن العودة الى الوطن : من دراسة ظاهرة امتناع المبعوثين عن العودة الى الوطن ، بعد انتهائهم من تحقيق الغرض من ايفادهم - تبين أن عددهم بلغ ١٥٣٠ ، خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ الى يوليو سنة ١٩٨٥ ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي .

## البحوث والمنح الدراسية وتوزيعها بين الدول

البلد	البيان	المنح المقدمة			جملة	المنح المستفيدة			جملة	المنح			جملة	%	
		د	ش	م/د		د	ش	م/د		د	ش	م/د		مستفيد	إجمالي
فرنسا	٤٩	٢٩	٢٨٤	٢٥٢	٢٣٨	١٢	١٩٥	١٩٥	١٨	٧	٨٩	١١٤	٦٢,٢	٣٦,٧	
انجلترا	-	-	٥٠	٥٠	٢٢	-	٢٢	٢٢	-	-	-	٢٧	٤٦,-	٥٤,-	
ألمانيا	٣٢	٤٥	٢٠٧	٢٨٥	١٥٧	٤٥	٨٣	٨٣	٤	-	١٢٤	١٢٨	٥٥,-	٤٥,-	
دانمارك	-	-	٣٧	٣٧	-	-	٣٣	٣٣	-	-	-	٤	٨٩,-	١١,-	
لوكسمبورج	-	-	٣٨	٣٨	١٣	-	١٣	١٣	-	-	-	٢٥	٢٤,٢	٦٥,٨	
نمسا	١	٥	٣٧	٤٣	٢٠	٥	٢٤	٢٤	-	-	-	١٣	٥٥,٨	٤٤,٢	
سويسرا	-	-	٩	٩	٣	-	٣	٣	-	-	-	٦	٢٢,٢	٦٦,٧	
أستراليا	٧٧	١٨	٩٥	١١٧	٨٧	١٥	١٥	١٥	٥	-	-	٢	٧٤,-	٢٦,-	
إيطاليا	-	-	١١٧	١١٧	١٠٧	-	١٠٧	١٠٧	-	-	-	١٠	٩١,٥	٨,٥	
اليونان	٨	-	٨	٨	٧	-	٧	٧	-	-	-	١	٨٧,٥	١٢,٥	
فلندا	-	-	٥	٥	١	-	١	١	-	-	-	٤	٢٠,-	٨٠,-	
تونس	١١	-	١١	١١	-	-	-	-	-	-	-	١١	٠,-	١٠٠,-	
السودان	-	-	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢	٠,-	١٠٠,-	
كولومبيا	-	-	٣	٣	١	-	١	١	-	-	-	٢	٢٢,٢	٦٦,٧	
تركيا	٢٠	-	٢٥	٤٦	٢٠	١١	١١	١١	١٢	-	-	٢٩	٤٣,٥	٥٦,٥	
اليابان	٣٧	-	٣٧	٣٧	٣٣	-	٣٣	٣٣	٤	-	-	٤	٨٩,٢	١٠,٢	
ماليزيا	-	-	٨٤	٨٤	٣٠	-	٣٠	٣٠	-	-	-	٥٤	٢٥,٥	٦٤,٢	
النرويج	-	-	٨	٨	١	-	١	١	-	-	-	٧	١٢,٥	٨٧,٥	
دول شرقية	٤٧٦	٥١٤	٩٩٠	٣٥٣	٢٢٢	-	٢٢٢	٢٢٢	١٦٣	-	١٩١	٣١٤	٦٨,٢	٣١,٧	
المكسيك	-	٢	٢	٤	٢	٢	٢	٢	٤	-	-	-	١٠٠,-	-	
كندا	-	-	٢	٢	٢	-	٢	٢	٤	-	-	-	١٠٠,-	-	
الهند	٤٣	٣٨	٨١	٢٨	٢٣	-	٢٣	٢٣	٥١	١٥	-	١٥	٦٢,-	٣٧,-	
بلجيكا	٤٤	١٥	٥٨	١١٧	٣٠	٦	٣٠	٣٠	٧٦	٤	٩	٢٨	٦٥,-	٣٥,-	
هولندا	٢	-	٤٠٤	٤٠٤	١١٧	٢	١١٧	١١٧	١١٩	-	-	٢٨٥	٢٩,-	٧١,-	
البرتغال	-	-	٢٩	٢٩	١٤	-	١٤	١٤	-	-	-	١٥	٤٨,٢	٥١,٧	
قبرص	-	-	٤	٤	٤	-	٤	٤	٤	-	-	-	١٠٠,-	١٠٠,-	
	٨٠٤	٩٦	١٩٧١	٢٨٦١	٦٠٧	٧٠	١٠٥٣	١٧٣٠	١٩٧	١٦	٩١٨	١٣٢١	٦٠,٤	٣٩,٦	

توافرت البيانات عن أربع سنوات فقط من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩١ .  
المنح التي حصلت عليها مصر خلال السنوات الأربع ٢٨٦١ منحة موزعة على العرض منها كما يلي :  
- مكتبراه ٢٧,٧٤ % - اشراف مشترك ٣ % - مهمات وتدريب ٦٩,٢ %  
المنح التي استخدمتها مصر في السنوات الأربع ١٧٣٠ منحة موزعة على العرض منها كما يلي :  
- مكتبراه ٣٥ % - اشراف مشترك ٤ % - مهمات وتدريب ٦١ %  
المنح التي أمضت مصر استخدامها في السنوات الأربع ١١٣٧ منحة موزعة على العرض منها كما يلي :  
- مكتبراه ١٧,٦ % - اشراف مشترك ١,٤ % - أبحاث وتدريب ٨١ %  
- أمضت تونس عن تنفيذ المنح المقدمة منها بسبب حرب الخليج

## نتائج مستخلصة :

- ١ - أن خطط البعثات مازالت تلتزم بالتوزيع العددي المتساوي على البرامج الخمسة للخطة ، كما أن ميزانية البعثات مازالت تقر كل سنة في حدود المتاح من النقد المحلي والأجنبي والمنح ، رغم أن هذا الأسلوب يؤدي إلى تداخل البرامج والخطط ، وتحمل ميزانية البعثات السنوية بتكاليف تنفيذ برامج سابقة ، ولا يتاح تنفيذ أي برنامج تنفيذيا كاملا . وهذا يدعو إلى إعادة نظر شاملة لفلسفة التخطيط والتمويل .
- ٢ - أن الخطط الخمسية مازالت توجه أساسا إلى الجامعات ، مع تخصيص اعداد رمزية من البعثات لصالح بعض الجهات ، وإنغال تخصيص بعثات للقطاع الحكومي وقطاع ادارة الأعمال والقطاعين العام والخاص ، رغم أن لكل من هذه القطاعات دورا هاما في مجال التنمية الشاملة والاعداد المستقبل .
- ٣ - أن توزيع البعثات بأنواعها المختلفة على الجامعات يتم وفق نظام التساوي العددي المتكرر ، رغم أن قدرات كل جامعة تختلف عن قدرات الجامعات الأخرى في الترشيح للبعثات واتخاذ خطوات التنفيذ ، وهذا يدعو إلى نظرة جديدة في تخصيص البعثات
- ٤ - أن مفهوم التخصصات الجديدة والمستحدثة مازال غائبا عند تحديد احتياجات الجامعات من البعثات ، فلأزال الأمر محصورا في تلبية حاجات الأقدميات الوظيفية وليس الاحتياجات العلمية
- ٥ - أن توزيع حصص الجامعات من البعثات الخارجية والمشاركة والداخلية في حاجة إلى تقويم ، حيث إن الايفاد في كل نوع من أنواع البعثات له مفهومه وفلسفته ، ولا يخضع لمجرد التوزيع
- ٦ - أن محاولة اصفاء صفة المرونة على خطة البعثات بتقرير امكان تحويل البعثة الخارجية إلى بعثتين مشتركتين غير ملائم ، فإن معنى تقرير بعثة خارجية لجهة ما هو أن التخصص المطلوب تحقيقه لا يمكن أن يتم إلا خارجيا فقط .

٢٨٢

٧ - أن الايفاد العلمي يحتل كل مساحة اهتمامات الايفاد ، رغم أن

الايفاد العلمي لكسب الخبرة والمران ضرورة لا يجوز إهمالها .

٨ - أن الايفاد في مهمات علمية من بين الحاصلين على درجات

الاكتوواء من الوطن مازال محدود العدد والمدة ، رغم ضرورة تجديد المعلومات وتحديثها .

٩ - مازال الاعلان عن البعثات بأنواعها الثلاثة يتم محليا بمعرفة

الجهة المخصص لها البعثات ، وليس عن طريق الاعلان العام على مستوى الجمهورية ، مما يحصر مجالات الترشيح في العاملين بالجهة المولدة ، ويحصر عناصر أخرى ممتازة يفرزها الاعلان العام بمعرفة البعثات .

١٠ - أن الاختيار الشخصي للمرشحين - الذي ينص عليه قانون

البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بفرض تقدير صلاحية المرشحين - قد توقف العمل به منذ سنوات طويلة ، رغم كونه ضرورة تكتمل بها صورة المرشح وتبين صلاحيته للايفاد في البعثة .

١١ - أن المستوى اللغوي للمرشحين أخذ في التدهور عاما بعد عام ،

مما يتطلب وضع ضوابط تحكم المستوى اللغوي وتضمن توافقه مع متطلبات الايفاد في البعثة .

١٢ - أن احاطة المرشحين بأساليب البحث العلمي وطبيعة

الدراسات العليا أخذت في التراجع من مرحلة القسرة إلى مجرد الفكرة غير المتعمقة .

١٣ - يلاحظ في كثير من الأحيان : عند عودة المبعوث من بعثته بعد

حصوله على درجة الدكتوراه في تخصص جديد - لا يجد التجهيزات والامكانات اللازمة لمواصلة عمله وبحوثه في الفرع الجديد من العلوم الذي تخصص فيه ، فيكون ذلك عقبة في طريق استمراره في بحوثه وعمله في هذا التخصص ، لذلك يجب توفير الامكانات والتجهيزات

المبعوث ، ليجدها مهية عند عودته للوطن ، مما يحقق الغرض من ايفاده أصلا في هذا التخصص .

١٤ - يحتاج بعض التخصصات البيئية إلى ايفاد أكثر من مبعوث في أكثر من تخصص من التخصصات ذات الصلة ببعضها ، في ذات الوقت ، ليعملوا عند عودتهم في شكل فريق متكامل .

١٥ - أن تجربة الإيفاد في بعثات داخلية تحتاج إلى تقييم ووضع معايير وضوابط جادة ، إذا استمر الأخذ بها .

١٦ - أن تجربة الإيفاد وفقا لنظام الاشراف المشترك (القنوات العلمية) تحتاج إلى تقييم ، حيث لم تثبت جدواه في كثير من الأحيان ، كما أن الفترة التي يسافر خلالها الاستاذ المصري ليشترك زميله الاجنبي في الاشراف على المبعوث ، وكذلك الفترة التي يحضر فيها الاستاذ الاجنبي - تبعد في بعض الأحيان عن هدفها الأساسي .

١٧ - أن ميزانية البعثات تمثل عبئا كبيرا تصعب معه تغطية البرامج التنفيذية السنوية ، ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى طريقة أخرى تزيد من امكانات تغطية الاحتياجات .

١٨ - الاستفادة من المنح الأجنبية التي تحصل عليها مصر بمقتضى الاتفاقيات الثقافية العامة والثنائية ، ويمكن الاستفادة منها في تمويل الإيفاد - إذا عدلت بعض بنود هذه الاتفاقيات .

١٩ - أن الامتناع عن العودة ، بعد تحقيق الغرض من الإيفاد ، يتركز أساسا في الولايات المتحدة وكندا ثم المملكة المتحدة .

٢٠ - أن تخصص العلوم الهندسية يحتل قمة التخصصات التي يتمتع دارسوها عن العودة إلى الوطن .

٢١ - أن ظاهرة امتناع بعض المبعوثين عن العودة إلى الوطن ، بعد تحقيق الغرض من ايفادهم ، يتطلب إعداد دراسة متأنية للتغلب عليها بعد استيعاب أسبابها .

• • •

وإذا كان هدف هذه الدراسة التعرف على السياسة العامة للإيفاد في البعثات ، وامكانات التوسع فيها ، فقد أوضحت البيانات السابقة ملامح هذه السياسة مع نظرة تفصيلية لها ، كما بينت النتائج المستخلصة أوضاعا معينة يصعب كل منها تعليق أو رأى يتصلان بالسياسة العامة وتطبيقاتها ، مما يمهّد الطريق أمام تقديم اقتراحات وتوصيات تمس جوانب متعددة وزوايا مختلفة من تلك الأوضاع .

وهناك ملامح هامة يجب أن يشار إليها قبل عرض أى اقتراحات أو توصيات ، فقد اتبعت الدولة ، خلال ١٧٠ عاما ، سياسة الإيفاد في البعثات بغرض تأهيل جماعات جديدة من أبناء مصر ، لتكون لديهم القدرة على الاسهام الفعال والمشاركة الايجابية في نهضة البلاد ، وهذا وضع يثير تساؤلا له أهميته عما أمكن لسياسة الإيفاد أن تحقّقه أو تصيغه إلى الصالح العام ، ويمكن تلخيص الاجابة على هذا التساؤل في الآتى :

أولا : نجاح لا ينكر في تأهيل عشرات الآلاف في مختلف ميادين العلم والمعرفة ، وقيامهم بالخدمة في مجالات عدة ، مما تعتبر معه البعثات هي الجامعة غير المنظورة التي تخرج فيها هذا العدد الكبير من أبناء مصر .

ثانيا : النجاح المشار إليه من قبل غاب عنه إحداث الربط العضوي بين العلم والمعرفة والتكنولوجيا ، وهو الدعامه الأساسية للإنتاج والتقدم .  
ثالثا : أن نجاح هذه السياسة لم يكن له دائما أثره المؤكد في تكوين المدارس العلمية المستمرة ، وقد يدخل في أسباب ذلك اعتبارات أخرى : تنظيمية ، وإدارية ، ومالية ، تحتاج إلى دراسة مستفيضة وتحليل لأسبابها ووضع الأسس لنجاحها وتعميقها .

وفي ضوء ما سبق فإن الاقتراحات التي تعرضها هذه الدراسة تتناول العيوب التي اتصفت بها سياسة البعثات وأهدافها ، مع تحديد الاتجاهات التي يمكن أن تشملها سياسة التوسع في البعثات .

## التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من آراء ، وما برز من اتجاهات - رأى أن المقترحات تتناول جوانب عديدة ، منها ما يخص التخطيط العلمي والمالي ، وما يرتبط بمخامين الإيفاد وأنواع البعثات ومقار الدراسة ، وما يتصل بالقطاعات التي يجب أن تخدمها سياسة البعثات . وبناء على ذلك جميعه فإن أهم التوصيات يخلص في النقاط الآتية :

في شأن التخطيط العلمي والمالي :

\* أن يتم وضع خطط البعثات بحيث تتحقق كل خطة خلال سنواتها ، دون أن تتراكم برامج الخطة المتساوية في أعدادها ويتداخل بعضها في بعض ، فلا يتم تنفيذ الخطة إن كانت خمسية إلا في أكثر من عشر سنوات .

\* أن يعلن عن بعثات الخطة اعلانا عاما قبل عامين من بدء الخطة ، ويشمل الاعلان بياننا عن : مقر الدراسة والمستوى اللغوي والدراسي المطلوب تحقيقه للترشيح للبعثة ومدة البعثة المقررة ، ويستفيد الراغب في التقدم إلى البعثات بالمدة المتاحة قبل الترشيح لرفع القدرة اللغوية إلى المستوى المناسب ، كما يعد نفسه لمتطلبات الدراسة في البعثة .

\* لا يوجد مبعوث للدراسة إلا إذا كان التحاقه بجامعة ذات مستوى رفيع ومعترف بها ، لدراسة تخصص معادل .

\* أن يكون من الشروط الأساسية لاختيار المرشحين للإيفاد في بعثات خارجية : اتقان لغة البلد المولد اليه ، بحيث يكون حاصلا على

شهادة علمية بولية في هذه اللغة ، مثل شهادة « توفل » أو « ميتشجان » في اللغة الانجليزية ، أو شهادة « أبيتور » في اللغة الألمانية .

- مع التأكيد على أهمية البدء في تطبيق هذا الشرط على من يتقدم للتسجيل في الدراسات العليا .

\* أن يكون الترشيح للبعثات والمفاضلة بين المرشحين على أساس التخصص المطلوب لسد نقص في الجهة الموفدة ، وليس استنادا للأقدميات الوظيفية .

\* ألا يتم توزيع البعثات على الجامعات وفق نظام الأعداد المتساوية المتكررة ، وإنما يتم حسب احتياجات كل جامعة وقدرتها على الترشيح أو استيعاب المرشحين .

\* أن يستفاد من المنح الأجنبية المتاحة في استكمال البرامج السنوية للخطة ، وكذلك في أن توفد الجهات بعثات واجازات دراسية تعالج الأقدميات بحيث تكون خارج الخطة .

\* التأكيد على تنفيذ توصية المجالس السابقة في شأن انشاء كلية مستقلة للدراسات العليا . ويمكن النظر في توسيع نطاقها بإنشاء جامعة خاصة لهذا الغرض ، تكون لها شخصيتها الاعتبارية ، ويتمتع بالاستقلال في شئونها العلمية والتنظيمية والإدارية .

في شأن الإيفاد وأنواعه ومقار الدراسة :

\* أن الإيفاد في البعثات الخارجية هو المطلب الأول في التأهيل العلمي ، على أن تحدد فيه ستة إضافية لكسب المراتب العلمي والخبرة .

\* أن تعطى الأولوية في الإيفاد للخارج للتخصصات الجديدة التي يحتاج إليها الوطن وخطط التنمية الشاملة ( التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ... ) .



- وأن يتم توفير امکانات والتجهيزات اللازمة في التخصصات الجديدة قبل عودة المبعوث في هذه التخصصات بعد حصوله على درجة الدكتوراه ، ليتمكن من نقل علمه وخبرته إلى طلبته ، ومتابعة عمله وبحوثه في المجال الذي تخصص فيه ، مع توفير المناخ المناسب لانطلاقه في تخصصه الجديد .

\* في مجال التخصصات البيئية يحتاج الأمر إلى إيفاد عدد من المبعوثين - في نفس الوقت - في تخصصات متقاربة مرتبطة ببعضها ، ليعملوا كأعضاء فريق بحثي متكامل لتحقيق الغرض الذي أوفدوا من أجله .

\* إحكام المتابعة الدورية عن التقدم الدراسي للمبعوث ، بحيث يتم حصوله على الدرجة العلمية في التخصص الذي أوفد من أجله ، وفي المدة المقررة للبعثة ، وذلك اقتصاداً في النفقات الباهظة للبعثة ، وتحقيقاً للغرض من إيفاده .

\* أن تكون القاعدة العامة في الإيفاد في بعثات خارجية الحاصلين على الماجستير في التخصص ، ولا يكون الاستثناء إلا في التخصصات الجديدة التي لا يتوافر لها أساتذة متخصصون للإشراف على الدارس في الوطن .

\* أن الإيفاد في البعثات الداخلية يعكس وضعا غير مقبول بين الدارسين على بعثات أو على غير بعثات ، ومن ثم لا مسوغ لاستمرار هذا النوع من الإيفاد .

\* ينبغي العودة إلى الإيفاد في بعثات علمية ، وفقا لما كان معمولاً به من قبل خطط البعثات ، ويفضل أن يكون

الإيفاد على هيئة فريق متكامل بالنسبة للتخصصات الحديثة ، مع ضمان تدبير الأجهزة والمعدات المناسبة لتخصص الوفد للعمل عليها بعد عودته .

\* أن الإيفاد في المهمات العلمية ضرورة تملئها الحاجة الفعلية إلى تحديث معلومات أعضاء هيئات التدريس والباحثين ، ويمكن تمويل هذا الإيفاد على نفقة البعثات ، أو على منح الاتفاقيات الثقافية العامة والشائبة ، أو على المنح الشخصية .

\* النظر في إنشاء نظام للتأمين وإعادة التأمين لضمان عودة المبعوثين إلى بلادهم ، بحيث تصبح قيمة التأمين من حق المبعوث العائد من بعثته بعد انقضاء مدة الالتزام بخدمة الجهة الموقدة .

في شأن القطاعات المستفيدة من البعثات :

\* أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة تعنى وجوب عدم إقتصار سياسة الإيفاد في بعثات على قطاع الجامعات ومراكز البحوث ، بل قد تتجاوزها إلى قطاعات أخرى تحتاج إلى تخصصات جديدة . ومن ثم يمكن أن يكون للقطاع الخاص دوره في إيفاد البعثات في التخصصات التي يحتاج إليها .

\* أن يكون من الأهداف المرصية من الإيفاد في البعثات : تلبية حاجة مصر - في مرحلة التحول إلى التحرر الاقتصادي - إلى طبقة عالية الخبرة والتدريب من المديرين . مما يقتضي التوسع في إيفاد البعثات التي تحقق هذا الهدف .

## التعليم الفني والتدريب

### البنية الأساسية للتعليم الفني والتدريب واستراتيجية المستقبل

تدخل في عداد المجتمعات غزيرة المعرفة ، أى تترن إلى تكثيف انتاج التكنولوجيا نفسها .

ومع التطور الهائل في وسائل الانتاج ، واستنباط المواد الجديدة ، والحاجة الدائمة إلى مزيد من الطاقة ، فإنه يكاد يكون من المتفق عليه أن مجالات معينها سوف تؤثر على تشكل العالم في القرن القادم وأهمها : التكنولوجيا الحيوية والالكترونيات الدقيقة والمواد المخلفة والصناعات الهندسية والطاقة ومعداتها .

أن تصور استراتيجية المستقبل لمصر يجب أن يسبق وضع نموذج للبنية الأساسية للتعليم والتدريب . ورغم صعوبة وضع هذا التصور ، فإن هذه الدراسة سوف تعرض لبعض المؤشرات الرئيسية التي يمكن تبنيها على مدى العشرين عاما القادمة ، من خلال تركيز الضوء على أهمية إعادة النظر في بنية التعليم الفني ، واعطاء بعض المؤشرات الكيفية لتطوير المجتمع ، وبالتالي نظام التعليم الفني فيه .

تحليل الواقع المصري الراهن بالنسبة للعالم : من المعروف أن المجتمعات تنتقل في العصر الحديث في مراحل تطور مختلفة تبدأ بالمجتمعات الزراعية ، ثم يدخل فيها بعض الصناعات لتكون مرحلة ما قبل التصنيع ، ثم تتطور للتحويل إلى مجتمعات صناعية ، فمجتمعات استهلاكية ذات انتاج غزير ، ثم مجتمعات منتجة للتكنولوجيا ، فضلا عن المعدات نفسها ، لتصل في نهاية المطاف - طبقا لاستقراء التطورات العالمية الحديثة - إلى مجتمعات منتجة ومصدرة لتكنولوجيا المعلومات ، حيث تصبح السلعة المصدرة منها هي نتاج أعمال العقل والفكر أكثر منها نتيجة لعمل الأيدي .

التعليم الفني والتدريب هو أداة المجتمع لإعداد الكادر الانتاجي اللازم لاحتياجاته الحالية والمستقبلية ، وبذلك تتحدد مستويات ومهارات فئاته وفراده طبقا للتطور الانتاجي في المجتمع . فمن المألوف اختفاء كثير من المهن ، ومولد الجديد منها طبقا للتطور التكنولوجي لوسائل الانتاج والخدمات ، وكلما كان معدل التغير كبيرا ازداد عبء تغيير نوع العمل ، ويتطلب ذلك استمرار التعليم والتدريب وإعادة التأهيل ، مما يستلزم وجود امكانيات تعليمية وتدريبية ، قادرة على الاستجابة بسرعة مناسبة للمتغيرات الناتجة عن تكاثر الابتكارات التكنولوجية ، والمتغيرات الاجتماعية .

وتقدم هذه الدراسة تصورا لسمات منظومة التعليم الفني والتدريب ، التي يمكنها مواجهة متطلبات المستقبل المحتملة والممكنة . وحيث ان هذه المتطلبات ترتبط بالتصور المستقبلي لتطور المجتمع ، فإنه من الصعب في هذه المرحلة وضع نموذج مستقبلي للمجتمع المصري ، خصوصا في ضوء التغيرات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية الجارية في العالم حاليا . فهذا التغير يتضمن تشكيلا جديدا للكيانات القومية ، وتناميا في نفوذ الشركات العملاقة متعددة الجنسية ومتعددة الانتاج ، وإعادة في توزيع الأنوار التكنولوجية . فالمجتمعات الزراعية ترنو إلى أن تصبح من المجتمعات الصناعية ، والمجتمعات الصناعية ترنو إلى أن

وجدير بالذكر أن مصر تقع في مرحلة مجتمعات ما قبل التصنيع ، سواء من الناحية السكانية أو التكنولوجية أو الاقتصادية . وحتى يمكن لمصر التطور لتصل إلى مراحل المجتمعات الحديثة ، فإن هذا يتطلب : تنمية للموارد البشرية التي تمثل عنصر الوفرة في مصر ، واستخداما أمثل للموارد الطبيعية التي تمثل عنصر الندرة أو المحدودية في معظم الأحوال .

نحور رسم نموذج للتنمية ، في ضوء ما سبق عرضه من امكانات بشرية وتكنولوجية ومادية في مصر ، وتحت ظروف التغيرات العالمية المتلاحقة ، فإنه يمكن بعد الدراسة المتأنية التوصل الى عدة مشاهد يتم من خلالها السير بالتنمية في مصر إلى معدلاتها المنشودة . ولعل القاسم المشترك الأعظم لمتطلبات التنمية والتطوير في مثل هذه المشاهد ، هو ما يتمثل في مجالات : التنمية البشرية والتكنولوجية والصناعية والزراعية والاقتصادية .

ان أول عوامل التنمية البشرية تتمثل في التعليم ، ومن الواضح أن التعليم الفني هو دعامة أساسية في بناء تقدم الأمم في العصر الحديث وهو موضوع هذه الدراسة التي تهتم ببنيتها الأساسية ، وتوجهاته الرئيسية نحو هدف واضح ، هو العبور بمصر من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة مجتمع المعلومات ، مع الحفاظ على بنيته واستقراره الاجتماعي . إن إعادة النظر في أهداف التعليم الفني في مصر ووسائله لهي أساس للتطوير ، حيث أن تكوين القوى العاملة في المجتمع يجب أن يتغير في قطاعاته النوعية المختلفة ، وهو ما يدعو إلى وضع أهداف جديدة للتعليم الفني ، تتطور بتطور حاجات المجتمع ومراحل نموه

#### البنية الأساسية للتعليم الفني والتدريب:

تعتبر البنية الأساسية للتعليم الفني هي كل المؤسسات والهيئات والأجهزة والمعدات والمباني والامكانات المسؤولة عن إعداد أفراد الكادر

الفنى اللازم للانتاج والخدمات بمختلف أنشطتها ، ويدير هذه البنية ويستخدمها ويتحكم فيها مجموعة البرامج المحددة للتعليم الفني والتدريب ، هذه في مجموعها تكون منظومة التعليم الفني والتدريب ، والتي تتكون مدخلاتها من الطلاب والموارد المالية ، وتتكون مخرجاتها من افراد الكادر الفني ، وكذلك المعارف والابتكارات .

وتتأثر المنظومة عادة عبر حدودها بما يحدث خارجها ، سواء في ذلك البيئة المحلية أو العالمية ، ولذلك يتأثر أداء الافراد والأجهزة والاجراءات والعمليات - داخل المنظومة - بالمستوى العالمى المعاصر ومتطلبات السوق ، وتحدد مخرجات المنظومة مسبقا طبقا للاحتياجات المستقبلية ، وهذا التحديد يتضمن أنواع ومستويات الكادر الفني ، وكذلك إعداد أفرادها .

وحتى تتفق مخرجات المنظومة مع المستهدف ، يجب أن يتضمن تصميم المنظومة جهاز تحكم ( لتتبع الفريجين وتقييم أدائهم ) لمقارنة المخرجات بالمستهدف ، وتقنية المنظومة رجعيًا بنتائج الحيدود لتصويب مسار المنظومة وأدائها . ولعل نقطة البداية في تحديد ملامح مخرجات منظومة التعليم الفني والتدريب ، هي تحديد اعداد وتخصصات ومستويات الكادر الفنية المطلوب تخريجها ، بما يتفق مع احتياجات الاقتصاد القومى ، كذلك فإن توصيف العمل المطلوب أدؤه يعتبر من أساسيات بداية التحديد الدقيق للمهن ومستوياتها وأنماطها ، ويتضمن الملحق في هذه الدراسة نموذجاً يمكن تطبيقه في مجال الصناعة والتعليم الصناعى ، ويمكن أيضا استخدام مبادئه الأساسية في المجالات الأخرى .

#### سمات البنية الأساسية للتعليم الفني والتدريب ومواصفاتها : إن

تحديد مكونات البنية الأساسية بالتفصيل أمر يخرج عن النطاق الممكن لهذه الدراسة ، فكل فرعية وكل مكون ، بل وكل مخطط أو مقرر

دراسي ، أو برنامج تدريسي - يحتاج الى عمل مكثف ومستمر له أخصائيوه وله امكاناته ، لذلك فإنه يكتفى بتحديد سمات المنظومة العامة ، والمنظومات الفرعية المسنولة عن إعداد افراد الكادر الفني لمواجهة المتطلبات التي سبقت الاشارة اليها .

إن الاعتماد على محاولة تطوير الوضع القائم بدون إجراء الدراسات التحليلية ، وكذلك تحليل متطلبات السوق الحالية والمستقبلية ، بل وبنامية هذه الاحتياجات - أمر محفوف بمخاطر أنت وتؤدي الى التخلف والبطالة . ولذلك فإن وضع المرجعيات في المستويات والمعارف والمهارات المستخلصة من التوصيف ، أمر ضروري ولازم .

أما مستويات التنفيذ فيجب أن يضمن لها قدر كاف من المرونة وحرية العمل ، لضمان سرعة الاستجابة للمتطلبات الطارئة والسريعة ويجب أن تتسم المنظومة بصفات وامكانات تمكنها من أداء ما هو مطلوب منها بكفاءة وفاعلية ، وأن تتمكن من تحقيق أمال أفراد الكادر الفني وطموحاتهم ، وأن تواجه المتطلبات المتغيرة والمستمرة لاحتياجات سوق العمل .

وفيما يلي بعض السمات الأساسية الواجب توافرها :  
- القدرة على توصيف العمل وتحليله وبناء الخطط الدراسية ووضع برامج التدريب .

- المرونة الكافية للاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمل أو احتمالاته المستقبلية ، وذلك باختصار خطوات صنع القرار ووضع البرامج .

- إتاحة فرص التعليم والتدريب وتكييف قاعدة المعرفة العلمية والتكنولوجية ، بما يتيح لأي فرد الانتقال بسرعة ويسر ، من مستوى الى آخر ومن مهنة إلى أخرى ، طالما تمكنه قدراته الذاتية من ذلك

- تنمية قدرات الخريج وتنمية شخصيته تنمية متكاملة ، وإعداده ثقافيا وسلوكيا لمزاولة العمل والتعلم الذاتي ، لرفع مستوى مهارته باستمرار .

- القدرة على التنبؤ باحتياجات المستقبل ، لرصد الابتكارات التكنولوجية وتنامي المعرفة والارتفاع المستمر للمهارة والدقة ، ووضع الخطط للتعامل مع أنوات العصر والتناغم مع التغير .

- رفع مستوى الادارة والمدرسين والمدرين باستمرار ، لمواكبة التغير المستمر .

- إتاحة الحرية للطالب لاختيار مهنته من بين عدة بدائل ، بحرية ويسر ، وتوفير آليات التوجيه الفني

- نشر المعرفة من خلال النشرات والمطبوعات والمؤتمرات وورش العمل والمناقشات ، في دورات غير منتظمة حسب مقتضيات الحاجة .

- متابعة الخريجين لتقييم أدائهم ، وتصويب مسار أداء مؤسسات التعليم والتدريب .

- الاشتراك في تحديد مستويات المهارة وإجراء اختبارات الجدارة ، لمنح الشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة .

أنماط التعليم والتدريب :

يعد الخريجون في مؤسسات ذات مستويات أربعة ، هي :  
الجامعات ، والمعاهد العليا والمتوسطة ، والمدارس الفنية ، وأنظمة التلمذة الصناعية .

وفي كل الحالات فإنه نظرا لترابط العمل في مستوياته المختلفة ، يجب أن تكون هناك صلة عضوية منطقية بين مؤسسات الإعداد ، كذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة فإنه ينبغي الاستعانة بجميع أنماط التعليم الفني والتدريب المعروفة وهي : التعليم نظامي كل الوقت ، والتعليم مسائي ، والتعليم

جزء من الوقت المتقطع (مدة عمل تليها مدة تعليم وهكذا) والتعليم بالوحدات، والتعليم والتدريب المشترك بين مؤسسات التعليم ومنشآت الانتاج والخدمات .

وتلخذاً للدول عادة بواحد أو أكثر من هذه الأنماط ، وفي معظم الأحوال يكون التعليم والتدريب موجها نحو احتياجات السوق ، وبذلك يتضام توجيه الخريج نحو وظيفة بعينها .

ولذلك فإنه يجب على التعليم والتدريب أن يتجها الى تنمية المهارات الانتاجية أو العمليات المتكاملة ، حتى يتقن الخريج الإحساس بالعلاقة بين الأجزاء والمكونات ، أو بين المكونات والمجموعات والمنظومات المتكاملة .

إن التعليم لا تقان العمليات بدون الربط بينها وبين المنتج ، أمر يحدد عن الهدف الأساسي من التعليم ، ويجب أن تتخلص مؤسسات التعليم والتدريب من هذا النمط .

وفي هذه الحالة فقد يكون من المناسب أن يتكامل عمل المدرس والمدرّب ، وأن يقضى على الفصل القائم بين المدرس العملي والنظري . إن تحفيز الخريج على رفع قدرته الذاتية ومهارته ، يؤكد ضرورة الفصل بين الشهادة والعمل والمرتّب ، بحيث تكون الشهادة أو تراخيص مزاولة المهنة منفصلة عن الأجر ، ومن ثم يتحدد الأجر طبقاً لآليات السوق ، وأن تكون المهارة والدقة والانتاجية هي المؤشر الأساسي لتحديد الأجر .

وكذلك يجب أن يكون القيام بالأعمال التي تؤثر على أمن وثروة المجتمع ، مرتبطاً بالحصول على ترخيص لمزاولة هذا العمل ، ويعطى الترخيص بناء على اختبارات الجدارة والمهارة .

#### هيكل البنية الأساسية :

يتضح من العرض السابق ضرورة وجود هياكل مؤسسية تسمح بأن

تؤدي المنظومة وظيفتها بكفاءة وفعالية ، ويمكن تصور هذا الهيكل على النحو الآتي :

- مؤسسة قومية تضع التصنيف والتصنيف وتحليل العمل ، لوضع الخطط الدراسية وبرامج التدريب ، وتشرف على منح الشهادات وتراخيص مزاولة المهنة ، وكذلك إجراء دراسات تتبع الخريجين لتقييم مستواهم ، والتنبؤ باحتياجات المستقبل .

- مؤسسات للتعليم على مستوى المحليات تكون لها المرونة الكافية ، وتقوم بالتعليم والتدريب : إما مستقلة بنفسها أو بالتعاون مع المؤسسات الانتاجية بالقطاعين العام والخاص ، وظيفتها تحديد أعداد الطلاب والمهن حسب احتياجات السوق المحلية ، وطبقاً للتصنيف والتصنيف المستند من المؤسسة القومية ، وكذلك اختيار نمط التعليم والتدريب .

- مؤسسات خاصة للتعليم والتدريب داخل المصانع والشركات ، تلتزم بالخطط والبرامج الموضوعية بمعرفة المؤسسة القومية .

- سلطات منح الشهادات وتراخيص مزاولة المهن ، يمثل فيها هيئات التعليم والغرف الصناعية والتجارية ونقابات العمل ، وذلك طبقاً للمعايير التي تضعها المؤسسة القومية ، وكذلك الاشراف على مؤسسات التعليم والتدريب .

- صندوق قومي للتعليم الفني والتدريب يمول من المصادر التالية :

• نسبة من الناتج القومي العام تخصصها الدولة في ميزانياتها .

• نسبة معينة من تكاليف الانتاج من الجهات المستفيدة من قطاعات

الانتاج والخدمات العامة والخاصة ، تعفى منها المؤسسات والهيئات التي تقوم هي نفسها بالتعليم والتدريب طبقاً للخطط والمتابع المقررة .

• حصيلة عقود التدريب التي تقوم بها المدارس لصالح

الشركات والمصانع .

- إعطاء تسهيلات لتمويل المشروعات الصغيرة في مجالات بعينها .
- إعادة النظر في القوانين المؤثرة على العمل والعمالة .
- إفساح المجال أمام المبادرات الفردية سواء في التعليم أو الإنتاج .
- تشجيع وتيسير انسياب المعرفة العلمية والتكنولوجية بدعم الكتب والنشرات والطبوعات .
- تشجيع انشاء المكاتب الاستشارية والهندسية ومكاتب التصميم وشركات المقاولات العمومية .
- تيسير استيراد بعض المكونات الأساسية إلى أن يتم إنتاجها محليا .
- حظر انتاج أو تداول أى منتج أو خدمة لا تخضع للمواصفات القياسية ، وكذلك أى عملية لا تخضع لكود الأداء على أى مستوى .
- وضع توصيف للمهن يحدد تحليل المهنة والمهارة ومستواها ، ويحدد بمقتضاها وضع الخطط والمناهج والمقررات .
- رؤية للمستقبل :
- في ضوء العرض السابق ، ولحدودية مصادر المياه والطاقة والخامات ، ولوفرة الثروة البشرية ، فإن النموذج التالى يصلح لاجراء حوار حوله في محاولة لتصوير نموذج مستقبلى لانتاج الثروة ، مع الأخذ فى الاعتبار التطور العالمى ومستويات التكنولوجيا المتاحة حاليا والمتوقع انتاجها فى المستقبل القريب :
- بالنظر الى معدلات تزايد السكان فى مصر ، فإنه من المتوقع أن يصل عدد المنتهين من التعليم الأساسى الى حوالى مليونين سنويا عند نهاية هذا القرن ، وحيث انه يصعب تدبير إمكانات للتعليم لاستقبال هذه الأعداد . ونظرا لما يعانيه المجتمع من نقص فى عدد الحرفيين من التخصصات المختلفة ، فإنه يجب التوسع فى مراكز التدريب السريع ،

- مجالس استشارية على كل المستويات وفى كل التخصصات ، تساعد مؤسسات التنفيذ والمحليات على الأداء طبقا للمعايير والخطط الموضوعية ، ووضع التوصيات للمرجعيات الخاصة بآماكن التعليم والتدريب أو وسائله ، وكيفية الوصول الى مستويات بجدارة وبمهارة ، وتحسين اقتصاديات التعليم والتدريب .
- تغييرات ضرورية فى المناخ العام : لا يمكن تناول منظومة التعليم الفنى والتدريب دون تحليل للمستقبل لتحديد احتياجاته ، وعند تحديد الاحتياج لابد من اعداد المجتمع لتقبل التغيير على ضوء السياسة المستقبلية واحتياجاتها ، وإذا أريد رفع انتاجية المجتمع وكذلك مستواه الحضرى ، فلا بد من اجراء بعض التغييرات فى المفاهيم السائدة مثل :
- عدم الربط بين المؤهل والوظيفة والمرتب ، فالوظيفة يجب أن تعطى لمن يملك القدرات والمهارات اللازمة لأداء واجباتها ، وكذلك يجب تحديد المرتب على أساس انتاجية شاغل الوظيفة ، وهنا تظهر الحاجة إلى عدم التصريح لأى فرد بمزاولة أى مهنة الا اذا اجتاز اختبارات أداء ، وخصوصا للمهن التى ترتبط بأمن وثروة الوطن والمواطن .
- الحفز الدائم لرفع المستوى العلمى والثقافى ، وإتاحة الامكانات للتعليم والتعلم المستمر .
- ضرورة إعداد الكادر الفنى اللازم للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة قبل دخولها .
- تمثيل قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص بالاسهام فى نفقات التعليم والتدريب .
- إيجاد فرص للعمل لانتاج رفيع المستوى ، ليمثل عائد العمل نسبة عالية .
- إنشاء مراكز تساعد الأفراد على اقتحام ميادين عمل جديدة .

بما يسد حاجات المجتمع ، ويحل مشكلة تدفقات الأعداد الكبيرة من مسارات التعليم التالية لمرحلة التعليم الاساسي .

- تعظيم العائد الزراعي باستخدام أساليب التكنولوجيا الحيوية ، وترشيد استخدام مياه الري .

- الحد من تصدير الخامات بدون تصنيعها لتعظيم القيمة المضافة - اختيار نموذج الانتاج الصناعي الذي يقلل من الاعتماد على الخامات المستوردة إلا للحاجات الاستراتيجية ، وكذلك استخدام التكنولوجيا التي تحتاج إلى مقدار أقل من الطاقة ، وينتج عنها أقل مقدار ممكن من التلوث .

- التوجه تدريجيا نحو الصناعة التي تعتمد على المعرفة ، ورسم مراحلها والاعداد لكل مرحلة ، وهذه المراحل هي : الهندسة العكسية - الاقتباس - الابتكار .

ويمكن أن يتداخل بعض هذه المراحل مع البعض الآخر ، كما يمكن أن يحفز الابتكار من خلال آليات الضرائب والتمويل والتخلص من البيروقراطية المعوقة ، وتشجيع التعليم وتحرير مؤسساته .

- التصنيع بتكنولوجيا حديثة ، والقفز بذكاء فوق مرحلة الأوتومية الى الخلايا المرنة .

- التصنيع فوق الحجم العرج للانتاج ، وتشجيع التصدير نظرا لصغر حجم السوق المحلي عن استيعاب ناتج الصناعة الغزير .

- تحقيق توازن بين الانتاج الاستراتيجي الضروري للحفاظ به عند حده الأدنى ، خصوصاً الصناعات الشريفة للطاقة

( مثل المعادن والحراريات ) وبين الانتاج العام .

- توليد فرص للعمل عالية المهارة والانتاجية .

- الالتزام بالمواصفات القياسية وكود الاداء .

- تطوير نظم التعليم والأجور .

- وقد يكون التوجه الانتاجي الصناعي على الوجه التالي :

الصناعات الالكترونية - صناعات كيميائية متقدمة مثل الدواء والمخلفات - هندسية دقيقة - الطاقة ومعداتنا - الحاجات الاستراتيجية بحدها الأدنى - أي منتجات تحتاجها أسواق التصدير ، ويمكن أن تحقق فيها ميزة تنافسية - صناعة مكونات تنشئ حولها العديد من المنتجات .

ويلزم لتحقيق هذا النموذج اختيار التكنولوجيا المناسبة وتطويرها باستمرار ، ولكل من مراحل التطوير أفرادها ومهاراتها وتخصصاتها ومعارفها التي تتطور طبقاً لدينامية السوق وتسارع الاكتشافات التكنولوجية .

ويظهر من ذلك أن تتوقع اختفاء مهن وظهور أخرى ، كما أن مستوى المهارة والاداء نفسه يرتفع باستمرار ، ويحتاج الأمر الى منظومة للتعليم والتدريب تستجيب بيسر وسهولة وسرعة لكل هذه الاحتياجات ، بما تقدمه من معارف وتعليم وتدريب دائم التطور ، سواء لإعداد الأفراد اللازمين أو لاعادة تدريب القدامى وتأهيلهم .

- تنويع تخصصات المدارس الفنية بحيث تغطي مختلف أنواع المهن والحرف القائمة والمتوقعة في سوق العمل وأنشطة المجتمع المختلفة .

الخلاصة : نخلص من ذلك كله الى أن ادارة التعليم الفني هي مهمة قومية لا تختص بها وزارة معينها أو مؤسسة ، وأن الأجهزة الحالية الموجودة لا يمكنها ، بهذا الشكل السائد ، التصدي لاصلاح وتطوير منظومات التعليم الفني .

فالتصنيف والتوصيف مهمة قومية تلزم جميع القطاعات ، وتحديد مستويات المهارة والانتاجية مهمة قومية ترتبط بالانتاج ومستواه وكمه ،

كما تحدده السياسة القومية .

ومن ثم يتضح أن الأمر يقتضى إعادة النظر فى كثير من التشريعات والممارسات التى تعوق الانطلاق للتقدم ، بل إن آليات صنع القرار وتنفيذه فى هذا المجال تحتاج الى تغيير ضرورى . ونظرا للشعب والتفاصيل الكثيرة فى هذا الموضوع ، فينبغى وجود جهة قومية مرجعية لدراسة وتحليل هذه الآراء والاتجاهات ، واقتراح القرارات وبشكل المنظومات والاشراف على تنفيذها ، واختيار أفراد هذه الجهة يجب أن يقوم على أساس الخبرات الخاصة ، بحيث يتوفر لها مجموعة من الصفوة المختارة .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما تضمنته من معلومات وبيانات ؛ يوصى بما يأتى :

\* عدم الفصل بين أنماط التعليم والتدريب فى وحدات ادارية منفصلة ، عند تحديد التصنيف والتوصيف وخطط الدراسة ومناهج التدريب .

\* إعادة تأهيل وتدريب العاملين بالتعليم الفنى والتدريب ، وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة بأخر التطورات العالمية ، سواء عن طريق الإيفاد بالخارج أو استخدام الخبراء العالميين ، للمشاركة فى برامج الكفاءة والتأهيل .

\* تحديد أولويات المهن للتعليم والتدريب ، وتصنيفها طبقا للمستويات المختلفة ، وتقدير فرص العمل المتاحة بالسوق

\* إعادة النظر فى قوانين التوظيف ومزاولة المهنة ، لحظر مزاولة بعض المهن الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

\* فيما يخص تعليم المهنة يقوم نفس المدرس بتعليم الجوانب

النظرية والعملية للمادة ، وكذلك يقوم بالتدريب العملى .

\* إعادة النظر فى نظام توظيف المدرسين والمدرسين بالتعليم الفنى ونظام أجورهم ، لجذب العناصر المناسبة .

\* إصدار تشريع التلمذة الصناعية وتشجيع نشرها ، وإلزام مؤسسات الانتاج والخدمات بإدخال نظام التلمذة الصناعية بها - وطبقا للنظم المتبعة حاليا - بالتعاون مع وزارة التعليم .

\* أهمية وجود جهة قومية مرجعية لدراسة وتحليل الآراء والاتجاهات ، وتقديم المقترحات فى شأن : انشاء المنظومات والمؤسسات ، واقتراح إصدار التشريعات التفصيلية اللازمة ، بعد طرح المبادئ الأساسية التى تضمنتها هذه الدراسة للبحث والمناقشة .

- وإلى أن يتم تشكيل الجهة القومية المقترحة ، والتى ستقوم بالدراسات المطلوبة ، فإنه يقترح اتخاذ الخطوات التالية لتدارك بعض السلبات والمعوقات القائمة فى قطاع التعليم الفنى والتدريب بصفة عاجلة :

• العمل بنظام التعليم المتناوب فى المدارس الفنية ، وذلك لما يحققه من الربط بين التعليم والعمل ، وتخفيض الكثافات فى المدارس .

• التوسع فى مراكز التدريب على المهن والحرف المطلوبة للمجتمع ، مع تشجيع الالتحاق بها ، وتحريرها من قيود الالتحاق ، الخاصة بالسن أو الشهادة . وعدم التقيد بمدة زمنية محددة لجميع التخصصات .

• الالتزام بالفترة المحددة للعام الدراسى فى جميع الأحوال .

• اقرار حوافز مجزية تشجع الفنيين والمتخصصين على العمل

كمدرسين فى مراكز التدريب ومدارس التعليم الفنى والمهنى .

• إيفاد فرق ومجموعات من المدرسين فى التخصصات المختلفة إلى

الخارج ، للتعرف على الجديد فى تخصصاتهم والتدريب عليها .



## ملحق رقم (١)

### احتمالات التنمية المستقبلية

#### في مصر

يمثل الحاضر المصري نقطة انطلاق نحو المستقبل ، والوضع الحالي يتمثل في الصورة التالية :

عدد السكان حوالي ٥٨ مليون .

معدل زيادة السكان ٢,٧ ٪ .

الناتج القومي الاجمالي حوالي ٤٠٠٠ مليون دولار / السنة .

نصيب الفرد من الناتج القومي حوالي ٧٠٠ دولار / السنة

معدل النمو الاقتصادي حوالي ٤ ٪ .

معدل استخدام الكهرباء والطاقة حوالي ٥٦٠ كيلووات ساعة / السنة للفرد .

#### مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي .

أنشطة زراعية	٢٠ ٪
صناعية	٢٩ ٪
خدمات	٥١ ٪

#### ويتكون هيكل الانتاج الصناعي من :

زراعة وأغذية	٢٠ ٪
منسوجات	٢٧ ٪
تصنيع آلات ومعدات ثقيلة	١٣ ٪
كيميائيات	١٠ ٪
أخرى	٣٠ ٪

وتمثل القوى العاملة ٥٥ ٪ من مجموع السكان موزعة كما يلي .

أنشطة زراعية	٤٦ ٪
--------------	------

صناعة ٢٠ ٪

خدمات ٢٤ ٪

وهذه الصورة توضح أن ٥١ ٪ من الناتج القومي يأتي من الخدمات في مجتمع نام يمثل فيه نصيب الفرد من الناتج القومي ٧٠٠ دولار في السنة مقارنة بالمجتمعات الصناعية التي تتمتع بمشقة آلاف دولار . وكذلك فإن استخدام الكهرباء للفرد في السنة يعتبر متدنيا للغاية .

ويبين الجدول المرفق مقارنة بين المجتمعات ، ويضعنا ذلك في عداد الدول التي ترنو للدخول في عصر الصناعة .

وكذلك محدودية الموارد الطبيعية وهي الخامات والمياه والطاقة التي تتمثل في :

الخامات - فوسفات - منجنيز - رخام وأحجار - حديد .

أراض زراعية : حوالي ٧ مليون فدان يمكن زيادتها بحوالي مليوني فدان لو رشد استخدام كل قطرة مياه ، علما بأن استخدام الوسائل الحديثة للرعى يستلزم طاقة .

المياه : المتاح من مياه النيل حوالي ٥٥ بليون متر مكعب ، يمكن زيادتها الى ٧٠ بليون باستخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والمياه الجوفية ، وهي التي تسمح بزيادة الرقعة الزراعية إلى ٨ مليون فدان ، وقد تصل إلى ٩ مليون عند استكمال مشاريع أعالي النيل .

الطاقة : كهرباء من المصادر المائية حوالي ٣٠ بليون كيلوات ساعة / السنة .

فحم : حوالي ٥٠ مليون طن .

بترويل وغاز : حوالي ٥ آلاف مليون برميل مكافئ .

طفلة بتولية : يجري تقديرها .

يورانيوم : يجري تقديره

الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية وغازها ، وطاقة الرياح لن توفر في حالة استخدامها أكثر من ٥ ٪ من الاحتياجات الكلية .

مقارنة بين المجتمعات \*

العوامل	مجتمعات زراعية	قبل التصنيع	مجتمعات صناعية	مجتمعات استهلاكية	مجتمعات المعلومات	مصر
نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار في السنة .	٢٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٪ زراعية ٢٩٪ صناعية ٥١٪ خدمات
استخدام الطاقة كيلو جرام من البترول للفرد الواحد ك . و . س	حوالي ٢٠٠	٢٥٠ ٨٠٠	٨٠٠ ٢٠٠٠	٥٠٠٠ ٧٠٠٠ ١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	٥٧٧ كيليوجرام ٦٥٠
الغنى الأساسي في الانتاج	محاصيل ومواد خام	طاقة ومواد خام	طاقة على نطاق كبير ومواد ومعرفة	طاقة ومواد ومعرفة	طاقة معرفة تكنولوجيا	محاصيل مواد خام طاقة على نطاق صغير
التكنولوجيا السائدة	يدوية وحيوان	يدوية وميكانيكية ومحاكاة	اتومية وابتكار	اتومية وابتكار	اتومية ثقافية معرفة وابتكارات	يدوية وميكانيكية
العمالة	٩٠٪ زراعية	٢٠٪ زراعية	٥٠٪ زراعية ٣٠٪ صناعية	٥٠٪ فنيون واخصائيون خدمات علماء	٥٠٪ فني ماهر علماء ٣٠٪ خدمات ٣٠٪	٤٦٪ زراعية ٢٠٪ صناعية ٢٤٪ خدمات
النظرة الزمانية	التقاليد والحاضر	تطوير الحاجات	استقراء المستقبل	المستقبل	المستقبل	الماضي وتطوير الحاجات والخدمات
معايير المنتجات	ميكرو سكوبي		ميكرو سكوبي	ميكرو سكوبي	Nano IO-9	

\* تم تجميع البيانات من تقرير البنك الدولي

## ملحق رقم (٢)

### تعريف مستويات الكادر الفني

تتدرج مستويات الكوادر الفنية من المستويات القيادية الى المستويات التنفيذية ، وتختلف المسميات باختلاف التخصصات والمهن ، وعلى سبيل المثال فانه في مجال الصناعة يمكن تصنيف مستويات فئات الكادر الفني الى خمسة مستويات هي

١- الباحث والمطور Researcher & Developer : الباحث هو الشخص القادر على ايجاد علاقة منطقية عامة بين متغيرات أو خواص تفسر وتحكم حدوث ظاهرة ما ، ليستفيد من ذلك بالتحكم في المتغيرات والعوامل الطبيعية في استخدام الظاهرة لصالح تقدم البشرية ، ويستوى في ذلك الظواهر الطبيعية أو الانسانية والمطور هو الشخص الذي يستطيع من خلال ملاحظاته وبحوثه وابتكاراته تطوير منتج أو عملية الى مستوى أرفع وأكثر أمنا واقتصادا وبكفاءة عالية وفعالية مؤثرة ، وكذلك انتاج منتج جديد .

### ٢- المهندس والاختصاصي : Engineer & Specialist

المهندس هو الشخص القادر - نتيجة لتعليمه وتدريبه الهندسي ومستوى قدراته الذاتية - على التطبيق الابتكاري لمبادئ العلوم الطبيعية الأساسية ( رياضيات - فيزيقا - كيمياء ) في مجالات التصميم والتطوير والانشاء والادارة Management وتشغيل المنظمات المعقدة والتي تتضمن قدرا ضخما من المخاطرة ، ويتطلب ذلك قدرات عالية على التصور والمبادأة والابتكار ، وفهم أعمق للقوانين

وعمليات الطبيعة ومتابعة تطوير الاكتشافات العلمية .

والاخصائي بصفة عامة هو الشخص الذي يوازي المهندس في قدراته ووظيفته ، أي أنه في عمله يقسم بالابتكار والتصور والمبادأة .

٣- التكنولوجي Technologist : هناك خلاف كبير على مستوى الأفراد والدول على تعريف التكنولوجي ، نظرا لأن استخدام هذا المصطلح لم تظهر أهميته الا بعد منتصف القرن العشرين .

ويشتق تعريف التكنولوجي من تعريف التكنولوجيا وهي : مجموعة المعارف والمهارات التي تمكن من انتاج سلعة مادية أو خدمة ، وهي لا تختلف كثيرا عن تعريف المهندس الا في زيادة الاهتمام بالجانب التطبيقي ، وقد لا يتطلب الامر ان يكون التكنولوجي على جانب عال من الابتكارية . ومجال عمله هو العملية الانتاجية والخدمات بكل نواحيها من تصميم ووسائل .

٤- الفني Technician : هو الشخص الذي يتولى أعمالا لا تتسم دائما بالتكرار وتعتمد على التفكير المهني ، ويلتزم بكود الأداء والمواصفات الهندسية ويحاول عمله في مجال شيق وعميق نسبيا على أجهزة أو منظومات ، ويتخصص وصف عمله في مجال الصناعة في :  
- اكتشاف الاعطال أو العيوب في الماكينات والأجهزة والمعدات والمنتجات وتحديد أسبابها .

- إصلاح هذه العيوب أو اقتراح أسلوبها ، وتفادي الأعطال من خلال اجراءات أو عمليات معينة .  
- الضبط والمعايرة لما تم إصلاحه .

وقد يزاول عمله أيضا في مستويات الإدارة الوسطى أو الأعمال التي تتطلب قدرا معقولا من عمل المستويات أو المخاطرة . ويحاول

عمله عادة تحت اشراف مهندس أو اخصائى .

٥- **العامل الماهر:** وهو الذى يقوم بأعمال متكررة تعتمد على مهارات أساسية محددة للقيام بعمليات ، تكون فى مجموعها مساعدة فى عمليات التشغيل والتشكيل - على سبيل المثال - لأجزاء أو مكونات تدخل فى تركيب أجهزة ومعدات وماكينات ومنظومات ، ويقوم مستواه عادة بدرجة البقية فى الاداء ومعدل الانتاج . والمستوى العالمى المعاصر للتكنولوجيا يتطلب فى كل أفراد الكادر الفنى قاعدة كبيرة وعميقة من العلم والمعرفة ، تتناسب المستوى الذى يعمل فيه .

وواضح من هذه التعريفات أن مستوى ومحتوى المعارف والمهارات تتغير باستمرار الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية

**توصيف العمل أو المهنة:**

بعد أن حددت مستويات الكادر الفنى وتصنيف هذه المستويات ، يكون واضحاً أن هذا التصنيف يجب أن يحدد أكثر بتحديد مجالات العمل ، سواء كانت صناعية أو زراعية أو اقتصادية أو خدمات ، بل إن داخل كل مجال يوجد تصنيف آخر حسب نوع النشاط ، فعلى سبيل المثال يوجد داخل مجال التصنيع تصنيفات مهنية أكثر تحديداً ، مثل .

**الصناعات الميكانيكية أو الكهربائية أو الكيميائية أو الانشائية**

وداخل كل صنف من هذه الاصناف توجد أعمال مختلفة ذات مستويات مختلفة من المعارف والمهارات ، تقتضى توصيفا دقيقا وشاملا لكل الاعمال التى يقوم بها الفرد ، وعلى سبيل المثال فإن داخل فئة الفنيين يوجد فنى ميكانيكا . تركيبات - صيانة - إعداد - مراقبة جودة - مراقبة كميات - تصبيع عدد واسطوانات .

وإعداد الفرد لأى من هذه الأعمال يقتضى تعليما وتدريباً خاصا ،

٢٩٦

وقد يتفق عمل أو أكثر من تلك مع قاعدة موحدة للمعارف ، ولكن قد يختلف التدريب . كما قد يرى أن جزءاً من هذا التدريب يتم داخل المدارس أو يتم داخل المصانع قبل البدء فى العمل أو أثناءه .

**إن توصيف العمل أمر ضرورى لعدة أسباب منها :**

- من تحليل التوصيف يمكن تحديد المعارف والمهارات الأساسية التى يجب أن تتوافر فىمن يقوم بهذا العمل ، وبذلك تبنى خطط الدراسة ومقرراتها ، وكذلك يوضع برنامج التدريب وتحديد مستوى المهارة ، حتى يمكن إصدار تراخيص مزاولة العمل أو منح الشهادة المرخصة لذلك .

- وجود التوصيف الموحد يمكن من الاطمئنان لانتقال العامل من عمل لآخر .

- إمكان بناء البرامج التدريبية للارتقاء بالعامل من مستوى إلى مستوى آخر ، أو عند وضع برنامج تحويلى عند الرغبة فى تغيير المهنة .

- يمكن التوصيف من انشاء برنامج للتعليم والتدريب على أساس وحدات تبنى كل منها فوق الأخرى ، ويمكن بذلك إتاحة الفرصة لمن أتم اختبارات جدارة فى إحدى الوحدات من العمل فيها ، ثم يبني فوقها كلما أراد توسيع نطاق مهارته ، ليشمل الوحدات الأخرى حسب ظروف عمله أو ظروفه الاجتماعية ، وبذلك يوجد أيضاً الحافز لدى الفرد للارتقاء بقدراته الذاتية .

وقد يكون من الملائم عند هذه المرحلة من الدراسة الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم والتدريب هى لإعداد الخريج بالمعارف والمهارات الأساسية ، وتنمية قدراته حسب طاقته الشخصية ، لمزاولة مهنته بعد قضاء فترة ممارسة أثناء العمل لعدد من السنوات ، تختلف حسب طبيعة العمل والتخصص .

## نظام التعليم الفني والتدريب في ضوء الاتجاهات المعاصرة

تشهد مصر حركة اصلاح اقتصادى واسع المدى ، عميق التأثير ، مما يفرض على الوحدات الانتاجية - بشتى صورها ومجالاتها - الاستعداد لمواجهة منافسة قوية للبقاء ، بالداخل والخارج ، ويقتضى ذلك :

- تطوير الانتاج أو الخدمة ، من حيث الجودة والنوع ، إلى ما يحتاجه السوق المحلى والعالمى بالمستوى والوقت المناسب  
- الأخذ بالتكنولوجيا المناسبة لتحقيق زيادة فى الانتاج والانتاجية بالتكاليف المناسبة .

- توفير القوى العاملة المناسبة ، واللازمة لتحقيق الانتاج فى مختلف مستويات العمل ، بالمستوى والكفاءة اللزمين وينطبق ذلك على جميع الأنشطة الاقتصادية ، من صناعة وزراعة وتشبيد وخدمات وتجارة بكافة فروعها ومجالاتها . وهذا يعنى الحاجة الملحة إلى قوى عاملة على مستوى معين ؛ تقبله وتحجته الوحدات الاقتصادية لتحقيق أهدافها . مع حريتها عند اختيارها للعمال المناسبة على المستويات المختلفة ، ويحكمها فقط مدى مناسبة الفرد ، علما وخبرة ، للعمل المكلف به ، وكذلك للعمل الذى يمكن أن يوجه إليه مستقبلا ، أى لابد من وجود علاقة وثيقة بين التعليم والتدريب الذى يسلح به الفرد - بعد فترة التعليم الأساسى - وبين اتجاهات العمل المستقبلية التى يمكن أن يقوم بها هذا الفرد .

ومن جهة أخرى ، فإن عدد السكان يتزايد سنويا بنحو ١,٣٣ مليون فرد ، يدخل منهم لسوق العمل نحو ٤٠٠ ألف فرد جديد كل سنة ، يحتاجون فى المراحل الأولى إلى تعليم أساسى ، ثم توجيه وتوظيف نحو

احتمالات العمل المستقبلية ، ويمثل ما تثقل هذه الأعداد كامل القوى العاملة وفرص الاستخدام المتاحة ، فإنها تثقل أيضا كامل أجهزة التعليم والتدريب وامكاناتها المادية والبشرية .

الأوضاع الراهنة للتعليم الفني :

يتولى التعليم الفني ، اعداد المستويات الآتية :

- الفني : وهو خريج المدارس الفنية نظام السنوات الثلاث بعد الاعدادية .

- الفني الماهر : وهو خريج معاهد إعداد الفنيين ، ومدة الدراسة بها عامان دراسيان بعد الثانوية العامة .

- الفني الأول : وهو خريج المدارس الفنية نظام الخمس سنوات بعد الاعدادية

- المدرب أو المعلم العملى : وهو خريج شعبة من المدارس الفنية نظام الخمس سنوات بعد الاعدادية .

- مدرس تعليم صناعى : وهو ما يجرى اعداده حاليا بكلية إعداد المدرس الصناعى ٤ سنوات بعد الثانوية .

- المدرس النظرى : وهو خريج كليات التربية .

ويتولى التدريب المهنى بالجهات الأخرى اعداد المستويات الآتية :

- العامل الماهر : من نظام التلمذة الصناعية ( أساسا بوزارة الصناعة ) لمدة ٣ سنوات بعد الاعدادية .

- العامل محدود المهارة ، أو متوسط المهارة : من برامج تدريب مختلفة المدة والمحتوى ، وتقوم بها جهات متعددة ، منها وزارة القوى العاملة ، وجهاز التدريب للتشبيد والبناء ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، وبعض أجهزة المحافظات .

- المدرب المهنى : وهو خريج المدارس الثانوية الصناعية بعد فترة عمل مناسبة بسوق العمل ثم حضور دورات مختلفة المدة

- تقييم الشهادات ، ومساواتها بمثيلاتها ، قائم على أساس مدة الدراسة وخطتها ومكونات المناهج .

- لا توجد مستويات مهارة قومية يحتكم إليها في تقدير مستوى الخريجين .

- لا توجد دراسات منتظمة لمراقبة وتقييم الخريجين من المستويات أو المصادر المختلفة ومدى ملائمتها لسوق العمل واحتياجاته .

هذا بالإضافة إلى الحقائق الآتية :

- عدم توافر إحصائيات أو بيانات أو دراسات على المستوى القومي عن الاحتياجات الدورية والمستقبلية لسوق العمل ، سواء من حيث العدد أو التخصص أو المستوى ، علاوة على تقادم البيانات التي قد توجد بصورة غير كاملة ، بحيث تصبح غير ذات منفعة . فالتعليم والتدريب كل منهما يعد للمستقبل . فالتعليم الفني يعد لما بعد ثلاث سنوات على الأقل ، وتعتمد كفاءة التدريب المهني على اختصار هذه المدة ، وسرعة الاستجابة لمواجهة احتياجات فعلية ضرورية في وقت أقصر .

- عدم اهتمام هيئات المستفيدين - مثل جمعيات أصحاب الأعمال والنقابات المهنية والغرف الصناعية والتجارية - اهتماما حقيقيا وملزما بأنشطة التعليم الفني والتدريب المهني واتجاهاته ومكوناته ومستوياته . والواجب أن تكون ذات صوت فعال ومؤثر في القرار ، فهي المستخدم والمستفيد .

- عدم توفر التمويل اللازم للبحوث والدراسات الخاصة بتحديد الاحتياجات وتحليل المهن ، وتوصيف الوظائف ، وتطوير البرامج ، وتحديث المعدات ، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى القومي . كما أنه لم تتم دراسة تقييمية للقروض التي أبرمت لصالح التعليم والتدريب والعائد منها وفاعليته وأسباب هذه النتائج وكيفية الاستفادة منها حتى يمكن تحقيق

والمحتوى بأحد أجهزة التدريب وأهمها : معهد تدريب المدربين بوزارة الصناعة ، ومعاهد تدريب المدربين بجهاز التدريب للتشييد والبناء .

كما تقوم بعض الشركات الكبيرة أو الهيئات بإعداد أفراد لائقين للعمل بها ، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة ، ويتم تعيينهم مباشرة بها بعد التخرج .

وهناك العديد من برامج التدريب ، يتم تنظيمها في جهات مختلفة ومتعددة ، لرفع مستوى المهارة ، أو للتدريب المتقدم ، أو للتحويل من مجال عمل معين إلى مجال عمل جديد . ويعتبر دور القطاع الخاص في هذا النشاط محدودا .

ويلاحظ على هذا الواقع ما يلي :

- ليس هناك اتفاق قومي من جميع الجهات على تعريف موحد لمسميات المستويات المختلفة للمهن ، فهناك دائما وجهات نظر ومسميات مختلفة .

- لا يوجد توصيف لكل وظيفة أو مهنة على المستوى القومي وإن وجد فهو على مستوى بعض الشركات ، وبمجهود محلي منها ، وقد يختلف كلية عن الموجود بشركة مماثلة تعمل في نفس مجال وأسلوب العمل ومستواه .

- لا يوجد تلاحم حقيقي - إلا فيما ندر - بين مواقع الإنتاج والخدمات وبين أجهزة التعليم والتدريب ، سواء بالنسبة للمشاركة في النواحي الفنية والعملية أو في النواحي المالية ، خاصة مع القطاع الخاص .

- على الرغم من وجود جهود تبذل في مجال تطوير المناهج التعليمية والتدريبية ، إلا أنها رمزية وغير ملزمة . وتظهر جدية التزام هذه الجهود ، كما يجب أن تكون ، إذا كان التطوير يتعلق بمهارات مطلوبة ، مثلا ، في مجال عمل العضو أو شركته .

عائد أفضل من القروض والمنح الجارى تنفيذها حاليا .

- أدت الزيادة المطردة فى عدد الملتحقين بالتعليم الفنى ، خاصة الصناعى ، إلى زيادة كبيرة فى كثافة الفصول الدراسية والورش ، مما أدى إلى عدم كفاية العملية التعليمية والتدريبية . مع عجز شديد فى عدد المدرسين اللازمين . هذا بجانب عدم كفاية التجهيزات العملية أو العملية ، بالإضافة إلى حالتها المتخلفة نتيجة عدم تجديدها .

- انخفاض المستوى الفنى والمهارى للمدرس ، خاصة فى النواحي العملية ، نتيجة بعده عن مواقع الانتاج وسوق العمل ، وعدم توفر التدريب المناسب والدائم له فى مجال تخصصه .

- بالرغم من وجود أجهزة تدريب بمعظم الشركات ، والتي يفترض أن تكون حلقة الوصل بين مواقع وأجهزة التعليم والتدريب ، إلا أن مستواها غير مستقر ، وهناصرها غير متكاملة ، كما أن معظمها يفتقر إلى الكفاءة اللازمة للقيام بمسئولياتها ، أو بما يجب أن تقوم به من أنشطة . وبالتالي تعثرت سبل الاتصال ونقل المعلومات بين الشركات وبين أجهزة التعليم والتدريب . وإن لم يمنع هذا من وجود حالات فردية ممتازة .

- لا يوجد تنسيق أو تكامل أو تعاون ، أو ترابط مبنى على قواعد وأسس تنظيمية ، بين الجهات المعنية بالتعليم الفنى والتدريب والقوى العاملة ، مما يشنت الجهود ويفقدها مصداقيتها أحيانا فى العمل على المستوى القومى .

- بجانب عدم وجود مستويات مهارة قومية واختباراتها القياسية ، فإنه يكاد ينعدم وجود أجهزة متخصصة للإشراف على الامتحانات والتقييم ، خاصة خارج وزارة التربية والتعليم ، الأمر الذى يؤدي إلى اختلاف مستوى الخريجين ، أو مخالفة مستوى ودرجة التخرج لحقيقة الوضع ، مما يقلل من تقدير الشهادة ويضعف الثقة بها داخليا وخارجيا .

- ليس للطلبة أو المتدربين رأى فيما يحصلونه من معارف وعلوم وخبرات ومهارات . وقد يبدو هذا رفاهية ، ولكنه سمة العصر الذى نعيشه . فالفرد بعد سن الالتزام يجب أن يشارك برأيه فى تقرير مستقبله ، وواجب أجهزة التعليم والتدريب والدولة مساعدته على الاختيار المناسب للتخصص والمستوى ، طبقا لقدراته وميولاته ، وبما يحقق اتجاهات فرح العمل المستقبلية .

وعلى الرغم من هذا فهناك تجارب وعلامات مضيئة وناجحة فى تاريخ التعليم الفنى والتدريب المهنى ، تتمثل فى جهود بعض المعاهد والمدارس ومراكز التدريب .

ومن هذا العرض الموجز ، بالإضافة الى ما قدمه المجلس من دراسات متعددة فى مجال التعليم الفنى والتدريب - يتبين أن بناء القوى العاملة من خلال التعليم الفنى والتدريب المهنى يجب أن يقوم على دعامين أساسيين هما : التعليم والتدريب من ناحية ، والتدريب ومزاولة المهنة فى مواقع العمل من ناحية أخرى . بشرط وجود التكامل بينهما ، ومشاركة فى المسؤولية بين :

- الدولة : ممثلة فى أجهزة توصيف المهن ومستويات المهارة وترخيص مزاولة المهنة وتقييم البرامج والاختبارات .

- أجهزة التعليم والتدريب : التى تشمل المدرس والمدرّب والتجهيزات والبرامج .

- مواقع التدريب والعمل بالشركات : حيث تتوفر الخبرة العملية والممارسة التطبيقية .

- التنظيمات الخاصة : مثل الغرف التجارية والصناعية والنقابات العمالية واتحادات أصحاب الأعمال .

ومن الضروري العمل على إزالة كافة مظاهر التضارب والازدواج والتجاهل بين الأجهزة المختلفة ، وضرورة ارتباطها بمظلة تَكُون منظومة متكاملة متعاونة ، تؤدي الى وجود سياسة قومية واضحة الأهداف

والأدوار، ومتطورة الأداء والأساليب .

والتي تقتنع الوحدات الاقتصادية والانتاجية بمختلف أغراضها وأنشطتها وأصحابها ، وكذلك أصحاب الأعمال – بجدي وأهمية التعارف والمشاركة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني ، وهي رغبة في ذلك خاصة في ظل عالم المنافسة وسياسة اقتصاديات السوق – يتحتم أن تلمس باطراد العائد الايجابي عليها ، وأن تكون مشاركتها عملية ذات فاعلية ، وعليها جانب كبير من مسئولية التوجيه والمتابعة والتقييم والتمويل والتشجيع . فهي الجانب المستفيد ، وفي الوقت نفسه العمل الأساسي .

ومن ثم ينبغي أن تتبنى هذه الوحدات الاقتصادية ، كبيرة أو متوسطة أو صغيرة ، سياسة جديدة لهذه المشاركة ، مما يدفعها الى العمل الجاد لدعم أجهزة التعليم والتدريب ، والحرص على مستوى المتخرجين منها ، وعلى تحقيق أهدافها وصيانة مستواها الفني ، ومستوى العاملين بها من كوادر التعليم والتدريب .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذا العرض ، وما دار حول موضوعه في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

\* وضع سلم للتعليم الفني والتدريب المهني يحدد أهداف ومواصفات خريجيه ومسمياتهم في كافة المراحل والمستويات ، مع أهمية إيجاد وسائل ومسارات للربط بينهما وبين مستويات التعليم الأعلى في نفس المجال والتخصص ، بحيث تسمح للقادر والراغب في الانتقال بينهما الوصول الى أعلى الدرجات التي يمكن الوصول اليها – بشروطها – علميا وفنيا .

\* التأكيد على أهمية وضرورة تقنين وجود مواصفات قياسية للمهن المختلفة ، ومستويات مهارة قومية لها ، واختبارات قياسية لأدائها ، وأن تكون في مستوى مثيلاتها في الدول الأجنبية ، وبالتالي تنظيم

استصدار تصاريح عمل ( رخصة مزاولة المهنة ) ملزمة قانونا ، مع أهمية مراجعة هذه المواصفات والمستويات دوريا ، لتطويرها ومسايرتها لظروف التقدم الفني والعلمي وخاصة السوق المحلي والخارجي ، وضرورة توحيد الجهة المصدرة لهذه المواصفات والمستويات والاختبارات على المستوى القومي .

\* ضرورة توفير الاحصائيات والبيانات عن احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية ، وإنشاء قاعدة معلومات متجددة بصفة دائمة وسريعة وفي الوقت المناسب للحاجة اليها ، وتطوير الأجهزة العاملة في هذا المجال ، والربط بينها لسهولة تبادل المعلومات وتحديثها والاستفادة القصوى منها .

\* زيادة جرعات التعليم الفني ، وما يسمى بالمجالات العملية في مرحلة التعليم الأساسي ، لاكتشاف الميل الفنية للطالب ، ورفع القيمة المعنوية لهذا النوع من التعليم . مع ضرورة إيجاد الموجه المهني خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة ، ليساعد الطالب على اختيار الاتجاه التعليمي والمجال الفني المناسب لقدراته وامكاناته ، وأيضا لظروف العمل المستقبلي .

\* ضرورة تطوير مناهج وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني ؛ بما يتناسب مع مواصفات المهن والمهارات المكونة لها ومستوى أدائها المطلوب ، وأن تشارك قطاعات الانتاج والخدمات والاقتصاد ، والنقابات الفنية والعمالية ، وغرف التجارة والصناعة ، في وضعها ومراجعتها ومراقبة تنفيذها وتقييم المتخرجين منها .

\* أهمية احتواء برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني ، على دراسة القدرة على حل المشكلات ، والتفكير العلمي والتخطيط وتحديد الأهداف ، والقدرة على التعلم الذاتي ، والاستقراء والمرونة العقلية والتفكير الناقد ، وعدم الشغور بالاعترا ب نحو المستحدثات .

اضافة الى تكوين الشخصية المستقرة التي تتسم بالثقة في النفس



وتقدير الذات ، والدعم بمسؤوليات ايجابية واتجاهات مرغوبة نحو العمل والانتاج . وذلك لاعداد المواطن الفنى والمهنى الصالح والقادر على مواكبة التطور الفنى والوظيفى المستقبلى .

\* اذخال دراسة الكمبيوتر ، حسب مستوياته ومجالاته الفنية المناسبة ، فى برامج التطعيم والتدريب الفنى على جميع المستويات ، خاصة بالنسبة لتخزين البيانات واسترجاعها وعمل التصميمات والرسوم واعداد المصورات والبيانات واشكالها .

\* إتاحة فرص التعليم بمختلف الامكانات والوسائل ، وفق ظروف الأفراد وقدراتهم ، والتوسع فى نظم التعليم من بعد ، بالمراسلة ، بالتلفزيون ، بالشرطة الفيديو - ونظم تبسيطها وتوفيرها وتقييم نتائجها .

\* ايجاد تلاحم وتكامل بين مواقع العمل والانتاج وبين نظم التعليم الفنى والتدريب المهنى ، على المستوى القومى والقطاعى ، والربط مباشرة بينها ، واتاحة فرص التدريب الحقيقى بها وفق ما تحتاجه طبيعة اكتساب المهارة لكل مهنة . ويجب أن يتم ذلك من خلال اقتناع كامل بأهمية هذه المشاركة لجميع الأطراف : صاحب العمل ، والمتدرب ، والمجتمع .

\* اعادة النظر فى أسلوب تجهيز المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى ؛ بما يحقق توفر التجهيزات الضرورية بالمستوى المناسب الذى يتيح أكبر فرصة حقيقية للتدريب للطالب ، مع الربط بين امكانات المدرسة أو المركز الفنى ؛ وبين المتوفر باماكن التدريب بقطاعات العمل ويخطوط العمل والانتاج بها .

\* مشاركة قطاعات العمل والانتاج فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى على مستوى قومى أو قطاعى أو اقليمى ، وينظام يسمح بمنح مزايا وتسهيلات للوحدات التى تقدم خدمات تعليمية فنية أو تدريبية .

\* الالتزام بالتشريعات المنظمة لإنشاء المدارس الفنية ومراكز

التدريب - الحكومية أو الخاصة أو بالشركات - وفق مواصفات وشروط معينة بالنسبة للسعة والمكان والقوى البشرية اللازمة والتجهيز المناسب ، طبقا لما تقرره الجهة الفنية المسؤولة ، وذلك لضمان قيام هذا النشاط بالمستوى الفعال ، وإعداد خريجيه وفق احتياجات سوق العمل ، كما وتخصصا وكيفا .

\* العمل على استصدار قانون للتدريب المهنى والتلمذة الصناعية يضع ضوابط نظام التدريب بين كل من مراكز التدريب ومواقع العمل ، ونموذج لعقد التلمذة الصناعية ومكان تسجيله ، وواجبات ومسؤوليات كل من صاحب العمل والمدرّب . وكذلك : ضوابط وأساليب التمويل ، وتعويض الشركات والأجهزة القائمة بالتدريب ، ونظم وأساليب المتابعة والتقييم ، ودور النقابات والغرف التجارية والصناعية ومسؤوليتها .

\* إنشاء أجهزة لبحوث وتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ، باشتراك قطاعات العمل والانتاج والنقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية والصناعية ، وقيامها بدور عملى وأساسى فيها ، حتى يصبح التطوير مراكبا لاتجاهات سوق العمل والعاملين فيه واحتياجات التطور التقنى ، وحتى تتجه البحوث الى النواحي التى تحظى باهتمامات وأولويات الجهات المستفيدة فى مجالات العمل والانتاج المختلفة . مع ربط هذه المراكز بمثيلاتها فى الدول المتقدمة ، لتبادل المعلومات واكتساب الخبرة .

\* ضرورة العناية بإعداد كوادر التعليم الفنى والتدريب المهنى ، بكافة مسؤولياتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم ، سواء بالمدارس الفنية بمختلف مستوياتها ، أو بمراكز التدريب المهنى القومية أو المحلية بالشركات ، أو بوحداث التدريب بمواقع العمل ، وتوفير فرص التدريب المستمر لهم ، واكسابهم الخبرة العملية والفنية فى مجال العمل التطبيقي دوريا . مع وضع مواصفات قومية لهذه المهن التعليمية والتدريبية ، ونظم وأساليب قومية لاعدادهم ورعايتهم .

## خريطة التدريب المهني

أهداف أجهزة التدريب القائمة : تهدف أجهزة التدريب المهني وأنظمتها العالية القائمة الى : تزويد سوق العمل بعمالة مهنية في مستويات مختلفة من حيث المهارة والعمر . واستخدام التدريب كوسيلة لحماية الشباب والمتسربين من التعليم اجتماعيا . ورفع مستوى مهارة العاملين في الوحدات الانتاجية المختلفة . وتزويد العاملين بمهارات جديدة فرضها التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي

تصنيف أجهزة التدريب وظيفيا : تنقسم أجهزة ومراكز التدريب القائمة من حيث هذه الأهداف الى :

١ - مراكز تدريب لحماية النشء المتسرب من التعليم والشباب العاطل من الانحراف ، فهدفها الأول اجتماعي ، والهدف الثاني هو تزويد النشء والشباب بمهارات تنفعهم في حياتهم ، وتمكنهم من القيام بأعمال معينة في سوق العمل . وهذه المراكز تتبع الوزارات والجهات الحكومية الآتية :

- وزارة الشؤون الاجتماعية ، ويتبعها أو تشرف فنيا على معظم الوحدات التدريبية بجانب ما يعتبر مراكز تدريب يبلغ اجمالي عددها ١٧٦ مركزا ، موزعة بين التكوين المهني والتأهيل المهني والأسر المنتجة وجمعيات تنمية المجتمع . وتبلغ الطاقة التدريبية لهذه المراكز في الفترة الواحدة نحو ١٧٤٧٠ متدربا ، ولكن نسبة الإشغال تبلغ نحو ٧٦٪ فقط . وهذه المراكز تتبع نظم تدريب متعددة مثل : التكوين المهني - التدرج المهني - التنشئة المهنية - التدريب السريع ، وكلها تؤدي الى مستوى محدود المهارة أو متوسط المهارة ، ومدة التدريب تتراوح بين ٨ - ٢٤

٤٠٢

شهراً حسب النظام والمهنة . ومعظم هذه المراكز ملحقة بالجمعيات الأهلية تحت إشراف الوزارة ، وبذلك فنسبة كبيرة منها تعتبر قطاعا خاصا .

- وزارة الادارة المحلية ويتبعها ٥٧ مركزا ، تتبع نظم التدريب السريع والتنشئة المهنية ، وتؤدي الى مستوى محدود المهارة أو متوسط المهارة ، وتبلغ سعتها ٣٣٦٠ متدربا ونسبة الإشغال بها تصل الى ٦٩٪ ، وهي تابعة مباشرة للمحافظات .

- وزارة الشباب والرياضة ومديرياتها ، ويتبعها ٦٩ مركزا ولها نفس سمات ومستوى المراكز السابقة ، وسعتها نحو ٤٧٠٠ متدرب ، ولكن نسبة الإشغال أكثر ارتفاعا حيث تصل الى ٩١٪ .

٢ - مراكز تدريب أنشأتها وزارات وهيئات عامة لسد حاجة الجهات أو الشركات التابعة لها أولا ، ثم ما زاد عن حاجتها فينضم لسوق العمل حسب مستوى مهارته . وهذه الوزارات والهيئات تشمل :

- وزارة الصناعة التي أنشأت مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني عام ١٩٥٦ . يهدف توفير القوى العاملة الماهرة والمتوسطة المهارة للشركات الصناعية والانتاجية بالمستوى المهاري المناسب لنشاطها ، كما ساهمت هذه المراكز في إعداد عمالة لتحل محل العمالة المهاجرة الى الدول العربية ، أو الساعية للهجرة - بمستوى مهارة يمكنها من المنافسة في أسواق العمل الخارجية . وأدخلت هذه المصلحة نظام التلمذة الصناعية ( ثلاث سنوات يعد الإعدادية ) وهو نظام مقتبس من نظام التدريب المزدوج الألماني ، ويعد لمستوى عامل ماهر . كما تقدم هذه المراكز برامج للتدريب السريع وبرامج أخرى لرفع مستوى مهارة العاملين في التخصصات المهنية والفنية المختلفة ، وقد بلغ عدد هذه المراكز عام ١٩٩١ نحو ٦٠ مركزا - عدا ما قامت بإنشائه شركات القطاع الخاص - بلغت سعتها التدريبية نحو ١٧١٠٠ متدرب في الفترة ، ولكن نسبة

الاشغال الفعلية بلغت نحو ١٨٠ ٪ نتيجة تشغيل كثير من المراكز فترتين يوميا . وقد استخدمت شركات قطاع الأعمال وبعض شركات القطاع الخاص كمواقع تدريب لهذا النظام .

—وزارة الكهرباء والطاقة . وقد أنشأت هيئة كهرباء مصر جهاز التدريب بها عام ١٩٦٧ ، عندما نقلت بعض مراكز الكفاية الانتاجية اليها . ويُنشأ هيئة كهرباء مصر وهيئة توزيع الكهرباء تكون جهازان للتدريب في قطاع الكهرباء والطاقة منذ عام ١٩٨٤ . وقد بلغت أعداد مناطق أو مراكز التدريب التابعة لهما ١٢ مركز تدريب مهني وفني في عام ١٩٩٣ ، بجانب مركزين للتدريب المتقدم والإداري . وتهتم هذه المراكز بما يأتي :

• تدريب العاملين في شركات القطاع بهدف رفع مهاراتهم ، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات الجديدة التي يتطلبها استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنشاء وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء المختلفة وشبكاتها الكهربائية ، وخدمة المشتركين فيها .

• أعداد العاملين الجدد اللازمين لمواجهة التوسع في نشاط الهيئتين ، نتيجة دراسة حاجة القطاع من القوى العاملة ، وبالتالي أدخلت في مركزين تابعين لهيئة كهرباء مصر نظام التدريب المشترك مع التربية والتعليم بهدف الحصول على مؤهل متخصص .

وتبلغ سعة المراكز الخمسة العاملة فعليا حاليا نحو ٨١٥ متدربا ، ولكن نسبة الاشغال بلغت ٧٦ ٪ ( طبقا لحصر سنة ١٩٩١ ) . وتنظم هذه المراكز بعض البرامج التدريبية لخدمة عملائها من الشركات والعاملين بها .

—وزارة البترول والثروة المعدنية وشركاتها : وتعتبر شركات البترول ، منذ نهاية الأربعينيات ، من أوائل الشركات التي اهتمت بالتدريب ، وأنشأت أول مركز تدريب بالقطاع في السويس ( تابع لشركة شل )

وتعمل مراكز القطاع أساسا لخدمة العاملين بالشركات ، سواء في مجال الصيانة أو التشغيل لمعدات التنقيب والتكرير ، لرفع مهارتهم وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الجديدة والدائمة التطور ، بجانب إعداد العاملين الجدد قبل أو بمجرد التعيين . ويبلغ عدد مراكز القطاع الآن نحو ٥ مراكز ، ونسبة الاشغال بها ٩٦ ٪ ( السعة نحو ٤٨٠ ) .

— وزارة الانتاج الحربي : ويتبعها مركز رئيسي يعمل بنظام التلمذة الصناعية لسد حاجة المصانع التابعة للوزارة وهيئتها من العمال المهرة ، والمركز الثاني معد لرفع مستوى مهارة العاملين في الشركات . وتبلغ سعة المركزين نحو ١٢٧٠ متدربا ، ونسبة الاشغال بهما ١٠٠ ٪ .

—وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري : ويتبعها شركات النقل والنقل العام والاتوبيس على مستوى الجمهورية . ولها عدة مراكز في المناطق الرئيسية بلغ عددها نحو ٢٨ مركزا وموقع تدريب ، سعتها نحو ٥٠٠٠ متدرب ، ونسبة الاشغال بها نحو ٨٣ ٪ . وبعض هذه المراكز يتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، وبعضها ينفذ نظام التلمذة الصناعية ، بجانب برامج رفع مستوى المهارة للعاملين بالشركات .

—وزارة التموين والتجارة الداخلية : ويتبعها ٨ مراكز لأعداد العمالة الجديدة اللازمة لشركاتها وقطاعاتها ، من مطاحن ومضارب ومخابز ، وتبلغ سعتها نحو ٦٠٠ متدرب ، ونسبة الاشغال لم تتجاوز ٥٢ ٪ .

—هيئة قناة السويس والمقاولون العرب : ويتبع كل منها مركزان يعملان أساسا في مجال رفع مستوى المهارة للعاملين في شركاتها وقطاعاتها ، وتبلغ نسبة الاشغال نحو ٥٢ ٪ من سعتها . وفي بعض الأحوال تقدم خدماتها للغير وأسواق العمل .

مراكز التدريب لخدمة سوق العمل مباشرة : أنشأت بعض الوزارات مراكز لإعداد العمال والفنيين ، للقيام بخدمة سوق العمل ، ومنها :

—وزارة القوى العاملة والتدريب : وتبلغ مراكزها ١٧ مركزا ، سعتها ٤٠٣

نحو ١٥٠٠ متدرب ، ونسبة الاشغال بها حوالي ١١٢ ٪ ، وهي تخدم أساسا الأفراد الراغبين في دخول سوق العمل ، وأيضا الراغبين في العمل بالخارج ، وتتبع نظامي التدريب السريع والتدرج المهني ، وفي بعض الأحوال تتبع نظام التنشئة المهنية للمتسربين من التعليم . ومدة التدريب بها ٦ شهور ، وفي بعض الأحوال تبلغ ٩ شهور ، منها شهران تدريب ميداني بوجهات وشركات القطاع الخاص .

- وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي : وتهدف مراكزها أساسا الى خدمة الزراع ، بجانب العاملين الفنيين بقطاعاتها وشركاتها . مع الاستعانة بمحطات المكننة والصيانة والتربية ومراكز البحوث : في توفير التدريب العلمي للمصاحب واللازم لبعض البرامج وبعدها ١٠ مراكز ، سعتها نحو ٢٨٤٠ متدرب ، ولكن نسبة الاشغال بها لا تتعدى ٤٥ ٪ .

- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : وقد أعدت مشروها قوميا لنشر التدريب في قطاع الانشاءات عام ١٩٧٦ ، يهدف الى انشاء ٦٥ مركزا ، من خلال تمويل من البنك الدولي لثلاثة قروض خلال هذه الفترة انتهى آخرها في يونيو ١٩٩٣ . وتبلغ سعة هذه المراكز نحو ١٥٠٠٠ متدرب في الفترة الواحدة ، ونسبة الاشغال ما بين ٥٠ - ٦٠ ٪ ، وتتبع نظام التدريب السريع ، وكذلك نظام الوحدات الوظيفية . ومدة التدريب ٦ شهور منها شهران بمواقع العمل . كما يتبع الوزارة مركزان متقدمان للتدريب على المعدات الثقيلة والحديثة المستخدمة في الانشاءات .

- بجانب هذه الجهات هناك جهات أخرى ، مثل وزارات الثقافة والسياحة والأوقاف ، يتبعمها أعداد قليلة من المراكز التدريبية والمتخصصة وسعتها محدودة جدا . ومن هذه الجهات أيضا : نقابة عمال النقل البري ، التي أنشأت مركز تدريب متخصص في التدريب

على صيانة واصلاح السيارات والمركبات . وكذلك نقابة التطبيقيين ، التي أنشأت أحدث مركز متقدم للتدريب على الصناعات الخشبية في مدينة ٦ أكتوبر عام ١٩٩٣ .

- بالإضافة الى ذلك يوجد بالقوات المسلحة منظومة كاملة من مراكز ومعاهد التدريب الفني والمهني ، يتعلق جزء كبير منها بالمهن المتصلة بالقطاع المدني في الانتاج والصيانة ، مما يساعد على تأهيل الفرد قبل انتهاء فترة تجنيده للعمل المدني .

- امكانات التعليم وتشمل :

• مراكز تدريب ومعاهد تعليم خاصة : معظمها في مجالى الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية ، تقدم برامج تدريب معتمدة من وزارة التربية والتعليم ، ويحصل خريجوها على دبلوم معادل للثانوى الفني .

• بعض المدارس الصناعية قدمت ، في فترة سابقة ، أنشطة تدريبية بالتعاون مع جهاز التدريب للتشييد والبناء ، حيث خصصت نحو ٢٣ مدرسة ثانوية أقسامها المعمارية للعمل لحساب الجهاز في بداية انشائه . وتستطيع كثير من المدارس الصناعية والزراعية والتجارية توفير خدمات تدريبية في فترات مستقلة خلال فترة التعليم الفني الصباحية . ولكن لم يتم حصرها حتى الآن .

- ومع وجود كل هذه الجهات فلا يمكن استبعاد دور القطاع العرفي الخاص وامكاناته - غير المعتمدة وغير المقدرة - وما يمثل لكثير من الشباب كمواقع تدريب أساسية غير نظامية ، تشمل نحو أكثر من مليون وربع مليون حبيب وشاب . وقد كان في الماضي المورد الوحيد للعمالة الفنية لشركات الصناعة ، وحاليا يفرخ عمالة مهنية وحرفية بعيدة عن أى نظام أو توجيه ، ولم تقلع نظم وزارة القوى العاملة ، وأهمها نظام التدريب المهني ، في احتواء وتنظيم تدريب هذه العمالة .

## التوزيع الجغرافي لمراكز التدريب المهني :

- وفق آخر إحصاء لوزارة القوى العاملة والتدريب - يبلغ عدد مراكز ومواقع التدريب المهني ٥٤٠ مركزا ، تتبع ٢٠ وزارة وهيئة .

- ويتبين من هذا الإحصاء أن :

- نحو ٥٩ ٪ من المراكز ( ٣٢٠ ) تابعة لجهات حكومية مباشرة
- نحو ١٢ ٪ من المراكز ومواقع التدريب ( ٧١ ) تابعة لقطاع الأعمال العام ، وأغلب هذا العدد مواقع تدريب في مكان وأثناء العمل ، وبعضها يمثل الأماكن التي يتم تنفيذ نظام التلمذة الصناعية بها
- نحو ٢٨ ٪ من المراكز ( ١٤٩ ) تابعة للقطاع الخاص ، والغالبية العظمى منها يتبع الجمعيات المعانة من وزارة الشؤون الاجتماعية ، ولا تتبع شركات صناعية أو هيئات إنتاجية ، ويغلب عليها التدريب الانتاجي .

• يشمل الوجه البحري ٢٠٩ مركزا وموقعا ( ٢٨,٧ ٪ ) ويتركز في محافظة كفر الشيخ وحدها ( ٦٤ ) بنسبة ١١,٨ ٪ من اجمالي المراكز ، ثلثاها من المراكز التابعة للجمعيات المعانة من الشؤون الاجتماعية .

• تبلغ نسبة المراكز الموجودة بالقاهرة نحو ١٣,٣ ٪ ( ٧٢ ) أكثر من نصفها حكومية ( ٤٢ ) وأكثر من الربع ( ٢٠ ) يتبع قطاع الأعمال العام ، وأغلبها مواقع تدريب ، والباقي ( ١٠ ) قطاع خاص تابع للجمعيات ، في حين أن الاسكندرية بها ١٧,٥ ٪ من عدد المراكز ( ٩٤ ) ، ثلثاها ( ٣٠ ) قطاع حكومي ، ونحو ٥٦ ٪ تابع للجمعيات ، ونحو ١٢ مركزا وموقعا تتبع قطاع الأعمال .

• من بين ٧٣ مركزا تابعا لوزارة الصناعة والشركات التي كانت تابعة لها - يوجد نحو ٣٢ مركزا تابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية ( ٤٣ ٪ ) والباقي للشركات ، وثلاثة أرباعها تقريبا مواقع تدريب .

• يشتمل الوجه القبلي على نحو ٢٠,٥ ٪ من اجمالي عدد المراكز والمواقع ( ١١١ ) منها ٩٢ ( ٨٣ ٪ ) مركزا حكوميا ، معظمها تابع لجهاز التدريب بالتشبيد والبناء ( ١٧ ) ، والشباب والرياضة ( ١٨ ) ، والشئون الاجتماعية - تحت التكوين ( ١٥ ) ، والادارة المحلية ( ١٧ ) .

• يتركز ٥٥ ٪ ( ٤٠ ) من مراكز ومواقع التدريب بوزارة الصناعة في القاهرة والاسكندرية ، و ٣٣ ٪ ( ٢٤ ) في الوجه البحري ، والباقي ٩ مراكز ( ١٢ ٪ ) في الوجه القبلي والقنال . ولا توجد مراكز في المحافظات الصحراوية - حتى مركز التدريب بالعريش نقلت تبعيته الى وزارة التربية والتعليم .

• بالرغم من أن عدد مراكز ومواقع التدريب بالقطاع الصناعي ( ٧٣ ) تبلغ نسبتها نحو ١٣,٧ ٪ من اجمالي عدد المراكز ، فإن السعة التدريبية لها تبلغ ٢٢,١ ٪ من اجمالي سعة المراكز كلها ( ١٧١٠٠ ) ويبلغ عدد الملتحقين بها نحو ٤٠,٦ ٪ ( ٣٠٨٨٦ ) ، من اجمالي الملتحقين بكل المراكز . وهذا يعني أن المراكز استوعبت ١٨٠ ٪ من سعتها ، نظرا لأن كثيرا منها يعمل فترتين يوميا بنظام تبادل المواقع .

• مراكز ومواقع التدريب تتبع ٢٠ وزارة وهيئة ، نصفها ( ١٠ ) يوجد بكل منها أقل من خمسة مراكز ، وبعضها مركز واحد ( ٢٢ مركزا ) تستوعب ٤,٨ ٪ من اجمالي السعة . في حين توجد أربع جهات ( ٢٠ ٪ ) يتبعها ٥٠ ٪ من عدد المراكز ( ٢٧٠ ) ، وتستوعب ٥٣,٦ ٪ من اجمالي السعة ، وجهة واحدة هي وزارة الشؤون الاجتماعية يتبعها ١٧٦ مركزا ( ٣٢,٦ ٪ ) ، وتستوعب ٢٢,٢ ٪ من اجمالي السعة .

• يبلغ عدد المهن ( التخصصات ) التي تغطيها هذه المراكز ٣٥٢ مهنة ، منها ٢٥ مستوى فني ، ومعظمها يتبع أو تحت إشراف وزارة

التربية والتعليم ، ومنها ٢٨٥ لعمال انتاج لمستوى محدود المهارة وعامل ماهر ، وكذلك ١٨ مهنة للعاملين في مجال الزراعة .

- ويجب عند دراسة موضوع التوزيع الجغرافى لمراكز التدريب المهنى أن يؤخذ فى الاعتبار الأمور الآتية :

• المراكز التى تخدم الجهات التابعة لها مباشرة ولا تقدم خدمات أساسية لسوق العمل ، خاصة التى تعمل لرفع مستوى الكفاءة ، ومهارة العاملين بالجهات الملحق بها هذه المراكز .

• المراكز التى تخدم سوق العمل مباشرة ومشروعاته الاقتصادية والانتاجية ، صناعية أو زراعية أو خدمية .

• المراكز الاجتماعية التى توجه اهتمامها لدعم النشاط الاجتماعى والتنمية الاجتماعية .

• التفرقة بين مراكز التدريب المهنى ومواقع التدريب . وبالنسبة لمواقع التدريب يجب التفرقة بين المواقع التى تخدم أفراداً قادمين من مراكز أخرى ( مثل التلمذة الصناعية والتدريب الصيفى ) وبين المواقع التى تطبق نظام التدريب فى مكان العمل وأثناءه بصفة مستقلة مباشرة .

• المستوى الفنى لهذه المراكز الذى يجب أن يوضع له توصيف أدنى معين .

• مستوى المهارة الحقيقية لخريجى هذه المراكز ، والتى يجب أن تكون مستويات قومية معترفا بها لا تعتمد على شهادات فقط .

• كفاءة هيئة التدريب بهذه المراكز ومواصفاتها ، والتى يفضل أن يكون لها حد أدنى يتفق مع مستوى وأهداف كل مركز

• توحيد مسميات المهن التى يتم التدريب عليها ، والأفضل أن تكون وفق التوصيف الدولى العريشى الموحد ، وأن تعطى كوداً موازيا له ( أو هو نفسه ) ، وخاصة عند تحديد مستوى التدريب : محدود المهارة - ماهر - فنى .

٤٠٦

- أن تصنيف مؤسسات التدريب وتلفيها ومؤسسيها وجغرافيا ، على أساس العدد وحده ، ينبغي أن يؤخذ بشئ من التحفظ ، وهو فى جميع الأحوال تصنيف مبدئى يعطى تقديرات عن عدد وتوزيع هذه المؤسسات ؛ دون اعتبار لمحتوى المؤسسة وامكانياتها . ويتطلب الأمر وضع معايير يتم على أساسها تصنيف مؤسسات التدريب حسب قدراتها ، وهذا يتطلب :

• القيام بحصر موضوعى لامكانيات مراكز التدريب القائمة وقدراتها ، من حيث حالة مبانيها وورشها ومعداتنا وبرامجها ، ومستوى العاملين والمتحقين بها ، وأهدافها التدريبية ، ومستوى الخريجين منها ، ومدى قدرتها على تصميم برامج تدريب أو تنفيذ برامج تدريب خاصة ، ومدى تأثيرها وتأثرها بالمجتمع المحيط بها .

• ضرورة وضع مواصفات أساسية لائحة أو قيام نشاط بمركز تدريب ، تابع للقطاع الحكومى ، أو العام ، أو الخاص ، وتشمل هذه المواصفات : السعة المكانية المناسبة لعدد المتدربين بكل ورشة أو معمل حسب التخصصات الفنية ، وتوافر وسائل الأمان ، ومستوى الخريجين المستهدف ، وملائمة المعدات والبرامج المطبقة للوصول الى هذا الهدف ، ومستوى العاملين به من كوادر مختلفة ، وقدراتهم وأسلوب تأهيلهم .

• الحصول على رخصة لإقامة مركز تدريب تتوافر فيه المواصفات السابقة ، وتسجيله فى جهة محددة ، لإمكان متابعته والاستفادة من امكانياته .

• استكمال أو وضع التوصيف المهنى القومى الذى يتم التعامل على أساسه فى كافة حالات التدريب والتوظيف ، مع أهمية مراجعته دوريا حسب التطور المهنى وأساليب العمل فيها .

• وضع مستويات مهارة قومية واختبارات قياسية لها - بحيث لا تقل عن المستويات العالمية - يخضع لها كل خريج من أى مركز ، ويكون ذلك أساسا للترخيص بمزاولة المهنة فى المستوى المحدد .

## القطاع الخاص وعلاقته بمراكز التدريب :

- يتبين من الإحصائيات المتاحة أنه لا توجد مراكز تدريب قطاع خاص في المجال الانتاجي والصناعي ، حيث إن أغلبية شركات القطاع الخاص الصناعي تغفل حتى الآن تدريب عمالها بسلوبها الخاص ، وأن ما يوجد في بعض الجهات - ويعتبر قطاعا خاصا - ينحصر في الآتي :

• معاهد تدريب تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ، وتنتهي بشهادة معترف بها من الوزارة ، وأغلبها خاصة بتعليم اللاسلكي واصلاح الراديو والتليفزيون .

• معاهد تدريب معترف بها من وزارة المواصلات مثل : أكاديمية النقل البحري ومعاهد الفنادق .

• مراكز التدريب التابعة لجمعيات تطوعية مختلفة

• ما يوجد في بعض وحدات القطاع الخاص من أنشطة مؤقتة ، تبعا إلى حاجة الوحدة إليها لتدريب عمالة جديدة ، وينتهي النشاط بتحقيق الهدف المنشود .

- وحقيقة الأمر أن وضع التدريب المهني بالقطاع الخاص بمستوياته المختلفة ( صناعي - انتاجي - حرفي ) يحتاج إلى دراسة ميدانية على الطبيعة ، للتعرف على آراء أصحاب الأعمال في شأن المستوى التقني والحجم ، وتقدير الاحتياجات الحقيقية لكل مستوى للوصول إلى أنسب الطرق ؛ لإنشاء علاقات وصلات مناسبة مع أفضل التنظيمات التي يطمئن إليها هذا القطاع ، ليتعاون معها عمليا ، ويؤمن ويمارس التدريب بانطلاق يوفر لصاحب العمل حاجة ضرورية مطلوبة ، والمتدرب فرصة تدريب حقيقية تنفعه في مستقبله . كذلك تحديد صيغة التدريب المقبولة والملائمة للطرفين ، مع مراعاة أن هذه العمالة ثروة قومية يجب المحافظة عليها وتأمينها وتطويرها ، ومن ثم تظهر أهمية

دراسة إمكانية مشاركة عناصر القطاع الخاص ، الصغير والكبير ، في جميع خطوات العملية التدريبية ، وبالنظام والصور المناسبة لكافة الأطراف .

## التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ؛ وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

\* ضرورة إعادة النظر في خريطة توزيع الأنشطة التدريبية على مستوى الدولة على أسس تتفق مع :

• مشروعات التعمير واصلاح الأراضي وما يتصل بها من خدمات أساسية .

• مشروعات التصنيع والانتاج الكبيرة ، وما يتصل بها من مشروعات لصناعات مغذية أو تكميلية واحتياجاتها التدريبية .

• التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الجديدة ، وبالمثل للمجتمعات المحرومة .

\* تزويد المناطق المحرومة بالنشاطات التدريبية للانتاج والصناعة مثل : مدينة ٦ أكتوبر ، ومدينة السادات ، ومدينة برج العرب الجديدة ، والمنيا والمنيا الجديدة ، والواسطي والفيوم ، والواوي الجديد . مع تكثيف النشاطات التدريبية للجهات الأخرى بمستوى أعلى مما هو متوفر حاليا .

\* الاستفادة القصوى من امكانات التدريب المتاحة حاليا ، والمخزون من معداتها التدريبية في بعض الجهات ، مع عدم الاخلال بالقوى البشرية اللازمة لهذه الامكانات أو تكاليفها .

\* انشاء مراكز تدريب مهني نموذجية في المحافظات التي لا توجد بها هذه المراكز مثل : الدقهلية - الشرقية - كفر الشيخ - المنيا - اسيوط - سوهاج - قنا - اسوان . مع الاستفادة بمشروعات مراكز التدريب التي كانت موجودة في بعض هذه الجهات ثم تقرر ضمها لوزارة

## دور التعليم الفني في تنمية الأنشطة النسوية والتعليم الفتاة

من المسلم به أن الإنسان هو محور التركيز في كل الجهود الانمائية ، وأن أحد الأهداف الأساسية للتنمية هو إتاحة مزيد من الاختيارات أمام كل الأفراد ذكورا وإناثا . ومن بين هذه الاختيارات : القدرة على المشاركة الاجتماعية ، وممارسة الحقوق الانسانية ، والمساهمة في زيادة الدخل ، واستثمار الطاقة البشرية الكامنة ، إبداعا وإنتاجا ، بقصد نماء المجتمع ورفاهية الفرد . ويذكر تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ( UNDP ) عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ أن متوسط التقدم في مجالات التنمية البشرية ينشأ عن تباين كبير في البلدان النامية فيما بين المناطق الحضرية والريفية ، وفيما بين الذكور والإناث ، وفيما بين الأغنياء والفقراء .

وإن معدلات الامام بالقراءة والكتابة بين الفتيات لا تكاد تعادل ثلثي المعدلات المناظرة بين الرجال ، وأنه توجد فجوات للمؤشرات الاجتماعية تعد رمزا للحالة التي تعاني منها النساء في العالم النامي . وعلى الرغم من أنها لا تصل إلى هذه الحدة في مصر ، إلا أن الاحصاءات تبين وجود هذا التفاوت في الارتفاع النسبي للامية عند الإناث ، وفي فرص العمل المتاحة لهن ، وفي تناقص نسب التحاق الفتيات بمراحل التعليم العالي عن معدلاتها الطبيعية ( بلغت نسبة الطالبات المقيدات بالجامعات المصرية عام ٨٩ / ٩٠ : ٣٥ ٪ من جملة عدد المقيدون ) . وطبقا للتقرير المشار إليه فإن مؤشر التنمية البشرية في مصر يقدر للذكور بالرقم ٥٤٩ ، بينما يقدر للإناث بالرقم ٤٥٣ ، بما يعني أن المؤشر للإناث يمثل ٧٩ ، ٢ ٪ من مؤشر التنمية للذكور . والمؤشر هنا محسوب كدالة لثلاثة متغيرات هي : العمر المرتقب ، والامام بالقراءة والكتابة ، ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الاجمالي . وتشير

التربية والتعليم ، أو بتطوير مراكز قائمة فعلا ولا تعمل بطاقتها ، أو انشاء الجديد منها إذا لزم الأمر . بحيث تتوفر بها نظم التدريب التي تناسب احتياجاتها ومنطقتها ، وتكون هذه المراكز بمثابة مناطق ارشاد وتوجيه للمراكز والاحتياجات التدريبية القائمة ، وللمقترح انشائها ، وبالأذات بالنسبة للقطاع الخاص .

• التنسيق بين امكانات تدريب الشركات وفرص التدريب في مكان العمل وإثرائه ، لاستخدامها عند اللزوم في توفير أنشطة وامكانيات تدريب وتوجيه . مع تقديم كافة المعونات الفنية والمالية الضرورية لتطوير هذه الأماكن وتنمية قدراتها .

• العمل على انشاء مراكز الابتكار للمشروعات الصغيرة ، والتي يمكن أن تقدم المعونة الادارية والفنية لهذه المشروعات وتدريب أصحابها والعاملين بها .

• تشجيع انشاء مراكز التدريب بالقطاع الخاص ، سواء بشركات القطاع الخاص أو بالتجمعات الصناعية والمهنية ، وتوفير الارشاد والتعاون الفني ، والاستفادة من المعونات الولية المتاحة حاليا لمثل هذه المشروعات .

• أهمية وضرورة مشاركة النقابات العمالية في النشاط التدريبي تنفيذاً ومتابعاً وتخطيطاً ، لتوفير أفضل فرص التنمية ، مع التثقيف لأعضائها وأبنائهم وأسرهم .

• النظر في إنشاء صندوق قومي لتمويل نشاط التدريب المهني ، وما يحتاجه من تنمية عينية أو بشرية . مع أهمية بحث امكانات انشاء مركز قومي لبحوث وتنمية التدريب المهني .

• الاستفادة الكاملة من نشاط المحققين العماليين بوزارة القوى العاملة والتدريب ، لتوفير البيانات التفصيلية عن احتياجات أسواق العمل الخارجية .



البيانات في جدول (١) الى تفاوت مؤشر التنمية البشرية لغير صالح المرأة في العديد من الدول النامية ، بينما يتضاؤل أو ينعدم هذا التفاوت في البلاد المتقدمة .

جدول (١)  
مؤشرات التنمية البشرية للذكور والإناث في بعض الدول المتقدمة والمتنامية

مؤشر التنمية للذكور	مؤشر التنمية للإناث		مؤشر التنمية للذكور	مؤشر التنمية للإناث
٩٥٣	٩٥٦	مصر	٩٥٣	٩٥٦
٩٠١	٩٢٨	إندونيسيا	٩٠١	٩٢٨
٩٩٦	٩٩٦	فرنسا	٩٩٦	٩٩٦
٩٠٠	٩٣٥	الكويت	٩٠٠	٩٣٥
٩٥٣	٩٦٩	تايوان	٩٥٣	٩٦٩

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، الطبعة العربية

\* مؤشر التنمية = ( ١ - مؤشر متوسط العمران لمتغيرات الثلاثة ) حيث

الحد الأعلى للقيمة س - س

مقياس العمران لمتغير س =  $\frac{\text{الحد الأعلى ل س} - \text{الحد الأدنى ل س}}{\text{الحد الأعلى ل س} - \text{الحد الأدنى ل س}}$

مؤشر متوسط العمران لمتغيرات الثلاثة = مجموع الثلاثة المقاييس العمران / ٣

الغذائية البسيطة التي تتم في الأنشطة الريفية والأسر المنتجة التي تؤديها النساء دون مقابل ، والذي يمثل انتاجا فاعلا ، ويوفر اسهاما مباشرا في دخل الأسرة .

ومما لا شك فيه أن المرأة تمثل وصيدا ضخما في القوى البشرية ، ويمكن أن يكون لها دور أصيل في الانتاج وفي تقدم المجتمع ، سواء من حيث العمل « غير المنظور » الذي تقوم به في المنزل وفي الخدمات المعاونة لزوجها في الريف ، أو في العمل « المنظور » في سوق العمل بقطاعاته المختلفة . ومن ثم فإن أي تباين بين الذكور والإناث ينبغي معالجته على جميع المستويات ، ذلك أن الاحتمال الأكبر في هذا التباين ليس في أنه تعبير عن رغبات للإناث ولا في أنه ناجم عن عدم قدرة المرأة على العمل المنتج ، وإنما هو مؤشر لتباين في الفرص والاختيارات المتاحة أمام الإناث ، بالإضافة إلى قصور في البيانات النوعية التي توضح دور المرأة في التنمية من خلال الأعمال غير المقتنة التي تقوم بها في الأنشطة الزراعية ، وفي القطاعات غير الرسمية ، وفي الأنشطة المنزلية .

ومن ناحية أخرى ؛ فإن التوجهات العالمية ، في محاولة زيادة كفاءة الاتفاق الاجتماعي ؛ ترى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات عن طريق إعادة تخصيص الموارد لدعم الفئات الضعيفة وغير المسموعة ، مثل وضع المرأة في بعض المجتمعات ، والتحول في الاتفاق من مجالات تقليدية ، أو مجالات محظوظة ، إلى مجالات أخرى أكثر حاجة منها ، ولا تجد القدر الكافي من العناية والتمويل ، مثل التعليم والتدريب الفني والمهني .

ومن هذا المنطلق يأتي اهتمامنا بالتعليم الفني والتدريب المهني للفتاة فلقد شاركت المرأة الرجل في مصر منذ عاش الإنسان على ضفاف النيل ، حيث ساهمت في العمل في كل مناحي الحياة الزراعية

وتشير بيانات المصدر السابق الى أن نسبة القوى العاملة النسائية في مصر تمثل حوالي ١١ ٪ من القوى العاملة من الذكور . وطبقا لبعض البيانات الصادرة عام ١٩٨٤ ، فإن نسبة عمالة المرأة في مصر لا تمثل سوى ٩.٢ ٪ من إجمالي القوة العاملة ، وأن هذه النسبة تمثل في نفس الوقت ٤.٢ ٪ من إجمالي عدد السكان الإناث ( ٦ سنوات فأكثر ) . ولاشك أن هذه النسبة قد ازدادت الى حد ما منذ منتصف الثمانينات ، غير أنها ما زالت تعكس وجود نسبة كبيرة من الطاقات النسائية المعطلة والقابلة لأن تكون قوى بشرية منتجة إلا أن الواقع يظهر أن هناك جانيا أكبر من عمل المرأة لا يؤخذ في الحسبان برغم قيمته الانتاجية وهو : الأعمال المنزلية ، وتجهيز الأغذية ، والاشتغال بكثير من الأنشطة الزراعية ، وعمليات الصناعات

والصناعية ، بل والسياسية ، إضافة إلى دورها كأم وربة منزل . وفي مصر الحديثة جاءت الدعوة إلى النهوض بالفتاة على أيدي دعاة الإصلاح من أمثال الامام محمد عبده وقاسم أمين ومططفى كامل وسعد زغلول ... وغيرهم ممن دعوا المرأة لممارسة حقها في التعليم والعمل ، حتى وصلت إلى ما تتمتع به حاليا من الحقوق السياسية والتشريعية والاجتماعية ، حيث أكد الدستور والقوانين الصادرة بشأن المرأة - على المساواة بين الرجل والمرأة ، وعلى ضرورة تمثيل المرأة على كل المستويات ، وهي حاليا تتبوأ مكانها ومكانتها في السياسة والتشريع والصناعة والاجتماع والاقتصاد والتعليم والدبلوماسية .

#### الفتاة في التعليم المهني :

يمكن العودة بالتعليم المهني للفتاة إلى عام ١٨٤١ ، حين أنشأ محمد علي مدرسة المواد ، وما تلاها بعد ذلك من مدارس للحكيماوات والمرضيات ، وبرامج التدريب الطوعي التي قامت بها مؤسسات صحية وجمعيات خيرية نسائية . وفي عام ١٨٧٣ أنشئت في عهد الخديوي اسماعيل أول مدرسة لتعليم البنات ، والتي تحولت بعد ذلك إلى مدرسة السنية ، حيث نص الهدف من انشائها على « تعليم الفتاة وإعدادها للتكسب عن طريق العمل بالفنون المنزلية كالطريز والحيكة ... » . وقد نصت لائحة مدرسة البنات بالسيوفية على أن « مدة الدراسة خمس سنوات ، فإذا انتهت هذه المدة خرجت التلميذات من المدرسة إما إلى عائلاتهن أو الاشتغال بعمل أو الالتحاق بالمصنع الذي سينشأ لصنع الملابس اللازمة لموظفي الحكومة والأفراد » .

وقد اهتمت مدارس البنات بصفة عامة بتزويد الطالبات بالخبرات

والمهارات الخاصة بالشئون المنزلية ، وكان التعليم الثانوي للبنات ٦ سنوات مقابل ٥ سنوات للبنين ، قبل توحيد السلم التعليمي إلى نظام ٦ - ٣ - ٣ . وفي عام ١٩١٠ أنشئت مدرسة التدبير المنزلي بالقبة ، ثم أنشئت في عام ١٩٢٥ مدرسة قصر الدويارة « لتعليم بنات الطبقة الراقية وتثقيفهن وتنشئتهن سوياً توافق حاجة البيئة المصرية وتصرفهن عن الالتحاق بالمدارس الأجنبية » . كذلك أنشئت مدارس الفنون الطرزينة « لإعداد خياطات ماهرات » . ثم الفنون الطرزينة الراقية ، ثم الثقافة النسوية ، والتربية النسوية ، والمدارس التكميلية ... والتي انتهت جميعا بدمجها في التعليم الثانوي العام سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ . واقتصر التعليم الفني على المرحلة الثانوية التي انقسمت بدورها إلى تعليم ثانوي عام وتعليم ثانوي فني ، كما اقتصر التعليم الثانوي الفني - تحت مظلة وزارة التربية - على التعليم : الصناعي والزراعي والتجاري . ثم جاءت بعد ذلك في عام ١٩٨٨ المدارس الاعدادية المهنية ، كبديل للمسار الخاص لغير المؤهلين ، أو غير الراغبين في مسار التعليم الاعدادي العام . وكانت تجربة التعليم الاعدادي المهني قد أوقفت بعد انشائها طبقاً للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم التعليم الاعدادي العام . فقد نصت المادة ١٧ لذلك القانون على إنشاء المدارس الاعدادية العملية على سبيل التجربة لمدة خمس سنوات ، وغايتها إعداد المهنيين من حملة الشهادة الابتدائية أعداداً ثقافياً واجتماعياً وعملياً ملائمة للبيئة .

وإلى جانب المدارس المهنية ، كانت هناك التدريبات المهنية ، في المصانع والمؤسسات الانتاجية والخدمة الوطنية ، التي أنشئت واستعان بالعمالة الأتنية ، وما صاحبها من تدريبات لازمة في مجالاتها المتنوعة .

جدول (٢٦)  
أعداد ونسب الفتيات بالمدارس الإعدادية المهنية عام ١٩٩١/٩٠

نسبة الفتيات إلى الجملة	جملة	بنات	بنات	
٢٢,٥٨ /	٣٦٠٥	١٣٣٥	٧١٨٠	الصف الأول
٢٢,٧٧ /	١١٩٤٢	٥١٨٥	٩٧١٧	الصف الثاني
٢٢,٨٠ /	١٢١١٥	٤٦٠٨	٧٥٠٧	الصف الثالث
٢٢,٧٩ /	٣٤٢٢	٢٢٠٧٨	١١٨٢٤	الجملة

وتشير البيانات إلى ازدياد عدد المتحقيين بهذه المدارس عاماً بعد آخر ، كما يتبين انخفاض نسبة التحاق البنات بها ، وقد يكون ذلك بسبب التسرب ، أو بسبب ميل الفتيات للتعليم الإعدادي العام ، أو لحدوث هذا النوع من التعليم ، أو لعدم توافره في كل المناطق الجغرافية السكانية ، أو للانطباع السائد عنه بأنه مسار لغير القادرات على التعليم العام من الراسيات أو منخفضات التحصيل والقدرات العقلية ، بالإضافة إلى التقاليد الاجتماعية في بعض المناطق .

الفتاة في التعليم الثانوي الفني الصناعي : بدأ تعليم الفتاة في المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٥٧ ، عندما أنشئت أربع مدارس صناعية للبنات بمحافظة القاهرة والاسكندرية والدقهلية وأسيوط . وكان عدد الطالبات اللاتي قبلن في هذه المدارس ١٢٥ طالبة ، ثم عملت الوزارة على زيادة هذا النوع من المدارس في مختلف المحافظات .

وطبقاً لإحصائيات وزارة التربية من عام ٩٠ / ٩١ ، فإن أعداد الطالبات في المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات هو : ٩٧٨٤٨ طالبة من مجموع ٤٢٦٠٢٤ أي بنسبة ٢٢,٩٦ ٪ من المجموع الكلي .

وعدد الطالبات في المدارس الثانوية الصناعية نظام الخمس سنوات هو : ٢٠١٣ طالبة من مجموع

وقد وفرت قوانين العمل المصرية - بدءاً من قانون ٤٨ لعام ١٩٢٣ وما تلاه من تعديلات - التيسيرات التي تتيح للفتاة ظروفًا مناسبة للعمل لتحقيق الاستخدام الأمثل للمرأة كقوة عاملة منتجة .

الصورة الحالية لتعليم الفتاة في التعليم الفني : يكفل نظام التعليم المصري حق الفتاة في اختيار نوعية التعليم الذي ترغبه . فالتعليم الأساسي - بحكم قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ وتعديلاته عام ١٩٨٨ - ينص على أنه حق لجميع المصريين ، والزامى لكل أطفال مصر ، بغض النظر عن الجنس ( وعن أية فروض أخرى ) . ومن ثم فإن نسب التعليم في الفتيات هي نفس النسب الطبيعية للجنسين ، مع ملاحظة وجود نسب أكبر للتسرب بين الفتيات ، بسبب بعض التقاليد في البيئات غير الحضرية . كما أن نسب التحاق الفتيات تميل إلى الانخفاض في المراحل التعليمية التالية ، وتتباين زيادة وتقصاناً بحسب التخصصات ، والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية ، والفرص المتاحة للفتاة في بعض المناطق الريفية والناحية .

الفتاة في التعليم الإعدادي المهني : بدأ هذا النوع من التعليم في الحقبة الحالية منذ عام ١٩٨٨ . ويقتل الطالبات والطلاب بعد نهاية الصف الخامس الابتدائي . والتعليم الإعدادي المهني يمثل حلقة ثانية من التعليم الأساسي موازية للتعليم الإعدادي العام . كما يقبل به الطالبات المحولات من الإعدادي العام في أي صف من صفوفها الثلاثة . وتقدم هذه المدارس تعليمًا مهنيًا في المجالات الصناعية والزراعية والاقتصاد المنزلي . ويبين جدول ( ٢ ) نسب التلميذات في هذه المدارس طبقاً لمصادر الإدارة العامة للتعليم الإعدادي بوزارة التربية :

٢٣٩.٣ أى بنسبة ١٢,٦ ٪ من المجموع الكلى .

وربما يعود انخفاض نسبة الطالبات فى نظام الخمس سنوات الى أنه غير منتشر بنفس القدر ، مما يجعله غير متاح لأماكن إقامة الفتيات فى كل المحافظات .

وتدرس الطالبات فى هذه المدارس : الأجهزة الدقيقة ، والملابس الجاهزة والتريكو ، وطباعة المنسوجات وتجهيزها ، والنسيج والخزفة والتجميل ، والمعادن والجلود ، والكهرباء والالكترونيات ، والميكانيكا واللاسلكى والتبريد . وتوجد شعب تعد الطالبات كأمينات للمعامل . وكل هذه التخصصات متاحة للطالبات كما هى متاحة للبنين . كما أن هناك مدارس خاصة للبنات ، وفى نفس الوقت يوجد عدد قليل من المدارس المشتركة ، وذلك بسبب نقص عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الصناعية فى بعض المناطق ، مما يجعل الأمر مكلفاً لإنشاء وتجهيز مدرسة بنات .

**الفتاة فى التعليم الثانوى الفنى الزراعى :** تأخر التحاق الفتاة بالمدارس الثانوية الزراعية عن غيرها من نوعيات التعليم الثانوى الفنى . وذلك على الرغم من أن المرأة شاركت الرجل منذ بدأت المجتمعات الزراعية على أرض مصر قبل حوالى ٧٠٠٠ عام . والمرأة الريفية لها الريادة فى مجالات الانتاج الزراعى وصناعاته البسيطة . ورغم كل ذلك ، ومع أن قبول الطالبات بكليات الزراعة المصرية بدأ فى الأربعينات ، إلا أن قبول الفتاة بالمدارس الثانوية الزراعية تم فى مصر لأول مرة فى العام الدراسى ٧٥ / ٧٦ ، بقبول ٦٨٣ طالبة فى الصف الأول بالمدارس الزراعية المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية ، ثم استمر بعد ذلك . وطبقا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم عن عام ٩٠ / ٩١ فإن عدد الطالبات فى المدارس الثانوية

٤١٢

الزراعية نظام الثلاث سنوات : ٢٧٧٥٢ طالبة من مجموع ١٢٧٩٩٧ ، أى بنسبة ٢١,٦٨ ٪ من المجموع الكلى .

وعدد الطالبات فى المدارس الثانوية الزراعية نظام الخمس سنوات هو : ٢٤٠ طالبة من مجموع ١٤٠٦ ، أى بنسبة ١٨,٢٤ ٪ من المجموع الكلى .

ويلاحظ ارتفاع نسبة الطالبات فى نظام الخمس سنوات الذى يعد « فنى أول » عنها فى نظام الثلاث سنوات الذى يعد « فنى أو عامل ماهر » . إلا أن الأعداد المطلقة صغيرة سواء بالنسبة للبنين أو البنات فى نظام الخمس سنوات . ومن ناحية أخرى فإن نسب الفتيات فى التعليم الزراعى نظام الثلاث سنوات أقل من نظيرتها فى التعليم الصناعى ( ٢١,٦٨ ٪ مقابل ٢٢,٩٦ ٪ ) وربما يعود ذلك إلى ارتباط نسب القبول بالمجموع فى الشهادة الاعدادية . وقد يعود إلى أن التعليم الصناعى يتيح فرص عمل أكثر من التعليم الزراعى ، خاصة مع الهجرة الى المدينة وإلى الدول العربية .

وتدرس الفتيات فى التعليم الزراعى : البساتين ، والانتاج الحيوانى ، والتصنيع ، الزراعى والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضى . ويبرزن فى مواد مثل تربية الدواجن والألبان ونبات الزينة والصناعات الغذائية . وجميع هذ الدراسات مشتركة ، حيث لا توجد مدارس زراعية خاصة للبنات .

**الفتاة فى التعليم الثانوى الفنى التجارى :** بدأ تعليم الفتاة بالمدارس الثانوية التجارية عام ١٩٤٦ ، حيث كان عدد المدارس التجارية عشرين مدرسة ، ضمت ١٠٣١ طالبة . وقد ازداد اقبال الفتيات على التعليم التجارى مع ازدياد تخصصاته وشعبه ، مثل التأمينات التجارية والمشتريات والمخازن ، إضافة إلى مدارس الفندقة والادارة والخدمات .

وطبقا لإحصائيات وزارة التربية لعام ٩٠ / ٩١ ، فإن عدد الطالبات في المدارس الثانوية التجارية نظام الثلاث سنوات هو : ٢٥٨١٨٠ طالبة من مجموع ٣٤٨٠١١ ، أي بنسبة ٧٤.١٨ ٪ من المجموع الكلي .

وعدد الطالبات في نظام الخمس سنوات هو : ٣٥٠٩ طالبة من مجموع ٦٣٩٨ ، أي بنسبة ٥٤.٨ ٪ من المجموع الكلي .

وعدد الطالبات في مدارس الإدارة والخدمات هو : ٥٠٥٣ طالبة من مجموع ١٦٠٧٧ ، أي بنسبة ٣١.٤٢ ٪ من المجموع الكلي .

ويتضح من هذه الإحصاءات الارتفاع الكبير لنسبة الفتيات في التعليم التجاري بأنظمته عن غيره من التعليم الفني . ويبدو أن ذلك يعود إلى أن مجالات عمله أقرب أو أنسب لرغبات المرأة ، وربما لطبيعتها ، عن سوق العمل المتاح في المجالات الصناعية والزراعية . كما أن التعليم التجاري في معظمه يكون من خلال دراسات نظرية بعيدا عن الورش والمزارع التي قد لا تتراح إليها بعض الفتيات ، أو قد لا تناسبها . وتدرس الفتيات في مدارس خاصة للبنات ، كما توجد مدارس مشتركة في التعليم التجاري ، وتتوزع التخصصات مثل : شئون قانونية ، وشئون فندقية ، ومعاملات تجارية ، ومشتريات وأعمال مخازن وتأمينات تجارية ، والتجارة الدولية ، والمصارف ، والتأمينات الاجتماعية ، والإدارة والسكرتارية ، كما بدأت دراسة الكمبيوتر تدخل المدارس التجارية ، وكذلك ازدادت المدارس الخاصة في الفندقة والسياحة .

الفتاة في المدارس الثانوية الفنية للتخريص : يوجد ١٥٥ مدرسة ثانوية للتخريص ، منها ١١٨ تابعة لوزارة الصحة ، و ١٠ تابعة للمؤسسات العلاجية ، و ٤ تابعة للهيئات العامة للمستشفيات التعليمية .

و ٧ تابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي ، و ١٦ تابعة لجهات أخرى خارج نطاق وزارة الصحة ( منها مدرستان قطاع خاص تشرف عليهما وزارة الصحة ) . ومن بين هذه المدارس توجد ١٤٤ مدرسة للممرضات ، و ١١ مدرسة فقط للبنين . أي أن نسبة الفتيات في هذا النوع من المدارس هي ٩٢.٩ ٪ والعدد المطلق للفتيات بحسب الإحصاءات المنشورة عام ١٩٨٧ هو ١٧٥٨٠ طالبة على مستوى الجمهورية .

وهذه المدارس نظام ثلاث سنوات بعد الإعدادية . وقد كانت هناك مدارس ثانوية فنية للتخريص نظام خمس سنوات بعد الإعدادية تعد حكيما وممرضات ، إلا أن هذا النوع تم إلغاؤه وتحويله إلى نظام الثلاث سنوات ، كذلك كانت هناك مدارس تخريص تعد مساعداً ممرضات وزائرات صحيات نظام سنة ونصف بعد الإعدادية ، إلا أن هذا النظام تم إلغاؤه .

#### التدريب المهني للفتاة :

تقوم مؤسسات عديدة بالتدريب المهني للفتيات ، سواء للعاملات أو في إطار برامج تعليم الكبار الوظيفية لغير المتحقات بالتعليم الرسمي . ومن بين هذه البرامج :

مشروع الأسر المنتجة : تأخذ فلسفة هذا المشروع في الاعتبار وجود قوة بشرية مستهلكة يمكن أن تدخل ضمن القوة الانتاجية للمجتمع ، إذا توافر لها بعض الامكانيات المادية والتدريب والخامات التي تستخدمها .

ويبلغ عدد وحدات التدريب للأسر المنتجة أكثر من ٨٨٠ وحدة على مستوى الجمهورية ، حيث توجد وحدات تدريب في كل محافظة . ويلتحق بهذه المراكز قرابة ٢٥٢٠٣ فتاة كل ستة شهور ، وتقدم برامج لمدة ثلاثة

شهور ، وأخرى لمدة ستة شهور ، للإعداد لفتيات محدوبات المهارة ، أو متوسطات المهارة ، ولا تشترط أن تكون المتحقة حاصلة على مؤهل معين . وتدرج الفتيات على أعمال التفصيل والتطريز اليدوي والآلي والخز والكروشيه والتريكو ( يدوي وآلي ) والمكرومات والكثافه وأشغال السجاد ، إضافة الى بعض الصناعات المتوارثة ، ونتاج سلع زراعية وصناعية تشترك معها الأسرة في انتاجها كوحدة انتاج صغيرة مستفيدة بالخامات المحلية المتاحة ، والمهارات المهنية التي يمكن اكتسابها بالتأهيل والتدريب .

**مراكز التكوين المهني :** يوجد على مستوى الجمهورية ٥٦ مركزا ، منها ٢٥ مركزا للفتيات . وتقبل الفتيات ابتداء من سن ١٧ سنة ، ويشترط معرفة القراءة والكتابة . ومدة التدريب بهذه المراكز عامان ، العام الأول للتدريب والعام الثاني للانتاج ، وإن كان كثير من الفتيات يبدأن الانتاج من منتصف العام الأول ويلتحق بهذه المراكز سنويا قرابة ١٧٦٦ فتاة . وتدرج الفتيات على التفصيل والحيكة والتطريز اليدوي والآلي والتريكو وأشغال الابر .

**نظام التلمذة الصناعية :** بدأت كتجربة بنشاط ومبادرة من مركز طنطا للتدريب المهني للفتيات من بداية عام ١٩٨٢ . ثم انتشرت في بعض المراكز بالاسكندرية والمنصورة وطنطا والقاهرة ، وذلك لتدريب الفتيات على مهن غير تقليدية مثل الخراطة والكهرباء والالكترونيات واللحام والفزل والنسيج . واستمر ذلك النشاط حتى عام ١٩٨٦ حيث بدأ يتوقف .

والتدريب هنا بنظام التلمذة الصناعية لمدة ٣ سنوات للحصول على

الشهادة الاعدادية . وقد بينت هذه التجربة أن لدى الفتاة استعدادات ذهنية وجسدية للعمل المهني ؛ إذا تواجدت في بيئة تقدم لها التشجيع ، وتوفر لها الأمان وحرية الاختيار . إلا أن هذه التجربة توقفت بسبب احجام الشركات عن تعيين الفتيات وبسبب أزمة البطالة . وتقتصر مصلحة الكفاية الانتاجية حاليا على تدريب الذكور دون الاناث .

**مساعدات المعامل :** يتم إعداد بعض العاملات والعاملين في وزارة الصحة من الحاصلات على الشهادة الاعدادية أو ما يعادلها ( الابتدائية القديمة ) على القيام بأعمال مساعدات معمل للعمل في الوحدات الريفية والمجمعة والمستشفيات لتحليل الطفيليات . ويتم التدريب في مراكز تابعة لوزارة الصحة ، يبلغ عددها ١٢ مركزا . ومدة التدريب ١٧ أسبوعا .

**الصناعات الدوائية :** على الرغم من التقدم الملحوظ في الصناعات الدوائية المصرية ، إلا أن الإعداد للعمالة الفنية المدربة تعتمد حاليا على التدريب الذاتي داخل المصانع ، وأثناء ممارسة العمل ، حيث تكتسب الخبرة بالممارسة . ولا توجد مراكز تدريب دوائية خاصة .

ومما سبق يتبين أن هناك مجالات متعددة لتعليم الفتاة وتدريبها في المجالات المهنية والفنية المختلفة ، إلا أن الاقبال عليها لا يتناسب مع النسب الطبيعية للفتيات . كما أن الفتاة متاح لها الالتحاق بالمعاهد الفنية المتوسطة لمدة عامين دراسيين بعد الثانوية العامة ، والمعاهد الفنية والتكنولوجية العالية ، والكليات العملية والمهنية الجامعية وغير الجامعية ، ويحكم القبول بها مجاميع الثانوية العامة دون اعتبار للجنس . وهناك بعض المعاهد الفنية المتوسطة المقصورة على الفتيات مثل بعض معاهد السكرتارية ، والخدمة الصحية والاجتماعية للفتيات . ولكن معظم المعاهد والكليات مشتركة للبنين والبنات ، وكل ذلك الى جانب كليات التربية

النوعية ، ورياض الأطفال ، وأكاديمية الفنون ، ومراكز التدريب المختلفة في الشركات والمؤسسات الانتاجية والخدمية والثقافية والترويحية ، وقطاعات العمل الصنعية التي تقوم بتعليم أو تدريب أو تشغيل الفتيات .

**أوجه القصور :** على الرغم من أن قوانين الدولة في التعليم والتدريب لا تضع أية تفرقة بالنسبة للذكور أو الإناث ، وتتيح للفتاة حرية الاختيار فيما هو متاح من مجالات التعليم والتدريب ، سواء بتخصيص معاهد خاصة بالفتيات ، أو في معاهد تتبنى التعليم المختلط - إلا أنه يلاحظ أن الصورة الحالية يصاحبها بعض جوانب القصور ، مما قد يؤثر سلباً على موقع الفتاة في التعليم الفني والتدريب . ولعل أبرز هذه الجوانب :

- زيادة نسبة الأمية بين الفتيات الراشدين مقارنة بالذكور .

- وفرة في بعض التخصصات الفنية والمهنية التي تقبل بها الفتيات مثل التعليم التجاري ، وبعض التخصصات الهندسية والجيولوجية ، مما يحدث بطالة بين الفتيات ، أو نبذ الفتيات للعمل في مجال التخصص بعد التخرج بسبب طبيعة العمل غير المناسب لها ، أو بسبب مواقع العمل الذي يتطلب وجودها في مناطق نائية لاتتحمل البقاء فيها ومعايشتها . وفي الوقت نفسه هناك نقص في تخصصات أكثر مناسبة وملائمة لعمل المرأة ، مثل مهنة التمريض والتدريس في مدارس الحضانات ورياض الأطفال ، والعمل في مراكز الرعاية الاجتماعية ، والتوجيه المهني والإرشاد النفسي للأحداث ذكورا وإناثا .

- إغفال دور المرأة الاجتماعي ووظيفتها كأم في التعليم . حيث نجد أن تعليم الفتاة موجه للعمل ، دون مراعاة أنها تقوم بدور اجتماعي كربة أسرة ؛ ومن ثم فهي تفتقد الاعداد العلمي والاجتماعي والتربوي لهذا الدور .

- هناك نقص في المقررات المتاحة للفتاة فيما يختص بالثقافة النسوية والتربية الأسرية . مع وجود قصور شديد في التوجيه المهني والتبصير بالاختيارات المناسبة للفتاة .

- عدم وجود مدرسة متخصصة بالثقافة النسوية - في مستوى المرحلة الثانوية - تلبي مناهجها مقتضيات الأنشطة المناسبة للفتاة في بيئات مختلفة .

- عدم وضع أعمال المنزل والخدمات غير المنظورة التي تقوم بها المرأة ، في الحساب وفي الناتج القومي .

**التوصيات**

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتي :

\* إنشاء مراكز توجيه مهني ، وتعيين متخصصين ومتخصصات في الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي في كل مدرسة ، لتوجيه الفتيات نحو اختيار المقررات المناسبة والمراحل التعليمية الأكثر مناسبة للفتاة .

\* تنويع التشجيع داخل المدارس الثانوية العامة والفنية ، بحيث تتاح شعب للتخصص في التربية الأسرية والثقافة النسوية ، وأن يكون الالتحاق بها اختيارياً في ضوء القدرات والرغبات ، على أن تتيح هذه الشعب للملتحقات بها إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي .

\* إنشاء مدارس ثانوية تجريبية رائدة - في كل محافظة - تختص بالثقافة النسوية والتربية الأسرية ، على غرار المدارس الثانوية النوعية المتخصصة .

\* تحرير التعليم من القيود أمام الطالب أو الطالبة التي تحد من حرية الاختيار ، مع زيادة فرص المقررات الاختيارية في المراحل الاعدادية والثانوية تتضمن : تربية الطفل ، ومبادئ التمريض ،

البيئية والوعي البيئي ، وإبراز دور الفتاة في المحافظة على البيئة والوعي البيئي وأخلاقيات البيئة وسلوكياتها .

\* التوسع في البرامج التي توضح دور المرأة ومكانتها وحقوقها ، والتصدى للاتجاهات التي تقلل من دورها كقوة منتجة ، أو تقلل من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في بنية المجتمع .

\* تطوير قوانين العمل للمرأة بما يحدث توازنًا بين واجباتها في البيت والعمل .

\* توجيه أجهزة جمع البيانات والاحصاءات إلى وضع « عمل المرأة » ، داخل المنزل في البيئات الريفية ، في المسحبات ، وإظهار دورها الانتاجي وتضمينه في المدخلات القومية .

\* الاستفادة من الجمعيات الأهلية ( التي يصل عددها على مستوى الجمهورية إلى حوالي ثلاثة عشر ألفا ) . ومن صناديق التنمية الاجتماعية بالمحافظات في تعليم المرأة وتدريبها ، وتشجيع مشروعات الأسر المنتجة للاستفادة من خامات البيئة ، وتقديم المشورات الفنية للمدربين الأكفاء ، وزيادة المنافذ لتسويق منتجات الأسر المنتجة ومراكز التدريب الأخرى .

\* إنشاء مراكز تدريب دراسات تحويلية للخريجات من تخصصات لا يحتاجها سوق العمل ، أو لا تناسب طبيعة المرأة ، وذلك لتدريب الخريجات وإعادة تعليمهن لمهن مطلوبة أو يرغبن القيام بها ، وخاصة ما يتعلق بدورها الاجتماعي .

\* تضمين برامج التعليم المقترح بعض المقررات المرتبطة بدور المرأة ومسئوليتها الاجتماعية والأسرية ، والتي تمدد بإرشادات وتدريبات تهمها كأم وكربة أسرة وفي الأعمال التي تقوم بها الفتيات في الريف ، والبيئات المختلفة التي تقوم فيها الفتاة بدور أساسي .

والاقتصاد المنزلي ، وإدارة المنزل ، ورعاية المسنين . على أن يكون ذلك بمعدل مقرر ، بدءًا من الصف الأول الإعدادي ، وحتى نهاية المرحلة الثانوية .

\* التصدي لمشكلة التسرب المبكر للفتيات في المرحلة الابتدائية من خلال متابعة دقيقة ، وتوجيهات توعية لأولياء الأمور ، وعلاج مشكلة تزويج القاصرات . وتقديم الخدمات الأمنية للفتيات في ترددهن على المدارس ومراكز التدريب ومواقع العمل .

\* تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الصناعي ومراكز التلمذة الصناعية ( الكفاية الانتاجية ) ، وإعادة النظر في قرار وقف قبول الفتيات بهذه المراكز .

\* تحديث برامج التعليم والتدريب في المجالات التي تقبل عليها الفتيات ، مثل السكرتارية والطباعة ، واستخدام الكمبيوتر وأجهزة الترجمة الفورية ، والسكرتارية التنفيذية .

\* توجيه برامج محور الأمية وتعليم الكبار للفتيات إلى برامج وظيفية فعلية ؛ محورًا الأعمال المنزلية والتربية الأسرية ورعاية الطفل ، وأعمال الصيانة المنزلية البسيطة ، والتربية السكانية .

\* إنشاء مراكز تدريب على الصناعات والكيمائيات الدوائية والأعمال المهنية المرتبطة بها . مع زيادة الشعب والتخصصات في مدارس التمريض بكل مستوياتها . وكذلك تطوير مدارس المسعفين وتشجيع التحاق الفتيات بهن ، لوجود حالات تستدعي أن تكون المسعفة امرأة .

\* العمل على تحويل بعض مراكز التدريب إلى مدارس ثانوية فنية خاصة بما يتعلق بمساعدات المعامل بالمستشفيات .

\* تزويد برامج المعاهد الفنية ومراكز التدريب بمزيد من الثقافة



## البحث العلمى والتكنولوجيا

### هجرة العقول ونماذج للاستفادة منها

تقدم هذه الدراسة بعض النماذج العملية للتعامل المصرى مع الموارد العلمية والتكنولوجية الاجنبية ، وتعرض الخبرة المكتسبة من خلال التطبيق العملى لهذه النماذج ، كما تعرض بعض احتمالات التطور والارتقاء المستقبلى ، وتقدم التوصيات المناسبة فى هذا الشأن . وتتمحور النماذج المقصودة ، والتي تتناولها الدراسة ، فى عرض الخبرة المصرية فى تنفيذ مشروع نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين ، باعتباره اجتهادا وطنيا - له ابعاده العالمية - لتعويض البلاد عن بعض خسارتها بسبب ظاهرة هجرة العقول والكفاءات ، وفى عرض آخر لنظام القنوات العملية ؛ باعتباره موردا علميا خارجيا له دوره فى تاهيل المدرسين المساعدين بالجامعات المصرية ، من خلال التعاون والتكامل بين الاساتذة المشرفين فى كل من الجامعات المصرية والاجنبية ، الذين يشاركون فى ذلك النظام ، كذلك تحاول الدراسة استكشاف وسائل الربط والتعاون بين النموذجين لما فيه صالح الوطن .

#### ظاهرة هجرة العقول والكفاءات :

تعتبر مشكلة هجرة العقول والكفاءات بالنسبة لمصر واحدة من مشاكلها التى تؤثر سلبا على ارتقائها التكنولوجى والاقتصادى ، وهى من الناحية التاريخية مشكلة طارئة وحديثة العهد ، ذلك لأن المصريين لم يكونوا - تقليديا - فى عداد الشعوب التى اعتاد ابتاؤها الهجرة الى

الخارج ، مقارنة ، على سبيل المثال ، بشعوب جيرانهم فى منطقة شرق البحر المتوسط من اليونانيين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين ، إلا ان الموقف قد تغير خلال العقود الثلاثة الماضية لأسباب معروفة ، وأصبحت عملية الهجرة من المجتمع المصرى ، سواء دائمة أو مؤقتة ، واحدة من المسائل التى يشغل بها شباب الخريجين والمهنيين من مختلف الأعمار ، ويضمون نسبة كبيرة من حملة المؤهلات العليا مثل الماجستير والدكتوراه ، والمتخصصين المهنيين ، بالإضافة الى العمال المهرة وذوى الكفاءات النادرة ، ويتمثل جسامه الخسارة التى نجمت عن الهجرة الدائمة للكفاءات فى أنها حدثت خلال السنوات الحساسة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وفى أنها خسارة دائمة لقوة بشرية هامة تم امتصاصها بالكامل فى منظومة الانتاج بالدول الصناعية .

ومن الجدير بالذكر أن المجلس اولى هذا الموضوع عناية خاصة - فى دراسات سابقة - من حيث اهمية رعاية أصحاب الكفايات العلمية فى الخارج والداخل ( تقرير المجلس عن دورته الثانية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ) وفى دراسة أخرى عن هجرة العقول ووسائل الاستفادة منها ( تقرير المجلس عن دورته الثالثة ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ) ، وحيث ان القضية ، من جهة الأسباب والأعراض ، مازالت قائمة ، فإن الاجتهادات لا بد من تواصلها لبحث الأسباب وتداركها ، وعلاج الأعراض ، بغية تقليل آثارها السلبية أو تحويل سلبياتها الى إيجابيات .

ولتخاطب هذه الدراسة قضية الهجرة المؤقتة التي تنصرف إلى المواطنين الذين يغادرون الوطن للبحث عن فرص العمل في البلاد المجاورة ، والذين تشير الاحصاءات ( رغم الظروف المتغيرة ) إلى أن عددهم يزيد بكثير على المليونين ، وتتضمن ظروف قضيتهم عناصر تتوازن ( وأحيانا لا تتوازن ) فيها السلبيات والإيجابيات ، وتراوحها بين مصالح الأفراد ومصلحة الوطن الأم . وإنما تخاطب الدراسة الحالية قضية الهجرة الدائمة ، التي تنصرف في المقام الأول لطوائف المهنيين ، ولدى المؤهلات العالية الذين تحسب غيبتهم خسارة دائمة للاقتصاد الوطني ، ويصعب تقدير كمها حتى للفرد الواحد ، لأنها لا تتمثل في تكلفة التعليم والتدريب فحسب ، وإنما تنسحب أيضا على ما كان يمكن أن يعود على المجتمع من عطاء ذلك الفرد خلال حياته العملية المنتجة ، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن المسحوب من رصيد القدرات الوطنية بسبب الهجرة الدائمة يزيد على ٢٥٠.٠٠٠ مواطن ، استقرت الغالبية العظمى منهم في البلاد المتقدمة ، ونالت الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وبريطانيا ، وأستراليا النصيب الأكبر منهم ، ولقد انقضت فترة سسائتها نظرة رسمية سلبية لقضية الهجرة الدائمة . غير أن النظرة الرسمية والشعبية – الآن – إلى المواطنين المغتربين في بلاد الهجرة الدائمة قد تبدلت إلى النقيض ، وبات البارزون من هؤلاء المواطنين محل التقدير والاحترام ، مع اعتبارهم أعلاما مصرية مرفوعة في بلاد المهجر المتقدمة . وتبدل أسلوب التعامل معهم ، سعيًا إلى إقامة قنوات للتعامل معهم وبذل الرعاية لهم ولأبنائهم ، بل ودعوتهم للاسهام في دعم الاقتصاد القومي من خلال الاستثمارات التي يمكنهم تقديمها وأنشئ لهذه الغاية – تعبيرا عن أهميتها قويا – وزارة خاصة هي وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج عام ١٩٨١ .

وبينما كان العالم ، من خلال التحاور والتفاوض الساخن بين دول

٤١٨

الشمال ودول الجنوب ، وهو مستغرق في دراسة الوسائل والصيغ المحتملة للتعامل مع القضية ، قد بلغ درجة من تباعد المواقف ، أدت – خلال الثمانينيات – إلى فتور العملية التفاوضية ثم انقطاعها ، نجد أن سبيلا آخر أكثر واقعية وقبولا قد تبلور من خلال الممارسة العملية ، وتلك كانت التجربة التركية التي وقعت خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ للاستعانة بالمواطنين الاتراك البارزين من ذوي الخبرة المقيمين في هجرة دائمة ببلاد العالم الصناعي والمتقدم ، في تقديم خدمات ذات قيمة عملية يحتاجها المجتمع في الوطن الأم ، وتحل محل خدمات الخبرة والمشورة التي يقدمها الخبراء الأجانب ، وتلك كانت البذرة التي نبت منها مشروع « نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين » الذي لقي القبول الفوري لدى كل دول الشمال والجنوب ، فتبنته الأمم المتحدة ، ونفذته الدول المتضررة من ظاهرة نزف العقول والكفاءات ( في نحو ثلاثين دولة في الوقت الحاضر ) بتمويل يوفره برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

ولقد عرفت مصر – وهي واحدة من أكثر دول العالم النامي تضروا من هذه الظاهرة – بالتجربة التركية من خلال مؤتمر عقد في يونيو ١٩٧٩ باسطنبول . فكان القرار بأن تستفيد البلاد فورًا من الفرص التي يتيحها المشروع ، وبالفعل وقعت الوثيقة الرسمية مع الأمم المتحدة في يناير ١٩٨٠ ، فكانت مصر بذلك واحدة من ثلاث دول في العالم بدأت في التطبيق العملي لفكرة المشروع .

مسروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين ، يقوم المشروع ، في جوهره طمسفته وأدائه ، على استثمار واقع إيجابي ولديه ظروف سلبية . والواقع « الإيجابي » الذي يلزم ظروف ظاهرة نزف العقول والكفاءات هو : أن هذه العقول والكفاءات لها وجودها في مستقرها الدائم ببلاد العالم المتقدم ، وأنها قد تمت وتعاظمت قدراتها وخبراتها على مر السنين ، حتى أصبح لمصر بينها

أعلام من أبرز المواطنين المقيمين في بلاد المهجر ، وأن كثيرين منهم على استعداد لقبول فرصة تتاح لهم لخدمة الوطن الأم ، وفاء لدين قديم معلق في أعضائهم ، بل إن بلاد المهجر ذاتها - على المستوى الحكومي ومعظم المؤسسات - ترحب بالخدمات التي قد يقوم بها هؤلاء المواطنون لبلدهم الأصلي .

ولهذا فإن المشروع يمثل ، بالنسبة للعالم وللمصر ، الأداة الأكثر فاعلية وتأثيرا ، بل لعله الأداة الوحيدة التي عرفها العالم حتى اليوم ، لمجابهة ظاهرة هجرة العقول والكفاءات ( أو النقل العكسي للتكنولوجيا ) بالتعامل معها على مستوى الأعراض والتتائج ، بحيث إن حرية السفر والانتقال قد كفلها الدستور المصري كواحدة من حقوق المواطنة ، فإن المشروع يمثل التعامل الإيجابي الوحيد مع الظاهرة ، وقد يظل الأمر كذلك إلى أن تزول الظاهرة نفسها بزوال أسباب الطرد والجدب التي تلازمها ، وطنيا وعالميا .

**خصائص المشروع :** لكل ذلك ، يمكن تلخيص الخصائص العامة للمشروع فيما يلي من نقاط :

- أنه يتعامل مع المواطنين المغتربين أصحاب الهجرة الدائمة ، ويخاطب من بينهم ، على وجه الخصوص ، المهنيين من نوى المؤهلات الرفيعة والخبرات العالية ، والبارزين مهنيا من بين المصريين في بلاد المهجر .

- يقتصر تعامل المشروع ، مع هذه الطوائف ، على المواطنين المغتربين في بلاد العالم الأول ( الدول المتقدمة صناعيا في العالم الغربي ) .

- يخاطب المشروع في المواطنين المغتربين عقولهم وضمائرهم ، ليقدموا لوطنهم الأصلي أفضل ما يمتلكون من فائدة علمية وتكنولوجية ، تفيد جهود التنمية والارتقاء التكنولوجي في مصر .

- يستثمر المشروع في هؤلاء الخبراء - وهم عالميو المستوى والمقام - إلى جوار تميزهم العلمي والتكنولوجي ، مالا يمتلكه أي خبير عالمي من إتقان اللغة البلاد ودراسة تامة بالخصائص الاجتماعية والنفسية والتراثية للبيئة المصرية ، مما ييسر مهمتهم في تناول موضوع الخبرة ، تشخيصا وعلاجيا ومتابعة .

- أنه ليس مستبعدا - نظرا لضخامة الجاليات المصرية في بلاد المهجر وتعدد خبرات المواطنين البارزين فيها وتنوعها - أن يكون في مقدور المشروع أن يستقدم للبلاد خبراء عالميين - من نوى الجنود والاصول المصرية ، في الغالبية من مجالات النشاط العلمي والتكنولوجي ، ولعظم أغراض الإنتاج والخدمات ، والتخطيط والإدارة .

**التجربة المصرية في نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين :** تلخص هذه التجربة فيما يلي :

- يقدم المشروع خدماته لمرافق الاقتصاد الوطني في الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص . فحيثما توجد حاجة للاستعانة بالخبرة الأجنبية رفيعة المستوى ، يستطيع المشروع أن يقدم خدمات المواطنين المغتربين من نوى المكاتب المرموقة في بلاد المهجر ، باعتبار أنهم يعرفون لغة البلاد وتقاليدها ويتعاطفون مع قضاياها ، ويدركون مشاكلها الخاصة ، وبالتالي فهم أقدر ( وأكثر إخلاصا ) من الخبراء الأجانب على تشخيص المشاكل ووصف الطول الواقعية لها ، ونقل الخبرة الأجنبية رفيعة المستوى إلى الوطن الأم .

- يتولى توجيه سياسة العمل لجنة توجيهية خاصة ، قررت منذ البداية :

• إعطاء أولوية عليا لأنشطة المشروعات الحيوية ذات الأهمية والتي ترتبط بخطة التنمية القومية ، والأنشطة التي تتحدى للمشكلات العامة والتي لها تأثير إيجابي مباشر .

• إعطاء قدر مناسب من الرعاية للأنشطة التدريبية والمعاونة التي تدعم نوعيات النشاطات والمشروعات الواردة في البند السابق .

• البعد عن الأنشطة التعليمية المحضنة ، مثل القاء المحاضرات في الجامعات والتدريس التقليدي بشكل مباشر ، إلا إذا دعت الضرورة إليها .

• يتكون العمل التنفيذي – الذي تتولاه أكاديمية البحث العلمي نيابة عن الحكومة المصرية – من سلسلة من الخطوات والاجراءات والأنشطة التي تتضمن ما يلي :

• الدعوة للمشروع لدى جهات الطلب ( أى التي تطلب الخبرة المصرية المقترية ) ومخاطبة الأجهزة الحكومية التي تعنى بأمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومرافق قطاع الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص ، بهدف التعريف بالمشروع وأهدافه والدعوة للاستفادة منه ( حيث تقدم الخبرة المطلوبة دون مقابل ) . وبناء على المعلومات التي ترد من هذا السبيل ، تم اعداد سجل خاص للخبرة المطلوبة سمي « كتالوج الطلب » يتم تحديثه بصفة مستمرة .

• الدعوة للمشروع لدى جموع المواطنين المقترين من ذوى القدرة والكفاءة المنتقاة وذلك بمخاطبتهم فى أهم بلاد المهجر من دول العالم الأول ، بهدف دعوتهم للتقدم لخدمة الوطن الأم فى مجالات خبرتهم وبناء على المعلومات التي ترد من هذا السبيل ، تم إعداد سجل آخر للخبرة المعروضة سمي « كتالوج العرض » يتم تحديثه بصفة مستمرة

• العمل لمقابلة المعروض من الخبرة والمطلوب منها ، بعرض المطلوب من الخبرة على مصادر الخبرة بين المواطنين المقترين ، وتقديم المعروض من الخبرة إلى الجهات الوطنية ( فى الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص ) ، وكذلك من خلال السعى للتعرف على الخبرات

٤٢٠

الخاصة أو النادرة التي تحتاجها جهات الطلب فى مشروعاتها للخدمة فى ظل المشروع .

– يعول المشروع فى إدارة أنشطته على الجهود الاعلامية محليا وخارجيا ، لما لها من دور كبير فى جذب الانتباه للمشروع وأهدافه وأثاره ، وعلى وجه الخصوص لدى جهات الاستفادة فى مصر بمختلف نوعياتها ، ولدى تجمعات المصريين فى بلاد المهجر ، وقد استخدمت فى هذا السبيل : أدوات الصحافة والاذاعة والتليفزيون ، والأحاديث المباشرة ، والمطبوعات والمقالات ، والمشاركة فى المؤتمرات التي تخاطب قضية الهجرة ( محليا ودويا ) بشكل خاص ، وقضايا التنمية وبور الموارد البشرية فيها بشكل عام .

– يستقدم المشروع خبراء من بين أبرز أبناء مصر فى بلاد المهجر ، بناء على الحاجة التي تبديها مرافق ومشروعات الاقتصاد الوطنى ، على أساس تقديم خدماتهم تطوعيا – دون تقاضى أية مكافآت مهنية مثل التي يتقاضاها نظراؤهم الاجانب مقابل خدمات مماثلة – وبالتالي يكون الاتفاق عبارة عن تكاليف السفر وبدل الإقامة الذي تحدده الأمم المتحدة ، وقد تنازل عدد من الخبراء عن عنصرى الاتفاق أو عن أحدهما .

– تتكون الخدمات التي يقدمها خبراء المشروع فى معظمها من استشارات ميدانية تتصل بواقع التطبيق ، من حيث ما يطرأ من مشاكل فى الأداء والانتاج ، ومن حيث ما يحتاجه العمل من تطوير أو توسيع نطاق أو زيادة فى الاستثمارات ، ويمكن أن تنطوى هذه الخدمات أيضا على برامج للتدريب وتقديم البيانات عن الحديث فى الادارة وأساليب الانتاج ، ويمكن أن تغطى – فى تنوعها ومفعولها – كل ما يمكن أن يقدمه « الخبراء الأجانب » من خدمات تقليدية تتطلبها مرافق الاقتصاد الوطنى عند انشائها أو أثناء ادارتها ، أو فى

الإعداد لتطويرها والارتقاء بها ، بما فى ذلك دراسات الجدوى ودراسات السوق السابقة للاستثمار .

ومن نماذج هذه الخدمات ما قدم فى الصناعة من استشارات فى مجالات : تصميم أجهزة معالجة البترول ومنشآت البحرية ، وصناعة الأطعمة والتعليب وتصنيع اللحوم ، وتقويم الخامات ، واستخراج المعادن ، ومعالجة المواد فى صناعة النسيج ، والمنسوجات الحديثة ، وإنتاج الكيماويات من الكوك ، والتقنيات الحديثة فى الطباعة وطباعة البكتون ، وإنتاج الكيماويات من مياه البحيرات الداخلية ، وصناعة البلمرات ، وتطبيقات الألياف البصرية ، ومعدات توليد الطاقة ، وصناعة المواسير الصلب وإحماها ، وتصميم المحولات الكهربائية وإنتاجها ، وصناعة آلات الورش ، واستخدام الكمبيوتر فى التصميم والإنتاج الصناعى ، واستخدام المعدات الالكترونية المتطورة فى الوقاية والإنتاج .

ومن نماذج الخدمات الاستشارية فى مجال الزراعة : تقنيات الري الحديثة ، والمكافحة البيولوجية للآفات ، وأمراض الدواجن الفيروسية ، وتركيبات وإنتاج العلف الحيوانى وعلف الدواجن ، ومبيدات الآفات الكيماوية ، والخزانات الجوفية واستغلال مواردها المائية فى المناطق الجرداء وشبه الجرداء ، والخطة القومية للموارد المائية ، ومنشآت الري الهندسية ، وأنظمة المعلومات المتطورة لخدمة الموارد المائية ، وتكنولوجيا إنتاج الأرز فى مرحلة ما بعد الحصاد ، والتطبيقات العملية للهندسة الوراثية .

ومن نماذج هذه الخدمات فى مجال الصحة . الأورام والعلاج الإشعاعى الحديث ، وجراحة الأعصاب ، وأعوجاج العمود الفقرى ، والصحة النفسية ، والمسالك البولية وجراحاتها ، ومنظار الركبة وجراحة المفاصل ، والجراحة الميكروسكوبية وطلب العيون ، وطب الصناعات

والصحة المهنية ، ومراقبة ومكافحة التلوث الصناعى وحماية البيئة ، والرقابة على الجودة فى صناعة الدواء ، والأشكال الصيدلانية المتطورة .

ومن نماذج الخدمات الاستشارية التى قدمت فى ميدان المرافق العامة : تصميم وإنشاء الطرق السريعة والكبارى ، وتقنيات السلامة فى منظومات النقل والمواصلات ، وتصميم وإدارة المطارات الحديثة ، والمباني والمنشآت العامة ذات التصميم المتطور ، ومنظومات الاتصالات الحديثة وستراتالات التليفونات المتطورة ، ومعالجة مياه الصرف الصحى ، ومجابهة الكوارث الطبيعية ، ومنظومات المعلومات الحديثة للمنشآت البنكية ، ومعالجة الوثائق الورقية التاريخية ، واقتصاديات الطاقة ، وتخطيطها وتوليدها بما فى ذلك مجال الطاقة النووية ( اختيار مواقع المحطات ، اختبار المعدات ، الوقود النووى ، تصميم وهندسة المنشآت ، بناء المحطات النووية وإدارتها ، اعتبارات الأمن النووى . وغيرها ) ، وطاقة الجهد الفائق ونقلها ، والمصادر غير التقليدية مثل المحولات الشمسية والبحيرات الشمسية .

- وقدمت خدمات الخبرة والاستشارات الميدانية ، حتى الوقت الحاضر ، من خلال أكثر من ١٩٥ مهمة لخبراء المشروع ( قام بها أكثر من ١٥٨ خبيراً ) واستغرقت أكثر من ١٨٩ شهراً من العمل فى مجموعها ، واستفادت بها أكثر من مائة مؤسسة من مؤسسات الاقتصاد الوطنى ، بتنوعها ومواقعها وأحجامها وتبعياتها المختلفة ( انظر الجدول التالى ) . وكلها خدمات يصعب تقدير قيمتها أو تكلفتها إذا كانت بيوت الخبرة الأجنبية مسؤولة عن تقديمها ، ولايستبعد - فى كل الاحوال - أن تفوق هذه الخدمات فى قيمتها المالية كل ما أنفق عليها حتى الآن من موارد المشروع عدة مرات . وفى ذلك ما يشير الى الفائدة الكامنة فى رصد مصر من أبنائها من المهجروما يعمو أيضا

للاعتزاز بهم ، وضرورة الاجتهاد لاستدرار ما تحتاجه مصر والذي يسعد هؤلاء الأبناء أن يقدموه لها .

بيانات عن خبراء مشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين

دول الهجرة	١٩٨٠ ١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
اليابان/البحرين	٧٤	١٠	١٤	٧٤	١٩	٢١	١١	٢	٢	١٧٨
كندا	٣	٢	١	٦	٩	٤	٢	-	-	٢٧
لبنان/البحرين	٥	٢	١	٢	-	١	١	-	-	١٣
الملكة المتحدة	١	-	٢	٢	١	٢	٢	-	-	١١
فرنسا	٢	-	٢	١	-	-	-	-	-	٦
السويد	٢	-	١	-	-	-	-	-	-	٢
موسكو	١	١	-	١	-	-	-	-	-	٢
استراليا	١	-	-	-	٢	-	-	-	-	٢
البرازيل	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١
المجموع (٩)	٢٩	١٧	٢٢	٢٦	٢١	٢٨	١٧	٢	٢	١٩٣

- تعتبر مصر في طليعة الدول ارتفاعا بهذا المشروع - المعروف بمشروع "توكتن" - الذي ينفذ حاليا في نحو ثلاثين دولة ، وقد استخدمت أساليب جديدة في ادارته ، مما اقتضت به دول عديدة أخرى . فكان أن أصبحت مصر معدودة لدى الأمم المتحدة من بين أهم أربع دول ينفذ فيها المشروع ، الى جانب تركيا والصين والهند ، وواحدة من دولتين ( إلى جوار الصين ) يدار فيهما المشروع بأسلوب " الإدارة الحكومية " الذي يعتمد على القدرة الوطنية وحدها في الإدارة الشاملة لكافة الأنشطة ، ولكن هذه المكانة بدأت في الذبول والانحسار في السنوات الأخيرة .

- استهلك المشروع غالبية الاعتمادات المخصصة له - وكلها من موارد الأمم المتحدة - خلال السنوات التي خصصت لها الاعتمادات وانتهت في آخر عام ١٩٨٦ . ثم عبرت الأمم المتحدة بعد ذلك في أكثر

٤٢٢

من مناسبة عن استعدادها لتقديم الدعم الذي يكلل استمرارية المشروع ، على أساس المشاركة في التكاليف بينها وبين الحكومة المصرية ، ومن ثم أبدت الحكومة استعدادها لذلك ، خلال مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ الذي عقد في نهاية ١٩٨٦ ، ومن المعروف ان استمرارية المشروع في الدول الاخرى تضمنها موارد الدولة المستفيدة ، أو التمويل الذي يوفر مشاركة بين الحكومة والامم المتحدة .

#### نظام القنوات العلمية :

إن تأهيل المدرسين المساعدين بالجامعات والباحثين المساعدين في مراكز البحوث لدرجة الدكتوراه - وهم ركائز المستقبل ودعم العملية البحثية - قضية حاسمة ، إذ يتوقف التقدم على تلقي الحديث والمستحدث من العلم والمشاركة والاسهام في تقديمه ، واستيعاب واثبات تكنولوجيا يتوقف على النجاح في تناولها عمقا واتجاها ؛ بما يمكننا من دفع دائرة الممكن حاليا لتقترب من دائرة المطلوب مستقبلا . إن تعديل مسار العملية التعليمية - لكي تتناول مجالات تطبيق العلم التي تتصل بقضايا المجتمع المعاصر وتنميته ، أو تمهد لذلك ، والتزام مراكز البحوث بذلك - يبدأ من عملية تأهيل المدرس المساعد بالجامعة ومراكز البحوث . وفيما يلي عرض لنظام القنوات العلمية لتأهيل المدرسين المساعدين والباحثين المساعدين في عشر سنوات .

نشأت فكرة هذا النظام من الاحساس بالحاجة الى دعم المدرسة الوطنية للبحوث في الجامعات المصرية ومراكز البحوث ، ورفع معدلات عوائدها ، ودعم ارتباطها بأولويات خطة التنمية المصرية ، وربطها بالمستويات العالمية في الدول المتقدمة ، ووقف لتزيف العقول المصرية وهجرتها ممثلة في المدرسين المساعدين الموفدين في بعثات طويلة ، وترشيدها مدرسة الدراسات العليا الوطنية وربطها بالظروف الواقعية ،

على الوفد موضوع ليس له اتصال بالمجالات التي تهتم  
المجتمع المصري .

وجدير بالذكر أن النموذج الأول لتطبيق هذا النظام هو : اتفاقية  
التأخي العلمي بين جامعة عين شمس وكلية هولاوى الملكية بجامعة لندن  
عام ١٩٧٦ ، الذي قام على قنوات علمية بين الأساتذة المصريين  
والانجليز ، في عدد من التخصصات ، لأقسام كليتي العلوم والآداب  
بالجامعتين ، بهدف تسجيل المدرسين المساعدين المصريين تحت اشراف  
مشترك لدرجة الدكتوراه في الوطن .

لقد بدأ تنفيذ نظام القنوات العلمية بصورة منتظمة عام ١٩٧٧ في  
المانيا الغربية ، وقبل إدراج ميزانية خاصة له على نفقة البعثات ؛ كان  
يجرى تمويل إيفاد المدرسين المساعدين على القنوات من المنح التي  
تقدمها الهيئات المانحة الالمانية ، وفي حدود ما أمكن الاتفاق على  
تخصيصه للقنوات العلمية .

وقد تبنت وزارة التعليم حينذاك اقامة ونعم نظام القنوات ، ونص في  
اللائحة المالية للبعثات ( ديسمبر ١٩٧٨ ) على أن يكون للوفد على نظام  
القنوات العلمية نفس المعاملة المالية لعضو البعثة في الخارج ، وعضو  
البعثة الداخلية في الوطن ، فتحرر النظام من ضرورة تمويله من طريق  
المنح الأجنبية . وقد بلغ عدد القنوات التي تم فتحها حتى ديسمبر  
١٩٧٨ خمسة وأربعين قناة ، وفي يناير ١٩٧٩ ثلاثة وتسعين قناة ، وفي  
مارس ١٩٨٠ مائة وثلاثين قناة .

وكانت تخصصات القنوات : ٢٩ زراعة ، و٢٥ علوم أساسية ، و١٦  
طب بيطري ، و١٥ طب بشري ، و١٨ هندسة ، و٩ مسيئلة ، و١٦  
انسانيات ، و٢ اقتصاد . وقد ساعد على إرساء دعائم النظام ووضوح  
خطوات تنفيذه ومتطلباته ، ما نشر عن دعم المدرسة الوطنية للبحوث  
وربطها بخطة التنمية القومية في أوائل الثمانينات ، فكان دليلا وسجلا  
٤٢٢

لإنجاز البحوث في المناخ الوطنى ، وتأهيل أعضاء جدد لهيئة  
التدريس في الجامعات ومراكز البحوث المصرية .

ويقوم هذا النظام على أطراف ثلاثة : مدرس مساعد يسجل لدرجة  
الدكتوراه بإحدى جامعات الوطن ، تحت اشراف مشترك بين أستاذ  
مصرى وأستاذ أجنبى ، في ذات مجال التخصص .

وتتم دعوة الأستاذ الأجنبى للقاء زميله ، لاختيار البحث واختيار  
المدرس المساعد الذى يقوم ببحوثه طبقا لبرنامج محدد : جزء منه فى  
جامعته بالوطن وجزء فى معهد أستاذه الأجنبى . ويوفد المدرس المساعد  
للخارج لمدة عامين ، كما يلتقى الأستاذ الأجنبى بزميله الأستاذ المصرى  
فى مصر للمرة الثانية ، ويستقبل زميله المصرى فى معهده بالخارج  
أثناء وجود المدرس المساعد . كما يهدف تعميق قنوات الاتصال العلمية  
بين الأستاذين إلى بلورة مشروعات بحثية مشتركة ترتبط ببرامج التنمية  
الوطنية ، ومن مزايا القنوات العلمية : ترشيد الاستفادة من المنح المقدمة  
من الدول الأجنبية ، وتقادى مشكلة الاعتراف بالشهادات العلمية التى  
تمنحها الجامعات بالخارج ، وعدم اعتراف جامعات الدول المتقدمة  
ببعض شهادات الوطن الذى يرجع فى بعض الحالات إلى الاختلاف فى  
نظم التعليم ، كما يتم ترشيح وإنماء بحوث فى جامعات الوطن ، ومداومة  
اتصال المدرس المساعد الوفد بالمناخ العلمى المصرى بامكاناته ،  
والمناهج بلوجه قصوره . وهذه ميزة هامة يفتقدها عضو البعثة الطويلة  
بالخارج للحصول على الدكتوراه . ويساعد النظام على الحفاظ على  
مستوى الدرجات العلمية التى تمنح من جامعات الوطن ، ويسهم فى  
تكوين علمى أفضل للطالب مستفيدا من امكانات معامل البحوث فى  
الدول المتقدمة . كما أن اختيار مجال البحث ، وموضوع رسالة  
الدكتوراه للمدرس المساعد الوفد على قناة علمية ، يتم بناء  
على اقتراح الأستاذ المصرى وموافقة الأستاذ الأجنبى ، فلا يفرض

الفلسفة وخطوات تنفيذ نظام القنوات العلمية . وقد أصبح هذا النظام الآن هو المتبع في ايفاد المدرسين المساعدين للخارج ، ووصل عدد القنوات العلمية ٢٠٠٠ قناة حتى عام ١٩٨٩ ، وشملت ألمانيا الغربية وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والدنمرك والسويد والنرويج وبلجيكا ، وحصل ٥٢٠ مدرسا مساعدا على الدكتوراه ، وقد امتد نظام القنوات إلى بلاد أخرى حديثا ، منها إيطاليا . كما امتد نظام القنوات في مصر فشمّل جامعة الأزهر حيث أقيم عدد من القنوات مع ألمانيا الغربية ، ساهمت في دعم قسم القلب بكلية الطب ، عن طريق إقامة قنوات علمية مع القسم المماثل بمعهد الطاقة النووية ببولش . كما خصصت خمس قنوات علمية سنويا لمراكز البحوث ممولة من المنح الألمانية التي تحصل عليها إذ لا توجد ميزانية ايفاد في هذه المراكز يمكن عن طريقها تمويل قنوات علمية أخرى .

وبمتابعة تنفيذ النظام لمقابلة المتغيرات الداخلية والخارجية ؛ تقرر في ١٩٨٦ ، أن يكون الترشيح للسفر إلى الخارج لجمع المادة العلمية وإجراء البحوث على بعثات الإشراف المشترك ( القنوات العلمية ) إلى الدول التي لا تتقاضى جامعاتها ومعاهدها مصروفات دولية ، مثل فرنسا وألمانيا الاتحادية والنمسا ، إذ رفعت إنجلترا تكاليف استخدام معاملها إلى ما يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف جنيه استرليني سنويا ، للأجنبي الموفد إليها لتلقى العلم .

وقد يكون صحيحا أن جمع المادة العلمية لا يتطلب سفرا للخارج في عهد ثورة المعلومات ، إنما ينبغي أن يقتصر ايفاد لإجراء بحوث فقط تحت إشراف مشترك : إشراف الأستاذ الأجنبي في التسجيل ، وذلك أثناء وجود المدرس المساعد بمعهد بالخارج وإشراف الأستاذ المصري في الداخل ، وقد يكون من الأفضل دعوة

الأستاذ الأجنبي المشارك في البداية للاتفاق على خطة البحث وعنوان الرسالة والمشاركة في اختياره ، والتسجيل للدكتوراه في الوطن . وأمل هذا أيضا هو الأسلوب الأمثل للاستفادة من الأساتذة الزائرين الذين يدعون إلى مصر ، فلا يكتفى بقيامهم بإلقاء محاضرات ، إنما ينبغي أن تتم مشاركتهم في مسئولية الإشراف على رسائل علمية بالوطن . وكذلك فإن ندرة التخصص للموفدين من المدرسين المساعدين مطلوبة في تخصصات البعثات الطويلة ، لكنها غير مطلوبة في تخصصات القنوات العلمية ، فالهدف من إقامة القناة هو دعم المدرسة الوطنية للبحوث ، ودعم مجالات قائمة بتوسيع نواتجها عن طريق تطبيقات جديدة ، وتمييزها عن طريق : رؤية أوسع ، وعلم وتكنولوجيا مستحدثة .

ويتضح مما سبق أن التعامل الواقعي مع قضية هجرة العقول والكفاءات يستوجب النظر إلى جموع المواطنين في المهجر ، في دول العالم الأول ، على أنهم رصيد من المعارف والخبرات والقدرات المتميزة ، يحق للوطن الأم أن يستكشف آفاقه ، وأن يستدر الخير الكامن فيه ، وأن مشروع " نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين " قد تم بالفعل نماذج عملية تلك الآفاق والاحتمالات ، وأنه قد بات مطلوبا -- في المرحلة القادمة -- أن يجرى التعامل مع ذلك الرصيد بما يوسع نطاقه ويعمق أثره ، حتى تتعاضد الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الوطنى من ورائه .

#### الخصائص

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

- \* أن تستكشف الحكومة الجوانب العملية لمشروع نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين ، وخاصة ما يمكن من خلاله خدمة أنشطة الاقتصاد الوطنى بشكل مباشر ، حتى يتطور استقلال هذا المشروع



## دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى

توالى الأنظمة الاقتصادية على مصر خلال الخمسين عاماً الأخيرة ، من اقتصاد حر ، إلى اقتصاد موجه ، إلى اقتصاد مختلط ، إلى نظام اشتراكي امتد إلى كل نواحي الحياة ، إلى انفتاح ، وأخيراً إلى اقتصاد يتجه نحو التحرر .

وقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة ، ويشهد اليوم ، سيلاً جارفاً من التغيرات الكبرى ، وسوف يشهد مزيداً من هذه التغيرات على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية . ولعل أبرز هذه التغيرات حتى الآن هو انهيار النظام الشيوعى وتلك الاتحاد السوفيتى ، وما أسفر عنه من إخلاء الساحة لترسيخ نظام اقتصادى عالمى جديد ترتب على عرشه ثلاثة تكتلات اقتصادية فى طريقها إلى الهيمنة على مقدرات العالم تجارياً واقتصادياً ، وهى : كتلة أوروبا الموحدة بمشروع أوروبا ١٩٩٢ . والكتلة الأمريكية الكندية المكسيكية . وكتلة شرق وجنوب شرق آسيا .

وهذه التكتلات ، وإن جمعت كل منها صفاتها الجغرافية ، إلا أنها فى حقيقة الأمر تجسيد لكيانات متميزة بقوة اقتصادية فائقة ، قائمة أساساً على قواعد تكنولوجية قادرة ورأسخة ، سواء كانت فى أصلها إبداعية ذاتية أو كانت منقولة ومطورة .

وقد جاءت هذه التغيرات نتيجة طبيعية لما أحرزه العالم من تقدم علمى وتكنولوجى قائم على البحث العلمى والتطوير والإبداع التكنولوجى ، مفرزاً ثورة كبرى فى عالم الاتصالات والمواصلات

ليصير مورداً أساسياً للحصول على الخبرة الأجنبية الراقية والمتطورة . مع تدبير الموارد المالية - التى تتصف بالاستمرار والاستقرار - المطلوبة لتنشيط ومضاعفة عوائده التى يقدمها للاقتصاد الوطنى ، ليحل الاسهام المالى المحلى تدريجياً محل الاسهام الذى تقدمه أو يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة .

\* التسيق بين أنشطة وزارة الهجرة وشئون المصريين فى الخارج ، وأنشطة المشروع ، وبلوغ درجة عالية من التكامل بين النشاطين .

\* بحث إمكانات الاستفادة من الخبرة المكتسبة فى تنفيذ المشروع المصرى فى إقامة مشروع إقليمى تساهده الأمم المتحدة ، للتعامل الجماعى مع رصيد الخبرة العربية المفتتة فى بلاد العالم الأول ، بهدف الاستفادة الجماعية من ذلك الرصيد لصالح مجموع البلاد العربية ؛ فى المجالات التى تتبين فيها الحاجة الى المعارف والخبرات الأجنبية .

\* الاستعانة بموارد المعلومات التى يوفرها المشروع فى تدعيم نظام القنوات العلمية - لتأهيل المدرسين المساعدين بالجامعات المصرية - من خلال التعاون بين أساتذة الجامعات الأجنبية ذوى الأصول المصرية ، وبين نظرائهم من أساتذة الجامعات المصرية .

\* إصدار نشرة دورية منتظمة عن الأنشطة العلمية لأبناء مصر المفتربين ، وبخاصة العلماء البارزين من بينهم ، وتتبع أنبائهم وإنجازاتهم ، والمناصب التى يشغلونها فى بلد الاغتراب ، بهدف إقامة صلة منتظمة بينهم وبين نظرائهم فى مصر . على أن يشترك فى إعداد هذه النشرة المكاتب الثقافية والإعلامية فى بلاد المهجر ، بالتعاون مع المؤسسات المعنية فى الوطن الأم .

والمعلومات ، على نحو لم يعد يسمح لامة أن تعيش بمعزل ومنأى عما يدور حولها من أحداث وتطورات .

ومصر ، وقد استقر خيارها على انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي لإصلاح اقتصادها وتقويمه ، من خلال تنمية مواردها وإنتاجها وتطويرهما ، لا يمكن أن تتجاهل الدور الأساسى والمتعاظم الأهمية للبحث العلمى والتكنولوجى فى هذه المرحلة الحاسمة ، وفى إطار سياسة التحرر الاقتصادى .

#### الأساس التكنولوجى للتغيرات :

لم يكن ظهور التكتلات الاقتصادية والنظام الاقتصادى العالمى الجديد هما الأثر الاقتصادى الوحيد للتقدم التكنولوجى . فقد أحدث التقدم تغييرات بالغة فى عديد من البلاد ، ايجابا فى بعضها وسلبا فى البعض الآخر ، كما أحدث تغييرات كبيرة فى هياكل الانتاج وفى حركة الأسواق ، والأمثلة عديدة يضيق المقام بحصرها ، ونذكر منها ما يلى :

– استطاعت بعض الدول الحديثة فى التصنيع ( مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة ، وكذلك دول مثل المكسيك والبرازيل والهند ) أن تستحدث صناعات فى الالكترونيات وغيرها ، وأن تحقق تميزا فى هذه الصناعات ، وأن تكسب أسواقا جديدة لسلعها ، وأن تبني لنفسها اقتصادا متينا ثابت الدعائم . وبعض هذه الدول تتضائل مواردها أمام موارد مصر .

– كان للتقدم التكنولوجى فى مجال الالكترونيات الدقيقة والذكاء الاصطناعى والهندسة الحيوية ... أثر كبير فى تدهور الميزات النسبية لبلاد صناعية عتيقة فى عدد من الصناعات مثل المنسوجات والصناعات الجلدية والزجاجية والمعدنية الثقيلة وبناء السفن ، فغيرت من هياكل انتاجها ، وكثفت نفقاتها فى مجال البحوث

والتطوير ، وتحولت إلى التنافس فى مجالات جديدة ذات تكنولوجيا رفيعة .

– انتهى إلى حد ما تخصص الدول النامية فى انتاج المواد الأولية والمعدنية والسلع الغذائية ، وتخصص البلاد المتقدمة فى السلع الصناعية . وأصبح من المألوف أن ينقسم إنتاج سلعة ما من السلع المعمرة بين بلاد متعددة ، مثل ما يحدث فى انتاج السيارات وأجهزة الراديو والآلات الحاسبة ، وأصبحت هذه السلع تظهر فى صادرات وواردات البلد الواحد .

– تأثرت البلاد النامية التى تعتمد بصفة أساسية على تصدير المواد الزراعية والمعدنية تأثيرا سلبيا ، بسبب التوسع فى استنباط وانتاج المواد المخلقة ، مثل الخيوط الصناعية كبديل للقطن والجوت ، وكذلك حلت السبائك المصنعة المتميزة الخواص محل عدد من المعادن مثل الحديد والنحاس .

هذه أمثلة لما أحدثه التقدم العلمى والتكنولوجى من تغييرات فى الخريطة الاقتصادية والهياكل الانتاجية على مستوى العالم . أما فى مصر ، فقد شهدت أجيالنا المعاصرة ضروبا من الانجازات على أرضها ؛ لم يكن من المتيسر تحقيقها فى غيبة العلم والتكنولوجيا ، وأبرزها ما تم فى بناء السد العالى وتحويل مجرى النيل ، ومد الأنفاق وإقامة الكبارى ، واستزراع الصحراء ، وتشبيد المدن الجديدة .

البحث العلمى والتكنولوجى والتنمية فى إطار التغيرات الاقتصادية الجارية فى مصر :

اقترن إعلان نظام التحرر الاقتصادى ، الذى استقر عليه خيار مصر ، بإصدار قرارات واتخاذ إجراءات معينة ، من أهمها :

– الاتجاه إلى تحديث وتقليص نور القطاع العام الانتاجى ، والتخلص من مشروعاته الصغيرة ، والتخفف من المشروعات الخاسرة ،

وإعادة تنظيم الهيكل الإداري بما يفصل الإدارة عن الملكية ،  
 وإطلاق يد الإدارة في حرية التصرف وفقا لآليات السوق وقواعد  
 العرض والطلب .

- تشجيع رؤوس الأموال المحلية .

- تنشيط القطاع الخاص والمشروعات والمصانع الخاصة  
 والصناعات الصغيرة .

- تشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار ، ومنح  
 الفرص على وجه الخصوص لاستقبال رأس المال الأجنبي الحامل  
 للتكنولوجيا المتقدمة ، على أن يكون هذا هو الشرط الأساسي لتبرير  
 حصوله على الحوافز والدعم والتسهيلات .

إن هذه التوجهات ، عندما تتبلور وتستقر ، من شأنها أن تطلق  
 طاقات كل من قطاع الأعمال والقطاع الخاص بشتى أنواعه (وطني أو  
 أجنبي أو مشترك) لكي تحتشد للانتاج الجيد والمتطور الذى تقتضيه  
 آليات السوق وقواعد التنافس الحر .

إن ما يجرى الآن على الساحة العالمية يبرز بوضوح أن السيطرة  
 هي من نصيب الدولة التى تملك المعارف والمهارات . ويتجسد هذا  
 المفهوم فى وضع الولايات المتحدة والمانيا واليابان ، وهى الرموز أو  
 الرؤوس للكتكتلات الاقتصادية العملاقة .

والواقع أن دور الحكومة سابق وجوهري ، سواء فى دعم المؤسسات  
 البحثية أو فى توفير شتى العوامل الأساسية لتحقيق النجاح  
 الاقتصادى ، وذلك بحكم ولايتها على مقدرات البلاد ، ومسئوليتها عن  
 تلبية المطالب العامة للمجتمع ، وحيازتها لمعظم الأدوات  
 والامكانيات التى تتجاوز قدرات الأفراد والجماعات ، ومن ثم  
 عليها أن تقوم بدورها الضرورى فى مواجهة اعتبارات وحقائق عديدة  
 فى هذا الصدد ، وأهمها :

- الحكومة بطبيعتها مسئوليتها وحجم قدراتها وامكانياتها ، هى  
 المسئولة عن إدارة الموارد فى البلد ، وفى المقام الأول منها الموارد  
 البشرية ، باعتبار أن الانسان على أرضنا هو صاحب الموارد جميعا ،  
 وهو الذى يبنى وينزع ويصنع ، ويحقق التفوق والنماء والرخاء . وتشمل  
 تنمية الموارد البشرية رعاية الانسان صحيا وتربويا وثقافيا وتعليميا ،  
 وتوفير كل حقوقه كإنسان ، وإتاحة الفرص المتكافئة لإعداده  
 علميا ومعياريا لتشكيل الكوادر العلمية والفنية والإدارية والقيادية  
 القادرة على إدارة الموارد بشتى أنواعها ، وإدارة وممارسة  
 عمليات الانتاج والتسويق وعائداتها بأسلوب ديموقراطى وحضارى ؛  
 يخدم المجتمع ويحقق العدالة الاجتماعية ، ويحقق الرخاء والتقدم  
 الاقتصادى بوجه عام .

- والحكومة باعتبارها مضططرة بانتاج أنواع من السلع  
 الاستراتيجية ، فإن الأوضاع الجديدة لوحداث إنتاجها وخاصة فى  
 قطاع الأعمال العام ، تفرض عليها الالتزام بأسلوب البحث والتطوير فى  
 عملياتها الانتاجية - والعق أنها بما لديها من مؤسسات ومراكز بحوث  
 نوعية ، تحقق فعلا قدرا محسوسا من تطوير انتاجها ، مثل بعض ما تم  
 فى المحاصيل الزراعية وصناعات السلع الغذائية والدوائية ، وطبيعى أن  
 يتحقق المزيد من التركيز على تطوير وتحديث هذا الانتاج ، بعد تعديل  
 الأوضاع الادارية والانتاجية ، وفقا لما أعلن عنه فى ظل نظام  
 التحرر الاقتصادى .

- لا يعنى انشغال الحكومة بانتاج بعض السلع الاستراتيجية ،  
 وقصر جهودها البحثية العلمية والتكنولوجية على هذا المجال فى الانتاج  
 أن تغفل عن تشجيع القطاع الخاص الممارس للانتاج ( وخاصة  
 بتكنولوجيا متقدمة ) ، بل عليها توفير خدمات البنية الأساسية ، وإتاحة  
 الأجهزة البحثية لتقديم المشاركة والمشورة الممكنة للتطوير المستمر

لانتاج هذا القطاع ، وتقديم التيسيرات المادية والمالية والضرائبية والتصديرية لمشروعاته .

إن دور البحث العلمى والتكنولوجى فى خدمة المجتمع بتمتية وتطوير انتاجه وخدماته وتلبية حاجاته وحل مشاكله وتحقيق طموحاته ، دور ثابت لا تتغير طبيعته بتغير النظام الاقتصادى الذى ينتجه المجتمع .

لكن هذا الدور يتعاظم حجمه أو يتضائل أو ينعدم وفقا لظروف المجتمع وأوضاعه .وعما إذا كان مجتمعا متقدما ، أم ناميا ، أم متخلفا .

ومصر رغم أحوالها الاقتصادية فى الوقت الراهن ، تعتبر فى وضع وسط بين الأمم لم تتخلف عن ركب العلم ، ولم تتقاعس عن محاولة الاستزادة والملاحقة والمواكبة لكل ما هو جديد فى العلم ومعطياته ، وأصبح لها رصيد تميز به من العلماء والخبراء القادرين على تطوير المنجزات العلمية لخدمة المجتمع وتنمية موارده وقدراته ، إذا اتاحت لهم الظروف وتهيأ لهم المناخ الصالح لذلك .

وفى ظل الأنظمة الاقتصادية والسياسية التى عاشتها مصر فى العقود الأخيرة لم يدخل العلم بكل ثقله فى مجالات الانتاج والخدمات ، فلم يكن هناك حافز جدى للقائمين على شئون القطاع العام لكى يتخلوا عن الأساليب التقليدية فى الادارة والانتاج . وأيضاً لم تكن الأوضاع مشجعة للقطاع الخاص على مزاوله النشاط الانتاجى .

أما وقد استقر خيار مصر على نظام التحرر الاقتصادى فان قطاعى الانتاج العام والخاص ، يصبح كل منهما فى وضع يسمح بأن يباشر البحث العلمى والتطوير التكنولوجى دورهما الأساسى فى تنمية الانتاج وتطويره . ومن ثم فان هذا الدور الذى كان محدودا فى بعض

٤٢٨

وحدات الانتاج - وغائبا فى معظم الوحدات - سوف يظهر ويتعاظم ويعطى ثماره فى ظل التحرر الاقتصادى .

ويبقى أن نحسن استثمار المناخ الذى يتيحه التحرر الاقتصادى ، حتى يؤدى البحث والتطوير دورهما المطلوب ، وذلك بإعداد الطاقات البشرية المتمثلة فى كوادر قادرة على التخطيط والادارة والتنفيذ لمشروعاتنا الانتاجية والخدمية . مروراً بإقامة هذه المشروعات وفقاً لأولويات مدروسة . وتأسيساً على مرتكزات وقواعد علمية وتكنولوجية حديثة فى ادارتها ونظم انتاجها ، والمتابعة المستمرة لتطوير وتحديث انتاجها .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

بشأن التنمية البشرية ،

\* العمل على التقاء العلوم الاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية ، ورأب الانقسام القائم بينهما فى مناهج الدراسة ، وتوافر الحد الأدنى لوعى الطالب والمعلم بالعلوم الاجتماعية والعلوم الأساسية معا .

\* تطوير التعليم لينمى : قدرات الطلاب التحليلية ، والاستقلال ، والتفكير ، والنقد والابداع .

\* حفز الموهوبين من الطلاب ومتابعتهم ، وتوجيههم إلى التخصص فى المجالات التى يتبدى استعدادهم للتميز فيها ، وتشجيع النابغين من الشباب على التزود من العلوم الحديثة ، وإبراز ابداعاتهم الفكرية والعلمية والمهارية . علما بأن المبدع هو بالضرورة فرد يستشعر الأمن اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

\* وضع برامج مكثفة لإعداد الكوادر العلمية والتقنية ،  
والمهارات المدربة على التعامل مع الأجهزة والمعدات الحديثة ،  
والاهتمام بإعداد كوادر متكاملة من المتخصصين في التصميم  
الهندسي ، والعلماء والفنيين المدربين على فنون الهندسة  
العكسية . وأن يكون ذلك جزءاً أساسياً من المنهج  
العلمي والتدريب العملي في مراكز التدريب والمعاهد  
والكليات المتخصصة .

\* الاهتمام بالملاحقة العلمية المستمرة ، والمواكبة أو الاقتراب من  
دول انتاج التكنولوجيات المتقدمة .

بشأن العمل في المنشآت الانتاجية والخدمية :

\* تقليص دور الحكومة في ممارسات عمليات الانتاج ، وقصره  
على انتاج بعض السلع الاستراتيجية ، وممارسة البحث  
والتطوير في المجالات العامة ، مثل البيئة والصحة والتربية والتعليم  
والاسكان والسكان .

\* مراعاة أن يكون البحث والتطوير ركناً أساسياً وفعالاً  
ومستقراً من أركان المؤسسة الانتاجية ، وإذا تعذر على الوحدة  
الانتاجية أن يكون لها جهازها الخاص للبحث العلمي ، فيمكن  
ربطها عضوياً بمركز ملانم من مراكز البحوث ، يتولى  
ويتابع هذا الجانب الهام من نشاط الوحدة الانتاجية ، متابعة  
ويحشا وتطويرا .

\* إلغاء الاحتكار في جميع مجالات الانتاج الصناعي والزراعي  
وترسيخ عامل التنافس الحر في جميع المجالات ، بما في ذلك المراكز  
العلمية والتقنية .

بشأن النشاط الاستثماري :

\* تيسير الخدمات الأساسية لقواعد الانتاج الصناعي  
والزراعي ، وكذلك في المناطق السياحية الجديدة .

\* التطبيق الحازم لقواعد الالتزام بمراعاة المواصفات القياسية  
لجميع السلع المستوردة أو المنتجة محلياً ، وإعداد خطط للتصدير وفتح  
أسواق خارجية .

\* دعم وتشجيع خاص للصناعات المستهدفة للتقنيات المتقدمة ،  
وزيادة هذا الدعم بقدر ما تحققه من توطئ لهذه التقنيات ، مع  
وضع الضوابط لضمان استمرار هذه الصناعات بعد فترات السماح  
والاعفاء الضريبي .

\* الحد ، ما أمكن ( وتدرجياً ) من الاستعانة بالخبرة الأجنبية في  
معظم مراحل الانشاء والتنفيذ والصيانة الدورية في المصانع الحديثة  
المستوردة ، وتشجيع الخبرة الوطنية على المشاركة في هذه الخطوات ،  
تمهيداً لإحلالها محل الخبرة الأجنبية .

بشأن مشروعات وصناعات جديدة بالمبادرة :

\* الاهتمام بالبحوث في مجالات العلوم الحديثة ، لتوظيف  
نتائجها في مشروعات وصناعات انتاجية وخدمية مثل :

- بحوث التكنولوجيا الحيوية الهادفة الى تنمية وتطوير الانتاج  
الزراعي والحيواني ، والصناعات الدوائية والخدمات العلاجية والطبية .

- بحوث في علم المواد ، لتصنيع مواد مخلقة وسبائك ذات صفات  
ملائمة لخدمة الصناعات الالكترونية وغيرها .

- استنباط وسائل تكنولوجية متطورة للحفاظ على سلامة  
البيئة . الأرض والماء والهواء .

\* العمل على إحراز تميز في صناعات معينة ، تزكيها  
مواردنا وسابق خبراتنا ، واحتمالات الطلب على منتجاتها من الأسواق  
الداخلية والخارجية .

\* حشد الأوعية التمويلية المصرية والعربية ( وكذلك الاسهام  
الافريقي ) للنهوض بحركة البحث العلمي ، وإقامة مشروعات مشتركة  
كبيرة في هذا المجال .

## دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى تنمية الصناعات الصغيرة وتطويرها

المنظومة الصناعية منظومة مركبة ، تتركز على عناصر أساسية مهما كان حجم الوحدة الصناعية ، والصناعة الصغيرة جزء من المنظومة الصناعية الكبرى ، وترتكز لنفس العناصر المكسبة لوصف الصناعة ، إلا أنها تكتسب وصف الصغيرة من أربع نواح :

- حجم رأس المال المستثمر ، والذي قد يصل الى مليون جنيه مصرى ، ولكن لا يمكن التمسك برقم بعينه فى ظروف التضخم العالمى والتغير السريع فى قيمة العملة .

- عدد العمليات الصناعية التى تجرى فى موقع صناعى بعينه ، ويختلف باختلاف الصناعة وطبيعة المنتج ، ومدى تكاملية أو تبادلته مع صناعات أوسع مدى .

- تكنولوجيا الإنتاج ، وترتبط ارتباطا وثيقا بمواصفات المنتج وتنافسيته سعرا وجودة .

- عدد العمال ، وهو - فى العرف المصرى - يتراوح ما بين عشرة عمال وخمسين عاملا .. إلا أنه فى واقع الأمر يتبع عاملى تكنولوجيا الإنتاج وعدد العمليات فى الموقع .

والصناعات الصغيرة لها خصائص مميزة منها :

- أنها وسيلة فعالة للاستثمار الجغرافى الصناعى ، وإحداث التطور

الاجتماعى والاقتصادى .

٤٣٠

- ترتبط بالصناعات الكبيرة ، فتوفر لها روافد من الأجزاء والمكونات .

- تعتمد فى الانتاج على تكنولوجيات غير معقدة نسبيا ، وتستخدم آلات قد تكون غير كاملة الأوتوماتية .

- تعتبر حلقة وصل بين الصناعات الكبيرة والخامات فى عمليات مثل التحضير والتجهيز ، كما تعتبر مغذية لمدى واسع من الصناعات التقليدية .

- تعتمد بدرجة كبيرة نسبيا على العنصر البشرى والعمالة .

تطور الصناعة الصغيرة :

تؤكد الخبرة التاريخية ، فى الدول الصناعية الأقدم ، أن الصناعة عموما - نشأت على أثر عوامل عديدة أهمها :

- ظهور النظريات العلمية الحديثة ، وما تأسس عليها من تكنولوجيا القوى المحركة - ابتداء بالبخار - وظهور صناعة الآلات والعدد .

- تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة ، واستخدام القوى المحركة والآلات .

- انفتاح الأسواق العالمية أمام حركة الاستعمار لاستيراد الخامات وتصدير المنتجات .

وقد نشأت بفعل هذه العوامل تجمعات صناعية من مصانع مغذية للصناعات الكبيرة ، ومرتبطة بها تعاقديا ، ولعل أشهر هذه التجمعات ما كان فى وسط إنجلترا ، ونموذج صناعة السفن والسكك الحديدية والصلب كصناعات كبرى ، وصناعة العسد والآلات والمسامير والصواميل بأحجامها وأنواعها ، كصناعات صغيرة - هو إيضاح لنشأة الصناعة الصغيرة وارتباطها بالصناعات الكبرى .

أما في مصر ، فقد أدت كثير من الظروف - قبل العصر الحديث - إلى ركود عملية التطوير ، فلم تظهر صناعة العدد والآلات وأما في عهد محمد علي ، فقد احتوت المصانع الكبرى في داخلها على وحداتها المغذية - في شكل ورش ملحقة ، ثم أدى تفكيك المصانع في نهاية ذلك العهد إلى توقف المصانع الكبيرة ووحدات تغذيتها .

وحيث نشأت المصانع الكبيرة في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٥٠ ، تكررت التجربة السابقة ، فضممت هذه المصانع داخلها ما تحتاجه من وحدات تجهيز خامات وورش إنتاج العدد والاسطوانات ، ومن ثم نشأت محرومة من روافد التغذية التي توفرها المصانع الصغيرة .

واستمرت هذه الحالة أثناء حركة التصنيع الحديثة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ . ويمكن التذليل على نماذج للمصانع الكبيرة في القطاعين المدني والعربي ، والتي نشأت واستمرت بدون أن تنشأ حولها مجتمعات الصناعة المغذية لها والمستفيدة منها في آن واحد . وبعد الحركة الصناعية الجديدة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ يمكن القول - من منظور عدد العمليات الصناعية في الموقع الواحد - أن معظم المصانع التي نشأت في المدن الجديدة هي مصانع صغيرة ومتوسطة ، ولكن أغلبها مصانع منتج نهائي ( طلمبات - سجاد - أثاث نمطي ) ، وإن كان ذلك في حد ذاته لا فبار عليه ، إلا أنه لا يتضمن علاقات تبادلية أو تكاملية مع صناعات أوسع مدى ، وبالتالي فهو قابل للتكرار جغرافيا ولا يحمل معنى العمومية . وهذه المصانع تستخدم تكنولوجيا تحتم استيراد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج ( مسامير - صيقات - مواد حافظة - خيوط صناعية ) كان يمكن أن تكون كلها من منتجات الصناعة الصغيرة ، من

حيث أنها منتجة لمستلزمات الصناعات الأخرى - كبيرة أو صغيرة أو متوسطة .

والخلاصة أن الصناعة المصرية الصغيرة ، سواء كانت منتجة لمنتج نهائي أو مستلزمات ، ليست مستهلكة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وغير قادرة على تمويله ، وهي في خطر دائم من أن تتجاوزها التكنولوجيات المستحدثة والمتطورة باستمرار .

ويرى خبراء الصناعة : أن أهم معوقات نمو هذا القطاع يتمثل في : النواحي التكنولوجية التي تمكن المشروع من الانتاج بالجودة المناسبة والتكلفة التي تسمح بالمنافسة ، وهو ما يدعو إلى الاهتمام بدور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الصناعات الصغيرة ، دعما وتطويرا .

دور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الصناعات الصغيرة ، من المؤكد أن الصناعات الصغيرة لا بد أن ترتكن إلى منجزات العلوم والتطور التكنولوجي ، وإلا فقدت ارتباطها بالصناعة ، وأهميتها التصديرية ، وعناصر التنافس .

وإن كانت في حد ذاتها غير قادرة بحجم استثماراتها على أن تعمل مباشرة عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، سواء في وحدات خاصة بها أو في مراكز البحث القائمة في الجامعات والمعاهد المتخصصة .

ويمكن أن نرصد نواحي احتياج الصناعة الصغيرة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مراحل زمنية مرتبطة بنشأة الصناعة ، وأثناء نشاطها الفعلي ، وفي ضوء نوعية المنتج . ولابد من الإشارة إلى أن نطاق البحث العلمي هنا يجب أن يتسع ليشمل مدى واسعا من الموضوعات المنسوبة لاحتياجات هذا القطاع ، وقد يشمل هذا : العلوم

البحث والتطبيقية ، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، واختبارات التكنولوجيا ، والتصاميم الصناعية ، وبحوث التسويق ، والتمبنة والتظيف ، وغيرها ، وهى نفس المجالات التى ترتبط بقيام الصناعة عموما ، وإن كانت هنا من منظور حجم الصناعة وتكامل بعضها مع بعض ، ومع الصناعات المستهلكة لإنتاجها .

ويمكن رصد احتياجات قطاع الصناعات الصغيرة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى خلال مرحلة الانشاء فى : أنها كلها مجالات هامة وحسوية لنجاح المشروع الصناعى الصغير ، ولابد أن تدرس من وجهة نظر ملائمة ، على أن تتبنى الدولة دعم الصناعات الصغيرة لتقديم التمويل اللازم لهذه الدراسات ، من خلال برامج تمويلية ، أو بقروض طويلة الأجل بدون فائدة ، أو بفوائد محدودة .

وهى كلها مجالات تستطيع أن تؤدى فيها الجامعات ومراكز البحوث دورا هاما كبيوت الخبرة ، أو كعضانات للفكرة ووسائل تنفيذها ، من خلال تقديم المكان والخبرة والامكانات الفنية والمختبرية ، وأعمال الورش والمكاتب والاختبارات النهائية للمنتج .

كذلك فإن المؤسسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا يمكن أن تؤدى دورا هاما فى مرحلة التشغيل والانتاج .

#### الصناعات الصغيرة والتكنولوجيا المتقدمة :

تمثل التكنولوجيات العالية والمتقدمة فى الصناعة الحديثة عموما أحد أهم عناصر القيمة المضافة للمنتج ، وأحد أهم عناصر تكوين الصناعة ذاتها . والصناعة الصغيرة القائمة على التكنولوجيا العالية مثل : صناعات الغرف النظيفة ، وبرامج الحاسبات ، وشرائح الاجهزة الالكترونية ، والبصريات الدقيقة ، وغيرها - كلها نماذج لصناعات

صغيرة ذات ارتباط بتكنولوجيات العصر المتقدمة ، وناتجها يمكن أن يكون ذا قيمة تصديرية عالية . وتعتبر صناعة الاجهزة البصرية فى المانيا نموذجا لهذا النوع . فإلى جانب الشركات الكبرى ذات السمعة الدولية : توجد عشرات من مصانع صغيرة لها معها علاقات تبادلية وتكاملية ، وهى فى حد ذاتها بيوت خبرة وطنية فى مجالاتها .

ويمكن لمراكز البحوث والمعاهد المتخصصة ، بالاشتراك مع رأس المال الخاص والأجنى ، تكوين وحدات انتاجية فى شكل مصانع صغيرة تتوافر لها : الخبرة الفنية ، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا العالية ، ونظم جودة متقدمة ، ومنتج عالى القيمة . ويمكن لها أن تنشأ علاقات تبادلية وتكاملية مع صناعات صغيرة محتاجة للخبرة الفنية . والتجربة ليست جديدة .. فالحند وكوريا والجنوبية سبقتا إلى هذا المجال .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ رضى أن تحديد دور البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مجال الصناعات الصغيرة ، ينبغى أن يتم فى إطار : المتطلبات الاقتصادية ، والتخطيط الصناعى الشامل ، ومتطلبات التعليم والتدريب .

ومن ثم يوصى بما يلقى :

فى شأن قطاع الاقتصاد :

\* تخفيض فوائد التمويل ، ومد فترات السماح ، وإنشاء شركة ضمان الاستثمار .

\* تمويل بحوث السوق المحلية والعالمية ، بهدف تحديد احتياجات المستهلكين الحاليين والمتوقعين للسلعة القائمة أو



الجديدة ، وترجمة الاحتياجات إلى كميات وأنواع ومواصفات وأسعار ومنافذ .

\* إنجاز دراسات جدوى بشأن الاعتماد على الخامات المحلية من الناحية الاقتصادية .

\* رصد الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية للسلع والخدمات ، وتكنولوجيات الإنتاج والاتصالات ، وذلك بهدف ترشيد الاستثمار .

\* خصخصة بعض الوحدات المرتبطة بالصناعة الكبيرة والتي تمثل عناصر صناعية صغيرة ، وتحديد عوامل تطويرها تكنولوجيا وإداريا واقتصاديا لتصبح ذات فائدة تبادلية أو تكاملية .

في شأن قطاع الصناعة :

\* إصدار تعريف جديد للصناعات الصغيرة ' يعتمد على الفكر الجديد الذي يرجع التعريف لعناصر رأس المال ، وعدد العمليات الصناعية ، وتكنولوجيا الإنتاج والتبادلية .

\* إخراج دليل للصناعات الصغيرة يحتوى على : الوجود منها ، وأولويات إنشاء الجديد ، وعناصر الخبرة الفنية المطلوبة لها .

\* الإسراع في تأسيس الجهاز الجديد الذى ستقام به شئون الصناعة الصغيرة بشكل متكامل ومجمع .

في شأن قطاع البحث العلمى :

\* إعطاء أولوية للمشاريع البحثية المرتبطة بالصناعات الصغيرة ، فى مجالات محددة ، طبقا للاحتياجات ، ويمكن الإشارة إلى بعض مجالات منها : التصميم الصناعية ووثائق الصناعة . وتسهيل طرق الاداء والتشغيل وبحوث استبدال

الخامات ومستلزمات الإنتاج والمستوردة ، وبحوث رفع الكفاءة وتحسين الانتاجية .

\* تشجيع مشاريع بحوث الهندسة العكسية فى إطار الصناعات الصغيرة . وكذلك تشجيع الجامعات ومراكز البحوث على إنشاء وحدات « حضانات التكنولوجيا » ، ومدها بالخبرة البشرية ، وإمكانات المعامل والورش والمكتبات ، والاختبارات الفنية للمنتج .

\* تمكين مراكز البحوث المتخصصة من إنشاء صناعات صغيرة مرتبطة بالتكنولوجيات العالية ، بالاشتراك مع رأس المال الخاص والخبرة الأجنبية ، واستخدام الخبرات المتوافرة لاستيعاب هذه التكنولوجيات .

\* تدعيم البحوث الهادفة إلى : تكامل الصناعات باستخدام مخلفات ومخرجات الصناعة الكبيرة كمداخل للصناعة الصغيرة . مع تشجيع بحوث عمليات الصناعة ، وتعميم أنوات كل عملية فى المجالات المناسبة .

في شأن قطاع التعليم والتدريب :

\* دعم الاتجاه إلى التعليم الفنى المرتبط بالمستفيد فى المجالات الصناعية ( اتفاقية مبارك - كول ) .

\* إنشاء برامج تدريب فنى بالمواقع الصناعية لتستفيد من امكانياتها .

\* إدخال مناهج اقتصاديات وإدارة المشروعات الصناعية الصغيرة فى معاهد إعداد الفنيين والتعليم الفنى .

\* تشجيع الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة على أن تؤدى دورا فى التدريب الفنى والعلمى ، بتمويل من المؤسسات المهتمة بالصناعات الصغيرة .



## الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة الخامسة عشرة



## الثقافة

### العمل الثقافي

#### في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية

تناول المجلس التعريف بمصطلح " الثقافة " ، وأدار البحث عن مدلولاتها فيما صدر عنه من دراسات عديدة سابقة ، إلا أن ذلك لا يمنع من التقديم بكلمة عنها ، خاصة ونحن نعرض لبحث عن العمل الثقافي في خصوصية اتصاله - من حيث تأثيره وتأثره - بتسيارات الفكر في ميادينها النظرية والتطبيقية ، وانعكاس ذلك على حياتنا الواقعية . فالثقافة هي مجموعة المعارف والانطباعات التي يعكسها التفاعل والتواصل الوجودي بين الإنسان والكون . وهكذا تكون الثقافة مرآة لموقف الانسان من الكون ، تعكس طريقته في الحياة والتفكير ، ونمط النسيج الذي يجمع بين معارفه وأفكاره وقيمه وعاداته وتقاليده وأنماط سلوكه ، ومعتقداته وفنونه وأدابه ، ونظرة الشاملة الى ذاته والى الحياة والكون .

والثقافة كالنهر الذي يحمل الماء من المنبع الى المصب ، تمتد في الأخرى من الماضي الى الحاضر الى المستقبل ، عبر الزمان والمكان والموضوع ، ولا يعني ذلك ثبات طبيعتها أو سماتها أو خصائصها أو اتجاهاتها ، لأن الحياة البشرية على الأرض تتغير وتتطور بتغير الزمن والظروف . وإيس في تاريخ البشرية منذ أن عرفنا التاريخ ، عصر يشهد تغيرات سريعة متلاحقة كهذا العصر الذي نعيش فيه ، فالتطور الذي كان يتم فيما مضى خلال قرون ؛ أصبح يتم الآن خلال سنوات قليلة .

والترابط بين أجزاء العالم أصبح وثيقا وشاملا ، حتى أصبحت الكرة الأرضية كلها بمثابة قرية واحدة ، يعرف سكانها بعضهم بعضا ، ويتصل أحدهم بالآخر في فترة قصيرة من الزمن .

ولما كانت الثقافة هي حصيلة - أو مرآة - تعكس عوامل كثيرة بالغة التعقيد والترابط والجمع بين التآثر والتأثير ، فقد أصبحت هي الأخرى ، عرضة للتغيير والتطور السريع ، شأن كل جوانب الحياة المعاصرة ، ولم تعد كيانا يتصف بالثبات أو الجمود ، ولا يمكن تحديد مسارها مقدما لتعدد وتنوع العوامل المكونة لها ، على مستوى الوطن ، ومستوى العالم بأسره .

وهكذا واجه العالم منذ سنوات قليلة أوضاعا زلزلت كثيرا من الثوابت ، وغيرت الواقع تغييراً ليس من السهل اليسير تتبعه ورصده . فالصراع الذي كان يسود العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - صراع القوتين الكبيرين ، أو صراع الحضارتين أو الأيديولوجيتين الرأسمالية والاشتراكية - أصبح الآن جزءا من الماضي ، وأصبحت المصالح الاقتصادية والتقدم التكنولوجي ، هي جوهر الصراعات الدولية القادمة . أي الصراعات حول الأسواق ، والمواد الخام ، والتنافس بين التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وما يستتبع ذلك من تهديد بغضياح الدول الصغيرة والفقيرة ، وهي دول العالم الثالث التي كانت تعيش على التناقض القائم بين القوتين الكبيرين ، وتجد لها متنفسا وأملا في الحياة والتقدم ، في ظل الصراع بينهما .

والآن ، بعد أن أصبحت القوة العسكرية الكبرى واحدة وحيدة ، واختفت القوة المنافسة لها في الميدان الدولي - قوة الاتحاد السوفيتي الذي انهار فجأة - أصبحت دول العالم الثالث في موقف مغاير ، لأن الوضع الدولي الجديد لا يسمح للدول الصغيرة باصطناع مواقف التوازن - على نحو ما كان يحدث من قبل - بين القوتين الكبيرين ، وذلك بالإضافة إلى التفوق التكنولوجي الذي تتمتع به القوة الكبرى ، المتمثل في : ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات ، والاتصال والبلت التلفزيوني ، والنشاط الفضائي المكثف ، بحيث أصبح كثير من الدول تخشى غياب هويتها في ظل تباشير ظهور سيطرة ثقافة عالمية جديدة ، تنوب فيها الثقافات المحلية القائمة ، أو تجردها من تفردها .

وإذا كانت الثقافات فيما بينها تؤثر وتتأثر بعضها ببعض الآخر ، إلا أن ثقافة العالم الجديد - ثقافة الدولة الكبرى المتقدمة والمتفوقة تكنولوجيا - يمكنها أن تملك القدر الأكبر من التأثير ، ولاتخضع إلا للآخر من التأثير . وبذلك تسير الحركة الثقافية في اتجاه واحد ، لا في اتجاهين متزامنين . وبدلاً مما كان يتوقعه أو يتمناه الناس ، من أن تسود العالم الجديد ثقافة عالمية جديدة ، يساهم فيها الجميع لتصبح بناء شاملاً لثقافات الدول جميعاً ، أصبح الخوف مسيطراً على الثقافات المحلية من أن تبطلها ثقافة واحدة مهيمنة هي في الغالب ثقافة أمريكية ، أو ما يطلق عليه : ثقافة العالم الغربي .

وهكذا أصبح الهم الشاغل لمثقفي العالم الثالث ، هو الإبقاء على هويتهم الثقافية أو تأكيد تفردهم الثقافي في مواجهة التفوق الثقافي الغربي الجديد ، المسلح بالتكنولوجيا المتقدمة ، والأتمار الصناعية والبلت التلفزيوني المباشر ، وأساليب الاتصال الحديثة .

إننا جميعاً في العالم الثالث ، نحتاج إلى تأكيد هويتنا الثقافية القومية للتعامل الإيجابي مع هذا التفوق القادم .

وبقدر من التأثير بالعالم الجديد ، وقدر أكبر من الحاجة إلى إصلاح أحوالنا الداخلية ، أصبحنا في الأعوام الأخيرة نعمل على تغيير أو تطوير أو إصلاح مسيرتنا السياسية والاقتصادية ، في اتجاه أكثر انعطافاً نحو الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، مع الأخذ بسياسة تعميق الحرية والاقتصاد الحر ، وإتاحة قدر من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للطبقات الشعبية ، وهو اتجاه ينطوي على تأكيد هويتنا الثقافية ، وإن لم يكن ذلك من الأهداف المرسومة عندما اتجهنا إلى الديمقراطية والاقتصاد الحر . إذ كانت العوامل المحركة أساساً هي تطوير حياتنا السياسية والاقتصادية ، والتغلب على مشكلاتنا التي يرجع معظمها إلى فترات سابقة .

غير أن الحفاظ على هويتنا وتميزنا بثقافة ممتدة الجنور في الماضي ، مطلوبة إلى مستقبل يليق بتاريخنا وتراثنا وموقعنا العاصر - أكبر من أن يستهان به ، فقد أصبح الصراع العالمي صراعاً حضارياً وثقافياً بين عالمي الشرق والغرب ، سواء كان هذا الشرق عربياً أو إسلامياً أو شرقياً أشمل وأكثر اتساعاً ، من الناحية الجغرافية ، بحيث يشمل الشرق الأقصى بنموره الخمسة أو السبعة ، والتفوق الياباني الاقتصادي ، وما ينتظر أن يشهده العالم من تطور وتقدم في الصين ذات الألف والمائتي مليون من البشر .

وليس ذلك القول نتيجة مبالغ غير محسوبة أو مجرد تخيل ، فالدراسات الغربية عامة - والأمريكية خاصة - تتحدث الآن عن أن المحاور القادمة للصراعات الدولية ستكون هي الصراعات بين حضارة الشرق وحضارة الغرب ، والتحالفات والتكتلات معها من قوى القريب لهما .

وهكذا تواجه الثقافة المصرية خاصة ، والثقافة العربية عامة ، صراعاً مع ثقافات أخرى عاتية ، تملك قدرات هائلة من التأثير

المستمر ، بالتكنولوجيا وفنون الاتصال الحديثة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تطور النظام السياسي المصري ، يلقي بتأثيراته على الحياة الثقافية والعمل الثقافي وآلياته . وهكذا يتزامن التغيير المحلى مع التغيير الدولى ، ويفضى ذلك كله إلى : ضرورة الدراسة العميقة لما ينبغى أن يكون عليه العمل الثقافى فى مصر ، خلال المرحلة الراهنة .

إن الصراع فى العالم الجديد ، لم يعد صراعا عسكريا فى المقام الأول ، وإن بدا أن الصراع العالمى تحول من العسكرية إلى الاقتصاد ، إلا أن الأمر فى حقيقته أصبح صراع حضارات وثقافات . صحيح أن دولتين كاليابان وألمانيا أصبحتا من عداد القوى الكبرى العالمية – بفضل اقتصاديهما المزدهر ، رغم أنهما لا تملكان جيوشا ولا قوة ردع نووية – إلا أن الصراع غير الخفى بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ، والجماعة الأوروبية من جانب آخر ، ليس صراعا اقتصاديا فحسب ، ولكنه فى واقع الأمر صراع حضارى وثقافى . ثم إن العالم الإسلامى لا يملك من القوة العسكرية أو الاقتصادية ما يجمله طرفا أصيلا فى حلبة الصراعات الدولية الحاضرة ، ولكنه مع ذلك طرف معترف به فى حلبة الصراع الثقافى والمقائدى ، بدليل الاهتمام المتزايد المركز من جانب الغرب بالحركات الإسلامية .

هكذا يصبح من الواضح أن المستقبل للدول التى تحرز تفوقا علميا وثقافيا ، وهو المعيار الحقيقى لقوة الدول فى عالمنا الجديد ، ولهذا ينبغى الاهتمام بالثقافة المصرية خاصة والعربية عامة ، وإدراك أن الثقافة لم تعد ترفا ، أو مركزة فى جانب واحد من جوانب الحياة .

إن الشعب المصرى ينبغى أن يتقدم فى مجموعه تقدما ثقافيا وتعليميا موازرا له ، وعند ذاك يمكن أن يجد له مكانا فى النظام الدولى الجديد . وليس هذا بمستحيل علينا ، ونحن نملك من العناصر الثقافية تراثا عريقا متراكما ومستكنا فى أعماقنا . فمنذ العصور القديمة

جرت الثقافة فى عروق الشعب المصرى وحضارته الأولى على ضفاف النهر الخالد ، وفى مصر سبق اختراع ورق البردى للكتابة ، بالإضافة إلى ما تركه القدماء من كتابات ونقوش على جدران المعابد . وهو ما يؤكد : أن الثقافة الرفيعة فى مصر القديمة كانت من أهم خواص الشعب المصرى ، وأبرز مقومات حياته .

وفى العصور الوسطى ، أصبح الأزهر مثابة فى العالم الإسلامى كله ، وقام بنور بارز فى بث الإشعاع الثقافى ، بل فى صد العدوان الخارجى أمام المغول والتتار الذين أتوا على حضارة الإسلام فى شرق العالم العربى ، كما أصبحت مصر ملهى علماء وأدباء وفقهاء الأندلس بعد أن طردهم الأوروبيون من أسبانيا والبرتغال .

وهكذا احتضنت مصر العلم والعلماء فى كثير من مراحل التاريخ المختلفة ، وأقبل أبنائها على العلم وشغفوا به وتفوقوا فيه ، ودرسوه فى الأزهر وجامع عمرو بن العاص وجامع أحمد بن طولون ، وتمسدت بذلك المدارس الفكرية والمراكز الثقافية فى مصر ، من أسوان إلى الاسكندرية .

وكانت مصر حريصة على استتساخ كتب التراث ، ثم طبعها منذ نشأة الطباعة بالطرق المتاحة فى أول الأمر ، وقد اكتشفت فى مدينة قديمة – بالقرب من الفيوم – نصوص حوالى خمسين كتابا ، تم طبعها بالألواح الخشبية فيما بين عامى ٩٠٠ و ١٢٥٠ ميلادية ، وكانت كلها مكتوبة باللغة العربية .

وفى العصور الحديثة – وخاصة عندما زحف الاستعمار الغربى الفرنسى والإيطالى والانجليزى على البلاد العربية غربا وشرقا ، وحين طغت اللغة الفرنسية على اللغة العربية فى المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان ، كما طغت اللغة الإيطالية فى ليبيا ، والإنجليزية فى فلسطين والأردن والعراق والسودان – استماعت مصر بفضل الأزهر

الشريف ، والكفاح الوطنى المستميت لشعبها ، أن تحتفظ باللغة العربية والثقافة العربية والإسلامية ، بالرغم من الاستعمار البريطانى ، والغزو الثقافى والفكرى ، ومحاولات السيطرة على التعليم فى مصر .

وفى عصر التنوير ، انبعثت من الأزهر شرارة التقدم وانطلق أبناؤه فى بعثات إلى أوروبا ، وكان من آثار ذلك نهضة فكرية وثقافية عامة ، أثرت أكبر جامعة حديثة فى الشرق الأوسط ، وأقدم دار للكتب ، وعديدا من المكتبات العامة والخاصة ، وأغرق دار للأوبرا ، وعشرات من المسارح ودور السينما واستديوهاتنا ، وأكبر وأول إذاعة فى المنطقة ، وأوسع الصحف والمجلات انتشارا . وقام ذلك كله على أكتاف قاعدة عريضة من العلماء والمثقفين والفنانين والكتاب والأدباء والشعراء ، الذين حملوا عبء قيام النهضة المعاصرة فى الأقطار العربية .

وهكذا جمع فى مصر من الزاد الثقافى ما يشكل ركيزة هامة تؤهلها لتحرك العمال فى هذا المجال ، بشرط الاهتمام بجانبين ، أحدهما برامج وموضوعات الثقافة ، والجانب الثانى الجمهور الذى يتلقاها فى الجانب الأول : ينبغى وضع مشروع ثقافى شامل ، محدد الهدف ، واضح المنهج والأسلوب ، محيط بكل الوسائل المؤدية إلى النتائج ، موفر لكل إمكاناتها ، حريص على تكامل وتعاون بعضها مع البعض الآخر ، راسم لخطوات تحركها واتجاهات مسيرتها - حتى تقضى كلها إلى الهدف المنشود . هذا مع ضرورة التخطيط الشامل المتعدد المراحل ، والمتابعة الجادة المستمرة للتنفيذ

وفى الجانب الثانى : ينبغى أن نأخذ موضوع محو الأمية مأخذ الجد ، وأن تتم المكافحة بجدية وحزم على المستويين الشعبى والرسمى ، وأن نبادر إلى سد روافد الأمية الأولى المتمثلة فى التسرب

وعدم الاستيعاب ، وذلك بإنشاء العدد الكافى من مدارس الفصل الواحد ومراكز التدريب المهنى ، وضمنان مقترتها على استيعاب جميع التلاميذ فى سن الإلزام . كما يجب الاهتمام بتعليم الكبار وتجنيد القادرين والمتفرغين لأداء هذه المهمة ، مع الرقابة والمتابعة المستمرة الجادة لتوافر القاعدة العريضة القادرة على الاستفادة من المشروع الثقافى العام ، وتمكينه من أداء مهامه وبلوغ أهدافه .

وعلىنا أن ندرك أن عملية التثقيف العامة تتكون من عمليتين فرعيتين مزيجيتين شكلا وفعالية ، وهاتان العمليتان المنتمجتان فى العملية التثقيفية الكبرى هما : التعليم والاعلام ، اللذان يكونان معا شكلا واضحا مميزا للسمات التعددية الثقافية من حيث عناصرها المكونة لها ، التى تشمل : الأفكار والصور والمعانى ، والقيم والعادات والتقاليد والأنماط السلوكية ، والمقائد والأديان ، والعلوم النظرية والتطبيقية والاجتماعية والطبيعية ، ووسائل الاتصال والمواصلات ، وأسس السلوك من الأوامر والنواهي ، وأنواع السلوك السوى والمنحرف ، والقوانين والديساتير ، ومختلف الانتماءات ، والوان التعليم والاعلام والفنون والآداب ، وكل ذلك على سبيل المثال لا الحصر .

والعملية التثقيفية بالتعليم تتم عن طريق المؤسسات التعليمية المختلفة كالمدارس والمعاهد والجامعات ، على أيدي المتخصصين فى مختلف العلوم وفى طرق تدريسها . أما فى العملية التثقيفية الأخرى - حيث يكون التثقيف عن طريق الاعلام - فتقوم به الأجهزة المختلفة كالصحف والمجلات والكتب والإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح والمتاحف والمعارض . وفى هذا الصدد ، ينبغى أن تتكون لجان مشتركة من رجال التعليم ورجال الاعلام ، ترسم مخططا تثقيفيا واضح المعالم ، يحدد اختصاص وأهداف كل من التثقيف المهنى بالتعليم والتثقيف المعرفى



الدول النفطية بتوزيع جوائز الإبداع الفكرى والأدبى السخية - كل ذلك جعل اهتمام المثقفين المصريين ينصرف إلىلبية احتياجات وألواق الدول العربية الأخرى ، مما شجع هذه الدول على أن تنتج سلعا ثقافية بفضل المشاركة الفعالة للمثقفين المصريين ، ثم يعاد تصدير هذه السلع إلى مصر ، فى شكل : مسلسلات وكتب وأحاديث وأعمال تليفزيونية وإذاعية .

بيد أن المتغيرات الداخلية فى مصر ، وبخاصة فى المجال الاقتصادى ، أصبحت ذات أثر بالغ على توجهات العمل الثقافى المصرى . فالدعوة الملحة إلى تحرير الاقتصاد المصرى ، والخروج به من أزمته إلى أفاق الحرية الاقتصادية ، القائمة على العرض والطلب ونشاط القطاع الخاص فى المقام الاول - استوجبت أن يحدث تطور سياسى وثقافى يكمل المسيرة الاقتصادية ويتلامم معها . فالتخطيط الثقافى الموجه لم يعد له مكان أو لم تعد له الأولوية والسيطرة ، وأصبح العمل الثقافى رهنا بنشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة - مما يخفف من أعباء الدولة وأجهزتها المركزية ، ويكفل فى الوقت نفسه حرية الفكر والتعبير والإبداع والنقد البناء ، ويستطيع أن نلمس آثار ذلك فى الانتاج السينمائى والمسرحى المعاصر ، كما بدأ فى السنوات الأخيرة .

على أننا بحاجة إلى استكمال التحرر الثقافى المواكب للاتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصادية ، فالصحافة والإذاعة والتليفزيون ، ينبغى أن تتجه إلى مزيد من الحرية والتعبير عن مختلف الآراء والتوجهات . وإذا كنا نسير فى ذلك الاتجاه بخطى وثيدة نوعا ما ، إلا أن الضرورة ستحتم أن تسرع بهذه الخطى ، وإن كان العيب الأول يقع على جمهرة المثقفين أنفسهم ، ومع ذلك فإن الدولة ينبغى أن يظل لها دور بارز تقوم

بوسائل الاعلام المختلفة . وعلى أساس من مبدأ تقسيم العمل والتخصص فى مجال الثقافة ، يكون الاعداد لاجتياز عتبة القرن الحادى والعشرين : المفرق فى استخدام وتطوير التكنولوجيا - فى كل وجه من وجوه الحياة - وذلك فى مجتمعات تمتاز بتركيبتها المتكاملة فى تقاضيلها الدقيقة . ولا جدال حول ضرورة توافر قدر أكبر من الحرية والديموقراطية السياسية ، ليكون للعمل الثقافى مردوده الناجح المؤثر .

وتنبى الإشارة هنا : الى أن جهود المثقفين المصريين تضاهرت - منذ أواخر النصف الاول من القرن العشرين - على ضرورة الإصلاح الشامل لأوضاع المجتمع : فكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وتحول أثر العمل الثقافى من مجرد الارهاص بالتغيير إلى توقع حدوثه ، بل المطالبة به والإلحاح فى هذا الطلب . وبذلك تهيأت النفوس لاستقبال ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، مما ساعدها على النجاح السريع ، بغض النظر عن اختلاف الرأى بعد ذلك فى بعض النتائج والسياسات والتوجهات ، وما طفا على السطح من ظهور ماسمى بأزمة المثقفين الذين قيل إنهم لم يلاحقوا التغيرات السياسية الكبيرة ، مع أنهم أسهموا - بدرجة ملموسة - فى تنشيط الحركة الثقافية وتكوين ميئاتها ومؤسساتها الرسمية ، حتى بعد أن أصبح العمل الثقافى له اتجاه أيديولوجى معين .

وجاءت صدمة يونية ١٩٦٧ فأحدثت نوعا من اليقظة الثقافية ، مصحوبة بمراجعة فكرية وثيدة ، كان من المنتظر أن يكون لها امتدادها وآثارها ، غير أن الهجرة التى أعقبت انتصار سنة ١٩٧٣ وتوجه الكثيرين من المثقفين المصريين للعمل بالدول النفطية الغنية ، فى المجالات الثقافية والاعلامية ، كالطباعة والنشر والصحافة والانتاج السينمائى والتليفزيونى والمسرحى ، وما صاحب ذلك من اهتمام هذه

به في مجالات رعاية الثقافة بوجه عام ، بما فيها : الفنون والآداب والمعارف ، بحيث تقيم المسابقات وتقدم الجوائز السخية . وكذلك يظل دور الدولة قائما في مجال حماية حقوق المبدعين ، وحسن انتقاء ما يذاع في أجهزة الدولة المسموعة والمرئية ، وبخاصة في القناة التلفزيونية الفضائية التي يتجه بثها إلى الخارج - في العالم العربي وأوروبا - لتكون مرآة صادقة لثقافتنا وفنوننا وتقدمنا العلمي والأدبي .

وإلى جانب ذلك ، يجب العمل على تمكين الكتاب المصري من الوصول إلى الأسواق العربية دون عوائق إجرائية أو تعطيل روتيني ، ودون تشدد في الرقابة على الكتب المصدرة . فمهمة الرقابة عليها تقع على كاهل المستوردين لا المصدرين .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، ينبغي الأخذ - في مجال الثقافة التي تتوجه أساسا ، في الظروف الحالية ، إلى التحرر والانطلاق ورفع القيود المفروضة عليها - بالتوصيات التالية ، حيث تأخذ بنظائرها دول راسخة في النظام الديمقراطي الحر : سياسيا واقتصاديا وثقافيا . وذلك على النحو الآتي :

\* أن المحاور القادمة للصراعات الدولية ستتركز في صراع حضارات وثقافات ، كما أن المستقبل سيكون للدول التي تحرز تقدما علميا وثقافيا ، الأمر الذي يفرض ضرورة الدراسة العميقة لما ينبغي أن يكون عليه العمل الثقافي المصري منذ الآن ، مع الاهتمام بإحراز التقدم التعليمي المواز له .

٤٤٢

\* أن يتم استكمال التحرر الثقافي المواكب للاتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصادية ، من خلال المزيد من الحرية السياسية والتعبير عن مختلف الآراء والتوجهات . على أن يكون التطور الثقافي مكملا للمسيرة الاقتصادية ومتلائما معها - مما يخفف من أعباء الدولة وأجهزتها المركزية .

\* الذين جزء أصيل وهام من ثقافتنا الوطنية ، وينبغي أن يظل دور الدولة قائما في مجال الحفاظ على معتقداتنا وقيمنا وهويتنا الثقافية ، وفي مجال حماية حقوق المبدعين . مع العمل على حسن انتقاء ما يذاع في أجهزة الدولة المسموعة والمرئية ، لأنها تعد مرآة صادقة لثقافتنا وفنوننا ، وتعكس تقدمنا العلمي والأدبي .

\* اللغة العربية هي اللغة القومية التي لا بديل لها ولا غنى عنها . وفي ظل هيوط مستوى تعليم اللغة العربية - التي هي وهاء فكرنا وفنوننا وأدبنا والحافطة لتراثنا الذي نستمد منه الكثير من قيمنا - يجب أن نعطى عناية خاصة بهذه اللغة ، والحفاظ عليها .

\* أن تتضافر جهود المثقفين المصريين لتحقيق الإصلاح الشامل لأوضاع المجتمع : فكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، بحيث يتحول أثر العمل الثقافي من مجرد مناداة بالتغيير إلى المشاركة فيه .

\* ضرورة الاهتمام بثقافتنا التاريخية ، بحيث تشب الأجيال الجديدة وهي على وعي بتاريخ أممتها وحضارتها ، لتزداد انتماء إلى الوطن واعتزازا به - في وجه محاولات السيطرة الأجنبية في عالم القوة الواحدة .

\* العمل على استمرار نمو الحرية والديمقراطية السياسية ، ليكون للعمل الثقافي مبروده الناجح والمؤثر .

## جذور الثقافة وفروعها في مصر المعاصرة

الثقافة والحضارة توأم . وربما يكون لهما عند البعض معنى واحد ، وإن كان الشائع أن الحضارة ذات طابع مادي واجتماعي ، وأن الثقافة ذات طابع فكري ، ومجالها الفكر والعاطفة والروح .

وحضارة مصر وثقافتها قديمتان ، تمتدان عبر سبعة آلاف سنة أو تزيد ، بل إن الذين يقولون بذلك يظلمون هذه الحضارة كثيرا فيما يظنون أنهم يمجّدونها ويفخرون بها ، إلا أن يضيفوا : أنها أول حضارة مستقرة في التاريخ .

وقد نشأت الحضارة المصرية عندما يزغ الرعى الإنسانى على أرض مصر ، نتيجة تجارب المصرى القديم في تعامله مع البيئة ، وفي تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان . وكانت هذه البيئة المصرية الثرية - بتربيتها وانسجام أرضها وجران نيلها وامتداد مناخها - قد أوحى للمصرى بوعى أو فكر مرتبط بالعيش وأساليب الحياة ، واحتاج هذا الوعى إلى صقل وتطوير حتى وصل إلى مرحلة الفعل والتطبيق ، الذى زاد من تفهم الواقع ومن فرص التقويم ، وبلغ إلى التطوير والتقدم في تعامل الإنسان مع البيئة ومعيشة الأفراد والجماعات بعضهم مع بعض ، واستمر هذا التطور تدريجيا ، في صورته الأولى البسيطة ، في تدايل الحياة ، حتى وصل إلى مرحلة تبشر بتخطى العصر القبلى القديم إلى العصر الزراعى ، ومن ثم نشأت أول حضارة مستقرة في التاريخ ، في أحضان نهر النيل .

ومع الزمن أخذت الحضارة المصرية تنمو في شتى مناحى الحياة : المادية والروحية والإنسانية ، ومازلنا نكشف كل يوم جديدا يثرى معرفتنا

\* أن تتكون لجان مشتركة من رجال التعليم والإعلام ، لرسم مخطط تثقيفى محدد المعالم ، يحدد اختصاص وأهداف كل من : التثقيف المهنى بالتعليم ، والتثقيف المعرفى بوسائل الإعلام المختلفة .

\* أن يتم وضع مشروع ثقافى شامل ، واضح المنهج والأسلوب ، محيط بكل الوسائل المؤدية الى النتائج ، حريص على تكامل وتعاون بعضها مع البعض الآخر ، محدد لخطوات تحريكها واتجاهات مسيرتها - حتى تقضى كلها الى الهدف المنشود مع ضرورة التخطيط الشامل المتعدد المراحل ، والمتابعة الجادة المستمرة للتنفيذ .

\* أن يؤخذ موضوع محو الأمية بجدية وحزم ، وأن يتم على المستويين الرسمى والشعبى ، مع المبادرة إلى سد روافدها ، بإنشاء العدد الكافى من مدارس الفصل الواحد ومراكز التدريب المهنى ، والاهتمام بتعليم الكبار وتجنيد القادرين والمتفرغين لهذه المهمة .

\* بذل مزيد من الرعاية والاهتمام بالكتاب المصرى ، وعلاج المشاكل المتصلة بطبعه ونشره : فنيا وإداريا وماليا ، مع إزالة العوائق الاجرائية والرقابية والجمركية ، حتى يستعيد مكانته فى الداخل والخارج .

\* أصبح العالم - كما يقول البعض - قرية كبيرة يتصل سكانها بعضهم ببعض فى سهولة ويسر وسرعة فائقة ، لذا يجب أن نتفتح على العالم الجديد ، وأن نتعامل معه تعاملًا إيجابيًا ، تأثيرًا وتأثرًا ، وانتقاء لما ينفعنا فى مسيرتنا - حتى لا تتسع الهوة بيننا وبين الدول المتقدمة التى سبقتنا ، والتى ينبغى أن نعمل على مواكبة تقدمها . ولانتوانى عن استعمال الأجهزة الحديثة التى يتعامل بها العالم المتقدم ، بل نلاحق تطوراتها دائما .

بجوانب هذه الحضارة التي ضربت بجذورها في تاريخ الإنسانية كله بمقوماتها : العلمية والثقافية واللغوية والفنية والدينية ، ويدل على ذلك ماكتشفه الهيئات والبعثات العلمية والحفائر من حقائق مبهرة تزيد يقيننا بما بذله المصريون من جهود - بل فتوح علمية - في كل ميادين الصنارة ، ومنها : الطب والهندسة والعمارة والفلك والموسيقى والكيمياء ، وغير ذلك من علوم الدين والدنيا .

وتشهد آثار المصريين القدماء وعطوهم ومخطوطاتهم أنهم قد بلغوا شأواً بعيداً في ارتياد عالم الروح ، فقد عرفوا من أسرار الوجود والحياة ماوراء المنظور والمحسوس ، مما يشهد على أنهم تساموا في دراساتهم إلى القوة الكونية العظمى واستناروا بالنور الإلهي ، لذلك امتزجت دراساتهم الطبيعية بالقوى الروحية الكونية والالهية فالمسلات الشامخة التي أقاموها ، وكذلك الأهرام والمعابد التي شيدها ، وتماثيل الملوك العملاقة ، وغير ذلك من الرموز الدينية - تكشف كلها عما وصل إليه المصريون القدماء في فنون العمارة والهندسة ، ومعرفة طبيعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى الروحية المتعالية على الطبيعة .

فعلم تحنيط الموتى ، ليس مجرد عملية كيميائية بادخال بعض المواد في جسم المومياء بعد غسلها ، وإنما - بالإضافة إلى ذلك ، وإلى تقديمهم العلم في هذه العملية - هو شحنتها بشحنات روحية ، وهذا - حسب معتقداتهم - هو سر ثبات ودوام الشحنات الروحية في المومياوات إلى اليوم عبر مئات بل آلاف السنين .

والمصريون القدماء هم أول من وضع للزمن تقويماً ، فالمعروف أن التقويم المصري يرجع إلى عدة آلاف من السنين قبل الميلاد ، وهو يختلف عن التقويم الغربي الشائع الآن نولياً في نقطة الابتداء التي تقوم على اتخاذ الشمس قاعدة الحساب . ولم يكن المصريون القدماء غافلين عن الشمس ، فقد عرفوها وقدروها كأنها « الإله » أو

« الرب » ، وليس عبثاً أوجهاً أو تجاهلاً أنهم لم يتخذوا الشمس قاعدة للحساب ، بل كان ذلك عن قصد ، فقد اتخذوا نجماً آخر هو نجم الشعرى اليمانية - وهو ألمع نجم في السماء - من كوكبة أو مجموعة نجوم الكلب الجبار ، وقسموا السنة إلى اثني عشر شهراً ، وجعلوا الشهر ثلاثين يوماً ، وأضافوا المدة الباقية - وهي خمسة أيام ونصف - وجعلوها شهراً بذاته أسموه بالشهر الصغير أو النسيء ، وبذلك أصبحت السنة المصرية ٣٦٥ يوماً في السنة البسيطة و٣٦٦ يوماً في السنة الكبيسة . وقد احترم الفلاح المصري هذا التقويم لمطابقته للمواسم الزراعية ، وما يزال يحافظ على اتباعه إلى اليوم ، ويعرف من خلال توقيتاته الارشادية : متى يبدأ زراعته بالبذر ومتى يسقى ومتى يحصد ، مما يدل على أن المصريين وضعوا التقويم المصري متوافقاً مع طبيعة مصر وجوها ومناخها وأرضها .

وللثقافة المصرية خصوصيتها التي تميزها محدثات طبيعية ، تتمثل في واد يخرقه نهر كبير من الجنوب إلى الشمال ، وبعد فيضاناته السنوية العظيم أبرز سماته - حتى عهد قريب - لأنه جعل الشعب المصري يمجّد القوة ويخضع لها ويخشاها ، وبخاصة أن النيل مصدر رزقه نباتا وشرابا ، ومصدر حياته كلها . وهكذا تضامراً امتياز المكان وحكمة الانسان في بزوغ إنتاج ثقافة ذات عبقرية خاصة كتب لها البقاء آلاف السنين ، لأن جوهرها مستمد من طبيعة ذات نيل واحد ، ونظام سياسي على رأسه ملك واحد ، استطاع أن يبيسط سلطانه على الوجه القبلي والوجه البحري في آن واحد ، وبذلك أصبح للمصريين شخصية قومية واحدة متميزة ، يدل عليها قدر كبير من معتقدات وقيم وعادات وتقاليد وآداب أجدادهم الأول .

والوعي بالثقافة - بمعناها الذي تحسده المعنويات والانكار والاخلاقيات - بدأ في مصر القديمة قبل أن يبدأ في غيرها من البلاد ،

وقد اهتم المثقفون المصريون القدماء بهذه المعنويات والنواحي الروحية مثلما اهتموا بالماديات والنواحي العملية ، بل زادت الأولى عن الثانية في بعض الأحيان . كما اهتم بقيم المعاملات والأخلاقيات في مصر القديمة أطراف ثلاثة هي : الآباء المثقفين ، والحكماء من الكهان والمدنيين ، والآباء الذين اتخذوا سمات الأب حيناً وصفات المعلمين والرؤساء والحكماء حيناً آخر .

وتقلوت المستويات الاجتماعية للآباء المثقفين والحكماء أرباب التعاليم ، ولم ينحصر في طبقات بذاتها دون غيرها ، وكان من هؤلاء ملوك وأمراء ووزراء ، كما كان منهم كهان وكتاب من أواسط الناس ، مما أثر في تنوع مصادر المعرفة عندهم ، وفي الاعتقاد بأن المثقف هو من جموع من كل معرفة بنصيب - دون الاختصار على معرفة واحدة أو محدودة .

ومع تقلوت مستويات أرباب الثقافة والتعاليم والحكمة ، تشابهت وسائلهم في أربعة أوجه ، هي : أن أغلبهم قد ردوا تعاليمهم إلى خبرة الإنسان وتجاريه وتوجهات الأسلاف ؛ أكثر مما ردها إلى وحى السماء أو أوامر الدين المباشرة ، وأن معظمهم جمعوا بين مجالات الأدب والحكمة وبين مطالب الحياة العملية - في آن واحد - دون انقطاع إلى واحد منها .

وكان لهذا أثره في صبغ أغلب تعاليمهم بالصيغة الواقعية أو المادية في بعض اتجاهاتها ، وأن أكثرهم تجاوبوا مع التقاليد السياسية والاجتماعية المتوارثة والأعراف السائدة ، مع الاعتقاد في قداستها وامتثالها إلى اختيار الأرباب وعدالتهم .

ولشيء من هذا كانت عناوين بعض التعاليم المصرية القديمة معبرة عن ذلك ، مثل « بداية تعاليم الحياة » و « سبل الحياة » و « حكم

الحياة » و « دروس من الحياة » ، وسمح لها هذا بالاتجاه أحياناً إلى الوازع الديني ، واعتبار سبيلها هو سبيل الإله .

أما السمة الرابعة المشتركة فهي مراعاة التوسط فيما دعت إليه من قيم الأخلاق ، والتوسط بين السمو بالنفس والروح وبين الاستجابة لمطالب البدن ، والتوسط في معاملة الرئيس ومعاملة المرسى ، بل في إثارة مناسبات الصمت ومناسبات الكلام .

ولا يخفى - ابتداء - مدى انعكاسات المحيط البيئي لكل مجتمع على بعض انطباعاته السلوكية وبعض مثله العليا ، والبيئة المصرية إذا قورنت بكثير مما حولها ، هي بيئة قليلة التقلب ، هيئة الحدة ، غير ذات تأثير معاكس أو ضاغط على وجدان أهلها ، مما يمكن أن يوجههم إلى الصخب والعنف أو يطعمهم بكثير من التوتر والتمرد ، وأتاح اتخاذ محور للزراعة أساساً لاقتصادياتها - في أغلب عصورها - صوراً متقلوبة من الاستقرار المعيشي والترابط الأسري ، وتبادل الالتزام والتراحم الاجتماعي ، لاسيما في المجتمع القروي والشمسي . وكان لما آلفه هذا المجتمع من غلبة مصادر الخير وتوافر الرزق النسيبي أو الضروري ، على ظواهر الإملاق التام في بيئته - آثار أخرى ، بعضها إيجابياً بناء وبعضها سلبي .

ومن الانطباعات الطيبة لهذه العوامل : إشاعة الأمن النفسي النسيبي بين الجماهير ، وعيهم إلى المسألة ، وحب المعاشية ، والرخى والتراخي ولو في مقابل كلمة طيبة وعطف يسير ، وغلبة طابع الاستقرار على الحياة السياسية العامة ، وانطباعات الأعراف الاجتماعية بروح الحفاظ على القديم الموروث ، وإثارة التطور الوئيد على تطور الطفرة ، والميل إلى التسامح والتساهل في التعبير والتعامل ، وكراهية التعصب المذهبي المتزمت ، وقلة الانجراف إليه ، والاطمئنان إلى حسن العقبي وعدالة السماء ولو طال الأمد .

غير أنه ما من سبيل ، بطبيعة الحال ، إلى تعميم الملامح الطيبة وحدها في انطباعات المجتمع المصرى ببيئته الطبيعية والاجتماعية ، فهي بيئة لا تخلو من رتابة تقلل من انفعالات التغيير ، وحدة الفوارق بين الأضداد . وكان في اعتماد الحياة المعيشية أساسا على شريان حيوى كبير واحد - هو نهر النيل - ما أدى إلى قيام سلطة عليا تتحكم في أموره وتنظم الانتفاع بمعطياته ، مما يسر رضى الناس بالأمر الواقع ، وجعل السلطة العليا وحق التوجيه في يد حاكم أعلى ، يشرف على شريان الحياة وعلى الحكم المركزى في البلاد .

ولقد تدخل روح التدين المصرى في كثير من مناحى الحياة ومظاهرها الأساسية ، فساعد ذلك على طبع سلوك أهلها بغير قليل من التقوى ويسر التعامل ، وجعل عامتهم - في الوقت ذاته - أميل إلى التسليم بتصاريف القضاء والقدر ، والإيمان بتوقع المعجزات والكرامات من أجل الخلاص ، واسطوان الصبر في انتظار الفرج ، وتبدل الحال ولو طال ارتقابه .

ومما سبق يمكننا أن نستظهر تلك الميزة البارزة في الحضارة المصرية - على طولها وعمق ثقافتها - والتي تكاد تنفرد بها ، وهي أنها تجمع بين عالم الطبيعة المادية وعالم الروح ممتزجين معا ، ومتحددين بغير انفصال .

ولا يعرض البحث هنا للأصول الثقافية المصرية من خلال التاريخ بمفهومه العام ، الذى يقصد به توالى الأحداث التى مرت بالإنسان أو الأعمال التى قام بها عبر الزمن ، أو التاريخ بمعناه الذى يدل على رواية تلك الأحداث أو الأعمال . فالأصول الثقافية لا تبدو جلية من التاريخ بهذا المفهوم التقليدى المبسط ، ولكن البحث ينبغى أن يتجه نحو أصول ثقافية انبثقت من التكوين الحضارى لمصر ، أو من الطبيعة الحضارية

في ذاتها ، أى أن المهم ليس هو التتبع التاريخى الطولى ، بل الأخذ بالمنهج الموضوعى « العرصى » في دراسة التكوين الحضارى الثقافى - لاستجلاء المبادئ والمعارف الكلية في هذا التكوين . ومن ثم التعرف على الأصول الثقافية ، وما كان لها من امتداد أو فروع .

وستعرض في إيجاز ، عددا من الأصول الثقافية التى انبثقت من ثنايا التيار الحضارى المتدفق المتصل بين القديم والحديث ، والتى دارت حولها - وما زالت تدور - أفكار ومعارف كلية استقرت في أعماق المصريين ، وغالبت تقلبات الزمن جيلا بعد جيل ، وأصبحت طابع الثقافة المصرية بطابع خاص بها . وهذه الأصول الثقافية هي :

الوحدة الثقافية : وهو أصل يعبر عن طابع انتظم الحياة الثقافية لمصر في عصورها المختلفة ، فقد مرت الحضارة المصرية بثقافات عريقة متميزة ، أصابت في كل منها حقا متفاوتا من التقدم والرقى وهي : ثقافة المصريين القدماء ، وقد بلغت أوجها ، ثم ثقافة الحقبة اليونانية ، ثم ثقافة الحقبة الرومانية المسيحية ، ثم الثقافة الإسلامية ، ثم ثقافة العصر الحديث والمعاصر - حيث انفتحت الثقافة المصرية على العالم ، واستقبلت تيارات من ثقافات عدة أبرزها : الفرنسية والانجليزية ، والأوروبية بوجه عام ، ثم الأمريكية ، وثقافة الدول الاشتراكية عامة . ومع ذلك فقد كان لمصر دائما ثقافة واحدة ، وتميزت طيلة حياتها بالوحدة الثقافية ، رغم ما تحملته في طياتها من تنوع في معظم الأحيان .

تأصل الثقافة الدينية : تميزت الثقافة المصرية في تاريخها كله بعمق الروح الدينية وتغلغلها في الوجدان والفكر المصرى . فلم تظهر فكرة الألوهية واضحة نقية خارج الأديان السماوية - وبعبارة من الروح

البدائية الأسطورية الخرافية - إلا في ظل الحضارات الكبيرة والعريقة ، وقد برز هذا الفكر الديني مبكرا عند قدماء المصريين ، ووصل إلى أوجه في عقيدة التوحيد عندهم . ومضى هذا الفكر في سموه وسموه مع إشراق نور الأديان السماوية باعتناق المصريين المسيحية ثم الاسلام .

الافتتاح الثقافي على العالم الخارجى : وهو أصل يقصد به : تبادل العطاء الثقافي بين مصر والعالم الخارجى ، وعدم الانغلاق ، وتبادل التأثير والتأثر مع عدم التفريط في الأصالة أو الانكماش والتحصين ضد كل ما هو خارجى . ومعروف في الثقافة كمبدأ أنه لا عالية إلا بعد المحلية .

استيعاب الثقافات الأجنبية وتمصيرها : وهي خصيصة تحسب للثقافة المصرية . وقد يختلط الأمر هنا بين القدرة على الاستيعاب بالنسبة للثقافات الوافدة وضمها وتمصيرها ، وبين الافادة من ذلك كله عند التطبيق ، فقد تقوم عند ذلك عوامل تعوق التحول من الجانب الثقافى المعرفى إلى جانب التطبيق ، كما في فترات الغزو والتسلط الأجنبى .

المحافظة على التراث والموروثات : وهو أصل متحقق في أصناف الحياة الثقافية المصرية ، ومستمر مع الزمن عبر مراحل الحضارة المصرية الطويلة ، ولم تؤثر فيه عوامل التداخل الحضارى - أو ما يطلق عليه بالغزو أو الاستفراء الثقافى - بشئ يسلبه ثباته وانتظامه مع مسيرة الثقافة المصرية الطويلة .

الأصل الإسلامى ، ويدور فكره وثقافته أساسا على القرآن الكريم والسنة النبوية والمذاهب الفقهية والتاريخ الإسلامى وعلوم اللغة العربية وأدائها ، ويعتبر هذا الأصل أقوى الأصول في امتداده وتأثيره وشيوعه بين العامة والخاصة .

وعلى ضوء ما سبق من دراسة للثقافة المصرية ، فإن الشخصية القومية المصرية تتأجج مركب من عدة عناصر متضافرة . فالقيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف وامتزاج الأجناس والعوامل الطبيعية ، كل هذه عوامل ساهمت في تكوين الشخصية المصرية . وقد يكون من المتعذر فصل نسبة كل منها إلى الكل ، وتميزها على حدة ، ولكن الواقع في النهاية ليس كلا مبهما ، بل عبارة عن مجموع عدة مقومات أساسية خاصة ، ذات تأثير قوى في تكوين هذه الشخصية ، وفي ظهورها بشكل ثابت في أجيال متعاقبة ، ولذلك لم يكن الرأى - الذى يعبر عن الشعب المصرى بأنه لا يزال هو الشعب الذى سكن مصر القديمة ، وظل يعيش بروحه إلى الآن في السكان الحاليين لهذه البلاد - بعيدا عن الصواب ، فالفلاح الحالى لا يزال يشبه أجداده الذين عاشوا منذ خمسة آلاف سنة ، مع فارق واحد وهو أنه قد أصبح يتكلم العربية ويدين بالاسلام أو بالمسيحية . وهناك رأى آخر يعتمد في تأييد فكرة استمرار أثر الثقافة المصرية القديمة في مصر الحديثة ، بإيراد نحو تسعين مثلا واقعا من عادات وتقاليد ومعتقدات شائعة حاليا في صعيد مصر ، تشبه نظيراتها التى كانت معروفة لدى أسلافهم من المصريين القدماء .

والثابت أيضا أن الحضارة العربية لم تنسخ الحضارة المصرية القديمة ولم تُزل آثارها ، ولكنها عززتها وارتدت رداها ، الأمر الذى يدعم الرأى الراسخ ، وهو أنه في المجتمع المصرى على مر العصور ، لا يلقى الجديد القديم وإنما يبقى غالبا إلى جانبه ، ولا يتعذر التمييز بينهما على الباحث العميق النقيص والدقيق الملاحظة .

وقد حرصت مصر على أصالتها وهويتها رغم تعرضها للغزوات كثيرة في مراحل تاريخها ، واستطاعت أن تتخلص سريعا من آثار الغزاة بعد انتهاء وجودهم على أرضها . وكانت مرونة الذات

المصرية ورحابة أفقها ، يتيحان لمصر انتقاء ما يلائمها من صفوة حضارة الآخرين وثقافتهم ، جيرانا أو غزاة أو وافدين ، دون أن يخل هذا الانتقاء بأمنها الثقافي الذي حرصت عليه حرصها على أمن الأرض والبشر . بل كان انتقاؤها خير ما عند الآخرين من عوامل اتساع ثقافتها وزيادة عمقها ، ومن ثم أمنها وأمانها .

ومنذ أواخر العصور الوسطى ، قدر لمصر أن تكون مأمن الثقافة العربية الإسلامية ومستقرها إثر حوادث مشهودة ، من أهمها . تراجع الوجود العربي الإسلامي في شبه جزيرة أيبيريا ( الأندلس ) ، ثم انحساره نهائيا عنها في القرن التاسع الهجري أى الخامس عشر الميلادى ، وعندما أصبحت مصر مركز الثقل في مواجهة الغزوات المتتالية على العالم العربى ، والتي سماها الغزاة بالحروب الصليبية ، منذ أواخر القرن الخامس الهجرى ، أى الحادى عشر الميلادى . ثم سقوط بغداد في أيدي المغول في القرن السابع الهجرى أى الثالث عشر الميلادى .

وتجمعت في مصر روافد الثقافة العربية ، فشهدت نهضة باذخة ، ازدهرت فيها المعارف والعلوم والفنون ، وظهرت الموسوعات الكبرى في : الأدب والتاريخ والعلوم العربية والإسلامية . وبالرغم من أن سلطة الحكم كانت مملوكية ، فإن حركة الثقافة اتسع نطاقها على نسق غير مسبوق ، وحمل لواءها كبار الأدباء والعلماء والمؤرخين والمحدثين والفنويين . بينما اتجه أهل الحكم إلى التركيز على جانب هام من جوانب الحضارة ، هو فنون البناء والعمارة التي ما تزال من مفاخر مصر وزينتها حتى الآن .

ولما جاء العصر العثماني ، وما صحبه من كمون النشاط الثقافي ، تشبث الأزهر بأصول الثقافة العربية : يصون جذورها ويرعى فروعها ،

إلى أن بدأت النهضة المصرية الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر ، فتطلعت بلادنا إلى العلوم الحديثة والثقافة المزدهرة في أوروبا ، وانتفعت بمنجزاتها عن طريق البعثات والترجمة .

ومنذ منتصف ذلك القرن ، أصبحت مصر موئلا لعدد كبير من نوابغ العرب ، من المشاركة والمغاربة ، وخاصة أمل الشام الذين أنتهم حركة التتريك ، فوجدوا في بلادنا فرصتهم السانحة للتعبير عن فكرهم الجديد وهويتهم العربية ، فانشأوا الصحف والمجلات ، وشاركوا المصريين في إحياء الذاتية الثقافية الحديثة عن طريق فنون التعبير والتنقيف المختلفة - كالسرح والموسيقى والشعر والرواية ، والتأليف في شتى نواحي المعرفة الانسانية ، منتفعين إلى حد كبير بالفكر الأوروبي الحديث .

وهكذا صارت مصر مرة أخرى دار أمن لنوابغ المفكرين ، وحصنا للثقافة العربية في ثوبها الجديد ، وامتد نشاط أبنائها ليشمل المنطقة العربية كلها ، وليتجاوزها - عن طريق الكتاب المصرى والمبعوثين المصريين - إلى الساحة الأفريقية والإسلامية الواسعة .

وخلال حقبة التاريخ ، كان المصريون على تدين واضح ، فقد نبئت عندهم فكرة الحياة الآخرة في وقت مبكر ، كما تشهد بذلك الحفائر المتتالية والأخبار المتواترة

ثم جات المسيحية واضطهد الحكم الرومانى المتدينين بها ، فقاوموه بوسائل شتى معتصمين بدينهم ، وجاء الاسلام فوجد الساحة مهية لاستقباله وقبوله ، وسرعان ما شاعت في المصريين معتقدات الاسلام وعباداته وأخلاقياته وسلوكياته ، ونهض جامع الفسطاط بعبء الدعوة والتعليم مدة ثلاثة قرون ونصف القرن ، واحتشد فيه الدارسون وطلاب العلم من مصر والأقطار المجاورة ، ونبتت طائفة صالحة من العلماء في



علوم الدين وعلوم الحياة ، بثوها في بلادهم عندما رجعوا إليها ، وعاش الاسلام والمسيحية وأهلوهما في وفاق وتراض وتسامح . ثم تحولت علوم الدين الى الجامع الأزهر ومدارسه منذ الصدر الأول لمعهد الدولة الفاطمية ، في الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري .

والشيء الذي استقر في قلوب المصريين هو محبتهم لآل البيت النبوي ، وهي محبة استقرت في نفوسهم من قبل أن يأتي الفاطميون الى مصر ، وزادت الطقوس والعادات الشعبية المصاحبة للاحتفال بموالد العترة النبوية رسوخاً وثباتاً ، لما فيها من التبسط والتفريح . وبانتهاء العهد الفاطمي ، انتهى الدور الرسمي للمذهب الشيعي ، وحلت محله مذاهب أهل السنة بالجامع الأزهر ومدارسه في مختلف الأقاليم المصرية ، وما تزال حتى اليوم .

وقد صاحب تدين المصريين عدة أمور مازلنا نشهد كثيراً منها حتى اليوم ، من بينها :

- رسوخ مجموعة من العادات والتقاليد الشعبية تتمثل في : المواسم والأعياد ومزارات الأولياء والمشايخ والمولد التي تقام إحياء لذكراهم .
- إقامة حلقات الذكر والانشاد الديني فيها ، وشجع عليها قيام الطرق الصوفية التي انشأ أكثرها أشياخ وفدوا على مصر من المشرق والمغرب ، والتف حولهم الناس بوصفهم أقطاباً سالكين .
- التنافس في إقامة المساجد وزخرفتها وإعمارها
- الاقبال على حفظ القرآن الكريم على سبيل التبرك .
- إقامة مقارئ القرآن الكريم والحديث الشريف في مساجد الأوقاف وغيرها .

- نذر الأولاد أو أكبرهم لتلقي العلم في الأزهر .

وفي عصرنا الحديث :

- نشأ غزو أو استفزاء في مجالات التربية والتعليم والثقافة والفنون والآداب وما إليها ، وتفتحت أسواق الحياة المدنية واتسعت أغراضها .

- نشأ عدد من الجمعيات الدينية والاجتماعية للتثقيف الديني ، مارست وما زالت تمارس مهمتها باقتدار ، ولكن بعضها منها خلط الدين بالسياسة ، وتعرض لمشكلات فكرية يمكن التفاوض عنها - دون أن يمس ذلك القيم الثقافية الأصيلة أو سلبها شيئاً من قيمتها .

تلك هي جذور الثقافة المصرية منذ بدء الحضارة المصرية القديمة حتى عصرنا العاصر ، وما توافد عليها من مستجدات طيلة القرون الكثيرة ، وما شهدته من تغيرات . ويضاف الى كل ما سبق ؛ ما أظهره الشعب المصري من التصدي لكل الغزاة الأجانب حتى قيل بحق أن مصر مقبرة الغزاة . حيث تصدت في القديم للحيثيين والفرس واليونان والرومان والبطالة والفرنسيين والانجليز ، الذين احتلوا مصر أحياناً من الدهر ، وحكموها فترات من الزمن ، ثم انحسروا عنها وتركوها ، وبقى الشعب المصري محتفظاً بذاته المتميزة المستقلة .

ولا شك أن مقاومة الشعب المصري - بمختلف الوسائل - كانت هي السبب الرئيسي في طرد هؤلاء الغزاة والمستعمرين ، ولم يحقق الأبطال التاريخيون انتصاراتهم الباهرة في تاريخ مصر والمنطقة ، كطرد الصليبيين وحصد المغول والتتار - إلا على أكتاف المصريين وبسواعدهم . بل إن الشعب المصري هو الذي طرد بثوراته المتعددة الحملة الفرنسية ، وهو - بعلمائه وتجاره - الذي نصب محمد علي حاكماً على مصر ، وهو الذي قام بقيادة عرابي بالثورة ومواجهة الجيش الانجليزي ، وهو الذي قام وأيد وساند ثورتى ١٩ و ١٩٥٢ .

وفي ظل ذلك التاريخ الطويل ناضل المصريون ضد الدخلاء الأجانب ، وحققوا الكثير من أجل الحفاظ على هويتهم وحماية شخصيتهم - رغم كل الغزوات التي تعرضوا لها في مختلف الأزمان والحلب ، ورغم ما توافد عليهم من الخارج - في الأزمنة الأخيرة - من ثقافات بفضل منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة .

وفي أيامنا هذه الحافلة بالتغيرات والتطورات السريعة المتلاحقة ، وما تشهده من آثار البث التلفزيوني وسرعة الاتصال والتقارب بين الدول - ينبغي أن ننتبه إلى ضرورة الحفاظ الإيجابي على قيمنا وعاداتنا وتقاليدها والهوى بهويتنا وعميق انتمائنا إلى الوطن ، والحرص على استقلال إرادتنا وتميز شخصيتنا .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

\* إعادة تدريس التاريخ المصري على أساس العناية بدور الشعب - أفراد وجماعات - في صناعة هذا التاريخ ، دون الاقتصار على سير الحكام والقادة .

\* العناية بإعداد مشروعات ثقافية وبرامج إذاعية وتلفزيونية إعدادا فنيا رفيع المستوى ، تدور حول شخصية الشعب المصري وعناصرها التاريخية والبيئية المادية والمعنوية . بما يتيح للعناصر الإيجابية في هذه الشخصية التفاعل والتأثير في مسيرة الحضارة .

\* توعية التلاميذ والطلاب باستمرار بالعناصر الثقافية التي بقيت لنا من العهد المصري القديم ، حتى لا يشعروا بأن هذه العناصر انقطع وجودها وتأثيرها في ثقافتنا المعاصرة .

\* الانفتاح على الثقافات الأجنبية المعاصرة ، بقصد التعرف عليها والتمييز بين ما ينبغي لنا أخذه منها وما

ينبغي الانصراف عنه ، حتى لا تتأثر هويتنا ولا تتغير قيمنا ومبادئنا ، ونظل محتفظين بتميزنا وهويتنا الثقافية المتفردة .

\* لما كان القرآن الكريم هو كتاب الإسلام الخالد ، والإسلام هو الأصل الأكبر والأبعد أثرا في ثقافتنا ، فإنه ينبغي الأخذ بسياسة تربوية تعليمية للاهتمام بالقرآن الكريم : حفظا ودراسة : في فروع التعليم ومراحله المختلفة ، على النحو الآتي :

- ضرورة أن يتم طلاب المعاهد الأزهرية في نهاية المرحلة الإعدادية حفظ القرآن الكريم كاملا .

- دعم الدراسات الأزهرية الخاصة بالقراءات وطولم القرآن .

- أن تستوعب مادة التربية الدينية في التعليم العام قدرا أكبر من آيات القرآن الكريم حفظا ودراسة .

- أن تأخذ التربية الدينية في المرحلة الجامعية والعالية شكل الثقافة الدينية ، فتتناول الدين كفكر وتشريع وحضارة ، على نحو فعال في بناء الفرد والمجتمع ، مع العناية بالرد على الانحرافات في فهم قيم الدين .

\* تنشيط دور المثقفين والمفكرين والأدباء والعلماء ، لمواجهة تغيرات الحاضر والمستقبل ، من خلال الهيئات والمؤسسات الثقافية والاتحادات والنقابات ، واللقاءات بينهم ، ودعم روابطهم والتنسيق والتعاون والتبادل الثقافي بينهم .

\* العمل على زيادة فعالية المنظمة العربية للتربية والعلم والثقافة ، وتمكينها من التفاعل الإيجابي مع المنظمات الثقافية الدولية ، والافسدة بما ينفع الأمة العربية من الثقافات الأجنبية المعاصرة .

## مشكلات الحياة الثقافية في الأقاليم

من شأن الحديث عن « الحياة الثقافية في الأقاليم » أن يوحى بالعديد من المعاني ، فهو من ناحية قد يشهد بالتنوع الثقافي ، وقد يمثل - من ناحية أخرى - وضعا وسطا بين ثقافة العاصمة وبين إمكانات الريف ومراكز المجتمع الزراعي ، كما يعترف بتميز ثقافة العاصمة عما يتفرع منها أو يوجد معها من إمكانات ، وبما يجعلها تمثل ثقافة المراكز القيادية ، وتستوعب قمة الوطنية أو القومية ، وتجسد روابط المجتمع وآمال المستقبل ووحدة التاريخ والقيم . ولا يحول هذا دون أن تعتمد الروافد الثقافية في الأقاليم ، أو أن يكون لكل إقليم ملامح ثقافية أو محلية ينفرد بها ، تبعاً لموقعه وبيئته وظروفه وعاداته ، ومدى تأثيره أو تأثره بما حوله من الأقاليم والمراكز الحضارية القريبة أو البعيدة .

ويعتبر الوسط البيئي والاجتماعي من أهم العناصر المؤثرة في طبيعة ثقافة الجماهير العريضة التي هي نتاج تلاقى وتفاعل الموروثات من عقائد وعادات وأخلاقيات ومهارات ، مع المكتسبات والمستحدثات المعرفية أيا ما كانت مصادرها ، ثم لا يكتفى بتنمية القديم منها وإنما يعمل على الإضافة والتجديد فيها . ومن هنا جرت العادة على التمييز بين عادات وأعراف وتقاليد ومنتجات مجتمعات أقاليم الصعيد مثلا ، وبين ما يقابلها في مجتمعات المدن الساحلية المألوفة السمات ، كما تمايزت بعض أوجه الإنتاج الفني والصناعي من إقليم إلى إقليم . ثم تجلت آثار التحول الاجتماعي بعد يوليو ٥٢ وصدر قوانين الإصلاح الزراعي ، وتغيرت الأنماط الثقافية في الريف والأقاليم ، وتوالت فرص

العمل في الدول النفطية ، والعودة منها بمستحدثات الأمور ووسائل الرفاهية النسبية ، وكل هذا مما تواترت نتائجه الاجتماعية والثقافية . ولم يكن القول بثقافات بيئية أو محلية أمرا تترتب عليه بالضرورة ازدواجية ثقافية في الروح أو الطابع والقيم ، في عصر تلاحقت فيه وسائل الاتصالات السريعة ، ونشط الإعلام إلى مدها ، وغلب فيه الشمول الثقافي أو الوحدة الثقافية ، واستقر مبدأ التعايش بين الخصوصيات - الذي يمثل الدين والقانون أهم عناصره نظرا لطبيعتها الملزمة .

وفي مصر ، امتدت تنظيمات الحكم المحلي بمدى صلاحيات ما عرف باسم « التقسيم الإقليمي للمحافظات » ، وما عرف باسم « الأقاليم التخطيطية » ، واسم « أقاليم التنمية المحلية » ، من حيث ما يستطيعه كل منها في تحقيق الاستقرار ووقف المنازعات المحلية وتداخل المسؤوليات الإدارية ، ومطالب الشخصية الاعتبارية ، وتنمية الموارد الاستثمارية ، وراحة المواطنين ، ومضاغة فرص العمل والعمال ، كما يتيح التكامل بين أجزاء الإقليم الواحد ، ويكفل التعاون المشترك بين الأقاليم المتجاورة .

وجمعت مصر من عناصر الوحدة الثقافية في مناطقها العام وتاريخها الطويل ، ما يزيد كثيرا عما تداخل فيها من عناصر التنوع ، لاسيما فيما يتعلق باللغة والأخلاقيات والتدين والتذوق العام ، وظل التنوع فيها تنوعا داخل وحدة حضارية كبيرة .

وكان المصريون الأوائل قد عاشوا بخصائصهم الإقليمية - منذ أواخر العصر الحجري القديم الأعلى ، أي منذ أكثر من عشرة آلاف عام - في وادي النيل الأدنى ، كجزء رئيسي من السلالات السامية الحامية وسلالات البحر المتوسط الجنوبية ، مع اختلافات محلية ضمنية متميزة ، تطورت على مر الزمن وميزت بين مجتمعات قلب الريف والصحراوات ، وشواطئ البحر الأحمر ، والبحر المتوسط ، وهي

اختلافات ترتبت على فوارق البيئات المحلية وسبل المعيش ، ونوعية الاتصالات مع الجماعات المجاورة لها في مختلف العصور والظروف .

وقد جمعت مصر القديمة في تشكيلاتها الإقليمية ومكوناتها الحضارية والثقافية بين ما أوحى به تكويناتها الطبيعية وتجمعاتها السكانية ، وما أملت أغراضها الاقتصادية والأمنية ، وعملت منذ نشأتها على الاستجابة للمركزية القوية واللامركزية المحكومة ، والتنسيق معها بما يكفل التكامل الاقتصادي والتعاون المشترك .

ومما يفسر به مفهوم الثقافة أحيانا ، أنها هي مجموع العناصر التي تغذي ذهن الفرد منذ أن يصبح واعيا بالحياة ، فيختزنها ويعبر بها في الوقت المناسب عن سلوكه وأسلوب حياته ، في أى موقف اجتماعي أو فكري يتعرض له . وهذه العناصر – التي تزيد أعدادها باستمرار – هي المعبرة عن هوية الشعب الذي تجمعها : وحدة اللغة ووحدة التاريخ والتراث ، والمشاركة الاجتماعية والتكافل الإنساني القريب .

وقالبا ما كان التميز في العادات والأعراف والتقاليد أشد عمقا في ثقافات الأقاليم عن مثيلاتها في ثقافات العواصم ، وإذا قامت الدعوة من حين إلى آخر بالتقريب بين مستوياتها المختلفة ، فإن ذلك لا ينبغي أن يمتد إلى محاولة فرض أساليب موحدة عليها ، لا سيما بالنسبة للمجتمعات النائية الموجودة في سيناء والنوبة الجديدة ، حيث ينبغي العمل على ترقيتها وتمييزها ، وإبراز العناصر الإيجابية في ثقافتها الإقليمية ، والابقاء على ميراثها الثقافي ، والعمل على رفع مستواه ومستوى الحياة فيه .

ويستعرض هذا التقرير بعض ما ينقص الحياة الثقافية في المحافظات والأقاليم المصرية الحالية من مجالات حيوية ، يمكن أن تزكى فاعلية الجهود المبذولة فيها ، وأن تحقق تكاملها الحضارى مع إبداعات

العصر الحديث ، لا سيما بعد أن شابتها مؤخرا بعض مظاهر التفكك والنمطية .

• ومن القليل النادر الذى يستشهد به من ثقافات خاصة في مصر ، منطقة النوبة الجديدة التي تقع بين أسوان وكوم أمبو . وهي تختلف عن النوبة القديمة التي كانت تقع جنوبي سد أسوان وتغطيها الآن مياه السد العالي ، وقد تشابه سكانها مع بدو الصحراء الجنوبيين في عزلتهم قبل التهجير وبعده .

وكان لهم ما يسعهم بالسمرة الجافة واللهجين اللتين يتكلمون بهما ( وهما الكتوز والغاكة ) .

ويهذين العاملين « اللون واللهجة » – بالإضافة إلى عامل العزلة – لعبوا دورا ما في وجود ثقافة فرعية لهم في جنوب مصر .

• لم يكن غريبا أن تظهر خصوصيات ثقافية محلية ، بما يتمتعها من القيم والموروثات ، وما تتفاوت به من حيث المستوى والإمكانات .

ويمكن البدء بالجانب الشعبى من ثقافة الأقاليم هذه ( وثقافة الأحياء الشعبية أيضا ) ، وهي الثقافة اللغائية التي لا يصطنع في اكتسابها نظم تعليم رسمية ، وتمثل في : اللهجات اللغوية ، وأساليب الفكاهة أو المأثورات الشعبية ، والتورية ، والمساجلات الشعرية والزجلية ، والأغاني والمواويل البلدية ، والألعاب والرقصات ، والآلات الموسيقية الشعبية ، فضلا عن الفنون والحرف التشكيلية والتطبيقية المتميزة ، والأزياء والحلى الخاصة ، والأكلات الشعبية .

أما العادات والتقاليد الاجتماعية ، فتتمثل في أنماط : التمييز والسلوك والقيم المتوارثة والأخلاقيات السائدة . ومن مكوناتها القصص الدينى ، وسير الأبطال ، والملاحم الشعبية بما تتضمنه من القيم الإنسانية والأمثال السائرة .

وتعتمد الثقافة الشعبية - عادة - على محورين هما : الثقافة الشعبية المتوارثة ، والثقافة الشعبية المستحدثة . وقد أمدت الثقافة الشعبية المجتمعات الإنسانية بأهم الخصائص التي تميز بعضها عن بعض ، وتنتقل كثرات اجتماعي وإنساني إلى الأجيال المتوالية .

ومنذ أواسط القرن التاسع عشر ، شاع مصطلح « الفولكلور » على الجانب غير المادي من الثقافة الشعبية ، ليشمل التقاليد والأعراف الشفهية ، والرقص والأغنية ، والحكايات والملاحم ، والطب الشعبي ، وما إلى ذلك .

ويتمثل الجانب المادي من مضمون الثقافة في الأدوات والأزياء وأشكال الفنون التشكيلية والأسلحة وما إليها ، مما يدخل في نطاق دراسات الأنثروبولوجي .

وتراث مصر في عصورها المتعاقبة حافل بالنماذج الثقافية المادية وغير المادية ، وكل منهما يحتاج إلى : نشر الوعي بقيمته ، والتوفر على جمعه ودراسته ، والحفاظ عليه بوسائل متعددة ، منها : جمع التراث الشعبي من الأدوات الحرفية والصناعية وعرضها في متاحف خاصة ، وحمل مجسمات وصور للاحتفالات والأفراح والمولد وفرق الغناء الشعبي ، وأزياء أفراد هذه الفرق ، والآلات التي يستخدمونها ، وتماثيل مجسمة لها ( بما يشبه محتويات المتحف الزراعي ومتحف الحضارة والمتحف الحربي ... ) ، مع القيام بالدراسات الميدانية لوضع خريطة أنثروبولوجية ، توضح ملامح البيئات الاجتماعية ، وما ينبغي أن يتوافر لها من إحصائيات وبيانات دقيقة ووقت كاف ، بما يخدم ثقافة الأقاليم وليس ثقافة العاصمة وحدها ، وهو مما تضمنته دراسة سابقة للمجالس عن « وسائل حماية الفنون الشعبية في مصر »

وكثيرا ما اعتبرت التجمعات الشعبية في مناسبات مولد الأولياء والقيسين من بقايا الثقافات الإقليمية والمحلية التي تستحق التشجيع ،

بناء على ما يفترض أن تقوم عليه من ثنائية في الأقوال والأفعال ، وما يردد فيها من أذكار وأناشيد دينية مستحبة ، وما يتذكره الناس خلالها من مروييات موروثة يمكن أن تستغل للتسجيل بالصوت والصورة ، لولا ما يتداخل فيها أحيانا من خرافات مقلدة ، وسلوكيات غير مرغوبة . ولا زالت الأمية هي الغالبة في أمثال هذه التجمعات ، رغم ما تبذله هيئات الكتب والثقافة الشعبية من إغراءات لجذب الأنظار إليها ، وما تتحمله من جراء تخفيض أسعار الكتيبات وأسعار دخول المسارح المتقلبة ، وذلك مما يتطلب إعادة تقييمها من حيث وسائل العرض والمحتوى ، في جميع الأقاليم ومختلف المناسبات .

• كان القانون ٤٣ المعدل لسنة ١٩٧٩ قد حدد اختصاصات المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها الإدارية الخمسة ، وهي : المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية ، في مجالات شئون الثقافة والإعلام ، بصورة عامة - على النحو الآتي :

« تعمل الوحدات المحلية - كل في دائرة اختصاصها - في إطار السياسة العامة للمجلس الأعلى للثقافة والخطة العامة للدولة - على تيسير سبل الثقافة للمواطنين ، ولربطهم بالقيم الفكرية والروحية والأخلاقية للمجتمع . وكذلك تنمية المواهب في شتى مجالات الفكر والفن ، وذلك بإنشاء وإدارة المتاحف ودور العرض والمسارح ، ومنع التراخيص الخاصة بها ، ومراقبة نشاطها » .

وتتولى المحافظة مباشرة ما يأتي :

- إنشاء وتجهيز وإدارة قصور وبيوت وقوافل الثقافة ، للعمل على نشر الثقافة في التجمعات الطلابية وتجمعات العمال والفلاحين .
- تشجيع إقامة دور عرض جديدة وتقديم النشرات اللازمة .
- الترخيص بإنشاء الجمعيات الثقافية وإقامة المنتديات الفنية والإشراف عليها .

- تنظيم المسابقات والمهرجانات والموااسم الفنية المحلية بالتبادل مع المحافظات الأخرى .

- تنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل على نشر الوعي القومي .

- تباشر المحافظات الإشراف والتوجيه لمكاتب الإعلام الواقعة في نطاقها وتنظيم الخدمات الإعلامية لتحقيق أهداف وسائل الإعلام .

وإذا كانت القاعده في دول أخرى عريقة - في نظام الإدارة المحلية - أن الجانب الذي يخضع لرقابة السلطات المركزية من قراراتها يكون محدوداً ، فإن الظروف المصرية قد انتهت إلى إخضاع قرارات المجالس المحلية - في معظم الحالات - لتصديق السلطات المركزية . ولعل مرجح ذلك أن المجالس المحلية بمصر تعتمد اعتماداً كاملاً على الحكومة المركزية في مجال التمويل للضعف الشديد في الموارد الذاتية للمحليات .

• صحافة الأقالييم : وعن دور هذه الصحافة يحسن البدء بالحديث عما لها وما عليها ، وهي التي كان من المفروض أن تعبّر عن نبض المحليات أكثر مما عداها من بقية وسائل الإعلام والثقافة والاتصال ، وأن تمثل آمال قرائها المحليين الراغبين في تحقيق ميولهم في مجال الكتابة والفنون وبقية صور الابداع ، ولا يجدون فرصتهم في صحافة العاصمة .

ومصر لا يفتقها الموهوبون والمبدعون في كل عصر ، ولكن الذين يظهرون منهم هم الذين يقتربون من بذرة الضوء في العاصمة ، دون رواد صحف الأقالييم التي مازال صوتها ضعيفاً ، لا يصل إلى مواطنيها الواقعين تحت تأثير صحف العاصمة الكبرى .

وقد لا تظلو بعض صحف الأقالييم من إبداعات نسبية في النثر والشعر ، وأحاديث عن المرأة والشباب والتاريخ والرياضة ، وتجديدات

الحياة العلمية من حين إلى حين ، ولكنها تظل محدودة الأثباء ، محدودة الانتشار .

ورفقا للإحصائيات ، بلغ عدد الصحف الإقليمية التي صدرت لها الموافقة على إصدارها ١٥ صحيفة قبل إنشاء المجلس الأعلى للصحافة في عام ١٩٨١ ، منها ١١ صحيفة منتظمة الإصدار ، وأربع صحف غير منتظمة الإصدار . وزاد هذا العدد من الصحف الإقليمية التي تمت الموافقة على إصدارها منذ عام ١٩٨١ حتى بلغ ٨٠ صحيفة ، منها ٣٠ منتظمة الإصدار ، وخمس غير منتظمة الإصدار ، إلى جانب ١٧ صحيفة توقفت عن الصدور ، و١٢ صحيفة لم تصدر إطلاقاً .

ومن بين هذه الصحف نحو ٢٠ صحيفة تصدرها المحافظات والمجالس المحلية رأساً ، وهو ما ساعدها على الاستمرار ، وإن كانت في غالبيتها صحفاً شهرية قليلة المحررين ، تهتم أساساً بالصفحات الإعلانية ، والزيارات الرسمية ، والنشر عن المفقودات . ثم ظهر إلى جانبها مؤخراً نحو خمس عشرة صحيفة ، مثلت الاتجاهات العزبية الناشئة . وثمة مجلات ثقافية إقليمية هامة تعثرت لعدم توافر الإمكانيات .

ويصعب القول بأن هذه الصحافة الإقليمية قد نجحت تماماً في مقاصدها ، أو فشلت تماماً في تحقيق أهدافها . والتجربة الحالية - في حد ذاتها - جديرة بالدراسة والتبشير بنجاحها مع مستقبل الأيام . وسوف تنهض الصحف الإقليمية مع ازدياد نهوض الشعب ، لانها - في البداية والنهاية - صابرة منه وله . ومع توسيع قاعدة الديمقراطية ، والدول عن سياسة تصيد الأخطاء الصغيرة ، ونشاط الأحزاب الفعلي فيما يفتح الناس ، ينبغي أن يكون للصحف الإقليمية الصوت المسموع فيما يواجهها من مشكلات ، وأن يتقرر حق الأفراد كاملاً في إصدار

هذه الصحف ، ويعاد النظر في أمر الدعم المادي للصحف بنوعياتها المختلفة .

• قصور وبيوت الثقافة : تتبع هذه القصور والبيوت الهيئة العامة لقصور الثقافة . وكان مقررا لها أن تنتشر في نحو ٤٥٠ موقعا ، وأن تعمل على نشر الثقافة بين أفراد الشعب ، والنهوض بمستواهم الفكري والفني لمسايرة العصر الحديث ، وذلك بالوصول بهم وإليهم في كافة الأحياء والمدن - حتى يتسنى للجميع الحصول على نصيبهم المناسب من الثقافة والمعرفة . وثمة تقرير إحصائي عن أنشطة هذه القصور والبيوت خلال عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وكانت نتائجها مما يستلقت النظر . ففى عام ١٩٩٠ بلغ عدد قصور الثقافة ٣٩ قصرا ، بينما بلغ عددها في عام ١٩٨٩ - ٤٥ قصرا ، أى أن العدد انخفض بنسبة ١٣ ٪ .

وبلغ عدد بيوت الثقافة في ١٩٩٠ - ٢٣٢ بيتا ، بينما كان عددها سنة ١٩٨٩ - ٣٣٠ بيتا ، أى أنها انخفضت بنسبة ٢٣ ، ٦٩ / .

وفيما يتعلق بتوزيع قصور الثقافة على المحافظات ، تبين أن غالبية المحافظات يوجد بها قصر واحد ، في حين بلغ عدد المحافظات التي يوجد بها قصران للثقافة ٦ محافظات . أما محافظة القاهرة فقد بلغ عدد قصورها ثلاثة في مقابل ستة قصور لمحافظة الاسكندرية ، وفى دمياط يوجد قصران مقابل قصر واحد للدقهلية - مما يدل على أنه لا يوجد معيار محدد يتخذ به عند إنشاء هذه القصور .

أما بالنسبة لبيوت الثقافة فقد كان الوضع مختلفا ، حيث بلغ عددها في القاهرة ١٩ بيتا ، بينما لم يزد في الاسكندرية على بيتين فقط ، وبلغ في محافظة الدقهلية ١٨ بيتا ، ثم محافظة البحيرة ١٧ بيتا ، تليها محافظة الشرقية ١٣ بيتا ، وكل من القليوبية وأسوان عشرة بيوت ، ويوجد في شمال سيناء ٩ بيوت ، وفى جنوبها ٧ بيوت .

وفى كل من مرسى مطروح والاسماعيلية خمسة بيوت ، ثم بورسعيد والفيوم وبني سويف والبحر الأحمر لكل منها أربعة بيوت . أما السويس ودمياط فلم يزد عدد البيوت فيها عن ثلاثة .

وفيما يتعلق بحركة القراءة واستعارة الكتب بالمكتبات التابعة للقصور وبيوت الثقافة ، فقد تبين أن الاتجاه العام سنة ١٩٩٠ كان نحو الانخفاض بالمقارنة مع سنة ١٩٨٩ . ففى القاهرة بلغ عدد القراء ١٨٠٧٧ فى عام ٨٩ ، ثم انخفض فى سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٥٠٤ . أما عدد الكتب التى أعيرت فقد بلغ فى عام ١٩٨٩ - ١٦٦٧٦ كتابا ، ثم انخفض فى العام التالى إلى ١٢١٧٤ كتابا ، وزاد رصيد المكتبة زيادة ضئيلة .

وفى محافظة الاسكندرية بلغ عدد القراء فى عام ٨٩ - ٤٢٠١٧ ، ثم انخفض فى العام التالى إلى ٣٥٩٤٩ قارئ ، وانخفض عدد الكتب المعارة بنسبة ٦٨ ، ٩ ٪ كما وانخفض رصيد الكتب بالمكتبة بنسبة ٢ ، ٨١ ٪ .

وتكررت أغلب هذه الظواهر فى المحافظات الأخرى ، وشمل الانخفاض عدد القراء ، ووضح التحسن بعض الشيء فى بعض محافظات الصعيد مثل أسيوط وسوهاج ، دون قنا وأسوان والوادى الجديد .

وليس فى البيانات المتوافرة ما يعين على التعرف على عوامل الانخفاض الذى طرأ على عدد القراء وعدد الكتب المعارة ، وعلى رصيد الكتب . وقد يرجع السبب إلى الظاهرة المتكررة فى مصر حيث الحماس والاندهاش فى البداية ، ثم يفتى التوقف والتراجع سريعا . وقد يرجع إلى نوعية الكتب الموجودة وميول القراء ، أو ضيق المكان وقلة تزويد المكتبة بالكتب الجديدة أو المفيدة ، وحاجة القاعات إلى تزويدها بالمقاعد

الكافية ، وآلات عرض للأفلام السينمائية ، وتنشيط الفرق المسرحية التي تتبع الثقافة الجماهيرية .

• التعليم والحياة الثقافية في الأقاليم : للعلم والثقافة أدوار متداخلة ، يكمل كل منهما الآخر ، ويعاونه في تكوين المواطن الصالح ، وتنمية إمكاناته ، وإشباع اهتماماته وهواياته . ولا شك أن الأجيال العاصرة من شباب المجتمع المصري قد وجدت من فرص التعليم والتنشيط ما لم تشهد الأجيال الماضية في الريف والحضر ، وتضاعفت أعداد المدارس والمدرسين ، وأعداد المعاهد المتنوعة ، وأطلقت مجانية التعليم وأصبحت متاحة بكل مراحلها لأبناء الكافة من المواطنين ، حتى كبرى الجامعات .

أما مدى ما حقته أجهزة التعليم العام للثقافة فهو قليل ، ولم ينجح كثيرا في الارتقاء بواقع المجتمع وثقافته بصورة كافية . ولا زال هذا التعليم يعاني من النقص البالغ في توفير مطالب المناخ الثقافي للحواضر والمواصم والأقاليم ، بل والقاهرة ذاتها إلى حد ما ، نتيجة لقلة الإقبال على مهنة التدريس في مدارس الريف والأقاليم ، وفقر مكتبات المدارس وأجهزتها العملية والفنية - رغم ضخامة أعداد التلاميذ الذين كان يمكن أن ينتفعوا بها في ترقية ثقافتهم ، ورغم الجهود المبذولة الآن للارتقاء بمكتبات الأطفال والشباب . وقد يضاف أثر ازدهار جداول التدريس التي لا تكاد تتيح للمدرسين تشجيع تلاميذهم على ممارسة الأنشطة الثقافية الحرة - في نطاق ما يتوافر لإنشائها من الجمعيات المدرسية التاريخية والأدبية والفنية والعملية ، فضلا عن الرحلات الأثرية والهوايات الفنية والصناعية .

ولم ينجح التنشيط الحالي كثيرا في تحسين واقع المجتمع الريفي ، ودفعه إلى طريق التنمية الذاتية والاجتماعية بصورة كافية ، ولا زالت أمية الكبار في القطاعات العامة من هذا المجتمع باقية ، وإذا كانت قد

انخفضت نسبتها إلى ما بين ٤٠ - ٥٠ ٪ ، إلا أن أرقامها الفعلية قد تزايدت ثانية بالتزايد المطرد في عدد السكان . ولا زالت ظاهرة تسرب الصغار من دائرة التعليم العام في الريف مشكلة أخرى لم تحل ، وهي لا تقل عن ٢٠ ٪ في التعليم الابتدائي ، وما يقرب من مليون طفل قد يأخذون سبيلهم للانضمام ثانية إلى أعداد الأميين .

ورغم التشجيع على الالتحاق بالتعليم الفني المتوسط ، لم يجتذب التعليم الزراعي غير ١٠ ٪ من أعداد طلابه ، وهكذا قلت الاستفادة الريف من نتائج تعليم أو تثقيف أبنائه ، حيث تنصب أغلب نتائج تعليمهم في المدن التي ينتقلون إليها ، بعد أن يتركوا مهنة الزراعة والصناعات الريفية بحثا عن الأجر الأعلى وفرص الحياة في المدن التي يخدمون فيها أعمالا غير ذات إنتاج متقدم .

أما فيما يختص بالتعليم الجامعي ، فقد ترتب على التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية أن وصل عددها تدريجيا إلى اثنتي عشرة جامعة ضمت نحو ١٧٠ كلية ، عدا جامعة الأزهر وكلياتها ، وانتشرت هذه الجامعات وتلقت بها بقية مؤسسات الثقافة والتثقيف في الحواضر الرئيسية ، بعد أن كانت شبه قاصرة على القاهرة والاسكندرية . وقام هذا التعليم الجامعي والعالي بدوره في تقليل الفواصل الاجتماعية والثقافية بين فئات المجتمع في المدن والأقاليم ، كما ساعد على تحسين أوضاع الأفراد في مجالات العمل والقيم الاعتبارية في المجتمع ، وزاد تقبل الرأي العام في الأقاليم لإلحاق الطالبات بالمعاهد العالية والجامعات ، وضعفت الاعتبارات التي كانت تحول بين الطالبات وبين ما يستطعن تحصيله من العلم أو التدريب عليه من المهن المختلفة في الأقاليم .

وكان من المتوقع أن تتأثر الأقاليم كثيرا بالموثرات الحضارية والاجتماعية لجامعاتها الجديدة ، وأن تعمل هذه الجامعات على



استحداث تخصصات بيئية متميزة ، مع توفير الكفايات الضرورية لها من بين أعضاء هيئات التدريس المستقرين في ذات المدن التي نشأت فيها ، وذلك على أمل أن تتمكن كل جامعة منها من إشاعة روح الإبداع والتنافس العلمي والثقافي في ميادينها وفيما بينها وبين بقية الجامعات القائمة ، وأن يشعر طلاب كل جامعة بشخصيتها المتميزة المتكافئة مع مطالب بيئتها وطابعها الثقافي ، إلى جانب مساهمتها للتطور العالمي في العلم والثقافة ، وعلى أمل أن يكون في قلة الأعداد النسبية للطلاب بهذه الجامعات الإقليمية ما يساعد على تحسين العملية التعليمية والتثقيفية فيها .

ولكن وقفت في سبيل تحقيق هذه الأهداف عوائق شتى ، منها : قلة صلاحيات الطابع الهندسي والإنشائي العام للكليات والمكتبات والمعامل القائمة ، ونقص ما يقف بمطالب المناخ الثقافي العام في كل إقليم – بما ينعكس على الطابع الأكاديمي ، وما يفترض له من الساحات المناسبة للأنشطة الرياضية والثقافية المتنوعة ، فضلا عما يتصل بها من المساحات الخضراء . ولهذا تكررت المناداة بوجوب استكمال مطالب البنية الأساسية للمنشآت الجامعية ، وكفالة الحد الأدنى من هياكلها الأكاديمية ، فضلا عن المحتوى العلمي الواجب توافره عند انشاء أية جامعة مستحدثة وأية كلية جديدة ، كما يتمين الاقتراب من المعدلات العالمية التي تجعل مقاعد المكتبة الجامعية لا تقل عن ١٠ / من عدد الطلاب ، وما إلى ذلك من مقومات الحياة الثقافية .

وقد أدت بعض الجامعات والكليات الإقليمية المصرية دورها الأكاديمي والاجتماعي إلى حد مقبول ، وأسهمت بنسبة متفاوتة في النهوض بالطابع الثقافي والاجتماعي للمجتمعات التي نشأت فيها ، وتحقيق ما كان متوقعا من أعضائها لبث الحيوية والحدثة والتنوع في الفنون والمسابقات والمباريات التي يشاركون فيها ، وتأسيس الجمعيات

الأدبية والفنية والابداعات العلمية والمعارض الفنية ، وإثراء الصحف والمجلات الإقليمية بما يعمل على تنقية المعتقدات والموروثات الشائنة من الشوائب خلال المناسبات والتجمعات الشعبية . ولكن – وفي مقابل هذا – يلاحظ أن هناك ما يحتاج إلى استكمال ، ومن ذلك : القصور النسبي في المنشآت والمكتبات والتجهيزات ، وعدم توافر أعضاء هيئات التدريس وهم رعاة الثقافة الراقية الفعليون ، والاضطرار من ثم إلى الاعتماد على انتداب بعض أعضاء الجامعات الأقدم رغم مشاق الانتقالات وقلة ساعات المحاضرات التي يستطيعون الوفاء بها . وكانت المحصلة المباشرة لكل هذا ، هي انخفاض المستوى الثقافي لطلاب الأقاليم حتى لنوى الجامعات المرتفعة منهم ، وانكماش الصلات بينهم وبين أساتذتهم ، وقلة الاقتداء بهم في مجالات الثقافة الراقية والسلوكيات الحميدة .

وعلى أية حال ، فإذا كانت الخدمات الطلابية الراهنة في الجامعات المصرية قد أوفت بأغراضها المادية إلى حد معقول ، إلا أنه لا زال هناك ما يعوق اكتمال شخصية الطالب الجامعي من حرية الانطلاق الفكري ، والانفتاح على المعرفة الموسوعية الحديثة ، وممارسة المناقشات الموضوعية ، والتطبيقات العملية المثمرة .

وفي الحياة الفنية ، لاتزال الأقاليم يعوزها ما يكفيها من الجمعيات الثقافية والفنية والمسارح ودور العرض والعروض التشكيلية الثابتة والمتنقلة ، كما يعوزها الطابع الجمالي للمنشآت العامة والمناخ الثقافي العام .

• أثر الدين في ثقافات الأقاليم : عرف الشعب المصري بتدينه السمع وحبه للثقافة الدينية ، عبر العصور المتتالية ، واستقبل بنقاء فطرته الديانات السماوية – واحدة بعد الأخرى – بقبول حسن . وقامت مصر بواجبها نحو إقامة المؤسسات التعليمية بالأزهر وروافده –

ويتمثل هذا الآن في أنه يوجد حوالي ٥٠٠٠ كتاب يمينها الأزهر في القرى والأحياء الشعبية ، كما يوجد زهاء ١٠٠ حلقة تحفيظ للقرآن في المساجد التي تتبع وزارة الأوقاف .

أما بالنسبة للدعاة - الذين يقع عليهم عبء نشر الثقافة الدينية : فإن العدد الذي يتخرج في جامعة الأزهر من الدعاة لا يكاد يسد حاجة وزارة الأوقاف والأزهر ، ولم تكن هناك خطة للإشراف على منابر جميع هذه المساجد ، أو لها بالخطباء من العلماء ، على أنه تجرى معالجة هذا الموضوع ، وقد اتخذت فعلا عدة إجراءات منها :

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل لجان التوعية الدينية بالمحافظات برئاسة المحافظ المختص وعضوية عدد من القيادات التنفيذية والدينية والتعليمية ، تختص باختيار خطباء صلاة الجمعة بالمساجد الأمامية بالمحافظة ، وتوجيههم لربط الدين بالحياة والأحداث البيئية والعامية ، والتخطيط لقوافل التوعية الدينية .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء اللجنة العليا لشئون الدعوة الإسلامية ، برئاسة شيخ الأزهر ، وعضوية عدد من الوزراء ووكيل الأزهر ومفتي الجمهورية ورئيس جامعة الأزهر ، وعدد من رؤساء الجامعات العاملة في مجال الدعوة . وتختص باقتراح خطط وسياسات الدعوة الإسلامية ، ودراسة الوسائل والامكانات التي تساعد على نشر الدعوة ، والتنسيق بين الأجهزة العاملة في مجال الدعوة بدراسة تقارير لجان التوعية الدينية بالمحافظات .

- إقامة ندوات دينية ، وتوجيه القوافل الى عواصم المحافظات ، على أن لجان الدعوة بالمحافظات تحتاج الى إحكام التخطيط والتنسيق .

٤٥٨

وترى بعض البحوث أنه يعيش ما يزيد على ثلاثة أرباع المصريين بالريف والأقاليم ، حيث تكون الأسرة الريفية هي محور التجمع الأول الذي يتأسس فيه النشء جيلا بعد جيل ، فإذا صلحت بيئته صلحت ركائز المستقبل من الشباب فيما يخص البدن والفكر والروح ، وحينئذ يمكن أن تتولى بيوت الثقافة وساحات الألعاب والرياضة تزكية العناصر الجيدة من هذا النشء ، لتتمهدهم بالرعاية اذا استطاعت أن تتحول الى مراكز للإشعاع الثقافي في أقاليمهم . وحينما تتكشف هذه البراعم في قطاعات كثيرة من المجتمع ، تصبح القوافل الثقافية بديلا عمليا لقلة أعداد بيوت الثقافة أو قصور الثقافة .

ومن أجل إبراز العناصر الإيجابية في الثقافات الاقليمية والبقاء على تمايزها ، يجب بذل المزيد من الاهتمام بثقافة الطفل وتشويقه الى التعرف على مفاخر بلده ، وإنشاء المزيد من المكتبات والمتاحف الصغيرة المجسمة للنهوض بمستواه العقلي والوجداني ، وتشويقه الى التعرف على مفاخر بلده والاطليم الذي يعيش فيه ، والمشاركة في التجمعات المدرسية للكشف عن المواهب النامية في أيامه .

ولاشك أنه كان لنشاط الدعوة الى تنظيم النسل بعض الأثر في رفع المستوى الثقافي للعدد الأقل من أفراد الأسرة القروية ، في المسكن والملبس والطعام ووسائل الترفيه .

وتختلف عن هذه المستويات ، الطوائف الأخرى الأكثر عددا والأقل حظا من وسائل الثقافة ، وهي الطوائف الكائنة في سبيل لقمة العيش من قبل أن تبلغ سن العمل . ولأزال الكثيرون من أبناء الأقاليم يؤثرون تركيز اهتماماتهم على مشكلات المدن ، وأن القيادات المسئولة عنها تفضل الانتقال الى المراكز والحواضر لحل مشكلات الريف ، وليس العكس . ومن المفروض أن تقدم هي القوة الحسنة لتشجيع الشباب المثقف على بذل المزيد من الاهتمام بالأهالي ، ليرتقوا بهم ثقافيا ،

ويسهموا - ما استطاعوا - في تزكية اخلاقيات المجتمع القروى وقيمته الحميدة .

• أثر القوة : إن الثقافات الاقليمية وإن شابها ارتفاع نسبة الامية فيها ، الا إنها تميزها شدة الارتباط بالأرض ، والوفاء للجيرة ، والتمسك بالتقاليد ، وحب التكافل الأسرى والاجتماعى . وعادة ما يعتز المواطنون في البيئات الاقليمية بالنابهين من أبناء أقاليمهم . ولا ينفى هذا أن الشخصية الكبيرة الناجحة هي ملك للوطن كله ، ولكن غالبا ما تتضاعف الأضواء حول صاحبها إذا ما ترددت أصداء أعماله ومنجزاته بين قومه وأهل بلده ، ولا أقل من إعلان تكريم الوطن له ، وتعريف الأجيال بمآثره - بتسمية بعض المؤسسات الثقافية والتعليمية والعلمية باسمه ، والاشادة بذكوره على لوحات تتقش لدى مدخل محافظته ، لاتخاذها قدوة يحتذيها أبناء عهده ونسله . وقد سبقت عدة أعمال من هذا القبيل لتخليد ذكريات النابهين في الأقاليم عاما بعد عام ، وإطلاق أسمائهم على بعض المدارس والمستشفيات واليادين والشوارع ، ولكنها لاتزال قليلة ، ويحسن ربطها بمشروعات تنمية أو بمعالم ثقافية وسياحية ، مع ضمان نظافتها والانفاق عليها ، والحفاظ عليها بصفة دائمة من قبل أهل أقاليمهم ، وتزكية الأعمال والصناعات والفنون المرتبطة بشهرتهم .

ولا جدال في أهمية ما أدت اليه وسائل الاتصالات الثقافية الحديثة - المسمومة والمرئية ، من تحقيق التواصل الفكرى بين ثقافات العاصمة وثقافات الأقاليم ، والعمل على ترقية المعارف ومستوى النوق العام ، ولا جدال كذلك في بعض ما يؤخذ عليها مما أشاعته من نماذج دخيلة : بعضها نافع مثقف ، وبعضها سطحي مبدد للوقت والطاقة ،

وقد تغيب روح التنسيق بين برامجها بحيث يبدأ بعضها بعد منتصف الليل ، ويتأثر بها المثقف البسيط أكثر من غيره .

وقد حدث في مقابل الاتجاه المعاصر إلى تقوية الخدمات المحلية التي تمثل بعضها في إنشاء عدة شبكات إذاعية وتلفزيونية محلية - ورغم تقدير أسباب وفوائد تركيز الإعتتماد على المحليين في هذين المرفقين ، ودفعهما إلى التنافس الثقافى المفيد - فقد تخوف اتجاه آخر محافظ من نتائج عزلهما عن الأم الكبيرة في القاهرة ، وهو ما يمكن الحد منه عن طريق حسن التكامل وسلامة التخطيط .

وفيما يختص بتنوعية المضمون الثقافى الذى يمكن نقله إلى القرية ، يمكن استبعاد فكرة أن الخدمات الثقافية للمدينة هي وحدها الأشكال النافعة للقرية ، في حين أنه يمكن الاستفادة من ثقافة القرية بخاصة وهي متعددة النواحي ، وقد تمتزج أحيانا بثقافة المدينة . وتصل بها إلى أشكال ثقافية وقيم محمودة جديدة .

• حول آثار الأقاليم : لا شك أن الحياة الثقافية للأقاليم المصرية قد تأثرت - الى حد ما - بمدى تعاملها مع ما بقى فيها من المعالم الأثرية ، التي مثلت أغلب أنماط العمارات والفنون القديمة ، وتوزعت داخل الأقاليم وحولها ، وأتاح هذا مجالات ثقافية هتلى للاشادة بالتراث والترغيب في معرفته ، والعمل على تنشيط الانتفاع به سياحيا داخل الأقاليم ذاتها . ويعنى هذا : ضرورة تحمل هذه الأقاليم ببعض المسئولية المادية والمعنوية مع هيئة الآثار في حمايتها وصيانتها وترميمها ، والاعلام بنواحي الابداع فيها ، وتعبيد الطرق المؤدية اليها ، والانتفاع بالتالى من دخولها السياحية .

وهناك حقيقة واقعة مفادها : أن محافظة القاهرة - برغم شدة اتساعها وضخامتها - لا تتضمن من الآثار المصرية الكبيرة

القديمة القائمة غير أجزاء من معابد مدينة أونو وملحقاتها التي كشف منها في منطقة المطرية باسم كلية الآثار بجامعة القاهرة .

ولم يقابل هذا ، تركزت غالبية آثار مصر الإسلامية - التي تبلغ المئات من روائع الآثار الكبيرة الفريدة - داخل مدينة القاهرة ذاتها ، وعلى أطرافها ، بينما توزع أقلها في رشيد والاسكندرية وقوص وغيرها ، وقامت جميعها بمثل ما قامت به الآثار المصرية القديمة من بحث قيمة التراث ، والوعي بالجمال وسلامة النطق ، وتشجيع النشء على احترام الآثار ، والدعوة الى حمايتها من أخطار الامتداد الزراعي والسكني ، ثم التعمد على ارتياد المتاحف الأثرية والمعارض الفنية . وإن ظلت المتاحف الإقليمية قليلة العدد والمحتوى ، ويحاجة الى دفعات ثقافية قوية .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

\* مراعاة وحدة الطابع العام للثقافة المصرية ، مع تنوع مستوياتها ، وتعدد العصور والخبرات المرتبطة بها .

\* التعامل مع الحياة الثقافية للأقاليم باعتبارها تراثا مترابطا ، جمع بين ثقافة العواصم ، وثقافة الجماهير في الريف والبادي ، والمراكز والحوضر

\* مراعاة استمرارية التحول الاجتماعي في مصر الحديثة ، وتغير الأنماط الثقافية فيها بعد يوليو ١٩٥٢ ، وما أدت إليه من التداخل بين القيم الموروثة والمكتسبات المستحدثة ، والعمل

على تكثيف الجهود للافسدة ثقافيا من إيجابيات هذه التغيرات دون السلبات .

\* العمل على تنويع الفوارق تدريجيا بين الأقاليم والمحليات النائية ، عن طريق التنمية الذاتية وخدمات الإصلاح ، والنهوض بموروثاتها من الفنون والصناعات ، دون فرض أية أساليب موحدة عليها .

\* مواجهة العناصر الدخيلة بدعوى خصوصية الأطراف الحدودية في مثل النوبة وسيناء ، مع الإبقاء على ميراثها الخاص ورفع مستواه ، والانتفاع معه بإنجازات العصر الحديث .

\* تزكية ما سبقت الدعوة إليه من نشر الوعي بالفولكلور المصري وإحياء نماذج الناجحة ، عن طريق تجميعها وتسجيلها بالوسائل الحديثة ، ودراستها ، وتجسيد بيناتها الاجتماعية في متاحف اثجرافية تخدم ثقافة الأقاليم ، مثلما تخدم ثقافة العاصمة .

\* التوسع فيما دعا إليه القانون ٢٣ المعدل لسنة ١٩٧٩ من تثقيف المواطنين بالقيم الفكرية والروحية والأخلاقية ، وتنمية مواهب النشء في شتى مجالات الفكر والفن ، مع زيادة وتطوير قصور وبيوت وقوافل الثقافة ، على أن يتقرر لها معيار ثابت يؤخذ به عند إنشائها في المدن والأقاليم .

\* التحليل الدوري لموامل الارتفاع والانخفاض فيما يخص أعداد رواد وقراء هذه القصور والبيوت والمكتبات ، وعدد الكتب المعروضة فيها والمستعار منها ، مما قد يرجع إلى نوعية الكتب وميول الزوار ، وعرض الشرائح والأفلام ، وأنشطة الفرق المسرحية المحلية والزائرة .

\* توسيع نطاق المسابقات والمهرجانات الأدبية والفنية والتشكيلية والصوتية والرياضية بالتبادل مع بقية المحافظات ، وزيادة ما تقدمه من

إغراءات ثقافية وتعليم ديني ، في جميع المناسبات ومختلف الأقاليم .

\* تأكيد مسئولية كبار المثقفين عن مواجهة صور اللبس والإبهام حيثما وجدت في التجمعات الشعبية والشئون القومية والمحلية ، ومواجهة ذلك مواجهة منطقية ميسرة محببة ، بأسلوب علمي محايد ، وهو ما نفذته جزئيا دعوات السهرات الرمضانية .

\* تيسير إصدار الصحف الإقليمية ، والنهوض فيها بالثقافة الشعبية والممارسات الديمقراطية ، حتى يصبح لها صوت مسموع فيما يواجه الأقاليم من مشكلات ، ويشجعها على تغليب المنهج الاعلامي أكثر من خدمة الجانب الاعلامي والزيارات الرسمية والنشر عن المفقودات .

\* وجوب مضاعفة الخطوات العملية لمحو أمية الكبار في الريف والأحياء الشعبية ، واعتبار هذا المطلب الملح هدفا قوميا يمكن أن تتعدد عوائده .

\* زيادة الإجراءات اللازمة لمعالجة أسباب تسرب تلاميذ الأقاليم والقرى من التعليم العام ، ومنع عودتهم بالتالي إلى صفوف الأميين \* الارتقاء بوسائل ومناهج وتجهيزات التعليم الفني والزراعي والصناعي بخاصة ، والاهتمام في الوقت نفسه بمستويات القانمين بالتدريس فيه .

\* توجيه خريجي التعليم المتوسط والعالي الى آفاق جديدة من الرقي بمستويات القرى وتعمير الصحارى ، والرقي بأساليب حياتهم الاجتماعية ، مع توفير الإمكانيات المادية الضرورية لمصلحتهم .

\* تنمية الشخصية المصرية المثقفة بوجه عام ، عن طريق زيادة أعداد المكتبات والمراسم والفنون التشكيلية المجانية في كل حي أو قرية أو مدرسة ، بل وفي كل مكان يناسبها .

\* التنسيق بين ما يدرس في المراحل الثانوية والمرحلة الجامعية من أساسيات العلوم والمعارف ؛ وبين مقومات الثقافة والقيم الروحية ، بما يحقق وحدة المعرفة الانسانية في مبادئها الجوهرية .

\* تحريك عمل اللجنة العليا للدعوة الدينية في الأزهر ولجان التوعية بالمحافظات ، ودعمها ماليا .

\* العمل على تحصين الشباب من الأمية الدينية بمختلف الوسائل ، ومنها :

- تكثيف نشر الكتيبات التي تشرح وسطية الاسلام ، وتعالج أحداث الحياة الراهنة بالرؤية الاسلامية الصحيحة .

- زيادة جرعة الثقافة الدينية ، كما وكيفا ، في جميع وسائل الاعلام .

\* التأكيد على القيادات الإقليمية بتركيز الاهتمام بمشكلات الريف في الريف ذاته وليس في مدته وحواضره وحدها ، وتقديم القدوة لتشجيع الشباب المثقف على بذل المزيد من الرعاية للأهالي ليرتقوا بهم ثقافيا ، ويذكوا لديهم - في الوقت نفسه أخلاقيات المجتمع القروي وقيمه الحميدة ، مثل : شدة الارتباط بالأرض ، والوفاء للجيرة ، وحب التكافل الأسري .

\* التقليل من نمطية التخصصات العلمية والعملية في الجامعات والمعاهد العليا المستحدثة ، وتزويدها بما يكفل الخصوصية الأكاديمية والثقافة المتميزة لكل واحدة منها .

\* تشجيع استقرار أعضاء هيئات التدريس الجامعي - وهم رعاة الثقافة - في ذات أقاليم جامعاتهم ، مما يتيح فرص الانتفاع بجهودهم الثقافية .

• التوسع في تعريف الأجيال الصاعدة بمآثر الشخصيات الناجحة في المجتمع بما ينمي خاصية الولاء ، ويزكي لذكرى النابيين في العواصم والأقاليم - عن طريق تخليد أسمائهم مقرونة بأعمالهم وأفضالهم المعنوية والمادية .

• إتاحة المجالات الثقافية للإشادة بالتراث الأثري والترغيب في معرفته ، والعمل على تنشيط الانتفاع به علميا وعمليا وسياحيا ، بعد توفير القدوة الطيبة من اهتمام الدولة بهذا التراث وصيانتة ، وإعطائه حقه من الإعلام بأهميته ونواحي الإبداع فيه - في المناطق الأثرية ذاتها ، وفي المتاحف الإقليمية .

### الإرهاب وهوأجهته

مضت على ظهور أحداث الإرهاب في مصر فترة زمنية قصيرة ، لاتعدو بضع سنوات قلائل ، ولكن المتتبع لوقائع هذه الأحداث لايمك - رغم قصر هذه المدة - إلا أن يسلكها في عداد الظواهر ، لا الأحداث المفردة التي يقع كل منها منفصلا عن غيره بحكم اختلاف الظروف ، وانعدام الروابط . أما الظاهرة فيقصد بها مجموعة الوقائع التي تتنظمها صفات وغايات معينة ، ويرتبط بعضها مع بعض برباط قوى يلزم أفرادها بعد أدنى من الميادى والسلوك المتفق عليه .

وإذا كان هذا الرأي ينطوى على قدر كبير من الحقيقة ، فإن بعض المشتغلين بعم الاجتماع الثقافى يرون أنه لا يمثل الحقيقة كلها ، فهم لا يذهبون الى نقض هذا الرأى ، بل يضمون قيادا عليه ؛ حين يرون أن هذه الأحداث لاتمثل في حقيقتها ظاهرة مطلقة من حيث : امتداد

جنورها في التربة المصرية ، وتلبس طبيعتها بالكيان المصرى ، وإنما هي ظاهرة - بمشخصاتها التي نلاحظها - عارضة بالنسبة للمجتمع المصرى وثابت أصوله الاجتماعية والتاريخية ، وأن مايهديه اليها تاريخنا وطبيعته هويتنا ؛ لايتفق مع نوعية هذا الارهاب وصيرورة أحداثه .

وبصرف النظر عن اختلاف الآراء أو إجماعها على تشخيص موجد لظاهرة الارهاب ، أو تحليل دقيق لعناصرها ، أو تعطيل مقنع لأسبابها ، فضلا عن معرفة أغراضها أو غاياتها القريبة والبعيدة ؛ فإن الظاهرة قد مضت مع الأيام في متاهة متشعبة المسالك ، غائمة الدروب ، مياغته في صدورنا ، متفاوتة في عنفها وجموحها ، فامتدت الى مواقع شتى من البلاد ، ووصلت الى ذروة شططها في حوادث الاعتداء على مرفق السياحة والسائحين .

وقد بدا لبعض المتتبعين لظاهرة الارهاب ، والراصدين لحركته ، قبل وقوع أحداثه الأخيرة الخطيرة ، أن الظاهرة أخذت في الانحسار ، أن لم تكن في سبيلها الى الاختفاء ، ولكن هذه الأحداث الأخيرة ، أكدت أن الظاهرة لها خطورتها من أكثر من وجه ، وهكذا كان لابد من تجديد الاهتمام بدراسة أسبابها وطرق مكافحتها .

ولقد ظهرت من خلال التحقيقات - التي جرت عقب الحوادث العاكسة للتصعيد الإرهابى - حقائق مستجدة أو ملاحظات هامة لم تكن فيما مضى تعامل معاملة النتائج المحققة . كما أن هذه الأحداث الأخيرة كشفت عن ظواهر جديدة في تصدى أجهزة الأمن لهذه الأحداث ، بعضها ايجابى ، وبعضها سلبى ، وامتألت الصحف والأحاديث المذاعة في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة - خلال هذه الفترة - بلإبحاث ودراسات وآراء وملاحظات واجتهادات ، على قدر كبير من الأهمية ،

لأنها تلقى أضواء كاشفة على الأسباب والنتائج وطرق المواجهة وأساليب العلاج والتصدي .

وإذا هذا كله ، كان لابد من دراسة موضوع الإرهاب ، دراسة جديدة وعميقة ، تعتمد على نتائج التحقيقات الأخيرة ، وعلى التقارير والدراسات والآراء التي ظهرت مؤخرًا .

ومع ذلك ، فلا مناص من إعادة الحديث عن التعريف بالإرهاب ومعناه على نحو موجز . وقد قامت دراسات عديدة بوضع تعريفات متنوعة للإرهاب ، فقليل : أنه أي فعل يصدر من فرد أو مجموعة أفراد ضد فرد أو مجموعة أفراد أو ضد المجتمع لأغراض سياسية وقيل : أنه استعمال العنف المادي للتأثير على الأفراد أو الجماعات أو الحكومة ، وخلق مناخ من الاضطراب وعدم الأمن ؛ لتحقيق هدف معين يرتبط بتوجهات الجماعات الإرهابية ، ولكنه - بصفة عامة - يتضمن تأثيرا على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعقابية والسياسية السائدة ، التي تم التوافق عليها بين المؤسسات والأفراد في الدولة ، والتي تمثل مصلحة قومية عليا للوطن . ويمكن القول أن الإرهاب هو استخدام العنف المادي والأدبي لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد - وإثارة الفوضى والاضطراب فيها - لتهيئة الجو المناسب لتحقيق أهداف سياسية . مثل أضعاف نفوذ الدولة السياسي ، وتغيير نظام الحكم ، والاستيلاء على السلطة .

وجدير بالذكر أن الإرهاب السياسي منتشر على الساحة الدولية والعربية والقطرية ، وقد أصبح مثار اهتمام الدارسين - أشخاصا ومعاهد ومؤسسات - في مختلف أنحاء العالم ، يدرسون الظاهرة ويحاولون فهم أسبابها وجذورها ونتائجها ووسائل مكافحتها .

غير أن صور الإرهاب وأسبابه ونتائجه وأساليب مواجهته تختلف من بلد إلى آخر ، والإرهاب في مصر - خاصة - حديث نسبيا ، ولم يكن شائعا فيها لأسباب تتعلق بطبيعة الأرض المنبسطة ، والصفات الخاصة بالإنسان المصري الذي لا يميل بطبيعته إلى العنف ، ولعقيدته الدينية السمحة ، ولحبه للحياة المستقرة ومحافظة على استمرارها .

ومن هنا أصبحت قضية الإرهاب من أولى القضايا الشاغلة للأذهان ، لخطورتها من ناحية وإحداثتها ، ونشوتها منذ زمن قصير ، نمت فيه الظاهرة وازدادت خطورة وعددا .

والخلاف حول الإرهاب ، بين بلد وآخر ، يمتد إلى : أسباب الظاهرة ، وطرق مواجهتها وأساليب ممارسة الإرهاب في كل بلد ، والأهداف التي يراود تحقيقها .

وتتناول هذه الدراسة جوهر الموضوع ، مركزة الاهتمام على ما اتضح من حقائق ، وما أسفرت عنه التحقيقات التي جرت بشأنها ، وما أعلنته سلطات الأمن من اكتشافات جديدة حول مختلف الزوايا المتعلقة بموضوع الإرهاب .

ويلاحظ أن الإرهاب - في مرحلته الأخيرة - تضمن مجموعتين من الأحداث ، تختلف في الواقع من حيث الأسلوب والتصرف .

لمجموعة الأحداث الأولى : هي تلك العمليات التي تجرى في القاهرة ، وتستهدف الاعتداء على رموز السلطة ، بالإضافة إلى بعض الأحداث التي تستهدف حياة مجموعات من المواطنين العائدين ، لا تستهدفهم لأشخاصهم ، ولكن لجرد إلقاء الرعب في قلوب الناس ، وإشاعة الفوضى والاضطراب ، وإشعار وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بأن حوادث الإرهاب لا تزال مستمرة ، مما يؤثر على سمعة الوطن ويضر بالاقتصاد القومي ، وبحركة السياحة بوجه خاص .

والمنفذين والمتعاطفين معهم سرا ، وإن لم يقوموا بأعمال إرهابية مباشرة لعملهم .

وقد أشارت التحقيقات الأخيرة – وبيانات رجال الأمن المسئولين – الى أن الارهاب المتستر وراء الدين في مصر ، تموله جهات خارجية لها أهداف تتمثل في : تقويض الأمن والاستقرار في مصر ، وتحجيم دورها الريادي والقيادي في هذه المنطقة – عن طريق الاضرار بها سياسيا واقتصاديا ، وإشغال قادتها وأجهزتها بالارهاب وأحداثه ، وكذلك يبدو أن بالداخل مصادر أخرى لتمويل هذه الجماعات الإرهابية ، وإن لم يكشف الغطاء عن هذه العناصر صراحة حتى الآن ، لعدم كفاية الأدلة على قيامهم بتمويل الإرهابيين ، أو لأسباب تتصل بالأمن القومي .

ويمكن القول بأن الموالين والمخططين الخارجيين ؛ لا يهدفون الى قلب نظام الحكم وقيام دولة دينية متطرفة تحكم البلاد ، رغم أن هذا هو الاعتقاد الشائع بين الكثيرين ، فهم يعلمون أن السلطة القائمة في مصر أقوى من أن تسقطها مثل هذه الحوادث الإرهابية ، وهذه النواثر الممولة والمخططة للارهاب من خارج البلاد تعلم أيضا أن الشعب المصري في مجموعه شديد التمسك بالدين ، ولكنه متدين متسامح ، يرفض العنف وإيذاء الغير بدون سبب ، وينبذ أعمال النهب والسلب وتعريض المواطنين الأبرياء للموت أو الخطر . ومن ثم فإن يتعاطف الشعب المصري مع هذه المجموعات الإرهابية ، بل إن ما حدث هو العكس ، فقامت المظاهرات الشعبية – في أعقاب العمليات الإرهابية – تحتج على الإرهاب وترفضه وتدينه ، وأصبحت العناصر الشعبية أكثر تعاوناً في التصدي للارهاب ، بدليل أن معظم الأحداث الأخيرة ، شارك في معرفة فاعليها – أو في القبض عليهم – أشخاص من عامة الشعب ،

ويلاحظ أن كثيرا من الذين يتهمون في القضايا الأخيرة سبق اتهامهم أو الحكم عليهم في قضايا سابقة ، وربما يعزى ارتكاب الجديد من حوادث الإرهاب الى ياسمهم من الحصول على الأمن والنجاة من العقاب الشديد .

والمجموعة الثانية من حوادث الإرهاب : هي تلك التي تتم في جنوب الصعيد ، وغالبية هذه الجرائم تتم ضد رجال الأمن . ويبدو أن براعة هذه الجريمة لظروفها ومسرح عملياتها وتناجها وطبيعة مرتكبيها ، تختلف عنها في الجرائم التي حدثت في القاهرة ، فهي تتم في إقليم الصعيد الأعلى حيث البيئة مختلفة والظروف الاقليمية والثقافية والاقتصادية متباينة ، وحيث العادات والتقاليد تختلف هي الأخرى ، وتتسم بالعنف وعادة الأخذ بالثأر . ومعظم هذه الحوادث لا تهدف الى ترويع الأمن كما يحدث أحيانا في القاهرة ، ولكنها تهدف الى العدوان على رجال الشرطة ، بسبب ما يشاع عن معاملة بعض المطلوبين للعدالة والأسرهم ، حيث يتشيع الناس هناك لأهلهم وذوي قرياهم وجيرانهم ، وقد لا يدلي أحدهم باعترافات على الإرهابيين الذين يرتكبون هذه الجرائم ، وإلا حدثت عمليات انتقام وثار متبادل بين العائلات .

وفي الوقت الذي بدأ فيه الأمالى بالقاهرة التعاون مع رجال الشرطة والتبليغ عن الإرهابيين ، بل القيام بجهود عملية إيجابية في مساعدة الشرطة على القبض عليهم – فإن مثل هذا التعاون لا يحدث في الصعيد .

ثم إننا درجنا على اتهام العناصر الإرهابية بالعمل السياسي ضد مصلحة الوطن ، أو الانحراف بالدين عن الدين والخروج على صحيح الدين والمستور وراءه ، مطلقين هذه الأوصاف على كل العناصر الإرهابية – دون تفرقة بين المسايسن والمخططين



عرضوا أنفسهم للخطر في سبيل القبض على الإرهابيين الفارين .

أما الإرهابيون المنفذون فهم يختلفون في طبيعتهم وتكوينهم عن المخططين ، وتحركهم أسباب وأهداف أخرى مختلفة ، فمعظم هؤلاء المنفذين - وبعض قادتهم المقيمين في الخارج ممن يصدرون التعليمات المباشرة - طامعون في المال أو طامحون إلى السلطة ، ومعروفون بضعف مستواهم الاقتصادي والثقافي ، ويتقنى كثير منهم إلى فئات الشباب الفقير العاطل لضعف مستواهم التعليمي أو لحرمانهم من التعليم ، وهم في الأغلب الأعم ، يعيشون عيشة مفلسة ، لا يتمتعون فيها بشئ من الراحة في السكن أو القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة المعقولة الأخرى . ومنهم مخدوعون ، يسهل التأثير عليهم وإيهامهم بأنهم يؤدون واجبا مقدسا يتمثل في : محاربة المجتمع الفاسد غير المسلم ، والعمل على اقتلاع جنوره ليقوم مقامه مجتمع يحيا فيه المواطنون حياة المسلمين الأوائل . ومنهم شباب يحترف الاجرام احترافا ، وهم مأجورون بطمعهم ، وتساعدهم طبيعتهم الاجرامية على ارتكاب ما يؤجرون من أجله ، مثل قتل الابنيراء ، وارتكاب جرائم السلب والنهب التي تكررت وصاحبت حوادث الارهاب الأخرى .

وخلاصة القول أننا يجب أن نفرق بين طبقات الإرهابيين ، فهناك ممولون ومخططون ، وهؤلاء يشتغلون بالسياسة الدولية والخارجية وعلى قدر كبير من العلم والدراسة ، وتتنبأ مخططاتهم عن فساد ضميم واختلال في النزعات الانسانية ، وهناك المنفذون ورؤسائهم المباشرين ؛ الذين يعملون كحلقات وصل بين المجموعة المخططة الممولة ، والمجموعة المنفذة التي تقوم بأعمال إجرامية مباشرة ، كالقتل بمختلف أدواته وتدمير المنشآت وترويع الناس .

وكذلك يجب أن نفرق بين الحوادث التي تقع في العاصمة ، والحوادث المتكررة التي تقع في الصعيد .

وهكذا يمكن الوقوف على المداخل التي تفسر أهداف الارهاب الدخيل على مصر وأسباب انتشاره ، وعلينا أن نقدر - بعد ذلك - الوسائل الكفيلة بمواجهة الارهاب والتصدي له وتقليم أظفاره ، إن لم يكن اقتلاعه من جذوره .

وعلينا أن نعترف بأن القانون هو العامل الرادع في منع الجريمة ، ويعطى على كل ما يمكن أن يتخذ من تدابير أو إجراءات أخرى ، ولذلك فإننا لا يمكن أن نغفل دور رجال الشرطة وأجهزة الأمن في مواجهة الارهاب ، كما لا نستطيع أن نغفل فاعلية الاساليب العقابية في هذه المواجهة . وليس معنى ذلك أن نهمل كل البرامج والتدابير الأخرى الوقائية ، وتهئية الظروف العامة والمناخ العام - للتقليل من الجريمة وخطرها .

وحتى يتحقق للقانون فعاليته ، ينبغي الاسراع باتمام إجراءات التحقيق ، ثم المحاكمة ، ثم اصدار الأحكام وتنفيذها ، ومن الأفضل أن نأخذ بنظام القضاء العادي في قضايا الارهاب ، على أن تشكل دوائر قضائية متخصصة للنظر والفصل في هذه القضايا ، على وجه السرعة .

ويجب علينا ألا نتهاون في تحقيق كل ما تنص به القوانين والمبادئ الوطنية والدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان ، وتجنب الأخطاء التي قد تخالف القانون . وأن نضع نظاما محددًا للتظلم من الأحكام التي تصدرها المحاكم في قضايا الارهاب ، دون حاجة إلى إعادة المحاكمة بناء على هذا التظلم ، كتشكيل لجنة قضائية لها نظام واجراءات معينة في تلقي التظلمات ، والنظر فيها ، وعرض الرأي في

خلال مدة محدودة على سلطة التصديق على الأحكام ، كذلك لا ينبغي التركيز على إجراءات الاعتقال بسبب المشاكل التي تؤدي إليها ، وتعرض الأوامر الصادرة به للإلغاء . ومن الضروري أيضا إيجاد أماكن خاصة للاعتقال بعيدة عن السجون العادية ، تتبع فيها معاملة خاصة بهم ، والعمل على إصلاحهم .

وبصورة عامة يجب الحرص على ألا تؤدي الأساليب التنفيذية إلى تصعيد مشكلة الإرهاب ، أو حدوث ممارسات يكون من شأنها أن يكسب الإرهاب أرضا جديدة .

ولا يقتصر واجب رجال الأمن المحليين على تعقب الإرهابيين واعتقالهم ، فهناك مسئولية أخرى يشارك فيها - إلى جانب رجال الشرطة المحليين - أجهزة كوزارات الخارجية والعدل والأجهزة التابعة في الخارج ، لكي تتعقب رؤوس الفساد من مصريين وأجانب في الخارج ، والعمل على احضارهم إلى مصر لمحاكمتهم فيها . ويتطلب ذلك أن نحصد الجماعات والأفراد الذين يحرصون ويمولون العناصر الإرهابية ويخططون لها ، وكذلك مراكز تدريب الإرهابيين في مختلف البلاد . وينبغي القيام بجهود دولية جماعية منسقة لمكافحة الإرهاب على مستوى العالم . كما يجب تكثيف الرقابة على جميع منافذ البلاد ومداخلها ومخارجها - عن طرق الجو والبحر والبر - لمراقبة القادمين إلى البلاد من الإرهابيين ، وكذلك تعقب دخول الأسلحة المختلفة إلى مصر . وفي الداخل لابد من تشديد الرقابة على الأحياء العشوائية ، في المناطق النائية من القاهرة أو المنتشرة في ضواحيها . ووضع نظام أمنى دقيق لتوفير الاستقرار في محافظات الصعيد ، وما يتطلب ذلك من إجراءات وقرارات تتواءم مع الظروف البيئية والثقافية والعادات والتقاليد في هذه المحافظات .

٤٦٦

وجدير بالذكر أن الإرهاب يمثل نوعا خاصا من الانحراف الإجرامى ، يختلف عن الأنواع الأخرى من الانحرافات الإجرامية التي درسها علماء الاجتماع ، ولهذا يجب أن تكون لدينا معرفة دقيقة بأسباب الانحراف الإرهابى ، والسمات التي تميز شخصيات الإرهابيين ، والبيئات التي نشئوا فيها ، وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية ، والعوامل التي تساعد على جئوهم إلى الانحراف الإرهابى .

ولذلك فإنه من الضروري إجراء بحث اجتماعى نفسى ، يقوم به باحثون متخصصون ، يهدف إلى دراسة شخصيات الإرهابيين الذين يعتقلون ، على أن يجرى هذا البحث بعد صدور الأحكام القضائية عليهم ، للتعرف على مستوياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومشكلاتهم الاجتماعية وأهدافهم وآمالهم في الحياة ، وغير ذلك مما يلقي الضوء الكافى على شخصيات الإرهابيين ، ويقيد في وضع وتخطيط نظام تربوى وتنقيفى وإعلامى للشباب ، يهدف إلى علاج السلبيات التي تساعد على انحرافهم ، وإلى وضع نسق من القيم والاتجاهات الإيجابية التي تساعد على تكوين المواطن الصالح - الذى يتمتع بالمناعة والحصانة - ضد الميل إلى الانحراف الإجرامى .

أن القضاء على جذور الإرهاب يتطلب تفعيلا في ظروفنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وإعادة النظر في نظم التربية والتعليم ، والقضاء على البطالة ومشكلات السكان والسكان والمواصلا ، وغير ذلك من المشكلات التي سببت كثيرا من الإحباط لدى الشباب .

ولسنا بسبيل شرح الظروف التي تساعد على وجود الانحراف والإرهاب ، بقصد القاء التبعة على سبب معين ، أو تبرير ما يفعله

أو لأسباب سياسية تهدف إلى الوصول إلى الحكم . وهكذا فلا بد من التعامل مع دول أجنبية وجماعات خارجية ، ثم جماعات الارهابيين المتستترين وراء الدين في الداخل ، والمنحرفين وطالبي الشر والانتقام .

وتأسيسا على ما سبق فإن القضية شديدة التعقيد ، وتتطلب مجموعتين من الاجراءات والأساليب للاحقة هذه الظاهرة : مجموعة تحقق اثارها في فترة قصيرة من الزمن ، ومجموعة أخرى تحتاج إلى مدى أطول لكي تظهر نتائجها المطلوبة في القضاء على الارهاب والتخلص من آثاره .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما ظهر خلالها من اتجاهات ، وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتي :

في شأن الاجراءات المباشرة :

\* ضرورة الاستمرار في بذل مزيد من العناية بالأمن وجهازه واجراءاته ، كما وكيفا ، بمختلف الوسائل ؛ ومن بينها ما يأتي :

- الاهتمام باختيار الأفراد العاملين في جميع أفرع الشرطة ، وتدريبهم تدريباً مناسباً تبعاً لنوعية مهماتهم ، وكذلك على استخدام أحدث الأسلحة والمعدات والاجهزة .

- تحسين أوضاع الضباط وتحقيق الاستقرار الوظيفي والنفسي لهم ، مع إعادة النظر في قانون هيئة الشرطة بما يكفل استقرارهم في العمل إلى سن الستين .

الارهابيون ، فالموضوع حصيلة أسباب وظروف كثيرة ، ولا ينبغي القاء التبعة أو المسؤولية على بعضها دون البعض . فالارهاب أسباب كثيرة ومتنوعة ، منها أسباب اقتصادية اجتماعية ، حيث أصبح واضحاً أن شبانا كثيرين يعانون من أوضاع اقتصادية سيئة كالبطالة ، كما يتضح أن الجماعات الارهابية في محافظات الصعيد تعاني - بوجه خاص - من أوضاع متدهورة ، ويعيشون في قرى تكاد تخلو من الخدمات الضرورية ، وفي أحياء ومناطق عشوائية فقيرة ومكسبة بالناس .

وهناك أسباب سياسية ومؤسسية ، منها ما يتصل بمعاملة الجمهور ، أو بأساليب وسوء تطبيق القوانين واللوائح ، وكذلك أوضاع الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية . ومنها أسباب ثقافية وتعليمية ، كعدم قدرة المجتمع على التكيف مع الواقع الانتقالي .

وتخلص هذه الدراسة في أن الارهاب مشكلة معاصرة ، على قدر كبير من الأهمية والخطورة ، وأن لها خيوطا تمتد من واقعنا المحلي إلى جهات خارجية تتأمر على الوطن - بغية تحجيم دوره على الساحة الإقليمية والدولية سياسيا واقتصاديا ، كما أن هذه الموجة الإرهابية : تتفق عليها أموال من الخارج والداخل ، وتحتاج لفترة من الزمن حتى تتمكن من القضاء عليها واقتلاعها من جذورها ، ولا بد في التعامل مع الإرهابيين والمنحرفين المفسدين من مواجهة كل الاطراف الضالعة في الارهاب ، سواء بالتمويل الخارجي أو الداخلي ، أو بالتخطيط الاستراتيجي ، أو بالاشراف على التنفيذ ووضع الخطط التفصيلية التكتيكية ، أو بالتنفيذ العملي على يد العناصر المحلية التي تستخدم مختلف الأسلحة للقتل والتهديد وإشاعة الفوضى ، سواء كان ذلك بهدف حصول هذه العناصر على المال ، أو بسبب فهم خاطئ لأحكام الدين ،

- التوسع في الدعوة إلى التطوع للخدمة في قوات الأمن ، ومنح المتطوعين الرواتب والمواضع المادية الكفيلة بالإقبال على هذا النوع من الخدمة الوطنية .

- الأخذ بأحدث الأساليب المتبعة في حفظ المعلومات وتصنيفها وتبويبها ومراجعتها بصفة دورية ، لتتقيا الكشف مما قد تتضمنه من معلومات غير صحيحة .

- تكثيف الرقابة على جميع منافذ البلاد البرية والبحرية وجميع الموانئ والمطارات ، لمنع دخول العناصر الإرهابية أو التحفظ عليها بمجرد دخولها إلى مصر .

- الاهتمام بالرقابة الفعالة على السجون المصرية التي تلوى الإرهابيين ، سواء كانوا معتقلين أو هم من التحقيق أو محكوم عليهم ، لمنع محاولات الاتصال بينهم وبين اتباعهم وشركائهم في الخارج . كما يجب الفصل بين المحكوم عليهم من السياسيين والجناة ، والمحكوم عليهم في قضايا أخرى .

- العمل على سد منابع الإرهاب الخارجية - عن طريق التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية ، وبمساعدة وإشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومقد الاتفاقيات الخاصة بتسليم المجرمين مع الدول التي لم توقع معنا مثل هذه الاتفاقيات .

- التأكيد على ما تلزم به الدولة من سيادة القانون ، وأحكام الدستور والميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، في جميع الإجراءات المتصلة بالضبط والقبض على المتهمين ، في جميع القضايا - الجنائية أو السياسية - وفي معاملتهم في جميع مراحل التحقيق ، حتى صدور الأحكام النهائية في شأنهم .

٤٦٨

- تشجيع المواطنين على التعاون مع الجهات المختصة في مواجهة الإرهاب والإرهابيين ، على أن يشمل التشجيع المكافآت المالية والتقدير الألبى .

في شأن الإجراءات طويلة المدى ،

\* إتاحة فرص أوسع لمشاركة الأحزاب السياسية والنقابات والائتمادات المهنية والعمالية والطلابية في العمل السياسي العام ، وإبداء الرأي وجهات النظر ، بحيث يصبح الشعب كله مسئولاً ، ومساهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الإرهاب والتصدي له .

- مع النظر في تشكيل جبهة وطنية ديموقراطية ، أو لجان مشتركة تمثل فيها جميع الأحزاب ، وأصحاب الرأي من المستقلين والمثقفين والكتاب ، للعمل معاً في تنسيق وتقاوم لوضع حد للإرهاب .

\* العمل في المجال الاقتصادي لمكافحة البطالة ، وإيجاد فرص عمل للشباب ، وبخاصة في محافظات الصعيد ، والعمل على قيام صناعات متوسطة وصغيرة متنوعة ، مما يفتح مجالات العمل لتشغيل أعداد كبيرة من العاملين .

\* تضيق الفجوة بين الأسعار والأجور ، بحيث تخف معاناة الطبقات المحنودة الدخل . والعمل بكل الوسائل السياسية والاقتصادية على رفع مستوى معيشة الجماهير بوجه عام .

\* سد جميع الدرائع التي قد تؤدي إلى الفساد ، ومكافحة الرشوة ، والتربيع غير المشروع ، واستغلال النفوذ ، وإهدار المال العام ، والاستيلاء على أملاك الدولة بغير حق ، وما إلى ذلك من صور الانحراف التي تستفز الجماهير ، ويستغلها الإرهابيون في إثارة المواطنين والتماس الاعذار لما يقومون به من جرائم وخروج على القانون . ولذلك ينبغي أن تراقب الأجهزة المعنية في الدولة والمجالس التشريعية والرقابية

أداء المولفين بصورة مستمرة ، وتقديم كل المنحرفين الى القضاء دون نظر لمراكزهم وطبقاتهم الاجتماعية ، مع سد الطرق بكل الوسائل أمام التستر على الفساد مهما يكن موقعه .

\* الاهتمام بالأحياء الشعبية العشوائية وتوصيل الخدمات الضرورية لها ، وكذلك الاهتمام بالمناطق الريفية في محافظات الصعيد ، وتطوير المجتمعات في هذه المناطق وتزويدها بما يكفل ترقيتها ثقافيا وحضاريا ، وتمتع المواطنين بقدر معقول من الأنشطة الثقافية والترفيهية .

\* تكثيف الجهود القائمة لحل مشكلة الاسكان بكل الوسائل الممكنة وغير النمطية لشدة الآثار الملائمة لها ، من حيث . إثارة شعور القلق وعدم الرضا والاضطراب النفسى ، والاحساس بعدم الأمان المعنوى والمادى . ولاشك أن حل هذه المشكلة يساعد على إشاعة الاحساس بالأمن والاستقرار النفسى ، ويسهم فى التقليل من فرص الانحراف ، وينقى عن المجتمع كثيرا من ظواهر السلوك غير السوى .

\* تقع على وسائل الاعلام مسئولية كبرى فى التصدى للارهاب وتوعية الجماهير بتقديم الحقائق للناس فى أمانة وصدق ، دون تهويل فيها وبغير تهوين منها . كما يمكن تقديم برامج توعية دون الاعتماد المفرط على المواعظ والنداءات المباشرة ، مع مراعاة البعد عن البرامج والصور المستفزة فى اعلانات التلفزيون ، وتقنية الارسلال من المسلسلات والتمثيلات الهابطة ، وتقديم البرامج الفنية الجيدة لإحداث الأثر المطلوب .

\* يتحمل التعليم قسما من المسئولية ، إذ ينبغى الاهتمام بتنشئة أطفالنا وشبابنا فى المدارس والمعاهد ونور العلم المختلفة على تعميق روح الانتماء والولاء لوطنهم ولذويهم ، الى جانب التركيز على قيم التكافل والتماسك الاجتماعى والأخلاقيات الفاضلة ، وإشاعة السلام

والمحبة بين أفراد المجتمع بعامه - بحيث يصعب اختراق صفوفهم عن طريق الدعايات المضلة من قبل أى جماعة منحرفة أو متطرفة .

\* ينبغى أن يراعى القاشون على الدعوة الدينية - فى نور العبادة والجمعيات الخيرية ووسائل الاعلام المختلفة - أن تتم هذه الدعوة وفق مخطط علمى مدروس ، بحيث توجه لمن قد يتأثرون بها . على أن ترتبط أحاديث الدعاة بالحياة التى نعيشها والجور الذى تقال فيه ، مع التركيز على ما يأمرن به الدين من اتباع السلوك السوى والأخلاق الحميدة والتسامح والتعاون المتبادل بين المؤمنين بالآديان السماوية - دون تعصب أو خروج على مبادئ الشريعة السمحة .

\* ينبغى تضافر الجهود الرسمية ، فى الداخل والخارج ، للتعرف على العناصر المشاركة فى العمل الارهابى والأهداف المرتبطة بها ، سواء ما كان منها متصلا بالايديولوجيات السياسية غير الوطنية ، أو بالأطماع المادية ، أو بفرض الوصول الى السلطة ، أو كان موده الابتكار المفلوطة عن الدين - لأن نجاح هذه الجهود يساعد على استتباط الحلول الملائمة لكل حالة .

\* ضرورة القيام ببحث اجتماعى نفسى ، يقوم به باحثون متخصصون لدراسة شخصيات الإرهابيين - على أن يتم ذلك بعد صدور الأحكام عليهم - وذلك بهدف التعرف على سماتهم الشخصية ، ومستواهم الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى والثقافى ، ومعرفة مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، وأهدافهم وميولهم وأمالهم فى الحياة ، وغير ذلك من البيانات التى تلقى الضوء على دقائق السمات الشخصية للإرهابيين . ومن حصيلة هذه المعلومات ، يمكن وضع نظام تربوى وتنشئى وإعلامى للشباب ، لعلاج النواحي السلبية فى شخصياتهم ، ومساعدتهم على التخلص من : القيم الهابطة ، والميول الاجرامية ، والسلوكيات الفاسدة .

## الفنون

### دور الفن التشكيلي في ترسيخ الانتماء وأثره في مقاومة الإرهاب

الإرهاب ظاهرة طارئة على المجتمع المصري ، الذي تميز منذ فجر التاريخ بالإيمان وحب الأسرة والوطن . ولم تستفحل ظاهرة العنف على هذا النحو من قبل ، فهي تتنافى مع طبيعة الشعب الطيب الذي يمشق وطنه وأرضه ، والذي تعايش في حب وسلام ، وقد تأصل هذا الحب في ظل المسيحية ، ثم في ظل الإسلام - دين التحضر والتقدم والسلام .

وفي الدورة السابقة ، ناقش المجلس هذا الموضوع في إطار دراسته عن مواجهة الانحراف ، إلا أنه مع نمو هذه الظاهرة وما يصاحبها من حوادث جسيمة ، وترويع الأمن ، وإحداث بليّة عامة وعدم استقرار - فقد رأى اعداد هذا التقرير لاستكمال جوانب المشكلة ، وخاصة الجانب الثقافي التشكيلي ، ودوره في مقاومة هذه الظاهرة ، والتعرف على جذورها - حتى يمكن اجتثاث هذه الجذور .

#### أسباب الظاهرة :

أسباب اقتصادية : لاشك أننا نمر بظروف اقتصادية ذات آثار على الحياة اليومية والمعيشية ، وذلك بسبب ما فرضته الظروف علينا في العقود الأخيرة من حروب ، مما أدى إلى إرهاق مواردها المالية ، ونتج عن ذلك بطء في حركة التنمية ، مع اطراد معدل الزيادة السكانية ، وظهور المناطق العشوائية ، وما يصاحب كل ذلك من ضغوط

اجتماعية ونفسية ، كما أدت إلى انتشار البطالة في قطاع الشباب الذي أصبح يعاني من ضغط الحاجة ، وهكذا ظهرت السلبية واللامبالاة وضعف الشعور بالمسؤولية . وهذه الحالة ليست قاصرة على مصر وحدها ، بل إنها ظاهرة لها وجودها في كثير من المجتمعات ، لما يسود معظم دول العالم من كساد اقتصادي .

نمو الأفكار المتطرفة : في ظل هذا المناخ ، نمت الأفكار المتطرفة لدى بعض الشباب الذي لم يتح له تكوين ثقافي أو ديني كافٍ ، وتصيد هذا الشباب أفراد - من أعداء المجتمع - يريدون أن يسيطروا عليه بوسائل غير مشروعة ، ينشرون أفكارهم ، ويصيفونها بصيغة دينية ، وقد استحدثوا فتاوى بعيدة عن روح الإسلام وجوهره وسماحته ، وزرعوا تلك الأفكار في عقول شباب غض غير مجرب ، مستقلين الظروف الاستثنائية التي يعيش فيها ، ودفعوا بهذا الشباب للقيام بأعمال العدوان والإرهاب ، مستهدفين ضرب مصر في أمنها واقتصادها ، وبالتالي إضعاف حركة نموها ، في عالم يتسابق نحو التقدم والنماء .

قصور الذاتية الثقافية : أدى قصور أساليب التربية بمعناها الشامل - والتي تتم في المدرسة أو المنزل أو المجتمع - إلى عدم وضوح الفوارق بين الحق والواجب ، والوقوف موقف المتفرج لا المشارك ، مما يستلزم الارتقاء بالذاتية الثقافية والحس الجمالي والثقافة العامة - التي تسهم في بناء الشخصية السوية المتكاملة للإنسان .

## وسائل العلاج :

لما كانت الأسباب متشعبة ومتشابكة ، فإنها تحتاج إلى تضافر وسائل علاجية متعددة الجوانب : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية ، والأمنية ، والثقافية . وسوف نركز هنا على وسائل العلاج الثقافية والجمالية ، بالإضافة الى بعض الوسائل المكمل .

**تنمية الثقافة البصرية والجمالية :** ان الفنون بصفة عامة ، كنشاط إنساني تتصل اتصالا وثيقا بالنفس البشرية ومكوناتها عاطفيا وسلوكيا ، والفنون التشكيلية - في مجالاتها المتعددة - تحقق دورا تثقيفيا يسهم في تكوين الشخصية السوية التي ترفض العنف والتطرف ، والأسلوب الارهابي الذي يتنافى مع : الحرية الشخصية والذوق السليم والقيم الحضارية والانسانية المتعارف عليها .

ولما كنا نحرص على تجنب المجتمع المصري هذا الانحراف الفكري ، فإن علينا أن نحسن استثمار وتوظيف طاقاتنا الفكرية والثقافية لتحسين شبابنا ضد هذا التيسار ، وأن نؤكد ذاتيتنا الثقافية ، عن طريق : وضع خطة متعددة الجوانب تشمل فروع التثقيف المختلفة - بدءا من أول مراحل التعليم حتى نهايته الجامعية ، وتمتد هذه الخطة لتشمل وسائل الاعلام والمرافق الثقافية والترفيهية الأخرى .

ويقتضى ذلك : الاهتمام بدروس التربية الفنية والجمالية ، والتثقيف الفني في جميع مراحل التعليم ، مما يساعد على تكوين حس جمالي ورهافة حضارية ترفض العنف والقهر بجميع أشكاله .

وانتقابة الفنانين التشكيليين والجمعيات الفنية دور أساسي في تكوين مناعة ثقافية لدى الجماهير من خلال المعارض والندوات ، والتأكيد مفهوم الحرية ، وتكوين الحس الجمالي والذوق السليم ، وإدراك القيم الرفيعة التي ترتبط بالإيقاع الكونسي ، ويمكن الانتقاع فكريا في هذا الاتجاه بنشر الفتاوى التي أصدرها رواد ومفكرون - أمثال الشيخ محمد عبده أو الشيخ شلتوت وغيرهما - والخاصة بإيابة رسم الكائنات الحية .

كل ذلك يقف في مواجهة صور الارهاب ، سواء كان فكريا أو عدوانيا . كذلك فإن اللجان الرسمية المنوط بها تنشيط وتنمية حركة المعارض وما يصاحبها من محاضرات ومناقشات وندوات ، ولجان الاقتناء الفني والمتاحف الأثرية والقومية - ينبغي أن يمتد نشاطها إلى الاقاليم ، قريباها وبعيدها ، ليؤكد الذاتية الثقافية من جهة ، ويغذي المناعة ضد هذه التيارات من جهة أخرى .

**أدوات وأجهزة الثقافة والترفيه :** هذه الأدوات التثقيفية الجماهيرية لها دور عظيم الأثر في المساهمة في تكوين رأي عام مثقف ثقافة قومية وجمالية ، عن طريق الأعلام والمسرحيات التي ينبغي أن تنتقل إلى الجماهير المبادئ والقيم الرفيعة ، لتقف سدا منيعا ضد هذا الزيف الفكري .

والفنان التشكيلي له دور في تحقيق أهداف هذه الوسائل الثقافية ، سواء أكانت سينمائية أو مسرحية أو غيرها ، فهو الذي ينظم ويصمم ويعد الجو المكاني الذي يتم فيه العمل الفني .

ولدور النشر القومية واجبيها الأساسي في هذا الميدان ، عن طريق العناية بنشر الكتب الثقافية ذات الطباعة الجيدة والخراج الفني

المشرق ، للاسهام فى تكوين رأى عام مستنير - بما تتناوله هذه الكتب من القضايا العامة القومية بالدراسة والتحليل ، والرد على الأفكار المنحرفة .

أساليب المواجهة الشاملة : تعد أساليب المواجهة الشعبية الشاملة ، أهم هذه المواجهات ، فيقظة أفراد الشعب على اختلاف طوائفهم ومهنتهم ، ونمو إحساسهم بالواجب الذى تفرضه مصلحة الوطن - هى الضمان الأساسى للقضاء على هذه الظاهرة ، كذلك فإن من واجبات الأحزاب السياسية وأعضاء المجالس التشريعية والشعبية ، مقاومة حركة الإرهاب فى جميع أنحاء البلاد ، وأنهم يمثلون الجماهير فى مواقعهم .

ومن المناسب أن تنظم دورات تثقيفية للقيادات الشبابية - لتثقيفها بالثقافة التى تمكثها من التصدى للهؤلاء الخارجين ، حتى لا يترك الميدان خاليا أمامهم .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتى :

\* الاهتمام بمادة التربية الفنية المقررة فى مناهج التعليم العام ، حتى تسهم فى تكوين حس جمالى ورهافة حسارية ترفض العنف والقهر فى جميع أشكاله .

\* أن تعطى نقابة التشكيليين والجمعيات الفنية أهمية خاصة للمعارض الفنية والتدورات الثقافية المصاحبة لهذه المعارض أو المستقلة عنها ، من خلال برامج واضحة الأهداف ، تهدف إلى تكوين مناعة ثقافية ضد الإهمال والتمسب والإرهاب ، وتؤكد على مفهوم الحرية التى ينادى بها الفن الذى يحى

القيم الجمالية التى ترتبط بالايقاع الكونى ، وكل ذلك يجافى أية صورة من صور الإرهاب ، سواء أكان إرهابا فكريا أو عدوانيا .

\* على لجان الاقتناء الفنى فى المعارض العامة والخاصة ، أن تعطى اهتماما خاصا للفنانين المبدعين الذى يعالجون - من خلال هذا الإبداع التشكلى - تكوين حس وطنى ، يؤيد مفهوم الحرية الشخصية والقيم الجمالية والانسانية .

\* استكمال تطوير وتحديث المتاحف ، مع الاهتمام الاعلامى إعلام بدعوة الجماهير على زيارتها ، بهدف تكوين وعى ثقافى وجمالى وقومى - يحصن الشباب ضد الإرهاب .

\* دعم خطة التوسع فى انشاء المتاحف بالمحافظات ، سواء أكانت هذه المتاحف أثرية أو حديثة ، أو عن شخصيات عامة لها أثرها القومى أو الثقافى أو الاقتصادى .

\* التوسع فى نشر الكتب الثقافية والفنية بأسعار مناسبة .

\* دعم وسائل النشر الفنى الاعلامى ، سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية ، لتكوين مواطنين يتلقون الجمال ويؤمنون بتأثيره على الحياة اليومية بالمجتمع ، وأن تخاطب هذه الأجهزة الأسر لتكوين وعى أسرى سليم ، يستمد مقوماته من القيم السلوكية والاخلاقية .

\* تنظيم مسابقة قومية فنية فى مجال الفن التشكلى عن موضوع الإرهاب والحث على مقاومته . مع التركيز على معنى الاخوة والمحبة الوطنية ، على أن تطبع نتائج هذه المسابقة فى كتاب جيد الطباعة مع تعليقات لكبار الكتاب والنقاد ، يوزع بالثمانى رمزية . مع طبع الأعمال الفنية فى لوحات اعلانية « بوسترز » .



- مع تنظيم مسابقة في مجال التصوير الضوئي ، تدعى إليها جميع الصحف والنقابات والجمعيات الفنية والهواة - لتسجيل وتجميع اللقطات الفوتوغرافية التي سجلت العدوان على المواطنين الأمنيين ، وأن ينظم من هذه اللقطات معرض طواف .

\* اهتمام دور النشر بإصدار دوريات عن الشخصيات القومية التي كان لها أثر في المجتمع : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفنيا وأديبا ، من منطلق دعوة واعية لترسيخ الاعتزاز بالوطن واعطاء القدوة للشباب ، لتكوين خط ثقافي وعلمي وسياسي مكتمل الجوانب ، ومستمد من رؤية واقعية وقنوة صالحة .

\* اهتمام المؤسسات المسرحية والسينمائية ، بعرض مسرحيات وأفلام هادفة جادة تحقق القدوة الصالحة ، وترسيخ المبادئ والقيم التراثية العريقة ، وعلاج المفاهيم الخاطئة - للإسهام في تكوين أجيال أكثر قوة وصلابة وإيمانا بالحق والعدل والحرية التي يزينها الخير والجمال . كما يمكن قيام الجريدة السينمائية والتلفزيون المصري بنفس المهمة .

\* الاهتمام بالتربية الدينية في التعليم العام ، مع إعطاء أهمية خاصة للمكونات الأساسية للعقيدة السمحة والسلام وحب الوطن والتكافل الاجتماعي ، وغير ذلك من القيم ، والابتعاد عن المسائل الجدلية الخلافية ، بحيث تنمو لدى الناشئة قوة إيمانية صلبة - ترفض الانحراف والعنف والتعصب .

\* أن تشارك الجامعات والمنتديات السياسية ، في إعداد دراسات منتظمة - تستهدف تحقيق ثقافة اجتماعية وقومية وبنية وجمالية ، تكون حصنا في مواجهة الثقافات المنحرفة على اختلاف ألوانها .

\* أن تهتم أجهزة الخدمة الاجتماعية الرسمية والأهلية برعاية المجتمعات في المناطق العشوائية ، بحيث تتم دراسة أحوال الأسر وتقديم المساعدة الواجبة لها : صحيا وتعليميا ومهنيا ، وبخاصة الشباب - بحيث يتحقق لهم الحصول على دخول معقولة من إنتاج أيديهم ، وأن تسهم هذه الجمعيات في تسويق هذا الانتاج .

\* أن تنظم النقابات برامج توعية ثقافية واجتماعية ، تستهدف ترقية المهنة ، وإثارة الحماس لخدمة المجتمع وتنمية الشعور بالقيم الجمالية والذوق الرفيع .

\* تيسير سبل السياحه الداخلية - لزيارة المناطق الأثرية والسياحية لترسيخ الانتماء والحب لهذا الوطن ، وإزالة الغربة بين المواطنين وتراثهم الأثري والجمالي .

\* دعوة الوزارات والشركات ، لتقديم مزيد من الخدمات الثقافية والفنية للعاملين بها - وتنظيم رحلات للمناطق الأثرية والسياحية والمحميات الطبيعية والمتاحف وغيرها ، مع الاهتمام بتنظيم رحلات في نهاية العام الدراسي للمعاهد والكليات الفنية وغيرها ، لتغطي جميع مناطق مصر السياحية والأثرية والتراث الشعبي .

\* أن تتال المناطق النائية حظها من مشروعات الدولة الانتاجية والنشاط الثقافي والفني بمختلف أنواعه ، لكي تربط المواطن فيها بإقليمه ، حتى لا تكون هذه المناطق طاردة للمواهب ، بل عاملا من عوامل استقرارها وتمتعها .

\* الحزم في مراقبة الكاسيتات السمعية والمرئية المليئة بأكفار العنف والانحراف وتكفير المجتمع ، والخروج على قيمه وتقاليده .

قوامه : التعليم والإعلام . ويتضمن كل من هذه الموضوعات الترميزات والمقترحات الخاصة به .

أولاً : الموسيقى العربية التقليدية :

ينبغي التسليم بأن موسيقانا العربية التقليدية راسخة في وجدان شعبنا عبر قرون متوالية ، وهي تمور بالحيوية طاملاً صافحت أذاننا تلاوة القرآن ، ورفع الأذان ، وتواشيح المساجد ، وتراويل الكنائس ، وبذلك غدت ملمحاً جوهرياً من ملامح شخصيتنا ، وعلى هذا المستوى من الأهمية يجدر النظر في إجراء ما يأتي :

\* تحقيق نصوص الأغاني التقليدية وتوثيقها في مجلد م فهرس أبجدياً ، ولا مانع من تنقيح ما يجافي منها الذوق العام للعصر ، مع الإبقاء في المكونة على الأصول قبل تهنيئها . وإذا كانت الأغنية في الأصل كلمة قبل أن تكون نغمة ، فإنها تعد - بذلك - أداة فعالة للارتقاء بالحبس الفني ، ومن ثم فإن تسجيل هذه الأغاني لن يتناول سوى المجاز من نصوصها فحسب .

\* تسجيل عيون التراث الموسيقى بأصوات معاصرة ، مع الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة ، وتحويل طريقة الأداء لتكون ملائمة لروح العصر .

\* تربية الأصوات الغنائية الجديدة من خلال فرق الموسيقى العربية ، التي يلزم أن تعتمد على الأصوات الفردية أساساً بمساعدة جماعة المنشدين ( الكورس أو الكورال ) ذلك أن قوام الغناء العربي في معظم قوالبه : براعة ارتجال الصوت الفرد ، وحسن تصرفه ، وسلسلة انتقالاته بين المقامات المختلفة ، ومحكم قفلاته ، ولعل تدريب الأصوات الجديدة على الأعمال التقليدية هو خير مدرسة تتخرج فيها عن علم ومراس .

## تطوير فنون الموسيقى في المرحلة القادمة

لاعتير دراسة " تطوير فنون الموسيقى في المرحلة القادمة " مسألة موسيقية بحتة تنحصر في استكناه وسائل هذا التطوير في المستقبل فحسب ، بل تنصدي لمشكلة تأثير ما نعيشه من فنون موسيقية في تشكيل وجدان المواطن المصري ، وبالتالي فيما ينعكس على سلوكياته . ويكفي الدلالة على مدى هذا التأثير ، ما أفصحت عنه الإحصائيات الأخيرة من ارتفاع نسبة الأمية . بمعنى أننا في الوقت الذي لا تسهل مخاطبة حوالي نصف تعداد مواطنينا بالكتابة والقراءة ، فإنه يغدو سهلاً وممتعاً أن نتفاهم ونتناغم مع أفراد شعبنا كافة من خلال الموسيقى ، فمن لا يقرأ ولا يكتب لاشك أنه يسمع ويحرب .

وقد تعددت دراسات المجلس في مجال الموسيقى ، ومن ذلك على سبيل المثال : " الموسيقى والنهوض بها في مصر حتى عام ٢٠٠٠ " و " الموسيقى في مرحلتى التعليم العام والجامعى " و " المسرح الغنائى المصرى " و " تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية " و " أثر الموسيقى في العادات والتقاليد " و " سياسة النهوض بالأغنية " .

واستكمالاً لهذه الموضوعات ؛ تأتي هذه الدراسة مركزة على موضوع تطوير فنون الموسيقى . وتتناول بالبحث : " فنون " الموسيقى ، ما بين موسيقى غنائية مصاحبة للأغنية ، وموسيقى بحتة أو خالصة ، ومنها الموسيقى التصويرية ، كما تتناول موسيقانا العربية التقليدية ، والموسيقى المصرية المعاصرة ، وتراثنا الغنائى ومسرحنا الغنائى ، وكذلك ما يحيط بفنون الموسيقى من مناخ يتحكم في نوعها ومستواها ،

\* إحياء الصيغ الموسيقية التقليدية : التقاسيم - التحميلات -  
البشارف - السماعيات في الموسيقى البحتة ، والموال - الموشحات -  
القصائد - الأوار . مع إعطاء الوصف الصحيح لها لدى تقديمها في  
المحافل والإذاعات المرئية والمسموعة .

\* المواظبة على عقد مؤتمرات دورية للموسيقى العربية تقدم  
فيها أبحاث تعالج أحوالها الآتية ، كما تسجل بأصوات  
قادرة على المزيد من أعمالها ، لاسيما غير المطروقة ( كمؤتمر  
سنة ١٩٣٢ ) .

\* إدراج الموسيقى العربية ، أسوة بالموسيقى الغربية ، في برامج  
التذوق الفني داخل معاهدنا ومحافلنا . إذ فضلا عما تحويه من متعة  
راقية فإن القصائد الغنائية تعد خير حافظ للبيان العربي .

\* تعريف الأجيال بالقيم الجمالية لموسيقانا العربية ، من  
خلال تقديم سير أعلامها ، في المسلسلات المرئية والمسموعة  
والأفلام التسجيلية .

\* تشجيع قيام صناعة متطورة لآلات الموسيقى العربية  
ذات مواصفات هندسية دقيقة ، تخلصنا لها من  
الاجتهادات العشوائية للحرفيين المتحكمين في إنتاجها في  
الوقت الحاضر .

#### ثانياً: التراث الغنائي :

\* المبادرة بجمع وتصنيف وتنقية وتسجيل التراث الشعبي  
الموسيقى بما يضر به من سير وملاحم ، حيث أنه معرض للتحريف  
وربما للاندثار من خلال تعاقب الأجيال . وأن يساهم المعهد العالي  
للفنون الشعبية باكاديمية الفنون بدور فعال في هذا المضمار ، من  
خلال أفراد بحوث علمية ورسائل للماجستير والدكتوراه - لتوثيق  
مواد هذا التراث .

#### ثالثاً: الموسيقى المصرية المعاصرة :

\* إنشاء مركز قومي للموسيقى أسوة بالمركز القومي للسينما  
والمرح ، يكون من اختصاصاته تكوين فرق موسيقية رفيعة المستوى  
والإشراف عليها ، سواء بالنسبة لموسيقى الصولو « الأداء » الانفرادي ،  
أو على مستوى المجموعة الصغيرة « موسيقى الحجرة » ، أو المجموعات  
الكبيرة الخاصة بالمرح الغنائي والأوركسترا السيمفوني المرافق  
لعروض الأوبرا والأوبريت والباليه .

\* رصد جوائز سنوية من خلال مسابقات موسيقية ، مع مراعاة أن  
تتضمن المقطوعات والأغاني الفائزة الشخصية الموسيقية العربية ،  
ممثلة في المقامات والأوزان والألحان الشعبية ، كرمز لتواصل الحديث  
مع القديم ، ضمن أسلوب عالمي الشكل محلي المضمون .

\* تشجيع الإبداع بين العازقين المبتدئين ، عن طريق العودة إلى  
تخصيص فواصل من العزف المنفرد على مختلف آلات التخت الشرقي ،  
لاسيما التقاسيم في برامج الإذاعات المسموعة والمرئية ، على أن تكون  
في فترات نروية الاستماع والمشاهدة .

#### رابعاً: المسرح الغنائي :

لم يعرف مسرحنا الغنائي الأوبرا ( الدراما الموسيقية ) وهي عرض  
مسرحي تواكب الموسيقى والغناء من أوله لآخره ، واكتفى بالأوبريت أي  
المسرحية الغنائية التي يتخللها الحوار ، والتي ذاعت على مسارحنا  
خلال العشرينات من هذا القرن . وفي عام ١٩٦١ أنشأت وزارة الثقافة  
المسرح الغنائي الذي عرض بعضاً من هذه الأوبريتات إلى جانب  
أوبريتات جديدة ، وإن كان قد شارك في كتابة نصوصها وألحانها  
أكثر من مؤلف وملحن ، مما أفقدها الوحدة الفنية وقلل بالتالي من  
رواجها . وفي عام ١٩٦٥ تم تكوين الفرقة الغنائية الاستعراضية التي  
قدمت مجموعة من الاستعراضات الغنائية . ولأن المسرح الغنائي هو

المجال الطبيعي للأغنية ، حيث تتحدر من إسام موضوعات متكررة مستهلكة ، ومن هنا تتعاطف أهميته ، لذا يوصى بما يأتي :

\* توثيق تراث المسرح الغنائي وتنويع أحيائه ثم إعادة إخراجها ، مع الاستعانة بتقنيات العرض والإضاءة والإخراج الحديثة .

\* تسجيل تاريخ المسرح الغنائي بمعرفة لجنة من المتخصصين الأكاديميين للتعريف به ، من خلال طبعات شعبية .

\* إسناد كتابة الحان الأوبريتات الجديدة إلى جيل من الدارسين المؤهلين ، بحيث يتولى وضع اللحن التوزيع الأوركستراي أيضا ، مع مراعاة أن يكون الأداء الأوبرالي مستساغا لدى الأذن العربية .

\* إفراد سهرات كاملة في التلفزيون والإذاعة لتقديم الأوبريتات المصرية المسجلة ، كما كان متبعاً من قبل .

\* تشجيع طلاب الرسائل العلمية على اختيار موضوعات أو أعمال المسرح الغنائي مادة لبحوثهم .

خامساً: المناخ الفني :

لا تقتصر العناية بشئون فنون الموسيقى على تنفيذ ما أسلفنا من توصيات فحسب ، بل لابد من إحاطتها بجو محي تنمو فيه على نحو سليم ، ولعل من أهم عوامل هذا المناخ التعليم والإعلام .

التعليم :

التعليم العام : هناك حلق لحو الأمية الموسيقية للأجيال الجديدة .

أحدهما عاجل ، وثانيهما آجل .

الحل العاجل يتمثل في : إدخال مادة التذوق الموسيقي طيلة سنوات التعليم العام ، ثم في كليات الآداب والتربية والإعلام . فمن ليس بمقدوره تعلم الموسيقى بوسعهم على الأقل تذوقها ، من خلال الاستماع إلى المائثورات الموسيقية والفنائية الجيدة - مع تحليل مبسط لها ، ومن أهم خطوات التذوق : تعويد التلميذ منذ نعومة أظفاره حسن الاستماع .

أما الحل الآجل فيخلص في : توفير العدد اللازم من مدرسي الموسيقى لجعل مادة التربية الموسيقية مادة نجاح ورسوب طيلة المرحلتين الأساسية والثانوية ، أسوة بمادة التربية الفنية ، بما يستتبع ذلك من تخصيص حصص للموسيقى في جداول التعليم : الثانوي والزراعي والصناعي والتجاري - المحروم منها تماما ، وزيادتها في جداول التعليم الأساسي .

ويعتمد مشروع إحياء التعليم الموسيقي بدوره على حلين : أحدهما عاجل ، وثانيهما آجل .

الحل العاجل يتمثل في : منح المدرسين الحاليين بدلا مجزيا ( نكرة أو طبيعة عمل ) من تسريحهم للعمل بالخارج أو بالملاهي سعيا وراء دخل أكبر . مع تكليف الخريجين الجدد لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، ومدة خدمة المدرسين المتقاعدين القادرين على العطاء مدة خمس سنوات .

بينما ينصرف الحل الآجل إلى : تخريج عدد كاف من المدرسين في المدى القريب ، بإنشاء كليات التربية الموسيقية ملحقة بالجامعات الإقليمية ، متى توافر لها التشكيل اللازم من أعضاء هيئة التدريس ، وتشجيع الحاصلين على الثانوية العامة - وما يعادلها كالثانوية التجارية أو الفنية - على الالتحاق بهذه الكليات بعد اجتياز اختبار المواهب ، مع منحهم مكافآت تشجيعية ، والإسراع بإنشاء مدرستين للموسيقى العسكرية بإدارتي موسيقى الجيش والشرطة وتدريب مواد التربية الموسيقية لطلبتها - تمهيدا لاستخدامهم في مدارس التعليم العام بعد تسريحهم .

وتستطيع مدارس التعليم العام أن تعار من نشاطها إضافيا مؤثرا بجانب التعليم الموسيقي ، من خلال تشجيع المواهب الواعدة بإنشاء مراكز موسيقية مجهزة بالآلات وأدوات الإيضاح ، والاهتمام بالأنشطة الموسيقية من خلال الفنون والحفلات ، مع منح جوائز مالية أو تيسيرات

( درجات في حدود معينة في امتحان القدرات الفنية ) لدى الالتحاق بالكلية والمعاهد الموسيقية .

التعليم الموسيقي التخصصي : إذا كنا ننشد إنشاء كلية تربية موسيقية في كل جامعة إقليمية ، فإن الطريق إلى ذلك يبدأ بتنفيذ مشروع أكاديمية الفنون الخاص بمعهد فنون الطفل ، الذي ينبغي أن يضم الموهوبين موسيقيا في المرحلة الابتدائية ، حيث يقومون بدراسة المواد الموسيقية إلى جانب مناهج التعليم العام ، ويمكن في المرحلة الأولية للمشروع إنشاء فصول موسيقية ملحقه بمدارس التعليم العام تكون نواة لمدارس موسيقية إعدادية وثانوية .

ويتعين إعادة النظر في مناهج تدريس الموسيقى العربية بالكلية والمعاهد الموسيقية التخصصية ، بحيث تتناول تفصيلا المقامات والاياقات غير المطروقة ، والتركيز على مقامات الثلاثة أرباع النغمة . مع أهمية إنشاء معمل لصوتيات النغم بأحد المعاهد العليا بأكاديمية الفنون يكون من مهامه : العناية بتطوير علوم الغناء للبيان العربي تلفظا وتنغيمًا .

#### الإعلام :

الإذاعات المرئية والمسموعة : منذ ثلاثين عاما كان للإذاعة فرقة موسيقية خاصة بها ، تعزف منتخبات موسيقية بديعة ، وكان الفن الأصيل يشغل أكبر مساحة في الخرائط الإذاعية . بينما كان التلفزيون يخصس سهرة أسبوعية كاملة للغناء العربي ، ويستضيف نجوم الفن في سهرة أخرى ، ويفرد سهرة ثالثة للأوبريتات المسجلة ( كشهر زاد والعشرة الطيبة ) ، ويات الوضع معكوسا الآن ، فالفن الراقي لا يقدم إلا ضمن برامج أشبه بجزء معزولة عن بقية الإرسال ( كالموسيقى العربية في التلفزيون ، وأحيان زمان في الإذاعة ) . وتصحيح الأوضاع يقتضى :

\* تقديم الفن الأصيل ، سواء أكان تراثا أو معاصرا ، على مدى ساعات الإرسال ، لاسيما أوقات ذروة المشاهدة والاستماع ، مقترنا بالشرح والإيضاح .

\* تشكيل لجان التوجيه والإشراف الموسيقي – المنوط بها انتقاء المصنفات الفنية لبرامج الإذاعة والتلفزيون وأشرطة الكاسيت والفيديو والثقافة الجماهيرية ورعاية الشباب – من أخصائيين في علم النفس والاجتماع ، إلى جانب خبراء في الأداء الغنائي والهندسة الصوتية . دون إغفال تمثيل المتلقين لهذه الأعمال من خلال شخصيات عامة مشهود لها بالنطق الرفيع .

\* إنشاء فرقة موسيقية خاصة بالإذاعة والتلفزيون وتمكينها من الإنتاج الرفيع ، والتنسيق بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون وبين وزارة الثقافة لتوفير المسارح لعرض نشاطها عليها .

\* أفراد برامج تعليم الموسيقى للهواة ضمن البرامج التعليمية .

\* الاهتمام ببرامج الأطفال الموسيقية ، والتدرج بها تبعا للمرحلة السنية للطفل .

الأشرطة المرئية والمسموعة ( الفيديو والكاسيت ) : التزام شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات ، ووحدة « البريزم » بوزارة الثقافة بإنتاج أشرطة فيديو وكاسيت لموسيقى وأغاني التراث الراقية المضمون والصياغة ، البعيدة عن متناول أجيال شعبنا المعاصر . على أن يكون التسجيل على أشرطة لا تحتل مادتها إعادة التسجيل عليها ثانية ، منعا من استخدامها في ترويع الفن الهابط ، ثم يبيع هذه الأشرطة بثمان مدعوم ، وعلى الأخص الطلبة وأعضاء قصور الثقافة والنوادي الرياضية .

## متحف القرية

تحرص مختلف دول العالم - منذ فجر القرن العشرين - على الاهتمام بالفنون الشعبية والفولكلور بشتى أنواعه ، وقد تزايد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية ، باعتبار التراث الشعبى والفنون الشعبية ، من الوسائل الفعالة لتحقيق الوحدة الوطنية وغرس الانتماء الى الوطن ، بما له من مواصفات عامة وعادات وتقالييد وتطلعات وآمال ، وعناصر تاريخية واجتماعية تربط بين جميع المواطنين لتكوين وطن متماسك متطور ومتقدم .

ولما كان التراث الشعبى يبدأ عادة فى مجتمع القرية ، فقد اهتمت بعض الدول بإنشاء متاحف نوعية باسم متحف القرية ، يضم نماذج من فنون القرى فى مختلف الأقاليم ، ومن مجموعها يتكون متحف كبير ، تتيج زيارته : التعرف على أهم فنون وثقافات وتاريخ وحضارة وتراث البلاد . وتعد رومانيا وأسبانيا وإيطاليا من الدول الرائدة فى هذا المجال .

ولهذه المتاحف أهميتها فى تنمية الاقتصاد القومى ونشر السياحة الإقليمية ، وفى تكوين الشخصية القومية ، والانتماء الى القرية والمحافظه والوطن الأم .

ومن المعروف أن مجتمع القرية المصرية قد عانى زمنا طويلا من الإهمال فى جوانب كثيرة من حياته ، وخاصة التراث الشعبى بمفرداته وفنونه المختلفة ، بينما قام الفلاح المصرى طوال حياته وعلى مر العصور الفرعونية والإغريقية والرومانية والقبطية والإسلامية - بالمساهمة فى بناء الحضارة المصرية بفنونها العريقة الأصيلة وأثارها المادية وغير المادية مشاركا بحضوره فى تواصل هذه الحضارة مع أبناء الحواضر والمدن .

\* إحكام الرقابة على إنتاج أشرطة الكاسيت والفيديو ، بتعزيز إدارة الرقابة على المصنفات الفنية بما يلزمها من كوادر مدنية حسنة السمعة ، وإمكانات فنية كالات العرض والاستماع ، ووسائل الانتقال .

الثقافة الجماهيرية : توظيف طاقات الثقافة الجماهيرية وجهاز رعاية الشباب فى نشر الثقافة الموسيقية ، مع إيفاء مندوبيها للنوايا الرياضية والكليات والمعاهد الموسيقية صيفا للإشراف على عقد الندوات ، وإتاحة دراسات حرة للهواة .

\* تحويل أكبر عدد ممكن من القاعات الى صالات استماع مجهزة هندسيا ، مع تيسير تقديم المصنفات الفنية والراقية فيها للهواة الاستماع .

\* تشكيل فرقة موسيقية تابعة للثقافة الجماهيرية فى عاصمة كل محافظة ، لتقديم فنون الموسيقى الأصيلة فى مواعيد دورية وفق جدول سنوى ، وفى إطار تخطيط شامل على مستوى الجمهورية .

الصحافة : إنشاء دار للطباعة الموسيقية ( النوتة ) ، ودار نشر موسيقى ، مع إصدار صحيفة موسيقية متخصصة ناطقة بنشاط المراكز الموسيقية ، وتشجيع الصحافة على إفرااد أبواب لفنون الموسيقى .

أنوات التعليم الموسيقى : إعفاء المراجع الموسيقية والتسجيلات والآلات الموسيقية المخصصة للأغراض التعليمية والثقافية من الجمارك ، وتخفيف الضرائب عنها .

\* إصدار طبعات شعبية عن أعلام الموسيقى ، وعن المصنفات الفنية عالية المستوى ، لاسيما العربية التقليدية . مع بيان عناصر الجمال فيها من : لحن وإيقاع وتظليل هارمونى .

ولما كانت سياسة الدولة الحديثة هي العناية بالقرية ، باعتبارها عنصرا أساسيا في كل تخطيط للحاضر والمستقبل فإن كل ذلك يدمونا الى التخطيط السليم للنهوض بالقرية المصرية ، والعناية بها ، ومن ذلك : إنشاء متحف القرية ، وذلك على النحو الآتى :

أولا : أن يبدأ المشروع بإنشاء متحف في كل محافظة ، حسب التصور الآتى :

- أن ينشأ المتحف في قرية متميزة من حيث عدة عناصر : الطبيعة والمناخ والطابع المعماري ، والمنتجات والحرف الشعبية ، والأزياء والحلى وأصوات الزينة ، وأنواع الأثاث المصنوع من خامات البيئة .

- أن يحتوى على أنواع ونماذج من صناعات البيئة واستخداماتها ومنجزاتها ، ومنها : المفروشات من كليم وسجاد وحصر ومفارش ، وأنواع من منتجات الحرف الشعبية والريفية ، والفنون الثقافية والتقليدية .

- مشغولات السعف والخوص المزخرف والمنقوش ، وأنواع المراجين والأطباق والفرن والخبيز .

- أواني الفخار والخزف من مختلف الأشكال والألوان للاستعمال اليومي ، وحفظ السوائل والزيت والطعام .

- أن يحمل الطابع المعماري المتميز في المنطقة ، من زخارف ونقوش ومجسمات للعناصر الشعبية ، مع استعمال خامات البيئة ، وما تمتاز به كل بيئة من أنواع الرسم بالألوان التقليدية للأفراح وغيرها من المناسبات ، مثل رسومات الحفاوة بعودة الحجاج .

- وذلك بجانب عمارة المآذن للجوامع وأضرحة الأولياء ، ومقابر الأعيان ، وأسبلة الطريق وأبراج الحمام .

ثانيا : اختيار القرية النموذجية والمنزل الذي يصلح أن يكون متحفا ، كما يلي :

- أن تبدأ كل محافظة في اختيار قرية نموذجية ، تضم أهم العناصر السابق بيانها ، وتكون عنوانا صافيا يمثل هذه المحافظة في مجتمع القرية ، ويعبر عنها .

- يتم اختيار منزل ريفي متميز بالقرية لتحويله الى متحف للحياة الشعبية التي تتميز بها كل محافظة ، وقد يتم اختيار هذا المنزل بطريقة التبرع أو الهبة من أهالي القرية وأعيانها ، أو من خلال « التخصيص » الرسمي للمنفعة العامة ، باعتباره أثرا قوميا معماريا وفنيا يجب الاحتفاظ به ، أو يتم الحصول على قطعة أرض فضاء مناسبة من ناحية الموقع والمساحة - سواء بالتبرع أو الشراء ، ليتم إنشاء متحف للقرية ، يحتوى على أهم العناصر السابق بيانها ، وعناصر أخرى يمكن إضافتها حفاظا على الشخصية القومية وتأسيس انتماؤها للوطن ، وما يتبع ذلك من دعوة للتواصل وإنعاش للسياحة الإقليمية .

ثالثا : شكل وتكوين متحف القرية المقترح ، وأهم عناصره :

- نموذج لمنزل ريفي أصيل ذي طابع معماري من صميم البيئة الشعبية في هذه المحافظة ، من حيث عدد الحجرات المعتادة طبقا للتقاليد الريفية .

- يشتمل المبنى على الزخارف والنقوش والرسوم الجدارية التقليدية والمعتادة في هذه المحافظة بعينها ، ومن خامات البيئة ، على أن تراعى المتانة ومقاومة المناخ وعوامل التآكل .

- أن يحتوى مبنى المتحف على قاعة « المضيقة » أو « المندرة » لاستقبال الضيوف وأهالي القرية ، وكذلك :

• حجرات للنوم خاصة بالرجال ، وأخرى للحريم والأطفال .

• حجرة للخزين « الكرار » .

• الدوار وبه حوش وحديقة تقليدية ، بها النخيل وأشجار الجميز والتوت وغيرها .

• زربية المواشى .

• مخزن للأدوات والمهمات الزراعية .

• ورشة للحرف التقليدية من حدادة ونجارة ونسيج وخزف وغيرها .

– أن يراعى فى المشروع الاتساع المناسب والحوش والحديقة التى تحتوى على حجرة للإدارة والملفات والمستندات – وقاعة للمكتبة للإطلاع والقراءة ، وتصلح أيضا للمحاضرات والعروض السينمائية ، والتلفزيون والفيديو ، والكومبيوتر .

• إبعاد محتويات متحف القرية ومكوناته :

– إن عوامل الزمن وتعاقب الأجيال وسرعة الاتصال بالبلاد الأخرى وتبادل الثقافات – عن طريق الاذاعة والتلفزيون والفيديو والسينما والصحف والمجلات ، والتبادل التجارى والصناعى والانفتاح على العالم الخارجى – أدى الى وجود تغيير فى التراث الشعبى والعادات والتقاليد والموسيقى والأغاني والحرف البيئية والفنون التقليدية ، لذا فإنه من الواجب الحفاظ على مختلف أنواع التراث الشعبى الأصيل المتميز ، والابقاء على نماذج فى متاحف إقليمية ، تكون مرجعا وهاديا للأجيال القادمة ، ونموذجا للدارسين والباحثين ، ولإثراء وتاصيل الإنتاج الفنى والحرفى والصناعى الحديث ، خاصة فى مجال النسيج والكليم والأثاث والخزف والأزياء والحلى وغيرها . بجانب فنون الرقص والغناء والأدب الشعبى .

– وخير وسيلة لذلك هى إنشاء متحف القرية الذى ينبغي أن يوجد فى كل قرى مصر . وإذا بدأنا من الآن بإقامة « متحف القرية » فى بعض المناطق ، كنموذج يقبل التكرار ، فسان ذلك يؤدى الى أن يعم المشروع فى مختلف المحافظات .

– أن هذا المتحف الذى يقام فى قرية – متميزة بالطابع والتراث الأصيل وبالعناصر المعمارية – يعد نموذجا صادقا للبيت الريفى

التميز فى منطقته ، على أن يتم تأثيثه طبقا لذلك ، ليمثل حياة الفلاح المصرى ، الذى يستمد حياته ومعيشته من تراثه القديم والمعاصر ، ومن العادات والتقاليد وعناصر ومعطيات البيئة التى يحيا بها ، ونوع الحياة والعمل والمناخ ، وأن يتضمن وسائل المعيشة وعناصرها وضرورتها فى القرية ، والعناصر الأصيلة والجميلة التى تمتاز بها كل محافظة .

– أن يراعى فى الحجرات وضع فترينات لعرض مختلف نماذج الحلى وأثاث الزينة والتجميل ومختلف المشغولات الفنية البقية الخاص بالمنطقة .

– أن تعرض أنواع الأزياء المختلفة للنساء والرجال ، مثل أزياء العمل والمناسبات والأفراح والأعياد وغيرها .

– أن تزين الحجرات بالنقوش والزخارف التقليدية للبيت الريفى ، وكذلك الواجهات بالرسوم الجدارية عن المناسبات الدينية والقومية ، والنقوش والجسمات البارزة أو الفائرة من الطين أو الخشب أو العصى .

– أن يقام بجوار المتحف نموذج لجامع القرية ، وأبراج الحمام التى توجد بالمنطقة كلما أمكن ذلك .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء – يوصى بما يأتى :

\* إنشاء متحف قرية نموذجى فى إحدى القرى المتميزة بكل محافظة ، مع فتح باب التبرعات بالمباني والأراضى لهذا الغرض ، والأموال التى تساعد على تنفيذ هذا المشروع القومى فى أقرب وقت ممكن ، وبأسلوب الفنى والعلمى .

\* أن تتولى وزارتا الثقافة والادارة المحلية التخطيط المركزى لهذا المشروع ، وإصدار التعليمات واللوائح المنظمة له ، وإعداد الفنيين اللزمين لإعداده وتنفيذه فى كل محافظة – على أن يتم التنفيذ خلال مدة قصيرة ومحددة .



## تكامـل الفنـون

يعد تكامل الفنون ركيزة من ركائز الانسجام في المجتمع ، إذ تكامل الفنون مع مقومات المجتمع المتحضر ، وتمين على بناء الحياة الكريمة . وهو موضوع ذو أهمية خاصة ، من حيث اتصاله بالأساسيات ، وارتباطه بمجالات متعددة .

وبداية فإن اضطراب الشكل المعماري في المدن والقرى الذي قد يحقق هدفاً – يفغل في الوقت نفسه عن أهداف عديدة ، فبينما يتيح للناس إمكانية السكنى ، إذ به يفغل الناحية الجمالية ، فيقوم ككتلة تجافى الذوق ، وتكشف عن عدم دراية بالتراث ، أو بالتوجه الى مستقبل أوفر حظاً من التقدم . وقد نجد من الأعمال الفنية – سواء كان لوحة أو عملاً موسيقياً أو سينمائياً أو مسرحياً – ما تحققت فيه متطلبات فن بعينه ، بينما أغفل الارتباط العضوى بالفنون الأخرى ، كأن يفغل الرسام عن التاميل المعماري والموسيقى للوحة ، أو يفغل عن خصوصية الروح الفني لفن من الفنون ، أو عن ابتلائها مع مجالات الثقافة والمجتمع الأخرى . بل قد يفغل الفنان عن الوشائج التي تربطه بمجالات العلم والدين والأخلاق والفلسفة ، فيفقد ركيزة أساسية في عمله الإبداعي . وهذه الأمثلة تبين أهمية « تكامل الفنون » الذي جرى مجرى الاصطلاح العلمى لصديقه ودلائته على ما يحمل من مفهوم ، ومن ثم يجسء طرح قضية تكامل الفنون عن إدراك بأن كل عمل جاد يهدف إلى التقدم بالفنون لا بد

– على أن تشارك في التخطيط والتنفيذ : الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ومركز الفنون الشعبية ، ومعهد الفنون الشعبية باكاديمية الفنون ، والمركز القومى للفنون التشكيلية . مع الاستعانة بالخبرات المصرية المتخصصة في هذا المجال .

\* أن يكون العاملون بمتحف القرية من أبناء القرية أو المنطقة المحيطة . والذين يتمتعون بحس فنى ، تعبيرا عن الانتماء والوفاء لقريتهم .

\* الاسترشاد بخبرة الدول التى لها تجارب فى إنشاء متاحف القرية مثل : أسبانيا ورومانيا وإيطاليا وغيرها .

\* أن يقام فى كل متحف معرض دائم لمنتجات الحرف البيئية والفنون الشعبية والتقليدية ، حتى يمكن تسويق هذه المشغولات والفنون الشعبية للزائرين والسائحين مع إقامة المعارض وتبادل المعروضات بين متحف القرية وغيرها من المتاحف المصرية والأجنبية ، والاستفادة بها فى السياحة وغيرها من مجالات الاقتصاد القومى .

\* أن يشتمل كل متحف على مركز معلومات ، يحتوى على بيانات عن تاريخ القرية وشخصياتها العامة ومشاهيرها ، ومعلومات عن منتجاتها وتراثها الشعبى .

\* العناية بتوفير مكتبة للموسيقى والأغاني الشعبية التى تشتهر بها المنطقة ، مثل أغاني العمل والموالد والأفراح والأعياد والزواج والمناسبات الدينية والقومية .

\* تنظيم إقامة العروض السينمائية والفيديو والمحاضرات الثقافية والمعارض الفنية والعروض المسرحية الموسيقية والحفلات الاستعراضية ، ليصبح متحف القرية مركز إشعاع حضارى وثقافى متطور .

\* أن تكون متاحف القرية مصدرا أساسيا لتأصيل وتنمية الإنتاج فى مجال : الخزف والنسيج والسجاد والصناعات الريفية والبيئية فى مشروع الأسر المنتجة .

أن يكون على وعى بهذا التكامل ، وبالمجالات التي يمسها ويتناولها بالتطبيق .

وتتطلب دراسة تكامل الفنون : التعرف على الوجه الآخر وهو تفكك الفنون ، لتتضح لنا صورة المشكلة وهي صورة التفكك . ثم ننتقل إلى طرح المشكلة من منظورين : منظور المشكلة في حد ذاتها ، ثم منظورها في ارتباطاتها الخارجية ، أي من حيث هي مشكلة تنصب على الفنون فيما بينها ، ثم من حيث إنها تنصب على تداخلها مع مجالات خارج دائرة الفنون . وهذه المشكلة لاتمستا وحدنا ، بل هي مطروحة على مستوى الثقافة الانسانية ، وعلينا أن نضيف إليها السمات النوعية ، وما تتلوى عليه من مشكلات ، في المجالات الثقافية القومية ، ومجالنا الثقافي المصرى على وجه التحديد .

وكثير من المشتغلين بتاريخ الثقافة الإنسانية يرون أن ثقافة الإنسان بدأت متماسكة منسجمة ، فكان الإنسان المبدع يبرع في الفلسفة والشعر والسياسة والموسيقى والرياضيات جميعاً ، بعضها يتصل ببعض الآخر ، وكان معين الحكمة الواحد تنساب منه تيارات من مختلف الإبداعات كالبيان يشد بعضه بعضاً .

ومرور الزمن ازداد نتاج الإنسان المبدع وتنوع ، ولم يعد من الممكن الإحاطة بالكم الكبير في وحدة واحدة وبمفهوم واحد ، وبدأ الاتجاه إلى التقسيم ، ثم إلى التخصص . ولنذكر في هذا المقام نموذج جامعة برلين وفلسفتها التي كانت قائمة على التقسيم خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر . غير أن رقعة الفلسفة انكشفت وانفصلت عنها العلوم والفنون ، ثم تفكك كل مجال إلى مجالات أصغر فأصغر . ووضعت لذلك معايير ، وأصبح المحك الذي يقبل به التقسيم أو التخصص هو : أن يكون المجال الذي ينزع إلى

٤٨٢

الانفصال أو التخصص مجالاً قائماً بذاته ، دائراً حول موضوع يحمل بطبيعته الحجة على أن بينه وبين الموضوعات الأخرى اختلافات جوهرية ، بحيث يستحق الاستقلال ، أو يحكم له بالتخصص . وسرعان ما واكب الاتجاه إلى الاستقلال دعوة إلى أن يظل استقلال التخصصات في حدود معينة ، ودار الحديث عن : تخصصات صغيرة وتخصصات كبيرة ، محدودة وواسعة – كأن تكون هناك مجموعة العلوم الكيميائية المستقلة في تخصصها عن العلوم الفيزيائية ، ثم يكون فيها تخصص الكيمياء العضوية منفصلاً عن الكيمياء غير العضوية ، أو أن تكون هناك مجموعة الفنون التشكيلية التي تضم في داخلها – من حيث هي كيان متخصص – فنونا أكثر تخصصاً مثل : التصوير والنحت ، أو مجموعة الفنون الأدائية ، أو مجموعة الفنون التطبيقية .

غير أن هذه التقسيمات انعكست على تنظيم المؤسسات الأكاديمية والثقافية ، بما حملته من أسماء كثيرة مختلفة ( الجامعة ، الكلية ، المعهد ، المدرسة ، الكوليج ، الأكاديمية ، المجمع ، المتحف ... ) وتعددت الدوافع ، الصالح منها والطالح ، فتفتت الهياكل التنظيمية ، واندفعت إلى التقسيم التخصصي ، فأصبحنا في مواجهة أقسام لا تكاد تحصى في كليات ومعاهد تتكاثر وتتزايد بين الحين والحين ، تحيط بها جامعات وأكاديميات عديدة ، تسعى إلى ضم هذا الشتات في إطار إدارية وقانونية متكاملة .

وفي الوقت الذي تبدو فيه مزايا التخصص مامة ، بدأت عيوبه تظهر بوضوح . ولنذكر على سبيل المثال أن شمة اتجاها علميا معاصرا يدعو إلى التكامل بديلا للتفتت ، وإلى مواجهة عيوب التخصص التي ضيقت الإدراك في الإطار الجامع ، وضيقت حدود المسئولية بتفتت مجال البحث داخل هذا الأطلس وأصابته وحدة الإنسان بالفصام .

### تكامُلُ الفنون فيما بينها :

إن الإطاريين الأساسيين لتكامل الفنون هما : إطار فلسفة الفن ، وإطار علم الجمال « الاستطاطيقا » ، فهما يتناولان الفنون من منظور واحد أولاً ، ثم ينصب التناول على كل فن ، في خصوصيته . وعلى الرغم من أن علم الجمال - بعد أن استقل عن الفلسفة - مازال يشق طريقه نحو استكمال مقوماته ، إلا أنه يتناول الفنون في إطار جامع ، عندما يبدأ بالتفريق بين الجمال في الطبيعة والجمال في الفن ، سواء تحقق هذا الجمال في الموسيقى أو الرسم أو العمارة ، ومن ذلك دراسة العلاقة بين الخطوط المنحنية والموجة والمتعرجة ، وما يقابلها في الموسيقى ، أو التماس التعدد النغمي « البوايقونية » في الأعمال الفنية ، سواء كانت لوحات أو تماثيل أو قصائد أو مسرحيات أو أفلاماً سينمائية وأيضا دراسة الأعمال الفنية على تنوعها ، وامتزاج عناصرها ، ومصاحبة هذه العناصر - بعضها لبعض الآخر - من منطلق الكونتراپونكت الذي يجمع - في اختلاف معين - عناصر تتنوع بحسب مقومات كل فن ومفردات لغته ، فقد تكون سطوحاً وخطوطاً واللوانا ، أو إيقاعات ونغمات واللوانا من الرنين ، أو حركات وسكنات .

وتدخل في إطار هذا التكامل ، بحوث علم الجمال السيكولوجية ، المنصبة على المبدع والمتنوق ، والساعية إلى استجلاء غوامض العملية الإبداعية والتنوقية ، وكلها تصدر عن مفهوم تكامل الفنون . والحديث عن وظائف الفن من حيث تطهير الانفعالات أو الممارسة الفنية ، أو التحسين والتجميل أو التكرار ، وعن القيم التي تشترك في سمة واحدة أساسية هي السمة الجمالية أو الاستطاطيقية . وعلى الرغم من الفروق النوعية في كل فن من حيث المادة التي يشكل بها ، فالمساحة المشتركة بين الفنون

فقد تركز العمل البحثي والإبداعي على الجزء دون الكل ، بل أصبحت العلوم والفنون عندما تتعامل مع الإنسان تتعامل مع أجزاء مفككة .

ولم يفكر أحد من دعاة التكامل في الرجوع عن التخصص الذي هو علامة هامة من علامات التقدم في العصر الحديث ، ولكن التفكير اتجه إلى إصلاح عيوب التقسيم التخصصي . فقد اتضح أن مناهج التخصصات المختلفة ومبادئها تعود فتتلاقى بعضها مع البعض الآخر ، فتخصصها ، وتنتج تخصصات أخرى .. كأن تكون هناك دراسات عن الفنون من منطلقات سيكولوجية واجتماعية ، مثل علم نفس الفن أو التاريخ الاجتماعي للفن ، وغير ذلك .

وقد كان من الأوفق أن استقلت الفنون فناً فناً ، فكل فن له مفرداته ومقوماته الخاصة ، ولا بد لكل فنان من أن يتمكن من فنه ولغته الخاصة . ولكن التداخل الضروري بين الفنون - وبخاصة في أشكالها المتجددة ، والتي هي من قبيل الفنون المركبة - يقتضى إعادة النظر من منطلق الجمع بين التفرد والتكامل . فالأعمال الفنية من قبيل الأوبريت والفيلم السينمائي والمسرحية الاستعراضية ، بل الموسيقى السيمفونية الحديثة ، بما أخذت به من مكونات موسيقات أخرى كالموسيقات الشعبية ، ومن الآلات الموسيقية الشعبية المستعملة في أفريقيا وآسيا وغيرها - كلها نماذج تشهد على ضرورة الاهتمام بالتكامل بين الفنون .

ونحن عندما نرسم من حول الفنون المتفردة إطارات تكاملية ، نجد أن الدوائر تتسع بنا منطقياً ، إلى أن نصل إلى تكامل الفنون في إطار الثقافة كلها ، وفي إطار المجتمع . ويمكننا أن نتتبع عناصر ذلك على الترتيب التالي :

تكاميل الفنون مع مقومات الثقافة الأخرى وبخاصة العلوم :

تتصل دراسة تكامل الفنون اتصالاً وثيقاً بمقومات الثقافة المختلفة ، في ضوء مفاهيم التقدم والتطور والتفاعل مع التعددية الثقافية والحضارية . بل إن موضوع تكامل الفنون يثير مناقشات متوازنة في المجالات المجاورة : مجالات العلوم الطبيعية ، والتأملات الفلسفية ، والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي مجال العلوم الطبيعية ، نلاحظ أن التكامل حقيقة من الحقائق البيولوجية ، تواكبها الدعوة إلى المواحة المستمرة الواعية بين العلوم والفنون . وجدير بالذكر أن هناك اتصالات وثيقة حرص عليها كبار الفنانين والعلماء ، منها ما كان مباشراً من قبيل : اتصال التشريح والفسيرولوجيا بالفنون التشكيلية والحركية ، ودراسات العين والأذن وعلاقتها بالفنون المنفردة أو المركبة ، وأيضاً جراحة التجميل التي تعتمد على القيم الجمالية المتداولة في الفنون التشكيلية .

ومن أهم مجالات اتصال الفنون بالعلوم ، مجال الهندسة ، وبخاصة الهندسة المعمارية وهندسة المسنن . فليس بناء المنازل والمباني العامة والخاصة من شأن الهندسة المعمارية وحدها ، بل هو مجال يضم العلوم الهندسية والفنون التشكيلية ، وتاريخ الفن . ونحن بحاجة ماسة إلى هذا اللون من التكامل ، بدلاً من ألوان الخلط العديدة في مدننا وقرانا .

وإذا كان التكامل بين العلوم والفنون يصل إلى مجالات تطبيقية - مثل استخدام الفنون في علاج أمراض نفسية وعصبية - فإن التكامل أعمق جذوراً من مستوى التطبيقات ، حيث يصل إلى الجوهر والمضمون ، إذ تبيّن العلوم ما كانت الفنون تعرفه من قبل ، من إبراز لوحدة الكائنات ، وأصبح هذا المفهوم - عندما طُبّق على مجالات

جوهرية . كذلك تنوه بدراسات علم الجمال التي تتناول الإبداع والتلقي وبناء العمل الفني وتقنياته ، والارتباطات المتصلة بالمجالات الأخرى مؤثرة ومثارة . كما تنوه بمحاولة ظهرت منذ عشرينات القرن الحالي في تنظيم القيم الجمالية شاملة للفنون كلها - فيما سمي بالمقولات الجمالية التسع ، وانطلاقاً من مفاهيم ثلاثة هي : الانسجام المتحقق ، والانسجام المأمول ، والانسجام الفائب . وهو يبين - على أساس منظومة القيم - أن الجمال والطاوة والعظمة والرقّة لا تقتصر على فن بعينه ، بل تختص بالفنون جميعاً ، وتنطبق على القصيدة كما تنطبق على اللوحة أو التمثال أو المسرحية أو الفيلم السينمائي .

ونتيجة لهذه البحوث والتأملات ، فإن الفنان المبدع والمتذوق للفن بحاجة إلى إعداد ودراسات تمكنه من الأساسيات التي تضم الفنون جميعاً ، أو تشترك فيها مختلف الفنون ، أو تتكامل بها . ومن الضروري أن تأخذ هذه الدراسات التكاملية مكانها في المعاهد الفنية التي تتولى هذه التخصصات على المستوى الأكاديمي والتطبيقي .

ومشكلات تكامل الفنون تتنوع مع التقدم الهائل المتلاحق ، وظهور وسائل اتصال وعرض وإعلام وتأثير جديدة - مثل السينما والإذاعة والتلفزيون والفيديو ، وما ظهر ويظهر من آلات حديثة ذات إمكانات متعاظمة يزيد فيها دور الكمبيوتر - كل ذلك يجعل من الضروري إعادة طرح الأساسيات الجمالية من منظورات جديدة ، تضم العديد من المكونات التي تضاف إلى العناصر القديمة أو تحل محلها ، مما يتطلب ضرورة ملاحقة التطور ، والتمكّن من الاستفادة من التكامل بصورة أكثر عمقا وثراء .

العلوم - يتناول ظاهرة التكامل بين العمليات الكيميائية وتكوينات الجينات ، في النبات والحيوان والإنسان .

وجدير بالذكر أن الفنون كان لها السبق في اختيار موضوعاتها من كل المجالات ، إذ لم تدع مجالاً إلا تتناوله ، وما على الإنسان إلا أن يتصفح سجل موضوعات الرسم والنحت والمسرح والسينما والشعر ، حتى يتأكد من أنها لم تترك عنصراً ظاهراً أو كامناً - مرئياً أو مسموعاً أو مفهوماً أو متخيلاً أو محسوساً أو ساكناً أو متحركاً - إلا تتناولته بإمكاناتها الإدراكية المتنوعة ، والابداعية اللامحدودة ، وصارت تبتدى فيه رأيها ، وتعبّر عنه من خلال منظوراتها ، فيرتفع من خلال الأبعاد الجمالية إلى مستوى التلقى المقبول .

إن مفاهيم الانسجام والإبداع والابتكار والخيال الخلاق واستشفاف المجهول من المفاهيم المستقرة في الفنون ، وعندما تنتقل إلى مجالات الحياة والحضارة الأخرى ، تعينها على التقدم . بل إن الابتكار في العلوم كثيراً ما يبدأ بخيال خلاق . ورجال السياسة هم الذين عرفوا السبيل إلى تحريك الجمود ، مستعينين بالخيال المبدع ، ومهتدين بمفاهيم الانسجام واستشفاف المجهول .

واتضح دور تكامل الفنون حول محاور الانسجام والتأثير الجمالي على الإنسان . والتأكيد على القيم الإنسانية ، عندما عرفت مشكلات تلوث البيئة ، إذ كانت الفنون هي السابقة إلى التنبيه إليها والتعبير عن النفور منها ورفضها . ثم أصبحت الفنون - متكاملة مع العلوم والقوانين - تلعب دوراً هاماً في خطة متكاملة لمكافحة تلوث البيئة بمختلف صوره .

#### تكامل الفنون مع المجتمع :

إن تحقيق الانسجام في المجتمع يستخدم مفهوماً أساسياً في الفنون هو : مفهوم الانسجام بتكويناته المختلفة . وإذا كانت أجهزة الإعلام تؤثر تأثيراً واسعاً على المجتمع ، فإنها تستخدم الفنون بغير حدود . وهنا تبرز أهمية الحرص على الكيف الذي يعنى التمييز بين الجيد والرديء والضلل والعميق ، ووضع مستويات تصاعدية للجودة والعمق والحكم الذاتي الحر وتنمية القدرة الفردية على التقدير . هذه القيم التي ترتبط بتكامل الفنون - بكل ما في هذا التكامل من معنى - هي السمات التي يحرص المجتمع المتقدم على أن تتوافر في مواطنيه .

إن الإنسان الذي تعلم التمييز والتقدير ، وأحب الجمال ، واعتنق مبادئ الانسانية الكريمة - لا يمكن أن يستجيب لدعوة تطرف أو إرهاب ، وهكذا تتكامل الفنون مع مقومات المجتمع المتحضر ، وتعين على بناء الحياة الكريمة .

وإذا كانت السياحة صناعة وتجارة ، فإنها تحتاج للتكامل مع الفنون على نحو وثيق ، إذ إن المنشآت السياحية الناجحة هي المنشآت الجميلة التي تحمل الطابع المصري . والتراث الفني القديم والحديث هو نقطة جذب سياحية هامة ، ومازلنا بحاجة إلى تكامل أعمق في هذا المجال ، يستثمر فنوننا الشعبية وإبداعات فنانينا .

هذا وينبغي الإشارة إلى : دور الفنون في الدعاية والتسويق والصناعة ، وكلها أمور حيوية .

#### مفهوم التكامل والمؤسسات :

إن مفهوم التكامل بين الفنون فيما بينها وبين الفنون والقطاعات الأخرى ، جدير بأن يترجم إلى مقومات تضاف إلى المؤسسات الحالية ،

أو تكون نواة مؤسسات جديدة ، فهو يتطلب وظائف أستاذية جديدة  
تحرص على التكامل ومناهجه وإبعاده وتطبيقاته ، وهناك حاجة ملحة إلى  
هذه النوعية من وظائف الأستاذية في مجالات السينما والمسرح  
وغيرها من الفنون الأدائية والمركبة والتطبيقية ، وإلى وظائف  
أستاذية للتكامل بين الفنون والعلوم الهندسية الخاصة بالعمارة  
وتخطيط المدن .

وإذا كانت المفاهيم تحتاج إلى مؤسسات لتخرج إلى حيز التنفيذ ،  
فلنأخذ حاجة إلى لجان مشتركة فعالة تقوم على مفهوم التكامل ، في  
مجالات الإعلام والتربية والسياحة والصناعة .

#### تكامل الفنون والتربية :

إذا كان من أهداف التربية والتعليم الأساسية : حفز قدرة الإنسان  
على صناعة الحضارة ، متمسكا بمبادئ الإنسانية ، ومعتمدا مفاهيم  
تكامل الفنون والثقافة ، بحيث يحقق إنسانيته ، ويدرك ما حوله ، فلا بد  
أن تشمل هذه المفاهيم مراحل التعليم المختلفة ، وأن تبدأ بالطفولة  
وإهمال دور الفنون لا يؤدي إلى استبعاد الفنون ووقف تأثيرها ، وإنما  
يعنى فتح الباب على مصراعيه أمام نتاج الفنون الرديئة ، وإذا كان من  
الممكن تقديم كتاب مدرسي قبيح إلى التلميذ ليفسد ذوقه - منذ  
البداية - إفسادا يصعب إصلاحه ، فلا بد من تقديم كتاب مدرسي  
جميل يشروح صدره ، ويرقى بذوقه ، ويعينه على الاستفادة من عالم  
الفنون الشري .

وإذا كان ممكنا إقامة حفلات تستغل فيها الفنون استغلالا رديئا ،  
فينبغي أن تقوم مثل هذه الحفلات على أساس من احترام الفن ودوره  
في بناء الشخصية ، ولذلك فإن تكامل الفنون ضمن البرنامج المدرسي  
من الأمور الجوهرية التي ينبغي الاهتمام بها .

#### تكامل الفنون من منظور الفنون الشعبية :

تبين دراسة الفن الشعبي في إطار العلوم الحديثة ، أن هناك تكاملا  
بين أنواع التعبير الفني الشعبي ، وهذا التكامل في النهاية يعبر عن  
هوية الأمة التي أبدعت هذا الفن بأفرعه الاجتماعية ، والتي تعكس  
تكامل الفن مع العادات الاجتماعية والتقاليد ، والمناسبات العائلية أو  
الدينية . والتكامل من خصائص الفن الشعبي الأصيلة ، حيث تألف  
عناصر الفنون - تشكيلية كانت أو موسيقية أو حركية أو تطبيقية أو  
درامية - في إبداع فني متكامل ، يحمل سمات التراث المتواصل ،  
ويعبر عن هوية الأمة وعبقورية المكان ، ويلعب دوره على مستويات  
الحياة اليومية والتمتع الفني والفعالية الاجتماعية .

والفن الشعبي تطور نتيجة الاتصال بتيارات الحضارة العالمية ،  
وتألف مع الفنون ، وأهيا إياها مكونات شكلية ومضمونية ووسائل  
وآلات ، على نحو ما نرى من دخول آلات ومكونات شعبية في الموسيقى  
ذات الطابع الكلاسيكي ، بل قد تألفت المكونات الجديدة لموسيقى معينة  
من بيئات خارج حدود بيئتها القومية .

وتجدر الإشارة إلى تكامل الفن الشعبي مع السياحة ووسائل  
الإعلام ، بل لقد قامت على الفنون الشعبية صناعات فتحت آفاق العمل  
أمام الشباب الباحث عن فرص عمل .

#### تكامل الفنون بين التراث والتوجه نحو المستقبل :

يجل الفن المعادلة الصعبة التي تقوم على جدلية الزمن . فالفن  
يعرف كيف يحرص على الماضي ويحافظ عليه ، فهو من جهة يجمع  
التراث ويضعه في المتاحف المتخصصة ، ومن جهة أخرى يتناول  
بالدراسات ذات التوجه التاريخي ، ولكنه في الوقت نفسه لا ينقطع عن  
التراث ، بل يستقي منه ، دون أن يخضع له خضوعا يحول دون

الانطلاق الى افاق المستقبل . والفنان الاصيل لا يهيب نفسه فيما كان يمثل القانون والقاعدة والقيمة والمعيار ، إذ عليه أن يعتمد القديم في إبداع الجديد ، وأن تكون عبقريته متجهة إلى المستقبل .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

\* الدعوة الى تعميق مفهوم التكامل بين الفنون ، إذ إنه من الموضوعات الأساسية في بناء الحضارة الحديثة ، وتقدير ذلك فيما يصدر من فكر أكاديمي متخصص ، أو فكر ثقافي عام ، أو في التوجهات التطبيقية بالمجالات المختلفة . وأن يكون لهذا الموضوع نصيبه في برامج التعليم بمراحله المختلفة .

- مع توضيح أهمية الإحاطة بالتطورات الحديثة المتلاحقة في مجالات التكنولوجيا والالكترونيات والكمبيوتر ، وتأثيرها على تكامل الفنون .

- ودعوة وسائل الاعلام الى تناول موضوع تكامل الفنون بأبعاده المختلفة . مع إيجاد صلات قوية بين المتخصصين في تكامل الفنون وقيادات العمل الاعلامي ، حتى يدخل هذا المفهوم في الاستراتيجيات الخاصة بالإعلام بمختلف فروعه . وتكثيف الجهود للخروج بها من المجال النظري المجرد الى المجالات التطبيقية .

\* تشجيع الترجمة والتأليف في موضوع تكامل الفنون ، وفي الطرح الحديث المتجدد لإمكانات الوسائل الجديدة ، وما تتطلبه من بحوث متعمقة ومتطورة - من أجل الإفادة القصوى والتحقيق الأمثل لمفهوم تكامل الفنون والتأثيرات المتبادلة بينها . وإصدار كتب من الطبقات الشعبية لتوسيع قاعدة القراء ، خاصة بين الشباب .

\* الاهتمام بمعد الندوات واللقاءات الدراسية للفنانين والنقاد والباحثين حول موضوع تكامل الفنون ، مع التركيز على تعميق دور النقاد والمعلقين فيه ، وربطها بمعارض وعروض فنية مناسبة ، واجتذاب الشباب للمشاركة فيها .

\* النظر في إمكان تحقيق ما يأتي :

- إنشاء وظائف أستاذية في الجامعات والأكاديميات الفنية لتحقيق التكامل بين الفنون فيما بينها وبين الفنون وقطاعات الحضارة الأخرى ، ومنها التكامل بين : العلوم والفنون ، والتكنولوجيا والفنون .

- تخصيص سنة تمهيدية عامة في المعاهد الفنية المتخصصة في الفنون الأدائية والمركبة ، أو جعل السنة الأولى سنة عامة تدرس فيها مختلف الفنون - حتى يحيط الطالب بالفنون على نحو متكامل ، ويتمكن في الوقت نفسه من الاختيار عن بيئة وخبرة ، مع الاهتمام بتكامل الفنون في المعاهد المختصة بالفنون الغربية ، حتى يجمع الخريج بين إتقان الفن الفردي والإحاطة بالتكامل .

- تشكيل مجلس أعلى للشكل الحضاري للمدن والقرى ، تشارك فيه الفنون مشاركة فعالة - على أساس التكامل بين الفنون والهندسة .

\* الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا من تكامل الفنون مع القطاعات الأخرى ، إذ أنها تدخل طرفا رئيسيا في التنمية السياحية ، والفنون الشعبية - مما يمكن ترجمته الى إنشاء فرص عمالة جديدة ، وإلى إمكانات فعالة في مجالات مكافحة التطرف والارهاب .

\* إقامة مهرجان سنوي شامل للفنون يؤكد مفهوم التكامل ، ويعرض به الفنانون أعمالهم ، بحيث يتم تكريم الأعمال المتميزة . مع الإفادة من المهرجان سياحيا وثقافيا واجتماعيا .

## التراث الحضاري والآثري

### المخطوطات العربية أهميتها ووسائل الحفاظ عليها

يضم التراث القومي في مصر عنصرين أساسيين متكاملين ، لكل منهما أهمية لا تقل عن الآخر . الأول : هو التراث المادي الذي يمثل وجهها مشرقا للبلاد ، كما يعتبر شاهداً على مقدار وعلم مرتبة الانجاز الحضارى . أما الثانى : فهو التراث الثقافى للأجداد الذى يمثل بدوره إبداعهم الفكرى والعلمى والثقافى والأدبى ، والذى يتمثل بوجه خاص فى « المخطوطات » التى يجب أن نسبغ عليها نفس الاهتمام الذى نوليه للتراث المادى .

ومن ثم فمن الضرورى أن نصل كل ما هو أصيل فى التراث بما هو مستجد فى عالمنا الحديث ، وخاصة فى مجال تحقيق « المخطوطات العربية » التى تمثل تراثاً ضخماً زخرت به المكتبات فى الماضى ، كما تضم جواهر نفيسة تحتاج إلى من يزيل عنها الغبار - لتبدو فى صورتها الأصلية المتكاملة التى تصلح للدراسة الجادة ، وترتبط ماضياً مجيداً بحاضر واقع ومستقبل زاهر ، وتعد سجلاً للتطور الفكرى والثقافى ، وحصاد مئات السنين من المعرفة الجادة المتعمقة . إذ أن المخطوطات الأصلية هى بمثابة قوة كامنة ، يجب أن نبعث فيها الحياة من جديد .

والمخطوط اصطلاحاً ، عند أهل الاختصاص ، هو كل كتاب أو جزء من كتاب ، مكتوب بخط اليد على : الورق أو البردى أو غيره ، يمثل

جانبا هاما من تراث البشرية قبل اكتشاف فن الطباعة الحديث . فالمخطوطات تراث انتقل من السلف إلى الخلف ، كما أن العلم بها واجب على المتعلم والمثقف ، وقد تطورت واختلفت أنماطها وتنوعت مواصفاتها تبعاً لنوع المادة التى تم النسخ عليها ، واللغة والخط وعدد الأوراق والترقيم ، ونوع المداد ولونه ، والتنقيط والمسطرة ( أى عدد الأسطر فى الصفحة ) ، والمحتوى ( معارف عامة - علوم القرآن والحديث والفقه والشريعة ، والعلوم الاجتماعية أو البحتة أو التطبيقية ، والفنون والآداب ، وغيرها ) والتجليد والتذهيب والزخرفة ، وغير ذلك من المواصفات . وهناك مجموعة من المخطوطات ذات التقارير والرسوم (المنحنيات) ، تكون فيها الصورة توضيحاً للمعاني ، أو شرحاً بالصورة لما لا يمكن شرحه بالكلمة ، أو نوعاً من التدايل أو وسيلة للتجميل ، مثل : مقامات الحريري وشاهنامة الفردوسى وكتاب الحيل الجامع بين العلم والعمل للجزرى ، وكتاب البيطرة لحسن بن الأحنف .

ويلاحظ أن أى نسخة من مخطوط لا تفنى عن نسخة أخرى من نفس المخطوط - بعكس الكتاب المطبوع ، كما لا يعنى نشر المخطوط أنه فقد قيمته ، بل يظل محتفظاً بقيمته التاريخية والأثرية والفنية والحضارية برغم نشره .

وقد تجمعت خلال العصر الإسلامى أكبر مجموعات من المخطوطات فى حواضر المدن الإسلامية مثل : بغداد ودمشق وقربطبة والقاهرة ، حيث اهتم الفاطميون - بوجه خاص - بجمعها ، حتى وصل كم المخطوطات أيامهم إلى أعداد كبيرة يصعب حصرها . وقد اهتم



الأوروبيون بالمخطوطات العربية بعد الحروب الصليبية ، وتزخر المكتبات الفرنسية والبريطانية والألمانية والنمساوية والأسبانية وغيرها بالعديد من هذه المخطوطات ، بجانب ما تضمه المكتبات الأمريكية ، والكثير من المكتبات الأفريقية والآسيوية .

وقد تنبه خلال القرن الماضي على باشا مبارك ناظر المعارف حينذاك - إلى أهمية هذه المخطوطات ، فاقترح على الخديوى اسماعيل إنشاء دار كتب على نمط دور الكتب الوطنية فى أوروبا ، واستصدر منه عام ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٧٠ م مرسوماً بإنشائها ، وأوكل إلى هذه الدار جمع المخطوطات النفيسة التى لم تمتد إليها يد التدمير أو الضياع ، ومما جمعه السلاطين والأمراء والعلماء فى دور العبادة أو فى المكتبات الخاصة أو فى دور العلم ، وقد عرفت هذه الدار حينذاك باسم الكتبخانة الخديوية .

ويقدر عدد المخطوطات العربية والإسلامية الموجودة بمصر الآن بأكثر من مائة ألف مخطوط ، تضم منها دار الكتب بالقاهرة حوالى ٥٧ ألفاً ، بما فى ذلك المكتبات الخاصة التى أهديت إليها ، ومنها مكتبات « أحمد تيمور » و « خليل اغا » و « ابراهيم حليم » و « يوسف كمال » . أما المكتبة الأزهرية - التى يرجع الفضل فى تجميعها ، إلى « الشيخ محمد عبده » عن طريق جمع شتات الكتب بالأزهر والمساجد والجمعيات الدينية - فيقدر عدد المجلدات بها بحوالى ٢٣ ألف مجلد ، وتضم المكتبة المركزية لجامعة القاهرة أكثر من ثمانية آلاف مجلد ، هذا بجانب مكتبات ودور أخرى بالقاهرة تضم العديد من المخطوطات . ومن أهم مكتبات الاسكندرية التى تجمع مخطوطات قيمة - مكتبة البلدية ، ومكتبة جامعة الاسكندرية ، والدار البطركية ، ومساجد « أبو العباس المرسى » و « الشيخ ابراهيم » و « البوصيرى » . كما تضم مكتبات البلدية والمساجد ودور الكتب والأنيرة فى كافة

محافظات مصر - ألوانا من التراث المكتوب - جديرة بالصيانة والدراسة والتحقيق .

#### الحالة الراهنة للمخطوطات :

اندثر عدد كبير من المخطوطات العربية والإسلامية نتيجة للحروب والاضطرابات ، كما تعرضت تلك المخطوطات لحزن بدت وأودت بالكثير من نقائسها . ومن هذه الحوادث على سبيل المثال : الغزو المغولى والصليبي ، وما أوقعاه من تدمير ، كما حدث لمكتبة الحكمة ببغداد ومكتبة ابن عمار بطرابلس الشام ، وكذلك حروب الاندلس وما سببته من إتلاف لتراث تجمعت أشلائه أخيراً فى مكتبة الاسكوريال بمدريد . هذا بخلاف ما نهب وهرب من أعداد ضخمة من المخطوطات العربية والإسلامية - موزعة الآن على المكتبات والمتاحف الأوروبية بوجه خاص . أما ما تملكه مصر حالياً من ذلك التراث الثقافى ، فإنه فى حاجة إلى جهد كبير يبذل فى سبيل رعايته وصيانته والإفادة منه ، ومقاومة عوامل الخطر التى تهدده ، ومنها بوجه خاص ما يلى :

#### الافتقار إلى الصيانة والترميم :

إن جانباً كبيراً من المخطوطات الباقية بمصر فى حالة سيئة ، وإن تفاوت حجم ومدى تلك الحالة ، خاصة وأن المخطوطات بطبيعتها حساسة للتلّف ، أثر عليها التقادم الزمنى تأثيراً كبيراً ، مما يجعلها فى حاجة إلى الترميم والصيانة لحفظها الآن ويقائها ذخيرة للأجيال القادمة . وتعرض هذه المخطوطات لعوامل ضارة متعددة ، قد تعمل مفردة أو مجتمعة ، فهناك عوامل فيزيوكيميائية ترتبط - من ناحية - بالتفاعلات التى تحدث بين مادة المخطوط والبيئة المحيطة به ، خاصة إذا كانت ظروف تخزينها أو عرضها غير ملائمة أو مناسبة لطبيعتها ، كعدم توفر درجة الحرارة الصالحة للحفظ ، وعدم التحكم فى الرطوبة النسبية بالمكان . كما تؤثر الاضاءة والانارة غير المدروسة تأثيراً سلبيّاً على

المخطوطات ، وكذلك عدم تجديد الهواء الذى تعلق به الأتربة والغبار ، وتحلل الغازات . وفى الوقت نفسه تسبب هذه العوامل ، التفاعلات والتآكل الكيميائى فى مادة المخطوط نفسه ، ويظهر البقع ، وتحلل الأحبار ، وغير ذلك من التغييرات التلقائية .

وهناك عوامل حيوية شديدة الخطر ناجمة عن : تأثير الجراثيم والفطريات والبكتريا والكائنات الدقيقة ، وعن فعل الحشرات وخاصة النمل الأبيض والسوس والديدان ، ثم قرض الحيوانات القارضة كالقتران ، وغير ذلك من العوامل البيولوجية المتنوعة

كما أن هناك عوامل ترتبط بالاهمال والتقصير فى تناول والعرض والتعامل مع هذه المخطوطات ، وكذا فى مقاومة المياه الباطنية والأرضية وفى تنظيفها بدلا من إغلفتها الأصلية المتهاكلة . كما تفتقر أماكن تخزينها إلى وسائل أمنية للوقاية من الحرائق والسرقة والإضرار المتعمد ومن ثم فإن صيانة المخطوطات وترميمها تقتضى : معالجة عوامل تلوث الهواء ، وطرد الهواء الفاسد ، وتجديد البيئة الهوائية ، ثم التحكم فى الرطوبة النسبية ، وترشيد الاضاءة ، وتوفير الحرارة الملائمة . كذلك لابد من القضاء على ما يعيش على المخطوطات من كائنات دقيقة وحشرات تعيث بها ، وذلك عن طريق التبخير والتعقيم والإبادة . وينبغى أيضا ترميم وتقوية الورق المتهاكل ، وإعادة تجليده ما يحتاج من المجلدات إلى ذلك ، ثم تنظيفها وإزالة العوالق من أتربة وغازات ، وما لصق بها من بقع ، ثم مقاومة عوامل الحموضة والتآكل الكيميائى الداخلى .

ويجب أن يتم ذلك بعد تحديد عوامل التلف ، والحرص على توأيم أعمال الترميم مع نوعية وطبيعة وخصائص الحالة المطلوب ترميمها ، وتوفير معالجة خاصة للمخطوطات المذهبة والمزخرفة أو ذات التصاوير الملونة ، مع الحرص على عدم تسبب الترميم فى تغيير خصائص المخطوط أو الأساس به . وإن يتأتى ذلك إلا عن طريق : إقامة معامل

٤٩٠

ترميم حديثة ، مجهزة بالأجهزة التكنولوجية المصرية ، ووسائل الصيانة والترميم العلمى ، إلى جانب القضاء على التلوث البيئى ، وتوفير أساليب التأمين الذاتى ، وأن تتوفر لهذه المعامل القدرة على استخدام الخبراء ذوي الخبرة الواسعة والتجربة التطبيقية فى هذه المجالات ، وكذا إيفاد العاملين بها لتلقى الدراسات العلمية الحديثة والتدريب العلمى المستمر .

#### الحاجة إلى التسجيل والفهرسة :

تتكس المخطوطات بمصر : إما فى سرائيب مظلمة أو تخزن فى خزانات مغلقة أو تحتجز فوق رفوف متهاكلة ، دون تسجيل أو فهرسة أو جدولة أو تصنيف يسمح بالتعرف عليها أو التعامل معها ، كما لا تتوفر الامكانيات التى تيسر للعلماء البحث فى محتوياتها أو تحقيقها - فيما عدا بعض فهراس محدودة بدار الكتب والمكتبة الأزهرية ، ومجموعة ابراهيم حلمى بمكتبة جامعة القاهرة ، ومجموعات أخرى محدودة - علما بأن هذه الفهراس والتسجيلات تعد بمثابة النوافذ التى تطل منها على التراث ، ويمتازة المفاتيح التى تفتح أبواب التعرف عليها .

وهذا الذى يتم الآن ، يأتى بعد ما يزيد على ألف سنة حين نجح ابن النديم سنة ٢٧٧ هـ - ٩٨٧ م فى تحديد ملامح البليوجرافية عند العرب فى كتابه « الفهرست » . كما كان لمكتبات الخلافة العباسية فى بغداد ، والأندلسية فى قرطبة ، والفاطمية فى القاهرة - فهراسها الخاصة بها ، وفى وقت أخرجت فيه الدول الأوروبية فهراس بما تضمه مكتباتها ومتاحفها من روائع المخطوطات العربية والإسلامية .

كما أن القوانين الدولية والاتفاقيات العلمية - كاتفاقية منظمة اليونسكو سنة ١٩٧٠ الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع تصدير واستيراد ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة - قد

اشتبهت لاسترداد التراث المنهوب : أن يكون مسجلا في وطنه تسجيليا يوضح معاملة ، ليكون بمنزلة مستند قائم بملكية التراث المنهوب أو المهرب . ومن ثم فيجب أن تفهرس كافة المخطوطات العربية والإسلامية وغيرها - والتي تضمها مكتبات ومساجد ومعاهد مصر العلمية - فهرسة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، وتسمح بتقديم بيانات كاملة ومتكاملة عن هذه المخطوطات ، وهو عمل يحتاج إلى جهود دائبة وإيمان صادق بأبعاد مهمة رعاية التراث ، وإدارة واعية بمتطلبات تلك الرعاية ، ومعرفة بقواعد الفهرسة ، وإلمام باستخدام التكنولوجيا الحديثة كالكسبيوتر وغيره ، وإلى أشخاص مدربين ومتخصصين في مثل هذا العمل ، كذلك يجب أن يشمل الفهرست نواحي عديدة وشاملة : كاسم مؤلف المخطوط واسم الناسخ وعنوان المخطوط واللغة المستخدمة وأسلوب الخط ونوع الحبر وطريقة المسطرة وكيفية الاستهلال (البداية) والخاتمة وتاريخ النسخ ، بجانب الأوصاف الأخرى للمخطوط التي يلزم تسجيلها والتعريف بها .

#### الاهتمام بتطوير العناية بالمخطوط :

كانت الطريقة المتبعة في حفظ صور للمخطوطات تكاد تنحصر في تصويرها على الميكروفيلم بمقاس ٣٥ م في نسخ سلبية أو موجبة ، يستخدمها الباحثون مستعينين بالآلات قراءة المصغرات Readers . ولكن نظرا لأن الأفلام لها عمر افتراضي محدود ، تحتاج إلى حفظ في درجات حرارة ورطوبة ملائمة ، وإلى رعاية خاصة عند تداولها والتعامل معها - فقد أدى ذلك إلى فساد وتلف الكثير من هذه الأفلام التي لم تتوفر إلا في أماكن محدودة ، نظرا لأن معظم المكتبات والدور التي تضم المخطوطات ليس لديها نسخ سلبية أو موجبة .

ومن ثم فيجب استخدام أحدث الوسائل وأكثرها تطورا في هذا السبيل ، والتي تيسر إمداد الباحثين والمحققين بصور للمخطوطات

بأشكالها الأصلية ونفس سماتها المميزة . ولعل في مقدمة هذه الطرق : طريقة الأقراص المليزة CD. ROM وغيرها من الطرق المشابهة ، والتي تسمح بالتعرف على المخطوط على أكمل وجه ، كما أنها لا تحتاج إلى أماكن متسعة للحفظ . ويمكن لمثل هذه الصور المتميزة أن تستخدم بدلا من المخطوطات الأصلية عند الدراسة والتحقيق مما يحفظها من التلف ، كما أنها جديرة باستخدامها مع الجهات الأخرى بالخارج في عمليات التبادل والتعاون المشترك ، سواء كان ذلك بالاتصال المباشر بالمراكز والمكتبات التي تحتفظ بهذه المخطوطات ، أو بتضمين ذلك التبادل في الاتفاقيات الثقافية بين مصر وبلدان العالم الأخرى ، أو بأي وسيلة أخرى .

#### العمل على تحقيق المخطوطات ونشرها :

هناك مسئولية ضخمة تجاه ما نملكه من مخطوطات ، لاتقل أهمية عن صيانتها وترجمتها وتصويرها ، هي : تحقيقها علميا ثم نشرها ، مما يعني بحث هذه النفائس النفيسة من رقادها وإحيائها من جديد - في صورة إشعاعات مبعثها الفكر العربي منذ نشأته وفي أزمنة عصور ازدهاره .

ويقتضى ذلك توفير العمالة اللازمة في هذا الشأن - والتي تعد بمثابة عملة نادرة في هذه الأيام - عن طريق : إعداد كوادر متمرسية في العلوم المتخصصة بهذا المجال كعلم الإبجرفي ( علم متخصص في أشكال وصور النقوش وما عليها من كتابات ) والباليجرفي ( علم الخطوط القديمة ) ، وكوادر ملزمة بالثقافة العربية والحضارة الإسلامية ، وواعية بطريقة صناعة المخطوطات في العصور والبيئات المختلفة ، مع تشجيعهم ورعايتهم رعاية متميزة بشقيها المادي والأدبي . وعلى سبيل المثال هناك عشرات من الخطوط العربية التي دوت بها المخطوطات ، والتي تستلزم قدرات معينة وتدريباً خاصاً لفك رموزها وقراءتها ، بجانب

الخط الكوفي والمغربي والفارسي والرقعة والنسخ والتلث وخط القرمة ، الذي استخدم في العهد العثماني وألغيت كتابته منذ سنة ١٢٥٠ هـ - ١٨٢٤ م ، والذي تتميز كتابته بكثرة الزوايا والمنحنيات ، وهناك خط الطومار ؛ الذي استخدمه سلاطين مصر المملوكية ، والخط الديواني ، الذي استخدمه العثمانيون ، وخط الفبار الصغير البقيق ، وغير ذلك من الخطوط التي تبدو كالطلاسم والألغاز .

أما تحقيق المخطوطات فيتطلب من المحقق : الإلمام بمصر المؤلف سياسيا واجتماعيا وثقافيا ، وبسيرته الذاتية واتجاهاته الأخرى ، وكذا بلغة العصر وأسلوب المؤلف ومخطوطاته الأخرى وطريقة تفكيره . ويجب أن يكون المحقق قاسرا على تقديم المخطوط ونقده وتصنيف مادته ، وإضافة ما يحتاجه المخطوط من علامات وإشارات وضبط الاسماء والمصطلحات والتعريف بالأعلام الواردة بالنص ، وإصلاح ما ينجم عن عدم إدراك الناسخ للمعنى أو ينتج عن خطئه ، وغير ذلك من النواحي التي تحتاج إلى : مواهب وقدرات وعلم ومعرفة ، وتدريب خاص .

ومن المفيد في مجال تحقيق المخطوطات : أن توجه الجامعات نوعا من الاهتمام بالدراسات العليا المتصلة بالمخطوطات ، كما يجب تشجيع عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات التدريبية المتعلقة بهذا المجال ، ومن الضروري أيضا إعادة طبع بعض كتب التراث الهامة التي حُفقت ونشرت من قبل ، على أن يتم بيعها بأسعار مناسبة - مما يعين على ربط المواطنين ، وخاصة الشباب المثقف ، بتراثهم الأصيل .

#### تطبيق مواد قانون الآثار على المخطوطات :

نص قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ على حماية التراث الثقافي بما فيه المخطوطات ، إذ وردت في مادته الأولى ( يعتبر أثرا كل عمار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية

المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها ) ، ومن ثم فإنه من المفيد تطبيق مواد هذا القانون - وبخاصة المتعلقة منها بالتسجيل والترميم والصيانة والحفظ والعرض والاستفادة العلمية - على المخطوطات بنفس الحزم الذي يطبق به هذا القانون على التراث المادي .

كذلك يجب الحزم في تطبيق مواد هذا القانون فيما يتعلق بتسريب وتهريب المخطوطات إلى الخارج ، بنفس الأسلوب الذي يطبق به فيما يتعلق بالآثار المادية . وتنص المادة ٤١ من هذا القانون على معاقبة من يقوم بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية أو كمشترك في ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه . كما تعاقب المادة ٤٢ من ذلك القانون بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه على كل من سرق أثرا أو جزءا من أثر مملوك للدولة أو قام بإخفائه أو اشترك في شيء من ذلك . ويحكم في المادتين السابقتين بمصادرة الأثر محل الجريمة ، وكذلك الأجهزة والألوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

كما يجب الالتزام بإعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على المخطوطات ، وبخاصة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

#### معهد المخطوطات العربية :

أنشئ في ٤ أبريل سنة ١٩٤٦ معهد المخطوطات العربية - ومقره القاهرة - بقرار صادر من الجامعة العربية ، على أن يقوم بجمع قهارس المخطوطات العربية لتوحيدها في فهرس عام - وذلك في سبيل

المحافظة عليها . كما قرر مجلس الجامعة العربية سنة ١٩٥٥ توصية الحكومات العربية بتسجيل ما لديها من مخطوطات تسجيلًا علميًا دقيقًا وشاملاً ، مع وضع فهرس شامل لجميع مصادر الثقافة العربية ومراجعتها المحفوظة ( مجلة معهد المخطوطات عام ١٩٥٥ ) وقد قام ذلك المعهد بتصوير المخطوطات في كثير من مكتبات اسطنبول وباريس وأندن وليفينا ومدرسد ، والمغرب واليمن ، وشرع في تادية مهمته بكفاءة وبالقدر الذي سمحت به إمكانياته وحداته ممره ، ولكن لم يلبث أن صدر قرار من الجامعة العربية - بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد - بنقل هذا المعهد الى الكويت - ومع تفسير الظروف لم يعد هناك مبرر لبقاء هذا الوضع الذي فرضته ملاسبات انتهى أمرها .

ومن ثم ينبغي صدور قرار من جامعة الدول العربية بإعادته إلى القاهرة ، وهي عودة طبيعية ، لا تنتقص من قدر أى معهد آخر . وليس هناك مانع من استمرار معهد المخطوطات العربية بالكويت في إطار قومي محلي ، بل يجب أن تعمل كل عاصمة عربية على إنشاء معهد للمخطوطات العربية ، يكون على اتصال مستمر بالمعهد الأم في مصر ، كما يحدث بالنسبة لجامع اللغة العربية - في دمشق وبغداد وعمان وتونس - من حيث علاقتها بمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وهناك العديد من المبررات لاتخاذ مثل هذا القرار ، منها :

- أن معهد المخطوطات العربية أنشئ في القاهرة عقب قيام جامعة الدول العربية ، ولعب دوراً رائداً في مجال التراث العربي والإسلامي ، ويرغم نقله الى الكويت ، لم تلغ مصر معهد القاهرة للمخطوطات ، بل

ظل يؤدي دوره حتى اليوم .

- أن وجود المعهد بالقاهرة له من الناحية العملية فاعلية كبيرة ، إذ إن مصر تتوسط العالم العربي ، وتشغل مكان القلب منه ، ولا زالت ترحب بكافة الباحثين ، ولا توجد بها مشكلات فيما يتعلق بدخولها أو الخروج منها ، كما أن نفقات الإقامة بها - والتي قد تطول لشهور لدقة عملية تحقيق التراث - أقل نسبياً من نفقات الإقامة بالمعبد من الدول العربية الأخرى .

- أن مصر لا تزال تضم بين جنباتها أكبر مجموعة من المخطوطات العربية الإسلامية المتتومة الأشكال والمتعددة الموضوعات ، كما أن عدد الباحثين والمحققين بها يؤكد أهمية استئناف معهد القاهرة لعمله ، على نفس الأسس والامكانات التي واكبت انشائه - حتى لا تتحسر حركة التحقيق ، ويتم بذلك استكمال الأهداف التي توخاها إنشاؤه .

وبما تجدر الإشارة إليه - في هذا الصدد - أن إنشاء مركز للتراث القومي والمخطوطات بكلية آداب الاسكندرية سنة ١٩٨٤ ، استهدف إنشاء كوادر جديدة من الباحثين المدربين على تحقيق أعمال التراث وتنقيتها ، ثم حصر المخطوطات وإصدار الفهارس الخاصة بها ، وسد النقص في الببليوجرافيا العلمية ، توصلنا الى تحقيق المخطوطات العربية ، وكذا العمل على اقتناء صور المخطوطات من خارج مصر ، وتطوير وسائل المحافظة على المخطوطات القديمة ، ودعم البحوث المتعلقة بتحقيق التراث .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

\* إنشاء معامل ترميم وصيانة متخصصة ، مزودة بالوسائل والأجهزة الحديثة ، يعمل بها خبراء متخصصون وأخصائيون مدبرون ، للاهتمام بعلاج المخطوطات وترميمها ، وتنظيفها وإزالة كل ما يعلق بها .

\* أن يتم حفظ المخطوطات في أماكن تسمح بالتحكم في الأحوال الجوية من : حرارة ورطوبة وأضاءة ملائمة ، والعمل على تنقية الهواء المحيط بها .

- مع توفير أجهزة الوقاية من الحرارة والسرققة والأضرار المتعددة ، مما يؤمن تلك المخطوطات ويحافظ عليها .

\* مقاومة الحشرات والكائنات الدقيقة والحيوانات القارضة وغيرها وإبادتها ، من طريق التعقيم والتبخير بالوسائل التكنولوجية الحديثة .

\* فهرسة كافة المخطوطات العربية والإسلامية الموجودة بمصر ، وفقا لتكنولوجيا المعلومات الحديثة ، ثم العمل في المستقبل على تحقيقها في فهرست جامع شامل .

\* استخدام أحدث الوسائل وأكثرها تطورا لتصوير المخطوطات لدينا ، طبقا لأصولها ، مما ييسر استعمال تلك الصور كبديل معتمد للمخطوطات الأصلية ، ويسمح باستخدامها في عمليات التبادل العلمى مع الجهات الأخرى .

\* ضرورة العمل الجاد للحصول على صور من المخطوطات العربية والإسلامية في الخارج ، عن طريق التبادل أو الشراء أو أى وسيلة أخرى . وتضمن تبادل صور المخطوطات في الاتفاقيات الثقافية بين مصر والدول الأخرى .

\* إعداد كوادر متخصصة ومتمرسية في مجال تحقيق المخطوطات ، وتدريبها على العمل في هذا المجال ، وتشجيعها

أدبيا وماديا .

\* أن تهتم الجامعات بتشجيع الرسائل العلمية التى تهتم بالمخطوطات وتهدف الى تحقيق بعضها ، مع الاهتمام بطبعها ، وكذا نشر الأبحاث التى تدور فى هذا المجال .

- مع دعوة الجامعات والمكتبات ودر حفظ المخطوطات الى إنشاء مراكز لتحقيق المخطوطات ، أسوة بالمركزين اللذين أنشأتها كلية آداب الاسكندرية ودار الكتب بالقاهرة - للعمل على حماية التراث الثقافى ، ونشر ما لديها من مخطوطات .

\* عقد المؤتمرات واللقاءات الدراسية والدورات التعليمية والتدريبية ، المتعلقة بالمحافظة على المخطوطات وفهرستها ونشرها .

\* إعادة طبع كتب التراث الهامة التى سبق تحقيقها ونفذت الآن ، ليتاح للشباب المثقف فرص الاطلاع عليها .

\* تطبيق قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على التراث الثقافى تطبيقا تاما وحازما ، أسوة بما يتبع في التراث المادى .

\* العمل على إعادة معهد المخطوطات العربية - التابع لجامعة الدول العربية - الى سالف نشاطه بالقاهرة ، بعد أن زالت أسباب نقله الى الكويت - لتمكينه من تأدية رسالته على أكمل وجه ممكن .

\* الاستعانة بمنظمة اليونسكو وهيئة الاسكو ، وغيرها من المنظمات والمؤسسات النواية الأجنبية والإسلامية والعربية المهتمة بالثقافة - للعمل على صيانة المخطوطات العربية في مصر وتحقيقها ، وكذا مد مصر بالخبراء ، والمساعدة على تدريب العاملين في هذا المجال .

## الطفل والتراث

لا شك في أن الاهتمام بالطفل وتربيته وتعليمه وثقافته وإعداده لتولى مهامه المستقبلية ، كان وما يزال مشار اهتمام دول العالم ، التي يقاس مدى رقيها وتقدمها بما تقدمه من خدمات ورعاية لأطفالها ( ما بين ٥ ، ١٥ عاماً ) الذين يمثلون على الأقل ثلث عدد السكان ، مكونين بذلك أكبر قطاع من قطاعات الشعب وأجدرها بالاهتمام والرعاية .

وجدير بالذكر أن حضارة مصر الفرعونية - ومعظم الحضارات التي تلتها على أرض الوطن - قد تميزت بالاهتمام الفائق بالطفل ، والعناية بتممية مداركه وتكوين سلوكه ، وتلقينه آداب المعاملة ، وتعويدته على الاخلاق الحميدة ، ودعم قدراته الفكرية والابداعية ، مع إحاطته بجو من الحب والمطف والحنان ، مما ساهم في إعداده إعداداً سليماً ، مكّنه من مواجهة مستلزمات الحياة ، وساعده على أداء واجبه نحو وطنه وقومه .

أما طفل اليوم ، فهو مناط أمل الوطن ورجل الغد المرتقب ، الذي سوف يتحمل مسئولية النهوض بوطنه في شتى مناحي الحياة . ومن ثم فمن الضروري العمل على إعداده إعداداً متوازناً ، وبوجه خاص فيما يتصل بالولاء للوطن وتأسيس الانتماء إليه والاعتزاز بماضييه ، خاصة أن الطفل أداة لبنة سهلة التشكيل ، كما يتميز بميله للمعرفة والتعلم والاستيعاب عن طريق الحس واللمس والمشاهدة ، خاصة إذا اتفق ما يستقبله أو يعرض عليه مما حوله مع ميوله واهتماماته . وتساعد هذه القدرات والاستعدادات على غرس الكثير من المفاهيم والمعارف الضرورية في ذهنه ووجدانه ، وفي مقدمتها توعيته بتراث بلاده وأمجادها ، وبصورها الحضارية الرائدة ، وبمنجزات أجداده الخالدة ،

فينشأ موقناً أن المصري الذي حقق هذه الأمجاد البانخة في الماضي قادر على تحقيق أمثالها أو ما يفوقها في حاضره ومستقبله ، مدركاً أن ما ورثه عن أجداده وديعة في عنقه ، وأن ما تركوه من تراث هو مسئولية كبرى تحتم عليه حمايته وصيانتها والمحافظة عليه .

ومصر غنية بآثار تهب الوجدان ، وتثير الانفعال ، وتمس الفكر ، وتثرى الخيال ، نظراً لما تتمتع به من أصالة ومراقبة وإبداع ، وما يحيطها من روعة وعظمة وخلود ، وما رواها من فكر ومقيدة وتلق للجمال وطموح الى الكمال . ويعكس تراث مصر نتاج حضارات إنسانية تواصلت حلقاتها على مدى آلاف السنين ، كما يجعل منها أضخم متحف على ظهر الأرض للعمارة والفنون وشتى ألوان الإبداع ، ومن ثم ينبغي أن تعمل على توعية أطفالنا بتراثهم المجيد ؛ توعية قائمة على الوجدان السليم والإدراك الواعي .

ومن ثم ، فقد حان الوقت لوضع استراتيجية طويلة المدى ، يمكن تنفيذها على مراحل ، تهدف الى توعية الأطفال بتراثهم توعية تتواءم مع اهتماماتهم وميولهم وقدراتهم ، مستخدمة في سبيل ذلك كافة الوسائل : تربوية وإعلامية وثقافية . ومنها على سبيل المثال :

### المدرسة والوسائل التربوية والتعليمية :

الأسرة هي صاحبة الدور المبكر في تثقيف الطفل وتوحيته بتاريخه وتراثه ، والأسر الحريصة على إتاحة الفرصة للطفل - لمشاهدة آثار بلاده وشرحها له بأسلوب مبسط وبطريقة مشوقة وبغير اقتعال أو إجهار - إنما تساعده على الانفعال بها والاحساس بأهميتها وإنراكه مدى ما قدمه أجداده من منجزات خالدة ، تبعث على الاعتزاز بوطنه وتضاعف من حبه له وتحمته على العمل مستقبلاً - لما فيه رفعة الوطن وطول شتاه . وقد تحتفظ بعض الأسر بصور ورسومات لألوان من التراث ، أو بنماذج أو مقلدات للتحف والمنجزات الفنية القديمة ، تبدو باستمرار أمام نظر

الطفل أو في تناول يديه أحيانا ، فيرتبط بها برباط قوى وثيق ، ويمزج شعوره ووجدانه بتراث الأجداد امتزاجا تاما .

أما المدرسة فهي السبيل الطبيعي والأساسي لتوعية الطفل بتراث بلده ، خاصة في مجال دراسته لمصور مصر التاريخية المتعاقبة ، وما انتجته من حضارات - مما يستلزم تطوير مناهج دراسة مادة التاريخ ، لتهتم بإبراز النواحي الجيدة من تاريخنا العريق ، وبالإنجازات الحضارية التي حققها أجدادنا ، مع ضرورة ربط تاريخ مصر بتراتها ، بحيث تحكى معابد مصر ومقابرها وكنائسها وأديرتها ومساجدها وقلاعها - وما اتصل بكل ذلك من نصوص ورسوم ، وبدائع النحت ، وروائع الفنون التشكيلية والتطبيقية - قصة التاريخ المصري وما تخلله من وقائع وأحداث .

وأما الكتاب المدرسي فهو الوعاء الذي يضم المادة التاريخية ، والوسيلة الأولى في سبيل بلوغ أهداف المنهج . ولذا يجب ألا تقتصر مهمته على الناحية السردية للتاريخ أو الناحية الوظيفية للآثار ، بل من الضروري أن تعتمد مادته على عناصر تشجع على التفكير والاستنتاج والاستدلال والمقارنة ، وأن تستهدف الإثارة والتشويق ، وأن تبتعد عن أسلوب التلقين ، وتقديم مادة ينساها الطفل بمجرد الانتهاء من الامتحان . ومن الأفضل أن يؤلف كتب التاريخ المدرسي أساتذة تاريخ وآثار ، على أن يساعدهم تربويون متخصصون لضمان ملائمتها لمراحل نمو الطفل ، وكذا فنانون يمكنهم إخراج تلك الكتب إخراجا جيدا من حيث جودة الطباعة ونوعية الورق ، وما يتصل بشكل الحروف وحجمها وتنظيم العناوين ، وتزويد الكتب بالصور والرسوم والخرائط وكافة وسائل الإيضاح المناسبة .

كذلك يجب أن تتيح دروس الأشغال اليدوية الفرص ليقطد التلاميذ ما يرونه من تحف أثرية ، ويحاولون تشكيل ما يحاكيها - مستخدمين في

ذلك المواد الملائمة ، وأن تسمح لهم دروس الرسم بمحاولة رسم ما يشاهدونه من تراث ، على أن يصاحب مدرسو الأشغال اليدوية والرسم تلاميذهم الى مواقع الآثار والمتاحف ، وتشجيعهم على مزاوله الرسم وغير ذلك من الأنشطة الفنية هناك ، مع تدريبهم في الوقت نفسه على آداب الزيارة وتعويدهم على احترام التراث .

ويمكن للمدارس - في سبيل ربط التلاميذ بآثارهم - تكوين جمعيات للتاريخ والآثار ، يقوم أعضاؤها بنشاطات في مجال تخصصها ، وكذا إنشاء متاحف ومعارض يعرض فيها نماذج من الآثار ، سواء من المنطقة المحلية أو من باقي مناطق مصر ، بالإضافة الى عرض عينات من الأحجار والمعادن وغيرها من المواد التي استخدمها القدماء . ويمكن للمجلس الأعلى للآثار أن يهدى هذه المتاحف والمعارض المدرسية بعض النماذج والمكتات والكتالوجات والصور والمصقات ، وأن يسمح للتلاميذ بعرض ما ينتجونه أو يرسمونه متصلا بالتراث في تلك المتاحف والمعارض ، وكذا إشراكهم في إدارتها وتطويرها ، ثم إقامة مسابقات ومنح جوائز معنوية أو مادية مناسبة للفائزين - بهدف إثارة حماس التلاميذ وزيادة إقبالهم على كل ما يتعلق بالتراث .

أما الرحلات المدرسية الى المناطق الأثرية والمتاحف فهي محدودة بسبب الظروف المالية ، وعدم قدرة المدارس على توفير امکانات المادية لنقل التلاميذ الى أماكن الزيارة . وتعد الرحلات المدرسية - في كثير من الأحيان - بمثابة رحلات ترفيهية أكثر منها تثقيفية ، فهي تقتصر الى المدرسين والمشرفين اللذين يواجهن زيادة تلك الرحلات . ولما كانت الرحلات والزيارات الى مواقع الآثار من أهم عوامل ربط الأطفال بالتراث ، فيجب العمل على تعميمها ، وتخصيص الميزانيات اللازمة لها ، مع إضفاء الطابع التثقيفي والتعليمي عليها ، بجانب طابعها الترفيهي والاجتماعي .



#### المتاحف :

من أهم الاتجاهات الحديثة ، فيما يتعلق بالمتاحف ، تأكيد دورها كإداة تعليم وتربية وثقافة ووعي فنى ، بجانب دور المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى ، أو باعتبارها مدارس اختيارية مفتوحة ذات رسالة تختلف عن رسالة المدارس ودور التعليم والتربية التقليدية . ولقد أصبح العديد من المتاحف أداة لربط ماضى الإنسان بحاضره ومستقبله ، ونقله الى عوالم غير عالمه فى الزمان والمكان ، أو وسيلة ميسرة لتوعية الإنسان بعظمة بلده وخلود ماضيه وروعة تراثها ، ولتقوية الروح الوطنية وتزكية الشعور القومى وتنمية روح الانتماء للوطن . وهكذا تسهم المتاحف فى إعداد الاجيال الحاضرة والمقبلة إعدادا سليما ، وتشارك بنور فعال فى خلق المواطن الصالح والمتكامل الشخصية ، المؤمن بربه ، المحب لوطنه ، البار بمشيرته وقومه .

ولقد أصبح المتحف دور أساسى فى ربط الطفل بتراثه ، وفى إعداد اعداده قوميا سليما ، وسوف يتحقق هذا الدور بشكل مرض عندما يعمل المتحف على استثارة حب الاستطلاع والفصول لدى الطفل ، ويهتم بنواحي التثقيف ، ويربط الميل الى التعليم والمعرفة بألوان من التشويق والاستمتاع . وبذلك يمكن أن يرتبط الطفل بالمتحف برباط قوى يدفعه ، منذ الصغر ، للسعى لتكرار زيارة المتحف ، وخاصة فى أوقات فراغه .

ولكن يلاحظ أن الومى المتحفى مايزال ضعيفا ، سواء بالنسبة الى الكبار أو الصغار ، وأن زيارات الاطفال محدودة اذا ما تركنا جانبا الزيارات المدرسية المفروضة وذات الفائدة المحدودة ، لافتقارها الى إرشاد سليم للاطفال ، سواء كان شاملا أو يدور حول موضوعات أو معروضات معينة ، مما أضطع الصلة بين المتاحف والمدارس - رغم أهميتها فى تعريف الاطفال بأصول حضارتهم ، وتفهمهم للمجتمع الذى

ويستلزم النهوض بالرحلات المدرسية ، إعداد طائفة من الشباب - سواء من المدرسين أو المشرفين الاجتماعيين أو العاملين بالمواقع الأثرية - للقيام بمهمة الارشاد عن المعالم الأثرية والفنية خلال تلك الرحلات . ويمكن الاستعانة بخريجى كليات وأقسام وشعب الآثار بالجامعات للقيام بمثل هذه المهام . وكانت وزارة المعارف قد عينت فنى الاربعيينات عددا من خريجى مدرسة الثقافة الأثرية العليا للقيام بهذه المهمة ، وقامت بتوزيعهم على العديد من المناطق التعليمية والمتاحف والمواقع الأثرية ، ولكن عملهم توقف تدريجيا بعد إلغاء تلك المدارس منذ الخمسينات .

ومن الأوفق أن يتم إعداد التلاميذ والطلبة لهذه الرحلات قبل القيام بها ، وذلك عن طريق لقاءات لحثهم على احترام آثارهم وعلى السلوك القويم أثناء الرحلات والزيارات ، وكذا ملهم بالمعلومات اللازمة عن الأماكن التى سيزورونها . ويمكن للمدرسة إعداد المشتركين فى الرحلة بورقة وصفية لأماكن الزيارة ، ومطالبتهم بكتابة انطباعاتهم عن الرحلة وما يعين لهم من آراء بصدها ، على أن يكون ذلك فى شكل مسابقات يشرف عليها مدرسو المواد الاجتماعية ، أو فى شكل رسومات وصور تقدم الى مدرس الرسم ، على أن تعد هذه الأعمال نوعا من النشاط المدرسى ، له تقدير خاص فى درجات أعمال السنة أو الأعمال الشهرية .

ومن المناسب طبع صور عن التراث على الأغلفة الخلفية للكراسات المدرسية ، التى يستخدمها التلاميذ يوميا ، مع تزيين الفصول بصور مكبرة وملصقات لألوان من التراث .

وهكذا تسهم المدرسة والإدارة التربوية والأنشطة التعليمية فى توعية التلاميذ والطلاب بتراثهم المجيد ، وهو أمر نحن فى أمس الحاجة اليه الآن .

بالعديد من مدارس المدينة الابتدائية بعد تزويده بصور ولافتات ملونة .

كذلك قام القسم التعليمي بأحد متاحف مدينة درسدن الألمانية باشتراك الأطفال في إعداد وخط المواد التي يستخدمها المرممون ، كما عمد المتحف الى التقاط صور للأطفال أثناء زيارتهم للمتحف ، دون أن يلاحظوا ذلك ، ثم قام بتعليق تلك الصور في واجهة المتحف .

تعليم متاحف الأطفال : يستهدف إنشاء متحف الطفل - أو قسم خاص به في أحد المتاحف - الناشئة في مرحلة الحضانة ومراحل التعليم الأساسية ، أي الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة تقريبا . ومن أشهر متاحف الأطفال : ما أقيم منها في وشنطن ويوسطن ، وكراكاس ( فنزويلا ) ، وأقسام الأطفال في متحف فرانكفورت ، والمتحف الأنثروبولوجي بمدينة مكسيكو . ويبلغ عدد متاحف الأطفال عدة مئات موزعة بين دول العالم المختلفة ، وخاصة في الولايات المتحدة التي تضم ما يزيد على ١٥٠ متحفا للأطفال ، وتليها في الاهتمام بتلك المتاحف العديد من الدول المتقدمة ككندا وفرنسا والمانيا وبريطانيا ، وقد شرعت مصر منذ بضع سنوات في إقامة متحف للتاريخ الطبيعي للأطفال بمدينة نصر ، كما تزمع إنشاء قسم متطور للأطفال في متحف الحضارة النوبية بأسوان . وقد أقامت هيئة الآثار مؤخرا معرضا مؤقتا للطفولة ، ومدى الاهتمام بها عبر عصور مصر التاريخية .

وتعمل هذه المتاحف على عرض ما يثير اهتمام الطفل في التاريخ والآثار والفنون والتاريخ الطبيعي والصناعة ، مما يساعد على ربطه بالحياة خارج المدرسة ، وفي شتى مناحي المجتمع ، كما تعمل على إظهار مواهبه وقدراته وتوسيع مداركه ، معتمدة في ذلك على تشجيعه على الملاحظة والاستنتاج والمقارنة والتوصل بنفسه الى المعلومات ، كما

يعيشون فيه وتطوره منذ أقدم الأزمنة ، وتعرفهم على الحضارات الأخرى والشعوب التي أقامتها ، سواء تلك التي عاشت في أزمنة سابقة أو المعاصرة لنا الآن . ويمكن ربط الطفل بالمتحف بطرق مختلفة ، منها :

إنشاء أقسام تعليمية بالمتاحف : من الملاحظ أن العديد من المتاحف في الدول المتقدمة تضم أقساما تعليمية تربوية ، تقوم باستقبال الأطفال والتجول بهم في أرجاء المتحف جولات إرشادية تتناسب مع مراحل نموهم ومستوياتهم العقلية والجسمية ، وتقدم هذه الأقسام برامج مستعينة بالشرائح الملونة والأفلام وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية ، كما تنظم لهم المسابقات وتمنحهم الجوائز التشجيعية وتتيح لهم السؤال المفيد والحوار المثمر ، وتهدي اليهم ما يتيسر من الصور والكتيبات وتقدم لهم الكراسيات الإرشادية التعليمية ، مثل تلك التي أعدها المتحف الإسلامي بالكويت ليوزعها على الأطفال الزوار .

ومن الأمثلة على نشاط الأقسام التعليمية : التجربة التي قام بها أحد متاحف مدينة كالسن ( كولونيا ) بالمانيا ، منذ أكثر من عشر سنوات ، بمناسبة معرض أقامته مصر للآثار الفرعونية بذاك المتحف . إذ انتهز الفرصة فخصص أيام الأحاد خلال مدة المعرض إعطاء جرعات خفيفة لتلاميذ المرحلة الابتدائية بتلك المدينة عن حضارة مصر وآثارها وتاريخها ، مستعينا بالشرائح وصور وكتيبات وكتب الأطفال . وقد لوحظ اهتمام الأطفال بكل ما يتعلق بمصر الفرعونية ، ووضح ذلك من تكرار زياراتهم للمتحف بصيغة عامة والمعرض الفرعوني بصيغة خاصة ، ثم شروعبهم في تشكيل نماذج ورسوم لما يرونه من معروضات وقد جمع المسؤولون تلك النماذج والرسومات في معرض مؤقت ، طاف

تهتم هذه المتاحف بربط الطفل بتاريخه وماضي بلاده المجيد ، ومن ثم توجيهه توجيهها سليما .

ومتحف الطفل من نوع خاص ، إذ يتيح له أن يرى ويسمع ويشرك ، وبذلك يختلف عن متاحف الكبار باهتمامه بإدخال السعادة والسرور في قلب الطفل ، ويساعده على تفهم المجتمع والحياة من حوله . ويقوم بمخاطبته عن طريق حواسه ، وقد يسمح له أحيانا بلمس المعروضات . كما يحاول إشباع مآلديه من حب استطلاع تلقائي ، وإضول فطري هدفه المعرفة والفهم والمعيشة .

ويجب أن يتلأب أسلوب العرض في مثل هذه المتاحف مع المستوى الفكري للأطفال ، ويتوافق مع وجدانهم ويتفق مع استعداداتهم ، وأن تكون المعروضات والبطاقات الشارحة في مستوى نظر الطفل ، على أن تكون هذه البطاقات مبهجة جذابة مكتوبة بأسلوب سهل ، ويخط واضح ، كما يلزم استخدام الوسائل السمعية والبصرية وأساليب الإيضاح على أوسع نطاق ممكن .

ويعد متحف الطفل - أو قسم الطفل بالمتحف - دار تعليم وتربية وإعداد وتنشيط ؛ بشكل يختلف عن المدارس ومعاهد التعليم ، ولكنه يشاركها في مهامها ويعاونها على بلوغ أهدافها . ومن ثم فمن الضروري إشراك تربيين وعلماء نفس واجتماع مع المختصين في الإعداد . كما يجب الاهتمام بإعداد الكوادر القادرة على تحقيق رسالة مثل هذه المتاحف .

وتضم هذه المتاحف والأقسام صالات وحجرات للعرض المتحفي ، ويجانبها غرف تعليمية ، وقاعات للتدوات والمحاضرات واللقاءات ، وصالة للعرض السينمائي ومسرح ، وورشة للأشغال اليدوية ، ومكتبة مناسبة لأراحل الطفولة ، وركن إعلامي يضم الشرائح والأفلام والأشرطة المبرمجة ، وصور وملصقات وكتيبات ونماذج وما شابه ذلك ، بالإضافة

إلى متجر وكافتريا تناسب الأطفال .

وتتعدد نشاطات هذه المتاحف والأقسام التحفية المماثلة وتنوع تنوعا واسعا ، منها على سبيل المثال :

- عرض بعض الآثار المكررة التي تتحمل العرض المكشوف وتناسب المستوى المرحلي للطفل ، مع تزويدها بمعلومات مبسطة كافية .  
- عرض عينات المواد التي استخدمت في صنع المعروضات ، خاصة ما يتوفر منها في البيئة المحلية .

- استقبال المختصين بالمتحف للأطفال ، سواء قدموا في مجموعات مدرسية ، أو في زيارات جماعية ، أو مع أسرهم ، أو جاعا أفرادا ، ثم مصاحبتهم في زيارتهم للمتحف ، مع شرح المعروضات شرحا يربطها بتاريخ بلادهم وحياتهم ومجتمعهم وبيئتهم ، بطريقة سلسلة مشوقة تتناسب مع مراحل نمو الأطفال .

- إلقاء أحاديث وعقد ندوات ومناظرات مبسطة ، يمح بها عرض أفلام تسجيلية وتعليمية وشرائح ملونة ، وغير ذلك من الوسائل السمعية والبصرية .

- حث الأطفال على تقليد ما يرونه باستخدام ورشة المتحف ، ومدم بالمواد اللازمة كالأصصال والورق ولوحات وأدوات الرسم ، وغير ذلك من المواد والأدوات التي تستخدم في دروس الأشغال اليدوية والتربية الفنية ، وتشجيع قدرات الطفل الإبداعية وملكاته اليدوية ومواهبه الفنية - عن طريق المسابقات والاختبارات والهدايا والجوائز التشجيعية .

- تشجيع قيام الأطفال بتمثيل بعض التمثيليات والمسرحيات على مسرح المتحف ، وخاصة التاريخية منها ، مع استخدام ميكور وأزياء وجو مناسب لعرض التمثيلية .

- بيع لعب وألغاز مقلدة أو مستمدة مما استخدمه الأطفال في العصور القديمة بمتجر المتحف ، مما يساعد على إشباع هواية الطفل ويثير اهتمامه ، ويتواءم مع متطلبات سنه ، ويربطه بحياة الطفولة قديما .

- إقامة معارض دورية داخل المتحف أو خارجه ، تضم معروضات تشد اهتمام الطفل ، ويمكن عرض ما اتجه وأبدعه من نماذج ورسم وصور ما بين حين وآخر .

- إعداد كراسات تتضمن أسئلة واستفسارات وما يشبه الألغاز ، تتصل بالمتحف ومعروضاته ، لعث الطفل على البحث والاستقصاء والتنافس الفكري والتجاوز العقلي ، وتشجيعه على القيام بأنوار إيجابية وتفاعلية - بجانب الأوار المستقبلية .

- إتاحة الفرص للأطفال للمشاركة في أعمال متحفية ، كالمعاونة في الترميم وترتيب المعروضات ، وإقامة المعارض المؤقتة ، والمساهمة في توزيع النشرات والمطبوعات الخاصة بالمتحف ، أو في أي عمل آخر يشعره بالانتماء للمتحف ويربطه به برباط وثيق .

وفيما يتعلق بمتحف الطفل بمصر يمكن أن يضم معروضات تمثل نشاط الإنسان في العصور المختلفة ، بشرط أن ترتبط باهتمامات الأطفال ، وعرض بعض اللعب التي استخدمها الأطفال في العصور التاريخية المتتالية « كالدسي المتحركة والمتمثلة في أشكال أقزام ترقص ، وضفادع وتماسيح ذات أفكاك متحركة ، وعرائس ذات أنزع وسيقان متحركة ، وشخايل من العصر الفرعوني ، وفريسان تمتلئ الجياد من العصر الروماني ، وعرائس من الفخار والعظم والعاج » ، ولعب تمثل حيوانات وطيورا من العصر

الإسلامي ، وكذا ألعاب التسلية القديمة « لعبة شبت والسلم والغبان والضامة والسيجة » ، ثم مناظر لألعاب الاطفال « كلعب البنات بالكرات والألعاب السويدية ولعبة الطوق والعصا ولعبة جمال الملح ولعبة الدوران المرح والمصارعة والجري » . وهناك المناظر والرسم التي تمثل رعاية الوالدين لأطفالهما وتعلق الأطفال بهما ، مثل منظر الأم وهي تحمل طفلها أو ترضعه أو تمشط شعره ، وغير ذلك مما يرمز الى الحب والتعاطف المتبادل بين الكبار والصغار ، كما يمكن عرض ألواح التلاميذ والأقلام والمحابر ونماذج للكتابات أو الخطوط القديمة ، وكل ما يتصل بالعملية التعليمية ، وكذا فقرات من نصوص الحكماء والأدباء للأبناء - التي تحثهم على التعلم وعلى اتباع آداب السلوك والتحلل بمكارم الأخلاق ، والتمسك بالدين والبعد عن المحرمات ، ويمكن عرض الأنوار الموسيقية في مختلف العصور ، وغير ذلك مما يتلاءم مع اهتمامات الاطفال ، ويتواءم مع ما جبلوا عليه من حب الاستطلاع ، ويتفق مع ميولهم ورغباتهم .

التوسع في تعهيم المتاحف النوعية : يقصد بالمتاحف النوعية : تلك المتخصصة في ناحية من نواحي الحياة ، فتقدم معروضاتها وفقا لنوعية معينة أو لتخصص محدد . وتتلاءم نوعية العديد من تلك المتاحف مع ميول الطفل وتثير اهتماماته ، وتتوافق مع مراحل نموه ، فتساعد بذلك على تنمية مداركه وتوسيع أفقه . ومن أمثلة تلك النوعية من المتاحف القائمة حاليا : متحف البريد والطوابع ، ومتحف السكة الحديد والقيبة السماوية بالقاهرة ، ومتحف الشمع ، ومتحف التاريخ الطبيعي بحديقة حيوان الجيزة ، ومتحف الأحياء المائية بالاسكندرية .

ويجب النظر في وضع خطة لإقامة متاحف نوعية أخرى ، تهم الطفل وتربطه ببلده وتراثه . وعلى سبيل المثال : يمكن إنشاء متحف يضم نماذج ومكتبات وصورة لآثار مصر ، تعطى فكرة شاملة وتصورا متكاملًا عن تراث مصر الأثري في جميع العصور ، ويكون شبيهاً في فكرته - وإن اختلف تماماً في معروضاته وفلسفته - لمتحف الآثار الفرنسية بباريس . كما يمكن إقامة متحف تاريخي للأسمومة والطفولة ، تدور معروضاته حول ذلك الموضوع ، متتبعة له منذ عصر ما قبل التاريخ حتى الآن . كذلك يمكن إقامة متحف بحري بمدينة الإسكندرية ، يتصل بكل ما يدور فسوق وتحت الماء قديماً وحديثاً ، ومتحف للطيران ، ومتحف للملابس وتطور الأزياء ، ومتحف للفولكلور المصري في مختلف عصوره .

#### الوسائل الإعلامية والثقافية :

تلعب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة دوراً هاماً في التوعية بالتراث منذ الطفولة المبكرة ، نظراً لتأثيرها المباشر والميسر . فمعظمها لا يحتاج إلى مجهود من الأطفال لاستقبال معلوماته التي تترسب في فكرهم ، وتنصهر في وجدانهم وتدفعهم - إذا ما استمدت برامجها الموجهة أصولها مما تقدمه من قصص وندوات ومسابقات من التاريخ والتراث - إلى الاعتزاز بالوطن والانتماء إليه . ويجب أن تكون هذه البرامج بعيدة عن الافتعال والاصطناع ، مناسبة لمراحل نمو الأطفال ، متفقة مع مستوياتهم الفكرية وقدراتهم اللغوية ، حاوية لكل شيق ومفيد . ويجب التدقيق في اختيار الأوقات المناسبة لإذاعة برامج الأطفال في التلفزيون والإذاعة ، حتى يستفيد منها أكبر عدد ممكن .

والواقع أن هناك مصادر تاريخية وحضارية وتراثية عديدة ، يمكن أن تثرى هذه البرامج وتنوعها وتطورها - بحيث تصبح أداة فعالة في

تنمية وعي الطفل - منذ أيامه المبكرة - بتراثه الذي ورثه عن أجداد عظام خالدين .

كذلك يجب دعوة الأدباء إلى : كتابة كتيبات مناسبة للطفل ، تحوى كل ما يجذبه ويثير شوقه وتشوقه ، على أن تتميز بالصور الجذابة والرسوم الملونة ، وتهدف إلى تعريف الأطفال بآثارهم وتاريخهم وأجدادهم . وكذلك كتابة قصص مبسطة منقولة من الأدب المصري في جميع عصوره التاريخية ، خاصة وأن مصر الفرعونية تعتبر الرائدة في مضمار القصة القصيرة ، ويتمثل ذلك في : قصص خوفو والسحرة ، والملاح الغريق ، والقلاح الفصيح ، وسنوى ، وفتح يافا ، ووينامون ، والأمير المقبور عليه ، والأميرة المسوسة ، والأخوين ، وابن أوزير ، وغيرها من القصص والأساطير الدينية . وهناك قصص سانت كاترين ، وأبومينا ، وأخبار القديسين التي ترجع إلى العصر الروماني ، وهناك قصص أنس الوجود ، ومئات القصص والأساطير والحكايات التي ترجع إلى العصر الإسلامي والعصر الحديث . مثل هذه الكتيبات ستفرض في الطفل وعياً حضارياً وثقافياً يستمر وينمو طوال سنى عمره . ويجب أيضاً تقديم مزيد من الموضوعات المناسبة المتعلقة بالتراث والتاريخ والحضارة في مجلات الأطفال ، تحوى قصصاً وأحداثاً ونبأ ووقائع طريفة - مستمدة من الماضي البعيد والقريب .

ويجب أن تعمل فرق الفنون الشعبية ، ومسارح العرائس ، ونوادي الأطفال ، على إحياء الفنون الشعبية والفولكلورية القديمة ، وتقديم صور للحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد ، وما كان سائداً من أزياء ومهن ، وما كان يجري في الحفلات العامة والأعياد بجميع عصور مصر التاريخية وحتى الآن .

كذلك قد يكون من المفيد إنشاء إدارة للتوعية بالتراث ، توفر الأفلام والشرائح الملونة والنماذج والطبعات والكتب

والكتيبات والصور وغير ذلك من أدوات التوعية ، مع مراعاة أن تتناسب مع مستوى الأطفال في مراحل نموهم المختلفة . ويمكن لهذه الإدارة تجهيز قوافل تزور المدارس للفرض نفسه ، عن طريق إلقاء أحاديث وعقد لقاءات وندوات وعرض أفلام ، وإقامة معارض محدودة مؤقتة في المدارس ، وتوزيع كتيبات وكتالوجات ونشرات مبسطة للمتاحف والمناطق الأثرية ، وصور وملصقات وما شابه ذلك ، على أن يمتد هذا النشاط أيضا إلى المعاهد والكليات والنفقات والأندية وغيرها .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

\* تطوير مناهج التاريخ بالمدارس تطويرا يهدف إلى : توعية التلميذ بما حققته مصر من إنجازات حضارية ، وربط المادة التاريخية بالتراث - فتحكي معابد مصر ومعانها الجنائزية وكنائسها وأديرتها ومساجدها وقلاعها قصة تاريخها وأماجدها وأفضالها على الإنسانية .

- وكذلك تطوير الكتاب المدرسي ، بحيث لا تقتصر مادته على الناحية السردية للتاريخ أو الناحية الوظيفية للآثار ، بل تهتم بالتشويق ، وتستهدف الاستقراء والاستدلال والاستنتاج والمشاركة الإيجابية والرغبة في مزيد من الاطلاع . مع العناية باخراج كتاب التاريخ المدرسي ، وتزويده بالصور والرسومات والخرائط وغيرها من وسائل الايضاح ، مع طبع معظمها طبعا ملونا متميزا .

\* تكوين جمعيات تاريخية وأثرية بالمدارس ، يكون أعضاؤها

من التلاميذ والطلاب الذين ينشطون في التوعية بالتراث ، عن طريق تكوين مكتبة أثرية تاريخية ، وعقد ندوات ولقاءات تتناول موضوعات تتعلق بالتراث ، وإقامة متاحف ومعارض مؤقتة ، يقوم التلاميذ بجمع معروضاتها من صور ونماذج وما شابه ذلك .

\* الاكثار من الرحلات المدرسية إلى مناطق الآثار ، وكذا الزيارات المتحفية ، وتطوير تلك الرحلات والزيارات بحيث تصبح أداة ثقافية لتوعية الطفل بتراثه . كما يجب الاهتمام بإعداد الكوادر اللازمة من خريجي كليات وأقسام الآثار وغيرهم ، لريادة تلك الرحلات والزيارات ، وكذا إعداد التلاميذ مسبقا لها .

\* تزيين جدران الأبنية المدرسية بصور مكبرة للتراث ، وطبع صور منه على الأغلفة الخلفية للكراسات المدرسية ، وكذا ربط اجتهادات التلاميذ في دروس الاشغال اليدوية والرسم بالتراث .

\* انشاء أقسام تعليمية بالمتاحف ، تقوم باستقبال مجموعات الأطفال والتجول بهم في المتحف ، وتعمل على ربطهم بالتراث والمنجزات الابداعية ، وتهدبهم الكتب المبسطة والصور وغيرها ، وتقدم لهم كافة الخدمات المتحفية .

\* إنشاء متاحف للأطفال وأقسام للأطفال بالمتاحف القومية والكبرى ، تعرض ما يثير اهتمام الطفل في مراحل التعليم الأساسي في التاريخ والآثار والفنون وطول الأحياء والصناعة ، وتتيح له أن يرى ويسمع ويقرأ ويشارك ، وتعمل على إظهار مواهب الطفل وقدراته وعلى توسيع مداركه ، كما يربطه ما يعرض بها من ألوان التراث بتاريخ بلاده وبالحياة في الماضي .

ويمكن لمتحف الطفل في مصر عرض بعض الآثار المكررة ، وكذا

عينات للمواد التي استخدمت قديماً في صنعها ، ونماذج للعب الأطفال في المصور القديمة ، وطبعات ورسوما تصور الألعاب الرياضية قديماً ، وأخرى تصور العلاقة القوية بين الوالدين وأطفالهما ، وغير ذلك مما يستهوى الطفل ويشير اهتمامه .

\* إقامة متاحف نوعية متخصصة ؛ يراعى في خطط إنشائها ربطها باهتمامات الطفل . ويمكن إنشاء متحف للأمومة والطفولة منذ أقدم المصور حتى الآن ، وآخر للملابس وتطور الأزياء تاريخياً واجتماعياً ، وثالث يضم نماذج وماكتات ومصوراً لأثار مصر من أقصى شمالها إلى أقصى الجنوب ، بحيث تعطى تصورا شاملا عن تراث مصر في جميع عصورها - تحت اسم « متحف أثار مصر » ، وكذلك متحف بالاسكندرية يختص بكل ما يتصل ويصل ويسود فوق الماء وتحتة ، سواء كان قديماً أم حديثاً ، وكذا متحف للطيران ، وآخر للفولكلور المصري .

\* الاهتمام بما يقدم للأطفال من برامج تليفزيونية وإذاعية مستمدة من الآثار أو مرتبطة بتاريخ البلاد ، على أن تكون مشوقة هادفة ومناسبة لمستوى تفكير الطفل ، وأن تذاق في أوقات تناسب الأطفال .

\* دعوة الأدباء الى كتابة قصص للأطفال ، مستمدة من الأدب المصري في عصوره التاريخية المتعاقبة ، خاصة وأن مصر الفرعونية تعتبر الرائدة الأولى في مجال القصة القصيرة ، وتشجيع مجالات الأطفال على تقديم المزيد من المادة المتصلة

بالتراث والتاريخ وانجازات الأجداد المعمارية والفنية والأدبية على مر العصور ، والتي تضم وتأنع طريقة وأحداثا متمعة ، ونوادير شيقة وقصصا مسلية مستمدة من ماضيها البعيد والقريب .

\* دعوة فرق الفنون الشعبية ومسرح العرائس ، وما شابههما ، للعمل على إحياء الفنون الشعبية والفلكلورية القديمة ، وتقديم صور للحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد ، وما كان سائدا من أزياء وحرف وفنون ، وما كان يجري في الاحتفالات الشعبية والأعياد الدينية والمفلات العامة في كافة عصور مصر التاريخية .

\* انشاء إدارة خاصة للتوعية بالتراث - تتبع المجلس الأعلى للآثار - توفر الأعلام والخرائط والنماذج والمكتبات والصور وغير ذلك من أدوات التوعية ، مع الاهتمام بما يتسلم منها مع مستوى الأطفال ، ويمكن لهذه الإدارة إصدار قوائم توعية تزور المدارس لتلقى الأمانيت وتعد الندوات ، وتعرض الأعلام وتقيم المعارض البسيطة المؤقتة ، والمكتبات وغيرها من أدوات الدعاية للتراث ، وعلى أن تقوم أيضا بهذه المهام في المعاهد والكليات والأندية والنقابات .

\* إعداد استراتيجية قومية ، على مدى الاعتبارات التي طرحتها الدراسة وأكدت عليها توصياتها ، يقوم على التنسيق بين خطوتها الرئيسية وجوانبها الاجرائية مختصون من وزارات التربية والتعليم والثقافة والاعلام ، وذلك تحقيقا لربط الطفل المصري بتراث أجداده ، والاعتزاز بتاريخ بلده ، وتنمية مشاعر الولاء لوطنه والانتماء إليه .

## الإعلام

### المعالجة الإعلامية للتطرف والإرهاب

الإرهاب ليست جديدة على العالم ، وإنما هي ظاهرة في العالم منذ القدم تظهر بشكل متقطع .

وفي مواصلة هذا البحث نجد ما يأتي :

- أن الاسلام له أصول عقائدية ، وليس في العقائد السماوية إكراه لمعتقداتها ، ولا في العقائد ما يؤدي الى العنف .
- أن العنف والإكراه وجهان لعملة إرهابية واحدة ، لا تختلف أصواتها مع اختلاف الزمان أو المكان ، وإن اختلفت الأسباب أو النتائج .
- أن الإرهاب له روايد مشتركة ، بطريق مباشر أو غير مباشر .
- أن اتجاه الكثرة من شعوب العالم الى الحياة الدستورية ، ينسب متباينة وأشكال مختلفة ؛ قد دعم الأصول الديمقراطية التي هي العدو المبين للتطرف ، وما اليه من إرهاب ، وهذا الاتجاه الشورى في العالم هو إحدى وسائل المقاومة السياسية للإرهاب ، لأن هذا الاتجاه هو العمل في النور ، والإرهاب هو العمل في الظلام .
- أن الجماعات المتطرفة التي تعمل في الظلام تطلقها أنظمة الحكم الديمقراطية التي تدعو الى الاستقرار ، فتفتعل للمعارك الخفية أو الظاهرة مع تلك الأنظمة .

فإذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص نجد أن « الثلاثة » الارهابية واحدة في الداخل كما هي في الخارج ، وإن اختلفت بعض الأشكال أو المضامين من هنا إلى هناك ، ويتضح ذلك فيما يأتي :

- تبدأ حركة الإرهاب بالإرهاب الفكري .
- تخطو الحركة الإرهابية من الدائرة الفردية - كما كان يحدث

يعتبر التطرف - وما يتولد عنه من إرهاب مسلح أو غير مسلح - إحدى ظواهر الأمراض النفسية الجماعية التي شهدتها بعض العصور . ويمكن أن نرد التطرف - وما اليه من ارهاب - إلى الزمن القديم .. لكن الأفضل أن نبدأ من القرون الوسطى لاقتقارها الى حركات التنوير التي شهدها العالم من قبل ، حيث كان الإرهاب الفكري أو المسلح ظاهرة اجتماعية مضادة للاعتدال .

لقد ظهرت في القرون الوسطى بأوروبا حركة باسم الإصلاح الديني ، وكان العلم البارز في هذه الحركة هو مارتن لوتر ، وقد تمخض عن هذه الحركة ظهور مذهب مسيحي جديد هو المذهب البروتستانتي ، وكان ذلك رد فعل للتطرف الذي جاء نتيجة النفوذ السياسي للكنسين آنذاك .

واشتد الإرهاب الفكري نتيجة للفعل ورد الفعل ، وأخذ في بعض الظروف شكل الإرهاب المسلح ، الى أن استقرت الأمور بقيام عصر التنوير في أوروبا ، وإن كنا لا نزال نلمح بعض أصداء هذا الماضي في المعركة السياسية الأيرلندية المعاصرة .

وفي هذا الصدد ، لا ينبغي أن يورخ لهذا الإرهاب الذي بدأ هناك فكريا ثم صار مسلحا ، إنما نشير إلى التصحيح الاعلامي لشائعة أن الإرهاب له انتماء إسلامي من جهة ، ومن جهة أخرى نسجل أن ظاهرة



قبل الخمسينات - الى الدائرة الجماعية .

- كان الإرهاب يستهدف شخصيات عامة فقط ، ثم صار يستهدف معها جموع الناس على درجات متفاوتة .

وفى ضوء هذه الأسس الثلاثة ، نجد أن أهداف الارهاب ووسائله هي :

الخروج على النظام وزعزعة الأمن - اختلاق الشائعات التي تدعو الى القلق والإحباط - العمل على سلب إرادة الجماعات اتصقية مقاومتها - العمل على زعزعة نظام الحكم للاستيلاء على السلطة .

ومن القواعد الإرهابية العامة التي ينبغى الالتفات اليها ، أن الارهابيين المنفلين محكومون بجماعة سرية تحكم كل تحركاتهم ، وأنه لا اختيار لهم فى القيام بعمل معين ، وإنما هى خطط مرسومة تلقى اليهم لتنفيذها كما هى - دون تصرف أو مناقشة أو مراجعة إلا فى أضيق الحدود . ولهذا كانت المقاومة ضد هؤلاء العملاء تحتاج الى أساليب خاصة يعرفها المختصون .

إن هذه التسييمات وحدها توحى بضرورة الدعوة الى إنشاء منظمة دولية جديدة لمعالجة الإرهاب وأسبابه وأغراضه ووسائله ، سواء بالنسبة للماضى أو المستقبل . ولهذا يتعين عند إنشاء هذه المنظمة أن تظل قائمة حتى لا يكون هناك فراغ أمام التطرف يتحرك حوله فى أى زمان أو مكان . وتتولى الأمم المتحدة ترتيب أنشطة هذه المنظمة وتمويلها - وإصدار القرارات العلنية وغير العلنية - لمتابعة أية ظاهرة إرهابية ، سواء كان فى أوقات الاضطرابات أو الاستقرار .

ويشمل نشاط هذه المنظمة ما يأتى :

- وضع خريطة دولية للتوصل بها الى كشف تحركات الجماعات الإرهابية ، وكشف قدراتها على التحرك .

- الكشف عن مصادر تمويل وتوجيه وتدريب العملاء ومراجعتهم .

- جدولة المسارات السرية لأولئك العملاء ومن إليهم ، والتوصل إلى معرفة الأفراد أو المجاميع التى تغطى مساراتهم ، والوسطاء الذين يجلبون لهم المال والسلاح .

ولا شك أن استكمال أركان هذه المنظمة يحتاج لبعض الوقت وبعض القرارات التى يتطلب بعضها السرية .. وفى هذه الفترة - وفى كل فترة - نواصل وسائل الاتصال المحلية والإقليمية دورها .

#### التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من آراء - يوصى بما يأتى :

\* إنشاء شبكة معلومات تشمل كل ما يتصل بالإرهاب والحركات الإرهابية لتزويد كل أجهزة الإعلام بما يصلح لإعداد المادة الاعلامية .

\* أن تتضمن مادة المقاومة الإعلامية ما يأتى :

- الرد الفورى على كل الشائعات - سواء كان مصدرها داخليا أو خارجيا ، ويحسن أن تتخلل هذه الردود بين فقراتها آيات من القرآن .

- شرح قانونى مركز يتناول مصائر عملاء الإرهاب .

- الارشادات الخاصة بدور المواطنين فى مواجهة الإرهاب وتحركات الإرهابيين .

\* تشكيل هيئة شبابية تشكيلا دقيقا ذا أفرع مدروسة ، لبث روح الطمأنينة فى الجماعات الشعبية ، والتدريب مسبقا على ذلك .

\* الإفادة بهذه التوصيات فى البرامج المدرسية الخاصة بواجبات الانتماء ، ونشر هذه البرامج فى كل التجمعات الشبابية - عن طريق وسائل الاتصال ، بالأساليب الصحيحة المناسبة .

## إعلام السلام ومتطلباته

كان تنازع البقاء بين المجتمعات البشرية القديمة قائما على وسائل مختلفة ، في مقدمتها القتال . وقد حفلت كتب التاريخ بلخبار القادة الذين اجتاحتهم الشعوب ، وخربوها بسلحتهم ، ثم وصفوا بأنهم أبطال العالم ، دون أن نجد في هذه الكتب أبطلا للسلام غير الأنبياء والمرسلين ، الذين كانوا يدعون إلى السلام دون سميع ولا مجيب غالبا ، لأن الحرب كانت وسيلة الحصول على أهم شيئين عند كثرة القدامى ، وهما : الحصول على القوات - الحصول على المجد والسلطان .

ولقد تطورت فكرة الحرب قديما - بين مواجهة رجل لرجل أو جماعة لجماعة - حتى صارت فيما بعد أسلوب سياسة ، احتضنتها دول الاستعمار في الأجيال الماضية التي جعلت صناعة وتجارة السلاح من أهم شواغلها ، فكانت الدول الأكثر والأقوى سلاحا هي الدول التي تسود العالم .

لما كانت الحرب العالمية الأولى في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، بدأت الدول المنتصرة والمنهزمة تلتقي عند آثار التخريب ، فأخذت فكرة حل المنازعات - أي تنازع البقاء بين الدول - تقترب قليلا من فكرة السلام .

وفي البداية كانت فكرة السلام غريبة على الأسماع ، حتى إن المؤتمر العالمي الذي تلا وقف القتال في الحرب العالمية الأولى يوم العاشر من نوفمبر سنة ١٩١٨ لم يسموه باسم مؤتمر السلام ، بل أسموه " مؤتمر الصلح " ، ولم تنفع في ذلك المبادئ

الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ويلسون الذي نأى بتقرير مصير الشعوب بأرادتها .

لكن رد الفعل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان أقوى وبدأت أجهزة الاعلام تقوم بنورها في الدعوة إلى السلام ، وكانت أقوى هذه الأجهزة وأقربها إلى الناس هي الأفلام السينمائية ، التي بدأت تنتشر في العالم كله صور آثار التدمير العمراني والنفساني والاقتصادي ، الذي أصاب الشعوب منتصرة ومنهزمة .

حدث هذا متزامنا مع ظهور النظريات الاقتصادية الحديثة التي أشاعت فكرة " التفسير الاقتصادي للحرب والسياسة " ، وكان من نتائج ذلك : التغيير الأول في سياسة الأمم الذي وضع أساسه الاتجاه إلى أن كل مشاكل العالم يمكن حلها بالتفاوض وبدأت الدول الكبرى التي كانت تروج للحرب ، تروج للحلول السلمية ، بعد أن تنبأ العقل البشري إلى أن الحلول السلمية لا تكلف الدول في تنازعا عشر ما كانت تكلفها الحروب .

لكن مخزون السلاح عند الدول الكبرى - جعلها تمارس تجارة جديدة هي بيع السلاح إلى الدول المتنامية ، التي لم تكن بعد قد أدركت ما أدركته الدول الكبرى من خطر الحروب . وهكذا ذابت فكرة الحرب العالمية الثالثة بين الدول الكبرى ، وحلت محلها الحروب الإقليمية التي كان من أهم أسبابها : التنازع على الحدود .

لكن اختفاء القوة الحربية الثانية في العالم - وهي الاتحاد السوفيتي - ترتب عليه ظهور نداءات جديدة من الدول الكبرى الأخرى ، انتهت إلى القول بقيام نظام عالمي جديد قائم على اقتصاديات السلام ، وبدأت تجتاح العالم نقلة تاريخية ، ظهرت طلائعها بمسفة خاصة بين الدول الصناعية السبع الكبرى .

وأصبح الدور الآن على الدول النامية ، وكيف تتعامل مع هذا النظام الجديد القائم على اقتصاد " هات وخذ " ، وصار لزاما على شعوبنا -- لكي تشارك مشاركة فعالة في النظام العالمى الجديد -- أن تعرف كيف تتعامل مع البلاد الصناعية الكبرى ، التى تقف من الشعوب المتنامية موقف الدائن من المدين .

وربما كانت مصر فى مقدمة الأمم المتوسطة التى تنبعت الى هذه الحقائق ، ولكن كيف السبيل الى المشاركة فى هذا الدور ؟ فى ضوء قاعدة " خذ وهات " ينبغى علينا مايتى :  
- دراسة ما لدينا من ثمار الانتاج التى لا يوجد مثله عند الآخرين بكثرة .

- دراسة إحصائية عن احتياجات كل الأمم التى حولنا لمعرفة ماتحتاج اليه كليا أو جزئيا ، ومما يساعد على هذا الاتجاه . أن العالم المعاصر لم تعد فيه الصناعات تصنع على أساس المجد ، بل على أساس المنفعة ، فما من بلد صناعى الآن الا ويصنع بعض أجزاء صناعاته فى بلاد أخرى أقل تكلفة . وهذا درس يجب أن نعيه فى اقتصاديات السلام ، ولعلنا من أقدر الدول على تنفيذ ذلك ، لأن فى مصر خامات يمكن تبادلها بأخرى من البلاد الصناعية ، وعندنا أيد عاملة ماهرة - أو مستعدة للتدريب - على صناعة الكثير من الجزئيات التى تحتاجها الدول الصناعية الكبرى .

وهنا مجال خطير للمنافسة يحتاج الى مايتى .

- دعوة الوفود من الخارج لكي تدرس امكانياتنا وماعدتنا .

- إيفاد الوفود المصرية إلى كل ما يمكن من بلاد العالم لدراسة ما عندها بالمقارنة بما عندنا ، حتى نعرف كيف نتبادل مع تلك البلاد الخامات - مصنعة أو غير مصنعة - حسب احتياجات الأسواق كما وكيفا .

- تنويع المعارض التى نقيمها فى الداخل والخارج وتطويرها لتلك الخطة . وهذا الدور الذى تستطيع أن تقوم به مصر يحتاج إلى إعداد ، ومن وسائله مايتى :

- وضع خطة قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى لحياة السلام .  
- إدخال اقتصاديات السلام كعلم يدرس فى كل الكليات والمعاهد .  
- نشر فكرة السلام واقتصادياته بين كل الفئات ، وهذا يتطلب ما يتأتى :

• إدخال شباب المبعوثين فى الخارج فى هذه الخطة .  
• نشر الفكرة بين ناشئة المدارس ليكونوا حدة المستقبل فى هذا المجال .

• نشر الفكرة بين العمال ليطموا أثر إقتان عملهم فى العائد عليهم وعلى مجتمعاتهم .

• تنظيم حركة إعلامية واسعة لأبنيات السلام .

على أن هذا كله ينبغى ألا يتوقف عند حدود الفكرة فقط ، بل يجب أن يصاحب ذلك : البحث فى بلادنا عما يمكن الاستفادة منه فى صناعة أدوات الانتاج توفيراً للعملة . وليس من شك أن لدينا تجارب سابقة فى ذلك ، منها ما نراه الآن عند قواتنا المسلحة ، من وسائل تطوير الأسلحة بأيد مصرية وخامات مصرية ، وهو الجهد الذى دخلنا بمثله فى معركة أكتوبر المجيدة .

ويمكننا أن نجد فكرة الحوافز فى هذا المجال ، فلا تقصرها على الماديات فقط ، بل ينبغى أن تنخل فى الحوافز بعض المعنويات وفى مقدمتها :

- نشر الشريعة السمحة التى تحفز على كل ذلك .

- فتح باب الترقية أمام المتفوقين فى هذا المجال .

– إعادة تقنين نظام الاختراع في مصر ، والافادة ببعض أعمال نظام الاختراع .

لقد بدأ في مصر تنفيذ فكرة الأسر المنتجة ، ويمكن التوسع في ذلك بالتخطيط لمجتمعات المنتجة . ذلك أن اقتصاديات السلام تتطلب وفرة الانتاج ، ومن هنا ينبغي أن يكون شعار مشروعنا القومي الجديد هو « الانتاج من الجميع للجميع » ، وهذا يتطلب مايتأتى :

– إدخال التدريب الانتاجي في برامج الشباب ، سواء في المدارس أو الأندية . في كل التجمعات الشبابية ، وخاصة في أوقات الفراغ .  
– نشر مبدأ جديد عنوانه « أخلاقيات الانتاج » ، وإشراك الدعاة والوعاظ في نشر هذا المبدأ ، وتقديم النماذج له في وسائل الاعلام .

#### التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات – يوصى بما يلقى :

• على المستوى الدينى : التركيز على مافى الأديان من آداب السلام ، وتطوير الأحاديث في الدعوة الدينية إلى حوارات اجتماعية ، وإدخال ذلك في مناهج المدارس . مع العناية بالقصص الدينى في العلاقات الأسرية والاجتماعية ، وتقديم نماذج منها في الاذاعات الموجهة .

• على المستوى العلمى : دعوة الجهات المختصة بالتعليم والبحث العلمى الى إنشاء علم جديد هو « علم السلام » ، وتدريبه في جميع معاهد التعليم ، وتطبيق علم السلام في وسائل التربية . وتمعيم الجمعيات التعاونية في جميع المعاهد لتدريب الناشئة على فنون التنمية السلمية . مع وضع ونشر الأبحاث عن

اقتصاديات السلام .

• على المستوى العلمى : إنشاء لجنة في كل نقابة لنشر أفكار السلام ومتابعة تطبيقها . وتزويد مكاتب النقابات والهيئات بالكتب الداعية إلى السلام ، على كل المستويات ، مع إنشاء جائزة مادية أو أدبية في كل نقابة لمن ينجح في مسابقة « رجل السلام » . على أن تخصص « جائزة دولة » لمن ي اخترع اختراعا جديدا في تصنيع الأدوات الإعلامية محليا .

• على المستوى الفنى : إقامة المعارض الفنية التي تعمد السلام كأسلوب حياة وأسلوب عمل . والاحتفال بليام السلام وأبطاله في التاريخ .

• القضاء على المبالغة في تصوير العنف بالمسلسلات الاذاعية والتلفزيونية وغيرها .

• على المستوى الأدبى : إعادة مشروع الكتب الصغيرة للجميع ذات الأسعار الزهيدة ، وتضمينها الأحاديث والقصص التى تخدم السلام . مع التزام كتاب الرواية بالبعد عن الإثارة التى تدعو إلى تقليد المفسدين في الأرض ، على أن يكون للشعراء نفس هذا الدور . وأن تشترك جمعيات الأبناء معا في مؤتمر موسمى للسلام .

• على المستوى الاجتماعى : تطوير عيد الأم بحيث تتسحب الدعوة له إلى العلاقات السلمية الاجتماعية بين الأسر والجماعات . وتطوير الأنشطة النسائية إلى أنشطة سلام . مع إدخال برامج السلام بين أنشطة المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

## تطوير الحملات الاعلامية فى خدمة الاهداف القومية

فى كثير من المناسبات ، وتلبية لمتطلبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإنمائية وبيئية ، تعتبر « التعبئة الجماهيرية » وكذلك رفع مستوى الوعي بمشكلة ما ، وترشيد التأييد أو المعارضة : أهدافا مرحلية للعمل الاعلامى فى خدمة أهداف أكبر وأبعد مدى وأوسع نطاقا وأكثر عمقا . وللوصول الى هذه الأهداف المرحلية الوسيطة ، تلجأ الأجهزة الاعلامية - بجانب المهام الموكلة للاعلام الجارى - الى تنظيم الحملات الاعلامية .

ومن أمثلة ذلك على المستوى الوطنى : الحملة الاعلامية ضد الارهاب ، وحملات تنظيم الاسرة ، ومكافحة البلهارسيا . أو حملات للانضباط العام ، أو للدعوة الى تسديد الضرائب ، أو لمقاومة تلوث البيئة . وكذلك مختلف الأسابيع أو الأيام الاعلامية التى تنظم لتركيز الضوء على قضية ما ، والحصول على استجابة جماهيرية تعطى قوة دفع للفكرة أو المشروع أو البرنامج .

ومن أمثلتها على مستوى المنطقة العربية حملات الدعوة الى الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادى ، والحملات المصاحبة للمعارض أو المناسبات الثقافية القومية ، وغير ذلك من أنشطة العمل الاعلامى العريض المشترك .

أما على المستوى العالمى ، فهناك الحملات المؤيدة لمختلف المواقف السياسية ، سواء فى الأمم المتحدة أو فى دول معينة أو مجموعات من الدول ، وحملات الترويج السياحى والتجارى ، وغير ذلك من الحملات التى تخدم أهداف الاعلام الخارجى .

ومن طبيعتها : أن تكون محددة الهدف ، وتُخاطب جمهورا محددا ، فى مدة زمنية محددة ، برسالة محددة ، وأسلوب سريع التأثير . كما ينبغى أن تتضمن خطتها وسيلة لقياس مدى تأثيرها ، والتعرف على نتائجها ، وحساب العائد من تكلفتها .

ومن الضرورى أن تكون مكملة للاعلام الجارى ، وليست متناقضة معه أو تكرارا لما يقدمه . والحملات الاعلامية لا يرغب فيها لذاتها ، ولكنها واسطة الى غاية . فإذا كانت واسطة محببة الى الجمهور الذى يلقاها - بسبب المتعة التى يحملها عليها منها - فهى أكثر فاعلية وقدرة على الوصول الى أهدافها ، بشرط ألا تشغل المتلقى وتصرفه عن الغرض منها ، كما يحدث فى بعض الحملات الاعلامية .

والحملات الاعلامية أساليبها وخلفياتها التى يتناولها هذا التقرير ، طريقا الى زيادة فاعليتها وترشيدها لأدائها الاعلامى .

### استخدام الوسائل الملائمة :

من شأن الحملات الاعلامية أن تستخدم وسائل متعاونة متكاملة . وكلما عمل القائمون بالحملة على استغلال شتى أنواع الوسائل الاعلامية المتاحة وأساليبها الميسرة لهم ، بطريقة متكاملة ومتآزرة ، كلما ضمنوا النجاح فى تحقيق أهدافهم من الحملة . أما اذا استخدموا فيها وسيلة واحدة ، أو لم يدمجوا وينسقوا بين هذه الوسائل ، فإن حملتهم تكون معرضة للفشل ، أو قد تحرز نجاحا محدودا .

ويرى المخططون للحملات الاعلامية : ضرورة ايجاد جهاز إعلامى متكامل ، يستميتون به قبل البدء فى حملتهم الاعلامية ، ويخططون لها ؛ بحيث يجرى تنفيذها على مراحل متتالية . وهم فى ذلك يدمجون الموارد المادية والمعنوية المتاحة ، وينسقون بينها ، ويحاولون عن طريقها الوصول برسالة معينة إلى الجمهور المستهدف بالحملة .

## دور المتلقي :

والحملة الاعلامية عملية مرحلية ذات حلقات متسلسلة ، أولها : توعية المواطنين بالمشكلة . وثانيها : إعطاء تفصيلات عن هذه المشكلة حتى تتضح أبعادها . وثالثها : مناقشة الآراء حولها ، سواء المؤيد منها أو المعارض . ورابعها : تزويد المواطنين بمعلومات أكثر عن المشكلة لدعم الفكرة وتثبيتها . ثم تأتي المرحلة الأخيرة ، وهي : مرحلة الإجماع على رأى فى المشكلة ، واتخاذ قرار جماعى بشأنها . ويلعب متلقى الرسالة فى هذه الخطوة دورا سلبيا إذا كانت المعلومات المقدمة له خالية من التشويق والاثارة ، ويكون دوره إيجابيا إذا قدمت المعلومات بطريقة مشوقة ومثيرة . ويعنى هذا : أن المتلقى يقوم بتحصيص الأخبار التى يستقبلها مع غيره من المواطنين ، ويقارنها بوسائل إعلامية أخرى ، ويتلف لسماع تفصيلات أكثر عن الموضوع ، كما يستمع إلى آراء الآخرين . بل يرغب أيضا فى رؤية الممارسة الاعلامية المقترحة متفذة فعلا . ولذلك يجب على المسئولين عن الحملة أن يستخدموا أسلوب اللقاءات الشخصية بالمتلقين . وإذا قرر المتلقى لحملة إعلامية تنفيذ الممارسة التى تدعو إليها الحملة ، فإنه يحتاج - بعد ذلك - أيضا إلى معلومات مفصلة وإرشادات إضافية .

## التخطيط

يرتبط التخطيط الاعلامى ارتباطا وثيقا بالتخطيط الشامل ، فهو عملية اجتماعية فى المقام الأول ، وجزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعى كله . ويتعامل بصفة مباشرة مع الأوضاع القائمة فى المجتمع ، وهى التى تحدد حجم ونوعية الرسالة الاعلامية ، من واقع القضايا والمشكلات التى تعرض نفسها على ساحة المجتمع . فإذا برزت مشكلة أو قضية ذات طابع ملح ، وجب على الإعلام أن يتعامل معها بسلوب مباشر ، عن طريق :

إعداد خطة إعلامية لمواجهةها ، وقد تتضمن الخطة حملة إعلامية .

وقد تكون الحملة رسالة متصلة الحلقات أو مجموعة رسائل ، تمتد رأسيا ، كما قد تمتد أفقيا ، لتحقيق تعبئة طويلة المدى ، أو حتى قصيرة المدى ، أو لمواجهة طارئ يلح على الرأى العام فى اتجاه له خطورته . وقد يمتد هذا الاتجاه إلى ما بعد زوال المؤثر ، حسب الأحوال التى تكشف عنها استطلاعات الرأى العام - التى ينبغى ألا تنقطع عن الشارع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والعائدى . وإذا كانت غاية الحملة الاعلامية قهر المثير وإزالة آثاره ، فلا بد أن تسعى إلى إقناع الرأى العام بفساد هذا المثير ، دون أن يستشعر المتلقى أى ضغط أو إلحاح أو ملاحقة لفرض رأى بذاته .

ومن مهام الحملة الاعلامية الموجهة لمعالجة قضية أو مشكلة ما : تزويد الجمهور - المحدد المعالم والسمات والخصائص - بالأنباء والمعلومات والآراء والأفكار فى المجال الذى تستهدفه الحملة ، بغرض : التأثير فى مواقف واتجاهات المتلقين ، وحثهم على اتباع سلوك معين ، وعرض الحقائق والمعلومات التى توضح الجوانب المختلفة للقضية أو المشكلة المثارة ، وفوائدها بالنسبة للجمهور المستهدف ، من خلال مداخل الاقتناع المختلفة ، سواء الوجدانية أو المنطقية ، أو الاثنين معا ، وتتناول الدعوة إلى هذه المشكلة أو القضية بالتصريح الواضح حتى تصل إلى الهدف المنشود ، من خلال الأثر التراكمى للرسالة الاعلامية فى مختلف المراحل ، وهى : مرحلة المعرفة بالقضية ، ومرحلة تكوين الاتجاه ، ومرحلة الممارسة الفعلية للتغيير المطلوب .

ويعد تحديد أهداف الحملة - يسبق تنفيذها خطوات تقوم على الأسس والقواعد الآتية :

- دراسة الموقف الاتصالي للمتلقي من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية المحيطة به .

- دراسة عادات القراءة والاستماع والمشاركة لدى الجمهور المستهدف .

- إجراء البحوث والدراسات اللازمة ، وتحديد أفضل موعد لبدء ومدتها .

- اختيار الوسيلة الاعلامية ، أو الوسائل الاعلامية التي تستخدم في الحملة ، ومواعيد نشرها وعرضها ومواقع بثها .

- استخدام جميع إمكانات وسائل الاتصال : المقروءة والمسموعة والمرئية .

ويلى ذلك صياغة الرسالة الاعلامية ، وتحديد وسائل الاتصال المناسبة لكل رسالة ، واختيار الأنشطة والبرامج المناسبة لموضوع الحملة ، والاتفاق على أسلوب التنفيذ ، ثم متابعة وإجراء تقييم للحملة .

وسواء استخدمت الحملة شكل الاعلان المباشر ، أو اللقاءات المباشرة مع الجمهور الذي يعاني من مشكلة ، أو الذي تتهدده المشكلة ؛ بحضور الخبراء والمتخصصين وقائما وعلاجيا ، أو توظيف الدراما ، باعتبارها شكلا فنيا جذابا وأسلوبيا غير مباشر في تقديم الرسالة - فمن الضروري رصد المتغيرات الطارئة على المجتمع نتيجة الحملة الاعلامية .

#### أطوار اجتماعية للعمل الاعلامي :

تختلف الحملات الاعلامية وكافة الأنشطة الاعلامية لخدمة أهداف المجتمع ، ففى إطار من تقاليده ، وقيمه وأخلاقه ، ويستتبع ذلك أن يكون من سماتها :

- مشاركة الجماهير حياتها اليومية ، ومعايشة قضاياها ومشكلاتها ، والتعبير عن مطالبها وآرائها ، فى نطاق المظلة القومية ، متجاوبة مع رغباتها ، ومحققة حاجاتها فى الاعلام ، فى الاتجاهين : إعلامها والاعلام عنها .

- ملاحظة الأحداث الهامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوقعها ، للحصول على الحقائق بأسرع السبل ، وطرحها على الجماهير بكل الصدق والموضوعية والأمانة .

- التصدى للدعاية المغرضة ، وتقديم الحقائق المدعومة بالحجج والأسانيد ، وتأكيد الممارسة الديمقراطية الصحيحة ، والتوعية بقضايا المجتمع لتحقيق الوعى السياسى بين الجماهير ، من خلال نهج إعلامى : يسهم فى تحقيق التلاحم بين أفراد الشعب ، ويديم مشاعر الولاء والانتماء الى الوطن ، مع إبراز أهمية ممارسة المواطن لحقه الانتخابى .

- التمهيد للقرار السياسى ، والاعلام عنه وشرحه ، وخلق المشاركة فى صنعه ، وتبنى الدفاع عنه .

كما أنه من المفروض عند اتخاذ قرار تنظيم حملة اعلامية ، أن يكون هناك مبرر لها ، تساعد على تعديده أجهزة الرأى العام ، وتحكم تقدير أبعاده ، وتحدد جمهور المستهدفين منه .

وينبغى على مصمم الحملة الاعلامية أن يراعى الفروق الاجتماعية والثقافية للمتلقي ، فيصمم رسالة خاصة تتفق مع تلو كل فئة وحاجاتها . ومن هنا فإن الأمر يتطلب معرفة الوسيط الاعلامى الأقرب الى متلق بذاته ، حتى تتسم مخاطبته من خلالة ، بالمستوى المناسب له . والتحديد هنا وظيفة أجهزة متابعة القراء والمستمعين والمشاهدين . على أن الخلط فى الرسالة - كأن توجه للعامة رسالة مصممة للمثقفين ، أو أن يخاطب الكل بالرسالة نفسها دون مراعاة فروق

التقبل ، وفروق التسوق ، بين هذا أو ذاك - يحصل دون نجاح الحملة الاعلامية .

وما يعين على نجاح الحملة الاعلامية :

- تحديد الجمهور المستهدف ، لمستقبلو الرسالة يختلفون في احتياجاتهم ، واتجاهاتهم ، ومقائدهم وقيمهم ، ومشاكلهم وثقافتهم .
- أن تقسم الحملة الاعلامية بالبساطة والوضوح .
- أن تستخدم في الحملة أساليب فنية ، متنوعة في تصميمها .
- اختيار التوقيت المناسب للوصول الى الجمهور المستهدف ، خاصة عند وضع خريطة برامج الإذاعة والتلفزيون ، أو توقيت النشر في الجرائد أو المجلات .

تقويم الحملة الاعلامية :

ينبغي أن تتعرض الحملة الاعلامية لنوعين من التقويم :

- الاول : تقويم تخطيطي يربط مضمون الحملة الاعلامية بالاحداث المخطط لها ، ومدى التزام الخطه بما خطط له .
- الثاني : تقويم أثر الحملة على المثلى ، من خلال البحوث الميدانية التي تجرى لقياس هذا الاثر ، والاستفادة من نتائج هذه البحوث في إعداد حملات إعلامية لاحقة .

التوصيات

- وعلى ضوء ما سبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :
- \* أن يشمل التخطيط للحملة الاعلامية : تحديد بنودها ، ومتابعة تنفيذها ، وتقييمها بشكل دورى يستهدف الوصول الى مستوياتها خدمة للجمهور والمجتمع .
- \* أن تخصص الخطه أهدافها لرعاية المواطنين وخدمتهم ، بكل الصديق والموضوعية في معالجة القضايا القومية التي تواجه المجتمع ،

٥١٢

ويكون عطاؤها تعبيراً صادقاً عن الجماهير ، بحيث تستشعر ذاتها في صورها وألوانها الفنية المتباينة .

\* أن تركز الحملة على ضرورة التأثير المتبادل بينها وبين الرأي العام ، وتحرص على خلق قناة متفقة للتعامل المستمر والبناء بينها وبين الرأي العام ، وإعلام الجمهور بحقيقة المشكلة موضوع الحملة ، فالمواجهة الحقيقية للمشكلة تقتضى تحقيق العلاج الجذرى لها عن طريق مساهمة كل مواطن في الجهد والعمل والبذل والعطاء .

\* أن تأخذ الحملة في اعتبارها : خصائص الجماهير المستهدفة سواء كانت جمهوراً عاماً أو قطاعات وفئات متميزة ، بما في ذلك سمات الشخصية المصرية الأصيلة ، مثل احترام التقاليد والعادات الأصيلة ، واحترام الأسرة وتماسكها ، والاهتمام بوضع الثقافات الثقافية للجماهير موضع الاعتبار ، دون تنبذ بالثقافة المصرية ، أو تمال يحافى الواقع الحى .

\* اختيار وسائل الاتصال المناسبة التي تستخدم في الحملة وصلاحياتها في تحقيق الغرض المنشود ، مع تحديد التوقيت المناسب لنشر وبت الحملة والاهتمام بمتابعتها للتأكد من وصولها الى الجمهور المستهدف ، وأن تكون متوازنة دون مبالغة تفقد الثقة ، وأن تقدم المعلومات بطريقة مشوقة ومثيرة .

\* التنسيق بين أجهزة الاتصال المقروء والمرئى والمسموع ، بما يدعم تحريكها المشترك في مواجهة شاملة لما تستهدفه الحملة الاعلامية ، واختيار من لديهم القدرة على توصيل الرسالة الاعلامية للمتلقين واقتناعهم بها ، وأن تكون جرعة الحملة متوازنة مع حجم موضوعها ولا تزيد عليه - توخياً للنجاح ، وبمعا للزلال أو الاخفاق .



## دور الإعلام فى خدمة التنمية

لا شك أن الإنسان المصرى يمتلك قدرات نادرة على مر  
عصور التاريخ ، وله أصالة وريادة تشهد بهما الحضارة  
الإنسانية منذ بدء التاريخ ، وله قدرات غير محدودة على اجتياز  
الأزمات جعلته أهلاً للاهتمام والتقدير ، فى ظروف الحرب  
والسلام . يضاف إلى ذلك : الموقع المتميز لمصر ، وتوسطها بين  
قارات ثلاث ، وموقعها فى قلب الأمة العربية ، وعلاقاتها الدولية  
بصفة عامة .

وعلى الرغم من هذه الحقائق ؛ فقد تضافرت ظروف عديدة على  
تصنيف الفرد المصرى فى جداول التنمية الدولية باعتباره تحت خط  
الفقر ، بينما يصنف آخرون فى المنطقة باعتبارهم أغنياء ، وذلك  
قياساً على متوسط الدخل السنوى للفرد ، وتظهر هذه الجدولة - من  
حين إلى آخر - فى كافة الدراسات المتعلقة بالتنمية ، وفى المحافل  
والاتحادات الدولية .

وحقائق الازهاق الاقتصادى يمكن تتبعها منذ بداية الخمسينات ،  
ورغم الظروف السائدة فى ذلك الوقت ، كانت هناك كفاية فى المنتجات  
الزراعية ، مثل القمح والذرة والأرز ، حيث كان يعتمد فى التغذية على  
المحاصيل المحلية دون الاستيراد ، وكانت هناك محاصيل زراعية أخرى  
متميزة على مستوى العالم ، مثل القطن المصرى بمواصفاته المتفوقة .

وليس خفياً أن أسباب التراجع التدريجى فى الاقتصاد المصرى  
- على مر السنوات - كانت له مبررات موضوعية ، منها : ما تعرضت  
له مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، والاضغوط التى

تعرضت لها عند التحرر من الاستعمار البريطانى ، وعودة قناة  
السويس ، ومساندة الحق الفلسطينى ، وحروب الاستنزاف  
المتعددة ، والنتائج الفرعية للحروب الباردة ، والصراعات بين  
الشرق والغرب .

ومن يدرس ويحلل أسباب الوضع الاقتصادى الراهن للإنسان  
المصرى ، يدرك أن هناك ظروفاً نواية - بعد الحرب العالمية  
الثانية - فرضت نماذج اقتصادية معينة ، يهدف بعضها إلى  
إضعاف الاقتصاد المصرى ، ووضع العراقيل أمام التنمية  
الطبيعية له .

وتوضح هذه الدراسة بعض الحقائق حول هذا الموضوع ، كما  
تهدف إلى بحث إمكانات توظيف الإعلام والاتصالات فى خدمة التنمية ،  
من أجل إيجاد تقدم ملموس فى التصنيف الدولى الاقتصادى للإنسان  
المصرى ، إذ إن ذلك يفيد فى سرعة تحسين الأوضاع الاقتصادية ،  
ومساندة جهود الدولة وطموحاتها فى هذا المجال . ويمكن أن تضيف  
هذه الدراسة وتوصياتها عناصر هامة ، وبصفة خاصة اعتماداً على  
قدرات الإعلام والاتصالات فى المجالات الداخلية والخارجية ،  
لاسيما مع بزوغ تقنيات وأساليب ومضامين جديدة للخدمات الإعلامية  
والاتصالية ووسائلها .

### الإعلام والتنمية :

تلعب وسائل الإعلام ( الاتصال الجماهيرى ) فى حياتنا  
المعاصرة ، دوراً بالغ الأهمية ، وقد تزايدت هذه الأهمية بما حققته  
وسائل الاتصال من تطور تقنى ومهنى كبير ، ولم تعد  
وسائل الإعلام مقصورة على تلك المهام التقليدية من  
أخبار وتعليق وتفسير وبسط الرأى والترويج والترويج ، وإنما

تعاظم دور الإعلام وزاد تفاعله مع المجتمع ، وبوجه خاص في الربع الأخير من القرن الحالي .

وقضية التنمية - التي أصبحت في قمة اهتمام عالمنا المعاصر - قديمة قدم الإنسان نفسه ، وهي مستمرة ومتجددة ومتطورة ، بتجدد مطالبه وتطور احتياجاته ومنهائه فارق بين النمو ( growth ) والتنمية ( development ) ، فالنمو : يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، مثل الزيادة المطردة في عدد السكان أو في عدد المتعلمين . أما التنمية : فتشير إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية دائمة خلال فترة معينة من الزمن ، وقد ظهر هذا المصطلح وشاع استعماله في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مع حصول عدد كبير من الأقطار على استقلالها السياسي .

وتعني التنمية : أن يتمكن الإنسان من توظيف ما لديه من طاقات بشرية ، وإمكانات مادية ، لتغطية مختلف احتياجاته ومتطلبات حياته بكل جوانبها - اقتصاديا واجتماعيا وفكريا - بأكبر قدر من الوفرة ، وأعلى مرتبة من الجودة ، وأن يحقق بعد ذلك فائضا يعاد استثماره ، من أجل المزيد من التطور والتقدم نحو الأفضل ، وإبلوغ الطموح الأبعد .

وقد أصبحت التنمية المسألة الأولى والشاغل الأساسي لكل المجتمعات . فالمجتمعات المتقدمة ترى في التنمية سبيلها لاستمرار تقدمها وانطلاقها بالتجدد والتطور ، والمجتمعات النامية ترى فيها سبيلها - الذي لا بديل عنه - للقضاء على تخلفها ، وتحقيق تقدمها ، والحاق بمن سبقها ، أو - على الأقل - تضيق الفجوة التي تفصلها عن سبقها .

٥١٤

ولا يقتصر مفهوم التنمية على الجانب الاقتصادي وحده ، على الرغم من أهميته الكبيرة . فإبرز ما يميز المجتمعات المتقدمة هو ارتفاع مستواها الاقتصادي ، كما أن التقدم والتخلف للدول يقاسان عادة بمتوسط الدخل السنوي للفرد ومن ناحية أخرى ، فإن الطفرة الصناعية في الدول المتقدمة تمثل نموذجا رفيعا ، يحاول دعاة التقدم في الدول النامية اقتدائه .

إن التنمية الحقيقية ينبغي أن تكون شاملة ، تضرب جذورها في كل جوانب الحياة ، وتفضي إلى ظهور مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري - بكل ما يميزها من : قيم ، وعادات وسلوك ، وأساليب إنتاج ، وأوضاع اجتماعية ، ونظم سياسية ، وتقدم علمي ، وتجدد أدبي وفني . فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة ، ومحتوية على كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والإنسانية بطريقة متوازنة ، أي أنها تتمحور حول كل نشاط إنساني قائم - أو مستحدث - في المجتمع .

وتحقيق التنمية يتطلب بذل جهود منظمة . وفق تخطيط مرسوم ، للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردي ، ومستويات أرفع للمعيشة والحياة الاجتماعية المتحضرة في نواحيها المختلفة - مثل التعليم والصحة والأسرة والإسكان والمهارات التقنية - للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من التقدم الإنساني ، والتنمية أنماط عدة ، تنم وفقا لإمكانات كل مجتمع يأخذ بأسباب التنمية ويتبناها ، ومن ثم فالتنمية ليست عملية نمطية يمكن تطبيقها بهذا أليها في كل المجتمعات ، ومختلف الظروف ، ولكن الإطار العام للتنمية متقارب ، ويتنسى

الاختلاف - في مجال التطبيق وإمكاناته وأدواته - طبقا لظروف كل مجتمع .

وقد أدى شيوع مفهوم التنمية الشاملة غير النمطية إلى أن تعيد المجتمعات النظر في خططها التنموية ، بما ينسجم والمفهوم المتكامل للتنمية ، ويعمل على تحقيق التوازن المطلوب في جوانبها المختلفة ، مع التركيز على تنمية الإنسان نفسه ، أي استثمار الموارد البشرية الذي لا يقل أهمية عن استثمار الموارد المائية .

#### دور الإعلام في التنمية :

أجهزة الاعلام - أي وسائل الاتصال الجماهيرى - من إذاعة مسموعة ، وإذاعة مرئية ، وصحف وغيرها ، ضرورية للمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة في أقصر وقت وأحسن صورة ، بما لها من قدرة على الوصول إلى الجماهير العريضة ، وتبصيرها وتعليمها وإقناعها بأسلوب مقبول ، ومن ثم تمهيد السبيل لإحداث التغيير المطلوب من حالة إلى حالة أفضل ، سواء أكانت المجتمعات تقليدية أم نامية أم انتقالية أم حديثة أم متقدمة .

وقد ساعد على بروز دور وسائل الإعلام في التنمية ، اهتمام الأمم المتحدة بوجه عام - ومنظمة اليونسكو بوجه خاص - بالعمل على تعزيز ذلك الدور ، بما تبذله من جهود ، وما تعقد من دورات وندوات ، وما تصدره من توصيات وقرارات ، لتنمية نظم الاتصال ورفع مستوى الأداء لأجهزة الإعلام الوطنية . وقد ضاعفت المستحدثات التي جرت في حقل الاعلام - كالاقمار الصناعية والقنوات الفضائية - من قدرة وسائل الاتصال على الاسهام في دفع عجلة مشروعات التنمية ، وذلك لما لهذه

المستحدثات من ميزات تقنية ، وما تتمتع به من خصائص فريدة تمكنها من أداء دورها على أكمل وجه .

وكانت فترة السبعينات بالذات هي فترة التجارب العملية التي استخدمت فيها التقنيات الحديثة في بعض المجالات ذات الصلة الوثيقة بعمليات التنمية ، وفي مقدمتها مجالات التعليم والتدريب . وهناك تجارب تنموية أجريت تحت إشراف دولي في عدة مناطق نامية - مثل جنوب المحيط الهادى ، وشبه الجزيرة الهندية ، وجزر الهند الغربية - باستخدام التقنيات الاتصالية الحديثة ، في بعض البرامج التعليمية ، وأسفرت عن نتائج باهرة ، ويمكن الاستفادة من نتائج هذه التجارب في منطقتنا العربية ، عن طريق القمر الصناعى « عريسات » للأغراض نفسها .

#### كيف تخدم وسائل الاتصال أهداف التنمية :

تقوم وسائل الاتصال بدور الوسيط لتحقيق التغيير المنشود ، الذي يعنى الانتقال إلى عادات وممارسات جديدة ، وقد يتطلب ذلك قيام علاقات اجتماعية مختلفة . ومن الواضح أن مثل هذه التغييرات - في السلوك والممارسة - تنطوى على تغييرات جذرية في المواقف والمعتقدات والأوضاع الاجتماعية ، وتستطيع وسائل الاتصال أن تخلق المناخ الصالح للتنمية ، بأن تسهم في توفير المعلومات المتاحة للجماهير كما وكيفا ، كما تستطيع أن توسع الآفاق ، وأن تركز الانتباه على مشكلات التنمية وأهدافها ، وأن تصعد التطلعات الشخصية والوطنية ، فتثير طموح الأفراد إلى العمل على تحسين أحوالهم المعيشية ، وتغيير ظروفهم الاجتماعية والسياسية .

وتتحقق تهيئة هذا المناخ بطرق مختلفة ، مثل إلقاء الضوء على المستحدثات الحضارية العصرية ، وعرض مظاهر الحياة في المجتمعات المتقدمة ، ونشر أنباء التنمية في البلاد الأخرى ، وإذاعة التقارير

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من مختلف أنحاء البلاد ومن العالم الخارجى ، ومن ثم تهيئة الظروف التى تلحق الناس إلى أن يعيدوا النظر فى أحوالهم القائمة ، وفى شكل مستقبلهم ، فتيسر بذلك عملية اتخاذ القرارات فى مختلف مجالات التنمية .

ويمكن لوسائل الاتصال كذلك أن تعاون معاونة كبيرة فى مختلف برامج التعليم والتدريب ، بما فى ذلك برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، ويساعد على جنى ثمار أفضل فى هذا الصدد : أن تكون هناك حلقة وصل بين الوسيلة والجامع ، مثل المدرس أو المدرب أو المرشد أو دوائر المناقشة .

وهناك عدة مجالات تستطيع وسائل الاتصال ، كل فى حدود إمكانياتها ، أن تخوضها لتحقيق تنمية ملموسة فى المجتمع ، بالإضافة إلى كسب التأييد الشعبى لمشروعات التنمية ، فيمكن أن تسهم هذه الوسائل فى العمل على اكتساب مهارات معينة فى مجالات الزراعة والصناعة اليدوية ، ومختلف طرق المعيشة .

ويمكن أن تنظم وسائل الاتصال حملات واسعة فى مجالات التثقيف الصحى والوقائى ، والدعوة إلى زيادة المدخرات الوطنية ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع المرأة على المشاركة فى أعمال جديدة عليها ، وغير ذلك .

ولا شك أن وسائل الإعلام قد تواجه بعض المعوقات التى تعوق جهود التنمية ، فهناك القيم والتقاليد والعادات الموروثة - التى كثيرا ما تشوبها الخرافة والجهل وذلك فى مجالات مثل : تنظيم الأسرة ، واكتساب بعض العادات الصحية ، والحث على بعض

## الاجراءات الوقائية .

وقد يساعد على التغلب على مثل هذه المعوقات : أن تكون الممارسة الإعلامية محلية لا مركزية ، فالعاملون فى الصحف والاذاعات المحلية أقدر على مخاطبة عقلية الجماهير ووجدانها فى تلك البيئات بما يقنعها ، ويسر تمهيد السبيل لتحقيق أغراض التنمية المطلوبة .

## التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

\* تعزيز الدور المنوط بوسائل الاعلام والاتصال ، بما تتمتع به من خصائص فريدة ، فى إحداث ومواكبة التغيرات المطلوبة لنفع التنمية الشاملة ، وذلك عن طريق :

- استخدام التقنيات الاتصالية الحديثة فى بعض مجالات التعليم والتدريب ومحو الأمية وتعليم الكبار ، بما يحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية .

- أن تقوم وسائل الاتصال بدور الوسيط النشط فى غرس العادات والممارسات الجديدة ، التى تتواءم مع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التى تستحدثها التنمية ، بما يخلق مناخا مواتيا لها .

- إتاحة المعلومات للجماهير كما وكيفا ، بما يركز انتباهها على مشكلات التنمية وأهدافها .

- إثارة طموح الأفراد إلى العمل على تحسين أحوالهم المعيشية ، ودفعهم إلى إعادة النظر فى أوضاعهم القائمة وفى

شكسل مستقبلهم ، بما يصعد من تطلعاتهم الشخصية وبالتالي التطلعات الوطنية ، وذلك عن طريق :

• إلقاء الضوء على المستحدثات الحضارية المصرية .

• عرض مظاهر الحياة في المجتمعات المتقدمة .

• التوسع في نشر أنباء التنمية بالبلاد الأخرى ، وإذاعة التقارير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من مختلف أنحاء العالم .

• تنظيم حملات واسعة في مجالات : التثقيف الصحي والوقائي ، وزيادة المخبرات الوطنية ، وتشجيع المرأة على المشاركة في أعمال جديدة عليها .

#### توصيات عامة :

• تعميق التخطيط على المستوى القومي في مجال توظيف الإعلام والاتصالات لخدمة التنمية الاقتصادية ، وتحديد خطط زمنية ومرحلية واضحة المعالم والنتائج .

• التخطيط المتكامل للمدروس في مجال التحول التكنولوجي إلى التقنيات والمواصفات المطورة ، مع الأخذ في الاعتبار المربود الاقتصادي والنتائج ذات العلاقة بالتنمية .

• الابتعاد بصفة عامة عن التقنيات و« الفورمات » التي تضر الأفراد أو التي تكون بعيدة عن متناولهم ، وتشجيع التعاون المحلي والاقليمي والدولي - فيما يخص اجتياز مخاطر التطوير - من أجل خدمة التنمية .

- مع تنفيذ ما يحقق الايجابيات ، والحرس والتريث والدراسة فيما يتعلق بتفادي السلبيات بصفة عامة .

• إجراء مراجعات دورية للعلاقة بين توظيف الاعلام ونتائج التنمية على المستوى القومي وعلى مستوى الأفراد ، مع الاستعانة بالأساليب الفعالة لاستطلاع الرأي وقياس النتائج .

• تصويب ما ينشر - بقدر الامكان - على ضوء الأرقام الاجتماعية المختلفة . مع إبراز الجوانب المضيئة وتحسين الصورة العامة .

• إعطاء مساحات مناسبة لكافة الآراء والاجتهادات والخبرات ، باعتبار التنمية الاقتصادية قضية قومية .

• التوسع في الشرح المبسط لقضايا التنمية في وسائل الاعلام ، بما يفيد الفرد العادي ورجل الشارع . مع توضيح المطلوب من الأفراد للتحرك الإيجابي ذي النتائج الملموسة في تطوير التنمية الاقتصادية .

• عقد مقارنات دورية لنتائج التنمية الاقتصادية ، مقارنة بالفترات السابقة ، وكذا عقد مقارنات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي .

### الإعلام

#### وثقافة المستقبل

نحن الآن على أبواب الجيل الثاني للثقافة في مصر الحديثة ، فقد ظهر الجيل الأول للثقافة بظهور مجلة « روضة المدارس » سنة ١٨٧٠ ، وما كانت تنشره من الأفكار الأدبية والتعليمية التي كانت جديدة في حينها . ولم يكن هذا الجيل يسمى الثقافة ثقافة ، وإنما كان يسميها « المعرفة » أو « المعارف » ، وهو الاسم الذي كان مساندا

آنذاك حتى لقد كانت وزارة التعليم تسمى وزارة المعارف بعد أن كان اسمها « نظارة المدارس » ، أي أن اهتماماتها كانت اهتمامات مدرسية فقط .

ومع التطور الذي ظهر في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، بدأت وزارة المعارف تتشعب في جهازها بمؤسسات الثقافية التي انتقلت إليها من وزارة الأشغال وغيرها مثل : دار الأوبرا ، ومدرسة الفنون الجميلة ، وما ترتب على ذلك من إفساد البعثات التعليمية في مجالات الفنون إلى الخارج ، وظلت الحال على هذا المنوال إلى أن أنشئت وزارة الثقافة .

ومع ذلك ، فقد كان هذا كله مجرد تعبير رسمي عن النهضة الثقافية ، التي كانت تظهر شيئاً فشيئاً من جانب الجيل الجديد من المثقفين ، الذين حصلوا على بعثاتهم التعليمية من الخارج ، وخاصة مبعوثي الجامعة المصرية الأممية القديمة - ليأخذوا مكانهم الجديد في هذه النهضة ، جنباً إلى جنب مع الشرائع الثقافية الجديدة من الذين تعلموا في الأزهر ، ثم أضافوا إلى ذلك إضافات اشتهرت باسم المعاصرة - مما أسفرت عنه ثورة الشعب بعد ظهور جيل جديد من قادة الفكر . وقد انصب هذا كله في الحركة الفكرية الجديدة التي ظهرت منذ سنة ١٩٢٦ بصدر جريدة « السياسة الأسبوعية » التي بدأت ترصد كلمة « ثقافة » لأول مرة ، بعد أن كانت الثقافة في الجيل السابق هي المعرفة ، وكان من أبرز معالم هذه الحركة ظهور مجلة « الثقافة » ، سنة ١٩٣٩ .

ولما كان مؤسسو مجلة الثقافة من كبار الأساتذة الجامعيين ، فقد

ارتبط في الأذهان مفهوم الثقافة بمفهوم التعليم ، حتى لقد صار مألوفاً أن يقال عن الإنسان المتعلم : إنه مثقف .

وأخذ هذا المفهوم يتطور شيئاً فشيئاً ، حتى كان تمصير الازدانة المصرية سنة ١٩٤٧ ، وما صاحبه من دعم للثقافة بالبرامج الإذاعية التي انفتحت بها باب فسيح للمفكرين الذين أرسوا القواعد الثقافية التي كانت جديدة حينذاك .

واستمر التقدم في هذا المجال حتى جاءت التطورات الجديدة التي أفرزتها المتغيرات العالمية - منذ بداية التسعينات - بمثابة ثورة في المحيط الثقافي العالمي ، مما حدا بمنظمة الثقافة العالمية - اليونسكو - أن تقول إن المفهوم المعاصر للثقافة يعنى السلوك . ومن الواضح أن مصطلح السلوك هنا له أبعاد أكثر من « السلوك » بمفهومه القديم - أي « السير » التربوي ، حتى لتكاد تصل هذه الأبعاد السلوكية إلى قمم السياسة الدولية القائمة على أساس « الانتاج » ، وأن الذين لا ينتجون سيظلون مجرد مستهلكين ، ولا مكان لهم في السياق الدولي المعاصر .

وفي هذا المجال ، تجدر الإشارة إلى أن علماء مصر كانوا أسبق إلى هذا التقنين الجديد للثقافة . حيث ظهر هذا واضحاً في « الموسوعة العربية الميسرة » التي بدأ التفكير في إعدادها سنة ١٩٥٨ ، وتم نشرها سنة ١٩٦٥ . وقد جاء في باب الثقافة ما يأتي :

« الثقافة أسلوب الحياة في أي مجتمع بشري ، ومن البدايات الأولى للجنس البشري ، والثقافة أهم ما يميز المجتمع البشري عن المجتمعات الحيوانية ، فعادات الجماعة وأفكارها واتجاهاتها تستمد

## التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

في الإعلام المدرسي:

\* اعداد برامج دراسية ثقافية غير تقليدية ، تقدم للناشئة خارج إطار البرامج التعليمية المقررة ، وذلك لتدريب الطلبة على السلوك الثقافي الجديد ، والربط بين القوة الروحية والقوى الاستثمارية ، وما الى ذلك من فنون .

\* تشكيل فرق رياضية ثقافية في جميع معاهد التعليم للتدريب على السلوك الثقافي الجديد ، وعقد المباريات والمسابقات بين تلك المعاهد بقصد الاستزادة من السلوك الجديد ، مدعما بتقاليدنا المرعية بما فيها من عناصر الايمان .

في الإعلام العام :

\* إعادة النظر في البرامج الإذاعية والتلفزيونية والاستعلامية لبحث روح السلوك الثقافي الجديد ، وذلك لمضاعفة القابلية والقدرات العامة في هذا المجال .

\* ربط ميثاق الشرف الصحفي برباط قانوني بالسلوك العام ، حرصا على قيام الصحفيين بدورهم القيادي محليا وعالميا ، والتركيز في ذلك على الروح المصرية ذات المزايا الايمانية .

\* إدخال مزايا السلوك الثقافي الجديد في المواظ الدينية والدنيوية عن طريق الانمة والدعاة والوعاظ ، وإبراز ما في الشرائع السماوية من الأصول والقيم الثابتة ، وتدريب المكلفين بذلك تدريبا خاصا .

من التاريخ ، ثم تنتقل اجتماعيا الى الأجيال المتعاقبة ، واللغة هي العامل الرئيسي لنقل الثقافة ، وإن كانت بعض أنماط السلوك والاتجاهات تكتسب بوسائل أخرى غير اللغة . ويشير اصطلاح « الثقافة المادية » الى الجانب الذي تمثله أشياء كالآلات والأسلحة والملابس وأشغال الفن ، ودرجة التنظيم الثقافي تساعد على التمييز بين تحضر الجماعات .

ومن ثم فالثقافة بهذا المفهوم تشمل شتى أنواع السلوك : اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا . ومن هنا نستطيع أن نسميه « السلوك العام » ، بما فيه من المفاهيم الانتاجية وما يقابلها من المفاهيم الاستهلاكية ، حتى لقد أصبحوا في الدول الكبرى يقسمون العالم المعاصر الى : مجتمعات انتاجية ومجتمعات استهلاكية ، وأن السيادة الثقافية ستكون من نصيب المجتمعات الانتاجية ، أما المجتمعات التي لا تنتج بالقدر الكافي فسيحدد وضعها كمجتمعات استهلاكية لا عائد لها .

وهكذا يكون المطلوب إعلاميا لمواكبة العالم الجديد ، أن تكون في ثقافتنا ذات الطابع المستقبلي هوافن سلوكية تربط بيننا وبين المجتمعات الانتاجية كمشركاء لا تابعين . ولكي نكون كذلك ينبغي أن نتجه بسياستنا الاعلامية الى السلوك الفكري الذي يحقق هذه الغاية ، وما يتطلبه ذلك من الجهد الاعلامي على الصعيد الخاص الذي يتأثر به الصعيد العام .





# الحقوى



## الانتاج والشؤون الاقتصادية

الصفحة	السياسات المالية والاقتصادية
١١	- نحو استراتيجية مصرية فى مواجهة تحديات السلام .....
٣٥	- اتفاقيات الجات وأثرها على مصر .....
٥٦	- حرية المنافسة ومنع الاحتكار فى نطاق سياسة الاقتصاد الحر .....
٦٥	- حماية المستهلك فى ظل التحرر الاقتصادى .....
الانتاج الزراعى والرى	
٧٤	- تنمية الموارد المائية لشبه جزيرة سيناء .....
٨٧	- تطور البنيان التعاونى الزراعى فى المرحلة المقبلة .....
١٠٣	- حماية البيئة من التلوث الحيوانى .....
١١٦	- توفير المواد المشخصة واللقاحات لمكافحة الأمراض الحيوانية والمشاركة .....
الانتاج الصناعى	
١٣٢	- أثر المتغيرات العالمية على الصناعات النسيجية .....
التمويل والتجارة الداخلية	
١٤١	- دور الحكومة فى الأمن الغذائى فى نظام اقتصاديات السوق .....
١٥٥	- قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى فى ظل التحرر الاقتصادى .....
السياحة	
١٨٥	- دور الدولة فى قطاع السياحة فى إطار التحول الاقتصادى .....
١٨٩	- أولويات التنمية السياحية فى مصر .....
التخطيط الإقليمى	
١٩٨	- التخطيط الإقليمى والعمرانى .....

## الخدمات والتنمية الاجتماعية

الصفحة	البيئة
٢١٩	- الادارة البيئية فى مصر .....
	<b>الخدمات الصحية</b>
٢٣٨	- الصحة والسلامة المهنية .....
	<b>الاسكان والتعمير</b>
٢٧١	- سياسة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .....
	<b>العدالة والتشريع</b>
٢٩٣	- نشر أخبار الجرائم والتزام الضوابط التى تكفل حرية المواطن وكرامته .....
٢٠٢	- المعاملة العقابية داخل سجون النساء .....
٢١٠	- ملحوظات فى شأن قانون الأحداث .....
	<b>التنمية الادارية والقوى العاملة</b>
٢١٨	- تقييم نظم الحوافز الحالية ومقترحات تطويرها .....
	<b>الرعاية الاجتماعية</b>
٢٣٠	- دور المرأة فى العمل التطوعى .....
٢٣٦	- تكامل معلومات الرعاية الاجتماعية على المستوى القومى .....
٢٣٩	- التعاون على البر ودوره فى الرعاية الاجتماعية .....

## التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

### الصفحة

### التعليم العام

- ٢٤٩ ..... دور اللغات فى تكوين المواطن -
- ٢٦٢ ..... دور التربية والتعليم فى معالجة بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة -
- ٢٦٨ ..... تنظيم مهنة التعليم وتمييزها -
- ٢٧٥ ..... ترتيبات تنفيذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ -

### التعليم الجامعى والعالى

- ٢٧٧ ..... سياسة البعثات العلمية والتوسع فيها -

### التعليم الفنى والتدريب

- ٢٨٦ ..... البنية الاساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل -
- ٢٩٧ ..... نظام التعليم الفنى والتدريب فى ضوء الاتجاهات المعاصرة -
- ٤٠٢ ..... خريطة التدريب المهنى -
- ٤٠٨ ..... دور التعليم الفنى فى تنمية الأنشطة النسوية وتعليم الفتاة -

### البحث العلمى والتكنولوجيا

- ٤١٧ ..... هجرة العقول ونماذج للاستفادة منها -
- ٤٢٥ ..... دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى اطار سياسة التحرر الاقتصادى -
- ٤٣٠ ..... دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى تنمية الصناعات الصغيرة وتطويرها -

## الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الصفحة	الثقافة
٤٣٧	- العمل الثقافي في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية .....
٤٤٣	- جذور الثقافة وفروعها في مصر المعاصرة .....
٤٥١	- مشكلات الحياة الثقافية في الأقاليم .....
٤٦٢	- الإرهاب ومواجهته .....
	الفنون
٤٧٠	- دور الفن التشكيلي في ترسيخ الانتماء وأثره في مقاومة الإرهاب .....
٤٧٤	- تطوير فنون الموسيقى في المرحلة القادمة .....
٤٧٨	- متحف القرية .....
٤٨١	- تكامل الفنون .....
	التراث الحضاري والآثار
٤٨٨	- المخطوطات العربية : أهميتها ووسائل الحفاظ عليها .....
٤٩٥	- الطفل والتراث .....
	الاعلام
٥٠٤	- المعالجة الإعلامية للتطرف والإرهاب .....
٥٠٦	- إعلام السلام ومتطلباته .....
٥٠٩	- تطوير الحملات الإعلامية في خدمة الأهداف القومية .....
٥١٣	- دور الإعلام في خدمة التنمية .....
٥١٧	- الإعلام وثقافة المستقبل .....

## صدر من هذه الموسوعة :

المجلد الأول :	الزراعة والري ( طبعة ثانية )
المجلد الثانى :	الصناعة
المجلد الثالث :	السياسات المالية والاقتصادية ( طبعة ثانية )
المجلد الرابع :	النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية .
المجلد الخامس :	السياحة
المجلد السادس :	التعليم العام والفنى
المجلد السابع :	التعليم الجامعى والعالى
المجلد الثامن :	التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
المجلد التاسع :	العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
المجلد العاشر :	الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
المجلد الحادى عشر :	الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية
المجلد الثانى عشر :	الاعلام - الفنون
المجلد الثالث عشر :	مستقبل الطاقة فى مصر - صناعة السكر - الأسمدة الكيماوية - الأراضى الجديدة - سيناء وخطط التنمية
المجلد الرابع عشر :	السياسة النراثية - السياسة الصحية - الخدمات الطبية العاجلة - سياسة تدريب الأطباء - التغذية الصحية - الوقاية من الأمراض المعدية - القوى العاملة فى مجال التمريض - الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
المجلد الخامس عشر :	الكتاب السنوى ( ١٩٩٠ - ١٩٩١ ) .
المجلد السادس عشر :	ملاحح ثروة مصر الأثرية والسياحية ( القسم الأول : الوجه البحرى ) .
المجلد السابع عشر :	ملاحح ثروة مصر الأثرية والسياحية ( القسم الثانى : الوجه القبلى ) .
المجلد الثامن عشر :	الكتاب السنوى ( ١٩٩١ - ١٩٩٢ ) .
المجلد التاسع عشر :	الكتاب السنوى ( ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ) .
المجلد العشرون :	الكتاب السنوى ( ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ) .

مطبوعات  
المجالس القومية المتخصصة  
- ٢٨٦ -

القاهرة  
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م



## المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى .

### وتتكون من :

- \* المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- \* المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- \* المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والإعلام (سنة ١٩٧٨) .
- \* المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

## The Specialized National Councils

Were established under Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating public policy in all fields of national activity".

### *They consist of:*

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974) .
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974) .
- The National Council for Culture, Arts and Information (1978) .
- The National Council for Services and Social Development (1979) .

المشرف العام : د. محمد عبدالقادر حاتم  
Supervisor General Dr. Mohamed Abdel Kader Hatem

الأمين العام : المستشار طلعت حماد  
Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad









